المجموعة الناصرية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

- نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢هـ
- البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١هـ
- حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٢٧هـ
- حاشية محمد نوري ناصر الأستي على البهجة ت ١٤٣١هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

الجزء الثاني

دار نور الصباح

المجموعة النّاصِيّة

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق ـ حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٢٧
Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

Title: Al Majmou'a Annassieh
Autor: Mehmet Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Editor: Youssef Bdeoui
Pages: 704
Year: 2014
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: المجموعة النّاصيّة
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح
عدد الصفحات: ٧٠٤
سنة الطباعة: ٢٠١٤م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

978-9933-9114-8-5
9789933911485

نور الصباح

المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

- نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢ هـ
- البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١ هـ
- حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٣٧ هـ
- حاشية محمد نوري ناص الأسلي على البهجة ت ١٤٣١ هـ

صنعة

محمد نوري ناص

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

الجزء الثاني

دار نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

لا التي لنفي الجنس

الخامس من النواسخ: لا التي لنفي الجنس

والأَوْلى، التَّعبير: بلا المَحْمُولةِ على إنّ، كما قال المُصنِّف في نُكَتِهِ عَلى مُقَدَّمَةِ ابنِ

أبو طالب

(**قوله: والأولى التعبير**) لم يقل: والصواب؛ لأن مطابقةَ مفهومِ الاسم للمسمَّى غيرُ لازمةٍ.

الناصية

(**قوله: لا التي لنفي الجنس**) أي: نفي خبرها عن جنس اسمها، لا عن فرد من الأفراد، ولازم ذلك أن يكونَ اسمُها اسمَ جنسٍ، أي: نكرة.

(**قوله: لا التي لنفي الجنس**) أي: لنفي الخبرِ عن الجنس الواقع بعدها نصّاً. ونفيه عن الجنس يستلزمُ نفيَه عن جميعِ أفراده، وتسمَّى لا التبرئة بإضافةِ الدَّالِّ إلى المدلولِ؛ لتبرئة المتكلِّم، وتنزيهه الجنسَ عن الخبرِ. والمراد بكونها لنفي الجنس نصاً كونها له في الجملة؛ لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً في نفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً، فإن كان مثنًّى، نحو: لا رجلين، أو جمعاً، نحو: لا رجال، كانت محتملة لنفي الجنس، ولنفي قيد الإثنينية أو الجمعية، كما أوضحه السَّعد في مطوَّله. وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنسِ ظهوراً لعموم النَّكرةِ مطلقاً في سياقِ النَّفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال، فإن ثُنِّيَ اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثُنِّيَ اسمها أو جمع، فالاختلاف بين العاملة عمل إن، والعاملة عمل ليس إنما هو عند إفراد الاسم. فاحفظ هذا التَّحقيق، ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه. والمهملة كالعاملة عمل ليس. ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنسِ نصاً عند إفراد اسمها أن الجنس منفيٌّ نصاً في:

تَـعَـزَّ فـلا شَـيْءٌ عَـلَـى الأَرْضِ بَـاقِـيـا ....

مع عملها عمل ليس؛ لأن التَّنصيص فيه لقرينةٍ خارجيةٍ (صبان).

(**قوله: والأولى، التَّعبير... إلخ**) أي: في العملِ، وهو نصبُ الاسمِ ورفع الخبر. وفي (التصريح): لا العاملة عمل إن المشددة، وتسمَّى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنةً ما كانت؛ لأنَّ كلَّ من بَرَّأْتَهُ فقد نفيت عنه شيئاً، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إنَّ، فإن التبرئة فيها أَمْكَنُ منها في غيرها لعمومها بالتَّنصيص، وتسمَّى النافية للجنس، وأُفردت ببابٍ لطولِ الكلامِ عليها. قال أبو البقاء: وإنما عملت لا عمل إن لمشابهتها لها من أربعة أوجه: **أحدها**: أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية، **الثاني**: أن كلاً منهما للتَّأكيد، فلا لتأكيد النفي وإنَّ لتأكيد الإثبات، **والثالث**: أن لا نقيضة إنَّ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على

الحاجِب؛ لأنّ لا المُشَبَّهة بلَيسَ قد تكون نافيةً لِلْجِنس، ....

أبو طالب

....

الناصية

نظيره، والرابع: أن كلاً منهما له صدر الكلام. ولكون لا محمولة على إن في العمل انحطّتْ درجتها على إن في أمور، منها: أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهراً، واسم إن يكون مظهراً ومضمراً، ومنها: أَنَّ اسم (لا) لا يكون إلا نكرة، واسم إن يكون نكرة ومعرفة، ومنها: أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ويجوز في إنَّ، ومنها: أَنَّ اسم (لا) لا ينون واسم إنَّ ينون، ومنها: أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم إن لا خلاف في إعرابه. اهـ. ومنها: أن إنَّ تعمل بلا شرط، ولا لا تعمل إلا بشرط (وشرطها أن تكون نافية) لا زائدة (وأن يكون المنفي بها الجنس بأسره) (وأن يكون نفيه نصّاً)، وذلك إذا دخلت على نكرة، وأريد بها النفي العام، وقدر فيه «من» الاستغراقية؛ لأن «من» هي الموضوعة للجنس.

(قوله: لأن لا المشبَّهة بليس) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ـ قد تكون لِنَفْيِ جنسٍ ما بعدها، وقد تكون لنفي فرد، وبالقرائن يعرَف أنها لِنفي الجنس، أَوْ لا. فلو قيل: (لا رَجُلٌ ـ بالرفع ـ في الدّار بل امرأة) عُرِفَ أنّها لِنفي الجنس؛ لأنّ (بل امرأة) تدلُّ على أن المَوْجود في الدّار امرأة، فيظهر منه عدم وُجود جنس الرَّجل أصلاً. ولو قيل: (لا رجلٌ ـ بالرفع ـ في الدَّارِ بَل رجلانِ) عُلِمَ من: (بَلْ رَجُلان) أنّ المَنْفِيّ ليس جنس الرجل؛ إذ لو كانَ المَنفِيّ جنس الرجل لَما كان مَعنى لقوله: (بَلْ رجُلان)، وإنما المنفيّ فرد واحد. أما (لا) هذه التي تنصب الاسمَ، وترفع الخبر فهي لِنفي الجنس دائماً، فَقَوْل المصنِّف في تعريفها: (لا الّتي لِنفي الجِنس) يدخل في هذا التعريفِ (لا المُشَبَّهة بليس) إذا كانت لِنفيِ الْجنس، مع أنّ عَمَلها ليس كعملِ (إنَّ).

إذنْ: كان الأَولى أنْ يقولَ المصنِّف: (لا المَحْمُولة على إنّ) أي: لا الّتي تَعْمَل عَمَل (إنّ)، هذا وفي (التصريح): لو كانت لا لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عَمِلَتْ عمل ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو: لا رجل قائماً)، فالمنفيُّ هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: (بل رجلان)، فيكون المنفيُّ واحداً والمثبت اثنين. (وكذا) تعمل عمل ليس (إن أُريدَ بها نَفْيُ الجنس لا على سبيل التَّنصيص) بل على سبيل الظهور، نحو: لا رجل قائماً، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان، والحاصل أن لا إذا عملتْ عمل ليس احتمل نفي الواحد، ونفي الجنس وهو الظَّاهر؛ لأن النكرة في سياق النفي تعمُّ، فإذا أردت نفيَ الواحد ميزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفي الجنسِ لم تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان، هذا حاصل ابن عقيل. (وإن) وقعت لا بين عاملٍ ومعمولٍ كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئاً و(خفض) الخافض (النكرة) لقُوَّتِه؛ ولأنَّ لا لا تحول بين العامل ومعموله. (نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا

وقد يُفَرَّقُ بين إرادةِ الجنس وغيره بالقَرائِن، وإنَّما أُعْمِلَتْ لِأنّها لَمَّا قُصِدَ بها نَفْيُ الجنس على سَبيل الاستغراق ....

أبو طالب

(**قوله: وإنما أعملت**) أي: إنما أعملت اتفاقاً بخلاف إعمال ما ولا السابقتين.

الناصية

شيء)، فالجرُّ فيهما بحرف الجرِّ. وعن الكوفيين أنَّ لا هنا اسم بمعنى غير، وأن الخافض دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً ويسمِّيها زائدة، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحَّ أصل المعنى بإسقاطها. (وشذَّ: جئتُ بلا شيءَ بالفتح) على الإعمالِ والتَّركيب، ووَجْهُهُ أن الجار دخل بعد التَّركيبِ، نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجرِّ معلقاً، بل لا وما رُكِّبَ معها في موضع جر؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جنِّي في كتاب (القدّ). وقال في (الخاطريات): إن لا نصبت (شيء)، ولا خبر لها؛ لأنها صارت فضلة، نقله عن أبي عليٍّ، وأقره. (وإن كان الاسم معرفةً أو منفصلاً منها أهملت) وجوباً، (ووَجَبَ عند غير المبرِّد وابن كيسان تكرارها) في الصُّورتين مع العاطفِ، ليكون تكرارها عوضاً من مصاحبة ذي العموم، أو لأن العرب جعلتها في جواب مَنْ سأل بالهمزة وأَمْ، السؤال بهما لا بدَّ فيه من العطف، فكذلك الجواب، (نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ونحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصَّافات: ٤٧]. (وإنما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم: لا نولك أن تفعل و) في (قوله:

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالُ لِمَا ... لا أنتِ شائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنا شَاني

للضَّرورة في هذا) البيت، واللَّام في «للضَّرورة» للتعليل متعلقة بلم تتكرر، والمعنى: وإنما لم تتكرر في لا أنت للضرورة (تصريح).

(**قوله: وقد يُفَرَّق... إلخ**) يعني: حيث إن لا المشبهة بليس قد تأتي لنفي الفرد، فالتمييز بين الموردين لا يمكن إلا بقرينةٍ، إما: لفظية، نحو: لا رجل في الدار ولا رجلين، فيفهم من رجلين أن المراد بلا رجل هو نفي رجل واحد لا جنس رجل، ونحو: لا رجل أفضل منك، يفهم من كون المتكلم في مقام بيان مدح المخاطب أن مراده نفي الجنسِ، ففي المثال الأخير القرينة حالية، كما أنّها في المثال الأول لفظية. (دشتي).

(**قوله: لأنّها لَمَّا قُصِدَ بها نَفْيُ الجنس... إلخ**) أي: لما كان معناها نفي الجنس على سبيل الشمول لجميع الأفراد اختصت بالاسم؛ إذ الكلية والجزئية من مختصَّاتِ الاسم، فشابهت الفعل الذي هو الأصل في العمل؛ لأنه أيضاً لا يدخل إلا على الاسم، وقوله: وإنما أُعملت إلى قوله: اختصت بالاسم، دليل لأصل إعمالها، ومن قوله: ولم تعمل جراً إلى قوله: فتعيّن النَّصب، دليل لنوع إعراب اسمها. (دشتي).

اخْتُصَّتْ بالاسم، ولم تعمَل جَرّاً لِئَلّا يُتَوَهَّم أنَّهُ بِمِن المُقَدَّرَةِ لِظُهُورِها في قوله:

[فَـقَـامَ يَـذُودُ الـنَّـاسَ عَـنْـهَـا بِـسَـيْـفِـهِ وَقَـالَ] ألا لا مِـنْ سَـبِـيـلٍ إلـى هِـنْـدِ

أبو طالب

(قوله: ولم تعمل جراً... إلخ) قيل: لعمل لا في كل من الاسم والخبر ثلاثة احتمالات، فجميعُ احتمالاتِ عملها فيهما تسعة، ولم يثبت لزومُ واحدٍ منها إلا بعد إبطال الثمانية الأخر، وغاية ما يبطله كلام الشارح ثلاثة منها رفعهما وجرهما، وجر الأول ورفع الثاني. أقول: ظهور إعراب خبر لا، إنما يكون إذا كان خبرها ملفوظاً معرباً بالإعراب اللفظي مع ندرته، مما يمكن أن يحمل على كونه من عملٍ غير لا، فلم يصلح إعراب خبرها للقرينة على عملها، فبقي اسمها صالحاً لذلك، وحاله كما ذكره الشارح. وأما رفع خبرها فيعلم من خارج، ولما كان المراد إشعارَ نفسِ الكلامِ على عمل لا ولو في الجملة، فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج، لأن يصير قرينةً على ذلك، فلا يعود الاعتراض المذكور.

الناصية

(قوله: اختصت بالاسم) لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود مِنْ لفظاً، أو معنىً، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النَّكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها، وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر، فلم يكن جراً؛ لئلا يعتقد أنه بمِن المنويَّة، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقوله: «ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هند، كما سيأتي».

هذا وقول الشارح اختصَّت... إلخ. قال السَّيد: أقول: ظاهرُ العبارةِ أن قصدَ نفي الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاصَ بالاسم بواسطةِ كونه مستلزماً لمن، مع أن استغراقَ أفرادِ الجنسِ كافٍ في الاختصاص بالاسم، وتضمن من إنما هو علَّة لاستغراق النفي، إلا أن يريد بقوله: ولا يليق ذلك إلا بالأسماء، النفي على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد، ومن تضمُّنِ مِنْ ليكون نصّاً، ثم رأيت الشنواني قال ما نصه؛ بياناً لهذه العبارة: كأنَّ الحاصلَ أنهم وضعوا لنفي الجنس نصاً على سبيلِ الاستغراقِ لفظة «لا» مضمَّنةً معنى من البيانية، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم، فليُتَأَمَّلْ. اهـ. وسيأتي.

(قوله: ولم تعملْ جَرّاً... إلخ) يعني: أنها لم تعمل جراً لئلا يتوهم أن الجرَّ بمن، فإنها في مظنَّة هذا الوهمِ لتقديرِ معنى مِنْ فيها، فإن قولنا: لا رجل في الدار، معناه أنه: ما من رجل في الدار، والشاهد لذلك ظهور «من» بعد «لا» في قول الشاعر. (دشتي).

(قوله: لظهورها في قوله:

فـقـام يـذود الـنـاس عـنـهـا بـسـيـفـه ....

وقال:

وَلا رَفعاً لِئَلّا يُتَوَهَّم أنّه بِالابتداء فَتَعَيَّنَ النَّصب؛ ....

أبو طالب

(**قوله: ألا لا من سبيل... إلخ**) هذا من بيت هو هكذا:

فـقـام يـذودُ الـنَّـاسَ عـنـهـا بـسـيـفِـه وقـال أَلَا لا مـن سـبـيـلٍ إلـى هـنـدِ

يذود بالذال المعجمة، أي: يدفع، والضَّمير المجرور للمحبوبة، ألا للتنبيه، والباقي واضح.

الناصية

.... ألا لا مِـنْ سَـبِـيـلٍ إلـى هِـنْـد)

وفي (التصريح) اختار هذا القولَ ابنُ عصفورٍ، وعلّله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء للتَّضمن كثير. واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى مِنْ إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها. (**قوله:**

فَـقَـامَ يَـذُودُ الـنَّـاسَ عـنـهَـا بِـسَـيْـفِـهِ وقـال ألا لا مـن سـبـيـلٍ إلـى هِـنـدِ)

هو من الطويل. (**قوله: فقام**) عطف على ما قبله من الأبياتِ،ويذودُ النَّاس جملة وقعت حالاً أي: يدفع، من: ذاد ذوداً. وقال عطف على: فقام، وألا للتَّنبيه، ولا لنفي الجنس، ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس.

وفيه الشاهد؛ حيث أُبرزت للضَّرورة، وإن كانت هي الدَّالة على البناء والمعنى المذكور، والخبر محذوفٌ، وهو نحو حاصل. (المَعنى): فقام ذلِك الرّجل، وجعل يدفع النَّاس بسيفه، وقال: تَنَبَّهوا لا طريق لكم إلى (هند).

(الشَّاهد): في دُخُول (مِن) الجارَّة بَعدَ (لا) لنفي الجنس على اسمها، فلو كانت (لا) تَعمل الجرَّ، لَتَخَيَّل الناسُ أنَّ جَرَّ اسمِها ليس بـ (لا)، وإنَّما هو بـ (مِن) المُقَدَّرة؛ التي ظهرتْ في هذا البيتِ للضَّرورة (شيرازي).

(**قوله: ولا رفعاً لئلا يتوهم أنه**) أي: الرفع بالابتداء، فإن اسم لا في الأصل مبتدأ. وفي شرح (الشيرازي) إذ لو كان (لا) تعمل الرَّفع للاسم لَتَخَيَّلَ الناسُ أنّ (لا) لا تَعمَل شيئاً، وأن اسمَها مرفوع بالابتدائية. هذا، ويرد عليه أن يخشى من هذا الاعتقاد في المعاملة عمل ليس أيضاً، ولم يراعوه إلا أن يقال: اعتناؤهم بالعاملة عمل ليسَ، أقلُّ من اعتنائهم بالعاملة عمل إن؛ لأن العاملة عمل إن أقوى عملاً من العاملةِ عملَ ليسَ للإجماع على إعمالها دونَ إعمالِ العاملةِ عمل ليسَ.

(**قوله: فَتَعَيَّنَ النَّصب**) يعني: بعد ما بيَّنا من عدم صحَّة الجرِّ، والرفع، فلم يبق من أنواع الإعراب إلا النَّصب، وهذا دليل انحصار إعراب اسمها في النَّصب.

(**قوله: فتعين النصب**) لأن في ذلك إلحاقاً لِلَا بإنَّ لمشابهتها إياها في التَّوكيد، فإن لا لتأكيد النفي، وإنَّ لتأكيد الإثبات، ولفظ لا مساوٍ للفظ «إن» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن، فلما

عَـمَـلَ إِنَّ اجْـعَـلْ لِـلَا فِـي نَـكِـرَهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

ولِذا قال: (عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلا) حَمْلاً لها عليها؛ لأنّها لِتَوْكيدِ النَّفي، وتِلكَ لِتَوْكيد الإثْبات، ولا تعمل هذا العَمَل إلّا (في النَّكِرَهْ) مُتَّصِلَة بها ....

أبو طالب

(قوله: حملاً لها عليها) تعليل لجعل عمل إن، وهو مجموع نصب الاسم ورفع الخبر ثابتاً للا، والتعليل السابق إنما هو لنصبِ الاسم كما ذكرنا، فلا يرد عليه أنه ذكر لأمر واحدٍ علتين مستقلتين مع أنه محال، نعم يرد عليه أن الحمل يصلح أن يقع علةً لكل واحدٍ من الجزأين، ولا حاجة إلى جعل العلةِ السَّابقةِ علة لأحد الجزأين، فالأولى أن يقال: إنه جعل الحمل علة لتسميته عمل لا بعمل إن بخصوصه دون سائر أخواته، ودون عمل الحروف المشبهة بالفعل (مطلوب).

(قوله: لأنها لتوكيد. . . إلخ) إن كان ذكر الإثبات والنفي مقصوداً بالذات، فالحمل حمل النقيض، وإن كان ذكرهما مقصوداً بالتبع، فالحمل حمل النظير.

الناصية

ناسبتها حملت عليها في العملِ؛ ولذلك كانتْ منحطةً عنها، فلم تعمل لا بالشُّروط الآتية، ولم يجز تقدُّم خبرها على اسمها ظرفاً أو مجروراً، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك، فقال: (عَمَلَ إن. . .إلخ. (قوله: ولذا) أي: لما بيَّنا من الدَّليلِ على لزومِ إعمالها عملَ النَّصبِ.

(قوله: عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلا. . . إلخ) الحاصل أن شروطَ إعمالِ لا العملَ المذكور على ما أفهمه كلامُه تصريحاً، وتلويحاً سبعةٌ: أن تكونَ نافيةً، وأن يكونَ منفيها الجنسَ، وأن يكونَ نفيه نصاً، وأن لا يدخلَ عليها جار، وأن يكون اسمُها نكرةً، وأن يتَّصل بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرةً، فإن كانتْ غير نافيةٍ لم تعمل. وشذ إعمال الزَّائدة في قوله:

لَـوْ لَـمْ تَـكُـنْ غَـطَـفَـانُ لَا ذنـوبَ لَـهـا إِذاً لَـلَام ذَوُو أَحْـسَـابِـهَـا عُـمَـرَا

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس، لا على سبيل التَّنصيص عملتْ عمل ليس كما مر، وإن دخل عليها جار خفض النَّكرةَ، نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ، وشذَّ: جئت بلا شيءَ بالفتح (أشموني).

(قوله: حمْلاً لها عليها) يعني: إنا نجعل عمل إنَّ للا حملاً، أي: تشبيهاً للا على إن لتوكيد النفي؛ لكونها لنفي جميع الأفراد، وتلك، أي: إن لتوكيد الإثبات. (دشتي).

(قوله: ولا تعمل هذا العَمَل) أي: النَّصب.

(قوله: متصلة بها) أي: بشرط أن تكون النَّكرة متصلة بها، نحو: (لا رجل عندي).

(قوله: متصلة بها) خلافاً لأبي عثمان، فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها، ولكنه لا يبنى، وقد جاء في السَّعة (لا منها بدَّ) بالبناء مع الفصل، وليس مما يعول عليه، قاله الموضح في (الحواشي).

فَـانْـصِـبْ بِـهَـا مُـضَـافـاً أَوْ مُـضَـارِعَـهْ   وَبَـعْـدَ ذَاكَ الْـخَـبَـرَ اذْكُـرْ رَافِـعَـهْ

(مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ) كما سيأتي، فلا تعمل في مَعرفةٍ ولا في نَكِرَةٍ مُنفصلةٍ بالإجماع، كما في التسهيل.

(فَانْصِبْ بِها مُضافاً) إلى نكرة نحو: «لا صاحِبَ بِرٍّ مَمْقُوتٌ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ**) نحو: لا غلامَ رجلٍ قائم (أَوْ مُكَرَّرَة) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو مع المفردة على سبيلِ الجوازِ، كما ستراه.

(**قوله: فلا تعمل في معرفة... إلخ**) أي: إن كان الاسم معرفة، أو منفصلاً أهملتْ، ووجب تكرارها، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة. وأما نحو: قضيةٌ ولا أبا حسن لها، فمؤول بنكرة، التَّقدير: ولا مسمًّى بهذا الاسم لها، ويدلُّ على أنه معاملٌ معاملة النَّكرة، وصفه بالنَّكرة.

(**قوله: فانصب بها مضافاً**) أي: انصب بلا اسماً مضافاً إلى نكرة.

هذا وقال (سم): إنما لم يبن لتعذر التَّركيبِ فيما فوق اثنين، وإنما بُنِيَ ظريفٌ في: لا رجلَ ظريفَ؛ لأن الصِّفَة وموصوفَها واحدٌ في المعنى. اهـ.

وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركُّبه معها، أما على القول بأنه لتضمُّنه معنى من؛ فإعرابُ المضافِ لمعارضة الإضافة التي هي من خصائصِ الأسماء شبه الحرف، وحمل المشبه به عليه. ودخل في المضافِ ما فصل باللَّام الزائدة من المضاف إليه، نحو لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامي لك ولا يدي لكَ، بناءً على مذهب سيبويه، والجمهور، وأن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرورِ باللَّام الزَّائدة؛ لئلا تدخل لا على ما ظاهره التَّعريف، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة فهي مثل مثلك؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين مثلاً، بل هو دعاء بعُدْمِ الأب، وكل من يشبهه، أي: لا ناصر لك، والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله، فلم تعمل لا في معرفةٍ. ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرةٌ صورةً، ويؤيد مذهبهم ورودُه بصريحِ الإضافةِ عن العرب شذوذاً، وأوَّله جماعة كالفارسي، وابن الطراوة، واختاره السيوطي، بأن مدخولَ لا مفرد، لكن جاء أباك، وأخاك على لغة القصر، وحذف تنوينه للبناءِ، وحذفت نون غلامي ويدي للتخفيف شذوذاً، واللَّام ومجرورها خبر، وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكونُ غير اللَّام، وعلى القصر لا بدَّ من التزام جواز كونه غير اللَّامِ؛ إذ لا وجهَ لمنع لا أبا فيها، أو عليها على لغة القصر، ومنهم من جعل اللَّام ومجرورها صفة، وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف؛ لأن الصِّفة من تمامِ الموصوفِ، وجعل حذف التَّنوين، والنون للشبه به. (صبان).

وَرَكِّــبِ الْــمُــفْــرَدَ فَــاتِــحــاً كَــلَا حَــوْلَ وَلَا قُــوَّةَ وَالــثَّــانِ اجْــعَــلَا

(أَوْ مُضارِعَهْ) أي: مُشابِهَه، وهو الّذي ما بعدَه مِنْ تَمامِه، نَحو «لا قَبِيحاً فِعْلُهُ مَحْبُوبٌ» (وَبَعْدَ ذاكَ) أي: الاسم (الْخَبَرَ اُذْكُرْ) حال كونِكَ (رافِعَهْ) بِها كما تقَدَّم.

(وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ) ....

أبو طالب

(قوله: وركب المفرد) أي: قل فيه لا رجل، ولا تقل: لا من رجل، كما هو أصله، فالمراد بالتركيب وصل المنفصلين، وهذا وإن تحقق فيما إذا كان مضافاً أو شبيهاً به، لكن لما عارضه الإضافة وشبهها فتساقطا رجع الاسم إلى أَصْلِه الذي هو الإعراب، والأظهر أنهم أرادوا بالتَّركيب

الناصية

(قوله: أو مضارعه) جوّز البغداديون ترك تنوينَه حملاً له في هذا على المضافِ، كما حمل عليه في الإعراب. وخرّج ابنُ هشامٍ على قولهم حديثَ «**لا مانع لما أعطيتَ، ولا معطي لما منعت**». قال الدماميني: ويمكن تخريجُه على مذهب البصريِّين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفرداً مبنياً، والخبر محذوف، أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيتَ، واللّام للتقوية، وكذا القول في: ولا معطي لما منعتَ.

(قوله: وهو الذي ما بعده من تمامه... إلخ) فكما أن المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه، فكذلك ما هو شبيهه، ففي المثال لا يتم قبيحاً إلا بقولنا: فعله؛ إذ لا يعلم أنه قبيح في أي شيء في شمائله، أو أخلاقه، أو غير ذلك، فكان ناقصاً لوجودِ الإبهام، فارتفع الإبهام بقولنا: فعله (دشتي).

(قوله: وَبَعْدَ ذاكَ أي: الاسم... إلخ) أفهم قوله: وبعد ذاك الخبر؛ اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، وهو ظاهر، ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وكذا معمول خبرها، وهل يتقدَّم معمولُ الخبرِ على نفس الخبرِ، الأقرب عندي نعم، ويرشحه قوله: ... تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتِّعَا. (صبان).

(قوله: رافعهْ) حتماً، وأما الرافع له، فقال الشلوبين: لا خلاف في أنَّ (لا) هي الرَّافعة له عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسمِ المفردِ، فمذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرَّافعة له.

وقال في (التسهيل) إنه الأصح، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم (صبان).

(قوله: كما تقدم) من أن عملها عمل إن، وهو نصب الاسم، ورفع الخبر.

(قوله: وَرَكِّبِ المُفْرَدَ) التَّركيب هو ضم إحدى كلمتين إلى أخرى لتكونا بمعنىً واحدٍ، كخمسة عشر لعددٍ خاص، وكعبد الله علماً لشخصٍ خاصٍّ، فهنا ركب لا، وهو بمعنى النَّفي، مع المفرد النَّكرة، وهو بمعنى الجنس، فأفاد نفي الجنس، وهو معنى واحد، وإنما بني اسم (لا) في التَّركيب لتضمنها معنى من، كما ذكر آنفاً، كما بني خمسة عشر؛ لتضمّنها معنى واو العطف، نعم أعرب عبد الله علماً لمعارضةِ الإضافة للتضمُّن. (دشتي).

مَعها، والمُرادُ به هُنا ما لَيس مُضافاً، ولا مُشَبَّهاً به (فاتِحاً) ....

أبو طالب

حذف من الزائدة، وجعل مجموع لا مع اسمه موضوعاً معنييهما، من غير أن تكون دلالة كل منهما على معناه مقصوداً، نظير الحيوان الناطق إذا وضع لشخص إنسان، والتركيب بهذا المعنى لا يتحقق في المضاف وشبهه، وإلا لزم جعل أكثر من كلمتين كالكلمة الواحدة.

(**قوله: والمراد به هنا... إلخ**) دفع لما يتوهم من كلام المصنف من اجتماع النقيضين.

الناصية

(**قوله: معها**) أي: مع لا تركيب خمسة عشر، هذا قول سيبويه والجماعة، ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا، فقالوا: لا فيها رجل ولا امرأة، وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر، كقوله:

أثـورَ مـا أصـيـدُكـم أم ثـوريـن ....

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه، وهو مفعول مقدَّم لأصيد، وأما كم فعلى التَّوسُّعِ بإسقاط اللَّام، والمعنى: أصيد لكم ثوراً أم ثورين. (تصريح).

(**قوله: ما ليس مضافاً... إلخ**) أما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقاً، نحو: لا غلام سفر حاضر، ولا طالباً علماً ممقوت، وأما لا أبا لك فاللام زائدة لتأكيد معنى الإضافة، وهي معتدٌّ بها من وجه دون وجه، أما وجه الاعتداد؛ فلأن اسم لا لا يضاف لمعرفة، فاللَّام مزيلة لصورةِ الإضافةِ، وأما وجهُ عدمِ الاعتدادِ، فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإنما يعرب إذا كان مضافاً أو شبهه، هذا مذهب سيبويه والجمهور، ويشكل عليهم لا أبا لي بألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم. (تصريح).

(**قوله: ولا مُشَبَّهاً به**) ما اتصل به شيء من تمام معناه، مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرور، نحو: لا قبيحاً فعله محمود، ولا طالعاً جبلاً حاضر، ولا خيراً من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية، وما بعدها اسمها، وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها وفعله في الأول فاعل قبيحاً؛ لأنه صفةٌ مشبهةٌ، وجبلاً في الثاني مفعول طالعاً؛ لأنه اسم فاعل، ومن زيد في الثالث متعلق بخيراً؛ لأنه اسم تفضيل. وما ذكره من نصبِ الشَّبيه بالمضاف، وتنوينه هو مذهب البصريِّين، وأجاز البغداديون: لا طالع جبلاً، بلا تنوين، أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعليه يتخرَّج الحديث: «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**» قاله في (المغني).

(**قوله: فاتحاً**) له فتحاً ظاهراً أو مقدراً، كما في المبني، ولو على الفتح قبل دخول لا، نحو: لا خمسة عشر عندنا.

(**قوله: فاتحاً**) له من غير تنوينٍ، وهذه الفتحةُ فتحة بناء على الصَّحيح، وقيل: فتحة إعراب، وحذف التنوين تخفيفاً.

هذا وفي (الصبان) في قوله: فاتحاً قصور لعدم شموله المثنى، والمجموع، على حده؛ لأنهما يبنيان على الياء، وجمع المؤنث السالم؛ لأنه يُبنى على الكسر كالفتح، ويمكن أن يكون اقتصاره

أي: بانِياً لَه عَلى الْفَتحِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

على الفتح؛ لكونه الأصل، أو مراعاة لمذهب المبرد الآتي قريباً، وفي المثنى والجمع على حده، ومذهب ابن عصفور الآتي قريباً في جمع المؤنث السالم (صبان).

(قوله: أي: بانياً له على الفتح) وإنما بُني والحالة هذه؛ لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل في الدار؛ مبنيٌّ على جوابِ سؤالِ سائلٍ محقق أو مقدَّر، سأل فقال: هل من رجل في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، إلا أنه لمَّا جرى ذكر من في السُّؤال استغنى عنه في الجواب، فحذف، فقيل: لا رجلَ في الدار، فتضمَّن من، فبني لذلك، وبني على الحركة إيذاناً بعروض البناء، وعلى الفتح لخفته.

هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور وغير مثنى أو مجموع جمع سلامة، وهو المفرد (صبان).

(قوله: أي: بانِياً لَه عَلى الْفَتحِ) إن كان مفرداً لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى (أو جمع تكسير) مذكَّر أو مؤنَّث، فالأوَّل (نحو: لا رجل و) الثاني نحو: لا قوم، ولا شجر، والثَّالث نحو: (لا رجال) ولا هنود، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وركِّب المفرد فاتحاً (و) بني (عليه) أي: على الفتحِ (أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب، لا ابن مقبل، خلافاً لابن عصفور:

(إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيْهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ)

بكسرِ التَّاءِ وفتحِها (روي بهما) في لذات جمع لذة، وهو اسم لا، وللشيب بفتح الشين خبرها. وفي الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم لا أربعة أقوال: **أحدها**: أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة، فكذلك في البناء، قاله ابن عذرة، وهو قول الأكثرين. (و) قال أبو الفتح بن جني في (الخصائص) ما حاصله: (إنه لا يجيز فتحه بصريٌّ إلا أبو عثمان) المازنيُّ، وعبارة الخصائص: لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، والصَّواب الكسر بغير تنوين. اهـ.

الثاني: كالأول إلا أنه ينوّن؛ لأن تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيدٍ، فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في (سبك المنظوم)، ونقله ابن الدهان عن قوم، وتابعه ابن خروف. **الثالث**: أنه يفتح؛ لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب، وهو لا والاسم، قاله المازنيُّ، والفارسيُّ، وهو حَسَنٌ في القياس، ورجَّحه الموضِّح في (المغني) و(شرح الشواهد). **الرابع**: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصَّحيح، واقتصر عليه هنا. وقال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبني على الخلافِ في حركةِ اسم لا، فمن قال: هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كَالزَّجَّاج، والجَرْمِيِّ، والرُّمَّانيِّ، والكوفيين كسر، ومن قال: هي بناء كجمهور البصريين فتح (تصريح).

أَوْ ما يَقومُ مَقامَه لِتَضَمُّنِهِ مَعنى مِن الْجِنسِيَّة ....

أبو طالب

(قوله: لتضمنه معنى من الجنسية) أي: التي لتأكيدِ الجنسِ من حيث عموم النفي في المنفي، وعدم عموم الإثبات في المثبت، والمراد بالمعنى ووجه تضمنه لتلك الفائدة ظهور لفظ من في بعضِ المواضعِ كالبيت السَّابق، وقيل: لكون جملة لا جواباً عن سؤال مقدر، مشتمل على لفظ من، فإن الجواب ينبغي أن يطابق السؤال، ثم إن هذا الكلام تعليل للبناء، وأما وجه كونه على الفتح فهو الخفة، وقيل: تعليل للتركيب على أن يكون قوله، وركب بمعنى اعتقد تركيبه، وفيه بعد.

الناصية

(قوله: أَوْ ما يَقومُ مَقامَه) أي: مقام الفتح كالياء في التَّثنية، والجمع المذكر السَّالم.

(قوله: لتضمنه... إلخ) اخْتُلِفَ في سبب فتح اسم (لا) فَقيلَ - كما اخْتَاره الشارح - إنَّ الفتحَ لِتَضَمُّن (لا) مَعنى مِن التي لِلْجِنس، فكأَن اسمَ لا كانَ عليه (مِن) وحُذِف، فصارَ مِن قَبيلِ الْمَنصوبِ بِنَزع الخافِض.

هذا، وفي (الصبان): كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبني، وليس كذلك كما أسلفناه، وحينئذ فإعراب المضاف، وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف، كما مر.

وقول البعض كلامه كالتصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبني غير مسلم، واعترضَ على تعليل البناء بذلك؛ بأن تضمن معنى الحرف هنا عارضٌ بدخول لا، والتضمُّن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصلِ الوضع، ولهذا علَّل سيبويه وكثير البناءَ بتركيبِ الاسمِ مع لا تركيب خمسةَ عشرَ، وأشار إليه الناظم بقوله: وركب... إلخ.

وإن نقل (يس) عن ابن هشام أن التركيب أيضاً لا يصلح علّة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف، وبأن هذا التضمُّن أشبهُ بالتضمُّن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في، والتمييز معنى من بدليل ورود التَّصريحِ بمن في قوله:

فقام يذوذ الناس... إلخ.

ويجاب عن الأول بأن اشتراطَ كونِ التضمُّنِ بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض، والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع: أصلي: وهو المشروط فيه ذلك، وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف. وعارض واجب: ومن أسبابه التضمُّن العارض والتركيب، وتوارد أسباب موانع الصَّرف. وعارض جائز: ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني، وإضافة الظَّرف إلى الجملةِ المصدرةِ بماض. فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة.

وعن الثاني بأن التصريح بمن ضرورة، كما مر، فلا يعتبر، فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في، والتمييز معنى من.

«كَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» و«لا زَيْدَيْنِ وَلا زَيْدِينَ عِندَكَ» ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

(**قوله: كَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ**) إلا بالله. وجمع التكسير مثل: لا غلمان لك. أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر، فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء. هذا، وقوله (لا حَوْلَ) مِثال لِلفتح، و(لا زَيْدَيْنِ المُثَنى) و(لا زَيْدِينَ الجَمع) مِثالان لما قام مَقامَ الفَتح.

(**قوله: لا حول ولا قوة**) إلا بالله، لك في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسةُ أوجهٍ مستفادة من قول الناظم:

وركِّبِ المفردَ فاتحاً كلا ... حولَ ولا قوةَ والثانِ اجْعَلَا

مَرْفوعاً أو مَنْصوباً أو مُرَكَّبا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه، أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها، كما لو نفردت، فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: زيد وعمرو قائمان، ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحدة منهما خبر، أي: لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها، فيجوز أيضاً أن يقدَّر لهما معاً خبرٌ واحد، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بلا الأولى، والثانية وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً، كما في: إن زيداً وإن عمراً قائمان؛ لأنهما شيء واحد.

ويجوز أيضاً عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله. وأما رفعهما، فوجهه أن تجعل لا الأولى ملغاةً؛ لتكررها، فما بعدها مرفوع بالابتداء، وعاملةً عمل ليس، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، وعلى الوجهين، فلنا خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكراراً للأولى، وما بعدها معطوف، فإن قدرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل ليس، أو بالعكس، فلنا خبر عن إحداهما، وخبر الأخرى محذوفٌ كما في: زيد وعمرو قائم، ولا يكون خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذور أن أحدهما: كون الخبر الواحد مرفوعاً منصوباً، والثاني توارد عاملين على معمول واحد، قاله في (المغني) في مسألة: لا رجل ولا امرأة برفعهما. وأما فتح الأول ورفع الثاني، فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة، وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها، فعند سيبويه يجوز أن يقدر لها معها خبر واحد؛ لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر؛ لئلا

. . . .

أبو طالب ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

. . . .

الناصية ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد، ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة، وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس. وأما رفع الأول وفتح الثاني، فوجهه أن لا الأولى ملغاة، أو عاملة عمل ليس، ولا الثانية عاملة عمل إن، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين. وأما فتح الأول ونصب الثاني، فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن، ولا الثانية زائدة، وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها)؛ لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في (الدرة): (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضَّرورة كتنوين المنادى) المفردِ المعرفةِ، وجعله الزمخشري منصوباً على إضمار فعل؛ أي: ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة، وأن الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الأولى عند ابن مالك، وعند غيره، على لفظِ اسم لا؛ لأنه لما اطَّرد في لا بناءُ اسمها معها على الفتح، نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية. وأما الخبر، فلا يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما؛ لأن خبر ما بعد لا الأولى مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا عنده، وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى؛ لأن لا النَّاصبة لاسمها عاملةٌ في الخبرِ عنده، كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، وهو لا يجوز، فيجب أن يقدَّر لكل منهما خبرٌ على حياله، وعند غيره يقدَّر لهما خبر واحد؛ لأن العاملَ عندهم لا وحدها، ويجوز أن يقدَّر لكل خبر. وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهاً؛ وذلك لأن ما بعد لا الأولى يجوز فيه البناء على الفتح، والرفع على الإلغاء، والرفع على إعمالها عمل ليس، فهذه ثلاثة، وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك. ووجه رابع، وهو النصب، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأولى بلغت اثني عشر وجهاً، وكلها جائزة إلا اثنين، وهما رفع الأول على الإلغاء، أو على الإعمال عمل ليس ونصب الثاني، وأنهاها ابن الفخار في (شرح الجمل) إلى مئة وواحد وثلاثين وجهاً، هذا إذا عطفت وكررت لا (فإن عطفت ولم تتكرر لا وجب فتح الأول) على إعمال لا عمل إن، (وجاز في الثاني النصب) عطفاً على محلِّ الأول، (والرفع) عطفاً على محل لا مع اسمها، وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك:

(فلا أبَ وابناً مثلَ مَرْوانَ وابنِه) إذا هُوَ بالمجدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

يُروى وابناً بالنصب (ويجوز وابنٌ بالرفع) ولا يجوز وابنَ بالفتح. (وأما حكاية الأخفش لا رجلَ وامرأةَ بالفتح) بلا تنوين (فشاذة)، والأصل: ولا امرأة، فحذفت لا، وبقي البناء بحاله على نية لا، كما قالوا: ولا بيضاء شحمة؛ على نية: كل، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ويَجُوزُ في نَحوِ: لا مُسلِمات الْكسرُ، اسْتِصحاباً، والْفَتحُ، وهو أوْلى، كما قال المُصنفُ، والْتَزَمَهُ ابنُ عُصْفُور (وَالثَّاني) مِنَ المُتَكَرِّر كالمِثال السَّابِق ....

أبو طالب

(قوله: من المتكرر) إشارة إلى أن اللَّام في الثاني ليس للاستغراق، حتى يشمل المعطوف بلا تكرار لا فيه، بل كل تابع لاسم لا، ولا للعهد الذكري، حتى يلزم اختصاص الحكم بقولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله للعهد الذهني، وهو بتقدير مضاف؛ أي: من مثال المتكرر، ومن فيه للتبعيض، أو المراد من الثاني التابع مأخوذاً من إطلاقهم الثواني على التوابع، ولا يرد على الشارح أن المتكرر نفس لا لا اسمه، فلا يصح الحكم عليه بما ذكر.

الناصية

والعطف إن لم تتكرر لا أحكما ... له بما للنَّعتِ ذي الفصلِ انتمى

(تصريح) (**قوله: ويجوز في نحو... إلخ**) أي: وأما جمع السَّلامة لمؤنث، فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر، ويجوز أيضاً فتحه، وأوجبه ابن عصفور. وقال الناظم: الفتح أولى، وقد روي بالوجهين قوله:

إنْ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبه ... فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

(صبان). (**قوله: الكسر**) أي: بلا تنوين؛ لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن، وجوَّز بعضهم تنوينَه قياساً لا سماعاً؛ نظراً إلى أن التنوين للمقابلة، وهو منقوض بنحو: يا مسلماتِ بلا تنوين، قاله الرضي (صبان).

(**قوله: استصحاباً**) لأن ما جُمِعَ بألفٍ وتاء في حالِ النّصب يكونُ مَكسوراً، و(اسْتِصحاباً) مَعنَاه: إبقاء للكسر. وفي (حاشية الدشتي) الاستصحاب هو الإتيان بالسَّابق إلى اللَّاحق، والمراد به هنا هو إتيان الكسرة التي كانت لمسلمات، قبل دخول لا لها بعد دخول لا.

(**قوله: كما قال المصنف... إلخ**) أي: وذهب المبرِّد إلى أنهما معربان لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا لأعرب: يا زيدان ويا زيدون، ولا قائل به، قاله الشَّارح في شرحه على (التوضيح) ومثله في (التصريح) وتظهر ثمرة الخلاف في نحو: لابنين كراماً لكم، فعنده لا يجوز بناءُ الصِّفة على الفتح، وعند الجمهور يجوز (صبان).

(**قوله: والْتَزَمَهُ**) أي: الفتح، أي: جعله واجباً.

(**قوله: والثاني**) مفعول أو لا جعل لكن سكن الياء ضرورة، وحذفها للساكنين.

(**قوله: مِنَ المُتَكَرِّر**) أي: الاسم الواقع بعد لا الثانية فيما تكرر كقوة في المثال.

(**قوله: كالمثال السابق**) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله، وقد مرَّ موضحاً.

مَـرْفُـوعـاً أَوْ مَـنْـصُـوبـاً أَوْ مُـرَكَّـبـا وَإِنْ رَفَـعْـتَ أَوَّلاً لَا تَـنْـصِـبَـا

(اجْعَلا مَرْفُوعاً أوْ مَنْصُوباً أوْ مُرَكَّبا) إنْ رَكَّبت الأوَّلَ مع لا، فالرَّفع نحو:

[هـذا وَجَـدِّكُـمُ الـصَّـغـارُ بِـعَـيْـنِـهِ] لا أُمَّ لِـي إنْ كـانَ ذاكَ وَلا أبُ

أبو طالب

(قوله: لا أم لي... إلخ) ما قبله «هذا وجدكم الصغار بعينه» ومن هذه القصيدة هذا البيت.

وإذا تـكـون كـريـهـةٌ أُدعـى لـهـا وإذا يُـحـاسُ الـحَـيْـسُ يُـدعـى جُـنْـدُبُ

قيل: قاله ضمرة وله أخ مسمى بجندب، وكان جندب أحبَّ إلى أبويه من ضمرة، فأنفَ ضمرةُ من ذلك، وقال القصيدة التي بعض منها ما ذكرنا، والكريهة الحرب، ولفظ تكون تامة، وأُدعى ويدعى بصيغة المجهول، والحيس بالحاء والسِّين المهملتين بينهما الياء المثناة التحتانية تمر يخلط بسمن وأقط، وهذا مبتدأ يشار به إلى العمل المعلوم سابقاً، وقوله: وجدكم قسم والصَّغار بفتح الصَّاد المهملة الذلة والهوان خبر للمبتدأ، وقوله: إن كان، أي: وإن كان هذا العمل واقعاً.

الناصية

(قوله: أو مركباً) أي: مبنياً على الفتحِ إن بُني الاسم الأول على الفتح.

(قوله: فالرفع) على أحدِ ثلاثة أوجه: العطفِ على محلِّ لامع اسمها، فإن محلَّهما رفعٌ بالابتداءِ عند سيبويه، وحينئذٍ تكون لا الثانية زائدةً بين العاطفِ والمعطوف؛ لتأكيد النَّفي، أو بالابتداءِ وليس للا عمل فيه، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس. (صبان).

(قوله: نحو لا أم لي إن كان ذاك ولا أب) صدره:

هـذا وجَـدِّكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ ....

نسبه سيبويه في (كتابه) إلى رجلٍ من مذحج، وأبو رياش إلى همام بن مرة، وزعم ابن الأعرابي أنه لرجلٍ من بني عبد مناة قبل الإسلام بخمسمئة عام. وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، والأصفهاني هو ضمرة بن ضمرة، وكان له أخ يُدعى جندباً، وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فأنِفَ من ذلك، وقال قصيدة من الكامل هو منها. ومنها قوله:

وَإذا تـكـونُ كـريـهـةٌ أُدْعَـى لَـهَـا وَإِذَا يُـحَـاسُ الْـحَـيْـسُ يُـدعَـى جُـنْـدُبُ

وأراد بالكريهة: الحرب، أو كل أمر فيه شدة. والحيس بفتح الحاء وبالسِّين المهملتين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة، وهو تمر يخلط بسمن وأقط، ثم يدلك حتى يختلط.

(قوله: هذا) مبتدأ. الصَّغار بفتح الصَّاد خبره، أي: الذِّلة والهوان، والواو في وجدكم للقسم. أي: وحق حظكم وبختكم. ويروى: لعمركم والخبر محذوف، أي: لعمركم قسمي أو يميني. والعمر بالفتح يستعمل في القسم من: عمر الرَّجل بالكسر؛ إذا عاش زمناً طويلاً، واللَّام للتأكيد،

وذلِكَ على إعمالِ لا الثانية إعمالَ لَيس، أَوْ زِيادَتِها، وعَطْفِ اسمِها ....

أبو طالب

(قوله: وذلك على إعمال الثانية... إلخ) أقول: لرفع ما بعد الثانية عند تركيب الأولى خمسة احتمالات اثنان منها ما ذكره الشارح، والثالث أن يكون لا الثانية زائدة، ويعطف ما بعدها على المحل البعيد لاسم الأولى، والرابع والخامس أن يكون لا الثانية ملغاة، أي: مهملة عن العمل دون المعنى، ويعطف ما بعدها على محل المجموع، أو على المحل البعيد لاسم الأولى، وإنما ترك الشارح الاحتمالات الباقية، أما الثالث فلعدم اعتبار المحل البعيد مع وجود المحل القريب، أو لشبه هذا العطف بالعطف على جزء الشيء، وأما الرابع، فلأن لا للعاملية، فجَعْلُ ما بعدها معمولاً لعامل ما قبلها ترجيح للعامل الأبعد على الأقرب في العمل، وهو غير جائز إلا في باب التنازع والتأكيد، وأما الخامس؛ فلمجموع ما ذكرنا في الثالث والرابع، ولما كان المراد بمحل لا الأولى مع اسمها أن يكون التَّقييد داخلاً، والقيد خارجاً، لم يلزم العطف عليه كون حكم المعطوف مثبتاً لا منفياً، كما ذكرنا في باب العطف على اسم إن.

الناصية

وبعينه تأكيد للصَّغار، والباء زائدة، وقيل: حال بمعنى حقاً. وأم اسم لا النافية ولي خبرها، وكان فعل، وذاك فاعله إشارة إلى الأمر الذي استجلب له الصغار. والجملة الشَّرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه، وجواب الشَّرط محذوف لدلالة الجمل عليه. والشاهد في قوله: ولا أب، حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس، أَوْ عطفاً على محلِّ اسم لا في لا أم لي، فافهم (صبان).

وفي (الشيرازي) (الصَّغار): الذُّل، كان جدُّ الشَّاعر قد آثَرَ أخ الشَّاعر عليه، وكلّفه أمراً شاقاً دونَ أخيه، فَلمَّا بلغ إلَيه ذلك، قال هذا البيت (المَعنَى) قسماً بجدكم أنَّ هذا الذي ذكرتموه هو عَيْن الذلِّ - أيْ: جعل الله الذل فيه حتَّى يَراه بعينه - إن كان ذاك الذي تقولُون صحيحاً، فلا أم لي ولا أب، يعني: أصْبح ذليلاً كَمَن لا أمَّ له ولا أب. (الشَّاهد) في أنّ اسم (لا) الثانية وهو (أب) مَرفوع.

(قوله: وذلِكَ) أي: الرفع بناء على أن تكون لا الثانية مشبهة بليس، فيكون أب اسماً للا.

(قوله: على إعمال لا الثانية... إلخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر، والعطف من عطف الجمل، ولا يصح أن يكون المقدَّر واحداً خبراً عنهما؛ لامتناع توارد عاملين على معمول واحد، ولزوم كون الخبر مرفوعاً منصوباً. (صبان).

(قوله: أو زيادتها) فيكون أب مبتدأ، وعطف بالواو على محلِّ أم؛ لأن محلَّ أم مرفوعٌ على الابتداء.

هذا، وفي (الصبان): أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه، فلا تسلط لها على المعطوف، فكيف تكون لا الثانية زائدة، والجواب أن في الكلام تسمحاً، كما مر إيضاحه، والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا؛ والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار، ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب، وإن أشكل على البعض.

على مَحَلِّ لا الأُولى مع اسْمِها، فإنّ مَوْضِعَهما رفعٌ على الابتداء، والنَّصب نحو:

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةً [إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلى الرَّاقِعِ]

أبو طالب

(**قوله: لا نسب اليوم... إلخ**) هذا من قصيدة بيتان منها هكذا:

لا صُلْحَ بَيْنِي، فَاْعْلَمُوْهُ، ولا بَيْنَكُمُ ما حَمَلَتْ عاتقي

الناصية

قال الروداني: والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة، والملغاةُ هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت. اهـ.

وظاهره أن الزائدة باقيةٌ على كونها للنفي، وينافيه قولهم: الحرف الزائد هو الذي لا معنى له، ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكونَ أغلبياً. والأوجه الفرق بأن الزائدةَ يستغني الكلامُ عنها بخلاف الملغاة، فتأمل.

(**قوله: على محل لا الأولى مع اسمها... إلخ**) فالعطف من عطف المفردات، والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معاً. وفي عبارة الشارح هنا، وفيما يأتي التسمُّح المتقدِّم بيانه، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا، فلا تغفل (صبّان).

(**قوله: فإن موضعها... إلخ**) نقل (سم) عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبهه، وهذا أيضاً فيه التسمُّح المتقدم، وفيه بُعْدٌ عندي ونظر؛ لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه؛ لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافاً، أو شبهه كما مر؛ إلا أن يقال: النافي والمنفي كالشيء الواحد، فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر، ونظيره: غير قائم الزيدان، فتأمل (صبان).

(**قوله: رفع على الابتداء**) وليس لـ (لا) عمل فيه، أي: بل هي ملغاةٌ عن العمل في الاسم، وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز إلغائها، وهو تكرير لا، قاله الدماميني.

وظاهر صنيع الشَّارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء، دون العطف، كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلاً ليس معطوفاً على مبتدأ تقدم، فيكون العطف من عطف الجمل. ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر؛ لئلا يلزم توارد عاملين، وهما لا، والمبتدأ عند غير سيبويه، والمبتدأ الأول، والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمولٍ واحدٍ هو الخبر، هذا ما ظهر لي (صبان).

(**قوله: والنصب**) هذا أضعف الأوجه؛ لأن القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه، وأيضاً لا الأولى لا تعمل النَّصب في لفظ الاسم؛ لكونه مفرداً، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد؟! (حضري). (**قوله**:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرَّاقِعِ)

وذلِكَ على جَعْلِ لا الثَّانية زائِدةً، وعطفِ الاسم بعدَها ....

أبو طالب

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخرقُ على الرَّاقعِ

وقيل: آخره: اتسع الفتق على الراتق، وهو الصحيح لمكان القافية، والمراد بالعاتق: الكتف، والخلة بضم الخاء المعجمة، وتشديد اللّام: المحبة، والخرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالفارسية باره كردن، والراقعِ بالفارسية رفو كروباره دوز، والفتق: الشق، والرتق: الجمع.

الناصية

قاله أنس بن عباس بن مرداس. ويقال: أبو عامر جد العباس. ورواه القالي في (نوادره) اتَّسع الفتق على الرَّاتق. وقيل: الصواب؛ لأن قبله:

لَا صُلْحَ بَيْنِي، فَاعْلَمُوهُ، وَلَا بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

(قوله) لا نسب، أي: قرابة، لا نافية للجنس تعمل عمل إن، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ونسب اسمها مبني على الفتح في محلٍّ نصب، واليومَ ظرف زمان متعلق بمحذوف تقديره كائن خبرها، ولا الواو للعطف؛ ولا زائدة للتأكيد بين العاطف والمعطوف، وهو خلة، فإنه بالنصب معطوف على محلِّ اسم لا عند المصنف، وأما عند غيره فهو معطوف على اللَّفظ، وهو وإن كان مبنياً لكنَّ حركته تشبه حركة الإعراب في العروض، وعلى هذا فالحركة اتباعية، والإعراب مقدَّر. وقال الزمخشري: إنه مفعول لفعل محذوف تقديره: ولا أرى خلة، وقال يونس وجماعة من النحويين: إن لا غيرُ زائدةٍ، وخلةٌ اسمها، وإنما نوّن للشِّعر كتنوين المنادى المفرد، وخبرها محذوف لدلالةِ الأول عليه، أي: ولا خلة اليوم. والخلة بالفتح: الصَّداقة، والضَّم لغة، واتسع الخرق بفتح الخاء المعجمة، أي: الثقب، فعل ماض وفاعله، والخرق جمعه خروق، وعلى الراقع، أي: الجاعل مكان القطع خرقة، متعلق باتسع، وروي اتَّسع الفتق على الرَّاتق، وهو بمعناه. قيل: وهو الصواب؛ لأن قبله:

لا صُلْحَ بَيْنِي فاعْلَمُوه ولا بَيْنَكُمُ ما حَمَلَتْ عاتِقي

(يعني): لا قرابة كائنة اليوم ولا صداقة؛ فإن الأمر قد تفاقم بحيث لا يُرجى خلاصُه، فهو كالخرق الواسع في الثَّوب لا يقبل رقع الرَّاقع. (والشاهد) في قوله: ولا خلة، حيث نصبه عطفاً على محلِّ اسمِ لا الأولى بجعل لا الثانية زائدةً بين العاطف والمعطوف للتأكيد.

(قوله: وذلك على جعل لا الثانية زائدة) بين العاطف والمعطوف، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(قوله: وعطف الاسم... إلخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدَّر لكُلٍّ خَبَرٌ على حدته، فيكون الكلام جملتين، ويمتنع عنده أن يقدَّر لهما خبر واحد؛ لأن الخبرَ بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، والخبر بعد الثانية مرفوعٌ بلا الأولى؛ لأن لا الأولى ناصبةٌ لما

على مَحَلِّ الاسمِ قَبْلَها، فإنّ مَحَلَّهُ النَّصب. وقال الزمخشري: «خُلَّةً» في البيت نُصِبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: ولا ترى خُلَّةً كما في قوله:

ألا رَجُلاً [جَزاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]

أبو طالب

(قوله: **ألا ترى رجلاً**) هذا بعض من بيت هو وما بعده هكذا:

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يدلُّ عَلَىٰ مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

الناصية

بعد لا الثانية، ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده، كغيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، وهو لا يجوز.

وأما عند غيره فيقدَّر لهما خبر واحد؛ لأن العاملَ واحدٌ وهو لا الأولى، كذا في (شرح الجامع) بإيضاح. ومثله في (التَّصريح) وفيه عندي نظر؛ أما أولاً فلأن مقتضى جعل النَّصب بالعطفِ على محلِّ الاسم ولا الثانية زائدة، أن العطفَ من عطفِ المفرداتِ، والكلام جملة واحدة، والمقدّر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل لا، عند سيبويه، وبلا الأولى عند غيره.

وأما ثانياً؛ فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها، وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية، أي: لفظاً، فتكون عاملة في الخبر بعد الثانية، يردُّه إناطة عملِ لا في الخبرِ وعدمه بالتَّركيب وعدمه، كما في عبارة الشارح السَّابقة، وعبارة (الهمع) وغيرهما. ولا في مبحثنا مركبة، فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقاً، مع أن المتبادر من النَّاصبة النَّاصبة لاسمها إنْ كان مضافاً أو شبهه لا مطلق الناصبة، ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك. وزاد في (التصريح) أنه يجوز أن يقدّر لكلِّ خبرٌ عند غير سيبويه، وفي هذه الزيادة من النظر ما فيها، فتأمل (صبان).

(قوله: **على محل اسم لا**) أي: أو على لفظه، وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروضِ، ومثل ذلك جائز مطلقاً عند سيبويه، وفي الضرورة عند الأخفش، كما في (شرح التوضيح) للشَّارح، لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعاً أو نصباً، فتدبر. (صبان).

(قوله: **فإنّ مَحَلَّهُ النَّصب**) لأن عمل لا عمل إن كما ذكر، وهو نصب الاسم، وإنما بُني على الفتحِ لعارضٍ.

(قوله: **وقال الزمخشري. . .إلخ**) وقال يونس وجماعة: تنوين الثاني في البيت للضَّرورة كتنوين المنادى المفرد، كذا في (التوضيح) أي: فهو مركب مع لا، وهي غير زائدة، لكنه نون للضَّرورة (خضري).

(قوله: **إلا رجلاً. . .إلخ**) (المَعنَى) ألا تَرونَني رجلاً ـ جزاه الله خيراً ـ يدُلّني على امرأة، (محصِّلَة) أي: ناعِمَة، تَبيتُ اللَّيلَ كلَّه تَخدِمُني. (الشَّاهد) في نَصْب (رَجلاً) بـ (تَرونَني) مُقَدَّراً (شيرازي).

فلا شاهد في البيت، والتَّركيبُ نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» ....

أبو طالب

تُــرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي، وتُـقِـيْـمُ بَـيْـتِـي وأُعْـطِـيـهـا الإِتَـاوَةَ إِنْ رَضِـيْـتُ

قيل: ألا رجلاً أصله ألا ترونني رجلاً، وقيل: ألا جزى الله رجلاً؛ ليكون من باب الاشتغال، وقرئ بالجر على أن يكون بمن المقدرة، وبالرفع على أن يكون مبتدأ خبره يدل، والمحصِّلة بكسر الصاد، والمراد بها المرأة التي تحصل تراب المعدن، أي: تراباً مزج بالذهب، وتبيت من بات الناقصة، والترجيل بالجيم بالفارسية شأنه كردن موي، ولمة بكسر اللام وتشديد الميم: الشَّعر الذي يجاوز شحمة الأذن، والإتاوة بكسر الهمزة: الخراج، ورضيت بصيغة المتكلم، وكأنه مجهول بالحذف والإيصال، أي: رضي عني؛ إذ الظاهر أن البيتوتة مشروطة برضاء تلك المرأة، ولا يبعد أن يكون معلوماً، والمعنى على ما وجدت هو أن الشَّاعر كان ممَّن يحصل تراب المعدن، ويخلص ذهبه، فيتمنى أن يدله رجلٌ على مرأةٍ محصِّلة لتراب المعدن لتعينه على ذلك، وتبيت معه مرجِّلة شعره، وتقوم ببيته، ويكون محلها محل الزوجة عن الزوج، وهو يعطيها الخراج على ذلك إن رضيت هي، أو رضي هو عنها.

الناصية

(**قوله: والتركيب... إلخ**) أي: يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة موجودان لنا؛ لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ، ولا قوة في محلِّ رفعِ معطوفٍ على المبتدأ، فالمقدَّر خبر عن مجموعهما، نحو: زيد وعمرو قائمان، فيكون الكلامُ جملةً واحدة، ويجوز أن يقدَّر لكلٍّ خبرٌ على حدته، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، وكذا يجوز عند غيره أن يقدَّر لهما معاً خبر واحد، مرفوعٌ بلا الأولى، والثانية؛ لأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً، كما في: إن زيداً وإن عمراً قائمان، وأن يقدَّر لكلٍّ خبرٌ على حدته، كذا في (التصريح) والدماميني، وكتب عليه (سم) قوله: فالمقدَّر خبر عن مجموعهما، ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها، وفيه أن الإخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي في الخبر، وذلك منافٍ لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم، فلا بد من تأويل هذا الكلام، كأن يراد أن الخبر للاسمين المتَّصلين بلا لا لهما مع لا. اهـ. ببعض تصرف.

وكتب الروداني قوله: متماثلتان، أي: لفظاً ومعنى، فلا يرد أن زيداً من جلس وقعد، زيدٌ ليس فاعلاً بهما، بل بأحدِهما لعدم تماثل الفعلين لفظاً.

هذا والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك، وفي نحو: إن زيداً وإن عمراً قائمان، إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل؛ إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقاً، ولأن قائمان؛ لكونه مثنى لا يخبر به عن كلٍّ من الاسمين؛ لكونه مفرداً، بل عن

على إعْمال الثانية (وَإنْ رَفَعْت أوَّلاً) وَألْغَيْتَ الأُولى (لا تَنْصِبا) الثاني لعدم نصب المَعطُوف عليه لفظاً أو مَحَلّاً، بَلِ افْتحه على إعمالِ لا الثانية، نحو:

فَـلَا لَـغْـوٌ وَلا تَـأثـيـمَ فِـيـهـا [ولاحَـيْـنٌ وَلا فـيـهـا مُـلِـيـمُ]

أبو طالب

(قوله: **وأُلغيت الأولى**) لم يتعرض لاحتمال زيادتها لكون النفي مقصود أولاً؛ لاحتمال إعمالها عمل ليس؛ إذ على هذا الاحتمال لا احتمال لما بعد لا الثانية إلا البناء؛ إذ لو لم يبن لكان لا مكررة، والمكررة الداخلة على النكرة غير عاملة؛ تشبيهاً لتكرارها بالداخلة على المعرفة في الإلغاء، وهذا بخلافِ ما إذا بُني ما بعد لا الثانية، فإن لا غير مكررة بعينها، فيجوز أن يعمل لا الأولى على هذا عمل ليس.

(قوله: **فلا لغو ولا تأثيم فيها**) ما بعده:

.... ولا جُـبْـنٌ ولا فـيـهـا مُـلِـيْـمُ

الناصية

مجموعهما، فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين، وكذا نحو: زيد وزيد أو وعمرو قائمان، فالرَّافع للخبر مجموعُ الاسمين مثل: الزيدان قائمان، ولا فرق إلا أن التثنية في الأول بحرف العطف. وفي الثاني بالصيغة، ولا أثر له. اهـ. واقتصر في (المغني) على تقدير خبرين عند غير سيبويه (صبان).

(قوله: **على إعمال الثانية**) أي: إعمال (لا) الثانية مثل إعمال (لا) الأولى، أي: العمل التَّركيبي وهو فتح اسمها.

(قوله: **وأنْ رَفَعْتَ أوَّلاً**) أي: اسم لا الأولى على إلغائها عن العمل، وكون الاسم مبتدأً. أو على إعمال لا عمل ليس، فالثاني وهو المعطوف.

(قوله: **لا تنصبا الثاني**) فإن نَصَبْتَه كان لِلْعطفِ على اسم (لا) الأولى، مع أنه ليس مَنصوباً لا لفظاً ولا محلاً؛ لإلغاءِ (لا) الأولى.

(قوله: **بل افتحه... إلخ**) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملةً عمل ليس؛ لئلا يلزم المحذوران السَّابقان، وكذا إن جعلت مهملةً عند غير سيبويه لذلك. وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلاً غير معطوف على مبتدأ قبله، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن، هكذا ظهر لي، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقاً، حيث قال: الخامس: لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا، أو إعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان. اهـ. (صبان).

(قوله: **فَلَا لَغْوٌ وَلا تأثِيمَ فِيها... إلخ**) قاله أمية بن أبي الصَّلت، وهو من قصيدة من الوافر يذكر فيها أوصافَ الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة، الفاء للعطف، والأصحُّ الواو، ولا لنفي

أوِ ارْفَعه على إلغائِها، وعطف الاسمِ بعدَها على ما قبلها، ....

أبو طالب

وفـيـهـا لَـحْـمُ سـاهِـرةٍ وبَـحْـرٍ ... ومـا فـاهُـوا بـه أبـداً مُـقِـيـمُ

قاله أمية بن أبي الصَّلت، والمصراع الأول اقتباس من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾ [الواقِعَة: ٢٥]. واللغو: القول الباطل، والتأثيم من أثَّمت بالتشديدِ، أي: قلت: أَثِمْتَ بالتخفيف، أي: أذنبت، والضمائر المجرورة للجنة، والجبن بالجيم والباء الموحدة الخوف، والمليم من ألام بمعنى لام، أي: وبّخ، وعيّر، والساهرة: أرض يحددها الله يوم القيامة، والمراد به هٰهُنا البر، وفاهوا أي: تكلموا به، أي: ما تلفظوا به مما يشتهون حاصل موجود لهم أبداً لا انقطاع له.

(قوله: على إلغائها) لم يتعرض لاحتمال إعمالها عمل ليس؛ لوجود التكرار ولا لاحتمال زيادتها؛ لأنها خلاف الأصل، فلا يرتكب إلا عند وجود المانع عن غيرها، ولا مانع للإلغاء هٰهُنا فوجب الحمل عليه.

الناصية

الجنس، ولكنها ألغيت وأعملتْ عملَ ليس وهو الشَّاهد. واللَّغو: القول الباطل اسم لا، وخبرها فيها. ولا تأثيم مبني على الفتح؛ لأنه مفرد، وإن لم تعملها وجب الرَّفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً، وعند سيبويه فيها خبر لهما، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف. والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت. والمعنى ولا في الجنة هذا القول.

(قوله: وما فاهوا به أبداً مقيم) تحريف من النُّحاة، حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر، والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا:

وَلَا لَـغْـوٌ وَلَا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا ... وَلَا حَـيْـنٌ وَلَا فـيـهَـا مُـلِـيـمُ

وفـيـهـا لَـحْـمُ سَـاهِـرةٍ وبَـحْـرٍ ... ومـا فَـاهُـوا بـه لَـهُـمُ مُـقِـيـمُ

أي: وفي الجنة لحم ساهرة وبحر، أي: لحم بر وبحر. والساهرة: أرض يحددها الله تعالى يوم القيامة. وما موصول مبتدأ. وفاهوا به صلته، وأبداً نصب على الظَّرف، ومقيم خبره، أي: الذي يلفظ به مما يشتهون حاصل موجود أبداً لا ينقطع ولا يغيب. (المَعنى): ليس في الجَنَّة كلامُ لغوٍ ولا يقول فيها الإنسان لصاحبه: أثمت، وليس فيها موت بل أهلها كلهم مخلدون فيها، وليس فيها من يلوم أحداً على شيء وفيها لحوم الحيوانات البرية والبحرية، ولحوم الطَّير، وكل شيء نطق أهلها بطلبه مقيم فيها على الدوام، أي: موجود متى طلبوه حضر.

(والشَّاهد) في الشَّطر الأول؛ حيث رفع فيه المعطوف عليه، وهو لغو، وبني المعطوف على الفتح، وهو تأثيم، وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدةً، وما بعدها معطوفاً سواء جعلت

نحو: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤].

أبو طالب

. . . .

الناصية

لا الأولى مهملةً، أم عاملة عمل ليس، ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملةً، والثانية عاملة عمل ليس، أو بالعكس، ولا يصحُّ على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحداً؛ لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، فإن جعلتهما معاً عاملتين عمل ليس، جاز لك تقدير خبرين، وكذا تقدير خبر واحد، ولا ضرر على ما مرَّ في حالة بنائهما معاً على الفتح، فتنبه.

واقتصر في (المغني) على تقدير خبرين عند مَنْ جعلهما عاملتين عمل ليس.

(قوله: نحو ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤]) في قراءة أبي عمرو، وابن كثير. فأما الرَّفع فإنه على أحد ثلاثةِ أوجهٍ، كما مرَّ (صبان).

(قوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤]) الشاهد في إلغاء (لا) الثانية وعطف اسمها (خلة) على اسم (لا) الأولى المُلغاة، وهو (بيع).

(قوله: ومفرداً) مفعول مقدم لِٱفْتَحْ؛ لأن فاءه زائدة للتحسين، فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها، فقوله: أجز فيه. . . إلخ حل معنى، لا حل إعراب، ونعتاً عطف بيان أو بدل، ولِمَبْنِيٍّ صفة نعتاً، ويلي صفة ثانية.

هذا، ومن النعت المذكور قولهم: لا ماء ماء بارداً عندنا، فماء الثاني نعت للأول، فيجوز فيه الثلاثة؛ لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق، نحو: مررت برجل رجل صالح، ويسمى نعتاً موطِّئاً، ولا بدَّ من تنوين بارداً؛ لأن العرب لا تركب أربعة أشياء، ولا يصح أن يكون ماء الثاني توكيداً لفظياً، ولا بدلاً؛ لأنه مقيَّدٌ بالوصف، والأول مطلق فليس مرادفاً، حتى يكون توكيداً ولا مساوياً، حتى يكون بدلاً، كما في (التوضيح) وشرحه، قاله شيخنا. وقيل: هو تأكيد لفظي، وقد جوزوا التأكيد مع الوصف، كقوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العَلَق: ١٦]. وقال في (النكت): يجوز كونه عطفَ بيانٍ أو بدلاً لجواز كونهما أوضحَ من المتبوع. ووجَّه الروداني جواز كونه توكيداً، أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال، أو يكون وصف الأول محذوفاً؛ لدلالة وصف الثاني عليه، وفيه بحث؛ لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح توجيهاً للتوكيد لا للإبدال؛ لأن حاصل الوجه الأوَّل اتحاد اللَّفظيين إطلاقاً، وحاصل الثاني اتحادهما تقييداً، ومثل: جاءني رجل رجل، أو رجل عاقل رجل عاقل، إنما هو من التوكيد اللَّفظي، لا من الإبدال. (صبان).

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

(وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ) على بنائِه مع اسم لا، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَمُفْرَداً) مفعول لِ ٱفْتَحْ، يعني: إذا كان نعت اسم لا المبني مفرداً، ولم يفصل بينه وبين موصوفه، وهو اسم لا، بشيء، فافتح ذلك النَّعت على أن يكون مبنياً، كما أن موصوفه مبني، فيكون تابعاً للفظ اسم لا. وفي (التصريح) إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلِّق بوصفت (متَّصل) نعت مفرد (جاز) في الوصفِ المفردِ (فتحه على أنه ركب معها) أي: مع النَّكرة (قبل مجيء لا) وصار الوصفُ والموصوفُ كالشَّيء الواحد، ثم دخل عليهما لا مثل (لا خمسة عشر) عندنا. وقيل: علة البناء كون الوصفِ من تمام اسم لا، واسم لا وجب له البناء؛ لتضمنه معنى من، فصارا كأنهما معاً تضمنا معنى من. وقيل: إنه أجرى على لفظِ الموصوفِ؛ لأنه أشبه المعرب، وقيل: فتحته فتحة إعراب، وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة؛ لأنها في محل نصب بلا وقال الشاطبي: النصب بالحمل على لفظ النكرة، وإن كان مبنياً؛ لأنَّ حركةَ البناءِ هنا شبيهةٌ بحركةِ الإعرابِ، بل الإعراب أصلها. اهـ. (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا)؛ لأنهما في محلٍّ رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلهما بالرَّفع، وجعلوا النعت للمجموع، كما عكسوا في النعت المقرون بلا، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم، قال الرضي: جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل. انتهى.

(قوله: يلي) منعوتُه أُجيز فيه الأوجه الثَّلاثة يعني: يأتي عقيبَ اسم (لا) المبنيِّ على الفتح مُفرد، صِفة لاسم لا.

(قوله: فافتح) جرى على الغالب، وإلا فقد يكون مبنياً على غير الفتح كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حده، وهل يقال عند بناء النعت: إن مجموعَ النَّعتِ والمنعوت في محلٍّ نصب أو يحكم بالمحل على كل، اختار (يس) على التَّصريح الثاني، واستظهره بعضهم، وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني؛ حيث لم تبن؛ لأن الصِّفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى، فإنها ليست المنادى في المعنى، كما قاله (سم) (صبان).

(قوله: مع اسم لا) أي: قبل دخولها، فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر، كذا في (التوضيح) و(الأشموني) وغيرهما، وإنما جعل التَّركيب سابقاً؛ لئلا يلزم تركيب ثلاثةِ أشياء، كما في (الصبان).

هذا وصريح ذلك أن اسم لا الذي في محلٍّ نصب هو مجموعُ النَّعتِ والمنعوتِ لصيرورتهما اسماً واحداً قبل دخولها كخمسة عشر وبعلبك، لا أن كلاً منهما في محلٍّ نصبٍ، كما اختاره (يس)

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ   لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

نحو: «لا رجلَ ظَريفَ في الدَّارِ» **(أَوِ انْصِبَنْ)** على إتْباعِهِ لِمَحَلِّ اسمِ لا، نحو: «لا رجلَ ظَريفاً فيها» **(أَوِ ارْفَعْ)** على إتْباعِه لِمَحَلِّ لا مع اسمها، نحو: «لَا رجلَ ظَريفٌ فيها»، فإنْ تفعل ذلكَ **(تَعْدِلِ وَغَيْرَ ما يَلي)** مِن نَعت المَبْنِيِّ المُفرَدِ **(وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ)** ....

أبو طالب

(قوله: من نعت المبني المفرد) الأولى أن يفسر غير ما يلي بنعت المبني (مطلوب) وغير المفرد بنعت المبني الذي يليه؛ لما ذكرنا في شرح أمثلة الشبه للافتقار، فارجع إليه.

الناصية

على التَّصريح، وإنَّ الاسم بني لتركُّبه مع لا، والنَّعت بني لتركُّبه مع الاسم؛ إذ لا وجه له على ما ذكر مع أن التَّركيب لا يصلح علة لأصل البناء، كما علمت إلا أن يكون من باب إعطاء الجزء حكم الكل، فتأمل. (خضري).

(قوله: أو انصبن) مفعوله محذوف، وكذا ارفع ولا تنازع؛ لأن النَّاظم لا يرى التنازع في المتقدم.

(قوله: لمحل اسم لا) أي: أو إتباعاً للفظه، وإعرابه مقدر، كما مر نظيره.

(قوله: لمحل لا مع اسمها) لأنهما في موضعِ رفعٍ عند سيبويه، كما تقدَّم وفيه التسامح المار.

(قوله: نحو: لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل، فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف، ولا رجل ظريفاً بنصبه، ولا رجل ظريف برفعه، ومثله: لا رجلين ظريفين وظريفان، ولا رجال ظريفين وظريفونٌ يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب، ولا هندات ظريفات؛ لأن اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق، كما مرَّ، والجامد المنعوت بمشتق.

(قوله: تعدل) أيْ: عَمِلْت بِعَدالة، ففي الأمثلة كلِّها (رجل) اسمُ لا، و(ظريف) صفة له، و(في الدار) خبر (لا).

(قوله: وغير ما يلي) مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية (وغير المفرد) عطف عليه، أي: غيره من النَّعت والمنعوت، كما سيشير إليه الشَّارح، فهو محترز قول المصنف ومفرداً مع قوله المبني، قال ابن ماري: ولو قال:

وارفعْ أو انصبْ مُطْلقاً نعت اسمِ لا   والفَتْحَ زِدْ إن أفردا واتَّصلا

لأغنى عن البيتين مع الإيضاح.

(قوله: من نعت المبني المفرد) أي: الصِّفة ليست عَقيب اسم لا مباشرةً، بلْ بينهما فاصِلٌ.

(قوله: وغير المفرد... إلخ) وفارق صفة المنادى المضافة، حيث يتعين فيها النَّصب؛ لتعينه، ولو باشرتْها يا، وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا، لا لجواز رفعه عند التكرار.

مِن نَعتِ المَبْنِيِّ (لا تَبْنِ) لِزَوال التَّركيب بالفَصْل في الأوَّل، ولِلإضافَة وشِبْهِها في الثاني (وَانْصِبْهُ) نحو: «لا رجلَ فيها ظَريفاً» و«لا رجلاً قَبيحاً فِعلُهُ عندَك» (أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ» و«(لا رجُلَ قبيحٌ فعلُهُ عِندَكَ» ويجوز النَّصبُ والرَّفعُ أيضاً في نعت غير المَبني.

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وأشار بقوله: وغير المفرد إلى أنه إذا كان النعتُ غيرَ مفرد كالمضافِ والمشبه بالمضاف يتعيَّن رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً، أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو لا رجل صاحب برٍّ فيها، ولا غلام رجل فيها صاحب بر. وحاصل ما في البيتين أنه إذا كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً، ولم يفصل بينهما جاز في النَّعت ثلاثة أوجهٍ، نحو: لا رجلَ ظريف ظريفاً وظريف، وإن لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النَّصب، ولا يجوز البناء (خضري).

(قوله: من نعت المبني) وهو المضاف والمشبَّه به.

(قوله: لزوال التركيب... إلخ) أي: بين جزأي التَّركيب وهما لا والنعت، ولولا الفاصل لتركبا لكون الصفة بحكم الموصوف في دخول لا عليه أيضاً، ولو تقديراً والتَّركيب شرطُ البناء. (دشتي).

(قوله: لِزَوال التَّركيب... إلخ) فلا تقول: لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف، بل يتعين رفعه، نحو: لا رجلَ فيها ظريف أو نصبه، نحو: لا رجل فيها ظريفاً، وإنما سقط البناء على الفتح؛ لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركيب النَّعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التَّركيب، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو: لا طالعاً جبلاً ظريفاً، ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النَّعت عندَ الفصل بين أن يكونَ المنعوتُ مفرداً كما مثل، أو غيره مفرد. (خضري).

(قوله: وانصبه... إلخ) في المِثالَيْن: الأوَّل، والثَّالِث (ظريف) صفةٌ لِرجلٍ، فُصِل عنه، ولِذا جاز فيه النَّصب والرَّفع، دون الفتح، وفي المِثالَيْنِ: الثاني والرابع (قبيح فعله) صِفةٌ لرجلٍ، ولكنه شِبهُ مُضافٍ؛ إذ لا يَتِم مَعنى القبيح إلا بذكر (فعله) فإنه مع عَدَم ذكرِه لا يَعلَم المخاطب، هل القبيح: قولُه، أوْ فعلُه، أوْ كِتابَته، أوْ مَشيه، أوْ غيرها؛ ولذا جَازَ فيه النَّصب والرَّفع دون الفتح (شيرازي).

(قوله: و«لا رجلَ قبيح فعله عِندَك») مثالٌ للنَّعتِ شبه المضاف، فإن فعله متمم لقبيح، كما أن المضاف إليه متمِّم للمضافِ، وإنما لم يمثل للمضاف؛ لأن المضاف معرفة، واسم لا نكرة دائماً، ولا ينعت النَّكرة بالمعرفة، نعم يمكن التمثيل له بالمضاف إلى النكرة، نحو: لا رجل غلام امرأة عندك. (دشتي).

(قوله: في نعت غير المبني) يعني: إذا كان اسمُ (لا) غير مبني على الفتحِ، وكان مرفوعاً أوْ منصوباً مثل جميع هذه الأمثِلَة، ولكن بِنَصْبِ (رجل)، أو رَفْعِهِ فيها.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

(**وَالْعَطْفُ**) أي: المَعطُوف (**إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ**) فيه (**لا احْكُما لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمى**) فلا تَبْنِهِ، وَانْصِبْهُ، أوِ ارْفَعْهُ، نحو:

فَلا أبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوانَ وَابْنِهِ ... [إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا]

أبو طالب

(**قوله: فلا أب وابناً... إلخ**) آخره:

.... إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدىٰ وتأزّرا

الناصية

(**قوله: في نعت غير المبني**) أي: نعت المضاف وشبهه، نحو: لا غلام رجل ظريفاً أو ظريف عندك، ولا قبيحاً فعله مريضاً، أو مريض عندك.

(**قوله: والعطف... إلخ**) يعني: إذا عُطِفَ اسمٌ على اسم (لا) بدون تكرارِ (لا) فَحُكْمُ الاسم المَعطوف حُكْمُ النعتِ المُنفَصِل.

(**قوله: وَانْصِبْه أو ارْفَعْه**) أي: جاز في الثاني (النَّصب) عطفاً على محلِّ الأوَّل هذا على غيرِ مذهبِ سيبويْهِ، (والرفع) عطفاً على محلِّ لا مع اسمها على مذهبِ سيبويْهِ، وامتنع الفتحُ لعدم ذكر لا، (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك:

(فلا أبَ وابناً مثل مَرْوانَ وابنه) ... إذا هُو بالمجدِ ارْتَدى وتَأزَّرا

يروى: وابناً بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح، وسيأتي.

(**قوله: فَلا أَبَ وَابناً مِثْلَ مَروانَ وَابْنِهِ**) تمامه:

.... إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتأزّرا

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة. وذكره سيبويه في (كتابه) غير معزو، وهو من الطَّويل. الفاء عاطفة، ولا لنفي الجنس، وأب اسمها، ومثل مروان خبرها. وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان. (والشَّاهد) في قوله: وابناً حيث عطف بالنَّصب على لفظِ اسم لا. ويجوز فيه الرَّفع لعدم تكرر لا، وقال أبو علي: يحتمل أن يكونَ مثل مروان صفة، وأن يكون خبراً، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير، ولا حذف، وإن كان صفةً تقدّر الخبر، ويحتمل مثل النَّصب على اللّفظ، والرفع على المحلِّ.

(**قوله: إذا**) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة، وهو مبتدأ، وارتدى خبره، وتأزرا عطفٌ عليه، وأفرد الضَّمير فيهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجُمُعَة: ١١]. وقال أبو الحجاج: ولو أمكنه الوزن لقال: ارتديا واتزرا، لكنه اكتفى بالخبر عن الواحدِ منهما ضرورةً. وروى ابن الأنباري: إذا ما ارتدى بالمجد، ثم تأزّرا. ورواية سيبويه أولى؛ لأن الاتّزار قبل الارتداء، والواو لا تدل على التَّرتيب بخلاف ثم. فافهم.

و«لا رجلَ وامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ» وجاءَ شُذُوذاً البِناء، حَكى الأخفَش: «لا رجلَ وَامْرَأَةَ».

أبو طالب

المراد بمروان وابنه: مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان، أي: ارتدى وتأزر؛ أي: لبس الرِّداء والإزار، وأفرد الضَّمير إما بناءً على رجوعه إلى كل واحد، أو على أن هذا الوصف إنما هو بالذات لمروان، ولابنه بالتبع نظير إفراد الضَّمير في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجُمُعَة: ١١] وقد أضفتُ أنا على هذا بيتاً، وهو هكذا:

ولـكـنَّ هـذا الـمَـجْـدَ مَـجْـدٌ شَـقـاؤُهُ تـردَّى رداءَ الـنَّـارِ فـي يَـوْمِ أَغْـسَـرا

الناصية

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم، «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان، «المجد» الكرم والشرف، «ارتدى وتأزَّرا» كنَّى بارتدائه المجدَ وتأزره به عن ثبوته له، وأفرد الضَّمير فقال: «إذا هو ارتدى» مع أن حقه أن يثنيه، فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا» ارتكاناً على فهم السَّامع، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليها جميعاً؛ إذا كان الغرض مدحها معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما، وشدة حرصهما عليه، وعملهما له، كأنهما لبساه وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس، «أب» اسمها، مبني على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، «وابناً» الواو حرف عطف، ابناً: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة، ويجوز فيه الرَّفع، فيكون معطوفاً على محلِّ لا مع اسمها، فإنهما معاً في محلِّ رفعٍ على الابتداء «مثل» يُروى بالرَّفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنَّصب فهو نعتٌ لاسم لا، وخبر لا حينئذٍ محذوف، والتَّقدير: فلا أب وابناً مماثلين لمروان وابنه موجودان؛ ومثل مضاف و«مروان» مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصَّرف العلميَّة، وزيادة الألف والنون «وابنه» الواو حرف عطف. ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه، «إذا» بمعنى إذا الدَّالة على التَّعليل، «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها، «ارتدى» فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور، وفاعله لا محلَّ لها مفسرة، «وتأزرا» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو، يعود إلى مروان أيضاً.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أب وابناً» حيث عطف «ابناً» بالنَّصب على محلِّ اسم لا، ويجوز فيه الرَّفع عطفاً على محلِّ لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وقد بيَّنا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

(**قوله: و«لا رجل وامرَأةٌ في الدّار»**) بفتح (رجل) ورفع (امرأة) (الشَّاهد) في عطف (امرأة) على اسم لا (رجلَ) بدونِ تكرار لا، ورفع (امرأة) عطفاً على محلِّ لا مع اسمها.

تتمة: لم يَذْكُرِ المُصنفُ حُكمَ البدلِ ولا التَّوْكيدِ، أمّا البَدَلُ فإنْ كان نكرةً فكَالنَّعتِ المَفْصُولِ، نحو: «لا أَحَدَ رَجُلٌ وامْرَأَةٌ فيها» بنصب رجُلٍ وَرَفْعِهِ، وكذا عطف البَيان عندَ مَن أجازَهُ في النَّكِرات، وإنْ لم يَكُن [نكرة] فالرَّفع، نحو: «لا أَحَدٌ زَيْدٌ فيها»، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وجاء شذوذاً... إلخ**) وفي (التصريح) (أما حكاية الأخفش لا رجلَ وامرأةَ بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والأصل: ولا امرأة، فحذفت لا، وبقي البناء بحاله على نية لا، كما قالوا: ولا بيضاء شحمة، على نية كل، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى

(**قوله: لا رجل وامرأة**) بالبناء على الفتح، تقديره: تكرير لا، فكأنه قال: لا رجلَ ولا امرأة، ثم حذفت لا، وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرَّفع والنَّصب، سواء تكررت لا، نحو: لا رجل ولا غلام وامرأة، أو لم تتكرر، نحو: لا رجل وغلام امرأة، هذا كله إذا كان المعطوف نكرةً، فإن كان معرفة لا يجوز فيه الرفع على كل حال، نحو: لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها. (خضري).

(**قوله: لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد**) وإنما ذَكَر حكم العَطفِ، والنّعتِ فقط.

(**قوله: نحو لا أحد رجلاً... إلخ**) فـ (رجل وامرأة) بدل عن (أحدٍ)، فيجوز نصبُ رجل وامرأة، ويجوز على مَحلِّ لا مع اسمها الرَّفع، والنَّصب عطفاً على محلِّ (أحدٍ) لأنّ اسم لا مَنصوبٌ واقعاً، والرفع عطفاً. (شيرازي).

(**قوله: رجلاً**) أي: منه، أي: من الأحد، فوجه الضَّمير المشترط في بدل البعض والنَّصب، إما إتباع للمحلِّ، وإمَّا للَّفظِ. (**قوله: رجل**) بالرَّفع بدل من محلِّ لا مع اسمها.

(**قوله: وكذا عطف البيان... إلخ**) تقول: (لا شرب حليبَ، أو حليباً عندي) فـ (حليب) عطف بيانٍ لاسم لا (شربَ)، يَجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ.

(**قوله: عندَ مَن أجازَهُ... إلخ**) أي: أجاز عطف البيان في النَّكرات؛ لأن بعضَهم منعوا مجيءَ عطفِ البيان للنَّكرة، وأجيب عنه بمجيء ذلك في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النّور: ٣٥] فزيتونة عطف بيان من شجرة، وهي نكرة. (دشتي).

(**قوله: وإنْ لم يَكُن**) عطف على فإن كان نكرةً، أي: وإن لم يكن البدل نكرة فالرفع.

(**قوله: فالرفع**) أي: على الإبدال من محلِّ لا مع اسمها، فالعامل فيه الابتداء.

(**قوله: نحو لا أحد زيد**) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان إلى ضميرِ المبدل منه، فإن لم يضافا إلى ضميره، بل جُرَّ ضميرُه بعدهما بالحرف كانا من الصالح.

(**قوله: نحو لا أحد زيد فيها**) فـ (زيد) بدل من اسم لا (أحد) ولِكونه مَعرِفة وَجَبَ رفعه، وكذا عطفُ البيان، نحو: (لا شرب الحليب عندي) برفع حليب.

وأمّا التَّوْكيد فيجوز تركِيبُه مَعَ المُؤَكد، وتَنْوِينُه، نحو: «لا ماءَ ماءً بارِداً» قاله في «شرح الكافية».

قال ابنُ هِشام: والقول بأنّ هذا توْكيدٌ خَطَأٌ؛ لأنّ التَّوْكيد اللّفظي لا بُدّ مِن أنْ يكون مثل

أبو طالب

(**قوله: أما المعنوي... إلخ**) أي: جواز التركيب والتنوين في التَّأكيد، إنما هو في اللَّفظ، أما المعنوي... إلخ، ويحتمل على بعد أن يكون من تتمةِ اعتراضِ ابن هشام، لكن الأولى على هذا أن يقول بدل قول الامتناع... إلخ؛ لعدم كونه بالألفاظ المخصوصة، ولو حمل المعنوي على اللّغوي لفسد تعليله المذكور. فافهم.

(**قوله: لا ماء ماء بارداً**) رأيت في نسخةٍ غيرِ معتمدة عليها أن هذا من بيتٍ هو هكذا:

ولا مـــاءَ مـــاء بـــارداً فـــي ديـــارنـــا ... ولـــسـنـا شـربـنـا غـيـرَ مـاءِ حَـمِـيـمِ

الناصية

(**قوله: وأما التوكيد... إلخ**) فقال الرضي: إن كان لفظياً، فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التَّنوين، وجاز الرَّفع والنَّصب. اهـ. أي: وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي به، أي: لأنه نكرة وألفاظ التَّوكيد المعنوي معارف، وفي تأكيد النَّكرة بالمعرفة قولان، وعلى الجواز يتعين الرفع، إذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظه. وجوَّز الأندلسي بناء البدل إذا كان مفرداً نكرةً، نحو: لا رجل صاحب لي. قال الرضي، وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفي المبني؛ لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازاً، بل يربو عليه من حيث كونه المقصود، وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل، فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه؛ لأن العامل المقدر هو لا، وهي تقتضي الفتح (صبان).

(**قوله: فيجوز تركيبه**) أي: فتحه بغير تنوين. (**قوله: وتَنْوينُه**) أي: رفعُه ونصبُه.

(**قوله: نحو لا ماء ماء بارداً**) فـ (ماء) اسمُ (لا)، و(ماء بارداً) تأكيده، فيجوز فيه الأوْجُهُ الثلاثة (الفتح) و(الرَّفع) و(النَّصب). (**قوله: لا ماء ماء بارداً**) عندنا، فيجوز في ماء الثاني الفتحُ على أنه مركَّب مع الأول، والنَّصب، والرفع على ما مرَّ، وضعَّف الكمال الأنصاري في (شرح المفصل) كون ماء الثاني صفةً لماء الأول، وقال: كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد، وإنما هو من قبيل التَّوكيدِ اللّفظي، أو البدل. انتهى.

وجوابه أنه لا بعد في جعله صفة؛ لأنه لما وصف بـ (بارداً) صار مغايراً للأول تغاير المطلق والمقيد، و(لأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) كمررت برجلٍ عاقل، (تصريح).

(**قوله: توكيد**) لفظي، أو بدل (خطأ)؛ لأن الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفاً للأولِ، فلا يصحُّ كونه توكيداً له، ولا بدلاً منه لعدم مساواته للأول، وإن جعلنا بارداً نعتاً لماءِ الأول، وماء الثاني بدلاً من الأول، لزم من ذلك تقديم البدل على النَّعت، وهو ممتنع.

هذا وقال اللقاني: وجه التخطئة أن التوكيد اللَّفظي إعادة اللَّفظ بعينه، وهذا يوجب بناء التأكيد، وأن يراد به معنى المؤكد؛ إذ بدونه لم يكن اللفظ الأول معاداً، ويجاب بأن الواجب إعادة المادة، وأصل المعنى لا الهيئة، وعدم الزيادة على المعنى. اهـ. المقصود منه.

وَأَعْـطِ لَا مَـعْ هَـمْـزَةِ اسْـتِـفْـهَـام   مَـا تَـسْـتَـحِـقُّ دُونَ الِاسْـتِـفْـهَـام

الأَوَّل، وهذا أَخَصُّ مِنه. ويجوز أنْ يُعرَب: عطفَ بيانٍ أوْ بَدَلاً، لِجَواز كَوْنِهما أوضَح مِن المَتبُوع. أمَّا التَّوْكيدُ المَعنويّ فلا يأتي هُنا لامْتِناع تَوْكيدِ النَّكِرةِ به، كما سَيَأْتي.

(وَأَعْطِ لا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ) إمّا لِمُجرَّد الاسْتِفهَام، أوِ التَّوبيخ، أوِ التَّقرير ....

أبو طالب

والمعنى واضح. **(قوله: وأعط لا... إلخ)** كان الاستفهام نويقضاً لنفي لا يمكن أن يتوهم أن لا مع همزة الاستفهام ملغاةٌ عن العمل، فبين المصنف هذه المسألة دفعاً لهذا التوهم.

(قوله: والتوبيخ أو التقرير) أي: التوبيخ على النفي، وتقرير النفي وتأكيده لا تقرير الإثبات كما توهم أن التَّوبيخ أو التَّقرير إنما يتعلق بما بعد الهمزة نفياً وإثباتاً.

الناصية

(قوله: وهذا أخص منه)؛ لأن (ماء) لا يفهم البارِدِية، أما (ماء بارداً) يفهمه، فهو أخصُّ منه. وفي (الدشتي): لأن الماء الأول مطلق، والثاني مخصوص بالبارد.

(قوله: ويجوز أن يُعَرب... إلخ) أي: الماء الثَّاني في المثال على أن يكون عطف بيان عن الماء الأول، أو على البدلية. وفي (الشيرازي) يُمكن أنْ يُجْعَلَ (ماء بارداً) عطف بيان، أو بدلاً، وعليه فيجوز رفعه ونصبه فقط، دونَ فتحِه؛ إذ عطف البيان والبدل لا يفتحان، كما مرَّ آنفاً.

(قوله: عَطْفِ بيان... إلخ) أي: عطف البيان والبدل أوضح من المعطوف عليه والمبدل منه بخلاف التوكيد، فلا يرد عليهما ما ورد على التَّوكيد.

(قوله: لِامْتِناع تَوْكيدِ النَّكرةِ به) أي: بالتوكيد المعنوي.

(قوله: كما سَيَأتي) في باب (التَّوكيد) مِن التَّوابع، في شرح قول النَّاظم:

وإنْ يـفـد تـوكـيـد مَـنـكـور قُـبِـلْ   وعـن نـحـاةِ الـبـصـرةِ الـمَـنـع شَـمِـلْ

وذلك لأن ألفاظ التَّأكيد المَعنَوِي ـ كنفسه، وعينه ـ كلها مَعارِف، والمَعرفة لا يؤكِّد النَّكرة، إلا إذا كانَتِ النَّكرة مَحدودةً كـ (يوم) و(شهر) ونحوهما، هذا عند الكوفيِّين، أما البصريُّون فلا يجوِّزون التَّوكيد المعنوي للنَّكرة مطلقاً، ولو كانت محدودة.

(قوله: مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان، وهي الآن همزة توبيخ وإنكار، كذا في الشيخ يحيى والروداني، وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي، واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز، كما سنوضحه في باب العطف. (صبان).

(قوله: إما لمجرد الاستِفْهام) عن النفي، نحو: ألا رجل في الدار. ويقلّ ذلك حتى توهم الشَّلوبين أنه غير واقع.

(قوله: أو التوبيخ) أي: على الفعل الماضي، نحو: ألا عقل لهم.

(ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهامِ) مِن العملِ والإتْباعِ على ما تَقَدَّم، نحو:

ألا طِـعـانَ ألا فُـرْسـانَ عـادِيَـةً [إلَّا تَـجَـشُّـؤُكُـمْ حَـوْلَ الـتَّـنـانِـيـرِ]

أبو طالب

(قوله: ألا طِعانَ ألا فرسان... إلخ) آخره:

.... إلَّا تَـجَـشُّـؤُكُـمْ حَـوْلَ الـتَّـنـانـيـرِ

الناصية

(قوله: أو التَّقرير) أو غيره، من مَعاني الهمزة (كالإنكارِ الإبطالي) و(الاسْتِبطاء) ونحوهما، وفي الدشتي: التقرير هو ادعاء ثبوت شيء ووضوحه، نحو: ألا حجة لله على الناس.

(قوله: ما تستحق) من الأحكام كالإعمال عمل إن وجواز الإلغاء إذا تكررتْ، وجواز رفع المعطوف ونصبه، بلا تكرار لا، وجواز تثليث النعتِ والمعطوف بعد لا الثانية بالشُّروط السابقة. (صبان).

(قوله: دُونَ الاسْتِفْهامِ... إلخ) فدخول همزة الاستفهام على (لا) لا يوجب تغيُّراً في عَمَلِها.

(قوله: ألا طعان... إلخ) قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. وهو من قصيدةٍ من البسيطِ يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي.

الهمزة للاستفهام، دخلت على لا النافية للجنس، وفيه الشَّاهد؛ حيث قصد بها التَّوبيخ والإنكار مع بقاء عملها. والطِّعان: من طاعن يطاعن مطاعنة وطعاناً، وهو اسم لا، وليس لها خبر عند سيبويه والخليل، وعند غيرهما محذوف، أي: ألا طعان موجود، وكذا قوله: ألا فرسان، وهو جمع فارس. وفي (كتاب سيبويه): ولا فرسان بواو العطف. وعادية: حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو، وقيل: بالمعجمة من الغدوِّ الذي يقابل الرَّواح.

وقال أبو الحسن: بالمهملة أحب إليَّ للعمومِ، ويروى بالرَّفع، فوجهه إن صح يكون خبراً، والاستثناء منقطع. والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة: من الجشاء. ويقال: بالمهملتين من الإحساء. وروي بالرفع على أن إلا بمعنى غير. وقال النحاس: هو غلط.

والمعنى: ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم، أي: لستم بأهل حرب، وإنما أنتم أهل أكل كثيرٍ عند التنانير. وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل؛ لأن الجشاء لا يحصل إلا من امتلاءِ المعدة، وهو من كثرة الأكل؛ لأن الجشاء لا يحصل إلا من امتلاءِ المعدة، وهو من كثرة الأكل. والتنانير: جمع تنور، وهو الذي توقد فيه النار. (المَعنى): أليس فيكم مَن يَطعَن، أَلَيْس فيكم من يركبُ الفَرسَ ويَغدُو للحرب، إلا تَجشّؤكم حَوْلَ التَّنُورات ـ أي: تأكلون دَوْماً وتجْشؤونَ، لا عمل لكم غيرَ هذا ـ (الشَّاهد) في جواز إجراءِ الوُجوهُ المَذكورة في (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) التي مرت تحت شرح قول الناظم:

.... والـثـانـي اجْـعَـلا

مَـرفـوعـاً أو مـنـصـوبـاً أو مـركـبـاً وإنْ رَفَـعْـتَ أوّلاً لا تَـنْـصِـبـا

وقد يُقصَد بألا التَّمَنِّي، فلا تُغَيَّر أيضاً عندَ المازِني والمُبَرِّد، نحو:

أبو طالب

قاله حسان بن ثابت الأنصاري في هجو حارث بن كعب. الهمزة للاستفهام التوبيخي أو التقريري، والطِّعان مصدر طاعن، أي: ألا طعانكم، والفرسان: جمع فارس، راكب الفرس، أي: فرسانكم، وعادية حال من الفرسان باعتبار كون لا دالاً على معنى النفي، وهو من العدو، أي: المجاوزة، وقيل: بالغين المعجمة من الغدو، وهو ما يقابل الرواح، والاستثناء منقطع، والتجشؤ من الجشأ، وهو صوت يخرج من الحلق عن الفم عند تفرق الرياح الكائنة في المعدة، وحولها وهو بالفارسية إروق، والتنانير: جمع تنور، وهو معروف.

الناصية

فراجع هذا. وفي (حاشية الدشتي): الشاهد في عمل لا مع همزة الاستفهام في طعان وفرسان، ونصب عادية على التَّبعية لاسمها كعملها بدون الهمزة.

(قوله: فلا تُغَيَّر أيضاً) أي: في العمل كما إذا لم تكن للتَّمنّي. وفي (التصريح) اختلف في ألا هذه في رفعها الخبر، ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها.

(و) المعتمد (عند سيبويه والخليل أن ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعلِ والحرفِ، فهي (بمنزلة أتمنى، فلا خبر لها) كما أن أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت) كما أن ليت كذلك؛ لأن ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى، فلا تعمل إلا عندهما إلا في الاسم خاصة، فيبنى إن كان مفرداً، ويعرب نصباً إن كان مضافاً أو شبهه.

(وخالفهما المازني) والمبرد، فجعلاها كالمجرَّدة من همزةِ الاستفهام، فلها عندهما مركبة لها مجردة من تركيبٍ ونصبٍ وخبرٍ وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله، واستدلّا بالبيت الآتي ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لـ (ألا) وإما صفة لاسمها مراعاةً لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا نصب، وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل، فاللازم أحد الأمرين إما ثبوتُ الخبرِ، أو مراعاةُ محلّها مع اسمها، وأياً ما كان فهو المدعى. (و) رد بأنه (لا دليل لهما في البيت) أي: الذي استدلا به (إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً) لِ ألا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلاً) على حذف مضاف، أي: نائب فاعل (بمستطاع، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخراً، والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر، وصفته الأولى جملة ولّى، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال، كما سَيَأتي.

(قوله: عند المازني والمبرد) ولا حجة لهما في البيت؛ إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفةً، ورجوعه فاعلاً، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدَّماً، ورجوعه مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك. (صبان). **(قوله: ألا عمر ولى مستطاع رجوعه، فيرأب ما أثأت يد الغفلات)**.

ألا عُـمْـرَ وَلّـى مُـسْـتَـطـاعٌ رُجُـوعُـهُ [فَـيَـرْأَبَ مـا أَثْـأَتْ يَـدُ الْـغَـفَـلاتِ]

أبو طالب

(**قوله: ألا عمر ولّى... إلخ**) آخره:

.... فـيــرأب مــا أثــأت يــدُ الــغــفــلاتِ

الناصية

(**قوله: ألا**) أي: أتمنى فهي كلمة واحدة، حرف تمنٍّ كليت، وقيل: إن الهمزة للاستفهام دخلت على لا التي لنفي الجنس؛ ولكن قصد بالاستفهام التمني، وعمر، أي: زمناً اسمها مبني على الفتح في محلِّ نصب، وولّى، أي: ذهب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو، يعود على العمر، والجملة في محلٍّ نصب صفة أولى لعمر، ومستطاع من الاستطاعة، وهي الطاقة والقدرة خبر مقدم، ورجوعه كلام إضافي مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ثانية لعمر، وألا هذه عند الخليل وسيبويه بمنزلة أتمنى، وأتمنى لا خبر له، فكذا ما هو بمعناه، أي: إن الفائدة المطلوبة، كما تحصل بقولك: أتمنى زيارة المصطفى عليه الصَّلاة والسَّلام تحصل بما هو بمعناه، فلم يحتج إلى خبر، بل الاسم هنا بمنزلة مفعول أتمنى، وعندهما ألا بمنزلة ليت أيضاً، فلا يجوز مراعاةُ محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت. وخالفهما المازني والمبرد وقالا: إن لها خبراً ولا حجة لهما في البيت؛ إذ لا يتعين كون مستطاع خبر لِأَلا أو صفة لاسمها، ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف، أي: راجع ورجوعه نائب فاعل مستطاع، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك كما سبق. وبحث الروداني في كون مستطاعٍ رجوعُه صفة ثانية بأنه مكابرة؛ إذ لا يشك عاقل في أن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع العمر، لا العمر المدبر المستطاع رجوعه، فمستطاع هو الخبر بلا شك. وفيرأب بفتح الياء التحتية وسكون الراء وفي آخره باءٌ موحَّد قبلها همزة، أي: يصلح، الفاء: للسببية واقعة في جواب التمني، ويرأب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمر، وإسناد الإصلاح إليه مجازٌ عقلي من الإسناد للظرف؛ لأن المعنى: فأصلح فيه. وما: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصبِ مفعولِ يرأب، وأثأت بمثلثة ساكنة بعد الهمزة الأولى: أفسدت فعل ماض، والتاء علامة التأنيث ويد فاعله، والغفلات جمع غفلة مضاف إليه والجملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره: ما أثأته، والغفلة: هي غيبة الشيء عن البال وعدم تذكره، وقد تستعمل في تركه إهمالاً وإعراضاً، وإسناد الإفساد إلى اليد مجاز عقلي أيضاً من الإسناد إلى آلة الفعل، وفي قوله: يد الغفلات استعارة بالكناية، حيث شبه الغفلات من حيث كونها سبباً في وقوع ما لا يليق بشخص وقع منه الفساد فيما صنعته يده، ثم طوى ذكر المشبه به، ورمز له بشيء من لوازمه، وهو اليد على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات اليد للغفلات تخييل، (والمعنى) أتمنى أن العمر الذي مضى، أي:

وذهب سيبوَيه والخليلُ إلى أنّها تعملُ في الاسم خاصَّةً، ولا خبرَ لَها، ولا يُتبَعُ اسمُها إلّا على اللَّفظ ولا تُلْغى، واخْتارَهُ في «شرح التسهيل»، وقد يُقصَدُ بها العَرْض، وسيأتي حُكمها في فصلِ أمّا، وَلَوْلا، وَلَوْما.

أبو طالب

كلمة ألا للتَّمني، وهي بسيطة، وقيل: مركبة، والعمر بضمِّ العين، أي: البقاء، وولَّى بتشديد اللّام، أي: أعرض وذهب، والجملة صفة للعمر، ومستطاع رجوعه صفةٌ أخرى له، ويرأب، أي: يصلح، وأثأت، أي: أفسدت وأخربت يدُ الغفلات، ويد الغفلات استعارة.

الناصية

الزمن الذي أدبر وذهب يستطاع رجوعه في حالة الغفلة من المفاسد، حتى أصلح فيه ما فرط مني.
(الشاهد) في عمل (لا) وفتح اسمها (عُمْرَ) ورفعِ خبرها (مُستَطاع) مع أنّها وقعت بعد الهمزة، وأريدَ بمَجموع (ألا) التمني بمعنى (لَيت).

(قوله: إلى أنّها) أي: التي للتمني.

(قوله: ولا خبر لها) أي: لا لفظاً ولا تقريراً كما قاله الدماميني، كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل. وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى إن أوجب أَلَّا يكونَ لها خبر أوجب أيضاً أن لا يكون لها اسم، فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له، وذلك باطل. قال: والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف، ولا يذكر فمسلم، وإلا فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل، والمعقول إنما هو تمني المعنى في الاسم، فيلزم كون ذلك المعنى خبراً. اهـ.

وقد يقال: كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله: أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته، فلم يحتج إلى خبر، فلا يرد قوله: وإلا فتسليط... إلخ.

والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملاً على معناه، وهو أتمنى ماء، كما قاله الدماميني، والاسم هنا بمنزلة المفعول به، وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله: إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى... إلخ.

(قوله: ولا يُتبعُ اسمُها إلا على اللَّفظ) أي: لا يُؤتى بتابعٍ لِاسْمها على مَحَلِّه، كما لا يؤتى بتابع على محلِّ اسم (لَيت). وفي (الدشتي): يكون التَّابع في التي للتمني مبنياً كاسمها، ولا ينصب، ولا يرفع على أن يكون تابعاً لمحلِّ اسمها.

(قوله: ولا تُلْغى) عن العمل أبَداً كما تُلغى أحياناً في غير مورد التمني.

(قوله: واخْتاره) أي: اختار المصنف هذا القول، أي: قول سيبويه والخليلِ.

(قوله: وقد يُقصد بها العَرْض) العرض جعل المتكلم كلامه في معرض سماع الغير، فيلفت نظره، ويهيئه بإحدى أدواتِ العرضِ من ألا وأما ولولا العرضية.

(قوله: وسيأتي حُكمها... إلخ) في أواخر الكتاب قبل (باب الإخبار بالذي وفروعه) مباشَرَة في شرح قول الناظم:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذِ الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

(وَشاعَ) عند الحِجازِيِّينَ (في ذا الْبابِ إِسْقاطُ الْخَبَرْ) أي: حَذْفُهُ (إِذِ الْمُرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) كقوله تعالى ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠]، ....

أبو طالب

(قوله: أي حذفه) يعني: ليس المراد بالإسقاط، أي: الترك، أي: العدم الأصلي، ولا إسقاطه عن الخبرية، وجعله معمولاً آخر، بل المراد به الحذف الذي هو إلا عدم الطارئ لما هو مفعول للحذف، فإن الخبر بالنسبة إلى الفضلات في الكلام كأنه أتى به، ثم حذف.

(قوله: إذ المراد) لفظ إذا إما ثلاثي أو ثنائي بسكون الذال على أن يكون شرطية أو توقيتية، ولا يحتمل التَّعليلية، وإلا لزم حذفه دائماً.

الناصية

وقد يليها اسم بفعل مُضمرِ   عُلِّقَ أوْ بظاهرٍ مؤخرِ

فراجع. (قوله: وَشاع) جوازاً عند الحجازيِّين، ولزوماً عند التَّميميِّين والطَّائيِّين.

(قوله: في ذا الْباب) أي: باب لا التي لنفي الجنسِ.

(قوله: إسقاط الخبر) ومنه: لاسيما، ولا إله إلا الله، فلفظ الجلالة بدل من الضَّمير المستكن في الخبر المحذوف، وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره، ولأنَّ خَبرها خبرٌ في الأصل لاسمها، ولا يصح أن يكون لفظُ الجلالةِ خبرَ إلهٍ لتعريفه وتنكير إله. ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه؛ لأنه لم يذكر إلا لبيانِ ما قصد بالمستثنى منه، واحترز بقوله: من مذكور، من نحو: وما محمد إلا رسول الله. وقيل: بدل من محلٍّ لا مع اسمها، وقيل: من محلِّ اسمها قبل دخولها، وسنتكلم على القولين في الاستثناءِ. **فإن قلت**: البدل هو المقصود بالنسبة، وهي بالنظر إلى المبدل منه سلبية، فيفيد التَّركيب ضد المطلوب. **قلت**: النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفي بإلا، فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضه ونفي النفي إثبات، أفاده الدماميني (صبان).

(قوله: إذ المراد) بإذا الشَّرطية أو إذ التَّعليلية، والشَّرط أولى لإيهام التَّعليل ظهور المراد في كلِّ تركيبٍ وقعتْ فيه لا، وليس كذلك (صبان).

(قوله: إذ المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَر) أي: إذا كان المراد ظاهراً مع سقوط خبرها لوجود قرينة.

(قوله: كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠]) تقديره: لا ضَيْرَ علينا، أيْ: لا بأسَ علينا فـ (علينا) خبر (لا) حذِف لِكَوْنِه مَعلوماً، ولو ذكر لجاز عند الحجازيِّين، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وشاع في ذا الباب إسقاطُ الخبر   إذا المرادُ مع سُقُوطه ظَهَر

ونحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أي: مَوْجُودٌ، وَبَنُو تَمِيم يُوجِبُون حَذْفَه، ....

أبو طالب

(قوله: لا إله إلا الله) أقول: المراد من جملة لا التي لنفي الجنس، قد يكون أمراً يظهر بمجرد العلم بأن الخبر المحذوف أحد الأخبار المعينة، ولو لم يعلم المحذوف بعينه، فلا يرد أن لا إله إلا الله لا يصلح مثالاً، لما جاز فيه الحذف للظهور؛ حيث احتمل الخبر المحذوف فيه لبضع احتمالات ووقع الخلاف فيه، هل الخبر المحذوف ماذا، وذلك؛ لأن المراد من الكلمة المباركة إفادة التَّوحيد، وهي حاصلة بكل من الأخبار المحتملة، ثم أحسن التَّقادير هو الممكن أو الموجود أو الواجب، فإن قلت: إفادة التَّوحيد متوقفة على إفادة ستة أمورٍ مندمجة في أمرين الأول نفي إمكان الغير المستلزم لنفي وجوده ووجوبه، الثاني إثبات وجود الله المستلزم لوجوده السَّرمدي وإمكانه، وهذه الكلمة المباركة لا تفيد هذا المجموع؛ إذ لو قدر الخبر هو الممكن لم تفدِ الرابع والخامس، ولو قدِّر الموجودُ لم تفدِ الأولَ والرابعَ، ولو قدِّر الواجبَ لم تفد الأولين، قلت: المعتبر في الإله هو الوجوب المستلزم للوجود السَّرمدي والإمكان، فقولنا: لا إله واجب، أو ممكن أو موجود سالبة بانتفاء الموضوع، فباختيار كلٍّ من التقديرات الثلاثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل، وذلك أن تقدر الخبر مثل الاسم، كما سَنَحَ ببالي، ويصح الإفادة بالاستلزام المذكور، وأظهر التَّقادير هو قولنا: موجود؛ لأنه المفهوم مع قطع النظر عن القرائن في جميع مواضع حذف الخبر، ولهذا اختاره الشارح.

(قوله: أي: موجود) تقدير للخبر في الكلمة المباركة فقط؛ إذ الخبر المقدر في قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠] قولنا: لنا.

(قوله: وبنو تميم يوجبون حذفه) أي: فيما ظهر الخبر.

الناصبة

(قوله: أيْ: مَوْجودٌ) فالأولى تقديره: ممكن، أي: غير ممتنع. (باجوري).

(قوله: وبنو تَميم يوجبون حذفَه) أي: الخبر إذا كان المراد ظاهراً.

هذا؛ وفي (التصريح) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك، ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف، وهو ظاهر كلام سيبويه. وقال أبو حيان: وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا، نحو: لا إله إلا الله، أي: لنا أو في الوجود أو نحو ذلك. قال الزمخشري في جزء له لطيفٍ على كلمةِ الشهادة: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام، ولا حذف، وأن الأصلَ الله إله مبتدأ وخبر، كما تقول: زيد مطلق، ثم جيء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم، وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في نحو: لا رجل في الدار، ويكون الله مبتدأ مؤخراً، وإله خبراً مقدماً، وعلى هذا تخريج نظائره، نحو: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي، نقله الموضِّح عنه، وقال بعده: قلت: وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف، ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه، وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبراً. اهـ.

فإنْ لم يظهر المُراد لم يجب الحَذْفُ عند أحَدٍ فَضْلاً عن أنْ يجب، كقوله ﷺ: «لا أحَدَ أغْيَرُ مِن اللهِ عَزَّ وجَلَّ». قال في «شرح الكافية»: وزَعَمَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ أنَّ بَني تميم يَحذِفُونَ خَبَرَ لا مُطلقاً على سبيلِ اللُّزُوم. وليس بصَحيحٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فإن لم يظهر المراد) أي: فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره. قال حاتم:

وَرَدَّ جَازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وإلى هذا أشار المصنف بقوله:

.... إِذِ المُرادُ مع سُقُوطه ظَهَر

(قوله: لا أحد أغير من الله عز وجل) فـ (أَغْيَر) هو خبر لم يحذف؛ إذ لَوْ حُذِف وقيل (لا أَحَدَ مِنَ الله عزَّ وجلّ) لم يعلم المُراد.

هذا، والمراد بالغيرة لازمها وغايتها، أو هو مقت من تعرض لمحارمه لانفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى، يقال: غار الزوج يغار على امرأته، كخاف يخاف غضب من فعلها، والمصدر غيراً كخوفاً وغيرة كضربة، ولا يكسر أولها، كما قال ابن السكيت (مصباح). (خضري).

(قوله: لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري، وتتمته: **«ولذلك حرم الفواحش»** ويروى: لا شخص، وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصاً، ولذلك ترجم البخاري بباب: لا شخص أغير من الله، وترجم قبله بباب تسمية الله شيئاً، وأورد قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] لدلالة الآية نصاً على تسميته تعالى شيئاً.

هذا، وقال العز بن عبد السلام في (الأمالي): ما معنى الغيرة هُهُنا إن حملناها على مذهبِ الشيخِ على الإرادةِ أشكل التعليل؛ لأن النهيَ يقع عن المراد، وعن غيره، نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة، وإن حملناه على رأي القاضي على صفة فعلية، أي: يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفي مناسبة التعليل؛ لأنه يصير المعنى؛ لأن الله أكثر عذاباً نهى عن الفواحش، ولا مناسبة بين كثرة العذاب، والنهي (حمصي).

(قوله: يَحذِفُونَ خَبَرَ لا مُطلقاً) سواءً ظهر المراد أم لم يظهر.

لِأَنَّ حَذفَ خبرٍ لا دَليلَ عليه يَلزَمُ مِنه عَدَمُ الفائِدَة، والعربُ يُجمِعُونَ على تَرْكِ التكلُّم بما لا فائِدَةَ فيه، وقد يُحذَف اسمُ لا لِلْعلم به، كما ذُكِرَ في الكافية كقولهم: «لا عَلَيْكَ» أي: لا بَأسَ عليك.

أبو طالب

(قوله: وليس بصحيح) كأَنَّ مراد الزمخشري أنهم لا يثبتون لها خبراً لا لفظاً، ولا تقديراً، بل يقولون: إن معنى قولهم، لا رجل انتفى الرجل، ويحملون ما يُرى خبراً في مثل لا رجل قائم على الصِّفة دون الخبر، فلا يرد عليه إيراد الشارح، وإن أراد أن قولَ الزمخشري: يحذفون خبر لا مطلوب يدل على أنهم يثبتون لها خبراً في التقدير دون اللفظ مطلوب، وليس كذلك فهو مناقشة في العبارة، والأمر فيه سهل.

(قوله: يلزم منه عدم الفائدة) قيل: لعل الفائدة فيه هو الإبهام، أقول: لا نسلم كون هذا النوع من الإبهام من الفوائد، وهو ظاهر.

الناصية

(قوله: لأنَّ حَذَفَ خبرٍ) بالتنوين، وقوله: لا دليل عليه صفته يعني: أن حذف الخبر الذي لا دليل عليه يسقط الكلام عن الفائدة. (دشتي).

(قوله: والعربُ) بل جميعُ العقلاءِ.

(قوله: وقد يُحذف اسمُ لا... إلخ) أي: ندر من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: لا عليك، يريدون لا بأس عليك. اهـ.

كما ندر حذفهما معاً في قولك: لا، في جواب القائل: أعليّ بأس.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

السادس من النواسخ: ظن وأخواتها

وهي أفعالٌ تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ بعدَ أخْذِها الفاعِلَ، فَتَنْصِبُهُما مَفعُولَيْنِ لَها.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: ظن وأخواتها) ما دخلت عليه كأن تدخل عليه هذه الأفعال، وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام، أو مضاف إليه، فإنَّ هذهِ الأفعالَ تدخل عليه، ويقدَّم عليها، نحو: أيهم ظننت أفضل، ولا تدخل عليه كان؛ لأن اسمها لا يقدم عليها، وأما الخبر، فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه في البابين؛ إذ لا مانع من تقديمه فيهما، نحو: أين كنت وأين ظننت عمراً، قاله (سم). وهي على نوعين: أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير، وقد أشار إلى الأول بقوله: (انصبْ بفعل القلب. . . إلخ، وإلى الثاني بقوله: والتي كصيّر. . . إلخ) كما سيأتي.

(قوله: على المبتدأ والخبر) يشكل عليه: حسبت أن زيداً قائم، وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه، أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف، أي: ثابتاً أو مستقراً، وحسبت زيداً عمراً، وأفعال التصيير كصيرت الطِّين خزفاً.

وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وعن الأخيرين بأن أصلَ المفعولين فيهما المبتدأ والخبر، لكن الإخبار في ثانيهما باعتبار الأول، وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسمَّيين بالاسمين واحدٌ، كذا قاله البعض، وفيه أن القائل ظننت زيداً عمراً، ربما اعتقد التغاير، كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو، وهو في الواقع زيد، فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد، واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيداً هو عمرو، أي: أنهما متَّحدان، أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو. (صبان).

(قوله: بعد أخذها الفاعل) جرى على الغالب، فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر، ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل، بل قد يتقدَّمان على العامل، قاله (يس).

(قوله: فتنصبهما مفعولين لها) هذا قول الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بظننت زيداً عمراً، فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، وأجيب بالمنع، وأن المراد: ظننت زيداً عمراً، فتبين خلافه، وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملةً وظرفاً وجاراً ومجروراً، وعورض بوقوعه معرفةً وضميراً وجامداً، وبأنه لا يتم الكلام بدونه (تصريح).

اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

(انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيْ ابْتِدا) أي: المُبتدأ والخبر، ولَمَّا كانتْ أفعالُ القلوبِ كثيرةً، وليست كلُّها عامِلَةً هذا العَمَل، والمُفردُ المُضافُ يَعُمُّ بين ما أرادَه منها، فقال: **(أعْني)**

أبو طالب

(قوله: والمفرد المضاف يعم) قد حمل اللّام في قوله: والمفردُ المضافُ على الاستغراق، فاعترض عليه بأنا لا نسلم أن كل مفردٍ مضافٍ مفيدٌ للعموم، بل هذا من لوازم الجمع المضاف أقول اللام فيه للعهد، أي: هذا النوع من المفرد المضاف، وهو ما كان اسم جنس مضاف إلى المعرفة يعم؛ أي: يتبادر منه العموم الاستغراقي عند فقد القرينة على إرادة الخصوص، كما نصَّ عليه بعض النحاة، وذلك لعدم ترجيحِ العقل بعض الأفراد بالإرادة من غير مرجح، وقيل: المراد بالعموم بناء على سبيل البدلية، ويؤيده قوله: بين ما أراده، دون أن يقول: خصَّصه.

الناصية

(قوله: جزأي ابتدا) أي: جزأي جملة ذات ابتداء، وعبارته توهم جوازَ كونِ المفعول الثاني جملةً إنشائية، وليس كذلك، ولهذا قال في (تسهيله) ولهما، أي: للمفعولين من التَّقديم والتأخير ما لهما مجردين، أي: عن هذه الأفعال، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان. اهـ.

قال الدماميني: فمن الأحوال أنه لا يكون جملةً طلبيةً، ولهذا قال: ما لخبر كان، ولم يقل: ما لخبر المبتدأ، وأما قول أبي الدَّرداء: وجدت الناس أخبر تقله، فعلى إضمار القول، أي: وجدت الناس مقولاً في حقِّ كلِّ واحدٍ منهم: أخبر تقله، كما أول قول الشاعر:

وكوني بالمكارم ذكّريني ... .

بأنه خبر معنى، أي: تذكرينني. (صبان).

(قوله: وليست كلها عامِلَةً هذا العَمَل) أي: نصب مفعولين. فإن منها ما هو لازمٌ، مثل فكر وتفكر، ومنها ما يتعدَّى لواحدٍ، نحو: فهمتُ المسألة، وعرفت الحقَّ، ومنها ما يتعدَّى لمفعولين، والمراد من أفعال القلوب هنا هو هذا القسم. (دشتي).

(قوله: والمفرد المضاف... إلخ) أي: المُفرد المضاف هو (فعل القلب) ومعنى (يَعُمّ): له عُمُوميَّة، فلو قيل: (أكرم عالِمَ البَلَد) كان مَعناه: كلُّ عالِم بَلَد، فقول الناظم: (انصب بفعلِ القلبِ جُزأي ابْتِدا) مَعناه: كلُّ فعلٍ قلبيٍّ يَنصِبُ جُزأي الابتداء، مع أنّه ليس كلّ فِعلٍ قلبيٍّ كذلك؛ لذلك بَيَّنَ مُرادَه مِن أفعالِ القلوبِ. (شيرازي).

(قوله: جواب لها بَيَّنَ ما أراده منها) يعني: قول المصنف بفعل القلب، فإن المفرد المضاف؛ مما يدل على العموم، مع أن العموم ليس مراداً للمصنف لما ذكر من أن كلَّ فعلٍ قلبي لا يعمل هذا العمل، فكان يجب على المصنف أن يبين مراده، فلأجل بيان ذلك، قال: أعني. (دشتي).

بالفعلِ القَلْبيِّ العاملِ هذا العَمَل (رَأى) إذا كانتْ بمعنى عَلِمَ، كقوله:

رَأَيْـتُ الـلـهَ أَكْـبَـرَ كُـلِّ شَـيْءٍ [مُـحَـاوَلَـةً وَأَكْـثَـرَهُـمْ جُـنُـودا]

أبو طالب

(قوله: رأيت الله أكبر كل شيء) آخره:

.... مُـحـاولـةً وأكْـثـرهـم جُـنُـودا

قاله خداش بن زهير، ورأيت من رؤية القلبِ، والمحاولة، أي: القدرة، والطاقة، تمييز، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: رأى) قال الدنوشري: يعني: المبني للفاعل، وأما أرى المبني للمفعول، فقال الرضي: ويستعمل أرى الذي لم يسم فاعله من أرى عاملاً عمل الظن الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى علم، وإن كانت أريت بمعنى أعلمت. وسيأتي (يس).

(قوله: إذا كانت بمعنى علم) وهو الكثير.

(قوله: بمعنى علم) يستثنى منه أرى المبني للمفعول، فإنه استعمل بمعنى أظن، ولم يستعمل بمعنى أعلم، وإن استعمل في الأكثر أريت بمعنى: أعلمت، نقله اللقاني عن الرضي.

(قوله: رأيت الله أكبر كل شيء) هذا البيت لخداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨) (قوله: رأيتُ) أي: تيقنت فعل ماضٍ، والتاء فاعلهُ، والله منصوبٌ على التَّعظيم، وأكبر بالباء الموحدة، أي: أعظم مفعول ثان لرأى، وكل مضاف إليه، وهو مضاف لشيء، ومحاولة، أي: قدرة، تمييز لأكبر، وأكثرهم بالمثلثة، أي: أكثر كل شيء معطوف على أكبر، وجنوداً، أي: أنصاراً، تمييز لأكثر، وهي جمع جند ومحوّل عن المفعول كالذي قبله، والأصل: رأيتُ محاولةَ اللهِ أكبرَ كل شيء، ورأيت جنودَ اللهِ أكثر كل شيء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمحذوف، وجعل تمييزاً.

(يعني): تيقنت أن الله سبحانه وتعالى أعظم كل شيء من حيث القدرة؛ لأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، بخلاف غير، فإن قدرته كلا قدرة، وتيقنت أيضاً أنه أكثر كل شيء من حيث الأنصار، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]. (والشاهد) في قوله: رأيت حيث جاءت بمعنى اليقين، فلذلك نصبت مفعولين، وتجيء بمعنى الظن وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، أي: يظنونه بعيداً ونتيقنه قريباً.

أَوْ بِمعنى ظنَّ، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، لا بمعنى أصاب الرِّئَةَ، أَوْ مِن رُؤْيَة العَيْنِ، أو الرَّأي (خالَ) ماضي يَخالُ بمعنى ظنَّ، نحو:

أبو طالب

(**قوله: لا بمعنى أصاب الرِّئَة**) الرِّئَة بكسر الراء وفتح الياء المخففة بالفارسية شش بضم الشين، أصله رِأْيَة بالهمزة كحنطة، خففت بحذف الهمزة، ثم اشتقَّ الفعل منه اشتقاقاً جعلياً، فيقال: رأى السكينُ: أي: أصاب الرِّية.

(**قوله: أو الرأي**) وهو التدبير، والقول بالاجتهاد.

الناصية

(**قوله: أوْ بمعنى ظنَّ**) وهو قليل. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧] أي: يظنونه ونعلمه.

(**قوله: نحو** ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾) (**الشاهد**) في (يَرَوْنَه) بمعنى: يَظُنُّونَه، أَحَد مفعولين (الهاء) و(بعيداً) وأصلهما (هو بعيد) مُبتدأ وخبر، والفاعل واو الضَّمير. وفي (الدشتي): الشاهد في يرونه لا في نراه؛ لأن نراه بمعنى العلم.

(**قوله: يرونه**) أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً؛ لأنَّ العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الحصول.

قال الشيخ يحيى: لا يخفى أنهم جازمون بالبعد، فحمله على الظن مشكلٌ؛ إلا أن يحمل الظَّن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع. (صبان).

(**قوله: لا بمعنى أصاب الرِّيَة**) فإنه لازم، نحو: رأى السكين أي: أصاب السكين الرية.

(**قوله: لا بمعنى أصاب الرية**) أيْ: أصاب السَّيف الرِّيَةَ ـ مثلاً ـ والرَّأيُ بمعنى الاعتقاد، فإنَّ (رَأى) بهذه المَعاني الثلاثة تَتَعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: (رأيت زيداً) أيْ: ضربته فأصابتِ الضربة رِيَتَه، أوْ (رأيت زيداً) أيْ: أبْصَرْته بعَيْني، أوْ (رأيت حرَمَةَ الفُقّاعِ) أي: رأيي واعْتِقادِي حُرمَةَ الفُقاع.

(**قوله: أو من رؤية العين**) أو بمعنى أصاب رئته بالهمز؛ عضو ذو شعبتين في القلب تعدَّت إلى واحدٍ. وأما الحلمية، فستأتي.

(**قوله: أوْ مِن رُؤْيَة العينِ**) نحو: رأيت الهلال، فهو متعد لمفعولٍ واحدٍ.

(**قوله: أو الرأي**) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد، يقال: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، أي: اعتقد حلَّه فيتعدى إلى واحدٍ، ولا يَرِدُ: رأى أبو حنيفة كذا حلالاً؛ لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم، لكن صرح بعضهم، كما في الدماميني بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين. وقال الرضي: لا دلالة في قولك: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، على أن رأى التي من الرأي متعدية إلى واحدٍ دائماً لجواز أن تتعدى

[ضَــعِـيــفُ الــنِّــكــايَــةِ أعْــداءَهُ] يَــخــالُ الــفِــرارَ يُــراخِــي الأَجَــلْ

أوْ [بمعنى] عَلِمَ نحو:

[دَعـانِـي الـغَـوانِـي عَـمَّـهُـنَّ] وَخِـلْـتُـنـي لِـيَ اسْـمٌ [فَـلا أُدْعـى بِـهِ وَهْـوَ أَوَّلُ]

أبو طالب

(**قوله: نحو يخال الفرار**) أوله:

ضَــعِــيــفُ الــنِّــكــايَــة أعــداءه ....

أي: شخص ضعيف الانتقام من أعدائه.

يخال: أي: يحسب أن الفرار عن حرب الأعداء يؤخِّر الأجل المقدر له.

(**قوله: نحو خلتني لي اسم**) هذا بعض من بيت هو هكذا:

دَعـانِـي الـغَـوانـي عَـمَّـهُـنَّ وخِـلْـتـنـي لـيَ اسْـمٌ فـلا أُدْعَـى بـه وَهْـوَ أَوَّلُ

الناصية

تارة إلى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالاً، وتارة إلى واحدٍ هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافاً إلى أولهما، كرأى أبو حنيفة حلَّ كذا، كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال. اهـ.

وهذا صريحٌ في جواز استعمالِ أفعالِ هذا الباب متعديةً إلى واحدٍ هو مصدر ثاني الجزأين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعولٍ ثانٍ؛ لأن هذا المصدر هو المفعولُ به في الحقيقة، كما صرح به الرضي غير مرة، فليجز الاقتصار عليه في العبارة. وفي الدماميني ما يخالف ذلك، وعلَّله بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته، بل لغيره، وهذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد، فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه، فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر، وهو قابل للبحث، وما قدمناه عن الرضي أوجه، فتأمل.

(**قوله: أو الرَّأي**) كقولنا: العالم الفلاني يرى حرمةَ العصيرِ، فهي أيضاً متعديةٌ لواحدٍ.

(**قوله: نحو «يخال الفرار... إلخ»**) المَعنى: هو ضعيف بالنسبة لإيذاءِ أعدائِه قتلاً وجرحاً، يَظُنّ أنّ الفِرَارَ مِن الحرب يؤخر أجله ومَوْتَه. (**الشاهد**) في (يَخال) حيث نَصَبَ مفعولَيْن هما: (الفِرَارَ) و(يُراخِي الأجَل) وأصلهما مبتدأٌ وخبرٌ، وفاعلُه ضميرُ (هو) مُستَتِر في الفعل.

(**قوله: أو بمعنى علم**) وهو قليل. (**قوله**:

دَعَـانـي الـغـوانـي عَـمَّـهُـنَّ وخِـلْـتُـنـي لِـيَ اسْـمٌ فـلا أُدْعَـى بـه وهـو أوَّلُ)

قاله النمر بن تولب الصحابي رضي الله تعالى عنه (**قوله**) دعاني، أي: سماني فعل ماض، والنون للوقاية والياء مفعوله الأول، والغواني ـ وروي العذارى ـ فاعله، والغواني: جمع غانية وهي المرأة المستغنية بحسنها وجمالها عن الزينة، والعذارى: جمع عذراء وهي البكر، وعمهن مفعوله

لا ماضي يَخُولُ بِمَعنى يَتَعَهَّدُ، أوْ يَتَكَبَّرُ (عَلِمْتُ) بمَعنى تَيَقَّنْتُ، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ

أبو طالب

قاله نمر بن تولب، ودعاني: فعل ماض مع مفعوله الأول، وعمهن مفعوله الثاني؛ لأنه بمعنى سمي، وفاعل الغواني، وهو جمع غانية بالغين المعجمة، أي: المرأة الجميلة التي غنيت بحسنها، وروي بدله العذارى جمع عذراء، وهي الجارية الباكرة؛ التي لم يمسها رجلٌ، وعلى التقديرين جوازُ تذكيرِ الفعلِ باعتبارِ توسط المفعول، وليس نظير قال فلان، كما قيل. والمعنى: إن الغواني سمتني بالعم، وأنكرت أنت تسميتهن، وتيقنت أنَ لي اسماً آخر مع أني لا أدعى بهذا الاسم الذي تيقنت، ودعاؤك إياي بهذا الاسم الأول ما أدعى به.

(قوله: بمعنى يتعهد) أي: يحفظ، فإن التعهد حفظٌ للعهد، والشرط للوفاء به.

الناصية

الثاني، والهاء مضاف إليه، والنون علامة جمع النسوة، وقد يتعدى الفعل له بالباء، وإنما حذفت تاء التأنيث من الفعل لكونه الفاعل جمعاً مكسراً، وهو يجوز معه في الفعل الأمران، وخلتني، أي: تيقنتني، الواو للحال من الياء في دعاني، وخال فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول، وقد عمل خال في ضميرين، وهما التاء والياء لشيء واحد، وهو المتكلم، وذلك خاصٌّ بأفعال القلوب. ولي جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: كائن خبر مقدم، واسم مبتدأ مؤخر، والجملة في محلٍّ نصب مفعوله الثاني، وأصل خلت: خيلت بفتح الخاء وكسر الياء، فاستثقلت الكسرة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنانِ، فحذفت الياء لرفع التقاء السَّاكنين، ثم كسرت الخاء؛ لتدل على الياء المحذوفة، وفلا أدعى به على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري، أي: أفلا أدعى به، والفاء لعطفِ الجملةِ التي: بعدها على جملة قبلها محذوفة، والتقدير: أيترك الاسم فلا أدعى به، ولا نافية، وأدعى فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله السَّابق ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وبه جار ومجرور متعلق بأدعى، وهو الواو للحال من الهاء في به، وهو ضمير منفصل مبتدأ وأول خبره (يعني): سمّاني النساء الحسان عمهن، والحال أني تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به سابقاً فلم لا أدعى به الآن، والحال أنه أول اسم لي.

(والشاهد) في قوله: وخلتني حيث جاءت بمعنى اليقين، فلذلك نصبت مفعولين، وهو قليل، وتجيء بمعنى الظن وهو كثير، نحو: خلت زيداً أخاك.

(قوله: لا ماضي يخول. . . إلخ) نحو: خال زيد أخاه، أي: تعهده، يعني: دبّر أموره، وكفاه فهي متعديةٌ لواحدٍ. هذا وفي (الشيرازي) فبمعنى (يَتَعَهد)، له مَفعول واحِدٌ، وبمعنى (يتكبَّر) لازم لا مُتَعَدٍّ، يقال: (خالَ الأمر) أيْ: تعهده، و(خالَ زيد علَيّ) أيْ: تكبَّر عَلَيَّ.

(قوله: بمعنى تيقنت) أو بمعنى: ظننت، وهو قليل، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمْتَحنَة: ١٠] **(الشّاهد)** في نصب علِم بمعنى تَيَقَّنَ مفعولَيْن (هُنَّ) و(مؤمناتٍ) وفاعله الواو.

ظَـنَّ حَسِـبْـتُ وَزَعَـمْـتُ مَـعَ عَـدَّ حَـجَـا دَرَى وَجَـعَـلَ الـلَّـذْ كَـاعْـتَـقَـدْ

مُؤْمِنَتٍ﴾ [المُمتَحنَة: ١٠] لا بمَعنى عَرفتُ، أو صِرْتُ أعْلَم. (وَجَد) بمَعنى عَلِمَ، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا﴾ [صَ: ٤٤] لا بِمَعنى أصابَ أوْ غَضِبَ، أوْ حَزِنَ. (ظَنَّ) مِن الظَّن بمَعنى

أبو طالب

(قوله: أو صرت أعلم) لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر، والسكون بمعنى انشقاق الشفة السفلى، لا اسم تفضيل منه بمعنى الإدراك.

(قوله: أن لن يحور) هذا من الحور بضم الحاء وفتحها بمعنى الهلاك والرجوع، وكان هذا المثال وما بعده إنما هو للتمثيل للظَّن بمعنى الحسبان والعلم، لا لنصبه المفعولين لخفاء دلالة المثالين عليه، كما لا يخفى.

الناصية

(قوله: لا بمعنى عرفت... إلخ) فبمعنى عرفت يتعدَّى لِمفعولٍ واحدٍ، يقال: (علمته) أيْ: عرفته، وبمعنى (صرت أعلَم) أي: صِرْتُ مَشقوق الشَّفَة العُليا، يكون لازماً لا مفعول له أصلاً؛ إذ (عَلِمَ) معناه: انشقَّت شَفَته العُليا، وقيل: انشقَّ أحَد جانِبَيْها ـ كما في أقرب الموارد ـ ومَن كان كذلك قيل له: (أعْلَم) يقال: (عَلِمَ زيد) أي: شُقَّتْ شَفَتُه العليا، ولا يَنصِب مَفعُولاً أصلاً.

هذا؛ وفي (الدشتي) أعلم هنا ليس بفعل، بل هو أفعل وصفي بمعنى مشقوق الشفة السفلى، ويقال له بالفارسية: (لب شكرى).

(قوله: وَجَد بمعنى علم) نحو ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾ مصدرها الوجود، وقيل: الوجدان.

(قوله: نحو ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا﴾ [صَ: ٤٤]) أي: عَلِمناه صابِراً، فـ (وجد) فاعله (نا)، مفعولاه (الهاء) و(صابراً) وأصلهما مُبتدأ وخبر، هكذا (هو صابر) وإنما ساغ مجيء وجد للعلم؛ لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه.

هذا، وقال الدنوشري: قد يقال: إن مجيء وجد بمعنى علم غير مفرعٍ على غيره.

(قوله: لا بمعنى أصاب... إلخ) نحو: وجدت دابّتي، أي: أصبتها بعد ما ضيّعتها فهي متعدية لواحد. هذا وفي (الشيرازي) فبمعنى (أصاب) يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، وبمعنى (غضب) و(حَزنَ) لازِم غير متعدٍّ أصلاً، يقال: (وجد زيد مالَهُ) أي: أصابَه، و(وجدَ زيد على عَمروٍ) أيْ: غَضِبَ علَيه، أو حَزِنَ علَيه.

(قوله: أوْ غَضِبَ أوْ حزن) هما من الوجد بسكون الجيم، وهي بهذين المعنيين لازمةٌ، نحو: وجدت على زيدٍ، أي: غضبت عليه، أو حزنت عليه. (دشتي).

(قوله: بمَعنى الحِسْبان) بكسر الحاء، أي: رجحان أحد الطَّرفين.

الْحِسْبان، نحو: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤] أَوْ [بِمَعنى] الْعِلْمِ، نَحو: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] لا بِمعنى التُّهمَة (حَسِبْتُ) بِكسرِ السِّينِ بِمَعنى: اعْتَقَدْتُ، نَحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨] أَوْ عَلِمْتُ، نَحو:

حَسِبْتُ التُّقى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ ... [رَباحاً إذا ما الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا]

أبو طالب

(قوله: بكسر السين) من الحسبان بكسر الحاء، وأما حسبت بفتح السِّين من باب نصر، فهو من الحسبان بضم الحاء بمعنى الحساب، وبضمها بمعنى شرف الآباء.

(قوله: نحو حسبت التقى... إلخ) آخره:

.... رباحاً إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا

الناصية

(قوله: نحو: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ أي: لن يرجع إلى ربه، ولن يحييه الله بعد موته للحسابِ والجزاءِ؛ فلذلك كفر وفجر، وهنا جملة (أن لن يحور) سد مسد مفعولي ظنَّ، كما في الآية التالية.

(قوله: نحو ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] أي: وعلِمُوا أنْ لا مَلجأ من الله إلا إليه، فـ (ظنّ) بمَعنى علم، فاعله الواو، وجملة (أن لا مَلجأ... إلخ) سَدَّت مَسَدّ مَفعوليْه.

(قوله: لا بمعنى التهمة) فإنّه متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يقال: (ظنَّ زيد عَمْراً) أيْ: اتَّهَمَهُ.

(قوله: بمعنى اعتقدت) أو بمعنى ظننت كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] وبمعنى تيقنت، وهو قليل كقوله:

حَسِبتُ التُّقَى والجودَ خيْرَ تجارَةٍ ... رَباحاً إذَا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا

وفي مضارعها لغتان: فتح السين، وهو القياس، وكسرها، وهو الأكثر في الاستعمال، ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة. (أشموني).

(قوله: نحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]) أي: يعتقدون أنهم على شيء، وجملة (أنهم على شيءٍ) سدت مسدّ مفعوليه، وفاعله الواو.

(قوله: حسبت التقى والجود خير تجارة) قاله لبيد بن ربيعة العامري. **(قوله)** حسبت بكسر السين، وفي مضارعها الكسر أيضاً، وهو الأكثر في الاستعمال، والفتح، وهو القياس، ومصدرها الحسبان بكسر الحاء المهملة، والمحسبة بفتح السِّين وكسرها، أي: تيقنت فعل ماضٍ وضمير المتكلم فاعله، والتقى بضم المثناة الفوقية مفعوله الأول، وهي: جمع تقاة، وهما مأخوذان من التقوى، وهي حفظ النفس من العذاب بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي؛ لأن أصل المادة من الوقاية، وهي الحفظ، والجود بضم الجيم، أي: التكرم معطوف على التقى، وخير تجارة كلام إضافي مفعول حسبت الثاني، وإنما لم يثنه؛ لأنه اسم تفضيل مضاف لنكرة، فيلزمه الإفراد

لا بمعنى صِرْتُ أحْسَب، أي: ذا شقرَةٍ، أي: حُمْرَةٍ وَبَياض (وَزَعَمْتُ) ....

أبو طالب

قاله لبيد بن ربيعة العامري، ورباحاً، أي: ربحاً ونفعاً، تمييز، وثاقلاً، أي: ثقيلاً، والمراد بإصباح المرء ثقيلاً: الموت، والمراد بالثقيلِ: ثقيلُ الميزان، أو منسوب إلى النفس، أي: ثقلت طاعةً أو عصياناً. **(قوله: ذا شقرة أو حمرة)** الشقرة: بياض مائل إلى الحمرة، ووصفها أشقر، وأما أقشر بتقديم القاف فهو شديد الحمرة، وعلى هذا فالمراد بالبياضِ هو البياضُ الخالصُ.

الناصية

والتذكير، ورباحاً كسلام تمييز لخيرٍ محوّل عن المفعول، والأصل: حسبت التقى والجود ربحَ خيرِ تجارةٍ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمحذوف وجعل تمييزاً. وإذا: ظرف مستقبل مضمن معنى الشَّرط، وما زائدة، والمرء اسم لأصبح محذوفه يفسرها أصبح المذكورة، والتقدير: إذا أصبح المرء، أي: صار، فعل ماض ناقص، واسمها ضميرٌ مستتر فيها جوازاً تقديره: هو، يعود على المرء، وثاقلا خبر لأصبح المحذوفة، وخبر أصبح المذكورة محذوف لدلالة خبر أصبح المحذوفة عليه، ففيه احتباك؛ لأنه حذف من كل نظير ما أثبته في الآخر، وجملة أصبح الأولى فعل الشَّرط لا محل لها من الإعراب، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: حسبت... إلخ، وجملة أصبح الثانية مفسرة لا محلَّ لها من الإعراب أيضاً، والثاقل: من اشتد مرضه، كما في (القاموس) ولكن المراد به ـ هنا ـ الميت؛ لأن البدن يخف بالروح، فإذا مات الإنسان صار ثقيلاً كالجماد.

(يعني): تيقنت أن حفظَ النفسِ من العذابِ بامتثالِ أوامرِ اللهِ واجتناب نواهيه، والتكرم هما أحسن تجارة من حيث الربح، والثاقلة، أي: أنهما أعظم نفعاً للإنسان إذا صار ميتاً. **(والشاهد)** في قوله: حسبت، حيث جاءت بمعنى اليقين؛ فلذا نصبت مفعولين، وهو قليل، وتجيء بمعنى الظَّن، وهو كثير، نحو: حسبت زيداً صاحبك. هذا في (التصريح) فالتقى مفعول أول، والجود معطوف عليه، وخير مفعوله الثاني، ولم يثن؛ لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير، ورباحاً بالباء الموحدة، والحاء المهملة تمييز، وإذا شرطية، وما زائدة، والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح، وثاقلاً بمعنى ثقيلاً خبر أصبح المحذوف. والمعنى: تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحاً، إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت، ووصف الميت بالثقل؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات.

(قوله: لا بمعنى صرت أحسب)، فإن كانت بمعنى صار أحسب، أي: ذا شقرة كالبرص، فهي لازمة غير مُتَعَدٍّ أصلاً. وفي (الدشتي) أحسب هنا أفعل وصفي على وزن أشقر، وبمعناه حسب بهذا المعنى لازمٌ.

بمعنى ظَنَنْتُ، نحو:

فَإِنْ تَزعَمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُم [فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعدَكِ بِالجَهْلِ]

أبو طالب

(قوله: وإن تزعميني... إلخ) آخره:

.... فَإِنِّي شريتُ الحلْمَ بعدكِ بالجَهْلِ

قاله أبو ذؤيب، والخطاب لمحبوبته، وشريت، أي: بعت، يعني: تركت الحلم إلى الغير، وأخذت بدله الجهل اللَّازم لنقيضِ الحلم؛ وذلك لأن الباء تدخل على الثمن، والبائع آخذٌ للثَّمنِ، والمشتري تاركٌ، فالمصراع تصديق للمحبوبة في زعمها، وبعدك، أي: بعد فراقِكِ، وقيل: شريت بمعنى اشتريت، والأمر بالعكس.

الناصية

(قوله: بمعنى ظننت) نحو:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشيخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدبُّ دَبِيبا

ومصدرها الزعم. قال السيرافي: هو قول مقرون باعتقاد صحَّ أم لا. وقال الجرجاني: هو قول مع علم. وقال ابن الأنباري: إنه يستعمل في القول من غير صحَّة، ويقوي هذا قولهم: زعم مطية الكذب، أي: هذه اللفظة مركب الكذب.

(قوله: نحو فإن تزعميني... إلخ) قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد (قوله) فإن الفاء بحسب ما قبلها، وإن حرف شرط جازم، وتزعميني أي: تظنيني فعل مضارع مجزوم بإن فعل الشَّرط، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، والياء فاعله، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعوله الأول، وكنت: كان فعلٌ ماضٍ ناقصٌ والتاء اسمها، وأجهل فعل مضارع، لا أفعل تفضيل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وفيكمُ جار ومجرور متعلق بأجهل، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع. وجملة أجهل في محلِّ نصب خبر كان، وجملة كان في محلِّ نصب مفعول تزعم الثاني، والمراد بالجهل خلاف الحلم، وهو الغضب والسب؛ لأنه لا يصدر غالباً إلا من الجاهل، وفإني: الفاء داخلة على جواب الشَّرطِ، وإن حرف توكيد، والياء اسمها، وشريت، أي: استبدلت فعل ماض وفاعله، والحلم بكسر الحاء المهملة، أي: العقل مفعوله، وبعدك، أي: بعد فراقك ظرف زمان متعلق بشريت، والكاف مضاف إليه مبني على الكسرِ في محلِّ جرٍّ، وبالجهل متعلق به أيضاً، والباء داخلة على المتروك، وجملة شريت في محلٍّ رفع خبر إن، وجملة إن في محلٍّ جزم جواب الشَّرط (يعني): فإن تظنيني يا أيتها المرأة أني موصوف فيكمُ بالغضب والسَّب، فإني الآن بعد فراقك تركت هذه الصِّفة، واستبدلت بها صفة أخرى وهي العقل والكمال وعدم السب.

لا بِمَعنى كَفِلْتُ، أوْ سَمِنْتُ، أوْ هَزِلْتُ (مَعَ عَدّ) بِمَعنى ظَنَّ، نحو:

وَلا تَـعْـدِدِ الْـمَـوْلى شَـرِيكَـكَ فـي الْـغِـنـى [وَلـكِـنَّـمَـا الْـمَـوْلـى شَـرِيـكُـكَ فـي الْـعُـدْمِ]

أبو طالب

(**قوله: فلا تعدد المولى شريكك في الغنى**) آخره:

.... ولـكـنـمـا الـمـوْلَـى شَـرِيْـكُـكَ فـي الـعُـدْمِ

قاله نعمان بن بشير، والمراد بالمولى هنا إما الصاحب أو الحليف، والعدم بضم العين وسكون الدَّال المهملتين: الفقر.

الناصية

(**والشاهد**) في قوله: تزعميني حيث جاءت بمعنى الظن، فلذلك نصبت مفعولين وهو قليل، والكثير المشهور دخول زعم على أن وصلتها فتسد مسد مفعوليها، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧]. (**قوله لا بمعنى كَفِلْتُ**) من الزعامة ومنه الزعيم، وهي بهذا المعنى لازمة، نحو: زعمت على القوم، أي: صرت زعيمهم، وكذلك بمعنى سمنت، وزعمت أيضاً لازمة.

(**قوله: لا بمعنى كفلت**) فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدَّت لواحدٍ تارة بنفسها، وتارةً بالحرفِ، أي: الباء في الأولى وعلى في الثانية، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل، فهي لازمة غير متعدّ أصلاً، يقال: زعمت، أي: سَمِنت أو هزلت.

(**قوله: مع عد**) بتخفيف الدَّال للضَّرورة متعلق بأعني، أو حال من مفعوله. (**قوله:**

فـلا تَـعْـدُدِ الـمـولى شَـرِيْـكَـكَ فـي الـغِـنـى ولـكـنَّـمـا الـمَـوْلَـى شَـرِيـكُـك فـي الـعُـدْمِ)

قاله النعمان بن بشير الصَّحابي رضي الله تعالى عنه. (**قوله: فلا**) ناهية، وتعدد، أي: تظن، فعل مضارع مجزوم بلا النَّاهية، وعلامة جزمه سكونٌ مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بالكسر العارض؛ لأجل التخلُّصِ من التقاء السَّاكنين، أو تقول: مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرِّك بالكسر لأجل... إلخ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والمولى مفعوله الأول، والمراد هنا الصاحب وشريكك، أي: مخالطك ومعاشرك مفعوله الثاني ومضاف إليه، وفي الغنى بالقصر، أي: في حالة اليسار متعلق بشريكك، ولكنما الواو للعطف، ولكنما حرفُ استدراكٍ، وهي مكفوفة عن العمل بما الزائدة، والمولى مبتدأ، وشريكك كلام إضافي خبره، وفي العدم بضم العين وسكون الدال المهملتين، أي: في حالة الإعسار متعلق بشريكك. (**يعني**): فلا تظن أن صاحبك هو الذي يخالطُكَ ويعاشرك في حالة يسارك، بل الصاحبُ هو الذي يرافقُك ويصاحبك في حالةِ إعسارِكَ.

(**والشاهد**) في قوله: فلا تعدد، حيث جاءت بمعنى الظن، فلذلك نصبت مفعولين، وهو كثير وتجيء بمعنى حسب بفتح السِّين، فتتعدَّى لواحدٍ وهو قليل، نحو: عددت المال.

لا مِنَ الْعَدِّ بمَعنى الحِساب (حَجَا) بِحاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٍ، بمَعنى اعْتَقَدَ نحو:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ [حَتّى أَلَمَّتْ بِنا يَوْماً مُلِمَّاتُ]

أبو طالب

(قوله: قد كنت أحجو. . . إلخ) آخره:

. . . . حتى ألمَّتْ بنا يوماً ملمَّاتُ

قاله تميم بن أُبي بن مقبل، وثقة بمعنى موثوقاً، وصف لقوله: أخاً، أو تمييز، وحتى بمعنى إلى، وألمّ أي: نزل، والملمات: النوازل، أي: حوادث الدَّهر.

الناصية

قد كنتُ أَحْجُو أبا عمرو أخا ثقةٍ حتى أَلَمَّتْ بِنا يوماً مُلمَّاتُ

قاله تميم بن أُبي بن مقبل **(قوله: قد)** حرف تحقيقٍ، وكنت كان فعل ماض ناقص، والتاء اسمها، وأحجو، أي: أظن فعل مضارع مرفوع؛ لتجرُّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وأبا عمرو: كلام إضافي مفعوله الأول منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وأخا بالتنوين مفعوله الثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وثقة، أي: موثوقاً به صفة لقوله: أخا، أو بالإضافة إلى ثقة، أي: أخا وثوق، فيكون منصوباً وعلامة نصبه الألف. . . إلخ، وحتى للغاية وألمت، أي: نزلت، فعل ماض والتاء علامة التأنيث، وبنا ويوماً متعلقان به، وملمات، أي: حوادث فاعلة. **(يعني)**: قد كنت أظن أبا عمر وأخاً يوثق بأخوته، ويعتمد على صحبته، حتى نزلت بنا يوماً حوادث من حوادثِ الدَّهر التي تنزل بالشَّخص؛ فوجدته غير ثقة. **(والشاهد)** في قوله: أحجو حيث جاءت بمعنى الظن، فلذلك نصبت مفعولَين، وهو كثير، وتجيء بمعنى قصد، فتتعدَّى لواحدٍ، وهو قليل، نحو: حجوت بيت الله، أي: قصدته بالزيارة.

(قوله: لا من العد بمعنى الحساب) فإنه متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يقال: (عَدَدْت قَوْمي) أي: أحصَيْتهم، وحَسِبتهم.

(قوله: قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبا عَمْرو أَخَا ثِقَة) قاله تميم بن أُبي بن مقبل فيما زعم ابن هشام، ونسبه في (المحكم) لأبي شنبل الأعرابي، وهو من البسيط. وأحجو بمعنى: أظن. وفيه الشَّاهد، فلذلك نصب مفعولين: أحدهما أبا عمرو والآخر أخا ثقة. ولم يذكر أحدٌ من النحاة أن حجا يحجو يتعدَّى إلى مفعولين، غير ابن مالك، وحتى للغاية بمعنى إلى، والملمّات: النوازل، جمع ملمَّة، أي: كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل، وبنا في محلِّ النصب على المفعولية، ويوماً نصب على الظرفية، وملمات فاعل ألمت (المعنَى): قد كنت أعتَقِد أنّ (أبا عَمْرو) أخٌ لي يمكن أن أعتَمِد عليه حتى نَزلَت بنا في يوم حَوادِثُ وَنَوازل، فَعَرَفْتَ أنه لا يُمكِن الاعتمادَ علَيه. **(الشاهد)** في عملِ (أَحْجو)

لا بمعنى غَلَبَ في المُحاجاة، أوْ قَصَدَ، أوْ أقامَ، أوْ بَخِلَ. (دَرى) بمَعنى عَلِم، نحو:

دُرِيتُ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ [يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ]

أبو طالب

(قوله: دريت الوفي العهد) هذا بعض من بيت هو هكذا:

دُرِيتَ الوفيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فإنَّ اغْتِبَاطاً بالوفاءِ حَمِيدُ

الناصية

بمَعنى: أعتقد، النصب في مَفعولَيْن: (أبا عَمْرو) و(أخا ثِقَة) وعلامة نصبهما الألف، وفاعله ضمير (أنا) مُستتر فيه وجوباً.

(قوله: في المحاجاة) في (القاموس) حاجيته محاجاةً وحجاء فحجوته، فأطنته فغلبته.

هذا ومعنى (غَلَبَ في المُحاجاة) ومَعنى (قصد) مُتَعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، يقال: (حَجاه في الاحتِجَاج) أيْ: غَلَبه و(حَجاه) أي: قَصَدَه، وبِالمَعنَيَيْنِ الآخَرَيْنِ لازِم غير مُتَعَدٍّ يُقال: (حَجا بِالمَكان) أي: أقامَ به، و(حَجا بالمالِ) أي: بَخِلَ به.

(قوله: أو قصد) أورد أو ساق أو حفظ، أو كتم كما في (التسهيل): تعدت إلى واحدٍ، وإن كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة، غير مُتَعَدٍّ يُقال: (حَجا بِالمَكان) أي: أقامَ به، و(حَجا ـلمال) أيْ: بَخِلَ به.

(قوله: بمعنى علم) والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحدٍ بالباء، تقول: دريت بكذا، فإن دخلتْ عليه همزةُ النقل تعدَّى إلى واحدٍ بنفسه، وإلى آخر بالباء، نحو: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يُونس: ١٦] وتكون بمعنى ختل، أي: خدع، فتتعدى لواحدٍ، نحو: دريت الصيد، أي: ختلته.

(قوله: دُريتَ الوفيّ العهد. . . إلخ) هو من الطويل. ودريت مجهول من درى، إذا علم. وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين: أولهما التاء التي نابت مناب الفاعل، والآخر الوفي. وله استعمالان أغلبهما بالباء، نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يُونس: ١٦] ويعدَّى إلى الضَّمير بالهمزة، وأندرهما أن يتعدَّى إلى اثنينِ بنفسِه، كما في البيت.

ويجوز في العهد الخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والرفع على الفاعلية، وتقدير الضَّمير، أي: العهد منه، فأرجحها النَّصب وأضعفها الرَّفع، ويا عرو منادى مرخَّم، أي: يا عروة، والفاء في فاغتبط جوابُ شرطٍ محذوفٍ؛ لأن التَّقدير إذا دريت الوفي العهد فاغتبط من الغبطة، وهو أن يتمنَّى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، بخلاف الحسد. والفاء في فإن للتَّعليل، والباء تتعلق بالخبر، أعني: حميد، أي: بوفاء العهد.

هذا، وفي (حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد):

لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائلٍ معيَّن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠ وابن هشام في (أوضحه) (رقم ١٧١) وفي (شذور الذهب) (رقم ١٨١).

(وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتقدْ) نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] لا

أبو طالب

دريت مجهول مخاطب، وعرو مرخَّم عروة، والفاء في فاغتبط فاء جزاء لشرط مقدَّر، والاغتباط من الغبطة، والفرق بينها وبين الحسد أنها تمنِّي مثل المغبوطِ من غير أن يريد زوالَ ذلك عنه، بخلافِ الحسدِ، بل قد يطلق الحسدُ على نفس تمنِّي الزَّوالِ، من غير تمني حصوله للحاسد، والمجرور متعلِّق بقوله: حميد، أي: محمود وممدوح.

الناصية

اللغة: «دريت» مبني للمجهول، من درى بمعنى علم «الوفي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه، ولا يخلفه، «فاغتبط» أمرٌ من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تتمنى مثل حالِ غيركَ بدون أن تتمنَّى زوالَ حاله عنه، والمراد هنا السرور.

المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرَّجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شكٌ؛ فيلزمك أن تقر بذلك عيناً، وتمتلئ به سروراً.

الإعراب: «دريت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعولُ الأولُ، «الوفي» مفعولٌ ثانٍ لدرى، والوفي مضاف، و«العهد» مضاف إليه، «يا» حرف نداء، «عرو» منادى مرخَّم، وأصله عروةُ، مبني على ضم الحرف المحذوف؛ لأجل التَّرخيم، في محلِّ نصب، «فاغتبطْ» الفاء حرف عطف، اغتبط: فعل، وفاعلُه ضميرٌ مستتر فيه أنت، «فإن» الفاء حرف دالٌّ على التَّعليل، إن: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «اغتباطاً» اسم إنَّ منصوب بالفتحة الظَّاهرة، «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط، «حميد» خبر إن مرفوع بالضَّمة الظَّاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي» فإن درى في هذه العبارة فعلٌ دالٌّ على اليقين، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعولٌ به، وثانيهما قوله: الوفي، على ما بيناه في الإعراب.

(قوله: الذ) بسكون الذال لغة في الذي؛ وكاعتقد صلته احترز به عن جعل الذي من أفعال المقاربة، وقد مرت، والتي بمعنى صيَّر، وستأتي.

(قوله: كاعتقد) أي: ظن، كما يدل عليه عدُّ الشَّارح، وغيره له مما يدل على الرجحان، كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين، فيشمل الجزم لا عن دليلٍ، كما قد يراد بالظن ذلك، كما في الأطول. ثم قضية المتن أنَّ اعتقد يتعدَّى إلى اثنين، وقد نقل في (الهمع) عن السكاكي زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم.

(قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ...﴾) قال الناظم في (شرح الكافية) أي: اعتقدوا. وقال ابن الناظم: أي: ظنوا. وقال الزمخشري: أي: صيروا، كذا في (شرح الغزي) فالتمثيل بالآية مبني على غير ما ذكره الزمخشري. **(قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ...﴾)** أيْ: واعْتَقَدوا أنَّ المَلائِكَةَ إناث.

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرا

الَّذي بمَعنى خَلَقَ، أمّا جَعَلَ الَّذي بمَعنى صَيَّرَ، فسيأتِي أنَّه كذلِكَ (وَهَبْ) بمَعنى ظنّ، نحو:

[فَقُلْتُ أجِرْنِي أبا خالِدٍ وَإلّا] فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا

أبو طالب

(قوله: **فهبني امرأً هالكاً**) هذا بعض من بيت هو هكذا:

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ وإلا فَهَبْني امرأً هالِكا

قاله ابن همام السَّلولي، وأجرني: من أجار يُجير، أي: أغاث، وأبا خالدٍ منادى بحذفِ حرفِ النداءِ، والباقي واضح.

الناصية

(الشَّاهد) في نصب (جعل) مَفعولَيْنِ (المَلائِكة) و(إناثاً) وفاعله الواو.

(قوله: **لا الذي بمعنى خلق**) أوجد أو وجب فإنه يَتَعَدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] وتقول: جعلت للعامل كذا، التي بمعنى أنشأ، قد مضى الكلام عليها في بابها.

(قوله: **كذلك**) أي: بمفعولين. (قوله: **وَهَب**) بلفظ الأمر.

(قوله: **بمعنى ظن**) احتراز عن هب أمراً من الهبة، وهب أمراً من الهيبة.

(قوله: **فقلت أجرني أبا خالد**) قاله ابن همَّام السَّلولي. (قوله: **فقلت**) فعل ماض وفاعله، وأجرني أي: أغثني وأمنّي مما أخاف، أجر فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعوله، والجملة في محلٍّ نصب مقول القول، وأبا: منادى حذفت منه ياء النداء، ومالك مضاف إليه، وإلا الواو للعطف، وإن الشرطية مدغمة في لا النافية بعد قلبها لاماً، وفعل الشَّرط محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، أي: وإلا تجرني، وفهبني، أي: ظنني الفاء داخلة على جواب الشرط، وهبْ فعل أمر، وهو ملازم لصيغة الأمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول، وامرأ، أي: إنساناً مفعوله الثاني، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وهالكاً صفة لقوله امرأ.

(يعني): فقلت: أغثني وأمنّي مما أخاف يا أبا مالك، وإن لم تفعل ذلك فظنني من الهالكين.

(والشاهد) في قوله: فهبني حيث جاءت بمعنى الظن، فلذلك نصبت مفعولين، ومثل ذلك هب، أمر من الهبة فتتعدّى لمفعولين، نحو: هب زيداً المال، وهب المال لزيد وهو كثير، وأما هب أمر من الهيبة، فتتعدّى لواحد، نحو: هب زيداً، وهو قليل، ويقل أيضاً وقوع أن المشددة وصلتها سادّة مسد مفعولها كقولهم في الفرائض: هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليمِّ. قوله: (تَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَم، والكثير المشهور استعمالها في أن وصلتها، كقوله:

و(تَعَلَّمْ) بمَعنى اعْلَم، نحو:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها [فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ]

لا مِن التَّعَلُّم (وَ) الأفعال (الَّتي كَصَيَّرا) ....

أبو طالب

(قوله: تعلم شفاء النفس قهر عدوها) آخره:

.... فبالغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ والمَكْرِ

قاله زياد بن سيار. والقهر: الغلبة، وبالغ من المبالغة، أي: السَّعي، والتحيُّل من الحيلة. والباقي واضح.

الناصية

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وإلَّا تُضَيِّعْهَا فإنَّكَ قَاتِلُهْ

تَعَلَّمْ رسولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِي ....

وفي حديث الدجال: «تعلموا أن ربكم ليس بأعور» أي: اعلموا، فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد. فقد بان لك أن أفعالَ القلوبِ المذكورةَ على أربعةِ أنواعٍ: الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو ثلاثة: وجد وتعلم ودرى. والثاني: ما يفيد فيه رجحاناً، وهو خمسة: جعل وحجا وعدّ وزعم وهب. والثالث: ما يرد للأمرين والغالب كونه لليقين، وهو اثنان رأى وعلم. والرابع: ما يرد لهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن وخال وحسب. (أشموني).

(**قوله: تعلم شفاء النفس قهر عدوها**) قاله زياد بن سيار. وهو من الطَّويل، وتعلم بمعنى اعلم، وفيه الشَّاهد، حيث نصب مفعولين مثله، ولكن أكثر استعماله في أن وبدونها قليل، وأحد المفعولين شفاء النفس، والآخر قهر عدوها.

(**قوله: فبالغ بلطف**) عطف على تعلم، والباقي ظاهر، (المَعنى): اعلَم أن شِفاء النَّفسِ في إرْغام عَدو النَّفْس، فَبالِغ بِاللّطفِ واللِّينِ في الحيلَةِ والمَكْر مَعَ الأعداء، حَتّى تُرْغِمَهُم مِن حَيثُ لا يَعلَمُون. (الشاهد) في (تَعَلَّم) بمَعنى (اعلَم) نصَبَ مفعولَيْن هما (شِفاءَ) و(قهرَ) وفاعله ضمير (أنت) مُستَتر فيه.

(**قوله: لا مِن التَّعَلُّم**) فإنها متعديةٌ لواحدٍ، نحو: تعلَّمت النحو.

(**قوله: كصيرا**) تضعيف صار أخت كان، وربما أتى بالهمزة بدل التَّضعيف، فقيل: أصار كما في (التسهيل). وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللَّازم بمعنى انتقل؛ فليست من أفعال هذا الباب. (صبان).

(**قوله: كصيرًا**) من الأفعال في الدلالة على التحويل والانتقال من حالةٍ إلى أخرى، وقال الدنوشري: قال بعضهم: فيه بحث؛ إذ معمولا هذه الأفعال متغايران مفهوماً وخارجاً، فلا يصح أن يدعى كونهما مبتدأً وخبراً لوجود اتحادهما خارجاً يبين لك ذلك أنك تقول صيرت الفقير غنياً

وهي صارَ، ....

أبو طالب

(**قوله**: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أي: فجعلنا عملهم كالغبار المتفرق، أي: أبطلناه، والله أعلم. (**قوله: تركته أخا القوم**) هذا بعض من بيت هو هكذا:

الناصية

والمعدوم موجوداً، ولا يخفى أن صدق أحدهما على الآخر ممتنع، انتهى. ويجاب بأن نحو الفقير غني صحيح، أي: الفقير فيما مضى تجدد له الغنى، وكذا المعدوم موجود؛ إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائماً، بل يكفي وجوده في بعض الأوقات. انتهى.

والبعض الذي نقل عنه هو اللقاني، وأما ما أجاب فقد ذكره المناطقة في بحثِ النِّسبِ والقضايا الموجهة، وصرحوا بأن كل نائم مستيقظ قضية صادقة، وأقره السيد، واعترضه حفيد السَّعد في (شرح التهذيب) بأنه لا يناسب قواعد اللُّغة، يعني: لأن الوصف حقيقة في الحال.

هذا، وقال الشهاب القاسمي: قد يجاب عن البحث بأنه إن أراد شيخنا أن أفعال التصيير لا يكون معمولاها إلا متغايرين مفهوماً وخارجاً، فهو ممنوع، وسند المنع نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] فإن ترك هنا من أفعال التَّصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر، وإيجاده معه خارجاً، فإن المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجاً، وإن أراد أنه قد يكون معمولاها كذلك فمسلم، ولا يضر؛ لأن أفعال الباب لا يجب أن تدخل على المبتدأ والخبر، بل قد تدخل على غيرهما؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: اقتصر، أي: ابن المصنف على دخولها عليهما؛ لأنه الغالب؛ ولأنه المراد هنا، وإلا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيداً عمراً لا على وجه التشبيه، أي: ظننت بالمسمى بهذا، فالذات فيهما واحدة، وليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ إذ لا يقال: عمرو، إلا على وجه التَّشبيه المقتضي لاختلافهما ذاتاً (حمصي).

(**قوله: وهي صير**) قال الدنوشري: صيَّر وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار؛ الذي هو من أخوات كان، تقول: أصار زيد عمراً عالماً، وإن كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدَّى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر إذا ضعف، نحو: صيرتك إلى موضع كذا، أي: نقلتك إليه، وإن كان بمعنى التغيير إلى وصف، كما هو في أخوات كان تعدت إلى مفعولين، نحو: صيرت زيداً عالماً. ومن أفعال التصيير ضرب، نحو: ضربت الفضة خلخالاً، والحال المنقولة من كان بمعنى صار، كقوله: أكنت زيداً عالماً، أي: صيرته عالماً، قال ابن مالك: ولا أعرفه مسموعاً.

(**قوله: وهي صير... إلخ**) قال المصنف في (الحواشي): مما يتعين أن يكون من هذا ما زاده كثير من حذاق النُّحاة، كما في (الغزي): وهو ضرب العامل في المثل، نحو: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ [النحل: ١١٢] و﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَـٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣] لكن الذي اختاره المصنِّف في (تسهيله) عدم عده من أفعال هذا الباب، وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد، والمنصوب الآخر بيان

وَجَعَلَ لا بِمَعنى اعْتَقَدَ أوْ خَلَقَ، وَوَهَبَ، وَرَدَّ، وتَرَكَ، وَتخِذَ، واتَّخَذَ (**أيْضاً بِها انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَراً**) نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] «وَهَبنِي اللهُ فِداك»، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

[وَرَبَّيْتُهُ حَتّى إذا ما] تَرَكْتُهُ أخَا الْقَوْمِ [وَاسْتَغْنى عَنِ الْمَسْحِ شارِبُه]

أبو طالب

وربَّيتُه حتى إذا ما تَرَكْتُه أخا القَوْمِ واسْتَغْنى عن المَسْحِ شارِبُه

الناصية

أو بدل، وما زاده بعضهم من نبذ في نحو: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١] فكتاب الله مفعول أول، ووراء مفعول ثانٍ، ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ؛ لأن الظرف لا بد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه، وذلك متعذر هنا، كذا نقله غير واحدٍ كالبعض عن ابن هشام وأقره. وهو يقتضي أن ما كانَ بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك، وأن الظَّرفية للعامل لا تصح في نحو: خلفت زيداً ورائي، وأجلست عمراً أمامي؛ وهو بعيد جداً، ثم رأيت الفاضل الروداني قال: ينبغي أن لا يشك في بطلانِ هذِهِ الدعوى؛ إذ لا شك في صحة: أبصرتُ الهلال في السماءِ، وبين السَّحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل. فالحق أن الظَّرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجدِ، وتارة يحوي المفعول كالذي مرَّ، وتارة يحويهما معاً كضربت زيداً في السوق، فلا نسلم إلحاق نبذ بأفعال التصيير. (صبان).

(**قوله: لا بِمَعنى اعْتَقَدَ أوْ خَلَقَ**) إذ مَرَّ آنِفاً أنّ (جَعَلَ) بمَعنى اعتَقَدَ مِن أفعالِ القلوبِ. وبمَعنى خلَقَ مُتعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وهو بهذا المعنى لازمُ المضيِّ.

(**قوله: وَوَهبَ... إلخ**) عطف على جعل، لا على خلق، يعني: إن هذه الأفعال بمعنى صيَّر على المبتدأ والخبرِ. (دشتي). (**قوله: أيضاً بهَا انْصبْ**) بعد أن تستوفي فاعلها.

(**قوله: فجعلناه هباء منثوراً... إلخ**) المِثال الأوَّل، أي: فَصَيَّرناه هَباءً مَنْثُوراً، فالهاء مفعولُه الأولُ، وهباءً مفعوله الثاني، ومنثوراً نعت هباء، والمِثال الثاني، أيْ: صَيّرني الله فِداك، ومَفعولاه: (ياء المتكلم) و(فِداك) وفاعله (الله)، والمِثال الثالث، أي: لو يُصَيِّرونكم من بعدِ إيمانِكم كفاراً، فالكاف والميم مفعول أول، وكفاراً مفعول ثانٍ، وحسداً مفعول لأجله. (شيرازي).

(**قوله: وهبني الله فداك**) أي: صيرني، حكاه ابن الأعرابي عن العرب، وهو قليل، فياءُ المتكلم مفعولهُ الأول، وفداك مفعوله الثاني.

(**قوله: فداك**) بالمد والقصر، وقد يفتح المقصور، كذا في (القاموس).

(**قوله: وَرَبَّيْتُهُ حتى إذا ما تركتُهُ... إلخ**) قاله فرحان بن الأعرف في ابنه العاق له، واسمه منازل. (**قوله: وربيته**) أي: تعهدته بالخدمة لإصلاح شأنه، فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله، وهو عائد

﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] ....

أبو طالب

قاله فرحان الأعرف، واستغنى أي: استغنى شاربه عن أن يمسح بماء الأنف عند تنقية الأنف، والاستغناء عن ذلك كناية عن خروجه عن سنِّ الصِّبيان، والأماردة، ودخوله في الشبَّان وذوي اللِّحى.

(قوله: ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ على قراءة بعضهم، وقرأ الباقون بتشديد التاء من بابِ الافتعالِ.

الناصية

على منازل، وحتى ابتدائية، وإذا ظرف مستقبل مضمَّن معنى الشَّرط في موضعِ نصبٍ، والعامل فيه جوابه، ويجوز أن تكون حتى حرفاً جاراً، وإذا في موضع جرٍّ بها على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش، وما زائدةٌ، وتركته، أي: صيرته فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، وأخا القوم، أي: معدوداً من الرِّجال، مفعوله الثاني، والقوم مضاف إليه، والجملة فعل الشَّرط لا محل لها من الإعراب، وجوابه قوله بعده:

تـغـمـد حَـقِّـي ظـالـمـاً ولَـوى يَـدِي لـوى يـدَه الله الَّـذي هـو غَـالِـبُـه

واستغنى الواو للعطف على ربيته، أو للحال من الهاء في تركته، واستغنى فعل ماض، وعن لمسح متعلِّق به، وشاربه، أي: الشَّعر الذي يسيل على الفم فاعله ومضاف إليه، وقوله تغمد حقي ظالماً بالغين المعجمة، أي: أخفاه وجحده، وقوله: ولوى يدي، أي: حركها بعنفٍ، وقوله: لوى يده الله، أي: جازاه (يعني): وتعهدت منازلَ ولدي بالخدمة لإصلاح شأنه وحاله؛ حتى إذا صيرته معدوداً من الرجال كبيراً قوياً، له قدرة على مسح شاربه بيده؛ لأن الصغير لا قدرة له على مسح ما على شاربه، أساءني، وأخفى حقي، وجحده.

(والشاهد) في قوله: تركته حيث جاءت بمعنى التصيير، فلذلك نصبت مفعولين، وقيل: إن أخا حال من الضمير المنصوب في تركته، وجاز ذلك؛ لأنه وإن كان معرفةً في اللَّفظ لإضافة المعرفة، ولكنه نكرةٌ في المعنى؛ لأنه لا يعني بالقوم قوماً بأعيانهم، وإنما يريد تركته قوياً لاحقاً بالرِّجال غير المعينين، فلا شاهد فيه حينئذٍ. انتهى.

(قوله: ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]) يَقصدُ أنّ المَعنى: لَصَيَّرْتَهُ أجْراً، وفيه إشكالٌ، والمثال الصَّحيح، كقول الشاعر: (اتَّخَذْت غُرازَ أَثْرَهِم دَلِيلاً) تمامه:

.... وَفَـرّوا فـي الـحِـجَـازِ لـيُـعْـجِـزُونِـي

قاله أبو جندب بن مرة الهذلي. وهو من قصيدة من الوافر. الشاهد في تخذت بفتح التاء وكسر الخاء، حيث نصب مفعولين، وهو بمعنى اتخذت: أحدهما غراز بضم الغين المعجمة، وتخفيف الراء، وفي آخره زاي معجمة: اسم واد، وقد حَرَّفَ مَنْ فَسَّره بأنه اسم رجلٍ، وصحف من قال: في آخره نون، وهو موضع بناحية عمان، وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والآخر دليلاً. وأثرهم نصب على الظرف، يعني: عقيبهم، والضَّمير في فروا يرجع إلى بني لحيان في البيت السابقِ، وكذا

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ) وهو إِبْطالُ العَمَلِ لَفظاً فقط لا مَحَلّاً (وَالإِلْغاءِ) ....

أبو طالب

(**قوله: وخص**) هذا إما بمعنى انفرد أو مبني على القلب، قيل: إن كان هذا الحصر بالإضافة إلى ما سوى أفعال القلوب، كما هو الظاهر فما معنى جواز التعليق في أرى المتعدية إلى المفعولين، كما سيصرِّح به الشارح، وإن كان بالإضافة إلى هب وما بعده، فما معنى جوازه في ما بعد هب كما يفهم من كلام الشارح بعد قول المصنف، والتزام التعليق، حيث خصَّ الاستثناء بكلمة هب، وأجيب باختيار الشق الأول، وجعل النادر كالمعدوم، وباختيار الشق الثاني، وجعل المحصور مجموع الإلغاء، والتعليق من حيث المجموع، لا كلُّ واحدٍ واحدٍ، ثم التعليق لكونه ليس إعمالاً خالصاً، ولا إهمالاً خالصاً مأخوذ من المعلَّقة، وهي المرأة ليست مزوجة، ولا مطلقة، وهي من إساءة زوجها في عشرتها، ولا يبعد أن يكون التضعيف هاهنا للسلب، ومعناه: إزالة العلاقة اللفظية عن المفعولين.

(**قوله: لا محلاً**) فيجوز اتباع المفعولين بالمنصوب بخلاف الإلغاء، وهذا بناء على ما قالوا من أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

الناصية

في أثرهم. وكلمة في بمعنى إلى، كما في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إلى أفواههم، واللام في (ليعجزوني) للتَّعليل، وهو منصوب بأن المقدرة، فافهم.

(**قوله:** ﴿لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾) المفعول الأول أجراً، والثاني عليه؛ لأن ما يصح أن يكون مبتدأ فهو الأول، وما يصحُّ أن يكون خبراً هو المفعول الثاني.

(**قوله:** ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النِّساء: ١٢٥]). أي: وصيّر الله إبرهيم خليلاً، فـ(الله) الفاعل، والمفعولان هما (إبراهيم) و(خليلاً). (**قوله: وخص بالتعليق... إلخ**) المناسب لما قبله من قوله:

.... والتي كصيرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا

أن يكون خص فعل أمر، ولما بعده من قوله، والأمر هب، قد ألزما أن يكون خص ماضياً مبنياً للمجهول، ويرجح الأول قوله: اجعل كل ماله زكن. وقوله: وانو ضميرَ الشَّأنِ، وقوله: وجوّز الإلغاء، وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين بصيغةِ الأمرِ، كما هو المشهور، ثم التَّخصيص إضافي، أي: بالنسبة لهب وما بعده، فلا يرد جريان التَّعليق في نحو فكر وأبصر، أو التَّخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق، والباء داخلة على المقصور. ومما خصَّ به الأفعال القلبية المتصرفة أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متَّصلين متَّحدين معنىً، نحو: ﴿أَن رَّءَاهُ

وهو إِبْطالُهُ لَفظاً وَمَحَلّاً ....

أبو طالب

(قوله: وهو إبطاله... إلخ) ويقدر للعامل مفعولان من جنس المذكور، وأعمل العامل فيهما، أو يقال: زيد عالم ظننت مثلاً، بمعنى: زيد عالم في ظني.

الناصية

اَسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧] وظننتني داخلاً، وظننتك داخلاً، وهل يجوز وضع نفس مكان الضَّمير الثاني، نحو: ظننت نفسي عالماً، قال ابن كيسان: نعم، والأكثرون: لا، وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة، وعدم وفقد ووجد بقلة، ولا يجوز ذلك في بقيةِ الأفعالِ، فلا يجوز: ضربتني مثلاً بالاتفاق، وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾ [القصص: ١٦]. وقيل: لئلا يكون الفاعل مفعولاً، وقيل: لئلا يجتمع ضميران: أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، وهما لشيء واحد، وقيل: لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول، فلو قالوا: ضربتني مثلاً؛ لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير، ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك، وأما أفعالُ القلوبِ فمفعولها ليس المنصوبَ الأول في الحقيقة، بل مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، فجاز فيها ذلك، وأيضاً ليس الغالب فيها المغايرة؛ لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر، فإن كان أحد الضَّميرين منفصلاً جاز في كلِّ فعلٍ، نحو: ما ضربت إلا إياك، ويمتنع الاتحاد في هذا الباب، وفي غيره إن أضمر الفاعل متصلاً مستتراً مفسراً بالمفعول، فلا يجوز زيداً ظن قائماً، ولا زيداً ضرب تريد: ظن نفسه، وضرب نفسه، أما مع الانفصال والبروز فجائز، نحو: ما ظن زيداً قائماً إلا هو، وما ضرب عمراً إلا هو، هذا حاصل ما في (الهمع) مع زيادة من الدماميني. وفي (المغني) وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متَّصلين متَّحدين معنى تقدير نفس، نحو: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي: إلى نفسك، وقس. (صبان).

(قوله: وهو إبطال العمل... إلخ) سُمِّي بذلك لعمل في المحل دون اللَّفظ، فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة، لا مزوجة ولا مطلقة؛ لإساءة الزوج عشرتها.

(قوله: وهو إبطال العمل لفظاً... إلخ) لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وسمي تعليقاً؛ لأنه إبطال في اللَّفظ مع تعلق العامل في المحل، وتقدير إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام.

(قوله: وهو إبطالُ العمل... إلخ) لمانع وهو دُخُولُ حرفٍ يوجِبُ أنْ لا يَنْصِبَ الفِعْلُ مفعُولَيْه لفظاً، ولكن محلّهما منصوب بالمَفعولية، وإذا عُطِفَ شَيءٌ على مَحَلهما يجوزُ نصب ذلك الشَّيء، نحو: ظننت لزيد قائم، فقولك: لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظاً لأجل المانع لها من ذلك، وهو

(ما مِنْ قَبْلِ هَبْ) مِن الأفعالِ المُتَقَدِّمَة ....

أبو طالب

....

الناصية

اللّام لكنه في موضعِ نصبٍ بدليلِ أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً، فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللّفظ.

(**قوله: وهو إبطاله لفظاً ومحلاً**) لا لمانع، وهو دخول حرفٍ يُوجِبُ إبطال عمل أفعال القلوب بالكلية، فلا تنصِبُ مفعوليه لا لفظاً ولا محَلاً، بل يكون المفعولان على حالتهما السّابقة مُبتدأً وخبراً، نحو: زيد ظننت قائم، فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى، ولا في اللّفظ، وستأتي تفاصيلهما.

(**قوله: وهو إبْطالُهُ لَفظاً ومَحَلاً**) لضعفِ العاملِ بتوسطه بين المبتدأ والخبر. (أو تأخره) عنهما، وقال الدنوشري: إذا توسطت هذه الأفعالُ بين المفعولين، ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الإعمال، والإلغاء، فإن تقدَّم على الاسم المتقدِّم لامُ الابتداءِ تعيَّن الإلغاء، نحو: لزيدٌ ظننت قائم، وإن كان الفعل منفياً تعيَّن الإعمال، نحو: زيداً لم أظن قائماً، ومن مواضع الإلغاء وقوعها بين معمولي إن، نحو:

إنَّ المُحِبَّ علمتُ مُصْطَبِر ولديه ذنبُ الحُبِّ مُغْتَفِر

وبين سوف ومصحوبها، نحو قوله:

وما أدري وسَوْفَ إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

وبين معطوف ومعطوف عليه، نحو قوله:

فَما جَنَّةُ الفِرْدوسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي ولكنْ دَعاكَ الخبزُ أَحْسَبُ والتَّمْرُ

وقال أيضاً: (فائدة) إذا تقدم هذه الأفعال شيء، فإن كان لام التأكيد تعيَّن الإلغاء، نحو: إن زيداً لظننت أبوه قائم، وإن كان حرف استفهام، نحو: أتظن زيداً منطلقاً، فالإعمال متعيِّن، وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال، نحو: أين تظن زيداً قائماً، أو متى تظن زيداً قائماً، فإن جعلتهما معمولين لقائم، فأنت بالخيار إن شئتَ أعملت لبنائك الكلام على الظنِّ، وإن شئت ألغيت، ولم تبن الكلام على الظن، فقلت أولاً: زيد قائم، ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد، وإن جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز إلا الإعمال، كما قال سيبويه؛ لأن الظَّن لم يقع بين عامل ومعمول، بل وقع صدراً، والذي يليه إنما هو معموله، وقيل: يجوز الإلغاء، انتهى. (يس).

(**قوله: ما ذكر من قَبْلِ هَبْ**) من أفعال القلوب، وهو أحد عشر فعلاً، وذلك لأن هذِهِ الأفعالَ لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل (أشموني).

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

بخلافِ هَبْ وما بَعدَه (وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما) فلا يَتَصَرَّف (كذا) أي: كَهَبْ في لُزُومِه الأمرَ

أبو طالب

(**قوله: في لزومه الأمر**) يمكن أن يستنبط من هذا البيان أن تعلَّم مما يجوز فيه التعليق، لكن عبارة ابن الناظم صريحة في عدم جواز تعليق تعلَّم أيضاً.

الناصية

(**قوله: بخلاف هب وما بعده**) وهو تعلم، وإن كانا قلبيّين لضعف شبههما بأفعال القلوبِ من حيث لزوم صيغة الأمر، كما أشار إليه بقوله: (والأمرَ هَب... إلخ).

(**قوله: بِخلافِ هَبْ... إلخ**)، وفي (التصريح): لا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التَّصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) فإنهما يلزمان الأمر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وخصَّ بالتَّعليق والإلغاءِ ما مِنْ قبلِ هَبْ والأمر هَبْ قد ألزما

كذا تعلم.......................... ....

واعترض بأن تعلم قد يكون بمعنى الماضي، كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (البابِ متصرِّف إلا هب) من أفعال التَّصيير فإنه ملازم للمضي، كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصاريفهن ما لهن) من الإعمال والإلغاء والتعليق (تقول في الإعمال) للمضارع: (أظن زيداً قائماً و) لاسم الفاعلِ (أظان زيد عمراً قائماً و) تقول (في الإلغاء) للمضارع مع التوسط (زيدٌ أظن قائم و) مع التأخُر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ، وقائم خبره، وجملة أنا ظانٌّ متوسط بينهما، ومع التأخُر له زيد قائم أنا ظان، فألغى الوصفَ فيهما مع اعتماده على المبتدأ، (و) تقول (في التعليق) بما: (أظن ما زيد قائم وأنا ظان ما زيد قائم) وقسْ على ذلكَ بقيةَ التَّصاريف، والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر في الإعمال والإلغاء والتعليق، قاله أبو موسى الجزولي. وذلك مأخوذ من قول الناظم، ولغير الماضي من سواهما، يعني: هب وتعلَّم اجعل كُلَّ ما له زكن، أي: علم.

(**قوله: قَدْ أُلْزِما**) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائبٌ عن الفاعل، والألف للإطلاق، والأمر نصب بالمفعولية، والجملة خبر المبتدأ، وهو هب.

(**قوله: فلا يَتَصَرَّف**) إلى الماضي والمضارع، وغيرهما.

(**قوله: كذا تعلم**) قال الدماميني: هذا مذهب الأعلم، وذهب غيره إلى أنها تتصرف، وهو الصحيح، حكى ابن السِّكيت تعلمت أن فلاناً خارج، قال (سم): وقياس تصرفها أن يدخلها الإلغاء والتعليق.

(**قوله: أي كَهَبْ... إلخ**) هذانِ ليس لهما ماضٍ، ولا مُضارع، ولا مَصدر، ولا وصف.

وَجَــوِّزِ الإِلْــغَــاءَ لَا فِــي الِابْــتِــدَا وَانْــوِ ضَــمِــيــرَ الــشَّــانِ أَوْ لَامَ ابْــتِــدَا

(تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْماضِي) كالمُضارعِ، ونحوه **(مِنْ سِواهُما اْجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ)** أي: لِلماضي **(زُكِنْ)** أي: عُلِمَ مِن نَصْبِهِ مَفعُولَيْنِ هما في الأصْل مُبتدأٌ وخبرٌ، وجَواز التَّعليقِ والإلغاءِ.

(وَجَوِّزِ الإِلْغاءَ) أي: لا تُوجِبْهُ، بخِلافِ التَّعليق؛ فإنّه يجب بشُرُوطِه كما سَيأتي ......

أبو طالب

(**قوله: كالمضارع ونحوه**) أي: مما شأنه العمل، فهذا إشارة إلى إخراج اسم التفضيل، والمكان والزمان والآلة من قول المصنف.

(**قوله: أي لا توجبه**) إشارة إلى أن المراد بالجواز المفهوم من التَّجويز الإمكان الخاص، لا العام.

الناصية

(**قوله: ولغير الماض**) مفعول ثان لـ اجعل، ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع، أي: اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جائياً من سوى هب وتعلم. (صبان). (**قوله: كالمضارع... إلخ**) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وفعل التعجب غير مراد؛ لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصباد مفعولين، وما نقله البعض عن البهوتي، وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه؛ إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيداً. (صبان).

(**قوله: كالمضارع**) والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر.

(**قوله: من سواهُما**) أي: سوى هب وتعلم من أفعال الباب. (**قوله: أي علم**) من الأحكام.

(**قوله: من نصبه مفعولين... إلخ**) نحو: ظن زيداً قائماً، ويا هذا ظن زيداً قائماً، وأنا ظان زيداً قائماً، ومررت برجل مظنونٍ أبوه قائماً، وأعجبني ظنك زيداً قائماً ومن جواز الإلغاء في القلبي وتعليقه، أي: في غير المصدر، أما فيه فيجب الإلغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، كما سيأتي، أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب. (أشموني).

(**قوله: وجواز التَّعليق والإلغاءِ**) فكما أنّ جميع هذه الأفعال - ماضيها - تنصب مفعولين، كذلكَ غير الماضي منها يَعْمَل هذا العَمَل، والأفعال الأَحَدَ عَشَر، مِنها التي يَجري فيها الإلغاء والتعليق يَجريَانِ أيضاً في غير الماضي مِن سائر تَصاريفها. (شيرازي).

(**قوله: بخِلافِ التَّعليق... إلخ**) وفي (التصريح) قد تبين بما قدمناه) في حكمي الإلغاء والتعليق (أن الفرق بين الإلغاء والتَّعليق من وجهين أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له البتة) لا في اللَّفظ ولا في المحل (و) أن (العامل المعلق له عمل في المحل) لا في اللَّفظ، (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم، وغير ذلك من أموره بالنَّصب) لغير (عطفاً على المحل) أي: محل جملة زيد قائم؛ فإنها في محلٍّ نصبٍ على المفعوليةِ لعلمت، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها

(لا) إذا وقع الفعلُ (في الاِبْتِداء) بلْ فِي الوَسَط، نحو:

أبو طالب

....

الناصية

بالنَّصب، (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظاً (فلا يجوز) معه الإعمال (نحو: ظننت ما زيداً قائماً) بنصبهما (وسبب الإلغاء مجوز للإعمال والإهمال (فيجوز زيداً ظننت قائماً) بنصبهما مع التوسط، (وزيد قائمٌ ظننت) بإلغائها مع التأخر (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجـوز الإلـغـاء لا فـي الابـتـدا ....

(خلافاً للكوفيين والأخفش) فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم، نحو: ظننت زيد قائم، برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة:

كـذاك أُدِّبـتُ حـتـى صـار مـن خُـلُـقـي ... أنـي وَجَـدْتُ مـلاك الـشِّـيـمـةِ الأدبُ

برفع ملاك على الابتدائية، والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما. وفي (الحماسة) بنصبهما على الإعمال (وقوله) وهو كعبُ بنُ زهيرٍ:

ارجُـو وآمُـلُ أن تَـدْنُـو مـودَّتُـهـا ... ومـا إخـالُ لـديـنـا مـنـك تَـنْـويـلُ

برفع تنويل على الابتدائية، وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال بكسر الهمزة، والقياس فتحها، نما هو محكي عن بني أسد خاصة، ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل أُلغيَ فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر.

(قوله: لا في) حال (الابتِدَا) بل في حال توسطه أو تأخره، وصدق ذلك بثلاثِ صورٍ: **الأولى:** أن يتوسط الفعل بين المفعولين، والإلغاء والإعمال حينئذٍ سواء، أي: لأن العامل اللَّفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي؛ الذي هو الابتداء، وقيل: الإعمال أقوى؛ لأن اللَّفظي أقوى وإن توسط، ورجَّحه في (التوضيح) وكل من التَّعليلين لا يجري في نحو قول الشَّاعر: شجاك... إلخ. على تقرير الشَّارح الآتي؛ إذ ليس فيه على تقريره عامل معنوي، كما ستعرفه، وإنما يجريان في نحو: زيد ظننت قائم. **الثانية:** أن يتأخر عنهما، والإلغاء حينئذٍ أرجح، كقوله:

آتِ الْـمَـوتُ تَـعْـلَـمُـونَ فَـلَا يـرْ ... هِـبْـكُـمُ مـن لَـظَـى الـحـربِ اضـطِـرامُ

الثالثة: أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء، نحو: متى ظننت زيداً قائماً والإعمال حينئذٍ أرجح. وقيل: واجب. ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين، والأخفش. (أشموني).

(قوله: بل في الوسط) أي: بل في حال توسُّطه أو تأخره، لكن يقبح الإلغاء إذا أكد الفعل بمصدرٍ لمنافاة تأكيده لإلغائه، ويقل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدرِ المفهومِ منه، نحو: زيد

إنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ [وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الْحِبِّ مُغْتَفَرُ]

وجاءَ الإِعْمالُ، نحو:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينَا [وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العاذِلِينا]

أبو طالب

(**قوله: إن المحب... إلخ**) آخره:

.... ولَدَيْهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُغْتَفَرُ

الحب بكسر الحاء المحبوب، كالذبح بمعنى المذبوح. (**قوله: نحو شجاك... إلخ**) آخره:

.... ولم تَعْبَأْ بِعَذْلِ العاذِلِينَا

شَجاك: أي: حزنك، والربع بالفتح: الدار والمنزل، والظاعن بالظاء المعجمة: المسافر، وتعبأ أي: تعتمد، والعذل: الملامة، ومنه: العاذلين.

الناصية

ظننت ذاك، أي: الظن منطلق وزيد ظننته، أي: الظن منطلق، ورأيت بخط الشنواني على هامش (شرح التسهيل) للدماميني نقلاً عن (سم) ما نصه: ذكر المرادي أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف، **أحدهما**: أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلغاء. **الثاني**: أن لا يُنفى الفعل، فإن نفي امتنع فيمتنع، نحو: زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي، ولم يتعرض المصنِّف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادي، وهو محل نظر؛ إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه؛ لأنه من باب التعليق؛ إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التَّعليقِ ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد. اهـ. أي: يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للإلغاء، وبقول الشاعر:

.... وما إخالُ لدينا منك تَنْوِيلُ

على ما فيه وما نقله المرادي نقله السيوطي في (نكته) عن أبي حيان شيخ المرادي. قال (سم): وينبغي أن يكون كاللَّام غيرها من المعلقات. اهـ.

وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي بلا فهم صحيح، فوقع في الخلل، حيث قال عقب الشَّرط الأول: فلا يجوز لزيد قائم ظننت، ولا لزيد ظننت قائم. (صبان).

(**قوله: نحو «إن المحب... إلخ»**) فتوسط الفعل، وهو علمت بين مفعوليه، وهما المحب ومصطبر، فأُلغي عن العمل في مصطبر. وفي (الشيرازي) (المعنى): عَلِمتُ أنَّ المُحِبَّ الحَقيقي يَصبِرُ على البَلاء، وعنده مُغْتَفَرٌ ذنبَ حَبيبه (**الشاهد**) في تَوَسُّطِ (عَلِمْتُ) بين اسم (إنّ) وبين خبرها وإلْغائها عن العمل. (**قوله: شجاك... إلخ**) تمامه:

.... وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

وهُما على السَّواء. قال ابنُ مُعطٍ: المَشهُور الإعْمال. أوْ في الأخِير، نحو:

هُـمـا سَـيِّـدانـا يَـزْعُـمـانِ [وَإنَّـمـا يَـسُـودانِـنـا إنْ يَـسَّـرَتْ غُـنْـمـاهُـمـا]

أبو طالب

(**قوله: هما سيدانا يزعمان**) هذا بعض من بيت هو هكذا:

هـمـا سـيـدانـا يـزعـمـان وإنـمـا يـسـودانـنـا لـو يـسـرت غـنـمـاهـا

الناصية

هو من الوافر. شجاك، أي: أحزنك من الشَّجو، والربع: الدار بعينها، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك، وأظن معترض بينهما.

وفيه الشاهد، حيث ألغى عمله لتوسطه بينهما، ومنهم من نصب الرَّبع على أنه مفعول أول لأظنُّ، وعلى أن شجاك في محلِّ النصب على أنه مفعول ثانٍ مقدَّم، ويكون فيه ضمير يرجع إلى الرَّبع؛ لأنه مؤخر تقديراً. ولم تَعْبَأُ لم تلتفت حال. والألف في الظاعنينا، أي: الراحلين، والعاذلينا، أي: اللائمين للإشباع. (المَعنى): أظنّ أنّ ذهاب من ذهب عن دِيارهم وبِلادِهم جعلك مغموماً، حتّى إنَّك لا تَعْتَني بِمَلامَةِ اللَّوامِينَ.

(**الشَّاهد**) في تَوَسُّطِ (أظُنُّ) بين المبتدأ المُؤخّر (رَبْع) وبَيْنَ الخبر المُقَدَّم (شَجاك)، ومَع ذلك عَمِلَ ونَصَبَ (ربعَ الظاعِنين) مفعولاً أوّلاً، ونصب محل (شَجاكَ) ـ لأنّه جملة لا يَظْهَر على لَفظه الإعراب ـ مَفعُولاً ثانياً. هذا، وفي (التصريح) أنَّ:

شـجـاكَ أظـنُّ رَبْـعُ الـظَّـاعِـنـيـنـا ....

يروى برفع ربع على الفاعلية، وبنصبه على أنه مفعولٌ أولٌ، وشجاك مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع، قاله في (المغني)، واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ، وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه، ومفعول أول مقدم، وربع الظاعنين مفعول ثان، وأظن عامل، على تقدير نصبه.

هذا، وقال الدماميني: الشجا يطلق ويراد به الحزن، ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره، فعلى الأول جعل ظعن الأحبة ومفارقتهم شجاً له، أي: حزناً باعتبار أن ذلك سبب فيه، وعلى الثاني يكون استعارة شبه مفارقة الأحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره، من جهة أن كلاً منهما مؤثر للألم والتأذي المفضي إلى الهلاك.

(**قوله: وهُما على السواء**) يعني: الإلغاء عن العمل والإعمال على السواء، لا رجحان لأحدهما على الآخر فيما إذا توسط العامل بين معموليه. (**قوله: وهما على السواء**) أي: لأن الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي، وهو الابتداء.

(**قوله: المشهور الإعمال**) وهو أحسن، أي: لقوة اللَّفظي، وإن توسط بخلاف ما إذا تأخر فإنه يضعف، فقدم عليه المعنوي، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت، فالإلغاء أحسن،

ويَجُوزُ الإعمال، نحو: «زيداً قائِماً ظَنَنْتُ» لكنّ الإلغاءَ أحْسَن وأكْثَر. (وَانْوِ ضَمِيرَ

أبو طالب

قاله أبو أسيدة الدبيري، وما قبله:

وإنَّ لـنـا شَـيْـخَـيْـنِ لا يَـنْـفـعـانـنـا … غَـنِـيَّـيْـنِ لا يَـجْـري عـلـيـنـا غِـنـاهُـمـا

الناصية

وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريِّين، فلا تقول: ظننت زيد قائم بل يجب الإعمال، فتقول: ظننت زيداً قائماً، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله: أرجو وآمل... إلخ. كما سيأتي.

(قوله: أو في الأخير) عَطْف على (بَل في الوَسَط) أي: يجوز الإلغاء إذا كان الفعل متأخراً عن معموليه، فهما وسيدانا في البيت مفعولان في المعنى ليزعمان، وأُلغي عن العمل فيهما، ولهذا تراهما مرفوعين... (دشتي).

(قوله: هُما سَيِّدانا يَزْعُمانِ) المَعنى: هذانِ الرّجلان يزعمانِ أنّهما رئيسانِ لنا، ولكنَّهما إنَّما يكونان رَئيسينِ إذا أغنامهما يَسَّرَت، أي: زادَتْ ألبانها وأولادها ـ المَقصودُ: كيف هُما سَيدانِ مع أنّهما فقِيرانِ؟ **(الشاهد)** في تأخر (يزعُمان) عَن مَفعُولَيه (هما سَيِّدَانا)، ولِذَا لم يعمل فيهما بدليل رفع (سَيِّدانا) وَعَلامَة رَفعه الألفِ، ولو عَمِلَ نَصَبَه وكان بالياء (سَيِّدينا). هذا، وفي (التصريح) قال أبو أسيدة الدبيري:

إن لـنـا شَـيْـخَـيْـن لا يـنـفـعـانـنـا … غَـنِـيَّـيْـن لا يَـجْـري عـلـيـنـا غِـنـاهـمـا
(هـمـا سَـيِّـدانـا يَـزْعُـمـانِ) وَإنَّـمـا … يَـسُـودانِـنـا إن أيْـسَـرتْ غَـنَـمـاهُـمـا

فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر، وإن حرف شرط حذف جوابها، والمعنى: هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها، وأُجْرِيَ علينا من ذلك.

(قوله: لكن الإلغاء أحسن) أي: إذا لم يؤكد العامل بمصدرٍ منصوبٍ كزيداً قائماً ظننت ظناً، وإلا قبح الإلغاء؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي، فإن أكد بضمير المصدر، أو بإشارة إليه، كان الإلغاء سهلاً لعدمِ صراحتِهما في المصدرية، وكذا يقال في المتوسط (خضري).

(قوله: لكن الإلغاء) أي: إلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر.

(قوله: أَحْسَنُ وأَكْثَر) وأقوى من إعماله بلا خلاف؛ لضعفه بالتأخر، (و) العامل (المتوسط بالعكس)، فالإعمال فيه أقوى من إهماله؛ لأن العامل اللَّفظي أقوى من الابتداء. (وقيل: هما) أي: الإلغاء والإعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء)؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوَّغ مقاومة الابتداء له. فلكل منهما مرجّح، قاله أبو حيان.

الشَّأْنِ) في مُوهِمِ إِلْغاءِ ما في الابتداءِ، نحو:

[أرجُـو وَآمُـلُ أنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهـا] وَمـا إِخَـالُ لَـدَيْـنـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ

أبو طالب

قوله: وإنما، أي: إنما يكونان سيدينا في الواقع، لو يسرت غنماهما أي: كثرت ألبان أغنامهما فنفعانا بها، فتثنية الغنم باعتبار الاثنينية الصِّنفية الحاصلة باعتبار اثنينية المالك، ولا يبعد أنه كان لكل منهما غنم واحد، فتكون تثنية شخصية.

(**قوله: وما إخال لدينا... إلخ**) أوله:

أرجُـو وآمـلُ أن تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهـا ....

قاله كعب بن زهير، تدنو: أي: تقرب، ومودتها، أي: مودة المحبوبة، والتنويل: الإعطاء، أو بمعنى اسم المفعول، أي: العطاء.

الناصية

(**تنبيه**): هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه، نحو قام ظننت زيد، فإنه يجوز عند البصريين، ويجب عند الكوفيين، ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل، قاله الخضراوي، وأبو حيان. (تصريح).

(**قوله: في مُوهم إِلْغَاءِ مَا في الِابتداءِ**) يعني: بعد ما بينا من كون شرط الإلغاء توسط الفعل أو تأخره، فإذا رأينا فعلاً متقدماً على معموليه، ومع ذلك لم ينصبِ المعمولين، فانو هناك ضمير الشَّأن؛ ليكون مفعوله الأول، والجملة بعده مفعوله الثاني؛ لئلا تنتقض القاعدة. هذا، وفي (شرح الشيرازي): إذا كان الفعل في الابتداء - لا في الوَسَط، أوِ الأخِير - وتُوُهِّمَ أنّه ملغًى عنِ العَمَل، لِرَفع مَفعولَيْه، فانْوِ ضميرَ شأنٍ، وَاجْعَلْه المَفعُولَ الأوَّل.

(**قوله: أَرْجُو وَآمُلُ... إلخ**) قاله كعب بن زهير بن أبي سلمى الصحابي رضي الله عنه. وهو من قصيدته المشهورة؛ التي أولها:

بـانَـتْ سُـعـادُ فَـقَـلْـبي الـيـومَ مَـتْـبُـولُ ....

من البسيط. (**قوله: أرجو**) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وآمل بمد الهمزة وضمِّ الميم عطفٌ على أرجو عطف مرادف، وهو لا يكون إلا بالواو، والأمل ضدُّ اليأس، وهو هنا مستعمل فيما يستبعد حصوله، كما هو أكثر استعمالاته، بدليل قوله: وما إخال... إلخ، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتدنو أي: تقرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسُّكون العارضِ للشِّعر على حدِّ:

أبـى اللهُ أن أسْـمـو بـأمٍّ ولا أب ....

فِـي مُـوهِـمٍ إِلْـغَـاءَ مَـا تَـقَـدَّمَـا   وَالْـتَـزِمِ الـتَّـعْـلِـيـقَ قَـبْـلَ نَـفْـيِ مَـا

فالتقدير إخالُهُ، أي: الشَّأن، والجُملَةُ بَعدَه في مَوْضِعِ المَفعُولِ الثّاني (أو) انْوِ (لامَ ابْتِدا) مُعَلِّقَة (في) كلامٍ (مُوهِمٍ) أي: مُوقِع في الوَهْم، أي: الذِّهن (إلْغاءَ ما) أي: فعل

أبو طالب

(قوله: أي موقع في الوهم) أي: الذهن قد تقدَّم وجه مثل هذا التفسير في الأفعال الناقصة.

الناصية

ومودّتها، أي: محبتها، والمراد ما يترتب عليها من الصِّلة فاعلة، والهاء العائدة على سعاد مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعلهِ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ، تقديره: دنوّ مودّتها مفعول أرجو لتقدمه، وأما آمل فأهملت عنه وعملت في ضمير، وأي: وآمله، وما الواو للعطف على أرجو، وما نافية، وإخال بكسر الهمزة أكثر من فتحها، وهو القياس كبقية أحرف المضارعة، أي: أظن فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، ولدينا ظرف مكان بمعنى عند متعلق بمحذوف، تقديره: كائن خبر مقدم، ونا مضاف إليه، ومنك بكسر الكاف حال من الضَّمير المستكن في الخبر المحذوف، وفي قوله منك مع قوله مودتها، التفات من الغيبةِ إلى الخطابِ. وتنويل، أي: عطاء مبتدأ مؤخر. (يعني): أرجو وآمل قرب الصِّلة من سعاد، وما أظن عطاءً ولا براً يصل إليّ منها. (والشَّاهد) في قوله: وما إخال... إلخ. حيث ألغاه، وهو متقدم على مفعوليه مع أنه من الأفعال القلبية، وبذلك استدل الكوفيون وتبعهم الأخفش، وأبو بكر الزبيدي، وقيل: إنها ملغاة لتوسطها بين حرف النفي وما بعده، وأجاب من منع إلغاءه وهو متقدم، وهم البصريون بأن هذا، ونحوه مؤوّل على إضمار ضمير الشأن، أي: وما إخاله، فيكون هو المفعول الأول، والجملة بعده سدت مسد المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاء ولا تعليق، وقيل: إنه مؤوّل على تقدير لام الابتداء، أي: وما إخال للدينا، فيكون من باب التعليق، قال بعضهم: والظاهر امتناع اللام هنا؛ لأنها لتأكيد الإثبات فتنافي النفي. انتهى.

(**قوله: والجُملَةُ بَعدَه... إلخ**) أي: بجملة، أعني: لدينا منك تنويل في محلِّ النَّصب على أنها مفعول ثانٍ، وتنويل مبتدأ، ولدينا خبره. ومنك حال من التنويل، وهو من نولته بالتشديد؛ إذا أعطيته نوالاً، وهو العطاء.

(**قوله: أو انْوِ لامَ ابْتِداء... إلخ**) يعني: إن الطريقة الثانية لرفع توهم الإلغاء أن تقدر لام الابتداء، فتقول: إنما لم يعمل الفعل نصباً مع تقدمه؛ لوجود لام الابتداء في التقدير، فكان الفعل معلقاً باللام المقدرة. هذا، وفي (شرح الشيرازي) لام الابتداءِ إذا دخلتْ على المفعولِ يُعَلِّقُ الفعل عن المفعول، فإذا كان الفعل مُتقدِّماً ـ لا مُتَوَسِّطاً أوْ مُتأخِراً ـ ومع ذلك، كان الوَهْم يَذهبُ إلى أنَّه مُلغىً عن العمل، فَقُدِّرَ لامُ الابتداء على المَفعولِ، حَتّى يكون مُعَلِّقاً، أي: عامِلاً في المَحَلِّ، غيرَ عاملٍ في اللّفظ.

(تَقَدَّما) عَلى المَفعُولَيْنِ، كقوله:

كَذاكَ أُدِّبتُ حَتى صارَ مِنْ خُلُقي] أنِّي رَأيتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

تقديرُهُ: إنِّي رَأيتُ لَمِلاكُ، فَحُذِفَ اللَّامُ، وأُبْقِيَ التَّعليقُ.

أبو طالب

(قوله: إني رأيت... إلخ) ما قبله:

الناصية

(قوله: مُعَلِّقَة) لتكون المسألة من بابِ التعليقِ.

(قوله: أيْ: مُوقع في الوَهْم) كما ذُكِرَ في قوله: رأيت... إلخ. حيث أوهم ظاهره أن رأى ملغاة مع تقدمها على المعمولين، فيؤول بإضمار لام الابتداء، ويكون من بابِ التَّعليقِ لا من باب الإلغاء.

هذا، وفي (شرح الشيرازي) (الشاهد) في تَقَدُّم (رأيتُ) على مفعولَيْه (مِلاكُ) و(الأدبُ) وهما مَرفوعانِ، وكان يقتضي أنْ يكونا منصُوبَيْنِ، فيوقِعُ في الوَهْم أنَّ (رأيتُ) مُلغىً عَن العَمل بدُونِ سَبَب؛ لِذلك قَدَّرنا اللَّام على (مِلاك) حَتّى تكون مُعَلَّقَة لِلْفعلِ عَن العَمَلِ. (قوله:

كذاك أُدِّبْتُ حتَّى صار من خُلُقي أنِّي وجدتُ ملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ)

قاله بعض بني فزارة. (قوله): كذاك الكاف حرف تشبيه وجر، وذا اسم إشارة مبني على لسكون في محلِّ جرٍّ. والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوفٍ محذوفٍ واقعٍ مفعولاً مطلقاً؛ لقوله: أدبت، أي: أدبت أدباً كائناً كذاك، أي: مثل الأدب المذكور في قوله قبله:

أُكنِّيهِ حين أُنادِيه لأُكرِمَهُ ولا أُلقِّبُهُ والسَّوءَةُ اللَّقَبُ

وأدبت بالبناء للمجهول فعل ماض، والتاء نائب عن فاعله، وهو من الأدب، وهو رياضة النَّفس وهي محمودة يخرج منها الإنسان على فضيلةٍ من الفضائل، وحتى ابتدائية، وصار فعل ماض ناقص، ومن خلقي بضم الخاء المعجمة، واللام، أي: طبعي خبرها مقدَّم ومضاف إليه، وأني بفتح الهمزة حرف توكيد والياء اسمها ووجدت، وروي رأيت فعل ماضٍ والتاء فاعله، والجملة في محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم صار مؤخراً، أي: وجداني، ويصح كسرها على معنى التَّعليل لما سبق، وحينئذٍ اسم صار ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره: هو، يعود على الأدب المفهوم من أدبت، وملاك الشِّيمة بكسر الميم وفتحها، أي: ما تقوم به، وتتوقف عليه مبتدأ، والشيمة بكسر الشين المعجمة الخلق والطبيعة، مضاف إليه، وتجمع على شيم، والأدب خبره. (يعني) أدبت أدباً مثل الأدب المذكور، وهو أني عند ندائي للممدوح أناديه بالكنية لأجل إكرامه لا باللقب؛ لأنه كالسوءة والعورة في اصطلاح العرب، حتى صار من طبعي أني وجدت ما تقوم به الطبيعة، وتتوقف عليه، ولا تنتظم الآية، هو الأدب الذي من اتصف به صلح حاله.

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) لِفعلِ القَلبِ غيرَ هَبْ إذا وَقَعَ (قَبْلَ نَفْيِ ما) لِأنّ لَها الصَّدْرُ فيمتَنِعُ أنْ يَعْمَلَ ما قَبْلَها فيما بعدَها، وَكَذا بَقِيَّةُ المُعَلّقاتِ، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾

أبو طالب

أُكَنِّيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوءةُ اللَّقَبُ

كذا أدبت حتى صار من خلقي، السوءة المستقبح، وأدبت بتشديد الدال المهملة مجهول، والخلق بضم الخاء وسكون اللّام أو ضمِّها صفة ذاتية طبيعية غير اختيارية لصاحبها، وهي مما خلق عليها، وملاك: بكسر الميم وفتحها ما يملك به الشيء، وشيمة بالكسر: الخلق، والمعنى: أني أناديه بكنيته لتعظيمه ولا أناديه بلقبه، والنداء باللقب مستقبح عند العرب، ومثلُ ذلك الأدب علمت الأدب، بحيث صرت منَ المداومةِ على حفظه كأنه صار من خلقي، أني تيقنت أن ما يملك به الخلق الكَريم هو الأدب.

(قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] إلخ) آخره: إن المنايا لا تَطيشُ سهامها.

قاله عامر، ومنايا: جمع منية، أي: الموت، ولا تطيش، أي: لا ترد ولا تعدل عن أحد.

الناصية

(والشاهد) في قوله: وجدت ملاك... إلخ، وهو مثل الأول، وروي بنصبه ملاك والأدب وعليها يسقط استدلال الكوفيين، ومن تبعهم بهذا البيت.

(قوله: تقديرُهُ إنّي رَأيتُ لَمِلاكُ... إلخ) فعلى الأول التقدير: إخاله ورأيته، أي: الشأن، وعلى الثاني لملاك وللدنيا. فالفعل عامل على التقديرين، لكنه على تقدير ضمير الشَّأنِ عاملٍ في محلِّ كل من المفعولين على حدته، أعني: ضمير الشأن المقدر والجملة بعده، وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محلِّ الجملةِ السَّادَّةِ مسدَّ المفعولينِ، نعم يجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء؛ لتقدم ما في الأول وأني في الثاني على الفعل، لكن الأرجح خلافه، كما عرفت، فالحمل، أي: حمل البيتين على نية ضمير الشأن، أو لام الابتداء على ما سبق أولى.

(قوله: وَالْتَزِمِ التَّعليق) عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر، كما إذا وقع قبْلَ نَفي مَا... إلخ.

(قوله: وكذا بقية المعلقات) أي: المعلقات الأخر كلا النافية ولام الابتداء، ولام القسم والاستفهام أيضاً تعليقها بسبب لزومها الصدر. فلا يعمل الفعلُ الذي قبلها في ما بَعدها.

(قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]) (الشاهد) في مَجيء (ما) النَّافية بَعْدَ (عَلِمتَ) فَعَلّقها عن العمل في مَفعُولَيْه (هؤلاءِ) و(ينطقون)، لكنَّ محلهما مَنصوب، وكانَ الأنسب للشَّارح أنْ يُمَثل بمثال يظهَرُ فيه عَدَم العمل اللَّفظي، مثل (علمت ما زيد قائم) أمّا (هؤلاءِ) و(ينطقون) فلا يُؤثِّرُ العامِل فيهما شيئاً لِبنَاءِ الأوّل، وكَوْن الثَّاني جَمْلَةً.

وَإِنْ وَلَا لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

(وَ) قبلَ نفْيِ (إِنْ) كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] (وَ) قبلَ نفْيِ (لا) كـ «عَلِمْتُ لا زيدٌ عِندَكَ ولا عَمْرٌو» واشْتَرَطَ ابنُ هِشامٍ في: إنْ وَلا، تَقَدُّمَ قَسَمٍ مَلفُوظٍ به، أو مُقَدَّرٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]) فجملةُ هؤلاء ينطقون لفظها واحد، قبل التَّعليق وبعده، وإنما الفرق بينهما أن المحلَّ للجملة السَّادة مسدَّ المفعولين بعد التَّعليق، ولكل من جزأيها قبله. قاله (يس). (صبان).

(قوله: وقبل نفي أن) أي: سواء كانت عاملةً أو مهملةً، وإن لم يمثل الشُّراح إلا للمهملة.

(قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]) ونحو: تَظُنّ إن زيد قائم إلا معي.

(قوله: وقبل نفي لا) أي: سواء كانت عاملةً عمل إن أو عمل ليس، أو مهملةً، وإن اقتصر الشارح في التَّمثيل على المهملةِ، وقيد شارح (اللباب) بالنافية للجنس، قيل: الصحيح أنه ليس بقيد، لكن في (المغني) ما يظهر به وجه التقييد؛ حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصَّدارة، حيث وقعت في صدر جواب القسم. وقال في محل آخر: لا النافية في جواب القسم لها الصَّدر لحلولها محلَّ ذوات الصدر، كلام الابتداء وما النافية. اهـ. وإن كلا. (صبان).

(قوله: واشترط ابن هشام... إلخ) أي: في تعليقهما.

(قوله: تقدَّم قَسَم مَلفُوظٍ به أو مُقدَّر) وإلا فلا يعَلِّقانِ الفعلَ عن العَمَلِ، والقَسَم الملفوظُ به، نحو: (علمت والله لا زيد قائم ولا عَمْرو) و(عَلِمْت لا زيد قائم ولا عَمْرو) بتقدير: والله، و(عَلِمت وَاللهِ إنْ زيد قائم إلا مَعِي) و(عَلِمْت إنْ زيد قائم إلّا مَعي) بتقدير: والله. (شيرازي).

(قوله: تقدم قسم ملفوظ به) أي: بالقسم (أو) قسم (مقدر)، فالقسم الملفوظ به (نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت واللهِ إنَّ زيداً قائم، والقسم المقدَّر، نحو: علمت لا زيدَ في الدار ولا عمرو (وعلمت إن زيد قائم) فهذه أربعةُ أمثلةٍ، لكل واحد من الحرفين مثالان، وجملة القسم وجوابه في الأمثلةِ الأربعةِ معلق عنها العامل، فهي في محلٍّ نصب على المفعولية بعلمت. (تصريح).

هذا، وقال اللقاني رحمه الله: تقييده بأن يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه. قال الرضي: وقد يكون، أي: المعلق أحرف النفي، وهو أن وما ولا، نحو: علمت إن زيد قائم، وما زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجل في الدار، فأما الاستفهام ولام الابتداء، وما وإن النافيتان، فالملزوم

(لامُ ابْتِداءٍ) كذا سَواءٌ كانتْ ظاهرةً، ....

أبو طالب

....

الناصية

وقوعها في صدرِ الجمل، وأما لا الداخلةُ على الجملِ الاسميةِ، فلأنها لا التَّبرئةِ المشابهة لإن المكسورة اللّازم دخولها على الجمل. انتهى.

ولا يخفى أن هذا مبني على أن علَّة تعليقِ هذه الأمور، ولزوم وقوعها في صدر الجمل، ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنِّف، وقد قال في (المغني) في بحث إذا في أثناء كلام ما نصه: والثاني: أن ما لا تنقاس على لا، فإن ما لها الصَّدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا، فقيل: لها الصَّدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصَّدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول، في نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد، وقوله:

أَلَا إِنَّ قُــــرْطـــاً عـــلـــى آلـــةٍ ألا إِنَّـــنِـــي كَـــيْـــدَهُ لا أَكِـــيـــدُ

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم، فلها الصّدر لحلولها محلِّ أدوات الصدور، وإلا فلا وعليه اعتمد سيبويه. انتهى. المقصود منه. قد كرَّره في مواضع، وبه يعرف وجه التَّقييد، وليس المصنِّف ممن يحتج عليه بكلام الرضي. هذا، وقال الشاطبي في بحث كان: دل قوله، يعني: الناظم: كذاك سبق خبر ما النافية، على أن غير ما من أدوات النفي لا صدرَ لها، وسببُ ذلك مبني على قاعدةٍ، وهي أن العامل إذا تغيَّر معناه لم يتغيَّر حكمه، بيانه أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه؛ لأن لم يفعل جواب فعل، ولن يفعل جواب سيفعل، كما ذكره سيبويه، وغيره.

وكان الأصل أن يكون النفي داخلاً على الإيجاب، فكنت تقول: لم فعل ولن سيفعل، كما كان ذلك في ما، حين قلت في جواب فعل: ما فعل، وفي جواب يفعل ما يفعل، فأدخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفيه، لترد على المتكلم به، فإذا قلت: ذلك تغير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي، فجاء ذلك فيما تغير حكمه، حين تغير معناه، فكان التقديم جائزاً قبل ورود النفي، فلمَّا وردَ امتنع التَّقديم، ولو فعلت العربُ ذلك في سيفعل، وفعل، فأدخلت عليهما لن ولم تغير الحكم، فامتنع التَّقديم، لكن لم تفعل ذلك، بل أتت بلن يفعل كله، جواباً عن سيفعل، وبلم يفعل كله جواباً عن فعل، وسيفعل كالكلمة الواحدة، فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة، ولن يفعل بمنزلته، وما وضع كالكلمة الواحدة دلَّ على أصلِ معناه الذي وضع للدَّلالة عليه، فلم يتغير معناه الأصلي.

إذاً لا يتغير حكمه، بخلاف ما، فإنها لم توضع أولاً مع الفعل، بل وضع الفعل موجباً، ثم غير بدخول ما عليه، فوجب تغير الحكم، فهذا فرق بين ما وبين غيرها.

(قوله: لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا، أي: كنفي ما وإن ولا.

نحو: «عَلِمتُ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ» أمْ مُقَدَّرَةً كما مَرَّ (أوْ) لامُ (قَسَم كَذا) نحو:

وَلَـقَـدْ عَـلِـمْـتُ لَـتَـأْتِـيَـنَّ مَـنِـيَّـتِـي [إنَّ الـمَـنـايـا لا تَـطِـيـشُ سِـهـامُـهـا]

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: لام ابْتِداءٍ) نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وتمامها: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] فمن مبتدأ، وهو موصول اسمي، وجملة اشتراه صلةُ من، وعائدها فاعل اشتراه المستتر، وما نافية، وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق، ومن زائدة، وجملة ماله في الآخرة من خلاقٍ خبر من، والرابط بينهما الضَّمير المجرور باللام، وجملة من وخبره في محلٍّ نصب معلَّق عنها العامل بلام الابتداء؛ لأن لها الصَّدر فلا يتخطاها عامل، وإنما تخطاها في باب أن فرفع الخبر؛ لأنها مؤخرة من تقديم؛ لإصلاح اللَّفظ، وأصلها التقديم على أن.

(قوله: كما مَرَّ) في موهم الإلغاء في:

. . . . إنِّـي رأيـتُ مِـلاكُ الـشِّـيـمَـةِ الأدبُ

بتقدير: لِملاكُ. (قوله: أوْ) لامُ جواب (قَسَم كَذَا) أي: لازم التعليق. نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] اللَّام الأولى لامُ القسمِ، ولا شاهد فيها، والثانية لام الابتداء، وفيها الشاهد، ومن مبتدأ أول، وخلاق مبتدأٌ ثانٍ مجرور بمن الزائدة، وله خبره، والجملة خبر من. قاله لبيد بن عامر كذا قالوا. ولكني لم أجد في ديوانه إلا الشَّطر الثاني، حيث يقول:

صَـادَفْـنَ مِـنْـهـا غِـرَّةً فـأَصَـبْـنَـه إنّ الـمـنـايَـا لا تـطـيـشُ سِـهـامُـهَـا

قاله في جملة قصيدةٍ طويلةٍ من الكامل، في وصف بقرةٍ صادفتها الذئاب فأصبن ولدها، وقد أكد قوله: ولقد علمت بالواو للقسم واللَّام للتأكيد، وقد للتَّحقيق. واللام في لتأتين جواب القسم. والشَّاهد فيه: أنها علقت علمت عن العمل، يعني: منعته من الاتِّصال بما بعده والعمل في لفظه. وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والإلغاء؛ لأن الملغى لا عمل له لفظاً ولا تقديراً، بمنزلة الحرف المهمل، والمعلَّق عامل معنى؛ إذ لولاه لظهر، فافهم. والمنية: الموت، والمنايا جمعها. وطاش السَّهم عن الهدف: عدل. والمعنى: إن الموت لا تعدل سهامه عن أحدٍ. (المَعنى): واللهِ عَلِمت وَاللهِ لَيَأتِيَنَّ مَوْتِي، فإنّ المَنَايا لا تُخْطِئُ سِهَامها. (الشَّاهد) في أن لامَ (لَتأتِيَن) لامُ قسم، جاءت بعد (عَلِمتُ) فَعَلقته عن العمل.

(قوله: ولقد علمت... إلخ) قال اللقاني: يعني: إن التَّعليق سبب دخولها على القسم، وجوابه الفعل، وفي الرضي: وأما قوله: ولقد علمت... البيت.

فإنما أجري (لقد علمت) مجرى القسم لتأكيدهِ للكلام؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكَّدة، وفي علمت معنى التَّحقيق، فصار كقوله:

(وَالاسْتِفْهَامُ ذا) أيِ: الحُكْمُ، وهو تَعليقُهُ لِلْفعلِ إذا وَلِيَهُ (لَهُ انْحَتَمْ) سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ أداتُهُ على المَفعولِ الأوّلِ، نحو: «عَلِمْتُ أَزَيدٌ قائمٌ أمْ عَمْرٌو»، أمْ كانَ المفعولُ اسْمَ اسْتِفهامٍ،

أبو طالب

. . . .

الناصية

. . . . وإنـــنـــي قَـسَـمـاً إلـيـك مـع الـصُّـدودِ لَأَمْـيَـلُ

انتهى. وقضيته أن النافي جواب علم لكونه قسماً لا جواب قسم مقدر، كما يقتضيه كلام ابن هشام، ولا ينكر أن الفعل المعلَّق يدخل على الفعل، قال الرضي: علمت بمن ثم، وعلمت أيهم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت. انتهى.

وقوله، يعني: أن التعليق سبب. . . إلخ، قال الشهاب: يعني: ليس من شرطِ التَّعليقِ دخولُ المعلّق على جملة اسمية، بل إذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية، فليتأمل.

(**قوله: والاستفهام**) أي: ولو بهل على الصَّحيح، كما بسطه الدماميني.

(**قوله: أي الحكم**) أي: التعليق لالتزامه لقوله: انحتم.

(**قوله: وهو. . . إلخ**) يعني: الحكم عبارة عن تعليق الاستفهام بالفعل إذا ولي الاستفهام الفعل، أي: وقع بعد الفعل.

(**قوله: سواء تقدمت أداته. . . إلخ**) أي: سواء كان بالحرف، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١] أم خبراً، نحو: علمت متى السفر، أم مضافاً إليه المبتدأ، نحو: علمت أبو من زيد، أم فضلة، نحو ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] فأيَّ: نصب على المصدر بما بعده، أي: ينقلبون منقلباً، أي: انقلاب، وليس منصوباً بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصَّدر، فلا يعمل فيه ما قبله.

(**قوله: أم كانَ المفعولُ. . .إلخ**) بأن يكون في الجملة اسم استفهام عمدةً كان، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] فأي اسم استفهام مبتدأ، وأحصى خبره، وهو فعل ماضٍ، وقيل: اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلّق عنها نعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مرَّ، والخبر نحو: علمت متى السَّفر، والمضاف إليه المبتدأ، نحو: علمت أبو من زيد، والخبر نحو: علمت صبيحةَ أيِّ يوم سفرك. (أو فضلة) بالنَّصب عطفاً على عمدة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] فأيَّ منقلب مفعولٌ مطلقٌ منصوب ينقلبون مقدَّم من تأخير، والأصل ينقلبون أيَّ انقلاب، وليس أي مفعولاً به، ليعلم كما قد يتوهم؛ لأن الاستفهامَ لا يعمل فيه ما قبله، وجملة ينقلبون معلق عنها العامل، فهي في محلِّ نصبٍ، وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله:

نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] أمْ أُضِيفَ إلى ما فيه مَعنى الاسْتِفْهام نحو: «عَلِمْتُ أبُو مَن زيدٌ» فإنْ كانَ الاسْتِفهام في الثاني، نحو: «عَلِمتُ زَيْداً أبُو مَنْ هُوَ» فالأرجَح نَصْبُ الأوَّل؛ لأنَّه غيرَ مُسْتَفْهم به، ولا مُضاف إليه ـ قاله في «شرح الكافِية».

تتمة: ذكر أبُو عَلي مِن جُملَةِ المُعَلِّقات لَعَلَّ، ....

أبو طالب

(قوله: فالأرجح) نصب الأول مقابل الأرجح، قوله: من رفع كلا الجزأين متمسكاً بأن لا واسطةَ بين الإعمال في المفعولين، والإهمال فيهما، ولقائل أن يقول: إن العامل على تقدير إعماله في المفعول الثَّاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة لا في الاستفهام الذي هو جزءٌ من تلك الجملةِ، ولا يلزم من ذلك بطلان صدارةِ الاستفهامِ، فلا يصلح الاستفهام للتَّعليق عن شيءٍ من المفعولينِ.

(قوله: ذكر أبو علي من جملة المعلقات لعل) فإن قلت: تعليق (لعل) إنما هو لعملِه في المفعولين، وإذا كان كذلك فلا وجهَ لاختصاصهِ بالذكر، بل كُلُّ ما توسط بين الأفعالِ وبين مفعوليهما كان معلقاً، قلت: سبب تعليق (لعلَّ) هو الصَّدارةُ الثابتة له، على رأي من جعله معلقاً،

الناصية

.... والـتـزم الـتـعـلـيـق قـبـل نـفـي مـا

وأن ولا لام ابـتـداء أو قـسـم كـذا والاسـتـفـهـام ذا لـه انـحـتـم

(تصريح) **(قوله: أحصى)** فعل ماض، وقيل: اسم تفضيل على غير قياس؛ لأنه من رباعي. ورده في (المغني) بأن الأمد ليس محصياً، بل محصىً وشرطُ التميز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى ك: زيداً أكثر مالاً، واللام على الأول زائدة، وعلى الثاني للتعدية. (صبان).

(قوله: نحو علمت أبو من زيد) فـ (مَن) اسْتِفهامية أضِيفَ المفعولُ الأوَّل ـ أبو ـ إليها، و(زيد) مفعول ثانٍ. هذا، ولا يقال: ماله الصَّدر لا يعمل فيه ما قبله، فكيف عمل أبو في من؛ لأنا نقول: محل ذلك إذا لم يكن العامل جاراً.

(قوله: نحو علمت زيداً أبو من هو) فزيداً مفعولٌ أول (أبو) مفعول ثان، أضيف إلى (مَن) الاستفهاميةِ.

(قوله: ولا مضاف إليه) أي: ولا الأول مضاف إلى الاستفهام، فلا معنى للتَّعليق بالنسبة إلى الأول. **(قوله: قاله)** أي: رجحان نصب الأول إذا كان الاستفهام في الثاني.

(قوله: ذكر ذلك أبو علي) في (التذكرة). **(قوله: مِن جُملَةِ المُعَلِّقات لَعَل)** وهي أيضاً مقدَّمة من تأخير، ويختص تعليقها بدرى، فلا تعلق غيره، كما في (الجامع) و(شرحه) ومنها كم الخبرية أيضاً، كما قاله الزمخشري، وأيَّده صاحب (المغني) في الجملة السادسةِ من البابِ الخامسِ، بل

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١] وَذَكَرَ بَعْضُهُم مِن جُملَتِها لَوْ، وجَزَمَ به في التسهيل، كقوله:

وَقَدْ عَلِمَ الأقْوامُ لَوْ أنَّ حاتِماً ... أرادَ ثَراءَ المالِ كان لَهُ وَفْرُ

أبو طالب

لا عمله في المفعولين، فإن العملَ في المفعولين مبطلٌ لعملها اللَّفظي الحقيقي دون المحكي، والمعلق يجب أن يكون مبطلاً لعملها اللَّفظي مطلوب، ويظهر أثر ذلك فيما إذا عطف جزأي جملةٍ اسميةٍ على المفعولين المصدرين بالعامل المعلق، كلعلَّ مثلاً، فيجوز في جزأي المعطوفة الرفع والنصب، وفي الأول النصب، وفي الثاني الرفع، وأما إذا عطف الجزآن على المفعولين المصدرين بالعامل غير المعلق، فلا يجوز الرفع في كليهما. فافهم ذلك فإنه دقيق.

(**قوله: ولو علم أقوام... إلخ**) الثَّراء بفتح الثاء المثلثة الكثرة، والوفر كفلس من الوفور، أي: الكثرة، يعني: أنه لو أراد جمع المال الكثير لأمكن له ذلك، لكنْ سخاؤه منعه عن ذلك، وليعلم أد بعضَ ما ذكره الشارح من أمثلة الإعمال والإهمال مما لم يتبيّن منه، فكان مراده من تلك الأمثله بيان مواضعهما دون بيان أنفسهما، وقد أشرنا إلى هذا فيما سبق.

الناصية

قال الدماميني: إنما سكت عنها النحويون استغناءً بتصريحِهِمْ بأن لها الصدر كالاستفهامية؛ إذ كل ما له الصَّدر يعلَّق، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العربِ من عدم التزام صدارتها وقال: إنه لغة رديئة. هذا، وقيل: وكذا إن التي في خبرها اللَّام، نحو: علمت إن زيداً لقائم، ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظَّاهر أن المعلَّق إنما هو اللَّام، لا إن، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز: علمت إن زيداً قائم، بالكسر مع عدم اللَّام، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق إن، أي: ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللَّام في خبرها؛ لأن إن أيضاً لها الصَّدارة، قال (سم): لعل التعليق هنا جائز لا واجب، فيستثنى من وجوب التعليق، ونقل عن غيره أنه واجب، فلا استثناء، ولك أن تقول: معنى تجويز. (سم) التعليق هنا أنه لا يتعيَّن كسرُ إنّ وتعليقُ الفعلِ بها، بل يجوز الفتح، وجعل الفعل غير معلق. ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إنّ، فلا خلاف في الحقيقة.

(**قوله: كقوله تعالى:** ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]) (الشَّاهد) في تعليق لعلّ (أدْري) عن العملِ، ولذا رفع (فتنة) مفعوله الثاني، ومفعوله الأوّل (الهاء).

(**قوله: لو**) الشرطية. (**قوله: وقد علم الأقوام... إلخ**) (المَعنى) علِمَ النَّاسُ إنّ (حاتَماً الطَّائي) لو أراد جمع المال لكانَ له مالٌ كبيرٌ. (**الشَّاهد**) في أنّ جُملةَ (أنّ حاتماً... إلخ) سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعُولَيْ (عَلِمَ)، فدخول (لَوْ) عليها عَلَّق (عَلِمَ) عن العمل. (شيرازي).

لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُـهَـمَـهْ تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ

ثُمَّ الجُملة المُعَلَّقُ عَنْها العامِلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ حَتّى يَجُوزَ العطفُ عَلَيها بالنَّصب.

(لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُـهَـمَـهْ تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ)

أبو طالب

(قوله: ثم الجملة المعلقة... إلخ) أقول: للجملة المعلقة عنها ثلاثة احتمالات، **الأول**: ما كان جملة فعلية، وهي مفعول واحد محلاً قام مقام المفعولين، ولا يعطف عليها بعاطفٍ واحدٍ إلا اسمٌ واحدٌ مرفوع أو منصوب، **الثاني**: ما كان جملة اسمية غير مصدرة بحرف مصدري هي مفعولان محلاً، ويعطف عليها بعاطفٍ واحدٍ اسمان مرفوعان، أو منصوبان، **الثالث**: ما كان جملة اسمية مصدرة بحرفٍ مصدريٍّ هي مفعولان، أو مفعول واحد قام مقامهما، ويعطف عليه إما بواحد أو باثنين رفعاً أو نصباً.

(قوله: حتى يجوز العطف) لفظ حتى للتعليل، فإن ما بعدها، وإن كان علّة للعلم بما قبلها علة لحصول ما بعدها.

الناصية

(قوله: ثم الجملة المعلق عنها العامل... إلخ) يعني: إنّ أثر بقاء مفعولي الفعل المعلق على موضع النَّصب أن ما يعطف عليهما يكون منصوباً، وهذا هو الفارق بين التَّعليق والإلغاء. وفي (الأشموني) قد عرفت أن الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجواز، والتَّعليق سببه الوجوبُ، وأن الملغى لا عمل له البتة، والمعلق عامل في المحل، حتى يجوز العطف بالنَّصبِ على المحلِّ، كقوله:

ومَـا كُـنْـتُ أَدْرِي قَـبْـلَ عَـزَّةَ مَـا الْـبُـكَـا وَلَا مُـوجِـعَـاتِ الْـقَـلْـبِ حَـتـى تَـوَلَّـتِ

يُروى بنصب موجعاتِ بالكسر عطفاً على محلِّ قوله: ما البكا. ووجه تسميته تعليقاً أن العامل ملغيّ في اللَّفظ عامل في المحلِّ، فهو عامل لا عامل، فسمِّي معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة؛ التي لا مزوجةٌ ولا مطلقةٌ.

ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصِّناعة في هذا اللَّقب لهذا المعنى.

(قوله: حتى يجوز... إلخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجبُ الرفع. ويستفاد من جواز العطف بالنَّصب على المحلِّ أنَّ المعلَّق إنما يمنع العملَ بالنسبة للجملة؛ التي تصل بها لا بالنسبة لتوابعها، وأن العطف على المحل جائز لا واجب. (صبان).

(قوله: بالنصب) تقول ـ مثلاً ـ: (عَلِمت ما زيد قائم، وعمراً جالساً).

(قوله: لِعِلْم عِرْفان وَظَنّ تُهمَة) الذين تقدم ذكرهما في علم وظن، قال في (التصريح): ترد علم بمعنى عرف، وترد ظن بمعنى اتّهم، وإليهما أشار الناظم بقوله:

....

أبو طالب ـــ

....

الناصية ـــ

لعلم عرفانٍ وظن تهمه تعديةٌ لواحدٍ مُلتزمه

(و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأي، أي: المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الأفعال الأربعة (إلى) مفعولٍ (واحدٍ) فقط، فأولها (نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨] أي: لا تعرفون شيئاً (و) ثانيها نحو: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ [التكوير: ٢٤] بالظاء المشالة، أي: بمتهم (و) ثالثها (تقول: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، ورأى الشَّافعي حرمته) أي: ذهب أبو حنيفة إلى حلِّ كذا، وذهب الشافعي إلى حرمتهِ (و) رابعاً (نحو: حجوت بيت الله) أي: نويته، وقصدته. (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد، فلا يتعديان) يقال: وجد زيد إذا حزن أو حقد، ويختلفان في المصدر، فمصدر وجد بمعنى حزن وَجْد، ومصدر وجد بمعنى حقد مَوْجدة (وتَأتي هذه الأفعالُ الخمسةُ (وبقية أفعالِ الباب لمعانٍ آخر غير قلبية، فلا تتعدى لمفعولين)، فتأتي علم للعُلمية بضم العين كعلم الرجلُ؛ إذا كان مشقوق الشَّفة العليا، وتأتي رأى بمعنى أبصر، نحو: رأيت زيداً، أي: بصرته، وبمعنى أشار، نحو رأى زيد كذا؛ أي: أشار به، وبمعنى ضربت، نحو: رأيت الصَّيد، أي: ضربت رئته، وتأتي حجا بمعنى غلب في المحاجة، نحو: حجا زيد عمراً، أي: غلبه في المحاجة، وبمعنى رد، نحو: حجيت السائل إذا رددته، وبمعنى ساق، نحو: حجوت الإبل، أي: سقتها، وبمعنى كتم، وبمعنى حفظ، نحو: حجوت الحديثَ، أي: كتمته وحفظته، وبمعنى أقام، نحو: حجا بمكة، أي: أقام بها، وبمعنى بخل، يقال: حجا بماله، أي: بخل به، وبمعنى وقف، كقوله:

.... فَهُنَّ يَعْتَكِفْنَ بِه إذا حَجاه

أي: إذا وقف، وتأتي وجد بمعنى أصاب، نحو: وجد زيد ضالته، أي: أصابها، وبمعنى استغنى، يقال: وجد فلان، أي: استغنى، وتأتي بمعنى حسب بفتح السِّين، نحو: عددت المال، أي: حسبته أحسبه بضم السِّين في المضارع، وتأتي زعم بمعنى كفل، نحو: زعمت زيداً، أي: كفلته وضمنته، وفي التنزيل ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾ [يُوسُف: ٧٢] وفي الحديث: «**الزعيم غارم**» وبمعنى رأس بالهمز وتركه، نحو: زعم زيد؛ إذا رأس، ومنه: زعيم القوم فلان، أي: رئيسهم، وبمعنى قال، كقول أبي زبيد الطَّائي:

يا لَهْفَ نفسي إن كان الذي زَعَمُوا حقاً وماذا يردُّ اليومَ تَلْهِيْفي

أي: إن كان الذي قالوه حقاً، نص عليه ابن بري، وبمعنى سمن وهزل، يقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت، وبمعنى طمع، قاله في (الصحاح) وفي (حواشيه) لابن بري، قال ابن خالويه: يقال زعم في غير مزعم، أي: طمع في غير مطمع، وتأتي درى بمعنى خدع، نحو: درى

. . . .

أبو طالب ____

. . . .

الناصية ____

الذئب الصيد إذا خدعه، واستخفى له ليفترسه، وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض، يقال: حسب الرجل؛ إذا احمر لونه وابيض كالبرص، وتأتي خال للعجب، يقال: خال الرجل: تكبر وأعجب بنفسه، وبمعنى ظلع بالظاء المشالة، يقال: خال الفرس، أي: غمز في مشيه، وغير ذلك (وإنما لم نحترز عنها؛ لأنها لم يشملها قولنا: أفعال القلوب) كما تقدم. (تصريح).

(قوله: لِعِلْم عِرْفان. . . إلخ) قال اللقاني: قال الرضي: لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقاً معنوياً، كما قال بعضهم؛ فمعنى علمت أن زيداً قائم، وعرفت أن زيداً لقائمٌ، واحد، إلا إن عرف، لا ينصب جزأي الاسمية، كما تنصبهما علم لا لفرق معنويٍّ بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصّون أحدَ المتساويين في المعنى بحكم لفظيٍّ دون الآخر.

أقول: هذا بناه على أن العلم والمعرفة مترادفان، وهو قول بعض أهل الأصول، والميزان، ولبعضهم قول آخر، وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات، والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط، قال في (شرح المطالع): ومن هنا تسمع النحويين يقولون: علم يتعدى إلى مفعولين وعرف تتعدى إلى واحد، فتأمله. ثم إن الرضي ناقضَ نفسه في باب كان وهو الحق؛ لأنه يشهد على بطلان ما ذكره هنا، وأن للمعنى تأثيراً في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني، واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين أحدهما لازم والآخر متعد كأضاء وأظلم، وقد عقد لذلك باباً في (الخصائص) وذكرناه في (حاشية الألفية) في باب التعدِّي واللُّزوم. (يس).

(قوله: لعلم عرفان) من إضافةِ الدَّالِّ للمدلولِ، أي: لهذه المادة الدَّالة على العرفان بأي صيغة كانت، وكذا يقال فيما بعده، والجار والمجرور خبر تعدية، وملتزمة نعت تعدية، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (صبان).

(قوله: تعدية لواحد ملتزمة) للفرق في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيداً، أي: عرفت ذاته، والثانية باتصاف الشيءِ بصفة كعلمت زيداً قائماً، أي: عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم، فمعنى علمت أن زيداً قائم علمت اتصاف زيد بالقيام، لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد في نفسه، ومعنى عرفت أن زيداً قائم عرفت القيام في نفسه لاتصاف زيد به، وبين المعنيين فرق ظاهر. هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره. وقال الرضي: لا فرق بينهما في المعنى. والفرق في العمل إنما هو باختيار العرب، ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي. (صبان).

وَلِـرَأَى الـرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِـعَـلِـمَـا   طَـالِـبَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ مِـنْ قَـبْـلُ انْـتَـمَـى

نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] وكذلك رأى بمعنى أبْصَرَ، أوْ أصابَ الرِّيَة، أوْ مِن الرَّأْي، وخالَ بمَعنى تعهَّد، أوْ تكبَّر، وَوَجَدَ بمَعنى أصاب، ونحو ذلك يَتَعَدّى لِواحِدٍ (وَلِرَأى) بمَعنَى (الرُّؤْيا) في النَّوْم (انْم) أي: انْسِب (ما لِعَلِما) حال كونه ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله**: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]) أي: لا تعرفون شيئاً، وشيئاً مفعوله، وتقول: سرق مالي، وظننت زيداً، أي: اتهمته. واسم المفعول منه مظنون وظنين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمتهم، وقد نبهت على استعمال بقيةِ أفعالِ القلوبِ في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين، كما رأيت، وإنما خصَّ هو علم وظن بالتنبيه؛ لأنهما الأصل؛ إذ غيرهما لا ينصبُ المفعولين إلا إذا كان بمعناهما. وأيضاً فغيرهما عند عدمِ نصبِ المفعولين يخرج عن القلبية غالباً، بخلافهما.

(**قوله**: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]) حيث إنّ الآية الكريمة ـ في سورة التكوير ـ ٢٤ ـ بالضَّادِ أخت الصَّادِ، وليستْ بالظَّاء أخت الطاء؛ لذلك فليستْ شاهداً لما نحن فيه، وهذا من السَّهو، ومَعناها ـ والله أعلَم ـ وليس النَّبيُّ بخيلاً على الوَحْي، ولم أجِدْ في (القاموس) الضَّن بمَعنى التُّهمَة، والشَّاهد لِما نحن فيه قول ابن سيرين ـ كما في (القاموس).

(**قوله**: **ونحو ذلك يَتَعدَّى لواحِدٍ**) كما أسلفناه في محالها، غير أن (خال) بمَعنى (تَكَبَّر) لازِم غير مُتعد أصلاً، وقد نَبهنا عليه في محلِّه، وذكر الشَّارح له فيما يَتَعدَّى لِواحِدٍ سهوٌ.

(**قوله**: **وَلِرَأى**) التي مصدرها (الرُّؤيَا) وهي الحلمية، فإن قلت: ليس في قوله الرؤيا نصٌّ على المراد؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقاً حلميةً كانت أو يقظيةً. قلت: الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية. (**قوله**: **بمعنى الرؤيا**) حل معنى، لا حل إعراب، وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر؛ لأنه غير ظاهر.

(**قوله**: **مَا لعلما**) ما موصول صلته انتمى في موضع نصبِ مفعولٍ لأتم، وطالب حال من علم، ولرأى متعلق بانْمِ، ولعلما متعلق بانتمى، وكذلك من قبل، والتقدير أنسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام؛ وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن.

(**قوله**: **أي: انْسِب. . . إلخ**) وذلك أن العربَ (ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين) بجامع إدراك الحس الباطن، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فأرى عملت في

(طالِبَ مَفْعُولَيْن مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمى) وَانْصب به مَفعُولَيْنِ حَملاً له عليه لِتَماثُلِهما في المَعنى، إذِ الرُّؤْيا في النوم إدْراكٌ بالباطِن كالعِلم، كقوله:

أراهُــمْ رُفْــقَــتِــي [حَــتّــى إذا مَــا تَـجـافـى الـلَّـيْـلُ وَانْـخَـزَلَ انْـخِـزالا]

أبو طالب

(قوله: أراهم رفقتي) هذا بعض من بيتٍ هو مع طرفيه هكذا:

أبــو حَـنَـشٍ يُــؤَرِّقــنــا وَطَــلْــقٌ وَعَــمَّــارٌ وآونــةً أُثــالا

الناصية

ضميرين متصلين لمسمىً واحدٍ، وأحدهما فاعل، وثانيهما مفعول أول، وجملة أعصر خمراً المفعول الثاني، و(كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فرآهم في منامه:

أراهُــم رُفْــقَــتِــي حــتَّــى إذا مــا تَـجـافـى الـلـيـلُ وانْـخَـزَلَ انْـخِـزالا

فالهاء والميم مفعول أول، ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان، والرفقة الجماعة ينزلون جملة، ويرتحلون جملة، وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض، والرؤيا هنا حلميةٌ بدليل قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل، أي: انطوى وانقطع، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

لِـرَأى الـرُّؤْيـا انْـمِ مـا لِـعَـلِـمـا طـالـبَ مـفـعـولَـيْـنِ مِـنْ قَـبْـلُ انْـتَـمَـى

وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصرفين حال ورد بوقوعه معرفة، كما هنا، واعترض بأن الرفقة الرفقاء، وهم المخالطون، والمرافقون، فهو بمعنى اسم الفاعل، فالإضافة فيه غير محضة، قاله الموضح في (الحواشي) وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق خلافاً للشاطبي، و(مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل قد تقع مصدراً للبصرية خلافاً للحريري وابن مالك بدليل ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] قال ابن عباس رضي الله عنهما: (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية.

(قوله: مِنْ قَبْلُ انْتَمى) أي: انتسب.

(قوله: حملاً له) أي: حملاً لرأى الرؤيا على علم، أي: إلحاقاً بها لعلم.

(قوله: إذِ الرُّؤْيا في النوم إدْراك بالباطن) بخلاف رأى بمعنى أبصر؛ لكونها إدراكاً بالظاهر، فلهذا عُدّي لواحدٍ. (قوله:

أراهُــمْ رُفْــقَــتِــي حــتَّــى إذا مــا تَـجـافـى الـلَّـيْـلُ وانْـخَـزَلَ انْـخِـزالا

بعد:

إذا أنــا كــالَّــذي يَــجْــري لــورد إلــى آل فــلــم يــدركْ بــلالا

. . . .

أبو طالب

أَراهُم رُفْقَتي حتَّى إذا ما ... تجافى الليلُ وانْخَزَلَ انْخِزالا

إذا أنا كالَّذي أَجْرى لِوردي ... إلى آل فلم يُدْرِكْ بِلالا

قاله عمرو بن أحمر الباهلي في ذكر جماعة من قومه، لحقوا به في الشام، وأبو حنش كنية رجل، والتأريق والإيقاظ من النوم، وطلق اسم رجل عطف على أبي حنش، وكذا عمار، وآونة جمع أوان منصوب على الظَّرف، وأُثال بضم الهمزة وفتح الثاء المثلثة اسم رجل، وأصله أثالة فرخم، وفيه أنه فصل بين العاطف والمعطوف بقوله: آونة، ورخم في غير النِّداء، ورفقة كغِلْمَة جمع رفيق، وتجافى الليل كناية عن ذهابه، وانخزل، أي: انقطع، وإذ للمفاجأة، وكالذي، أي: كالرجل الذي، والورد بكسر الواو خلاف المصدر من ورد الماء، ولامه للتعليل، والآل: الذي تراه أول النهار وآخره، كأنه يرفع الشخوص وبلال بكسر الباء الموحدة ما يُبَلُّ به الحلق من الماء وغيره، والمراد به هاهنا: الماء.

الناصية

وقبله:

أبو حنش يُؤَرِّقُني وطَلْقٌ ... وعَمَّارٌ وآوِنةً أُثَالا

قال هذه الأبيات عمرو بن أحمر الباهلي من قصيدة يذكر فيها رفقةً فارقوه، ولحقوا بالشَّام فصار يراهم مناماً. (قوله: أبو) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وحنش بفتح الحاء المهملة والنون وبالشين المعجمة مضاف إليه، وأبو حنش اسمُ رجلٍ من هؤلاء الرفقة، ويؤرقني، أي: يسهِّرني، فعلٌ مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على (أبو حنش)، والنون للوقاية، والياء مفعوله، والجملة في محلٍّ رفع خبر المبتدأ، وطلق بفتح الطاء المهملة، وسكون اللَّام اسم رجل منها أيضاً، وكذا عمار بتشديد الميم، وكذا أثالا بضم الهمزة وفتح المثلثة، وهو مرخم أثالة في غير النداء للشِّعر؛ وألفه للإطلاق.

كل من هذه الثلاثة معطوفٌ على (أبو حنش) والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، وخبر الجميع محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: يؤرقونني، وفصل بين العاطف والمعطوف الأخير بالظرف، وهو قوله: آونة، أي: أزمنة، وهو متعلق بالخبر المحذوف، أي: يؤرقونني آونة، أي: في آونة، وحذف نظيره من الأول لدلالة ما بعده عليه، أي: أبو حنش يؤرقني آونة ففيه احتباك، وأصل آونة أأونة فقلبت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها وهي جمع أوان، أي: زمان. وفي البيت محذوران، كما رأيت، أحدهما الترخيم في غير النداء وثانيهما الفصل.

(وقوله: أراهم) أي: مناماً فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعوله الأول والميم علامة الجمع، ورفقتي بضم الراء في لغة تميم، ويجمع على رفاق كبرمة وبرام وبكسرها

وَلَا تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلَا دَلِـيـلِ سُـقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ

وَعَلِّقْه وألغه بالشروط المُتَقَدِّمَة! (وَلا تُجِزْ هُنا ....

أبو طالب

(**قوله: سقوط مفعولين أو مفعول**) أي: مطلوب سواءٌ كان معنى الساقط ملحوظاً أم لا، فيشمل تنزيلَ الفعلِ منزلةَ اللّازم، ولهذا لم يقل: بلفظ الحد.

الناصية

في لغة قيس، وتجمع على رفق كسدرة وسدر، أي: مرافقين لي، ومجتمعين بي، مفعوله الثاني، ومضاف إليه، وحتى ابتدائية، وإذا ظرف لما يستقبل من الزَّمان، وفيه معنى الشَّرط، وما زائدة، وتجافى، أي: ذهب وزال فعل ماض والليل فاعله، وهو الزمن المعروف، ويجوز أن يكون أراد به النوم، كما أفاده العلامة الصبان، وانخزل بالخاء المعجمة والزاي معطوف على تجافى، ومعناهما واحد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على الليل، وانخزالاً منصوب على أنه مفعول مطلق، وجملة تجافى... إلخ فعل الشَّرط، وهو إذا الأولى، وجوابه جملة إذا الثانية.

(**وقوله: إذا**) حرف مفاجأة، وأنا ضمير منفصل مبتدأ، وكالذي، أي: كالرجل الذي الكاف حرف تشبيه وجر، والذي اسم موصول مبني على السكون في محلِّ جر، وهو متعلق بمحذوف تقديره: كائن خبر المبتدأ، ويجري فعل مضارع وفاعله يعود على الذي، والجملة صلتها لا محلَّ لها من الإعراب، والورد بكسر الواو متعلق بيجري، ولامه للتعليل، والورد المنهل، أي: الماء العذب الذي يورد، وإلى آل بالمد متعلق بيجري أيضاً، والآل كما في (القاموس): السَّراب، والسَّراب: هو ما تراه نصف النهار كأنه ماء، وهو ليس بماء، وفلم يدرك الفاء للعطف، ولم يدرك جازم ومجزوم وفاعله يرجع للذي، وبِلالاً بكسر الموحدة، أي: بللاً، أي: ما يبل به حلقه من ماء أو غيره، والمراد هنا الأول مفعول لقوله: يدرك. (يعني): أن هؤلاء المذكورين الذين فارقوني، ولحقوا بالشَّام أسهروني في بعضِ الأحيان بسبب تعلقي، واشتغالي بهم، وإذا تمت رأيتهم في المنام مرافقين لي، ومجتمعين معي حتى إذا ذهب اللَّيل، وزال بطلوع الفجر أجد نفسي في هذه الحالة شبيهاً بإنسان أراد ورود الماء، ورأى السَّراب فظنه ماء، فصار يجري نحوه ليشرب ويروى، فتبين له خلافُ ظنِّهِ، ولم يدرك منه ما يبل به حلقه. (**والشاهد**) في قوله: أراهم رفقتي، حيث تعدت رأى الحلمية إلى مفعولين.

(**قوله: وعَلِّقْه وأَلْغِه... إلخ**) أي: يجوز تعليق رأى بمعنى الرؤيا وإلغاؤه، كما يجوز تعليق علم وإلغاؤه بالشروط؛ فيقال في الإلغاء ـ مثلاً ـ (زيد رأيت قائم)، وفي التعليق (رأيت ما زيد قائم) أي: رأيت في الرؤيا في المثالين.

(**قوله: ولا تجز هنا... إلخ**) أي: في باب أفعال القلوب؛ لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما، أما في الثاني، فظاهر، وأما في الأول؛ فلأن الشَّخص لا يخلو عن ظنٍّ أو علمٍ

. . . . بِـــلا دَلِـيـــلِ   سُـقُــوطُ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

بخلاف المفعول في غيره، فيجوز حذفهُ بدليلٍ، وبلا دليلٍ؛ لحصول الفائدة مطلقاً، وينبغي أنَّ محل امتناعِ الحذف إذا أريد الإخبار بحصول ظنٍّ، أو علم، أما إذا أريد ظننت ظناً عجيباً أو عظيماً، أو نحو ذلك، أو أريد إعلام السَّامع بتجدُّد الظنِّ أو العلْم أو إبهامِ المظنونِ أو المعلومِ لنكتة، فينبغي الجواز، أفاده الروداني. ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، نحو: ظننت في الدار، أو ظننت لك، لحصول الفائدة حينئذٍ نصَّ عليه في (التسهيل). (صبان).

(قوله: بلا دليل) أي: بلا قرينةٍ تدلّ على المحذوف.

(قوله: سقوط مَفْعُولين أَوْ مَفْعول) ويسمى اقتصاراً. أما الثاني فبالإجماع، وفي الأول وهو حذفهما اقتصاراً، أي: لغير دليل خلاف: فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الأخفش) والجرمي، وابن خروف، وشيخه ابن طاهر، والشلوبين (المنع مطلقاً) سواء في ذلك أفعال الظنِّ والعلم (واختاره الناظم)، وحجتهم في ذلك أنَّ العربَ تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فتتلقَّاها بما يتلقى به القسم، نحو: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فُصِّلَت: ٤٨].

ولـقـد عَـلِـمْـتُ لَـتَـأْتِـيَـنَّ مَـنِـيَّـتِـي   . . . .

والجواب لا يحذف، فكذلك ما هو بمنزلته، ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم. (وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً) لمجيء ذلك في أفعال العلم لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النُّور: ١٩] ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النَّجم: ٣٥] أي: يعلم، والأصل - والله أعلم - يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقاً، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام، (و) في أفعال الظن، نحو ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفَتْح: ١٢] فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع، (وقولهم) في المثل: (من يسمع يخل) أي: يقع منه خيلة، قاله الموضح وصاحب (التقريب)، والمعنى من يسمع خبراً يحدث له ظن، ومن قال: معناه يخل مسموعه صادقاً، فقد جعله من الحذف الاختصاري، وليس الكلام فيه (وعن الأعلم) يوسف الشنتمريّ تفصيل، فقال: (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السَّماع فيها (دون أفعال العلم)، وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظن وخال وحسب؛ لأنه سمع فيها ويمتنع في الباقي، ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً) أي: لغير دليل؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر، ولا بخبر دون مبتدأ، قبل دخول الناسخ، فكذلك بعده، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما، اقتصاراً، أشار الناظم بقوله:

ولا تُـجِـزْ هُـنـا بـلا دَلـيـلِ   سُـقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أو مَـفْـعُـولِ

وأجازه بَعضُهم إنْ وُجدَتْ فائِدَةٌ، كقولهم: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» لا إنْ لم تُوجَد كاقْتِصارِكَ على

أبو طالب

(**قوله: وأجازه بعضهم**) أي: السقوط، لا في ضمن الحذف، كالتنزيل المذكور.

(**قوله: من يسمع يخل**) قيل: العرف يدل على أن أصله من يسمع يخل مسموعه صادقاً، فلا يصح التمثيل به؛ لما سقط من غير دليل، أقول: كان هذا عندهم مما نزل منزلة اللّازم، ومرادهم

الناصية

(وأما) حذف أحدهما (اختصاراً) أي: دليل (فمنعه) أبو إسحاق (ابن ملكون) من المغاربة، وطائفة، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوبٌ من جهتين من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، كذا قالوا، وما قالوه منتقض بخبر كان، فإنه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل. (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسي:

ولـقـد نَـزَلْـتِ فـلا تَـظُـنِّـي غـيـره مِـنِّـي بـمـنـزلـةِ الـمُـحَـبِّ الـمُـكْـرمِ

تقديره: فلا تظني غَيْرَهُ منِّي واقعاً فحذف المفعول الثاني، والتاء في نزلتِ مكسورة، والحاء والراء من المحَبِّ المكرَم مفتوحتان.

(فرع) إذا قلت: زيداً ظننته قائماً، فالتقدير عند الجمهور: ظننت زيداً قائماً ظننته قائماً وعند ابن ملكون وموافقيه، اتهمت زيداً ظننته قائماً، أو لابست، قاله الموضح في (الحواشي).

(**فائدة**): هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد إصلاح عند النحويين، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب؛ لأنه تارةً يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلُّق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر، فيقول: وقع ظن أو علم، وتارةً يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول، فيقول: فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر، وحينئذٍ فلا يقال: إنه حذف منه شيء، كما لا يقال في القاصر أنه حذف منه شيء، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر، فلا بد من ذكرهما؛ لأن الغرض متعلق بإفادتهما.

(**قوله: وأجازه بَعضُهم**) أي: الحذف بغير دليل بشرط وجود فائدةٍ للسَّامع.

(**قوله: من يسمع يخل**) أي: مسموعه حقاً، وجعله جماعة، كالرَّضي، من الحذف لدليل. قال الروداني: وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق؛ لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول، وحال التخاطب دليل على الثاني. وما قيل لا دلالة فيه على الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم. اهـ. ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبراً يحصل له خيلة، أي: ظن بتنزيله منزلة اللّازم.

«أظنّ» إذ لا يخلو الإنسان مِن ظَنٍّ مّا، فإنْ دَلَّ دَلِيلٌ فأجِزْه، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القَصَص: ٦٢] أي: تزعمونَهم شُرَكائي، وقوله:

[وَلَقَدْ نَزَلْتِ] فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ … مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أبو طالب

من هذا القول أن من يسمع يقع في خياله شيء، فبعضهم يخال المسموع صادقاً، وبعضهم كاذباً، وبعضهم خيراً، وبعضهم شراً إلى غير ذلك، والعرف لا يحكم بالأول حكماً صريحاً، بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات، فصحَّ التمثيل به، لما هو المراد والفائدة فيه حصول خيالات متفرقة في ذهن السَّامعين من سماع المسموع.

(قوله: ولقد نزلت. . . إلخ) نزلتِ بكسر التاء خطاب لمحبوبته، وغيره أي: غير ذلك واقعاً، ومني، أي: أنت مني. . . إلخ، ومرجع الضمير المجرور مضمون قوله: أنت مني بمنزلة المحب المكرم، والشاهد واضحٌ على ما ذكرنا.

الناصية

(قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القَصَص: ٦٢] هذا مِثال لِحذف المَفعولَيْن، فـ (هم) مفعول أوّل و(شُرَكائي) مَفعول ثاني حذِفا معاً لدلالة الكلام السابق على المَحذُوف.

(قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أم بِأَيَّةِ سُنَّةٍ … تَرى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ

فحُذف في الآية مفعولا تزعمون، وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي: تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي: حبهم (عاراً عليَّ) وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء، وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء؛ لأن الكلام في حذف المفعولين معاً، لا في حذف ما يسدُّ مسدَّهما.

(قوله: تزعمون) التقدير: تزعمونهم شركائي، أو تزعمون أنهم شركائي جرياً على الأكثر من تعدي زعم إلى أن وصلتها، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسدُّ مسدَّها؛ لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما.

(قوله: وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ. . . إلخ) قاله عنترة العبسي من قصيدته المشهورة من الكامل، أراد: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم، فلا تظني غير ذلك، الواو في **(قوله)**: ولقد: الواو موطئة لقسم محذوف، تقديره: والله، واللام لتأكيد القسم، وقد حرف تحقيق، ونزلت بكسر التاء؛ لأنه خطاب لمحبوبته فعل ماض وفاعله، وجملة لقد نزلت مني بمنزلة المحب المكرم جواب القسم المحذوف لا محلَّ له من الإعراب، وفلا: الفاء للتفريع على ذلك القسم، ولا ناهية، وتظني فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، والياء فاعله، وغيره مفعوله الأول، والهاء العائدة على النزول المفهوم من نزلت مضاف إليه، ومفعوله الثاني محذوف

وَكَـتَـظُـنُّ اجْـعَـلْ تَـقُـولُ إنْ وَلِـي مُـسْـتَـفْـهَـماً بِـهِ وَلَـمْ يَـنْـفَـصِـلِ

أي: واقِعاً (وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ) [في المَعْنى] القولَ جَوازاً، وانْصِب به مَفعُولَيْنِ، وَلكن لا مُطلقاً، بلْ إنْ كان مُضارِعاً مُسنَداً إلى المُخاطَب، نحو: (تَقُولُ إنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَماً بِهِ) بفتح

أبو طالب

. . . .

الناصية

لدلالة المقام عليه، تقديره: واقعاً، ومني وبمنزلة متعلقان بنزلت، والباء بمعنى في، حينئذٍ قوله: فلا تظني غير معترض بينهما، والمحب بضم الميم وفتح الحاء المهملة، أي: المحبوب مضاف إليه، والمكرم بفتح الراء صفة لقوله: المحب. (يعني): والله لقد نزلت يا أيتها المحبوبة مني في منزلة الشيء المحبوب المكرم، فلا تظني غير ذلك واقعاً، (والشاهد) في قوله: فلا تظني غيره، حيث حذف مفعول تظن الثاني اختصاراً لدلالة المقامِ عليه،وهو جائز عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون بضم الميم من المغاربة وجماعة، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله: منِّي متعلق بمحذوف، لا بنزلت مفعول ثان لتظن، أي: فلا تظني غيره كائناً مني، وأما إن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما باتفاق.

(**قوله: أيْ واقِعاً**) فذكر أحد المفعولين، وهو غيره، وحذف الآخر للعلم به.

(**قوله: وكَتَظُنُّ اجْعَلْ**) حاصله أن مادة القول يجوز أن ينصب مفعولين مثل تظن؛ بشرط أن يكون بصيغةِ المضارع المخاطب، وأن لا يكون بعد أداة الاستفهام، وأن لا ينفصل بينه وبين أدواتِ الاستفهامِ بشيء غير الظرف، والمجرور، أو معمول القول، وأما الفصل بهذه الثلاثة، فلا يضر بعمله، ففي البيت مفعوله الأول القلص، والثاني يحملن. (دشتي).

(**قوله: وَكَتظنُّ**) عملاً ومعنى، أي: عند الجمهور، وقيل: عملاً فقط، وتظهر ثمرة الخلاف، كما بحثه صاحب (التصريح) في الإلغاء، والتعليق، فيجريان فيه على الأول، دون الثاني. (صبان).

(**قوله: وكتظن**) مفعولٌ ثانٍ لـ: (اجعل) ومفعوله الأول تقول.

(**قوله: جوازاً**) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاءِ الشُّروطِ الآتيةِ، لكن إذا حكي به كان بمعنى التلفظ، كما في الروداني.

(**قوله: تقُولُ**) مضارعُ قال المبدوءُ بتاءِ الخطابِ، فانصب به مفعولين.

(**قوله: مُسْتَفْهَماً بِهِ**) من حرف أو اسم.

(**قوله: مستفهماً به**) أي: عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به، كما في الدماميني وغيره، وإن اقتضى كلامُ بعضهم، كالمصرح اشتراطَ كونِ الاستفهامِ عن الفعلِ، فالثاني: نحو علام تقول... البيت، فإن الاستفهام عن سبب القول، لا عن القول، ونحو:

بِـغَـيْـرِ ظَـرْفٍ أَوْ كَـظَـرْفٍ أَوْ عَـمَـلْ وَإِنْ بِـبَـعْـضِ ذِي فَـصَـلْـتَ يُـحْـتَـمَـلْ

الهاءِ، أي: أداةَ اسْتِفهامٍ (وَ) إنْ (لَمْ يَنْفَصِلْ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) أي: مَجرُورٍ (أَوْ عَمَلْ) أي: مَعمُولٍ بمَعنى مَفعُولٍ، نحو:

مَـتـى تَـقُـولُ الْـقُـلْـصَ الـرَّواسِـمـا يَـحْـمِـلْـنَ أُمَّ قـاسِـمٍ وَقـاسِـمـا

أبو طالب

(**قوله: أي مجرور**) لم يقل أي جار ومجرور للزومه إياه.

(**قوله: متى تقول... إلخ**) القلْص ككُمْل جمع قلوص كثمود، وهي الشابة من النوق، والرواسم جمع راسمةٍ من الرسم، وهو نوع من سير الإبل.

الناصية

مـتـى تـقـولُ الـقـلُّـص الـرَّواسـمـا ....

البيت، فإن متى ظرف ليدنين (صبان). (**قوله: أي معمول**) المراد به ما يعم المفعولين معاً نحو: أزيداً قائماً تقول، ومعمول المعمول، نحو: أهنداً تقول زيداً ضارباً، والمعمول غير المفعول كالحال، نحو: أراكباً تقول زيداً آتياً، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: مَتَى تَقولُ القلص... إلخ**) قاله هدبة بن خشرم العذري ابن عم زيادة ليتغزل به في أخت زيادة حين جمعهما سفر مع الحجاج، وكان زيادة قد تغزل أولاً في أخت هدبة، فغضب كل منهما؛ حتى أدَّى ذلك هدبة إلى قتل زيادة، ثم قتل هدبة، أيضاً، والقاتل له كما قيل بعض أقارب زيادة. (**قوله: متى**) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على أنه ظرف زمان متعلق بتقول، وقيل: بيحملن، وتقول، أي: تظن فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والقلص بضم القاف، واللّام مخفَّفة مفعوله الأول، وهي جمع قلوص كرسول ورسل، وهي الناقة الشابة، والرواسما صفة لقوله: القلص، وهي جمع راسمة من الرسم، وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء، كما في (القاموس) أو من الرسيم، وهو نوع من سيرِ الإبل، كما في (العيني) وهو أليق بالمقام، ويحملن، وروي يدنين: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع وهي فاعله وأم مفعوله، وقاسم مضاف إليه، وقاسماً معطوف على أم، وجملة يحملن في محلٍّ نصب مفعول تقول الثاني قيل، والصواب أم حازم وحازماً؛ لأن أم حازم هي كنية أخت زيادة، وحازماً اسم ابنها. (يعني): في أي وقت تظن أن النوق الشواب التي تؤثر في الأرض؛ لكثرة مشيها عليها، أو التي تسرع في السَّير تحمل إلى محبوبتي أم حازم وابنها حازماً، وتوصلهما إليَّ.

(**والشاهد**) في قوله: تقول، حيث نصب مفعولين؛ لأنه بمعنى تظن، وقد وجدت الشُّروط الأربعة فيه، وهي كون الفعل مضارعاً، وللمخاطب، ومسبوقاً باستفهام، ولم يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، وأما الفصل بأحدها فمغتفر، وزاد في (التسهيل) شرطاً

فإنِ انْفَصَلَ عنه بغيرِ هذه الثّلاثة وَجَبَتِ الحِكايَة، نحو: (أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ قائمٌ).

أبو طالب

. . . .

الناصية

خامساً، وهو أن يكون المضارع للحال أو للاستقبال، وزاد السهيلي سادساً: وهو أن لا يتعدى باللّام، نحو: أتقول لزيد وعمرو منطلق، فإن فُقد شرطٌ من هذه الشُّروط تعين رفع المبتدأ أو الخبر على الحكايةِ، وإذا اجتمعتْ جاز نصبهما مفعولين لتقول، نحو: أتقول زيداً منطلقاً، وجاز رفعهما على الحكاية، نحو: أتقول زيد منطلق، وروي: متى تظن، فلا شاهد فيه حينئذٍ.

(**قوله: فإنِ انفصَلَ عنه**) أي: عن الاستفهام.

(**قوله: وَجَبَتِ الحِكايَة**) أي: وجب حينئذٍ أن يكون القولُ بمعنى الحكايةِ، وهي نقل اللّفظ من دون قصدٍ إلى المعنى، والحكاية ضد الإخبار، ففي مثل قلت: زيد قائم تارةً يراد بها الإخبار بقيام زيد، وأخرى يراد التّلفظ بهاتين الكلمتين، والثاني هو الحكاية.

(**قوله: نحو «أأنت تقول زيد قائم»**) إنما يتعيّن فيه الرَّفع إذا جعل الضّمير مبتدأ، فإن جعل فاعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقاً؛ لتوفر الشُّروط، كذا في (التوضيح). واستشكله في (التصريح) بما نقله عن الموضّح في (الحواشي) من أن الحكم إنما هو للمذكور، وأما المضمر فلا عملَ له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصةً، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر، وهو لم يتصل بالاستفهام، لكن هذا غير متّفق عليه، فقد صرَّح بعضهم بأن الحكم للمضمر، وذكر الظاهر لمجرد التفسير. وفي (التصريح).

(قال سيبويه والأخفش) من البصريين: ويشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهورِ العربِ (كونهما متصلين) من غير حاجزٍ بينهما (فلو قلت: أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبةٌ (وخولفا). قال أبو حيان: وخالفهما الكوفيون، وسائر البصريين فأجازوا النَّصب، ولم يعتدوا بالضّمير فاصلاً، ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل، وأنت فاعل فعل مضمرٍ، وذلك الفعل واقعٍ على الاسمين فينصبَهما، ورُدَّ بأن الحكم إنما هو للمذكور، وأما المضمر، فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة، والعمل فيما عداه لهذا الظّاهر، وهو لم يتصل بالاستفهام، نقله الموضح في (حواشي التسهيل)، ولم يتعقبه، ومن خطه نقلت، وعلى هذا يشكل قوله هنا: (فإن قدرت الضّمير) وهو أنت (فاعلاً بمحذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقاً) فليتأمل. (واغتفر الجميع للفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زماني أو مكاني (أو مجرور أو معمول القول) مفعولاً كان، أو حالاً، أو غيرهما، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكتظنّ اجْعَلْ تقولُ إن وَلي مُسْتَفْهَماً به ولم يَنْفَصِلِ

(وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي) الثَّلاثة (فَصَلْتَ) بَيْنَ الاسْتِفهامِ والقول (يُحْتَمَلْ) ولا يَضُرُّ في العَمَل،

أبو طالب

(قوله: ولا يضر في العمل) إشارة إلى أن المرادَ بالاحتمال الاحتمال مع بقاء العمل لا مطلقاً.

الناصية

بـغـيـر ظـرفٍ أو كـظـرفٍ أو عَـمَـلْ　　وإنْ بـبـعـضِ ذي فَـصَـلْـتَ يُـحْـتَـمَـلْ

فالفصل بالظرف الزماني (كقوله:

أبَـعْـدَ بُـعْـدٍ تَـقُـولُ الـدَّارَ جـامـعـةً)　　شَـمْـلـي بـهـم أم تـقـولُ الـبُـعْـدَ مَـحْـتُـومـا

فالهمزة للاستفهام: بعد بفتح الباء ظرف زمان، وبعد بضم الباء مضاف إليه وبينهما جناس محرف، والدار مفعول أول لتقول، وجامعة مفعوله الثاني، وشملي مفعول جامعة، والبعد مفعول أول لتقول الثاني، ومحتوماً مفعوله الآخر، فأعمل تقول مرتين، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف، والثاني متَّصل بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكاني؛ كقولك: أعندك تقول زيداً جالساً، والفصل بالمجرور، كقولك: أفي الدار تقول زيداً مقيماً (و) الفصل بالمعمول، نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الأسدي:

أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنـي لُـؤَيٍّ　　لَـعَـمْـرُ أبـيـك أم مُـتَـجَـاهِـلـيـنـا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني، والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً، وبني لؤي مفعوله الأول، والمراد بهم قريش، والجهال: جمع جاهل، والمتجاهل: هو الذي يظهر الجهل من نفسه، وليس بجاهل، والمعنى: أتظن بني لؤي جهالاً، أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم. والفصل بالحال، كقولك: أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً؛ لأن المعمول المتقدم في نية التأخير (قال السهيلي): ويشترط أيضاً في المضارع (أن لا يتعدى باللام، كما تقول: لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال: لأنك إذا عديته باللّام بعد عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولاً مسموعاً؛ لأن الظن من أفعال القلب، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العربِ، نقله عنه المرادي بتعليله في (شرح التسهيل)، وأقره. (وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البَقَرَة: ١٤٠] بالتاء المثناة فوق وكسر إن (في قراءة الخطاب) للأخوين وابن عامر وحفص (وروي علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية.

(قوله: وإن ببعض ذي) أي: منفرداً، أو مجتمعاً، مع أحدِ أخويه أو معهما، فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه (سم)، قال: لأن الأصل في ضمِّ الجائز إلى الجائز الجواز، قال يس: والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها، قال: ويشهد له النهي عن تتبع الرُّخصِ في الشَّرعيات، وعلى هذا يندفع أن قوله: وإن ببعض ذي. . .إلخ حشو؛ لأنه لم يفد زيادة على ما قبله، زاد

نحو: «أَغَداً تَقُولُ زيداً مُنْطَلِقاً» و«أَفِي الدَّارِ تَقُولُ عَمْراً جالِساً»، و:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ [لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا؟]

أبو طالب

(**قوله: أجهالاً تقول بني لؤي**) لعمر أبيك أم متجاهلينا، قاله كميت بن زيد الأسدي، وجهّالاً هو المفعول الثاني لتقول، وبني لؤي، أي: قريش، مفعوله الأول، وأم متجاهلينا عطف على (جهالاً) والمتجاهل: من أظهر الجهلَ مع أنه عالم، والباقي واضح.

الناصية

السهيلي شرطاً آخر، وهو أن لا يتعدَّى باللّام، نحو: أتقول لزيد عمرو منطلق. وزاد في (التسهيل): أن يكون حاضراً. وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغةِ سُلَيْم (صبان).

(**قوله: أَغَداً تَقُولُ زيداً مُنْطَلِقاً**) (غَداً) ظرف زمان فصل بين همزة الاستفهام وبين تقول، و(في الدار) جارٌ ومجرور، فصل بين همزة الاستفهام وبين تقول، ولِذا عَمِل (تقول) في المِثالَيْن، ونصب مفعوله في قوله:

أجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجَاهِلِيْنا

قاله كميت بن زيد الأسدي من شعراء مضر يمدح به مضر، ويفضلهم على أهل اليمن. (**قوله: أجهالاً**): الهمزة للاستفهام، وجهالاً بضم الجيم جمع جاهل مفعول ثانٍ مقدم لتقول؛ لأنه بمعنى تظن، وتقول: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، وبني مفعول أول مؤخر له منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم؛ إذ أصله بنين للؤي، فحذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة إلى لؤي بضم اللام وفتح الهمزة، وأراد ببني لؤي قريشاً، ولؤي هو ابن غالب بن فهر، وفهر المذكور هو قريش الذي تسمت به القبيلة، ولعمر أبيك بفتح العين، أي: لحياته، وبقاؤه، اللّام للابتداء، وعمر مبتدأ، أو أبيك مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابةً عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسةِ وهو مضاف للكاف، وخبر المتبدأ محذوف وجوباً، تقديره: يميني أو قسمي، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن أم حرف عطف، وهي معادلة للهمزة في الاستفهام بها، ومتجاهلينا: جمع متجاهل، معطوف على جهالاً، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنه جمع مذكر سالم، وألفه للإطلاق، والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل وليس بجاهل. (يعني): بحياة أبيك وبقائه أن تخبرني هل تظن أن قريشاً لا يعلمون فضل المضريين على أهل اليمن، ويجهلون حقيقة حالهم حتى استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم، أم يعلمون الفضل،

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

(وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَّ) فينصب به المَفعُولان (مُطْلَقاً) ....

أبو طالب

....

الناصية

ولكنهم أظهروا الجهل مع كونهم ليسوا بجاهلين. (والشاهد) في قوله: أجهالاً تقول حيث فصل فيه بين الاستفهام والفعل بمعموله، وهو مغتفر، كما تقدم ذكره، (**قوله**:

وأجري القول كظن مطلقاً عند سليم..................)

أي: ولو مع فقد الشُّروط المذكورة.

هذا، وفي (التصريح) إذا أعمل القول عمل ظن، فهل يجري مجراه في العمل خاصة، أم في العمل والمعنى معاً؛ مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السُّليمية وغيرها. وزعم بعضهم أنه قد يجري مجرى الظن في العمل، ولا يتضمن معناه، كقوله:

قالتْ وكنتُ رجلاً فَطِينا هذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرائينا

فليس المعنى على ظننت؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً، فقالت: هذا إسرائين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل، وإلى هذا ذهب الأعلم، وابن خروف، واختاره صاحب (البسيط) قال ابن عصفور: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ، وإسرائين على تقدير مضاف، أي: مسخ بني إسرائيل، فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره؛ لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه لغة في إسرائيل. وإذا أجري القول مجرى الظن، هل يجوز فيه ما جاز في الظنِّ من الإلغاء والتعليق، وكون الفاعل والمفعول لمسمىً واحدٍ قال في (النهاية): نعم وبحث الشاطبي المنع، ولا يبعد تخريجه على القولين السَّابقين، فمن قال: إنه يجري مجراه في المعنى والعمل، قال بالجواز، ومن قال: في العمل فقط، قال بالمنع، قلته تفقهاً، ولم أره نصاً.

هذا، وقد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين، حيث تضمَّن معنى الظن، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحدٍ، ومفعوله إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: قلت شعراً، وخطبةً، وحديثاً، ومفرد يراد به مجرد اللَّفظ، نحو ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم، خلافاً لمن منع هذا النوع. وممن أجازه ابن خروف والزمخشري. وإمَّا جملة فتحكى به، فتكون في موضع مفعوله. والله أعلم.

وفي (التصريح) تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميعِ العربِ. (وكذا الاسمية) عند بعضهم، فلا يعمل القول في جزأيها شيئاً، كما يعمل الظن؛ لأن الظنَّ يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآها

بِلا شرط (عِنْدَ سُلَيْمِ ....

أبو طالب

....

الناصية

معه كالمفعولين في باب أعطيت، فصح أن ينصبهما، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب أعطيت، ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً؛ لأن الجملة لا إعراب لها، فلم يبق إلا الحكاية، قاله ابن الناظم.

(**قوله: بلا شرط**) من كونه بلفظِ المضارعِ المخاطب، وأن يقع بعد الاستفهام، وعدم الفصل بغير ما ذكر، بل يعمل بلفظ الماضي والأمر، نحو: قل ذا مشفقاً، فأتى بلفظ الأمر، ونصب مفعولين، وهكذا باقي الشروط (دشتي).

(**قوله: عِنْدَ سُلَيْم**) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان، وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أي: في الجملة الاسمية (عمل ظن)، فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقاً) من غير شرطٍ من الشروطِ الآتيةِ (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً:

إذا مـا جَـرى شَـأْوَيْـنِ وابْـتَـلَّ عِـطْـفُـهُ تَـقـولُ هَـزيـزَ الـريـحِ مَـرَّتْ بِـأَثْـأَبِ

بالنصب لهزيز على أنه مفعول لتقول، وجملة مرّت بأثأب مفعول ثان، وشأوين: تثنية شأو بسكون الهمز، وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر، والعطف: الجانب، وهزيز الريح: دويها عند هبوبها، والأثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة، وفي آخره باء موحدة: جمع أثأبة، وهي نوع من الشجر، (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملاً:

إذا قُـلْـتُ إنـي آيـبٌ أهـلَ بَـلْـدةٍ وَضَـعـتُ بـهـا عـنـه الـوَلِـيَّـةَ بـالـهَـجْـرِ

بالفتح لـ أنّي، على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت، وآيب، أي: راجع، وأهل بلدة مفعول آيب، والضّمير في عنه يعود إلى الجمل، والولية بفتح الواو وكسر اللّام وتشديد الياء آخر الحروف: البرذعة التي توضع تحت الرحل، والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة، والأصل فتحها: نصف النهار عند اشتداد الحر، وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله:

وأجـري الـقـول كـظَـنٍّ مـطـلـقـا عـنـد سـلـيـم..........

(وغيرهم يشترط) في إعمال لفظ القول عمل ظن (شروطاً) ثلاثة: (وهي كونه) فعلاً (مضارعاً) فخرج المصدر، والوصف، والماضي، والأمر، فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن؛ لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب. (وسوّى به السِّيرافيُّ) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوّى به (الكوفيُّ قلْ) فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب، وفعل الأمر، نحو: أقلت زيداً منطلقاً، وقل زيداً منطلقاً، بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب، (و) يشترط في المضارع (إسناده للمخاطب)؛

نَحْوُ قُلْ ذا مُشْفِقاً) ونحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمه عن ظن نفسه، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب، فلا تقل أقول زيداً منطلقاً، ولا يقول زيد عمراً منطلقاً؛ لما مرَّ، ولو قال: وإسناده للمخاطب، وسوى به السيرافي. . . إلخ، كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالاً قاله الناظم) في (شرح التسهيل) (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة:

أَمَّـا الـرَّحِـيـلُ فـدونَ بَـعْـدِ غَـدٍ   فـمـتـى تـقـولُ الـدَّارَ تَـجْـمَـعُـنـا

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول، وتجمعنا مفعولٌ ثانٍ، قال أبو حيان: وفيه ردٌّ على من اشترطَ الحال؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه، لا عن ظنه في الحال. وهذا مبني على أن متى ظرف لتقول (والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر؛ لأن تقول على هذا غير مستفهم عنه، فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه، ويشترط كونه مضارعاً لمخاطب فقط، على ما حكاه ابن الخباز في (شرح الجزولية) وليس التفريع عليه، (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب كونه) واقعاً (بعد استفهام بحرف، أو باسم سمع الكسائي) من العربِ (أتقول لعميان عقلاً) فعقلاً مفعول أول، وللعميان مفعول ثانٍ على التقديم والتأخير. (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجي:

عـلامَ تـقُـولُ الـرُّمـح يُـثْـقِـلُ عـاتِـقـي   إذا أنـا لـم أطـعـنْ إذا الـخـيـلُ كَـرَّتِ

فعلام جار ومجرور، والجار على والمجرور ما الاستفهامية، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها، والرمح بالنصب مفعول أول، وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني، وأطعن بضم العين، يقال: طعن يطعن بالضَّم إذا كان بالرمح وغيره، وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب، وإذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] والتقدير: إذا لم أطعن أنا لم أطعن، وإذا كرت الخيل كرت. (تصريح).

(قوله: نَحْوُ قُلْ ذا مُشْفِقاً) هذه الأمثلة الأربعة لِصِيَغ مختلفةٍ من (القَوْل) الأوَّل لِفعل الأمر منه، ومَفعُولاه، (ذَا) و(مُشفِقاً) والثاني لِفعلِ الماضي منه، وَمفعُولاه (هذا) و(إسرائينا)، والثالث لِلْمَصدر منه، ومفعولاه (زيداً) و(مُنطلقاً) والرَّابع لاسْمِ الفاعلِ منه، ومَفْعُولاه (بِشراً) و(كريماً) وكلُّها بمَعنى الظَّن (أمَّا مَعنى البيتِ): قالت تلك المرأة ـ والحال كنتُ أنا رجلاً أفهَمُ وأُفطِن ـ: هذا الضَّب قَسَماً بذاتِ الله إنّه من بني إسرائيل مُسِخَ بهذه الصورة. (شيرازي). (قوله:

قَـالَـتْ وَكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنـا هَـذَا لَـعَـمْـرُ الـلـهِ إِسْـرائِـيـنـا

و«أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ زيداً مُنطَلِقاً» و«أَنْتَ قائِلٌ بِشْراً كريماً».

أبو طالب

(قوله: قال وكنت... إلخ) قاله أعرابي صاد ضباً، وأتى به إلى امرأته، فقالت له: هذا، وأشارت إلى الضَّبِّ المذكور بلفظ هذا، والفطين: الذكي المتوقد، وإسرائين: أصله إسرائيل، وهو اسم يعقوب النبي، قلب لامه في لغة بالنون، أي: قالت: هذا ما مسخ من بني إسرائيل، وإنما سُمِّي يعقوب بذلك، قيل: لأنه لمَّا هربَ من أخيه عيصو كان يسري باللَّيل، ويكمن بالنهار، وقيل: معنى إسرائيل: عبد الله.

الناصية

قـالـتْ وكـنـت رَجُـلاً فَـطِـيـنـاً هـذا لَـعَـمْـرُ الله إسْـرائـيـنـا

قاله أعرابي صاد ضبّاً، وأتى به إلى امرأته، فقالت له: هذا ـ وأشارت إليه ـ لعمر الله إسرائين، أي: ما مسخ من بني إسرائيل. **(قوله: قالت)** أي: سلفت، فالقول هنا أجري مجرى الظن في العمل لا المعنى؛ لأنه ليس المعنى على الظن؛ لأن هذه المرأة لما أتى لها زوجها بضب، ورأته قالت: هذا إسرائين؛ لأنها تعتقد في الضِّباب أنها من مسخ بني إسرائيل، وقيل: إن القول أجري مجرى الظنِّ فيهما، وقال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على امرأة الأعرابي قائل هذا البيت، وكنت: الواو اعتراضية، وكان فعل ماض ناقص، والتاء اسمها مبني على الفتح في محلٍّ رفع، ورجلاً خبرها، وفطيناً من الفطنة، وهي الحذق والذكاء والفهم الجيد، صفة لقوله: رجلاً، وهذا، أي: الضب مفعول أول لقوله قالت، ولعمر الله، أي: حياته، اللَّام للابتداء، وعمر مبتدأ، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وخبره محذوف وجوباً تقديره: يميني أو قسمي، وإسرائينا مفعول ثانٍ لقالت: وألفه للإطلاق، وهو على حذف مضافين، أي: ممسوخ بني إسرائينا، وهو لغة في إسرائيل، وهو لقب سيدنا يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، ومعناه: عبد الله، ولما هرب من أخيه عيصو كان يسري ليلاً ويكمن نهاراً، فهذا هو السبب في كونه لقب بذلك، وجملة لعمر الله معترضة بين معمولي قالت: لا محلَّ لها من الإعراب، كما أن قوله: وكنت رجلاً فطيناً معترض بين القول ومعموليه. **(يعني)**: أن زوجة الأعرابي لما أتى لها زوجها بالضَّب، قالت مشيرة إلى الضب، وكنت رجلاً حاذقاً: هذا وحياة الله ممن مسخ من بني إسرائيل، وهذا بحسب زعمها، وإلا فالحق أن المماسيخ لم تزد على ثلاثة أيام.

(والشاهد) في قوله: قالت، حيث أجري مجرى الظن في نصب المفعولين، مع أنها لم توجد فيه الشروط المذكورة على مذهبِ سُليم بضم السِّين.

(قوله: و«أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ زيداً مُنطَلِقاً») أتى بلفظِ المصدرِ.

(قوله: و«أَنتَ قائِلٌ بشراً كريماً») مثال للقول بلفظِ اسمِ الفاعلِ.

أَعْلَم وَأَرَى

فصل: في أعلم وأرى وما جرى مَجراهما

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: في أَعْلَمَ وَأَرَى) كذا في نسخ، وفي نسخ أخرى: أرى، وأعلم، ووجهت هذه بأن فيها موافقةَ التَّرجمةِ لما بعدها في الترتيب، ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم؛ إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى، فليست إحداهما تابعة في العمل للأخرى، فليست إحدى النسختين أحسن، كما زعمه (يس) وتبعه البعض. وأصل أرى: أرأى، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها. هذا، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السَّماع،وأما بقية أخواتهما، وهي ظننت وأخواتها، فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السَّماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً؛ لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة، وأجازه قوم منهم طرداً للباب، قاله أبو البقاء في (شرح لمع ابن جني).

(قوله: وما جرى مَجراهما) منَ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث منها مبتدأ، وخبر في الأصل.

(قوله: وما جرى مجراهما) أي: ما كان مثلهما من باقي الأفعال كـ (نَبَّأ) ونحوه، مِما سيأتي (شيرازي).

(قوله: وما جرى مَجراهما) فيه إشارة إلى فرق بينه وبينهما، وهو أن أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم، ثم نقل بالهمزة، واستعمل مادته في العلم أيضاً بخلاف الخمسة التي ستذكر، فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم إلا خَبِرَ بمعنى علم، قال الرضي: وأما أخبر وخبر وأنبأ وحدث، ولم تستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة والتَّضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء، أي: علم، وأما حدث ونبأ ثلاثيين، فلا يستعملان مشتقين من النبأ، والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدي إلى ثلاثة؛ لأن الإنباء والتنبؤ والإخبار والتخبير، والتحديث بمعنى الإعلام، ثم قال: وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث، أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد وبالخروج. انتهى.

وقوله: بمعنى الإعلام فيه مخالفة ما لقول الشارح، وما جرى مجراهما، ثم تمثيل الشارح بقوله: إذ يريكهم الله، إشارة إلى أن أرى أعم من أرى القلبية والحلمية، وفي الرضي: وألحق بعضهم أرى الحلمية بأعلم سماعاً. انتهى.

وهو مخالف لما قاله الشَّارح، حيث لم يقيده بسماع. انتهى.

إِلَـــى ثَـــلَاثَـــةٍ رَأَى وَعَـــلِـــمَـــا عَـــدَّوْا إِذَا صَـــارَا أَرَى وَأَعْـــلَـــمَـــا

(إلى ثَلاثَةٍ) مَفاعيل (رَأَى وَعَلِما) المُتَعَدِّيَيْنِ لِمَفْعُولَيْنِ (عَدَّوْا إذا صارا) بإدخالِ همزةِ التَّعدِيَةِ عَلَيْهِما (أرى وأعْلَما) نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] و«أعلَمَ زيدٌ عَمْراً بِشْراً كريماً».

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إلى ثلاثة**) متعلق بعدَّوا بفتح الدال مشددة، ورأى وعلما مفعوله مقدم، والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية، نحو ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٣].

(**قوله: رأى وعلما**) يعني: رأى بمَعنى (عَلِمَ) أو (ظَنَّ) لا الذي بمَعنى آخر، (وعَلِم) بمَعنى اليَقين، لا بمَعنى آخر.

(**قوله: المُتَعَدِّيَيْنِ لِمَفْعُولَين**) قال اللقاني: نعت لعلم ورأى، احترز به عن أعلم وأرى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحدٍ، وهذا الاحتراز مبني على ما سيجيء من أن علم بمعنى عرف تنقل إلى أفعل بالهمزة كالتَّضعيف.

(**قوله: بإدخال همزة التعدِيَةِ عَلَيْهما**) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي، فيتعدى بها إلى مفعولٍ كان فاعلاً قبل، فيصير متعدياً إن كان لازماً، نحو: جلس زيد، وأجلست زيداً، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً، نحو: لبس زيد جبة، ورأيت الحق غالباً، وأراني الله الحق غالباً، وعلمت الصدق نافعاً، وأعلمني الله الصدق نافعاً.

(**قوله: أرى وأعلما**)؛ إذ همزة باب الإفعال توجِبُ زِيادَة واحدٍ، فإنْ دَخَلَتْ هذه الهَمْزَة على فعلٍ لازمٍ بنفسه صارَ متعدياً إلى مفعولٍ واحد، وإنْ دَخَلَت على مفعولِ فعلٍ مُتَعَدٍّ إلى مَفْعول واحدٍ بنفسه صارَ مُتَعَدِّياً إلى مَفعُولَيْنِ، وإنْ دخلتْ على فعل مُتَعَدٍّ بنفسه إلى مفعولَين صار مُتَعَدِّياً إلى ثلاثة مَفاعِيل، وهذا هو الغالب في باب الأفعال. (شيرازي).

(**قوله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾** [الأنفال: ٤٣] فالمفعول الأول ليريكهم هو الكاف، والثاني هم، والثالث قليلاً، والمفعول الأول لأرى الكاف، والثاني هم، والثالث كثيراً. هذا، وفي (الشيرازي) (يرى) مضارع (أرى) ومَفاعيل (يرى) هي (الكاف) (هم) (قليلاً) وفاعله (الله)، ومفاعيل (أرى) هي: (الكاف) (هم) (كثيراً) وفاعله ضمير (هو) مستَتِرٌ فيه راجع إلى (الله). (شيرازي).

(**قوله: و«أعلَمَ زيدٌ عَمْراً بشراً كريماً»**) (زيد) فاعل، والباقي مَفاعيل بالتَّرتيب.

وَمَـا لِـمَـفْـعُـولَـيْ عَـلِـمْـتُ مُـطْـلَـقَـا لِـلـثَّـانِ وَالـثَّـالِـثِ أَيْـضـاً حُـقِّـقَـا

(وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ) وأخواته (مُطْلَقا) مِن الإلغاءِ والتَّعليق عنهُما، وحذفهما، أو أحدهما لِدليلٍ، (لِلثَّانِ والثَّالِثِ) مِن مَفاعيل هذا الباب (أَيْضاً حُقِّقا) نحو: قول بعضهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأكابِرِ» وقوله:

وَأَنْـتَ أرانِـي الـلَّـهُ أَمْـنَـعُ عـاصِـمٍ [وَأَرْأَفُ مُـسْـتَـكْـفًـى وَأَسْـمَـحُ واهِـبِ]

أبو طالب

(قوله: وأنت أراني الله... إلخ) آخره:

الناصية

(قوله: وما لِمَفْعُولي... إلخ) أي: للثاني، والثَّالث من المفاعيلِ الثلاثةِ بعد النقل. (من جواز حذف أحدهما اختصاراً) أي: لدليل (ومنه اقتصاراً) أي: لغير دليلٍ (ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل، وإلى ذلك الإشارة بقول النظم:

ومـا لـمـفـعـولـيْ عـلـمـتُ مُـطْـلَـقـا لـلـثَّـانِ والـثَّـالـثِ أيـضـاً حُـقِّـقـا

(خلافاً لمن منع الإلغاء وللتعليق مطلقاً) أي: سواءً أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول، وهو أبو علي الشَّلوبين، ونسبه إلى المحققين، (و) خلافاً (لمن منعهما في المبني للفاعل)، وهو أبو موسى الجزولي، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل، فقال: يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم؛ لصيرورته بالبناء للمفعول، ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدى لاثنين، ولا يجوز في المبني للفاعل؛ لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغىً في حالةٍ واحدةٍ، وذلك تناقضٌ. وقال خطاب في (الترشيح): لا تلغى أعلم وأخواتها؛ لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذٍ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط، فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك؛ إذ ليس لنا حينئذٍ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر، ولم يؤثر فيهما شيئاً (ولنا) من الأدلة (على إلغاء) المبني للفاعل من النثر. (قول بعضهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر)، فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبره، وأعلم ملغاةٌ لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله:

وأَنْـتَ أرانـي اللهُ أَمْـنَـعُ عـاصِـمِ) وَأَرْأَفُ مُـسْـتَـكْـفـىً وَأَسْـمَـحُ واهِـبِ

فأنت مبتدأ، وأمنع خبره، وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] فالكاف والميم مفعول أول، وجملة ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ في محلِّ نصبٍ سدَّت مسد المفعول الثاني، والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام، ولذلك كسرت إن، وإذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد، والتقدير: إذا مزقتم تجددون، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول، وما سد مسد المفعولين، ولا يصح أن تكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط؛

. . . .

أبو طالب

. . . . وأرْأَفُ مــسـتـكـفًـى وأسْـمَـحُ وَاهِـبِ

الناصية

لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البَقَرَة: ٢١٥] (و) من النظم (قوله:

حَـذارِ فَـقَـدْ نُـبِّـئْـتُ إنَّـكَ لـلـذي سَتُجْزَى بما تَسْعَى) فَتَسْعَدَ أو تَشْقَى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى: احذر، ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض، والتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة إنك للذي في موضع نصبٍ سدت مسد المفعولين، والفعل معلق عنها باللّام، ولذلك كسرت إن. (تصريح).

(قوله: وما) حقّق قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً؛ لأنه الذي يشعر به.

قول المصنف: للثان والثالث أيضاً حققا.

(قوله: لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام.

(قوله: مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله: لمفعولي، أو حققا متعلّق قوله: للثان والثالث، أو صفة لمفعول مطلق أي: تحقيقاً مطلقاً، أي: عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكامِ المتقدمةِ، ويحتمل على جعله مرتبطاً بحققا متعلق قوله: للثان والثالث، أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم، ونحوه للمجهول رداً على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب؛ ليكون بمنزلة ظننت لفظاً في طلب مفعولين. (صبان).

(قوله: مطلقاً) حال من ضمير حققا الواقع خبراً عن ما، أي: والذي ثبت لمفعولي علمت حقق للثاني، والثالث حال كونه مطلقاً عن التقييد بحكم، أو حال خلافاً لمن اشترط في جواز التعليق والإلغاء هنا بناءهما للمفعول، أما المفعول الأول، فليس له شيء من هذه الأحكام، بل هو كسائر المفاعيل. (خضري).

(قوله: وحذفهما) معاً، أي: مع ذكر الأول، أو حذفه، بل يجوز حذف الثلاثة، ولو اقتصاراً، ففي (التصريح): أما حذف الثلاثة، فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقاً؛ لحصول الفائدة؛ إذ الإعلام قد يخلو عنه الشخص، فلا يكون كحذف مفعولي ظننت، وحينئذٍ فالمتن مخصوص بغير الحذف. (صبان).

(قوله: للثان والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى، أي: لأن أصلهما المبتدأ والخبر، كمفعولي علمت ورأيت.

(قوله: أيضاً حققا) فيجوز حذفهما معاً اختصاراً إجماعاً، وفي حذف أحدهما اختصاراً ما سبق. ويمتنع حذف أحدهما اقتصاراً الخلف السابق. ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: عمرو أعلمت زيداً قائم، ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر، وكذلك يعلق الفعل عنهما، نحو:

وتقول: «أعْلَمْتُ زَيداً»، أمّا [المفعولُ] الأوّلُ مِنها فلا يَجُوزُ إلغاؤُهُ، ولا تَعليقُ الفعلِ عنه، ويَجُوز حَذفُه مَعَ ذِكْرِ المَفعُولَيْنِ اقْتِصاراً، وكذا حَذفُ الثّلاثة لِدَليلٍ؛ ....

أبو طالب

وأفعل في المواضع الثلاثة للتفضيل أضيف إلى موصوفه، أي: عاصم أمنع من كل عاصم، وكذا أخواه، والرأفة: الشفقة، والسماحة: الجود، مستكفى اسم مفعول من استكفيت، أي: طلبت منه أن يمنع عني شرّ الأعادي.

الناصية

أعلمت زيداً لعمرو قائم، وأريت خالداً لبكر منطلق. وأما المفعول الأول، فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه. ويجوز حذفه اختصاراً، واقتصاراً. (صبان).

(قوله: البَرَكَةُ أعْلَمَنا الله مع الأكابر) هذا المثال لإلغاء أعلَم، حيث توسط بين مفعوله الثاني، وهو البركة، ومفعوله الأول والثالث، وهما نا المتكلم ومع الأكابر. وفي (الشيرازي): فـ (الله) فاعل و(نا) مفعول أول، و(البَرَكة) ثانٍ، و(مع الأكابِر ثالِث، وحيثُ تَوَسّط (أعلَم) بين مَفعوليْه ألغِيَ عَنِ العَمَل، ورفع (البَرَكة).

(قوله: وَأنْتَ أراني الله... إلخ) هو من الطويل. وأنت مبتدأ. وأمنع عاصمٍ خبرُه. وأفعل في المواضع الثلاثة للتفضيل. والشاهد في أراني الله: حيث ألغي عمل أرى الذي يستدعي ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه. ومستكفىً اسم مفعول من استكفيته الشَّيء فكفانيه. والرأفة: الشَّفقة والحنو. والسَّماحة: الجود والكرم. (المَعنى) أراني الله بأنَّك أقوى حافِظٍ، وأكثرُ رأفةٍ مِمَّن يُطْلَبُ مِنه الكِفاية، وأكبرُ واهبٍ. **(الشاهد)** في إلغاء (أرى) عن العَمَل لِتَوَسُّطِهِ بين مَفعُولَيه، ومفاعيلُه هي على الترتيب: (ياء المتكلِّم) (أنت) (أمنع) وفاعله (الله).

(قوله: وتقول «أعْلَمْتُ زَيداً») مثال لحذفِ معمولين عند وجودِ دليلٍ، وذلك إنما يقال عند ما يعلم السامع بما أعلمت زيداً، والمراد من الدليل هو القرينة اللّفظية أو الحالية، كما في المثال.

وفي (الشيرازي) هذا مِثالٌ لِحَذفِ المفعولَيْن، وذلك فيما لو قيل هذا في جواب هكذا سؤال: (مَن الذي أعلَمْتَهُ بأنَّ بِشراً كريماً) فيقول: (أعْلَمْتُ زيداً) أي: أعلمتُ زيداً بشراً كريماً.

(قوله: يجوز حذفه) أي: مع حذفهما أو ذكرهما، وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصاراً على الخلاف. **(قوله: ويَجوزُ حَذفه)** أي: المفعول الأول بشرط ذكر المفعولين الثاني والثالث. (دشتي).

(قوله: اقتصاراً) أي: اعتباراً بأنه لا مَفعول له سِوَى هذَيْنِ؛ إذ كثيراً مالاَ يَتَعَلّق الغَرَض ببيانِ بعضِ المَفاعيل، كما لو قيل: (أعلمت بِشراً كريماً) ولا أهَمِيَّةَ في ذِكرِ مَن أعْلم بذلك، هذا، وفي (الدشتي) إن هذا الحذف من باب الاكتفاء بمفعولين عن ثلاثة، ولا يحتاج إلى دليل.

(قوله: لِدَليلٍ) يدل عليها.

وَإِنْ تَــعَـدَّيَــا لِــوَاحِـدٍ بِــلَا   هَـمْـزٍ فَـلِاثْـنَـيْـنِ بِـهِ تَـوَصَّـلَا

ذَكَرَهُ في «شرح التَّسهيل». ونقل أبو حَيَّان أنّ سيبويه ذهب إلى وُجُوبِ ذِكْرِ الثَّلاثة دُونه.

(وَإِنْ تَعَدَّيا لِواحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأنْ كان رَأى بمَعنى أبصرَ، وعَلِمَ بمَعنى عَرفَ (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا) ....

أبو طالب

(قوله: دونه) أي: دون دليل.

(قوله: ونقلها بالهمزة قياساً) أي: نقلها بالهمزة ثابت للقياس.

الناصية

(قوله: دُونه) أي: بدون دليل وقرينةٍ عليها، يعني: أنه لا يجوز حذفها للاقتصار كما ذكر، بل مع الدليلِ. **(قوله: وَإِنْ تَعَدَّيا)** أي: رأى وعلم.

(قوله: بأن كان رَأى بمَعنى أبصر.. إلخ) أي: بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية. وفي (التصريح) قال ابن مالك في النظم وغيره: (وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية، وعلم العرفانية، (المتعدي) كل منهما (الواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيداً الهلالَ، أي: أبصرته إياه، وأعلمت زيداً الخبر، أي: عرفته إياه قال الله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٢] فالكاف والميم مفعول أول، وما تحبون مفعول ثانٍ. وأما ﴿وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأنفال: ٤٤] فقليلاً حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف) لهما أو لأحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة، إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تــعــدّيــا لــواحــدٍ بــلا   هــمــزةٍ فــلاثــنــيــن بــه تــوصّــلا

والــثــانــي مــنــهــمــا كــثــانــي اثــنــي كــســا   ....

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير زيد في قولك: أعلمت زيداً الحكم، كما أن الثوب غير زيد في قولك: كسوت زيداً ثوباً، فتقول في حذف الأول: أعلمت الخبرَ، ورأيتُ الهلالَ، كما تقول: كسوت ثوباً، وفي حذف الثاني أعلمت زيداً، وأريت زيداً، كما تقول: كسوت زيداً، وفي حذفهما معاً أعلمت وأريت، كما تقول: كسوت (تصريح).

(قوله: وعَلِمَ بمَعنى عرف) كما تقدم.

(قوله: فلاثنين به) أي: بالهمز.

(قوله: توصلا) أي: يصير لهم مفعولان إذا صارا (أرى) و(أعلَمَ) لِما سَبَقَ مِنّا آنفاً، ومن أن هَمزة الإفْعال - غالباً - تُضيف مفعولاً واحداً إلى الفعل.

نحو: «أرَيْتُ زَيداً عَمْراً» و«أَعْلَمتُ بِشراً بَكْراً» والأكثرُ المَحفُوظُ في عَلِمَ هذه نَقْلُها بالتَّضعيفِ، نحو: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: ٣١] ونَقْلُها بالهمزةِ قياساً على ما اخْتارَهُ في «شَرح التَّسهيل» مِن أنّ نقلَ المُتَعَدِّي لِواحِدٍ بالهمزة قِياسٌ لا سماعٌ خِلافاً لِسيبويه.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: أرَيْتُ زَيداً عَمْراً**) أي: أبصرته عمراً، أو جعلت زيداً يُبصِرُ عَمْراً.

(**قوله: و«أعْلَمتُ بشراً بَكْراً»**) أي: عرفت بشراً بكراً، أو عَرَّفْتُ بِشراً لِبَكرٍ.

(**قوله: والأكثرُ المَحفُوظُ. . . إلخ**) أي: الأكثر استعمالاً عند العرب، وحفظ عنهم عند علماء الأدب في علم بمعنى عرف هو أنهم إذا أرادوا نقله من مفعولٍ واحدٍ إلى مفعولين، ضعّفوا عينها من باب التفعيل، وأما نقلها من الواحد إلى اثنين بهمزة باب الأفعال، فصحيح على القاعدة، والقياس وإن لم يكثر استعماله كذلك. (دشتي).

(**قوله: نَقْلُها بالتَّضعيف**) أيْ: نقلها إلى مفعولَيْنِ بسبب تضعيف عينه في باب التَّفعيل، لا بهمزة باب الإفعال، واعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف، نحو: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: ٣١] لا بالهمزة. وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو: ألبست زيداً جبةً جائز. وتوصَّلا إما ماض مبني للمجهول أو فعل أو مؤكد بالنُّون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول.

هذا، وقال اللقاني: إنما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى بأحدهما إلى واحدٍ وبالآخر إلى اثنين، وأما من قال ليس لها إلا معنى واحد هو معنى عرف، فتارةً تتعدى إلى واحد وتارة تتعدى إلى اثنين، كما قال الرضي فلا.

(**قوله: نحو ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾**) أي: عرف آدَمَ الأسماء، فـ (آدم) و(الأسماء) مَفعُولان.

(**قوله: نَقْلُها بالهمزة قياساً. . . إلخ**) أي: تعدية الفعل المتعدي لواحد بالهمزة إلى مفعولين أمر صحيح، وقياسي؛ لأنها منحصرةٌ على السماع خلافاً لسيبويه، حيث ادّعى أن التعدية بالهمزة إلى مفعولين على خلاف القياس، وإنما هو سماع فقط. (دشتي).

(**قوله: قياسٌ**) على المتعدي لاثنين كما قيس (نحو: ألبست زيداً جبة) على كسوته جبة، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين، فإنه قال: وأما السماع في المتعدي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء، وأعلمته إياه، أي: عرفته إياه، هذا نصه فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

(وَ) المَفعُول (الثَّانِي مِنْهُما) أي: مِن مَفعُولَيْ أرى وأعلَمَ المُتَعَدِّيَيْنِ لَهُما بالهمزة (كَثانِ اثْنَيْ) أي: مَفْعُولَيْ (كَسا) في كَوْنِهِ غير الأوَّل، نحو: «أرَيْتُ زيداً الهِلالَ» فالهِلال غيرُ زيدٍ،

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وأجاب المُنكِّتُ بأن ما قاله مبني على ما اختاره في (التسهيل) من أن النقل بالهمزة قياسي في المتعدي إلى واحد كالقاصرِ؛ لأنه حيث كان مذهبه، فلا يعترض عليه، ثم إن المتبادر من عبارة ابن هشام أن جوابه كجوابِ المنكت، إلا أن المنكت جعل مناط الجوابِ أن ذلك مذهب الناظم، وابن هشام التزمه، والأزهري جعل جواب ابن هشام مغايراً لما قاله المنكت، حيث قال بعد قوله: قياساً على المتعدي لاثنين كما قيس. . . إلخ، وكان اللّائق بمذهب الناظم أن يقول بعد قول ابن هشام: قياساً من غير توقُّفٍ على سماعٍ. وقال اللقاني: يحتمل أن يراد بالقياس قياس علم المتعدي لواحدٍ على ليس المتعدي إلى واحدٍ، وإن يراد به الاطرادُ، أي: لا يتوقف على ما سمع من ذلك، وفي الأول إثبات اللُّغة بالقياس، والصحيح عند المحققين من الأصوليين منعه، والثاني مذهبُ الأخفش. (يس).

(قوله: خلافاً لسيبويه) حيثُ يرى أنّ نقل الفعل إلى باب الإفعال سماعيّ.

(قوله: في كَوْنِهِ غيرَ الأوَّل) أي: ليس خبراً للأول في الأصل، كما في رأى، وعلم، اللذين من أفعال القلوب. (قوله: في كونه غير الأول) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: كسوت زيداً جبةً، وأعطيت زيداً درهماً في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: زيد الحق، كما لا تقول: زيد درهم، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل، فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول: أعلمت زيداً وأعطيت زيداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني، نحو: أعلمت الحق وأعطيت درهماً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا معنى قوله: والثاني منهما. . . إلخ، البيت (خضري).

(قوله: نحو أريت زيداً الهلال) أي: أبصرته إياه، وأعلمت زيداً الخبرَ، أي: عرفته إياه، قال الله تعالى: ﴿مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فالكاف والميم مفعول أول، وما تحبون مفعولٌ ثانٍ، وأما ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٤] فقليلاً حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف) لهما أو لأحدهما (للدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة، إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كما أنَّ الجُبَّةَ غيرُه؛ في نحو: «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» وفي جَواز حَذْفِه، نحو: «أَرَيْتُ زيداً» كما تقول: «كَسَوْتُ زيداً» وفي امْتِناع إلْغائِهِ (فَهْوَ بِهِ في كُلِّ حُكْمٍ) مِن أحْكامِه (ذُو ائْتِسَا) أي: صاحِب اقْتِداءٍ، واسْتُثْنِيَ التَّعْلِيقُ، فإنّه جائِزٌ فيه وإنْ لم يَجُزْ في ثاني مَفعُولَيْ كَسا، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠].

أبو طالب

(قوله: نحو: أرني. . .إلخ) في هذا التمثيل ما مرَّ في سائر الأمثلة في الباب السابق، والجواب الجواب.

الناصية

وإن تــعــدّيــا لــواحــدٍ بــلا هَــمْــزٍ فــلاثــنــيــن بــه تــوصّــلا

(قوله: وفي جواز حذْفِه) أي: حذف الثاني، يعني: إنهما مثل كسا في ذلك أيضاً.
(قوله: كما تقول «كَسَوْت زيداً») مع وجود القرينة على المَحذُوف.
(قوله: وفي امْتِناع إلْغائِهِ) أي: إلغاء العمل في الثاني كامتناع إلغاء كسا في مفعوليه. (وفي الشيرازي) فكما لا يُلغى عن العمل (كَسا) كذا لا يُلغى عن العمل (أرى وأعلَمَ) المُتَعَدِّيانِ لِاثْنَيْنِ.
(قوله: فَهْوَ) أي: الثاني من هذين المفعولين (بِهِ) أي: بالثاني من مفعولي باب كسا.
(قوله: فهو به. . . إلخ) أتى به دفعاً لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط، لكن لو قال بدل هذا الشطر:

ومــن يــعــلــق هــاهــنــا فــمــا أســا . . . .

لكان أحسن كما ستعرفه، (صبان). (قوله: في كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به، وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثاني؛ لأنه لو شبه المفعولين بمفعولي كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع، وأنه في غير امتناع كون الثاني جملة؛ بدليل أن الأول لا يكون جملة، قاله (سم).
(قوله: أي: صاحب اقْتِداء) فيمتنع أن يخبر به عن الأول، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويجوز حذفهما معاً، كما في (التصريح) وغيره، ويمتنع الإلغاء، تقول: زيداً الهلال أريت، وزيداً الكتابة أعلمت بالإعمال وجوباً، كما تقول: زيداً درهماً أعطيت. وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الإخبار بالثاني عن الأول.
(قوله: واسْتُثْنِيَ التَّعليقُ) أي: يستثنى من إطلاقه التَّعليق، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني؛ لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصريةً فهي ملحقة بالقلبية في ذلك، ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠].
(قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠] (فالياء مفعول أول، وجملة ﴿تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ مفعولٌ ثانٍ. دخل عليها (كيف) الاستفهامية، فعلّق أرى بمعنى أبصر عن مفعوله الثاني لوجود كيف

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

(وَكَأَرى السّابِقِ) أوّل البابِ في التَّعدِيَةِ إلى الثّلاثة، (نَبّأ) أَلْحَقَهُ به سيبويه، واسْتَشْهَدَ بقوله:

أبو طالب

....

الناصية

اسم الاستفهام، أي: بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر، وقيل: علمية، فلا شاهد فيها لما نحن بصدده، وفي التّمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية؛ لأن كيف تستعمل اسماً معرباً مجرَّداً عن الاستفهام، بمعنى كيفية، كما قيل به في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦] ويكون مضافاً إلى الفعلِ بعده بتأويله بالمصدر، كما في ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] فالمعنى: أرني كيفية إحيائك الموتى، فظهر أن أرني كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه، لا تأويله بالمصدر، وإن سبك جملة تحيي بإحياء لكونها مضافاً إليها، أفاده الروداني، وتقرير المصرح، وتبعه غيرُ واحدٍ، كالبعض البحث بأن جملة ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠] يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرني، أي: أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أن التقدير: كيفية فعلنا بهم، فليست الآية من باب التّعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدراً (صبان).

(**قوله: نحو** ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠]) وفي (التصريح) فأرني فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، و﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، وهذا النظر لأبي حيان. (وقد يجاب بادعاء أن الرؤية هنا) أي: في ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠] (حلمية) لا بصرية، كما قال الحوفي في ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]: الرؤية رؤية القلب في هذا، ومخرجها مخرج رؤية العين، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية، ولا يجوز مع العلم. اهـ. ذكره في سورة النساء، ولك أن تقول: ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدرٍ منصوبٍ على المفعولية، والتقدير: أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، على أنا لا نسلم امتناعَ التّعليقِ عن المفعول الثاني في بابِ كسا لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل؛ لأنه سؤال عن مفعول به قلته بحثاً، ولم أره مسطوراً، فإن صحَّ سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

والثَّانِ منهما كثاني اثْنَيْ كَسَا فهو به في كلِّ حكمٍ ذو ائْتِسَا

(**قوله: إلى الثلاثة**) أي: إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام.

(**قوله: نبا وأخبرا... إلخ**) قال شيخ الإسلام: اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث، وأخبر وخبر، لم تقع تعديتها إلى ثلاثةِ مفاعيلَ في كلامِ العربِ إلا وهي مبنية للمفعول. اهـ. وقد وقع في القرآن تعدية نبأ

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كَاسْمِها   يَهْدِي إلَيَّ غَرائِبَ الأشْعَارِ

لكنّ المَشهُورَ فيها تَعْدِيَتُها إلى واحِدٍ بنفسِها، ....

أبو طالب

(**قوله: نبئت زرعة... إلخ**) قاله النابغة في هجو زرعة، وزرعة مسماة بالسفاهة أيضاً، وهو زرعة بن عمرو بن خويلد، ونبئت متكلم مجهول، فالتاء مفعوله الأول أقيم مقام فاعله، وزرعة

الناصية

مبنية للفاعل إليها واحد صريح، واثنين سدَّ مسدَّهما إن المكسورة المعلَّقة باللام، ومعمولاها في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ [سبأ: ٧] الآية، إلا أن يقال: مراد شيخ الإسلام ثلاثةُ مفاعيل صريحةٌ، وفي الدماميني: من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلاً بأن الهمزة والتَّضعيف فيها للنقل؛ إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر، وإنما هو من باب التضمين، أي: تضمينها معنى أعلم. وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك، في (التصريح) عن الناظم أن أولى من اعتبار التَّضمين حمل الثاني منها على نزعِ الخافضِ، والثالث على الحال، وعندي فيه نظر؛ إذ الحالُ قيد في عاملها على معنى في، فيكون التقدير: أخبرت زيداً بعمروٍ في حال كونه قائماً، فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحالِ قيامِ عمروٍ، ولا يعطى ما المخبر به من أحوالِ عمروٍ، مع أن هذا هو المطلوب، دون ذاك، وانظر ما المانع من كونِ الهمزةِ والتَّضعيف للنقل عن فعل مقدر، فإن له نظائر كثيرة فاعرف. (صبان).

(**قوله: نُبِّئْتِ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كَاسْمِهَا... إلخ**) قاله زياد من قصيدة هجا بها زرعةَ، وذلك أنه لقي زياداً في موضعٍ يُسمَّى بعكاظ، فأشار على زيادٍ أن يغدر ببني أسدٍ، وينقض حلفهم، فامتنع من ذلك، وأخبر بأن زرعةَ قال فيه أشعاراً سفَّه عليه فيها. (**قوله: نبئت**) أي: أخبرت بالبناءِ للمجهولِ فيهما فعل ماضٍ، وتاء المتكلم نائب عن فاعله، وهي مفعوله الأول، وزرعة بضم الزاي مفعوله الثاني، والسفاهة، أي: قلّة العقل، وأصلها: الخفة والحركة، يقال: تسفهت الرِّيح الشَّجر، أي: حركته، الواو اعتراضية، والسفاهة مبتدأ، وهي مصدر سَفُهَ بضمِّ الفاءِ، وأما سَفِهَ بكسر الفاء فمصدره السَّفه، وكاسمها جار مجرور متعلّق بمحذوف خبره، والهاء مضاف إليه، والتقدير: والسَّفاهة قبيحة كاسمها أي: مسمَّى السَّفاهة، وهو قلة العقل قبيح كاسمه، وهو السفاهة، ويُهدي بضم الياء، أي: يقول فعل مضارع، وفاعله ضميرٌ مستتر فيه جوازاً، وتقديره هو يعود على زرعةَ، وإليَّ متعلق به، وغرائب مفعوله، والأشعار مضاف إليه من إضافة الصفة للموصوف، أي: يقول في الأشعار الغريبة وغرابتها بالنسبة لصدورها منه؛ لأنه ليس من أهل الشِّعر، وجملة يُهدي... إلخ، في محلّ نصبٍ سدَّت مسدَّ مفعول نبئت الثالث، فحينئذٍ جملة قوله: والسَّفاهة كاسمها معترضة بين الثاني والثالث لا محلَّ لها من الإعراب (يعني): أخبرت أن زرعة يقول فيّ أشعاراً، وهي بالنسبة لصدورها منه غريبة، لأنه غير مشهور بالشِّعر، ولا منسوب إليه، ولا من أهله، وما ذاك إلا لقلة عقله التي هي وصف قسم مثل اسمها، وهو السفاهة.

وإلى غيرِه بحرفِ جَرٍّ، وأَلْحَقَ به السّيرافِي (أَخْبَرَا) كقوله:

أبو طالب

مفعوله الثاني وجملة يهدي إلى... إلخ في محل مفعوله الثالث، وجملة: والسَّفاهة كاسمها معترضة، أي: مسمَّى السَّفاهة، وهو زرعة مكنى قبح كلفظ السفاهة باعتبارِ معناها اللُّغوي، ويُهدي من باب الإفعال من الهدية، أي: العطية، وغرائب الأشعار، أي: الأشعار الغريبة.

الناصية

(والشاهد) في قوله: نبئت حيث تعدَّى كأرى العلمية إلى الثلاثة مفاعيلَ.

(**قوله: وإلى غيره بحرفِ جَر**) لكنه ورد في القرآن الحكيم، تَعَدِّيهِ إلى مفعول واحدٍ للثاني بحرفِ جرٍّ، كما ورد تَعَديه بنفسه إلى مَفعولَيْن، فمِنَ الأوّل قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ﴾ [القمر: ٢٨]، قوله: (وما عليك... إلخ). قاله رجل من بني كلاب.

(**قوله: وما**) الواو بحسب ما قبلها، وما نافية حجازية عاملة عمل ليس، واسمها محذوف جوازاً، وعليك بكسر الكاف؛ لأنه خطاب لمؤنث جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبرها، والتقدير: ليس بأس كائناً عليكِ... إلخ، أو اسم استفهام مبتدأ، وهو إنكاري بمعنى النفي، وعليك متعلق بمحذوف خبره، أي: وأي بأسٍ كائن عليك... إلخ، وإذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وهي لمجرد الظرفية متعلقة بقوله: تعوديني، أي: وما عليك أن تعوديني في هذا الوقت، وأخبرتني بالبناء للمجهول فعل ماض، وتاء المخاطبة نائب عن فاعله، وهي مفعوله الأول، والنون للوقاية، والياء مفعوله الثاني، ودنِفاً بكسر النون، أي: مريضاً مرضاً ملازماً مفعوله الثالث، والجملة فعل الشَّرط، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: فما عليك، وغاب: الواو للحال من تاء المخاطبة، وغاب فعل ماضٍ، وبعلك، أي: زوجك فاعلُه، وكاف المخاطبة مضاف إليه، ويقال للمرأة: بعل أيضاً، وبعلة بالهاء، والجمع بعولة، ويوماً ظرف زمان متعلق بغابَ، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتعوديني، أي: تزوريني فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والياء الأولى فاعله، والنون للوقاية، والياء الثانية مفعوله، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ مجرور بفي محذوفة، أي: في عيادتي، وهو متعلّق بما تعلَّق به عليكِ. (يعني): يا أيتها المحبوبة إذا أخبرت أن المرض لازمني، وقد غاب زوجك يوماً من الأيام، فليس، أو فأي بأسٍ وضررٍ عليكِ في زيارتك إياي في هذا الوقت، أي: لا بأس عليك في ذلك، وبعد هذا البيت:

وتجعلي نقطةً في العقب باردةً ... وتغمسي فاكِ فيها ثم تَسْقِني

(**والشَّاهد**) في قوله: أخبرتني، حيث تعدَّى كأرى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ.

(**قوله: وَأَلْحقَ به أيضاً**) أي: بأرى.

وَمَـا عَـلَـيْـكَ إذا أُخْـبِـرْتِـنـي دَنِـفـاً ... وَغـابَ بَـعْـلُـكِ يَـوْمـاً أنْ تَـعُـودِيـنِـي

وَأَلْحَقَ به أيضاً (حَدَّثَ) كقوله:

أوْ مَـنَـعْـتُـمْ مـا تُـسْـأَلُـونَ فَـمَـنْ ... حُـدِّثْـتُـمُـوهُ لَـهُ عَـلَـيْـنـا الْـعُـلا

أبو طالب

(**قوله: وما عليك... إلخ**) آخره.

.... وغـابَ بَـعْـلُـكِ يـومـاً أن تَـعُـودِيْـنـي

قاله رجل من بني كلاب، وما: نافية، أي: لا بأس عليكِ، وقيل: استفهامية. مبتدأ وعليك خبره، وأُخبرتِني بالصِّيغة المجهولة المخاطبة، ودنف بفتح الدَّال المهملة، وكسر النون، صفة مشبهة من الدنف بفتحتين، أي: المرض الملازم للشخص، وقوله: غاب بعلك حال، ويوماً ظرف لأخبرتني، وأن تعوديني من العيادة، والمعنى: لا بأس عليكِ أن تعوديني إذا خبرت أني دنف، وقد غاب بعلك.

(**قوله: فمن حدثتموه... إلخ**) قبله، أو منعتم ما تسألون، وهو عطف على ما في البيتِ السَّابقِ، وتُسألون جمع مخاطب مجهول، وكذا حدثتموه، ومفعوله الثالث جملة علينا العلا.

الناصية

(**قوله: أوْ مَنَعْتُمْ... إلخ**) قاله الحارث بن خلف اليشكري. (**قوله**) أو عطفت جملة قوله: منعتم على جملة قوله: سكنتم في البيت قبله، ومنعتم بالبناءِ للفاعلِ فعل ماضٍ وفاعله والميم علامة جمع الذكور، وما اسم موصول بمعنى الذي مفعولهُ، وجملة تُسألون بالبناءِ للمفعول من الفعلِ ونائبِ الفاعل صلةُ الموصولِ، وعائده محذوف، أي: أو منعتم ما تسألونه مما يطلب منكم، وفمن الفاء للسببية؛ لأن المنع سبب في توجه هذا السؤال إليهم، ومن اسم استفهام مبتدأ، أو هو إنكاري بمعنى النفي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ١٣٥] وحدثتموه بالبناء للمفعول أيضاً، أي: خبرتموه: فعل ماضٍ، وتاء المخاطبين نائب عن فاعله، وهي مفعوله الأول، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، والهاء مفعولُه الثاني، وله جار ومجرور متعلّق بمحذوفٍ تقديره: كائن، خبر مقدم، وعلينا متعلق بذلك المحذوف أيضاً، والولاء بالفتح والمد، أي: النصرة مبتدأ مؤخر، والجملة سدت مسدَّ مفعولِ حدثتموه الثالث. والذي في (شواهد العيني) العلا: بالعين المهملة، أي: الرفعة والشرف. (يعني): أو منعتم الذي تسألونه مما يطلب منكم من النصفة فيما بيننا وبينكم، فهل بلغكم أن أحداً انتصر علينا وقهرنا، أو هل بلغكم أن أحداً زاد علينا في الرِّفعة والشرف، أي: لم يبلغكم ذلك حتى تطمعوا فينا، وتمنعوا عنا ما يطلب منكم، مع ما تعرفونه فينا من عزّنا وامتناعنا.

(**والشاهد**) في قوله: حدثتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيلَ: الضَّمير المرفوع الذي ناب عن الفاعل، والضَّمير المنصوب، والجملة، أعني: قوله: له علينا العلا.

وألْحَقَ به أبو عَلي (أَنْبَأَ) كقوله:

وَأُنْـبِـئْـتُ قَـيْـسـاً وَلَـمْ أبْـلُـهُ كَـمـا زَعَـمُـوا خَـيْـرَ أهْـلِ الْـيَـمَـنِ

(كَذاكَ خَبَّرا) وَأَلْحَقَهُ بِأَرى السّيرافي أيْضاً، كقوله:

أبو طالب

والمعنى: إن منعتم ما تسألون من النفقة فيما بيننا وبينكم، فلأي شيءٍ كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وفخرنا، فمن بلغكم أنه أعنانا، أي: قهرنا في قديم الدَّهر، فتطمعون في ذلك منا.

واعلم أن ميزانَ هذا البيتِ عشرون حرفاً على ثلاث فاعلاتٍ آخرها بلا تنوين، وآخر مصراعه الأول نون قوله، فمن حروفه اللفظية أقل من ميزانه بحرفين ساكنين، محل أحدِهما بعد نون تسألون، ومحلّ الآخر بعد نون فمن، لكن حركاته وسكناته مطابقةٌ لحركاتِ الميزانِ وسكناته، إن قرئن تسألون بقلب الهمزة ألفاً، ونقل حركتها إلى السِّين، وأما المصراعُ الثاني فهو الباقي من البيتِ حركاته وسكناته غير مطابقة لحركات ميزانه وسكناته، لكن حروفه اللَّفظية معادلة لحروفه، وإن شئت أن تطابق ميزانه في الحركاتِ والسَّكناتِ، فحرك الثاء المثلثة، وسكِّن التاء المثناة، واللَّام في قوله، وحرك صلة له، والعرب كثيراً ما تسامحوا، فليقرأ القارئ الحركاتِ والسكناتِ عند اختلافِ مواقعها كل في موقعه، ويثبت الحرف الذي قبل محل الحرف الناقص في مخرجه، مقدار إلباث حرفين عند نقصان الحروف، وليقرأ بالطفرة عند زيادة الحرف.

(**قوله: وأنبئت قيساً ولم أبله... إلخ**) قاله الأعشى يمدح بها قيس بن معدي كرب، وأنبئت متكلم مجهول، ولم أبلهُ بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام، أبلوه: من بلا يبلو، أي:

الناصية

والمعنى: فمن بلغكم أنه اعتلانا أو قهرنا في قديم الدَّهر، فتطمعون في ذلك منا، ولا يجوز أن يكون حالاً؛ لأنها هي المحدث بها.

(**قوله: وأنبئتُ... إلخ**) قاله الأعشى، وهو ميمون بن قيس، من قصيدة مدح بها قيس بن معد يكرب. (**قوله: وأنبئت**) بالبناءِ للمفعولِ، أي: أخبرت فعلٌ ماضٍ، وتاء المتكلم نائبٌ عن فاعله، وهي مفعوله الأول، وقيساً مفعوله الثاني، ولم أبله، أي: أختبره، الواو للحال من التاء في أنبئت، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وأبل: فعل مضارعٍ مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو نيابةً عن السكون، والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا، والهاء مفعوله، وكما الكاف للتعليل، أي: ولم أبله لأجلِ الذي زعموه، أو لأجل زعمهم فما موصولة، وجملة زعموا، أي: قالوا من الفعل، والفاعل صلته، والعائد محذوف، أو مصدرية كما رأيت، والجار والمجرور متعلق بأبله، وخير مفعول أنبئت الثالث، فحينئذٍ قوله: ولم أبله جملة معترضة بين الثاني والثالث، وأهل مضاف إليه، وهو مضاف، واليمن مضاف إليه، وهو إقليم معروف، وإنما سمِّي

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُها

أبو طالب

جرب وامتحن، وجملة لم أبله حال، وقوله: كما زعموا صفةٌ لمصدرٍ محذوف، أي: بلوا كما زعموا، وخير مفعول ثالث لقوله: أنبئت. **(قوله: وخبرت سوداء... إلخ)** آخره:

.... فَأَقْبَلْتُ مِن أَهْلِي بِمِصْر أَعُودُها

خبرت متكلم مجهول، وسوداء الغميم بالغين المعجمة: امرأة كانت تنزل الغميم، والغميم من بلادِ غطفانَ، ويروى: سوداء القلوب، وهي لقبها واسمها ليلى، وأعود من العيادة، والباقي واضح.

الناصية

بذلك؛ لأنه على يمين الكعبة. (يعني): وأخبرت، وقيل لي: إن قيساً خير أهل اليمن، وأنا لم أختبر قيساً وأمتحنه وأجرِّبه لأجل الذي قالوه لي، وأخبروني به، أو لأجل قولهم لي وإخبارهم، أي: لم أحتج لذلك الإخبار؛ لأني أعرف قيساً أنه خير أهل اليمن قبل إخبارهم لي بذلك.

(والشاهد) في قوله: أنبئت، حيث تعدى كأرى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ. **(قوله:**

وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَمِيمِ مَرِيْضَةً فَأَقْبَلْتُ مِن أَهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها

قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير في ليلى، الملقبة بسوداء الغميم.

(قوله: وخبرت) بالبناء للمفعول، الواو بحسبِ ما قبلها، وخبر: فعل ماض، وتاء المتكلم نائب عن فاعله، وهي مفعولهُ الأول، وسوداء مفعوله الثاني، والغميم بفتح الغين المعجمة، وكسر الميم مضاف إليه، وإنما لقبت به؛ لأنها كانت تنزل فيه، وهو اسم موضع من بلاد الحجاز بينه وبين المدينة نحو مئة وسبعين ميلاً، وبينه وبين مكة نحو ثلاثين ميلاً، وكان العوام قد تعلّق بها تعلقاً شديداً بعد أبيه عقبة، وخرج لطلبِ طعامٍ من مصر لأهله، فبلغه أنها مريضة، فترك طلبه للطَّعامِ، وأتى إليها ليزورَها، وقال في ذلك قصيدةً منها هذا البيت، وتحيَّل حتى رآها ورأته، فأشارت إليه مستفهمةً عن سببِ مجيئه، فقال لها: جئت عائداً حيث علمتُ علَّتك، فأشارت إليه أن ارجع فإني في عافية، فرجع إلى طلبِهِ للطعامِ، فصارت تتأوّه من أجله حتى ماتت. ومريضة مفعول خبرت الثالث، وفأقبلت الفاء للسببية، وأقبلتَ فعل ماض، وفاعله، ومن أهلي متعلق به ومضاف إليه، وبمصر جار ومجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصَّرف للعلمية والتأنيث، متعلّق بمحذوفِ حالٍ من أهلي، أي: حالة كونهم كائنين بمصر، وجملة أعودها، أي: أزورها من الفعل والفاعل، والمفعول في محلٍّ نصبِ حالٍ من تاء فأقبلت، وهو من الأحوال المقدرة، أي: أقبلت مقدراً عيادتها، والرجل يقال: له عائد، وجمعه عوّاد بألف بعد الواو المشددة، والمرأة يقال لها عائد أيضاً، وجمعه عود بحذف الألف. (يعني): بلغني أن ليلى محبوبتي مريضةٌ، فبسبب ذلك أقبلت من عند أهلي بمصر لأزورها. **(والشاهد)** في قوله: خبرت حيث تعدى كأرى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، **الأول**: ضمير المتكلم النائب للفاعل، **والثاني**: سوداء، **والثالث**: مريضة.

الفَاعِلُ

هذا باب الفاعل وفيه المفعول به

وهو ـ كما قال في «شرح الكافية» ـ المُسند إلَيه فِعْلٌ تامٌّ مُقَدَّمٌ، فارِغٌ، باقٍ عَلى الصَّوْغِ الأَصْلِيِّ، أوْ ما يَقُومُ مَقامه. فالمُسندُ إلَيه يعُمُّ الفاعِلَ، والنَّائِبَ عنه، والمبتدأَ، والمنسوخَ بالابتداء، وقيدُ التَّامِّ يُخْرِجُ اسْمَ كان، والتَّقديم يُخرِجُ المُبتدأَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: المسند إليه... إلخ**) قال الدنوشري: مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق، لا ضمّ كلمة إلى أخرى، على وجه يفيد، فيشمل ذلك نحو: إن قام زيد، وفاعل الصِّفات في بعضِ الأحوالِ وفاعل المصدر ونحو ذلك. وقال الزرقاني: عدل المصنف عن قولِ ابنِ الحاجبِ: ما أسند الفعل أو شبهه إليه، وقدم عليه على جهة قيامه؛ لما أورده عليه المتوسط من قوله: لقائل أن يقول: لا يخلو إما أن يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي، أو الحقيقي الذي هو المصدر، وأياً ما كان ففيه إشكال؛ لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، كما أنه غير قائم المفعول، والحقيقي لا يحتاج معه إلى قوله: أو ما في تأويله (يس).

(**قوله: فِعْلٌ تامٌّ**) أي: لا يكون من الأفعال الناقصة، فإن المرفوعَ لها يسمَّى اسماً لها لا فاعلاً.

(**قوله: مقدم**) قال اللقاني: سيأتي ذكره في الأحكام، وأخذه في الحدِّ دورٌ، وقد يجاب بأن المأخوذ في الحدِّ هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعد الوقوع لا الوقوع، وفيه نظر؛ لأن الحكم ومتعلقه، أي: المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهناً وخارجاً، نعم يندفع الدور أن يكون الحد لفظياً، أي: بالنسبة إلى من عرف أن ثم لفظاً أسند إليه فعل متقدم، وجهل أنه مسمًّى بلفظ الفاعل. انتهى. وقال الشهاب القاسمي: قد يجاب بمنع لزوم الدور؛ لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل. تأمله. (يس).

(**قوله: فارغ**) عن ضمير التثنية، والجمعِ. (**قوله: باق على الصَّوغ الأصْليّ**) أي: الصِّيغة الأصلية، يعني: الفعل المعلوم ليخرج النائب عن الفاعل، فإنه وإن أسند إليه فعلٌ تامٌّ لكن صيغةَ فعلهِ غير أصلي؛ لأن الفعل المجهول فرع عن المعلوم. (دشتي).

(**قوله: أو ما يَقومُ مَقامه**) أي: مقام الفعل كالمصدر، واسم الفاعل.

(**قوله: والمنسوخَ بالابتداء**) كاسم إن وكان والمفعول الأول لأفعال القلوب. (دشتي).

(**قوله: يُخْرِجُ اسم كان**)؛ لأنه أسنِدَ إليه فعل ناقص.

(**قوله: يُخرجُ المُبتدأ**)؛ لأن الفعل المُسندَ إلى المبتدأ مؤَخَّر عنه، كـ (زيد قام).

والفَراغُ يُخرِجُ نحو: «يقومانِ الزَّيدانِ» وبَقاءُ الصَّوْغِ الأَصْلِيّ يُخرِجُ النائبَ عنِ الفاعِلِ، وذِكْرُ ما يقومُ مَقامه يُدْخِلُ فاعلَ اسمِ الفاعِلِ، والمصدر، واسْمِ الفعلِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: يُخرِجُ نحو «يقومانِ الزّيدان»؛ لأن (يقومانِ) مُتَضَمِّن ضميرَ المُثنى، وليس فارغاً، وفي (الدشتي): فالزيدان بدلٌ من الفاعل، وليس بفاعل.

(قوله: وبقاء الصوغِ الأَصْليّ) المراد بأصالته عدم تحويله إلى صيغةِ ما لم يُسَمَّ فاعله، لا عدم التَّصرف فيهِ مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم، وفاعل شهد بفتح فسكون، أو بكسر فسكون أو بكسرتين؛ لأن الفعل فيهما ليس أصليَّ الصِّيغة؛ لأن الصِّيغةَ الأصلية بفتح فكسر، نعم لو قال: على طريقة فعل لكان أوضح الصِّيغة، كما قال اللقاني: كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها، وتقدُّم بعضها على بعضٍ.

(قوله: يُخرِجُ النائبَ عن الفاعلِ)؛ لأن فِعلهُ مجهول وصِياغَته غيرُ أصْلِيّةٍ، فمثلاً (ضرب صوغُه الأصليُّ بثلاثِ فَتَحاتٍ، أما مجهوله ـ بضم الضَّاد، وكسر الرَّاءِ ـ فهو صوغ عَرضِي غير أصلي.

(قوله: يخرج النائبَ عن الفاعل) ومن يسميه فاعلاً بحذف هذا القيد، كما أن من يسمَّى اسم كان فاعلاً يحذف قيد التمام، وكلام الشارح مبني على الصَّحيح أن صيغةَ المجهولِ فرعُ صيغةِ المعلومِ، أما على القول بأنها صيغةٌ أصليةٌ، فيحتاج إلى إبدالِ قولنا: أصليُّ الصِّيغةِ بقولنا: على طريقةِ فعلٍ.

(قوله: وذِكْرُ ما يقومُ مَقامه) لإدخال الفاعل المسند إليه صفةَ المرادِ بها ما يشمل اسم الفاعل، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة، والصِّفة المشبهة، ومن الصِّفة الجامد المؤول بالمشتق؛ كأسد بمعنى شجاعٍ.

(قوله: فاعلَ اسم الفاعِلِ... إلخ) أي: وفاعل المصدرِ، وفاعل اسمِ الفعلِ، وفاعل الظرفِ، وفاعل شِبهِ الظرفِ، وهو الجارُّ والمَجرور؛ لأنّ اسم الفاعلِ، والمصدرِ... إلخ، يقومُ كلٌّ منهما مَقامَ الفعلِ؛ لوجودِ معنى الحَدَثِ فيه.

(قوله: والمصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر، فالمصدر نحو: أعجبني ضربُ زيدٍ الأميرَ، واسمه نحو: أعجبني عطاءُ المالِ عَمْراً، واسم الفعلِ، نحو: هيهات نجد، والظرف، نحو: أعندكَ زيد، وشبهه هو الجار والمجرور، نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] وهذان بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه.

الْـفَـاعِـلُ الَّـذِي كَـمَـرْفُـوعَـيْ أَتَـى زَيْـدٌ مُـنِـيـراً وَجْـهُـهُ نِـعْـمَ الْـفَـتَـى

والظرفَ وشِبْهَهُ، وَ أَوْ فيه للتَّنويع لا لِلتَّرديد.

وذَكَرَ المصنفُ للنَّوعَيْنِ مثالَيْنِ، فقال: (**الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أتى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ**

أبو طالب

(**قوله: وشبهه**) أي: شبه الظرف وهو الجار والمجرور، ولا يبعد أن يريد به شبه ما ذكر حتى يدخل فيه فاعلاً أسماء الأفعال والمنسوب أيضاً، وأما اسم الزمان والمكان والآلة، فلا عمل لها على المشهور.

(**قوله: كمرفوعي أَتَى**) قيل: الأحسن أن يقرأ هذا جمعاً، لا تثنية ليشملَ المرفوعاتِ الثلاثة في المثال، أقول: المرفوع وصف للاسم وهو غير عاقل، فلا يجوز جمعه بهذا الجمع، فالصواب أنه بصيغةِ التثنيةِ، والمراد منها ستةُ احتمالاتٍ؛ لأن المراد بها إما زيد ووجهه، أو زيد والفتى، أو

الناصية

(**قوله: وشِبْهَه**) وهو الجار والمجرور، ففاعل اسم الفاعل، نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، والمصدر، نحو قوله: ألا إن ظلمَ نفسِه المرءُ بين، فالمرء فاعل لظلم، واسم الفعل، نحو: هيهات العقيق، والظرف، نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٤٣] وفاعل الجار والمجرور، نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(**قوله: وَأَوْ فيه للتَّنويع، لا للترديد**) يعني: إن أو في قوله: أو ما يقوم مقامه، ليس معناها التَّرديد مثل قولنا: إما زيد في الدار أو عمرو للشَّك في أن أيّهما في الدار، بل للتنويع، مثل قولنا: الغنمِ إما معز أو نعج؛ إذ الفاعل على نوعين: نوعٌ فاعلُ الفعل، ونَوْعٌ آخرُ فاعلُ ما يقوم مقامَ الفعلِ، فلا يتوهم بأنا نشكُّ في أنّ الفاعل أيّ منهما.

(**قوله: للنَّوعَيْن**) أي: نوع فاعل الفعل، ونوع فاعل ما يقوم مقام الفعل.

(**قوله: فقال: الْفاعِل... إلخ**) أي: الفاعِلُ الذي أسند إليه فعل تام أصليُّ الصِّيغة، أو مؤوَّل به. (كمرْفُوعَيْ) الفعلِ والصِّفة من قولك:

.... (أَتَـى زَيْـدٌ مُـنِـيـراً وَجْـهُـهُ نِـعْـمَ الـفـتـى)

فكلٌّ من زيد، والفتى فاعل؛ لأنه أسند إليه فعلٌ تام أصليُّ الصِّيغة، إلا أن الأول متصرِّف، والثاني جامد، ووجهه فاعل؛ لأنه أسند إليه مؤوّلٌ بالفعل المذكور، وهو منيراً: فالذي أسند إليه فعل يشمل الاسم الصَّريح، كما مثل، والمؤوّل به، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

(قوله: **كَمَرْفُوعَيْ أتى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ**) (أتى زيد) مثال لفاعلِ الفعلِ (منيراً وَجهه) مثالٌ لفاعل ما يقومُ مقام الفعل، فـ (منيراً) اسمُ فاعلٍ قائمٌ مقامَ الفعلِ (وجهه) فاعله.

الْفَتَى)، ومَثَّلَ بهذا المِثال إعْلاماً بأنَّه لا فَرْقَ في الفعلِ بين المُتَصَرِّفِ والجامِدِ، وحَصْرُهُ الفاعِلَ في مرفوعَيْ ما ذكره؛ إمَّا جَرْيٌ على الغالِبِ؛ لإتيانِهِ مَجْرُوراً بِمِن إذا كان نكرة بعد نفيٍ وشِبْهِهِ، كَ «ما جاءَني مِنْ أحَدٍ» وبالباء في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩] أَوْ إرادَةٌ لِلأَعَمِّ مِن مَرفُوعَي اللَّفظِ والمَحَلِّ.

أبو طالب

وجهه والفتى، أو زيد، ومجموع وجهه والفتى أو وجهه، ومجموع زيد والفتى، أو الفتى ومجموع زيد ووجهه، على الثلاثة الأول كان ذكرُ أحدِ الأمثلة مقصوداً بالتبع والغرض على الأول، وهو ما حمل عليه الشارح هو التمثيل لفاعل الفعل، وما يقوم مقامه، وعلى الثاني هو التَّمثيل للفاعل المرفوع لفظاً وتقديراً، ولفاعل الجامد والمتصرف، وعلى الأربعة الأخيرة مجموع تلك الفوائد الثلاثة.

هذا وثالث الاحتمالاتِ في غاية البعد.

(قوله: إمَّا جَرْيٌ على الغالب) يمكن أن يستنبط هذا الجواب من تمثيلات المصنف، حيث مثل للمرفوع لفظاً مثالين، ولغيره مثالاً واحداً.

(قوله: أو إرادة للأعم) يمكن أن يستنبط هذا الجواب أيضاً من تمثيلات المصنف، حيث مثل للمرفوع اللَّفظي وغير اللفظي.

الناصية

(قوله: ومثَّلَ بهذا المِثال) أي: الثالث، وهو نِعْمَ الفتى، مع أن المصنِّفَ قال: مرفوعي بالتثنية، ومع المثال الأخير يكون المرفوعات في البيت ثلاثة؛ ليعلم بأنه لا فرق في الفعل بين المتصرِّف، نحو أتى، وغير المتصرِّف، كنعم، فهذا أيضاً مثال للفعل، فالمثالان للفعل بحكم مثال واحد. (دشتي). **(قوله: بين المتصرف)** كأتى (والجامد) كنعم.

(قوله: في مرفُوعَيْ ما ذكره) وهما مرفوعُ الفعلِ، ومرفوع اسم الفاعلِ، وهذا دفع دخل عن المصنِّف، وهو أن الفاعلَ لا ينحصر بالمرفوع، فقد يكون الفاعلُ مجروراً، كما في المثالين، فأجاب عنه بجوابين، **أحدِهما**: إن المصنِّف لا يريد بذلك أن الفاعل منحصرٌ في المرفوع، بل مراده أن الغالب في الفاعل هو المرفوع، **وثانيها**: إن مرادَه من المرفوع الأعمِّ من المرفوع في اللَّفظ، والمحل والفاعل المجرور مرفوع محلاً. (دشتي).

(قوله: لإتيانِهِ مَجرُوراً بِمِن... إلخ)؛ لأن شرطَ جرِّ الفاعل بمن أن يكون نكرةً بعد نفيٍ أو شبهه.

(قوله: أوْ إرادَةٌ للأعَمِّ... إلخ) يعني: المُصنِّف حَصَرَ الفاعِلَ في المرفوع ـ مع أنه قد يجر الفاعل بـ (مِن) و(الباء) فلا يكون الفاعل بعدَهما مرفوعاً ـ فذلك إما لأنَّ الغالبَ كون الفاعل مرفوعاً في اللَّفظ، وإمَّا لأنّ مُراده (الفاعل مرفوع، إما لفظه أوْ مَحَله) وإذا دخل حرف الجَر عليه يبقى محلُّه مرفوعاً. (شيرازي).

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

(وَ) لا بُدّ (بَعْدَ فِعْلٍ) مِن (فاعِل) وهي ـ أعني: البَعدِيَّة ـ مَرْتَبَتُهُ فَلَا يَتَقَدَّم على الفِعل؛

أبو طالب

(قوله: ولا بد بعد فعل من فاعل) أي: كل فعل وخصَّصه بالفعل؛ إذ اسم الفعل قد لا يكون له فاعلٌ، وذلك كما إذا قلت: شتان بين زيدٍ وعمروٍ، وهذا منتقضٌ بالفعل الذي وقع تأكيداً في نحو: ضرب ضرب زيد؛ إذ قد صرحوا بأنه لا فاعل، وحمل قوله فعل على ما مما يأباه الذوق السَّليم.

(قوله: مرتبته) أي: تلك البعدية بحسب الرتبة، لا بحسب اللَّفظ فقط؛ وذلك لأنه معمولٌ، ومرتبة المعمول هو التأخُّر عن العامل.

الناصية

(قوله: لا بدّ بَعْدَ فِعْل مِن فاعل) أي: بعد كل فعلٍ فاعل، فالنكرة للعموم، كما في ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤] ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما، وكثرما، وطالما، كذا قالوا. قال الشاطبي: وهو غير متعين في قلما؛ لأنها تستعمل للنفي المحض، فيمكن أن تكون حرفاً نافياً كـ: ما، فلا تطلب فاعلاً، وقوله: تستعمل للنفي المحضِ، أي: غالباً، وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل، كما قاله الرضي، وعندي أنَّ ما مصدريةٌ هي وما بعدها في تأويل مصدرٍ فاعلٍ، ثم رأيته في (المغني) عن بعضهم، وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملةٌ فعليةٌ صرِّح بفعلها، وأن إيلاءها فعلاً مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ضرورة. وقيل: هو من تقديمِ الفاعل على فعله للضَّرورة. ويستثنى أيضاً الفعل المؤكّد، كما في:

أتاك أتاك اللَّاحقون ....

وكان الزائدة على الصَّحيح، قاله ابن هشام.

(قوله: مَرتَبَتُهُ) الصَّحيح مرتبة بتشديد التاء الأول، أي: البعدية الترتيبي في اللَّفظ، لا بالتَّخفيف بمعنى البعدية في المرتبة، فإن البعدية الترتيبي لا يلزم منها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل؛ إذ المفعول أيضاً متأخر رتبةً، ومع ذلك يجوز تقديمه. (دشتي).

(قوله: فلا يَتَقَدَّم على الفِعل... إلخ) أي: لا يجوز تقديمه على رافعِه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماً قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافعٌ لضمير مستتر، التقدير: زيد قام هو.

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التَّقديم في ذلك كلّه، وتظهر فائدة الخلاف في غير الصُّورة الأخيرةِ، وهي صورة الإفراد، نحو: زيد قام، فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فتأتي

لأنّه كالجُزءِ مِنه (فَإِنْ ظَهَرَ) في اللَّفظِ، نحو: «قامَ زيدٌ» و«الزيدانِ قاما» ....

أبو طالب

(قوله: لأنه كالجزء) هذا تعليلٌ لتفريعِ قوله: فلا يتقدم على قوله، وهو يعني تلك البعدية مرتبته يعني: أن البعدية المرتبية الكائنة في الفاعل؛ مما ثبت لما هو كالجزءِ الأخير لما قبله، وإذا كان كذلك، فيلزمه أن لا يتقدم على الفعلِ أصلاً، وهذا بخلافِ البعدية الثابتة في المفعول، فإنها ليستْ بهذا النَّحو، فلهذا يجوز تقدُّمه على الفعل.

الناصية

بألفٍ وواو في الفعل، ويكونان هما الفاعلين،وهذا معنى قوله: وبعد فعلٍ فاعلٌ، وأشار بقوله: فإن ظهر إلى آخره، وإلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار، نحو: قام زيد، وإن لم يظهر، فهو مضمر، نحو: زيد قام، أي: هو (ابن عقيل).

(قوله: فلا يتقدم على الفعل... إلخ) أي: إلا في الضَّرورة، كما نصَّ عليه الأعلم، وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: يمتنع مطلقاً؛ لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، فلا يقدم عجزها على صدرها، فإن وجد ما ظاهره التَّقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً، والمقدَّم إما مبتدأ، كزيد ضرب، أو فاعل بمحذوف، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. (خضري).

(قوله: لأنّه كالجُزءِ منه) أي: لأنَّ الفاعِلَ كالجزء مِن الفعلِ لاحتياج الفعل إليه معنىً واستعمالاً كاحتياجه إلى أجزاء كلمته، فكما لا يتقدم الباء في ضرب على الضاد، فكذلك فاعله.

(قوله فإن ظهر) أي: الفاعل في المعنى أي: داله، والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل، فهو ذاك، أي: الفاعل في الاصطلاح، فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى، كذا قال المرادي. وفيه أن مرجع الضَّمير الفاعل في قوله: وبعد فعل فاعل، والمراد به الاصطلاحي؛ إذ هو المتكلم عليه هنا؛ ولأنه الواجب التأخير عن الفهم. اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام، ثم التقسيم إلى ظاهر، وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل، فلا اعتراض على قوله: وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره؛ لجواز أنه محذوف، فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا. (صبان).

(قوله: فإنْ ظَهَر) في اللَّفظ، أي: بان لفظُه، وتميّز من الفعل، كزيد في المثال الأول، وألف التثنية في الثاني، وليس المراد من (ظهر) الظاهر في مقابل الضَّمير (دشتي).

(قوله: في اللفظ) بأن نطق به ظاهراً، كان أو مضمراً.

(قوله: نحو «قامَ زيدٌ» و«الزيدانِ قاما») ذكَرَ مثالَيْنِ: الأول الفاعل فيه اسم ظاهرٌ وهو (زيد) والثاني الفاعل فيه ضميرٌ: (ألفُ قاما).

(فَهُوَ) ذاكَ (وَإِلّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ) راجِعٌ إمَّا لِمَذكُورٍ، ....

أبو طالب

(**قوله: فهو ذاك**) أي: فالفاعل ذاك الظاهر، وقيل: أي: الظاهر هو الفعل، وما ذكرنا هو الأنسب.

الناصية

(**قوله: فَهُوَ**) أي: الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف، أي: فالظاهر المطلوب أو فهو، أي: الحكم واضح، وإلا فيحكم باستتاره، وبهذا التقرير ينتفي اتحاد الشَّرط والجزاء بلا تكلف، وهذا إشارة إلى حكم ثالث، وهو أنه لا بد منه لفظاً أو تقديراً، ولا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة. (خضري).

(**قوله: وَإِلا . . . إلخ**) أي: يظهر في اللَّفظ (فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور) متقدِّم على المسندِ (كزيد قام كما مرَّ) في الحكم الثاني، ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، راجع إلى زيدٍ المذكور قبله (أو) راجع (لما دلَّ عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضَّمير (كالحديث «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»)، ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب، الدال عليه يشرب بالالتزام. (أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب) لأن يشرب يستلزم شارباً، وحسن ذلك تقدُّم نظيره، وهو لا يزني الزاني، وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى. (أو) راجع (لما دلَّ عليه الكلام أو) دلَّ عليه (الحال المشاهد)، فالأول نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القِيَامَة: ٢٦] ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، راجع إلى الرُّوح الدال عليها سياق الكلام (أي: إذا بلغت) هي، أي: (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي: العرب (إذا كان غداً فاتني) بنصب غداً (وقوله) وهو سوار بن المضرب، حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه:

فإنْ كانَ لا يُرْضِيْكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي: إذا كان هو أي: ما نحن الآن عليه من سلامة) في عد هذا في المثال (و) في البيت (فإن كان هو، أي: ما تشاهد مني) ففيه لف ونشر على الترتيب، ويجوز في كان فيهما أن تكون تامَّة، وأن تكون ناقصةً، فإن جعلتها ناقصة كان غداً في المثال، ولا يرضيك في البيت، في موضع خبرها، وإن جعلتها تامةً كان غداً منصوباً على الظرفية متعلقاً بكان، ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان. وحكى سيبويه إذا كان غدٌ بالرفع على أنه فاعل كان، وقد قيل: إن النصبَ لغةُ تميم، والرفع لغة غيرهم. وقطري بفتح القاف والطاء المهملة، وكسر الراء، وتشديد الياء آخر الحروف، هو قطري بن الفجاءة الخارجي. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد فعل فاعل فإنْ ظَهَرْ فهو وإلا فضميرٌ اسْتَتَرْ

ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال، والبيت. (تصريح).

نحو: «زيدٌ قام» و«هندٌ قامت» أوْ لِما دَلَّ عَلَيهِ الفعلُ، نحو: «ولا يشربُ الْخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهو مُؤمِنٌ» أي: وَلا يشربُ الشَّارِبُ، أوْ لِمَا دَلَّ عَلَيه الحالُ المُشاهدةُ، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القِيَامَة: ٢٦] أي: بَلَغَتِ الرُّوحُ.

أبو طالب

(**قوله: الحال المشاهدة**) لفظ المشاهدة اسم مفعول نعت للحال، لا مصدر، كما قد يتوهَّم.

(**قوله: ﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾**) هي جمع الترقوة، وهو بالفارسية جنبركردن.

الناصية

(**قوله: نحو «زيدٌ قام... إلخ»**) تقديرهما (زيد قام هو) و(هند قامت هي) فالضميران راجعان إلى (زيد) و(هند) المذكورين، لما مرَّ من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، ولا يجوز تقديمُ عجزِ الكلمةِ على صدرِها. وأجاز الكوفيون تقدُّم الفاعلِ مع بقاءِ فاعليته، فلا يضر عندهم عدم المبتدأ من الفاعل في نحو: زيد قام. وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية، والجمع، فنحو: الزيدان قام، والزيدون قام، جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين، وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدُّم من يخص منعه بالاختيار، حيث قال: نصَّ الأعلم وابن عصفور في قول الشَّاعر:

صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْـتِ الـصُّـدُودَ وَقَـلَّـمـا ... وِصَـالٌ عَـلَـى طُـولِ الـصُّـدودِ يَـدُومُ

على رفع وصال بيدوم، وقدم للضَّرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة. اهـ. كذا في (التصريح).

(**قوله: وَلا يشربُ الْخَمْر... إلخ**) تقدير المثال: ولا يشربُ هو الخَمْرَ... إلخ، والضميرُ يَرجِعُ إلى (الشَّارِبِ) الذي لم يذكر في الكلام، وإنّما دَلّ الفعلُ علَيه؛ إذ الشُّربُ لا يَتَحقّق بِدُون شارب (وَمَعنى الحديثِ): إنّ المؤمن لا يشربُ الخمرَ، وإنّما يَتَخلّى عن إيمانِه أوّلاً، ثُمَّ يشربُ الخمرَ.

(**قوله: أي: ولا يشربُ الشّارب**) معنى أن الفاعل هنا ما دل عليه الفعل أنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولكل شرب من شارب، والمراد من هذه الجملة كلُّ من شرب، لا شارب خاصّ، ليلزم ذكر اسمه، فنفس الفعل من حيث احتياجه إلى فاعلٍ يدل على فاعله.

(**قوله: أوْ لِما دَل عَلَيه الحالُ المُشاهدةُ**) أي: المرئية، فالمشاهدة اسم مفعول صفةٌ للحالِ؛ لأن كلمة الحالِ مؤنث. قوله ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القِيَامَة: ٢٦] التقدير: كَلّا إذا بِلَغَت هي التراقي و(هي) ضميرٌ مستترٌ فاعل لـ (بلغت)، راجع إلى (الرّوح) التي لم يُذكَرْ في اللّفظ، ولا دَلَّ عليها الفعل السَّابق، وإنّما دَلَّ عليها الحالة التي يشاهِدها المُخاطَب في هذه الآيات، وهي بيان حالةِ المختصر، و(التراقي) أعلى الصَّدْر.

(**قوله: أيْ بَلَغَتِ الرُّوحُ**) بيان ذلك أن الآية في مقام بيان حال المختصر، ومن كان حاضراً عند المختصر يشاهد أن روحه تنقبض من أسافل جسده شيئاً فشيئاً إلى أن تبلغ ترقوته، وهي آخر عضو تصلها الرُّوح، فإذا قيل: بلغت التراقي يعلم أن البالغة هي الروح لما يشاهده السامع بعينه. (دشتي).

قاعدة: قالوا: لا يُحذَفُ الفاعِلُ أصلاً عِند البصريِّين، واسْتَثْنَى بَعْضُهُم صُورَةً، وهي

أبو طالب

(**قوله: قالوا لا يحذف الفاعل**) أي: الفاعل فقط بدون عامله، ومع هذا التَّخصيص لا تنحصر صور حذفه فيما ذكر، بل له سبع صور: **الأولى**: فاعل المصدر (مطلوب) مثل سقياً ورعياً، على ما ذهب إليه الشارح، **الثانية**: الفاعل؛ الذي يكون حرف مد، وقد اتَّصل به ساكن، بنحو: ضرباً القوم، وضربوا الرجل، واضربي ابنك، ومنه اضربن واضربن، **الثالثة**: فاعل الفعل المجهول، وما يشبهه يعني اسم المفعول، **الرابعة**: الفاعل؛ الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلا زيد، **الخامسة**: فاعل فعل التعجب إذا دلَّ عليه دليل كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، **السَّادسة**: فاعل الفعل المؤكد في نحو: ضرب ضرب زيد، **السابعة**: فاعل اسم الفعل في نحو: شتان بين زيدٍ وعمرٍو، كما ذكرنا آنفاً، هذا إذا أريد بالحذف الإسقاط (مطلوب)، وأما إذا أريد به الإسقاط من اللَّفظ فقط، فبعض هذه الصور ليس من حذف الفاعل، فافهم.

ولا يخفى عليك أن الصورة التي استثناها الشارح بعض من بعض الصور؛ التي ذكرناها.

الناصية

(**قوله: لا يُحذَفُ الفاعِل... إلخ**) أي: لا يجوز حذفه بدون رافعه، أما معه فيجوز لدليل، كما ي (التسهيل). هذا وفي (الأشموني) لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، لا يستغنى بأحدهما عن لآخر، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله:

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتى تردَّني ... إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ رَاضِيا

وأوله الجمهور على أن التَّقدير، فإن كان هو، أي: ما نحن عليه من السلامة.

(**قوله: واسْتَثْنَى بَعضُهُم... إلخ**) في (الصبان) وغيره، ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب: بناء الفعل للمجهول، نحو: ضرب عمرو، والمصدر نحو: ضرباً زيداً، ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ﴾ [البَلَد: ١٤] بناءً على ما ذكروه من عدم تحمله الضَّمير لجموده، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل، وضرباً زيداً في معنى اضرب، وإطعام في معنى أن يطعم، وهذا تأويل بمشتق، والفعل المؤكد بالنون في نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القَصَص: ٨٧] وكون الفاعل فيه محذوفاً لعلة، فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً، بل يقرره، فلا معنى لاعتراض البعض بذلك، والتعجب، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم، فحذف فاعل الثاني، والاستثناء المفرَّغ، نحو: ما قام إلا زيد، الأصل: ما قام أحد إلا زيد، وفي استثناء هذين نظر، أما التعجب، فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف، ولو سلم أنه محذوف، فهو فضلة لفظاً، فكان المحذوف غير فاعل، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين: يجوز أحسن وأجمل بزيد، على أن يكون الأصل: أحسن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضَّمير، واستتر، كما استتر الثاني في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. اهـ. وهو نص فيما قلناه أولاً، فلله الحمد.

فاعل المَصدَر، نحو: «سَقْياً» وَ«رَعْياً»، وفيه نظرٌ. وقد اسْتُثْنِيَتْ صُورَةٌ أُخْرى، وهي فاعِلُ

أبو طالب

(**قوله: وفيه نظر**) وجه النظر أن المفعول المطلق لا يعمل (مطلوب)، ولو في الفاعل ولو على تقدير إبداله من عامله على الأصحِّ عنده، فلا فاعل له حتى يحذف، ولا يخفى عليك أن غاية هذا

الناصية

وأما الاستثناء المفرغ، فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور، وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى، ونظر النحاة إلى الألفاظ. قال (يس): وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد؛ لأنه من الحذف لا من التنازع؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى؛ لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له. اهـ. وقد يقال: يضمر في أحدهما مع الإتيان بإلا أخرى، فلا يرد ما قاله، فتأمل.

هذا، وفي (الخضري) يؤخذ من كلام ابن هشام في (تعليقه) موضع سابع، وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفضيل، نحو: فتلقَّفها رجل رجل، فإن أصله: فتلقفها الناس رجلاً رجلاً، أي: متناوبين، كما في: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، فحذف الفاعل، وأقيم مجموعهما مقامه. فصارا كأنهما شيء واحد لا تعدد إلا في أجزائه؛ لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد، فرفعهما كرفع واحد، لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه، فيمتنع فيهما العطف، كما يمتنع في حلو حامض، وهذه المواضع السبعة نظمها الشيخ السجاعي بقوله:

لقد جاء حذفُ الفاعل اعْلِمْ بَعْدَه ... بفاعل فِعْلٍ للجماعةِ يذكر
مؤنَّثةٌ أيضاً وفاعلُ مَصْدَرٍ ... تعجب ابن واسْتَبِنْ حقاً فتشكر
وحالين للتفصيل قاما مقامه ... كما رجلٌ في بيت شِعْرٍ يكرَّر
وضُمَّ إليها أن يؤخَّر فاعلٌ ... مع السَّبقِ للفعلينِ وهو مقدر

(**قوله: نحو «سَقياً» وَ«رَعْياً»**) ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥].

قال الزرقاني: أي: فاعل الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر؛ لأن المصدرَ لا يتحمل الضَّمير، كذا قالوه، قال الجلال السيوطي: وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله، كما مرَّ في باب المبتدأ، فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين، ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعام في تأويل: أن يطعم، وهذا تأويل بمشتق. اهـ. من (النكت) كما تَقَدَّم، وسَيأتي ما فيه.

(**قوله: وفيه نظرٌ**) وَجْهَ النَّظَر ـ كما قيل ـ: إنّ المفعُولَ المُطلق لا يَعملُ مُطلقاً حتّى في الفاعِلِ عِندَ الشّارِح في (الدشتي) قيل في وجهه: إن الضَّمير مستتر فيها؛ لأن المصدر يتحمل الضَّمير،

وَجَـرِّدِ الْـفِـعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِـدَا لِاثْـنَـيْـنِ أَوْ جَـمْـعٍ كَـفَـازَ الـشُّـهَـدَا

فعلِ الجَماعَة المُؤَكَّدِ بالنُّونِ، فإنّ الضَّمِيرَ فيه يُحْذَف، وَتَبقى ضَمَّةٌ دالَّةٌ عليه، وليس مُستَتِراً كما سَيَأْتِي بيانُه في باب نُونَي التَّوْكِيدِ.

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ) ....

أبو طالب

الإيراد إنما هي على دليل يدعى الفاعل المذكور، وهو عمل المصدر المبدل، ولا يبعد أن يريد القائل بالمصدر أعمَّ من هذا المصدر، ومن مصدر لم يقع مفعولاً مطلقاً، فغاية هذا الإيراد إنما هي على دليل بعض الأفراد المدعى.

الناصية

وأقول: إن سقياً ورعياً كلمتان دعائيتان، كقولنا: هنيئاً، ومراد القائل بهما: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، فالفاعل في الحقيقة هو الله سبحانه، وهل هو مضمر في المصدر، أو أنه محذوف؛ لأن حذف ما يعلم جائز، كلّ ذلك محتمل، وتعيين أحدهما رجم بالغيب.

(قوله: وهي فاعِلُ فعل الجماعة المؤكد بالنون) نحو ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القَصَص: ٨٧]. اهـ.

و**(قوله فاعل فعل الجماعة)** أي: وفاعل فعل المخاطبة المؤكد، نحو: اضربن يا هند.

(قوله: وهي فاعل فعل الجماعة المؤكدة بالنون) مثل (الزَّيدون لِيضربُنّ) أصله (لِيضربوا) الواو ضمير فاعل لِيضرب، فلما دخل نون التأكيد اجتَمَعَ ساكِنانِ (الواو، والنون الأولى) فحذِفتِ الواو ـ ولم تُسْتَتَر ـ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وبَقِيَتِ الضّمة على الباءِ دلالة على أنَّ المحذوفَ واوٌ لا ياء، وسَيأتي البحث عنه في نُونَي التأكيد عندَ قوله: (وَاحْذِفْه مِن رافعِ هَاتَيْنِ. . . إلخ).

(قوله: فإنّ الضّميرَ فيه) أي: في فعل الجماعة، وهو الواو.

(قوله: وَتَبقى ضَمَّةٌ دالَّةٌ عليه) أي: على الضمير.

(قوله: وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع، ومثل الفعل الوصف، كما قاله ابن هشام، ففي قوله: الفعل ما تقدم في قوله: وبعد فعل. هذا، وفي (التصريح) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده، فكما تقول: (قام أخوك) وأقائم أخوك (كذلك تقول: قام أخواك) وأقائم أخواك (وقائم إخوتك) وأقائم إخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع؛ لأنه لو قيل: ما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك؛ لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، وكذا في تثنية الوصف وجمعه، فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإبهام، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث، حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع؛ لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار، فلا تلتبس

مِن عَلامَة التَّثنيةِ والجَمْعِ (إذا مَا أُسْنِدا لِاثْنَيْنِ) ظاهِرَيْنِ (أوْ جَمْعٍ) ظاهِرٍ (كَفازَ الشُّهَدا) أوْ «قَامَ أخَواك» أوْ «جاءَتِ الْهِنْدَاتُ» هذه هي اللُّغَةُ المشهورة (وَقَدْ) لا يُجَرَّد بَلْ تلحقه حُرُوفٌ دالَّةٌ على التَّثنيةِ، والجَمعِ؛ ....

أبو طالب

....

الناصية

بعلامة الإضمار، ولغة التوحيد هي الفصحى، وبها جاء التنزيل. (قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، إليها أشار الناظم بقوله:

وجَـرِّد الـفـعـلَ إذا مـا أسـنـدا ... لاثـنـيـن أو جَـمْـع كـفـاز الـشُّـهـدا

(قوله: **من علامة التثنية... إلخ**) وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة إليها؛ لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكراً، ومعناه مؤنثاً وبالعكس، فلا يعلم المراد إلا بالتاء، وعدمها، بخلاف التثنية والجمع، فإن صيغتهما تغني عن العلامة. (خضري).

(قوله: **لاثنين**) أي: لدال اثنين، أو جمع أي: دال جمع، ولو بطريق العطف فيهما على الصَّحيح، نحو: ما قاما زيد وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وبكر. ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: جاؤوني من جاءك؛ لأنها لا تسمع في ذلك، وضعفه في (المغني) بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى؛ لخفاء الجمعية قال: وقد جوّز الزمخشري في ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٨٧﴾ [مريم: ٨٧] كون من فاعلاً والواو علامة.

(قوله: **لاثْنَيْن**) كفاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان.

(قوله: **كَفَازَ الشهدَا**) ويفوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز الهندات.

هذه هي اللغة المشهورة، ومذهب جمهور العرب. (قوله: **هذه**) أي: تجرد الفعل وإفراده.

(قوله: **وَقَدْ لا يُجَرَّد**) على لغةٍ قليلةٍ، حكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وبعضهم أنهم لغة أزد شنوءة. وفي الدماميني: ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازاً في قولك: قام اليوم أخواك، ووجوباً في قولك: ما قام إلا أخواك، كما يفعل في علامة التأنيث، أي: على أحد القولين في الفصل بإلا، كما يأتي، وإنه إذا قيل: قاما وقعدا أخواك، فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف، إلا أنها في المهمل ضمير، وفي المعمل علامة، وجوّز في (المغني) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] تنازع العاملين في الظاهر، وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل. قال: وهذا، أعني: وجوب استتار الضَّمير في فعل الغائبين من غرائب العربية. اهـ.

قيل: مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَ مُخرِجيَّ هم»، والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخراً، ومخرجيّ خبراً مقدماً، فيكون على اللغة الفصحى؛ التي هي لغته ﷺ، وقد قال الناظم سابقاً:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

والـثَّـانِ مُـبْـتـدأ وذا الـوصـف خـبـر إن فـي سـوى الإفـرادِ طـبـقـاً اسْـتَـقَـرّ

هذا، وفي (التصريح): (حكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزد شنوءة) بفتح الهمز وسكون الزاي، أو السين قال في (الصحاح): أزد: أبو حي من اليمن، وهو بالسِّين أفصح يقال: أزد شنوءة، وأزد عمان، وأزد السراة، واختلف في تسميته أزداً أو أسداً، فقيل: لأنه كان كثير العطاء، فقيل له ذلك لكثرة من يقول: أسدي إلى كذا أو أزدي إلى كذا، وقيل: لأنه كان كثيرَ النكاح، والأزد والأسد، وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو: ضربوني قومك، وضربتني نسوتك، وضرباني أخواك) وفي الحديث: «أو مخرجيّ هم» قاله ﷺ لما قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك؛ إذ يخرجك قومك، والأصل: أو مخرجوي هم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الطَّائيّ:

أُلْـفِـيَـتَـا عَـيْـنَـاكَ عِـنْـدَ الـقَـفـا أَوْلَـىٰ فَـأَوْلَـى لَـكَ ذا واقِـيَـهْ

فألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض، وعيناك نائب الفاعل، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظَّاهر، ونائب الفاعل كالفاعل، وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بألفيتا، وذا واقيه: حال من المضاف إليه، وهو الكاف وواقية مصدر معناه الوقاية، كالكاذبة مصدر معناه الكذب، وأولى فأولى لك دعاء، أي: قاربك ما يهلكك. وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس، فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع، فتُلقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات. وقال أمية:

يـلـومُـونـنـي فـي اشْـتِـراء الـنَّـخِـيـ ـلِ أَهْـلـي فـكـلُّـهـمُ أَلْـوَمُ

فأهلي فاعل يلومونني، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظَّاهر، واشتراء مصدر مضاف إلى مفعوله، وحذف فاعله، ويروى اشترائي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، وكلهم مبتدأ، وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره، وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول، كقيل: أي: وكلهم أكثر ملومية، واللوم: العذل. ويروى: وكلهم يعذل، وبعده:

وأهـلُ الَّـذي بـاعَ يَـلْـحُـونـه كـمـا لـحـى الـبـائِـع الأوَّل

وقال آخر:

نَـتَـجَ الـربـيـعُ مـحـاسـنـاً أَلْـقَـحْـنَـهـا غُـرُّ الـسَّـحـائِـبِ

فغر جمع غراء، مؤنث أغر بمعنى أبيض، فاعل ألقح، وألحقه علامة جمع المؤنث وهي النون، والسحائب: جمع سحابة، والفعل والفاعل نعت محاسناً، ومحاسن: جمع محسن كمساوئ

وَقَـدْ يُـقَـالُ سَـعِـدَا وَسَـعِـدُوا   وَالْـفِـعْـلُ لِـلـظَّـاهِـرِ بَـعْـدُ مُـسْـنَـدُ

كالتَّاءِ الدَّالَّةِ على التأنيث، و(يُقالُ سَعِدا وَسَعِدُوا وَ) الحالُ أنَّ (الفِعْل) الَّذي لَحِقَتْهُ هذه

أبو طالب

. . . .

الناصية

جمع مسوأ على غير قياس، والوصف في ذلك كالفعل، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون، نحو: قائمات الهندات. (الصَّحيح) عند سيبويه ومتابعيه (أن الألف والواو والنون في ذلك) المسموع (أحرف) وأن طيئاً وأزد شنوءةَ (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيراً وتأنيثاً (كما دل الجميع) من العربِ (بالتاء في قامت على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الإفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر، قال سيبويه: واعلم أن من العربِ من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، ثم قال: وهي لغة قليلة، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

وقـد يـقـال: سَـعِـدا وسَـعِـدُوا   والـفِـعْـلُ لـلـظـاهـرِ بَـعْـدُ مُـسْـنَـدُ

(لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهي وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضَّمير) بدل كلٍّ من كلٍّ. (تصريح).

(**قوله: كالتاء الدالة على التأنيث**) يعني: كما أنّ تاء التأنيثِ تَلحقُ الفعلَ المُسندَ إلى الظّاهِر، وهي علامَةٌ لِلتأنيث فقط، دُونَ أن تكونَ ضميرَ تأنِيثٍ، كذلك عَلامَتا التَّثنيةِ والجَمع تَلْحَقانِ الفعلَ المُسندَ إلى الظّاهِرِ ـ عند بعضٍ ـ كَعَلَامَةٍ فقط، لا ضمير (شيرازي).

(**قوله: كالتّاء الدّالة على التأنيث**) أي: كما أن تاء التأنيث ليست بضمير، بل علامة فقط، فكذلك الحروف الدَّالة على التثنية والجمع، وهي الألف، والواو فيما أسند الفعل إلى الظاهر أيضاً ليستا بضميرين. (دشتي).

(**قوله: يُقَالُ سَعِدَا**) الزيدان، ويسعدان الزيدان (وَسَعدوا) العمرون، ويسعدون العمرون. وسعدن الهندات، ويسعدن الهندات عَلى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف، بل هو (للظَّاهِرِ بَعدُ مُسْنَدُ) وهذه أحرف دالَّة على تثنية الفاعل، وجمعه، كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل.

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبرٌ مقدَّمٌ ومبتدأٌ مؤخَّر. ومنهم من يحمله على إبدال الظَّاهر من المضمر، وكلا الحملين غير ممتنع، فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة. ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع، وذلك بناء منهم على أن العرب مَنْ يلتزم مع تأخيرِ الاسم الظَّاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في جمع

العَلامَة (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) ومِنه قوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكُم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ»

أبو طالب

....

الناصية

المذكر، والنون في فعل جمع المؤنَّث، فوجب أن تكونَ عندَ هؤلاءِ حروفاً. وقد لزمت للدَّلالة على التثنية والجمع، كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث.

هذا، وفي (التصريح): الصحيح أيضاً (أن هذه اللغة) وهي إلحاق العاملات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافاً لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع، أي: خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدآت، ولمن زعم أنها إبدال، ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات، وإنما كان الصَّحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (إنَّ ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضَّمير، كما يقول به الثاني يجيزهما جميعُ العربِ و(لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) قاله ابن مالك في (شرح التسهيل)، وإنما كان الصَّحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعبَ بنَ الزبير بن العوّام رضي الله عنهما:

تـولّـى قـتـالَ الـمـارقِـيـنَ بـنـفـسِـهِ ... وقـد أَسْـلـمـاهُ مُـبـعـدٌ وحَـمِـيـمُ

فألحق علامة التثنية، وهي الألف في (أسلماه) مع المتعاطفين، وهما مبعد وحميم، والمارقين الخوارج من مرق السَّهم من الرمية مروقاً، إذا خرج من الجانب الآخر، وأسلماه خذلاه، يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، والمبعد اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، والحميم: القريب (وقوله) وهو عروة بن الورد يمدح الغني، ويذم الفقير:

ذَرِيـنـي لـلـغِـنَـى أَسْـعـى فـإنِّـي ... رأيـتُ الـنَّـاسَ شَـرُّهُـمُ الـفـقـيـرُ

وأحْـقـرهـم وأهْـونـهـم عـلـيـهِ ... وإن كـانـا لـه نـسـبٌ وخِـيـرُ

فألحق علامة التثنية، وهي الألف في كانا مع المتعاطفين، وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي: الكرم، والمعنى: وإن كان للفقير نسب وكرم، فهو أحقر الناسِ، وأهونهم؛ لأجل فقره، وبهذين البيتينِ ردَّ أبو حيان على الخضراوي، حيث قال: لا نعلم أحداً يجيز: قاما زيد وعمرو، ولا قاموا زيد وعمرو وبكر، وقال الموضح في (المغني): وليس الرد بشيء؛ لأنه يمنع التَّخريج لا التَّركيب. انتهى.

(**قوله: ومنه قوله صلى الله عليه وآلِه**) رواه البزار، ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري.

(**قوله: يتعاقبون**) أي: تأتي طائفة عقب طائفة، فإن يتعاقبون مسند إلى ملائكة، وهي جمع، وذكر معه واو الجمع.

وقول بَعضِهم: (أكلُوني البَرَاغِيثُ) وقول الشّاعِر:

[تَـوَلَّـى قِـتَـالَ الـمَـارِقِـيـنَ بـنـفـسِـهِ] وَقَـدْ أَسْـلَـمَـاهُ مُـبْـعَـدٌ وَحَـمِـيـمُ

أبو طالب

(قوله: وقد أسلماه... إلخ) أوله:

تَـولَّـى قِـتَـالَ الـمَـارِقِـيـنَ بِـنَـفْـسِـهِ ....

قاله عبد الله بن قيس في مرثية مصعب بن زبير، والمارقين: الخوارج، وأسلماه أي: خذلاه، والمبعد: بفتح العين الأجنبي، والحميم: القريب من حيث النسب.

الناصية

(قوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار») أخرجه مالك في الموطأ. ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر، أي: من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللَّفظَ النبوي الذي هو الحديث المطول بحذف صدره، واللفظ النبوي: «إد لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السَّابق، وقوله ملائكة بالليل... إلخ، بيان لما أجمل في ملائكة السَّابق، وهكذا الحال بعد الاختصار، فالواو في (المختصر) عائدة على ملائكةٍ الأولى المحذوفة، قاله البهوتي دافعاً به بحث (سم) بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظَّاهر، أي: فلا يتم الجواب بالاختصار، ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد، فتأمل. (صبان).

(قوله: أكلوني البراغيث) عبَّر بأكلوني مع أن حقها أكلتني، أو أكلنني؛ لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميراً، أو علامة جمع تشبيهاً لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازاً، كذا في (شرح الجامع) وَ(المغني) وفي (الدشتي) فأكلوني مسند إلى الظاهر الجمع، وهو البراغيث، وذكر معه واو الجمع. **(قوله:**

.... وَقَـد أَسْـلَـمـاه مُـبْـعَـدٌ وحَـمِـيـمُ)

قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطَّويل يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما. الضَّمير في تولى يرجع إلى مصعب، وبنفسه تأكيد، والباء زائدة. وأراد بالمارقين الخوارج من: مرق السَّهم من الرمية مروقاً؛ إذا خرج من الجانب الآخر. **(والشاهد) في قوله**: وقد أسلماه، حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين، وهما مبعد وحميم، والقياس أسلمه، أي: خذلاه. يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه، ولم تنصره على عدوه. والجملة حال. وأراد بالمبعد الأجنبي. وبالحميم: الصَّاحب الذي يهتم لصاحبه. (المَعنى): ذلك الرجل بنفسه تولَّى الحرب مع الخوارج، وبالتأكيد أسلمه إلى الأعداء أَصْدِقاؤه، والبَعِيدُونَ عنه. **(الشاهد) في** (أَسْلماه) حيث أُسنِدَ إلى ألف التثنية، مع أنّ فاعله اسم ظاهر مذكور بعده (مبعد وحَميم).

وَيَـرْفَـعُ الْـفَـاعِـلَ فِـعْـلٌ أُضْـمِـرَا كَـمِـثْـلِ زَيْـدٌ فِـي جَـوَابِ مَـنْ قَـرَا

وقوله:

[نُـتِـجَ الـرَّبِـيـعُ مَـحَـاسِـنـاً] أَلْـقَـحْـنَـهـا غُـرُّ الـسَّـحـائِـبِ

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا) تارةً جَوازاً إذا أُجيبَ به اسْتِفهامٌ ظاهِرٌ ....

أبو طالب

(قوله: ألقحنها غر السحائب) أوله: نتج الربيع محاسناً، نتج: ماض مجهول، من النتيجة، ومحاسناً: جمع حسن، على غير قياس، صرف للضَّرورة، وصف للنتائج المحذوفة، والإلقاح بالقاف: جعل الشيء حبلى من الفحلِ والسَّحاب والريح، والغر: كالضر جمع غراء، مؤنث أغر، أي: الأبيض، والسحائب جمع سحابة كغَمَامة وزناً ومعنىً.

الناصية

(قوله: ألقحنها غر السحائب) (نَتَجَ) على وزن (ضرب) يقال: (نَتَجَت القابِلَة أختَها وَلَدا) فيتعدى إلى مَفعولَيْن، ويبنى لِلْمَجهول، فيقال: (نُتِجَتْ أختُ القابِلَة وَلَداً). (مَحاسِن) جمع (حسْن) بالضمِّ على غير القياس، والمراد بها: صِغار الأشجار، (المَعنى): أَوْلَدَ الرَّبيع صِغارَ الأشجار التي يمص السَّحائِب أَلْقَحْنَها بِالمَطَر. (الشَّاهد) في (أَلْقَحْنَ): حيث أُسنِدَ إلى نونِ جمع المؤنث، مع أن فاعله اسم ظاهر مذكور هو (غُرُّ السَّحائِب).

(قوله: ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس.

(قوله: فِعْل أَضْمِرا) أي: حذف من اللفظ، أي: فعل مقدر. **(قوله: اسْتِفهام ظاهر)** أي: ملفوظ بداله، وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج، كما في ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١] وقوله: أو مقدر، أي: غير ملفوظ بداله. (صبان).

(قوله: استِفهام ظاهر) أي: ملفوظ به، نحو: نعم زيد، جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ فزيد: فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حذف خبر لفواتِ مطابقة الجوابِ للسؤال. (ومنه ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]) فالله فاعل بفعل محذوف دلَّ عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقيق ما فرض من الشَّرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق، قاله التفتازاني، وهو متعين؛ لأن القضية الشرطيَّة لا تستدعي الوقوعَ ولا عدمه، ثم قال: والدليل على أنَّ المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذفِ، كذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]. اهـ.

وهو معارضٌ بالمثلِ فيقالُ: والدَّليل على أنه مبتدأ، أنه قد جاء كذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣] إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٤] وما يقال: إنه

(كَمِثْلِ زَيْدٌ، فِي جَوَابِ: مَنْ قَرَا) أَوْ مُقدَّرٌ، نحو: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [النُّور: ٣٦-٣٧] ....

أبو طالب

....

الناصية

قدم لإفادةِ الاختصاصِ ممنوع؛ لأن الفاعلَ لا يجوزُ تقديمه على عاملهِ على الأصحِّ والأحسن أن يقال: إن الجملة الفعلية في هذا البابِ أكثر، فالحمل عليها أولى، وإن كانت لا تطابق جملة السُّؤالِ في الاسمية، أفاده في (التَّصريح).

(قوله: كمِثل زَيْد، في جَوَابِ: مَنْ قرَا) إذا جعل التَّقدير: قرأ زيد، فلو قيل: (مَنْ قرأ؟) الجواب: (زيدَ) تقديره: (قرأ زيد)، فـ (زيد) فاعل لفعلٍ مَحذُوفٍ في جواب استفهام ظاهِرٍ.

(قوله: أو مقدر) أي: استفهام مقدر. كقراءة ابن عامر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [النُّور: ٣٦-٣٧] وقراءة ابن كثير ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٣] وقراءة بعضهم ﴿زُيِّنَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وقوله:

لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطوائِحُ

ببناءِ الأفعالِ للمفعولِ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة، كأنه قيل: من يسبح؟ ومن يوحى؟ ومن زينه؟ ومن يبكيه؟ فقيل: يسبح رجالٌ، ويوحي الله، وزينه شركاؤهم، ويبكيه ضارعٌ. وهذا أولى من تقديرِ هذه المرفوعاتِ أخبارُ مبتدآت محذوفة لاعتضادِ التقدير الأول بما رجحه، أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها، وهو ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف: ٩] وفيما هو على طريقتِها، وهو ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨-٧٩] ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]. وأما البواقي فبالروايةِ الأخرى، وهي رواية البناءِ للفاعلِ. نعم في غيرِ ما ذكر يكون الحمل على الثَّاني أولى؛ لأن المبتدأ عينُ الخبرِ، فالمحذوفُ عين الثابتِ، فيكونُ الحذفُ كلا حذفٍ، بخلافِ الفعلِ فإنه غير الفاعلِ، أو أجيب به نفي، كقوله:

تجلَّدْتُ حتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شيءٌ قُلْتُ بَلْ أعْظمُ الْوَجْدِ

أي: بل عراه أعظم الوجد، أو استلزمه فعل قبله كقوله:

أَسْقَى الإلهُ عُدُوَاتِ الْوادي وجَوْفَهُ كُلّ مُلِثٌ غَادي

كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ

أي: سقاها كل أجش (أشموني). (قوله: أوْ مُقدَّر) يدلُّ على تقديرِه لفظ الفعل.

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

المبني للمفعولِ قاله السيد عبد الله، كقراءة الشّامي وأبي بكر ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [النّور: ٣٦-٣٧]، فيسبح مضارع مبني للمفعول، وله نائب الفاعل، وأوجبه الخفاف لخفاء الإعرابِ، وعدم القرينة. وقال الموضح في الحواشي: لا يجب بل هو أولى مما بعده، والآصال جمع أُصُل بضمتين، وأصل: جمع أصيل، ويجمع آصال على أصائل، ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدوِّ والآصالِ، قيل: من يسبحه، فقيل: يسبحه رجالٌ، ثم حذف الفعل؛ لإشعار يسبح المبني للمفعول به، ولا يصحُّ إسناد (رجالٌ) إلى الفعلِ المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى؛ لأن الرِّجال ليسوا مسبَّحين بفتح الباءِ، بل مسبِّحين بكسرِها فالوقف دونهم. (وقوله): وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل، كما قال التفتازاني، والنيلي، وقال أبوه عبيدة هو مهلهل، وقال العيني: هو نهشل، وقال بعضهم وهو الحرث بن نهيك النهشلي:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

فضارع فاعل فعل محذوفٌ دلَّ عليه مدخولُ الاستفهام المقدَّر كأنه قيل من يبكيه، فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل، كما قيل: (أن رجال فاعل فعل محذوف) أي: يسبحه رجال، ويبكيه ضارع، ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر. والضارع: الفقير الذليل، والمختبط: الذي يأتي إليك للمعروفِ من غير وسيلةٍ، وتطيح من الإطاحةِ، وهي الإذهاب، والإهلاكُ، والطوائح: جمع مطيحة على غيرِ قياسٍ، كلواقح جمع ملقحةٍ، والقياس المطاوح والملاقحُ، ومن تعليلية متعلِّقة بمختبط، وما مصدرية، والمعنى: ليبك يزيد رجلاً ذليلاً ومتوقعاً معروفاً، لأجل إذهاب المنايا يزيد، ويروى: ليبك ببناء الفعل للفاعل، ويزيد مفعوله، وضارع فاعله، وفي كلٍّ من الرِّوايتين وجه حسن. أما الأولى: فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة. وأما الثانية: من جهةِ عدمِ الحذفِ (وهو) أي: حذف فعل الفاعل كما في الآيةِ، والبيت (قياسي وفاقاً للجرمي) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة، واسمه صالح بن إسحاق، وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم، وإسكان الياء ليس منسوباً، وإنما هو معرب گني، واسمه أبو الفتحِ، وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد، وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع في الآية، والبيت خبر مبتدأ محذوف، والتَّقدير: المسبّح له رجالٌ، والباكي ضارع، صرح بالتقدير الأول أبو حيان، وبالثاني صاحب (البسيط)، (و) على القياسِ (لا يجوز في نحو: يوعظ) بالبناء للمفعولِ

بِبِناءِ يُسَبِّحُ لِلْمَفعُولِ، أوْ أُجِيبَ به نفيٌ، كقولك لِمَنْ قال: لم يقم أحَدٌ: «بَلَى زيدٌ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(في المسجد رجل) أن يجعل رَجلٌ فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرَّفع بالنيابةِ عن الفاعلِ، فيقع اللبس، فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابةِ عن الفاعلِ (بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد) فإنه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوفٍ لعدمِ احتماله للمفعولية؛ لأن الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابةِ عن الفاعل، ونائب الفاعلِ لا يكون إلا واحداً كالفاعلِ، وكأنه لما قيل من يعظهم قيل: زيد، أي: يعظهم زيد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَيَـرْفَـعُ الـفـاعـلَ فِـعْـلٌ أضْـمِـرا ... كـمـثـلِ زيـدٌ فـي جَـوابِ مَـنْ قَـرا

(أو استلزمه) أي: استلزم الفعل الرَّافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق:

غَـداةَ أَحَـلَّـتْ لابـنِ أَصْـرَمَ طَـعْـنَـةٌ ... حُـصَـيْـنٍ عَـبيـطـاتِ الـسَّـدائِـفِ والـخَـمْـرُ

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي: وحلت له الخمر؛ لأن أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد، وحكي أن الكسائي سُئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخبر في هذا البيتِ، فقال بإضمار فعل، أي: وحلت الخمرُ فقال: يونس: ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشدُه بنصب طعنة، ورفع عبيطات على جعلِ الفاعلِ مفعولاً، ونقله محمد بن سلامٍ، وغداة تنصب على الظَّرفية، وطعنة فاعل أحلت، وحصين بالجرِّ بدل من ابن أصرم، أو عطفُ بيان عليه، وعبيطات مفعول أحلت، والعبيط بالعينِ المهملةِ: الطري من اللحمِ، والسدائف بالسين المهملةِ، والفاء آخره: سقف السنام، وغيره مما غلب عليه السِّمن، وكان حصين بن أصرم قُتل له قريب، فحرمَ على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم الطري، حتى يقتل قاتل قريبه، فلما طعنه، وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر، وأكل اللحم الطري.

(**قوله: الآصال رجال**) فرجال فاعل لفعل مقدر، وهو يسبّح؛ لوقوع رجال جواباً عن استفهامٍ مقدرٍ، فكأنه قيل: من يسبح له فيها، فأجيب: يسبح رجال. (دشتي).

(**قوله: ببناءِ يُسَبَّحُ لِلْمَفعُولِ**) إذ لو كان يسبح مبنياً للفاعلِ؛ فرجال فاعل له لا للمقدر. (دشتي).

(**قوله: أوْ أُجيبَ به**) أي: بالفاعلِ.

(**قوله: بلى زيد**) جواباً لِمَنْ قال: لم يقم أحد، فزيد فاعل فعل محذوف دلَّ عليه مدخول النفي، والجملة فعلية (أي: بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعليةِ، ولو جعلَ مبتدأ حذف خبرُه لم يطابقْ، ومنه قوله:

تـجَـلَّـدْتُ حـتَّـى قِـيْـلَ لـم يَـعْـرُ قَـلْـبَـهُ ... مِـنَ الـوجْـدِ شَـيءٌ قـلـتُ بـلْ أعْـظَـمُ الـوَجْـدِ

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِيَ الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

وتارةً وُجُوباً إذا فُسِّرَ بِما بَعدِهِ، كقوله سُبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

(وَتاءُ تأْنِيثٍ) ساكِنَةٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

فأعظمُ الوجدِ فاعلُ فعل محذوف دلَّ عليه مدخول النفي، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد، وتجلدت: من التجلُّد، وهو التصبّر على الهمومِ ونحوها، ولم يعر بالعينِ والراء المهملتين من عراه الأمر؛ إذا غشيه، وقلبه مفعول يعرو، وشيء فاعله، وبل للإضراب، وأعظم الوجد شدة الشّوق. (تصريح).

(**قوله: وُجُوباً**) عطفٌ على قوله تارة جوازاً، أي: وقد يكون إضمار الفعل واجباً.

(**قوله: إذا فُسِّرَ**) أي: الفعل المحذوف بفعل بعده، كما في الآية، فإن استجارك مفسر للفعل المحذوف، وهو مثله، ووجوب حذفه؛ لأنه إذا ذكر كان تكراراً ولغواً. (دشتي). (**قوله**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] (**الشّاهد**) في (أحَد) فاعلٌ فعل محذوف يفسره استجارك مُقدّراً قبله؛ لأنّه فُسِّرَ بـ (استجارك) الذي بعده، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه الصورة الأخيرة (واجب)؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف، ولا يجمع بين العوضِ والمعوضِ، وتقدم الخلاف فيهما. (شيرازي).

(**قوله: وتاء تأنيث... إلخ**) هذا هو الحكم السّادس، والإضافة من إضافة الدال للمدلول.

(**قوله: وَتاءُ تَأنيث... إلخ**) أي: من أحكامِ الفاعلِ (أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامداً كان أو متصرفاً، تاماً كان أو ناقصاً، وذلك مستفاد من قول النّاظم:

وتاء تأنيثٍ تلي الماضي إذا كان لأنثى

(وبتاء المضارعة في أولِ المضارعِ) ولم يتعرض له في النَّظم. (ويجب ذلك) التأنيث (في مسألتين إحداهما أن يكون) الفاعل (ضميراً متصلاً) لغائبة حقيقيّة التأنيث أو مجازيته، ونعني بحقيقي التأنيث: ما له فرج، والمجازي خلافه، فالحقيقيةُ (كهند قامت، أو تقوم، و) المجازيةُ، نحو (الشمس طلعت، أو تطلع)، وإنما وجب تأنيثُ الفعلِ في ذلك لئلا يتوهم أن ثَمّ فاعلاً مذكراً منتظراً؛ إذ يجوز أن يقال: هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير المنفصل نحو:) هند (ما قام) إلا هي (أو ما يقوم إلا هي) والشّمس ما طلع إلا هي، أو ما يطلع إلا هي، فالتذكر واجبٌ في النَّثرِ لعدم التوهم المذكور؛ لأن الفعلَ لا يكون له فاعلان، وبخلاف قول المرأة الحاضرة: قمت أو أقوم، فإنه لا يمكن تأنيثه، وإن كان ضميراً متصلاً لمؤنث. (تصريح).

وَإِنَّـمَـا تَـلْـزَمُ فِـعْـلَ مُـضْـمَـرِ مُـتَّـصِـلِ أَوْ مُـفْـهِـمِ ذَاتَ حِـرِ

(تَلي) الفعلَ (الْماضِي) دِلالةً على تأنيثِ فاعِلِهِ (إذا كانَ لِأُنْثى) ولا تَلحَقُ المُضارعَ لِاسْتِغْنَائِهِ بِتاءِ المُضارِعَةِ، ولا الأمْرَ لِاسْتِغْنَائِهِ بالياء (كَأَبَتْ هِنْد الأَذى وَإِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التَّاء (فِعْلَ مُضْمَرِ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: تلى الماضي**) أي: وجوباً أو جوازاً على التَّفضيل الآتي، هذا وكالماضي الوصف نحو: أقائمة هند، وقوله: لأنثى، أي: مسنداً لأنثى، والمراد بالأنثى المؤنث حقيقة أو مجازاً، أو تأويلاً، كالكتاب مراداً به الصحيفة، أو حكماً كالمضاف إلى المؤنث.

(**قوله: دلالة على تأنيث فاعله و**) أي: من أول الأمر، فلا يقال: الدلالة حاصلة بتاء التأنيثِ التي في الفاعل، على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند، وقد تلحق المذكر كطلحة. وأيضاً في عدم الاكتفاءِ بتاء الاسم إجراء الباب على وتيرةٍ واحدةٍ.

(**قوله: تأنيث الفاعل**) لو قال تأنيث مرفوع الفعل، ليدخل في ذلك نائب الفاعل، واسم كان، لكان أحسن، إلا أن يقال قيد بالفاعلِ، لكون الكلام فيه. (صبان).

(**قوله: إذا كَانَ لأنْثَى**) لتدل على تأنيثِ الفاعلِ، وكان حقها أن لا تلحقه؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعلِ جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جَاز أن يتصل بالفاعلِ علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسةِ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْد الأَذَى) والمجازي: كطلعت الشمس. (أشموني).

(**قوله: بتاءِ المُضارعَةِ**) كتضرب: فإنها تدل على التَّأنيثِ.

(**قوله: لِاسْتِغْنائِهِ بالياء**) نحو: اضربي. وفي (الشيرازي) فـ (تضرب هند) و(اضربي يا هند) لا يحتاجان إلى تاء التأنيث، لأنّ (تاء تضرب) و(ياء اضربي) عَلامَتانِ للتأنيثِ.

(**قوله: كَأَبَتْ هِنْد الأذى**) أي: امتَنَعَتْ هند مِنَ الأذِيَّة.

(**قوله: أيْ فعلاً مُسنَداً إلَيه**) أي: إلى الضَّمير بأن يكون فاعلَهُ ضميراً (شيرازي).

(**قوله: فعل مضمر**) أي: فعل فاعل مضمر مستتراً كان أو بارزاً، كما يؤخذ من تمثيلِ الشَّارحِ. ويستثنى من كلامِهِ نحو قمت وقمن، فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر، فضلاً عن لزومِها لعدم الحاجة إليها، ونحو: نعمت امرأة هند؛ لأن الفاعلَ وإن كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التمييزِ، كما في الدَّماميني، وغيره، لكن لا تلزم التاء في فعله، بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنفِ، والحذف في نعم الفتاة. . . إلخ، وإنما لزمت مع المضمر لخفاء حاله. ثم هذا اللزوم باقٍ إذا عطف عليه مذكر، نحو: هند قامت هي وزيد، كما يلزم، في نحو: قامت هند وزيد، وكما يلزم التَّذكير في عكسه نحو: قام زيد وهند، وقولهم: يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو: هند وزيد قائمان. (صبان).

أي: فعلاً مُسنَداً إليه، سَواء كان مُضمَرٌ مُؤنَّثٌ حقيقيٌّ أو مَجازِيٌّ (مُتَّصِل) به، نحو: «هندٌ قامَتْ» و«الشَّمسُ طَلَعَتْ» بِخِلافِ المُنْفَصِل، نحو: «هندٌ ما قامَ إلَّا هِيَ» وشَذَّ حَذْفُها في

أبو طالب

(قوله: **أي فعلاً مسنداً إليه**) إشارة إلى أن إضافة قوله فعل إلى مضمر لامية لا بيانية.

(قوله: **سواء كان مضمر مؤنث**) اسم كان مستتر فيه، عائد إلى قول المصنف مضمر، وقوله: مضمر خبره، وهو مضاف إلى المؤنث إضافة لامية.

الناصية

(قوله: **متَّصِل به**) قال اللقاني: يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعلِ، سواء كان متصلاً، أي: لا يمكن أن يفتتح به النُّطق، أو منفصلاً، ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به، ويظهر أثر الاحتمالين في نحو: غلام هند تقوم هي معه. انتهى. وصله أنَّ المراد بالاتصالِ على الأولِ الاتصالُ بالعاملِ، لا الاتصال المذكورُ في بابِ الضَّميرِ، وأنه يعلم وجوبَ التأنيث في المثلِ المذكورِ على الأولِ دون الثاني، ويؤيد الثاني ما يأتي من قضيةِ كلامِ الشَّارحِ في تعليلِ وجوبِ التَّذكيرِ في المنفصل. (حمصي).

(قوله: **نحو هند قامت، والشمس طلعت**) التَّقدير: (هند قامت هي) و(الشَّمس طلعت هي) فـ (هي) في المِثالَيْنِ ضمير متصِلٌ بـ (قامت) و(طلعت) فاعلاً لهما، وإنّما ذكر مثالَيْن، الأوَّل: لِضَمير المؤنث الحقيقي، والثَّاني لِضَمير المُؤنث المجازي.

(قوله: **نحو «هندٌ ما قامَ إلا هي»**) أي: ما قام أو ما يقوم إلا هي، ظاهره أن الضَّمير المنفصل فيما ذكر فاعل، ومرَّ أنه في مثلِ ذلك محذوفٌ. وانظر لم وجب التَّذكير في: ما قام أو يقوم إلا هي، ولم يجز الأمران بناء على ما يأتي عن النَّاظم في المؤنث الحقيقي الظَّاهر المفصول بإلا، وأي فرق بين الضَّمير والظاهر، حيث كان كلٌّ مؤنثاً حقيقياً، وكلام المصنف محتمل لذلك؛ لأن قوله بخلاف الضَّميرِ المنفصل... إلخ، معناه بحسب الظَّاهر أنه لا يجب فيه التأنيث، وكلام الدماميني في شرح التَّسهيل يقيد جواز الوجهين في ذلك، فانظر حاشيتنا على الألفية، ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشراح وجوب التّذكير في المنفصلِ غير المفصول بإلا، نحو: غلام هند حضر هي معه، والمتبادر خلافه. وقال الشّهاب: قد يرد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلاً مؤنثاً منتظراً؛ إذ لو قيل: هند قامت، احتمل أن المعنى قامت أمها مثلاً، فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوبُ لوجود اللبس في بعضِ المواضعِ، والباقي طرداً للباب. (تصريح).

(قوله: **هند ما قامَ إلا هي**) فـ (هي) ضمير وقع فاعلاً لِـ (قام) وحيث انفصل مِن (قام) بـ (إلا) لم تلحق تاء التأنيث بـ (قام). (قوله: **وشذ حذفها في المتصل في الشعر، كما سيأتي**) يعني: شذَّ حذفُ التاءِ إذا كان الفعلُ مُتَّصِلاً بالفاعلِ الذي هو ضميرٌ مؤنثٌ، وسيأتي بعد بيتين في شرحِ قولِ النَّاظمِ (وَالحَذْف قد يأتي بلا فصل... إلخ).

المُتَّصِلِ في الشعر كما سَيَأْتِي (أَوْ) فِعلاً مُسنداً إلى ظاهِرٍ (مُفْهِمٍ ذاتَ حِرٍ) أي: صاحبة فَرجٍ، ويُعَبَّرُ عن ذلكَ بالمُؤَنَّث الحَقيقيّ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: أو فعلاً مُسنداً إلى ظاهر... إلخ**) أي: تلزم هذا التاء أيضاً فعلاً مسنداً إلى الظَّاهر بشرط أن يكون مؤنثاً حقيقياً. هذا، ويستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباءِ، نحو: كفى بهند؛ لأنه في صورةِ الفضلةِ، وهي لا يؤنث لها الفعل.

(**قوله: ذات حر**) قال الدَّنوشري: المرادُ بالحر فيهِ: الفرج، قال في (المصباح): بالكسر: فرج المرأة، والأصل: حرح، فحذف الحاء التي هي لام الكلمة، وإنما قيل ذلك؛ لأنه يصغر على حريح، ويجمع على أحراح، والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة إلى أصولها، وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض، قال الشَّاعر:

كُلُّ امرئٍ يحمي حِرَهْ ... أَسْوده وأحمرهْ

انتهى. ويجوز أن يكون الحر في كلام ابن مالك من المخففِ، ويجوز أن يكون من المشددِ، وخفف لضرورةِ الشِّعرِ، وكلام (المصباح) يدل على أنه مختص بفرج المرأةِ، أي: دون غيرها، وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك، ويمكن تأويله. انتهى. ولم يظهر وجه مخالفةِ ابن مالِك لذلك بوجه. (حمصي).

(**قوله: أي صاحبة فرج**) المرادُ به - كما في (يس) - المحل المعد للوطء فيه، ولو دبراً فقط كما في الطَّير، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص بفرجِ المرأة، مع أن الحكم عام لذاتِ الفرجِ مطلقاً. نعم، قال في النكت: يرد عليه اسم الجنسِ الذي واحده بالتاءِ كشاة وبقرة وحمامة، فإن التاء تلحق المسند إليه لزوماً، سواء كان ذكراً أو أنثى، بلا خلاف. قال ابن عصفورٍ، وهذا بخلاف الإخبار عنه، فإنه بحسب ما يرادُ من المعنى. اهـ.

(**قوله: بالمؤنث الحقيقي**) أي: تأنيثاً معنوياً فقط كزينب، أو معنوياً ولفظياً كفاطمة، ويستثنى من ذلك المجرد من التاءِ الذي لا يتميز مذكره مِن مؤنثه كبرغوث، فإنه لا يؤنث، وإن أريد به مؤنث، كما أن المؤنثَ بالتاءِ الذي لا يتميز مذكره من مؤنثه كنملةٍ يؤنث، وإن أريد به مذكر، قاله أبو حيان. والحاصلُ أنه يراعى اللفظ؛ لعدم معرفة حال المعنى في الواقعِ.

(**قوله: بالمؤنّث الحَقيقيّ**) قال الزرقاني: هو على ما قال الشَّارح: ما كان من الحيوانِ بإزائه ذكر كامرأةٍ ونعجةٍ وأتانٍ، انتهى. ومراده بالشَّارح ابن النَّاظم؛ ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوانِ كالعقاب، فقول الشَّارح هنا: ما له فرج أشمل، لكن ينبغي أن يريد بالفرج محل الوطء؛ ليشمل الطَّير فليس له إلا الدبر.

وَقَـدْ يُـبِـيـحُ الْـفَـصْـلُ تَـرْكَ الـتَّـاءِ فِـي نَـحْـو أَتَـى الْـقَـاضِـيَ بِـنْـتُ الْـوَاقِـفِ

نحو: «قامت هندٌ»، بخلاف المُسنَدِ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ غير حَقيقيٍّ، نحو: «طَلَعَتِ الشَّمسُ» فلا تلزمه.

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفِعل والفاعِل بغير إلّا (تَرْكَ التَّاءِ في) فِعلٍ مُسنَدٍ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (نَحْو أَتى الْقاضِيَ بِنْتُ الْواقِفِ) وقوله:

إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ واحِـدَةٌ بَـعْـدِي وَبَـعْـدَكِ فـي الـدُّنْـيَـا لَـمَـغْـرُوْرُ

أبو طالب

(**قوله: إن امرأ غَرَّه... إلخ**) آخره:

الناصية

(**قوله: نحو قامت هند**) وقامت الهندانِ، وقامت الهندات، فيمتنع: هند قام، والهندان قاما، والشَّمس طلع، والعينان نظراً، وقام هند، وقام الهندانِ، وقام الهنداتُ، وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذينِ الموضعينِ، فلا تلزمُ في المضمرِ المنفصلِ، نحو: هند ما قامَ إلا هي، وما قام إلا ت، ولا في الظَّاهر المجازي التَّأنيث، نحو طلع الشَّمس، ولا في الجمعِ غير ما ذكر، نحو قام الهنود، وذكر هذا في حيز التَّفريع، يدل على أن قوله: فلا تلزم في الضمير... إلخ، تفريع على كلامِ المصنفِ، وعلى اقتصارِ الشَّارح في التمثيلِ على جمعِ المؤنث السَّالم، لا تفريع على كلامِ المصنِّفِ وحده، ولا تفصيل لقوله: وقد أفهم أن التَّاء لا تلزم في غيرِ هذينِ الموضعينِ؛ لأن عبارة المصنفِ لا تفهم عدم اللزوم في غيرِ الجمعِ المذكورِ على ما سيأتي بيانه. (صبان).

(**قوله: فلا تلزمه**) التَّاء. (**قوله: وقد يبيح الفصل**) أي: بغير، إلا بدليلِ ما يأتي، وفي التعبيرِ بقد والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود. (**قوله: الفصل**) أي: بين الفعلِ وفاعله الظَّاهر، فتضعف العناية به لبعدِهِ عن الفعلِ، ويصير الفصل كالعوضِ من التاءِ. (**قوله: نحو: أتى القاضي بنْت الواقف**)، فـ (أتى) فِعل و(بنت الواقفِ) فاعله، وحيث فصل بينهما بالمفعولِ (القاضِيَ) جاز ترك التاءِ في الفعلِ، فلم يقل: أتَتْ (شيرازي). وفي (الدشتي): فأباح الفصل ـ وهو القاضي ـ ترك التاء في أتى مع أنه مسند إلى المؤنثِ الحقيقي، وهو البنت. هذا، وفي (التصريح) (**قولهم**) أي: العرب: (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر، وترك التاء للفصل بالمفعولِ، وذكر الظَّرف قصد الحكايةِ الشَّاهد بتمامه، وإنما لم يجب التَّأنيث مع الفصل؛ لأن الفعلَ بعد عن الفاعلِ المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوضِ من تاء التأنيثِ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقـد يـبـيـح الـفـصـل تـرك الـتـاء فـي نـحـو أتـى الـقـاضـيَ بـنـتُ الـواقـفِ

(**قوله: إن امرأ غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحدَةٌ... إلخ**) هو من البسيطِ. (**الشَّاهد**) في غره: حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة؛ لأنّ التَّقدير: امرأة واحدة، كذا قدره سيبويه والجمهور. والتَّأنيث حقيقي، وذلك

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا   كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعُلَا

والأجودُ فيه إثباتُها (**وَالْحَذْفُ**) لِلتَّاءِ مِن فِعلٍ مُسندٍ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (**مَعْ فَصْلٍ**) بين الفِعلِ والفاعِلِ (**بِإِلَّا فُضِّلا**) على الإثبات ....

أبو طالب

....   بَعْدي وبَعْدَكِ في الدُّنيا لمغرورُ

غر بالغين المعجمة من الغرور، أي: الخدعة، والضمير في مغرور عائد إلى امرئ، والباقي واضح.

الناصية

للفصلِ بالمفعولِ والجار والمجرور. وقال المبرد: التَّقدير: خصلة واحدة، فلا دليل حينئذٍ فيه؛ لأن التَّأنيث مجازي، ومنكن في محل الرَّفع صفة الواحدة، ويجوز أن يكون حالاً.

(**قوله: بعدي**) ظرف لغره. ولمغرور خبر إن، واللام للتأكيدِ. (المعنى): المَعشوقة كانت غَرَّت عاشقها، فأنشدَ هذا البيتَ: لَوْ أنّ واحدة منكنَّ أيتها النِّساء غَرَّت رجلاً - بَعْدي وبعد مَعشُوقتي التِ غرتني - ذلك هو المَغرورُ، أيْ: يجب أن يَعتَبِر الرجال بِغُروري، فلا يُغَرُّونَ مِن النِّساءِ بعدَ ما غَرِرْتُ أنا. (**الشَّاهد**) في فصل ضمير المَفعول و(منكنَّ) بين الفعلِ (غرّ) وبين فاعِلِهِ (وَاحِدة)، ولِذا جازَ ترك التاء في الفعلِ، فلم يقل: (غَرَّته). هذا، وفي (الدشتي): فترك التاء من غرّه مع أنه مسند إلى المؤنث الحقيقي، وهي واحدة، وذلك للفصل يبن الفعل وفاعله بمنكن.

(**قوله: والأجودُ فيه**) أي: في الفصل بين الفعل وفاعله إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، وكان الفصل بغير إلّا (دشتي). (**قوله: والأجود... إلخ**) بل قيل: واجب. وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقي التأنيث، وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازيَّ التأنيثِ أو الأجود الحذف، نقل الدماميني عنهم الثاني، قال: إظهاراً لفضلِ الحقيقي على غيره، ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك، فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية، فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مئتي موضعٍ، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة، نحو خمسين موضعاً، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته، فينبغي أن إثبات العلامة أحسن، ونازعه (سم) بأن كثرة الإثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها. (صبان).

(**قوله: مع فصل بإلا فُضِّلا**) وقيل: واجب، ومثل إلا سوى وغير، وإن كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، ويدل على أنهما مثل إلا، قوله: إذ معناه... إلخ، قاله (سم) (صبان).

(**قوله: فُضِّلا على الإثبات**) يعني: إذا فَصَلَتْ (إلا) بين الفعل وبين فاعِلِهِ المؤنثِ الحَقيقي، فالأفضل تجرُّد الفعل من تاءِ التأنيثِ، ففي المثال (زكى) فعل، وفاعله (فَتاة) وحيث فصل بينهما (إلّا) جرد الفعل من التاء، فلم يقل: (زكت).

(كما زَكا إلَّا فَتاةُ ابْنِ الْعُلا) إذِ الفِعل في المَعنى مُسنَدٌ إلى مُذكَّرٍ؛ لأنّ تقديرَهُ: ما زَكا أحدٌ إلَّا فَتاةُ ابْنِ العُلا، وَمِثالُ الإثْباتِ قولُه:

مـــا بَــرِئَــتْ مِـنْ رِيــبَـةٍ وَذَمِّ ... فــي حَــرْبِـنـا إلَّا بَـنـاتُ الْـعَـمِّ

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا، وفي (التصريح) التأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش، وأوجب التذكير في الكلام، نحو: ما قام إلا هند؛ لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا، وذلك المقدَّر هو المستثنى منه، وهو مذكر، ولذلك ذُكر الفعلُ، والتقدير: ما قام أحد إلا هند. (وأنشد) الأخفش (على التأنيث) في الشِّعر:

مـــا بَــرِئَــتْ مـــن ريــبــةٍ وذَمّ ... فــي حَــرْبِــنــا إلا بَــنــاتُ الــعَــمّ

فبنات العم فاعل برئت، وأنثه مع وجود الفصل بإلا، (وجوزه ابن مالك في النثر) على قلة، فقال:

والحَـذْفُ مَـعَ فَـصْـلٍ بـإلَّا فُـضِّـلا ... كـمـا زَكَـا إلّا فَـتَـاةُ ابْـنِ الـعُـلا

(**قوله: ما زكا أحد**) أي: فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذي هو أولى من النظر إلى اللَّفظ مذكر. هذا، ويجوز ما زكت نظراً إلى اللفظ، وخصه الجمهور بالشِّعر، كقوله: ما برئت من ريبة. . . إلخ (صبان).

(**قوله: إذِ الفعل. . . إلخ**) دليل لتفضيل الحذف؛ لأن الاستثناء إخراج شيء عن شيء، فلا بد من وجود المخرج عنه، وهو المستثنى منه، والمستثنى منه في المثال أحد، وهو مذكر. (دشتي).

(**قوله: ما برئتْ من رِيبة. . . إلخ**) هو رجز لم أدر راجزه. الشاهد في برئت، حيث جاء بالتأنيث، فإن الأصل فيه أن تحذف التاء، فلا يجوز ما قامت إلا هند إلا في الضرورة، والبيت من هذا القبيل، وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غيراً لا يجوز فيه الوجهان، والتأنيث أكثر، وإذا كان إلا فالتذكير أكثر إلا في الشِّعر. وقد جاء في النثر على قراءة من قرأ: ﴿إن كَانَتْ إِلَّا صيحةٌ﴾ [يس: ٢٩] بالرفع. (المَعنى): ما تبرأتْ مِن الشّك والذم في نِزاعِنا إلّا بنات عمنا، أي: إنهم ما شكوا ولا ذَمونا في نزاعِنا. (**الشّاهد**) في فَصْلِ (إلا) بينَ الفِعلِ.

(برئت) وبين فاعِلِه المؤنث (بناتُ العَم) ومع ذلك جاءَتْ تاء التأنيثِ، فقال (برئت) (شيرازي).

(**قوله: ما برئت. . . إلخ**) قال الدنوشري: قال اللقاني: هذا البيت لا يصح شاهداً على المسألة؛ لأن الكلام في مؤنث حقيقي تجب معه التاء لولا الفصل بإلا، والبنات ليس كذلك؛ لأنه جمع تكسير فهو من المسألة الآتية، **وأقول**: إذا كان الفصل بإلا مع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

(وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِن فعلٍ مُسندٍ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ) حَكى سيبَويه عن بعضِهِم: «قال فُلانَة» (وَ) الحَذفُ (مَعْ) الإِسْنَادِ إلى (ضَمِيرِ) المُؤَنَّثِ (ذي الْمَجازِ) وهو الّذي ليس له فَرجٌ (في شِعْرٍ وَقَعْ) قال عامِرُ الطَّائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أرْضٌ أبْقَلَ إبْقَالَها

أبو طالب

(قوله: فلا مزنة ودقت... إلخ) قاله عامر بن جوين الطائي يصف به سحابةً وأرضاً يكثر نفعهما، والمزنة: السحاب، والودق: المطر، والإبقال: إنبات البقل.

الناصية

من التاء، فغيره أولى بالمنع، فالتأنيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير إلا، إلا أن الشيخَ نظر إلى المصنِّف جعله شاهداً لذلك، فاعترضه. انتهى.

وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه، ونص كلامه على أن الفاعل في البيت بنات، وهو جمع تكسير، فليس من المسألة الأولى بل من الثانية. انتهى. ولا إشكال عليه. (تصريح).

(قوله: من فعل مسند إلى ظاهر) أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف.

(قوله: بلا فَصْلٍ) شذوذاً. (قوله: بلا فصل) أي: لا بإلا ولا بغيرها. (تصريح).

(قوله: عن بعضِهم) أي: بعض العرب (وهو رديء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السَّماع، وظاهر قول الناظم: والحذف قد يأتي بلا فصل أنه ينقاس على قلة. (وإنما جاز في) الكلام (الفصيح نحو: نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيها (لأن المراد) بالمرأة فيها (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسيأتي أن الجنس) فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي؛ فلذلك يجوز فيه ذلك الترك، وإليه أشار الناظم بقوله:

والحذف في نِعْم الفتاةُ اسْتَحْسَنُوا لأن قَصْدَ الجِنْس فيه بيِّنُ

(تصريح). (قوله: مَع الإِسْنادِ... إلخ) المعنى: ومع ضمير الفاعل ذي الإطلاق المجاز، أي: الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً. ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقةً لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه، فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز إلا مجازاً كما هو ظاهر، فلو قال: ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (أشموني).

(قوله: إلى ضَمير المُؤنث) الذي قال المصنف بلزوم إثباتها في قوله: وإنما تلزم فعل مضمر. (دشتي).

(قوله: فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها... إلخ) قاله عامر بن جوين الطائي. وهو من المتقارب. يصف به سحابة وأرضاً نافعتين. الفاء للعطف، ومزنة مبتدأ أو اسم لا على إلغائها أو إعمالها عمل ليس.

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وَحَمَلَهُ ابنُ فَلاح في «الكافية» على أنَّه عائِدٌ إلى مَحذُوفٍ، أي: ولا مَكانَ أرضٍ أبْقَلَ، والضمير في إبقالِها للأرض.

(وَالتَّاءُ مَعْ) فعلٍ مُسنَدٍ إلى (جَمْعٍ ....

أبو طالب

(**قوله: مع فعل مسند**) هذا التقدير مع سائر تقاديره في هذا البيت لصرفه عن معناه الظاهر، وهو أن التاء المعتبر في الجموع سوى الجمع المذكر السَّالم بتأويلها بالجماعة، كالتاء في المفرد المؤنث غير الحقيقي في جواز التأنيث ما أسند إلى مدخوله، ووجه الصَّرفِ أن المقصود بيان أحكامِ الفاعلِ والفعلِ دون أحكام التاءِ.

الناصية

وودقت خبر للمبتدأ أو خبر لا، أو نعت لمزنة، والخبر محذوف، أي: موجودة، وهي السَّحابة البيضاء. وودق المطر يدق؛ إذا قطر، ومنه سمي المطر ودقاً، وودقها نصب على المصدر. ولا أرض عطف على ما قبله. وأرض اسم لا التبرئة، وأبقل خبرها.

وفيه الشَّاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض، وهي مؤنثةٌ. وقال ابن الناظم: لأجل السَّرورة، ولا ضرورة على ما لا يخفى، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقي، وقيل: روي إبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذٍ. وقيل: لا شاهد على النصب أيضاً على أن يكون الأصلُ: ولا مكان أرض، فحذف المضاف، وقال: أبقل على اعتبار المحذوف، وإبقالها على اعتبار المذكور. وأبقلت الأرض؛ إذا خرج بقلها. (**والمعنى**): إن هذه السَّحابة نافعة لم يمطر مثل مطرها سحابة، وأن هذه الأرض كذلك لم تنبت مثل نباتها أرض. (**والشاهد**) في قوله: وأبقل، حيث حذفت تاء التأنيث منه مع أنه مسندٌ لضمير المؤنث المجازي، وذلك مخصوص بالشِّعر.

(**قوله: والتّاءُ مَعْ... إلخ**) يعني: إذا كان فاعل الفعل جمعاً غير المذكر السالم، كجمع المكسر والمؤنث السَّالم، نحو: جاء الرجال، وجاء المسلمات، يجوز ذكر التاء مع فعله، نحو: جاءت الرجال المسلمات، وعدم ذكرها، فيقال: جاء الرجال، كما إذا كان الفاعل ظاهراً مؤنثاً غير حقيقي. (دشتي).

(**قوله: والتاء مع فعل مسند إلى جمع**) أشار به إلى أن اللزومَ السابقَ مختصٌّ بغير الجمعِ المذكورِ، والمراد بالجمع ما دل على جماعة، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبقر، فإن حكمهما كذلك، قاله (سم). قال ابن جني: إذا أنثت الجمع أعدت الضَّمير إليه مؤنثاً، وإن ذكرته أعدت الضَّمير مذكراً، فتقول: ذهب الرِّجال إلى إخوتها، وذهب الرِّجال على إخوتهم، كذا في (يس). والظَّاهر أن هذا على سبيلِ الأولويةِ لا الوجوبِ، كما يعلم مما مرَّ في القولة السّابقة.

سِوى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) وهو جمعُ التَّكسِيرِ، وجمعُ المُؤنَّثِ السَّالِمِ (كالتَّاءِ مَعْ) مُسنَدٍ إلى ظاهِرِ مُؤَنَّثٍ غيرِ حَقيقيٍّ، نحو: (إحْدى اللَّبِنْ) أي: لَبِنَة، فيجوزُ إثباتُها، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **سوى السالم... إلخ**) قال شيخنا: قال الشَّاطبي ما حاصله: إن الجمعَ السَّالم إذا لَزِمَ فيه تغييرُ الواحدِ، أو غلب أو جاء على شكلِ السَّالمِ، وليس فيه شروطه كأرضين جازَ فيه الوجهانِ، وكذلك ما جاء من هذا النَّحوِ بالألفِ والتَّاءِ، نحو: لذات، حكمُ التاءِ معه التَّخيير، اهـ. (صبان).

(قوله: **وهو جمعُ التّكسير وجمعُ المُؤنثِ السالم**) وفي (التَّصريح) أن سلامةَ نظمِ الواحدِ في (جمعي التَّصحيح) المذكرِ والمؤنثِ (أوجبت التذكير) في الفعلِ (في نحو: قام الزيدون) وفي التنزيل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وأوجبت (التأنيث) في الفعلِ (في نحو: قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافاً للكوفيين فيهما)، فإنهم أجازوا في الفعلِ مع كل من جمعي التَّصحيحِ التَّذكير والتَّأنيث (و) خلافاً (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فإنه انفرد عن أصحابِهِ بجوازِ الأمرين، ووافق أصحابه في وجوبِ تذكيرِ الفعلِ مع تصحيحِ المذكرِ، وتبعه النَّاظم، فلم يستثنه (واحتجوا بنحو ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فأنَّث الفعلَ مع جمعِ تصحيحِ المذكَّرِ، (و) بنحو ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فذكرِ الفعلَ مع جمعِ تصحيحِ المؤنثِ (و) بنحو (قوله:

فبكى بناتي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتي ... والطَّامِعُون إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعوا

فذكر الفعل مع إسنادِهِ إلى جمعِ تصحيحِ المؤنَّثِ، وشجوهنّ بمعنى حزنهنّ مفعول لأجله، وتصدعوا: انصرفوا. (وأجيب بأن البنين) في قولِهِ: ﴿بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] (والبنات) في قوله: بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد)؛ إذ الأصل بنو، فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التَّذكير وألف وتاء في التأنيث، فلما لم يسلم فيه بناء الواحدِ عوملَ معاملة جمع التَّكسيرِ، وليس الكلامُ فيه. قال الشَّاطبي: ومحلُّ الخلافِ في تصحيحِ الجمعينِ، إذا لم يحصل تغيير فيهما.

(قوله: **وجمعُ المُؤنثِ السَّالِمِ**) أي: من جمعِ مؤنث حقيقي التَّأنيث، فخرج نحو: طلحات، وتمرات، فيجوزُ الوجهان في نحوهما، كما قاله المصنف في تسهيله في الأولِ، والشَّاطبي في الثَّاني.

(قوله: **كالتَّاء**) أي: كحكم التَّاء مع فعل فاعله ظاهر مؤنث غير حقيقي، وهو ما ليس له فرج.

(قوله: **نحو إحْدى اللَّبن**) بكسر الباءِ، أي: واحدة منها؛ لأن اللبن جمع، إحداها لبنة. وهي الآجر المربع المَصنوع مِنَ الطِّينِ غَيْرِ مَطبُوخ.

نحو: «قالتِ الرِّجالُ» و«قامَتِ الهِنداتُ» على تأويلهم بالجَماعة، وحذفها، نحو: «قامَ الرِّجالُ» و«قامَ الهِنداتُ» على تأويلهم بالجمع. هذا مُقْتَضى إطلاقِهِ في جَمْعِ المُؤَنَّث، وإليه ذهب أبُو علي، وفي «التسهيل» خَصَّصَهُ بما كانَ مُفْرَدُهُ مُذَكَّراً كالطلْحاتِ، أوْ مُتَغَيِّراً كبنات، أمّا غيره كالهندات فحُكمُهُ حُكمُ واحِدِهِ، ولا يَجُوزُ «قام الهِنداتُ» إلّا في لُغَة: قال فُلانة.

أبو طالب

(**قوله: على تأويلهم... إلخ**) لماكان التأولُ بمعنى الرُّجوعِ لا الإرجاع، فمرجعُ الضَّمير المضافِ إليه إما الرجالُ والهندات تغليباً، أو النحاة على أن يكون الإضافة لا إلى المعمولِ.

الناصية

(**قوله: قالت الرجال... إلخ**) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمعِ التَّكسير مطلقاً، والجمع بالألفِ والتاء لمذكر، واسمُ الجمعِ واسمُ الجنسِ الجمعي على ما للدَّماميني. والذي للسيوطي استواء الأمرينِ في الأربعة، وتقدَّم رجحان الإثبات في المجازي، وحينئذٍ فقول الناظم: كالتاءِ مع إحدى اللبن، أي: في أصلِ الجوازِ، فلا يرد اختلافهما في الرَّجحان. (صبان).

(**قوله: على تأويلهم بالجَماعة**) يعني: إثبات التاء مبني على تأويلهم بالجماعةِ، فالتَّقدير: حماعة الهنداتِ. (**قوله: على تأويلهم بالجَماعة**) أي: وهي مؤنث مجازي، قال في (شرح الشُّذور): وليس لك أن تقول: التَّأنيث في نحو: النِّساء والهنود حقيقي؛ لأن الحقيقي الذي له فرج، والفرج لآحاد الجمعِ لا للجمع، وإنما أسندت الفعل إلى الجمعِ لا إلى الآحاد. اهـ. وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمعِ من بابِ الكليةِ، وحينئذٍ فالفعل مسند في الحقيقةِ إلى آحاد الجمعِ إلا أن يكون كلامه باعتبارِ الظَّاهر، فاعرفه. (صبان).

(**قوله: على تأويلهم بالجمعِ**) فالتَّقدير: قام جمعُ الهنداتِ، وقال: جمع الرِّجالِ. (دشتي).

(**قوله: هذا مُقْتَضى إطلاقِهِ... إلخ**) يعني: جواز الوجهينِ في مطلقِ الجمعِ المكسّرِ يستفاد من إطلاق كلامِ المصنِّفِ لقوله: سوى السَّالم، والجمع غير السَّالم يشمل المذكرَ والمؤنّثَ، وما كان مفرده مذكراً كالطلحات، أو مؤنثاً كالهنداتِ، وأما في (التسهيل) فخصَّ التخيير بما كان مفرده مذكراً أو مكسراً، وأما الجمعُ المؤنَّث الذي مفردهُ مؤنث كالهنداتِ، فحكمه حكم مفرده من لزوم التاء، ولا تخيير فيه (دشتي).

(**قوله: كالطلْحاتِ... إلخ**) فـ (طلحةُ) مُذكر، وبنات مغير؛ فإن مفردها بنت بكسر الباءِ وسكون النون، وفي الجمعِ بفتحِ الباءِ والنُّون، فتغيّر.

(**قوله: أمّا غيره**) أي: غير ما كان مفرده مذكراً أو مغيراً.

(**قوله: فحُكمُهُ حُكمُ واحِدِه**) فكما لا يجوز أن يقال: قام هندٌ لا يجوز أن يقال: قام الهنداتُ. (دشتي).

قال في «شرح الكافية»: ومِثْلُ جَمْعِ التَّكسير ما دلَّ على جمعٍ ولا واحِدَ لَهُ مِن لَفظه كَنِسْوة، تقول: «قالَ نِسْوَةٌ» و«قالتْ نِسْوَةٌ»، أمّا جَمعُ المُذكر السَّالم فلا يَجُوزُ فيه اعْتبارُ التأنيث؛ لأنّ سَلامَةَ نَظْمِهِ تدُلُّ على التَّذكير، والبَنُون جَرى مَجرى التَّكسير لِتَغَيُّرِ نَظْمِ واحِدِهِ كبنات.

أبو طالب

(**قوله: والبنون يجري مجرى... إلخ**) ولهذا وردَ في بعضِ الزِّيارات: اللهم هذا يوم تبركت به بنو أمية، بتأنيث الفعل.

الناصية

(**قوله: ولا يجوز... إلخ**) خالف الكوفيون فجوزوا ذلك، وعليه يحمل قولُ بعضهم، وقيل: إنه الزمخشري:

إن قـومـي تـجـمَّـعـوا ... وبـقـتـلـي تـحـدَّثـوا
لا أبـالـي بِـجَـمْـعِـهـم ... كـلُّ جَـمْـعٍ مُـؤَنَّـثْ

أي: وجوباً أو جوازاً.

(**قوله: تقول: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾** [يوسف: ٣٠]) أي: جاءَ بدون التاءِ في القرآنِ الحكيم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يُوسُف: ٣٠].

(**قوله: فلا يجوز فيه اعْتبارُ التأنيث**) أي: لم يجز اقتران الفعل بالتَّاء، فتقول: قام الزيدون، ولا يجوز: قامت الزَّيدون، وفي (الدشتي): لا يعامل معه معاملة المؤنث كتأنيث فعله أو تابعه.

(**قوله: لأنّ سلامَةَ نَظْمِهِ... إلخ**) أي: لعدمِ تغييرِ مفردِه فكان سالماً، والتأنيث عيب، والعيب لا يعطي للسَّالم بل للمعيبِ.

(**قوله: لِتَغَيُّر نَظْمِ واحده**) فمُفرد: (ابن، همزة، فباء، فنون، وجمعه: (بَنون) باء، فنون، بلا همزةٍ، ولِذا يجوز في الفعلِ المُسنَدِ إليه أنْ يكون مع تاءِ التّأنيث كقول مَوْلاتِنا (أمِّ البَنين) زوجة الإمام أمير المؤمنين: (كانَتْ بَنُونَ لِيَ أدعى بِهِم).

(**قوله: لِتَغَيُّر نَظْمِ واحده**) إذ الأصل بنو، فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التَّذكير وألف وتاء في التأنيث، فلما لم يسلم فيه بناء الواحدِ عوملَ معاملة جمعِ التَّكسيرِ، وليس الكلام فيه، قال الشَّاطبي: ومحلّ الخلاف في تصحيحِ الجمعين، إذا لم يحصلْ تغيير فيهما، أما ما تغير منهما كبنين وبنات، فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً. انتهى. (تصريح).

(**قوله: كبنات**) فإن أصله ابن مع الهمزةِ وسكون الباءِ وبنونِ بفتح الباءِ وحذف الهمزة. (دشتي).

وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

(وَالْحَذْفَ) للتَّاءِ (في) فعلٍ مُسندٍ إلى جنسِ المُؤَنَّثِ الحَقيقيِّ، نحو: «نِعْمَ الْفَتَاةُ، وبئس المَرْأة» (اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فيهِ) على سَبيلِ المُبالَغَةِ، والمَدْحِ، والذَّمِّ (بَيِّنُ)، ولفظ الجنس مُذَكَّرٌ، ويَجُوزُ التأنيث على مُقتَضى الظَّاهِرِ، فتقُول: «نِعْمَتِ الفَتَاةُ» و«بِئْسَتِ المَرْأَةُ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: إلى جنس المُؤنّثِ الحَقيقيِّ**) أي: الكلي كالمرأة والفتاة لا الفرد الخاصّ كهند وفاطمة.

(**قوله: نِعْمَ الْفَتَاةُ وبئس المَرْأة**) أي: نِعْمَ جنس الفتاة وبِئْسَ جنس المرأة.

(**قوله: نعم الفتاة**) قال السيوطي مثله: نعم فتاة هند.

(**قوله: استَحْسَنوا**) أي: رأوه حسناً، ومع كون الحذف حسناً الإثبات أحسن منه. (صبان).

(**قوله: لأن قصد... إلخ**) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرَّجلِ لما ذكر، وهو كذلك، وليس من ذلك ما قامت امرأة؛ لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس، بل المراد واحدة، والعموم لأفراد الجنسِ إنما جاء من النَّافي بخلافِ ما قامت من امرأة فبالخيار؛ لأن دخولَ من أفاد معنى الجنس قاله الشَّاطبي. ونقل ابن هشام إن الأكثر في المؤنثِ المقرون بمن الزائدةِ أن لا تلحقه علامة التَّأنيث، كذا في (يس) (صبان).

(**قوله: أن قصدَ الْجِنْس فِيهِ**) أي: في نعم الفتاة. فالمسند إليه الجنس، وأل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهدية. (صبان).

(**قوله: بَيِّنُ**) فإن مراد القائلِ من قوله: نعم الفتاة هند مثلاً أنها تمتاز من غيرِها في جمعِ فتاةِ العالمِ، فواضح أن مرادَ القائلِ جنس الفتاة لا الشَّخص. (دشتي).

(**قوله: على سبيل المبالغة... إلخ**) المبالغة والمدح واحد (كنِعمَ الفتاةُ) والذّم (كبئسَ المرأة).

(**قوله: ولفظ الجنس مذَكّر**) فيذكر الفعل معه باعتبارِ لفظِ الجنسِ.

(**قوله: على مُقتَضى الظّاهر**) لأن الفتاة والمرأة مؤنثتان.

(**قوله: فتقول: «نِعْمَتِ الفَتاةُ... إلخ»**) وإنما جاز ذلك؛ لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنسِ، فعومل معاملة جمع التَّكسير في جواز إثبات التاء، حذفها لشبهه به في أن المقصودَ به متعدد. (خضري).

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

(وَالأَصْلُ في الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلا) بفعله؛ لأنَّه كالجُزءِ مِنهُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: والأصل) أي: الغالب والرَّاجح، وهذا شروع في الحكمِ السَّابع من أحكام الأفعالِ (صبان).

(قوله: أنْ يَتَّصِلا بفعله)؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه. (ثم يجيء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك، فيتصل المفعول بالفعلِ، ثم يجيء الفاعل بعدهما، (وقد) يتأخر الفعل والفاعلِ و(يتقدمهما المفعول. وكل من ذلك) المذكور من تقديمِ الفاعلِ على المفعولِ وعكسه، وتقديم المفعول على الفعلِ والفاعل جميعاً (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول النَّاظم:

والأَصْلُ فـي الـفَـاعِـلِ أن يَـتَّـصِـلا والأَصْلُ فـي الـمَـفْـعُـولِ أن يَـنْـفَـصِـلا

وقَـدْ يُـجَـاءُ بِـخِـلافِ الأَصْـلِ وقـد يَـجِـي الـمَـفْـعُـولُ قَـبْـلَ الـفِـعْـلِ

(فأما جواز الأصل) وهو تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ (فنحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النَّمل: ١٦]) فسليمان فاعل، وداود مفعول، (وأما وجوبه) أي: الأصل (في مسألتين إحداهما أن يخشى اللّبس) في الفاعلِ، ولا قرينة تميز الفاعلِ من المفعولِ (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل، وعيسى مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعولِ على الفاعلِ خشية التباس أحدهما بالآخر، وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها، وذلك بأن يكونا مقصورين، أو إشارتين، أو موصولين، أو مضافين لياء المتكلم، وكلها داخلة تحت قولِ النَّظمِ.

وأخِّـر الـمَـفْـعُـولَ إن لَـبْـسٌ حُـذِرْ ....

فيتعين في هذه الصُّورِ أن يكون الأول منهما فاعلاً، والثاني مفعولاً (قاله أبو بكر) بن السَّراج (والمتأخرون كالجزولي، وابن عصفورٍ، وابن مالكٍ) في النَّظم وغيره.

(وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقربِ لابن عصفور، فقال: لا يوجد في كتابِ سيبويه شيء من هذِهِ الأغراضِ الواهيةِ (محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبسِ (وبأن الإجمال من مقاصدِ العقلاءِ)، فإن لهم غرضاً في الإجمالِ، كما أن لهم غرضاً في البيانِ، (وبأنه يجوز) أن يقال: زيد وبكر (ضرب أحدهما الآخر) إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدِهما من غير تعيين، فيأتي باللفظِ المحتمل، وبأن تأخير البيانِ لوقت الحاجةِ جائز عقلاً باتفاق) عند الأصوليين، ولغة عند النَّحويين، فلا يمتنع أن يتكلّم بالمجملِ، ويتأخر البيان إلى وقت

وَقَــدْ يُـــجَـــاءُ بِـــخِــلَافِ الأَصْـــلِ وَقَـدْ يَـجِـي الْـمَـفْـعُـولُ قَـبْـلَ الْـفِـعْـلِ

(وَالأَصْلُ في المَفعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا) عن فعله؛ لأنَّه فضْلَةٌ، نحو: «ضربَ زيدٌ عَمْراً» **(وَقَدْ يُجاءُ**

أبو طالب

. . . .

الناصية

الحاجةِ كمختار ومنقاد، فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعلِ والمفعولِ بقلبِ عينهما المكسورةِ أو المفتوحة ألفاً، (و) جائز (شرعاً على الأصح) خلافاً للمعتزلةِ، وكثير من أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب الظاهر، وأبي إسحاق المروزي، وأبي بكر الصيرفي؛ لأن المرادَ بالبيانِ حصول تمكن المكلفِ من مثالِ الأمرِ، ولا حاجة لذلك، إلا عند تعيين الامتثال، فأما قبل ذلك فلا (وبأن الزجاج نقل) في معانيه (أنه لا خلاف) بين النَّحويين (في أنه يجوز في نحو ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] كون تلك اسمها) أي: اسم زال، (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاجِّ.

قال المرادي: ولا يلزم من إجازةِ الزَّجاجِ الوجهين في الآيةِ جواز مثل ذلك في: ضرب موسى عيسى؛ لأن التباسَ الفاعلِ بالمفعولِ ليس كالتباسِ اسم زال بخبرها، وذلك واضح. انتهى. وكذا قال في الباقي، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية، نحو: ضربت موسى سعدى، أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى، جاز التَّقديم بلا خلاف.

(قوله: والأَصْلُ في الْمَفعُولِ أنْ يَنْفَصِلا عن فعله) بالفاعلِ.

(قوله: والأصل في المفعولِ أن ينفصلا) تصريحٌ بما علم من الجملةِ الأولى. وقال (سم): وكل هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كلٍّ منهما الاتصال، كما نقل عن الأخفشِ. اهـ. ونوقش بأنه لا يتأتَّى اتصالهما معاً، حتى يكون الأصل في كلٍّ منهما الاتصالَ، ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصلِ في كل منهما الاتصال أن الأصلَ اتصالُ أحدهما أياً كان منهما لا اتصال الفاعلِ بعينه، واتصال المفعولِ بعينه، فتدبر. والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول. ولا يقدحُ في ذلك امتناع مجيء المفعولِ معه بخلاف الأصل؛ لأن الأصل قد يلزم. وقوله: وقد يجاء بخلافِ الأصل لا يفيد أن المجيء بخلافِ الأصل في كلها (صبان).

(قوله: لأنَّه فُضْلَة) أي: ليس بركنٍ في الكلام، فإن أركان الكلام في الجملةِ الفعليةِ هو الفعلُ والفاعلُ، وفي الاسميةِ هو المبتدأ والخبر، وباقي المتعلّقات فضلة. (صبان).

(قوله وقد يجاء. . . إلخ) أفاد بقد أمرين: أن ذلك قليل، وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصارِ على أحدِ الجائزين، أو لكونه ممتنعاً كما في: أكرمتك. فقول الشراح: وقد يمتنع ذلك، أي: تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتنِ، والحاصل أن ارتكابَ الأصلِ قد يكون واجباً نحو: أكرمتك، وقد يكون جائزاً نحو: ضرب زيد

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

بِخِلَافِ الأَصْلِ) فَيُقَدَّمُ المَفعُولُ على الفاعِلِ، نحو: «ضرب عَمراً زيدٌ» (وَقَدْ يَجِيء الْمَفعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ) وَقَدِّمِ الفاعِلَ وُجُوباً ....

أبو طالب

(قوله: وقدم الفاعل) إشارة إلى أن المرادَ بالتأخيرِ هو التأخيرُ عن الفاعلِ، لا التأخيرُ عن الفعلِ فقط.

الناصية

عمراً، وقد يكون ممتنعاً نحو: ضربني زيد، ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة، وفي الثاني جائزة، وفي الثالث واجبة؛ إما جوازاً وإما وجوباً، وقد يمتنع ذلك كما سيأتي. (صبان).

(قوله: وقد يجي) قصره على لغة من يقول: جايجي، وشايشي.

(قوله: وقد يَجيء المفعول قبل الفعل) وفاعله، وهو أيضاً على ثلاثةِ أوجه: جائز، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠] وواجب في مسألتين: أن يكون المفعول مما له الصَّدر، نحو: من أكرمت ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠] وغلام من أكرمت، وغلام أي رجل تضرب أضرب، وأن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣] ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] بخلاف نحو: أما اليوم فاضرب زيداً، كذا في (التَّوضيح) وممتنعٌ، ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه، كالحصر فيه، نحو: إما ضرب زيد عمراً، والتباسه، نحو: ضرب موسى عيسى، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً، والفاعل اسمٌ ظاهرٌ، نحو: ضربني زيد، ويمنع أيضاً تقدم المفعولِ على العاملِ كونِ المفعول أن المشدّدة ومعموليها إلا أن يسبقها، أما نحو: أما أَنَّك فاضل فعرفت، وكونه أن المخففة ومعموليها، وكونه معمول فعل تجيء، أو واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب، فيجوز: عجبت مما زيداً تضرب. ومنهم من أطلق في المنعِ، ولم يقيد بالنَّاصب، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع: لم زيداً أضرب، ويجوز: زيداً لم أضرب، وكذا المنصوبُ بلن، أما المنصوب بأن أو كي، فمن الواقعِ صلة حرفٌ مصدري ناصب، وهو لا يجوزُ تقدم معموله عليه مطلقاً للبصريين، ومقتضى قواعدهم المنع، وجوزه الكسائي، أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة، بإن بخلاف المسبوقة بها، فيمتنع عمراً ليُرضي زيدٌ، ويجوز إن زيداً عمراً ليرضي، أو لام قسم، أو قد، أو سوف، أو قلما، أو ربما، أو نون توكيد، هذا ما في (الهمع) مع زيادة من الدَّماميني. (صبان).

(قوله: وجوباً) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل، فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول، وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني، وهذا حكمة تعداد المثال، فالوجوب إضافي بالنِّسبةِ إلى التَّوسطِ. (صبان).

(إنْ لَبْسٌ) بينهما (حُذِرْ) كأنْ لم يظهر إعرابٌ، ولا قَرينةٌ، نحو: «ضَرَبَ مُوسى عيسى» ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إن لبس حذر**) أي: إن خيف لبس المفعول بالفاعل. وفي (الدشتي): يعني: إذا كان بين الفاعلِ والمفعولِ تشابه، ولزم الحذر من الاشتباه. قال اللقاني: أي: فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعلِ، ولا الفعلَ لحصول اللبس حينئذٍ، وخوف اللبسِ بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمراً، وقتلت سلمى عيسى، وأكرم موسى الظَّريف عيسى، والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى. ووقع في خط الشِّهاب القاسمي وغيره أن تقديم الفاعل في أمثلةِ القرينة اللفظية، والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول، كما وقع في أمثلةِ القرينة المعنوية، وقوله ولا الفعل، أي: كما في: عيسى ضرب موسى، فإنه يتوهَّم أن عيسى مبتدأ، والفاعل ضميره، وموسى مفعول، كما يأتي.

(**قوله: كأن لم يظهر إعراب**) بأن كان تقديرياً ومحلياً، وتحت كل منهما أقسام كثيرةٌ، وفي (الدشتي): إذ لو كان إعرابها ظاهراً، نحو: ضرب زيد عمراً لعلم أن المرفوع فاعلٌ، والمنصوبُ مفعولٌ ولو كان قرينة، أي: أمر من خارجِ اللفظِ يدلُّ على أن أيهما فاعل، وأيهما مفعول لارتفع اللبسُ أيضاً، كما في مثالِ أكل الكمثرى يحيى؛ لأنا نعلم بأن الكمثرى مأكول، وإن تقدم فهو مفعول، ويحيى فاعل وإن تأخر. (دشتي).

(**قوله: ولا قرينة**) عطف عام؛ إذ لا يعلم الفاعلُ من المفعولِ والحالة هذه إلا بالرتبةِ. (صبان).

(**قوله: ولا قرينة**) أي: لفظية كالمثالِ الأول أو معنوية، كالمثال الثاني. (صبان).

(**قوله: ضَرَبَ مُوسى عيسى**) فمِنْ تقدمِ (مُوسى) نعرف أنه الضارب، ومِنْ تَأخرِ (عيسى) نعرف أنه المضروب، فلو صارَ كلٌّ منهما في مكانِ الآخر، اشْتَبَهَ المخاطب، وتخيلَ أن (عيسى) هو الضَّاربِ و(موسى) هو المضروب. (شيرازي).

(**قوله: نحو: ضرب موسى عيسى**) فموسى فاعل، وعيسى مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر، وصور ذلك ست عشرة صورة، قامت من ضرب أربع في مثلها، وذلك بأن يكونا مقصورين، أو إشارتين، أو موصولين، أو مضافين لياء المتكلِّم، وكلها داخلة تحت قول النَّاظمِ:

وأخر المفعولَ إن لبسٌ حُذِرْ ....

فيتعين في هذه الصُّور أن يكون الأول منهما فاعلاً، والثاني مفعولاً (قاله أبو بكر) بن السَّراج (والمتأخرون كالجزولي، وابن عصفور، وابن مالك) في النَّظمِ وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقربِ لابن عصفورٍ، فقال: لا يوجد في كتابِ سيبويه شيء من هذه. (تصريح).

إذْ رُتْبَةُ الفاعِلِ: التّقديم، ولو أُخِّرَ لم يُعلَمْ، فإنْ كانَ ثَمَّةَ قَرينةٌ جازَ التأخيرُ نحو: «أكَلَ الكُمَّثْرى مُوسى» و«أضْنَتْ سُعدى الحُمّى». (أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أي: جِيءَ بِهِ ضَميراً (غَيْرَ مُنْحَصِر) نحو: «ضربتَ زيداً» فإنْ كانَ مُنْحَصِراً وجب تأخيرُهُ، نحو: «ما ضَرَبَ زيداً إلّا

أبو طالب

(قوله: وأضنت سعدى الحُمَّى) هذا من الإضناءِ بالضَّادِ المعجمةِ، ومعناه: تثقيل مرض المريضِ وتصيره ذا هزالٍ وعجب، وبهذا المعنى أيضاً إذا قدّم النُّون على الضَّادِ.

(قوله: غير منحصرٍ) فيه سواء كان محصوراً أم لا، وتفصيلُ معنى الانحصارِ قد سَبق في بابِ المبتدأ.

الناصية

(قوله: إذ رُتْبَةُ الفاعِلِ التَّقديم) دليل للزومِ تقديمِ الفاعلِ عند اللبسِ، وحاصله أن السَّامع بعد ما لم ير في اللفظ إعراباً، ولم تدل قرينة على التعيين، فلم يبق له إلا أن يستدل بالتقدم الرتبي، فيحكم بأن الأول فاعل، والثاني مفعول؛ لكون الفاعل مقدَّماً رتبة، فيجب على المتكلِّم تقديم الفاعل؛ لأن لئلّا ينقطع السَّامع عن الدليلِ، فيبقى في الاشتباه واللبس.

(قوله: نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى) (أضْنَتْ) أيْ: أهزلتْ فـ (الكمثرى) مَفعول و(موسى) الفاعل؛ لأن الكمثرى يؤكَل، وَلَا يَأكل، وهذه قَرينَة، و(الحمى) فاعل و(سعدى) المفعول؛ لأن (الحمى) تهزل الإنسان، لا أنّ الإنسان يهزل الحُمى، وهذه قرينة. (شيرازي).

و«أضْنَتْ سُعدى الحُمى») من بابِ الأفعالِ مجرده ضَنِيَ، ويقال: أضنى المرضُ فلاناً، أي: أثقله، وسعدى اسم امرأة، وليست بنبت هنا، كما توهّم، ومثل بهذا المثال لوجود القرينة فيما كان الفاعل والمفعول مؤنثين، فتأنيث الفعل لا يميز في الفاعل، فالمميز هو القرينة، وهي علمنا بأن الحمى هي التي تثقل سعدى وتضعفها لكونها مرضاً، فحمى فاعل، وسعدى مفعول. (دشتي).

(قوله: غير منحصر) على صيغةِ اسمِ الفاعلِ، أي: منحصراً فيه غيره، كما يدل عليه قوله: انحصر هذا، ومعنى قوله: غير منحصرٍ غير منحصرٍ في أحدهما بقرينة قوله: وما بإلا أو بإنما انحصر، أخر لا غير منحصر في الفاعلِ فقط، فلا يرد عليه ما قال المصنف، ولا قول بعضهم: يدخل في قوله، أو أضمر الفاعل غير منحصرٍ ما كان من الفاعلين ضميراً منفصلاً غير محصور، فإنك إذا قلت: ضرب زيداً إما عمرو، وإما أنا، وأكرمك إما أنا وإما زيد، أو قلت: إن أكرمك لزيد وإن أهانك لهو. هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعلِ، غير منحصر، مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز، وقد يجاب أيضاً عما أورده المصنف بأن مراد النَّاظم بالتأخيرِ عدمُ التَّوسطِ فقط لا عدمه، وعدم التَّقديم بدليلِ إفراد مسألة التَّقديم بقولهِ: وقد يجيء المفعولُ قبل الفعلِ، مع شمولِ ما قبلها لها. ولعلَّ هذا هو مرادُ الشّهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف

أنتَ»، وكذا إذا كانَ المفعُولُ ضَمِيراً، نحو: «ضَرَبَنِي زَيدٌ».

أبو طالب

....

الناصية

وكلام الناظم يوهم... إلخ، قد يقال: عموم قول الناظم أو أضمر... إلخ مخصوص بقوله: وقد يجيء المفعولِ قبل الفعل. انتهى. ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنفِ بأن في كلامهِ إيهام التساوي؛ لأنهما لا يفيد أن عدمَ الإيهامِ، بل عدم الصَّراحةِ، والاقتضاء فيهما مصححان لتعبيرِ المصنفِ بالإيهامِ دون الدلالةِ والاقتضاء. فتأمل. (يس).

(قوله: نحو: «ضربت زيداً») فالفاعل (التاء) لا يجوز تأخيره، فلا يقال: (ضَرَبَ زيداً أنت).

(قوله: نحو: ضربت زيداً) وزيداً ضربت، حذراً من ارتكاب الانفصال مع التَّمكن من الاتصالِ (وكلام الناظم) في النَّظمِ (يوهم امتناع التقديم) للمفعولِ على الفعل كزيداً ضربت (لأنه سوى) في النَّظم (بين المسألة، وهي مسألة ضربت زيداً) (ومسألة ضرب موسى عيسى) في وجوبِ تأخيرِ المفعولِ فيهما عن الفاعلِ، فقال:

وأخِّـرِ الـمـفـعـولَ إنْ لَـبْـسٌ حُـذِرْ أو أَضْـمِـرِ الـفـاعِـلَ غـيـرَ مُـنْـحَـصِـرْ

فاقتضى أنه لا يجوز: زيداً ضربت، كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعلِ (والصَّواب ما ذكرنا) من جوازِ نحو: زيداً ضربت؛ إذ لا لبسَ، وامتناع نحو: عيسى ضرب موسى؛ لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ، وأن الفعل متحملٌ لضميرٍ هو أن موسى مفعول، وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السَّابع إلى هنا من أحكامِ الوجوبِ أنه يجب تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ في ثلاث مسائلَ أن يخشى اللبسَ، وأن يكون المفعول محصوراً فيه، وأن يكون الفاعلَ والمفعول ضميرين متصلين، وأنه يجب توسطُ المفعولِ في مسألتين: أن يكون الفاعل ملتبساً بضميرِ المفعولِ، وأن يكون الفاعلِ محصوراً فيه، وأنه يجب تقديمُ المفعولِ على عاملهِ في مسألتين: أن يكون له صدر الكلامِ، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه، وأنه يجب تأخير الفاعلِ في مسألة واحدة: وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً، وأنه يجب اتصال الفاعلِ بالفعلِ، ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعلِ، وتأخيره عن الفاعلِ في مسألة واحدةٍ: وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، والمفعول اسماً ظاهراً، والجواز فيما عدا ذلك. (تصريح).

(قوله: وكذا إذا كان المفعُولُ ضَميراً) فيجب تقديمه على الفاعلِ، ففي المِثالِ لا يقال (ضرب زيداً أنا) هذا، وفي (الدشتي) يجب التَّقديم إذا كان المفعول ضميراً، والفاعل اسماً ظاهراً.

وَمَـا بِـإِلَّا أَوْ بِـإِنَّـمَـا انْـحَـصَـرْ أَخِّـرْ وَقَـدْ يَـسْـبِـقُ إِنْ قَـصْـدٌ ظَـهَـرْ

(وَما بِإِلّا أَوْ بِإنَّما انْحَصَرْ) ....

أبو طالب

(قوله: انحصر) أي: صار محصوراً فيه لما تقدَّم.

الناصية

(قوله: وما بإلا) مفعول مقدَّم لقوله: أخِّر، وقوله: انحصر، أي: غيره فيه.

(قوله: انحصر) أي: فيه، وكذا يقال فيما بعد، وما ذكر من قصر الصِّفة على الموصوفِ إلا أنه إذا كان المحصورُ فيه الفاعل، فالصِّفةُ المقصورةُ مضروبية المفعولِ، وإذا كان المفعول فالصفةُ المقصورةُ ضاربيةُ الفاعلِ، فقولك: ما ضرب عمراً إلا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد، أي: إنه لم يحصلها لعمرو إلا زيدٌ، وقولك: ما ضرب زيداً إلا عمراً لقصر ضاربية زيد على عمرو أي: أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو.

قال في (التصريح): من مسألتي وجوبِ توسطِ المفعولِ بين الفعل وفاعلهِ (أن يحصر الفاعل بإنما) باتفاقٍ (نحو ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] (فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية، فوجب تأخيره، فلزم توسط المفعولِ، والمعنى: ما يخشى الله من عبادِهِ إلَّا العلماء (وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي) فإنه يجب تأخير الفاعلِ المحصورِ بإلا (بقوله: بإلا نحو ما ضرب عَمْراً إلا زيد (واحتج الكسائي) على عدمِ وجوبِ تأخير الفاعلِ بإلا (بقوله:

مـا عـاب إلا لـئـيـمٌ فِـعْـلَ ذي كَـرَمٍ ولا جَـفـا قـطُّ إلا جُـبَّـأٌ بَـطَـلَا

فقدم الفاعل المحصور بإلا في الموضعينِ، والأصل: ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم، ولا جفا بطلاً إلا جبأ، وعاب بالعينِ المهملةِ من العيبِ، واللئيمِ هنا: البخيل مقابل الكريم، والجبأ بضمِّ الجيمِ وتشديد الباءِ الموحدة في آخرهِ همزة غير ممدودٍ: الجبان، ومقابله البطل وهو الشُّجاع (وقوله):

نُـبِّـئْـتُـهُـمْ عَـذَّبـوا بـالـنـارِ جَـارَتَـهُـم وهَـلْ يُـعَـذِّبُ إلا اللهُ بـالـنَّـارِ

فقدَّم الفاعل المحصور بإلا على المجرورِ بالباء، وطوى ذكر المفعول، وهل بمعنى ما، والأصلُ ما يعذبُ أحدٌ أحداً بالنارِ إلا الله، ونبئتهم مبني للمفعولِ وضمير المتكلِّم مفعوله الأول قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وضميرُ الغائبينِ مفعوله الثاني، وجملة عذبوا في موضعِ المفعولِ الثَّالث، وجارتهم مفعولُ عذبوا لا المفعول الثالث خلافاً للعيني، وقوله:

فـلـم يَـدْرِ إلا اللهُ مَـا هَـيَّـجَـتْ لـنـا عَـشِـيَّـةَ آنـاءُ الـدِّيـارِ وشَـامُـهـا

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول، وهو ما هيجت، والأصلي: فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله، وعشية منصوب على الظَّرفية، والإناء بكسرِ الهمزةِ وسكون النُّونِ وفتح الهمزة الممدودة

سَواءٌ كانَ فاعِلاً، أوْ مَفعُولاً (أخِّرْ) وُجُوباً، مِثالُ حَصرِ الفاعِلِ، نحو: «ما ضَرَبَ عَمْراً إلَّا زيدٌ» و«إنَّما ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ» ومثالُ حَصرِ المفعول، نحو: «ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْراً» و«إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً».

(وَقَدْ يَسْبِقُ) المَحصُور، سَواءٌ كان فاعِلاً أوْ مفعُولاً (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان محصوراً

أبو طالب

....

الناصية

كالإبعادِ وزناً ومعنًى، والوشام بكسرِ الواوِ، جمع وشيمة: الكلام الشر والعداوة، والوشام أيضاً من الوشمِ، يقال: وشم يده وشماً؛ إذا غرزها بالإبرة، ثم ذرّ عليها النيلة، مرفوع على الفاعليةِ بهيجت، وغير الكسائي قدر للمنصوبِ والمجرورِ غير المحصورين في هذه الأبياتِ ونحوها عاملاً، فقدر قبل فعل ذي كرم عاب، وقبل بطلاً جفا، وقبل: بالنار يعذب، وقبل: ما هيجت درى بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه، وتابع له، كما تقدَّم تمثيله، وتقديره، , مليه جرى في (التَّسهيل) وخالف هنا، فقال:

.ــا بــإلا أو بــإنَّـــمـــا انْـــحَـــصَـــرْ أَخِّــرْ وَقَـــدْ يَـــسْــبِــقُ إنْ قَــصْــدٌ ظَــهَــرْ

(تصريح). (قوله: سواء كانَ) المنحصر. (قوله: فاعِلاً أوْ مَفعُولاً) ظاهراً كان أو مضمراً.

(قوله: أخِّرْ) عن غيرِ المحصورِ منهما.

(قوله: وُجُوباً) لئلّا يلتبسَ الأمر على السَّامعِ، فيفهم عكس مقصودِ المتكلِّم. (دشتي).

(قوله: وقد يسبق... إلخ) قد يقال: لم أجيز هنا تقديمُ المحصورِ فيه مع إلا، ومنع في باب المبتدأ، والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله:

.... وهــــل إلا عـــلـــيـــك الـــمُـــعَـــوَّل

وأجاب شيخنا السَّيد بأن الفرقَ أن الفعل أقوى في العملِ، فاحتمل معه تقديم المحصورِ، وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخرِ لا تقدم المعمولِ على العاملِ، ولا كذلك المبتدأ والخبر. (صبان).

(قوله: وقد يسبق) أي: ما انحصر بإلا، أو إنما بشرطِ ظهورِ القصدِ، وهو لا يظهر في إنما، فتعيَّن قصره على إلا إذا قدمت معه؛ لأن القصدَ لا يظهر إلا حينئذٍ، فلا إبهام في المتن. (خضري).

(قوله: وقد يسبِق المحصور) غير المحصورِ، وقلنا: إنه من شأنه أن يتأخر.

(قوله: إنْ قَصْد ظَهَرْ) أي: ظهر وعلِم أن المحصورَ فيه أيهما، فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بألا، ولم تتقدَّم مع المحصور، امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذٍ، وذلك واضح.

بإلَّا، وهذا ما ذهب إلَيه الكِسائي، واسْتشهد بقوله:

[تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَـيْـلَـى بِـتَـكْـلِـيمِ سـاعَـةٍ] فَـمـا زادَ إلَّا ضِـعْـفَ مـا بِـي كَـلامُـهـا

أبو طالب

(قوله: فما زاد إلا . . . إلخ) أوله:

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لـيـلـى بِـتَـكْـلـيـم سَـاعَـةٍ ....

قاله مجنون العامري، وتزودت، أي: أخذت الزّاد، والتّكليم: التكلّم، والضِّعف بكسرِ الضادِ: المضاعف، والموصول: عبارة عن العشقِ والمحبةِ.

الناصية

(قوله: بأن كان محصوراً بإلّا) بيان لموردِ ظهورِ القصدِ لما يبين قريباً من عدمِ ظهورِ قصد الحصر في إنما إلا بالتأخيرِ.

(قوله: بأن كان محصوراً بإلا) إذ في الحصر بـ (إلا) المحصور فيه يكون بعد (إلا) وغيره قبله، فإن تَقَدَّمَ المَحصور فيه تَقَدَّمَ معه (إلّا) فلا يقع اشْتِباه ولبس، أمّا المَحصور بإنَّما، فإنّه مع غير المحصور كلاهما يأتيانِ بعد (إنّما) وعلامة المَحصورِ فيه أنّه يكون في الأخير، فلو قدم المَحصور فيه على غير المحصور ـ وكِلاهُمَا بعد (إنما) ـ تَخَيَّلَ السَّامِع في غير المَحصورِ أنّه هو المَحصور فيه. (شيرازي).

(قوله: وهذا ما ذهب إليه الكِسائي) أي: الذي أجاز تقديم المحصورِ بإلا مطلقاً هو الكسائي محتجاً بما سبق. وذهبَ بعضُ البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً. واختاره الجزولي والشَّلوبين حملاً لِ إلَّا على إنما. وذهبَ الجمهورُ من البصريين والفراءُ وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعلِ المحصورِ. وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنه في نية التأخيرِ هذا، وفي (الدشتي): والصَّحيح أن يقال: إن المحصور فيه ما وقع بعد إلا بلا فصلٍ سواء تقدّم عليه ما حصر فيه أو تأخّر عنه، ولهذا ترى في المثالينِ اتصال المحصور فيه بها. **(قوله:**

تـزوّدتُ مـن لـيـلـى بـتـكـلـيـمِ سـاعـةٍ فـمـا زاد إلا ضِـعْـفَ مـا بـي كَـلامُـهـا)

قاله مجنون بني عامر. **(قوله: تزودت)** إلخ، أي: اتخذت تكليمها ساعة، زاد: فعلٌ ماضٍ وفاعله، ومن ليلى جارٌّ ومجرورٌ وعلامة جره فتحة مقدرةٌ على الألفِ منع من ظهورِها التّعذر نيابةً الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرفِ لألف التأنيثِ المقصورةِ، وهو متعلقٌ بتزوّدت، وبتكليم متعلق به أيضاً، وساعة أي: مدة مضاف إليه، والإضافة على معنى في، أي: بالتَّكليم فيها، وفما: الفاء للعطفِ، وما نافية، وزاد فعلٌ ماضٍ، وإلا أداة حصرٍ ملغاة، وضعف بكسرِ الضَّادِ المعجمةِ، وسكون العينِ المهملةِ مفعوله مقدَّم، وضعف الشيء بحسب الأصلِ: مثله، وضعفاه: مثلاه، وأضعافه: أمثاله، ثم استعمل في المثلِ، وما زاد عليه، وليس للزيادة حدٌّ؛ لأنك تقول: هذا ضعف هذا، أي: مثله، أو مثلاه، أو ثلاثةُ أمثالِهِ، وهكذا، وما اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي مضافٌ إليه، وبي متعلّق

وقوله:

مـا عـابَ إلّا لَـئيـمٌ فِـعْـلَ ذي كَـرَمٍ [وَلا جَـفـا قَـطُّ إلّا جُـبَّـأٌ بَـطَـلا]

ووافقه ابنُ الأنباري في تقديمه، ....

أبو طالب

(قوله: ما عاب إلا ... إلخ) آخره:

.... ولا جَـفَـا قَـطّ إلّا جُـبَّـأٌ بَـطَـلا

لفظ «إلا» في الموضعينِ بمعنى غير، واللئيم: الدنيء البخيل، وقط بالتَّشديدِ، وجُبّأ ككمل وآخره بالهمزةِ: الجبان، والبطل: الشُّجاع، وما في هذين المصراعين فردان من القاعدةِ الكلية التي نظموها بقولهم: المرء لا يزال عدوّاً لما جهل، واعلم أنَّ الكريمَ من لا يطعم نفسه ويطعم غيره، والسَّخي من يطعم نفسه وغيره، والبخيل من يطعم نفسه ولا يطعم غيره، واللئيم من لا يطعم نفسه ولا غيره.

الناصية

بمحذوفٍ تقديره ثبت صلتها، والعائد الضَّمير المستتر في ثبت، وكلامها فاعل زاد مؤخَّر، والهاء العائدة على ليلى مضاف إليه، وزاد كما تستعمل متعدِّية إلى مفعول كما رأيت، تستعمل لازمة، فيقال: ...اد المال (يعني): اتخذت تكليمَ ليلى محبوبتي إياي في مدةٍ من الزَّمنِ زاداً؛ أي: كالزاد أنتفع به، كما ...نتفع بالزاد، أي: الطعام، راجياً أن يزول بذلك ما بي من الوجدِ والشَّوقِ والحبِّ، وما زاد كلامها إلا ...امثال ما أقاسيه مما ذكر. **(والشاهد)** في قوله: إلا ضعف ما بي كلامها، حيث قدّم المفعول المحصور فيه على غيرِ المحصورِ فيه، وهو الفاعل، والأصل: فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي.

(قوله: مَا عَابَ... إلخ) هو من البسيطِ، واللئيم: البخيل المهين النَّفس الدنيء. وإلا بمعنى غير في الموضعينِ. ولا جفا عطف على ما عاب، وجبأ. بضمِّ الجيم وتشديد الباءِ الموحدةِ بعدها همزة من غيرِ مدٍّ، وهو الجبان والبطل: الشجاع، وانتصابه على المفعوليةِ. **(والشَّاهد)** فيه أن الكسائي احتجَّ به على أن الفاعلَ المحصورَ بإلا لا يجب تأخيره، والجمهور على وجوبِ تأخيره عن المفعولِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فَاطِر: ٢٨] (المعنى): ما عابَ فعل الكريم إلّا اللئيم، ولا جفا وظَلَمَ البَطَلَ إلا (الجُبَّأ) أي: الجبان. **(الشَّاهد)** في (لئيم) المحصور بـ (إلا) فاعل لِعاب قدّم على المفعول، وهو (فعل ذي كرم).

وإنما أتى الشارح بمثالَيْنِ، الأول: للمفعولِ المَحصور فيه الّذي قدمَ على الفاعلِ، والثاني: الفاعِل المَحصور فيه الذي قدم على المفعول.

(قوله: ووافقه) أي: وافق الكسائي.

(قوله: في تقديمه) أي: المحصور، كما في البيتِ الأولِ إذ المتقدم وهو ضِعف ليس بفاعل، بل الفاعل هو كلامها بخلاف البيتِ الثّاني، فإن المتقدِّم ـ وهو لئيم ـ فاعل. (دشتي).

إنْ لم يكُن فاعِلاً، والجُمهُورُ على المنعِ مُطلَقاً. أمَّا المحصُورُ بإنَّما فلا يَظْهَرُ قَصدُ الحَصرِ بِهِ إلَّا بالتَّأخير.

أبو طالب

(قوله: **على المنع مطلقاً**) إما لكونه من قبيلِ قصرِ الصِّفةِ قبل تمامها، وهو غير مستحسنٍ، وإما لاحتمالِ أن يرادَ به حصرُ كلٍّ من الفاعلِ والمفعولِ في الآخرِ، وهو خلافُ المقصودِ.

الناصية

(قوله: **إنْ لم يكُن فاعِلاً**) كالبيت الأوَّلِ، أمّا إذا كانَ المَحصور فيه فاعِلاً كالبيتِ الثاني، فلا يُوافِقُ على تقديمِهِ. (شيرازي).

(قوله: **والجُمهُورُ على المنعِ مُطلقاً**) أي: منع تقديم المحصورِ مطلقاً، سواء كان فاعلاً أو غيره، وسواء كان الحصر بإلّا أو بإنّما. قال الفاكهي: هو الأصحُّ. اهـ. وعليه فما تقدم من الأبيات شاذ، أو مؤوّل بتقدير عاملٍ للمنصوبِ والمرفوع غير المحصورين، كأن يقدر قبل ما هيجت درى، وقبل: كلامها زاد، وقوله: إلى منع تقديم المحصور، أي: بإلا مطلقاً، أي: فاعلاً كان أو مفعولاً، ووجه الدَّماميني هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا، كأن قيل: ما ضرب إلا زيد عمراً، فإن أريد أن زيداً وعمراً مستثنيان معاً، والتَّقدير: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً، أفاد أن الضَّرب إنما وقع من زيدٍ لعمرٍ، ولم يحصل من غيرهِ لغيره، وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه؛ لأن مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيدٍ، وهذا لا ينافي أن الضَّرب حصل من غيرِ زيد لغير عمرو، ولزم محذور آخر، وهو استثناء شيئين بأداةٍ واحدةٍ بغير عطفٍ، وهو ممنوع مطلقاً، كما ستعرفه في باب الاستثناء، وإن أريد أن عمراً مقدم معنى، وليس مستثنى، لم يلزم المحذوران المذكوران،لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل لا فيه في قولهم: لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إن كان مستثنى، نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له، نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل. اهـ. وللكسائي اختيارُ الشقّ الثاني وزيادة المحصور المقابلِ للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه، فتدبر. (أشموني).

(قوله: **فلا يَظْهَر قَصد الحصر به... إلخ**) ولِذا لا يجوز تَقْدِيم المحصور بـ (إنما) مطلقاً، سَواء كان فاعلاً أمْ مفعولاً، لِحصولِ اللَّبسِ مطلقاً. فَمِثال حصر الفاعل (إنّما ضرب عمراً زيد) ومعناه: الذي ضرب عمراً هو زيد فقط لا غيره، فلو قدم (زيد) وقيل: (إنّما ضربَ زيدٌ عمراً) ـ صار حصرُ المفعولِ ـ وكان المَعنى: إنّ الذي ضربه زيدٌ هو عمرو فقط، يعني: زيد ما ضرب غير عمرو، لا أنّ عمراً ما ضربه غير زيد، وعلم مِن ذلك مِثال حَصر المفعول أيضاً. (شيرازي).

وَشَــاعَ نَــحْــوُ خَــافَ رَبَّــهُ عُــمَــرْ وَشَــذَّ نَــحْــوُ زَانَ نَــوْرُهُ الــشَّــجَــرْ

(وَشَاعَ) أي: كَثُرَ، وَظَهَرَ تقديمُ المَفعُولِ على الفاعِلِ إذا اتَّصَلَ بهِ ضَميرٌ يعودُ على

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: أي كثر) في لسان العربِ، أي: والأصل في كثرةِ الاستعمالِ كونه قياساً فـ «رَبَّهُ» مفعول، وقد اشتمل عَلى ضميرٍ يرجعُ إلى عمرٍو، وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك، وإن كان فيه عود الضَّميرِ على متأخر لفظاً؛ لأن الفاعلَ منوي التَّقديم على المفعولِ؛ لأن الأصلَ في الفاعلِ أن يتَّصلَ بالفعلِ، فهو متقدِّم رتبةً، وإن تأخر لفظاً، فلو اشتملَ المفعولُ على ضميرٍ يرجع إلى ما اتصلَ بالفاعلِ، فهل يجوز تقديم المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلاف؛ وذلك نحو: ضرب غلامَها هندٌ، جاز. فمن أجازها، وهو الصَّحيح، وَجَّهَ الجواز بأنه لما عادَ الضَّمير على ما اتصل بما رتبته التَّقديم؛ كان كعودِهِ على ما رتبته التَّقديم؛ لأن المتصلَ بالمقدَّم متقدِّم. (خضري). هذا، وفي (التَّصريح) أما توسط المفعول بين الفعلِ والفاعلِ (جوازاً، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١] فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعلِ والفاعلِ (و) نحو قولك: (خاف ربه عمر) فعمر فاعل، وربه مفعول. (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جَـاءَ الـخـلافـةَ أو كـانـتْ لـه قَـدَراً كـمـا أتـى ربَّـه مُـوسـى عـلـى قَـدَرِ

فموسى فاعل، وربه مفعول متوسِّط بين الفعلِ وفاعلِهِ، ولا يضرُّ اتصاله بضميرِ الفاعلِ المتأخِّر لتقدمه في الرُّتبة، وإليه أشارَ النَّاظمُ بقولهِ:

وشـاع نـحـو خـاف ربَّـه عـمـرْ ....

والمرادُ به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. (وأما وجوبه) أي: وجوب توسط المفعول بين الفعلِ وفاعله (ففي مسألتين إحداهما أن يتصل بالفاعلِ ضمير المفعول، نحو ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]) فإبراهيم مفعول مقدم، وربه فاعل مؤخر وجوباً، ونحو: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢] فمعذرتهم فاعل مؤخَّر والظَّالمين مفعول مقدم وجوباً، وإنما وجبَ تقديمُ المفعولِ فيهما؛ لئلا يعودُ الضَّميرُ على المفعولِ، وهو متأخِّر لفظاً ورتبة. (و) لأجل ذلك لا يجيز أكثر النَّحويين نحو زان نوره الشَّجر) بتقديم الفاعلِ على المفعولِ (لا في نثر ولا) في (شعر، وأجاز فيهما الأخفش، وابن جني) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطُّوَال) بضمِّ الطاءِ وتخفيفِ الواوِ من الكوفيين (وابن مالك) في (التَّسهيلِ) في باب الضَّمير (احتجاجاً) في النثر بقولهم: ضربوني، وضربت قومك بإعمال الثاني، حكاه سيبويه، وأجازه البصريون في ضربته زيداً، بإبدال زيد من الهاء بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرُّتبة، وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة، أو أبو الأسود، أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه:

الفاعِلِ، ولم يُبالِ بِعَوْدِ الضميرِ على مُتاخِّرٍ؛ لأنَّه مُتَقَدِّمٌ في الرُّتْبَةِ، وذلِكَ: (نَحْوُ: خافَ رَبَّهُ عُمَرْ. وَشَذَّ) تقديمُ الفاعِلِ إذا اتَّصل به ضميرٌ يعودُ على المفعُولِ (نَحْوُ: زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) لِعَوْدِ الضَّمير على مُتَأَخِّرٍ لَفظاً ورُتْبَةً، ....

أبو طالب

....

الناصية

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حـاتـمٍ جَـزاءَ الـكِـلَابِ الـعـاويـاتِ وقَـدْ فَـعَـلْ

فربه فاعل، وهو متصل بضمير عائدٍ إلى عدي، وهو مفعول، ورتبته التَّأخير، وجزاءُ الكلابِ مفعولٌ مطلقٌ. واختلف في معنى جزاءِ الكلابِ، فقيل: هو الضَّرب والرمي بالحجارةِ، وقال الأعلمُ ليس بشيء، وإنما هو دعاءٌ عله بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلبِ السِّفادِ، قال: وهذا من ألطف الهجوِ. (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضَّرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشِّعر، فلا يقاس عليه، وأما الإعمالُ والبدلُ فمستثنيانِ لمجيئهما على خلافِ الأصلِ؛ إذ الأصلُ والكثيرُ الشَّائعُ تقدُّم مفسر ضمير الغائبِ باعترافِ ابن مالكٍ، وغيره فمتى جاء ما يخالفه، فلا يعول عليه في قياسِ ما ليس من بابه عليه، كما استُثْني بيع العرايا بخَرْصها تمراً إلى الجذاذِ مما هو خارجٌ عن القواعدِ، وإلى ذلك أشار في النَّظمِ، فقال:

.... وشَـذَّ نَـحْـوُ زَانَ نَـوْرُهُ الـشَّـجَـرْ

(و) المسألة (الثانية) من مسألتي وجوبِ توسطِ المفعولِ بين الفعلِ وفاعلِهِ: (أن يحصر الفاعل بإنما) باتفاقٍ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فَاطِر: ٢٨]، فالعلماءُ فاعل محصور فيه الخشية وجب تأخيره، فلزم توسط المفعول، والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء (وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي) فإنه يجب تأخير الفاعلِ المحصورِ بإلا، نحو: ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ (واحتج الكسائي) على عدمِ وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ المحصورِ بإلا بقوله:

مَـا عَـابَ إلا لـئـيـمٌ فِـعْـلَ ذي كَـرَمٍ ولا جَـفَـا قَـطُّ إلا جُـبَّـأٌ بَـطَـلا

(**قوله: ولم يُبالِ**) أي: لم يعتنِ بقانون منع الإضمار قبل الذّكر لجوازِ ذلك فيما كان مرجعُ الضَّمير متقدماً رتبة. (**قوله: لأنه**) أي: الفاعل.

(**قوله: وشذ**) أي: على مذهبِ الجمهورِ لا على مذهبه لما ستعلمه.

(**قوله: لِعَوْدِ الضَّمير على متأخر لفظاً ورتبة**) قال النَّاظم: والنَّحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصَّحيح جوازه؛ أي: نظماً ونثراً، واستدل على ذلك بالسَّماع. وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله:

وَلَـوْ أنَّ مَـجْـداً أخْـلَـدَ الـدَّهْـرَ وَاحِـداً مِـنَ الـنَّـاسِ أَبْـقَـى مَـجْـدُهُ الـدَّهْـرَ مُـطْـعِـمـا

وذلك لا يجوزُ إلّا في مَواضِعَ سِتَّةٍ، ....

أبو طالب

(**قوله: في مواضع ستة) أولها**: باب التنازعِ إذا أعلمنا الثاني، واقتضى الأول الفاعلُ، **وثانيها**: ما أبدلَ فيه الظاهر من الضَّمير الغائب، **وثالثها**: في بابِ نعم إذا أضمر الفاعلُ وجيء بالتَّمييز، **ورابعها**: في رُبَّ الدَّاخل على الضَّميرِ، **وخامسها**: كلام فيه ضمير الشَّأنِ أو القصة، **وسادسها**: كلام من مبتدأ وخبرٍ، ويكون المبتدأ ضميراً عائداً إلى الخبرِ نحو ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧]. وقد عد المواضع بعضهم سبعة كالمصنف، وزاد عليها نحو: «زان نوره الشَّجر».

الناصية

(**قوله: وذلك لا يجوز إلا في مَواضِعَ سِتَّة) أحدها**: الضَّمير المرفوع بنعم وبئس وبابهما، مثل: (نِعمَ رجلاً زيد) تقديره: نِعمَ هو رجلاً زيدٌ، فـ (هو) فاعل نِعمَ، راجع إلى (رجلا) هذا بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ، أو خبر لمبتدأ محذوفٍ، أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله، فهو مما عاد فيه الضَّمير على متقدِّم رتبة، **ثانيها**: الضَّمير المرفوع بأحد المتنازعين الذين أعمل ثانيهما مثل: (يُحسِنانِ ويُسيء ابناك) فألِف (يحسِنانِ) ضمير مرفوع؛ لأنه فاعل لِيُحسن راجع إلى ابناك، **ثالثها**: أن يكون الضَّمير المُبْهم الذي وقع مُبتدأ وفسرهُ خبره، مثل ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام ٢٩] فـ (هي) مُبتدأ مُبْهم، (وحياتنا الدُّنيا) خبره ومُفَسِّره، هذا، والمراد غير ضمير الشَّأنِ؛ لئلا يتكرر مع ما بعده، والأصحُّ أن الضمير في الآيةِ عائدٌ على معلوم من السِّياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها، وإلا كان التَّقدير: إن حياتنا الدُّنيا إلا حياتنا الدنيا، وهو ممنوعٌ إلا أن يجاب بأن الضَّمير راجع إلى الموصوفِ، بقطعِ النَّظر عن صفتهِ، **رابعها**: ضمير الشَّأن، والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] و(هي هند راكبة) فـ (هو راجعٌ إلى (الله أحد) و(هي) راجع إلى (هند راكبة). هذا، والمرادُ بالشَّأن والقصةِ الحديث، كما تقدَّم في باب المبتدأ، أو هو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعد مصرح بجزأيها، ويؤتى به للدَّلالة على قصد المتكلِّم استعظام السَّامع حديثه، ويذكر باعتبارِ الشأنِ، ويؤنث باعتبار القصة، وإنما يؤنث إذا كان في الجملةِ بعد مؤنث عمدة، وتأنيثه حينئذ أولى، نحو: إنها هند حسنة، إنها قمر جاريتك ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، ولا يفسر بجملةٍ فعليةٍ إلا إذا دخل عليه ناسخ، وبقية الكلامِ عليه سلفت في باب كان وأخواتها، **خامسها**: الضَّمير المجرورُ بربَّ نحو ربّه رجلاً، فالهاء راجعٌ إلى (رجُلاً) وهو مُفَسِّرهُ، وحكمه حكم ضميرِ نعم وبئس في وجوبِ كونِ مفسره تمييزاً، وكونه مفرداً، كقوله:

رُبَّـــهُ فِـتــيَــةً دَعَــوْتُ إلــى مَــا ... يُــورِثُ الـمـجـدَ دَائِـبــاً فَـأَجَـابُـوا

ولكنه يلزم أيضاً التَّذكير، فيقال: رُبَّهُ امرأةً لا رُبَّها، ويقال: نعمت امرأة هند. **سادسها**: أن يكون الضَّمير مبدلاً منه، وبدله اسمٌ ظاهرٌ نحو: نَصَرْتُهُ علياً، فـ (علياً) بدلٌ مِن الهاءِ، قال ابن عصفورٍ: أجاز هذا الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسانَ: هو جائز بإجماع. انتهى.

ليس هذا مِنها، وفي الضَّرُورةِ نحو:

وَلَـمَّـا عَـصَـى قَـوْمُـهُ مُـصْـعَـبـاً ....

وأجازهُ ابنُ جِنِّي في النَّثرِ بِقِلَّةٍ، وتَبِعَهُ المُصَنِّفُ. قال: لِأنّ اسْتِلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِهِ.

أبو طالب

(**قوله: فلما عصى... إلخ**) آخره:

.... فـأداهـم الـكـيـل صـاعـاً بـصـاع

يعني من استحق عنه صاعاً أعطى صاعاً بالعدلِ لا أقل بالظُّلمِ.

(**قوله: لأن استلزام الفعل... إلخ**) أراد بذلك أن هذا الاستلزام يضعف مفسدة هذا الإضمار غير الجائز، ويجعله جائز الاستعمالِ شذوذ الظهور؛ أنه لولاه لكان أشد مفسدةً، ولم يرد أنه يجعله حسناً حتى يتوجه عليه أنَّه معارض باستلزام الفعلِ للفاعلِ الذي هو أقوى منه، والأولى أن يقال: في وجه الجواز أن جوازَ تقديمِ المفعولِ على الفعلِ يقوم مقام تقديمه عليه.

الناصية

(**قوله: ليس هذا منها**) أي: ما نحنُ فيه، وهو تقديمُ الفاعلِ إذا اتصل به ضميرٌ يعودُ على المفعولِ، ليس من المواردِ الستةِ التي يجوز فيها العودُ إلى المتأخِّر لفظاً ورتبة.

(**قوله: وفي الضّرورةِ**) عطفٌ على مواضعَ ستةٍ، أي: وإلا في الضَّرورة، فإن قومه في البيت فاعل، واتصل به ضمير يعود إلى المفعولِ وهو (مصعباً). (دشتي).

(**قوله: وفي الضرورة**) أي: ضَرورة الشِّعر، وهذا هو المَوْضِعُ السَّابعُ الذي يجوزُ فيه عَوْدُ الضَّمير على المتأخر لفظاً ورتبةً.

(**قوله: ولَمّا عصى... إلخ**) الشَّاهد في عَوْدِ الضَّمير المُتَّصل بالفاعِلِ (قومُهُ) إلى المفعولِ (مُصْعَبًا) وهو متأخِّرٌ لفظاً ورُتبةً.

(**قوله: أجازهُ**) أي: تقديمُ الفاعلِ المتَّصل به ضمير المفعول المتأخِّر.

(**قوله: لأنّ اسْتِلزامَ الفعلِ... إلخ**) يعني: حيث إن المفعول لازم للفعل، ومكانه متصل بالفعل، وله مكان ورتبة بصفِّ الفعلِ، فكأنه مقدم وإن كان بحسب الظَّاهر مؤخراً.

(**قوله: قال: لأن استلزام الفعل للمفعول... إلخ**) يعني: لزوم المفعولِ الفعلَ يجعل المفعولَ مثلَ المقدم رُتْبَة؛ لأنَّه إذا جاءَ الفعل كانَ مَعناه: العلم بِمَجيء المَفعول أيضاً، فيكون المفعول مثل المقدم رُتْبَة.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف

والتَّعبيرُ بِهِ أحسن مِن التَّعبيرِ بِمَفعُولِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، لِشُمُولِهِ لِلْمَفْعُولِ وغيره، ولِصِدْقِ الثَّاني على المنصوبِ في قَوْلِكَ: «أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً» وليس مُراداً.

أبو طالب

(قوله: إذا حذف) كان هذا القيدُ للاحترازِ عن بدل الفاعلِ.

(قوله: لشموله... إلخ) أي: لشمولِ النائبِ عن الفاعلِ، والحاصلُ أن وصف الاسمِ الثاني غير جامعٍ، وغير مانعٍ بالنِّسبة إلى مسمّاه.

الناصية

(قوله: إذا حذف) لغرض: إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النَّظم، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتَّعظيم والتَّحقير والخوف منه أو عليه. وسيأتي أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به، لكن هو الأصل في النيابة عنه. **(قوله: والتَّعبيرُ بِهِ)** أي: بالنائب عن الفاعلِ.

(قوله: أحسن... إلخ) وفي (الشيرازي): (الخُلَاصَة) بعضُ النّحاةِ جَعَلَ عنوانَ هذا البابِ (نائب الفاعل) وبعضهم جَعَلَ عنوانَه (مفعول ما لم يسم فاعله) يقول الشَّارح: التَّعبير بـ (نائب الفاعل) أحسن مِن التَّعبيرِ بـ (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله) من وجهَيْنِ (أحدهما) شُمُولُ (نائبِ الفاعل) لِلْمَفعُولِ الَّذي نابَ عنِ الفاعلِ، ولغيرِ المفعُولِ إذا نابَ عن الفاعلِ كالمَجرورِ، نحو: (سُقِطَ في أَيْدِيهِمْ) والظرف، نحو: (سِيْرَ يَوْمَ السَّبتِ)، أمّا إذا قُلنا: (مفعول ما لم يسم فاعله) فلا يَشْملُ المَجرورَ والظَّرفَ إذا نابا عنِ الفاعِلِ، ويَشْمَلُ المفعولَ الثاني المنصوبَ إذا كانَ الفاعلُ مَحذوفاً، مع أنَّ المفعولَ المنصوبَ ليس مراداً. هذا، وفي (الخضري): هذه التَّرجمة مصطلح المصنف، وهي أولى، وأخصرُ من قول الجمهورِ «المفعول الذي لم يسم فاعله»؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظَّرفِ؛ إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعْطِيَ زيد ديناراً، وليس مراداً، وإن أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوبُ عن الفاعلِ أياً كان دون غيره، وقال أبو حيان: لم أرَ مثل هذه التَّرجمةِ لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله.

(قوله: لِشُمُولِهِ) أي: النائب للفاعلِ، وهذا دليل لرجحانِ هذا التَّعبير على التَّعبيرِ الثاني؛ إذ قد ينوب الظَّرف أو الجار والمجرور أو المصدر، ويصدق عليها نائب الفاعلِ، ولا يصدق مفعول ما لم يسم فاعله عليه. (دشتي).

(قوله: لِلْمَفعُولِ وغيره) كالظَّرفِ والجارِ والمجرورِ والمصدرِ.

(قوله: ولِصِدقِ الثَّاني على المنصوب... إلخ) وهو التَّعبير بمفعول ما لم يسم فاعله، وهذا دليلٌ مرجوحيةِ التَّعبيرِ الثاني، فإن درهماً مفعول لم يسم فاعله؛ لعدم وجود الفاعل في الجملة

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ) إنْ كان مَوْجُوداً (عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ) مِنْ: رفعٍ، وعُمْدِيَّةٍ، وامْتِناعِ تَقْدِيمِهِ

أبو طالب

(قوله: إذا كان موجوداً) أي: مذكوراً، وهذا بخلاف ما إذا لم يكن موجوداً بأن لم يكن مذكوراً ولا مقدَّراً، أو لم يكن مقدراً، بل مذكوراً فإنَّه في كلتا الصُّورتين ينوب غير المفعولِ به عن الفاعلِ، ولم يجب في الصُّورة الثانية أن يجعل المفعول به به مذكوراً، وأقيم مقام الفاعلِ.

(قوله: وامتناع تقديمه) لكن هذا في الفاعلِ مطلق، وفي النَّائبِ مقيد بما إذا كان غير ظرفٍ؛ إذ لو كان ظرفاً لجواز تقديمه كما سنذكره بعد هذا.

الناصية

المذكورة، فيصدق عليه مفعول ما لم يسم فاعله، والحال أنه ليس بمرادٍ للقائلِ بهذا التَّعبير؛ لأنَّ مراده ما ناب عن الفاعل، وفي المثال هو زيد، وأمّا درهماً فمفعول ثان. (دشتي).

(قوله: يَنُوبُ مَفْعُول به... إلخ) لأنه كالفاعلِ في كون الفعل حديثاً عنه، وفي جواز إضافة المصدرِ إليه، ولا فرق في الفعلِ بين الصَّحيح كضرب زيد، والمعتل العين أو اللام، نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هُود: ٤٤] والأصل: أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به، وأنيب المفعول به منابه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التَّأخير عن الفعلِ بعد أن كان جائز التَّقديم عليه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

يـنـوب مـفـعـول بـه عـن فـاعـل فـيـمـا لـه ....

(تصريح). **(قوله: إن كان موجوداً)** أي: إن كان المفعول به موجوداً في الكلام، وأما إن لم يكن، كما إذا كان الفعل لازماً، فما وجد من الظَّرف، وغيره، فذاك هو النائب للفاعلِ.

(قوله: عَنْ فاعِلٍ فيما له) أي: ينوب عن الفاعل في الأحكام التي للفاعل.

(قوله: مِنْ رفعٍ وعُمْدِيَّة) بضم العين، أي: في كون الفاعل عمدة وركناً في الكلامِ، فيكون النائب للفاعل أيضاً عمدة وركناً.

(قوله: من رفع... إلخ) ووجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل، وكونه كالجزءِ منه، وتأنيث الفعل لتأنيثه على التَّفصيل السَّابق، وإغنائه عن الخبر في نحو: أمضروب العبدان؟ وتجريد العامل من علامة التَّثنية والجمع على اللغةِ الفصحى.

(قوله: وامْتِنَاع تَقْدِيمِهِ) أي: النائب للفاعل، كما لا يتقدَّم الفاعل على الفعلِ.

وفي (الشيرازي) فيكون نائب الفاعلِ مرفوعاً كالفاعلِ، ويكون عُمدة وركناً للكلامِ كالفاعلِ، ويَمْتَنِع تقديمه على الفعلِ كالفاعلِ.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

على الفِعلِ، وغير ذلك (كَنيلَ خَيْرُ نائِلِ) و«زيدٌ مَضروبٌ غلامُهُ» (وأوَّلَ الفِعْلِ) الّذي حُذِفَ فاعِلُهُ (اضْمُمَنْ) ....

أبو طالب

(**قوله: وغير ذلك**) كامتناعِ حذفه إلا في الصُّورةِ التي ذكرنا، وجوازُ استتاره، وأصالة اتصاله بالفعلِ، وتأنيث الفعلِ عند تأنيثه.

(**قوله: الذي حذف فاعله**) قيد بِهذا؛ لئلا يتوهم أن المرادَ مطلق الفعلِ، وهذا التَّقييد صحيح على ما زعمه الشارح من أن حذفَ الفاعلِ في الفعلِ المعلومِ منحصرٌ في المضارعِ الذي فاعلهُ واو أو ياء حرفي مد، قد اتصل به نون التَّأكيد، وأما على ما ذكرنا من تعددِ صورِ حذفِهِ، فينتقضُ كلام المصنف لهذا القيدِ بنحو: ضربَ ضرب زيد، وما قام وما قام إلا زيد، اللهم إذا حملَ الحذفُ من السُّقوطِ لفظاً وتقديراً. وبالجملة إفادة كلام المصنف بدون هذا القيدِ للمرادِ أظهر، مما إذا قيد به؛ لأن اللامَ في قوله: (الفعلَ) إشارةٌ إلى الفعلِ المذكورِ ضمناً، وهو ما ناب مفعوله عن فاعلِهِ، فالأولى أن يقول بدله الذي بني لما لم يسم فاعله، كما ذكره فيما سيأتي.

الناصية

(**قوله: وغير ذلك**) من الأحكامِ التي ذُكِرَتْ للفاعل، كتأنيثِ الفعلِ إذا كانَ مؤنثاً، واسْتحقاقه الاتِّصال بالفعلِ دون سائرِ المَفاعيل، وجَواز اسْتِتارِهِ أو وجوبُ اسْتِتارِهِ إذا كان ضميراً، ونحوها. (شيرازي). (**قوله: كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ**) فخير نائب عن الفاعلِ المحذوفِ؛ إذ الأصل: نال زيد خير نائلٍ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة. وفي (الشيرازي): فـ (خيرُ) نابَ عن الفاعِلِ في جميعِ ما يَستحِقُّهُ الفاعل في (نال) المَعلوم ونابَ غلامه عن الفاعلِ في جميع ما يَستَحِقّه الفاعل في (ضارب) ولعلَّ الإتيانَ بِمِثَالَيْنِ لبيانِ عدمِ الفرقِ فيما جيء له بنائبِ الفاعِلِ أنْ يكونَ فعلاً كـ (نِيلَ) أو اسْماً كـ (مضروبٍ) أو ليفهم أن نائب الفاعلِ لا ينحصر في الفعلِ، بل يؤتى به لاسمِ المفعولِ أيضاً. (شيرازي).

(**قوله: فأول الفعل... إلخ**) كالاستدراك على قولِه فيما له أي في كل شيء لا في صيغة العاملِ، فإن الفاعل يرفعُ بالفعلِ الأصلي: اسمي الفعل، والفاعلَ، والظَّرفَ، وأمثلة المبالغةِ، والجامدَ المؤولَ بمشتقٍّ، ولا يرتفع نائبه إلا بالفعلِ المغيرِ واسم المفعولِ. وفي ارتفاعِهِ بالمصدرِ المؤوَّلِ بأن والفعل، أقوالٌ، ثالثها الأصحُّ جوازه، حيثُ لا لبسَ كعجبت من أكلِ الطَّعامُ بِتنوينِ أكلِ ورفع الطَّعام، أي: من أن أكلَ بخلافِ: عجبت من ضرب عمرو إذا كان عمرو مضروباً، فيتعين إضافته له على أنه في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ لحصولِ اللبسِ على رفعِهِ. (خضري).

(**قوله: اضممن**) أي: ولو تقديراً كنيل.

وَاجْـعَـلْـهُ مِـنْ مُـضَـارِعٍ مُـنْـفَـتِـحَـا كَـيَـنْـتَـحِـي الْـمَـقُـول فِـيـهِ يُـنْـتَـحَـى
وَالـثَّـانِـيَ الـتَّـالِـيَ تَـا الْـمُـطَـاوعَـهْ كَـالأَوَّلِ اجْـعَـلْـهُ بِـلَا مُـنَـازَعَـهْ

سَواءٌ كانَ ماضِياً، أوْ مُضارِعاً (وَالْمُتَّصل بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ) فقط (كَوُصِلْ) ودُحْرِجَ، (وَاجْعَلْهُ) أي: المُتَّصل بالآخِرِ (مِنْ) فِعلِ (مُضارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيَنْتَحِي الْمَقُول فيهِ) إذا بُنِيَ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ (يُنْتَحى) وكيُضْرَبُ، ويُدَحْرَجُ، ويُسْتَخْرَجُ.

(وَ) الحَرفُ (الثَّانيَ التَّاليَ) ....

أبو طالب

(**قوله: إذا بني ما لم يسم فاعله**) أي: بني لمفعولٍ لم يسمَّ فاعل هذا المفعول، أو فاعل فعل هذا المفعولِ، ولم يقل: إذا حذف فاعله، كما قاله سابقاً؛ لئلا ينتقض بنحوِ: يضربن جمعا معلوماً، ولم ينتقض بسائر صورِ حذفِ فاعلِ الفعلِ المعلومِ أيضاً، لكن نظر الشارح إلى عدمِ الانتقاضِ بتلكَ الصورةِ فقط لما تقدَّم.

الناصية

(**قوله: سواء كان ماضياً أو مضارعاً**) ثلاثياً أمْ رُباعياً، كانَ أوّل حروفه أصلياً أمْ زائِداً.

(**قوله: كسر**) أي: ولو تقديراً. كرد، وطلب كسره ظاهرٌ إذا لم يكن مكسوراً في الأصلِ، فإن كان مكسوراً في الأصلِ، فإما أن يقال: يقدر أن الكسرَ الأصلي ذهب وأتى بكسرٍ بدلهِ، أو يقال: المرادُ اكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، وكذلك يقال في قوله:

واجْـعَـلْـهُ مـن مـضـارعٍ مـنـفـتـحـا ....

والكسر هو الكثيرُ في لسانِ العربِ، ومنهم من يسكِنه، ومنهم من يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفاً، فيقول في رُؤِيَ زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفاً، فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاثُ لغاتٍ، قاله المصرِّح. (صبان).

(**قوله: كوُصِل ودُحرِج**) مثالٌ لِلثُّلاثي والرُّباعي، ونحو (أُكْرِم) مثالٌ لِما كانَ الحَرفُ الأوّل زائداً.

(**قوله: منفتحاً**) أي: ولو تقديراً، كيقال.

(**قوله: كينتحى**) من الانتحاءِ، وهو الاعتماد، وقيل: الاعتراضُ والمقولُ بالجرِّ نعت له، أو بالضمِّ على الاستئنافِ.

(**قوله: إذا بُنِيَ لِما لَمْ يُسَمّ فاعِلُهُ**) أي: بني للمجهولِ. (**قولهُ يُنْتَحى**) مِن بابِ الافتعال، و(يُضرَب) ثُلاثي، و(يُدَحْرَج) رباعي، و(يُستَخرَج) ثُلاثي مزيد مِن بابِ الاستفعال.

(**قوله: والحرف الثاني**) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي؛ لأن تالي تاء المطاوعة لا يكون ثانياً في المضارعِ، بل ثالثاً فيه لزيادةِ حرف المضارعة قبلها، فالتالي لتاءِ المطاوعةِ في المضارعِ باقٍ على ما كان عليه في المبني للفاعلِ، وسماها تاء المطاوعة، مع أن التي للمطاوعة هي المبنية بنفسها

أي: الواقِع بَعْدَ (تا الْمُطَاوَعَهْ كَالأوَّلِ اجْعَلْهُ) فَضُمَّهُ (بِلَا مُنازَعَهْ) في ذلك، أي: بِلا خِلافٍ، نحو: «تُعُلِّمَ العِلْمُ» و«تُدُحْرِجَ في الدَّارِ» لِأنّه لَوْ لَم يُضَمّ لَالْتَبَسَ بِالمُضارعِ المَبْنِيِّ لِلفاعِلِ، وكذا يُضَمُّ الثاني التالي ما أَشْبَهَ تاء المُطاوَعَة، نحو: تُكُبِّرَ، وَتُخُيِّرَ.

أبو طالب

(قوله: لالتبس) بالمضارع المبني للفاعلِ، أي: من بابِ التَّفعيلِ والمفاعلةِ والفعللةِ، وهذا في صورةِ الوقفِ، ودخولِ أن المصدريةِ عليه.

الناصية

الاختصاصِ تلك التاء بهذه البنية، فسميت باسمها، كذا في الشَّاطبي، والمطاوعة: حصول الأثرِ من الأولِ للثَّاني، نحو: علّمته فتعلم، وكسّرته فتكسر (صبان).

(قوله: **بعد تا الْمُطَاوَعَهْ**) أي: التَّاء في بابِ التفعّلِ والتَّفاعل والتفعلل، وشبهها من كلِّ تاء مزيدة، أي: زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم: ترمس الشَّيء بمعنى رمسه، أي: دفنه، فلا يضمّ ثاني الفعل معها إذا بني للمجهول، كما في (التَّصريح) وإنما كانت غير معتادة؛ لأن الأصل في التوصلِ إلى السَّاكنِ المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزةِ. هذا، وقال في (مكررات المدرسِ): «المطاوعة: حصول الأثرِ [في المَفْعُول] وَقَبُوله عِندَ تَعَلُّقِ الْفِعلِ المتَعَدِّي بمفعولِهِ، نحو: (كَسَرْت الكوزَ فَتَكَسَّر) أي: حَصَلَ الكَسْرُ في الكوزِ، وقَبِلَ [الكوز الكَسْرَ]» و(كالأوّل) أيْ: كتاءِ المطاوَعَةِ، فَضمَّ تاءَ المطاوَعَةِ، وضمَّ الحرف الأصليّ الواقِع بَعدَها.

(قوله: **نحو «تُعُلِّمَ العِلْمُ» و«تُدُحْرِجَ في الدَّار»**) مثال للثلاثي، ومثال للرُّباعي.

(قوله: **لأنّه لَوْ لَم يُضمّ**) أي: لو لم يضم الحرفُ الثاني، بل بقي مفتوحاً لالتبس الماضي المجهول من باب التفعّل مثلاً، كتعلّم بالمضارعِ المعلومِ من بابِ التفعيلِ إذا كان مبدوءاً بالتاءِ كالمخاطبِ والغائبةِ المؤنّثة، فإن الحرفَ الأولَ في المعلومِ المضارعِ من التَّفعيلِ مضموم، واللام مكسور. (دشتي).

(قوله: **لَالْتَبَسَ بِالمُضارع... إلخ**) أي: الْتَبَسَ (تُعُلِّم) الماضي المجهول من بابِ التَّفعُّلِ بِالمُضارعِ المَعلومِ من بابِ التفعيلِ، والْتَبسَ (تُدحرِج) الماضي المَجهول مِن باب (تفعلل) بالمُضارع المَعلومَ من بابِ (فعلل). (وفيه): أنّ العِلّةَ غير تامَّة، إذ فَتْح آخِرِ الماضي، وَضَم آخِرِ المضارعِ لا يكفي فارِقاً ومانِعاً عن الالْتِبَاسِ. (شيرازي).

(قوله: **ما أشْبَهَ تاءَ المُطاوَعَة**) أي: ما كان من الأبوابِ المذكورة كالتفعّلِ والتفاعلِ إلا أنه لم يكن للمطاوعةِ، بل بمعنى آخر كالمثالين.

(قوله: **ما أشبه تاء المطاوعة**) وهي كلُّ تاءٍ مزيدةٍ في أوّلِ الفعلِ زيادَة معْتادَة، وشِبه المطاوعَةِ هو ادعاء وجودِ شَيء في الفاعلِ مع عدمِ وجودِهِ فيه، مثل (تكبر) أي: ادُّعِيَ أنّه كبير، ولَيْسَ بِكبير. (شيرازي).

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

(وَثالِثَ) الماضي (الَّذي) ابْتُدِي (بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ) فَضُمَّهُ (كَاسْتُحْلِي) لِئَلَّا يُلتَبَس بالأمرِ في بَعضِ الأحْوالِ.

أبو طالب

(قوله: بالأمرِ في بعضِ الأحوالِ) أي: بالأمرِ من هذا البابِ في حالِ سقوطِ الهمزةِ في الدَّرجِ، فإذا لم يكن الفعلُ منقوصاً؛ فالملتبس به هو الأمر المذكورُ عند وقفِ الماضي، أو حذف نونِ التأكيدِ الخفيفةِ من الأمرِ؛ لاتصاله بالسَّاكنِ، وإذا كان منقوصاً، فالملتبسُ به إما الأمر المؤنَّث عند وقفِ الماضي، أو الأمرُ المذكَّر عند إشباعِ كسرةِ آخره مع وقف الماضي، أو مع حذفِ نونِ التأكيدِ منه مع وصل الماضي.

الناصية

(قوله: وثالِثَ الماضِي) أي: الماضي الزَّائد على أربعة أحرف؛ لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي. (قوله: بِهَمْزِ الوَصْلِ) سواء أكان متعدياً أو لازماً.

(قوله: كالأول) أي: الحرفِ الأولِ. (قوله: كاسْتُحْلي) الشَّراب، واستخرجَ المال، فتتبع الثَّالث أيضاً للأولِ في الضَّمِّ، وفي (جمل الزَّجاج): لا يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعولِ عند أكثرِ النَّحويين. اهـ. وخصه أبو البقاء بما لا يتعدَّى بحرفِ جرٍّ، ومثله بقام وجلس، وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبراً بغير مخبر عنه، وذلك محالٌ.

(قوله: لِئَلَّا يُلتَبَس بالأمر في بَعضِ الأحْوالِ) وهي المؤنث من الأمرِ الحاضرِ عند اتصالِهِ بما قبله، وسقوط الهمزة في الدَّرجِ، نحو: ثم استحلي، فإن لم تضمّ التاء، وبقيت مفتوحة التبس مجهول الماضي بالأمرِ؛ لأن الفارقَ هو الهمزةُ لكونها مضمونة في الماضي المجهولِ ومكسورة في الأمرِ، ولكنها حذفت للوصل، فلم يبق فرق. (دشتي).

(قوله: في بعض الأحوال) وهي حالةِ الوَقفِ، مع سقوطِ الهَمزةِ في الدّرْجِ، فلو لم يُضَمّ الحَرْف الثَّالث، وهو التاءُ مِن (استُحْلي) - الماضي المَجهول - لَاشْتَبَه بالمُفرَدِ المؤنَّث من الأمرِ، فإنّه (استَحلى) بفتحِ التاءِ؛ لأن صِيَغَهُ هكذا (اسْتَحْلِ، اسْتَحْلِيا، اسْتَحلُوا، اسْتَحْلى...).

(فإن قيل): الفارقُ بينهما اثنان، (الهمزة) فإنّها من الماضي المجهولِ مَضمُومَةٌ، ومن الأمر مَكسورةٌ، و(الياء) فإنّها من الماضي مفتوحةٌ، ومن الأمرِ ساكِنَة (قلت) إذا سقطتِ الهمزةُ في دَرْجِ الكلامِ، ووقِفَ على الياء، فلا يعلَمُ حركة الهمزة ولا حركةُ الياء، فَيَحْصَل الاشتباه، كما مَثَّلَ المصنف (كاسْتُحْلى) حيث سقطتِ الهمزةُ باتِّصالِ الكافِ بها، أو وقفَ على الياءِ لكونه آخرَ البيتِ؛ ولِذَا قالَ الشَّارح: (في بعضِ الأحوالِ). (شيرازي).

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

(وَاكْسِرْ) فَاءَ ثُلَاثِيٍّ مُعْتَلِّ العَيْنِ لِأنّ الأصل أنْ تَضُمَّ أوَّلَهُ وتَكْسِرَ ما قبل آخِرِهِ، فتقول في قالَ، وباعَ: قُوِلَ، وبُيِعَ، فاسْتُثْقِلَتِ الكسرةُ على الواوِ والياءِ، ونُقِلَتْ إلى الفاءِ فَسَكَنَتا فقُلِبَتِ الواوُ يَاءً لِسُكُونِها بعد كسرةٍ، وَسَلمَتِ الياءُ لِسُكُونِها بَعدَ حَرَكةٍ تُجانِسُها، وهذه اللُّغَةُ العُليا (أَوْ أَشْمِمْ فاء ثُلاثِيٍّ أُعِلَّ عَيْناً) بأنْ تُشيرَ إلى الضَّمِّ مع التلفُّظ بالكسر، ....

أبو طالب

(قوله: بأن تشير... إلخ) تفسير الإشمام، واحتراز عن معناه الآخر المرادُ منه في الوقفِ كما سيأتي، فإن مراد القراءِ والنُّحاةِ من الإشمامِ هو هذا المعنى في هذا المقامِ، لا ما يرد في الوقفِ، هذا ما أفاده الرَّضي.

الناصية

(قوله: قُوِلَ وبُيِعَ) لأنّ معلومهما (قَوَلَ) و(بَيَعَ) بِفَتَحاتٍ مُتوالياتٍ.

(قوله: فَسَكَنَتا) أي: الواو والياء لِزوال حَرَكَتَيْهِما.

(قوله: بَعدَ حَرَكة تُجَانِسها) وهي: كسرةُ الفاءِ.

(قوله: وهذه اللُّغَة العُليا) أي: كسر الفاء التي قرأ بها المشهور القرآنَ، والمُتَداوَلُ على ألسنِ العَرَبِ، هي اللغة الأفصحُ من الإشمامِ والضَّمِّ.

(قوله: أو اشمم) بنقل حركةِ الهمزةِ إلى الواوِ.

(قوله: أُعِلَّ عَيْناً) أي: أُعِلَّ عينه في المعلومِ بتبديلِ الواوِ أو الياءِ ألفاً.

(قوله: أعل عيناً) أي: غيرت عينه، فخرجَ المعتلّ الذي لم تغير عينه، نحو: عور وصيد واعتور، فإنه إذا بني للمفعولِ سلك به مسلك الصحيح، وقوله: واوياً كان، أي: كقيل، أو يائياً، أي: كغيض، وأصل قيل قول، نقلت كسرة الواو لاستثقالِها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها، فانقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، كما في ميزان، وأصله غيض نقلت كسرة الياء كذلك. (صبان).

(قوله: أُعلَّ عَيْناً) أي: كان عَيْنُ فعله حرفَ علة ومُنقلباً إلى حرفٍ آخر كـ (قال) و(باع) اللَّذيْنَ أصلهما (قَوَلَ) و(بَيَعَ) حيث أُعِلَّ الواوُ والياءُ إلى الألف.

(قوله: بأن تشير إلى الضم... إلخ) (للإشمام) وفيه عدة أقوالٍ، وَرَأى الشَّارح فيه أنْ تشيرَ إلى الضَّمِّ بعدَ التلفظِ بالكسر مباشَرَة، ففي (قيل) تقول: (قيـ) فَتَضم شَفَتَيْكَ، وتُفرِّج بَيْنَهما مِن دون صَوْتٍ حَتى يَحْسَبَ الرَّائي أنّك تُريد التَّلَفُّظ بالضَّمِّ، ثم تَأتي بِلام (قيل) وهناك آراء أخر ذكر شِقّة مِنها في (مُكرَّرات المُدَرِّس). (شيرازي).

(قوله: مع التلفُّظ) بحركة بين الضَّمِّ والكسر، وقد يسمى روماً هذا هنا، ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين إلى الرَّفعِ أو الضَّمِّ عند الوقفِ على نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ومن قبل وعلى الإنحاء

ولا تُغير الياء، وهذِهِ اللُّغة الوُسْطى، وبها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ وَالكسائي «قيل»، و«غيض». (وَضَمٌّ) للفاءِ (جاء) عن بعضِ العربِ مع حذفِ حَرَكَةِ العيْن، فَسَلِمَتِ الواوُ، وقُلِبَتِ الياءُ واواً كحُوكَتْ في قوله:

حُوكَتْ عَلى نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ [تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشاكُ]

أبو طالب

(قوله: حوكت على نولين... إلخ) آخره تختبط الشوك ولا تشاك، حوكت من: حاك الثوب؛ إذا نسجه، والنول بفتح النون: خشب يلف الحائك به الثوب، والمستتر في حوكت للإزار والرداءِ، وكذا المستتر في تحاك، وتختبط، وتشاك، والشوك: الطلح، وتختبط الشوك، أي: لا يؤثر الشوك بها ولا تشاك، أي: لا يدخلُ فيها شوكٌ، وهذا البيتُ وصفٌ لغايةِ صفتها.

الناصية

بالكسرة، نحو الضَّمة، فتميل الياء السَّاكنة، نحو الواو، وعلى خلط الصَّادِ بالزاي في الصِّراط وأصدق، وقوله: بين الضَّمِّ والكسر بأن يؤتى بجزء من الضَّمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق، ومن ثَمَّ تمحضت الياءُ، قاله العلوي، فالبينيةُ على وجهِ الإفراز لا الشُّيوع. وفي (الأشباه والنَّظائر) للسُّيوطي عن صاحبِ (البسيطِ) وغيره أن الحركاتَ ستٌّ، الثلاث المشهورة، وحركة بين الفتحة والكسرة، وهي التي قبل الألف الممالة، وحركة بين الفتحة والضمة، وهي التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش، نحو: الصَّلاة، والزَّكاة، والحياة، وحركة بين الكسرِ والضَّمةِ، وهي حركة الإشمام في نحو: «قيل وغيض» على قراءةِ الكسائي. (صبان).

(قوله: ولا تُغيِّر الياءَ) أي: لا تبدله واواً.

(قوله: هذِهِ اللُّغة الوُسْطى) من حيث الفصاحة.

(قوله: قيل وغيض) من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في «قيل وغيض».

(قوله: وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرضِ التَّفصيلِ.

(قوله: فَسَلِمَتِ الواوُ) في الأجوفِ الواوي.

(قوله: وقُلِبَتِ الياءُ واواً) في اليائي، فصار (قُولَ) و(بُوعَ) على وَزْنِ (دُون).

(قوله: حُوكَتْ على نولين... إلخ) هو أيضاً رجز، والشَّاهد في حوكت، فإن القياسَ فيه حيكت، وقد قررناه الآن من حاكَ الثَّوب يحوكه حوكاً وحياكةً: نسجه، فهو حائكٌ، وهم حاكةٌ، وحوكة. والنَّول بفتح النونِ وسكونِ الواوِ: وهو الخشبُ الذي يلفُّ عليه الحائك الثَّوبَ. ويقال له المنوال أيضاً. ويروى على نيرين بكسر النُّونِ وسكون الياءِ آخر الحروفِ، وفي آخره راء. والنِّير: علم الثَّوب ولحمته أيضاً، فإذا نسجَ على نيرين كان أصفق وأبقى، تقول: نرت الثَّوب أنيره نيراً،

و(كَبُوعَ) في قوله:

لَـيْـتَ وَهَـلْ يَـنْـفَـعُ شَـيْـئـاً لَـيْـتُ   لَـيْـتَ شَـبَـابـاً بُـوعَ فَـاشْـتَـرَيْـتُ

أبو طالب

(قوله: ليت شباباً بوع فاشتريت) أوله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت... لفظ ليت الثَّاني فاعل ينفعُ، والثَّالث تأكيدٌ للأول.

الناصية

وكذلك أثرته ونيرته. والضّمير فيه مفعول ناب عن الفاعلِ يرجع إلى كلِّ واحدةٍ من إزاره وردائه؛ لأنه يصفهما بغاية الصّفاقة، حتى إنها تختبطُ الشَّوكَ ولا يؤثر بها. وعلى نولين في محلِّ النَّصبِ على الحالِ، وإذ ظرف، وتحاك بمعنى حيكت، والضّمير في تختبط يرجع إلى الإزار والرِّداء باعتبارِ كلِّ واحدٍ. والشَّوك مفعوله، ولا تشاك جملة أخرى معطوفةٌ عليها، أي: ولا يدخل فيها شوكٌ، والجملتان استئناف، فافهم. (المَعنى): الذي حاك هذه العَباءَة حاكَها على خَشَبَتَيْنِ فصارت عَباءَةً قوية؛ بحيث إذا أريد إدخالُ الشَّوْكِ فيها يَنكَسِرُ الشَّوْك، ولا تدخل فيها **(الشاهد)** في (حُوكَتْ) مَجهُول (حاكَتْ) جاء بالواوِ، مع أنّ القِياسَ أنْ يأتي بالياء، ويقالُ (حيكت).

(قوله: وكَبُوعَ) فإن القياس فيه بيع؛ لأنه مجهول باع، لكن من العربِ من يخفف هذا النَّوع بحذفِ حركةِ عينه، فإن كانت واواً سلمت، كما في حوكت في البيت المار، والقياس حيكت. وإن كانت ياء قلبت واواً؛ لسكونها وانضمامِ ما قبلها، كما في بوع فإن أصله بيع بضمِّ الباءِ وكسر الياءِ، فحذفت حركة الياءِ، فصار بيعٌ بضمِّ الباءِ وسكونِ الياءِ، فقلبت الياءُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلها.

(قوله: ليت وهل... إلخ) هذا رجز، عزاه بعضهم إلى رؤبة، ولم يثبت.

(قوله) ليت حرف تمن من أخوات إن، تنصب الاسمَ، وترفع الخبرَ، وهل: الواو للاعتراض، وهل حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي، بدليل أنه روي ما بدل هل، وينفع: فعل مضارع، وشيئاً أي: نفعاً، مفعولٌ مُطلقٌ لينفع، وليت الثانية: فاعل ينفع لقصد لفظها، فهي مرفوعة وعلامة رفعها الضّمة الظاهرة، وليت الثالثة مؤكدةٌ للأولى، فلا اسم لها ولا خبر، فحينئذٍ قوله: (وهل ينفع شيئاً ليت) معترضٌ بين المؤكّد والمؤكّد بين ليت الأولى واسمها، وهو قوله شباباً، وجملة بوع بالبناءِ للمجهولِ من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ المستتر جوازاً العائد على الشبابِ في محلِّ رفع خبرها؛ إذ أصل بوع بيع بضمّ الباءِ وكسر الياء، فاستثقلت الكسرة على الياء، فحذفت، فصارَ بيع بضمِّ الباءِ وسكون الباءِ، فقلبت الياءُ واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وجملةُ (فاشتريت) معطوفةٌ على جملة بوع، ومفعول اشتريت محذوف، أي: اشتريته. (يعني): ليتَ الشّباب يباع فاشتريه، ولكن ليت في مثلِ ذلك لا نفع لها. **(والشاهد)** في قوله: بوع، حيث أتي بالضمةِ خالصةً في فائه؛ وذلك لأنه فعلٌ ثلاثيٌّ معتل العين مبني للمجهولِ، وهو لغة بني دبير، وبني فقعس، وبقي الإشمام وهو الإتيان على الفاءِ بحركةٍ بين الضمِّ والكسرِ؛ أي: بأن يؤتى بجزءٍ من الضَّمَّةِ قليل سابق وجزء من الكسرةِ كثير لاحق، ومن ثم

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

وقوله: (فَاحْتُمِلَ) أي: فَأُجِيزَ. وخرج بقوله: «أُعِلَّ» ما كانَ مُعْتَلّاً ولم يُعَلّ، نحو: عَوَرَ في المَكان فحكمه حكم الصَّحيح. ثُمَّ هذه اللُّغات الثلاث إنَّما تَجُوزُ مَعَ أَمْنِ اللَّبْس.

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) مِن الأشْكالِ المُتَقَدِّمَةِ (خيفَ لَبْسٌ) يَحْصَلُ بَيْنَ فِعْلِ الفاعِلِ وفعلِ المَفعُولِ

أبو طالب

(قوله: نحو عور) في المكانِ هذا بالعينِ والرَّاءِ المهملتين، أي: ستر، وهو من العورة؛ لأنه ينبغي أن يستر، أو بمعنى وقت بالتَّشديد، أي: جمع لوقتٍ في المكانِ أو أقر فيه، وإنما لم يعل ما دلَّ على الألوانِ والعيوبِ؛ لأن أصله أن يجيء على أفعالٍ وأفعل، ومقتضى الإعلال فيهما منتفٍ فحمل المجرد عليهما في تركِ الإعلال؛ لأنه كالفرعِ عليهما.

(قوله: وإن بشكل... إلخ) واعلم أن مذهبَ الأكثرين جوازُ الإشكال الثلاثة في الأجوف الثلاثي المجهول المسند إلى الضَّميرِ المرفوعِ المتحرك، سواء أمن من التباسِ المجهولِ بالمعلوم، أم لا، لكن المختار عندهم في الواوي الكسر والإشمام، وفي اليائي الكسر فقط، وذهب المصنف

الناصية

تمحضت الياء، والقراء يسمون ذلك روماً، ولا يظهر ذلك إلا في حالة النطق لا الخط، وقد قرئ في السبعة بالإشمام: قيل، وغيض، وهذه اللغة تلي لغةَ الكسرِ في الفصاحةِ، وأما الضمُّ فهو أردؤها.

(قوله: فاحْتمِل) أشار إلى ضعفِ هذه اللغةِ بالنِّسبةِ للغتين الأوليين، وتعزى لبني فقعس، وبني دبير.

(قوله: ولم يُعَلّ) أي: لم تبدل واوه ياء.

(قوله: نحو عَوَرَ في المكان) أي: ستر فيه، من العورةِ.

(قوله: فحكمه حكم الصَّحيح) مثل (عَلِمَ) الذي كان يقال فيه (عُلِمَ) بضمٍّ فكسرٍ، وهكذا يقال: (عُوِرَ) ـ في المجهولِ ـ بضمٍّ فكسرٍ، فلا تأتي فيه الأوْجُهُ الثَّلاثة (كَسر فاءِ الفعل، والإشمام، والضَّمّ) لأنّه وإن كانَ عَيْنُ فعله حرفَ عِلّةٍ، ولكنه لم يَنقَلِب، ومثله (صُيِدَ) بمَعنى: تكبر. وإنّما قال: (عَوَرَ في المكان)؛ لأنّ (عَوَرَ) المَعلوم لازِم غير متَعَدٍّ، فلا يبْنى مِنه المَجهول إلّا إذا فَرضَ نائِب فاعِلٍ لَهُ مِن ظرفٍ، أوْ مَجْرُورٍ، فَجاءَ بِـ (في المكان) نائب فاعِل له (شيرازي).

(قوله: إنما تَجُوزُ مَعَ أمْنِ اللَّبْس) يعني أن التَّخيير بين الوجوهِ الثلاثةِ، إنما تكون عند أمن اللبسِ، وأما إذا حصل لبس، فاللازم اختيارُ وجهٍ يؤمن معه من اللبس.

(قوله: وَإنْ بشَكل... إلخ) ظاهره أن الإشمام شكلٌ ولا مانع منه، وإن منعه البعض؛ لأن المراد بالشَّكلِ الكيفية الحاصلة للفظ، لكن الإشمام لا يخاف به لبس، فكان الأحسن أن يقول: من شكلي الضم والكسر. (صبان). (قوله: من الأشْكالِ المُتَقَدِّمَةِ) الثلاثة.

(قوله: خيف لبس) أي: بين الفعلِ المبني للفاعلِ والفعل المبني للمفعولِ.

(يُجْتَنَبْ) ذلك الشّكل كخافَ، فإنّه إذا أُسنِدَ إلى تاءِ الضَّمير، يقال: خِفْتُ بكسر الخاء، فإذا بُنِيَ للمفعُولِ؛ فإنْ كُسِرَتْ حَصَلَ اللَّبْس، فيجب ضَمُّه، فيُقال: خُفْتُ، ونحو: «طِلْتُ» أي: غَلَبْتُ في المُطاوَلَةِ، يُجْتَنَبُ فيه الضَّم؛ لِئَلَّا يُلْتَبَس بِطُلْتُ المُسند إلى الفاعِلِ من الطُّولِ ضِدَّ القصر.

أبو طالب

إلى وجوبِ الاجتنابِ عن شكلٍ لم يؤمن اللبس معه، سواء كان الالتباسُ بالمعلوم من نفسِ هذا الفعلِ، وبالمعلوم من غيره، سواء كان ذلك الشَّكلُ في المجهول هو المختارُ عندهم أم لا، وإنما مثل الشارح لمحل الالتباسِ بمثالين لفوائد: **الأولى**: الإشارة إلى أن الالتباسَ الموجبَ للاجتنابِ يحصلُ من الكسرِ والضمِّ لا من الإشمامِ، **الثَّانية**: الإشارة إلى أن الموجَب للالتباسِ أعمُّ من أن يكون هو الشَّكل المختارُ عندهم وغيرهم، **الثَّالثة**: الإشارة إلى أن الالتباس أعمُّ من أن يكون بالمعلومِ من نفسِ هذا الفعلِ، وبالمعلومِ من غيرِهِ.

(**قوله: أي غلبت في المطاولة**) اعلم أنه إذا أريد أن يبين صريحاً ما هو الغالبُ من معمولي المفاعلةِ، ذكر بعدها الفعل المجرد منها المتحد معها في الماضويةِ غيرها، ونسبَ إلى الغالبِ

الناصية

(**قوله: يجتنب**) أي: حيث لا قرينةَ على المراد، كما هو معلومٌ من نظائرِه، فلا اعتراض على إطلاقهِ على أن اللبس إنما يتحقَّق عند عدمِ القرينةِ (صبان).

(**قوله: يُجْتَنَب ذلك الشَّكل**) ويعدل إلى شكلٍ آخر لا لبسَ فيه، فإذا أسندَ الفعل الثلاثي المعتلّ العينِ بعد بنائهِ للمفعولِ إلى ضميرِ متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ: فإن كان يائياً كباعَ من البيعِ اجتنب كسره، وعدل إلى الضمِّ أو الإشمامِ، لئلا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ؛ نحو: بعتُ العبد، فإنه بالكسرِ ليس إلا، وإن كان واوياً كسامَ من السَّوم إجتنب ضمه، وعدل إلى الكسرِ أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل؛ نحو: سمت العبد، فإنه بالضمِّ ليس إلا.

(**تنبيه**): ما ذكره من وجوبِ اجتنابِ الشكلِ الملبسِ على ما هو ظاهرٌ كلامه هنا، وصرَّح به في (شرح الكافية) لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهرُ كلامه جواز الأوجهِ الثلاثةِ مطلقاً، ولم يلتفت للالتباسِ لحصوله في نحو: مختار وتضار. نعم الاجتناب أولى وأرجحُ.

(**قوله: إلى تاءِ الضَّمير**) المخاطب أو المخاطبة أو المتكلِّم.

(**قوله: حَصَلَ اللَّبس**) بين المعلومِ والمجهولِ. (**قوله: ونحو «طِلْتُ»**) مجهول.

(**قوله: أي: غَلَبْتُ في المُطاوَلَةِ**) التَّرفع والمفاخرة. وفي (الشيرازي): أي: في المُغالَبةِ، فإذا تغالَب زيدٌ وعمرو في المَشْيِ فغلبَ زيدٌ، يقال: (طاوَلَ زيد عَمْراً في المَشْيِ) وهكذا.

(**قوله: لَيلاً يُلْتَبَس بطلْتُ**) مع أنهما من بابٍ واحدٍ، وكلاهما واوي العين، إلّا أنهم فرّقوا بينهما في اللفظِ لاختلافهما في المعنى كيلا يلتبسا. (شيرازي).

(**قوله: ضد القصر**) فيقال في المجهولِ منه: (طِلْت) بكسرِ الطَّاءِ.

(وَما لِباعَ) إذا بُنِيَ للمفعول مِن كسرِ الفاءِ، وإشمامِها، وضَمِّها (قَدْ يُرى لِنَحْوِ حَبّْ) مِن الثُّلاثي المُضاعَف المُدْغَم إذا بُنِيَ لِلْمَفْعُول، وأَوْجَبَ الجُمْهُورُ الضَّمَّ، وَاسْتَدَلَّ مُجيزُ الكسرِ

أبو طالب

منهما، فيقال: ضاربت زيداً فضربته أو ضربني، أي: غلبته في الضَّربِ، أو غلبني فيه، ويضاربني زيد فأضربه، ولا يكون هذا الفعلُ إلا متعدياً من بابِ نصرَ، وإن كان أصله غير ذلك إلا إذا كان مثالاً واوياً أو أجوف أو ناقصاً مطلقاً، فيكون من بابِ ضربَ، وكذا إذا أريد أن يبين صريحاً ما هو المغلوبُ منهما، لا أن يؤتى بلفظِ المجهول، وينسب إلى المغلوبِ، ويسمَّى هذا الفعلُ باب المغالبةِ، فالمرادُ بقولهِ طلت ما كان من بابِ المغالبةِ، لبيانِ المغلوبِ منهما، والمطاولة مفاعلة إما من الطولِ ضد القصر، أو من الطَّول بفتح الطاءِ بمعنى الإفضال والمنِّ، وعلى التقديرين التباس طلت تقدير الضَّمِّ التباسِ بالمعلومِ من غير نفسِه.

الناصية

(قوله: وما لباع... إلخ) قال (سم) وتبعه غيره. هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمةِ، فيجتنب الشَّكل الملبس في المضاعفِ، كالضَّم في ردّ لإلباسه بالأمرِ، فيعدل إلى الكسرِ أو الإشمامِ، وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعَه بعد لو قرينة تدفع اللَّبس بالأمرِ؛ لأنه لا يقع بعد أداةِ الشَّرطِ. اهـ. ولا يخفى ما في كونِ المترتبِ على الضَّمِّ في ردّ إلباساً؛ لأنه إجمالٌ، فافهم. بقي أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسرُ هناك يكسر هنا، وكذلك الإشمامُ والضَّمُّ، وليس كذلك إلا في الإشمامِ، فمن يكسر هناك يضمُّ هنا، ومن يضم هناك يكسر هنا. ومن ثم كان الضَّمُّ هنا أفصح اللغاتِ فالإشمامُ فالكسرُ، وكان الأمر في باع بالعكسِ، أفاده الشَّاطبي.

(قوله: إذا بُني للمفعول) فيقال في المجهولِ منه: (حِبّ) بالكسرِ، و(حُبّ) بالضمِّ، والإشمام، وهكذا كلّ ثلاثيٍّ مضاعَفٍ مُدغَمٍ: (عدّ) و(قدّ) و(جدّ) و(مدّ) ونحوها.

(قوله: وأَوْجَبَ الجُمهُورُ الضَّمَّ) حتى قيل: لا يجوزُ فيه غير الضمِّ، والأصحُّ الجواز.

(قوله: وأوجب الجمهور الضم) أي: ضمّ فاء الثلاثي المصنف، وهو ما كان عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ (نحو شدّ ومدّ) بضمِّ الفاءِ وتشديدِ الدَّالِ فيهما (والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر) في الفاءِ (جائز) ونص سيبويه على اطّراده، فقال: واعلم أن لغة مطردة للعربِ يجري فيها فعل من المضارعِ الثلاثي مجرى فعل من المعتلّ فيكسر أوله، فيقال: رد، كما يقال: قيل، نقله الموضِّح عنه في (الحواشي) ومن خطه نقلت. (و) للكسر (هو لغة بني ضبة) بضادٍ معجمةٍ مفتوحةٍ فموحدة مشددة فهاءُ تأنيثٍ، وهو ابن أُدّ عمّ بني مرة، قاله الدَّماميني، وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي: ضنة بالضَّادِ المعجمةِ والنُّونِ لا بالباء، وهو بطن من قضاء ينسب إليها جماعة كذا في (مختصرِ الأنسابِ). اهـ. ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة، (و) لغة (بعض تميم، وقرأ به علقمة) ويحيى بن وثاب.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي   فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

بِروايَةِ عَلْقَمَة، نحو: «رِدَّتْ إلَيْنا».

(وَما) ثَبَتَ (لِفا باعَ) إذا بُنِيَ للمفعُولِ مِن جَوازِ الثّلاثَة، فهو (لِما الْعَيْنُ تَلي في) كُلِّ ثُلاثِيٍّ مُعتلِّ الْعَينِ، ....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

(**قوله: بروايَةِ عَلْقَمَة**) أي: قراءته وهو أحد القراءِ.

(**قوله: ردت إلينا**) من قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يُوسُف: ٦٥]، فإن (علقمة) قرأ: «رِدت إلينا ولو رِدوا لعادوا» بالكسر، وقرأ الجماعة بالضمِّ الخالصِ، والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بلو؛ لأن الأمرَ لا يقعُ بعدها على أن اللازم بدونِ لو إجمال لا إلباس.

(**قولَه ردت إلينا**) ولو ردوا بالكسرِ فيهما بنقلِ كسرةِ العينِ إلى الفاءِ حملاً له على المعتلِّ، ,وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً) قال في التَّسهيلِ: وقد تشم فاء المدغمِ (وقال المهاباذيُّ من أشم) من العربِ (في قيل وبيع) من المعتلِّ (أشم هنا) يعني: في المضعفِ، فتحصل في فاءِ المضاعفِ ما ثبت في فاء المعتل من الكسرِ الخالص، والإشمامِ والضَّمِّ الخالص، كما أشار إليه النَّاظم بقوله:

وما لباع قد يرى لنحو حب   ....

وعلى الكسرِ يلغز، فيقال: ما وجه رفعِ الماء في قولهم: إن الماء بكسرِ الهمزة ورفع الماءِ، وجوابه أن أصله أن زيد الماء في الحوضِ إذا صبَّه، فحذف الفاعلَ، وأنيب عنه المفعولُ، وكسرَ الهمزةَ على حد ردت إلينا بكسر الراءِ، واستفدنا من تغييرِ الفعلِ إذا بني المفعول أن صيغته مفرعة عن صيغةِ المبني للفاعلِ، وبه قال جمهورُ البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرةٍ عن شيء، وسيأتي في التَّصريفِ توجيه كل من القولين.

(**قوله: وما ثبت لفا باع**) أي: لِفاءِ الفِعلِ من نحو (باعَ).

(**قوله: من جَواز الثَّلاثَة**) الكسر والضَّمِّ والإشمامِ.

(**قوله: لما العين تلي**) أي: للحرف الذي تليه العين، أي: للحرف قبل العين كالتاء في اختير، والقاف في إن قيل، والأصل تليه، فحذفَ الضَّمير للضرورة. وفي (الشيرازي) أي: للحرف الذي عين الفعلِ عَقِيبه، يعنى: للحرف الذي كانَ قبلَ عينِ الفعلِ.

(**قوله: معتل العين**) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد، وليس بلازم، بل مثله المضاعف كأشد وانهل، ففيه اللغات الثلاث، كما قاله الشَّاطبي. (خضري).

وهو على [وزن] افتَعَلَ، وانفَعَلَ، نحو: (اخْتارَ وانْقادَ وَشِبْهٍ) لِذَيْنِ (يَنْجَلِي) خَبَرٌ هو مَحَطُّ حُصُولِ ما لِفاءِ باعَ لِما وَلِيَتْهُ العَيْنُ فيما ذُكِر، فَيجوزُ فيه كسرُ التّاءِ والقافِ وضَمُّهُما، والإشمام على العَمَلِ السَّابِق، وَيُلْفَظُ بهمزةِ الوَصْلِ على حَسَبِ اللَّفظِ بهما.

أبو طالب

(قوله: خبر) فهو متعلّق بقوله: لما العينِ، وهذا ردٌّ لمن جعل جملة ينجلي وصفاً للمشبَّه، ولما العين متعلقاً بمقدر خبر للمبتدأ.

(قوله: هو محط حصول... إلخ) الجملة وصف لقوله خبر علق عليه للإشعارِ بعليته للحكم، أي: كون ينجلي خبر لما، وبيان العلية أن ينجلي محل استقرار ما لفاء باع، ومحل استقرارِ المبتدأ

الناصية

(قوله: على وزن افتعل وانفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل، فإنَّ اللغات الثلاثَ تجري في ذلك أيضاً، كما قاله الشّاطبي، وإن أوهم كلام المصنف خلافه، حيث اقتصر على التَّمثيل بالمعتلّ (صبان).

(قوله: نحو اخْتارَ وَانْقَادَ) عين فعلهما الألف؛ لأنّها منقَلِبَة عن الياءِ والواو، أصلهما (خير) و(قود)، والأوَّل من باب (الافتعال) والثاني من بابِ (الانفعال).

(قوله: وشبه لذين ينجلي... إلخ) بعضُ الشُّرَّاح جعل (ينجلي) صِفة لـ (شِبه) وجعل (ما) الأولى مبتدأ، خبره (لِما العين تَلي)، فصارَ المَعنى هكذا: (وما كان لفاءِ باعَ من الأحكامِ الثَّلاثةِ ثابت للحرفِ الّذِي قبل عين الفعل من اختار وانقاد، وشبه جلي ظاهرٌ لهما) والسُّيوطي جعل (ينجلي) خبراً لـ (ما) الأولى في (وما لِفا باع) وجعل (لِما) من (لِما العين تلي) جارّاً ومجروراً متعلّقاً بـ (ينجلي) فيصير معنى البيت هكذا: (وما كان لفاءِ باعَ من الأحكامِ الثَّلاثة ينجلي، ويظهر للحرفِ الّذي قبلَ عينِ الفعلِ من اختار وانقاد وشبه لهما) ومراد الشَّارح من هذه العِبارة التي ذكرها بيان خَبَرِيَّة (ينجلي) لِما الأولى، لا وصْفِيَّته لِـ (شِبهٍ).

أقول: النَّتيجة واحِدَةٌ، والمرادُ واحدٌ، فالنزاع لفظي. (شيرازي).

(قوله: خبر) لما الموصولة، يعني: ما لفاء باع من الأحكام الثلاثةِ ينجلي لما العين تلي.

(قوله: هو) أي: ينجلي محطّ، أي: محل نزولِ أحكام فاء باعَ، فالمعنى: ما لفاء باعَ ينزل، وينجلي في الحرفِ قبل العينِ. **(قوله: فيما ذُكِر)** من الوجوهِ الثلاثةِ.

(قوله: فيجوز فيه كسر التاء والقاف) أي: (تاء) اختار، و(قاف) انقاد، فيقال (اختيرَ انقيد) (اختُورَ انقودَ) وبالإشمام أيضاً. **(قوله: وبلفظ... إلخ)** أي: من ضمٍّ أو كسرٍ أو إشمام، وإن أوهم كلامُ المصنِّفِ لزومَ الضَّمِّ مطلقاً؛ لأنه أطلقَ أولاً أن الفعل يضمُّ أوله، واقتصر هنا على جريانِ الأوجهِ الثَّلاثةِ فيما قبلَ العينِ، قاله الشَّاطبي.

(قوله: على حسب اللفظ بهما) يعني: إنْ ضُمَّتِ التاءُ والقافُ ضُمَّتِ الهمزةُ أيضاً، وإن كُسِرَتا كُسِرَتِ الهمزة أيضاً، وإنْ أشْمِمَتا أُشْمِمَتِ الهمزة أيضاً؛ لأن الهمزةَ تتبعهما. (شيرازي).

وَقَـابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ أوْ مِـنْ مَـصْـدَرِ أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِـنِـيَـابَـةٍ حَـرِي

(وَقَابِلٌ) لِلنِّيابَة (مِنْ ظَرْفٍ) بأنْ كان مُتَصَرِّفاً ....

أبو طالب

هو الخبر؛ لأن المبتدأ، قبل ذكر الخبر لكونهِ غير تام الفائدة، كأنه مضطربٌ في ذهن السَّامع وبعد ذكره يستقرُّ فيه هذا ما سمعناه من الإعلام في هذا المقامِ. وفيه أنظارٌ ظاهرة. وقد سنح لي لهذا الكلام معنى دقيق، هو أن للإشارة إلى رفع إيراد ربما يورد على المصنف من قياسه ما وليته العين على فاء باع في الحكمِ بأن ما وليته العين أعمَّ من فاء باع، من حيث إنه قد يكون محلاً مرتفعاً للحكمِ المذكورِ، وذلك إذا وقع صدراً للكلمةِ ولامحةً يكون فاء، وهذا كفاء باع، وقد يكون محلاً منحطاً له، وذلك إذا وقع غير صدر للكلمةِ، وهو يكون إما حرفاً زائداً أو فاء، وهذا كتاء اختار وقاف انقاد، وقياس العامِّ بإفراده على الخاصِّ باطل لاستلزامهِ قياس الشيء على نفسهِ. نعم لو ترك في البيتِ قوله، وشبه لم يبق للاعتراضِ المذكورِ مجال واسع؛ لأنه يجعلُ قوله في اختارَ وانقاد قيداً مخصصاً لما وليته العين بما، إذا كان محلاً منحطاً، فنبه الشارح بذلك على أن المرادَ بما وليته العين ليس محلَّ الحكمِ المذكورِ (مطلوب)، بل محل انحطاطهِ، فقوله: هو عائد إلى الموصولِ الثاني، والجملة بيان له، والمحط بمعنى محل الانحطاطِ، وقوله لما وليته العين متعلق بالحصولِ، وموجبٌ لذكرِ لفظِ الحصولِ، وقوله فيما ذُكر، أي: في اختار وانقاد وشبههما متعلق بقوله: وليته العين أو بمقدر وصفٍ لقولهِ محط، ولك أن تقول قوله هو عائد إلى قولهِ شبه على أن يكونَ المرادُ المحطَ محلَّ الانحطاطِ بالواسطةِ، أي: محل محله، فإن شبه اختار، وانقاد محلَّ الحرفِ وليته العين، وهو محل للحكم المذكور، وقوله: فيما ذكر بيان للوجهِ المشابه لهما فيما ذكرنا لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً، وقد يكون إذا لم يوجد اسمه محضٌ كان بعض الثلاثة فاعلاً، وقد يكون إذا وجد اسم محض. فافهم ذلك فإنه مما تفردت به في هذا المقام.

الناصية

(قوله: وقابل... إلخ) أي: الظرفُ، والمصدرُ، والمَجرُورُ، هذه الثّلاثةُ تقبلُ النِّيابةَ عن الفاعلِ.

(قوله: وقابل من ظرف... إلخ) إسنادُ الفعلِ عند نيابةَ المفعولِ به حقيقةٌ، وعند نيابة غيره من الظّرفِ والمجرورِ والمصدر مجاز عقلي، كما عليه الدَّماميني وغيره. ونزع فيه السَّيد الصفوي، وكذا الروداني، فإنه حقق أن الإسنادَ في الثلاثة أيضاً حقيقة. (صبان).

(قوله: بأنْ كان مُتَصَرِّفاً... إلخ) بيان للقابلِ من الظَّرفِ، والظَّرف المتصرف ما يستعمل في غيرِ الظَّرفيةِ أيضاً، كالفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ وغيرها، نحو: صمْ رمضانَ، وانتِ رمضان، ورمضان شهر مبارك.

مُخْتَصّاً، أوْ غير مُختصٍّ؛ لكن قَيَّدَ الفِعلَ بِمَعمُولٍ آخر (أوْ مِنْ مَصْدَر) بأنْ كانَ مُتَصَرِّفاً لغير التَّوْكيد (أوْ حَرْفِ جَرٍّ) مع مَجرُورِهِ ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وفي شرح (الشيرازي) الظرف ثلاثة أقسام: (الأوّل): ما يكون منصوباً على الظَّرفية دائماً مثل (إذا) (الثَّاني): ما يخرج عن الظَّرفية أحياناً ويجرُّ بـ(من) مثل (هنا) (الثَّالث): ما يخرج عن الظَّرفية أحياناً، وعن الجرِّ بـ(من) فيقع مبتدأ، وخبراً، وفاعِلاً، ومفعولاً ونحوها، وهذا يُسَمّى (ظرفاً متصرفاً) مثل (اليوم)، وهذا القِسم نوعانِ: (مُختصّ) مثل (يوم السبت) (يوم الجمعة) ونحوهما، و(غيْر مُختصٍّ) مثل (يوم) بدون قيدٍ. (والحاصل) الظَّرفُ المُتصرِّف يصير نائباً عن الفاعلِ سَاء كان مختصاً أمْ غير مختصٍّ، أما في غير المختصِّ فيشترطُ أنْ يكونَ للفعلِ معمول آخر غير هذه الظَّرف، كما سَتَأتي أمثِلته.

(قوله: مُخْتَصّاً) بالعلميةِ كرمضان أو بالإضافةِ كيومِ العيدِ، وغير المختصِّ ما كان مطلقاً كيوم وشهر وسنة.

(قوله: لكن قَيَّدَ الفِعلَ بمَعمُولٍ آخَر) نحو سير يوم بزيد، فيوم ظرف غير مختص، لكن عاملَه وهو سير قيد بقولِنا: بزيد، فصح نيابة يوم عن الفاعلِ.

(قوله: أو من مصدر) مرادهُ به ما يشمل اسم المصدرِ، كما يؤخذ من تَمثيل الشَّارح فيما يأتي بسبحانَ.

(قوله: بأنْ كانَ مُتَصَرِّفاً... إلخ) بيانٌ للمصدرِ القابلِ، والمصدرِ المتصرِّفِ ما استعمل في غيرِ النَّصبِ على المصدريةِ أيضاً كالفاعليةِ والمفعوليةِ وغيرهما، نحو: أعجبني ضرب زيدٍ، وأنكرت قتل عمرو (دشتي). وفي (الشيرازي): المصدرُ المتصرّفُ هو الذي قد يخرجُ عن كونهِ مفعولاً مطلقاً، فيقع مبتدأ وخبراً، ونحوهما من (ضَرْب) بخلافِ نحو: (سبحان) فإنه لازم للمصدريَّةِ دائماً، ويجب كون المصدرِ مُختصّاً، أي: مُفهِماً لِمَعنى زِيادَة على المَصدريةِ، بأنْ يكون لِبيانِ النوعِ أو العددِ، دونَ التوكيدِ فإنّه مصدرٌ غير مختصٍّ؛ لأنه لا يُفهمُ إلّا نفس المَصدَرِيّة.

(قوله: لغير التَّوْكيد) فالمصدرُ الذي للتوكيدِ نحو: ضربت ضرباً لا يقع نائباً للفعلِ.

(قوله: أَوْ حَرْفِ جَرٍّ مع مَجرُورِه) أجرى المتنَ على مذهبِ البصريين من أن نائب الفاعلِ المجرورِ فقط، مع أن مذهبَ المصنفِ على مقتضى ظاهرِ كلامِه في (الكافية) و(التسهيل) أنه مجموعُ الجارِّ والمجرورِ، ونقل تَرجيحه عن ابنِ هشامٍ، فكان الأنسبُ إجراءَ كلامِهِ هنا عليه؛ لكنْ في الروداني ما نصه: وقول (التَّسهيلِ): أو جارٌّ ومجرورٌ منتقدٌ بأنه لم يذهب أحدٌ إلى أن الجارَ والمجرورَ معاً هو النائب. اهـ. وكذا في (الهمع) عن أبي حيان (صبان).

بأنْ لم يَكُنْ مُتَعَلِّقاً بمَحذُوفٍ ولا عِلَّةٍ (بِنِيابَةٍ) مِنَ الفاعِلِ (حَرِي) أي: جَدِيرٌ، نحو: «سِيرَ يومُ السَّبْتِ» و«سِيرَ بزيدٍ يومٌ» و«ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ»، ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، ونقل أبو حَيَّان في «الارتشاف» اتِّفاقَ البصريِّين والكوفيِّين على أنّ النائِبَ هو المَجرُورُ، وأنّ الّذي قاله المصنف مِن أنّهما مَعاً النائب، لم يقله أحدٌ، وغَيْرُ القابِلِ لا يَنوبُ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بأن لم يَكُن مُتَعَلِّقاً بمَحذوف ولا عِلَّةٍ) بيانٌ للقابلِ من الجارِّ والمجرور للنيابةِ، فإن المتعلق بالمحذوفِ معمول لمتعلِّقه لا للفعلِ المجهولِ المذكور في الكلامِ. وفي (الشيرازي): شرطُ صحة مجيء (الجارِ والمَجرور) نائباً عن الفاعلِ أمرانِ (الأول) أن لا يكون متعلِّقاً بمحذوفٍ، أي: بالأفعالِ العامةِ مثل (زيد في الدارِ) (الثاني): أنْ لا يكونَ حَرفُ الجرِّ للتعليلِ، كالمجرورِ بلامِ السَّببيةِ وبائها.

(قوله: نحو «سِيرَ يوم السَّبْتِ... إلخ») (المِثالُ الأوّل) للظَّرفِ المنصرف المختصِّ، (والثاني) للظرفِ المتصرِّفِ غير المُختصِّ، ولكن جيء للفعلِ مَعمُول آخَر - بزيد - غير الظَّرفِ أو (الثَّالث) للمصدرِ المُتَصَرِّفِ المُختصِّ، وهو لبيانِ النَّوْعِ (والرَّابع) للمجرورِ المُتعلِّق بـ (سُقِطَ) المذكور في الكلامِ، وليسَ حرف جَرّه للتعليلِ. (شيرازي).

(قوله: على أنّ النائِبَ هو المجرور) لا الحرف، خلافاً للفراء ومذهبه في غاية الغرابة؛ إذ الحرف لاحظ له في الإعرابِ أصلاً ولا المجموع، فكلام النَّاظم على حذفِ مضاف، لكن ظاهر كلامه في (الكافية) و(التَّسهيل) أن النائب المجموع. (صبان).

(قوله: على أنَّ النائبَ هو المَجرُورُ) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازماً للبناءِ للمفعولِ أو لا، فالأول (نحو ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] و) الثاني نحو (قولك: سير بزيد)؛ لأن المجرور بالحرفِ مفعولٌ به معنى، فصح نيابته عن الفاعلِ، هذا مذهب الجمهورِ. (وقال ابن درستويه والسُّهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالرَّاءِ والنُّون: (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعلِ المستترِ فيه، والتَّقدير: ولما سقط هو، أي: السقوط، وسير هو أي: السير (لا المجرور) بالحرفِ المعدَّى (لأنه لا يتبع على المحل) أي: محل المجرورِ إذا ناب عنِ الفاعلِ (بالرفع) فلا يقال: مر بزيدٍ الظَّريفِ، ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التَّابع فيهما، ولو كان المجرور نائباً عن الفاعلِ لجاز في تابعه الرَّفع، كما جاز في تابعِ الفاعلِ المجرورِ بالمصدرِ الرَّفع كقوله:

.... طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ

....

أبو طالب

....

الناصية

يرفع المظلوم على محلِّ المعقبِ، فَلما لم يتبع على المحلِّ علمنا أنه ليس هو النائب (ولأنه) أي: المجرور قد (يتقدم) على عامِله (نحو ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]) فلو كان عنه هو النائبُ لما تقدَّم على عامله، وهو (مسؤولاً) والفاعل لا يتقدَّم على عاملِهِ، فنائبه كذلك؛ إذ لا يتقدم الفرعُ إلا حيثُ يتقدَّم الأصلُ (ولأنه) أي: المجرور (إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكل شيءٍ ينوبُ عن الفاعلِ فإنه إذا تقدَّم كان مبتدأ) نحو: الزّيتُ كِيْلَ، ورمضان صِيْمَ، وضرب أشدّ ضرب، كما أن الفاعلَ إذا تقدَّم كان مبتدأ نحو: زيدٌ قامَ، وأجاز الكوفيون تقديمَ الفاعلِ ونائبِهِ باقيين على حالِهما (ولأن الفعل لا يؤنث له) أي: للمجرور المؤنَّث إذا نابَ عن الفعلِ الأربعِ أنَّ المجرورَ لا ينوبُ عن الفاعلِ (و) قال الجمهورُ: (لنا) من الأدلةِ على نيابةِ المجرورِ في لسانِ العربِ.

(**قوله: سير بزيد سيراً**) بالنَّصب فأنابوا المجرور، ولم ينيبوا المصدرَ لإبهامِهِ، بل أبقوه منصوباً، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم ينب المصدرُ الظَّاهر فضميره أولى بالمنعِ؛ لكونه أشدَّ إبهاماً منه، وأما كونه يرجعُ إلى معهودٍ فالأصلُ عدمه (و) لنا من الأجوبةِ (أنه إنما يراعى محل يظهر) إعرابه (في الفصيحِ) من الكلامِ، وهو المجرور بحرفٍ زائد، أو غير زائدٍ، ومدخوله ظرفٌ فالأولُ (نحو: لست بقائم ولا قاعداً) بالنَّصبِ اتباعاً لمحل قائم، فإنه يظهر إعراب محله في فصيحِ الكلامِ، فيقال: لست قائماً، والثَّاني نحو قوله:

فَـإِنْ لَـم تَـجِـدْ مِـنْ دُونِ عَـدْنَـانَ وَالِـداً ودُونَ مَـعَـدٍّ فَـلْـتَـزَعْـكَ الـعَـوَاذِلُ

بنصب دونَ الثانية اتباعاً لمحل دون الأولى، فإن إعرابها النَّصب بتجد، ويظهر في الفصيحِ نصبه، فيقال: فإن لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرورِ بحرفٍ أصلي معد (نحو: مررت بزيد الفاضل بالنَّصبِ) اتباعاً لمحل المجرورِ والمنصوبِ على المفعوليةِ (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعاً لمحل المجرورِ المرفوعِ على النيابةِ عنِ الفاعلِ (فلا يجوزان) خلافاً لابن جني (لأنه لا يجوز) في الفصيحِ حذفُ الجارِ وتعديةُ الفعلِ إليه بنفسهِ مع دونِ أنْ وأنَّ وكي، إلا شذوذاً، فلا تقل: (مررت زيداً) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرَّفع على النيابةِ عن الفاعلِ، وإذا لم يكن فصيحاً، فلا يجوز مراعاتهُ، وأما قوله:

.... يـسـلـكـن فـي نـجـد وغـوراً غـائـرا

بالنَّصبِ، فالصحيحُ أنّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: ويسلكن غورَ إلا بالعطفِ على محلِّ نجد فقط، قولهم لأنه لا يتبعُ على المحلِّ بالرفعِ، وأما قولهم: ولأنه يتقدَّم نحو ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾

....

أبو طالب

....

الناصية

[الإسراء: ٣٦] فعنه ليس هو النائب عن الفاعلِ خلافاً لصاحب (الكشاف) ولا ضمير المصدرِ، كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجعٌ إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى، والتَّقدير: (مسؤولاً) هو أي: المكلف، وإنما لم يقدَّر ضمير كان راجعاً لكل؛ لئلا يخلو (مسؤولاً) عن ضميرٍ فيكون مسنداً إلى عنه، وذلك لا يجوز كما تقدَّم، وأما قولهم: ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرورِ بحرفٍ أصلي (لعدم التجرد من العواملِ اللفظيةِ غير المزيدةِ وشبهها، هكذا أجاب ابنُ عصفورٍ، وأجاب الخفاف، بأنه قد يتفق في بعض الفاعلَين أنه لا يجوز أن يتقدَّم مبتدأ، فالنائبُ أحقُّ وأجدرُ، وذلك نحو: نعم ،مرأة هند؛ إذ لو قيل: هي نعم امرأة لم يجز؛ لأن المبتدأ حينئذٍ يصير عائداً على شيء من الخبرِ ،وخر. انتهى. (وقد) يتفقُ لبعضٍ ما ينوبُ عنِ الفاعلِ أنه لا يجوزُ أن يتقدَّم بالكلية فضلاً عن ،كون مبتدأ، وذلك أنهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحدٍ) اتفاقاً؛ لأن الجرَّ بالحرفِ الزَّائدِ كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب)؛ لأن من لا تزاد في الإيجاب إلا لوقوعِ أحدٍ في الإثباتِ؛ لأن نفي ضميره مسوغ لذلك، كقوله:

إذا أحــدٌ لــم يــعــنــه شــأنُ طــارقٍ ....

نص عليه ابن مالك في (التسهيل) في بابِ العددِ، وحيث امتنَع التقديمُ امتنعَ الابتداءُ، وأما قولهم: ولأن الفعلَ لا يؤنث له في نحو: مرَّ بهند، فلأنه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرفِ الجرِّ نزل منزلة الفضلة، فلم يؤنث الفعل له، فأما قوله تعالى: ﴿إِن تَعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] بالتاء المثناة فوق في قراءةِ مجاهد، فقال ابن جني محمولة على معنى إن تسامح طائفة بدليلِ تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك، فلا نسلم وجوبَ التأنيثِ في الفعلِ المسندِ إلى المؤنثِ المجرورِ بالحرفِ فقد (قالوا في ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناعِ كفت بهند) بتأنيثِ الفعلِ مع أن الفاعلِ مجرورٌ بحرفٍ زائد، فما بالك إذا كان مجروراً بحرف أصلي هذا تقريرُ كلامِ الموضِّح، وهو معارضٌ بنحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [فصلت: ٤٧] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ [فاطر: ١١] بتأنيثِ الفعلِ، مع أن فاعله مجرورٌ بحرفٍ زائدٍ، واختلف في سبب امتناعِ كفت بهند، فقال الزَّجاج: لأن كفى مضمن معنى اكتف، وفعل الأمر لا يؤنث؛ لتأنيث فاعله، وقال ابن السرَّاج: إن فاعلَ كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاءِ، والباء متعلقة بالمضمرِ، أي: كفى، الاكتفاء بهندٍ ورد بأن ضمير المصدرِ لا يعملُ عند البصريينَ، وهو منهم خلافاً للكوفيينِ.

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

نحو: «إذا» و«عند» و«سُبحانَ الله» و«مَعاذَ الله»، و«ضَرْباً» في «ضَرَبْتُ ضَرْباً». وفُهِمَ مِن تخصيصِهِ النِّيابَةَ بِمَا ذُكِر، أنّه لا يَجُوزُ نيابةُ التَّمييز، ولا المفعُولِ لَه، ولا المفعُولِ مَعَه، وَصُرِّحَ بالأوّلِ في «التَّسهيل» وبالثاني في «الارْتِشاف» وبالثالث في «اللّباب».

(وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هذي) الثَّلاثَة المُتَقَدِّمَة (إنْ وُجِدَ في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: نحو «إذا وعند. . . إلخ») لعدمِ تصرفِ الأولين؛ لأنهما لا يستعملانِ إلّا في الظَّرفيةِ فلا يكونان فاعلاً ولا مفعولاً مثلاً، وعدم تصرفِ الثالثِ والرَّابع لِعدمِ استعمالهما إلا منصوبين على المصدريةِ، وكون الخامس لتوكيد. وفي (الشيرازي) فـ (إذا، وعند) مِثال للظرفِ غير القابلِ؛ لأنّهما غير متصرِّفَيْنِ لكوْنِ (إذا) منصوباً بالظَّرفية دائماً، وكوْنِ (عند) إمّا منصوباً بالظرفية، أوْ مَجروراً بِمن، و(سبحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ) مثال للمصدرِ غير القابِلِ؛ لأنّهما غير متصرفينِ، للزومهما المفعولية المطلقةِ، وعدم خروجِهما عنه، و(ضَرْباً) مِثال للمصدر الذي يَخرج عنِ المفعوليةِ المُطلَقَةِ، لكِنَّه للتأكيدِ.

(قوله: أنّه لا يَجُوزَ نيابة الحال ولا التَّمييز. . . إلخ) التمييز نحو (حديد) مِن (اشتريْتَ خاتَمَ حديد)، والمَفعول له نحو (تأديباً) مِن (ضربت عبدي تأديباً) والمَفعول معه نحو: (والعُود) مِن (ضربته والعود). (شيرازي).

(قوله: وصَرَّح بالأوَّلِ في (التَّسهيل. . . إلخ) أي: المصنف في كتبه الثلاثة بعدمِ وقوعِ الثلاثةِ نائباً للفاعل.

(قوله: الثَّلاثة المُتَقَدِّمَة) أعني: الظَّرفَ والمصدرَ والمجرورَ. وفي (الدشتي) الظَّرف والمصدر وحرفُ الجرِّ. (قوله: إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به، لكن لم يذكر في اللفظِ، فلا يمتنع إنابة غيره (سم).

(قوله: مفعول به) ولو منصوباً بإسقاطِ الجارِ، فيمتنع إنابة غيره مع وجوده، فلو اجتمع منصوبٌ بنفس الفعلِ، ومنصوب بإسقاطِ الجارِ، نحو: اخترت زيداً الرِّجال، امتنع إنابة الثاني عند الجمهورِ، وجوّزها الفراء، ووافقه في (التسهيل) وفي (التصريح) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدرٍ وظرف ومجرورٍ (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد في اللفظ مفعول به.......

لأن غير المفعولِ به إنما ينوبُ بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً، فإذا وجه المفعول به حقيقةً لم يقدَّم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديمِ الفرعِ على الأصلِ لغير موجبِ (وأجازه الكوفي)

كَما لا يكونُ فاعِلاً إذا وُجِدَ اسْمٌ مَحْضٌ. هذا مَذْهَبُ سيبويه، (وَ) ذهب الكوفِيُّون والأخفشُ إلى أنّه (قَدْ يَرِد) نيابةُ غَيْرِ المَفعُولِ بِهِ مع وُجُودِهِ، كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] ....

أبو طالب

(**قوله: كما لا يكون فاعلاً... إلخ**) اعترضَ عليه بوجهين: **الأول**: أن تقييد المشبه بهِ بالشَّرطِ المذكورِ غير صحيحٍ، أما إذا أخذت القضية الشَّرطية كلية، كما هو المناسبُ لما في نفس الأمرِ،

الناصية

أي: أجاز الكوفيون أن ينوبَ غير المفعولِ به مع وجودِه (مطلقاً) أي: من غير شرطٍ، سواء تأخر النائبُ عن المفعولِ به، أو تقدَّم عليه، فالأول: (كقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية. ١٤] فبنى يجزي للمفعولِ، وأناب المجرور بالباءِ عن الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به، وهو (قوماً) مقدماً على النائبِ، والثاني: كضرب في الدارِ زيد (و) أجازه (الأخفشُ بشرطِ تقدمِ الثاني على المفعولِ به، كالمثال الثاني).

(**قوله: كما لا يكونُ**) بعضُ هذه الثلاثةِ والاسم المحض، كالأعلام وأسماء الأجناسِ.

(**قوله: هذا**) أي: عدمُ جوازِ نيابة غير المفعولِ به مع وجودِه.

(**قوله: مذهب سيبويه**) ومن تابعه، وذهب الكوفيون إلى جوازِ إنابة غيره مع وجوده مطلقاً، أي: تقدم النائبِ على المفعولِ به أو تأخره. وفي (الصبان): هذا لا يجوزُ عند البصرية، فهذا وأمثاله ضرورة، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظَّرفِ ولا المصدر ولا حرف الجرِّ مع وجودِ المفعولِ به، خلافاً للأخفشِ والكوفية. هذا، وقالَ ابن جني فيما كَتَبَ على الحماسةِ، وتبعه أبو البقاء في (شرح لمع ابن جني) فقال: والجمهور على منع نيابةِ المفعولِ له خلافاً للأخفشِ، وضعفه، قال الخفاف: وعلة المنعِ أن المفعولَ له مبني على سؤالٍ مقدَّرٍ، فكأنه من جملةٍ أخرى. اهـ. وبهذا يعللُ منع نيابةِ الحال؛ لأنه مبني على سؤالٍ مقدَّر، ولا ينوب التمييز خلافاً للكسائي وهشام، ولا المفعول معه، ولا خبر كان، فلا يقال: كمن قائم خلافاً للفراءِ.

(**قوله: وقد يرد**) أي: ورد ضرورة أو شذوذاً. قوله: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية. ١٤] على قراءةِ (يُجْزى) مجهولاً (الشاهد) في وجودِ المفعولِ به (قوماً) ومع ذلك صارَ الجارُّ والمجرور ـ بما كانوا يكسبون ـ نائباً عن الفاعل، ولو كان (قوماً) هو النائبَ عن الفاعلِ، لرفع. هذا، وقال الموضّح في (شرح القطر): ويحتملُ أن يكون النائب عن الفاعلِ في الآية ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفرانِ، المفهومِ من قوله: يغفروا، أي: ليجزى الغفران قوماً، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز. اهـ. وإن لم يوجد المفعول به، وقال الدّنوشري: أوضح منه ما قاله في شرحِ الشَّواهدِ: فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجوازِ أن يكون

وقولِ الشَّاعِرِ:

أبو طالب

فلاقتضائه أنه كلما لم يوجد اسمٌ محضٌ يكون بعض الثلاثة فاعلاً، وهو فاسدٌ لامتناعِ كونِ بعض الثلاثة فاعلاً (مطلوب)، سواء وجد اسم محض أم لا، وإن أخذت جزئية، كما هو مقتضى لفظاً؛ إذ الدال على الإهمالِ، فلاقتضائهِ أنه قد يكونُ إذا وجد اسم محضٌ كان بعض الثلاثة فاعلاً، وهو أفسد من الأول، **الثاني**: هذا التَّشبيه فاسد؛ لأن المشبَّه مقيد في نفسِ الأمرِ، بالشَّرط المذكور دون المشبه به، كما عرفت، ولو سلم تقييده به أيضاً لكان على سبيلِ الكليةِ، أي: كلما وجد اسمٌ محضٌ لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً مع أن المشبَّه مقيد به على وجه الجزئيةِ، كما يشهد به قوله: وقد يرد. أقول: أما الجوابُ عن الأولى فبأنا نختار كلية الشَّرطيةِ، لكن لا من لفظِ إذا لعدمِ دلالتها عليها، بل من الخارجِ، ونقول: إن المقررَ وعندهم أن لولا امتناعُ ما بعده، وإن لاحتماله، وإذا لتيقن تحققه. فإيراد الشارح في المشبه به بلفظ إذا دون إن، كما هو المناسب لسياقِ المشبهِ يدلُّ على أن الاسم المحضِ دائماً يوجد عند إرادةِ ذكر الفاعل لصيرورته فاعلاً، فلا يكون بعض تلك الثلاثة فاعلاً قط. فكأنه قاله كما إنه لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً، وأما الجوابُ عن الثَّاني أما عما قبل التَّسليم؛ فهو أن وجه الشَّبه هو محضٌ عليه وجودُ الاسمِ المحضِ؛ لعدم صيرورةِ بعض الثلاثة فاعلاً أو نائباً، وأما لزوم وجودِ هذا الاسمِ، وعدم لزومهِ عند إرادةِ ذكر الفاعلِ، والنائبِ فأمر خارج عنه. وأما عما بعد التَّسليم فهو ما أشار إليه الشارح بقوله: هذا مذهب سيبويه، يعني أن هذا الحكم، والتَّشبيه؛ إنما هو على مذهب سيبويه لا مطلوب، وإنما يرد ألا يراد، لو كان المراد بهما مطلوب فافهم. وليعلم أن المراد بالاسمِ المحضِ هو الاسمُ الخالصُ عن الشبه بعامله في جوهر المعنى كالمفعولِ المطلقِ، وعن تركيبه مع الحرفِ كالظَّرفِ والمجرورِ، فالمصدرُ الذي لا يكون مفعولاً مطلقاً داخل في الاسمِ المحض، تحقيقاً كان ذلك المصدر أو تأويلاً فتنبَّه.

الناصية

الأصل؛ ليجزي الله الغفران قوماً بما كانوا يكسبون، ثم حذفَ الفاعلَ للعلم به، وأضمر الغفران، لتقدم ذكر ما يدل عليه، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤] فارتفع واستتر في الفعل، وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور، وإنابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس، وهذا منها. (يس).

(قوله: وقول الشاعرِ... إلخ) أن أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العلياء إلَّا سيدا، أي: لم يجعل الله أحداً يعتني بالعلياء إلا من له سيادة، فحذف الفاعل، وأنيب قوله: بالعلياءِ عنه. واستثنى السيد على جهة التفريغ، فترك الاسم العام الذي هو أحد، وقدر السَّيد مفعولاً، وقد كان في الأصل بدلاً من أحدٍ ومنصوباً على الاستثناءِ. وقيل: يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً، أي: لكن السيد عُنِيَ بالعلياء، الشَّاهد فيه: في نيابةِ حرف الجرِّ فيه عن الفاعل، كما ذكرناه.

لَـمْ يُـعْـنَ بِـالـعَـلْـيَـاءِ إلَّا سَـيِّـدا وَلا شَـفَــى ذا الْـغَـيِّ إلَّا ذُو الْـهُـدَى

واخْتَارَهُ في «التَّسهيل». ....

أبو طالب

(قوله: لم يعن بالعلياء... إلخ) آخره:

.... ولا شــفـــى ذا الــغـــيّ إلا ذُو هُــدى

قاله رؤبة، ولم يعنِ مجهول، أي: لم يجعل الله أحداً أقصد بالنَّفسِ العلياء أحد إلا سيداً وشفى فعل ماضٍ، والغيُّ: الضَّلالة.

الناصية

(قـولـه: لـم يُـعْـنَ بـالـعَـلْـيـاءِ إلا سيِّـدا ولا شَــفَـــى ذا الــغـــيّ إلا ذو هـــدى)

قاله رؤبة. (قوله: لم...) حرف نفي وجزم وقلبٍ، ويعن بالبناءِ للمجهولِ، أي: يشغل فعل مضارعٍ مجزومٍ بلم وعلامة جزمه حذف الألف نيابةً عن السكونِ، والفتحة قبلها دليل عليها، وبالعلياء بفتحِ العينِ المهملةِ والمد، أي: المنزلة العالية، والأكثر ضمها مع القصر، وأصلها كلُّ مكانٍ مشرف جار ومجرور في محلِّ رفعٍ نائب عن فاعل يعن، وهو على حذفِ مضاف، أيْ بتحصيلِ العلياءِ، وإلا داة استثناءٍ ملغاة لا عمل لها، وسيداً، أي: ماجداً شريفاً، مفعوله، ويسمَّى الاستثناء حينئذٍ مفرغاً؛ لأن ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها، ولا أثر لها في العملِ دون المعنى، والأصل: لم يعنِ الله بالعلياء إلا سيداً، فحذف الفاعل، وأنيب الجار والمجرورُ عنه مع وجودِ المفعولِ، ولا الواو للعطفِ، ولا نافية، وشَفَىٰ بمعنى يَشْفي، بدليل قولِهِ: يُعْنَ، فعل ماض مبني على فتحِ مقدَّر على الألفِ منع من ظهورِهِ التَّعذر، وذا، أي: صاحب مفعولِهِ مقدم منصوبٌ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحةِ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسة، والغي بفتح الغين المعجمة، أي: الضلال مضاف إليه، وذو فاعله مؤخَّر مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنه من الأسماء الخمسةِ، وهدى، أي: رشاد، مضاف إليه.

(يعني): لم يشغل ويعتن بتحصيل المنزلةِ الشريفةِ العاليةِ إلا ماجداً شريفاً، ولا يشفى صاحب الضَّلال مِن ضلاله إلا صاحب هدى ودلالة. (والشاهد) في قوله: بالعلياءِ، حيث أنيبَ عن فاعلِ يعن مع وجودِ المفعولِ به، وهو قوله سيداً، وهو جائزٌ عند الكوفيينَ والأخفش، وممنوع عند جمهورِ البصريين، وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو شاذ.

(قوله: واختاره في التّسهيل). أي: اختارَ المصنفُ مذهبَ الكوفيين والأخفش، وهو نيابة غير المفعولِ به مع وجودِهِ. لكن بشرط تقدّم النائبِ كما في البيتِ، ويؤول هو والجمهور الآية السَّابقة بأن النَّائبَ فيها ضميرٌ مستترٌ يعود إلى الغفرانِ المفهومِ من يغفروا، وغاية ما فيه إنابة المفعولِ الثَّاني، وهو جائزٌ، ويحملُ الجمهورُ البيتَ على الضَّرورةِ. قال في (شرح الجامع): والحقُّ أنه إن كان الغير أهمّ

وَبِـاتِّـفَـاقٍ قَـدْ يَـنُـوبُ الـثَّـانِ مِـنْ   بَـابِ كَـسَـا فِـيـمَـا الْـتِـبَـاسُـهُ أُمِـنْ

(وَبِاتِّفاقٍ) مِن جُمهُورِ النُّحاةِ (قَدْ يَنُوبُ) عَنِ الفاعِلِ، المَفعُولُ الثاني (مِنْ بابِ كَسَا فيما الْتِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو: «كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ»، بِخِلافِ ما إذا لم يُؤْمَن الالتباس، ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعولِ به. مثلاً: إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضَّرب أمام الأمير أقيم ظرف المكانِ مقامَ الفاعل، مع وجود المفعول به، كما أفاده السَّيد (صبان).

(**قوله: من باب كسا**) هو كلّ فعلٍ نصب مفعولين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، ولم ينصب أحدُهما بإسقاط الجارِ، فبالأول خرج بابُ ظن، وبالثاني خرج، نحو: اخترت الرجال زيداً. (صبان).

(**قوله: فيما التباسه أمن**) أي: في تركيب أمن فيه التباس، قال (سم): قد يتوهم أنه لو كان المفعولُ الثاني مؤنثاً، وأنيب منابَ الفاعلِ، وأنث الفعل لذلك أن اللبسَ يندفع، وليس كذلك؛ لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب، ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول. (صبان).

(**قوله: فيما الْتِباسُهُ أُمِنْ**) وفي (التصريح): (إن لم يلبس، نحو: أعطيت زيداً درهماً جاز) نيابته مطلقاً، أي: سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء كان الثاني نكرة، والأول معرفة أم لا؛ لأن زيداً آخذ بداً ودرهماً مأخوذ بداً.

(**قوله: بخلاف ما إذا لم يُؤْمَن الالتباس**) نحو: أعطيت زيداً عمراً امتنع نيابته (اتفاقاً للإلباسِ تقدم أو تأخر؛ لأن كلاً منهما يصلحُ أن يكون معطىً، ولا يتبين المأخوذ من الآخذِ إلا بالإعرابِ، فلو قيل: أعطى عمرو زيداً، أو أعطى زيداً عمرو، لتوهم أن عمراً آخذ وزيداً مأخوذ والفرض العكس، وقال بعضُ المتأخرين: ينبغي أن يستظهرَ على اللبسِ بحفظ الرتبةِ كما في: ضربَ موسى عيسى، فيكون المقدَّم هو المسند إليه.

(**قوله: بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس**) فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: أعطى زيداً عمرو، بل يتعيَّن فيه إنابة الأولِ؛ لأن كلاً منهما يصلحُ لأن يكون آخذاً. هذا، وإن قيل: هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه، ويكون ذلك دافعاً للالتباس، كما قيل بمثله في: ضرب موسى عيسى، وصديقي صديقك، فإنهم احترزوا من اللبسِ بالرتبةِ. أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلافِ الموضعين المذكورين، فإنه لا طريق إلى دفعِ اللبسِ بالرتبة، قاله (سم). وأقوى من جوابه أن يقال: لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى؛ لكون الأصلِ إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضاً لتأخره لزوماً، فضعفت دلالته على كون المتأخرِ هو المأخوذ بخلافِ الموضعينِ المذكورين لعدم المعارض فيهما.

فيجب أنْ ينوبَ الأوَّلُ، نحو: «أُعْطِيَ عَمْرٌو بِشْراً»، وحُكِيَ عن بَعْضِهِم مَنعُ إقامَةِ الثاني مُطلقاً، وعن بعضٍ آخر المنعُ إنْ كانَ نَكِرَةً، والأوّلُ مَعْرِفَةً، ولَعَلَّ المصنف لم يَعْتَدَّ بِهذا الخِلاف، وقد صَرَّحَ بنفيه في شرحَي «التَّسهيلِ» و«الكافِيَة»، وحَيْثُ أجازَ إقامَةَ الثاني، فالأوّلُ أوْلى لكوْنِهِ فاعِلاً في المَعنى.

أبو طالب

(**قوله: منع إقامة الثاني**) لم يرد بثانوية هذا الثَّاني التأخر المكاني الذهني لا التأخر الزَّماني الشَّخص الثاني، بل تأخر بداية زمانٍ نوع الثاني قس عليه حال الأول والثالث، فالثَّاني في أرى ثالث بالمعنيينِ الأولين، وكذلك أوله ثانٍ وثالثه أول بذينك المعنيين، فلا ترد عليه ما ورد على تقديرِ حمل الثلاثة بذينك المعنيين، فافهم.

الناصية

(**قوله: فيجب أنْ ينوب الأول... إلخ**) لصلاحيةِ كلٍّ من عمروٍ وبشرٍ لأن يكون معطياً ومعطىً، ولا يعرف الآخذ من المأخوذ، فيجب تقديم الآخِذِ منهما ليعرف بالتَّقدم.

وفي (الشيرازي): أصله (أعطيت عمراً بِشراً) يعني: أعطيت بشراً إلى عمروٍ، فـ (عمرو) هو المُعطى له، و(بشر) هو المعطى، فمع حَذفِ الفاعِلِ وبِناءِ الفِعلِ للمجهولِ لو ناب المفعولُ الثَّاني عن الفاعلِ تَخَيَّلَ السَّامع أنّ (بِشراً) هو المعطى له، و(عمرو) هو المعطى.

(**قوله: مطلقاً**) أي: سواء كان الأول معرفة أو نكرة، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن طرداً للباب، فيتعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل معنى. (وقيل: يمتنع) نيابة الثاني إن لم يعتقد القلب في الإعرابِ، وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً، فإن اعتقد القلب جاز، والنائب في الحقيقةِ هو الأول؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقادِ القلبِ مجاز صوري، ورفعه مجاز، كما أن نصبَ الأول مجازٌ، فهو من إعطاءِ المرفوعِ إعراب المنصوبِ، وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وهو من ملح كلامهم.

(**قوله: إن كان نكرة والأول معرفة**) قاله الفارسي، فلا يقال: أُعطِيَ درهم زيداً، ويتعين أُعْطِيَ زيد درهماً؛ لأن المعرفةَ أحق بالإسنادِ إليها من النّكرة. هذا، ووجهه أن النّائب عن الفاعلِ مسند إليه كالفاعلِ والمعرفةِ أحق بالإسناد إليها من النكرةِ، لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفةِ لا وجوبها.

(**قوله: لم يَعْتَدَّ بهذا الخِلاف**) أي: لَم يَعْتَن بِهذا الخِلاف، حيث قال: وباتفاق.

(**قوله: وقد صرَّح بنفيه**) أي: نَفْي الخِلَافِ.

(**قوله: لكونهِ فاعِلاً في المعنى**) لكونه لابساً في كُسِيَ وآخذاً في أُعْطِيَ. وفي (التصريح): فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معنى، (وقيل) عن الكوفيين: إنهم قالوا: (إن كان) الثاني (نكرة) والأولُ معرفة (فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلاً عن

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

(في بابِ ظَنَّ وَأرى) المُتَعَدِّيَةِ لثلاثة (الْمَنْعُ) مِن إقامَةِ الثاني، وَوُجوب إقامَةِ الأوّل (اشْتَهَرْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

الكوفيين في شرح (التسهيل) وقال أبو حيان: محل الخلاف إذا كان درهماً منصوباً بأعطي، أما من جعله منصوباً بغير أعطي، وقدر له فعلاً آخر تقديره: يأخذ درهماً، فلا يصح على مذهبه إقامة الدِّرهم معمولاً لأعطى؛ لأنه معمول لغيره. اهـ.

(قوله: في بابِ ظَنَّ) الذي مَفعولاه في الأصلِ مبتدأ وخبر.

(قوله: الْمَنْعُ مِن إقامَةِ الثاني) في بابِ ظَنَّ فيكون المراد من الثاني في باب هو الثالث؛ لكونه بحكم ثاني ظَنَّ في كونهما خبرين في الأصلِ.

(قوله: مِن إقامَةِ الثاني) أي: لظَنَّ لأنه الذي يتصوَّر وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا، وأرى لعدمِ تصور ذلك فيه. وكباب ظَنَّ في امتناعِ إنابة الجملةِ غيره على الصَّحيحِ إلا إذا كانت محكية بالقول؛ لأنها لكونِ المقصودِ لفظها في حكمِ المفردِ، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: ١١] أو مؤوّلة بالمفردِ، نحو: فهم كيف قام زيد. وفي إنابة المفعولِ الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً مع وجودِ المفعولِ الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعولِ مع وجودهِ، وعلى الجوازِ فالنائبُ المجرورُ دون متعلقه، بل لا يتصور له متعلق حينئذٍ على ما ارتضاه (سم) قال: وفي كلام الشاطبي ما يؤيده. اهـ. وفيه نظر. والظاهر أن له متعلقاً، وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة، كما أنه المفعولُ الثاني في الحقيقةِ على الأصحِّ، فتدبر. (صبان).

(قوله: وَوُجوب إقامَةِ الأول) من مفعولي ظَنَّ، والثاني من أرى، كما قلنا.

(قوله: اشْتَهَرْ) مطلقاً، سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء أكان جملة أم لا، وسواء كان نكرة والأول معرفة، أم لا (للإلباس في النكرتين) نحو: ظن أفضل منك أفضل من زيدٍ إذا كان أفضل من زيدٍ هو الأول (وفي) المعرفتين، نحو: ظنَّ صديقك زيداً إذا كان زيد هو الأول (ولعودِ الضَّميرِ على المؤخر) من المفعولين (إن كان الثاني نكرة) والأول معرفة (لأن الغالب) في الثاني (كونه مشتقاً وهو حينئذٍ)، أي: حين إذ ناب عن الفاعلِ (شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه) الفعل المبني للمفعولِ (فرتبته التقديم) نحو: ظنَّ قائم زيداً، ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيدٍ، وهو متأخر لفظاً ورتبة؛ لأنه مفعولٌ غير نائبٍ عن الفاعل، وقائم متقدم الرتبة؛ لأنه نائبٌ عن الفاعلِ، ولا يصحُّ أن يعود من المرفوعِ ضميرٌ على المنصوب إلا في الشعرِ، (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي و) ابن هشام (الخضراوي). (تصريح).

عن كثيرٍ مِن النُّحَاةِ. قال الأُبَّدِي في «شَرْحِ الجَزُولِيَّة»: لأنَّه مُبتدأٌ، وهو أشبهُ بالفاعِلِ، فإنّ مَرْتَبَتَهُ قبلَ الثاني؛ لأنَّ مَرْتَبَةَ المُبتَدَإِ قبلَ الخبرِ، ومَرْتَبَةَ المَرْفُوعِ قبلَ المَنْصُوبِ، ففعل ذلك للمُناسَبَةِ، وخالَفَ ابنُ عُصفُور، وجَماعةٌ، وتَبِعَهُمُ المُصنِّفُ، فقال: (وَلا أرى مَنْعاً) مِن نِيابَةِ الثَّاني (إذا القَصْدُ ظَهَرْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: عن كثير من النُّحاةِ) وإن أمن اللبسَ، فلا يجوزُ عندهم: ظن زيداً قائم، ولا أعلم زيداً فرسك مُسْرَجاً.

(قوله: لأنّه) أي: الأول مبتدأ في الأصلِ، والثاني خبر، والمبتدأ أشبه بالفاعلِ من الخبرِ، فالمناسبُ نيابةَ ما هو أشبه، هذا أول دليليه، ودليله الثاني قوله: فإن مرتبته، ولو قال: (وإن) بدل (فإن) كان أحسن، وحاصله أن الأول مقدَّم على الثاني رتبة، ونعلم أن المرفوع مقدَّم على المنصوب، فالمناسبُ أن نعطي المقدَّم، أي: المرفوعيةَ للمقدم، وهو المفعول الأول، والمتأخر وهو المنصوبية للمتأخر رتبة، أي: الثاني. (دشتي). (قوله: فَفَعِلَ ذلك) أي: نيابة الأول.

(قوله: مِن نِيابَةِ الثَّاني) في باب ظنَّ (إن لم يلبس) نحو: ظن قائم زيداً، ويمتنع إن ألبس، نحو: ظن عمرو زيداً، إذا كان عمرو مفعولاً ثانياً (ولم تكن جملة) اسمية أو فعلية؛ لأن الفاعلَ ونائبه لا يكون جملة على الأصحّ، (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الإقناعِ وابن الأنباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعةٌ من المتأخرين. (وقيل: يشترط) في إقامة الثاني (أن لا يكون نكرةً والأول معرفة فيمتنعُ ظن قائم زيداً) برفع قائم؛ لأنه يؤدي إلى الإخبارِ بالمعرفةِ عن النكرةِ، وذلك مرفوض في الكثيرِ، وما سمع منه حمله جماعة على القلبِ، وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيداً والبابان واحدٌ، قاله الشاطبي. (تصريح).

(قوله: إذا الْقَصْدُ ظَهَرْ) أي: إذا كان قصد المتكلّم ومراده ظاهراً، ولا يوجب نيابة الثَّاني خفاء في قصده، نحو: ظن قائم زيداً دون نحو: ظن عمرو زيداً. (دشتي).

(قوله: إذَا الْقَصْد ظَهَرْ) كما في المثالين، وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في الأول، ولقوم في الثاني، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقاً، فيقال في: ظننتُ زيداً عمراً، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً: ظن زيد عمراً، وأعلم بكر خالداً منطلقاً. ولا يجوزُ ظُنَّ زيداً عمرو، ولا أُعلم بكراً خالد منطلقاً، أي: لنظير ما سلف؛ لأن السَّالف هو قوله: لأن كلاً منهما يصلح؛ لأن يكون آخذاً فيقال هنا: لأن كلاً منهما يصلح لأن يكون مظنوناً أنه الآخر في بابِ ظنَّ، ولأن يكون معلماً ومعلماً به في بابِ أرى.

ولم يَكن جُملةً وظرفاً كما في «التَّسهيلِ» كقَوْلِكَ في: جَعَلَ اللهُ لَيْلَةَ القَدْرِ خَيْراً مِن أَلْفِ شَهْر: جُعِلَ خَيْرٌ مِن أَلْفِ شَهْرٍ لَيْلَةَ القَدْرِ.

أمّا الثّالِث مِن باب أرى، ففي «الارتِشاف» ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **ولم يكن جُملةً ولا ظرفاً**) وإلا امتنعت إنابته اتفاقاً مِثالُ المفعولِ الثاني الجملة: (ظَنَنْتُ زيداً أبوه قائمٌ) ومثالُ الثاني الظَّرف (ظَنَنْتُ زيداً عندَكَ) فلو بُنِيَ الفعل للمَجهولِ لا يَجُوزُ نيابة الجملةِ والظرفِ عن الفاعلِ، للإجماع على الأولِ، وعَدَمِ صَلاحيةِ الظرفِ غير المنصَرِفِ للنِّيابَةِ عن الفاعلِ.

(قوله: **أما الثّالث... إلخ**) (الأشموني). وأما الثالث في باب أرى، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن النَّاظم الاتفاق على منعِ إنابته. والحقّ أنّ الخلاف موجود، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس، وهو مقتضى كلام (التسهيل): نحو: أعلم زيداً فرسك مسرج، هذا، وفي (التصريح): أجازه قوم منهم الجزولي والشَّلوبين في التوطئة، وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (إذا لم يلبس) فيمتنع: أعلم زيداً عمرو قائماً (ومنعه قوم منهم الخضراوي والأُبَّذِيّ) بضمِّ الهمزةِ وتشديد الموحدة نسبة إلى أُبَّذة بلدة بالأندلس (وابن عصفور لأن) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام، فهو (مفعول صحيح) لصحَّةِ إطلاق المفعوليةِ عليه حقيقة، ولأن أصله الفاعلية، فهو أحقُّ بما كان ملتبساً به، (و) أما المفعولان (الأخيران) فأصلهما (مبتدأ وخبر شُبِّها) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فإطلاق المفعولية عليهما مجازاً (ولأنّ السَّماع إنما جاء بإقامة الأول قال) الفرزدقُ:

ونُـبِّـئْـتُ عَـبْـدَ الله بـالـجَـوِّ أَصْـبَـحَـتْ ... كِـرامـاً مَـوالِـيـهـا لَـئِـيـمـاً صَـمِـيْـمُـهـا

فالتاء هي المفعولُ الأولُ نائبة عن الفاعلِ، وعبد الله علم قبيلة المفعولِ الثَّاني، وجملة أصبحتْ المفعول الثالثِ، واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعودُ إلى عبد الله، وأنثها باعتبار القبيلة، وكراماً خبر أصبحت، ومواليها فاعل كراماً ولئيماً خبر بعد خبر، وصميمها فاعل لئيماً، والجو بفتح الجيم وتشديدِ الواوِ اليمامة، كانت تسمَّى جواً، والكريم الشريف، واللئيم ضده، وصميم الشيء: خالصه، والمراد: أعيان القبيلة ورؤساؤها، والمعنى: أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام، ورؤساؤها لئام. (وقد تبين) مما ذكر من جريانِ الخلافِ في ثاني كسا، واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة، وجريان الخلاف في الثالث في بابِ أعلم (أن في النظم أموراً) غير مناسبةٍ (وهي حكاية الإجماع على جوازِ إقامة الثاني من بابِ كسا، حيث لا لبسَ) فإنه قال:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

ادَّعى ابنُ هِشام الاتِّفاقَ على منع إقامَتِهِ، وليس كذلك، ففي «المخترع» جَوازُهُ عَن بَعضِهِم، وكما لا يكونُ للفعلِ إلّا فاعلٌ واحِدٌ؛ كذلك لا ينوبُ عن الفاعل إلّا شَيءٌ واحِدٌ.

(وَما سِوى النَّائِبِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وبـاتـفـاقٍ قـد يـنـوبُ الـثَّـانِ مـنْ بـاب كـسـا فـيـمـا الـتـبـاسُـه أُمِـنْ

(وعدمُ اشتراطِ كون الثاني من بابِ ظن ليس جملة) حيث قال:

فـي بـابِ ظـنَّ وأرى الـمـنـع اشْـتَـهَـرْ ولا أرى مـنـعـاً إذا الـقَـصْـدُ ظَـهَـرْ

(وإيهام أن إقامة الثالث) من بابِ أعلم (غير جائزة بالاتفاق إذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو إقامةُ الأولِ، ولا مع المختلف فيه) وهو إقامة الثاني، (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذي غلط ولده) في (شرح النظم) (حتى حكى الإجماع عل الامتناعِ) فهذه ثلاثة أمور الأَوَّلانِ مسلمان، والثَّالث منظور فيه من وجهينِ، أحدهما: أن النّاظم وإن لم يتعرَّض للثالثِ صريحاً، فقد تعرض له التزاماً، وذلك لأن الثّالث في باب (أعلم) هو الثاني في باب (علم) وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً، ففيه شائبة تكرار، والثاني أن ابن النَّاظم مسبوق بحكايةِ الاتفاقِ على الامتناعِ، وهي ثابتةٌ كما نقله الموضِّح أول الفصلِ عن الخضراوي، فلا ينسب حاكيها إلى غلطٍ غاية ما في البابِ أن حاكي الاتفاقِ لم يقف على الاختلافِ.

(**قوله: على منع إقامَتِهِ**) أي: الثالث مقامَ الفاعلِ.

(**قوله: وليس كذلك**) أي: ليس المسألة اتفاقية، كما زعمَ ابن هشام.

(**قوله: جَوازُهُ عَن بَعضِهِم**) فَلَيْس اتِّفاق على المَنْعِ، وهو مقتضى كلام (التسهيل) وظاهر كلامهِ أن المصنِّف أهمله هنا، وهو ما قاله الموضِّح، ورده المصرِّح بأنه ثاني مفعولي ظنَّ، وقد ذكر حكمه... (صبان).

(**قوله: كذلك لا ينوبُ عن الفاعلِ إلّا شَيء واحِد**) وباقي متعلقاتِ الفِعلِ لا ترفع؛ لأنها لا تَنوب عَنِ الفاعِل.

(**قوله: وما سوى النائب**) أي: وتابعه مما علقا بالرَّافع، أي: تعلق به من حيثُ كَوْنُهُ معمولاً له، وقوله بالرَّافع له، أي: لذلك النائبِ، وقوله: النَّصب له، أي: لما سوى النائب مبتدأ، أو خبر، ونصبه برافع النائبِ على الصَّحيحِ فيكون متجدداً، وقيل برافعِ الفاعلِ المحذوفِ، فيكون مستصحباً، وقيل بفعلٍ مقدرٍ تقديره في أُعطي زيد درهماً قبل أو أخذ. (صبان).

عنه (**مِمَّا عُلِّقا بِالرَّافِعِ**) أي: رافِعِ النَّائِبِ، وهو: الفعلُ واسمُ المفعولِ والمصدرُ على ظاهِرِ قَوْلِ سيبويه (**النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقاً**) لفظاً إنْ لم يكن جارّاً ومَجرُوراً، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ أمامَكَ ضرباً شديداً» ومَحَلّاً إنْ يَكُنْهُ، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحَاقَّة: ١٣].

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: عنه**) عن الفاعل.

(**قوله: مِمَّا عُلِّقا بالرَّافِعِ**) أي: من متعلقاتِ الرَّافعِ من حالٍ، أو تمييز، أو غير ذلك.

(**قوله: وهو الفعل واسمُ المفعول... إلخ**). أمّا الفعلُ المَجهولُ واسمُ المفعول، فظاهرٌ، وأمَّا المصدر فَظاهِر كلام سيبويه أنّ المصدَرَ المَجهول ـ أي: المصدر المحذوف فاعله الّذي صَدَرَ منه الفعل ـ في حكم الفعل المَجهولِ من جِهَةِ نَصْبِ سائِر المتعلقاتِ به غير نائب الفاعل، مِثاله قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الرُّوم: ٣] الشَّاهد في (غَلَبِهِمْ) حيث إنّ (الغَلَب) مصدر مَحذوف الفاعِلِ؛ إذ لم يَذْكرِ الّذين غَلَبوهم، فسيبويه يَعْتَبِر ذلِكَ مثل الفعلِ المَجهول، فعنده التَّقدير هكذا: (وهُم من بعد أنْ غُلِبوا سيغلِبون). (شيرازي).

(**قوله: على ظاهر قَوْلِ سيبويه**) في المصدر؛ فإن ظاهره أن المصدر أيضاً يقبل نائب الفاعلِ، ومثّل له بقوله تعالى ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الرُّوم: ٣].

(**قوله: إن لم يكن جاراً ومجروراً... إلخ**) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الأولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر إعرابه أو محلاً أو تقديراً وإن لم يكن كذلك، ليدخل المبني والمقدّر. وأجاب الروداني بأن المرادَ باللفظي أن يتوصل إليه العامل بنفسه، وبالمحل أن يتوصَّل إليه بواسطةِ حرفِ الجرِّ، كما قالوا بمثل ذلك في قول النَّاظم في باب الاشتغالِ بنصب لفظه، أو المحلِّ، فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة في إرادة ذلك، فافهم. (صبان).

(**قوله**: **نحو «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ أمامَك... إلخ»**) فـ (زيد) نائب الفاعلِ مرفوعٌ، و(يومَ الجمعة) ظرفُ زمانٍ (أمامَك) ظرف مكان (ضرباً شديداً) مفعول مطلق. (شيرازي).

(**قوله: ومَحَلّاً إنْ يَكُنْه**) أي: يكن جارّاً ومجرُوراً، فإنّه لا ينصب.

(**قوله: نحو** ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقّة: ١٣] فـ (نفخة) نائب الفاعلِ، و(في الصُّور) مفعول فيه، لم ينصب؛ لأنه مَجرور. (شيرازي).

إِشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

هذا باب اشتغال العامل عن المعمول

وهو أنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ، ويتأخَّر فِعلٌ ....

أبو طالب

(قوله: هذا بابُ الاشتغالِ) الفرق بين هذا البابِ وباب التنازعِ أن في هذا البابِ تنازعُ المعمولينِ في عاملٍ واحدٍ، وفي ذلك بالعكسِ، وليعلم أن الفعلَ وما يقومُ مقامَه في هذا البابِ يسمَّى مشغولاً ومشتغلاً، وما كان بعده شاغلاً ومشغولاً به، وما كان قبله مشغولاً عنه ومشتغلاً عنه، والمشغولُ به إما ضمير بلا واسطة، أو بواسطة حرفٍ، وإما متبوعٌ، وإما مضاف، والمشغولُ عنه إما مفردٌ أو مضافٌ أو متبوعٌ.

(قوله: وهو أن يتقدم... إلخ) أقول: قد اعتبر المشهور في تعريفه أمور: الأول: اشتراط

الناصية

(قوله: هذا باب اشتغال العامل عن المعمول) المقصود بالذكرِ هو المشتغلُ عنه، ووسطوا ذكره بين المرفوعاتِ والمنصوباتِ؛ لأن بعضه من المرفوعاتِ، وبعضُه من المنصوباتِ، وأركانُ الاشتغالِ ثلاثة: مشغولٌ وهو العامل نصباً أو رفعاً، ويشترط فيه أن يصلحُ للعمل فيما قبله، فيشملُ الفعلَ المتصرِّفَ، واسم الفاعل، واسم المفعولِ دون الصِّفةِ المشبهةِ والمصدرِ واسمِ الفعلِ والحرفِ والفعلِ غير المتصرِّف كفعل التَّعجبِ؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله. نعم، يجوزُ الاشتغالُ مع المصدرِ واسم الفعلِ على القولِ بجوازِ تقدُّم معمولها عليهما، ومع ليس على القولِ بجوازِ تقدُّم خبرِها عليها، كما سيأتي، وأن لا يفصل بينه وبين الاسمِ السَّابقِ، كما سيأتي. ومشغولٌ عنه، وهو الاسمُ السَّابق الذي شأنه أن يعملَ فيه العامل أو مناسبه الرَّفع أوِ النَّصب لو سلط عليه، ويشترطُ فيه أن يكونَ متقدماً، فليس من الاشتغالِ نحو: ضربته زيداً، بل الاسمُ أن نصب كان بدلاً من الضَّميرِ أو رفعَ كان مبتدأ خبره الجملة قبله، وأن يكون قابلاً للإضمارِ، فلا يصحُّ الاشتغالُ عن حالٍ وتمييز ومصدر مؤكد، ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى، وأن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغالِ نحو: في الدارِ زيد فأكرمه، وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة، ليصحَّ رفعه بابتداء، وإن تعيَّن نصبه لعارض كصور وجوب النَّصبِ، فليس من الاشتغالِ قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] بل المنصوبُ معطوف على ما قبله بتقدير مضاف، أي: وحب رهبانية، وابتدعُوها صفة، كما في (المغني)، وأن يكون واحداً لا متعدداً على ما فيه من الخلافِ الآتي قريباً. ومشغولٌ به، ويشترطُ أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول، أو من تتمة معموله كزيداً ضربته، أو مررت به، أو ضربت غلامه، أو مررتُ بغلامهِ. ويجوز حذفُ الضَّميرِ الشاغلِ بقبحٍ لما فيه من القطعِ بعد التهيئة. (أشموني).

(قوله: وهو أنْ يَتَقَدَّمَ اسم ويتأخر فِعل) منصرفٌ أو اسم يشبهه ناصب لضمير، أو لملابسِ

....

أبو طالب

تسليط بالمشغولِ عنه، لعمله فيه، الثَّاني: تقييد عمله بالنَّصب، الثَّالث: تعميمُ العاملِ بين العاملِ المذكورِ، وبين ملابسهِ وملازمهِ، وعدل الشارح عنِ اعتبارِ تلك الأمورِ؛ أما عن الأولِ؛ فلأنهم صرحوا بأنّه واجبُ الرَّفع غير داخلٍ في هذا البابِ، وبهذا الاشتراطِ يدخلُ فيه؛ لأن المشغولِ على فرضِ التَّسليطِ يعمل في المشغولِ لامحة، ولو كان واجبُ الرَّفعِ غاية ما في البابِ أن يكونَ التَّسلط في هذه الصُّورة محالاً، وأما على فرض مجرد نفي الشَّاغلِ، فيعمل في المشغولِ عنه إلا تلك الصُّورة لوجودِ المانعِ فيها، وأما عن الثَّاني، فلأن من بابِ الاشتغالِ ما عمل المشغول الرَّفع في المشغول عنه، على تقديرِ التَّسليطِ نحو بزيد مرَّ به، فإن تقديمَ النَّائبِ عن الفاعلِ إذا كان ظرفاً جائز على الفعلِ، وتعريفهم لا يشمل ذلك لتقييد النَّصبِ، وليس هذا من واجبِ الرَّفعِ الذي صرحوا بعدمِ كونهِ من البابِ؛ لأن المرادَ به ما يجب رفعه بغير المشغولِ، كما ينادي به كلماتهم. وأما عن الثَّالثِ

الناصية

ضميره بواسطةٍ أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه إذا تقرر ذلك، فتقول: (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدّم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدّم (كزيداً ضربته أو لمحله) أي: لمحل ذلك الاسم المتقدّم (كهذا ضربته)، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله:

إن مـضـمـر اسم سـابـق فـعـلاً شَـغَـلْ   عـنـه بـنـصـبِ لـفـظـهِ أو الـمـحـلْ

وذهب جمهورُ الشَّارحين إلى أن نصبَ اللفظِ، أو المحلّ إنما هو للضَّميرِ المشتغلِ به العامل، مدعين أن العاملَ إذا وصل إلى الضَّميرِ بنفسِه ينتصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرفِ الجرِّ ينتصب محله. والتحقيق أن نصب اللفظِ أو المحل إنما هو للاسمِ المتقدِّم، كما شرح الموضح، وأن الضَّمير لا ينصبُ له لفظٌ، (فالأصل) جواب إذا (أن ذلك الاسم) المتقدِّم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعاملِ، (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للمبتدأ، والرَّابط بينهما الهاء المتصلة بالفعلِ، (وجملة الكلام) من المبتدأ والخبر (حينئذ) أي: حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسمِ، (و) الوجه (الثاني) من الوجهينِ (مرجوح؛ لاحتياجه إلى التقدير) للعامل (وهو النصب؛ فإنه يفعل موافق الفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوباً)؛ لأن الفعل المذكور مفعوله، ولا يجتمعُ بينهما، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] فتوكيد، خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسّر والمفسَّر (فما بعده) أي: بعد الاسم المتقدِّم (لا محل له لأنه مفسر) للفعلِ المحذوفِ والجملة المفسرة لا محلَّ لها على الأصحِّ، وقال في المغني: إن جملة الاشتغالِ ليست من الجمل التي تسمَّى في الاصطلاحِ جملة تفسيرية، وإن حصل بها تفسير. اهـ.

. . . .

أبو طالب

فلوجهين: الأول: أن التَّعميم المذكور يوهم أن التَّسليطَ إنما هو بلفظٍ غير عين لفظ المشغولِ، وليس كذلك؛ لأن المرادَ به تسليطُ عينِ لفظ المشغولِ باعتبارِ المعنى المطابق أو التَّضمني أو الالتزامي، كما في باب التَّضمين؛ وذلك لأن المرادَ بالتَّسليطِ التسليطُ الفرضي بشهادةِ ذكره، بلفظ لو الشَّرطيةِ والتَّسليط بعد الفراغِ عن المشغولِ به، كما هو منصوصٌ عليه في بعضِ العباراتِ، فلو كان المرادُ ما يوهمه التَّعميم لكان التَّسليط حقيقياً في صورة نصب المشغولِ عنه، وواقعاً قبل الفراغ، الثَّاني: الإشارة إلى أن التَّسليطَ يمكن أن يكون في الكلِّ بلفظِ المشغولِ باعتبارِ المعنى المطابقِ، أو التَّضمن دون الالتزامي، بأن يقدر نحو: زيداً ضربت أخاه، بقولنا: ضربت متعلِّق زيد ضربت أخاه، كما في جوزه الشَّيخ الرضي، وإنما لم يجعل الشَّيخ الرضي المضاف المقدر نفس الشَّاغل؛ ليعمَّ التقدير ما إذا كان الشَّاغل متبوعاً نحو: «زيداً ضربت رجلاً يحبه».

لكن لا يخفى عليك أنه غير شاملٍ لنحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه؛ إذ لعل عمراً غير متعلِّق بـ (زيداً) اللهم إلا أن يعمَّ المتعلِّق المتبوع المتعلق أيضاً، وظني أن المقدَّر في جميعِ المواضعِ هو نفس الفعلِ فقط، من غير حاجةٍ إلى تقدير مضاف على أن تكون الجملة الثانية بدلاً عن الأولى، بدل كل أو نسيان، ولا يخفى أن هذا أحسن وأخصُّ مما ذكره الشَّيخ، ثم اعلم أنه يمكن الاعتذار عما يرد على المشهور بتكلفاتٍ تظهر بالتدريج. أقول: الأحسن أن يحمل باب الاشتغالِ على ما يكون في بادي النَّظر اشتغالٌ، سواء كان في الحقيقةِ كذلك أم لا؛ ليشمل جميع الأقسامِ الخمسةِ، ولا يصير ذكرُ واجبِ الرَّفعِ ولا رفع جائز الرَّفع على سبيلِ الاستطرادِ، وعلى هذا يكونُ للمشغولِ عنه والمشغول به باعتبار الإعرابِ عشرة احتمالاتٍ؛ لأن الأول إما مرفوعٌ أو منصوبٌ، أو مجرورٌ لفظاً مرفوع محلاً، أو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً. وعلى الأولين فالثاني أيضاً يحتمل تلك الأربعة، وعلى الأخيرين، فالثَّاني لا يحتمل سوى إعراب الأولِ، وإما على غير ما ذكرنا من الأولى

الناصية

(وجملة الكلام) من الفعل المحذوفِ وما بعده (حينئذٍ) أي: حين إذ جعل الاسم المتقدِّم منصوباً بفعلٍ محذوفٍ (جملة فعلية) لتصديرها بالفعلِ المحذوفِ، وهذا الوجه المرجوحُ مراتبه متخالفةٌ للنصبِ في نحو: زيداً ضربته أقوى من النَّصبِ في نحو: زيد ضربت أخاه، والنَّصب في: زيداً ضربت أخاه، أحسنُ من النَّصبِ في: زيداً مررت به، والنَّصب في: زيداً مررت به أحسن من النَّصب في زيداً مررت بأخيه، قاله المرادي في تلخيصِ شرح أبي حيان على التَّسهيلِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فالسَّابق انْصِبْه بفعلٍ أضمرا ... حَتْماً موافقاً لما قد أظهرا

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ

أو شِبهُهُ قد عَمِلَ في ضميره أو سببه؛ لولا ذلك لَعَمِلَ فيه أو في مَوْضِعِهِ.

(**إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلاً**) مَفعولٌ بقوله: (**شَغَلْ**) أي: ذلك المُضمَرُ (**عَنْهُ**) أي: عن

أبو طالب

فالأقسامُ خمسة؛ لأنهما منصوبانِ كزيداً ضربته أو مجروران لفظاً منصوبان محلاً، نحو: بزيدٍ مررت به، أو مجروران لفظاً، مرفوعان محلاً، نحو: بزيد مُرَّ به، أو الأول منصوباً والثاني مرفوعاً نحو: زيداً رُئي أخوه، لكن بعض تلك الخمسة غير مشهور عندهم؛ ولهذا أنكره بعضهم، وسيجيء بيان كيفية كون المثالِ الأخيرِ من هذا البابِ عن قريب، إن شاء الله تعالى.

(**قوله: أو سببه**) أطلقوا السَّبب على المضافِ إلى ضميرِ الشيء؛ لأن هذا المضافَ بسبب تلك الإضافةِ سبب لتصور هذا الشَّيء مرة أخرى، وقد يطلق عليه المسبب؛ لأن ذكر ذلك الشَّيء سبب لصحة إضافة هذا المضافِ إلى ضميره، ولا يَبْعدُ أن يكونَ الإطلاقان باعتبار أن المرادَ بالأسبابِ والمسبب طرفا النسبة، وبالسببية التي يصيران بها سبباً ومسبباً نفس النِّسبة، فإن كلاً من الطرفينِ باعتبارِ اتصافه بالنِّسبة صار سبباً للآخر باعتبار اتصافه بها، فافهم.

(**قوله: أو في موضعه**) دخل بهذا في التَّعريف ما إذا كان المشغول عنه مبنياً أو معرباً مجروراً لفظاً.

(**قوله: إن مضمر اسم... إلخ**) لهذا البيت معنيان الأول أن يكون الباء في قوله بنصب للسببية، أو للإلصاق، متعلقاً بقوله: شغل، والمرادُ بلفظه، أو المحلُّ لفظ المضمرِ ومحلُّه، وبنصبِ اللفظِ

الناصية

(تصريح). (**قوله: أو شبهه**) أي: شبه الفعلِ كاسمِ الفاعلِ نحو: زيد ضاربه عمرو.

(**قوله: قد عمل في ضميره... إلخ**) الفعل في ضميرٍ راجع إلى ذلك الاسم المُتَقَدِّم، أو في سببِ ذلك الاسم المُتَقَدِّم - والسَّبَب هو الاسمُ المُتَحَمِّل لضميره كـ (أبوه) مثلاً - بحيث لولا ذلك الضمير أو السَّبَب لَعَمِلَ ذلك الفعل، أوْ شِبه الفعل في نفس الاسم المُتَقَدِّمِ، أو في محله إذا كان مِمّا لا يظهر عليه الإعراب كـ (موسى). (شيرازي).

(**قوله: قد عَمِلَ**) الفعل وشبهه في ضمير ذلك الاسم المتقدم، أو في سبب ضميره أي المضاف إلى ضميره، نحو: زيداً ضربت أخاه. (دشتي).

(**قوله: لولا ذلك لَعَمِلَ فيه أو في مَوْضِعِهِ**) أي: بحيث لولا عمله في الضَّمير، أو سببه لعمل في نفسِ الاسمِ المتقدِّم إن كان معرباً، أو في محلِّه إن كان مبنياً. (دشتي).

(**قوله: أن مضمر اسمٌ**) المتبادرُ من الاسم الاسم الواحد؛ لأنه نكرة في سياق الإثباتِ، ففيه تنبيهٌ على شرط المشغولِ عنه أن يكون اسماً واحداً، فلا يجوزُ أن يقال: زيداً درهماً أعطيته إياه؛ لأنه لم يسمع؛ وأجازه الأخفش؛ إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدرُ في أكثرِ من واحدٍ كما في المثال. وعن

الاسمِ السّابقِ (بِنَصْبِ لَفْظِهِ) أي: لفظِ ذلك المُضمَرِ (أوِ المَحَلّ) أي: مَحَلِّهِ ....

أبو طالب

نصبَ اللفظ الدَّالِّ على النَّصبِ بجوهره لا بحركته، وبنصب المحلِّ نصب اللفظِ الدَّالِّ على غير النَّصبِ، وهو الجرُّ بجوهره لا بحركته، وقد حمله الشارح على هذا، ومثاله ظاهر الثّاني أن تكون الباء بمعنى عن، أو للبيانِ على أن يكون بنصبه بدلاً أو بياناً لقوله: عنه، والمرادُ باللفظِ والمحلِّ لفظ الاسمِ السَّابق ومحلُّه، والمرادُ بنصبِ اللفظِ والمحلِّ نصبُ اللفظِ الدَّالِّ عليه بحركته، أو على غيره وهو الجرُّ بحركته، والمثال على هذا المعنى: زيداً ضربته، وبزيد مررت به، وهؤلاء ضربتهم.

(قوله: بنصب لفظه) اعلم أن الإعمال في لفظِ المعمولِ على نوعينِ الأول إدخالُ علامةِ نوعِ مقتضى العاملِ في لفظِ المعمولِ، وهذا النَّوع هو المشهور من الإعمال اللفظي، والثاني تصوير لفظ

الناصية

الرَّضي أنه يجوز أن يتوالى اسمانِ أو أكثر لعاملينِ مقدرينِ، أو عوامل كزيد أخاه غلامَه ضربته، أي: لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه، ويرد على من اشترطَ كون الاسم واحداً أن من الاشتغالِ اتفاقاً زيداً وعمراً وبكراً ضربتهم إلا أن يقالَ: المعطوفُ تابعٌ، والاسم المتبوعُ واحدٌ، فاعرفه. (صبان).

(قوله: إن مضمر اسم... إلخ) مضمر فاعل بمحذوفٍ يفسر شغل، وفعلاً مفعول لذلك المحذوف، وضمير عنه، ولفظه للاسم السَّابقِ، والهاء في ينصب بمعنى عن، وهو بدل اشتمالٍ من عنه بإعادةِ العاملِ بمعناه وأل في المحل بدل عن الضَّمير على مذهبِ الكوفيين، أي: إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد ضربته، أو محله، كهذا ضربته فالسَّابق... إلخ، فاللفظ والمحل للاسم السَّابق لا المضمر؛ لأن نصبَه محلّى أبداً، هذا ما أشار إليه الموضح والأشموني، وهو التَّحقيق، وأشار الشَّارح كغيره إلى أن اللفظ والمحلَّ للضميرِ الشَّاغلِ، والمرادُ بنصبِ لفظه تعدِّي الفعل إليه بنفسه، وبمحله تعديه بالحرفِ كزيداً مررت به مجازاً من إطلاق الملزوم، وهو نصب اللفظِ، والمحلّ لا على لازمه، وهو التَّعدي بالنفس والواسطة، وعلى هذا فالضَّمير في لفظهِ للمضمر، والباء سببية متعلقة بشغل، ويكون قوله الآتي:

وفــصــل مَــشْــغُــول بــحــرفِ جَــرّ ....

تعميماً بعد تخصيص؛ لأن فصلَ المشغول إما من ضمير الاسمِ السابقِ، كما ذكر أو من سببه كزيداً مررت بغلامه، فلا تكرار (خضري).

(قوله: إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابق فِعْلاً) فالضَّمير شغل فعلاً بنصبِ لفظهِ أو محله، وصرفه عن الاسم، فهنا أمور أربعة شاغل، وهو الضمير، ومشغولٌ وهو الفعل، ومشغولٌ به، وهو نصب الضمير لفظاً أو محلاً، ومشغولٌ عنه، وهو الاسم المتقدم، فتقدير البيت أن مضمر اسم سابق شغل فعلاً، أي: صرفه عن الاسْمِ السَّابقِ بسبب نصب لفظ الضمير أو محله. (دشتي).

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

(فَالسَّابِقَ) ارْفعهُ على الابتداءِ، أوِ (انْصِبْهُ) واخْتُلِفَ في ناصِبِهِ، فالجُمهُورُ، وَتَبِعَهُمُ المصنفُ

أبو طالب

المعمول بصورةٍ موضوعة لنوع مقتضى العاملِ، وهذا النوع فيما يدلُّ على كلِّ نوعٍ من أنواعِ المقتضياتِ بلفظٍ، ووضع على حدة كما في الضَّمائرِ، وتثنية أسماء الإشارة والموصولات على رأي، فمراد المصنف بقوله: بنصب لفظه على ما قرره الشارح هو المعنى الثاني، فلا يرد عليه أن الضَّمائر مبنيات، ونصب اللفظ من خواصِّ المعربات.

(**قوله: فالسابق... إلخ**) لا يخفى لُطْفُ هذه العبارةِ، حيث يكونُ مبنياً للحكمِ ومثالاً للمسألة.

الناصية

(**قوله: فعلاً**) مثله اسم الفاعل واسم المفعول.

(**قوله: شغل**) أي: ذلك المضمر، والمراد بشغل المضمر الفعلِ ما هو أعمُّ من شغله إياه بنفسِه، أو بملابسه، كما أشار إلى ذلك البعض بقوله، أو ملابسه، أي: ملابس ضميرِ الاسمِ (صبان).

(**قوله: أي: ذلك المُضْمَرُ**) نحو: زيداً ضربتُه.

(**قوله: بنَصبِ لَفْظِهِ أو الْمَحَل**) أي: حقيقةُ بابِ الاشتغالِ أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميرِهِ، أو ملابسه، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً، أي: لصلح في حدِّ ذاته لنصبه، وإن لم يصلح باعتبار العارض؛ فيشمل قسم وجوبِ الرفع؛ لأن الراجحَ أنه من بابِ الاشتغالِ كما سيأتي، فقول المصنف بنصب لفظِه أو المحل يعني به النَّصب باعتبار حالته الذاتية، وإن منع منه مانع عرض، ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التَّعجب، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، واسم الفعل، لا يقال: يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف: إن لم يك مانع حصل.

ومثلوا للمانعِ بوقوع الوصفِ صلة مع امتناع عمل الصلةِ فيما قبلها لا لذاتها؛ لأنا نقول اشتراط المصنفِ عدم المانعِ للنَّصبِ بما يفسره الوصفُ، لا لعده من الاشتغالِ، كما يعلم مما يأتي أفاده (سم).

(**قوله: أيْ مَحَلّه**) إذا كان الضَّمير مجروراً لفظاً بحرف، نحو: زيداً مررت به، فإن لفظه مجرورٌ ومحلّه نصب على المفعوليةِ.

(**قوله: فالسابق**) أي: الاسمُ السَّابقُ المشتغل عنه، نصب بمحذوفٍ يفسرها نصبه، وأفاد بذلك مثال الاشتغالِ مع حكمِهِ.

(**قوله: أو انْصِبْه**) إما وجوباً، وإما جوازاً راجحاً، أو مرجوحاً، أو مستوياً، لا أن يعرضَ ما يمنع النَّصب على ما سيأتي بيانه.

على أنّه مَنصُوبٌ (بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْماً مُوافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بِفعل أضْمِرَا حَتْماً) أي: إضماراً حتماً، أي: واجباً، أو هو خالٍ من الضَّمير في أضمر، أي: محتوماً. وذلك لأن الفعلَ الظَّاهر كالبدلِ من اللفظِ به، فلا يجمعُ بينهما؛ لأن الجمع بنافي العوضية، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يُوسُف: ٤] فليس من بابِ الاشتغالِ، بل رأيت الثاني تأكيدٌ للأول، أو المفعول الثاني لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه، والتقدير: إني رأيت أحد عشر كوكباً ساجدين لي، والشَّمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد، والجمع على هذا في رأيتهم وساجدين للتَّعظيم. (أشموني).

(قوله: لما قد أظهرا) ولا محل لجملةِ الظَّاهرِ على الصَّحيح؛ لأنها مفسرة، لكن كون المفسر جملة ظاهر في اشتغالِ المنصوبِ الذي كلامنا الآن فيه، وأما في اشتغالِ المرفوعِ فلا؛ لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليلِ أن المفسِّر المحذوف فعل لا جملة، فليكن مفسره كذلك، وقال الشَّلوبين: جملة التَّفسير بحسبِ ما تفسره، فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها، وفي نحو: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] في محلِّ نصب إذ لو صرَّح بالموعود به المفسر بجملة لهم... إلخ، لكان منصوباً، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: زيداً الخبز يأكله بنصب الخبز في محلِّ رفع، ولهذا يظهر الرَّفع إذا قلت آكله، وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهوَ آمِنٌ ....

بجزم نؤمنه موافقة للفعلِ المحذوفِ، وضعف الاحتجاج بالبيتِ بأنه من تفسيرِ الفعلِ بالفعلِ، وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة. قال ابن هشام: وكأن الجملةَ المفسرة عنده عطف بيانٍ أو بدل. ولم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان، أو البدل جملة، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان. واختلف في المبدل منه، وقال أبو علي: الفعلُ المذكورُ، والفعل المحذوفُ في نحو قوله:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ ....

مجزومان محلاً، وجزم الثاني ليس على البدلية، إذ لو يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إن: أي: إن أهلكت منفساً إن أهلكته، وساغ إضماران، وإن لم يسغ إضمار لام الأمرِ إلا في ضرورةِ لاتساعهم فيها، ولقوةِ الدلالةِ عليها بتقديم مثلها. واستُغني بجوابِ إن الأولى عن جوابِ الثانيةِ، كما استغني في نحو: أزيداً ظننته قائماً؛ بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة، انظر: المغني، وفي حاشية الدَّماميني عليه أنه لا يتعيَّن كون قائماً ثاني مفعولي ظننت المذكورة، بل يجوزُ كونه ثاني مفعولي ظننت المقدرة، بل هو الأولى؛ لأن المقدَّرة هي المقصورة بالذاتِ، والثانية إنما أتى بها لضرورةِ التَّفسير. (صبان).

لفظاً أَوْ مَعنًى، وقيلَ بالفعلِ المَذكورِ بَعْدَهُ. ثم اخْتُلِفَ: فقيلَ إنَّهُ عامِلٌ في الضميرِ وفي الاسم مَعاً، وقيل: في الظَّاهِر، والضَّميرُ مُلْغى.

أبو طَالب

(قوله: والضمير ملغى) إلغاء الاسمِ عن المعموليةِ في أربعة مواضع: الأول: في أسماءِ الأفعالِ

الناصبة

(قوله: لفظاً أو معنى) أي: إما لفظاً ومعنى كما في نحو: زيداً ضربته؛ إذ تقديره: ضربت زيداً ضربته، وأما معنى دون لفظ، كما في نحو: زيداً مررت به؛ إذ تقديره: جاوزت زيداً مررت به. هذا، وفي (الشيرازي): فَالمُوافِقُ في اللَّفظِ كالمثالِ المتقدِّم (ضربت زيداً ضربته) والمُوافِق للمَعنى فقط، نحو: (زيداً مَرَرْتُ به) تقديره: (جاوزتُ زيداً مَرَرْتُ به)؛ إذ لا يُمكِن تقديرُ (مَرَرْتُ)؛ لأنّه لا يَنْصبُ المَفعُولَ.

(قوله: أو معنى) أي: وأما موافقة له في المعنى. قال (سم): بقي أن لا يوافقه لفظاً ولا معنى؛ لكن يكون لازماً للمذكورِ كزيداً ضربت أخاه، فإن ضرب أخي زيد ملزوم، أي: عرفاً لإهانة زيد. اهـ.

ويمكن أن يرادَ بالموافقة في المعنى أن يدلَّ الملفوظ به وضعاً، أو لزوماً عرفياً على معنى المقدّر، فالأول كما في زيداً مررت به فالمقدر جاوزت، والمجاوزة والمرورُ والمتعدّي بالباءِ بمعنى واحدٍ بخلافِ المتعدِّي بعلى، فإنه بمعنى المحاذاةِ. والثاني كما في: زيدٍ ضربت أخاه، أي: أهنت وزيداً ضربت عدوّه، أي: أكرمت، وكما في زيداً مررت بغلامِهِ، أي: لابست.

(قوله: إنّهُ) أي: الفعلُ المذكورُ بعدَه.

(قوله: إنه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً) فإذا قلت: زيداً ضربته، كان ضربت ناصباً لزيد، وللهاء ورد هذا المذهب بأنه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسم ومظهره.

(قوله: وقيل في الظّاهِر) أي: وقيل: إن الفعلَ المذكورَ عامل في الظّاهر، وأمّا الضّمير فملغىً عن العملِ فيه. هذا، وفي (التّصريح): زعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدّم بالفعل المتأخرِ، وألغى الضّمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبانِ بالفعلِ المذكورِ؛ لأنهما في المعنى لشيء واحدٍ، ويرد عليهما: أزيداً مررت به، وأزيداً هدمت داره، (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدّم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي) فيه (بين الرَّفعِ والنَّصبِ، ولم نذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر النَّاظم) في النَّظم بقوله:

وإن تـلا الـسَّـابـق مـا بـالابـتـدا يـخـتـصّ فـالـرفـع الـتـزِمْـهُ أبـدا
كـذا إذا الـفِـعْـلُ تـلا مـا لـم يـرِدْ مـا قـبـل مَـعْـمـولاً لـمـا بـعـد وُجِـدْ

(لأن حدَّ الاشتغال) السَّابق أول البابِ (لا يصدق عليه)؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدِّم، بحيث لو فرغ الفعل من الضَّمير وسلّط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية. (وسيتضح ذلك) في التنبيه الأول الآتي.

(قوله: والضَّميرُ مُلْغى) ورد بأن الأسماءَ لا تلغى بعد اتصالِها بالعوامِلِ.

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

واعلم أنّ هذا الاسم الواقع بعدَهُ فِعلٌ ناصِبٌ لِضَميرِهِ على خمسةِ أقسامٍ: لازِمُ النَّصْبِ، ولازِمُ الرَّفْعِ، وراجِحُ النَّصْبِ على الرَّفعِ، ومُسْتَوٍ فيه الأمْرَانِ، وراجِحُ الرَّفعِ على النَّصْبِ. هكذا ذكَرَهُ النحوِيُّونَ، وتَبِعَهُمُ المصنفُ، فَشَرَعَ في بَيَانِها بقوله: (وَالنَّصْبُ) لِلاسمِ السَّابِقِ (حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ) بالرَّفعِ، أي: وَقَعَ بعدَ ....

أبو طالب

الثاني في باب الاشتغالِ الثَّالث في ضميرِ الفصلِ كل ذلك على الخلافِ الرَّابع في الأسماءِ المعدودةِ نحو: زيد وعمرو وبكر، وهذا بالاتفاقِ.

(قوله: واعلم أن هذا الاسم) لم يقل بدله المشغولُ عنه؛ لأن بعض الأقسامِ الخمسةِ لم يدخل تحت هذا البابِ على مذهبِهم، وإنما ذكروه استطراداً كما ذكرنا، وقد عرفت ما هو الأولى.

الناصية

هذا، وقال الدنوشري: ينظر هل معنى إلغائهِ عدمُ عملِ الفعلِ فيه، ويكون زائداً لا إعرابَ له، وللفراء وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أوردَ عليهما بالتزامِهما أن هناكَ عاملاً محذوفاً موافقة لغيرهما، والمخالفة في غير ذلك، فليتأمل.

(قوله: فَشَرَعَ في بَيَانِها) أي: بيانُ الأقسام الخمسة.

(قوله: وَالنَّصْبُ... إلخ) أي: فيجب النَّصبُ إذا وقع الاسم المتقدّم (بعدما يختص بالفعل كأدواتِ التَّحضيضِ) بحاءٍ مهملةٍ وضادين معجمتين (نحو: هلا زيداً أكرمته) وأهمله في (الارتشاف). (وأدوات الاستفهامِ غير الهمزةِ، نحو: هل زيداً رأيته) فيجبُ نصب زيدٍ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، وهو رأيت ولا يجوز رفعه؛ لأن هل إذا جاء بعدها اسمٌ وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعلِ، فلا يجوزُ: هل زيداً رأيت إلا في الشِّعرِ، هذا مذهب سيبويه، وخالفه الكسائي في ذلك، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعده فعل، ولم يخصَّ ذلك بالشعرِ، فعلى قوله: يجوز الاشتغالُ في النثرِ، ولا يجب النَّصب، بل يترجَّح. وما تقدم في صدرِ الكتابِ من أن هل مشتركةٌ بين الأسماءِ والأفعالِ مقيدٌ عند غير الكسائي، بما إذا لم يكن في حيزها فعل، نحو: هل زيد أخوك، فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلافِ ما إذا كان الفعلِ في حيزها، فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما، قاله التفتازاني، وغيره. (ومتى عَمْراً ألفيته)، فيجب النَّصبُ لما ذكر في هل. وسيأتي الكلامُ على الهمزةِ في المسألة الثالثة. (وأدوات الشَّرطِ نحو: حيثما زيد ألفيته فأكرمه) فيجب النَّصب لما ذكر من الاختصاصِ بالفعلِ، (إلا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهامِ غير الهمزةِ، وأدوات الشَّرطِ (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشِّعر) عند سيبويه، (وأما في) نثر الكلام، فلا يليها إلا صريحُ الفعلِ فلا يجوزُ في الكلامِ متى عمر ألفيته، وحيثما زيد ألفيته فأكرمْه (إلا إن كانت أدوات

(ما يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُما) ....

أبو طالب

....

الناصية

الشَّرط إذا مطلقاً) سواء أكان الفعلُ ماضياً أم لا (وإن) بكسر الهمزة وسكون النُّون (والفعل ماض) لفظاً أو معنىً، فيقع الاشتغالُ بعدهما (في) نثر (الكلامِ إذا زيداً لقيته) فأكرمه (أو) إذا زيداً (تلقاه فأكرمه، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا (و) تقول في إن والفعل ماض لفظاً (إن زيد ألفيته فأكرمه) ومعنى فقط إن زيداً لم تلقه فانتظره. (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد إن الجازمة لفعلِ التفسيرِ لفظاً، نحو: (إن زيداً تلقه) بحذفِ الألفِ (فأكرمه) لأنَّ إن لما جزمت الفعل قَوِيَ طلبها له، فلا يليها غيره بخلافِ ما إذا لم تجزمه لفظاً، إما لمضيه، وإما لجزمه بغيرها، كما تقدَّم فيضعف طلبها للفعلِ فيليها غيره، (ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد إن الجازمة لفعلِ التَّفسيرِ، نحو: إن زيداً تلقه فأكرمْه (وتسوية الناظم) في النَّظم (بين إن وحيثما مردودة)؛ لأن الاشتغالَ بعد حيثما لا يقع إلا في الشِّعر، وأما بعد إن فإنه إن كان الفعلُ المشتغلُ ماضياً لفظاً، أو معنىً يقع الاشتغالُ بعدها في الكلامِ والشِّعر، وإن كان مضارعاً مجزوماً بها، فالاشتغالُ بعدها مختصٌّ بالشعرِ، وجوابه أن الغرضَ من التسويةِ بينهما إنما في وجوبِ النَّصب، حيث وقع الاشتغال بعدهما، وأما التَّسوية بينهما في جميعِ الوجوهِ، فليست بلازمةٍ، وعبارة النَّظم ناطقة بذلك، ونصها:

والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تلا السَّابِقُ ما يختصُّ بالفعلِ كإن وحَيْثُما

(ويترجح النصب في ست مسائل إحداها أن يكون الفعل) المشتغل (طلباً وهو الأمر والدعاء) بخيرٍ أو شرٍّ، (ولو) كان الدُّعاء (بصيغة الخبر) القابل للإنشاءِ، فالأمرُ (نحو: زيداً اضربه و) الدُّعاء بصيغةِ الطلبِ نحو: (اللهم عبدك ارحمه و) الدُّعاء بصيغةِ الخبرِ نحو: (زيداً غفر الله له)، فالنَّصب فيهن بفعلٍ محذوفٍ من لفظ الأولين، ومن معنى الثَّالث لقصورِه، والتَّقدير: اضرب زيداً، وارحم عبدك، وارحم زيداً غفر الله له، وإنما ترجَّح النّصب فيهن على الرَّفع؛ لأن الطَّلب إنما يكونُ بالفعلِ، فكان حمل الكلامِ عليه أولى، ولأن في الرَّفعِ الإخبار بالطَّلبِ، وحق الخبرِ أن يكون محتملاً للصِّدقِ والكذبِ، قاله ابن الشَّجري، ونوقش فيه، وقال أبو علي: كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنَّهي، حتى مرَّ بي قوله:

إنَّ الذينَ قَتَلْتُم أمسِ سَيِّدَهُم لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ لَيْلَكُمْ ناما

(تصريح). (**قوله: كَإِنْ وَحَيْثُما**) فإنهما لا تدخلانِ على الجملةِ الاسميةِ، فيجب نصب الاسمِ الواقعِ بعدَهما بتقديرِ فعلٍ بَيْنَ (إن) و(حَيْثما) وبَيْنَ ذلك الاسم، حَتّى يكونَ دخولها على الجملةِ الفِعليّة. (شيرازي).

نحو: «إنْ زيداً لَقيتَهُ فأكرِمْهُ» و«حَيْثُما عَمْراً تَلْقاهُ فَأَهِنْهُ»، وكذا إنْ تلا اسْتِفهاماً غير الهمزة ..

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: نحو «إنْ زيداً لَقيتَهُ فأكرمْه... إلخ»** فـ (زيداً) هو الاسم السابِق و(لقيتَ) الفعل المشغولُ، والهاء الضَّمير الراجع إلى زيدٍ، و(عمراً) الاسم السابِق و(تلقى) الفعلُ المشغولُ والهاء الضمير الرَّاجِع إلى عَمْرو، وتقدير المِثالَيْنِ هكذا: (إنْ لقيتَ زيداً لقيتَه) و(حَيْثما تلقى عَمْراً تَلقاه).

هذا، ولا يجوزُ رفعُ الاسمِ السَّابقِ على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفعَ والحالة هذه، لخرجت هذه الأدواتُ عما وضعت له من الاختصاصِ بالفعلِ، نعم، قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعلٍ مضمرٍ مطاوعٍ للظَّاهرِ.

(**قوله: وحيثما عمراً... إلخ**) التمثيل بهذه الأمثلةِ مجاراة لما يقتضيه ظاهر إطلاقِ المتنِ من جوازِ دخولِ ما يختصُّ بالفعلِ، كالأدواتِ المذكورةِ على الاسمِ المنصوبِ المقدر قبله فعل في النَّثر والنظم، وسيجيء أنه لا يليها في النثرِ إلا الفعلِ الصَّريح، ما لَم تكن أداةُ الشَّرطِ إذا مطلقاً، أو إن والفعل ماضٍ. (صبان).

(**قوله: وكذا إن تلا اسْتِفهاماً غير الهمزة**) أي: فجميعها إلا الهمزة يختصُّ بالفعلِ إذا رأته في حيزها، وإنما خصوا هل بذكر ذلك؛ لأن الاستفهامَ أصل تضمني في وضعِ غيرها، وطارئ عليها التَّطفلِ على الهمزةِ. أما الهمزةُ فتدخلُ على الاسمِ، وإن كانَ الفعلُ في حيزها لكن الغالبَ دخولُها على الفعلِ، وإنما لم تختصَّ كأخواتِها؛ لأنها أمُّ البابِ، وهم يتوسعون في الأمهاتِ، ولكونها أم البابِ اختصَّت بجوازِ الحذفِ، والدخولِ على النافي، وواو العطف وفائِه وثم والشَّرط وإن، كما في (الهمع). وأنا لا أرى بأساً بدخولِ هل أيضاً على الشَّرط. وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهامِ بذاتِها ودلالةِ غيرها عليه بالتَّضمينِ أو التَّطفل؛ ولأنها أعم مورداً؛ لأنها ترد لطلب التَّصديقِ نحو: أقام زيد، ولطلب التَّصورِ، نحو: أزيد قائم أم عمرو، ونحو: أقائم زيداً قاعد، وهل لا تكون إلا لطلبِ التَّصديقِ، وبقية الأدواتِ لا تكون إلا لطلبِ التَّصور، فإن قلت: المسند إليه في نحو: أزيد قائم أم عمرو، والمسند في نحو: أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلِّم قبل استفهامِهِ، فكيف يطلب تصورهما، وإنما المطلوبُ له في الأولِ التَّصديق بنسبةِ القيام إلى أحدِ الشَّخصينِ على التَّعيينِ، وفي الثاني التَّصديقِ بنسبة أحد الوصفين على التَّعيين إلى زيدٍ؛ لأن هذين التَّصديقين غير حاصلينِ عند المتكلِّم؛ إذ الحاصل عنده في الأولِ التَّصديق بنسبة القيام إلى أحدِ الشَّخصين لا بعينه، وفي الثَّاني التَّصديق بنسبة أحد الوصفينِ لا بعينه إلى زيدٍ.

قلت: لما كان الاختلافُ بين التَّصديقينِ الأولين والأخيرين باعتبارِ تعيينِ المسند إليه، أو المسند في الأولينِ وعدم التَّعيينِ في الأخيرين، وكان أصلُ التَّصديقِ حاصلاً، توسعوا فحكموا بأن التَّصديقَ حاصلٌ، وأن المطلوب صور المسند إليه أو المسند أو قيدٌ من قيودِهما، نقله الدَّماميني على المغني، واستحسنه، وذكر في محلٍّ آخر أن هل أتت لطلبِ التَّصور ندوراً، كما في قولِهِ عليه الصلاة والسلام

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كـ «أينَ بَكراً فارَقْتَهُ» و«هَلْ عَمْراً حَدَّثْتَهُ» وسَيَأتي حُكمُ التَّالي لِلْهَمزة (وَإِنْ تَلا السَّابِقُ) أي:

أبو طالب

....

الناصية

لجابر بن عبد الله: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً» ثم أورد على قولهم بقية الأدواتِ لطلبِ التَّصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة، أو الهمزة فقط، فإنها لطلب التَّصديق. وممن عد أم من أدوات الاستفهام السَّكاكي في المفتاحِ، وأبو حيان وغيره من النُّحاةِ، ثم قال: لكني أستشكل عدهم أم منها، أما المتصلة؛ فلأن مدخولها معطوفٌ على مدخولِ الهمزةِ، فمشاركته له في كونِهِ مستفهماً عنه بقضية العطفِ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهماً عنه كما كان مع أم، وإن كان المطلوبُ مع أم التَّعيين دون أو، كما بسطه في (المغني) في بحث أم، ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهامِ. وأما المنقطعة: فلا نسلم أن الاستفهامَ جزء معناها أو أحد معنييها. اهـ. ببعض إيضاح.

قال الشمني: لعلهم إنما عدّوا أم من أدواتِ الاستفهامِ؛ لأن المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي، أو المجازي سابقاً عليها، أو المنقطعة مصاحبة في الغالبِ له متأخراً عنها، ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام. اهـ. ولم يعدها منها الزمخشري في (المفصلِ) وابن الحاجبِ وشراح كلامهما، ثم قال الدَّماميني: فإن قيل: السائل بقولِهِ: من جاءك مثلاً قد حصل التَّصديق بأن أحداً جاء المخاطب، وهذا التَّصديق غير التَّصديقِ بأن زيداً مثلاً جاء، فهو بسؤالِهِ يطلب التَّصديق الثَّاني، فتكون من لطلبِ التَّصديقِ على قياسٍ ما سبق في نحو: أزيدٌ قائم أم عمرو.

قلت: فرق بينهما؛ لأن السَّائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيدٍ أو غيره بهذا السؤال، فإذا أجيب بزيدٍ مثلاً، أفاده تصور خصوصه، واختلف بحسبه التَّصديق أيضاً، بخلافِ نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؛ إذ لا يفيد جوابه تصور التَّصور السَّائل الشَّخصين قبله، بل مجرد تصديق. اهـ. ببعض إيضاحٍ. وستأتيك بقية مباحث الاستفهام في بابِ العطفِ.

(**قوله: كـ «أينَ بَكراً فارَقْتَهُ. . . إلخ»**) تقديرهما: (أينَ فارَقتَ بكراً فارَقْتَهُ؟) و(هل حدَّثْتَ عَمْراً حَدثْتَهُ).

(**قوله: وإن تلا. . . إلخ**) أي: إن (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداءِ كإذا الفجائيةِ على الأصحّ) متعلّق يختص. وفي المسألة ثلاثة أقوال: أصحها هذا مطلقاً، والثاني: جواز دخولها على الفعلية مطلقاً، والثالث: التفرقة بين أن يقترنَ الفعل بقد، فيجوز دخولها عليه، وأن لا يقترن فيمتنع، حكاها في (المغني) وعلى الأصح فيجبُ الرفعُ (نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) ويجوزُ النَّصبُ على الثاني، ويمتنع على الثَّالث لفقدانِ قد، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وَقَعَ بعدَ (ما بِالِابْتِدا يَخْتَصُّ) كإذا الفُجائِيَّةِ (فالرَّفْعَ) لِلِاسم على الابتداءِ (الْتَزِمْهُ أبَدا) نحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

وإن تــلا الــسَّــابــق مــا بــالابــتــدا يــخــتــصُّ فــالــرَّفْــع الْــتَــزِمْــهُ أبــدا

(أو) إن وقعَ الاسمُ (قبل ما لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده) وإليه أشارَ النَّاظمُ بقوله:

كــذا إذا الــفــعــل تــلا مــا لــم يــردْ مــا قــبــل مــعــمــولاً لــمــا بــعــد وجــدْ

(نحو: زيد ما أحسنه أو) زيد (إن رأيته فأكرمه أو) زيد (هل رأيتهُ أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدٌ إلَّا يضربه عمرو، فيجبُ رفعُ زيدٍ في هذهِ الأمثلةِ؛ لأن ما بعدَ ما التَّعجبية، وإن الشَّرطية، وهل الاستفهامية، وهلَّا التحضيضية، وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله، وما لا يعملُ لا يفسرُ عاملاً، ويقاس على ذلك سائرُ أدوات الصَّدر.

تنبيهان اثنان: (الأول: ليس من أقسامِ مسائلِ البابِ ما يجب فيه الرَّفع، كما في مسألة إذا الفجائيةِ) المتقدِّمة؛ (لعدم صدق ضابط الباب عليها)؛ لأن من جملة الضَّابطِ المذكورِ أن يكونَ الفعلُ بحيث لو فرغ من الضَّميرِ لنصب الاسمِ السَّابق، وذلك ممتنع مع إذا الفجائية، وما ذكر معها (وكلام الناظم) في البيتين السَّابقين، وهما قوله: وإن تلا السَّابق إلى آخرهما يوهم ذلك؛ لأنه جعله من جملة أقسامِ البابِ، لكن ضرورة تتميمِ الأقسامِ ألجأته إلى ذلك، وهذا التَّنبيه تقدم التَّنبيه عليه، فلا حاجة إلى ذكرِهِ التَّنبيه. (الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصِّفة مرجحاً للنصبِ) كما فعل النَّاظم في (شرح التَّسهيل) حيث قال: ومن المرجحاتِ للنَّصبِ أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصَّواب، والرفع بخلافِ ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ثم علله بأخصر مما قدمناه بل جعل سيبويه النَّصب في الآية المذكورة مرجوحاً (مثله في: زيداً ضربته) فإنه (قال) في أثناء كلام، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] فإنما جاء على حدِّ قوله: زيداً ضربته (وهو عربي كثير). اهـ. كلام سيبويه، فيكونُ الرَّفع أحسن من النَّصبِ. قال ابن الشَّجري: أجمعَ البصريون في هذه الآيةِ على أنّ الرَّفع أرجحُ، لعدمِ تقدُّم ما يقتضي النَّصب، وقال الكوفيون: النَّصب فيها أجودُ؛ لأنه قد تقدَّم على كل عاملٍ بنصب وهو إن، فاقتضى ذلك إضمار خلقناه. اهـ.

(قوله: على الابتداء) وتخرج المسألةُ عن هذا الباب إلى بابِ المبتدأ والخبر، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو، وليتما بشر زرته، فلو نصبت زيداً وبشراً لم يجز؛ لأن إذا المفاجأة، وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل، ومما يختصُّ بالابتداءِ أيضاً واو الحال في نحو: خرجت وزيدٌ يضربه عمرو، فلا يجوز وزيداً يضربه عمرو، بنصب زيدٍ (صبان).

(قوله: التزمه أبدا) أي: على الصَّحيح، وللردِّ على المقابلِ أكد بقوله: أبداً. (صبان).

«خرجتُ فإذا زيدٌ لَقيتُهُ» لأنّ إذا لا يَليها إلا مُبتدأٌ، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨] أَوْ خَبَرٌ نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]، ولا يَليها فعلٌ، وَلِذا قُدِّرَ مُتَعَلَّقُ الخَبَرِ بعدها اسماً كما تَقدَّم، وَذِكْرُهُ لِهذا القِسْمِ إفادَةٌ لِتَمامِ القِسْمَةِ، وإنْ كانَ ليس مِن البابِ لِعَدَمِ صِدْقِ ضابِطَةِ البابِ عَلَيهِ؛ لِما تَقَدَّمَ فيهِ مِن قَوْلِنا: لَوْلا ذلكَ الضَّميرُ لَعَمِلَ في الاسمِ السّابِقِ، ولا يَصِحُّ هذا هُنا لِما تَقَدَّمَ مِن أنَّ إذا لا يَليها فعلٌ.

أبو طالب

(**قوله: إفادة لتمام القسمة**) أي: لتتميمِ قسمة أو مقسومٍ يكون باب الاشتغالِ بعضاً منه، فهذا التّتميم إنما هو لاشتراك هذا القسم مع باب الاشتغالِ في المقسم.

(**قوله: لعدم صدق ضابطة الباب عليه**) أي: على هذا المثالِ المذكورِ، فلا يرد عليه أن ينبغي أن يقول هاهنا لولا ذلك الضَّمير أو السَّبب.

الناصية

(**قوله: ولا يليها فعل**) أي: ظاهر ولا معمول فعل، أي: مقدر، فالمرادُ أنه لا يليها فعلٌ ظاهر ولا مقدر. (صبان).

(**قوله: ولا يليها فعل**) أي: مطلقاً لفرقها من إذا الشَّرطية، وقيل: يقع إن اقترن بقد؛ لأنها لا تقع بعد الشَّرطيةِ فيحصل بها الفرقُ، وقيل: يقع مطلقاً، والأول أصحُّ، ومثلها ليتما، فلا يجوز النَّصب في ليتما بشراً زرته على الاشتغالِ؛ لأن ما لم تزل اختصاص ليت بالاسمِ خلافاً لابن أبي الرَّبيع، نعم يجوزُ النَّصبُ على إعمالها. (خضري).

(**قوله: وَلِذا قُدِّرَ مُتَعَلَّقُ الخَبَر بعدها... إلخ**) أي: بعد إذا، فلهم في الآية الثانية متعلَّق بموجود أو مستقر ل: وجد أو استقر.

(**قوله: كما تَقدَّم**) في باب المبتدإ والخبرِ، عندَ قَوْلِ النَّاظم: (وأخبروا بظرف أَوْ بِحَرْف جَرّ) حيث قال الشَّارح هناك ما مَضمونه: إذا كانَ خبر المبتدأ ظرفاً أَوْ مَجروراً، فيجب تقدير متَعَلَّقِهِ اسم فاعلٍ إذا كانَ بعدَ (إذا) الفجائية.

(**قوله: وَذِكره**) أي: المصنفُ لقسمٍ واجبِ الرَّفعِ، مع أنه ليس من بابِ الاشتغالِ لتمام الأقسامِ الخمسة. (دشتي).

(**قوله: لِعدَم صدق ضابطَةِ الباب عَلَيهِ**) أي: لعدمِ صدقِ قاعدةِ البابِ، أي: باب الاشتغالِ على هذا القسمِ، وهو واجبُ الرَّفعِ. (دشتي).

(**قوله: لِما تَقَدَّمَ فيهِ**) في البابِ. (**قوله: ولا يَصِح هذا**). أي: عمل ذلك الفعل في الاسمِ هنا أي: الواقعُ بعد إذا لعدم دخولِ إذا إلَّا على الاسمِ.

(**قوله: لِما تَقَدَّمَ مِن أنّ إذا لا يَليها فعل**) ففي مِثلِ (خرجتُ فإذا زيد لقيته) ليس مِن بابِ الاشتغالِ؛ إذ قاعدَة (بابِ الاشتغالِ) هي أنْ يكونَ المتأخِّر صالِحاً للعملِ في الاسم المتقدمِ لولا

كَـذَا إِذَا الْـفِـعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ   مَـا قَـبْـلُ مَـعْـمُـولاً لِـمَـا بَـعْـدُ وُجِـدْ

(كَذا) يجبُ الرَّفعُ (إذا الفِعْلُ تَلا) أي: وَقَعَ بعدَ (ما) لَهُ صَدْرُ الكَلامِ، وهو الّذي (لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ) أي: قبله (مَعمُولاً لِما بَعْدُ وُجِدْ) كالاسْتِفهام، وما النَّافِيَةِ، وأدَواتِ الشَّرطِ، نحو: «زيدٌ هل رأيتَهُ» و«خَالِدٌ ما صَحِبْتُهُ» و«عبدُ اللهِ إنْ أكرَمْتَهُ أكْرَمَكَ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

الضَّمير، وفي هذا المِثالِ لا يصلحُ الفعل للعملِ في الاسمِ المتقدمِ؛ إذ لَوْ عَمِلَ فيه لَوَقَعَ الفِعلُ بعد (إذا) الفُجائِيَّةِ، و(إذا) الفُجائيَّة لا يَقَعُ بَعْدَها فِعل، كما مر. (شيرازي).

(**قوله: كَذا يجب الرَّفع**) أي: رفع الاسم السَّابقِ إذا وقع الفعلُ بعد ما له صدر الكلام؛ لأنا إذا أعملنا الفعل في الاسمِ لوقع ما له الصَّدر بعد الفعلِ، وهذا خلاف مقتضى الصَّدرية. (دشتي).

(**قوله: وهو**) أي: ما له الصدر.

(**قوله: الذي لم يَرِدْ ما قبلُ... إلخ**) كأدواتِ الشَّرطِ، والاستفهام، والتَّحضيض، ولام الابتداءِ، وما النَّافية، وكم الخبريةِ، والحروفِ النَّاسخة، والموصول، والموصوفِ، تقول: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيته، وهلا كلمتَه، وهكذا إلى آخرها بالرَّفع. ولا يجوزُ النَّصبُ؛ لأن هذه الأشياءَ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسرُ عاملاً فيه؛ لأنه بدلٌ من اللفظ به. (صبان).

(**قوله: أي قبله**) معمولاً لما وجد بعده؛ إذ لَوْ صارَ ذلِكَ لوقع وسطَ الكلامِ.

(**قوله: كالاسْتِفهام... إلخ**) أي: وكأدوات الاستثناءِ، نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو برفع زيد لا غير، كما في (التسهيل) وشروحه، وكلا النّافية في جواب القسمِ، ولهذا قال سيبويه في قول الشاعر:

آلَـيْـتُ حَـبَّ الـعِـرَاقِ الـدَّهْـرَ أَطْـعَـمُـهُ . . . .

إن نصب حبّ بإسقاطِ على لا بالاشتغالِ، وإن كان مقيساً دون إسقاطِ الخافضِ؛ لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه، بخلاف حرف التَّنفيس على الرَّاجح، فيجوز النَّصبُ في نحوِ: زيد سأضربه، أو سوف أضربه، كما في (الهمع). (صبان).

(**قوله: نحو «زيدٌ هل رأيتَهُ... إلخ»**) ففي هذه الأمثِلَةِ الثَّلاثة، كما لا يصلحُ الفِعلُ الواقعُ بعدَ (هل) و(ما) و(إنْ) مِن العملِ في الاسم الذي قبلَها؛ لأنّ لِهذِهِ الأدَواتِ الصَّدر، فكذلِكَ لا يستطيع الفِعل الذي بعدها مِن تَفسيرِ فِعلٍ آخر قَبْلَها؛ لأنَّ التَّفسيرَ يَجْعَلُ مَجموعَ الكلامِ بِمَنزلَةِ جملةٍ واحِدة، فتكونَ هذهِ الأدَوات بِمَنزلَةِ الواقِعِ في الوَسَطِ، ثم إنّ إعرابَها يكونُ هكذا (زيد) و(خالد) و(عبد الله) مُبتَدَآت، والجُمَلُ الواقِعَة بعدَها أخبار لَها. (شيرازي).

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

(وَاخْتِيرَ نَصْبٌ) لِلاسمِ السَّابِقِ إذا وَقَعَ (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ) كالأمرِ، والنَّهْيِ، والدُّعَاءِ، ....

أبو طالب

(قوله: واختير نصب... إلخ) ذكر حيثية الرفع في هذا القسم، وما يأتي بعده إنما هو بتبعية النصب؛ لاستلزام جوازِ النَّصبِ إياها.

الناصية

(قوله: وَاخْتِيرَ نَصْبٌ) أي: رجح على الرَّفعِ، وإنما وجبَ الرَّفع في نحو: زيد أحسن به؛ لأن الضميرَ في محل رفع. وإنما اتفقَ السَّبعة عليه في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾ [النُّور: ٢] لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزَّانيةِ والزَّاني. ثم استؤنف الحكم؛ وذلك لأن الفاء لا تدخلُ عنده في الخبرِ في نحو هذا؛ ولذا قال في قوله:

وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ....

إن التَّقدير: هذه خولان. وقال المبرد: الفاء لمعنى الشَّرطِ، ولا يعمل الجواب في الشَّرطِ، فكذلك ما أشبهه، وما لا يعملُ لا يفسرُ عاملاً؛ وقال ابن السّيد وابن بابشاذ: يختارُ الرَّفع في العمومِ كالآية، والنَّصب في الخصوصِ، كزيداً ضربه.

(قوله: ذي طلب) أي: بنفسِ الفعلِ أو بواسطةِ حرف طلب فعل كان، أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلبُ، أو بالمعنى فقط، بدليلِ أمثلةِ الشَّارحِ، ولا إشكال في الاشتغالِ في نحو: زيداً لتضربه، أو لا تضربه لما به، لما في الرّوداني عن شرح المقربِ أن لام الأمرِ، ولا، يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسرُ العامل، ولا يلزم من عدمِ تقديمِ الفعلِ عليهما كونهما مما يلزمُ الصَّدر، كما لم يلزم ذلك في نحو: لم، ولما، ولن، فما يفيده كلام (التَّصريح)، ومن تبعه كالبعضِ، مما يخالف ذلك غير سديدٍ، وإنما اختير النَّصب؛ لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل، بل قيل يمنعه (صبان). وفي (التَّصريح) مما يترجَّح فيه النَّصب (أن يكون الفعل المشتغل) مقروناً باللامِ أو بلا الطلبيتين، نحو: عمر ليضربه بكر وخالداً لا تهنه. فإن قيل: كيف جاز ذلك، وقد فسر العاملُ ما لا يعمل؛ لأن اللام وَلا الطلبيتين لا يعمل ما بعدَهما فيما قبلهما قياساً، قلت: أجاز ابن عصفورٍ بأنهم أجروا الأمر باللامِ مجرى الأمرِ بغيرها، وأجروا النهي بلا مجرى النَّفي بها، ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبرِ (ومنه: زيداً لا يعذبه الله) برفعِ يعذبُ؛ لأنه نفي بمعنى الطلب، فزيداً منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: رحم الله زيداً؛ لأن عدَم التعذيبِ رحمة (ويجمع المسألتين) هذه، والتي قبلها (قول الناظم):

واختير نصبٌ قبل فعل ذي طلب ....

فإن ذلك الفعلَ المصاحبَ للطَّلبِ (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالأمر والدُّعاءِ (وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) كالمقرون باللَّامِ ولا الطَّلبيتين.

نحو: «زيداً اِضرِبْهُ» و«عَمْراً لا تُهِنْهُ» و«خالِداً اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ» و«بِشْراً اللَّهُمَّ لا تُعَذِّبْهُ». واحْتَرَزَ بقوله فعل، عن اسْمِ الفِعلِ، نحو: «زيدٌ دَرَّاكَهُ» فيجبُ الرفعُ، وكذا إذا كان فعلُ أمرٍ يُرادُ بِهِ العُمُومُ، ..

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: نحو «زيداً اضربْهُ... إلخ») الأول: مِثالٌ للأمرِ، والثَّاني: للنَّهي، والثَّالث: للدُّعاءِ بصيغةِ الأمرِ، والرَّابع: للدّعاءِ بصيغةِ النَّهي، وتقديرها هكذا: (اضرِبْ زيداً، اضرِبْه) (لا تُهِن عَمْراً لا تُهِنْه) (اللهم اغفِر خالِداً اللهمَّ اغفِر لَه) (اللهُم لا تُعذب بِشراً اللهُم لا تُعَذبه) (شيرازي) وفي (الدشتي): مثل للدُّعاء بمثالين؛ لأن الدعاء قد يكون بصيغة الأمرِ، وقد يكون بصيغة النَّهي.

(قوله: واحْتَرَزَ بقوله: فعلٌ، عن اسْم الفِعْلِ) لأن اسمَ الفعلِ لا يعمل فيما قبله، وشرط العامل في هذا البابِ أن يكون بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسمِ قبله.

(قوله: نحو زيدٌ دَرَّاكَهُ... إلخ) (دَرَّاك) اسمُ فعلِ الأمرِ، بمَعنى (أدْرِكْ) وإنّما وجب الرَّفع؛ لأن اسمَ الفعلِ لِضَعفِهِ في العملِ لا يصلُحُ للفعل فيما قبلَهُ، فلا يدخلُ في قاعِدَةِ بابِ الاشْتِغال؛ لأنّ قاعِدَتَه صَلاحِيّة الفعلِ المُتأخِرِ لِلعملِ في الاسم المتَقدِّم. (شيرازي).

(قوله: وكذا إذا كان فعل أمر يُرادُ بِهِ العُمُومُ) كما في الآية، فإن قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨] حكم عام لكل سارق وسارقة، والصحيح أن يقال: إذا كان الاسمُ السّابق عاماً إذا الفعل لا يتصفُ بالعمومِ والخصوصِ. وفي (التصريح): (وإنما وجب الرَّفع في نحو: زيد أحسن به؛ لأن الضمير) المجرور بالياء (في محل رفع) على الفاعليةِ عند سيبويه، وزيدت الباء لإصلاحِ اللفظِ، فليسَ من الاشتغالِ في شيء، وكذا إن قلنا: إن الضَّمير في محلِّ نصبٍ؛ لأن فعل التَّعجب جامدٌ لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، (وإنما اتفق السبعة عليه) أي: على الرَّفع في نحو ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغالِ، فإن (تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) فحذفَ المضاف الذي هو حكم، وأقيم المضافُ إليه مقامه، وهو الزانية والزاني، وحذف الخبرَ، وهو الجار والمجرور، ثم بعد تمامِ الجملةِ استؤنف الحكم، وهو ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢] فصارت جملة الطَّلب مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملةِ الطلبيةِ، وهي: (فاجلدوا) عن المبتدأ وهو (الزانية والزاني) ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عِنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى، وهذا التقدير متعيّن عند سيبويه (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثالِ، فإنه يمنع زيادة الفاءِ في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعلٍ أو بظرفٍ وصلة أل، وغير ذلك؛ (ولذا)، أي: ولأجل منع سيبويه زيادة الفاءِ في خبرِ المبتدأ، إذا لم يكن موصولاً بفعلٍ أو ظرفٍ، قال في قوله:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

نحو: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] قاله ابنُ الحاجِب.

أبو طالب

(**قوله: نحو السارق والسارقة. . . إلخ**) لما كان هذه الآية مما اختير فيه النَّصب من هذا البابِ ظاهر، أو قد اتفق القراءُ السَّبعةُ على الرَّفعِ فيها، فتمحل النُّحاة لإخراجها من هذا البابِ بوجوهٍ:

الناصية

(إن التقدير: هذه خولان) هذا مقولُ قول سيبويه، فجعل خولان خبر مبتدأ محذوفٍ، وجملة (فانكح فتاتهم) مستأنفة هرباً من زيادةِ الفاءِ في خبر المبتدأ غير الموصولِ، وأجاز الأخفشُ زيادتها في الخبرِ مطلقاً، ونقله ابن إياز في (نتيجة المطارحة) أيضاً عن الفارسي وابن جني، وغيرهما من البصريين، وقيد الفراء، والأعلم، وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً. وخولان بفتحِ الخاءِ المعجمةِ قبيلة من اليمنِ، والنِّكاح: التزويجُ، والفتاةُ: الشابةُ، وأكرومة بضمِّ الهمزةِ من الكرمِ، كالأعجوبةِ من العجبِ مبتدأ، والحيين تثنية حي، والمراد حي أبيها وحي أمها، يعني: أن كرمها ثابت من جهتي نسبها، والخلو بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وسكون اللامِ: الخالية من الأزواجِ خبر أكرومة، وكما جار ومجرور خبرٌ بعد خبرٍ، وما المجرورة بالكافِ اسمٌ موصولٌ، وكلمة هي مبتدأ محذوفُ الخبرِ، والجملة صلةُ ما، والعائد محذوفٌ، والكافُ بمعنى على، والتَّقدير على ما هي عليه. (وقال المبرد: الفاء) في ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ (لمعنى الشَّرط)؛ لأن الموصولَ فيه معنى الشَّرط، فتدخل الفاء في خبره، كما تدخل في جوابِ الشَّرطِ، والمعنى: إن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشَّرطِ، فكذلك ما أشبههما) مما هو منزلٌ منزلةَ الشَّرطِ، والجواب، فكما لا يعملُ الجوابُ في الشرطِ لا يعمل الخبر المشبه للجوابِ في المبتدأ المشبه للشَّرط، (وما لا يعمل لا يفسر عاملاً)، فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغالِ، (فالرفع) على الابتداءِ (عندهما واجب)، والخبر على قول سيبويه محذوفٌ، وهو مما يتلى عليكم، وعلى قول المبرد مذكور، وهو ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢]، وقال أبو علي الفارسي: من جعل الفاءَ زائدةً أجازَ النَّصبَ في زيدٍ فاضربه، وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى:

يا ربَّ موسى أظلمي واظلمه ... فاصْبُبْ عليه مَلِكاً لا يَرْحَمه

المعنى: أظلمنا، وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة: والسَّارقَ والسَّارقةَ بالنَّصب، (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمدٍ (ابن السيد) بكسر السِّين وسكون الياءِ آخر الحروفِ، وهو البطليوسي (و) أبو الحسنُ طاهرُ بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيبِ كلمة أعجميةٌ يتضمن معناها الفرح والسُّرور (و) يختار الرفعَ في الاسمِ المنظورِ فيه إلى (العموم) بالأمرِ (كالآية)، ونحوها، كالسَّارق والسارقةِ فاقطعوا، لشبهه بالشَّرطِ في العمومِ والإبهامِ (و) يختار (النَّصب في) الاسمِ المنظورِ فيه إلى الخصوصِ بالأمرِ (كزيداً اضربه)؛ لعدم مشابهته للشَّرطِ.

(**قوله: نحو** ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨] **قاله ابنُ الحاجب**) في نظيرِ هذه الآيةِ، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور. ٢]، ولَعَلَّ وُجوب الرَّفعِ لِعَدَم صَلاحِيَّة هكذا

وَبَــعْــدَ عَــاطِــفٍ بِــلَا فَــصْــلٍ عَــلَــى مَــعْــمُــولِ فِــعْــلٍ مُــسْــتَــقِــرٌ أَوَّلَا

(وَ) اخْتِيرَ نَصْبُهُ أيضاً إذا وَقَعَ (بَعْدَما إيلاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ) ....

أبو طالب

الأول: ما ذهب إليه ابن الحاجبِ في بعضِ كتبه، من أن هذه القاعدة مخصوصةٌ بما، إذا لم يرد بالطلبِ العموم؛ إذ لو أريد به العمومُ لخرجَ عن البابِ، كما في الآية، فإن المعنى حكمُ السارقِ والسارقةِ قطع اليد ولا يخفى ما فيه من التكلف، الثاني: ما ذهب إليه سيبويه من أن الوصفَ مبتدأ بتقديرِ مضافٍ، وخبره محذوفٌ، والتقدير حكمُ السارقِ والسارقةِ فيما يتلى عليكم، والجملة بعده بيانٌ للحكمِ الموعودِ، فلم تكن من هذا البابِ، الثالث: ما ذهب إليه المبردُ من أن اللامَ في الوصفِ لما كان موصولاً أدخل في خبره فاء السببيةِ، وما بعد الفاءِ لا يعمل فيما قبلها، فيكون هذا من واجبِ الرَّفعِ، وقس على هذا قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي...﴾ [النّور: ٢].

الناصية

فِعل أمر لِلْعَمَلِ في الاسمِ المُتَقَدِّم، لِدخولِ الفاءِ عليه، وهي تشْبه فاءَ الجَزاءِ التي لا يَعمَلُ ما بَعْدها فيما قَبْلَها. (شيرازي).

(**قوله: واخْتِيرَ نصْبُهُ أيضاً إذا وَقَعَ**) الاسمُ السَّابق بعد ما غلب وقوع الفعلِ بعده.

(**قوله: بَعْدَما إيلاؤه... إلخ**) أي: بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل، فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعولِ الثّاني، والفعل مفعول أول؛ لأنه الفاعلَ في المعنى، وفي (التصريح): الغالب في ذلك الشَّيء (أن يليه فعل) وإليه أشار النَّاظم بقوله: وبعدما إيلاؤه الفعلَ غلبَ. (ولذلك أمثلةٌ منها همزة الاستفهام، نحو ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمَر: ٢٤] فيترجَّح نصب بشراً بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكورُ؛ لأن الغالبَ في الهمزةِ أن تدخلَ على الأفعالِ، وإنما لم يجب دخولُها على الأفعالِ كباقي أخواتها؛ لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في أمهاتِ الأبوابِ ما لم يتوسعوا في غيرها (فإن فصلت الهمزة) من الاسمِ المشتغلِ عنه (فالمختار الرفع، نحو: أأنت زيد تضربه)؛ لأن الاستفهامَ حينئذٍ داخلٌ على الاسمِ، لا على الفعلِ، هذا إن جعلت أنت مبتدأ، كما هو رأي سيبويه، وإن جعلته فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ، وانفصل بعدَ حذفه كما هو رأي الأخفشِ، فالمختار النَّصب؛ لأن الهمزةَ داخلةٌ في التَّقديرِ على الفعلِ (إلا في نحو: أَكُلَّ يومٍ زيداً تضربه) فيرجَّح النَّصبُ (لأن الفصل بالظرف) وهو كلَّ يومٍ بنصبِ كلَّ (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعلِ، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسمِ فالرَّفع واجبٌ، (نحو: أزيد ضربته أم عمرو)؛ لأن الضَّربَ محققٌ، وإنما الشكُّ في المفعولِ والاستفهامِ عن تعيينه (وحكم) ابن الطَّراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جريرٌ يمدح ثعلبة ورياحاً، ويذم طهية والخشاب:

أثـعـلـبـةَ الـفـوارسَ أمْ رياحـا عـدلْـتَ بـهـم طُـهَـيَّـةَ والـخِـشـابـا

كهمزةِ الاسْتفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤] ما لَم يُفصَلْ بَيْنَها وبَيْنَهُ بغيرِ ظرفٍ، فالمختارُ الرَّفع ....

أبو طالب

....

الناصية

بنصب ثعلبةَ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أحقرت ثعلبة، ولا يجوز إضمارُ عدلت؛ لتعديه بالباء، قاله الموضح في (الحواشي) وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة، والفوارس نعتهُ، وإن كان جمعاً نظر إلى معنى أهلِ القبيلة، ورياحاً بمثناة من تحتٍ وحاء مهملة، وطهية بضمِّ الطاءِ المهملةِ وفتح الهاءِ وتشديد الياءِ آخرُ الحروفِ؛ والخشاب بكسرِ الخاءِ المعجمةِ، وبالشين المعجمةِ كلها قبائلُ، قاله الموضحُ في (الحواشي)، وفي مسائلِ الزجاجي قال المازني: سأل مروان الأخفشَ عن: أزيداً ضربته أم عمراً، فقال الأخفش: المختار النَّصب لأجل الألفِ، فقال: إنما المستفهمُ عنه هنا الاسمُ لا الفعل وإنما ينبغي أن يختارَ الرَّفع، فقال: هذا هو القياسُ، قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النّحاة أجمعوا على اختيارِ النَّصبِ؛ لما كان معه حرفُ الاستفهامِ؛ الذي هو في الأصلِ للفعلِ، فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطَّراوة شاذٌّ، بدليلِ قولِ العربِ: أزيداً ضربته أم عمراً بالنَّصبِ. اهـ. وقال الأخفش: أخوات الهمزة في ترجيحِ النصب كالهمزة في ذلك. (نحو: أيهم زيداً ضربه) فأيهم مبتدأ، وزيداً منصوب بفعلٍ محذوفٍ يفسره ضربه، والجملة خبر أيهم، والتَّقدير: أيهم ضربَ زيدٌ (ومَنْ أَمَةَ الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ، أو أمة الله منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ خبر من، والتَّقديرُ: من ضربَ أمة الله.

(**قوله: كهمزة الاسْتفهام**) بخلافِ بقيةِ أدواتِ الاستفهامِ، فيجبُ النَّصب معها، كما تقدَّم (سم).

(**قوله: نحو** ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]) إلخ، تقديرهُ: (أَنَتَّبع بَشَراً مِنّا وَاحِداً (نَتَّبِعه)؛ لأنَّ همزةَ الاستفهامِ يقع الفعلُ بَعدَها غالباً.

(**قوله: ما لَم يُفْصَلْ بَيْنَها... إلخ**) أي: بين الهمزةِ وبين الاسمِ السَّابقِ بغيرِ ظرفٍ، نحو: أنت زيد ضربته، وفي (الأشموني) فإن فصلت الهمزة، فالمختار الرَّفع، نحو: أأنت زيداً تضربه، إلا في نحو: أكل يوم زيداً تضربه، لأن الفصلَ بالظَّرف كلا فصلٍ، وقال ابنُ الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسمِ فالرَّفعُ، نحو: أزيدٌ ضربته نحو أم عمرو، وحكم بشذوذِ النَّصبِ في قوله:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوارِسَ أَمْ رِيَاحا ... عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

(**قوله: فالمختار الرفع**) أي: رفع الاسم لا نصبه؛ لأن الاستفهامَ حينئذٍ عن الضَّميرِ، رفعت ما بعده أو نصبت، فيترجَّح الرفع؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير، هذا إن لم تجعلِ الضَّميرَ فاعل فعل مقدَّر برز وانفصل حين حذف، بل جعلته مبتدأ، وإلا وجب النَّصبُ بالفعلِ المقدَّر، كما صرَّح به

وكما، ولا، وإنْ النَّافِيات، نحو: «ما زيداً رأيْتُهُ». قال في «شرح الكافية»: ....

أبو طالب

....

الناصية

الدَّماميني، ونقله شيخنا السيد عن (سم)؛ لأن الاستفهامَ حينئذ عن الفعلِ الواقعِ على ما بعد الضَّميرِ، والرَّفع يفيد أنه عن مجردِ الفعلِ، فقول (التَّصريح): وأقره شيخنا والبعض المختار النَّصب إذا جعل فاعلَ فعلٍ مقدر برزَ وانفصل، فيه نظر، ولا ترد صورة الفصلِ عن النَّاظمِ؛ لأن البعديةَ ظاهرةٌ في الاتصالِ (صبان).

(**قوله: فالمختار الرفع**) أي: واجب وإنما وجب؛ لأن الاستفهامَ عن تعيينِ المفعولِ، أما الفعل فلاحق فلا تعلق للهمزة به، والحق عدم الوجوبِ؛ لأن السؤالَ عن الاسم إنما يوجبُ دخولَ الهمزةِ عليه فقط، لا مع رفعه مبتدأ، بدليل أن السؤالَ في نحو: أزيداً ضربت أَم عمراً بلا ضمير، إنما هو عن الاسمِ، مع أنه واجبُ النَّصبِ إجماعاً. (صبان).

(**قوله: وكما ولا وإنْ النَّافِيات**) أي: من الأمثلةِ (النفي بما أو لا أو إن نحو ما زيداً رأيته) أَوْ . زيداً رأيته، أو إن زيداً رأيته فيترجَّح النصب؛ لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرفِ الاستفهامِ في أن الكلامَ معها غير موجب. (وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرَّفع) في الاسمِ بعدها (قال) أبو عبد الله بن الباذِش بباءٍ موحدةٍ فألف فذال وشين معجمتين والذَّال مكسورةٌ (وابنَ خروف): لا يترجَّح النَّصب مع هذه الأحرفِ، وإنما الرَّفع والنَّصبُ (يستويان) معها لدخولها على الأسماءِ والأفعال بخلافِ غيرها من أحرف النَّفي، وهي لم ولما ولن، فإنها مختصة بالأفعالِ. فحكمها حكم إن الشَّرطية في وجوبِ النَّصبِ إن اضطر شاعر إلى ذلك، قاله ابن مالك في (شرح الكافية) (تصريح).

(**قوله: وكما ولا... إلخ**) قيد بالثلاثةِ؛ لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة، ويجب نصبه عند ذلك؛ لاختصاصها بالفعلِ.

(**قوله: نحو ما زيداً رأيته**) ولا عمراً كلمته وإن بكراً ضربته. وقيل: ظاهر كلام سيبويه الخيار الرَّفعِ وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان؛ لأن لكل مرجحاً يساوي عنده مرجِّح الآخر.

(**قوله: قال في شرح الكافية... إلخ**) أي: قال النَّاظم في (شرح الكافية): ونصه ومن مرجحاتِ النَّصبِ تقدم، حيث مجردة من ما نحو: حيث زيداً تلقاه فأكرمه؛ لأنها تشبه أدوات الشَّرطِ فلا يليها في الغالبِ إلا فعلٌ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرطٍ، واختصت بالفعل. اهـ.

وهو في ذلك تابع لسيبويه، فإنه قال: إذا وحيث مما يقبح بعده ابتداءُ الأسماءِ، فإذا أوقعت الفعل على شيء من سببهِ نصب بالقياسِ، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه، ونُوْزِعَ سيبويه في إذا؛ لأنها عنده مختصَّة بالأفعالِ، ولم ينازع في حيث، فظن الموضح أن

وحيثُ مُجَرَّدَةً مِن ما، نحو: «حيثُ زيداً تلقاهُ فأكْرِمْهُ» لِأنّها تشبهُ أدوات الشَّرطِ، فَلا يَلِيها في الغالِبِ إلّا فِعْلٌ.

(وَ) اخْتِيرَ نَصْبُهُ أيضاً إذا وَقَعَ (بَعْدَ) حرفِ (عاطِفٍ) لَهُ (بِلا فَصْلٍ على مَعْمُولِ فِعْلٍ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

المنازعة في حيث، فقال: (وفيه نظر) والعجبُ منه أنه وافق النّاظم في المعنى، فقال: وإضافة حيث إلى الفعليةِ أكثر، ومن ثم ترجّح النصب في نحو: جلست حيث زيداً أراه. اهـ. ولعل وجه النّظر في قوله: فأكرمه، فإنه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين، ومن جازى بها من الكوفيين، أوجب النّصب بعدها فلا يكون راجحاً. (تصريح).

(قوله: وحيثُ مُجَرَّدَةً مِن مَا)؛ لأنّ (حيثما) يكون الاسم الّذي بعدها واجبَ النّصْب.

(قوله: واخْتِيرَ نَصْبُه أيضاً. . . إلخ) أي: مما يترجح فيه النّصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحةِ الهمزة المشددة الميم (مسبوق العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله، والمراد ببنائهِ عليه أن يجعلَ الفعل خبراً عن ذلك الاسم، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وبَـعْـدَ عـاطِـفٍ بـلا فَـصْـلٍ عـلـى مَـعْـمُـولِ فِـعْـلٍ مُـسْـتَـقِـرّ أوّلا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعاً أو ناصباً للمفعول، فالأول كقام زيد وعمراً أكرمته، والثّاني (نحو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]) بعد قوله: (﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]) وإنما ترجّح نصب المعطوفِ فيهما؛ لأن المتكلّم به عاطف جملة فعلية على جملة فعليةٍ، والرّافع عاطف جملة اسميةٍ على جملة فعليةٍ، وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما، قاله في (شرح الكافية) (بخلاف) ما إذا فصل بين الثاني؛ لأن كلاً منهما لا يعمل فيما قبله، أما الأول فلأنه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصولِ، وأما الثاني فلأنه مضاف إليه يوم، وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضافِ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. (تصريح).

(قوله: إذا وَقَعَ بَعْدَ حرف عاطف) أي: ولو غير الواو، كما في الشّاطبي. وقوله: بلا فصل، أي: بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف.

(قوله: بلا فَصْل على مَعمُولِ فِعل. . . إلخ) سواء كان ذلك المعمول منصوباً، نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، أو مرفوعاً نحو: قام زيد وعمراً أكرمته، فإن الفرقَ بينه وبين عكسه، وهو عمرو أكرمته، وقام زيد، حيث ترجح الرّفع، مع أن طلب التّناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجُّح النصب

مُتَصَرِّفٍ (مُسْتَقِرٌ أوّلاً) نحو: «ضربتُ زيداً وعَمْراً أكرمْتُهُ». قال في «شرحِ الكافيةِ»: ....

أبو طالب

....

الناصية

فيه أيضاً أن النَّصب فيه، يأتي على صورةِ النَّصبِ الضعيفِ في زيداً ضربته إذا لم يأتِ بعده شيء؛ لعدم تقدم مرجحه، فتأتي الفعلية بعد استقرارِ الضَّعفِ في الصورةِ، ولا كذلك قام زيدٌ وعمراً أكرمته؛ لأن تقديمَ الفعليةِ تقديمٌ لما يستدعي النَّصب، ويمهد له. هذا ما أفاد البعضُ أن ابن هشام استقرَّ رأيهُ عليه بعد أن كان يقول باستواءِ الصُّورتين في ترجحِ النَّصبِ، واقتصر الرُّوداني على ما يخالفه، فقال: كما يترجَّح النَّصب لمشاكلةِ جملةٍ سابقةٍ يترجَّح لمشاكلةِ جملة لاحقةٍ، نحو: زيداً ضربته، وأكرمت عمراً. اهـ. وكذا في (شرح الجامع) عن ابنِ هشامٍ، وهو الذي رأيته في مغنيه، ولو قيل بتساوي الرَّفعِ والنَّصبِ في هذه الصُّورةِ لكان له وجه، فتدبر. (صبان).

(قوله: بلا فصل) احترز بقوله: بلا فصلٍ من نحو: قامَ زيد وأما عمرو فأكرمته، فإن الرَّفع فيه أجودُ؛ لأن الكلامَ بعد أما مستأنفٌ مقطوعٌ عما قبله، وبقولِهِ: فعل مستقر أولاً من العطفِ على جملةٍ ذاتِ وجهينِ، وستأتي. (صبان).

(قوله: على مَعْمُولِ فِعْلٍ مُتَصَرِّف... إلخ) يعني: إذا كان فعلٌ متصرِّفٌ وبعده اسم مَعمُولاً لِذلكَ الفعلِ، ثمّ كان حرف عطف داخِلاً على اسم ـ بِلا فَصْلٍ بينهما ـ عاطِفاً لذلك الاسم على الاسم الذي قبله، فالرَّاجح نَصْبُ ذلك الاسم، كهذا المِثالِ الرَّاجِحِ فيهِ نَصْبُ (عَمْرو)، وإنما رجَّح النَّصب طلباً للمناسبةِ بين الجملتين؛ لأنَّ من نصبَ فقد عطف فعلية على فعليةٍ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعليةٍ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما. هذا، ولم يعارضه أن الأصل عدمُ التَّقديرِ لضعفهِ بكثرةِ الحذفِ في العربيةِ، وقلة تخالف المتعاطفينِ جداً، بل نقل في المغني عن الإمام الرازي أن التَّخالف قبيح. فاندفع ما قيل: إن في الرَّفع تخلصاً من تقديرِ العاملِ فلكلٍّ مرجح، فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبارَ التَّخلصِ من التخالفِ أقوى من اعتبارِ التَّخلُّصِ من التقديرِ؛ لأن التَّقديرَ خطبه (سهل) والتَّخالف قليل قبيحٌ، لكن محلَّ ذلك ما لم يقتضِ الحال تخالفهما، كقصد إفادة التَّجدد في الفعليةِ والثُّبوتِ في الاسميةِ، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

ولترجيح النَّصبِ أسباب أخر، لم يذكرها هاهنا: أحدها: أن يقعَ اسمُ الاشتغالِ بعد شبيه بالعاطفِ على الجملةِ الفعليةِ، نحو: أكرمت القوم حتى زيداً أكرمته، وما قام بكر لكن عمراً ضربته، فحتى ولكن حرفا ابتداءٍ أشبها العاطفين، فلو قلت: أكرمت خالداً حتى زيد أكرمته، وقام بكر لكن عمرو ضربته، تعين الرَّفعُ لعدمِ المشابهة؛ إذ لا تقعُ حتى العاطفةُ إلا بين كلٍّ وبعضٍ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه. ثانيها: أن يجاب به استفهام منصوب كزيداً ضربته، جواباً لمن قال: أيهم ضربت أو من ضربت، ومثل المنصوبِ المضافِ إليه، نحو: غلام زيد ضربته جواباً لمن قال: غلام أيهم

لِما فيهِ مِن عَطْفِ جُمْلَةٍ فِعلِيَّةٍ على مِثْلِها، وتَشاكُلِ الجُمْلَتَيْنِ المَعْطُوفَتَيْنِ أوْلى مِن تَخالُفِهِما. انتهى. وحينئذٍ فالعطفُ ليس على المَعمُولِ كما ذكرهُ هنا، ولو قال: «تلا» بدل «على» لَتَخلَّصَ مِنْهُ.

أبو طالب

(قوله: وحينئذ فالعطف ... إلخ) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراضِ بأن الجملتين المتعاطفتين المتناسقتين في الأجزاءِ، وإن كان المعطوفُ المجموع على المجموعِ بالذَّاتِ، لكن يعطفُ الأجزاء على الأجزاء في ضمنِه، كما يشهدُ به الذَّوقُ السَّليمُ، ونظر المصنف إلى الثاني.

الناصية

ضربت، ثالثها: أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصودِ، ويكون نصبه نصاً في المقصودِ، كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]؛ إذ النصب نص في عموم خلق الأشياءِ خيرها وشرّها بقدرٍ وهو المقصودُ، وفي الرفع إيهامُ كونِ الفعلِ وصفاً مخصصاً، وبقدر هو الخبرُ، وليس المقصودُ إيهامه وجود شيءٍ لا بقدر لكونه غير مخلوقٍ، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجِّحاً للنَّصب، وقال: النَّصب في الآية مثله في: زيداً ضربته، قال: وهو عربي كثير، وقد قرئ بالرَّفعِ لكن على أن خلقناه في موضعِ الخبر للمبتدأ، والجملة خبر إن وبقدر حال، وإنما كان النَّصب نصاً في المقصودِ؛ لأنه لا يمكن حينئذٍ جعل الفعل وصفاً؛ لأن الوصفَ لا يعمل فيما قبله، فلا يفسر عاملاً فيه، ومن ثم وجبَ الرَّفعُ في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] (أشموني).

(قوله: لما فيهِ) أي: في نصبِ الاسم السَّابقِ على هذه الفرضِ.

(قوله: مِن عَطف جُمْلَة فِعلِيَّة على مِثلِها)؛ لأن التقدير في المثالِ: ضربت زيداً، وأكرمت عمراً.

(قوله: وتَشاكُلُ الجُمْلَتَيْن... إلخ) بأن يكون كلاهما اسميتين، أو فعليتين.

(قوله: وحينئذٍ) يعني إذا قلنا: إن العطفَ بين جملتين، فالعطفُ ليس على المعمولِ، كما قال المصنف، بل على العاملِ وهو ضربتُ في المثالِ، فهذا التوجيه لا يلائمُ كلامَ المصنفِ. (دشتي).

(قوله: ليس على المَعمُول) إذِ المعمولُ مفرد، والمَفروض أنّ المَعطُوفَ عليه أيضاً جُملة، فقد تجوز النَّاظم في قوله على معمولِ فعل، أي بتقديرِ المضافِ، أي: على جملة معمول فعل؛ إذا العطف حقيقة إنما هو على الجملةِ الفعليةِ، كما عرفت.

(قوله: ما ذَكَرَهُ هنا) أي: مِن هذا الإشكال، بأنْ قال: (وبَعدَ عاطِفٍ بلا فَصلٍ تَلي مَعمُول فعل مستقر أولاً) ومِن المُحْتَمَلِ كون النّسخِ مُصَحَّفَة، والأصل (تلا) أوْ أنَّ النَّاظمَ تَجَوَّزَ في (معمولٍ) بتقديرِ (جُملة معمول) كما في بعضِ الشُرُوحِ. (شيرازي).

(قوله: ولو قال «تلا»... إلخ) أي: لو قال المصنفُ وبعد عاطف تلا، أي: وقع العاطفُ بعد معمولِ فعل لتخلَّص من هذا الإشكال، أي: إشكال العطفِ لعدمِ دلالةِ كلامِه إذاً على أن العطفَ على أي شيء. (دشتي).

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

وخَرَجَ بقَوْلِهِ: «بِلا فَصلٍ» ما إذا فُصِلَ بينَ العاطِفِ والاسم، فالمُختارُ الرَّفع، نحو: «قام زيدٌ وأمّا عَمْرٌو فأكرمْتُهُ»، و[خَرَجَ] بقولي متصرف أفعال التَّعجُّبِ والمَدحِ والذمِّ؛ فإنّه لا تأثير للعطفِ عَلَيها، كما قال المُصنفُ في نُكَتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابنِ الحاجب.

(وَإِنْ تَلا) الاسمُ (الْمَعْطُوفُ فِعْلاً) مُتَصرِّفاً (مُخْبَراً بِهِ عَنِ اسْمٍ) أَوَّلٍ مُبتَدَإٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَخَرَجَ بقَوْلِهِ بلا فَصل ما إذا فُصِلَ... إلخ) أي: فَصَلَ شيء يَرْجحُ معه عدمُ صَلَاحِيَّةِ ما بَعْدَه للعملِ فيما قبله، مثل (أمّا) الّذي يكون الكلامُ بعدَهُ في حكمِ المَقْطوعِ عما قبلَه، يقال: هذا حينئذٍ خارجٌ بقولِه بعد عاطف؛ لأن الواوَ حينئذٍ ليست عاطفةً، فلا حاجة لقوله: بلا فصلٍ، ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعاً لتوهم أن المرادَ عاطفٌ، ولو صورة، فيكون الشَّارحُ إنما أخرجَ هذا بقولِه بلا نصل؛ لأنه أصرحُ في إخراجه.

(قوله: فالمُختارُ الرَّفع) ما لم يرجِّح النَّصب مرجِّحٌ كوقوعِ الاسم قبل فعل ذي طلب، كأكرم يداً، وأما عمراً فأهنه. قال الرَّضي: ما بعد الفاءِ لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها، أو إذا كانت زائدة. قال الدَّماميني: ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء؛ لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزءٍ واحدٍ.

(قوله: وأمّا عَمْرو فأكرمْتُهُ) للفصلِ بأما. (قوله: أفعالُ التَّعجُّب والمَدح والذمّ) نحو: ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته و(نِعْمَ الرجل زيد وبشر أكرهه) و(بئستِ المرأة هِند، وزيد أعْرِفُه) فإنّ جُمُودَ هذهِ الأفعالِ جَعَلَها بِمَنْزِلَةِ أن ليس في الكلام فعل أصلاً.

(قوله: فإنّه لا تأثير للعطف عَلَيها) لضعفِ فعليةِ الأفعالِ غيرِ المتصرِّفةِ، فكأنما عطف على الاسمِ لا على الفعلِ.

(قوله: وَإِنْ تَلا الاسمُ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً... إلخ) يعني: إذا وقع الاسمُ السَّابقُ المشتغلُ عنه بعد عاطفٍ، وكان قبلَ العاطفِ فعل، والفعلُ خبر مبتدأ، ففي المثالِ زيدٌ وقعَ بعد واوِ العطفِ، وقبلها الفعلُ وهو أكرمتها، وهو خبرٌ عن هندٍ.

هذا، وفي (التَّصريح): إذا بني الفعل السَّابق على اسم بأن أخبر بالفعلِ عن اسم غير ما التَّعجبيةِ، وتضمنت الجملةُ الثانية المعطوفة على الجملةِ المبني فعلها على مبتدئِها (ضميره أو كانت الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسَّببيةِ (لحصول المشاكلة) متعلّق بيستويان على أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضَّميرِ في الجملةِ الثانية، وإلى ذلك أشارَ النَّاظمُ بقوله:

نحو: «هندٌ أكْرَمْتُها، وزيدٌ ضربتُهُ عِنْدَها» (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّراً) بين الرَّفعِ على الابتداءِ والخبرِ،

أبو طالب

(قوله: فاعطفن مخيراً) لا يقالُ: الرفعُ راجحٌ في هذه الصُّورةِ لاستغنائهِ عن التَّقديرِ، وصيرورةِ الاسمِ عمدةً؛ لأنا نقول: يعارضُه وجودُ الرَّابط المتبادر منه العطفُ على الفعليةِ، وأحسنية العطفِ لظهورِ الجامعِ بين المعطوفينِ، وهو المبتدأ.

الناصية

وإن تـلا الـمـعـطـوفُ فـعـلاً مُـخْـبَـرا بـهِ عـنِ اسـمٍ فـاعْـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا

وذلك نحو: قام زيد وعمراً أكرمته لأجله، أو فعمراً أكرمته، فيجوز في عمرو الرَّفع والنَّصبُ على السَّواءِ؛ وذلك؛ لأنّ (زيد قام) جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولنا: كبرى أنها جملةٌ في ضمنها جملة مبنيةٌ على مبتدئِها، ومعنى قولنا: إنها ذات وجهينِ أنها اسمية الصَّدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية العجزِ بالنظرِ إلى خبرِها، فإن راعيت صدرها رفعت عمراً، وكنت عطفت جملة اسمية على جملةٍ اسمية، وكلاهما لا محلَّ له من الإعرابِ، وإن راعيت عجزَها نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملةٍ فعليةٍ محلها الرَّفع على الخبرية، والرَّابط بين الجملةِ المعطوفةِ والمعطوف عليها، إما الضَّميرُ من لأجله العائد على صدرِ الجملةِ الأولى، أو الفاء، فالمناسبة حاصلةٌ على كلا التقديرين فاستوى الوجهانِ، وقال في البسيطِ: إن أبا علي رجَّح الرَّفع. اهـ. وهو مقتضى قول ابر الشَّجري أن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبارِ الفعلِ، وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا: لم يصرح سيبويه بأنهما على حدٍّ سواء، وإنما ذلك قول الجزولي، والأظهر ترجيحُ النَّصب؛ لأن الحملَ على الصغرى أقربُ، وهم يراعون الجوارَ ما أمكن، نحو: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وعورض بأن الرَّفع ترجَّح بعدمِ الإضمارِ، فلكل منهما مرجح فتساويا. (تصريح).

(قوله: وإن تلا المعطوف) أي: غير المفصولِ بأما، أما المفصولُ بها نحو: زيد قام، وأما عمرو فأكرمته، فالمختارُ رفعهُ ما لم يرجِّح النَّصب مرجح، كوقوع الاسم قبل الطَّلب نظير ما مرَّ، قاله (شارحِ الجامع) (صبان).

(قوله: وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوف) جملةٌ ذاتُ وجهين، يعني: اسميةُ الصَّدرِ فعليةُ العجزِ غير تعجبيةٍ.

(قوله: مُخبراً بِهِ) مع معمولِه.

(قوله: عَن اسْم أَوَّل) وهو في المثالِ هند.

(قوله: نحو «هندٌ أكْرَمْتُها». . . إلخ) الشَّاهد في (زيدٍ) فيجوزُ رفعهُ على أنْ يكون (زيدٌ) مبتدأ، وجملة (ضربته عندها) خبره، ومجموع الجملة مَعطُوفة على جملةِ (هندٌ أكرمتها) (ويجوز) نصبُه بتقديرِ: (ضربت زيداً ضربته عندها) عطفاً لهذِهِ الجملةِ على جملةِ (أكرمتها) (شيرازي).

(قوله: بين الرَّفعِ) أي: رفع زيدٍ ليكون مبتدأ ضربته خبره.

والنَّصبِ على جُملةِ أكْرَمْتُها، وتُسَمَّى الجُملةُ الأُولى مِن هذا المِثال ذات وجهَيْنِ؛ لأنَّها اسمِيَّةٌ بالنَّظَر إلى أوَّلِها، وفِعلِيَّةٌ بالنظرِ إلى آخِرِها.

وهذا المِثال أصَحّ كما قال الأُبَّذِي في «شرح الجَزُولِية» مِن تَمثِيلِهِم بـ «زيد قام وعَمْراً

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بين الرفع على الابتداء... إلخ) أي: بشرطِ أن يكون في الثانيةِ ضميرُ الاسمِ الأول، أو عطفت بالفاءِ نحو: زيد قام، وعمرو أكرمته في داره، أو فعمراً أكرمته برفع عمرو ونصبه، فالرَّفع مُراعاة للكبرى، والنَّصب مراعاة للصغرى، ولا ترجيح؛ لأن في كلٍّ منهما مشاكلة، بخلافِ: ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده، فإنه لا أثر للعطف فيه، فإن لم يكن في الثَّانية ضميرُ الاسمِ الأولِ، ولم تعطف بالفاءِ فالأخفشُ والسّيرافي يمعنانِ النَّصب، والفارسي وجماعة منهم النَّاظم يجيزونه. وقال هشام: الواو كالفاءِ، وهو ما يقتضيه كلامُ النَّاظمِ. (صبان).

(قوله: والنَّصب) أي: نصب المعطوف، وهو زيد بتقديرِ: ضربت قبله؛ لتكون جملة ضربت ـاً عطفاً على جملةِ: هند أكرمتها.

(قوله: وتُسَمَّى الجُملةُ الأولى) وهي: هند أكرمتها.

(قوله: ذات وجهين) أي: غير تعجبيةٍ لجريان فعلِ التَّعجبِ مجرى الأسماءِ لجمودِهِ؛ ولذلك صغروه. (خضري).

(قوله: بالنَّظَر إلى أوَّلِها) لوقوع المبتدأ ـ وهو هند ـ في أولها.

(قوله: بالنظر إلى آخرها) ـ وهو أكرمتها ـ لكونه فعلاً وفاعلاً.

(قوله: وهذا المثال) وهو هندُ أكرمتها وزيد أضربته عندها؛ لوجود ضمير في الجملة الثانيةِ يعود إلى المبتدأ الأول. وفي (الشيرازي): فمجموعُ (هند أكرمتها) جملة اسمية؛ لأنّ رأسَها اسم، و(أكرمْتها) فقط، جملة فِعْلية؛ لأنّ رأسَها فِعل.

(قوله: هذا المثال أصح، كما قال الأُبَّذِيّ... إلخ) (الحاصل): أنّ بعضَ النُّحاةِ مثلَ بـ (زيد قامَ وعَمْراً كَلَّمته) فقال: إنّ (عَمْراً) يجوزُ فيه الرَّفع عطفاً لِجملةِ (عمرو كلمته) على جملةِ (زيد قام)، ويجوزُ فيه النَّصب عطفاً لِجملَةِ (كلّمت عمراً كلّمته) على جملَةِ (قام)، وأشكَلَ عليه الأُبَّذِي في (شرح الجَزولية): بأنّه لو عطفَ جملة (كلّمت عمراً كلمته) على جملةِ (قام) لأصبحَ جملةَ (عمراً كلّمته) معمولاً لِلْمبتدإِ (زيد)، لأنَّ الجملةَ المَعطُوفَةَ على خبر مبتدإٍ في حكمِ نفسِ الخبرِ، وكما أنَّ الخبرَ لو صارَ جملةً، وجبَ فيه وجودُ ضميرِ رابطٍ يرجع إلى المبتدإ؛ فكذلِكَ يجب في الجملةِ المَعطوفةِ على الخَبَرِ مِن وجودِ ضميرِ رابِطٍ يرجع إلى المبتدإِ، مع أنّه ليس في (عمراً كلّمته) ضمير راجع إلى (زيدٍ).

وَالـرَّفْـعُ فِـي غَـيْـرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ فَـمَـا أُبِـيـحَ افْـعَـلْ وَدَعْ مَـا لَـمْ يُـبَـحْ

كلَّمْتُهُ» لبُطْلانِ العطفِ فيهِ لِعَدَمِ ضميرٍ في المَعْطُوفَةِ يربطُها بمبتَدَأِ المَعطُوفِ عَلَيها، إذِ المعطوفُ بالواوِ يَشْتَرِكُ مع المَعطُوفِ عَلَيه في مَعْناهُ، فَيَلْزَم أنْ يكونَ في هذا المِثال خَبَراً عنه، ولا يَصِحّ إلّا بالرَّابِطَةِ، وقَدْ فُقِدَ، انتهى. ولَعَلَّهُ يُغْتَفَرُ في التَّوابعِ ما لا يُغْتَفَرُ في غَيْرِها.

(وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ) ....

أبو طالب

(قوله: ولعله. اهـ.) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ وارد على إيرادِ الأصحِّ اسم تفضيلٍ، وكلاهما واضحانِ.

الناصية

(قوله: لبطلانِ العطف فيهِ) أي: في هذا المثالِ، فإن مقتضى العطف أن يصحَّ وقوع المعطوفِ مكانَ المعطوفِ عليه، فإنه على النَّصبِ يكون التَّقديرُ: زيدٌ قامَ وكلمت عمراً، فكلمت عمراً عطف على قامَ، والمعطوفُ عليه، وهو قام خبر لزيدٍ، ومقتضى العطف أن يكون كلمت أيضاً خبراً له، والحال أنه لا يصح؛ لأنّ كلمت جملة، ولا بد لجملة الخبر أن تتضمَّن ضميراً يعود إلى المبتدأ، وهي خالية من هذا الضمير؛ لأن الهاء في كلمته يعود إلى عمرٍو لا إلى زيدٍ. (دشتي).

(قوله: لِعَدَمِ ضمير في المَعْطُوفَةِ) أي: الجملة المعطوفة، وهي كلمته.

(قوله: يَشْتَرِكُ مع المَعطُوفِ عَلَيهِ في مَعْنَاهُ) أي: معنى المعطوف عليه، فكما أنّ المعطوف عليه، وهو قام، خبر لزيد، فليكن كلمت أيضاً كذلك.

(قوله: ولَعَلَّهُ يُغْتَفَرُ. . . إلخ) هذا جوابٌ مِن الشَّارِحِ على إشكالِ الأبَّذي، وحاصِلُه: أنّ جُملَةَ (عمراً كلَّمْتُهُ) معطوفةٌ على (قام) والمعطوفُ مِن التَّوابعِ، والتَّوابعُ يُغْتَفَرُ فيها ما لا يُغْتَفَرُ في غيرها، فيُمكِن أن يغْتَفَرَ في (عمراً كلّمتُهُ) عَدَم وجُودِ ضميرٍ راجعٍ إلى (زيد)؛ لأنه تابع لِلْخبرِ، وإنْ لم يُغْتَفر في نَفْسِ الخَبَرِ ذَلِكَ.

هذا، وفي (الدشتي): إن هذا اعتذار عن المثال الأخيرِ، ودفع إشكالٍ عنه، وهو أن اشتراطَ وجودِ الضَّميرِ في الجملةِ الخبريةِ، إنما هو في غير الجملةِ التابعةِ، وأما فيها فيغتفر فيها، وحيث إن الموردَ عطف، والعطفُ من التوابعِ، فيغتفر فيه.

(قوله: في غير) متعلّق برجح على ما قال الشَّيخ خالد أنه الظَّاهر.

(قوله: في غَيْرِ الّذي مَرَّ) يعني: غير واجبِ النَّصبِ، وواجبُ الرَّفعِ، ومختارُ النَّصبِ، وجائز الأمرين.

(قوله: رَجَحْ) على النَّصبِ، لسلامةِ الرفعِ من الإضمارِ الذي هو خلافُ الأصلِ، فرفع زيد بالابتداءِ في قولك: زيد ضربته، أرجح من نصبهِ بإضمار فعلٍ، ونصبه عربي جيد خلافاً لمن منعه.

لِعَدَمِ مُوجِبِ النَّصبِ ومُرَجِّحِهِ ومُوجِبِ الرَّفعِ ومُسْتَوى الأمْرَيْنِ، وعَدَمُ التَّقديرِ أوْلى مِنه، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» وَمَنَعَ بَعْضُهُم النَّصْبَ، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرّعد: ٢٣] (فَما أُبِيحَ) لَكَ (افْعَلْ وَدَعْ) أي: أُتْرُك ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: لِعَدَمِ مُوجِبِ النَّصب... إلخ) دليل لرجحانِ الرفع، يعني: إذا رأينا جملة من بابِ الاشتغالِ، ولم يكن فيها أسباب الوجوه الأربعةِ الماضية؛ فالرَّاجح حينئذٍ الرفع؛ لأن الرَّفع لا يستلزم التَّقدير؛ لكونه مبتدأ، ولا يحتاج إلى عاملٍ لفظي، وأما النَّصب فيحتاجُ إلى التَّقدير لكونه مفعولاً، فيجب معه تقديرُ الفعلِ، وعدم التقديرِ أولى من التَّقديرِ. (دشتي).

(قوله: وعَدَمُ التَّقدير أوْلى) من التَّقدير؛ إذِ النَّصب يحتاجُ إلى تقديرِ فِعلٍ، والرَّفعُ لا يحتاجُ إلى تقديرِ شيء.

(قوله: نحو «زيد ضَرَبْته») فرفع زيد: أرجحُ من نصبهِ؛ لأن رفعه على الابتداءِ، ولا يلزم فيه تقديرُ فعلٍ، وأما النَّصب فعلى المفعوليةِ، والمفعول يحتاجِ إلى فعلٍ مقدر، أي: ضربت زيداً ضربته.

(قوله: ومَنَعَ بَعْضُهُم النَّصْبَ) أي: قال (لا يجوز النَّصب) فليس راجِح الرَّفع، وإنّما هو واجِبُ الرَّفع لما فيه من كلفة الإضمارِ، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه، وغيره من أئمة العربيةِ عن العربِ، وهو كثير، وأنشد أبو السَّعادات ابن الشجري في أماليه على جوازِه قوله:

فارِساً ما غادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ

قاله علقمة. وقيل: امرأة من بلحارثِ بن كعبٍ. وهو من الرَّمل. الشَّاهدِ في (فارساً): حيث اختير فيه النَّصبِ على الرَّفعِ، والتَّقدير: غادروا فارساً،ما غادروه. والرَّفع أرجحُ؛ لأن عدمُ الإضمار أرجحُ من الإضمار. وهو حجةٌ على من منع مثلِ هذا.

(قوله: وَرُدَّا) أي: القولُ بوجوبِ الرَّفعِ؛ لأنه ورد منصوباً في قوله تعالى؛ إذ قرئ (جناتِ) بكسر التّاء، والكسرُ علامةُ النَّصبِ في الجمعِ المؤنثِ مع عدم موجبٍ لشيء. (دشتي).

(قوله: بقوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرّعد: ٢٣]، حَيثُ قرأ بعضُ القُرّاءِ (جناتِ) مَنصُوباً بالكسرةِ، فإنّه ليس مِن واجبي الرَّفع والنَّصبِ، وليس راجِح النَّصبِ، ولَا مُسْتَوِ الأمْرانِ، ومع ذلك قُرِئَ بالنَّصب. (شيرازي).

(قوله: فما أبِيحَ لك) فيما يرد عليك من الكلامِ أن ترده إليه، ويخرجه عليه.

(قوله: فما أبيح... إلخ) فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوهِ السَّابقةِ لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السَّماعِ، نقله (سم) عن الشَّاطبي.

(ما لَمْ يُبَحْ) لَكَ، وتقديمُهُ واجِبَ النَّصبِ، ثُمَّ مُختاره، ثُمَّ جائِزه على السَّواء، ثُمَّ مَرْجُوحه أحْسَن كما قال مِن صُنْعِ ابنِ الحاجِبِ؛ لأنّ البابَ لِبَيانِ المَنصُوبِ مِنه ....

أبو طالب

(قوله: كما قال... إلخ) أي: كما حكمَ المصنف بأحسنيته في بعضِ كتبه، وقيل: أي: كما ذكره المصنف في هذا الكتاب بهذا الترتيبِ، وقوله (من صُنْعِ) مفضل عليه لاسم التفضيلِ، وصنع ابن حاجبٍ في الكفِّ ذكر مختار الرَّفعِ، ثم مختار النَّصبِ، ثم المتساوي فيه الأمران، ثم واجب النَّصبِ، ثم واجب الرَّفعِ.

(قوله: لأن البابَ لبيانِ المنصوبِ منه) فما كان واجبُ النَّصبِ، فالباب لبيان كلِّه، وما كان جائز النَّصبِ، فالبابُ لبيانِهِ من حيثُ النَّصبُ بالذاتِ، ومن حيثُ الرَّفعُ بالتبع، وما كانَ واجب

الناصية

هذا، والمعنى: فافعل الحكمَ من رفعٍ ونصبِ الذي أبيح لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعدِ، وتخريجه عليه حالة كونِ ذلك الحكمِ كائناً فيما يرد على لسانكَ من الكلامِ، ولو قال الشَّارح: فما أبيحَ لك بمقتضى تلك القواعِد افعل ودع، ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر، وأوضح، وأولى. (صبان).

(قوله: ما لَمْ يُبَحْ لَكَ) يعني: ما بينا لك، وفصلنا من الوجوهِ الخمسةِ المذكورةِ في إعراب الاسمِ المشتغلِ عنه، هو المعيار الصحيحُ في مواردها، وليس لك أن تتخلَّف عن ذلك. (دشتي).

(قوله: وتقديمُهُ) أي: المصنف. (قوله: ثُمَّ مُختارَه) أي: مختار النَّصبِ، وراجحه في قوله: واختير نصبٌ... إلى قوله مستقر أولاً. (دشتي).

(قوله: ثُمَّ جائِزه) أي: جائز النَّصبِ مساوياً مع الرَّفعِ من غير ترجيحٍ لأحدهما من قوله: وإن تلا... إلى آخر البيت. (دشتي).

(قوله: ثُمَّ مَرْجُوحَه) أي: مرجوحُ النّصبِ وراجحُ الرَّفع في قوله: والرَّفع في غير الّذي مرَّ رجح.

(قوله: أحْسَن... إلخ) يعني: تقديمَه النَّصب، ورعايةُ هذا التَّرتيب ابتداءً من الواجبِ، وختماً بالمرجوحِ أحسن وأصحُّ، كما فعلَ المصنفُ في أرجوزته هذه، مما صنع ابن الحاجب، فإنه قدَّم في (الكافية) مختار الرَّفعِ، ثم مختار النَّصبِ ثم المتساوي فيه الأمران، ثم واجبُ النَّصبِ. وأنت تعلم أن بابَ الاشتغالِ إنما انعقدَ لبيانِ أحكامِ نصبِ المشتغلِ عنه، وأنه لولا اشتغالُ الفصلِ بضميرهِ لنصبه، فحقُّ الأولوية هنا للنَّصبِ، والرَّفع إنما يؤتى به طرداً للبابِ، فتقديمه في كلام ابن الحاجبِ غير وجيهٍ. (دشتي).

(قوله: مِن صُنْعِ) متعلق بأحسن. (دشتي). (قوله: لأنَّ البابَ) أي: بابُ الاشتغال.

(قوله: لِبَيانِ المَنصُوب مِنه) يعني: أن الباب خاص لبيان القسمِ المنصوبِ من الاسمِ المشتغلِ عنه، فينبغي تقديم النَّصب.

وَفَـصْـلُ مَـشْـغُـولٍ بِـحَـرْفِ جَـرِّ أَوْ بِـإِضَـافَـةٍ كَـوَصْـلٍ يَـجْـرِي

انتهى. وكانَ ينبغي أنْ يُؤَخِّرَ واجِبَ الرَّفعِ عنها لِما ذُكِر.

(وَفَصْلُ) ضَميرِ (مَشْغُولٍ) به عن الفعل (بِحَرْفِ جَرّ أوْ بإضافَةٍ) أي: بِمُضافٍ ....

أبو طالب

الرَّفع فليسَ البابُ لبيانهِ إلا بالتبعِ، فمدخلية البيان أكثر في واجبِ النَّصبِ، ثم في مختارِه، ثم في جائزه ثم في مرجوحِه.

(**قوله: انتهى**) أي: انتهى كلام المصنف.

(**قوله: وكان ينبغي أن يؤخر... إلخ**) أقول: لعلَّ تقديمه على ما سوى واجبُ النَّصبِ؛ لتقارنِ الواجبينِ، فإن قلت: فينبغي أن يقارنَ المختارين أيضاً، قلت: لا يمكن ذلك؛ لأنَّ معرفةَ موضعِ مختارِ الرَّفع موقوفة على معرفةِ المواضعِ الأربعةِ الباقيةِ.

(**قوله: وفصل ضمير... إلخ**) لهذا البيتِ معنيانِ، الأول: ما حمل عليه الشارح، وهو أن المرادَ بالمشغولِ المشغولُ به، أي: التالي للعاملِ، وبالمفصولِ عنه نفسُ العاملِ، وبقوله: بحرفِ الجرِّ الجارِ فقط دون مجرورِه، وبقوله: أو بإضافة بمضافٍ، وليقس عليه قوله: كوصل مع متعلقاته المحذوفة، والمثال على هذا المعنى ما ذكر الشارح، ولا يخفى عليك أنه لو حملَ المشغولُ على

الناصية

(**قوله: انتهى**) أي: انتهى كلامُ النَّاظِمِ في بعضِ كتبِهِ، وفي (الدشتي) انتهى كلامنا في بيان أحسنية صنعِ المصنفِ من صنعِ ابن الحاجبِ.

(**قوله: وكان ينبغي... إلخ**) أي: نعم يرد على المصنف في صنعه هذا أنه أدخلَ واجبَ الرَّفعِ بين صورِ النَّصبِ، ولو أخره عنها كان أحسن.

(**قوله: وكان ينبغي أن يؤخر واجب الرفع عنها**) أي: عن المنصوباتِ واجِبِها، وراجِحها، ومباحِها، وهو مستوي الأمْرَين.

(**قوله: لِما ذكِر**) من أن البابَ لبيانِ المنصوبِ منه. وبيانُ المَرفوع اسْتطراد؛ لأنّ البابَ لِـ (اشْتغالِ العامِلِ عن المَعمولِ) والمَرفوع ليسَ العاملُ مَشغولاً عنه.

(**قوله: وفصل مشغول**) أي: عامل مشغول.

(**قوله: بحَرْفِ جر**) مطلقاً، أي: غير مقيدٍ بحرفٍ بخصوصه، وقوله: أو بإضافة، أي: بمضاف، أو ذي إضافة، وإن تتابعت، أو بهما معاً، وقوله: أو بهما معاً، فيه إشارة إلى أن أو في كلامِ المصنف مانعة خلوّ، فتجوّز الجمع، واعترض الشّاطبي كلامَ المصنّف بأنَّ الفصلَ لا يتقيّد بما ذكر؛ إذ يجوز زيداً ضربت راغباً فيه، وزيداً أكرمت من أكرمه. اهـ. وحينئذٍ فليست أو مانعةَ جمعٍ، ولا مانعة خلوٍّ. (صبان).

(كَوَصْلٍ) فيما مَضى (يَجْرِي) فيجبُ النَّصبُ في نحو: «إنْ زيداً مَرَرْتَ به أوْ رأيتَ أخاهُ

أبو طالب

العاملِ، والمفصولُ عنه على الضَّميرِ، وهكذا في قوله: كوصل لكان أسهل، الثاني أن يراد بالمشغولِ المشغول عنه، أو نفس العاملِ، سواء جعل الشَّاغل الحقيقي، أي: المتكلِّم أو المجازي، أي: نفسُ العاملِ فإنه يصيرُ على هذا فاعلاً أو مفعولاً، ولا منافاة في ذلك، وبالمشغولِ عنه الفعل، أو الاسمُ السابقُ، أي: المشتغل عنه العاملُ، وبالحرفِ الجارِّ مع مجرورهِ، وبإضافة المضافِ إليه، وذلك شائع، وليقس عليه حال قوله كوصل مع متعلَّقاته المحذوفةِ، والمثال على هذا المعنى ضارباً في الدَّار قتلته، في حرف الجرِّ، وغلام زيد ضربته، في الإضافة.

الناصية

(قوله: كوصل... إلخ) أي: لا فرق بين أن يكون الضَّميرُ المشتغلُ به متصلاً بالفعلِ المشتغل نحو: زيداً ضربتُه، أو منفصلاً عنه، كما في مررت به، ورأيت أخاه للفصلِ في الأولِ بحرفِ الجرِّ. والثَّاني بالمضافِ. (دشتي). وفي (الشيرازي): لو فَصَلَ بينَ العامِلِ وبينَ الضميرِ الذي أشْغل العامِلَ عنِ الاسم السَّابق، حرفُ جَرٍّ أوْ مُضافٍ، فإنّما هُما كَلا فَصْل، فَلا يَتَغَيَّر حكمُ الاسمِ السَّابق بمثلِ هذا الفَصْل.

(قوله: فيما مَضى) من الصُّورِ الخمسةِ، أي: واجب النَّصبِ ومختاره، ومتساوي الأمرين، ومرجوح النَّصب، وواجب الرفعِ. (دشتي). **(قوله: فيما مضى)** أي: في جميع ما تقدَّم. فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصالِ الضَّمير بالمشغول تجري مع انفصاله منه بما ذكر.

(قوله: فيجبُ النَّصب) لوقوع الاسمِ المشتغلِ عنه بعدما يختصُّ بالفعل؛ وهو إن الشرطية.

(قوله: فيجب النصب... إلخ) أي: فيجبُ النَّصب في نحو: إن زيداً مررت به أو بغلامه، أو حبست عليه، أو على غلامه، أو أكرمت أخاه، أو غلام أخيه أكرمك، كما يجبُ في نحو: إن زيداً أكرمته ويمتنع النَّصب، ويتعين الرفع في نحو: خرجت فإذا زيد مرَّ به أو بغلامه، أو حبس عليه أو على غلامه، أو يضربُ أخاه أو غلام أخيه عمرو، كما وجبَ الرَّفع في نحو: فإذا زيد يضربه عمرو، وقس على ذلك بقيَّة أمثلة الأحكام، أي: ويختارُ النَّصب في نحوِ: زيداً مرَّ به أو بغلامِه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه، كما يختارُ في: زيداً اضربه، ويستوي الأمران في نحو: زيد قامَ، وعمرو مررت به داره، كما يستويانِ في: زيدٍ قامَ وعمرو أكرمته في داره، ويترجَّح الرفع في: زيد مررت به، كما يترجَّح في زيد ضربته. (أشموني).

(قوله: في نحو إن زيداً مررت به... إلخ) أي: (إنْ زيداً مَرَرْتَ به أكرَمَكَ) و(إنْ زيداً رأيتَ أخاه أكرَمَكَ) (الشَّاهد) في فصلِ باءِ الجَرِّ بينَ (مَرَرْت) وبينَ الضَّمير، وفَصْلِ (أخا) بينَ (رأيتَ) وبينَ الضَّميرِ، و(أخا) مُضافٌ إلى الضَّميرِ، (وإنّما) وَجَبَ النَّصب في المِثَالَيْنِ لِدخولِ (إن) الشَّرطية على الاسم السَّابق. (شيرازي).

أكرمَكَ» والرَّفعُ في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عَمْرٌو أوْ رَأى أَخُوهُ»، ويختارُ النَّصب في نحو: «زيداً اُمْرُرْ به أو اُنْظُرْ أخاهُ»، والرَّفع في نحو: «زيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاه»، ويجوز الأمْرانِ على السَّواء في نحو: «هندٌ أكرمْتُها وزيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاهُ في دارِها» نعم يُقَدَّرُ الفِعلُ مِن مَعنى الظاهِرِ لا لفظِهِ.

أبو طالب

(قوله: أو رأى أخوه) أي: خرجت، فإذا زيد رئي أخوه، ووجوب الرَّفعِ؛ لمكان إذا الفجائيةِ، لا لكون المشغولِ به مرفوعاً، ولعل ذلك لسماعِ نصبه عند رفع المانعِ عن النَّصبِ، على أن يكون التَّقدير تذكرت، أو رأيت زيداً رُئي أخوه؛ إذ لولا السَّماع لذلك، لما دل دليلٌ آخر على تقديرِ الفعلِ معلوماً، فينبغي أن يقدَّر مجهولاً، وإذا قدر مجهولاً لكانَ المثالُ خارجاً عن البابِ للمانعِ الدَّاني،

الناصية

(قوله: في نحو: خرجت فإذا زيد مر به... إلخ) أي: (خرجتُ فإذا زيد مر به عمرو) و(خرجت فإذا زيدٌ رأى أخوهُ) (الشَّاهد) في فصل باءِ الجَرِّ بين (مَرَّ) وبينَ الضَّمير، وفَصْلِ (أخو) بينَ (رَأى) وبينَ الضَّمير، وإنَّما وجب الرَّفع للاسم السَّابقِ ـ زيد ـ لِدخولِ (إذا) المفاجأةِ عَلَيه. (شيرازي). وفي (الدشتي) يجب الرفعُ لوقوعِ الاسمِ بعد ما يختص بالمبتدأ، وهو إذا الفجائية.

(قوله: أوْ رأى أخوهُ) يعني: أو تقول: فإذا زيد رأى أخوه مثال للفصلِ بالمضافِ.

(قوله: في نحو زيداً مر به... إلخ) (الشَّاهد) في فَصْل الباءِ، و(أخا) كما مَرَّ، وإنَّما رُجِّحَ النَّصْب لِوُقوعِ الاسم السّابق ـ زيد ـ قبل فِعلِ الأمرِ.

(قوله: والرَّفعَ... إلخ) لعدمِ وجودِ ما يوجب الصُّور الأربعة. وفي (الشيرازي): وإنما رَجَّحَ الرَّفع؛ لأنَّه ليس مِن واجبي الرفع والنّصب، ولا راجح النصبِ، ولا مسْتَوى الأمْرَيْن.

(قوله: في نحو هند أكرمتها... إلخ) هذان مِثالان هما (زيد هند أكرمتها وزيد مررتَ به في دارِها) و(هند أكرمتها وزيد رأيتَ أخاه في دارِها) فالأوّل لِفَصْلِ الباءِ بين الفعلِ والضَّميرِ، والثَّاني لِفَصْلِ المُضافِ ـ أخا ـ بينَ الفعلِ والضَّميرِ، وإنَّما اسْتَوى الرَّفعُ والنَّصبُ في الاسم السَّابِقِ وهو (زيد)؛ لأنَّه وقع عَقِيبَ واوِ العَطْفِ ـ بِلا فَصْلٍ بَيْنَهُما ـ وقبله جملة اسمية هي (هندُ أكرمتُها) وجملة فِعلية هي (أكرمتُها) فقط، فيصحُّ عَطف هذه الجملةِ على مَجمُوعِ الجُملةِ السَّابِقَة، وهي جُملةٌ اسمية فَيُرْفَع (زيد)، ويَصِحّ عَطفُها على جُملةِ (أكرمتَها) فقط، وهي جملة فِعليةٌ فَيُنْصَب (زيد) كما سَبَقَ تفصيله في قولِ النَّاظِم: (وإنْ تَلا المَعطوفُ فِعلاً مُخْبراً... إلخ) لوقوع الاسم معطوفاً بعد فعل هو خبر عن اسمٍ حسب قوله: وإن تلا المعطوف.

(قوله: أو رأيتُ أخاهُ في دارها) مثال لما كان الفاصل مضافاً.

(قوله: نعم يُقدَّرُ الفِعلُ... إلخ) يعني: أن هنا فرقاً بين ما إذا كان الضَّمير متصلاً بالفعل نحو: زيداً ضربته، وما إذا فصل بينها بحرفِ جرٍّ نحو: زيداً مررت به، فإن الفعل المقدر في الأول بلفظِ

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(وَسَوِّ فِي ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ ....

أبو طالب

فينبغي أن لا يذكر فيه، ولو على سبيلِ الاستطرادِ؛ إذ ما ينبغي أن يذكر فيه استطراداً، هو الخارج عن البابِ لمانع عارضي فقط.

الناصية

الفعلِ الظَّاهر، وهو ضربت، وأما في الثَّاني فالمقدر فعل بمعنى الفعل الظاهرِ، وهو جاوزت؛ لأن الفعلَ الظَّاهرَ، وهو مررت، لازم، فلا ينصبُ الاسمَ السَّابق. (دشتي).

(**قوله: نعم يقدر الفعل... إلخ**) أي: يكونُ التقديرُ بِما يُناسِبُ الكلامَ، وينسجِمُ مَعَهُ فيما احْتِيجَ إلى تقدير الفعل، مِن صورِ نَصْبِ الاسم السَّابقِ وجوباً، أوْ رجحاناً، أوْ جَوازاً (ففي) مِثالَيْ واجب النَّصبِ هكذا يقدر: (إنْ جاوزتَ زيداً مَرَرْت به أكْرَمَكَ) و(إنْ عَرفْتَ زيداً رأيتَ أخاه أكرَمَكَ) وإنَّما قَدَّرنا (جاوزتَ)؛ لِعَدَم تَعدِيَةِ (مَرَرتَ) بنفسِهِ إلى المفعولِ بِهِ، وإنَّما قَدَّرنا (عَرفْتَ)؛ لعدم جَوازِ تقديرِ (رأيتَ) إذِ المَقصود رُؤْيَة الأخِ لا رُؤْيَة زَيد (وفي مِثالَي) راجِحِ النَّصبِ يقدر ـ مَثَلاً ـ هكذا (جاوِزْ زيداً امْرُر بِهِ) و(لابَسْ زيداً انظر أخاه) وإنَّما لم يُقدَّر (امْرر) و(انْظرْ) لِما بيَّنَا (وفي مِثالَي) جائِزِ النَّصب، وهو المستَوي فيه الأمْرَانِ يقدر هكذا: (هند أكرمتَها، وجاوَزت زيداً مَرَرْت بِهِ في دارِها) و(هند أكرمتها ولابَسْت زيداً رأيت أخاه في دارِها) وإنّما لم نقدِّر (مررت) و(رأيت) لِما بيَّنّاه. (شيرازي).

(**قوله: وَسَوِّ فِي ذا الباب**) أي: بابُ الاشتغالِ لا فرقَ في أن يكونَ العامل فعلاً، كما مرّ أو وصفاً عاملاً. (**قوله: وسوّ في ذا الباب وصفاً**) أي: في الجملةِ؛ إذ لا يتأتى وجوبُ النَّصبِ؛ لأنه لا يكون إلا إذا وقعَ الاسمُ بعد ما يختصُّ بالفعلِ، ويرشدُ إليه، كما قاله (سم): قول المصنف السابقِ: والنَّصب حتم... إلخ؛ إذ المختص بالفعلِ لا يتصوّر في الاسمِ، ولا فرق في الوصفِ بين المفردِ والمثنى والمجموع جمع تصحيح؛ كزيداً أنتما ضارباه، أو أنتم ضاربوه، أو أنتنّ ضارباته، وكذا جمع التَّكسير عند بعضهم كزيداً أنتم ضرّابه، أو أنتنّ ضواربه. (صبان).

(**قوله: ذا عمل**) أي: فيما قبله (سم) فتخرج الصِّفة المشبهة. (صبان).

(**قوله: وَصْفاً ذَا عَمَلْ**) وهو اسمُ الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

هذا، وفي (التصريح) أن العامل (المشتغل عن الاسمِ السَّابقِ، كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروطٍ ثلاثة: (أحدها: أن يكون وصفاً)، فلا يكون اسم فعل ولا مصدراً (والثاني: أن يكون) الوصف (عاملاً) عمل الفعل، فلا يكون وصفاً غير عامل الشَّرط (الثالث: أن يكون) الوصفُ العاملُ (صالحاً للعملِ فيما قبله)، فلا يكون وصفاً مقروناً بأل، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

بِالْفِعْلِ) فيما تَقَدَّمَ (إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

(وذلك) الاسم المستوفي للشُّروطِ الثلاثةِ يشمل اسم الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، وأمثلة المبالغة؛ فالأول: (نحو زيداً أنا ضاربه) والثاني: نحو الدرهم أنت معطاه، والثالث: نحو العسل أنت شَرَّابُهُ، والنَّعَمَ أنت منحارها، والعبد أنت ضروبه أو ضريبه، والقدر أنت حذره (الآن أو غداً) في الجميع، فالاسم السابقُ فيهن منصوبٌ بوصفٍ محذوفٍ يفسره الوصف المذكورُ، والتقدير: أنا ضارب زيداً، وأنت معطى الدِّرهم، وأنت شَرَّاب العسل، وأنت منحار النعم، وأنت ضروب، أو ضريب العبد، وأنت حذر القدر بخلاف زيدٌ عليكه، وزيد ضرباً إياه) بالياء المثناة تحت، فلا يجوز نصب زيدٍ فيهما؛ (لأنهما) أي: عليك، وضرباً (غير صفة)؛ لأن الأول اسم فعل، والثاني مصدر، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فزيد في المثالين واجب الرَّفعِ على الابتدائية، وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعلِ والمصدر. (نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسمِ الفعلِ، وهو الكِسائي)، وعند من جوَّزَ تقديمَ (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرفٍ مصدري) كضربا النائب عن فعله الطلبي (وهو المبرد والسيرافي، و) عند من يجوز عمل اسمِ الفعلِ والمصدر محذوفين، و(بخلافِ زيد أنا ضاربه أمس؛ لأنه غير عامل على الأصحِّ) لا بمعنى الماضي، نعم يجوز النَّصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي، وهو الكسائي (وزيد أنا الضاربه، ووجه الأب زيد حسنه) فزيد في المثال الأول، ووجه الأب في المثالِ الثَّاني رفعهما واجب على الابتدائيةِ، وما بعدهما من الجملةِ الاسميةِ خبرها، لا يجوز نصبهما؛ لأن الصلة، وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وبخلافِ زيدٍ عمرو أكرم منه؛ لأن اسمَ التَّفضيلِ لا يعمل في مفعول به اتفاقاً، لا تقديماً ولا تأخيراً.

(قوله: بالفعلِ) في جوازِ تفسيرِ ناصبِ الاسمِ السَّابقِ، نحو: أزيداً أنت ضاربه، أو مكرمٌ أخاه، أو مارّ به، أو محبوسٌ عليه، تريد الحالَ أو الاستقبالَ، كما تقول: أزيداً تضربه، أو تكرم أخاه، أو تمرُّ به، أو تحبس عليه. وإنما امتنع زيداً أنت تضربه بخلافِ أنت ضاربه؛ لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه، بخلافِ الفعلِ، فإن كان الوصفُ غير عاملٍ لم يجز أن يفسر عاملاً، فلا يجوز: أزيداً أنت ضاربه، أو محبوس عليه أمس، وإنما يكون الوصف العامل، كالفعل في التفسير. (أشموني).

(قوله: إن لم يك مانع حصل) قد يقال: هذا الشَّرط معلوم من تسويةِ المصنفِ الوصفَ بالفعلِ؛ إذ الفعلُ لا يكون مفسراً لناصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع. وأجيب بأنه إنما صرح به اهتماماً

نحو: «أزيداً أنتَ ضارِبُهُ الآنَ أوْ غداً»، بِخِلافِ الوَصْفِ غَيرِ العامِلِ كالّذي بمَعنى الماضي،

أبو طالب

. . . .

الناصية

بجانب الاسم؛ لأنه أضعف من الفعلِ في العملِ؛ ولئلا يتوهم من السكوتِ عنه مع تقييدٍ لوصفٍ بكونه ذا عمل أنه ليس بشرطٍ؛ وقد مرَّ عن (سم) أن قولَ المصنف: إن لم يك مانعٌ حصلَ شرط لنصبِ الاسمِ السابقِ بما يفسره الوصف، لا لعده من الاشتغالِ حتى يقال: قد تقدَّم أن مدار الاشتغالِ على صلاحيةِ العاملِ في ذاته؛ لأن ينصب الاسمَ السابقَ لو سلط عليه، وإن عرض مانع من ذلك، وصلة أل عاملة لذاتها، وعدم عملها لعارضٍ وقوعِها صلةً، فلا موقع لهذا الشَّرطِ، فعلم سقوط استشكالِ البعضِ بذلك، وعدم الاحتياجِ إلى ما تكلفه من الجوابِ، بأن الصِّلة متممة للموصول، فهي كالجزءِ منه، فكانَ منعُ العملِ للذاتِ. (صبان).

(**قوله: إن لم يك مَانِع حَصل**) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لأل؛ لامتناعِ عمل الصلةِ فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. ومن ثم امتنع تفسير الصِّفة المشبهةِ. فلا يجوز زيداً أنا الضَّاربه، ولا وجه الأبِ زيد حسنه. (صبان).

(**قوله: إن لم يك مانع حصل**) كما إذا دخل عليه الألفُ واللام.

وفي الشيرازي: الصِّفةُ العاملة التي لا مَانِعَ لَها مِنَ العمَلِ فيما قَبْلَها حُكمها حُكم الفِعلِ، فلو كانَ اسم مقدَّم وبعده صِفة عامِلة صالِحَة للعمل في الاسم المتقدِّم، وعَمِلَتْ في ضميرِه، كانَ لَها أحكام بابِ الاشتغالِ من الأقسامِ الخَمسَةِ، وغير ذلك. (شيرازي).

(**قوله: نحو «أزيد أنتَ ضاربه الآنَ أوْ غداً»**)، فـ (زيد) هو الاسم المتقدِّم، و(ضارب) هي الصِّفة العامِلة، اشْتَغَل بالعملِ في الهاءِ ضمير الاسمِ السَّابقِ، فلم تعمل في نفس الاسم، و(الآن، أوْ غداً) إنّما ذُكِر؛ لأنّ اسمَ الفاعِلِ إنّما يعمل إذا كانَ بمَعنى الحالِ أو الاستِقبال، دونَ الماضي.

(هذا) مثال لِراجِح النَّصبِ، لِوقوعِ الاسمِ عقيبَ همزة الاسْتِفهام، (و مِثال) واجِبِ النَّصب نحو (إنْ زيداً أنتَ ضارِبه الآن أوْ غداً، فإنّي ضارِبكَ لِوقوعِ (زيد) عقيبَ (إن) الشَّرطية، ولا يَلِيها إلّا فِعل، (ومِثال) واجب الرَّفع (سَآتِيك غداً، وإذا زيد أنتَ ضارِبه) لِوقوعِ (زيد) عقيبَ (إذا الفُجائيَّة، ولا يَلِيها إلّا اسم، (ومثال) مسْتَوى الأمرَيْن نحو (هند أكرمتُها وزيد ضارِبه أنا غداً عِنْدَها) لِوقوعِ (زيد) وَما بعده في محلٍّ يَصْلح أنْ يكونَ عَطْفاً على مَجموعِ جملَةِ (هند أكرمتَها) فيرفعُ، أو على جملةِ (أكرمتها) فقط فينصب، (ومِثالَ) راجِح الرَّفعِ نحو (زيد أنا ضارِبه غداً)؛ لأنّ (الرَّفعَ في غيرِ الّذِي مرَّ رجح. (شيرازي).

(**قوله: كالّذي بمَعنى الماضي**) مِثل (زيدٌ أنا ضارِبهُ أمس) فـ (ضَارِبُ) بمَعنى الماضي لا يَعْمَلُ أصلاً، ومِن شروطِ ذلِك كونه عامِلاً. (شيرازي).

وَعُـلْـقَـةٌ حَـاصِـلَـةٌ بِـتَـابِـعِ كَـعُـلْـقَـةٍ بِـنَـفْـسِ الِاسْـمِ الْـوَاقِـعِ

أوِ العامِلِ غيرِ الوَصْفِ كاسْمِ الفِعلِ، أوِ الحاصِلِ فيه مانعٌ كَصِلَةِ الألِفِ وَاللّامِ.

(وَعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بِتابِعٍ) لِلاسمِ الشَّاغِلِ لِلْفِعلِ (كَعُلْقَةٍ) حاصِلَةٍ (بِنَفْسِ الاسْمِ الْواقِعِ)

أبو طالب

(قوله: وعلقة حاصلة... إلخ) لهذا البيت معنيانِ الأول: ما حمل عليه الشارح، وهو أن المرادَ بالتابعِ في قوله: بتابعٍ تابع الاسم التالي للعاملِ، وبالاسمِ نفس ذلك التالي، والباء في

الناصية

(قوله: كاسْمِ الفِعل) مثل (درَّاك) بمعنى (أدْرِكْ) فإنه يعمل تقول: (درَّاك زيداً) ولكنه ليس وصفاً، وقد مَرَّ آنِفاً قول الشّارِحِ: (واحْتَرَزَ بقوله: فِعل عن اسمِ الفِعلِ... إلخ) تحت شرحِ قولِ النَّاظِمِ (واختير نَصْب قَبْلَ فِعلٍ ذي طلبٍ). (شيرازي).

(قوله: كَصِلَةِ الألِفِ وَاللّام) مثل (الضّارب) الّذي وَقَعَتِ الصِّفَة فيه صِلَة لِـ (ألْ) المَوْصُولة، والصِّلَة لا تعمل فيما قبلَ المَوْصُولِ؛ لأنّ المَوْصولَ له صَدْر الكَلام، ومِن شرُوطِ بابِ الاشتغال صَلاحِيَّة العامِلِ مِن العَمَلِ فِيما قبلَه، فما لا يَعمل لا يُفَسِّر عامِلاً، مثال ذلك (زيد أنتَ الضّارِبه غداً) فـ (زيد) مُبتَدَأ، وما بعدَهُ خبره، ولا يَصح نَصْبه. (شيرازي).

(قوله: وَعَلْقَةٌ) بين العامِلِ الظّاهِرِ والاسمِ السَّابِقِ، يعني: أن الارتباط بينهما الذي لا بدَّ منه في الاشتغالِ؛ ليكون العامل متوجهاً للاسمِ السَّابِقِ في المعنى كما يحصلُ بسببِ نفسِ الشاغلِ للعاملِ لكونه ضميرَ الاسمِ السَّابِقِ أو مضافاً لضميرِهِ يحصلُ بتابعِ الشَّاغلِ الأجنبي؛ لاشتمال ذلك التَّابع على ضميرِ الاسمِ السَّابقِ، فالعلقة بمعنى الارتباطِ، والباء في قولهِ: بتابع، وبالاسم سببية؛ لأن كلاً من التَّابع والاسم سبب باعتبارِ عمل العاملِ فيه، أو في متبوعه في حصولِ الارتباطِ بين العاملِ والاسمِ السابقِ، وسيذكر الشّارح وجهاً آخر.

هذا، وفي (الدشتي): المرادُ بالعلقة هنا هو الرَّبط الحاصل بسببِ الضّميرِ بين الاسمِ السَّابقِ والفعل الواقع بعدَه، والضَّمير الذي يحصلُ به العلقةُ قد يكون متصلاً بالفعلِ، نحو: زيداً ضربته، فالعلقة حاصلة بالفعلِ نفسه؛ لاتصال الضَّمير الرَّابط به، وقد تكون بالاسمِ الواقعِ بعد الفعلِ، نحو: زيداً ضربت أخاه، وقد تكون حاصلةً بتابعِ ذلك الاسمِ، نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه، فالعلقة حصلت بأخاه، وهو تابع للاسمِ الواقعِ بعد الفعل.

(قوله: حَاصِلة بِتَابِعٍ) سببيّ له جار على متبوعٍ أجنبي منه، وهو الشّاغل نعتاً، أو عطف نسق بالواوِ، أو عطف بيانٍ.

(قوله: كعُلْقَةٍ... إلخ) أي: لا فرق بين العلقتينِ، ولا مانع من وجودِ الفصلِ بين العاملِ والضَّميرِ الرَّابطِ.

الشَّاغِلِ لِلفعلِ، فقولك: «أزيداً ضربتَ عَمْراً وأخاهُ» كقولِكَ: «أزيداً ضربتَ أخاهُ»، وَشَرَطَ في التَّسهيل أنْ يكُونَ التَّابعُ عَطفاً بالواو كما مَثَّلناهُ، أوْ نَعْتاً كـ «إنَّ زيداً رأيْتُ رَجُلاً مُحِبَّهُ»،

أبو طالب

الموضعينِ للسببيةِ أو بمعنى في، وفائدة إيراد لفظِ النَّفسِ هي الاحترازُ عن أن تكون العلاقةُ حاصلةً بتابعِ ذلك الاسمِ، سواء كانت حاصلةً بنفس ذات ذلك الاسمِ، كما إذا كان ذلك الاسم ضميراً، أو بإضافته إلى ما حصلت هي بذاته، كما إذا كان هذا الاسمُ مضافاً إلى مضافٍ إلى الضميرِ، والمثال

الناصية

(**قوله: فقولك أزيداً ضربت عمراً وأخاه... إلخ**) الفَرْقُ بينَ المِثَالَيْن، أنّ (أخاه) الحامِل للضميرِ مَفعُول لـ (ضربتَ) رأساً في الثَّاني، وتابع لـ (عمرو) الذي هو المَفعول لضربتَ في الأوَّل.

(**قوله: عَطفاً بالواو**) أي: عطف نسق بالواوِ أي: بشرط أن لا يعاد معه العامل، كما في (التسهيل) وإلا لم يحصل به الرَّبط لخروجه عن تبعيةِ الشَّاغل بكونه من جملةٍ أخرى.

(**قوله: عَطفاً بالواو**) أي: عطفاً على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيها في معنى الجمع، فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى، أو مجموعٍ فيه ضمير، قاله الموضح في (الحواشي) (نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه).

(**قوله: أوْ نَعْتاً... إلخ**) أي: (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتاً له)؛ لأن النَّعت والمنعوتَ كالشيء الواحدِ، قاله في (المغني) (نحو: زيد ضربت رجلاً يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العاملِ والاسمِ السابقِ، وهي منفصلة من العاملِ بالأجنبي، وهو رجلاً، وجملة يحبه نعت لرجلاً وهو أجنبي من زيد؛ لأنه ليس سبباً له. (تصريح).

(**قوله: أو نعتاً**) أي: لذلك المتبوع، ومراده تقسيم التابع، وبقي البدل، وسيذكر الشَّارح أنه لا يصحُّ مجيئه هنا، والتَّوكيد وهو أيضاً لا يصحّ مجيئه هنا؛ لأن الضَّمير المتصل به عائد على المؤكدِ أبداً، فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السَّابق، والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً، نعم يرد عليه أن العلقة تكون في غيرِ ما ذكره كصلةِ الشَّاغلِ نحو: هنداً ضربت الذي تبغضه، أو يبغضها، وصلة المعطوف على الشَّاغل نحو: زيداً لقيت عمراً والذي يحبه، أي: يحب زيداً، وصفة المعطوف على الشَّاغلِ، نحو: زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه، وبيان المعطوف على الشَّاغل، نحو: زيداً ضرب رجلاً، وعمراً أخاه، وحينئذ فالتقسيم غير مستوفٍ، ولو حمل التابع على التابعِ اللغوي لدخل ما ذكر. (صبان).

(**قوله: كـ «إنَّ زيداً رأيْتُ رَجُلاً مُحِبَّهُ»**) فـ (محِبه) الحامِل للضَّميرِ نعت لِـ (رجلاً) الذي هو المفعول لِرأيت، و(زيداً) هو الاسم السَّابِق. هذا، وفي (الدشتي): بشرط أن يكون الوصف بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ؛ لتكون الإضافة لفظية، ولا يتعرف بالإضافةِ، ولو كان بمعنى الماضي، فلا لعدمِ تطابقِ الصفةِ مع الموصوفِ.

وزادَ في «الارتِشاف» أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ كـ «إنَّ زَيداً ضَرَبتُ عَمْراً أخاهُ».

أبو طالب

على هذا المعنى ما ذكره الشارح، وما يشبهه، الثاني: أن يكون المرادُ بالتابعِ تابعَ الاسمِ السّابقِ، أي: المشتغل عنه العامل، وبالاسمِ نفس ذلك المشتغل عنه العامل، وفائدة إيراد النَّفسِ ما ذكر، والباء في الموضعينِ للسَّببيةِ، لا غير. والمرادُ بالسّببيةِ إما في التَّابعِ، فمثل سببية التَّعجب؛ لثبوت الضَّحك للإنسانِ، وإما في نفس الاسم، فمثل سببية وجودِ الإنسانِ؛ لثبوتِ التَّعجب له، والمثالُ على هذا المعنى زيداً، وهند ضربتها، وقس على مثالنا ومثال الشارح ما ترك من الأمثلة.

الناصية

(قوله: أنْ يكونَ عطفَ بيان) أي: بأن يكونَ التَّابعُ (عطف بيانٍ) على الأجنبي؛ لأن عطف البيان، كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كزيداً ضربت عمراً أخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي: الرابطةُ بين العاملِ والاسمِ السابقِ، وهي منفصلة من العاملِ المعطوفِ، وذلك مستفاد من النَّظم:

وعُـلْـقَـة حـاصِـلَـة بـتَـابِـعِ كَـعُـلْـقَـةٍ بِـنَـفْـسِ الاسْـمِ الـوَاقِـعِ

مسألة البيانِ زائدةٌ على التَّسهيلِ (فإن قدرت الأخ) فيها (بدلاً) من عمراً (بطلت) هذه (المسألة) الاسمِ السَّابق (أو رفعت) لأن الأخ يصير من جملة ثانية؛ لأن البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ، فتخلو الجملة الأولى من ضميرٍ يعود على المبتدأ إن رفعت، وعلى المشتغل عنه إن نصبت، قاله ابن عصفور: اللهم (إلا إذا قلنا: عامل البدلِ والمبدلِ منه واحدٌ، صحَّ الوجهانِ) النَّصب والرَّفع؛ لوجودِ الرابطِ فيهما.

فإن قلت: ويمكن أن يصحَّ الوجهانِ على القولِ الأول أيضاً بأن يجعل العامل في الأخ: خبراً في الرفع، ومفسراً في النَّصب، وجملة ضربت عمراً معترضة بينهما، قلت: عامل البدل ليس كالملفوظِ به من كلِّ وجهٍ حتى يصحّ أن يكون خبراً أو مفسراً لغيرهِ، وإنما هو تقديرٌ معنوي، وإلا لم يكن من بدلِ المفردِ من المفردِ، بل من بدل الجملةِ من الجملةِ، وذلك باطلٌ بالاتفاقِ، وبقي من التَّوابعِ التَّوكيد، نحو: زيداً ضربت عمراً نفسه، ولا يصحُّ مجيئه هنا؛ لأن الضَّمير المتصل به عائدٌ على المؤكدِ أبداً، فلا يصح عوده على الاسمِ السَّابقِ، قاله الشَّاطبي. (تصريح).

(قوله: كـ «أزيداً ضَرَبتُ عَمْراً أخاهُ») فـ (أخاه) الحامِلُ للضميرِ عطف بيانٍ لِـ (عمراً) الذي هو المفعولُ لِضربت.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

هذا باب تعدي الفعل ولزومه

وفيه رُتَبُ المَفاعيل (عَلامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى) أي: المُجاوز إلى المَفعُولِ بِهِ (أَنْ تَصِلْ ها)ء

أبو طالب

(**قوله: علامة الفعل المعدى**) أي: المتعدِّي في الاصطلاحِ على سبعةِ معانٍ: الأول: ما قيد بمعمولٍ سوى الفاعلِ مطلوب وإن كان مفعولاً مطلقاً، الثاني: ما قيدَ بحرفِ جرٍّ مع مجرور مطلقاً، الثالث: ما قيدَ بحرفٍ ليس للتعليلِ ولا للظرفية (مطلوب)، الرَّابع: ما قيد بحرفٍ يصير آلة لمحضِ إيصال متعلقه إلى ما بعدهِ، من غيرِ تغير لمعنى المتعلِّقِ، وإفادة المعنى سوى الإيصال كالاستعانةِ والإلصاقِ ونحوهما، الخامس: ما قيدَ بحرفٍ يصيرُ آلةً للإيصالِ من غيرِ تغيرِ المعنى المتعلِّق لكن مع إفادةِ المعنى سوى الإيصال، السادس: ما قيدَ بحرفٍ مغيرِ المعنى المتعلق، السَّابع: ما قيدَ بمعمولٍ

الناصية

(**قوله: تعدي الفعل ولزومه**) من إضافةِ الصفة إلى الموصوفِ، أي: الفعلُ المتعدِّي، أي: بنفسه بحسبِ الوضعِ؛ لأنه المرادُ عند الإطلاقِ لا المتعدِّي بحرفِ الجرِّ، ولا المتعدِّي بنفسه بواسطة إسقاطِ الخافض. والفعلُ اللازمُ، وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصِّفة إلى الموصوفِ؛ لأن الذي سيذكره صراحة المتعدِّي واللازم. وفي هذا البابِ ذكر المفعول به. (صبان).

(**قوله: وفيه رتب المَفاعيل**) يعني: بيان أنّه إذا اجْتمعت عِدّة مَفاعيل فأيُّها يقدم وأيُّها يؤخَّر.

(**قوله: إلى المَفعُولِ بِهِ**) فأكثر، ويسمى أيضاً واقعاً؛ لوقوعه على المفعولِ به ومجاوزاً لمجاوزتِه الفاعل إلى المَفعولِ بهِ. (**قوله: إلى المفعول به**) أما بقيةُ المفاعيلِ فيعمل فيها المتعدِّي واللازم.

(**قوله: أن تصل**) أي: ولو بحسبِ الأصل، فلا يرد على عكس التَّعريفِ الأفعالِ اللازمة للبناءِ للمفعولِ؛ لأنها صالحةٌ لذلك بحسب الأصلِ، فهي متعدية، واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضعِ، قاله الرُّوداني.

والمرادُ أن تصل من غير توسع بحذف الجار، كما هو المتبادر، فلا يرد على طرد التَّعريفِ: الليلة قمتها، والنَّهار صمته، والدَّار دخلتها. وأما إيراد: الصَّديق كنته، فسيذكر الشَّارح جوابه، وأورد لزوم الدورِ لتوقف معرفة المتعدِّي على معرفة الصِّحةِ المذكورِ والعكس. وأجيب: بأن الصحةَ المذكورةَ تعرفُ بقبولِ النَّفسِ وصل الهاء؛ إذ لا تقبل النفسُ، فمنه عادة الضَّمير إلى غيرِ المصدر، كما تقبل ضربته كذلك، فلا تتوقف معرفة الصِّحة على معرفةِ المتعدِّي أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: ها**) بالقصرِ مفعول تصل وغير بالجرِّ مضاف إليه، أي: هاء هي ضميرٌ غير مصدر، أي: وغير ظرفٍ أيضاً، فإن ضميره يتصلُ باللازمِ كالمصدرِ، نحو: الليلةُ قمتها، والنَّهار صمته، وإنما لم

تَعُودُ على (غَيْرِ مَصْدَرٍ) لِذلِك الفِعلِ (بِهِ نَحْوُ عَمِلْ) فإنّك تقول: «الخَيْرُ عَمِلتُهُ» فتصل بِهِ هاءٌ تَعُودُ على غيرِ مَصدَرِهِ، ....

أبو طالب

به، بلا واسطةِ حرفٍ وهو بالمعنى الرَّابع إنما هو في متعلّق شاركَ الحرفَ بالإفادةِ، نحو: استعنت بالقلمِ، ولصق به داء، والبواقي ظاهر، والمراد هاهنا هو المعنى الأخير، وأشار الشارح إلى هذا بقوله، أي: المجاوز إلى المفعولِ به، فإن المتبادر من المفعولِ به ما كان بلا واسطةِ الحرفِ.

الناصية

يذكره المصنف؛ لأنه لا يتصلُ به إلا توسعاً بحذفِ الجارِ، والأصل: قمت فيها، وصمت فيه بخلافِ ضميرِ المصدرِ.

(تنبيه): هذه الهاء تتصلُ بكان وأخواتها، والمعروفُ أنها واسطة، أي: لا متعدية ولا لازمة، ولعله جعلها من المتعدّي نظراً إلى شبهها به، وربما أطلق على خبرِها المفعول، أي: فإنك تقول منه: الخيرُ عمله زيد فهو معمول، بخلافِ نحو: خرج، فإنه لا يقال منه زيد خرجه عمرو، ولا هو مخروج، بل هو مخروجٌ به أو إليه، فلا يتم إلا بالحرفِ.

(قوله: تَعُودُ على غيْرِ مَصْدَرٍ... إلخ) أي: على وجهٍ لا يكون خبراً، وعلى هذه العلامةِ اقتصر النَّاظم بقوله:

عـلامـةُ الـفـعـلِ الـمُـعَـدَّى أنْ تَـصِـلْ   هَـا غَـيْـرِ مَـصْـدَرٍ بِـهِ نَـحْـوُ عَـمِـلْ

هذا، وقال اللقاني: هذه منقوضة بكانَ وأخواتِها لصحةِ اتصالِ الهاء المذكورة بها كقولك: الصديق كأن زيدٌ، مع أنها غير متعديةٍ، كما صرَّح به أولاً، ومنقوضة أيضاً بالأفعالِ القاصرةِ لصحةِ اتصالِ هاء الظَّرفِ بها، كقولك: اليوم صمته. انتهى.

وقال الدنوشري: ربما يشكل على ذلك الأفعال اللازمُ بناؤها للمفعول، فإنها لا تتصلُ بها الهاء المذكورة؛ لأن ذلك يخرجها عما لزمته، وأجابَ شيخنا العلامةُ أبو بكر الشنواني عن هذا: بأنها في أصلها، وبحسبِ ذاتِها يصحُّ أن تتصل بها الهاءُ المذكورةُ، وإن عرض لها في استعمالِهم ما يمنع الاتصال، وهو واضحٌ إن لم يقل: إن المبني للمفعولِ أصلٌ برأسه، وفي هامش نسخته بغير خطه قوله: أن يصحَّ أن تتصل... إلخ، يقتضي أن نحو: صام وجلس متعدٍّ دائماً، ولو لم تتصلْ به الهاءُ المذكورةُ؛ لأنه يصحُّ أن تتصل به نحو: اليومُ صمته، والمكان جلسته، ويجاب بأن المرادَ الصِّحةُ في كلِّ وقتٍ، وهذان صحة اتصالِ ضمير غير المصدرِ بهما، مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدّي، ونحو أفعال الإنشاء عدمُ صحة اتصالِ الهاءِ المذكورةِ بها عارض. (حمصي).

(قوله: فتصل بِهِ هاءٌ تعود على غير مَصدَرِهِ) فإن الضَّمير في المثال عائد إلى الخير لا إلى (العَمَل) الذي هو مصدرُ (عَمِلت).

فَـانْـصِـبْ بِـهِ مَـفْـعُـولَـهُ إِنْ لَـمْ يَـنُـبْ   عَـنْ فَـاعِـلٍ نَـحْـوُ تُـدُبِّـرَتِ الْـكُـتُـبْ

واحْتَرَزَ بها عن هاءِ المَصدر؛ فإنّها تُوصَلُ بِالْمُتَعَدِّي، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» أي: الضَّرب، وباللَّازم، نحو: «قُمْتُهُ» أي: القِيام.

تتمة: ومِن عَلامَتِهِ أيضاً أنْ يَصْلُحَ لِأنْ يُصاغَ مِنهُ اسمُ مفعولٍ تامٌ كَمَقَتَ فهو مَمْقُوتٌ. قال في «شرح الكافية»: والمُراد بالتَّمام الاستغناءُ عن حرفِ جَرٍّ، فلو صِيغَ مِنهُ اسمُ مفعولٍ مُفتقرٍ إلى حرفِ جرٍّ يُسَمَّى لازماً كـ «غَضِبْتُ على عَمْرٍو فهو مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ».

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ) الّذي تَجاوَزَ إلَيه (إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ: تُدُبِّرَتِ الْكُتُب) ومَعلُومٌ أنّه إنْ نابَ عن فاعِلٍ رُفِعَ ....

أبو طالب

(قوله: الاستغنا عن حرف الجر) أي: لفظاً وتقديراً، فلا يرد عليه ما صار مفعولاً به بالحذفِ والإيصالِ.

الناصية

(قوله: واحْتَرَزَ بها) أي: بهاء غير مصدرٍ.

(قوله: فإنّها توصَل بالْمُتَعَدّي... إلخ) أي: فإنها تتصل بالمتعدِّي واللازم، فلا تدلُّ على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدِّي الضَّربُ ضربته زيداً، أي: ضربت الضرب زيداً، ومثال المتصلة باللازم: القيامُ قمته، أي: قمتُ القيامَ.

(قوله: لأن يصاغ منه) أي: صحة أن يصاغ من مصدر، ليوافق مذهب البصريين.

(قوله: الاستغناء عن حرف جَرٌ) زاد في (التّسهيل)باطراد لإخراج نحو: تمرون الدِّيار، فإنه يصحُّ أن يصاغ منه اسمُ مفعولٍ تام، فتقول: الدِّيار ممرورة، ولكنه ليس بمطردٍ، فلا يكون مر متعدياً. (صبان).

(قوله: مفعوله) أي: المفعول به لما مرَّ.

(قوله: إن لم ينب عن فاعل) أي: ولم يضمن معنى فعل لازم، وإلا كان لازماً، أو في حكمِ اللازمِ، كما سيأتي في الخاتمةِ، وكان الأولى التّنبيه على هذا؛ لأن ما ذكره من عدم نصبِ المفعولِ إذا نابَ عن الفاعلِ علم من بابِ النائبِ عن الفاعلِ، واعترض اللقاني كلام المصنفِ بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد، وفيه نظر؛ لأن التّعدي إلى شيء نصبه إياه، ومرفوعه ليس منصوباً لفظاً، ولا محلاً، وهو مدفوعٌ بأنه متعدٌ بحسب الأصلِ، ومرفوعه منصوب بحسبِ الأصلِ بناء على الأصحِّ أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم. (صبان).

(قوله: رُفِعَ) أي: على النيابةِ عن الفاعلِ (كضرب زيد وتُدُبِّرَتِ الكتب) برفعهما وبناء الفعلينِ للمفعولِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَلَازِمٌ غَـيْـرُ الْـمُـعَـدَّى وَحُـتِـمْ   لُـزُومُ أَفْـعَـالِ الـسَّـجَـايَـا كَـنَـهِـمْ

(وَ) فِعْلٍ (لازِمٌ غَيْرُ) الفِعلِ (الْمُعَدَّى) وهو الّذي لا يَتَّصِلُ بِهِ ضَميرٌ غيرُ مَصدرٍ، ويُقالُ لَهُ أيضاً «قاصِرٌ» و«غيرُ مُتَعَدٍّ» و«مُتَعَدٍّ بحرفِ جرٍّ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

فَـانْـصِـبْ بِـهِ مَـفْـعُـولَـهُ إِنْ لَـمْ يَـنُـبْ   عَـنْ فَـاعِـلٍ . . . .

وما ذكر من أن المفعول به منصوبٌ بالفعلِ وحده، هو قول البصريين، واختلف قول الكوفيين، فقال هشام: النَّاصبُ له الفاعلُ، وقال الفراء: كلاهما، وقال خلف الأحمر: معنى المفعوليةِ، ولكلٍّ حجة، فحجة البصريين أن أصلَ العملِ للأفعالِ، وحجة هشام أن نصبه يدورُ مع الفاعلِ وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العليةِ، وحجة الفراءِ أن الفعل والفاعل كالشيء الواحدِ، ولا يعمل بعضُ الكلمةِ دون بعضها الآخر، وحجة خلف أن المفعوليةَ صفة قائمة بذاتِ المفعولِ، ولفظ الفعلِ غير قائم به، وإسناداً لحكم إلى العلةِ القائمة بذات الشَّيء أولى من غيرِها، ورد البصريون هذه الحججَ بما يطولُ ذكره، وعلم من تخصيص الفعل المتعدِّي بنصب المفعولِ به أن بقية المفاعيلِ ينصبها المتعدِّي واللازم، بخلاف المفعول به، فإنه لا ينصبه إلا المتعدِّي.

(قوله: **وَفِعْل لازِم غَيْر الفعل الْمعدَّى**) غير المعدَّى مبتدأ، ولازم خبره، أي: ما سوى المعدَّى هو اللازمُ؛ إذ لا واسطةَ، أي: على ما يستفاد من كلامهِ هنا، حيث قدَّم الخبرَ، وإلا فالجمهورُ على أن كان وأخواتها واسطة، كما تقدَّم، والمصنف في (التسهيلِ) على أن ما يتعدَّى تارة بنفسه، وتارة بحرفِ الجرِّ مع شيوع كل من اللغتين، كشكرتُه وشكرتُ له، ونصحتهُ ونصحتُ له، واسطة، وهو الأصحُّ من مذاهبَ ثلاثة فيهِ؛ ثانيها متعدٍّ والحرف زائد. ثالثها لازم وحذف الحرفِ توسع، ولا يرد ما تعدَّى، ولزم مع اختلافِ المعنى، كفغر فاه، بمعنى: فتحه. وفَغَرَ فوه، بمعنى: انفتح. وكزاد ونقص؛ لأنه لا يخرجُ عن القسمين. (صبان).

(قوله: **وهو الذي لا يَتَّصِل بِه ضميرٌ غير مَصدرٍ**) أي: لا يتصلُ به هاءُ ضميرِ غير المصدرِ، وأن لا يبنى منه اسمُ مفعولٍ تامّ، وذلك كخرجَ، ألا ترى أنه لا يقال: زيد خرجه عمرو) فيتصلُ بخرجَ ضمير غير المصدرِ، وهو زيدٌ (ولا هو مخروج) فيُبنى منه اسمُ مفعولٍ تامّ (وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو) فيتصلُ به هاءُ ضمير المصدر، وهو الخروجُ (وهو مخروج به أو إليه) بحسبِ المعنى، فيكونُ اسمَ مفعولٍ ناقصاً؛ لاحتياجِه إلى حرفِ الجرِّ.

(قوله: **ويُقال لَهُ أيضاً: «قاصِر»**) أي: لقصورِه على الفاعلِ، وغير واقعٍ، وغير مجاوزٍ للازمِ ذلك؛ إذ عدمُ الوقوعِ على المفعولِ به، وعدمُ المجاوزةِ إليه لازمانِ للقصورِ المذكورِ. (صبان).

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

(وَحُتِمْ لُزُومُ أفعالِ السَّجايا) جمعُ سَجِيَّةٍ، وهي الطَّبيعَة (كَنَهِم) إذا كَثُرَ أَكْلُهُ، وَظَرُفَ، وَكَرُمَ، وَشَرُفَ (وَكذا) حتمٌ لُزُومُ ما كانَ على وزنِ (افْعَلَلَّ) بتخفيفِ اللّامِ الأُولى وَتَشديدِ

أبو طالب

(قوله: وكذا افعلل) تقدير لفظ كذا هاهنا؛ لئلا يتوهم أنَّ المعطوف عليه، قوله: أفعال السجايا، أو قوله نهم، وتقديره فيما بعد؛ لئلا يتوهم أن المعطوفَ عليه قوله: نهم.

الناصية

(قوله: لزوم أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهي الطَّبائع. والمرادُ بأفعال السَّجايا ما دلَّ على معنى قائمٍ بالفاعلِ لازم له غالباً، أو بشرط عدمِ المانعِ، فلا يرد أن كثرة الأكلِ والحسنِ يزولان عند المرضِ، أفاده سم. (صبان).

(قوله: جمعُ سَجيَّةٍ) بالسِّين المهملةِ، أي: الطَّبيعة، والسليقة، وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذاتِ، غير منفكٍّ عنها، نحو: جبن، وشجع من الأفعالِ اللازمةِ الصادرةِ عن الطَّبيعةِ التي لا شعور لها بما يصدر عنها، وضمُّ عين الفعلِ لمناسبةِ انضمامِ الطَّبيعةِ إلى الذاتِ عند صور هذه الأفعالِ منها، قاله الشَّارح القصاري، وإليها الإشارة بقوله: وحتم لزوم أفعالِ السَّجايا والعلامة. (تصريح).

(قوله: إذا كثر أكله) أي: كان كثرة الأكل سجية له، فلا يرد ما قاله ابن هشامٍ: كثرة الأكلِ عرض لا سجية، لكن فسر الجوهري وابن سيده النَّهم باشتداد الشَّهوة للأكلِ، وفي (القاموس): النَّهم محركة وسحابةٌ: إفراطُ الشهوةِ في الطعامِ، وأن لا تمتلئ عين الآكلِ ولا يشبع، نهم كفرح وعني، فهو نهم ونهيم ومنهوم. اهـ.

فلعل قول الشَّارح إذا كثر أكله قول آخر، أو تفسيرٌ باللازمِ، وفي التمثيل لأفعال السجايا، بنهم المكسورِ العينِ ما يفيد أن أفعال السَّجايا لا يلزم أن تكون مضمومةَ العينِ، وفي (التَّصريح) خلافه. بقي أن اللازمَ لا يصاغُ منه اسم مفعولٍ، كما مرَّ، فكيف قيل: منهومٌ، اللهم إلا أن يقال: هذا شاذ. (صبان).

(قوله: وَظَرُفَ وَكَرُمَ وَشَرُفَ) وشجع، وجبن، وحسن، وقبح، وطال، وقصر، وما أشبه ذلك.

(قوله: ما كَانَ على وزنِ فعلل) بفتحِ اللامِ الأولى، وتشديد الثَّانيةِ (كاقشعر واشمأز) بمعجمتينِ، وهو بناء مقتضب، وقيل: ملحق باحرنجم، وأصلهما اقشعرر واشمأزز بسكونِ العينِ والهمزة، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر، قاله أبو البقاء، واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم؛ لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في اقعنسس، والاستناد إلى اتحادِ المصدرينِ ممنوع. (تصريح).

الثَّانِية، كَاقْشَعَرَّ، وَاطْمَأَنَّ (وَ) كذا افْعَنْلَلَ (الْمُضَاهِي اقْعَنْسَسا) وهو احْرَنْجَمَ، وكَذا ما أُلْحِقَ بِافْعَلَلَّ وافْعَنْلَلَ كاكْوَهَدَّ واحْرَنْبَأَ ....

أبو طالب

(**قوله: اقعنسس**) أي: قدم بطنه وأخر صدره. (**قوله: واحرنجم**) أي: ازدحم.

(**قوله: كاكوهد**) يقال: اكوهد الفرخ؛ إذا ارتعد.

(**قوله: واحرنبأ**) يقال: احرنبأ الديك إذا انتفش رياشه.

الناصية

(**قوله: كَاقْشَعَرَّ**) بمَعنى: ارْتَعَدَ جِلْدُهُ أي: أخذته قشعريرة، وهي ارتفاعُ شعره، واطمأنَّ؛ أي: سكن. (دشتي).

(**قوله: وكذا افْعَنلل**) بسكون الفاءِ وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم). (تصريح).

(**قوله: الْمُضَاهي**) أي: المشابه في الوزنِ اقعنسسا يقال: اقعنسس البعير؛ إذا امتنع من الانقياد، وافعنلى، نحو: احرنبأ الديك؛ إذا انتفش للقتالِ، واستلقى الرجل؛ إذا نام على ظهره. وقد جاء منه المتعدِّي، نحو: اسرندى واغرندى؛ أي: علا وركب في قول الرَّاجز:

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

(تنبيه): يجوز في اقعنسس أن يكون مفعولاً للمضاهي، والأول أن يكون فاعلاً له، والمفعول محذوف، أي: والمضاهية اقعنسس؛ لما عرفت أنه ملحق باحرنجم. (أشموني).

(**قوله: وهو احْرَنْجَمَ**) يُقالُ: احْرَنْجَمَ القَوْمُ، أي: اجْتَمَعُوا، وانْضَمَّ بَعْضُهُم إلى بَعضٍ، وفي (الدشتي) يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، أي: رددت بعضها على بعضٍ فارتدت، ومعنى اقعنسس: تأخر، ورجع إلى خلفٍ.

(**قوله: وكَذَا ما ألحِقَ بافْعلل**) في الزنة والإلحاق جعل مثال أنقص من آخر موازناً له؛ ليصير مساوياً له في عددِ الحروفِ، والحركات المعينةِ والسكناتِ، وفي التكسيرِ والتصغيرِ، وغيرهما من الأحكام، وربما اختلف المعنى بالزِّيادة للإلحاقِ، كما في حوقل وكوثر فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر، وقد لا يكون لأصلِ الملحقِ معنى في كلامِهم، كما في كوكبٍ وزينب، فإنه لا معنى لككب وزنب، وإنما كان افوعل ملحقاً بافعلل لزيادةِ حرفٍ فيه غير الألفِ، وهو الواو بخلاف افعلل. (صبان).

(**قوله: وافعنلل**) أي: أصلا اللامين زائد إحداهما، وهل الزائد الثانية، أو الأولى؟ قولان. وافعنلى، والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ في الوزن، نحو: احرنجم واقعنسس واحرنبأ.

(**قوله: كاكْوَهَدّ واحْرَنْبَأَ**) يقال: اكوهدّ الفرخ إذا ارتعد، واحرنبأ الدِّيك؛ إذا انتفش وتهيأ للقتالِ. وفي (الشيرازي): اكْوَهَد الفرخُ، أي: اعْتَراهُ شِبْه ارْتِعاد إذا زَقه أبَواه الطعام، وَ(احْرَنْبَأ)

أَوْ عَـرَضـاً أَوْ طَـاوَعَ الْـمُـعَـدَّى لِـوَاحِـدٍ كَـمَـدَّهُ فَـامْـتَـدَّا

(وَ) كذا حَتمٌ لُزُومُ (ما اقْتَضى نَظافَةً) كَطَهُرَ، وَنَظُفَ (أوْ دَنسا) كدَنُسَ، ووَسُخَ، ونَجُسَ (أو) اقْتَضى (عَرَضاً) أي: مَعنىً غيرَ لازِمٍ كَمَرِضَ، وَبَرِئَ، وَفَرِحَ (أوْ طاوَعَ) فاعِلُهُ فاعِلَ الفِعلِ

أبو طالب

(قوله: أي: معنى غير لازم) أي: معنى غير اختياريٍّ غير لازمٍ، وبعدم اللزوم يمتاز عن أفعال السجايا، فإنه لازمٌ لفاعلها ولو في الجملةِ.

الناصية

الكَلْب، أي: تَهَيَّأ للغضبِ والشرِّ، وإنما أُلحِق (اكْوَهَد) بِباب (افعَلَلَّ)؛ و(احرَنْبَأ) بِبابِ (افْعَنْلَلَ) لأنّ بابَيْ (افعَلَلَّ) و(افْعَنْلَلَ) مِن الرُّباعي المَزيدِ فيه، أمّا (اكْوَهَدَّ) و(احْرَنْبَأ) فأصْلهما ثلاثيانِ (كَهَدَ) و(حَرَبَ) زيدَ فيهما حرف واحِد، فَلَحِقا بالرُّباعي المجَرّد، وصارَا (كوهد) و(حَرْبَأ) ثم زيدَ فيهما حرفانِ إلحاقاً لهما بالرباعي المَزيد فيه حَرفان. (شيرازي).

(قوله: كَطَهُرَ... إلخ) أي: بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير، وورد فتح العين أيضاً في طهر وكسرها وفتحها أيضاً في نجس وقذر. هذا مجموع ما في (القاموس) و(المصباح) و(مختار الصحاح)، وبه يعلم ما وقع للبعضِ من القصورِ والدَّعوى التي تحتاج إلى بينة. (صبان).

(قوله: أو عرضاً) زادَ في (المغني): أو لوناً كأحمر وأخضَر وأدمَ، واحمارّ واسوادّ، أو حليه كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل، وزاد أيضاً كون الفعل على فعلٍ بالفتحِ، أو فعل بالكسرِ، ووصفهما ليس إلا على فعيلٍ كذلّ وقوي، وكونه على أفعل بمعنى صار كذا، كأغدّ البعير، أي: صار ذا غدة، وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطّين، أي: صار حجراً. (صبان).

(قوله: أو اقْتَضى عَرَضاً) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعلِ، غير دائم فيه، أما ما هو حركتهُ فمنه لازمٌ كمشيءٍ ومتعدٌّ كمدَّ، ويدخل في التَّعريفِ فهم، وعلم، مع أنهما متعديان، فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت، أشكلا على تعريف أفعال السجايا، أفاده الدنوشري، أي: لدخولهما فيها حينئذٍ مع أنهما متعدّيان. وذكر ما اقتضى عرضاً بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنساً من ذكر العامّ بعد الخاصّ؛ لأن النظافة والدَّنس من العرض، وأفاد الشَّارح بتعريفِ العرضِ بما ذكره أنه ليس المراد بالعرضِ هنا العرض بالمعنى العامّ المقابل للجوهر، حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض، ولم يذكر في تعريف السجية السابق هذا القيد، أعني: ليس حركة جسم لظهوره، ثم أفاده (سم). (صبان).

(قوله: كمرض... إلخ) وكسل، ونشط، وحزن، ونهم إذا شبع، وهي أمور تَعْرض لِلإنسان، ثم تَزُول عنه، وليستْ لازِمَة لَه، وكلها بكسر العين. (صبان).

(قوله: أو طاوع... إلخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، وإن شئت قلت: حصول الأثرِ من الأولِ للثاني مع التّلاقي اشتقاقاً، والقيد الأخير لإخراجِ نحو: ضربته، فتألّم، وقد يتخلّف معنى الثّاني عن معنى الأول؛ لتوقفه على شيء من جانبِ فاعل الثاني لم يحصل كعامته،

(الْمُعَدَّى لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، والمُطاوَعَةُ: قَبُولُ المَفعُولِ فِعْلَ الفاعِلِ، فإنْ طاوَعَ المُعَدَّى لِاثْنَيْنِ كانَ مُتَعَدِّياً لِواحِدٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

فيجوز أن يقال: فما تعلم بخلاف، نحو: كسرته، فلا يجوز أن يقال: فما انكسر لعدمِ توقفه على شيء من جانب المنكسرِ، كذا قالوا: وهو مبني على ما زعموه من كون علمته موضوعاً لما هو من جانبِ المعلمِ فقط، وفيه بحث؛ لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم، من قولِك: علمته فتعلم، مطاوع علم؛ لأنه حينئذٍ مثل أضجعته فنام، مما يفضي فيه كثيراً الأول إلى الثَّاني بلا مطاوعة، وكذا علمته فما تعلَّم، يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام؛ لأن الحقيقةَ المنفيةَ ليست حينئذٍ لازمة للمثبتة، ولا مستلزمة لها، والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفياً، فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلمِ والمتعلم معاً، ولا يلزم التَّناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التَّجوز بعلمته في عالجت تعليمه، وأنه يجوز أن يقال كسرته، فما انكسر على هذا التَّجوزِ، ولا وجه لمنعِه، فلا فرق حينئذٍ بين علمته وكسرته في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه. وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معاً، أو متعدّيين معاً إلى مفعولٍ، أو مفعولين، وعليه الجمهور. وزعم أبو علي أنهما جاءا لازمين، سمع في شعرهم منهوي ومنغوي من هوى وغوى، وهما لازمان، وردّ بأنهما ضرورة، وقيل: مطاوعان، لأهويته وأغويته، وضعف بأن انفعل لأفعل شاذّ، وزعم ابن بري أنهما يقعان متعديين إلى اثنين، نحو: استعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وإلى واحد، نحو: استنصحته فنصحني، ورد بأنَّ هذا ليس من بابِ المطاوعةِ، بل من بابِ الطلبِ والإجابة، كما في المغني. (صبان).

(**قوله: أَوْ طَاوَعَ فَاعِلُهُ فاعِلَ الفِعل... إلخ**) أي: دل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدٍّ لواحد نحو: كسرته فانكسر، ومددته فامتدَّ، وإليها الإشارة بقوله: أو طاوع المعدى لواحدٍ، والمطاوعة: قبول الأثر، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعلِ المتعدِّي (فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى) المطاوع بكسرِ الواوِ (الواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم، من فاعلِ علم. (تصريح).

(**قوله: وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ**) دحرجته: حركته على نحو الاستدارةِ.

(**قوله: والمُطاوَعَةُ قَبُولُ المَفعُولِ فِعْلَ الفاعِلِ**) فدائماً يكون أول مفعولٍ في الفعلِ المطاوعِ بالفتحِ فاعلاً في الفعلِ المطاوع بالكسرِ، فإن كان للمطاوعِ بالفتحِ مفعول ثان كان المطاوع بالكسرِ متعدياً، وإلا فلازم، فاكتسىٰ متعدٍّ؛ لأن كسا ذو مفعولين، وتدحرج لازم؛ لأن دحرج ذو مفعول واحد. (دشتي).

(**قوله: كانَ مُتَعَدِّياً لِواحِدٍ**) أما مطاوع المتعدي لأكثر من واحدٍ، فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: فهَّمت زيداً المسألة ففهمها، وعلمته النَّحو فتعلمه.

وَعَـــدِّ لَازِمـــاً بِـــحَـــرْفِ جَـــرِّ وَإِنْ حُـــذِفْ فَـــالنَّـــصْـــبُ لِلْمُـــنْـــجَـــرِّ

نحو: «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً فَاكْتَساها».

(وَعَدِّ) فِعلاً (لازِماً) إلى المَفعُولِ به (بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو: «عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ قادِمٌ» و«فَرِحْتُ بِقُدُومِكَ»، وَعَدِّهِ أَيْضاً بالهمزةِ، نحو: «أَذْهَبْتُ زيداً» وبالتَّضعيف، نحو: «فَرَّحْتُهُ».

أبو طالب

(قوله: **فعلاً لازماً**) أي: لا اسم الفعل اللازمِ، وإلا فالوصف والمصدر كالفعل في ذلك.

(قوله: **إلى المفعول به**) أشار إلى أنّ المراد من المتعدِّي هاهنا هو المعنى الثّالث من المعاني السبعة التي ذكرناها.

الناصية

(قوله: **نحو كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً فَاكْتَساها**) فـ (كسوت) له مفعولانِ (زيداً) و(جبة) وفِعْلها المطاوِع (اكتسى) لَه مفعول واحِد هو الضميرُ المتصِل به.

(قوله: **وَعَدِّ فِعلاً لازماً... إلخ**) المرادُ باللّازمِ ولو بالنِّسبةِ إلى ما يتعدَّى إليه بحرفِ الجرِّ فيدخل المتعدِّي إلى المفعولِ الثّاني بحرف الجرّ.

(قوله: **نحو «عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ قَادِمٌ... إلخ»**) فـ (عَجِب) فعل لازم، التّاء فاعله، وجملة (أَنَّك قادِم) مَفعوله بِواسِطة (مِن الجارَّةِ)، وكذلك (فرح) فعل لازم، والتّاء فاعله، و(قدومك) مَفعوله بواسِطَةِ البَاءِ، والمِثالان الأوّل للجملة، والثّاني للمفْرَد. (شيرازي).

(قوله: **وَعَدِّهِ**) أي: الفعل اللازم.

(قوله: **أَيْضاً بالهمزةِ**) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حدٍّ سواء، وهو الراجح، وقيل: الباء تفيد مع التَّعدية المصاحبة بخلاف الهمزةِ، واعترض بنحو «﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧]. وأجيب: بأنَّ المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها، كما في الآية، فإن استحالة الذّهاب عليه تعالى منعَ من المصاحبة، ثم هذه التَّعدية التي تعاقب عليها الباءُ الهمزةَ، وبها يصير الفاعلُ مفعولاً هي التَّعدية الخاصة بالباء، أما التَّعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسمِ، فيشترك فيها جميع حروفِ الجرِّ، ففي تمثيلِ الشّارحِ إشارة إلى أنَّ المراد بالتَّعدية في المتنِ ما يشمل الخاصَّة والعامَّة. (صبان).

(قوله: **نحو «أذْهَبْتُ زيداً... إلخ»**) (الهمزة) أي: إدْخاله إلى بابِ (الإفعالِ) و(التَّضعيف) بمَعنى تضعيفِ وتكرارِ عين فِعلِهِ، أي: إدخاله إلى بابِ (التفعيل)؛ لأنَّه الذي عينه فكرر، فـ (ذَهَبَ) و(فَرِحَ) لازِمان، وتَعَدَّى الأول إلى (زيداً) بِواسِطَةِ همزةِ بابِ الإفعالِ، والثاني إلى الضَّمير المتصل به، بواسِطَةِ تضعيفِ عَيْنِ باب التَّفعيلِ. (شيرازي).

(وَإنْ حُذِفْ) حَرفُ الجَرِّ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَإنْ حُذِف حَرف الجَرّ. . . إلخ) في (التَّصريح) قد يحذف الجار، فيتعدَّى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان في موضعِ نصبٍ (وهو ثلاثة أقسام): أحدها: سماعي جائز في الكلامِ المنثور نحو: نصحته، وشكرته، وكلته، ووزنته، والأكثر ذكر اللام) الجارة نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩] ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤] وكلت له، ووزنت له، وقال التفتازاني: اللام زائدة؛ لأن معنى نصحت زيداً، ونصحت له مستويان، هو في التنزيل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاصٌّ بالشِّعرِ كقوله) وهو ساعدة بن جؤية:

لَـدْنٌ بِـهـزِّ الـكـفِّ يَـعْـسِـلُ مَـتْـنُـهُ فـيـه كـمـا عـسـلَ الـطـريـقَ الـثَّـعْـلَـبُ

فلدن بفتحِ اللامِ وسكون الدالِ المهملةِ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لدن، أي: لين، وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين، أي: يضطربُ بهز الكفِّ، ومتنه فاعل يعسل، والمتن: الصدر، والضمير فيه يعود إلى الهزّ، وفي للمصاحبة، يقول: هذا الرُّمح يضطرب صدر حامله بسبب الهزِّ معه، وذلك دليلٌ على كثرةِ لينه، والثعلب فاعل عسل، وقوله: وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح:

آلـيـتُ حَـبَّ الـعـراقِ الـدَّهْـرَ أَطْـمَـعُـهُ والـحَـبُّ يَـأْكُـلُـهُ فـي الـقـريـةِ الـسُّـوْسُ

آليت: حلفت، ويحتمل أن يكون إخباراً عن نفسه، فتكون التَّاء مضمومة، وأن يكون خطاباً لملك الحيرة فتكون مفتوحة، وذلك أن شخصاً هجا ملك الحيرةِ فبلغه ذلك، فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق وهو القمح، وأطعمه على تقديرِ لا أطعمه؛ لأنه جواب القسم، ولذلك امتنع أن يكون حبُّ منصوباً على شريطةِ التفسيرِ؛ لأن لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والسوس بمهملتين: قمل القمح ونحوه. والشَّاهد في البيتِ الأول في حذفِ في ونصب الطريقِ، والأصل ذكر في؛ لأن الطَّريق اسم مكان مختص كالبيتِ والدارِ (أي: في الطريق) وقول ابن الطراوة: إن الطريقَ ظرف مردود بأنه غير مبهمٍ، وقوله: إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق، فهو مبهم لصلاحيته لكل موضعٍ منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق، قاله في المغني، والشَّاهد في البيتِ الثاني في حذف على، ونصب حب (أي على حب العراق) وإلى هذين القسمينِ أشار الناظم بقوله:

وإن حُـذِفَ فـالـنَّـصـبُ لـلـمُـنـجـرّ نـقـلاً ....

(و) الثالث (قياسي وذلك في أنَّ وأنْ) بفتحِ الهمزةِ فيهما، وتشديد النون في الأولى وسكونها في الثانيةِ (وكي)؛ لطولهن بالصِّلة (نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ [الحشر: ٧]) أي: بأنه لا إله إلا هو

نَــقْــلاً وَفِـــي أَنَّ وَأَنْ يَــطَّــرِدُ   مَعْ أَمْــنِ لَـبْـسٍ كَـعَـجِـبْـتُ أَنْ يَـدُوا

(فَالنَّصْبُ) ثابِتٌ (لِلْمُنْجَرِّ) ثُمَّ هذا الحَذْفُ لَيس قِياساً بل (نَقْلاً) عنِ العَرَبِ، يُقْتَصَرُ فيه على السَّماع، كقوله:

تَـمُـرُّونَ الـدِّيـارَ [وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا   كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذاً حَـرامُ]

أبو طالب

(**قوله: فالنصب ثابت... إلخ**) ويسمَّى هذا الحذف والنَّصب حذفاً وإيصالاً، وهذا المنصوب منصوب بنزعِ الخافضِ، نحو: خيف زيد، أي: من زيد.

(**قوله: يُقتصر فيه على السماع**) لكن أرباب التَّصانيفِ كثيراً ما يتجاوزون عن السَّماع في غير إن، كما يشهد به الرجوع إلى عباراتِهم.

الناصية

(ومن أن جاءكم ولكيلا، وذلك إذا قدرت كي مصدرية) لدخولِ اللامِ عليها تقديراً (وأهمل النحويون هنا ذكر كي) مع تجويزهم في نحو: جئت كي تكرمني أن تكون كي مصدرية، واللام مقدرة قبلها، والمعنى: لكن تكرمني، قاله في (المغني).

(**قوله: فالنَّصبُ ثابتٌ لِلْمنجر**) أي: للاسم المجرورِ وجوباً، وناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الجارِ. (يس). هذا والمَفعول الَّذي تَعَدَّى الفِعل إليه بِواسطَةِ حَرفِ الجر، ثم حذِف عنه حرف الجَر، يسَمَّى: المنصوب.

(**قوله: ثمَّ هذا الحَذف لَيس قِياساً... إلخ**) جعل الشراح نقلاً متعلقاً بمحذوفٍ من مادةِ حذف، فيكون في المعنى راجعاً، لقوله: حذف لا للنَّصب الوجه رجوعه إليهما معاً بقرينة قوله، وفي أن، وأن يطرد... إلخ؛ ولأن الحذف هو اللائقُ بأن يوصف بكونه سماعياً؛ لأنه متبوعُ النَّصب، ولصحة ما يفيده هذا الوصفُ من أن نقيض الحذف، وهو عدمُ الحذفِ قياسي بخلافِ النَّصب فإنه تابع للحذفِ، ولا يصحُّ ما يفيده وصفه بكونه سماعياً، من أن نقيض النَّصب عند الحذفِ، وهو الجرُّ قياسي، فافهم. (صبان).

(**قوله: نَقْلاً**) لا قياساً مطرداً، وذلك على نوعينِ: الأول وارد في السعة، نحو: شكرته، ونصحته، وذهبت الشَّام، والثاني مخصوصٌ بالضَّرورةِ كقوله:

آلَـيْـتَ حَـبَّ الـعِـرَاقِ الـدَّهـرَ أَطْـعَـمُـهُ   ....

وقوله:

كَـمَـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيـقَ الـثَّـعْـلَـبُ   ....

أي: على حبِّ العراقِ، وفي الطَّريقِ كما علم مما مر. (صبان).

(**قوله: تَمرُّونَ الدِّيارَ ولم تعوجوا... إلخ**) قاله جرير.

وقد يُحذَفُ ويَبْقى الجَرُّ كقوله:

[إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبيلَةٍ] أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

أبو طالب

(قوله: تمرون الديار ولم تعوجوا) آخره: كلامُكم علي إذاً حرامُ، أي: لم تعطفوا رأس البعيرِ بالزِّمام، وكلامكم من إضافة المصدرِ إلى المفعولِ.

(قوله: أشارت كليب... إلخ) أوله:

إذا قيل: أيّ النَّاس شرُّ قبيلةٍ ....

الناصية

(قوله: تمرون) فعل مضارعٍ مرفوعٍ، وعلامة رفعه ثبوت النُّون نيابة عن الضَّمة، والواو فاعله، والديار: جمع دار منصوب بنزعِ الخافضِ، أي: عندها، وناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين النَّزع هو الناصب، فالباء للآلة حينئذٍ، ولم: الواو للحالِ من واو تمرون، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وتعوجوا، أي: تميلوا، وتدخلوا؛ فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، والواو فاعله، وكلامكم: مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وعلى متعلق بحرام الواقع خبراً للمبتدأ، إذاً: حرف جواب وجزاء لا عمل لها؛ لوقوعها حشواً، وهي جواب لشرطٍ مقدرٍ تقديره: وحيثما مررتم، ولم تعوجوا إذاً كلامكم حرام عليّ، وهي تكتب بالألف عند البصريين إشعاراً بصورة الوقف عليها؛ إذ لا يوقف عليها إلا بالألف وبالنون عندَ الكوفيين اعتباراً باللفظ، وفرقاً بينها وبين إذا في الصورة. **(يعني)**: تمرون على الديار ولم تميلوا عليها وتدخلوها، وحيثما وقع منكم ذلك، فقد حرمت على نفسي كلامكم، مجازاةً لكم على ما وقع منكم. **(والشَّاهد)** في قوله: تمرون الدِّيار، حيث حذف حرف الجرِّ من المفعولِ، ووصل الفعل اللازم إليه بنفسِه مع أنه لا يصل إليه إلا بحرفِ الجرِّ، وهو مقصورٌ على السَّماعِ.

(قوله: وقد يُحذف... إلخ) أي: وقد يحذف) الجار، يعني: حرف الجرّ. (ويبقى الجر بحاله شذوذاً) لا يخفى أن هذه قضية جزئية، فلا تفيد عموم الحكم، بل تشعر بأنه قد يحذف، ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ، فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجار من أن الجار قد يحذف، ويبقى عمله كثيراً كرب بعد الواوِ من بعدكم إذ جرت بالباءِ نحو: بكم درهم؟

(قوله: أَشَارَتْ كلَيبٍ... إلخ) صدره:

إذا قِيلَ أيُّ النـاسِ شَرُّ قَبيلَة ....

قاله الفرزدق من قصيدةٍ من الطَّويل يخاطب بها جريراً. وإذا للظَّرفِ فيه معنى الشَّرط، وأشارت جوابه، وأيي النَّاس: مبتدأ، وشر قبيلة: خبره، والجملة مقول القول. **(والشَّاهد)** في كليب، حيث جاء بالجرِّ، وأصله إلى كليب، فأسقط الجارَ وأبقى عمله، والأصل النَّصب توسعاً، وأراد به رهط

(وَ) حَذفُ حرفِ الجَرِّ ....

أبو طالب

قاله الفرزدق خطاباً لجرير، وكليب: قوم جرير، وبالأكف متعلّق بأشارت، والأصابع فاعل أشارت.

الناصية

جرير، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة. والأصابعُ مرفوعُ بأشارت، والباء تتعلّق به. (المَعنى): إذا سأل سائِل أيّ قبيلةٍ هي شَرّ مِن سائِرِ القبائِلِ. أشارتِ الأصابع بالأكف إلى قبيلة (بني كَليب) يعني: أنَّهم شَرّ القَبائِلِ (الشّاهد) في (كليب) أصله (إلى كليْب)؛ لأنّ (أشارَت) فعل لازِم، تَعَدى إلى مَفعولِهِ (كُلَيْب) بواسِطَةِ (إلى) الجَارَّة، ثمَّ حذِفَ (إلى) وبَقِيَ (كليب) مَجروراً. (شيرازي).

(قوله: وحذف حرفِ الجَرِّ... إلخ) يعني: إذا كانَ مفعول الفعلِ اللازِم جملة أوّلها (أنَّ) أوْ (أنْ)، ودخل حرفُ الجَرِّ عليهما لِتَعْدِيَةِ الفعلِ إلى المَفعول، فيكثرُ حَذف حرفِ الجَرِّ.

هذا، وفي (التصريح): اشترط ابن مالك في النَّظم وغيره (في) حذف الجار من (أَنَّ وأَنْ أمر اللبس) فقال في النَّظم: وفي أَنَّ وأَنْ يطرد مع أمن لبسٍ، فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل (لإشكال المراد بعدَ الحذفِ)، هل هو على معنى في أو عن؛ لأن رغبَ يتعدّى بكلٍّ منهما، ومعناهما مختلفٌ، ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في أن، وبعضهم قدر عن أن، واستدل كل على ما ذهبَ إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرحِ النَّظم، أحدهما: أن يكون حذفُ الحرفِ اعتماداً على القرينةِ الرَّافعةِ للبس، وقد أشار إلى هذا في منهج السَّالك، والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالِهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجازَ بعض المفسرين التَّقديرين. انتهى.

وفي (الكشاف): يحتمل في أن تنكحوهن لجمالِهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن، وتبعه البيضاوي، والجواب الأول موافق لقولِ الموضح في (المغني) وإنما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة. انتهى. وما ذهب إليه الموضحُ من أن محل أَنَّ وأَنْ نصب بعد الحذفِ، فهو مذهب الخليل، وأما سيبويه، فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف، ولو قال قائل: إن الموضع جر لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قولهم: لاه أبوك، ثم نقل النَّصب عن الخليلِ، فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالكٍ تبعاً لابن الحاج من أن الخليلَ يقول بالجرِّ سهو، ولا يقاس على أَنَّ وأَنْ غيرهما، فلا يقال: بريت السِّكين القلم، والأصل بالسكين خلافاً للأخفشِ الأصغرِ، علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلبٍ، والمبرد نشأ بعد الأخفشِ الصَّغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والأخفش الأكبر غيرهما، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه، والأخافشة أحد عشر نحوياً، والسيبويهيون أربعة.

(في أَنَّ وَأَنْ) المَصْدَرِيَّتَيْنِ (يَطَّرِدُ) ويُقاسُ عَلَيه (مَعْ أمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) أي: يُعْطُوا الدِّيَةَ، و«عَجِبْتُ أَنَّكَ قائمٌ» أي: مِن أنْ يَدُوا، ومِن أنَّكَ قائِمٌ. وَمَحَلُّ أنَّ وأنْ حينئذٍ نصبٌ عِندَ سيبويه والفَرَّاء، وجَرٌّ ....

أبو طالب

(قوله: ومحل أنَّ وأنْ... إلخ) يظهر أثر الخلافُ في تابِعهما، وهو ظاهر كما سيأتي.

الناصية

(قوله: في أنّ وأن) أي: معهما، وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر، وليس كذلك؛ إذ منه كما في (التَّسهيل) نحو: دخلت المسجد، ونحو: اعتكفت يوم الجمعة، ونحو: جئتك إكراماً، ونحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] وليت شعري هل قام زيدٌ، مما علق فيه العاملُ عن الجملةِ، والتَّقدير: فلينظر في جوابِ أيها أزكى... إلخ، وليت شعري بجوابِ هل... إلخ حاصل، وفي كلام شيخنا، والبعضُ أن الحذفَ في القسمِ الأخيرِ واجب، وتقدَّم فيه إعرابٌ آخر، ومنه أيضاً، كما سينبه عليه الشَّارح، نحو: جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدراً قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدراً بعدها أن. وفي الدَّماميني عن ابن عصفورٍ أن الأخفش الأصغر، وابن الطراوة، ذهبا في الفعلِ المتعدّي إلى اثنين أحدهما بنفسِه والآخر بالجارِّ؛ أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار، وتعين موضوعه؛ لطول الفصل بالمفعولين، فيجوز عندهما: بريت القلم السكين، وقبضت الدَّراهم زيداً، ومنه: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

قال ابن عصفورٍ: ويحتمل أن قومه مفعول، وسبعين بدل، والمجرور محذوف، أي: من بني إسرائيل، ويكون المرادُ بقومه: نخبة قومه، والذي في (التَّسهيلِ) عن الأخفشِ المذكور جواز حذف الجارِّ متى تعين من غير اشتراطِ تعدِّي الفعل إلى مفعولين. (صبان).

(قوله: كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوْا) جمع مذكر من مضارعٍ، وذي حذف نونه للنَّصب. (دشتي).

(قوله: حينئذٍ) أي: حين حذف الجار نصب لنزع الخافضِ، وجرّ لتقدير حرف الجرِّ، كما في أشارت كليب، ويظهر أثر هذا الخلاف في التَّابع.

(قوله: نصبٌ... إلخ) أي: في موضع نصب، وهو الأقيس.

أي: الأقوى قياساً؛ لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أنّ وأن، فإنه ينتصب لضعفِ حرفِ الجرِّ عن أن يعمل محذوفاً، وقائل القول الأول قاس على مجرور ربَّ، مع أن من النُّحاة من يجعل الجرَّ عند حذف رب بواو رب، لا برب، فأفعل التفضيل على بابه، ولعل القائل بالنصبِ يجيب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام. (صبان).

(قوله: وجر... إلخ) تمسكاً بقوله: وَما زُرْتُ لَيْلى... إلخ، أي: حيث جرَّ المعطوف على أن تكون، ومعنى البيت: وما زرت ليلى؛ لأن تكون حبيبة لي ولا لدين أنا طالبها به، وإنما زرتها

عِندَ الخَليلِ والكِسائي، قال المصنف: ويُؤَيِّدُ قولَ الخَليلِ ما أَنْشَدَهُ الأخفش:

وَمـا زُرْتُ لَـيْـلـى أَنْ تَـكُـونَ حَـبِـيـبَـةً   إِلَـيَّ وَلا دَيْـنٍ بِـهـا أنـا طـالِـبُـهُ

بِجَرِّ المَعطُوفِ على: «أن تكون»، فَعُلِمَ أنَّها في محلِّ جَرٍّ، فإنْ لم يُؤْمَنِ اللَّبسُ، لم يَطَّرِدِ

أبو طالب

(**قوله: ومازرت ليلى... إلخ**) قاله الفرزدق، والمعنى: إن زيارتي لليلى ليست لأحدِ هذين الأمرين، بل لأجل ضرورةٍ تنزل بالشَّخصِ.

الناصبة

لضرورة نزلت بي، ففي العبارة قلب، ويحتمل أن الباء بمعنى على، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عِمرَان: ٧٥] أي: دين عليها قاله الدَّماميني، ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالبٍ، ومثل أَنَّ وأَنْ في حذفِ حرفِ الجرِّ قياساً كي المصدرية، نحو: جئتك كي تقوم، أي: لكي تقوم. (صبان).

(**قوله: عند الخليل... إلخ**) كذا في (البسيط) و(التَّسهيل) لكن قال شيخنا: وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل، والخليل مكان سيبويه، كما في (المغني) و(التَّصريح). اهـ. وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه، وأكثر النَّحويين وجوز سيبويه أن يكون المحلُّ جراً، فقال بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان: إنه جرٌّ لكان قولاً قوياً. اهـ. فليس في كلام سيبويه تعيير الجرِّ، كما يوهمه جعله مذهباً له، فافهم. (صبان). (**قوله**:

وَمَـا زُرتُ لَـيْـلَـى أَنْ تَـكُـونَ حَـبِـيـبـة   إلـيَّ ولا دَيْـنٍ بـهـا أَنَـا طَـالِـبُـهُ)

قاله الفرزدق من قصيدة من الطَّويل، يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. المعنى: ما زرت ليلى؛ لتكون لي حبيبة، ولا لأجل طلب دين لي عليها، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشَّخص. (**الشَّاهد**) في قوله: أن تكون حبيبة حذف حرف الجر منه؛ إذ أصله لأن تكون، وفيه خلاف، فادَّعى الخليل أن محله الجرُّ، بدليل عطف قوله: ولا دين بالجرِّ عليه، أي: ولا لأجل دين، ومذهب سيبويه أنه النصب، وتكون بمعنى كانت، والباء في بها بمعنى من تتعلَّق بطالبه، وأنا مبتدأ، وطالبه خبره، والجملة صفة لدين، وقيل الباء بمعنى على، كما في ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عِمرَان: ٧٥] (المَعنى): ما زرت أنا (لَيْلَى) حَتى تكونَ مَحبوبَة لي، ولا زرتها لِدين أطلبها. (**الشَّاهد**) في (ولا دَيْنٍ) بِجر لا دَيْن عَطفاً على (أنْ تكون) ـ وحيث إنّ المَعطوف يَحْمِلُ إعراب المَعطُوفِ عَلَيه ـ فَمِنْ جر (دَيْن) نَعلم بأنَّ المَعطوفَ عليه مَجرور لا مَنصوب بنزعِ الخَافِضِ، وأصله: (لأنْ تكون)؛ إذ (زرت) تَعَدَّى إلى المفعولِ الثاني (أنْ تكون) بِواسِطة اللَّام.

(**قوله: بجَرِّ المَعطوفِ**) وهو دين، أي: لأن تكون.

(**قوله: فَعُلِمَ أنَّها**) أي: (أن تكون) في محل جرٌ فإن تابعها مجرور.

(**قوله: لم يَطَّرِدِ الحَذف**) أي: امتنع الحذفُ، كما في رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل؛ لإشكال المرادِ بعد الحذفِ.

الحَذفُ، نحو: «رَغِبْتُ في أَنَّكَ تَقُومُ» إذ يُحتَمَل أنْ يَكُونَ المَحذُوفُ عن، ولا يَلْزَمُ مِن عَدَمِ الاطِّرادِ ـ أي: القِياسِ ـ عَدَمُ الوُرُودِ، فَلا يشكل بقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧] ـ فَتَأَمَّل.

أبو طالب

(**قوله: فتأمل**) إشارة إلى أن المرادَ بإلا من الرَّفع بالرَّاءِ، كما يشعر به معناه لا الدَّفع، وبعدمه الالتباس المتصفُ بالدَّفعِ لا ما يبقى ولا يزول، أو إشارة إلى أن المراد بعدمِ الأمن، هو الالتباس غيرُ المشتمل على الفائدة كالإبهام لنكتة داعية إليه، فلا يراد أن الحذفَ عند عدمِ الأمن ليس بجائز، فكيف يكون سماعياً واقعاً في أفصح الكلامِ.

الناصية

فهو مبني على مذهبِ المصنفِ من شمولِ اللبس للإجمال، وأنه مانع كاللبسِ، وكذا إيراد الآية الآتية مبني على هذا أيضاً؛ لأنها من الإجمالِ، وقد مرَّ غير مرة أن الحقَّ أن بينهما فرقاً، وأن الإجمال ليس معيباً ما لم يكن المقصود التَّعيين، ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده، فتنبه. وفي (الدشتي): ليس الحذف على القاعدةِ والقياس، بل لو وقع حذف حينئذٍ فهو سماع.

(**قوله: نحو «رَغِبْتُ في أَنَّكَ تَقَومُ»**) فلو حُذِف (في) وقيل (رَغِبْتُ أنك تقوم) احْتَمَلَ أنْ يكون المَحذوف (عن) فيكون المَعنى كَرِهْتُ أنّك تقوم؛ لأنّ الرغبة عن شيءٍ بِمعنَى كراهَتِهِ.

(**قوله: إذ يُحتَمَل**) يعني: إذا حذف الجار وهو (في) احتمل أن يكون المحذوف (عن) مع التباعدِ بين معنييهما؛ إذ الرغبة في شيء هي التعلّق به وحبّه، والرغبة عنه هو التنفُّر عنه، فيجب ذكر الجار ليؤمن اللبس. (دشتي).

(**قوله: ولا يلزم من عدم الاطراد... إلخ**) يعني: كون حَذفِ (الجارّ) غير مقيسٍ لا يَلزم مِنه عَدَم ورود في الكلامِ الفصيحِ، فقوله تعالى الذي حُذِف منه الجارّ ليس شاذاً، وإنّما هو قَليل لِلورود.

(**قوله: فَلا يشكل بقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧]**) فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينةٍ كانت، أو أن الحذفَ لأجل الإبهام؛ ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. هذا، وحاصلُ الجوابِ الأول أنه لا إجمال في الآية؛ لأن قرينة سبب النزول تدلّ على الحرف المحذوف، ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر، هل هو في أو عن لأنه لاختلافهم في سبب النزول، فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني. وحاصل الثاني أن الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة، وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. وقال بعضهم (القرينة التي كانت) أي: حين النزول يفهم منها المراد، وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط، وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط، وقيل: إن القولَ في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهنّ لما لهنّ، وفرقة ترغب عنهنّ لدمامتهنّ، وهذا لا ينافي وجود القرينة؛ إذ لا

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

فصل: في رُتَبِ المَفَاعِيلِ، وما يَتَعَلَّقُ بذلك.

(وَالأَصْلُ ....

أبو طالب

(**قوله: بفتح**) أوله لم يقرأه بالضمِّ والتَّشديد لمكانِ القافيةِ.

الناصية

مانع من قيام قرينة في حقِّ كل تناسبه. هذا، وقد أجابَ بعض المفسرين بالتَّقديرين، أي: تقدير في وتقدير عن، فكان المناسب أن يقول، كما في المرادي، وقد أجاز بعض المفسرين التَّقديرين؛ إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية، كذا قال البعض. (صبان).

(**قوله: فتأمل**) لَعَله إشارَة إلى أنّ حَذف حَرفِ الجرِّ لِمَصْلحةٍ، وقد ذَكَرْتُ عِدَّة مَصالِحَ في ذلك (منها): أنّ الحذف لقصْدِ الإبهام على الرِّجالِ والنِّساءِ، حتى يَحْتمِل الرِّجال أنَّ المحذوفَ (في) - أيْ: وتَرْغبونَ في أنْ تَنْكِحوهن - فَيُهَيئون الصَّداق، وباقي مُقَدَّماتِ النكاح، ويكون في ذلك تقدير الزَّوْجات، وَحَتَّى تَحْتَمِلَ النِّساء أنّ المَحذوف (عن) - أيْ: وتَرغبون عنْ أنْ تنكِحوهن - فيخففن في الصَّداق ولا يطالِبْنَ الأزْواجَ بما يعسر عليهم، حَتى يكون في ذلك تقدير الأزواج، فَيَنْتَظِمُ مِن هذا، وذاكَ أَمْر التَّزويج. وفي (الدشتي): الظاهر في وجه التأمّل أن الآية ليست من مواردِ الالتباسِ؛ لوجودِ القرينةِ فيها على أن المحذوف هو عن لا في؛ وذلك لأنها في مقامِ توبيخِ من يترك الضُّعفاء محرومين عن المزايا الاجتماعيةِ بذنب أنهم ضعفاء، فإن يتامى النساء هي الأرامل اللاتي لا والي لهنّ، فالتَّقدير، والله العالم: وترغبون عن أن تنكحوهن، أي: تنفرون عن نكاحِهن، ويشهدُ لذلك عطفُ المستضعفين من الولدان عليها. (دشتي).

(**قوله: في رُتَب المَفاعيل**) يعني: أي: مفعول رتبته مقَدَّمة على أي مفعول؟ و(ما يتعلّق بذلك) مِن أمثالِ أماكنِ وجوبِ التَّقْدِيم، وأماكِنِ وجوبِ تَأخيرِ المتقدِّم رتبة، وأينَ يجوز حَذف المفعولِ، وأينَ يجوز حَذف الفعل. (شيرازي).

(**قوله: وَالأَصْلُ**) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. هذا، وفي (التَّصريح) لبعض المفاعيل الأصالة في التَّقديم على بعضٍ) آخر، وأصالة المفعولِ (إما بكونه مبتداً في الأصل) والآخر خبر كما في باب ظن، (أو) بكونه (فاعلاً في المعنى) والآخر مفعول معنى، كما في باب أعطى، (أو) بكونه (مسرحاً) أي: مطلقاً لم يتقيد بجار (لفظاً أو تقديراً والآخر مقيد) بحرف جرٍّ (لفظاً أو تقديراً) كما في بابِ اختار، فيتقدم كل في المبتدأ من الأصلِ والفاعلِ معنى والمسرح على غيره. (وذلك كزيداً في ظننت زيداً قائماً، فتقدم زيداً على قائماً؛ لأن زيداً مبتدأ في الأصلِ وقائماً خبره، والمبتدأ مقدم على الخبرِ (وأعطيت زيداً درهماً) فتقدَّم زيداً على درهماً؛ لأن زيداً فاعل معنى؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهم، ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيداً،

سَبْقُ) مَفعُولٍ هو (فاعِلٍ مَعْنًى) مَفعُولاً لَيس كذلك (كَمَنْ مِنْ) قولك (أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وامتنع أعطيت صاحبه الدِّرهم، إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيداً، قاله ابن مالك في (شرح التَّسهيل) (واخترت زيداً القوم أو من القوم) فتقدم زيداً؛ لأنه مسرح غير مقيد بجار لفظاً وتقديراً، والقوم مقيد تقييداً، ومن القوم مقيد لفظاً، والمسرح مقدم على المقيد؛ لأن علقة ما يتعدَّى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدَّى إليه بواسطة، ومن ثم يقال: اخترت قومه عمراً، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم، إلا على لغة من أجازَ ضرب غلامه زيداً، قاله ابن مالك في (شرح التَّسهيل) أيضاً، والتقديم في ذلك كله جائز، وإليه يشيرُ قولُ النَّاظمِ:

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنًى كَمَنْ ....

(قوله: سَبْقُ مَفعُول هو فاعِل مَعْنىً) أي: وسبق ما لا يجرُّ على ما قد يجر، نحو: اخترت زيداً رجال، فالأصلُ تقديمُ زيد؛ لأن الفعلَ يتعدَّى إليه بنفسه بخلافِ الرجالِ، فإن الفعل قد يصل إليه بالحرفِ، فنقولُ: اخترت زيداً من الرجال، قال المصنف في الشَّرح، يعني: ابن مالك في (شرح التَّسهيل): ولذا يقال: اخترت قومه عمراً، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم إلا على قولٍ من أجاز ضرب غلامه زيداً. دماميني. (صبان).

(قوله: سبق مفعول... إلخ) يعني: إذا كان فعل يتعدَّى إلى مفعولَيْن ـ ولم يكنِ المفعولانِ في الأصلِ مُبتدأً وخبراً ـ يكونُ المفعول الأوّل فاعلاً في المَعنى، فلو قلتَ: (أعطيتُ زيداً جبة) فـ (زيد) مفعول في الظَّاهر، ولكنه فاعل في المعنى؛ لأنّه الآخِذ. (شيرازي).

(قوله: ليس كذلك) أي: ليس فاعلاً معنى.

(قوله: كَمَنْ) فإنه فاعل من المعنى في المثال؛ لأنه من لابس، ونسج اليمن ملبوس.

(قوله: مِنْ قولك أَلْبِسَنْ... إلخ) فـ (ألبِسن) فعل، وفاعله ضمير (أنت) مستَتِرَ فيه وجوباً و(مَن) المَوْصولَة ـ بمَعنَى الّذي ـ مفعُوله الأوَّل (زارَكم) صِلته (نَسْجَ اليَمَن) مفعوله الثَّاني، وحيث إنَّ المفعول الأوّلِ فاعل في المَعنى ـ لأنّه اللاّبِس ـ و(النَّسج) مفعول في المَعنى أيضاً؛ لأنّه المَلْبوس، قُدِّمَ (مَن) على (نَسْج). هذا، وفي (الصبان): فإن من هو اللابس فهو الفاعلُ في المعنى، ونسج اليمن هو الملبوسُ فهو المفعول في المعنى. ويجوزُ العدول عن هذا الأصل، فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى، فيقال: ألبسن نسج اليمن من زاركم.

(قوله: من قولك ألبسن) بضمِّ السين أمراً للجماعةِ ليطابق من زاركم، ويجوزُ فتحها على أن الميم للتَّعظيم، أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعةِ المزورين، ونسجُ بمعنى منسوج. (صبان).

وَيَلْـزَمُ الْأَصْـلُ لِـمُـوجِـبٍ عَـرَا   وَتَـرْكُ ذَاكَ الْأَصْـلِ حَـتْـمـاً قَـدْ يُـرَى

ومِن ثَمَّ جاز «أَلْبِسَنْ ثَوْبَهُ زيداً» وامتنع «أَسْكِن رَبَّها الدّارَ» (وَيَلْزَمُ) ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

(قوله: ومِن ثَمَّ... إلخ) أي: من أجل تقدم المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك، جاز عود الضمير إلى المتأخر في ألبسن ثوبه زيداً؛ لأن مرجع الضَّمير، وهو زيد، وإن كان متأخراً لفظاً إلّا أنه متقدِّم رتبة؛ لكونه فاعلاً في المعنى. وفي (الشيرازي): من أجل أنّ المفعول الّذي هو فاعل في المَعنى مُقَدَّمَة رُتبته على المَفعولِ الّذي لَيس كذلك، جازَ تأخير الفاعِلِ المَعنى مع اتِّصالِ ضميره بمفعولٍ آخَر مقدَّم، مثل (ألْبس ثوبَه زيداً) حيث إنّ (زيداً) مفعولُ فاعِلٍ فِي المَعنى؛ لأنّ اللّابس، عادَ عليهِ ضمير متصل بالمَفعولِ الآخَرِ (ثوبَه)؛ وذلك لأنّه عَوْد الضَّميرِ على المتأخرِ لفظُ فقط، لا لفظاً ورتبة (وامتنع) تقديم الفاعلِ المَعنى إذا اتَّصلَ بِهِ ضمير عائِدٌ على مفعولٍ آخَر مثل (أسكِنْ رَبَّها الدّارَ)؛ فـ (رَبَّها) فاعل في المَعنى؛ لأنّه السّاكن، وضميرُهُ يَعود على المفعولِ الآخَرِ (الدّارَ)؛ وذلك لأنّه يكون مِن عَوْدِ الضَّميرِ على المتأخرِ لفظاً ورتبة، وهو غير جائِز في هذا المثال.

وفي (الدشتي): لأن الضَّمير في ربها يعود إلى الدَّار، والدَّار متأخر لفظاً، ورتبة لكونها مفعولاً في المعنى؛ لأنها مسكونة، تقول: سكنت الدَّار.

(قوله: وَيَلْزَمُ... إلخ) وفي (التصريح): فيجب التقديم، كما أشار إليه النَّاظم بقوله:

ويـلـزم الأصـل لـمـوجـب عـرا   ....

(كما إذا خيف اللبس) كظننت زيداً عمراً أو (كأعطيت زيداً عمراً) وكاخترت الشُّجعان الجند، ويأتي فيه البحث المتقدِّم في بابِ الفاعلِ عن ابن الحاجِّ (أو كان الثاني محصوراً)، كما ظننت زيداً إلا قائماً، و(كما أعطيت زيداً إلا درهماً) وما اخترت زيداً إلا القوم، ويأتي فيه الخلافُ المتقدِّم في بابِ الفاعلِ (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً أو) المفعول (الأول ضميراً، نحو: العالم ظننته مجتهداً، و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، والفرسان اخترتهم القوم، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشةِ مع ابنِ مالك في آخرِ بابِ الفاعلِ من أن الضَّمير يجب وصله بالفعلِ، وأنت بالخيارِ في الظَّاهر، إن شئت قدمته على الفعلِ والضَّميرِ، وإن شئت أخرته عنهما. (وقد يمتنع) الأصلُ، فيجب التأخير، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

....   وتـرك ذاك الأصـلِ حـتـمـاً قـد يـرى

(كما إذا اتصل) المفعول (الأول بضمير) المفعول (الثاني) كظننت زيداً غلامه و(كأعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمراً (أو كان) الأول (محصوراً) كما ظننت قائماً إلا عمراً و(كما أعطيته

هذا (الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرا) أي: وُجِدَ، كأنْ خيفَ لبسُ الأوَّلِ بالثاني، نحو: «أعطيتُ زيداً عَمْراً»، أوْ كانَ الثاني مَحصُوراً، نحو: «ما أعطيتُ زيداً إلّا دِرهَماً»، أوْ ظاهِراً، والأوَّل مُضمراً، نحو: «أعطيتُكَ دِرْهَماً». (وَتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرى) لِمُوجِبٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الدرهم إلا زيداً) وما اخترت القوم إلا بكراً (أو) كان الثاني (مضمراً والأول ظاهراً) كالفاضلِ ظننته زيداً و(كالدرهم أعطيته زيداً، والقوم اخترتهم عمراً) أما الامتناع في الأولى، فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وأما في الثانية؛ فلأن المحصور فيه واجب التأخير، وأما في الثالثة؛ فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه.

(**قوله: هذا الأَصْلُ**) وهو تقدم المفعولِ الذي هو فاعل معنى.

(**قوله: نحو أعطيت زيداً عمراً**) لا مكان أن يكون كل منهما معطياً، ومعطى فيقدم المفعول الذي هو معطى ليعرف بتقدمه المكاني تقدمه الرُّتبي. وفي (الشيرازي): فـ (زيد) فاعل في المَعنى؛ لأنّه الآخِذ، ولو أَخّرَ، وقيل: (أعطَيْت عَمْراً زيداً) تخيل السَّامِع أنّ الآخِذ هو عَمْرو.

(**قوله: أَوْ كانَ الثَّاني**) أي: الذي هو مفعول معنى. (**قوله: محصوراً**) أي: فيه.

(**قوله: نحو «ما أعطيتُ زيداً إلّا دِرهَماً»**) فـ (زيد) فاعل في المَعنى؛ لأنه الآخِذ، والمحصور هو الدِّرهم يعني: الدرهم هو الذي دخل عليه النفي والإثبات (ما) و(إلّا) أي: ما أعطيت لِزيد سِوى درهم ـ وليس معناه: أنّه أعطى لِغَيْر زيدٍ شيئاً أمْ لا ـ فَلوْ أَخَّر (زيد) صارَ المَعنى: ما أعطيت الدِّرهم إلّا لِزيدٍ، أي: ما أعطيتَ لِغيرِ زيدٍ شيئاً. (شيرازي).

(**قوله: أو ظاهراً**) يعني أو كان الثّاني اسماً ظاهراً، والأوّل الذي هو فاعل معنى ضميراً.

(**قوله: والأوّل مُضمراً**) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثّاني على الفعلِ، وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنِّسبة إلى امتناعِ تقديم الثّاني على الأولِ لا مع الفعل. (صبان).

(**قوله: نحو أعطيتك درهماً**) فالضَّميرُ فاعل في المعنى؛ لأنّ المُخَاطَب هو الآخِذ، فلو أَخَّرَ وجب أنْ يَنْفَصِلَ، فيقال: (ما أعطيتُ درهماً إلّا أنتَ) والضَّمير مَهْمَا أمكنَ وَصله لا يجوزُ فَصْله. (شيرازي).

(**قوله: وَتَرْك ذاكَ الأَصْل... إلخ**) فيجبُ تقديم المفعول الذي هو مفعول معنى على الذي فاعل معنى. (**قوله: حَتماً قَدْ يُرى**) أي: حتماً قد يجب تأخير الفاعِلِ فقوله حتماً مفعول ثان ليرى مقدم، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة، ويجوز أيضاً أن يكون صفة مصدر محذوف، أي: تركاً حتم، أو حالاً من ترك على مذهب سيبويه، ويرى على هذه الثّلاثة بمعنى يعتقد، كما في رأى الشّافعي حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد، كما مر في محله. (صبان). (**قوله: لِمُوجب**) أي: لِسببٍ مِن الأسباب.

كأنْ كانَ الأوَّلُ مَحصُوراً، نحو: «ما أعطيتُ الدِّرْهَمَ إلّا زيداً» وظاهِراً، والثاني ضَميراً، نحو: «الدِّرهمَ أعطيتُهُ زيداً»، أو فيه ضَميرٌ يَعُودُ على الثاني كَما تَقَدَّم.

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كأنْ كانَ الأوَّل مَحصوراً) أي: كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصوراً، أي: فيه قال (سم) ما ملخصه: انظر إذا تعارض خوف اللبس، وكون الفاعل في المعنى محصوراً فيه، نحو: ما أعطيت عمراً إلا زيداً إذا كان زيدٌ هو الفاعل في المعنى، فإنه إن قدم لخوفِ اللبسِ انعكس الحصرُ، وإن قدم عمر لأجل الحصرِ في زيدٍ حصل اللبس، ويمكن أن يقال يراعى الحصرُ مع القرينةِ الدافعةِ للبس. اهـ. أي: كأن يقال: ما أعطيت عمراً عبدي إلا زيداً، ويظهر لي أن من مراعاةِ الحصرِ مع دفعِ اللبسِ تقديم إلا مع المحصورِ فيه، كأن يقال: ما أعطيت إلا زيداً عمراً، بقي ما إذا تعارض خوف اللبسِ، وعود الضَّمير إلى متأخرٍ لفظاً ورتبة، كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى، والظاهر فيه أيضاً مراعاةُ الضَّمير مع القرينةِ الدافعةِ للبس، كأن يقال: أعطيت المرأةَ الرقيقة زوجها، وهذا أولى من قولِ الرُّوداني الظَّاهر، أنه يعدل عن التركيبِ المؤدي إلى ذلك، فيقال في هذا زوج الجاريةِ أعطيته إياها، وفيما قبله عمرو ما أعطيته إلا لزيد، أو نحو ذلك مما يؤدي المرادُ بلا محذورٍ. (صبان).

(قوله: نحو ما أعطيتَ الدِّرْهَم إلّا زيداً) إذ المحصورُ يجب تأخيره، فلو قدم تخيلَ السَّامع أنّ غيره هو المحصورُ. (قوله: وظاهراً) أي: الأول.

(قوله: والثاني ضميراً) متصلاً نحو الدِّرهم أعطيته زيداً، أو ملتبساً بضمير الثَّاني، نحو أسكنت الدَّار بانيها. فلو كان الثَّاني ملتبساً بضميرِ الأولِ، كما في نحو أعطيت زيداً ماله جاز، أي: جاز تقديمُ الثَّاني، وجاز تأخيره؛ لأنه عند تقديمه يعود الضَّمير على متقدِّم رتبة. (صبان).

(قوله: نحو «الدِّرهَم أعطيتَه زيداً») فلو قدَّمَ (زيد) انفصل الضَّمير، وما دامَ يمكن الإتْيان بالضَّمير متصِلاً لا يجوز انْفِصاله.

(قوله: أو فيه) أي: في الأول؛ إذ لو تقدَّم الأول لعاد الضَّمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً كما في مثال: أسكن ربها الدَّار، فاللازم تقديم الدَّار مع أنها مفعول ثان.

(قوله: أو فيه ضَميرٌ يَعودُ على الثَّاني) مثل (أسكِنِ الدّارَ ربها) فلا يجوزُ تقديم (رب) مع أنَّه فاعلُ المَعنى؛ لأنَّه يوجبُ عَوْدَ الضَّميرِ على المتأخِّر لفظاً ورتبةً. هذا، وفيه إشارة إلى أن تقديمهما مرتبين على الفعلِ، وفي جوازِ تقديم الثَّاني على الفعلِ، واستظهر البعضُ الجواز وعلله بعدمِ اللبسِ، أي: والحاصل في الصُّورة الثانية إجمال لا لبس، وحينئذٍ فالمراد بلزومِ الأصلِ امتناعُ تقديم الثَّاني على الأول متأخرين معاً عن الفعلِ، أو متقدمين معاً عليه، فتأمل.

(قوله: كَما تَقَدَّم) يعني قوله: وامتنع أسكن ربها الدار.

وَحَــذْفَ فَــضْـلَــةٍ أَجِــزْ إِنْ لَــمْ يَــضِــرْ كَــحَــذْفِ مَــا سِــيــقَ جَــوَابــاً أَوْ حُــصِــرْ

(وَحَذْفَ) مَفعولِ (فَضْلَةٍ) بأنْ لم يكن أحَد مَفعُولَيْ ظَنَّ لِغَرَضٍ، إما لَفظيٌّ كتناسُبِ الفَواصِلِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَحَذْفَ مَفعول فَضْلَةٍ) أي: ليس ركناً في الكلام بأن يكون مبتدأ في الأصل، أو خبراً.

(قوله: بأن لم يكن أحَد مَفْعُولَيْ ظَنَّ. . .إلخ) لأنّهما ـ في الأصلِ ـ مبتدأ وخبر، وهما رُكنا الكلام. هذا، ولو قال: وهي ما عدا مفعولي باب ظن، مما ليس بعمدة لكان أعم، وكان التَّخصيص بالمفعولِ لكون الكلامِ فيه، أما مفعول ظنَّ فيجوز حذفه اختصاراً، لا اقتصاراً، كما تقدم في قوله:

ولا تجز هنا بلا دليل. . . إلخ.

(قوله: لغرض) أي: الحذف لا بد أن يكون لغرضٍ، أي: حكمة، فلا يشكل في جانب الله تعالى. (إسقاطي). (قوله: لغرض) قال الدنوشري: مشكل في جانب الله تعالى؛ لأن الغرضَ هو الحاملُ للفاعلِ على الفعلِ، والله تعالى لا يحمله شيء على شيء.

(قوله: كتناسُب الفَواصِل) جمع الفاصلة، وهي أواخر الآيات. (دشتي).

(قوله: كتناسب الفواصل) جمع فاصلة، والمراد بها رؤوس الآي، وذلك (في نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]) والأصل: وما قلاك، فحذف المفعول ليناسب «سجى»، و«الأُولَى» (و) في نحو ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣] والأصل: يخشاه، أي: القرآن، ويحتمل أن لا حذف، ومفعول يخشى هو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا﴾ [طه: ٤]، والمعنى: لمن يخشى تنزيل الله، قال في (الكشاف) وهو معنى حسن وإعراب بين. انتهى. (وكالإيجاز) والاختصارِ، وذلك في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] والأصل: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه، أي: الإتيان بسورةٍ من مثله (وإما) لغرضٍ معنوي كاحتقاره، نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١] أي: الكافرين، فحذف المفعول لاحتقارِه، (أو لاستهجانه) أي: لاستقباح التَّصريحِ بذكره (كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأى مني، ولا رأيت منه) تعني: رسول الله ﷺ، فحذف المفعول لاستقباح ذكره، (أي: العورة، وقد يمتنع حذفه) أي: المفعول (كأن يكون محصوراً) فيه (نحو: إنما ضربت زيداً)؛ لأن الحذف ينافي الحصر، (أو) يكون (جواباً) لسؤال (كضربت زيداً جواباً لمن قال: من ضربت)؛ لأن المطلوبَ تعيينه لا يجوز حذفه، وذلك كله مستفادٌ من قول النَّاظم:

وَحَــذْفُ فَــضْـلَــةٍ أَجِــزْ إِنْ لَــمْ يَــضِــرْ كَــحَــذْفِ مــا سِــيْــقَ جَــوابــاً أو حُــصِــرْ

والإيجازِ، وإمّا مَعْنَوِيٌّ كاحْتِقارِهِ (أَجِزْ) نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ....

أبو طالب

....

الناصية

(تصريح). **(قوله: والإيجاز)** أي: الاختصار، كما مثل بقوله سبحانه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] **(قوله: والإيجاز... إلخ)** أي: وكتصحيحِ النّظم، وهو كثير. **(قوله وإمّا معَنَويّ)** أي: الحذف لغرضٍ معنوي، كاحتقارهِ بأن يريد المتكلّم أن يبيّن أن المفعولَ من جهةِ حقارته غير قابلٍ للذكرِ، كما مثل بقوله تعالى: ﴿لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١] فإن الأصل: لأغلبن الكافرين، حذف المفعول وهو (الكافرين) لغرض تحقيرهم. (دشتي).

(قوله: كاحتقاره) أو استهجانه، أي: استقباح التَّصريح به كقولِ عائشةَ رضي الله عنها: ما رأيتُ منه، ولا رأى مني، أي: العورة: أي: وكالعلم به أو الجهلِ به أو تعظيمهِ أو الخوفِ منه، وبالجملةِ يحذفُ المفعول لما يحذفُ له الفاعلُ من الأغراضِ اللفظيةِ والمعنوية. (صبان).

(قوله: أجز) مراده بالجوازِ عدم الامتناعِ، فيصدق بالوجوبِ، نحو: ضربت وضربني زيد (سم). (صبان). **(قوله: أجز)** اختصاراً أو اقتصاراً. هذا، ولا يقال: هذا لا يأتي في المفعول به؛ لأن الفعلَ المتعدِّي يدل عليه إجمالاً، فلا يكون حذفه إلا لدليلٍ؛ لأنا نقول: المراد دليل يدلُّ على خصوصهِ لا ما يدل عليه إجمالاً، وبهذا يعلم ما في كلام الشَّاطبي هنا، فافهم. ومن الحذفِ اقتصاراً حذف مفعولِ الفعل المنزلِ منزلة اللازم على رأي النُّحاة، ورأي البيانيين، ووافقهم في (المغني) أنه لا مفعول له أصلاً، وعبارة (المغني) بعد ذكرِ رأي النُّحاةِ، والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلَّق الغرض بالإعلام، بمجرد وقوعِ الفعلِ من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلَّق بالإعلام بإيقاع الفاعلِ للفعلِ فيقتصرُ عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى إذ المنوي كالثابتِ، ولا يسمَّى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وتارة يقصد إسناد الفعلِ إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكر أن هذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] - ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] اهـ. باختصار. (صبان).

(قوله: نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] هذا مثال حَذفِ المَفعولِ لِتَناسبِ الفَواصِلِ أصله (قلاك) وحيث إنَّ قبله وبعدَه ألف مقصورَة حذِفَ المَفعول مِن هنا لِيشبه الألف المَقصورَة ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ١-٤].

وفي (الدشتي): إن هذه الآية مثال للحذفِ لتناسبِ الفواصل، فإن الأصل: وما قلاك، حذف المفعول وهو الكاف لتناسب الفاصلة قبلها، وهو سجى.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البَقَرَة: ٢٤]، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وهَذا (إنْ لَمْ يَضِرْ) بفتحِ أوَّلِهِ وتخفيف الرَّاء، فإنْ ضار أي: ضَرَّ (كَحَذْفِ ما سِيقَ جواباً) لِلسَّائِلِ (أوْ) ما (حُصِرْ) لم يَجُز كقوله: زيداً لِمَن قال: «مَن ضَربتَ» ونحو: «ما ضربتُ إلّا زيداً»، فلو حُذِفَ في الأوَّلِ لَم يَحْصَل جوابٌ، ....

أبو طالب

(**قوله: كحذف ما سيق... إلخ**) هذا قيد للمنفي، قيل: ويجوز أن يكون قيداً للنفي بأن يراد بقوله جواباً مفعول الجوابِ على طريقةِ مجازِ الحذفِ، بقوله: حصر المقصور بإلا قصراً حقيقياً، نحو: ما ضرب إلا زيد، أي: ما ضرب أحد إلا زيد، لا المقصور عليه، ولا يخفى ما فيه من التَّعسفِ.

الناصية

(**قوله:** ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ هذا مِثال حَذفِ المَفعولِ للإيجاز وَالاخْتِصَار، وأصله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا، أي: الإتيان بسورةٍ من مثلهِ، ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل.

(**قوله:** ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾) هذا مِثالُ حذفِ المَفعُولِ لاحْتِقارِهِ وتصغيرِهِ، وأصله: (لأغلبن أنا ورسلي الكافرين). (**قوله: وهذا**) أي: جواز حذف المفعول مشروطٌ بأن لا يضرَّ.

(**قوله: بفتح أوله**) وكسر الضادِ مضارع ضار يضير ضيراً، بمعنى: ضر يضر ضراً، قال يس نقلاً عن ابن هشام: ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف، واوي، أو على أنه مضعف وقف عليه في القافيةِ بالتَّخفيف، لكن الكسر أنسب. اهـ. قال الله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمرَان: ١٢٠] أي: لا يضركم، أي: بكسرِ (الضَّاد) أصله (ضار) بألفٍ مقلوبةٍ عنِ الياءِ على وزْنِ (باعَ) المأخوذ مِن (بَيَعَ)، وعند دخولِ حرفِ الجَزمِ يحذَف حرف العِلَّةِ مِن الوسطِ، ويبقى في الحَرفِ الأوَّل حركة تناسِب المحذوف، ففي (بيع) يصير (لَمْ يَبِع) بِكسرِ الباءِ، وفي (قَوْل) يصير (لم يَقل) بضمِّ القافِ وفي (ضارَ) يصير (لم يَضِرْ) بكسر الضادِ (وإنّما) نَبَّهَ الشَّارح على ذلك لكيلا يقرأ (يَضرّ) ـ بضَمِّ الضَّادِ وتشديدِ الرَّاءِ ـ مِن بابِ التفعيل، فيكون مضاعفاً. (شيرازي).

(**قوله: بفتح أوَّلهِ**) أي: فتح الياءِ من ضار يضير، ومنه قولهم: لا ضير، أي: لا ضرَرَ.

(**قوله: كحذْفِ... إلخ**) قيد للمنفي في لم يضر، يعني: الذي يضير، كحذف مفعول أتى به جواباً للسائل. (دشتي).

(**قوله: كحذف ما سيق**) أي: مفعول سيق مع الفعلِ والفاعلِ، لكن لما كان محطُّ الجواب المفعول اقتصر عليه، أي: وكحذف المفعول في الاشتغالِ، نحو: زيداً ضربته، وفي التنازع نحو: ضربني وضربته زيد، وكحذف مفعول أكرمته في نحو: جاء الذي أكرمته في داره؛ لأن حذفه يوهم أن العائد الضَّمير في داره. (صبان).

(**قوله: لم يَجُز**) أي: لم يَجُز حَذف المفعولِ في هذَيْنِ المَقامَيْنِ. (شيرازي).

(**قوله: لَم يَحْصَل جوابٌ**) للسائل، فيبقى سؤاله بلا جوابٍ.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

ولو حُذِفَ في الثّاني لَزِمَ نَفْيُ الضَّربِ مُطلقاً، والمَقصُودُ نَفْيُهُ مُقَيَّداً (وَيُحْذَفُ) الفِعلُ (النَّاصِبُها) أي: النَّاصِبُ الفَضْلَة جَوازاً ....

أبو طالب

(**قوله: أي: ناصب الفضلة**) الظاهر أن يكون اللام في الفضلةِ للعهد الذكري، وليس المرادُ ذلك، وإلا لصار التَّفسير لمحضِ التَّوضيحِ، وهذا لبس من دأب الشارح، بل للاستغراقِ والتَّفسيرِ

الناصية

(**قوله: ولو حُذِفَ في الثّاني**) وهو: ما ضربت إلا زيداً.

(**قوله: لَزِمَ نَفْيُ الضَّرب مُطلقاً**) فالباقي بعد حذفِ المفعولِ: ما ضربت، ومعناه: أني لم أضرب مطلقاً لا زيداً، ولا غيره، مع أن المراد نفي الضَّربِ عن غير زيد لا مطلقاً، بحيث يشمل زيداً أيضاً. (دشتي). (**قوله: والمَقصُودُ نَفْيُهُ مُقَيَّداً**) أي: مقيداً بكون المضروبِ غير المضروبِ، فلا يفهم المقصودُ عند حذفهِ.

(**قوله: وَيُحْذَفُ الفِعلُ النَّاصبها**) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي إلا لمانع أو مقتضٍ، فالأول نحو: أيهم رأيته؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ [فُصِّلَت: ١٧] فيمن نصب؛ إذ لا يلي أَمَّا فِعْلٌ، ونحو: في الدار زيد، فيجب تأخير متعلق الظَّرف عن زيد إنْ قدرتَه فعلاً؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدَّم على المبتدأ في مثل هذا، ونحو: إن خلفك زيداً، فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً، أو فعلاً؛ لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها، بخلاف كان خلفك زيد، فيجوز تقديم المتعلّق، ولو قدرته فعلاً؛ لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلاً؛ إذ لا تلتبس الجملةُ الاسميةُ بالفعليةِ. والثاني: كتأخيرِ متعلَّق باء البسملة الشَّريفة لإفادة الحصر، كذا في (المغني) وناقش الدَّماميني التَّعليل بعدمِ الالتباسِ، بأنك إذا قلت: كان يقومُ زيد، فالالتباس حاصلٌ فيما دخل عليه النَّاسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم، والجملة خبرُ ضمير الشَّأنِ دخلت عليه كان فاستتر فيها، وكونه مبتدأ مؤخراً خبره يقوم، وافتراق الجملتين بتقوّي الحكم، وعدمه قبل دخول النَّاسخِ لا يزيله دخوله، فالالتباس حاصلٌ بعده أيضاً، على أن ابن عصفور رجح منع التَّقدم في نحوِ: كان زيد يقوم؛ قال: لأن الذي استقر في بابِ كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في المثالِ لم يرجعا إلى ذلك. وأجاب الشمني بأن احتمال كونِ اسم كان ضمير الشَّأن بعيد. وقد قال ابن هشام: لا ينبغي الحمل على ضمير الشَّأنِ متى أمكن غيره، ولا يخفى ما في قوله: وكونه مبتدأ مؤخراً خبره يقوم، فتأمل. (صبان).

(**قوله: أي النَّاصِبُ الفَضْلَة**) أي: الفعل الذي مفعوله فضلة، لا ما يكون مفعوله مبتدأ وخبراً كأفعال القلوب.

(إنْ عُلِما) كَأَنْ كانَ ثَمَّةَ قَرِينَة حاليَّة كانَتْ كقولك لِمَن تَأَهَّبَ لِلْحَجِّ: «مَكَّةَ»، أَوْ مَقاليَّة كزيداً لِمَنْ قالَ: «مَن ضَرَبْتَ». (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَماً) كأَنْ فَسَّرَهُ ما بَعدَ المَنصُوبِ كما في بابِ الاشْتِغالِ، أو كانَ نِداءً، أَوْ مَثَلاً ....

أبو طالب

للإشارةِ إلى أن قولة المصنف: فضلة، مقدَّر بلامِ الاستغراقِ؛ لأن المقامَ مقامُ الاستغراقِ؛ دون التَّنكيرِ، وإنما لم يجعل موضعَ الإشارةِ بعد ذلك القولِ الذي هو موضعها إيماءً إلى تصحيحِ الإضافةِ في قوله: لناصبها بأن المضاف إليه، وإن لم يكون مع اللامِ، لكنه عائد إلى ذي اللامِ المقدَّرِ لامه، فلا يرد على المصنف أن صدورَ هذه الإضافةِ عنه مخالفٌ لحكمِهِ ببطلانِها في بابِ الإضافةِ، ومما يؤيد ما ذكرنا أنه لم يقل في التَّفسيرِ، أي: الفضلة، ولا ناصب الفضلةِ، ولا النَّاصب، فضلةٌ مع أنها أخصر.

(**قوله: أو مثلاً**) المثال كلام لاستعماله موارد يستعمل في بعضها على التحقيقِ، وفي بعضها على سبيل التَّشبيه، نحو: الكلاب على البقرِ، ونقضت غزلها، وفي الصَّيف ضيعت اللبن، وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام، ونحو ذلك.

الناصية

(**قوله: إن علما**) اشترط في حذفِ النَّاصبِ علمه دون حذف الفضلة؛ لأنه أحد ركني الإسنادِ وعمديته، لا يستغني الإسناد عنه، حتى يحذف بلا دليل، بخلاف الفضلة. (صبان).

(**قوله: حالية كانت**) بمشاهدةٍ وغيرها. (**قوله: كقولك لمن تأهب**) أي: تهيأ، تقول له: مكة، فالفعل المحذوف، وهو تريد، معلوم للمخاطب؛ لأنه بتهيّئه مريد لها.

(**قوله: أَوْ مَقاليَّة**) أي: القرينة متخذة من القولِ لا من الحالِ، فإن (ضربت) المحذوف معلوم من قولِ القائلِ من: ضربت. (دشتي).

(**قوله: كزيداً... إلخ**) فـ (زيداً) أصلُهُ: ضربتُ زيداً، حُذِفَ الفِعل لِدَلالةِ السُّؤال عَلَيه.

(**قوله: كأَنْ فَسَّرَهُ**) أي: فسر الفعلَ المحذوف الفعل الذي ما بعد المفعول، نحو: زيداً ضربته؛ لعدم جواز الجمعِ بين المفسّر والمفسَّر. (دشتي).

(**قوله: كما في باب الاشتغالِ**) مثل (هل زيداً ضَربته؟) أصلُه هل ضربتَ زيداً ضربته. (**قوله: أو كانَ نِداءً**) مثل: يا زيد، أصله: (أدعو زيداً)، وإنّما يحذف الفعل فيهما؛ لأنّه لم يسمَعْ مِنَ العربِ ذِكره. وفي ابن عقيل وغيره: إن ناصب المنادى أدعو محذوفاً، نابت عنه يا، ولا يجمع بين العوضِ والمعوضِ. وكذا يجبُ الحذف في التَّحذير والإغراء بشرطِه، أي: بشرطِ كلّ من التَّحذيرِ، والإغراء، فشرط التحذير أن يكون بإياك، نحو: إياك والأسد، أو بالعطفِ، نحو: رأسك والسَّيف، أو بالتكرارِ، نحو: الأسد الأسد، وشرط الإغراء العطف، نحو: المروءة والنجدة، أو التكرار، نحو: أخاك أخاك.

(**قوله: أَوْ مَثَلاً**) أي: أو كان جارِياً مجرى المَثَلِ في كثرة الاستعمال، وهو كلُّ كلام اشتهر، ولأجل شهرته أجري مجرى المثل، وأعطي له حكم المثل في أنّه لا يغير.

كـ «الكِلابَ على البقرِ» أي: أَرْسِل، أوْ جارِياً مَجراهُ كـ ﴿انتَهُوا خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وآتوا.

أبو طالب

(قوله: أو جارياً مجراه) بأن يكون لاستعماله موارد يستعمل في كلها على التَّحقيق، ولا تفاوتَ بينَ مواردِ استعمالاته إلا في المصداقِ، نحو ﴿انتَهُوا خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١] أي: انتهوا عن

الناصية

(قوله: أوْ مَثَلاً) أو أجري مجرى المثل. هذا والفرقُ بينه وبين المثلِ كما أفاده الدَّنوشري أن المثلَ مستعمل في غير ما وضع له للمشابهةِ بين ما وضع له، وغيره، على طريقِ الاستعارةِ التمثيليةِ، وما أجري مجراه مستعمل فيما وضعَ له، لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمالِ، وحسن الاختصار، فأعطي حكمه في عدمِ التَّغييرِ. هذا وفي (الدشتي): المثل هو الجملةُ المعروفةُ بين الناسِ يستعملونها في الموردِ المناسبِ لها، والمثل لا يجوز تغييره، كقولهم: في الصَّيف ضيَّعتِ اللبن، بكسر التاءِ، ولو كان المخاطبُ مذكراً، فالمحذوف في مثالِ: الكلابَ على البقر وهو أرسل لا يجوز ذكره؛ لعدم ذكره في الأصلِ، فلا يجوز تغييره. (دشتي).

(قوله: أوْ مَثَلاً) من الأمثالِ العربية، وهي كل كلامٍ مركبٍ مشهورٍ، شبه مضربه بمورده.

(قوله: كـ (الكِلابَ على البقر) أي: بقر الوحش، كما في (التَّصريح) والمرادُ خَلِّ الناس جميع خيرهم وشرهم، واسلك طريق السَّلامة. وقيل: المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها.

(قوله: كـ الكلاب على البقر) فالكلاب منصوبٌ بفعل محذوف وجوباً، أي: أرسل، ولا يجوز ذكره؛ لأن ذكره يغير المثل، والأمثال لا تغير؛ لأنها لما شبه مضربها بموردها، لزم أن يلتزم فيها أصلها، كقولهم: الصيف ضيعت اللبن، يقال: بكسر التاء لكل مخاطب. (تصريح).

(قوله: أي: أرْسِلي) وإنّما يحذف حَتى يكون مثلاً، ولو ذكر الفعل لم يكن مثلاً.

(قوله: أوْ جارياً مَجراهُ) أي: مجرى الأمثال في كثرة الاستعمالِ، وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل، فأعطي حكمه في أنه لا يغير، نحو: ﴿انتَهُوا خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١] فخيراً مفعول بفعلٍ محذوفٍ وجوباً (أي: وآتوا خيراً) ولا يجوز ذكره لما تقدَّم، وذهب بعضهم إلى أن خيراً خبر لكان محذوفه، والتَّقدير: انتهوا يكن خيراً لكم، وهو تخريجٌ على قلة؛ لأن كان لا تحذف مع اسمها، ويبقى خبرها كثيراً، إلا بعد إن، ولو الشَّرطيتين. هذا، (وبقي) التَّحذير بإياك وأخواتها من ضمائرِ الخطابِ المنفصلةِ، نحو: (إياك والأسد) فإياك منصوبُ المحلِّ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ويقدر متأخراً (عن إياك، أي: إياك باعد) على أحدِ التَّقديرين الآتيينِ في بابِ التَّحذير، والأسد منصوبٌ بفعلِ محذوف وجوباً، ويقدر متقدماً على الأسدِ، أي: (واحذر الأسد) والفرقُ أن إياك ضميرٌ منفصلٌ، فلو قدر العامل قبله لزمَه اتصالُه بخلافِ الأسدِ (وفي التَّحذير بغيرها) أي: بغير إياك وأخواتها (بشرطِ عطفٍ أو تكرار)، فالعطفُ (نحو: رأسك والسيف) فرأسك والسَّيف منصوبان

التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ

هذا باب التنازع في العمل

ويُسَمّى أيضاً باب الإعمالِ، وهو - كما يُؤْخَذ مِمَّا سَيَأتِي - أَنْ يَتَوَجَّهَ عامِلانِ ليس أحدُهُما مُؤَكِّداً لِلآخَر ....

أبو طالب

التثليث، وخذوا خيراً لكم، وهو التوحيد، فإذا استعمل هذا الكلامُ في النهي عن الزّنى والأمر بالنّكاح أو ما يشبه ذلك، فلا شك أنه حقيقة، ووجه وجوب الحذف في الاستعمالِ الأول، فيحتمل أن يكون على سبيلِ الوجوبِ أو الجوازِ.

(**قوله: هذا باب التنازع**) لا يخفى عليك أن التَّنازع ورفعه، إنما هو موجودٌ في الذّهنِ دون الخارجِ، وله نظائر أخر في النَّحوِ فلا تغفل.

الناصية

بفعلين محذوفين وجوباً، (أي: باعد رأسك (واحذر) السَّيف، (و) التكرار (نحو الأسد الأسد) بتقدير: احذر، (وفي الإغراء) بشرطِ (أحدهما) وهو العطفُ أو التكرارُ، فالعطف (نحو: المروءة والنجدة و) التَّكرار (نحو: السلاح السلاح، بتقدير الزم) في المثالين، وإنما وجبَ حذفُ الفعلِ بيهما لأنَّ كلاً من العطفِ والتكرارِ قائم مقام العامل، فالتزم حذفه لذلك.

(**قوله: أوْ جارياً مَجراهُ**) بأن يكونَ المحذوف عامله في جملةٍ ليست بمثل، ولكن يستفادُ منها، ويصحُّ الاستشهادُ بها، كما يستفادُ من المثل؛ لكونها جملةً معتبرةً قويةً من حيث المعنى، وتقدير الآية على ما يقال: وآتوا خيراً لكم. (دشتي).

(**قوله: انتهوا خيراً لكم**) أي: انتهوا عن التَّثليث ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] والمَعنى - والله أعلم - يا أَيُّها النَّصارى انْتَهُوا عن الاعتقادِ بآلِهَةٍ ثَلاثةٍ، وائتوا خيراً لكم، أيْ: ائتوا بِعَقيدة تكون خَيْراً لكم، وهو الاعتقاد بإله واحد لا شَريكَ له.

(**قوله: التَّنازع في العمل**) التَّنازع لغة: التَّجاذب، واصطلاحاً أن يتقدَّم عاملان على معمولٍ كلٌّ منهما طالب له من جهة المعنى. (غزي).

(**قوله: بابُ الإعْمالِ**) بكسر الهمزةِ عند الكوفيين، أي: لإعْمالِ المُهمَلِ منهُمَا في الضَّمير.

(**قوله: كما يُؤْخَذ**) يستفاد. (**قوله: أنْ يَتَوَجَّهَ عامِلان**) أو أكثر من عامِلَينِ مثل (اللهم صَلِّ، وبارِكْ، وتَرَحَّم، وتحنَّن على محمد، وآل محمد).

(**قوله: ليس أحدُهُما مُؤَكِّداً لِلآخَر**) إذ لو كان أحدُهما مؤكداً لِلآخَر مثل (ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ) فالعملُ لِلأَوَّل والثاني تأكيد له، وفي (الدشتي) نحو: قَعَدَ قَعَدَ زيد، فليسَ من التنازعِ، بل العملُ للأولِ، والثاني تكرار للعامل.

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

إلى مَعمُولٍ واحِدٍ مُتأخِرٍ عنهما، نحو: «ضربتُ وأكرمتُ زيداً»، وكُلٌّ واحدٍ من ضربتُ وأكرمتُ يطلُبُ زيداً بالمَفعُولية.

(إنْ عامِلانِ) فِعلانِ، أو اسمانِ، أو اسمٌ وفعلٌ ....

أبو طالب

(قوله: فعلان... إلخ) هذا تخصيصٌ للعاملينِ، فإن لتنازعِ العاملين في العقلِ تسعة احتمالاتٍ باعتبارِ انقسامِ كلٍّ من العاملين إلى الاسمِ والفعلِ والحرفِ، لكن الواقع منها هي الثلاثة التي ذكرها

الناصية

(قوله: إلى مَعمول واحِد) بناء مِن الشّارحِ على أنّه لا يقعُ التّنازعُ في أكثرِ مِن مَعمولٍ واحدٍ (لكنّ) التّحقيق وقوعه، كقول الشّاعرِ:

طلبت فلم أدرِكْ بِوَجْهي فَلَيْتَني قَعدتُ ولم أبغِ النِّدا عِندَ سائِبِ

المتنازعُ كلّ مِن (طلبتَ) و(أدرك) و(أبغِ)، والمتنازع فيه كلّ من (النِّدا) و(عند)، فالمَعنى هكذا: (طلبتُ النِّدا عند سائب) فلم أدرِكْ بوجهي النِّدا عِندَ سائِبٍ، فليتني قعدتُ، ولم أبغِ النِّدا عِندَ سائِبٍ) (شيرازي). (قوله: إلى مَعمُولٍ واحِد) فخرجَ بذلك، نحو: ضربت زيداً، وأكرمت عمراً؛ لتوجه كل عامل إلى معمولٍ غير ما يتوجه إليه الآخر، وقوله: إلى معمولٍ متعلّق بيتوجه.

(قوله: مُتأخّر عنهما) فلو قدّمَ الاسم عليهما كانَ كلاهما عامِلَيْنِ في ضميره، وفي التّنازع يعمل أحدهما في نفس الاسم والآخر في ضَميرِهِ، مثل: (زيداً ضربت وأكرمته).

(قوله: إن عاملان) أي: مذكوران، كما صرح به في (التصريح) فلا تنازع بين محذوفين، نحو: زيداً في جواب: من ضربت، وأكرمت؟ ووجه الرّوداني كون زيداً في المثالِ ليس من التنازعِ بأن الجوابَ على سننِ السؤالِ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها، بل عمل فيها الأول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً، فهو مثل: ضربت زيداً، وأكرمت زيداً، ولا تنازع في ذلك، فحينئذٍ يكون الجواب كالسُّؤال، التّقدير: ضربت زيداً، وأكرمت زيداً، فذكر مفعولُ أحدِ العاملين المقدرين، وحذفَ مفعولُ الآخرِ من بابِ دلالةِ الأوائلِ على الأواخرِ، أو العكسِ، لا من بابِ التنازعِ، فاعرفه. ولا بين محذوفٍ ومذكورٍ، كقولك في جوابِ هذا السُّؤالِ: أكرمت زيداً، ولا بدَّ أن يكون بين العاملينِ ارتباطٌ بالعاطِف مطلقاً، قال في (المغني): أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]. اهـ. وفيه تسمح لا يخفى، أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال، أو الشّرط، نحو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] أو نحو ذلك من أوجهِ الارتباطِ، كما في (المغني) فلا يجوزُ: قام قعد أخوك. (صبان).

(قوله: فعلان... إلخ) فالفعلان كالأمثلة الآتيةِ، والاسمان مثل: (هل أنتَ ضارِب ومُكرم عالِماً؟) الذي تَنازَع (ضارِب) و(مكرم) في (عالِماً) والاسم والفعل مثل: (هل أنتَ ضارب وأكرمتَ

(اقْتَضَيا) أي: طَلَبا (في اسْمٍ عَمَلْ) رَفعاً، أوْ نَصْباً، أو طَلَبَ أحَدُهُما رَفعاً والآخَرُ نَصْباً،

أبو طالب

الشارح، وأما البواقي وإن كان بعضها متحققاً، لكن لا تتحقق على سبيلِ التَّنازعِ، فإن ما بعدَ الحرفِ معمولٌ للحرفِ، والمجموعُ معمولٌ للعاملِ الأول، ولا يتعقل التنازع عند كونِ الحرفِ مقدماً على العاملِ الآخر. فافهم.

(**قوله: أي طلباً**) الاقتضاء هو الاشتياقُ مطلقاً، والطلب: تحصيلُ الشّيء للاشتياقِ إليه، فالطلب مباين له، وهو المراد هاهنا، فلهذا فسره به، واحترز بطلبها عن أن يكون أحدهما طالباً، كما في صورةِ التأكيد، أو بدل المباين.

الناصية

زيداً)، وقد يكون اسم فعل، وفعل كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحَاقَّة: ١٩] حيث تنازع (هاؤُمُ) اسم الفِعلِ، مع (اقْرَؤوا) في (كِتابِيَهْ). (شيرازي).

(**قوله: اقتضيا**) أي: وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التَّنازع، وجوب توجُّه العاملين، فلا تنازع في نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطٗا﴾ [الجن: ٤]، لاحتمالِ عمل كان في ضميرِ الشأنِ، فلا تكون متوجهة إلى سفيهنا، ولم يشترط ذلك آخرون، فجوزوا التَّنازع في المثال على تقديرِ عدمِ عملِها في ضمير الشَّأن، وهذا هو الأظهر، وإن استظهر الدَّماميني الأول. نعم، لا تنازعَ في: قام أظن زيد. لا على الأولِ؛ لعدم وجوبِ التَّوجهِ لاحتمالِ أن تكون أظن ملغاة، فلا توجه لها إلى زيدٍ، ولا على الثَّاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة، وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره، وليس هناك ضمير. أفاده الدَّماميني. (صبان).

(**قوله: أيْ: طَلَبا**) الطَّلب إما على جهةِ التوافقِ في الفاعلية، أو المفعولية، أو مع التَّخالف فيها، والعاملان إما فعلانِ أو اسمانِ أو مختلفانِ، وأمثلتها اثنا عشر مثالاً مثال الفعلين في طلبِ المرفوعِ، قام وقعد زيد، ومثالهما في طلبِ المنصوبِ: ضربت وأكرمت زيداً، ومثالهما في طلب أحدِهما المرفوع، والآخر المنصوب: قام وضربت زيداً، ومثالهما في طلبِ العكسِ: ضربت وقام زيد، ومثال الاسمين في طلب المرفوعِ: أقائم وقاعد الزيدان، ومثالهما في طلب المنصوب: زيد ضارب وقاتل عمراً، ومثال اختلافهما في الصُّورتين: زيد قائم وضارب أبويه، وعكسه: زيد ضارب وقائم أبواه، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوعِ: أقائم أو قعد زيد، ومثالهما في طلبِ المنصوبِ: زيد ضارب ويكرم عمراً، ومثال اختلافهما مع تقدُّم طلب المرفوع: أقائم ويضرب عمراً، وعكسه: ضربت وأقائم زيد، والنَّاظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلينِ المرفوع، فقال:

كيحسنانِ ويُسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

(تصريح). (**قوله: في اسم**) أي: ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع، أو منصوب، أو متصل مجرور، نحو: زيد إنما قام وقعد هو، ونحو: ما ضربت وأكرمت إلا إياك، ونحو: وثقت وتقويت

وكانا (قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما الْعَمَلُ) بالاتِّفاق، إمَّا الأوَّل أوِ الثَّاني، مِثالُ ذلك على إعمالِ الأوَّل «قامَ وَقَعَدَ أَخَواك»، «رأيتُ وأكرمْتُهما أبَوَيْكَ»، «ضَرَبَني وضَرَبْتُهما الزيدانِ»، «ضربتُ

أبو طالب

(قوله: بالاتفاق) متعلِّق الاتفاقِ منع الخلوّ، أو منع الجمعِ، أو كلاهما، بناء على عدمِ الاعتدادِ بما ذهب إليه الفراءُ من جوازِ توجه العاملين إلى معمولٍ واحدٍ.

(قوله: أما الأول والثاني) إشارة إلى أن المرادَ بالواحدِ الواحد لا بعينه.

الناصية

بك على خلاف في الأخيرين. وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضَّرورة، هذا ما قاله الشَّيخ خالد: إنه الظَّاهر، خلافاً لقول المكودي: متعلِّق باقتضيا. (صبان).

(قوله: قبل) أي: حال كونهما قبل ذلك الاسم.

(قوله: بالاتفاق) من البصريين والكوفيين؛ لأن إعمال كل منهما مسموع من العربِ.

(قوله: بالاتفاق) أي: ممن لا يجوز عمل العاملين معاً، فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معاً إذا اتفقا في طلبِ المرفوعِ، كما سيأتي. (صبان).

(قوله: مِثالُ ذلك... إلخ) هنا أربعة أمثلةٍ: الأول: لما إذا كان العاملان كلاهما يطلبانِ الرَّفع. (دشتي).

والثَّاني: لما يطلبان النَّصب. والثَّالث: فيما طلب الأول الرفع، والثاني النَّصب.

والرَّابع: عكس الثالث، وفي الأمثلة الأربعة ترى الفعل الثاني متحملاً للضَّمير ليعلم أنه لم يعمل في الاسم الظاهر، والأول خالٍ عن الضَّميرِ ليعمل في الظاهر. (دشتي).

(قوله: قامَ وَقَعَدا أخواك... إلخ) (المِثال الأوَّل) أصله (قامَ وقعدَ) تنازَعا في (أخواك) وكلّ منهما يريده فاعِلاً، فَعَمِلَ الأوَّلَ فيه، وجِئنا بضميرِ المُثَنى المرفوع في الثَّاني، وفي (الدشتي): لا يقال: إن الضَّمير في أكرمتهما يعود إلى المتأخر لفظاً ورتبة؛ لأن المرجع وهو أبويك معمول للعامل المتقدِّم، فهو متقدِّم على الضَّميرِ لتقدم عامله. (والمِثالُ الثاني) أصله (رأيتَ وأكرمت) فتنازَعا في (أبَوَيْك) كلٌّ منهما يريده مفعولاً، فَعَمِل فيه الأوَّل، وجئنا بضميرِ المثنَّى المنصوب (هما) في الثَّاني. (والمثالُ الثَّالث) أصلُهُ (ضربني وضربت) تَنازَعا في (الزَّيدانِ) الأوَّل يريده فاعلاً، والثَّاني يريده مَفعولاً، فَعَمِل فيه الأوَّل، وجِئنا بضمير المُثَنَّى المَنصوب (هما) في الثَّاني. (والمثالُ الرَّابع) أصله (ضربتَ وضربني) تَنازَعا في (الزَّيدَيْنِ) الأوَّل يريده مفعولاً، والثاني يريده فاعلاً، فَعَمِلَ فيه الأوَّل، وجِئنا بضميرِ الجمعِ المرفوع (الواو) في الثَّاني.

هذا وفي (الدشتي): الأمثلة بعينها على النَّسقِ الأول، إلَّا أن العامل المحتمل للضمير هنا هو الأول، وأمّا الثاني فهو فارغ ليعمل في الظَّاهر، نعم في المثال الثاني كلاهما فارغان، وذلك لما

وضربُوني الزَّيْدَيْنِ»، ومثالُه على إعمالِ الثَّاني «قاما وَقَعَدَ أخَواك»، «رأيتُ وأكرمتُ أبَوَيْكَ»، «ضرباني وضربتُ الزَّيْدَيْنِ»، «ضربتُ وضَرَبَنِي الزَّيْدُونَ». وهذا في غيرِ فِعلِ التَّعَجُّب، أمَّا هو فَيَتَعَيَّن فيه إعمالُ الثَّاني، كما اشْتَرَطَهُ المصنف في «شرح التَّسهيل» في جَوازِ التَّنازُع فيهِ خِلافاً

أبو طالب

(**قوله**: لقربه) ولعدم لزومهِ بين العاملِ والمعمولِ بالأجنبي، والعطف على الشيء قبل تمامه.

الناصية

يأتي قريباً في قول الناظم (ولا تجيء مع أول قد أهملا) والسِّر فيه الاجتناب من عودِ الضَّميرِ إلى المتأخِّر لفظاً ورتبة، ويجوز حذف الفضلةِ، كما تعلم، قوله: قامَا وَقَعَدَ أخَوك... إلخ). (المثالُ الأوَّل) أصله (قامَ وقَعدَ) فَعَمل الثَّاني في (أخَواك) وأضمرنا في الأوَّل. (المثالُ الثاني) أصله: (رأيت وأكرمتُ) فَعَمِلَ الثاني في (أبَوَيْكَ) وأضمرنا في الأوَّل فصارَ (رأيتهما وأكرمت) وحيثُ إنّ المهمل هو الأوّل، والضَّمير غيرَ مرفوعٍ وَجَبَ حذفه ـ كما سيأتي ـ عندَ قولِ النَّاظم:

ولا تــجــيء مــع أوَّلٍ قــد أهــمِــلا ....

(المثال الثالث) أصله: (ضربني وضربتُ) فعمل الثاني في (الزيدَيْنِ) وأضمرنا في الأوّل أَلِفَ المثنى. (المثال الرَّابع) أصله: (ضربت وضربني) فعمل الثاني في (الزيدُونَ) وحيث كان الأوّل يحتاجُ إلى ضميرٍ منصوبٍ حذفناه، (والفرق) بين هذه الأمثلة: أنّ في الأوّل الفعلَيْنِ يريدانِ الفاعل، وفي الثَّاني يريدانِ المَفعول، وفي الثالث الأوَّل يريد الفاعلَ والثَّاني يريد المَفعول، وفي الرَّابع الأوّل يريد المَفعول، والثاني يريد الفاعِلَ. (دشتي).

(**قوله: أمّا هو... إلخ**) عن المبرد إجازته في فعلي التَّعجبِ، أي: سواء أعملت الثَّاني أو الأولِ، ويغتفر الفصل بين فعل التَّعجبِ ومعموله لامتزاجِ الجملتين بحرف العطفِ، واتحادِ ما يقتضي العاملان، ورجَّح هذا القول الرَّضي. (همع). وفي (التصريح): عن المبردِ في كتابه (المدخل) إجازته في فعلي التعجب، مع جمودِهما سواءٌ كانا بلفظِ الماضي، أو بلفظِ الأمر، فالأول (نحو: ما أحسن وأجمل زيداً) فتعمل الثاني في الاسمِ الظاهرِ، وتعمل الأول في ضميره وتحذفه؛ لأنه فضلة (و) الثاني نحو: (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثاني في الظَّاهر المجرور وتعمل الأول في ضميره المجرور، ولا تحذفه؛ لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده؛ لأنه بصري، ويحذف على القول بأن المجرور في محلٍّ نصب على المفعوليةِ عند الفراء، والجمهور على المنع فراراً عن الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع؛ إذ من شرطه جواز إعمال كلٍّ منهما. (**قوله: إعمال الثاني**) تخلصاً من الفصلِ المذكور. دماميني.

(**قوله: كما اشْتَرَطَهُ المصنف... إلخ**) نحو: ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرٍو، هذا في إعمال الثَّاني، وتقول على إعمال الأول: ما أحسن وأجمله زيداً، وأحسن وأجمل

وَالـثَّـانِ أَوْلَـى عِـنْـدَ أَهْـلِ الْـبَـصْـرَهْ   وَاخْـتَـارَ عَـكْـسـاً غَـيْـرُهُـمْ ذَا أَسْـرَهْ

لِمَن مَنَعَه كـ «ما أحسنَ وأعقلَ زيداً».

(وَ) إعمالُ (الثَّاني أوْلى) مِنْ إعمالِ الأوّلِ (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَة) لِقُرْبِهِ ....

أبو طالب

....

الناصية

به بعمروٍ، وإنما جيء على إعمال الثَّاني مع الأول المهمل بالضَّمير المجرورِ بالباء بناء على الصَّحيح أنه عمدة؛ لأنه فاعل، ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة.

هذا، وفي (حاشية الدشتي): اشترط المصنف إعمال الثَّاني في جواز تنازع التَّعجب؛ بمعنى أنه لا تنازع في فعل التَّعجب إلا بشرطِ إعمال الثَّاني، خلافاً لمن منع التنازع في التَّعجب مطلقاً.

(قوله: كـ «ما أحسنَ وأعقلَ زَيْداً») فزيدٌ مَعمولٌ لـ (أعقَلَ) و(أحسنَ) معمولُهُ ضمير راجعٌ إلى (زيد محذوف) لأنّ الضميرَ المنصوبَ من العامِلِ الأوّل يحذفُ.

وفي (الدشتي): هنا أيضاً الفعل المهملُ، وهو الأول فارغٌ عن الضَّمير لقوله فيما بعد (ولا تجيء...). **(قوله: وإعمالُ الثاني)** من المتنازعين.

(قوله: أوْلى مِنْ إعمالِ الأولِ عند أهل البصرة لقربه) أي: لقرب العاملِ الثاني من الاسمِ الظَّاهر لاتصاله به. قال يس: ولو كان أضعف من الأولِ في العمل. اهـ. ثم كل مما قبله أولى من سابقهِ، كما قاله (سم) للعلة المذكورة، وعللت أيضاً أولوية الثَّاني بسلامته من العطفِ قبل تمام المعطوفِ عليه، ومن الفصلِ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبي، وان اغتفر ذلك هنا للضَّرورة. وفي (التصريح): الخلاف بينهم في المختارِ هل هو الأول أو الثَّاني، أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الأول لسبقه و) اختار (البصريون الأخير لقربه)، وإلى هذا أشارُ النَّاظمُ بقوله:

إنْ عـامـلانِ اقْـتَـضَـيـا فـي اسْـمٍ عَـمَـلْ   قَـبْـلُ فـلـلـواحِـدِ مِـنْـهُـمـا الـعَـمَـلْ

والـثَّـانِ أَوْلـى عـنـدَ أهـلِ الـبَـصْـرَةْ   واخـتـارَ عَـكْـسـاً غَـيْـرُهُـم ذا أَسْـرَةْ

وقيل: هما سيَّان؛ لأنّ لكل منهما مرجحاً، حكاه ابن العِلْج في (البسيط) وإذا تنازع ثلاثة، فالحكمُ كذلك بالنسبةِ إلى الأول والثالث، قاله المرادي، وسكتوا عن المتوسطِ فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث، أو بالثاني لقربه من المعمولِ بالنسبة إلى الأول، أو يستوي فيه الأمران، لم أر في ذلك نقلاً (فإن) تنازع اثنان، و(أعملنا الأول في المتنازع فيه) على اختيارِ الكوفيين (أعملنا الأخير في ضميره) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً (نحو: قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك وبعضهم) كالسيرافي (يجيز حذف غير المرفوع)

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

وهو المنصوبُ والمجرور (لأنه فضلة)، وهو الذي يفهمُ من كلامِ التَّسهيل (كقوله) وهو الشَّخص المسمَّى بعاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيْـ ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فأعملت الأول وهو يعشي، فرفعت شعاعه، وعملت لمحوا في ضميرِه، وحذفته، والتقدير: لمحوه. وعكاظ، بضم العين المهملة، وتخفيف الكاف، وبالظاء المشالة: موضع بقرب مكة كان سوقاً في الجاهلية، ويعشي: مضارع أعشى بالعين المهملة، وقيل: بالمعجمة، وشعاعه بالشين المعجمة: ضوءه، والضَّمير المضاف إليه للسِّلاح فيما قبله. (ولنا) من الأدلةِ على امتناعِ حذف غير المرفوع (أن في حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) في شعاعِهِ (وقطعه عنه) برفعه بيعشي بغير معارضٍ، قاله بعض المغاربة. (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهورِ، (وإن أعملنا الثاني) على اختيار البصريين (فإن احتاج الأول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم، (و) إن لزم منه الإضمارُ قبل الذكرِ، وهو عود الضَّميرِ على التأخرِ في اللفظِ والرتبة؛ (لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء) مصرَّحاً به (في غير هذا الباب نحو: ربه رجلاً ونعم رجلاً)، فرجلاً فيهما تمييز للضَّميرِ المجرور بربَّ والمرفوع على الفاعليةِ بنعم، ورتبة التمييز التأخير، فقد عاد الضَّمير على التَّمييز، وهو متأخر لفظاً ورتبة، (و) جاء الإضمار قبل الذكرِ (في) هذا (البابِ) الذي نحن فيه، وهو باب التنازع نثراً وشعراً (نحو) قول بعضِ العربِ: (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثَّاني، وأضمر في الأول ضميرَ الفاعلِ، وهو الواو العائدةُ على المتنازعِ فيه، وهو قومك المنصوبُ على المفعوليةِ، والمفعول رتبته التأخير، فعاد الضَّمير على متأخِّرٍ لفظاً ورتبَةً، وقال الشاعر:

جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخِلَّاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ من خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ

فأعمل الثاني، ونصب الأخلاء، وأعمل الأول في ضميره، وهو الواو المرفوعة الموضعَ على الفاعليةِ، فقد عاد الضَّميرُ على الأخلاءِ المنصوبِ على المفعوليةِ، والأخلاء جمع خليلٍ، والجميل: الشَّيء الحسن، ومهمل اسمُ فاعلٍ من الإهمالِ، وهو الترك (والكسائي وهشام) الضَّرير (والسُّهيلي) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضَّميرِ المرفوعِ على الفاعليةِ هرباً من الإضمارِ قبل الذِّكرِ و(تمسكاً بظاهر قولِهِ) وهو علقمة بن عبدة يمدحُ الحارثَ بن جبلة الغساني:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادها رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ وكَلِيبُ

(إذاً لم يقل: تعفقوا) على تقديرِ إعمالِ الثاني (ولا أرادوا) على تقديرِ إعمال الأولِ، ويمكن أن يجابَ عنه بأنه أعمل الثاني، ولم يقل: تعفقوا على لفظِ الجميعِ؛ لأنه يجوزُ أن ينوي مفرداً على

(وَاخْتَارَ عَكْساً) وهو إعمالُ الأوَّل لِسَبْقِهِ (غَيْرُهُمْ) أي: أهل الكُوفَة (ذا أُسْرَهْ) أي: صاحِب جَماعةٍ قَوِيَّةٍ.

أبو طالب

(قوله: لسبقه) ولعدم لزومِه الإضمار قبل الذّكرِ لفظاً ورتبة، وحذف المفعولِ.

الناصية

مذهبِ البصريين، باعتبارِ تأويله بالمذكورِ، ولهذا قال الموضح بظاهرِ قوله، ولم يقل بقوله. وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف، أي: استتر، والأرطى: شجرٌ، وبذت بالباء الموحدةِ والذالِ المعجمةِ المشددةِ، أي: غلبت، ونبلهم بسكونِ الموحدةِ: سهامهم، فاعل بذت، وكليب بفتحِ الكافِ، وكسر اللّامِ: جمع كلبٍ، كعبيدٍ جمع عبد. والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه، ويعمل المهمل في ضميره، سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف.

(قوله: وَاخْتَارَ عَكْساً. . . إلخ) أي: وَاخْتَارَ عَكْساً من هذا، وهو أن الأول أولى لسبقه، ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة، وهناك قول ثالث هما سواء، ومحلُّ الخلاف ما لم يوجد مرجِّح لأحدهما، ففي بل، نحو: ضربت بل أكرمت عمراً، يجب إعمال الثّاني، وبالعكس في لا، نحو: ضربت لا أكرمت زيداً، نقله في النُّكت عن صاحبِ (البسيط) واستحسنه، وعللت أيضاً أولوية الأولِ بسلامتهِ من عودِ الضَّميرِ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، إن أعملَ الثّاني وأضمر في الأولِ ضمير الرَّفع، كما هو رأي البصريين، أو حذف الضَّمير من الأول إن أعمل الثّاني، وحذف من الأولِ ضمير الرَّفع كما هو رأي الكسائي. أو عمل العاملين في معمولٍ واحدٍ إن اتفق العاملان في طلب المرفوع، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا، كما هو رأي الفراء، كما سيأتي في (الشرح) هذا، وسكتوا عن الأوسطِ عند تنازع الثّلاثة، وحكي بعضهم الإجماعَ على جوازِ إعمال كل منها، أي: إذا لم يستلزم إعمال الثّاني أن يضمر في الأول ضمير، رفع فإن الكوفيين يمنعونه، كما سيأتي، فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي، ومن إعمال الأول بدليل الإضمار في الثّاني والثّالث قوله:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ ... أخٌ لَكَ يُعطِيكَ الجزيلَ وناصر

ومن إعمال الثّالثِ بدليلِ تعدية الثّالثِ بالحرفِ، وحذف الضَّمير من الأولين، ولم يمثل لإعمال الثاني؛ لأنه لم يحفظ إعماله في كلامِ العربِ، كما قاله المرادي. (صبان).

(قوله: وهو إعمالُ الأوّل لِسَبْقه) أي: لأنه اقتضى العمل في الظّاهر قبل أن يأتي العامل الثاني، فالأول سبق الثاني في العملِ (صبان).

(قوله: غيرهم) أي: غيرِ البصريين، وهم الكوفيون، مع اتفاقِ الفريقينِ على جوازِ إعمال كلٍّ منهما.

(قوله: ذا أسرة) ضبطَه الشَّيخ خالد بفتحِ الهمزةِ، وفسره الغزي بالجماعةِ القويةِ، لكن في (القاموس) الأسرة بالضَّمِّ: الدرع الحصينة، ومن الرَّجلِ: الرهط الأدنون. (صبان).

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ) مِنَ العَمَلِ في الاسمِ الظَّاهِرِ (في ضَميرِ ما تَنازَعاهُ) وجوباً إنْ كانَ ما يُضْمَر مِمَّا يَلزمُ ذِكرُهُ، كالفاعل، (وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِما) مِن مُطابَقَةِ الضمير للظَّاهر في الإفراد والتَّذكير وفُرُوعِهِما (كَيُحْسِنانِ وَيُسيءُ ابْناكا) فابْناكا تنازَعَ فيه يُحسنُ ويُسيءُ، فأُعمِلَ يُسيءُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما، وهو الذي لم يتسلَّط على الاسم الظَّاهر مع توجهه إليه في المعنى.

(قوله: في الاسم الظاهر) متعلّق بالعملِ وفي ضميرٍ متعلّق بأَعمل.

(قوله: في ضمير ما تنازعاه) أي: في ضمير راجعٍ إلى الاسم الذي وقعَ التنازُعُ فيه.

(قوله: كالفاعل) نحو قاما، وقعد الزَّيدان بخلافِ ما لا يلزمُ كالمفعولِ، نحو: رأيت وأكرمت أبويك.

(قوله: وَالْتَزِمْ) في ذلك، أي: في حال إعمالِ المهملِ في الضَّميرِ. (صبان).

(قوله: من مطابقة الضَّمير للظاهر) الذي أعمل المهمل فيه. ومن امتناعِ حذف هذا الضَّميرِ، حيث كان عمدة. وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل.

(قوله: من مطابقة الضمير للظاهر) في (التَّسهيل) أن هذه المطابقة أغلبية لإجازة سيبويه ضربني وضربت قومَك بالنّصبِ، أي: ضربني من ذكر، وسيذكره الشَّارحُ، لكن صرح الدَّماميني، نقلاً عن سيبويه بقبحِه، فيكون المراد التزام ذلك في الفصيحِ، ومحل المطابقةِ ما لم يستوفه المذكر والمؤنَّث، وإلا أضمر مفرداً مذكراً لا غير، نحو: أجريح، وقتيل هند، أو الزيدان، أو الزيدون. (صبان).

(قوله: وفُرُوعِهما) وهي التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ.

(قوله: كَيُحْسِنانِ. . . إلخ) هذا مِثال لِعَمَلِ الثاني على رَأي أهلِ البَصْرَة، و(قد بَغى واعتَدَيا عبداكَ) مثالٌ لِعَمَلِ الأوَّلِ على رَأي أهلِ الكُوفةِ.

(قوله: كيحسنان. . . إلخ) المثالان من تنازعِ الوصفين، قولك: أقائم هما وذاهب الزيدانِ، وأقائم وذاهب هما الزَّيدان، وأقائم أنتما، وذاهبٌ أنتما، وأقائم وذاهب أنتما أنتما، فأنتما الأول في المثالِ الأخيرِ مضمرٌ، الثَّاني المهمل، وأنتما الثاني فاعل الأول المعمل، وبعكسه المثال قبله، كذا يؤخذ من الدَّماميني على (المغني). (صبان).

(قوله: فأعمِلَ يُسيءُ فيه) أي: في ابناكا.

فيه، وأُضمِرَ في يُحسِنُ الفاعل، ولم يُبالِ بالإضمارِ قبلَ الذِّكرِ للحاجَةِ إلَيهِ كما في «رُبَّهُ رَجُلاً زيدٌ». ومَنَعَ جَوازَ مِثلِ هذا الكوفيُّونَ، وجَوَّزَ الكِسائي «يُحسنُ ويُسيءُ ابناك» بِناءً على مذهبه مِن جَوازِ حَذفِ الفاعِلِ، وجَوَّزَهُ الفَرَّاءُ بِناءً على مَذْهَبه ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وأُضمِرَ في يُحسِنُ الفاعِلُ) أي: أضمر فيه ضميرِ الفاعلِ، وهو ألف التثنيةِ.

(قوله: ولم يُبالِ بالإضمار قبلَ الذكرِ) أي: أضمر فيه ضمير الفاعلِ، وهو ألف التَّثنية.

(قوله: للحاجَةِ إلَيهِ) أي: إلى الإضمارِ قبل الذكرِ.

(قوله: كما في «رُبَّه رَجُلاً») فقد عادَ الضَّمير في ربه إلى رجلاً، وهو متأخِّر. وفي (شرح الشِّيرازي) كما أنَّ ضميرَ (رُبَّه) راجعٌ إلى (رجلاً) المتأخِّر وهو جائز، كذلك الألف والنُّون من (يُحسِنانِ) ضَمير رفع راجِع إلى (ابناك) المُتأخِّر.

(قوله: ومَنَعَ جَواز مِثل هذا) أي: الإضمار قبل الذِّكر؛ لعدم تجويزهم الإضمار قبل الذكر مطلقاً.

(قوله: الكوفيون) لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر، أي: لفظاً ورتبة في هذا البابِ، أي: من حيث اشتمالُه على إضمارِ ضميرِ الرَّفع في الأول قبل الذِّكر، لا من حيث اشتماله على إعمال الثَّاني بدليل كلامه بعد، فلا ينافي هذا قوله سابقاً مع اتِّفاقِ الفريقينِ على جواز إعمال كل منهما. (صبان).

(قوله: جَوَّزَ الكِسائي) وهو من الكوفيين، فحيث إنه من المانعينِ للإضمارِ قبل الذكر حذفَ الضَّمير من يحسنان ولا محذور عنده؛ لأن مذهبَه جوازُ حذفِ الفاعلِ. (صبان).

(قوله: من جواز حذف الفاعل) أي: في باب التَّنازعِ عند إعمالِ الثَّاني فراراً من الإضمارِ قبل الذِّكر، لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه، إلا أن يقال: إنه عهد حذف الفاعلَ في المواضعِ المتقدِّمةِ في بابه، فليقس عليها هذا، لكن قال في (شرحِ الإيضاح): ما حُكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: ضربني وضربت الزيدين، باطل، بل هو عنده مستتر في الفعلِ مفرد في الأحوالِ كلها، قاله (يس).

(قوله: وجَوَّزَهُ... إلخ) الضَّمير يعود إلى يحسن، ويسيء، يعني: جوز الفراءُ مثل هذا المثال، أي: يغير ضمير في أحدهما، بناء على مذهبه من توجه عاملين، إلى معمولٍ واحدٍ؛ لعدم وجودِ عاملٍ مهملٍ حينئذٍ يتحمل الضَّمير. وفي (التصريح): الفراء يقول: إن استوى العاملان في طلبِ المرفوع) وكان العطف بالواوِ، كما في (المغني) (فالعمل لهما)؛ لأنهما لما كان مطلوبهما واحداً كانا كالعاملِ الواحدِ (نحو: قام وقعد أخواك)، فأخواك مرفوع عند قامَ وقعدَ. فيكون الاسمُ الواحدُ

مِن تَوَجُّهِ العامِلَيْنِ معاً إلى الاسم الظَّاهِر، وجَوَّزَ الفَرَّاءُ أيضاً أنْ يُؤتى بضميرِ الفاعِلِ مُؤَخَّراً، نحو: «يُحسنُ ويُسيءُ ابناك هما» (وَقَدْ بَغى وَاعْتَدَيَا عَبْداكَا) فعبداكا تنازَعَ فيه بَغى واعْتَديا،

أبو طالب

(**قوله: من توجه العاملين**) هذا مستحيل، إلا إذا عزل كلٌّ منهما عن الاستقلالِ كرجلين حملا حجراً بالاشتراكِ مع قدرةِ كلِّ واحدٍ منهما على حملهِ بالاستقلالِ كرجلين، لكن قد عرفت سابقاً أن العواملَ في الحقيقةِ علاماتٌ لا مؤثرات فيه.

الناصية

فاعلاً لفعلينِ مختلفينِ لفظاً ومعنىً، وهو مشكل فإن النَّحويين يجعلون العواملَ كالمؤثراتِ الحقيقيةِ، واجتماع مؤثرين على أثرٍ واحدٍ ممنوعٌ عند أهلِ الأصولِ، قاله الرَّضي. ثم قال: وجاز عند الفراءِ وجهٌ آخر، وهو أن يأتي بفاعلِ الأولِ ضميراً منفصلاً بعد المتنازعِ فيه؛ لتعذر المتصل بلزومِ الإضمار قبل الذكرِ، هذا هو النَّقل الصَّحيحِ عن الفراء. اهـ. (وإن اختلفا) أي: العاملان في طلبِ المعمول، فإن كان أولهما يطلب مرفوعاً (أضمرته مؤخراً) وجوباً (كضربني وضربت زيداً هو)، انتهت مقالة الفراء، فهو فاعل ضربني، وإنما أخر عن الظَّاهرِ هرباً من الإضمارِ قبل الذكر، ولم حذفه هرباً من حذفِ الفاعلِ، هذا كله إذا احتاجَ الأولُ لمرفوعٍ مع إعمالِ الثَّاني.

(**قوله: من توجه العاملين... إلخ**) أي: إن عطفا بالواوِ، واتفقا في طلبِ الرفعِ، قال الصَّبان: وكذا في النَّصب، كما يقتضيه قول (الهمع) في الإعرابِ: المطلوب هو ينبغي تقييده بنصبِ العمدِ؛ لعدم جواز حذفها دون غيره، فإن اختلفا أضمر مؤخراً كضربني وضربت زيد هو، فراراً من الإضمارِ قبل الذكر، أو حذف الفاعل، ويرده لزوم اجتماعِ مؤثرين على أثرٍ واحدٍ، وهو لا يعقل إلا أن يُدَّعَىٰ العامل مجموعهما. (خضري).

(**قوله: وجَوَّزَ الفَرَّاءُ أيضاً... إلخ**) وفي (الصبان) قال الفراء: إن اتفق العاملانِ في طلبِ المرفوعِ فالعمل لهما، ولا إضمار، نحو: يحسن ويسيء ابناكا، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً، نحو: ضربني وضربت زيداً هو. والمعتمدُ ما عليه البصريون، وهو ما سبق؛ لأن العمدةَ يمتنع حذفها؛ ولأن الإضمارَ قبل الذكرِ قد جاء في غيرِ هذا الباب، نحو: ربه رجلاً ونعم رجلاً، وقد سمع أيضاً في هذا الباب، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ضربوني وضربت قومك.

(**قوله: نحو يحسن ويسيء... إلخ**) بأنْ يكون (ابناك) فاعلاً لـ (يسيء) و(هما) ضمير فاعل لِـ (يحسن).

(**قوله: وقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيا عَبْدَاكما**) بإعمال الأولِ، وإهمال الثاني، عكس الأول. وفي (الصبان): هذا المثال الثاني متفق على جوازِه، قال شيخنا: هذا ينافي ما مرَّ عن الفراء من إعمالهما معاً في الظَّاهر عند اتفاقهما في طلبِ المرفوعِ. اهـ. ويجاب بما قدمناه من أن المرادَ اتفاقُ من لا يجوز عمل العاملَين معاً، فتدبر.

فأُعمِلَ فيه الأوّل وأُضمِرَ في الثّاني، ولا مَحذُورَ لِرُجُوعِ الضَّميرِ إلى مُتَقَدِّمٍ في الرُّتبةِ، فإنْ أعْمَلْتَ الأوّل، واحْتاجَ الثاني إلى منصوبٍ؛ وَجَبَ أيضاً إضْماره، نحو: «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زيدٌ»، ونَدَرَ قَوْلُه:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... نَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

أبو طالب

(قوله: وندر قوله: بعكاظ... إلخ) أي: ندر الحذف المفهومُ من سياقِ الكلامِ، أو ندر بصيغةِ المجهولِ، والمجرورِ نائب عن فاعله. وقوله: بعكاظ... إلخ قالته عاتكة بنت عبد المطلبِ، وعكاظ بالعينِ المهملةِ المفتوحةِ وآخره ظاء معجمة موضع بقربِ مكةَ، يقام به في الجاهليةِ سوق، فيقيمون فيه أياماً، ويعشي معلوم من الإعشاءِ بالعين المهملة، وقيل بالمعجمةِ، أي: يُعْمِي أو يخفى وشعاعه فاعل، والضَّمير للسلاحِ المذكورِ قبله، والنَّاظرينَ مفعوله، وتنازع في شعاعهِ يُعْشِي، ولمحوا، فأعمل الأول وأضمر في الثّاني، فالأصل لمحوه، واللمح: الملاحظة بالجفون، وقوله: بعكاظ متعلّق بما في البيت السَّابق.

الناصية

(قوله: وأضمِرَ في الثّاني) أي: أضمر عبداً كافي العامل الثَّاني، وهو اعتديا.

(قوله: ولا محذور... إلخ) أي: لا مانع من عودِ الضَّميرِ في اعتديا إلى المتأخرِ، وهو عبداكا؛ لأنه وإن كان متأخراً لفظاً، إلّا أنه متقدّم رتبة؛ لكونه فاعلاً. ليس في هذا محذور رجوعِ الضمير إلى المتأخرِ؛ لأنّ (عَبداك) بما هو فاعل لِبَغى (فرتبته) قبل (اعْتَدى) ورجوع الضميرِ مِن (اعْتَديا) علَيه رجُوعٌ على المتقدّم في الرتبة.

(قوله: فإنْ أَعْمَلْت الأوَّل... إلخ) أي: وإن) أعملنا الثاني و(احتاج الأول لمنصوب لفظاً) وهو ما يصلُ إليه العاملُ بنفسه (أو محلاً) وهو ما يصل إليه العاملُ بواسطة حرفِ جرٍّ (فإن أوقع حذفه) أي: المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس، ولكن (كان العامل من بابِ كان، أو من بابِ ظنَّ وجب إضمار المعمولِ مؤخراً) عن المتنازع فيه. (تصريح).

(قوله: وجب أيضاً إضماره) أي: الإتْيان به ضَميراً، وهنا وإن كان مرجع الضَّمير متأخراً لفظاً ورتبةً ظاهراً، إلا أنك بعد التأمل تعلم أنّه متقدّم رتبة، لما قلنا في تعليقتنا على قوله: رأيت وأكرمتهما أبويك من تقدم رتبته، وإن كان مفعولاً، وذلك لتقدم عامله.

(قوله: نحو «ضَرَبَني... إلخ») أصلُهُ (ضَرَبَني وضَرَبْت زَيد) (زَيد) المتنازعَ فيه، يريدُهُ (ضَرَبَني) فَاعِلاً لَه، ويريده (ضَرَبْت) مَفعولاً، فَعَمِلَ الأوَّل فيه، وجيءَ بِضَميرِ الْمَفْعُول في الثاني.

(قوله: ونَدَرَ قوله: ...إلخ) إعمال الأولِ، وخلو الثّاني من الضَّميرِ، فإن شعاعه متنازع فيه بين يُعْشِي ولمحوا، والعمل ليُعْشي لرفع شعاع فاعلاً له، والعامل المهمل وهو (لمحوا) خالٍ من الضميرِ، وكان من حقه أن يتحمَّل ضمير شعاعه. (دشتي).

وَلَا تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

(وَلَا تَجِئ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا) مِن العَمَل (بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بِعكاظ يعشِي الناظِرين... إلخ**) قالته عاتكة بنت عبدِ المطلب عمة النبي ﷺ. اختلف في إسلامها. وهو من قصيدة من مربّع الكاملِ، وفيه الإضمار والتّرفيل، الباء تتعلّق بـ(مجمع) في قولها فيما قبله:

قَـيْـسـاً ومَـا جـمـعُـوا لَـنَـا فـي مَـجْـمَـعٍ بَـاقٍ شَـنَـاعُـهْ

وعكاظ بضمِّ العينِ المهملةِ وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء معجمة: موضع بقرب مكة كانت تقام به في الجاهلية سوق، فيقيمون فيه أياماً. ويعشي: من الإعشاء بالعينِ المهملةِ، وقيل: بالمعجمةِ. وشعاعه بالرَّفع فاعله، والضَّمير يرجع إلى السِّلاح المذكورِ فيما قبله. والنَّاظرين مفعوله، وقد تنازع ـعشي ولمحوا في شعاعه، فأعمل الأول وأضمر في الثَّاني؛ إذ أصله: لمحوه، وفيه الشَّاهد حيث حذف الضَّمير ضرورة. واللَّمح: سرعة إبصار الشَّيء. والشُّعاع: ما يظهر من النُّورِ. وإذا للمفاجأة. رهم مبتدأ. ولمحوه خبره. والشَّناع: القبح. (الْمَعنى): في سوقِ (عُكَاظ) بَريق هذا السِّلاح يُعْمي عُيُونَ النَّاظِرينَ إليه إذا رَأَوْا شُعاعه بِطَرف عُيُونِهِم. (عكاظ) اسمُ سوق لِلْعَرَبِ في الْحِجَازِ بَيْنَ (نَخْلَة) و(الطَّائِف) كانوا يَجْتَمِعُونَ فيه كل سَنَة في شَهْرِ ذي الْقِعْدَةِ، فَيَتَنَاشَدُونَ الأَشْعار، ويعرضون الْفَاخِراتِ مِنَ السِّلَع، ويَتَفاخَرُونَ فيه، فَلَمَّا جاءَ الإِسْلَامُ هَدَمَ ذلِكَ السُّوق؛ لأنَّ مِقْيَاسَ التَّفاضل في الإِسْلَامِ لَمْ يَكنِ الشِّعْر أَوِ السِّلْعَة أوْ نَحوهما، وإنَّما هو التَّقْوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَنكُمْ﴾ [الحُجرات: ١٣] (الشَّاهد) في تَنازع (يُعْشي) و(لَمحوا) في (شُعاعه) فَالأوَّل يريده فاعِلاً، والثَّاني يُريده مَفعُولاً، ثم عَمِلَ فيه (يُعْشي) وَلَم يُضمَر في (لَمحُوا) مَعَ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يقال: (لَمحوه).

(**قوله: وَلا تَجيء مَعْ أوَّل... إلخ**) يعني: إذا أهمل الأول وأعمل الثَّاني، وطلب الأول ضميراً منصوباً؛ لكونه فعلاً وفاعلاً، كما مر في مثال: رأيت وأكرمت أبويك، فلا تأت بذلك الضَّميرِ المنصوبِ، فإنه يلزم عود الضمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبة. وفي (الشيرازي): إذا أُعْطِيَ الْمَعمولُ لِلْعَامل الثَّاني، وأَهْمِلَ العامل الأَوَّل، وكان يَحتاج إلى ضمير منصوبٍ، فلا تَأْتِ بِالضَّمير الْمَنصُوب.

(**قوله: لغيرِ رَفع**) وهو النَّصب لفظاً أو محلاً مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العاملُ بنفسه، وبالمنصوبِ محلاً ما يصل إليه بواسطةِ الحرفِ، كما في (التَّصريح) فلا يرد أن إعراب المضمراتِ محلاً دائماً لبنائها. (صبان).

بَـلْ حَـذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَـكُـنْ غَـيْـرَ خَـبَـرْ   وَأَخِّـرَنْـهُ إِنْ يَـكُـنْ هُـوَ الْـخَـبَـرْ

أُوهِلا بَلْ حَذْفَهُ) أي: مُضمر غير الرَّفع (الْزَمْ إِنْ يَكُنْ) فضلة بأنْ لَمْ يُوقِع حَذْفُهُ في لبْسٍ، وكانَ (غَيْرَ خَبَرْ) وغيرَ مَفعُولِ أَوَّلٍ لِظَنَّ، نحو: «ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ» وَنَدَرَ المَجيءُ به في قَوْله:

إذا كُـنْـتَ تَـرْضـاهُ وَيَـرْضـاكَ صـاحِـبٌ   [جِهاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ]

أبو طالب

(قوله: فضلة) إشارة إلى أن المرادَ بغيرِ الخبرِ هو الفضلة بمعنى ما لا يكون ركناً للكلامِ، ولا يوقع حذفه في لبس إقامة اللازمِ مقام لا الفضلة، بمعنى ما لا يكون ركناً فقط، وقس على ذلك قوله: عمدة، إلا أن الإقامة هناك بالعكسِ.

(قوله: إذا كُنتَ تَرْضَاهُ) آخره:

....   جِـهـاراً فـكُـنْ فـي الـغـيـبِ أحـفـظَ لِـلْـوُدِّ

الناصية

(قوله: أوهلا) أي: جعل أهلاً يقال: أهلك الله للخير بتشديدِ الهاء، وأوهلك، أي: جعلك أهلاً له. (صبان).

(قوله: الزم) أي: على ما اختاره المصنف هنا، وكذا قوله: وأخرنه... إلخ، كما سيتضح.

(قوله: إن يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب إن التي فعلها مضارع، وهو ضرورة، قاله الشَّاطبي. (صبان).

(قوله: إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) في الأصل؛ لأنه حينئذ فضلة، فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، أي: لفظاً فلا ينافي أنها منوية، وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يُهرب منه إذا كان الضميرُ ملفوظاً به. (صبان).

(قوله: بأنْ لَمْ يُوقع حذفه... إلخ) بيان للمرادِ من الفضلة، وإن المراد منها هنا ما أوجب حذفه خللاً في الكلامِ، فيشمل ما كان ركناً، وما أوجب حذفه لبساً واشتباهاً للسَّامع.

(قوله: وكانَ غَيْرَ خَبَرْ) للمبتدأ في الأصلِ، كخبرِ كان أو غيره من النَّواسخِ.

(قوله: نحو «ضربت وضربني زيداً») فـ (زيد) تنازَعَ فيه (ضربت) و(ضربني) ويريدهُ الأوَّل مفعولاً والثَّاني فاعلاً، ثم أعطيناه للثَّاني، ولم نَأتِ بِضميرٍ منصوبٍ للأوَّلِ، بل حذفناه؛ لأنَّ حذفَه لم يُوقِع في الاشْتِباه.

(قوله: وَنَدَرَ المَجيء به) أي: بالضَّميرِ غير المرفوعِ للعاملِ المهملِ المتقدِّمِ كهاء ترضاه، لتنازعه مع يرضاك في صاحبٍ، وأعطى العمل ليرضاك فاعلاً له؛ وأعطى ضميره لترضاه.

هذا، وفي (التصريح) قيل: يجوز إضمارُه كقوله:

إذا كـنـت تـرضـيـه ويـرضـيـك صـاحـبٌ   جـهـاراً فـكـن فـي الـغـيـب أحـفـظ لـلـود

وأضمِرْنُهُ (وَأَخِّرْنُهُ) وُجُوباً ....

أبو طالب

وألـغِ أحـاديـثَ الـوُشـاةِ فـقـلَّـمـا يـحـاولُ واشٍ غـيـر إفـسـاد ذِي عَـهْـدِ

الوشاةُ: جمع واشٍ وهو النَّمام، ويحاول، أي: يقصد والباقي واضح.

الناصية

فأعمل الثاني، وأضمر في الأولِ ضمير المفعولِ. (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في (التَّسهيل) حذفه بل جعله أولى، وإلى ما تقدَّم أشارَ الناظم بقوله:

وأعْـمِـلِ الـمـهْـمَـلَ فـي ضَـمـيـرِ مـا تَـنَـازَعَـاهُ والْـتَـزِمْ مَـا الْـتُـزِمَـا

ثم قال:

وَلَا تَـجِـئْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْـمِـلَا بِـمُـضْـمَـرٍ لِـغَـيْـرِ رَفْـعٍ أُوْهِـلَا

بَـلْ حَـذْفَـهُ الْـزَمْ إِنْ يَـكُـنْ غَـيْـرَ خَـبَـرْ وأَخِّـرَنْـهُ إن يَـكُـنْ هُـوَ الـخَـبَـرْ

وأَلْـغِ أحـاديـثَ الـوُشَـاةِ فَـقـلَّـمَـا يُـحَـاوِلُ وَاشٍ غَـيـرَ إفْـسَـادِ ذِي عـهْـدِ

هما من الطَّويلِ. الشَّاهد في ترضيه، حيث أضمر فيه ضمير المفعول، وأعمل يرضيك لما تنازعا ـي صاحبٍ، وكان القياس حذفه، كما في: ضربت وضربني زيد، وهو عند الجمهور ضرورة.

(قوله: جهاراً) أي: عياناً نصب بتقدير في، والفاء في (فكن) جواب إذا، وأحفظ خبر كن، والودُّ بالضمّ: المحبة، وفي الغيب حال من صاحب، وألغ: أمر من الإلغاء، وأحاديث الوشاة مفعوله، وهو جمع واشٍ، كالقضاة جمع قاضٍ: من وشى يشي وشاية؛ إذا نم عليه. وقوله: فقلما جوابُ الأمرِ، فلذلك أتى بالفاء. وقلَّ فعل دخلت عليه ما المصدرية، والتقدير: قل محاولة الواشي غير إفساد ذي العهدِ. يقال: حاولت الشَّيء إذا أردته. وأراد بالعهدِ ما عليه المتحابان من المودةِ والقيامِ بموجباتها. (المَعنى): إذا كانَ لك صديق، وكنتَ ترضى منه، وكانَ هو يَرضى مِنك في الجَهرِ والحضورِ، فكن أنتَ في غِيابِهِ أكثَر تَحفظاً لِلْمَحَبَّة. **(الشاهد)**: في تَنازعِ (تَرضاه) و(يَرضاكَ) على (صاحبٍ)، الأوّل يريده مَفعولاً والثَّاني يريده فاعِلاً، فأعطَيْناه للثاني، وجِئْنا بِضَميرِ المَفعولِ في الأوَّل فصارَ (تَرضاه) مع أنّ الضَّميرَ المنصوبَ مِن الأوّل لا يؤتى به.

(قوله: وأضمرته) أي: الضَّمير المَنصوب الذي هو للفعلِ الأوَّل المهملِ عن العَمَل في الاسمِ.

(قوله: وأخرنه) أي: اذكره مؤخراً، فكلامه متضمن لشيئين، ولهذا علل الشَّارح الأمرين على اللّفّ والنشرِ المشوش.

(قوله: وجوباً) وإنّما يجب تَأخيره؛ لِئَلّا يَرجِع الضَّميرُ على المتأخرِ لفظاً وَرتبةً؛ إذ مَرْجِعه هو الاسم المتنازَع فيه، وذلك الاسم حيث إنّه مَعمول للفعل الثّاني، فهو متأخّر رُتبة عن معمول الفعلِ الأوّل، فإذا تأخَّرَ عن الضَّمير لفظاً أيضاً، كانَ مِن رجوع الضَّمير على المُتأخِرِ لفظاً ورتبة.

(إِنْ يَكُنْ) ذلِكَ الضَّميرُ عُمدةً بأَنْ كانَ (هُوَ الْخَبَرْ) لِكانَ، أَوْ ظَنَّ، أَوِ المَفعُولُ الأَوَّل لِظَنَّ، أَوْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ فِي لبْسٍ كَـ «كنتُ وكانَ زيدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ»، و«ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً عالِماً إِيَّاهُ»

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: إِنْ يَكُن. . . إلخ)؛ لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذِّكر، وعمدة في الأصلِ، فلا يحذف هذا، ويرد عليه أن خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفها لدليل، ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى.

(قوله: أَوْ ظَنَّ) أي: المفعول الثَّاني لِظنَّ؛ لأنَّه في الأصلِ خبر.

(قوله: أو أوقع حذفه. . . إلخ) ولم يذكره النَّاظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبوابِ السَّابقة، ومن قوله سابقاً:

وحـــذف فـــضـلـــة أجـز إن لـــم يـــضـــر . . . .

هذا وأما امتناع الإضمار مقدماً، فادَّعى الشارح الاتفاق عليه، وفي دعواه نظرٌ، فقد حكى ابن عصفورٍ ثلاثةَ مذاهبَ: أحدها: جوازه كالمرفوعِ، وفي كلامِ والده في (الكافية) وشرحها ميل إلى جوازِ إضمارِ المنصوبِ مطلقاً مقدماً، واحتجَّ له، وهو أيضاً ظاهر كلام (التَّسهيل). وأما الحذفُ فمنعه البصريون، وأجازه (الكوفيون)؛ لأنه مدلولٌ عليه بالمفسرِ، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار، قبل الذكر، ومن الفصلِ الثَّاني كلامه هنا مخالفٌ للتَّسهيلِ من وجهين: الأول: جزمه بحذفِ الفضلةِ من الأول المهملِ، والثَّاني: جزمه بتأخيرِ الخبرِ، ولم يجزم بهما في (التَّسهيل) بل أجازَ التَّقديمَ. الثالث: يشترطُ الحذف الفضلة من الأولِ المهملِ أمنَ اللبسِ، فإن خيفَ اللبس، وجبَ التأخيرُ، نحو: استعنت واستعان على زيدٍ؛ لأنه مع الحذف لا يعلمُ هل المحذوفُ مستعانٌ به، أو عليه. (صبان).

(قوله: كـ «كنتُ وكانَ زيد صَديقاً إيّاه») هذا مِثال لِكَوْن ضميرِ الأوَّل خبراً لِكانَ أصله (كنت) وكانَ زيد صديقاً (كنتُ) يحتاج إلى الخبر، و(كان زيد) يَحتاجُ إلى الخبرِ تنازعا في (صديقاً فَأَخَذَه الثَّاني، وجِئْنا بضميرِ (إيّاه) في الأخير خبراً لِـ (كنت)، وفي (التصريح) و(الدشتي) والعبارة للثاني تنازع كنت، وكان زيد في صديقٍ ليكون خبراً لهما، فأعطى العملَ للثاني، وجيء بضميرٍ منفصلٍ متأخر للأولِ؛ لكونهِ عمدة.

(قوله: و«ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً عالِماً إيّاه») هذا مِثال لِكَوْن ضميرِ الأوَّلِ مفعولاً ثانياً لِظنّ، أصله (ظَنَّني وظَنَنْتَ زيداً عالِماً) (ظنَّني) يَحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ، و(ظننت زيداً) يحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ، تنازَعا في (عالِماً) فأخذه الثَّاني، وجِئْنا بضميرِ (إيّاه) في الأخِير مفعولاً ثانياً لِـ (ظَنَّني)، وفي (التصريح) ظننتني وظننت زيد قائماً إياه، فظننتني يطلبُ زيداً قائماً فاعلاً، ومفعولاً ثانياً، وظننت يطلبهما مفعولين، فأعملنا الثَّاني ونصبنا زيداً قائماً، وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان،

و«ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وظَنَّنِي مُنْطَلِقاً هندٌ إِيَّاها» و«اسْتَعَنْتُ واسْتَعانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ».

أبو طالب

(قوله: واستعنت واستعان على زيد به) فتنازع الفعلانِ في زيدٍ، فأعمل فيه الثَّاني، فلو حذف ما أضمر للأولِ لم يعلم أن المستعانَ به للمتكلّم من ذا، مع أن العلم به مقصودٌ، والتعبير عن صيرورةِ الشيء مجهولاً باللبسِ مساهلةٌ.

الناصية

فأضمرنا الفاعل مقدماً مستتراً، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخراً، وقلنا: إياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة؛ لأنه عمدةٌ في الأصلِ؛ لأنه خبر مبتدأ (وقيل في باب ظن): وكان (يضمر مقدماً) كالمرفوعِ؛ لأنه مرفوعٍ في الأصلِ، فيقال: ظنني إياه، وظننتُ زيداً قائماً، هكذا مثل أبو حيان في (النُكتِ الحسانِ) بالضَّميرِ منفصلاً، ولا يتعيَّن، بل يجوز اتصاله، نحو: ظننتنيه على ما تقدَّم من اختلاف التَّرجيحِ، وقول الشَّارح تبعاً لأبيه في (شرح الكافية): ولا يجوز تقديمه عند الجميعِ مخالفٌ لظاهر (التسهيل) و(التصريح) ابن عصفورٍ وابن خروفٍ بذلك (وقيل): لا يضمرُ ولا يحذف، بل (يظهر) كما في المسألة الآتية، في تخالف صاحبِ الضَّميرِ ومفسره، فيقال: ظنني قائماً، وظننت زيداً قائماً (وقيل): لا يضمرُ ولا يظهر، بل يحذف وهو الصحيح؛ لأنه حذف لدليل بإن المفسر يدل عليه، قال ابن عصفور: وهذا المذهبُ أسد المذاهبِ؛ لأن الإضمار قبل الذّكر والفصل بين العامل والمعمولِ لم تدع ضرورة إليه، وحذف الاختصارَ في بابِ ظنَّ قد تقدَّم الدليلُ على جوازِه. اهـ. وشرطَ الحذفُ أن يكون المحذوفُ مثل المثبتِ إفراداً وتذكيراً، وفروعهما، فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه، نحو: علمني، وعلمت الزيدين قائمين، فلا بد أن تقول إياه متقدماً أو متأخراً، ولا يجوز حذفه، قاله أبو حيان في (النُّكت الحسانِ) وإن كان العامل من غير بابي كان وظن، ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظاً، أو محلاً؛ لأنه فضلة مستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد.

(قوله: و«ظَنَنْتُ مُنطَلِقَةً وظَنَّنِي مُنْطَلِقاً هندٌ إيّاها») هذا مِثال لِكَوْنِ ضميرِ الأوَّلِ مَفعولاً أوّلاً لِظنَّ، أصله (ظننت مُنْطَلِقَةً، وظَنَّني منطلقاً هند) (ظننت) فعل وفاعل (منطلقة) مفعوله الثاني، ويَحتاجُ إلى المفعولِ الأوّل، (ظنَّني) فعل، والياء مفعوله الأوّل، (مُنطلقاً) مفعوله الثاني ويَحتاج إلى الفاعل، تَنازَعا في (هند) وجَعَلناه فاعلاً للثَّاني، بَقِيَ الأوّلُ بِدون مفعول أوَّل، جِئْنَا بضمير (إيَّاه) في الأخير مفعولاً أوّلاً لِـ (ظننت). (شيرازي).

وفي (الدشتي): إن هذا مثال لما كان الضَّمير مفعولاً ثانياً لظن تنازع ظنني، وظننت زيداً في عالماً لاحتياجِ كل منهما إلى المفعولِ الثَّاني، فأعطى العملَ لظننتَ، وأعطى ضمير إياه لظنّني.

(قوله: و«اسْتَعَنْتُ واسْتَعانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بهِ») هذا مِثال لإيقاعِ حذفِ الضَّميرِ المَنصوب مِن الأوَّلِ في اللَّبْسِ والاشْتِباه، أصله: اسْتَعنت واسْتَعان عَليّ زيدٍ (اسْتَعنت) فِعلٌ وفاعلٌ، يَحتاج إلى مفعولٍ

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

وذَهَبَ بعضُهم في الخبر والمفعول الأوّل إلى جَوازِ تقديمه كالفاعل، وآخَرُ إلى جَوازِ حَذْفِهِ إنْ دَلَّ عليه دَليلٌ، وابنُ الحاجب إلى الإتْيانِ به اسماً ظاهِراً، والأَحْسَن إنَّه إنْ وُجِدَتْ قَرينَةٌ حُذِفَ وإلّا أُتِيَ بِهِ اسماً ظاهِراً.

(وَ) لا تُضْمِر، ....

أبو طالب

(قوله: ولا تضمر) قدر ذلك؛ لئلا يتوهم أن المرادَ بالإظهارِ تحويلُ الضَّميرِ من الحذفِ إلى الذِّكرِ.

الناصية

مجرورٍ بحرفِ الجَرِّ؛ لأنَّه لازِمٌ غيرُ مُتَعَدٍّ (اسْتَعانَ) فعل (عَلَيّ) جار ومجرور متعلّق باسْتَعانَ (زيد) المتنازع فيه، يريده الثاني فاعلاً، ويريدُه الأوّل مَجرُوراً بحرفِ الجرِّ، ثم جعلناه فاعلاً للثاني؛ وجِئنا بضميرِ للأوَّل مجرورٍ بالباءِ في الأخيرِ؛ إذ لَو لم تأتِ به لم يَعْلَم السَّامِع أنّ الضَّميرَ المحذوف مجرور بالباءِ، أوْ بِعَلَى، أو اللّام، أي: لَم يَعْلَمِ السَّامعُ أنّ الأصلَ (اسْتَعنتُ عَلَيه) أو (اسْتَعنت به) أو (اسْتَعنت لَه) والمَعنى: يختلف باخْتِلاف حرفِ الجَر، فَدَفْعاً لِهذا الاشتِباهِ جِئنا به في الأخير.

وفي (الدشتي): هذا مثال للالتباسِ، ومعنى المثال أني استعنت بزيد ليعينني على عدوي، وأما زيد فعاداني واستعان غيره عليّ، والنزاع في زيد يطلبه استعنت مجروراً بالباءِ؛ لأنه لازمٌ ويتعدى إما بالباء أو بعلى، وحيث إنّ المتكلِّم طلب المعاونة من زيدٍ، فاللازمُ تعديته بالباء، ويطلبه استعان فاعلاً له، فأعطى العمل للثاني، وأعطى ضَميرَه مجروراً بالباءِ لاستعنت، ولو لم يذكر الضَّمير المجرور بالباءِ لالتبس الأمر بأن المتكلِّم استعان بزيدٍ، أي: طلب العون منه، أو استعانَ عليه، بمعنى أنه حمل عليه وعاداه. وفي (التَّصريح) استعنت واستعان على زيد به، فالأول يطلب زيداً مجروراً بالباءِ والثَّاني يطلبه فاعلاً؛ لأنه استوفى معموله المجرورُ بعلى، فأعملنا الثاني، وأضمرنا ضمير زيد مجروراً بالباءِ مؤخراً، وقلنا به، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدماً قبل استعان، لزم الإضمارُ قبل الذكر، ولو حذفناه أوقع في لبسٍ، فلا يعلم هل زيدٌ مستعانٌ به أو عليه.

(قوله: وآخر) أي: بعضٌ آخر. **(قوله: إنه إن وجدت قرينة حذف... إلخ)** بأن يقال: (كنتُ صديقاً وكانَ زيد صديقاً) و(ظنّني عالِماً، وظننتُ زيداً عالِماً) و(ظننتُ هنداً منطلقة وظنَّتني مُنطلقاً)، أمّا مع الاشْتِباهِ في الحذفِ فالإضمارِ لازم.

(قوله: وإلّا أُتِيَ بِهِ اسماً ظاهِراً) فيقال: ظنني قائماً، وظننت زيداً قائماً، وهكذا سائر الأمثلة.

(قوله: وَلا تضْمِر... إلخ) وفي (التصريح) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير، و(احتاج العامل المهمل إلى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج إليه (خبراً عن اسمٍ وكان ذلك الاسْمُ) المخبر عنه

بَل (أظْهِر) مَفعولَ الفعلِ المُهمَلِ (أنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ) لَو أُضْمِرَ (خَبَراً) في الأصل (لِغَيْرِ ما يُطابِقُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(مخالفاً في الإفرادِ والتذكيرِ أو غيرهما) من التَّأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسرِ له وهو) الاسمُ (المتنازعُ فيه، وجب العدول) من الإضمارِ إلى الإظهارِ)، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَأَظْـهِـر إِنْ يَـكُـنْ ضَـمِـيـرٌ خَـبَـرا ‏ ‏ ‏ لِـغَـيْـرِ مَـا يُـطَـابِـقُ الـمُـفَـسَّـرا

نحو: أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين؛ وذلك لأن (الأصل) قبل الإعمالِ (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنيةِ فيهما (فأظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين، ويظنني يطلب الزيدين فاعلاً، وأخوين مفعولاً) ثانياً؛ لأنه أخذ مفعوله الأول، وهو ياء المتكلِّم المتصلة به، (فأعملنا الأول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزَّيدين أخوين) على أنهما مفعولانِ لأظنَّ (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزَّيدين وهو الألف) في يظناني، فاستوفى فاعلَه ومفعوله الأول (وبقي علينا المفعول الثاني) ـظناني (يحتاج إلى إضماره وهو خبر) في الأصلِ (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن ـلمفعول الأول بعد دخول يظنُّ (والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسرٌ للضميرِ الذي يأتي به؛ فإن الياءَ ـفردة، والأخوين تثنية، فدار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين إضمارِه مثنى ليوافِق المفسرَ) وهو الأخوين. (وفي كلٍّ منهما محذور) لا محيصَ عنه (فوجبَ العدولُ إلى الإظهارِ، فقلنا: أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء في الإفرادِ (ولم يضره مخالفته لأخوين؛ لأنه) أي: أخاً (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسألة. قال الموضح تبعاً لجماعةٍ على سبيل البحثِ: (والذي يظهر لي فسادُ دعوى التنازع في الأخوين؛ لأن يظنني لا يطلبه؛ لكونه مثنًّى والمفعول الأول مفرد) وجوابه أن المتنازعَ فيه مطلق الأخوةِ من غيرِ نظرٍ إلى كونِه مفرداً أو مثنًّى، قاله صاحبُ (المتوسط) بمعناه، وفيه نظر؛ لأن التنازعَ لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه وإضماره) مقدماً (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف: أظن ويظناني الزَّيدين أخوين، ويحذفون أخاً لدلالة أخوين عليه، ويقولون على الإضمار: أظنُّ ويظناني إياه الزَّيدين أخوين، كذا مثله في (شرح الكافية) مقدماً؛ لأن العلةَ المقتضية لتأخيرِه، وهي تأخيرُ المفسرِ، مفقودةٌ هنا، وإن أعملنا الثَّاني، فالحكمُ فيه كما سبقَ من وجوبِ الإظهارِ، ومن إجراءِ الوجهينِ المحكيين عن الكوفيين، ولكن يضمر مؤخراً، قاله المرادي في (شرح التسهيل)، وفيه البحث السَّابق.

(قوله: بَل أظهر) أي: ضميرُ المتنازعِ فيه، أي: ائت به اسماً ظاهراً، وقوله لغير ما يطابق المفسر، أي: لمبتدأ في الأصلِ غير مطابقٍ للمفسرِ، كالياء في يظناني في المثالِ المذكورِ.

(قوله: بَل أظهر مَفعولَ الفعلِ المُهمَلِ. . . إلخ) يعني: أنه إذا اختلف المفعول الأول للفعلِ المهملِ، وهو ضميرٌ مع الاسمِ المتنازعِ فيه المفسر للضمير في الإفراد والتثنية مثلاً، فمن جهة أن

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

الْمُفَسِّرا) بكسر السِّين، وهو المُتَنازَعُ فيه بأنْ كانَ مُثَنًّى والضَّميرُ خبراً عن مُفردٍ **(نَحْوُ: أَظُنُّ وَيَظُنَّاني أخا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ في الرَّخا)** فأخَوَيْن تَنازَعَ فيه أَظُنُّ لِأَنَّه يَطلُبُهُ مفعولاً ثانياً، إذ

أبو طالب

(قوله: بأن كان مثنى... إلخ) لكل من المخبرِ عنه، والمرجع خمسة احتمالاتٍ الإفراد والجمعُ تذكيراً وتأنيثاً، والتثنيةُ، فصور الاختلافِ عشرون صورة بحسب النَّظرِ، وأما النظر الدقيق، فيحكم بأن الاحتمالاتِ ستة، والصور ثلاثون؛ لأن الإضمارَ على تقديرِ كونِ المرجعِ تثنية مذكراً والمخبر عنه تثنية مؤنثاً أو بالعكس، وإن كان ممكناً بحسبِ اللفظِ إلا أن يجب الحمل الذي هو مناط لذلك الامتناعِ، نحو: ظننتما يا زيدان، وأظنكما هندين أختين إياهما، فإن الزيدين لا يكونان أختينِ بل أخوين.

الناصية

هذا الفعل مهمل ينبغي أن نأتي له بضمير عوض المتنازع فيه ليكون مفعولاً ثانياً للمهمل، ولكن اختلافَ الضَّميرِ الأولِ مع المتنازعِ فيه يوقعنا بين محذورين، إذ لو أتينا به مفرداً لكان مطابقاً للأول الذي هو مبتدأ له في الأصلِ، لكنه غير مطابقٍ مع مفسِّره المتنازع فيه، ولو أتينا به تثنية طابق المفسر، ولم يطابق الأول، فلزم الإتيان به اسماً ظاهراً.

(قوله: لغير مَا يُطابق المُفَسِّرَا) أي: في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعها، لتعذُّرِ الحذف بكونه عمدة، والإضمار بعدمِ المطابقةِ، أي: للمخبر عنه إن أتي به مطابقاً للمفسرِ، وللمفسر إن أتي به مطابقاً للمخبرِ عنه، وتخرج المسألة من هذا البابِ حينئذٍ بالنسبةِ إلى المفعولِ الثَّاني، لا بالنسبة إلى المفعولِ الأول؛ لتنازعهما فيه، فأعملنا في مثالنا الأول، وأضمرنا في الثَّاني ضميره، وهو الألف في يظناني. (صبان).

(قوله: بأنْ كان مُثنًّى... إلخ) أي: المفعولُ الأول المبتدأ في الأصلِ. وفي (الشيرازي): يعني: الضميرُ الذي يجب إتيانه للفعلِ المُهملِ، إن كانَ ذلكَ الضَّمير - في الأصل - خبراً لِمبتدأ مُفردٍ، وكانَ الاسم المتنازَع فيه مُثنًّى، فإن أتيت بالضَّمير مُوافِقاً لِمبتدَئِهِ لم يُوافِقِ الاسمَ المتنازَع فيه، الذي هو مَرْجِعُ الضَّميرِ، وإنْ طابَقَ الضَّمير مَرْجِعَهُ خالَفَ مع مُبتدَئِهِ، فَلِذلك يجب الإتيان بمعمولِ اسم ظاهرٍ للفعلِ المُهملِ، مُطابق مع المبتدإِ، غير مُطابقٍ للاسم المُتَنازَعِ فيه؛ لأنّه ليس ضميراً حتى يطابقه.

(قوله: نحوُ أَظُنُّ وَيظُنَّاني أخَا زيداً وعمراً أَخَوَينِ في الرّخَا) على إعمال الأول فزيداً وعمراً أخوين مفعولا أظن، وأخا ثاني مفعولي يظناني، وجيء به مظهراً لتعذر إضمارِه؛ لأنّه لو أضمر، فإما أن يضمر مفرداً مراعاة للمخبر عنه في الأصلِ، وهو الياء من يظناني، فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية، وإما أن يثنى مراعاةً للمفسر، فيخالف المخبر عنه، وكلاهما ممتنع عند

مفعولُهُ الأوّل زيداً، ويظنّاني لأنّه ـ كما قيل ـ يَطلُبُهُ مفعولاً ثانياً، فأُعْمِلَ فيه الأوّل وهو أظُنُّ، وَبَقِيَ يَظُنَّاني يَحتاجُ إلى المفعولِ الثّاني، فَلَو أتيتَ به ضَميراً مُفرداً، فقلت: «أظُنُّ ويظُنَّاني إيَّاه زيداً وعمراً أخَوَيْن» لكان مُطابِقاً للياء، غير مُطابقٍ لِما يَعُودُ عَلَيه وهو أخَوَيْن، ولو أتيتَ به ضَميراً مُثنًّى فقلت: «أظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُما زَيْداً وعَمْراً أخَوَيْنِ» لَطابَقَهُ ولم يُطابِقِ الياءَ الّذي هو خبرٌ عنه، فَتَعَيَّنَ الإظهار. وقد علمتَ أنّ المسألةَ حينئذٍ ليست مِن بابِ التّنازُع؛ لأنّ كُلّاً مِن العامِلَيْنِ قد عَمِلَ في ظاهِرٍ.

أبو طالب

(**قوله: وقد علمت... إلخ**) المعلوم إما من قولهِ فلو أتيتا... إلخ، حيث دلَّ على اقتضاءِ الحملِ

الناصية

البصريين. وكذا الحكم لو أعملت الثاني، نحو: يظناني وأظن الزَّيدين أخوين أخاً، وأجاز الكوفيون الإضمار على وفقِ المخبرِ عنه، نحو: أظنُّ ويظناني إياه الزَّيدين أخوين، عند إعمالِ الأولِ، وإهمال الثاني. وأجازوا أيضاً الحذف، نحو: أظن ويظناني الزَّيدين أخوين هذا، ووَجه درن هذه المسألة من هذا البابِ، هو أن الأصلَ أظن ويظنني الزيدين أخوين، فتنازع العاملان لزيدين، فالأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، فأعملنا الأول، فنصبنا به الاسمين، وأضمرنا في الثاني ضمير الزَّيدين، وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، فرأيناه متعذراً، لما مرَّ، فعدلنا به إلى الإظهار، وقلنا: أخاً فوافق المخبر عنه، ولم تضره مخالفته لأخوين؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره. (أشموني).

(**قوله: لأنَّه ـ كما قيل... إلخ**) لعلّه إشارَة إلى أنّ المِثالَ لَيس من بابِ التنازعِ مِن رَأس؛ إذ (أظنّ) يحتاجُ إلى مفعول مُثَنًّى، و(يظنَّاني) يَحتاج إلى مفعولٍ مُفردٍ، فلا يُمكن أنْ يَتَنازَعا في شَيء، (فَبِناءً) على كونِ المتنازَعِ فيه (أخَوَيْن) كيف يطلبه (يظنَّاني) مفعولاً، مع أنه يريدُ مفعولاً مفرداً؟ (نعم) لَو كانَ المتنازَع في أصْلِ (الأخُوَّةِ) بِاعْتبارِ المَعنى مَعَ الغَضِّ عن الإفرادِ والتَّثنيةِ، صَحَّ التَّنازع.

وفي (الدشتي): أن هذا إشارة إلى تمريضِ القولِ المذكورِ؛ وذلك لأن المفعول الأوّل ليظناني مفرد، فكيف يطلب أخوين مفعولاً ثانياً له، مع لزومِ تطابقِ المفعولينِ في باب ظنَّ.

(**قوله: فَلَو أتيتَ به**) أي: بالمفعولِ الثّاني.

(**قوله: لِما يَعُودُ عَلَيه**) أي: لما يعودُ الضَّمير إليه.

(**قوله: لَطابَقَهُ**) أي: طابق ما يعود عليه، أعني: أخوين. (**قوله: فَتَعَيَّنَ الإظهار**) فأتي بـ (أخاً).

(**قوله: وقد علمت**) من وضع المثالِ وتطبيق قانون التنازعِ عليه؛ لأنا إذا أتينا بالاسمِ الظَّاهرِ وهو (أخاً) فقط أعطينا لكل عاملٍ معمولاً ظاهراً، فأين النِّزاع بين عاملين على معمولٍ واحدٍ، فعمل أظنّ في أخوين ويظناني في (أخاً).

المَفعُولُ المُطلَقُ

فصلٌ: المَفاعيلُ خمسةٌ: «أحَدُها» المفعولُ به، وقد سَبَقَ حُكمُهُ.

«الثاني» المفعولُ المُطْلَق، ....

أبو طالب

المفعول الثَّاني مخالفاً لما يقتضيه العملُ، أو من مثال المصنف، حيث جعلَ المفعولَ الثّاني للمهملِ مخالفاً لما جعلَه للمعمل قوله قد خطر ببالي فيما مضى، أن الحكم بالتنازع في أمثالِ هذا المثالِ، يحتمل أن يكونَ لأجلِ أن يراد بالتّنازعِ فيه الجنسُ المحتملُ للإفرادِ والتّذكيرِ وفروعهما، لا للشّخصِ، كما في غيرها، ثم رأيت أن بعضَ المحققينَ السّالفين تعرضوا في بعض كتبهم لهذا التّوجيه.

(قوله: المفاعيل خمسة) قال السِّيرافي والجوهري ستة، فالسِّيرافي بزيادةِ المفعولِ منه في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] والجوهري بتسمية المستثنى مفعولاً دونه، وقال الكوفيون

الناصية

(قوله: ليست من باب التنازع) أي: بالنِّسبة للمفعولِ الثاني؛ لأن أخوين معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول، وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه، كذا قال الموضح وتبعه الشّرح، وأجاب (سم) بما محصله أن كلاً من العالمين متوجِّه له في المعنى بقطعِ النَّظرِ عن لفظِ التثنيةِ، فكلاهما يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعولهِ الأولِ، فلما أعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول، تعذَّر علينا الإضمار في الثّاني؛ لما مرَّ، فانقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهارِ، وقلنا: (أخاً) موافقة للمخبر عنه وإن خالف المفسر، وهو أخوين؛ لعدم احتياجه إليه، ألا ترى صحة التنازع في: ضربني، وضربت زيداً لتوجههما إليه بقطع النَّظرِ عن نوعِ العملِ، مع أنه إذا رفع انقطعَ طلب الناصب له، وبالعكس، فكذا ما هنا. اهـ. وتقول عند إعمال الثاني أظن، ويظنني الزيدان أخاً إياهما أخوين، أو يظناني، وأظن الزيدين أخوين (أخاً).

(قوله: لأنّ كُلاً مِن العامِلَيْن قد عَمِلَ في ظاهِر) هذا مذهبُ البصريين، وأجاز الكوفيون الإضمار مراعين فيه جانبَ المخبرِ عنه، فتقول: أظنُّ ويظنّاني إياه زيداً وعمراً أخوين، وأجازوا أيضاً الحذفَ، فتقول: أظنُّ ويظنّاني زيداً وعمراً أخوين، أي: كما يجوزون الإظهارَ والحذف أيضاً لدلالة معمول الآخرِ عليه، كما جوزوه عند عدم التَّخالف في المسألة السابقة؛ لوجودِ دليله، كذا في (التوضيح) والأشموني وغيرهما، لكن يعكر عليه ما نقله المصرح في المسألة السابقة عن أبي حيانَ في (النكت الحسان) أن شرطَ الحذفِ عندهم مطابقة المحذوف للمثبتِ إفراداً، وغيره، وإلا امتنع نحو: علمني وعلمت الزيدين قائمين، فلا بد أن تقول إياه، ولا يجوز حذفه. اهـ.

(قوله: المفعول المطلق) زاد في (شرح الكافية) في التَّرجمة: وهو المصدر، وذلك تفسير للشيء بما هو أهم منه مطلقاً، كتفسيرِ الإنسان بأنه الحيوان؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعولِ

وهو - كما يُؤخذ مِمَّا سَيأْتي - المصدرُ الفَضلةُ ....

أبو طالب

والزَّجاج: أربعة، فالكوفيون بإدخال المفعولِ تحت المفعول المطلقِ بالقولِ بحذفِ عاملِهِ، والزَّجاجُ بإدخالِ المفعولِ معه تحت المفعول به، وإن أصل استوى الماءُ والخشبةَ استوى الماءُ، ووصل الخشبة.

(**قوله: المصدر الفضلة... إلخ**) المرادُ بالمصدرِ اسمٌ دلَّ على معنى المصدرِ مطابقةً أو التزاماً، فيشمل المصادرَ الحقيقيةَ، وما ينوبُ عنها بحذفٍ أو بغيرِ حذفٍ، والمرادُ بالفضلةِ ما لا

الناصية

المطلقِ؛ لأن المصدرَ يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك، وأنه الأصلُ. وفي (يس) أخره عن المفعولِ به المتقدِّم في بابِ تعدِّي الفعل ولزومه؛ نظراً لأن ذاك أحوج للإعراب؛ لأنه لولاه لالتبس بالفاعل؛ وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق، قال الرضي: لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكورِ فعله؛ ولأجل قيامه به صار فاعلاً. انتهى. وقضيته أن صيغَ المفعول المطلق التي هي صيغُ المصادرِ بعينها للأثر الحاصلِ بتأثيرِ الفاعلِ المسمَّى بلفظِ مصدرٍ، كما سيأتي عن السَّيدِ، وقال السيد أمير باذشاه في رسالته في الحاصلِ بالمصدرِ، بعد أن نقلَ كلام الرَّضي، وأنت خبير بأنه لا يعقل في مثل الحسنِ والقُبْح والموتِ؛ إذ لا يعقل تأخير وإيجاد منه، قال: فإن قال: المرادُ بيان حقيقة ما وجدَ منه، بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقاً، قلت: مقام التَّعريفِ يأبى عن التَّخصيصِ على أنهم صرَّحوا بأن ما اشتملَ عليه الفعلُ مطلقاً، إنما هو التَّأثير، وإنما كون المفعولِ المطلقِ بمعناه مبني على عدم الفرق بين التَّأثير والأثر، فلزم وجودُ التَّأثيرِ والأثرِ في كلِّ مصدر جاء منه فعل، فالوجه أن يقال: أُريد بالتَّأثير ما يعم الحقيقي، وما نزل منزلته لمشاركته إياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به، بحيث صار فاعلاً لأجل قيامه.

(**قوله: وقد سَبَقَ حُكْمُهُ**) في باب تعدِّي الفعل ولزومه.

(**قوله: المفعول المطلق**) أي: الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغيرِ صلةٍ (صدقاً) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقاً (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلافِ بقيةِ المفاعيلِ، فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار، كالمفعولِ به والمفعولِ له والمفعولِ فيه والمفعولِ معه، وهذه التَّسمية للبصريين، وأما غيرهم، فلا يسمَّى مفعولاً إلا المفعول به خاصةً، ويقول في غيره مشبه بالمفعولِ، قاله الموضح في (الحواشي) (بـ) المفعول المطلق. (**قوله: مِمَّا سَيأتي**) أي: من المطالب الآتية.

(**قوله: المصدرُ الفضلَة... إلخ**) أي: ما ليس بمبتدأ ولا خبر ولا فاعل، نحو: قيامك قيام حسن، وأعجبني قيامك. وفي (الصبان): المرادُ المصدر الصريح، فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً، ولم يقل: منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعلِ، كما سيذكره، وفيه ما سيأتي، وإنما خصَّ

المُؤَكِّدِ لِعامِلِهِ، أَوِ المُبَيِّنِ لِنَوْعِهِ، ....

أبو طالب

يكونُ ركناً للكلامِ. وقوله المؤكِّد لعامِله... إلخ. أي: على تقديرِ ذكرِ العاملِ، فدخل فيه المصادر النائبة عن عامِلها، فإنها لو ذكرت عواملها يكونُ داخل تحت أحدِ الأقسامِ الثلاثة، وتم بهذا هذا التَّعريف جمعاً ومنعاً، وصحَّ انحصار المفعولِ المطلقِ في الثلاثة.

الناصية

النفي بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل؛ لأنه الذي قد يجيء مبيناً لنوع عامله، كما في ضربك ضرب أليم أو عدده، كما في ضربك ضربتان. (صبان).

(قوله: المؤكد لعامله) أي: مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد؛ إذ ذلك شرط في التأكيدِ اللفظي الذي هذا منه، فمعنى قولك: ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً، هذا ما أفاده الدَّماميني والرَّضي. وبحث فيه بأنه يرفع التَّجوّز كالنَّفسِ والعينِ، وردّ بأن التَّأكيد اللفظي قد يكونُ لرفعِ التَّجوّزِ، ففي (المختصر) و(المطول) وأقرَّه السيدُ أن نحو قطع اللصَّ الأميرُ لرفعِ توهُّم التَّجوزِ فاعرفه. والمرادُ إفادته التَّوكيدُ من غير بيان نوعٍ أو عددٍ، وإلا فالتَّوكيدُ لازمٌ للمفعولِ المطلقِ مطلقاً وإن كان لا يقصد و أو في قوله: أو المبين لنوعه، أو عدده لمنع الخلوِّ؛ لكن تجويزها الجمع بالنَّظرِ إلى القسمير الأخيرين، كما في ضربت وضربني الأمير، لا بالنَّظر إلى القسمِ الأولِ، لتقييده بعدمِ بيانِ النَّوعِ والعددِ، فلا يجتمعُ مع واحدٍ من القسمينِ الأخيرينِ، وبهذا يعلم ما في كلام البعض.

هذا، وقال الدنوشري: قال الدَّماميني تبعاً للرضي:

المرادُ أنه يؤكد مصدر عامله، ولا يصحُّ حمل العبارة على ظاهرِها، فإن الفعل دال على الزَّمان والنسبة والحدث، والمصدر لا يدل إلا على الحدثِ، فلم يتحدا، والاتحاد مشروط في التأكيدِ اللفظي الذي هذا منه، فمعنى قولك: ضربتُ ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً، وقال الأُبَّذيّ: ليس هذا من التأكيد اللفظي، بل من التأكيدِ الرَّافعِ للتجوزِ كالنفس والعين، انتهى. وتحقيقُ المقامِ يطلبُ من حاشيتنا على الألفيةِ (أو المبين لنوعه) أي: نوع ما، فيفيده زيادة على التَّوكيدِ.

(قوله: أو المُبَيِّن لِنَوْعِهِ) قال الدَّنوشري: يؤخذ من كون المصدرِ مبنياً للنوعِ، رد قول ابن حجرٍ في (شرحِ المنهاجِ) في بابِ الطلاق، رداً على إمام الحرمين، أنه لا يصحُّ أن يكون ثلاثاً في قولك أنت طالق ثلاثاً مفعولاً مطلقاً؛ لأنه مبين، ولا يكون إلا تمييزاً؛ لأن التمييز مبين، ووجه الرد أن المفعول المطلق مبين أيضاً، فتبيينه لا يمنع كونه مفعولاً مطلقاً، كما قاله ابن حجر، وأو في قوله: المبين لنوعه مانعة خلو، فلا يضر أن المبين للنوع، والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضاً، لكن لما كانَ المقصودُ بيانَ النوعِ والعددِ اقتصروا عليهما أيضاً، وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدرٌ واحدٌ مبين للنوعِ والعددِ، نحو: ضربت ضربتي الأمير أو ضرباً شديداً.

أَوْ عَدَدِهِ، ويُسَمَّى مُطلقاً؛ لأنّه يَقَعُ عَلَيه اسمُ المفعولِ مِن غيرِ تَقْيِيدٍ بحرفِ جَرٍّ، وَلهذه العِلّة قَدَّمَهُ على المفعولِ به الزَّمخشريُّ، وابنُ الحاجِب.

أبو طالب

(قوله: من غير تقييد. . . إلخ) هذا بيان لجهةِ الإطلاقِ، ولما يضافُ هذا الإطلاق إليه لا لكونِ الإطلاقِ إطلاقاً حقيقياً لا بشرطٍ كما يتوهَّم، فإن إطلاق المفعولِ المطلقِ إطلاق إضافيٌّ، أي: بشرط لا شيء، وإنما يتصفُ بالإطلاقِ الحقيقيِّ، جنس المفعول الذي يكون كلُّ واحدٍ من تلكَ المفاعيلِ الخمسةِ نوعاً منه.

الناصية

(قوله: أو المُبَيِّن لِنَوْعِهِ أوْ عَدَدِهِ) صرح (الأشموني) فما ليس خبراً مخرج لنحوِ المصدرِ المبينِ للنَّوعِ في قولِه: ضربك ضرب أليم، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدةِ، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] ومفيد توكيد عامله. . .إلخ مخرج لنحو المصدر المؤكَّد في قولك: أمرك سَير سَير، وللمسوق مع عاملِه لغير المعاني الثلاثةِ، نحو: عرفت قيامك، ومدخل لأنواعِ المفعولِ المطلقِ ما كان منها منصوباً؛ لكونه فضلة، نحو: ضربت ضرباً، أو ضرباً شديداً، أو ضربتين، ومرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل، نحو: غُضب غَضب شديد.

(قوله: أوْ عَدَدِهِ) في (التصريح) أي: عدد العامل، فيفيد عدد مرات العاملِ زيادة على التَّوكيد (وليس) هو (خبراً) عن المبتدأ (ولا حالاً) من غيره (نحو: ضربت ضرباً أو) ضربت (ضرب الأمير أو) ضربت (ضربتين)، فالأول مثال لما يؤكد عامله، والثاني مثال لما يبين نوعه، والثَّالث مثال لما يبين عدده، بخلاف، نحو: ضربك ضربتان و(ضربك ضرب أليم) فإنه، وإن بين العدد في الأول، والنوع في الثَّاني لوصفه بأليم، فهو خبر عن ضربك، فلا يكون مفعولاً مطلقاً (و) بخلاف، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] فإنه وإن كان توكيداً لعاملِهِ، فهو حالٌ من الضَّميرِ المستتر في عاملِهِ، فلا يكون مفعولاً مطلقاً، وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثَّلاثة أشار الناظم بقوله:

تـوكـيـداً أو نـوعـاً يـبـيـنُ أو عَـدَد ....

وقال يس: إن قلت: ظاهر كلامه الحصر في الأنواع الثلاثة، وهو منتقض بنحو: ضرباً زيداً، فإنا لا نجد فرقاً بينه وبين اضرب زيداً، وذاك لا تأكيد فيه قلت المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصلِ، وبهذا باين اسم الفاعلِ، وإنما عرض له التجرد عن ذلكَ بعد وضعه موضع الفعل، فافهمه، وإنما يفسر هاهنا معناه من حيث هو مفعول مطلق، لا من حيث ما يعرض له من النيابةِ عن الفعلِ بخروجِ ذلك عن حقيقتهِ.

(قوله: ويُسَمّى مطلقاً) لأن حمل المفعولِ عليه لا يحوج إلى صلةٍ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلافِ سائرِ المفعولاتِ، فإنها ليست بمفعولِ الفاعلِ. وتسمية كلٍّ منها مفعولاً؛ إنما هو باعتبار

الْـمَـصْـدَرُ اسْـمُ مَـا سِـوَى الـزَّمَـانِ مِـنْ مَـدْلُـولَـي الْـفِـعْـلِ كَـأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

واعْلم أنّ الفعل يَدُلُّ على شَيْئَيْنِ: الحَدَث والزّمان، وأمّا (الْمَصْدَرُ) فهو (اسْمٌ) يَدُلُّ عَلى

أبو طالب

....

الناصية

إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه؛ فلذلك احتاجت في حملِ المفعولِ عليها إلى التقييدِ بحرفِ الجرِّ بخلافه، وبهذا استحقَّ أن يقدم عليها في الوضعِ، وتقديم المفعولِ به، لم يكن على سبيلِ القصدِ، بل على سبيل الاستطرادِ والتبعيةِ، ولما كان المفعول المطلقُ هو المصدر مع ضميمة شيء آخر، كما عرفت بدأ بتعريف المصدرِ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه، فقال: (الْمَصْدَرُ. . . إلخ). (أشموني).

(**قوله: مِن غيرِ تَقْييدٍ بحرفِ جَرٍّ**) كالمفعولِ به، وفيه، وله، وفي (شيرازي) بِخِلَافِ سائرِ المفاعيلِ؛ فإنّها مُقيدة بحرفِ جرٍّ يقال: (مفعول به) (مفعول له) (مفعول فيه).

(**قوله: وَلهذه العِلّة**) أي: لعلة عدم تقيده بحرف الجر قدمه الزّمخشري، وابن الحاجبِ على المفعولِ به أيضاً؛ لأنّ التّقييد بعد الإطلاق.

(**قوله: واعْلم. . . إلخ**) شرح قبل المتن لبيانِ معنى المصدرِ.

(**قوله: الحَدَث والزّمانِ**) فقولنا: ضرب يدل على وقوعِ حدثٍ، وهو الضرب وأنه في الزّمان الماضي.

(**قوله: وأما المصدر. . . إلخ**) لا يقال: يدخل في هذا التّعريف اسم المصدر؛ لأنا نقول اسم المصدرِ ليس مدلوله الحدث؛ بل لفظ المصدر، كما صرَّح به الشيخ خالد، ونقله الدّماميني، عن ابن يعيش وغيره، وأقره وأفاده (سم). وقيلَ: مدلوله الحدث، كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النِّيابة عن المصدر، وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريفِ المصدرِ، بأن تقيد الدِّلالة على الحدثِ في تعريفه بالأصالة. (صبان).

(**قوله: فهو اسْمٌ يَدُلُّ. . . إلخ**) صرح السيد والرضي بأن المفعولَ المطلقَ هو الأثر الناشئ عن تأثيرِ فاعلِ الفعل المذكور، أي: إيقاعه الذي معناه أمر اعتباري، وهو تعلُّق القدرةِ بالمقدورِ، وذلك الأثر نفسُ الحركاتِ والسَّكنات، كما صرح به التفتازاني في (شرح العقائد)، ويطلق المصدر على كل منهما. وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر في نحو: الحسن والقبح والموت، مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور، وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كأثرت تأثيراً، وأوقعت إيقاعاً، لا يسمى مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه. والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراكِ، وقيل بالحقيقةِ والمجازِ على ثلاثةٍ على التّأثير، وهو متعلّق بالفاعلِ، وعلى الأثر الحاصل عنه، وهو متعلّق بالفاعلِ باعتبارِ الصدورِ منه، وبالمفعولِ باعتبارِ الوقوعِ عليه، وعلى نحو الضّاربية والمضروبية: أي: الكون

(ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ) وهو الحَدَث (كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ ....

أبو طالب

....

الناصية

ضارباً، والكون مضروباً، ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل، ونحو المضروبية بالمصدر المبني للمفعول. والثاني، أعني: الأثر هو المختلف في كونه مخلوقاً للعباد أَوْ لا بيننا، وبين المعتزلة، كما في (شرح العقائد) للتفتازاني، وهو المكلَّف به على ما صرح به ابن أبي شريف في (حواشي المحلى) وابن قاسم في آياته. ولي فيه بحث، وهو أن الثَّاني يتوقف حصوله على الأولِ، فيكون أيضاً مكلفاً به؛ لأن ما لا يتم المكلَّف به إلا به، فهو مكلف به، ويمكن دفعه بأن مَراده أن المكلف به أولاً، وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، فلا ينافي التَّكليف بالفعل بالمعنى المصدري ثانياً وبالتبع. وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التَّكليف به تبعاً، فتأمل. (صبان).

هذا، وفي (التصريح): أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً كما تقدَّم من الأمثلة (والمصدر كما قال النَّاظم: اسم ما سوى الزَّمان من مدلولي الفعل، وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علماً، ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة، كما قال الموضح في باب إعمال المصدر (وخرج بهذا القيد)، وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلاً ووضوءاً وعطاءً من قولك: (اغتسل غسلاً وتوضأ وضوءاً وأعطى عطاءً، فإن هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر؛ لعدم جريانها على أفعالها؛ لأن اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال، وتوضأ قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ، وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء، وخرج بقولنا: وليس علماً، نحو: حماد علماً للمحمدة، وبقولنا: ليس مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة، نحو: مقتل بمعنى القتل، فإنهما من أسماء المصدر، والفرق بين المصدر واسمه أنَّ المصدر يدل على الحدثِ بنفسهِ، واسم المصدر يدل على الحدثِ بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدرِ لفظ المصدر، وسمي المصدر مصدراً؛ لأن فعله صدر عنه، أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده، ثم تصدر عنه.

(قوله: من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له، وبالعكس. وأجيب بأنَّ ما لم يوضع يقدر. (يس).

(قوله: وهو الحدث) أي: اسم الحدث؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزَّمان، فما سوى الزَّمان من المدلولين هو الحدث المراد به، المعنى القائم بالغير.

(قوله: كأمن. . . إلخ) يقال: (أمِنَ، يأمَنُ، أمْناً) فـ (الأمْن) مصدر لا يَدلّ على الزَّمان بل على (الأمان) فقط الذي هو حَدَث.

بِـمِـثْـلِـهِ أَوْ فِـعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُـصِـبْ   وَكَـوْنُـهُ أَصْـلاً لِـهَـذَيْـنِ انْـتُـخِـبْ

بِمِثْلِهِ) أي: بِمَصدرٍ ....

أبو طالب

(قوله: أي: بمصدر) من لفظه إشارةً إلى أن المماثلةَ المعنويةَ فقط كافيةٌ للعملِ، فيشملُ ما خولفَ مع عامِلِه في اللفظِ.

الناصية

(قوله: بمثله) ولو معنى دون لفظ، أي: على الأصح عند المصنف؛ لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدَّر من لفظ المصدرِ لا يطرد في نحو: حلفت يميناً، وكان على المصنفِ والشَّارح أن ينبه على اشتراطِ المماثلةِ في جانبِ الفعلِ والوصفِ أيضاً، ولعله تركه للمقايسة هذا، وقال شيخ الإسلام: التَّحقيق إبقاء المماثلةِ على المماثلةِ في اللفظِ والمعنى، وأما نحو: يعجبني إيمانك تصديقاً، فمن باب النيابة، وستأتي في قوله: وقد ينوب عنه... إلخ. (صبان).

(قوله: بمثله) أي: المفعول المطلق، أي: بمصدر مثله في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، وقوله: نصب، أي: المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب المصدر، بقيد كونه مفعولاً مطلقاً، ففيه على هذا استخدامٌ. قال زكريا: وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدثِ، كما يأتي. وفي (الدشتي) أن قوله: بمثله متعلّق بنصب، أي: نصب المصدر تارة بمصدر مثله، وأخرى بفعل وثالثة بوصف.

(قوله: أي بمَصدر) في (التَّصريح) المصدر المنصوبِ على المفعوليةِ المطلقةِ (عامله أما مصدر مثله) لفظاً ومعنىً، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣] فجزاء مفعول مطلق، وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله، أو معنى لا لفظاً، نحو: أعجبني إيمانك تصديقاً، وقول الجرمي: لا يعمل المصدر في المصدرِ مردود بالآية، ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وخرج عنه فعل التَّعجبِ، فلا يقال: ما أحسن زيداً حسناً، والأفعال الناقصة، فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً، والأفعال الملغاة، فلا يقال: زيد قائم ظننت ظناً (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دونَ اسم التَّفضيلِ، والصِّفة المشبهة، فاسم الفاعل (نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]). واسم المفعولِ، نحو: الخبز مأكول أكلاً، وأمثلة المبالغةِ، نحو: زيد ضراب ضرباً، ولا يجوز زيد حسن وجهه حسناً، ولا أقوم منك قياماً وأما قوله:

أَمَّـا الـمـلـوكُ فـأنـتَ الـيـومَ الأمُـهُـم   لُـؤمـاً وأبـيـضـهـم سِـرْبـال طَـبَّـاخِ

فلؤماً منصوب بمحذوفٍ، قاله صاحب (البديع). وإلى ناصب المفعول المطلق أشار النَّاظم بقوله:

بـمـثـلـه أو فـعـل أو وصـف نـصـب   ....

(تصريح).

(أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] و«هُوَ مضروبٌ ضرباً». (وَكَوْنُهُ) أي: المَصدر ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: أو فعل**) أي: متصرِّف، فخرجَ فعل التعجبِ وغير ناقصٍ، فخرج كان وأخواتها، وغير ملغى عن العمل، فلا يقال: زيد قائم ظننت (ظناً). (صبان).

(**قوله: أو وصف**) أي: متصرف اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة، وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل. (صبان).

(**قوله: فإن جهنم... إلخ**) بحث في التَّمثيلِ بالآيةِ بأن الجزاء بمعنى المجزى به، بدليل حمله على جهنَّم، فليس العامل مصدراً في الحقيقةِ، وذلك أن تقول: لا يتعيَّن ذلك، بل يصحُّ إبقاءُ الجزاءِ على مصدريته بتقدير مضاف، أي: محل جزائكم، أو بلا تقديرٍ قصداً للمبالغة.

هذا، وفي يس قال اللقاني: في التَّمثيلِ به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر؛ إذ قوله: جزاؤكم، وإن كان لفظه مصدراً معناه المجزى به لحمله جهنم، فمعنى الآية: إن جهنَّم هي الشَّيء الذي أنتم مجزيون به، وفي (الكشاف) ما نصه وانتصب جزاء موفوراً بما في ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣] من معنى تجازون أو على الحال؛ لأن الجزاء موصوف الموفور. انتهى. قلت: فعلى الأول جعل النَّصب بمعنى الفعلِ الذي تضمنه الكلام لا بلفظِ المصدرِ، فتأمله منصفاً.

(**قوله: فإن جهنم جزاؤكم... إلخ**) مثال لنصبِ المصدرِ. وفي (الشيرازي) أن هذا مِثال للمصدر النَّاصب، (جزاؤكم) مصدر نَصَب (جَزاء) المصدر على المفعوليةِ المطلقةِ.

(**قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾** [النساء: ١٦٤] مثال لنصبه بالفعل. وفي (الشيرازي) أن هذا مثال للفعل الناصِب، (كَلّمَ) فعل ماضٍ نصب (تكليماً) المصدَرَ على المفعوليةِ المُطلقةِ قوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصافات: ١] وفي (الشيرازي): إن هذا مِثال للوصفِ النّاصب، (الصَّافات) وصف اسم فاعل نَصَبَ (صَفاً) المصدر على المفعوليةِ المطلقةِ.

(**قوله: و«هو مضروب ضرباً»**) هذا مثال ـ أيضاً ـ للوصفِ النَّاصِبِ، (مضروب) وصف اسم مفعولٍ نَصَبَ (ضرباً) المصدَر على المفعوليةِ المُطلقةِ، وجَاءَ بمثالَيْن للوصفِ أحدهما لِاسْم الفاعِلِ، والآخَر لِاسْمِ المفعولِ.

(**قوله: وَكَوْنُهُ، أي: المَصدر... إلخ**) وفي (التصريح): وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقانِ من المصدر، وهو الصَّحيح من مذهب البصريين، وإليه يرشد قول النَّاظم:

(أصْلاً لِهَذَيْنِ) أي: لِلفعلِ والوَصْفِ، وهو مذهبُ أكثرِ البَصريِّينَ، وهو الّذي (انْتُخِبْ) أي: أُخْتِيرَ؛ لأنّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصلَ وزِيادَة، والفعلَ والوصفَ بالنِّسبةِ إلى المصدرِ كذلك دونَهُ، ....

أبو طالب

(قوله: وهو الذي انتخب) أقول: لا يخفى مطابقة هذا القولِ لباطنِ الأمرِ الذي فهمه أهلُ الباطنِ، قال شاعرهم: مصدرٌ بمثل هستي مطلق بأشد.

الناصية

.... وكَـونُـه أصـلاً لـهـذَيْـنِ انـتُـخِـبْ

(وزعم بعض البصريين) كالفارسي، واختاره الشَّيخ عبد القاهر (أن الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع، (وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما)، أي: للمصدرِ والوصفِ، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخرِ، والصَّحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدلُّ على الحدثِ الزّمان، والصِّفة تدل على الحدثِ والموصوفِ، ولا دلالة لها على الزَّمان المعينِ.

(قوله: أَصْلاً) في الاشتقاقِ معنى كونه أصلاً فيه أن يكون هو المشتق منه، والاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخرَ لمناسبة بينهما في المعنى والحروف. (صبان).

(قوله: وهو مذهبُ أكثر البَصريِّينَ) وهو الصحيح؛ لأن من شأن الفرعِ أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابةِ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدثِ وزيادةٍ. (صبان).

(قوله: لأنّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصل وزيادة) كالمفردِ والمثنَّى والجمع. والزيادة في الفعلِ دلالته على الزَّمن وفي الوصفِ دلالته على الذاتِ، لا يقال: يلزم مزية الفرع على أصلهِ، وهي ممنوعة؛ لأنا نقول: الفرع الممنوعُ مزيته على أصله، هو ما كان أصله أعلى منه رتبةً كجمعِ المؤنث بالنِّسبة لجمعِ المذكَّر، وما هنا ليس كذلك، أفاده الدَّنوشري. هذا، وقد ناقش (سم) قولهم: إن من شأنِ الفرع الزيادة على الأصلِ، بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال، فراجعه. (صبان).

(قوله: وزِيادَة) فكما أن الإنسان مثلاً فرع عن الحيوان لزيادته عنه بالنُّطق، فكذلك الفعلِ يزيد عن المصدر بالزَّمان، واسم الفاعل والمفعول يزيد أن عنه بصاحب الحدث أو معروضه. (دشتي).

(قوله: كذلك) أي: متضمناً للأصلِ، وهو الحدث وزيادة، وهي الزَّمان في الفعلِ وصاحب الحدثِ أو معروضه في الوصف. (دشتي).

(قوله: دونَهُ) أي: دون المصدر، فإنه بالنسبة إلى الفعل والوصف ليس كذلك بأن يكون متضمناً

وَذَهَبَ بَعضُ البَصْرِيِّينَ إلى أنّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ، والفعلُ أصلٌ للوصفِ، وآخَرُ إلى أنّ كُلّاً مِنَ المَصدَرِ والفِعلِ أصلٌ بِرَأسِهِ، والكُوفِيُّونَ إلى أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدر.

أبو طالب

(**قوله: وذهب بعض البصريين**) النِّزاع بين هذا البعضِ وسائر البصريين في تلك المسألة لفظي ظاهر، وأمَّا بحسبِ الباطنِ فالأولون من رأي الحقِّ دون الخلقِ، والآخرون من رأي الحقِّ والخلقِ معاً، ولا يخفى ما بينهما من التفاوتِ، فإن الأول مخلصون في التَّوحيد، والآخرون لا يخلون من شائبة الشِّركِ.

(**قوله: وآخر إلى أن... إلخ**) هذا المذهبَ بحسب الباطن شرك خالص، فقس ظاهره على باطنهِ في الفسادِ، فإن الذَّوق السليمِ يأبى عن ذلِك.

(**قوله: والكوفيون إلى أن الفعل**)... إلخ هذا القول مبني على البرهانِ إلا في الكاشف عن وجودِه تعالى، فلا يخفى ما فيه من القصورِ.

الناصية

لها وزيادة؛ لأن كلاً منهما يدل على المصدر، وزيادة فالفعل يدلُّ على المصدرِ والزَّمانِ والوصفِ يدل على المصدرِ والفاعلِ. كما تقدم. (دشتي).

(**قوله: والفعل أصل للوصف**) فجعل الوصف مشتقاً من الفعلِ، فهو فرع الفرع.

(**قوله: وآخَر**) أي: بعض آخر من البصريين. وهو ابن طلحة شيخ (الزمخشري).

(**قوله: إلى أن كلاً... إلخ**) انظر على هذا المذهبِ ما أصل الوصف.

(**قوله: أصل برأسه**) ليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وفي (الدشتي): ليس أحدهما فرعاً والآخر أصلاً.

(**قوله: إلى أنّ الفعلَ أصل للمصدر**)؛ لأنه يعمل في المصدرِ، ويؤثر فيه، فكان أصلاً لقوته ورد بأن الحرف يؤثر في الاسمِ مع أنه ليس أصلاً له. (خضري).

(**قوله: إلى أن الفعل**) أي: المضارع على الأصحّ بناءً عَلى ما هو التَّحقيق من أسبقيته زماناً؛ لأن الماضي كان قبل وجوده مستقلاً، وحين وجوده حالاً وبعد وجوده ومضيه ماضياً، وقيل: الماضي لسبق زمانه على زمانِ المضارع بمضيه. وهذا القائل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الأول، فإنه فرض الأزمنة في شيء واحد، فهو أولى بالتَّرجيح، وأما الأمرُ فمقتطع عندهم من المضارعِ، ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصلِ من المضارعِ والماضي مشتق من الأصل منهما. هذا، ولكلٍّ مِن هذه الأقوال أدِلَّةٌ مذكورة في الكتب المفصلةِ، لا مَجالَ لَها في هذا التَّوْضيح.

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

(تَوْكِيداً) يُبينُ المصدَرُ إذا ذُكِرَ مَعَ عامِلِهِ كَارْكَعْ رُكُوعاً (أَوْ نَوْعاً يُبِينُ) إذا وُصِفَ، أَوْ أُضيفَ، أَوْ أُضيفَ إلَيه (أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ) ورَجَعْتُ القَهْقرى ....

أبو طالب

(**قوله: إذ ذكر فيه**) إيماء إلى أن إبانة التأكد مشروطٌ بذكر العاملِ لا نفس التأكيد، فالتأكيد الغير مبان، وهو للتأكيد التقديري، يقارن حذف العامل، فافهم.

(**قوله: إذا وصف... إلخ**) هذا شرط لا بأنه نوعٌ معين، وأما إذا أريد إبانة نوع ما، فأورد المصدر بلفظِ فعله بكسر الفاءِ، وأما العدد، فإن أريد الواحد والمثنى أورد على فعلةٍ وفعلتين بفتح الفاءِ، وإن أريد إلا زيد مبهماً، فبلفظ الجمع فقط، أو معيناً فبالجمع مع التَّمييز.

(**قوله: ورجعت القهقرى**) مثال للمصدرِ المضافِ الذي حذف، وأقيم المضافُ إليه مقامَه، فإن التَّقدير رجوع القهقرى، ففيه إيماءٌ إلى تعميمِ المضافِ، والقهقرى: الرُّجوع إلى الخلفِ، فهذا تتميم

الناصية

(**قوله: يبين المصدر... إلخ**) أشار إلى رجوعِ ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً، ويصح إعادته للمفعول المطلق في الترجمةِ، وفي (الدشتي): إن توكيداً مفعول ليبين في شعر المصنفِ.

(**قوله: كاركع ركوعاً**) فـ (ركوعاً) تأكيد لِـ اركع.

(**قوله: إذا وُصِفَ**) أي: إذا كان المصدر موصوفاً بصفة، وليس المراد موصوفاً بنوعه، كما يتضح بأدنى تأمّل.

(**قوله: إذا وُصِفَ... إلخ**) أي: صار المصدرُ موصوفاً، أوْ مضافاً أوْ مضافاً إليه.

(**قوله: أوْ عَدَداً**) أي: لا يخرجُ المفعولُ المطلقُ عن أن يكونَ لغرضٍ من هذه الأغراضِ الثَّلاثةِ.

(**قوله: كسرت سَيْرَتَيْن**) لِبيانِ العددِ، وأنّه كان اثنانِ (سير ذي رَشَد) أي: سِرت سَيْرَ ذي رَشَد، و(رجعت القَهْقَرى) أصله: رجعت الرّجوع القهقرى، وهذان لِبيانِ النَّوع، فـ (سير) مصدر أضيف إلى (ذِي رَشَد) و(الرجوع) مصدرٌ وصفِ بـ (القَهقَرى) ـ والقَهقَرى على وزن جَعفَرى بمَعنى الرُّجوعِ إلى الخَلْف ـ ومثال المضافِ إلَيه (ضربت مِثلَ ضربك) فـ (ضرب) مصدرٌ أضيف إلَيه (مِثل). (شيرازي).

(**قوله: سير ذي رشد**) ذهب بعضهم كالدَّماميني إلى أن المضافَ من النيابةِ؛ إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره، وإنما يفعل مثاله، فالأصل سيراً مثل سير ذي رشد، فحذف الموصوف ثم المضاف، وهو حقيقٌ بالقبول، وإن رده البعض بما لا يسمع، غير أن هذا لا يرد على المصنف؛ لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع، سواء كان أصلياً أو نائباً، والظَّاهر أن المعرف بأل العهدية، كالمضاف في ذلك.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلّ) ....

أبو طالب

لمثال المصنف للمضاف، ولم يمثل للمضاف إليه اقتصاراً على ما ذكر في النَّائب، وليعلم أن الضَّمير، وما شارك المصدر في المادة مما لم يحذف معه المصدر، وأما ما سواهما فمحتملٌ للحذفِ، وعدم الحذفِ، إلا أن القولَ بالحذفِ أحسن، سيما في الآلة.

الناصية

(قوله: وقد ينوب عنه. . . إلخ) أي: عن المصدر المتأصل في المفعولية، وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر، حتى يلزم كون النائب غير المصدر، فلا يرد أن الجذل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة، مصدر جذل كفرح، وزناً، ومعنى. وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكورِ، وهو مذهب المازني، والسيرافي، والمبرد، واختاره المصنف لاطراده، أما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوبٌ بفعل مقدر من لفظه، أي: فرحت وجذلت جذلاً، فلا يطرد في نحو حلفت يميناً؛ إذ لا فعل له مع أن الأصلَ عدم التَّقديرِ بلا ضرورةٍ ملجئة، قاله الرضي.

(قوله: وقد ينوب. . . إلخ) جملة ما ذكره الشَّرح من ذلك سبعة: الكلية، والبعضية، والمرادف، والإشارة، والضمير، والعدد، والآلة، أما المرادفُ: فينوب عن المؤكد والمبين، كما أشار له الشّراح، وكذا الإشارة، والضَّمير، كما في الروداني، والباقي عن المبين فقط، وبقي مما ينوب عنهما اسم المصدرِ غير العلم، كاغتسلت غسلاً وتوضأت وضوء العلماء، والملاقي للمصدر في الاشتقاقِ بأن يشاركه في مادته، إما مع كونهِ مصدر فعل آخر كتبتل إليه تبتيلاً، فإنه مصدر لبتل كقدس، وقد ناب عن مصدر تبتل، وهو التبتل كالتَّجمل أو مع كونه اسم عين كـ ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فنباتاً اسم للنابتِ من زرعٍ أو غيره، وقد ناب عن إنباتاً، وقال سيبويه: إنه مصدر جاء على غير فعلِه، أي: فيكون من الأول؛ لأنه في الأصلِ مصدر لنبت سمَّى به النابت، كما نص عليه غير واحدٍ، فيصح فيه الاعتباران، والظَّاهر صحة اعتبارِه أيضاً اسم مصدر، لأنبت كغسلاً ووضوءاً لاغتسل وتوضأ، مع أنهما مصدران لغسل ووضوء، وأما تبتيلاً، فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل؛ لعدم نقصه عن حروف فعله، كما هو شأن اسم المصدر. (خضري).

(قوله: وَقَد يَنُوبُ عَنْهُ) أي: عن المصدرِ، قال الدَّنوشري: يشعر بأن الأصل في المفعولِ المطلقِ أن يكون مصدراً، وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدرِ، وعلى النائبِ عنه حقيقةٌ عرفية. (حمصي).

(قوله: ما عَلَيْهِ دَلّ) قال الدَّنوشري: المراد به الحدث، أو هو على حذفِ مضافٍ، والتَّقدير على معنى المصدرِ، وهو واضحٌ في غير نحو: ضربته سوطاً؛ لأن السَّوط ليس دالاً على المصدر اللهم، إلّا أن يقال: المرادُ بدلالته عليه إشعاره به، أو يقالُ: هو دالٌّ عليه التزاماً، فليتأمل. (حمصي).

كَكُلٍّ مُضافٍ إليه (كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) وبعض، كما في «الكافية» ك «ضربتُهُ بعضَ الضَّرب».

(وَ) كذا مرادِفُهُ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَكُلّ مُضاف إليه) مضافٌ صفة لكل، أي: ككل الذي يضاف إلى المصدر، وكون الكل دالاً على المصدر؛ لأنّ كل الشيء نفس ذلك الشيء، لا شيء خارج عنه، وكذا بعضه، والمرادفُ أيضاً كذلك؛ لأن الجذَلَ يدل على الفرح؛ لأنّه نفسه. وفي (الشيرازي): إذا أضيف (كلّ) إلى المصدر جاز نِيابته مَقامَ المصدرِ، مثل (جِدَّ كل الجِد) أصله: (جِدّ جدّاً) وكذا (ضربتَه بعضَ الضربِ) أصلُه: ضربته ضرباً.

(قوله: ككُلّ) وما في معناها مضافة إلى المصدر (نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النِّساء: ١٢٩]) فكلُّ مفعول مطلق نائب عن مصدرٍ محذوفٍ، والأصل: فلا تميلوا ميلاً كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح:

وقد يَجْمَعُ الله الشَّتيتَيْن بعدما   يظُنَّان كلَّ الظَّنِّ أنْ لا تَلَاقِيا

والأصل: يظنان ظناً كل الظنّ، ونحو: ضربته جميع الضربِ، أو عامة الضَّربِ. (تصريح).

(قوله: كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيمِ وضمها، أي: اجتهد، كذا في (القاموس).

(قوله: وبعض... إلخ) أي: وما في معناها مضافة إلى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعضٌ مفعول مطلق نائب عن مصدرٍ محذوف، والأصلُ: ضربته ضرباً بعض الضربِ، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقّة: ٤٤]، ونحو: ضربته يسير الضربِ، وفي التَّنزيل: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾ [هُود: ٥٧]، وحاصل ما ذكره الموضح أن النَّائب عن المصدرِ نوعان: نائب عن مؤكد، ونائب عن مبين، فالنائب عن المؤكدِ المرادفِ والمشارك له في المادة، بأقسامه الثَّلاثة، والنائبِ عن المبينِ ما بقي وهو الوصفُ، والضَّميرُ، والإشارة، والنوع، والعدد، والآلة، وكلٌّ وبعض، وذلك يدخل في قول النَّاظم:

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَل   ....

(تصريح). (قوله: (وَكذا مرادِفُهُ) معنى (نحو: شنأته بغضاً) فبغضاً مفعول مطلق نائب من شنأ، فإن الشنأ مصدر شيء بكسر النون مرادف للبغض، (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلقٌ نائب عن محبة، فإن المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة، (وفرحت جذلاً) فجذلاً مفعول مطلق نائب عن فرحاً في الجذلِ بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح. وظاهر كلام الموضح تبعاً لابن مالك، أن المرادف منصوب بالفعلِ المذكورِ، وهو مذهب المازني، والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة: شنئته وبغضته بغضاً، وأحببته ومقته مقة، وفرحت وجذلت جذلاً.

نحو: (افْرَحِ الْجَذَلْ) بِالْمُعْجَمَة، أي: الْفَرَح، وَوَصْفُهُ والدَّالُّ على نوعٍ منه، أَوْ على عَدَدِهِ، أَوْ آلَتِهِ، ....

أبو طالب

(قوله: أو على عددِهِ) عطفٌ على قولِهِ على نوعٍ.

(قوله: أو آلته) عطف على عددِهِ، بل على قولِهِ على نوعٍ بتقديرِ لفظِ على. ولعل وجه ذكر على في المعطوفِ الأول دون الثاني إشارة إلى ظهورِ كون العدد قسيماً للنوعِ؛ بخلافِ الآلةِ.

الناصية

(قوله: نحو: افْرَحِ الْجَذل) وقعدت جلوساً، فالجلوسُ نائب مناب القعودِ لمرادفته له، والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته. (خضري).

(قوله: ووَصْفُهُ... إلخ) أي: وينوب عن المصدرِ أحد هذه: (صِفة المصدر) و(اللفظ الدّال على نوعٍ من المصدرِ) و(اللّفظ الدّال على عَدَدِ المصدر) و(الدّال على آلةِ المصدر) و(الضّمير الرَّاجع إلى المصدر) و(اسم الإشارة إلى المصدرِ) (شيرازي).

(قوله: وَصْفُهُ... إلخ) يعني: قد ينوب عن المصدرِ وصف المصدر، والاسم الدال على نوعٍ من المصدر، وما يدل على عدده، أو يدل على آلة المصدر، وكذا ينوب عنه ضميره الذي يعود عليه، واسم الإشارة الذي يشار به إلى المصدر. (دشتي).

(قوله: والدّالُّ على نوع منه) أي: من المصدر (كقعد القرفصاء) بالمدِّ والقصرِ (ورجع القهقرى) بالقصرِ فقط، فإن القرفصاء: نوع من القعودِ، والقهقرى: نوع من الرجوعِ، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقرى، فحذفَ المصدر، وأنيب عنه لفظٌ دالٌّ على نوعٍ منه.

فإن قلت: القرفصاء والقهقرى مصدران، فكيف يقال: نابا عن المصدرِ، قلت: أجيب بأنهما نابا عن المصدرِ الأصلي المحتمل للقليلِ والكثير، وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه يقتضي أن انتصاب النّوعي فرع عن انتصابِ المؤكّدِ، ولا قائل به، قاله الموضح في (الحواشي). (تصريح).

(قوله: أو على عدده) أي: المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر، والأصل: ضربته ضرباً عشر ضربات، فحذف المصدر، وأنيب عنه عدده، ومثله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] والأصل: فاجلدوهم جلداً ثمانين جلدة، فحذف المصدر، وأنيب عنه ثمانين، وجلدة تمييز. (تصريح).

(قوله: أو آلته) أي: آلة المصدر (كضربته سوطاً أو عصا) والأصل: ضربته ضرباً بسوط أو عصا ثمّ توسع في الكلام، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعرابٍ وإفراد وتثنية وجمع، تقول: ضربته سوطين وأسواطاً، والأصل: ضربتين بسوط، وضربات بسوط، قاله الشارح، وقال المرادي في (التّلخيص): أصل ضربته سوطاً: ضربته ضربة سوط، فحذف المضاف،

أَوْ ضميره، أَوْ إشارَة إلَيه كما في «الكافية»، نحو: «سِرتُ أحسنَ السَّيْرِ»، ....

أبو طالب

(قوله: وضميره) عطفٌ على الدال، ولاختلافِ العطفِ جُعِلَ العاطفُ مختلفاً.

الناصية

وأقيم المضاف إليه مقامه، وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل، فلو قلت: ضربته خشبة لم يجز؛ لأنه لم يعهد كون ذلك علة لهذا الفعلِ. اهـ. (تصريح).

(**قوله: أو ضميره**) أي: ضمير المصدر (نحو: عبد الله) بالنصب (أظنه جالساً)، فعبد مفعول أول لأظن، وجالساً مفعوله الثاني، والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعوليةِ المطلقة، وهل هي نائبة عن مصدرٍ مؤكدٍ، فيكون التقدير: أظن ظناً، أو عن نوعي، فيكون التقدير: أظن ظني، كما قدره الشّارح تبعاً للمفصل فيه بحث، قال الموضح في الحواشي: والذي يظهر أن الضّمير إنما يقومُ مقام المؤكَّد خاصة، وذلك كقوله:

مِـــنْ كُـــلِّ مـــا نـــالَ الـــفـــتـــى ... قَـــدْ نِـــلْـــتُـــهُ إلا الـــتَّـــحِـــيَّـــةْ

وقوله:

هـــذا سُـــراقـــةُ لِـــلْـــقُـــرآنِ يَـــدْرُسُـــهُ ... والـــمـــرءُ عـــنـــدَ الـــرُّشـــا إنْ يَـــلْـــقَـــهـــا ذِئْـــبُ

أي: يدرس الدرس، وقد نلت النيل، ولو صرح بالظاهر، لم يقدر إلا التّوكيد، فكذلك ضميره (و) أما (نحو) ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥] فتقديره: لا أعذب هذا التّعذيب الخاص، فالضّمير هنا نائبٌ عن المصدرِ النوعي، فصار له حالتان. انتهى. كلامه في (الحواشي) ومن خطه نقلت. وينبغي أن تكون أل في النَّيل والدَّرسِ للجنس لا للعهد، وإلا لكان نوعياً أيضاً.

(**قوله: أو إشارة إليه**) أي: إلى المصدرِ سواء كان اسمُ الإشارةِ متبوعاً بالمصدرِ أم لا، فالأول (كضربته ذلك الضرب) بالنَّصبِ، والثَّاني كضربته ذلك، فذلك في المثالينِ مفعول مطلق نائب عن المصدرِ، وذهب ابن مالك في (شرحِ التسهيل) إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة. (تصريح).

(**قوله: نحو سرت أحسن السير... إلخ**) أي: سرت السير أحسن السيرِ، وسرت سيراً أي سير. ومن نيابة الصفةِ، كما قاله الدّماميني: ضربت ضرب الأميرِ، وسرت سير ذي رشد على ما مرَّ بيانه، ومنه: سرت طويلاً بناء على أنَّ التّقدير: سيراً طويلاً، ويحتمل الظّرفية، أي: زماناً طويلاً، والحالية، أي: سرته، أي: السَّير حال كونه طويلاً، ومثله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة، أي: الإزلاف حال كونه، أي: الإزلافُ غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدةٌ من الجنةِ، والتذكير باعتبار تأويلِ الجنةِ بالبستانِ أو غير ذلك، كذا في (المغني) (صبان). وفي (حاشية الدشتي): إن هذا مثال لوصف المصدر، فإن المصدر

و«اشْتَمَلَ الصَّمَّاء»، و«رَجَعَ القَهقَرى»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤]، ....

أبو طالب

(قوله: واشتمل الصماء) الصماء: اشتمال الرداءِ، ونحوه للابسه معكوساً.

الناصية

(سيراً) المقدر، وناب عنه وصفه، وهو أحسن، فنصب والصماء نوع من المصدر المقدر وهو اشتمالاً، فناب عنه، وكذا القهقرى أيضاً مثال للوصف، فإنها نوع من (رجوعاً) المقدر، وهو الرجوع إلى الخلف، وثمانين دالٌ على عدد المصدر المقدر وهو جلداً، وسوطاً دال على آلة المصدر المقدر وهو ضرباً، وضمير أعذبه نائب عن عذاباً الذي هو المفعولُ المطلقُ الأصلي، ومرجع للضمير، وذلك إشارة إلى المصدر؛ إذ التقدير: ضربت ضرباً ذلك الضَّرب، فناب عنه.

(قوله: سِرت أحسنَ السيرِ) أصله: سرت السير أحسن السَّير) قدر المصدر معرفة، وقدره ابن النَّاظم نكرة، فقال: التَّقدير سرت سيراً. أحسن السَّير، وقال اللقاني: يلزم على تقديره نكرةً وصف النَّكرة بالمعرفِة، وعلى تقديرِهِ معرفاً بأل، وصف المعرف بأل بالمضاف، وأجيب بأنه لا محذور في الثاني. قال ابن الحاجب قدس الله سره: ومن ثم، أي: من أجل أن الموصوف أخصُّ أو مساوٍ لم يوصف ذو اللَّام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، أي: صورة؛ إذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام، فلا يجوز الوصف بها. وقال الشَّهاب القاسمي رحمه الله تعالى: قوله: لزم وصف المعرفِ... إلخ. انظر ما يلزم على هذا اللازم، وقال الدنوشري: لا يشكل على قولِهِ: والأصل... إلخ، ما قال اللقاني أنه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي منها، وهو محذور؛ لأن كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه. انتهى، فليتأمل. (يس).

(قوله: اشْتَمَلَ الصَّمَّاء) أصله: اشْتمل اشْتِمال الصَّمَّاء، وفي (حاشية الحمصي) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل به، ذكره الدنوشري، ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي: الصماء: أن يتخلل بثوب على جميع بدنهِ ويضم طرفيه.

(قوله: واشتمل الصماء) والأصلُ الشملة الصماء، فحذف الموصوف، ونابت صفته منابه.

(قوله: ورجع القهقرى) وقعد القرفصا بضمّ القاف والفاء ممدوداً أو بكسرهما مقصوراً، أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه، أو يجلس على ركبتيه منكباً، ويلصق فخذيه ببطنه، ويتأبط كفيه، وعد القهقرى والقرفصا من النائبِ عن المصدرِ مع أنهما مصدران لقهقر، وقرفص؛ لكونهما من غير لفظ العامل قاله (سم)، وصحَّح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما، نحو: قهقر قهقرى، وقرفص قرفصا، أما بعد نحو: رجع وقعد، فهما اسمان لنوعٍ مخصوصٍ من الرجوع، ونوع مخصوصٍ من القعود. قوله: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤] أصله: فاجْلدوهم جَلْداً ثمانينَ جَلْدَة، فـ (ثمانين) عَدَد الْجَلْدِ نابَ عَنِ المصدَرِ. (صبان).

«ضربتُهُ سَوْطاً»، ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]، «ضربتُ ذلِكَ الضَّرب».

وينوبُ أيضاً عنه ما شارَكَهُ في مادَّتِهِ، وهو ثلاثة: اسمُ مَصدرٍ، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلاً»

أبو طالب

(**قوله: لا أعذبه أحداً**) أي: لا أعذب عذاباً أحداً، فالضَّمير للمصدرِ.

(**قوله: اغتسل غسلاً**) بضمِّ الغينِ الغرض: أن وضح له اللفظ باعتباره في نفسِه يسمى اسم مصدرٍ، وإن وضع له باعتبارِ صدورِه عن غيره، أو وقوعِهِ عليه، أو قيامه به يسمَّى مصدراً.

الناصية

(**قوله: ضربته سوطاً**) وهو يطرد في آلة الفعلِ دون غيرها، فلا يجوزُ: ضربته خشبة، والأصل: ضربته ضرب سوطٍ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أي: في إعرابه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، كضربت سوطين أسواطاً. (خضري).

(**قوله: لا أعذبه**) الضَّمير للعذابِ بمعنى التعذيب، فصح كونه ضمير المصدر، والمراد: عذاباً عظيماً، فصحَّ كون الهاء نائبة عن مبينِ النوعِ، فسقط ما قيل هنا. بقي شيء آخر، وهو أنه لابد في الآية من تقديرٍ، والأصل: لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور؛ لأن نفس التَّعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول، يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى يُنفى، والذي يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله، وحينئذٍ فهذا الضَّمير في الحقيقةِ ليس نائباً عن المصدرِ الذي هو المفعول المطلق أصالةً، بل عن المصدرِ النائبِ عن صفةِ المصدر الذي هو المفعولُ المطلقُ أصالة، فتنبه. (صبان).

(**قوله: ضربتُ ذلِكَ الضَّرب**) المشارُ به إليه، أي: وإن لم يكن متبوعاً بالمصدرِ عند الجمهورِ نحو: ضربته ذلك، وذهب النَّاظم إلا أن الاتباعَ شرطٌ، وإنما يكون اسمُ الإشارةِ نائباً عن المصدرِ الذي هو المفعولُ المطلقُ أصالةً، في مثل ما إذا قيلَ: ضرب اللص، فتقولُ: ضربت ذلك الضربَ، أما لو قيل: ضرب زيدٌ اللصَّ، فقلت: ضربت ذلك الضَّرب، فالإشارة غير نائبةٍ عن المصدرِ المذكورِ؛ لأن فعل زيدٍ لا تفعله أنت، بل عن المصدرِ النائبِ عن صفةِ المصدرِ المذكورِ، والأصلُ: ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب. (صبان).

(**قوله: ما شارَكَهُ**) أي: شارك المصدرُ. (**قوله: في مادَّتِهِ**) وحروفه الأصلية كالاغتسالِ والغسلِ. أي: ملاقيه في الاشتقاق، أي: المجتمع معه في الاشتقاق، أي: في أصولِ مادةِ الاشتقاقِ، وهي الباءُ والتاءُ واللامُ، أو النونُ والباءُ والتاءُ. فاندفع اعتراضُ شيخِ الإسلام بأن الأولى مشاركه في المادةِ؛ لأن المصدر ليس مشتقاً على المشهور، كما توهمه عبارته. (صبان).

(**قوله: وهو ثلاثة**) زاد الروداني: الضمير، واسم الإشارة.

(**قوله: اغتسل غسلاً**) وتوضأ وضوءاً. قال اللقاني: لقائل أن يقول: إن كان مراده باسمِ المصدرِ ما ليس جارياً على الفعلِ العامل فيه، وإن كان جارياً على فعلٍ آخر، كما في ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ

واسْمُ عَيْنٍ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] ومصدرٌ لِفعلٍ آخَر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨].

أبو طالب

(**قوله**: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾) النبات: ما ينبت من الأرض، فهو من الجواهرِ، فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدرِ. (**قوله: المصدر المؤكد**) تقدير الموصوفِ للإشارةِ إلى أن المؤكدَ اسم فاعل، والإضافة لامية؛ لأنه اسم مفعولٍ، والإضافة بيانية.

الناصية

تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨] فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً، وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً، فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسلِ مثلاً على غسلٍ، إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جارياً على فعلِه ما نقص فيه بعض حروف فعله. اهـ. وأجاب بعضهم أيضاً بأن المرادَ الأول، لكن مع كونِه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي، كما عرفوه بذلك، وهو بمعنى جوابِ اللقاني، وما أجيب به إنما ينفع في عدمِ إدخال تبتيلاً في اسمِ المصدرِ غير العلم، لا في عدم إدخال نباتاً من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ [نوح: ١٧] لصدق اسمِ المصدرِ بالمعنى المذكور عليه، وقد مرَّ آنفاً الاعتذار عن عدمِ ذكرِهِ في أمثلةِ اسم المصدر، فتنبه. (صبان).

(**قوله: اسم مصدر**) غير علم، كما في (التصريح) لا مطلقاً لنصه في (التسهيل) على أن اسم المصدرِ غير العلم، يقوم مقام المؤكد، بل الظَّاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً، كما مرَّ. هذا وفي (شرح التَّسهيل) أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكداً ولا مبيناً.

(**قوله: اسم مصدر**) غير علم، فلا يستعملُ اسم المصدرِ العلم مؤكداً؛ لأن معنى العلم زائد على معنى العامل، قال المصنف؛ ولأنه كاسم الفعل، فلا يجمع بينه وبين الفعل (دماميني). (صبان).

(**قوله: نحو اغْتَسَلَ غُسْلاً**) أصله: اغْتَسَلَ اغْتِسَالاً، نابَ عنه (الغُسل) اسمُ المصدر. وفي (الدشتي) فالمصدر اغتسالاً وغسلاً اسم للمصدر؛ لعدم جريانه على الفعل، فإن الفعل مزيد وغسلاً مجرد.

(**قوله: واسم عين**) ومصدر لفعل آخر، فاسم العين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] فنباتاً اسم غير للنباتِ، وهو ما ينبت من زرع أو غيره، ومنه زكاةُ النباتِ، وعن سيبويه أن نباتاً في الآيةِ مصدر جار على غيرِ الفعلِ، فكأنه نائب عن إنباتاً، قاله الشَّاطبي. فعلى هذا يكون من القسمِ الثالثِ، وهو ما كان مصدراً لفعل آخر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨] فنباتاً نائب عن إنباتاً وتبتيلاً نائب عن تبتلاً، (والأصل) في مصدر أنبت وتبتل (إنباتاً وتبتلاً)؛ لأن قياس مصدر أنبت الإنبات لا النبات؛ لأنه مصدر نبت. قال ابن القطاع: نبت البقل نباتاً، وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلاً؛ لأن التبتيل مصدر بتل. بالتَّشديد. (تصريح).

(**قوله**: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] أصلُهُ: أَنْبَتَكُم إنباتاً، نابَ عنه (نباتاً) الذي هو اسْمُ عينٍ.

وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا وَثَـنِّ وَاجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

(وَما لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّد أَبَدا) لِأَنَّه بمنزلةِ تكْريرِ الفِعلِ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ....

أبو طالب

(قوله: ورد بأنه ليس... إلخ) هذا الردُّ مردود؛ لأن العامل حينئذٍ إما معنوي أو منسي، وعلى

الناصية

وفي (الدشتي): المصدر إنباتاً، وناب عنه نباتاً الذي هو اسم ذات لا مصدر ولا اسمه، بل مشارك للمصدر في حروفه الأصلية.

(قوله: نباتاً) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى، فهلا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم، وقد يقال: جعله من الملاقي في الاشتقاقِ إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة، أو نظراً إلى ما قاله الموضح من: أنه اسم عينٍ للنباتِ ناب عن المصدر أفاده (سم). لكن نصَّ غير واحد على أن النباتَ مصدر سمي به النابت؛ كما سمي بالنبت. (صبان).

(قوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] أصله: تَبَتُّلاً؛ لأَنَّه مصدر (تبتّل)، نابَ عنه (تَبْتِيلاً) الذي هو مصدر بتَّل، وفي (الدشتي): فتبتيلاً مصدر باب التفعيل، وناب عن مصدر باب التَّفعيل، أي: تبتلاً.

(قوله: وَمَا) سيق من المصادرِ. (قوله: فَوَحِّدْ... إلخ) أي: فائتِ به مفرداً، وفي (التصريح) أي: لا يثنى ولا يجمع باتفاقٍ، (فلا يقال): ضربت (ضربين) بالتثنيةِ (ولا) ضربت (ضروباً) بالجمعِ؛ (لأنه) اسم جنسٍ مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعَسَلٍ) ودقيق؛ لأنه بمنزلةِ تكرير الفعلِ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاقٍ، فكذلك ما كان بمنزلته. (و) المصدر العددي هو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين وضربات؛ لأنه فرد لجنس (كتمرة وكلمة، واختلف في) المصدرِ (النَّوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياساً، فيقال: ضربت ضربتين ضرباً عنيفاً، وضرباً رقيقاً، وضربت ضرباً مختلفاً (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي: المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] والألف مزيدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي، وإلى المنع في المؤكدِ، والجواز في غيره أشار الناظم بقوله:

ومـا لـتـوكـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أبـدا وثَـنِّ واجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وأفْـرِدا

قوله: لأنه بمنزلة تكرير الفعل كان الأولى أن يقول: لأن المقصود به الجنس من حيث هو، كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك، وهو يصدق بالقليلِ والكثيرِ؛ لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه، فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل. (صبان).

(قوله: والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع) فما يرى من تثنية الفعلِ وجمعه، فهو في الحقيقةِ تثنية وجمع للضَّمير لا للفعل.

(وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدا وَحَذْفُ عامِلِ) المَصدرِ (المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ). قال في «شرحِ الكافية»: لِأنّه يقصد به تَقوِيَةَ عامله، وتقريرَ مَعناه، وحذفُهُ مُنافٍ لِذلك.

أبو طالب

الأول يحصل التَّأكيدُ بحسب تكرارِ المعنى، فلا معنى لقولِهِ: ليس من التَّأكيدِ في شيء، وعلى الثَّاني يلزم أن يكون المصدرُ معمولاً بلا عاملٍ، فالأولى أن يقال في الرد: إن المراد بالتأكيدِ التأكيد الكامل الواضحُ الذي لا يحصل إلا بذكرِ العاملِ، والتأكيد في سقياً ورعياً ليس بهذه المثابةِ.

الناصية

(**قوله: غَيره**) أي: غير المؤكد، وهو المبين، وفي (الدشتي) غير التوكيدِ من نوع وعدد.

(**قوله: غيره**) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني، وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله. (صبان).

(**قوله: وَأَفْرِدَا**) لصلاحيته لذلك، أما العددي فباتفاق، نحو: ضربته ضربة، وضربتين، وضربات. واختلف في النَّوعي فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه، نحو: سرت سيري زيد: الحسن والقبيح، وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين. (صبان).

(**قوله: وأفردا**) دفع به ما يتوهَّم من ظاهرِ الأمر في قوله: وثن... إلخ، ولا يغني عنه مفهوم فوحد أبداً لصدقه بكون السلب كلياً، أي: لا يوحد غيره دائماً، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور. اهـ. (سم). فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر؛ لأنه الأصل. (صبان).

(**قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع**) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النَّوعي والعددي، فلا يمتنع تأخيره عنهما، قاله الروداني. (صبان).

(**قوله: امْتَنَعْ**) يعني: المصدر إنْ كانَ تأكيداً، فلا يَجوز حَذف عامِلِهِ.

(**قوله: قال في شرح الكافية... إلخ**) وفي (التصريح): أما المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في (شرح الكافية) (أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما يجيء به لتقويته، وتقرير معناه، والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعاً أو عدداً، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل، فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله، كما جاز حذف عامل المفعول به.

انتهى كلامه في (شرح الكافية) وصرح بذلك في النَّظم، فقال:

وحَـذْفُ عـامِـلِ الـمـؤكَّـدِ امْـتَـنَـعْ   وفـي سِـواهُ لِـدلـيـلٍ مُـتَّـسَـعْ

(و رده ابنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكَّد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بأنه قد حذف جوازاً) إذا كان خبر اسم عين في غير تكريرٍ ولا حصر (في نحو: أنت سيراً، ووجوباً) مع التَّكرير أو الحصر (في نحو: أنت

ونَقَضَهُ ابْنُهُ بِمَجِيئِهِ في نحو: سَقياً ورَعياً.

أبو طالب

....

الناصية

سيراً سيراً) وما أنت إلا سيراً (وفي) غير ذلك (نحو: سقياً ورعياً) وحمداً وشكراً لا كفراً، فمنع مثل هذا ما للسهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذفِ العاملِ فيه نية التَّخصيص، وهو دعوى على خلافِ الأصلِ، لا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى كلام ابنه في شرحه.

وأجاب الشَّاطبي: بأن ما قال ابن النَّاظم غير لازم؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل، فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر، ويؤكده، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض، وأما ما استدل به فلا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها، وعوضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها لا تأكيدها، فلو كانت مؤكدة لها؛ لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه. انتهى ملخصاً، مع اعترافه بأن أنت سيراً للتوكيد، حيث قال في شرحِ قول النظمِ: كذا مكرر، وتقول في المؤكدِ: أنت تسير سيراً، فيظهر أيضاً يعني العامل. ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظمِ، بل أقره عليه، لكن إقراره على نحو سقياً ورعياً مشكل، بل قال ابن عقيل: إن ما قاله ابن الناظمَ ليس بصحيحٍ، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء، وإنما هي من المصادرِ النائبةِ عن أفعالِها. انتهى. والحق أن المصدر النائب عن فعلهِ من قسمِ المصدرِ المؤكد، وهو في معنى الاستثناءِ من قوله:

وحَـــذْفُ عـــامـــلِ الـــمـــؤكَّـــد امـــتـــنـــعْ ....

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصةِ. **(قوله: تقوية عامله)** أي: تثبيت معناه في النفس لتكريره، وقوله وتقرير معناه، أي: رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد، نقله الزركشي في (البحر المحيط) في الأصول، ونقض بقوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠] وقول الشَّاعر:

وعـجـت عـجـيـجـاً مـن جـذام الـمـطـارف

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة، والمجاز، كقتلت قتلاً، فلا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري، فالمتعين للمجاز يؤكد، كما في الآية، والبيت، فقولهم: المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه.

(قوله: ونَقَضَهُ ابنهُ... إلخ) أي: ابن المصنفِ نقض قول أبيه من عدمِ جواز حذف عامل المؤكد بمجيء حذف العامل في سقياً ورعياً، وفي الشيرازي ابن مالك نقض على أبيه ـ صاحب (شرح الكافية) ـ بأنّ (سَقياً ورَعياً) مصدرانِ للتأكيد، وحذف عاملِهما، وقد ردَّ.

(قوله: بِمَجِيئِهِ... إلخ) أي: بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معاً، بل قد يكون للتقرير فقط، فلا ينافي الحذف؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور، جاز أن يقرر

وَرُدَّ بأنَه لَيس مِن التأكيدِ في شيء، وإنّما المصدرُ فيه نائبٌ منابَ العامل، دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه، فهو عِوَضٌ عنه.

أبو طالب

. . . .

الناصية

معنى المحذوف بالأولى، وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازاً، نحو: أنت سيراً، ووجوباً نحو: سقياً ورعياً، وأنت سيراً سيراً. ورد بأن الحذف منافٍ للتوكيد مطلقاً؛ لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد، والحذف ينافي ذلك، فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره، وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله:

وحـــذفُ عـــامـــل الـــمـــؤكـــد امـــتـــنـــعْ . . . .

لنكات تأتي، كما يدلُّ على ذلك قوله بعد: والحذف حتم. . . إلخ، وفيه أن نحو أنت سيراً لا ـليل على استثنائِه لعدم تحتم حذف عامله، فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض، مع أن الخليل وسيبويه ـجيزان الجمع بين الحذف والتّأكيد، كما مر. وردَّ ابنُ عقيل المنازعة بأن جميعَ الأمثلة التي ذكرها ـيست من المؤكدِ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل، عوض منه دالّ على ما يدل عليه، ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد، واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعلِ، والصحيح أنه يعمل، ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو: أنت سيراً، وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدرِ على الثلاثةِ المذكورةِ، في قوله: توكيداً أو نوعاً. . . إلخ، إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن، وإن كانت منه بحسب الأصلِ، فتأمل. (صبان).

(قوله: وَرُدَّ بأنّه) أي: بأن نحو سقياً ورعياً ليس بتوكيد أبداً؛ لأن التوكيد يحتاج إلى مؤكِّد، ومؤكَّد، وهنا أمر واحد وهو المصدر، وذلك لأن المصدر هنا نائب عن الفعلِ، لا أن الفعل مقدر قبله، وحاصله أن قولك: سقياً، بمنزلة قولك: سقاك الله، فهو بدل عن فعل لا أنه معمول له.

(قوله: لَيس من التّأكيدِ في شيء) بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة: اضرب زيداً؛ لأنه واقع موقعه.

(قوله: دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه. . . إلخ) وفي ابن عقيل: ومما يدل أيضاً على أن ضرباً زيداً، ونحوه ليس من المصدرِ المؤكدِ بعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدرِ الواقعِ موقع الفعلِ، هل يعمل أو لا، والصحيحُ أنه يعمل، فزيداً في قولك: ضرباً زيداً منصوب بضرباً على الأصحّ، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو اضرب، فعلى القول الأول ناب ضرباً عن اضرب في الدلالة على معناه، وفي العمل وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل. (خضري).

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

ويَدُلُّ على ذلك عَدَمُ جَوازِ الجَمعِ بينهُما، ولا شَيءَ مِن المُؤَكِّداتِ يَمتنعُ الجَمْعُ بينه وبين المُؤَكِّد.

(وَفِي) حذفِ عامل (سِواهُ لِدَليلٍ) عَلَيه (مُتَّسَعْ) فيبقى على نصبه كقولك لِمَن قال أيّ سَيْرٍ

أبو طالب

(قوله: ويدل على ذلك... إلخ) فيه نظر، تعلم مما ذكرنا قبيل هذا.

(قوله: وفي حذفِ عاملِ سواء) أقول: الظَّاهر الملائم للمصرعِ السَّابقِ أن يقدر كلام المصنف هكذا، والحذف في سواه على أن يكونَ الحذفُ مبتدأ، ومتسع بكسر السينِ خبره، وإنما قدره الشارح

الناصية

(قوله: ويَدُلُّ على ذلك) أي: ويدلّ على أن المصدرَ هنا بدل عن العاملِ لا معمولٌ له عدم جواز الجمعِ هنا بين المصدرِ والعامل، وذلك لعدم جواز الجمع بين العوضِ والمعوضِ، ولو كان توكيداً له لجاز الجمع بين المؤكد والمؤكد. (دشتي).

(قوله: عدم جواز الجمع) قد يقال: إن ذلك لعارض نيابتها لا بالنظر لذاتها؛ وأيضاً لا يأتي في نحو: أنت سيراً؛ لأن الحذف فيه غير واجب، فالأولى الجواب بما مرَّ.

(قوله: ولا شَيء مِن المُؤكّداتِ... إلخ) أي: المصادر المؤكدة يعني المفعول المطلق الذي للتأكيدِ، فإنه يجوز أن يجمع بينه وبين عامله.

(قوله: وَفي حذف عامل سِواهُ... إلخ) أي: عامل سوى المؤكد، وهو عامل المصدر النوعي أو العددي. وفي (التصريح): إن النُّحاة (اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما مرجعه إلى القول، كأن يقال: ما جلست، فيقال: بلى جلوساً طويلاً، أو بلى جلستين، فجلوساً مصدر نوعي لوصفه بالطولِ يحذف عاملهُ جوازاً لدليل مقالي، وهو قول القائل: ما جلست، والتقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك، والتقدير: بلى جلست جلستين، (و) الدليل الحالي ما مرجعه إلى الحالِ من مشاهدةٍ أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً) ولمن تكرر منه إصابته الغرض إصابتين، فقدوماً مصدر نوعي، وإصابتين مصدر عددي؛ لحذف عاملهما جوازاً لدليل حالي، وهو الحال المشاهدة، والتقدير: قدمت قدوماً مباركاً، وأصبت إصابتين.

(قوله: متسع) أي: اتساع مبتدأ خبرهُ الجار والمجرور قبله، هذا هو المناسب لحل الشَّارح، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع، فيكون بمعنى متسع فيه، وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائدٍ على معنى العامل، فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله. (صبان).

وَالْـحَـذْفُ حَـتْـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلَا ... مِـنْ فِـعْـلِـهِ كَـنَـدْلاً الـلَّـذْ كَـانْـدُلَا

سِرْتَ؟: «سَيْراً سَرِيعاً»، ولِمَن قَدِمَ مِن سَفَرِهِ: «قُدُوماً مُبارَكاً».

(وَالْحَذْفُ) لِلعامِلِ (حَتْمٌ مَعَ) مصدرٍ ....

أبو طالب

بما ترى مع عدمِ صحةِ المعنى على تقديرِه ظاهر الدقيقة، هي أن ما قبل حرف الروي في المصراعِ الأول مفتوح، فينبغي أن يحمل في هذا المصراعِ على الفتحِ، فليقرأ قوله: متسع بفتح السين مصدراً ميمياً، وجعله مبتدأ، والظرف خبره، ولا يصلح الظَّرف للخبرية إلا بالتَّقدير المذكور، فافهم.

الناصية

(قوله: لِدَلِيل عَلَيه مُتَّسَعْ) عند الجميع كأن يقال: ما ضربت، فتقول: بلى ضرباً مؤلماً، أو بلى ضربتين. وكقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: حجاً مبروراً، فحذف العامل في هذه الأمثلة، وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه، وليس بواجبٍ. (صبان).

(قوله: كقولك لِمَن قال: أي سَيْر سِرْتَ... إلخ) أصلهما: (سرت سيراً سريعاً) و(قَدِمتَ قدوماً مُبارَكاً) وهذانِ مِثالانِ لحذفِ عاملِ المصدرِ المبينِ للنوع؛ لأجلِ قرينةِ مَقالِيَّةِ في الأوّل، وحالِيَّةِ في الثاني، (أما) المصدر المبين لِلعددِ المحذوفِ عامله، كقولك لِمَن قال: كم درساً درست؟ (درسَيْن) أيْ: دَرَسْتُ دَرْسَيْن. (شيرازي).

(قوله: والحذف حتم... إلخ) في قوة الاستثناءِ من قوله، وحذف عامل المؤكد امتنع، وفي (يس) رأيت بخطِّ ابن هشام بهامش ابن الناظم عند قوله، والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح، والمثل فاسد؛ لأنه لا يمتنع اندل ندلاً، وإنما يجب الحذف في مواضعَ، **أحدها**: ما أهمل فعله نحو: ويحه، وويله وبله زيد، ورويد عمرو، وسبحان الله، **الثاني**: ما كان للطَّلب وتكرر كقوله:

فـصـبـراً فـي مـجـال الـمـوت صـبـراً ... .

بخلاف ضرباً زيداً، نص عليه ابن عصفور، الثالث: ما أضيف إلى معمولِ الفعلِ فاعلاً، نحو: صُنْعَ الله، أو مفعولاً، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، **الرابع**: ما كثر استعمالهم إياه، وبأن هذا السَّماع نحو: سقياً ورعياً، وجدعاً وخيبة، **الخامس**: ما قرن بحرفِ التَّوبيخِ نحو:

أَلُـؤْمـاً............... وَاغـتـرابـا ... .

والمصدر فيهن مؤكد في الأصلِ، وأما الآن فإنه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده، وذلك لا يكون مؤكداً ولا مبنياً لنوعٍ ولا عددٍ، وفي النظم خمس مسائلَ ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ لأني أعد قوله: مكرر، وذو حصر واحدة، وإنما اختلف الشَّرطُ، وأعد كلاً من المؤكد لنفسِه وغيره واحدة، والخمسة الباقية المصدر فيهن في الأصل مؤكد إلا الأخيرة، فبين للنَّوع والعشرة مستثناة من قوله:

وحـذفُ عـامـلِ الـمـؤكَّـد امـتـنـعْ ... .

(آتِ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ) سماعاً في نحو: حَمداً وشُكراً، وقياساً في الأمر (كَنَدْلاً اللّذْ) في قول الشاعر:

على حينَ أَلْهى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالِ نَدْلَ الثَّعالِبِ

أبو طالب

(قوله: على حين ألهى الناس... إلخ) ما قبله:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عيابهم ... ويَخْرُجْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

الناصية

ومن مفهوم قوله:

وفي سواه لدليل متسع ....

لأنه معناه يجوز ذلك الاتساع، فإن شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه، وارتفع التناقض، ولله الحمد، وإنما الاعتراض في التمثيل، وهو لازم للشارح المعترض؛ لأنه موافق عليه. (يس).

(قوله: بدلاً من فعله) أي: عوضاً من اللفظ بفعله، ولو المقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويح وويل، قال الدماميني: والعامل المحذوف في هذا المصدر، إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد: قعدت جلوساً عند الجمهور، وإما فعله المهمل وإن لم يصح النُّطق به؛ إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النُّطق به، وعلى الأول اقتصر الشَّارح في الخاتمة. (صبان).

(قوله: بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، وهو على نوعين: واقع في الطَّلب. وواقع في الخبر المراد به ما قابل الطلب، فيشتمل الإنشاء الذي ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً، وصبراً لا جزعاً وعجباً، وطاعةً وسمعاً، نقله الدَّنوشري عن اللقاني، وفي (الهمع) عن الشلوبين وابن مالك أن عجباً وحمداً وشكراً لا كفراً إنشاء، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنىً. (صبان).

(قوله: في نحو حَمداً وشُكراً) بدل قوله: حمدتك وشكرتك.

(قوله: في نحو: حمداً وشُكراً) أي: ما دل على عامله قرينة، وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النِّعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب: عجباً، وعند الامتثال: سمعاً وطاعة: وعند خطاب مرضي عنه: أفعل ذلك وكرامة ومسرة، وعند خطاب مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً، ولا فعلت ذلك ورغماً وهواناً.

(قوله: كَنَدْلا اللّذْ) الندل بالفارسية (ربودن) يعني: أن ندلاً هنا بمعنى اندل، كقول السائل: عطاءً، أي: أعطني، أو قولك للمصابِ: صبراً، أي: اصبر، ووجوب الحذف هنا لعدم جواز الجمع بين العوضِ والمعوّضِ. (قوله: في قول الشاعر:

على حين أَلْهى الناسَ جلُّ أمورِهِمْ ... فندْلاً زُرَيْقُ المالِ ندْلَ الثَّعالبِ

أي: اندل يا زريق المال ندل الثعالب، أي: اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب، وزريق بزاي فراء مصغر علم رجل، والمال مفعول به، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

....

أبو طالب

قيل: القائل هو الأعشى، يهجو لصوصاً، وقيل: وصف بها التجار، والدهنا بفتح الدَّال المهملة مقصوراً وممدوداً: موضع في بلادِ تميمٍ، وهنا بالقصر للوزنِ، خفافاً جمع خفيفٍ حال، وعياب كثيابٍ: جمع عيبة، وهي الصُّندوق فاعلٌ للحالِ، ويخرجن بصيغةِ المؤنّثِ، باعتبار تأويلِ الموصوفين بالجماعة، وهذا من الغرائبِ، ودارين بكسرِ الراءِ: جزيرة أو ساحل يؤتى منه الطيب، وبجر كقفلٍ بالباءِ الموحدةِ، والجيم: جمع بجراء كحمراء، وهي الممتلئة، والحقائب جمع حقيبة، وهي وعاء يجعلُ الرَّجل زاده فيه، ويحتقبه الرَّاكب في سفره خلفه، وألهى، أي: أشغل، والنَّاس مفعوله، وجل بالتَّشديد: جمع جليل، فاعله، والندل بالنون، والدَّال المهملة بالفارسية (ربودن)، وزريق كرجيل: قبيلة، وهو منادى بحذف حرف النِّداء، والتَّقدير: فاندلوا اندلاً يا زريق، والمصدر للتَّشبيه، والثَّعالب وهو بالفارسية روباه.

الناصية

والحذفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدلا   مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلبِ يجب معه الحذف، ولم يقيده بالتَّكرار. (وخص ابن عصفور الوجوب) بالحذفِ (بالتكرار كقوله)، وهو قطري بن الفجاءة الخارجي:

فصبراً في مجالِ الموتِ صبراً   فما نيلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطاعِ

أي: اصبر صبراً، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائماً مقام العامل، وبذلك قال ابن الضائع ونصه: واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزامِ الإضمار المصادر في الأمر المثناة كقولِهم: الحذر والنَّجاء النجاء وضرباً. انتهى. قال الموضح في (حاشية التسهيل): وأشار بقولهم هذا إلى التحذير بغير أيا، وبمثل قوله: قال ابن عصفور، وكلاهما مخالفٌ لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف. انتهى كلام الموضح. (تصريح).

(قوله: عَلَى حِينَ أَلهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم... إلخ) قبله:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمُ   ويَخْرُجْنَ مِن دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

قاله الأحوص فيما زعم بعضهم، وعزاهما الجوهري إلى جرير، والصَّحيح ما قاله في الحماسَة البصرية أنهما لأعشى همدان، يهجو لصوصاً، وهما من الطَّويل، يمرون، أي: اللصوص، وقيل: التّجار؛ لأنه في وصفهم. وبالدهنا في محلِّ النَّصب على المفعوليةِ، وهو موضع ببلاد تميم، ويمد ويقصر، وهاهنا بالقصرِ. وخفافاً حال. وعيابهم مرفوع به جمع عيبة ـ بالمهملة ـ وهو ما يجعلُ فيه الثيابِ. ويخرجن عطف على يمرون، وأنثه على تأويلِ الجماعةِ، وهو غريب، ودارين بكسرِ الراءِ

فهو (كَانْدُلا)، وفي النَّهي ....

أبو طالب

....

الناصية

موضع في البحرين يؤتى منه بالطِّيب، وبجر الحقائبِ حالٌ من يخرجن، بضمِّ الباءِ الموحدة وسكون الجيم وفي آخره راء، وهو جمع بجراءِ، وهي الممتلئة، والحقائبُ: جمع حقيبةٍ، وهي وعاء يجعل الرجل فيها زاده، ويحتقبه الرَّاكب خلفه في سفره.

(قوله: على حين) يروى بالجرِّ على الإعرابِ، وبالفتحِ على البناءِ، وهو هنا أفصح؛ لأنه أضيف لمبني جار ومجرور متعلِّق بيرجعن، أو بمحذوف مفهوم من المقام، أي: يسرقون على حين. . . إلى آخره، أو فيقولون: ندلاً على حين، وألهى، أي: شغل، فعل ماض، والناس مفعوله مقدم وجل بضم الجيم، أي: معظم، وهو الأموال، والأهلون فاعله مؤخر، وأمورهم: أمور مضاف إليه، وهو مضاف للهاءِ والميم علامة الجمع، فندلاً، أي: اختطافاً للشيء بسرعة، الفاء زائدة، وندلاً مصدر منصوب مؤكد لعاملِهِ المحذوف وجوباً، والتقدير: اندل ندلاً، وهو من كلام اللصوصِ بعضهم لبعض قصد الشَّاعر حكايته زيادة في بيان وصفهم، وزريق بضمِّ الزاي، وفتح الراء وسكون المثناة التحتية فقاف، منادى حذفت منه ياء النداء، والأصل: يا زريق، وهو اسمُ رجلٍ، ويطلق أيضاً على القبيلةِ على تسميتها باسم أبيها، والمال مفعول به لندلاً، أو لعامله المحذوفِ، وندل مصدر منصوب بندلاً مبين للنوع، كسرت سير ذي رشد، وقيل: إنه منصوب بنزع الخافضِ، أي: كندل، وقيل: إنه نعت لقوله: ندلاً؛ لأنه قائم مقام مثل وإضافة مثل لا تفيدها التَّعريف، فلا يقال حينئذٍ: إنه معرفة، وندلاً نكرة، والثعالب مضاف إليه، وهي جمع ثعلب، وهو يطلق على الذكر والأنثى، فإن أردت التمييز بينهما، قلت على الذكر: ثعلبان بضم الثاء واللام، وقلت على الأنثى: ثعلبة بالهاءِ، كما تقول: عقرب وعقربة.

(يعني): إن هؤلاء اللصوص يمرون بالموضعِ المجعولِ لتميمٍ بنجد خفافاً أخراجهم التي يضعون فيها، إما يسرقونه لكونها فارغة، ويرجعون من الموضعِ الذي في ساحل البحرِ المجعول فيه سوق يحمل من أجله المسك من ناحية الهندِ لبيعه فيه، ممتلئة مما سرقوه أخراجهم التي يحملونها على عجزِ الفرسِ خلفهم، وهذا الرجوع أو السرقة، أو قولهم لزريق: اختطف خطفاً يا زريق المال بسرعة خطف الثعالب، على حين شغل الناس الأموال والأهلون. (والشَّاهد) في قوله: فندلاً، حيث حذف عامله وجوباً، وهو اندل؛ لأنه مصدر نائب منابه.

(قوله: وفي النَّهي) عطف على قوله في الأمر، أي: وقياساً في النَّهي أيضاً، وكذا الدُّعاء والاستفهام. (دشتي).

نحو: قياماً لا قُعُوداً، والدُّعاءِ نحو: سَقياً ورَعياً، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: قياماً لا قعوداً) أي: قم، ولا تقعد، كذا أطلق النَّاظم، وخصَّ ابن عصفور الوجوبَ بالتِّكرارِ كقوله:

فَـصَـبْـراً فـي مَـجَـال الْـمـوتِ صـبـراً ....

هذا، وفيه أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع، فالأولى أن يجعل قياماً منصوباً بفعل محذوف، ولا قعوداً معطوفاً عليه، أي: افعل قياماً لا قعوداً، ولا يخفى أن التَّخلص بهذا من المحذورِ السَّابقِ أقرب من تخلص أبي حيان منه، بأن لا نافية للجنس، وقعوداً اسمها، ونوّن شذوذاً مع أنه يحتاج معه، كما قال الدَّماميني، إلى أن يقال: إنه خبر بمعنى النَّهي، وقال الدنوشري: جعله الشارح، كما يفهم من قوله، أي: قم قياماً لا تقعد قعوداً، من غير عطفٍ، وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمَّى عندهم بالفصل، ولو قال قائل: إن مثل ذلك الأول مفعول به لعاملٍ محذوفٍ ولا عاطفة، التقدير: افعل قياماً لا قعوداً، لكان مذهباً له وجه وجيه لما يلزم على الأول من حذفِ المجزمِ، وبقاء الجازمِ، ومن ترك العطف مع وجود المجامعِ، كقوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾ [النساء: ٣٦] (حمصي).

المجزوم. . .إلخ، بناء على أن لا ناهية، وهو كما قال صريح قول الشَّارح: لا تقعد قعوداً، وزعم أبو حيان أنها نافية للجنسِ، وقعوداً اسمها، وقد يقال: إنه ورد منوناً وعلى كلامه يكون خبراً بمعنى الإنشاء، وفي الدشتي: إن قوله قياماً. . . إلخ، هو بمنزلة أن تقولَ: لا تقم.

(قوله: سقياً ورعياً) بدل اسق وارع. هذا واعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافاً، نحو: ويحك وويلك وبعدك وسحقك، والنَّصب واجب عند الإضافة، ولا يجوز الرفع؛ لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له، ويجوز عند الإفراد النَّصب والرَّفع على الابتداء، كذا في (الهمع)، وأطلق في (التَّسهيل) جواز الرَّفع، ولم يقيده بعدم الإضافة، وهو الأقرب، ولا نسلم أنه حينئذٍ يكون مبتدأ لا خبر له؛ إذ لا مانع من تقديره، وعبارة (التَّسهيل) مع زيادة من الدَّماميني، وقد يرفع مبتدأ أو خبراً المفيد طلباً، كقوله:

صـبـرٌ جـمـيـلٌ فَـكِـلَانـا مُـبـتـلـى ....

أي: صبر جميل أجمل، أو أمري صبر جميل، وخبراً المكرر، نحو: سير سير، والمحصورُ، نحو: ما زيد إلَّا سَيْرٌ، والمؤكد نفسه، نحو: له عليّ ألف اعتراف، أي: هذا اعترافٌ والمؤكد لغيره، نحو: زيد قائم حق، والمفيد خبراً إنشائياً، كقوله:

عـجـب لـتـلـك قـضـيـة ....

والاستفهامِ للتوبيخِ نحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

وقيل لبعض العرب: كيف أصبحت؟ قال: حمداً لله وثناء عليه، أي: أمري عجبٌ وشأني حمد الله، وثناء عليه، وقيل: عجب مبتدأ، ولتلك خبر، والمفيد خبراً غير إنشائي. اهـ. أي: نحو: أفعل ذلك وكرامة، أي: ولك كرامة. والظَّاهر أن ما لتفصيلِ العاقبةِ كذلك، ثم قال الدَّماميني: وظاهر كلام سيبويه أن الرَّفع غير مطرد؛ لأنه قال وقد جاءَ بعض هذه رفعاً. اهـ. وفيه نظر؛ لأن جاء في كلامهِ بمعنى ورد، وسماع البعضِ لا ينافي قياس غيره عليه، فالأوجه الاطرادِ، كما يفيده كلام ابن عصفورٍ، قال في (الهمع): ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه. نحو: الويل له والخيبة، لكن إدخال أل ليس مطرداً في جميعها، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه، فلا يقال: السقي لك والرعي، وقال الفراء والجرمي بقياسه. اهـ. وبقولهما أقول، والمجرور بعد نحو: سقياً ورعياً، معمول لمحذوفٍ مسوقٍ للتبيينِ، أي: لك أعني، أو لزيد أعني، أو الجار والمجرور خبر لمحذوفٍ تقديره: إرادتي، أو دعائي، وعلى كلٍّ فالكلامُ جملتانِ كذا قالوا وهو مُتَّجِه إذا كان المجرورُ مخاطباً، نحو: سقياً لك، أما إذا لم يكن مخاطباً، نحو: سقياً لزيدٍ، فالمتجه عندي أن يجعل معمولاً للمصدرِ، واللام للتقويةِ، فالكلام جملة واحدة، كما نقل عن الكوفيين؛ إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدةٍ، على أن المحذور إنما يلزم في: سقياً لك إن جعل سقياً نائباً عن اسقِ، فإن جعل نائباً عن سقي، على أن الخبرَ بمعنى الطَّلب، فلا. (صبان).

(قوله: الطَّلب بأن الاستفهام للتوبيخ) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ، ولو مجرداً عن الاستفهام، ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطَّلب بأن الاستفهام مجازي؛ لأنه خبر في المعنى، وأجيب بأنه منها بحسب الصورة، أو باعتبارِ استلزامه الطلب.

(قوله: والاستفهام... إلخ) ثلاثة أقسام توبيخ متكلّم لنفسه، كقولِ عامر بن الطُّفيل يخاطب نفسه: أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت امرأة سلولية، وتوبيخ لمخاطبٍ (نحو: أتوانياً وقد جد قرناؤك؟!) أي: أتتوانى توانياً؟! (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي:

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرابا

أي: أتلؤم لؤماً، وتغترب اغتراباً، وعبداً منادى بالهمزةِ، وشعبى بضمِّ الشينِ المعجمةِ، وفتح العين المهملةِ، والباء الموحدة: موضع، وتوبيخ لغائب في حكمِ حاضرٍ، كقولك لشيخ غائبٍ وقد بلغك أنه يلعب: ألعباً، وقد علاك المشيب؟! أي: أتلعب لعباً (و) نوع (واقع في الخبر، وذلك في) خمس (مسائل إحداها مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: حمداً وشكراً لا كفراً) وهي من أمثلة سيبويه، وقدره: أحمد الله

أَتوانِياً وَقَدْ جَدَّ قُرَناؤُكَ، وأَلَعِباً وقد علاكَ الْمَشِيبُ ولا فَرْق فيما ذُكِرَ بين ما لَهُ فعلٌ كما تَقَدَّم وما لَيس لَهُ فِعلٌ، نحو:

«بَـــلْـــهَ الأَكُـــفِّ»......... ....

فَيُقَدَّر فعلٌ مِن مَعناه، أي: أُتْرُك.

أبو طالب

(قوله: نحو بَلْهَ الأَكُفّ) لم يجعل بله اسم فعل؛ لأن الأكفّ مرويٌّ بالجرِّ.

الناصية

حمداً، وأشكره شكراً لا أكفره كفراً؛ كذا يتكلم بهذه الأمثلة مجتمعة، قال ابن عصفور: لا يستعمل كفراً إلا مع حمداً وشكراً، ولا يقال حمداً وحده، أو شكراً إلا أن يظهر العاملَ على الجواز، ولا يلزم الإضمارُ إلا مع لا كفراً، فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العربُ. انتهى. (وصبراً لا جزعاً) والتَّقدير: أصبر صبراً لا أجزع جزعاً، ولا يخفى ما في كلامه من اللَّف والنشر المرتب (و) كقولهم: (عند ظهور أمر معجب عجباً) أي: أعجب عجباً (وعند خطاب) شخص (مرضي عنه، أو مغضوب عليه: أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أي: أفعل ما تريد، وأكرمك كرامة، وأسرَّك مسرة، ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامةٍ وكرامة اسم مصدر أكرم، (ولا أفعله ولا كيداً ولا هماً) أي: لا أكاد كيداً، ولا أهم هماً، هذا تقدير كلام سيبويه، واختلف في تقديرِه: أكاد، فقال الأعلم: هي الناقصة، وقال ابن طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، وهما من: هممت بالشَّيء، ولا يخفى ما في كلام الموضحِ من اللفّ والنَّشر المرتب، فالمثبت للمرضي عنه، والمنفي للمغضوب عليه. (تصريح).

(قوله: نحو أتوانِياً) بدل: أتتوانى. كما تقدَّم. **(قوله: وما لَيس لَهُ فِعل)** أصلاً من لفظِهِ (نحو: ويل زيد وويحه وبله الأكف) بالإضافة إلى المفعولِ (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوساً) بناء على قول المازني: إن جلوساً منصوب بقعدت، فيقدر في نحو ويل زيد وويحه، أحزن الله زيداً ويله، وأحزن الله زيداً ويحه؛ لأن الويلَ والويحَ بمعنى الحزن، قاله أبو البقاء، وقيل: يقدر أهلك؛ لأنهما بمعنى الهلاك، وقيل: يقدر قبل ويح رحم؛ لأنها كلمة ترحم، وقبل: ويل عذاب؛ لأنها كلمة عذابٍ، وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعالٍ من لفظِها، وأنشد:

فَـــمـــا وَالَ ولا وَاحَ ولا وَاسَ أبـــو هِـــنْـــدِ

قال المرادي في (شرح التَّسهيل): وهو مصنوع. انتهى. ويقدَّر في بله الأكف: اترك؛ لأن بله الشَّيء بمعنى تركه، والأكف: جمع كف.

(قوله: نحو «بَلْهَ الأكُف»)؛ لأن بله اسم فعل، وجاء هنا بمعنى المصدر، وليس له فعل، فيقدر فعل من معناه. (قوله وَمَا) المتبادر أن ما مبتدأ، ويحذف... إلخ خبره، فيوهم أن هذا قسيم للآتي

وَمَـا لِـتَـفْـصِـيـلٍ كَـإِمَّـا مَـنَّـا عَـامِـلُـهُ يُـحْـذَفُ حَـيْـثُ عَـنَّـا

(وَما لِتَفْصِيلٍ) لِعاقِبَةِ ما قبله (كـ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] (عامِلُهُ يُحْذَفُ) حَتماً قِياساً (حَيْثُ عَنَّا) أي: عَرَضَ، فالتقدير في الآية ـ واللهُ أعلم ـ فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً وَإمَّا تُفْدُونَ فِداءً.

أبو طالب

(قوله: لعاقبة) ما قبله متعلِّق بقولِهِ لتفضيلٍ.

الناصية

بدلاً من فعله، مع أنه قسم منه، فإن الآتي بدلاً من فعله، إما واقع في الطلب كندلاً، وإما واقع في الخبرِ، وهذا الثاني إما مسموعٌ ولم يتعرض له، وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً. . . إلخ، فالأولى جعل قوله، وما لتفصيل. . . إلخ، عطفاً على ندلاً، فيكون مثالاً ثانياً، وعليه فقوله: عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلاً المتحتم حذف عامله، أفاده يس عن ابنِ هشامٍ.

(قوله: لتفصيل لعاقبة ما قبله) أي: لتفصيلِ المترتبِ على مضمونِ ما قبله، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة، فلا يجب الحذف فيما لتفصيلِ عاقبة مفرد، نحو: لزيدٍ سفر فإما يصحُّ صحة أو يغتنم اغتناماً.

(قوله: لعاقبة ما قبله) من طلبٍ أو خبرٍ، فالأولُ (نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فمنّاً وفداءً ذُكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتَّقدير: فإما أن تمنوا منّاً، وإما أن تفادوا فداء، والثاني كقوله:

لأَجْـهَـدَنَّ فـإمَّـا دَرْءَ واقِـعَـةٍ تُـخْـشَـى وإمَّـا بُـلُـوغَ الـسُّـؤلِ والأَمَـلِ

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد، أي: إما أدرأ، وإما أبلغ، وإلى هذه المسألة أشار النَّاظم بقوله:

ومـا لـتـفـصـيـلٍ كـإمَّـا مَـنَّـا عـامِـلُـهُ يُـحْـذَفُ حـيـثُ عَـنَّـا

(قوله: كإما مناً إلخ) فإن مناً وفداء، تفصيل لقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤] الذي قبله: وهما ـ والله أعلم ـ فإما تمنون مناً، وإما تفدون فداءً، وهذا معنى قوله: وهما منصوبان بفعل محذوفٍ وجوباً، والتقدير: لتفصيل. . . إلخ، أي: يحذف عامل المصدر المسوق لتفصيلٍ، حيث عنّ، أي: عرض، لما ذكر من أنه بدلٌ من اللفظِ بعامله.

(قوله: فإما تمنون. . . إلخ) وفي بعض النُّسخِ: فإما تمنوا. . . إلخ، بحذف نون الرَّفع لغير ناصب، وجازم على لغة قليلة.

كَـــذا مُـــكَـــرَّرٌ وَذُو حَـــصْـــرٍ وَرَدْ   نَـــائِـــبَ فِـــعْـــلٍ لِاسْـــمِ عَـــيْـــنٍ اسْـــتَـــنَـــدْ

(كَذا) فِي الحُكم (مُكَرَّرٌ) وَرَدَ نائِبُ فعلٍ مُسندٍ إلى اسْمِ عينٍ، نحو: «زيدٌ سَيْراً سَيْراً» أي: يَسِيرُ سَيْراً.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: كَذا في الحُكم. . . إلخ) أي: في حكمِ لزومِ حذف العامل يكون) المصدر (مكرراً أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين) في الأنواعِ الثلاثةِ، وشروطها أربعة أمور **أحدها**: التَّكرير أو الحصر أو العطف عليه، أو الاستفهام عنه، **والثاني**: كون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً، ولا مستقبلاً، نصّ على ذلك سيبويه، **والثالث**: كون عامل المصدر خبراً، **والرابع**: كون المخبر عنه اسم عين، فالمكرر (نحو: أنت سيراً سيراً)، والتقدير: أنت تسير سيراً، فحذف تسير وجوباً بالقيامِ التكرير مقامه (و) المحصور بإلا، أو إنما، نحو: (ما أنت إلا سيراً، وإنما أنت سير البريد) والتَّقدير: ما أنت إلا تسير سيراً، وإنما أنت تسير سير البريدِ.

(قوله: كذا. . . إلخ) أي: كذا بحذف عامل المصدرِ وجوباً، إذا ناب المصدرُ عن فعل أسد لاسم عينٍ؛ أي: أخبر به عنه، وكان المصدر مكرراً.

(قوله: مكرر) فالتَّكرار عوضٌ من اللفظِ بالفعلِ، هذا، وفيه أن العوضَ نفس المصدرِ لا تكراره، بدليل جعلهم المكرر من إفرادِ المصدرِ الآتي بدلاً من فعله، كما مرَّ، إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكررِ من فِعله مشروطةً بتكرارِه، جعل التكرار بدلاً تسمحاً.

(قوله: وَرَدَ نائِبُ فعل. . . إلخ) أي: كان المصدرُ نائباً عن فعل، أي: واقعاً، مكان فعل، وذلك الفعل خبرٌ عن اسمِ عين، فـ (سيراً) واقع مكان يسير، ويسير خبر لزيد، وهو اسم عين.

(قوله: نحو «زيدٌ سَيْراً سَيْراً») فـ (سَيْراً) مصدرٌ مكرَّرٌ، نائبٌ عن فعلٍ هو (يَسيرُ) المَحذُوف، وذاك الفعل مُستندٌ ـ أي: خبرٌ ـ لِاسْمِ عين (زيدٌ)، هكذا مَصدر يجب حذفُ عاملِهِ.

(قوله: نحو «ما أنتَ إلا سَيْراً. . . إلخ») فـ (سَيْراً) محصورٌ بـ (إلا) في الأوَّل، وبـ (إنَّما) في الثَّاني، وأصلُهما: مَا أنتَ إلَّا تَسيرُ سَيْراً، وإنَّما أنتَ تَسيرُ سَيْراً، و(سَيْراً) مَصدرٌ نائبٌ عنِ الفعلِ المَحذُوفِ (تَسيرُ) وهذا الفعلُ خبرٌ لِاسْمِ عَيْنٍ هو (أنتَ)، وَلِذلك وَجَبَ حَذفُ عامِلِهِ (تَسيرُ) لما في الحصرِ من التَّأكيد القائم مقامَ التكريرِ، والمعطوف عليه، نحو: أنت أكلاً وشرباً، والتَّقدير: أنت تأكل أكلاً وتشرب شرباً؛ لأن العطفَ كالتكرارِ، ونصوا عليه هنا، وفي باب الإغراء والتحذير، ولكن يقدر هنا عاملان بخلافِ ذلك الباب، والفرقُ أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى

(وَ) كذا (ذُو حَصْرٍ) بإلَّا، أوْ بإنَّما (وَرَدْ نائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ) نحو: «ما أَنتَ إلَّا سَيْراً» و«إنَّما أنتَ سَيْراً» فإنِ اسْتَنَدَ لِاسْمِ مَعْنىً، وَجَبَ الرَّفعُ على الخَبَرِيَّةِ في الصُّورَتَيْنِ،

أبو طالب

....

الناصية

المعمولِ والمتعاطفانِ مختلفانِ في المعنى، فلا ينصبهما عاملٌ واحدٌ، والعامل الثاني معطوفٌ على الأولِ، وكلاهما خبر عن أنت، قاله الموضح في (الحواشي).

هذا، وفي المستفهم عنه نحو: (أأنت سيراً) والتَّقديرُ: أأنت تسير سيراً، نصَّ عليه سيبويه، ووجهه أن الفعلَ شديدُ المطلوبيةِ للاستفهامِ، ومعنى الاستفهامِ الطَّالب للفعلِ قائمٌ مقام التَّكرير، وجوز في (المغني) أن يكون العاملُ المحذوفُ وصفاً، وهو غير مناسبٍ هنا؛ لأن الكلامَ في قيامِ المصدرِ مقام فعلِهِ. فليتأمل. واقتصر النَّاظم على المكررِ والمحصور، فقال:

كَــذا مُــكَــرَّرٌ وذُو حَــصْــرٍ وَرَدْ ... نــائِـب فِـعْـلٍ لاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ

فإن لم يكن المصدر مكرراً، ولا محصوراً، ولا مستفهماً عنه، ولا معطوفاً عليه لم يجب إضمار عامله، نحو: أنت تسير سيراً، وإن شئت حذفته، فقلت: أنت سيراً، ولو كان العامل خبرٌ عن اسمِ معنى لم يحتج إلى إضمار فعل، بل يتعين رفع المصدر على الخبريةِ، نحو: إنما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبراً عن اسم عين، كما تقدم، فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن اسمِ العين إلا مجازاً، كقوله:

.... فــإنــمــا هــي إقــبــالٌ وإدبــارُ

أي: ذات إقبالٍ وإدبارٍ. (**قوله: وجب الرفع... إلخ**) هذا بيان مراد، وإن لم يفهم من النَّظم؛ إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوباً، وهذا صادقٌ بجواز الحذف، ووجوبِ الذكرِ مرفوعاً إن جعل العامل المبتدأ أو منصوباً إن جعل فعلاً.

(**قوله: وَجَبَ الرَّفعُ... إلخ**)؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه، أي: المصدر بعد اسم العينِ، فإنه يحتاج إلى إضمار فعل؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبريةِ؛ إذ المعنى لا يخبرُ به عن العينِ إلا مجازاً، كقوله:

.... فَــإِنَّــمَــا هــيَ إِقْــبَــالٌ وَإِدبَــارُ

أي: ذات إقبال وإدبار. هذا، ومقتضى قوله: أي: ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذفِ، ولا يتعين، بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً علاقته التعلق.

(**قوله: في الصُّورَتَيْن**) أي: في صورةِ التكررِ وصورة الحصرِ. أيْ: سَواءٌ كانَ مُكَرَّراً، أوْ مَحصُوراً.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

نحو: «أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ» و«إنَّما سيرُكَ سَيْرُ البَرِيدِ».

(وَمِنْهُ) أي: مِن المصدرِ الّذي حُذِفَ عامِلُهُ حَتماً (ما يَدْعُونَهُ) أي: ما يُسَمُّونَهُ (مُؤَكِّداً) إمّا (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا) به، أي: فالأوّل وهو المُؤَكِّد لِنَفْسِهِ ....

أبو طالب

(قوله: إما لنفسه أو غيره) اللّام في قولهم لنفسه أو لغيره في هذا المقامِ للتقوية، وقيل: للتعليلِ، أي: لإثبات نفسِه، ولإخراج غيره، وهاتان التّسميتان من المتأخرين، والمرادُ بالنفس، والغير هو معنى الجملة السَّابقة، ووجهُهما: أن المصدر يؤكد في الأول معنىً لازماً لمعنى الجملة، وفي الثاني معنى غير لازمٍ لها، فالمؤكد بالفتح، وإن كان وفي كليهما غير معنى الجملة، إلا أنه في الأول بالنسبةِ إليه في الثاني كأنه عين معنى الجملة، فجعل معنى المصدر عين معنى الجملة بهذا الاعتبار.

الناصية

(قوله: نحو «أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ... إلخ») فـ(أمرُكَ) و(سَيْرُكَ) اسمُ مَعنىً مُبتدأ وَرُفِعَ (سَيْرٌ سَيْرٌ) و(سَيْرُ البَرِيد) على أنْ يكون خبراً، ولَيس بعدَ فعلٍ مَحذوفٍ. وفي (الدشتي): يكون المسند إليه في المثالين اسم معنى، وهما أمرك وسيرك؛ لكونهما مصدرين.

(قوله: ومنه... إلخ) لا يشكل على قوله سابقاً:

وحــذفُ عــامــلِ الــمــؤكّــد امــتــنــعْ ....

لأن الامتناع عنده في غير الصُّور المشار إليها بقوله: والحذف حتم... إلخ؛ التي منها مؤكد الجملةِ لقيام الجملةِ مقامَ العامل، فكأنه مذكورٌ.

(قوله: إما لنفسِهِ... إلخ) فالأول) وهو المؤكدُ لنفسِهِ هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو: له علي ألف عرفاً، أي: اعترافاً) فجملة له علي ألفٍ نصٌّ في الاعترافِ؛ لأنها لا تحتمل غيره وسمي مؤكداً لنفسه؛ لأنه بمنزلةِ إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه (والثاني)، وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكراً ومعرفاً، فالأول، نحو: زيد ابني حقاً، فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز، ولكنها صارت نصاً بالمصدر؛ لأن قولك حقاً يرفع المجازَ، ويثبت الحقيقة، وسمّي مؤكداً لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان: ما هو جائز التّعريف، وما هو واجبه، فالأول نحو: (هذا زيد الحقَّ لا الباطلَ) فجملة: هذا زيد، تحتمل الصِّدق والكذب، فإذا قلت: الحق فقد حققت أحد الاحتمالين، ورفعتَ الاحتمالَ الآخر، وكأنك قلت: أحق ذلك الحق، أو حقاً، فإن كان المخاطب يعتقد خلافَ ما ذكرت، وأردت قصر القلبِ، قلت: لا الباطل بالنَّصب عطفاً على الحقِّ (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة)، فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه، فإذا قلت: البتة، حققت

نَـحْـوُ لَـهُ عَـلَـيَّ أَلْـفُ عُـرْفَـا   وَالـثَّـانِ كَـابْـنِـيْ أَنْـتَ حَـقّـاً صِـرْفَـا

ما وقع بَعدَ جُملةٍ لا مُحْتَمَلَ لَها غَيْرُهُ، نحو: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ) دِرهمٍ (عُرْفا وَالثَّانِ) وهو المُؤَكِّدُ لغيره ما وَقَعَ بَعدَ جُملةٍ لَها مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ (كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً ....

أبو طالب

....

الناصية

استمرار النفي، ورفعت انقطاعه، والبت: القطع، يقال: لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في (الصحاح) وأل في البتة لازمة الذكر، قاله الموضح في (الحواشي)، وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب، يقال: لا أفعله بتة، والبتة، أي: بتته بتة، وفي الباب لم يسمع في البتة إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

ومِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـؤَكِّـدا   لِـنَـفْـسِـهِ أو غَـيْـرِهِ فـالـمُـبْـتَـدا

نَـحْـوُ لَـهُ عَـلَـيَّ ألْـفٌ عُـرْفَـا   والـثَّـانِ كـابـنـي أنـتَ حـقـاً صِـرْفَـا

(تصريح). **(قوله: ما وقع بعد جملة)** الأصح، كما في (التسهيل) منع تقديمه كالذي بعدهَ على الجملة، والتَّوسط بين جزأيها. قال الدَّماميني: لأنها دليل العامل فيه، فلا يفهم منها إلا بعد تمامها (صبان).

(قوله: لا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ) أي: لا احتمال لتلك الجملةِ غير ذلك المصدر، هذا إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده، وهو المؤكد لغيره كذلك، وإن أراد ولو مجازاً فممنوع (سم) أي: لاحتمال أن تكون للتَّهكم مجازاً. ويجاب باختيارِ الشِّقِّ الثاني على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازاً احتمالاً قريباً. (دشتي).

(قوله: نحو: له عَلَيَّ أَلْفُ دِرهمٍ... إلخ) فجملة له عليَّ ألفٌ لا معنى لها غير الاعتراف، فعرفاً مؤكد للعرف، أي: الاعتراف الذي فهم من الجملة قبله.

(قوله: عُرْفاً) مصدر بمعنى اعترافاً، فَجُملة (له عليَّ ألف) لا مَعنى له إلا الاعْتِرَاف، والتَّقدير: له عليَّ ألف اعْتَرِف اعْتِرافاً، هذا، وقيل: ألا ترى أن له عليَّ ألف، هو نفس الاعتراف فيه تسمح، والمراد أن التَّكلم بهذه العبارة نفس الاعترافِ، ولو قال: ألا ترى أن له عليَّ ألف نصّ في الاعترافِ، لكان أسلم، وأوفق بما قبل فتصير به نصاً. وسمِّي بذلك؛ لأنه أثر في الجملةِ فكأنه غيرها؛ لأن المؤثر غير المتأثرِ.

(قوله: كَابْنِي أنتَ حَقّاً) فإن جملة أنت ابني يحتمل أن مراد القائل الابن الحقيقي، يعني: ولده، أو المجازي، يعني: أنه يحبه كثيراً مثل ابنه، فحقاً مؤكد لئلا يحتمل غير الحقِّ. وهو المجازي.

صِرْفا).

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كابني أنت حقاً**) الذي يظهر لي أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعاً، لاحتمال المجاز، أما إذا كان حقاً بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به، مع إرادة المجاز، كأن يريد بنوّة العلم، لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشَّارح من أن قولنا حقاً لرفع احتمال المجازي، والذي في الرضي والدَّماميني أنه لرفع احتمالِ بطلان القضية، أي: عدم تحققها في الواقع. قالَ الرَّضي: المؤكِّد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد؛ لأن معنى التوكيد تقوية الثَّابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشَّيء ثابتاً فكيف يقوى؟! وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه، ثم قال: معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصاً، بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ، وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصِّدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ. بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر يحتمل الصِّدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذبَ مدلولُ اللَّفظ الخبر كالصدق، بل المعنى أنه يحتمل الكذبَ من حيث العقل، أي: لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللَّفظ ثابتاً. قال: ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: زيد قائم غير حق، أو هو عبد الله قولاً باطلاً؛ لأن اللفظ السَّابق لا يدل عليه. قال: وإنما قيل لمثل هذا المصدر: مؤكد لغيره مع أن اللفظ السَّابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما تؤكِّد بمثل هذا التَّوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملةِ السَّابقةِ في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى، ولنقيضه، فلذلك قيل: مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه، فلا يذكر لمثل هذا الغرضِ فسمي مؤكداً لنفسه. اهـ.

وقال الدَّماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقاً، ما نصه: فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة؛ لأن يكون مضمونها ثابتاً في الواقع فيكون حقاً، ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع، فيكون غير حق، فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى. اهـ. فعلى ما قاله المراد بالحقِّ ضدَّ الباطل، فاعرفه، ومثل: أنت ابني حقاً لا أفعله البتة، أو أفعله البتة، فالبتة مصدر حذف عامله وجوباً؛ أي: أبت البتة، والتَّاء للوحدة، والبت: القطع، أي: أقطع بذلك القطعة الواحدة؛ أي: لا أتردد بعد الجزم، ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر، وكأن اللام للعهد، أي: القطعة المعلومة مني التي لا تردد معها، فقولك: لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه، ولفظ البتة محقق لاستمراره. وأل في البتة لازمة الذكر، وقيل: يجوز حذفها، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها. قاله في (التصريح).

(**قوله: صِرْفا**) بمعنى: مَحضاً، أي: حَقيقةً مَحضَةً أنتَ ابني، والتَّقدير: ابني أنتَ أُحِقُّ حقاً.

كَـذَاكَ ذُو الـتَّـشْـبِـيـهِ بَـعْـدَ جُـمْـلَـهْ   كَـلِـي بُـكًـا بُـكَـاءَ ذَاتِ عُـضْـلَـهْ

قال في «التسهيل»: وَلا يَجُوزُ تَقَدُّمُ هذا المَصدر على الجُملةِ الّتي قَبْلَهُ وِفاقاً للزَّجّاج.

(كذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ) الْواقِعِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ولا يَجُوزُ تَقَدُّم هذا المصدر) أي: المصدر المؤكد ـ سَواءٌ كانَ مُؤكداً لِنفسه، أو مُؤكّداً لغيره ـ لا يَتَقَدَّم على الجُملة التي قبله، فلا يقال: (عُرفاً لَهُ عَلَيَّ ألفٌ) وَلا (حَقاً ابني أنتَ).

(قوله: على الجُملةِ التي قَبْلَهُ) في التوكيدِ للنفس والغير، فلا يقال: عرفاً له عليّ ألف، أو حقاً أنت ابني.

(قوله: كذلك... إلخ) أي: كالمؤكد لنفسه، ولغيره في لزومِ حذفِ عامِلِ المصدرِ الذي كانَ للشَّباهة، وقع بَعدَ جُملةٍ اشْتَمَلَتْ تِلكَ الجُملة على اسم بِمَعنى المَصدر، وعلى صاحِبِ المَصدَر.

(قوله: كَذَاكَ) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التَّعجب المشعر بالحدوثِ، أي: التَّجدد، أي: الدَّال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت. دماميني.

(قوله: كذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ الواقع... إلخ) أي: يكون المصدر (فعلاً علاجياً تشبيهياً) واقعاً (بعد جملة مشتملة عليه) أي: على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي: المصدر، فهذه أربعة شروط، زاد المرادي شرطاً خامساً، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فإذا له صوت صوت حمار و) إذا له (بكاء بكاء ذات داهية)، فالمصدر الثَّاني فيهما فعل علاجي، واقع بعد جملة، وهي له صوت وله بكاء، وتلك الجملة مشتملة على اسم فعل بمعناه، وهو المصدر الأول، ومشتملة أيضاً على صاحب المصدر، وهو الهاء في له، ولا صلاحية للمصدر الأولِ للعمل في المصدر الثاني؛ لأنه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد أنك مررت به في حال تصويت وبكاء، لا أنه أحدث التَّصويت والبكاء عند مرورك به، وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً، لتضمُّنِ الكلام معنى الفعل؛ لأن معنى إذ له صوت: هو يصوِّت، فاتجه انتصاب ما بعده به؛ لصِحَّة تقدير الفعل مكانه، قال سبيويه: إنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول، ولا بدلاً منه.

ولكنك لما قلت: له صوت، علم أن ثم مصوتاً، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحمل المصدر الثَّاني على المعنى. انتهى. ويجوز الرفع مع استيفاء الشُّروط على البدلية والصفة، وإن كان نكرة ذكرهما سيبويه، ويجوز أن يكون خبر المحذوف، وتمتنع الصِّفة إن كان

(بَعْدَ جُمْلَةٍ) مُشتَمِلَةٍ على اسْمٍ بمعناه وصاحبه ....

أبو طالب

....

الناصية

معرفة، ولا يجوز إلا في الضَّرورة، قاله سيبويه، وقال الخليل: تجوز الصِّفة أيضاً على تقديرِ مثلٍ، وهل الرَّفع والنَّصب متكافئان أو لا، فذهب ابن خروف إلى أن الرَّفع مرجوح؛ لأن الثاني ليس هو الأول والنَّصب سالم من هذا المجاز، وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان؛ لأن في النَّصب التَّقدير والأصل عدمه، (ويجب الرفع في نحو) قولك: له ذكاء ذكاء الحكماء؛ لأنه أي: الذكاء فعل (معنوي لا علاجي) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريكِ عضو من الأعضاء؛ كالضَّربِ والشَّتمِ، والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء، وإنما وجب الرَّفع مع غير العلاجي؛ لأنك إذا قلت: له ذكاء، فلست تريد أنه فعل شيئاً؛ بل إنه لذو ذكاء، فكان بمنزلة له يد يد أسد، فكما لا ينتصب يد، فكذلك هذا. ويجب الرفع أيضاً في نحو: له صوت صوت حسن؛ لأنه غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لأن صوته مبتدأ، وصوت حمار خبره، (وفي نحو: فإذا في الدار صوت صوت حمار، ونحو فإذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما، أما الأول: فلأن الضَّمير المنقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه، وأما الثاني: فلأن الضَّمير المجرور بعلى ليس عائداً على صاحبِ النَّوح، وإنما هو النوح عليه لا للنائح، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضَّمير لا على المفعول المطلق؛ لأنه ليس منه (تنبيه مثل: له صوت صوت حمار) في النَّصب على المفعول المطلق. **(قوله)**: وهو أبو كبير بالباءِ الموحدة المكسورة، واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرساً:

مـا إنْ يَـمَـسُّ الأرضَ إلا مَـنْـكِـبٌ   مـنـهُ وَحَـرْفُ الـسَّـاقِ طَـيَّ الـمِـحْـمَـلِ

فطَيَّ مفعول مطلق، وناصبه محذوف تقديره يطوي (لأن ما قبله) وهو: ما إن يمس الأرض إلا منكب (بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر، وعلى صاحبِهِ (قال سيبويه) بمعناه، ونصه صار (ما إن يمس الأرض بمنزلة له طي) انتهى. وما نافية، وإن: زائدة، وحرف السَّاق مرفوع بالعطف على منكبٍ، والمعنى: أن هذا الفرس يضمر قد بلغ في التَّضميرِ إلى حد لا يصل بطنه إلى الأرضِ إذا اضطجعَ، وإنما يمس الأرض منه منكب وحرف السَّاق، وأراد بطي المحمل أنه مدمج الخلق كطي المحمل، وأنَّ له تجافياً كتجافي المحمل بكسر الميم الأولى، وفتح الثانية، وهو علاقة السَّيف، واقتصر في النَّظم على بعض شروط المسألة، وأحال بقية الشُّروط على المثال، فقال:

كـذاك ذُو الـتَّـشـبـيـهِ بَـعْـدَ جُـمْـلَـه   كَـلِـي بُـكـاً بُـكـاءَ ذاتِ عُـضْـلَـه

وسيأتي (قوله: بَعْدَ جملة) حاوية معناه، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه أي: فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف، وإرجاع الضَّمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذي

(كَلي بُكاً بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) أي: صاحِب داهِيَةٍ؛ بخلافِ الواقِعِ بَعدَ مُفردٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف، ومثالي الشَّارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني؛ لأن فاعل البكاء الثاني والضَّرب الثاني، والصَّوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار، ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة، ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة، وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة، وكذا يقال في مثالي الشَّارح أفاده (سم). (صبان).

(قوله: بَعْدَ جُمْلَةٍ) مُشْتَمِلَةٍ على اسْم بمعناه، أي: بمعنى المفعول المطلق وصاحبه، فإن جملة كلي بكا مشتملة على بكا، وهو بمعنى بكاء الذي مفعول مطلق وياء المتكلِّم، وهو صاحب البكاء (دشتي).

(قوله: كَلي بُكا بُكاءَ... إلخ) فـ (بُكَاءَ) مصدر جِيءَ بِه لِبَيانِ شِبْهِ بُكائِهِ بِبكاءِ مَن أصابَتْهُ داهية ـ أي: مَكروه عظيم ـ وقع هذا المصدر بَعدَ جملةِ (لي بكاً) المشتملة على (بكاً) الذي هو اسم بمعنى المصدر، والمشتملة على ياء المتكلِّم؛ الذي هو صاحب البُكَاءِ؛ ولذا حذفَ عامِله، وتقديره: لي بكاً أبكي بكاءَ ذاتِ عضْلَة. (تصريح).

(قوله: كلي بُكاً بُكَاءَ ذات عضلَه) أي: ممنوعة من النِّكاح، ولزيد ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت حمار، فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشُّروط السَّبعة، بخلاف ما في نحو: لزيد يَدٌ يَدُ أسد؛ لعدم كونه مصدراً، ونحو: له علم علم الحكماء، لعدم الإشعار بالحدوثِ، ونحو: له صوت صوت حسن، لعدمِ التَّشبيهِ، ونحو: صوت زيد صوت حمار؛ لعدم تقدم جملة، ونحو: له ضرب صوت حمار؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه، ونحو: عليه نوح نوح الحمام؛ لعدم احتوائها على صاحبه، فيجب رفعه في هذه الأمثلةِ، ونحوها.

وقد ينتصب في هذا الأخير لكن على الحال، وبخلاف ما في نحو أنا أبكي بكاء ذات عضلة؛ وزيد يضرب ضرب الملوك، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه. وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو: لي بكا، ولزيد ضرب للعمل؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو مقدراً بالحرفِ المصدري والفعل، وهذا ليس واحداً منهما. (صبان).

(قوله: كلي بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكا الأول للضَّرورة، فلا يقال: إن البكا بالقصرِ إسالة الدموع، وبالمد رفع الصوت، فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر، وينبغي أن يكون قوله

كـ «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ» والواقِعِ بَعدَ جُملةٍ لَم تَشْتَمِل على ما ذُكِر كـ «هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلى».

تتمة: كالمصدرِ في حَذفِ عامِلِهِ ما وَقَعَ مَوْقِعَهُ، نحو: «اعْتَصَمْتُ عائِذاً بِكَ» - قاله في «شرحِ الكافية».

أبو طالب

(قوله: اعتصمت عائذاً بك) يمكن تركيبُ هذا الكلامِ بوجوه ثلاثة، الأول: أن يكون عائذاً حالاً عن فاعلِ اعتصمت، الثاني: أن يكون بمعنى المصدر مفعولاً مطلقاً للفعل المذكورِ، والثالث، وهو أبعد الوجوه: أن يكون كالثاني، لكن يكون المصدر منصوباً بمحذوف من جنس لفظه، أي: اعتصمت وعذت عوذاً بك، ووجه بعده بالنِّسبة إلى الأول اشتماله على التَّجوز والحذف، وبالنسبة إلى الثَّاني اشتماله على الثاني، لكن يقربه ترجيحه على الأول يكون المصدر للتأكيد دون الحال، فإن الأول أصل في التأكيد، والثاني أصل في بيان الهيئة، وترجيحه على الثاني يكون المصدر من لفظِ الفعل، كما هو الأصل، لكن هذا لا يصحُّ الاستشهاد به؛ إذ الشَّاهد لا بد أن يكون نصاً فيما يستشهد به لأجله، ولهذا نسبه إلى شرحِ الكفِّ.

الناصية

كلي. . . إلخ صفة الجملة، أي: بعد جملة في هذا الكلام، ليكون إشارة إلى بقية الشُّروطِ، أفاده (يس) عن الشَّاطبي. (صبان).

(قوله: كـ «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ») فـ(صوته) مضاف ومضاف إليه وهو مفردٌ، فهذا المِثال اشْتَمَلَ (صوته) على اسم بمعنى المَصدر، وعلى صاحِبِه، ولكنه ليس جملة، ولِذا رُفِعَ (صوتُ حِمارٍ) خبراً لـ (صوته) ولم يُنْصَبْ حَتى يكونَ عامِله مَحذُوفاً. (شيرازي).

(قوله: لم تَشْتَمِل علَى ما ذُكِر) أي: ليست مشتملة على الفاعل في المعنى؛ نحو: هذا بكاء بكا الثَّكلى، وهذا صوت صوت حمار، ولم يتعرضِ المصنف لهذا الشَّرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

(قوله: كـ «هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلى») فـ (هذا بكاء) جملة جاءت قبلَ المصدر (بكاء الثَّكلى) ولكنَّها لم تشتَمِلْ على صاحبِ المصدرِ، أي: على الباكِي، وإنّما اشْتَمَلَتْ على اسم بِمَعنى المصدر فَقَط؛ ولِذَا رفِعَ (بكاء الثكلى) بَدَلاً مِن (بكاء) الأول، ولَم يَنصب حتَّى يكونَ عامله محذوفاً. وفي (الخضري) الثَّكلى بفتح المثلثة مقصوراً، أي: الحزينة لفقدها ولدها، يقال: ثكلت ولدها؛ إذا فقدته.

(قوله: اعتصمت عائذاً بك) فـ (عائِذاً) اسم فاعِلٍ وَقَعَ مَوْقِع المَصدَرِ (عَوْذاً)، فحذِفَ عامله وتقديره: اعتصمت عذت عائذاً بك؛ لأنّه لو كان نفس المصدر لحذف عامله؛ إذ هو من المصدَر الذي يَدعونه مؤكداً، مثل (له عَلَيَّ ألف عرفاً). (شيرازي).

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

الثالث من المفاعيل: المفعول له

(يُنْصَبُ) حال كونه (مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً) للفعل ....

أبو طالب

(**قوله: لأجله من أجله**) قد تقدم أن لأجل بمعنى النفع، والنفع هاهنا إيجاد المفعول له أو وجوده في الخارج، على أن يكون المصدر معلوماً أو مجهولاً، وذلك باعتبار أنهما نوعان من النفع، والمفعول له على الأول يسمى تحصيلياً، وعلى الثاني حصولياً، والمراد بالإيجاد أراد: الإيجاد لا نفسه، بخلاف الوجودِ، والمناسب أن يستعمل المفعول له، ولأجله للأول، ومن أجله للثاني؛ لأن اللام للعلة الغائية، ومن للعلة الفاعلية، فافهم، واعلم أن وجوده الخارج في القسمِ الأول معلول للفعل، كما أن في القسمِ الثّاني علة له، فلا تغفل.

الناصية

(**قوله: المفعول له**) أل فيه موصولة بدليل عود الضَّميرِ إليها، ومانع موصولية أل يرجع الضَّمير إلى الموصوف المحذوف. قال المرادي في (شرح التَّسهيل): ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف. قال في (الهمع): ولذا امتنع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [البَقَرَة: ٢٣١].

تعلق الجار بالفعل إن جعل ضراراً مفعولاً له، وإنما يتعلق به إن جعل حالاً.

(**قوله: ويسمَّى المفعول لأجله من أجله**) وقدمه على المفعول فيه؛ لأنه أدخل منه في المفعولية أي: لكونه مفعول الفاعل حقيقة، كما أسلفناه، وأقرب إلى المفعول المطلقِ بكونه مصدراً. بل قال الزَّجاج والكوفيون: إنه مفعول مطلق (تصريح).

(**قوله: ينصب حال لكونه مفعولاً له للمصدر**) أي: بالفعل قبله على تقديرِ حرف العلَّة عند جمهور البصريين، فعليه هو من المفعولِ به المنصوبِ بعد نزع الخافضِ. وقال الزَّجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتَّقدير: جئتك أكرمك إكراماً، وعليه فهو مفعول مطلق. وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدَّم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى مثل: قعدت جلوساً، وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق، ولذا قال في (التصريح): قال الزجاج والكوفيون إنه ـ أي: المفعول له ـ مفعول مطلق. اهـ.(صبان).

(**قوله: المصدر**) أي: القلبي. (**قوله: إن أبان تعليلاً**) أي: أفهم المصدر، وأظهر تعليلاً للفعل، أي: أفهم أنه علة، وباعث للفعل، ولولاه لما وقع ذلك الفعل، فقولنا: ضربته تأديباً، يفهم أنه لولا التَّاديب لما وقع الضَّرب، ولولا الشكر لما حصل الجود، ولولا الجبن لما قعد عن الحربِ. وفي (الصبان): ظاهر كلامه أن هذه الشُّروط شروط لنصبه، وأنه عند جره يسمَّى مفعولاً له، والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به، وعليه فهذه الشُّروط لتحقيق ماهية المفعول له، ومعنى

وَهْـوَ بِـمَـا يَـعْـمَـلُ فِـيـهِ مُـتَّـحِـدْ وَقْـتَـاً وَفَـاعِـلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُـقِـدْ

(كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ، وَهْوَ بِما يَعْمَلُ فِيهِ) وهو الفعل (مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

قوله: أبان تعليلاً أظهر علة الشيء، أي: الباعث على الفعل سواء كان عرضاً؛ نحو: جئتك جبراً لخاطرك، أو لا، كقعدت عن الحربِ جبناً.

(**قوله: إن أَبَانَ تَعْليلاً**) أي: أفهم كونه علة للحدث، ويشترط كونه من غير لفظِ الفعلِ، أي: وغير معناه، ويغني عن هذا الشَّرط قول المصنف إن أبان تعليلاً.

(**قوله: كَجُدْ شكراً**) أي لأجل الشُّكر، فلو كان من لفظ الفعل، كحيل محيلاً، كان انتصابه على المصدرية (وفي (الشيرازي): فـ (شكراً) مصدر (شَكَر، يَشْكُرُ) فيه معنى العِلة، أي: لأجل شكر نِعمَةِ الغِنَى جُدْ (وَدِنْ) أي: دِنْ شُكراً بمعنى: خُذِ الجودَ عادَة لك، من (دانَ يَدينُ).

(**قوله: وَدِنْ**) طاعة، أشار به إلى أن دن مثال ثانٍ، بمعنى أخضع، حذف مفعوله، قال البعض: لدلالةِ الأول عليه، وفيه نظر ظاهرٌ، ولو جعل الشَّارح مفعوله المحذوف شكراً آخر لكان الحذف لدليل، ثم كلام الشَّارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه، وهو ظاهر إذا دلَّ عليه دليل (صبان).

(**قوله: وَهْوَ**) أي: المفعول له. (**قوله: بما يعمل**) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد. أي: المصدر مع عامله متحد في الوقت والفاعل.

(**قوله: متحدْ وَقْتاً وَفَاعلاً**) الجملة حالية. ووقتاً وفاعلاً نصب بنزع الخافض، أي: يشترط لنصب المفعولِ له مع كونه مصدراً قلبياً سبق للتعليلِ أن يتحدَ مع عامله في الوقت، وفي الفاعل بأن يقع حدث الفعل في بعضِ زمانِ المصدر كجئتك طمعاً، أو يكون أول زمانِ الحدثِ آخر زمان المصدر، كحبستك خوفاً من فرارك، أو بالعكسِ كجئتك إصلاحاً لحالك، قاله الرضي. هذا، فالشُّروط حينئذ خمسة، الأول (كونه مصدراً) لأن المصدر يشعر بالعلية، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً (فلا يجوز: جئتك السَّمن والعسل) بالنَّصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر. وهذا الشَّرط (قاله الجمهور وأجازه يونس) بن حبيب. (أما العبيد) بالنَّصب (فذو عبيد) زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك، إذا وصف عندهم شخص شخصاً بعبيد، وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد، وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له، وإن كان غير مصدر (بمعنى مهماً يذكر شخص لأجل العبيدِ فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيدُ علة للذكر (و) هذا النّصب (أنكره سيبويه) وقبحه، وقال: إنه لغة خبيثة قليلة، وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم، وأوله الزّجاج على تقدير: أما تملك العبيد، أي: مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد. وهذا كلّه مراعاة للمصدرِ (و)

....

أبو طالب ______________

....

الناصية ______________

الشَّرط الثاني (كونه قلبياً) أي: من أفعال النفس الباطنة، كالرغبة؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجادِ الفعلِ، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارحِ ليست كذلك، فلا يجوزُ: جئتكَ قراءة للعلم من أفعالِ اللسان (ولا قتلاً للكافرين) من أفعالِ اليد. وهذا الشَّرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرَّندي، ويجوز إرادة قراءة العلم، وابتغاء قتل الكافر، وهذا الشَّرط مستغنىً عنه بشرطِ اتِّحادِ الزَّمان؛ لأن أفعال الجوارحِ لا تجتمع في الزَّمانِ مع الفعلِ المطلقِ، قاله الشَّاطبي. (وأجاز الفارسي: جئتك ضرب زيد، أي: لتضرب زيداً) ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتِّحاد في الفاعلِ أيضاً؛ لأن فاعل المجيء غير فاعلِ الضَّربِ، وهو مذهب ابن خروفٍ، كما سيأتي. (و) الشُّرط الثَّالث (كونه علة) لأنه الباعثُ على الفعلِ، واستشكل جعل العلية شرطاً؛ لأنها محلّ الشَّروطِ، ومحل الشُّروطِ لا يجعل شرطاً، وجوابه بأن هذه شروطٌ لنصبهِ، لا لتحقيق ماهيته (عرضاً كان) بفتحِ العينِ والراء المهملتين، وهو ما ليس حركة جسمٍ من وصفٍ غير ثابتٍ، كما تقدم فى التعدي واللزوم، فسقط ما قيل: إن الغرضَ بالغينِ المعجمة ما كان باعثاً على الفعلِ ووجوده متأخراً عنه، فلا يصح تمثيله بقوله: (كرغبة) بفتحِ الرَّاءِ وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبلياً من الأوصافِ اللازمةِ (كقعد عن الحرب جبناً) فإن الجبن وصف جبلي لازم (و) الشَّرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتاً) بأن يكون وقت الفعل المعلَّل بفتحِ اللامِ الأولى، والمصدر المعلِّل بكسرها واحداً، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة، وقعدت عن الحرب جبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو: حبستك خوفاً من فرارك، أو بالعكس، نحو: جئتك إصلاحاً لحالك، فإن لم يتحدا وقتاً امتنع النَّصب (فلا يجوز تأهبت) اليوم (السَّفر) غداً؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر. وهذا الشرط (قاله الأعلم) يوسف الشنتمري (والمتأخرون) كالشلوبين، وقال تلميذه ابن الضَّائع بإعجام الضاد، وإهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعاً في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلاً) بأن يكون فاعل الفعل، وفاعل المصدر واحداً كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فإن الحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابعِ في الآذان، وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار، فإن اختلف الفاعلان امتنع النَّصب، فَلا يجوز جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب. وهذا الشَّرط قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف فأجاز النَّصب مع اختلاف الفاعل محتجاً

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

مما ذكر (فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ) ....

أبو طالب______________________________________

....

الناصية______________________________________

بنحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ففاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون، وأجاب عنه ابن مالك في (شرح التسهيل) فقال: معنى يريكم: يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع، وقيل: هو على حذف مضاف، أي: إرادة الخوف والطمع، وجعل الزمخشري الخوف والطَّمع حالين، واقتصر في (النظم) على بعض الشُّروط، ووكل الباقي إلى المثال فقال:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه المصدرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً............

وبقي عليه شروط ماهية المفعول له، وقد ذكرها أبو البقاء في (شرح اللمع) لابن جني فقال: وللمفعول له شروطٌ، **أحدها**: أن يصلح في جوابِ لِمَ، **الثاني**: أن يصح جعله خبراً عن الفعلِ العامل فيه؛ كقولك: زرتك طمعاً في برك، أي: الذي حملني على زيارتك الطمع، أو مبتدأ، كقولك: الطمع حملني على زيارتي إياك، **الثالث**: أن يصح تقديره باللام، **الرابع**: أن يكون العامل فيه من غير لفظه، فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك: زرتك زيارة مفعولاً له؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى والشَّيء لا يكون علة لوجود نفسه. انتهى. (تصريح).

(**قوله: مما ذكر**) أي: من الشُّروط المذكورة ما عدا قصد التعليل، أي: ما عدا كونه علة، فأطلق السَّبب وأراد المسببَ، فلا يقال: قصد التعليل ليس أحد الشُّروط المارة، وإنما استثناه؛ لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجرِّ بحرف التعليلِ أيضاً؛ إذ لا تعليل. (صبان).

(**قوله: مما ذكر**) وهي إفهامه التعليل، واتحاده مع عامله في الوقتِ والفاعلِ.

(**قوله: فقد**) بأن لم يكن مَصدراً، أو لم يَظْهَر مِنهُ التَّعليل، أوْ لم يَتَّحِدْ مَعَ عامِلِهِ وقتاً وفاعِلاً.

(**قوله: فُقِدْ**) أي: ومتى فقد المعلَّل بكسرِ اللَّام الأولى من شروطِ جواز النَّصب (شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرفِ التعليلِ) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن. واقتصر النَّاظم على اللام؛ لأنها الأصل فقال: وإن شرط فقدنا جرره باللام (ففاقد) الشَّرط (الأول) وهو المصدرية (نحو: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]) فالأنامُ علة للوضعِ، وليس مصدراً؛ فلذلك جرَّ باللام (و) فاقد الشَّرطِ (الثاني) وهو القلبية، نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإملاق وهو الفقر علة للقتلِ وهو ليس قلبياً، فلذلك خفض بمن التَّعليلية (بخلاف) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، فالخشية مصدر قلبي؛ فلذلك جاء منصوباً وفاقد الشَّرط الثالث، وهو كونه علة، نحو: قتلته صبراً، فيمتنع جره؛ لأن الجر بحرف التّعليل يفيد العلية، والغرض عدمها؛ فلذلك أسقطه (و) فاقد الشَّرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي:

فـجـئـتُ وقَـدْ نَـضَـتْ لِـنَـوْمٍ ثِـيَـابَـهـا لـدى الـسِّـتْـرِ إلا لِـبْـسَـةَ الـمُـتَـفَـضِّـلِ

فالنوم، وإن كان علة لخلع الثياب، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جر باللام؛ ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضّ، وهو الخلع، ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد، والمعنى: جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا ثوبٌ واضحٌ واحدٌ تتوشح به (و) فاقد الشَّرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي:

وإنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كـمـا انْـتَـفَـضَ الـعُـصْـفُـورُ بـلَّـلَـهُ الـقَـطْـرُ

فالذكرى عنه تعروني الهِزّة، وفاعلهما مختلفٌ، ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى وهو المتكلم؛ لأن المعنى: لذكري إياك، فلذلك جر باللامِ والهزة بالكسر النَّشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معاً، وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعلَ في ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ففاعل القيام المخاطب، وفاعل الدلوك هو الشَّمس، وزمنهما مختلف، فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك، فلذلك جر بلام التَّعليل، وقال في (المغني) اللام في لدلوكِ بمعنى بعد، فظاهرِ التَّخالف، والدَّلوك: الميل، يقال: دلكت الشَّمس دلوكاً؛ إذا مالت عن وسط السَّماء (ويجوز جر المستوفي للشروط)، وإلى ذلك يشير قول النَّظم: وليس يمتنع مع الشُّروط (بكثرة إن كان) مقروناً (بأل وبقلة إن كان مجرداً) منها، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وقَـلَّ أن يَـصْـحَـبَـهـا الـمُـجَـرَّد والـعَـكْـس فـي مَـصْـحُـوب أل

(وشاهد القليل فيهما) أي: في المقرون بأل، والمجرد منها. (قوله:

لا أقـعـدُ الـجـبـنَ عَـنِ الـهـيـجـاء ولـو تـوالـتْ زُمَـرُ الأعـداءِ)

فالجبن مفعول له، وهو مقرون بأل وجاء منصوباً على قلة، والأكثر فيه أن يكون مجروراً (وقوله:

مَـنْ أمَّـكُـمْ لـرغـبـةٍ فـيـكـم جـبـرْ ومَـنْ تَـكُـونـوا نـاصِـريـه يـنـتـصـرْ)

فرغبة مفعول له، وهو مجرد من أل وجاء مجروراً، وفيه رد على الجزولي في منعه الجرّ، والأكثر فيه أن يكون منصوباً، وإنما كان جراً لمجرد قليلاً بخلاف المقرون بأل؛ لأنه أشبه الحال والتَّمييز لما

ونحوها مِمَّا يُفْهِمُ التَّعليل، وهو مِن وفِي، نحو:

[لَـهُ مَـلَـكٌ يُـنـادِي كُـلَّ يَـوْمٍ] لِـدُوا لِـلْـمَـوْتِ وَابْـنُـوا لِـلْـخَـرَابِ

أبو طالب

(قوله: لدوا للموت وابنوا للخراب) أوله:

الناصية

فيه من البيان، وكونه نكرة، وشاهد الكثير قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، (و) النَّصب الجرّ (يستويان في المضاف) فالنصب نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فابتغاء مفعول له، وهو مضاف منصوب (و) الجرُّ، نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] أي: لأجل خشيةِ الله، فخشية مفعول له، وهو مضاف مجرور (قيل: ومثله) في جر المفعول له المضاف ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] فإيلاف مفعول له، وهو مضاف مجرور باللَّام، وهي متعلقة بيعبدوا (أي: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين) رحلة الشِّتاء إلى اليمن، ورحلة الصَّيف إلى الشَّام، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشَّرط؛ إذ المعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى؛ فإن لم يعبدوه لسائر نعمه، فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشِّتاء والصَّيف؛ اللتين كانوا محترمين فيهما؛ لأنهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم، فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين. (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصبِ المفعولِ له (اتحاد الزَّمان) وهو الأعلم والمتأخرون؛ لأن زمن الإيلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة؛ ولأن زمن العبادة مستقبل، وزمن الإيلاف ثابت في الحال، وقال الكسائي والأخفش: اللام في الإيلافِ متعلقة باعجبوا مقدراً، وقال الزَّجاج: متعلقة بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، فتكون السُّورتان سورة واحدة، ويرجحه أنهما في مصحف أُبَيّ سورة واحدة، ويضعفه أن جعلهم كعصف، إنما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت، والله أعلم بكتابه. واختلف في ناصب المفعول له، فقال جمهور البصريين: منصوب بالفعل على تقدير لام العلة، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا، فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتك أكرمك إكراماً، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: قعدت جلوساً.

(قوله: ونحوها... إلخ) هو الباء، وفي ومن، زاد الشَّاطبي الكاف، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وفي (شرح اللمحة) لابن هشام أن حروف السَّبب سبعة هذه الخمسة، وحتى نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وكي نحو: جئتك كي تكرمني، وأن الكاف وحتى وكي لا تدخل على المفعول له؛ لأنها لا تكون للتَّعليل إلا مع الفعلِ المقرون بالحرفِ المصدري. اهـ. وينبغي زيادة على نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] كما تقدَّم.

(قوله: لدوا لِلْمَوتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ) صدره:

لَـهُ مَـلَـكٌ يُـنـادي كـلَّ يَـوْم ....

فَـجِـئْـتُ وَقَـدْ نَـضَّـتْ لِـنَـوْمٍ ثِـيـابَـهـا [لَـدى الـسِّـتْـرِ إلّا لـبْـسَـة الْـمُـتَـفَـضِّـلِ]

أبو طالب

لـه مـلـك يـنـادي كـل يـوم ....

قاله علي رضي الله عنه، وله، أي: لله، والباقي واضح.

(قوله: **فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ... إلخ**) آخره:

الناصية

(المعنى): له ـ أي: لله تعالى ـ مَلك ينادي كل يوم: أيها الناس لدوا الأطفالَ لأجل الموت، وابنوا الدور لِلخراب؛ لأن مصير كل مولودِ المَوْت، ومصيرَ كلّ دارِ الخَراب. (**الشَّاهد**) في (لِلْمَوْت) و(لِلْخَرَاب): حَيثُ إنَّ كلّاً منهما مَفعول له، وَجُرّا باللام، فلا وقْتهما مُتحدٍ بوقت عامِلِهما ولا فاعلهما، فإنّ وقت الولادة غير وقت الموت، كما أن فاعِلَ الوِلادَةِ الأُمُّ، والْمَيِّت الوَلَد، وهكذا وقت البِناءِ غير وقتِ الخرابِ، وفاعلُ البِناءِ صاحبُ الدَّارِ، وفاعل الخراب الدَّار.

(هذا)، وقيل: إن جَرَّهما باللَّام لأجل أنهما ليسا علة، وغاية للفعل الذي قبلهما، فإن غايةَ الولادَة، العَيْش لا المَوْت، كما إنَ عِلةَ البِناءِ السُّكْنَى لا الخَرَاب. (فتأمل) (شيرازي). وفي (الدشتي): فإن الموت والخراب لا يفهمان أنهما علتان للولادة والبناء، فإنه غير معهود في نظر العرف أن يكون الموت سبباً وعلة وغرضاً للولادة، أو الخراب غرضاً للبناء.

(**قوله: فجئتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثيابَها**) صدره، وعجزه:

.... لَـدَى الـسِّـتْـرِ إلّا لِـبْـسَـةَ الـمُـتَـفَـضِّـلِ

هذا البيت من كلامِ امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده ابن هشام في (أوضحه) (رقم ٢٥٢) وفي (شذوذ الذهب) (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧) اللغة: «نضت» بالضاد المعجمةِ مشددة أو مخففة ـ أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريدُ: غِلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذلُ.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقتِ الذي خلعت فيه ثيابها، وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «نضت»: نض: فعل ماضٍ، والتَّاء علامة التَّأنيث، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً، تقديره: هي، والجملة في محلِّ نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض، «ثيابها»: ثياب: مفعول به لنضَّ، وثياب مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، «لدى» ظرفُ مكانٍ متعلق بنضَّ، منصوبٌ بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التَّعذر، ولدى مضافٌ، و«الستر» مضاف إليه، «إلا» أداةُ استثناءٍ، و«لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف، و«المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرةِ الظَّاهرة. (**الشَّاهد**) فيه: قوله «لنوم» فإن النَّوم علة لخلع الثِّيابِ، وفاعل الخلع والنَّوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النَّوم؛ فلذلك وجب جرُّه باللامِ الدَّالة على التَّعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً؛ لأن شرطَ نصبه اتحاده مع عامله في الزَّمن، وهو منتفٍ هنا كما علمت.

وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هَـزَّةٌ [كَـمَا انْـتَـفَـضَ الْـعُـصْـفُورُ بَـلَّـلَـهُ الْـقَـطْـرُ]

أبو طالب

.... لـدى الـسِّـتْـرِ إِلَّا لِـبْـسَـةَ الْـمُـتَـفَـضِّـلِ

قاله امرؤ القيسِ، ونضت أي: سلبت، وهو بتخفيفِ الضَّاد من النضي بتشديد الياء ولبسة بكسر اللام، وهو الثوب الواحد؛ الذي يتوشح، ويتزين به، ويجعل حمايتك، والمتفضل: من يبقى في ثوب واحد. **(قوله: وإني لتعروني... إلخ)** آخره:

الناصية

(قوله: وإني لتعروني لذكراكِ هزَّةٌ) تمامه:

.... كَـمَـا انْـتَـفَـضَ الْـعُـصْـفُـورُ بَـلَّـلَـهُ الـقَـطْـرُ

هذا البيت من كلامِ أبي صخر الهذلي، وقد أنشده ابن هشام في (شذور الذَّهب) (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيلٍ (رقم ٢٠٤) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمةِ أبي صخر التي أولها قوله:

لِـلَـيْـلَـى بِـذَاتِ الْـبَـيْـنِ دَارٌ عَـرَفْـتُـهَـا وَأُخْـرَى بِـذَاتِ الْـجَـيْـشِ آيَـاتُـهَـا سَـطْـرُ

اللغة: «تعروني» تنزلُ بي وتصيبني، «ذكراك» الذِّكرى ـ بكسرِ الدَّال ـ التَّذكر والخطورُ بالبالِ، «هزة» بكسرِ الهاء ـ حركةٌ واضطرابٌ، «انتفض» تحركَ واضطربَ، «القطر» المطرُ.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقولُ: إنه ليصيبه اضطرابٌ يشبه الاضطرابَ الذي يحدثُ للعصفورِ عندما ينزلُ المطرُ عليه، فيبلل جسدَه.

الإعراب: «وإني» إن: حرفُ توكيدٍ ونصب، وياء المتكلِّم اسمه، «لتعروني» اللامُ هي المزحلقة، تعرو: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثِّقل، والنُّون للوقاية، والياء مفعول به، «لذكراك» اللَّام حرف جر، ذكرى مجرورٌ بالكافِ وعلامة جره كسرةٌ مقدرة على الألفِ منع من ظهورها التَّعذر، والجارُّ والمجرور متعلِّق بتعرو، وذكرى مضافٌ والكاف ضميرُ المخاطبةِ مضاف إليه مبنيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ، والإضافةُ من إضافة المصدرِ لمفعولِهِ، «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضَّمة الظَّاهرةِ، والجملة من تعرو، وفاعله، ومفعوله في محلِّ رفع خبر إن، «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية، «انتفض» فعلٌ ماضٍ، «العصفور» فاعلُ انتفضَ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرورٌ بالكافِ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّق بمحذوف صفة لهزة، والتَّقدير: هزة كائنة كانتفاضِ العصفورِ، «بلَّله» بلل: فعلٌ ماضٍ، والهاء ضمير الغائبِ العائدِ إلى العصفورِ مفعول به، «القطر» فاعل بلَّل. والجملة من الفعلِ والفاعل والمفعول في نصبِ حالٍ من العصفورِ على تقديرِ: قد.

الشاهد فيه: قوله «لذكراكِ» فإن اللَّام حرف جرٍّ دالٌّ على التَّعليل، والتَّذكر علة لعرو الهزة، ووقتُ التَّذكر هو وقتُ عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التَّذكر

قال في «شرح الكافية»: فإنْ لم يكن ما قُصِدَ بِهِ التَّعليلُ مَصدَراً فهو أحقُّ باللَّامِ، أوْ ما يقومُ مَقامَهَا، نحو: «سَرى زيدٌ لِلْماءِ أوْ لِلْعُشْبِ» و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحج: ٢٢] «إنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْها».

أبو طالب

.... كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلهُ القَطْرُ

تعروني، أي: تأخذني، وفاعل ذكراك هو المتكلّم، ومفعوله المخاطب، وهزة، أي: قشعريرة وحركة، وهي فاعل الفعلِ، وانتقض بالنونِ والفاءِ والضادِ المعجمةِ من النقضِ، وهو التحريك لأجل سقوطِ شيءٍ من الماء والتراب، ونحوهما من المتحركِ، واللام في العصفورِ للعهدِ الذّهني، ولذا وصف بالجملة، وهي قوله: بلّله القطر، والقطر بفتح القافِ وسكون الطاء المهملة: الغيث الرَّقيق. والشاهد واضحٌ.

(**قوله: إن امرأة دخلت النّار في هرة حبستها**) وباقي الحديث، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاشِ الأرضِ، وروي بدل حبستها ربطتها، والمعنى على التَّقديرين: منعتها، وخشاشُ الأرض: حشراتها.

الناصية

وجب جر العلة بحرفِ التَّعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعولٌ لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً. وفي (الدشتي) الشّاهد في عدمِ اتحادِ المصدرِ، وهو ذكراك مع عامله، وهو تعروني في الفاعل، فإن فاعل تعروني هزةٌ وفاعل ذكراك هو المتكلِّم.

(**قوله: فإن لم يكن ما نقصد بهِ التَّعليلُ**) يعني: إذا كان اسمٌ وقصد به التَّعليل للفعل قبله، ولم يكن مصدراً كالماء في المثال؛ لأنه علة في المثال لسرى فهو أحق بأن لا ينصب، بل يجر بحرفٍ، من المصدر الذي ليس فيه الشُّروط السَّابقة لاشتراطِ نصب المفعول له أن يكون مصدراً.

(**قوله: أو ما يقومُ مقامَها**) أي: ما يقومُ مقامَ اللام من حروفِ الجَرِّ التي فيها معنى التَّعليل كَـ(مِن) و(في) ونحوهما.

(**قوله: نحو «سرى زيدٌ لِلْمَاء أوْ لِلْعُشْب»**) أي: لأجلِ الماءِ، أوْ لأجلِ العُشْبِ، وحيثُ إنّ (الماءَ) و(العُشبَ) ليس مصدراً دخلهما اللّام.

(**قوله: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾** [الحج: ٢٢] فمع أن (غم) علة للخروج لم ينصب؛ لعدم كونه مصدراً. وفي (الشيرازي) (الشّاهد) في (غمٌّ) حيثُ جُرَّ بـ(مِن) القائم مقام اللّام؛ لأنه ليس بِمَصْدرٍ.

(**قوله: إن امْرَأةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّة... إلخ**) أي: لهرةٍ فلم تنصب مع كونها علة للدخول في النَّارِ؛ لكونه غير مصدرٍ. وفي (الشيرازي) (الشاهد) في (هِرّة) حيثُ جُرَتْ بـ(في) القائم مقامَ اللّامِ؛ لأنَّها ليست بِمَصدر.

وَقَـلَّ أَنْ يَـصْـحَـبَـهَـا الْـمُـجَـرَّدُ وَالْـعَـكْـسُ فِـي مَـصْـحُـوبِ أَلْ وَأَنْـشَـدُوا

(وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) الجرّ (مَعَ) وُجُودِ (الشُّرُوطِ) المَذكُورَةِ، بَلْ يَجُوز (كَلِزُهْدٍ ذا قَنَعْ).

ثُمَّ جوازُ ذلكَ على أقسامٍ ذَكَرَها بقوله: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَها) أي: اللّام (الْمُجَرَّدُ) مِن ألْ والإضافة، وَكَثُرَ نَصْبُهُ، وَأَوْجَبَهُ الجَزُولِي. قالَ الشَّلُوبِينَ شَيْخُ المصنف: ولا سَلَفَ لَهُ في ذلك (وَالْعَكْسُ) وهو كثْرَةُ صُحْبَتِها ثابِتٌ (في مَصْحُوبِ ألْ) وَقَلَّ نَصْبُهُ (وَأَنْشَدُوا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَلِزُهدٍ ذا قَنَعْ) كما يجوز أن يقال: زهداً ذا قنع؛ لوجود الشّرائط، وهي كونه مصدراً مفهماً للتعليل، متحداً مع عامله زماناً وفاعلاً.

(قوله: كلزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي، وهو جائز عند الجمهور، كما مرَّ.

هذا، و(الشّاهد) في (لِزُهْدٍ) حيثُ إنه مفعولٌ بهِ جامِعٌ للشُّروط ـ مَصدْر مفيدٌ للتَّعليل، مُتَّحدٌ مَعَ (قَنَعْ) وقتاً وفاعلاً ـ ومع ذلك جرَّ باللام، وأصلُهُ (ذا قَنَعَ زُهْداً).

(قوله: ثُمَّ جَوازُ ذلكَ) أي: الجَرّ باللّام أَوْ بغيرها مِن حُروفِ الجَرِّ مَعَ وُجودِ الشَّرائط.

(قوله: على أقسامٍ) من حيث كثرةِ الوجودِ وقلته، فالمجرد من أل، والإضافة الأكثر نصبه، ويقل جره باللام، والذي مع أل يكثر جره، ويقلّ نصبه، والمضاف يستوي فيه النَّصب والجر، كما سيبين ذلك. (دشتي).

(قوله: أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرفِ، وحينئذ فكان المناسب أن يقول، أي: الحرف وتأنيث الضّمير حينئذ باعتبارِ الكلمةِ.

(قوله: من أل والإضافة) كهذا المثال، يعني: المصدرُ الجَامِعُ للشَّرائطِ إذا لم يكن مضافاً، وكانَ بِدونِ (ألْ) فقليلٌ جرُّهُ باللّام مثل (ضربتُهُ تأديباً) فـ (تأديباً) مصدرٌ جامِعٌ للشَّرائطِ لم يُضَفْ إلى شيء، وليس معه (ألْ) فقليلٌ أنْ يقال فيه: (ضربتُهُ لتأديب) بَلِ الكثير نَصبُهُ حَتَّى إن الجزولي أوجَبَ النَّصبَ، لكنَّ (الشَّلوبين) أستاذ النّاظِم قال: لم يقل بالوجوبِ أحد قبلَ الجزولي.

(قوله: وأَوْجَبَهُ) أي: النَّصب في المجرد.

(قوله: ولا سَلَفَ لَهُ في ذلك) أي: للجزولي في قوله هذا، أي: لم يقل قبله أحد بوجوب النَّصب في المجرد.

(قوله: وَالْعَكْسُ) وهو أن جره باللّام كثير، ونصبه قليلٌ.

(قوله: وأنشدوا) أي: النُّحاة شاهداً؛ لجوازه قول بعضِ العربِ: لا أقعد... إلخ، فهو ليس من نظم المصنفِ.

«لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

عَلَيه قَوْل بعضهم: (لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ) أي: الخَوْفَ أي: لأجلِهِ (عَنِ الْهَيْجَاءِ) بِالمَدِّ، وَيَجُوزُ القَصْر، أي: الْحَرْب (وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ) جَمعُ زُمْرَةٍ، وهي الجَماعَةُ مِن النَّاسِ. وَفُهِمَ مِن كلامه اسْتِواءُ الأمرَيْنِ في المُضاف، وصَرَّحَ به في «التَّسهيل».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: عليه) أي: على نصب مصحوب أل؛ الذي هو قليلٌ، فنصب الجبن مع كونه مصحوب أل.

(قوله: لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيجَاءِ. . . إلخ) هذا رجزٌ لم أدر راجزه، (والشَّاهد) في الجبنِ حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له وهو قليلٌ، والأكثر خلوه عنهما. والهيجاءُ ـ تمد وتقصر ـ :الحرب. والزمر: جمع زمرة. ولو هذه استغنت عن الجوابِ؛ لدلالة السِّياق عليه.

(الشاهد) في (الجبن) حيثُ إنه مصدر مَعَ (ألْ) ولكنه نُصِبَ وهو قليلٌ، والكثير أنْ يُقال في مِثْلِهِ: (لا أقعد لِلجبنِ).

(قوله: أي لأجلِهِ) بفتح الجيم، أي: خوفاً من أن يأتي أجله، أي: موته.

(قوله: ولوْ توالتْ. . . إلخ) أيْ: ولو تَعَاقَبَتْ جَماعاتُ النَّاس.

(قوله: وَفُهِمَ مِن كلامه. . . إلخ) أي: أفهم كلامه أن المضافَ يجوز فيه الأمرانِ على السَّواءِ، نحو: جئتك ابتغاءَ الخير، ولابتغاء الخيرِ وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة، كما فعل في قسيميه، فدل على استواءِ الأمرين فيه.

(قوله: وَفُهِمَ مِن كلامه. . . إلخ) لأنه بينَ حال المجردِ من أل بأنه أكثر نصباً، ومصحوب أل بأنه بالعكس، ولم يذكر حال المضاف، فيفهم أنه يستوي فيه النَّصب والجر. (دشتي).

(قوله: استواء الأمرين. . . إلخ) أي: النصب، والجرّ باللامِ، ونحوها، فالنَّصبُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] فـ (خَشْيَةَ) مفعولٌ له مصدَر مضاف جاءَ منصوباً، أي: مِن أجلِ تخوف الفقْرِ، والجرّ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] فـ (خشية) مفعول له مصدرٌ مضافٌ جُرَّ بـ (مِن) المفهمة معنى التَّعليل، أي: مِن أَجْلِ خَشْيَةِ الله.

(قوله: وصَرَّح به) أي: باستواءِ الأمرين.

المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

الرابع من المفاعيل: المفعول فيه

وهو المُسَمّى ظرفاً أيضاً. (الظَّرْفُ) في اصْطِلاحِنا (وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: المفعول فيه**) وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلقِ بكونه مستلزماً له في الواقع؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمانٍ ومكانٍ؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه، فإنه يصل إليه العامل بواسطةِ الواو. (صبان).

(**قوله: وهو المسمى ظرفاً**) أي: عند البصريين، واعترضهم الكوفيون؛ لأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجرابِ والعِدْل، وليس اسم الزّمانِ والمكانِ كذلك، أفاده المصرِّح. وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك، واصطلحوا عليه، ولا مشاحة في الاصطلاح. قال المصرح: وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة. اهـ. ولعله باعتبار الكينونة فيه.

(**قوله: الظَّرْف**) لغةً الوعاء، واصطلاحاً (وَقْتٌ... إلخ).

(**قوله: في اصْطِلاحِنا**) أي: لا في اللغة، فإن الظَّرف في اللغة هي الوعاء.

(**قوله: وقت**) أي: ولو متخيلاً كما في أمسٍ قبل اليوم، فإن التقدير: أمس في الزّمانِ قبل اليوم. ومعلوم أنَّ الزّمان ليس في زمانٍ، فكون أمسٍ في زمانٍ مجرد تخيل، وكما في الله قبل العالم، فإن من العالم الزمان، فوجود الله تعالى في زمانٍ قبل العالم الذي منه الزّمان مجرد تخيل، فتأمل (صبان).

(**قوله: وقت أو مكان**) أي: اسم وقتٍ أو اسم مكانٍ قدر ذلك؛ لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ، والمراد لفظ يدل على أحدهما، ولو بالتأويل، فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه. فالأول: نحو: سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً. والثاني: نحو: أحقاً أنك ذاهب، كما في (التوضيح). ودخل في التَّعريف ما استعمل تارة زماناً، وتارة مكاناً؛ نحو: أي، وكل فاتهما بحسب ما يضافان إليه، لأن المعنى أن الظَّرف لا يخرج عنهما، لا أنه إما للزمان دائماً، وإما للمكان دائماً، قاله (يس) وخرج ما ضمن معنى في باطراد، وليس واحداً منهما، نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أي: في أن تنكحوهن على أحد التَّقديرين، فإن النِّكاح ليس اسم زمانٍ ولا مكانٍ، أفاده الشَّيخ خالد. قال البهوتي: وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض. وقد يقال: حيث ضمن هذا معنى في باطرادٍ ينبغي أن يجعل ظرفاً؛ لأنه مكان اعتباري. وأنا أقول: معنى كونه باطراد، كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما، وسيأتي: أن يتعدّى إليه سائر الأفعالِ والاطراد في نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن

ضُمِّنا فِي بِاطِّرادٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] ليس بهذا المعنى، وحينئذٍ يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور، فلا يتمُّ كلام الشيخ خالد، ولا كلام البهوتي، فتدبر. (صبان).

(قوله: ضمناً في) هو الظَّرفية، ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه؛ لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التَّصريح بها في الظُّروف التي لا تتصرف كعند (صبان). هذا وقال اللقاني: إن قلت: هذا يقتضي بناءه؛ لتضمنه معنى الحرف، كما مر، قلت: المقتضي للبناء لتضمّنه إياه وضعاً، وهذا عارض عند التَّركيبِ والاستعمالِ. انتهى. ويرد عليه بناء اسم لا، والمنادى، وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية.

هذا، وقال الشهاب: إن قلت لم يعتبر في تعريف الظَّرف كونه منصوباً، ولا بد منه؛ لأن اليوم في مضى اليوم لا يسمى ظرفاً اصطلاحاً، قلت: كله استغنى بقوله: ضمن الظَّاهر في التَّضمين بالفعل؛ لأن التضمين بالفعل لا يكون إلا إذا كان منصوباً؛ لأن المرفوعَ كاليوم في المثال ليس مضمناً بالفعل، لكنه قابل للتضمين. نعم قد يقال: لا يكتفي في التعريفِ بأي لزومٍ كان. فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (يس).

(قوله: باطراد) بأن يتعدَّى إليه سائر الأفعالِ، وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير، فإنها إنما ينصبها أفعال السَّير، وما صيغ من الفعلِ، فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته، كما يأتي. وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد، بدليل ما سيأتي. (صبان).

(قوله: باطراد) قال اللقاني: معناه حصول للتضمين مع كل فعلٍ عمل فيه؛ لوقوع معناه في معناه. انتهى. قال الدَّنوشري: قال ابن غازي ناقلاً عن بعضهم: كل ما كان من الأسماءِ مضمناً معنى في لكن على غير اطرادٍ، فليس بظرف، وذلك أن العربَ تقول: مُطِرْنا السَّهل والجبل، وضُرِب زيد الظَّهر والبطن، فهذه على معنى في؛ لأن المعنى في السَّهل والجبل، وفي الظَّهر والبطن، لكنها ليس بظروف؛ لأن تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها، لو قلت: أخصبنا، أو أجدبنا السَّهل والجبل، أو مطرنا القيعان والتلول، أو ضرب زيد اليدَ والرجل، أو الرأس والجسد، لم يجز، ثم قال إلا أن قوله: باطرادٍ يخرج ظروفاً كثيرة متفقاً عليها. (حمصي).

(قوله: باطِّراد) أي: بأن يكون تضمن (في) فيه مطرداً ومتعارفاً لا الظَّرف الذي ليس كذلك بأن يكون المتعارف فيه ذكر في إلا أنه قد يقدر فيه نادراً، فلا ينصب على الظَّرفية. (دشتي).

(قوله: باطراد) من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي: مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمناً) فهنا اسم إشارةٍ من

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

أسماء المكان أزمناً جمع زمن من أسماء الزَّمان (و) الاسم (الذي عرضت دلالته على أحدهما) أي (الزّمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أي: بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزَّمان؛ لأنه لما ميز بيوماً، وهو من أسماء الزَّمان عرضت له اسمية الزّمان، وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان؛ لأنه لما ميز بـ(فرسخاً)، وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثّاني (ما أفيد به كلية أحدهما) أي: الزَّمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخِ أو كلّ اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان، نصب ظرف الزَّمان وظرف المكان؛ لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزَّمان والمكان، وصارا دالَّين على كليتهما؛ لأنهما من الألفاظِ الدَّالة على العمومِ والإحاطةِ (أو بعض اليوم بعض الفرسخِ أو نصف اليوم نصف الفرسخ). فبعض ونصف مفعول فيهما، منصوبان نصب ظرف الزَّمان وظرف المكان؛ لأنهما لما أضيفا إلى الزَّمانِ والمكانِ، عرضت لهما اسمية الزَّمانِ والمكان، وصارا دالَّين على جزئيي الزَّمان، والمكان؛ لأنهما من الألفاظِ الدَّالةِ على الجزئية، إلا أن (بعض) يدلُّ على جزء مبهم، و(نصف) يدل على جزء معين من جهة المقدارِ (و) الثَّالث (ما كان صفة لأحدهما) أي: الزَّمان والمكان (كجلست طويلاً من الدهر شرقي الدار) فطويلاً وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزَّمان والمكان؛ لأنهما لما وصف بهما الزَّمان والمكان، عرضت لهما اسمية الزَّمان والمكان، فطويلاً صفة للزَّمان، ومن الدَّهر بيان له وشرقي صفة للمكان، وذكر الدَّار معين له، والأصل زمناً طويلاً ومكاناً شرقياً (و) الرَّابع (ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما) أي: الزَّمان والمكان (ثم) حذف المضاف و(أنيب عنه) المضاف إليه بعد (حذفه) أي: المضاف. والغالب في هذا المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدراً و) الغالب (في) المضاف المحذوف (المنوب عنه أن يكون زماناً، ولا بدَّ من كونه معيناً لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت، نحو: جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج، فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفِ الزَّمان؛ لأنهما لما نابا عن الزَّمان عرضت لهما اسمية الزَّمان فانتصبا انتصابه، والأصل وقت صلاة العصر، ووقت قدومِ الحاج فحذفِ المضاف، وهو وقت المعين لوقت المجيء، وأنيب عنه المصدر، وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار، نحو: (انتظرتك حلب ناقةٍ، أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما، والأصلُ: مقدار حلب ناقةٍ، ومقدار نحر جزورٍ ففعل فيهما ما يقدَّم (وقد يكون النائب) عن الزَّمانِ (اسم عين نحو) قولهم في المثل: (لا أكلمه

كَهُنا أُمْكُثْ أزْمنا) بِخِلافِ ما لَم يَتَضَمَّنْها، ....

أبو طالب

....

الناصية

القارظين) بالتَّثنيةِ (والأصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة، وأنيب عنها غيبة، ثم غيبة وأنيب عنها القارظين، وهو تثنية قارظ بالقافِ والظَّاء المشالة، وهو الذي يجيء القرظ بفتح القافِ والرَّاء، وهو شيء يدبغ به، قال الجوهري: لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي، وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلبِ القرظِ، فلم يرجعا، وطالت غيبتهما. وقد يكون المنوب عنه مكاناً، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قربه فحذفَ المضافَ، وهو مكان، وأنيب عنه المصدر، وهو قرب، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدر ... وذاك في ظَرْفِ الزَّمانِ يكثر

(تصريح). (قوله: **كهُنَا امْكث أَزْمناً**) فهنا اسم مكان، وأزمناً اسم زمانٍ، وهما مضمنان معنى في؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما، وهو المكث.

(قوله: **بِخِلَافِ ما لَم يَتَضَمَّنْها... إلخ**) في (التصريح) خرج عن الحدِّ المذكور في النِّظم بقوله الظَّرف وقت أو مكان ضُمِّنا «في» باطرادِ، وتبعه الموضح (ثلاثة أمور: أحدها ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدر بقي) فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى في؛ إذ التقدير: وترغبون في نكاحهن، وهو ليس بظرف (فإن النِّكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لأنه ليس باسمِ زمانٍ ولا مكان، أما إذا قدر بعن، فليس مما نحن فيه، (و) الأمر (الثاني نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]) من أسماء الزَّمان (ونحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]) من أسماءِ المكانِ، فإن يوماً وحيث، وإن كانا من أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ، فليسا ظرفين (فإنهما ليسا على معنى في) إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليومَ، وأن الله تعالى يعلمُ نفسَ المكانِ المستحقِّ لوضع الرِّسالةِ، (فانتصابهما على المفعول به)؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما، وناصب لفظ يوماً يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارعٌ منتزع من لفظِ أعلم تقديره: (يعلم) حال كونه (محذوفاً) لدلالةِ أعلم عليه لا أعلم المذكور؛ الذي هو اسم تفضيلٍ (لأن اسم التَّفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً). هذا، وقد قال الموضح في الحواشي، ومن خطه نقلت: قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتابِ (البديعِ): غلط من قال: إن اسم التَّفضيل لا يعمل في المفعولِ به لورود السَّماعِ بذلك، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤] وليس تمييزاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى، كما هو في (زيد أحسن وجهاً)، وقول العباس بن مرداس:

.... وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوف القَوانِسا

نحو: «يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ» أو تَضَمَّنَها بغيرِ اطِّرادٍ، وهو المَنصُوبُ على التَّوَسُّعِ، نحو: «دخلتُ الدَّارَ» ....

أبو طالب

....

الناصية

انتهى. وفي (الارتشاف) لأبي حيان: وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التَّفضيل ينصب المفعول به، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]. انتهى. وفي جعل حيث مفعولاً بها نظر؛ لأن هذا ضرب من التَّصرف، وفي (التسهيل): أن تصرف «حيث» نادر، وشرحه المرادي بقوله: لم تجئ حيث فاعلاً ولا مفعولاً بها ولا مبتدأ. انتهى.

ولهذا قال الدَّماميني: ولو قيل: إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرّسالة لم يبعد، وفيه إبقاء حَيْثُ على ما عُهِدَ لها من ظرفيتها، والمعنى: أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذّكاء، والطَّهارة، والفضل، والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك انتهى. والأمر (الثَّالث ما سَيأتي عن الشَّارح، أو تَضَمَّنَها بغير اطِّرَادٍ... إلخ).

(**قوله: نحو «يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ»**) إذ ليس مَعناه: في يومِ الجُمُعَةِ.

(**قوله: وهو المَنصوبُ على التوسع... إلخ**) أي: فهو مفعول به مجازاً كما في: تمرون الدِّيار.

(**قوله: على التوسع**) بإسقاط الخافض وهو في، والأصل: دخلت في الدَّار، وسكنت في البيتِ، فلما حذفَ الخافض نصباً على المفعول به توسعاً، كما يحذف الجار، وينتصب ما بعده كقوله:

تَـمُـرُّونَ الـدِّيـارَ.............. ....

(لا) انتصابهما (على الظَّرفية، فإنه لا يطرد تعدي) سائر (الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في، لا تقول: صليت الدَّار، ولا نمت البيت)؛ لأن الدَّار والبيت من أسماء المكان المختصة؛ لأن لها صورة وحدوداً محصورة، ولا يقبل النَّصب على الظَّرفية من أسماءِ المكانِ إلا المبهم، أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء. (تصريح).

(**قوله: نحو: دخلت الدار**) فالدار متضمِّن لمعنى في؛ إذ التَّقدير: دخلت في الدَّار إلا أنه غير مطرد؛ إذ المتعارف في مثل هذا التَّركيب ذكر في، لا تقديره، فيقال: دخلت في الدَّار، فالدَّار منصوب هنا بحذفِ الجارِّ على أنه مفعول به على خلافِ الأصلِ؛ لأنه يغتفر في الظَّرف ما لا يغتفر في غيره؛ إذ لا يجوز في غير الظَّرف حذف الجار منه، وبقاؤه مفعولاً به.

(**قوله: نحو: دخلت الدار**) وسكنت البيتَ مما انتصب بالواقعِ فيه، وهو اسمُ مكانٍ مختصّ فإنه غير ظرفٍ؛ إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعالِ، فلا يقال: نمت البيتَ، ولا قرأت الدَّار، فانتصابه على المفعول بهِ بعد التَّوسع بإسقاطِ الخافضِ، هذا مذهبُ الفارسي والنَّاظم، ونسبه لسيبويه، وقيل: منصوبٌ على المفعولِ به حقيقة، وأن نحو دخل متعدٌّ بنفسه، وهو مذهب الأخفش، وقيل: على

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

الظَّرفية تشبيهاً له بالمبهم، ونسبه الشَّلوبين إلى الجمهورِ، وعلى هذين لا يحتاج إلى قيدٍ باطرادٍ، وعلى الأول، وهو كونه مفعولاً به بعد التَّوسع يحتاج إلَيه؛ لأنَّ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه، فإنهما ليسا على معنى في، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث، أي: محلاً يعلم محذوفاً؛ لأن اسم التَّفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، لا يقال: ما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ لأنا نقول: ذاك خاص ببابِ الاشتغالِ، كما مرَّ، مع كونه غير ظرفٍ مضمن معنى في بمعنى أنه مشير إلى معنى في؛ لكونه في قوة تقديرها كما مر؛ خلافاً للشَّارح ابن النَّاظم في دعواه عدم الاحتياجِ إليه على الأول أيضاً؛ لخروجه بقوله ضمناً معنى في؛ لأنه عليه مضمن لفظ في بناء منه على أنَّ المراد بالتَّضمنِ اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التَّركيبِ، أو ملاحظاً فيه بأن كان موجوداً ثم حذف، وقد علمت أن المتبادر من التَّضمن اللفظي كون التركيب مشتملاً على لفظها، كما درج عليه الشَّارح الأشموني، فقيد باطراد محتاج إليه على القول الأول، فرد البعض تبعاً لغيره على الشَّارحِ، وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التّدبر. (صبان).

(**قوله: فانصبه بالواقع فيه... إلخ**) أي: الظَّرف الزَّماني والمكاني (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدَّال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدَّال فعلاً أم اسم فعل، أم وصفاً أم مصدراً، وهذا أشمل مع قولِ النَّظم: فانصبه بالواقعِ فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالاتٍ إحداها أن يكون مذكوراً) وإليه أشار النَّاظم بقوله: مظهراً (كامكث هنا أزمناً، وهذا هو الأصل)؛ لأن الأصل في العاملِ أن يكون مذكوراً (و) الحالة (الثَّانية: أن يكون محذوفاً جوازاً)؛ لدليل مقالي، (وذلك كقولك: فرسخين أو يوم الجمعة) بنصبِ فرسخين من ظروف المكانِ، ويوم الجمعة من ظروفِ الزَّمان (جواباً لمن قال: سرت، أو متى صمت) أي: سرت فرسخين، وصمت يوم الجمعة. والفرقُ بين كم ومتى في الاستفهام أن كم يطلب بها تعيينُ المعدود مطلقاً، زماناً كان أو مكاناً، أو نحوهما، ومتى يطلب بها تعيين الزَّمان خاصة (و) الحالة (الثَّالثة أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي أن يقع صفة، كمررت بطائرٍ فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالاً ك: رأيت الهلال بين السَّحاب) فبين حال الهلال (أو خبراً كزيد عندك) فعندك خبر زيد، والنَّاصب في الجميعِ محذوفٌ وجوباً تقديره: استقر أو مستقر إلا في الصِّلة، فيتعين استقر، وهذه الأمثلةُ الأربعة ظروفُ مكانٍ، ويستثنى من الظّروف ما قطع عن الإضافةِ، وبني على الضَّم،

وهو المَصدَرُ، ....

أبو طالب

(**قوله: وهو المصدر**) إنما لم يفسر الواقع بالفعلِ؛ الذي هو أصلٌ في العملِ، بل بالمصدرِ وشبه به الفعل، والوصف إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالوقوعِ المعنى المصدري، وهذا الوقوعُ في الأول وقوع المعنى المطابقي، وفي الأخيرين التَّضمني.

الناصية

فإنه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً، لا يقال: مررت برجلٍ أمام، ولا جاء الذي أمام، ولا رأيت الهلال أمام، ولا زيد أمام؛ لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء: القطع، والبناء، ووقوعها موقع شيء آخر. ومثل للزَّمان بمثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي، فقال: (أو مشتغلاً عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميسِ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يفسره صمت المذكور، والتَّقدير: صمت يوم الخميسِ صمت فيه، ولم يقل: صمته؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظَّرفية، بل يجب جره بفي، كما مثل (أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده (حينئذٍ الآن) فحين منصوبة لفظاً بفعل محذوف، وأضيفت إلى إذ إضافة بيان، أو إضافة أعم إلى أخص، والآن منصوب محلاً وفتحته فتحة بناء؛ لأنه مبني لتضمنه معنى أل، وأل الموجودة فيه زائدة؛ لأنه علم على الزَّمان الحاضر، كما تقدم، وناصبه فعل محذوف (أي: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن) فهما جملتان، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا: حينئذ الآن، أي: كان ما تقول واقعاً حين إذ كان كذا، واسمع الآن ما أقول لك، فحينئذٍ مقتطع من جملة، والآن مقتطع من جملة أخرى، وكان ينبغي للموضح أن يقول: ليس غير؛ لأنه يرى أن قولهم: لا غير لحناً لما صرح به في (المغني) وبالغ في إنكاره في شرح (شذوره)، والحق جوازه، ولورود السَّماعِ به، كما أوضحته في باب الإضافةِ، ويستثنى من حذف النَّاصب ما لا يعمل محذوفاً، كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما، وشمل مسألتي الحذف قول النَّاظم: وإلا فانوه مقدراً، فإن ذلك يعم الجائز الواجب. (تصريح).

(**قوله: بالواقع فيه**) أي: في جميعه إن استغرقه الواقع فيه، أو في بعضه إن لم يستغرقه، فالأول: نحو: صمت يوم الجمعة، والثاني: نحو صمت رمضان. وفي عبارة المصنفِ تسمح (صبان).

(**قوله: وهو المصدر**) فيه تسامح؛ لأن الواقع في الظَّرف هو الحدث لا المصدر؛ لأنه لفظ، وأيضاً الحدث لم يقع في الظَّرف اصطلاحاً، وهو اللفظ، بل في مدلوله: أي نفس الزَّمانِ والمكانِ ففي المتن حذف مضافين، أي: فانصبه بدالّ الواقع في مدلوله، أي: باللفظِ الدَّال على الحدثِ بالمطابقة، وبالتضمن فيدخل المصدر وغيره، أو فيه استخدام يجعل ضميراً نصبه للظَّرف الاصطلاحي، وضمير فيه لمدلوله، فيستغني عن المضافِ الثاني فقط، والأول لا بدَّ منه، والمرادُ بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صمت اليوم. (خضري).

وَكُــلُّ وَقْــتٍ قَــابِـلٌ ذَاكَ وَمَــا ... يَـقْـبَـلُـهُ الْـمَـكَـانُ إِلَّا مُـبْـهَـمَـا

ومِثْلُهُ الفِعلُ وَالوَصْفُ (مُظْهَراً كانَ) كما تَقَدَّم (وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّراً) نحو: فَرْسَخاً؛ لِمَنْ قال: كَمْ سِرْتَ؟

(وَكُلُّ وَقْتٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ومِثْلُهُ الفِعْلُ وَالوَصْفُ) ولو تأويلاً نحو: أنا زيد عند الشَّدائد، وأنا عمرو عندَ القتالِ، فعند منصوبٌ بزيدٍ ويوم منصوبٍ بعمرو؛ لأنهما في تأويلِ المشهورِ أو المعروفِ، قاله أبو حيان. (صبان).

(قوله: مظهراً كان) أي: إن كان مظهراً فحذف الشَّرط لدلالة المقابلة، والجواب لدلالةِ قوله فانصبه عليه. ويحتمل أن كان زائدة ومظهراً حال والأول أنسب بقوله وإلا . . . إلخ. (صبان).

(قوله: مُظْهَراً كَانَ) الواقعُ فيه، نحو: جلست يوم الجمعةِ أمامك، وأنا سائر غداً خلف الرَّكب.

(قوله: كما تَقَدَّم) وهو (هنا امْكث أزمُناً) حيث إن الناصب له: (امْكثْ) هذا مِثال الفعلِ، ومثال مصدر النَّاصب نحو (ضربكَ أياماً قبيح) ومِثال الوَصفِ النَّاصِب نحو (أضارِب أنتَ أياماً؟) (شيرازي).

(قوله: وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن ظاهراً، بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً.

(قوله: فَانْوِه مُقَدّراً) فالجواز، نحو: يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت، وفرسخين لمن قال: كم سرت؛ والوجوب فيما إذا وقع خبراً، نحو زيد عندك، أو صلة، نحو: رأيت الذي معك، أو حالاً، نحو رأيت الهلال بين السَّحاب، أو صفة، نحو: رأيت طائراً فوق غصن، أو مشتغلاً عنه، نحو: يوم الجمعة سرت فيه، أو مسموعاً بالحذف لا غير، كقولهم: حينئذٍ الآن: أي: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن، هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده، أي: كان ما تقوله واقعاً حين إذ كان كذا، واسمع الآن ما أقول لك: فهما من جملتين، والمقصود نهى المتكلِّم عن ذكر ما يقوله، وأمره بسماع ما يقال له. (صبان). (قوله: مقدراً) حال مؤكدة.

(قوله: نحو فَرْسَخاً. . . إلخ) أي: (سرت فرسخاً. أو فرسخين، أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروفِ المكانِ ويوم الجمعة من ظروف الزَّمانِ.

(قوله: وَكُلُّ وَقْتٍ) أي: وكل اسم وقت، أي: اسم ظاهر، فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظَّرف، مع أنه لا ينصب على الظَّرفية، بل على التَّوسعِ، كما قاله الشَّاطبي، وشمل كلامه على ما صيغ على مفعل مراداً به الزَّمان من فعله النَّاصب له، نحو: قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود، فإنه ينصب ظرف زمانٍ، كما ينصب ظرف مكان إذا أريدَ به المكان.

سَواءٌ كانَ مُبْهَماً أو مُخْتَصّاً (قابِلٌ ذاكَ) النَّصْب، وَاسْتَثْنى مِنه في نُكَتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابنِ الحاجِبِ مُذْ وَمُنْذُ ....

أبو طالب

(قوله: مبهماً أو مختصاً) كان المرادُ بالمختصِّ هو المحدود المنقسم إلى المختصِّ والمعدود، والظَّرف المختصِّ بالمعنى، الأخص ما وقع جواباً لمتى أو أين، والمعدودُ ما وقع جواباً لكم، والمبهم ما لا يقع جواباً لشيء، والقرينة على تلك الإرادة جعل المختصِّ قسيماً للمبهم.

(قوله: مذ ومنذ) أقول: عدم قبولهما للنَّصب إنما هو لأجل عدمِ قبولهما لتضمن معنى في، فإنهما كلما كانا اسمين كانا بمعنى أول المدة أو جميعها، دون تضمنها معنى في، وهذا بخلاف المكان المعين، فإن عدم قبوله النَّصب ليس لذلك، بل لأجل أن الفعل لا يدل على المكان المعين، فلم يناسبه مناسبة تامة، وحمل غير الفعل عليه في نصبِ الزَّمانِ المعين؛ لأنه أصل في العملِ وغيره إنما يعمل لمناسبة.

الناصية

هذا، وفي (التصريح) أن أسماء الزمان كلها صالحة للانتصابِ على الظَّرفية، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة، ومختصّها، كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكـــلُّ وَقْـــتٍ قـــابـــلٌ ذاك ومـــا ....

والمراد بالمختصِّ ما يقع جواباً لمتىٰ كيوم الخميس كما مثل، وبالمعدود ما يقع جواباً لكم كيومين وأسبوع، كما مثل، والمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما كحين ومدة، كما مثل، تقول: صمت مدة، أو يوم الخميس، أو يومين، وبقي عليه ظرف الزَّمان المشتق، نحو: قعدت مقعد زيد تريد الزَّمان، كما تفعل ذلك إذا أردت المكان؛ إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظَّرفية، قاله الشَّاطبي.

(قوله: سواء كان مبهماً أو مختصاً) المراد بالمبهمِ ما دلَّ على زمنٍ غير مقدرٍ؛ أي: غير محدود بحدّ كحين، ومدة، ووقت، وزمان، تقول: سرت حيناً ومدةً، فحيناً ومدة تأكيد معنوي لزمنِ الفعلِ؛ لأنه لا يزيد على ما دلَّ عليه الفعل، ومثله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً، فالظرف يكون مؤكداً كالمفعول المطلق، إلا أن تأكيد الظَّرف لزمن عامله، وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله، وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان، وهو المعرف بالعلمية، كصمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم وهو النَّكرة؛ نحو: سرت يوماً، أو يومين، أو أسبوعاً، أو وقتاً طويلاً. (صبان).

(قوله: قابِلٌ ذاكَ النصب) على الظَّرفية. **(قوله: واسْتَثْنَى مِنه)** من النَّصب.

(قوله: مُذْ وَمُنْذُ) فإنهما وإن كانا ظرفي زمان، ولكنهما لا يُنْصَبان.

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

(وَما يَقْبَلُهُ المَكانُ إلّا) إنْ كانَ (مُبْهَما) بِأنِ افْتَقَرَ إلى غَيرِهِ في بَيانِ صُورَةِ مُسَمَّاهُ (نَحْوُ الْجِهاتِ) السِّت، وهو: فوق وتحت، وخلف وأمام، ويمين ويَسار، ....

أبو طالب

(**قوله: إلا أن كان لفظة**) إن بكسرِ الهمزةِ كلمة الشَّرطِ أو بفتحها حرفٌ مصدريٌ بتقدير: وقت.

(**قوله: في بيان صورة مسماه**) أي: خصوصيته، وتشخيصه.

(**قوله الجهات الست**) أي: ما هو ستة بحسب المعنى، وإن كان في اللفظ يتجاوز عن ضعفِ

الناصية

(**قوله: وما يقبله... إلخ**) أي: ذلك النَّصب، وفي (الصبان): وجه ابن الحاجب في (أماليه) عدم نصب المختص من الأمكنة على الظَّرفية، كما انتصب المبهم منه، وظرف الزمان مطلقاً. بأمور: منها أنه لو فعل ذلك فعل لأدَّى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً، ألا ترى أنك تقول: اشتريت يوم الجمعة، وبعت يوم الجمعة، وما أشبه ذلك ولا يلبس، ولو استعملت الدَّار، ونحوها هذ الاستعمال لالتبس بالمفعول به. ومنها أن ظرف الزَّمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال، فحسن فيه الحذف؛ للكثرة، وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص، فأجرى المبهم؛ لكثرته مجرى ظرف الزَّمان، وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله.

(**قوله: مُبْهَماً**) لا مختصاً، والمراد هنا، أي: في ظرف المكانِ بخلافه في ظرف الزَّمانِ كما مرّ بالمختصّ ما له صورة وحدود؛ أي: هيئة وشكل يدرك بالحسِّ الظاهر، وحدود، أي: نهايات من جهاته محصورة، أي: مضبوطة: نحو الدَّار، والمسجد، والبلد. وبالمبهم ما ليس كذلك. (صبان).

(**قوله: بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه**) كأسماء الجهات الست، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها، وهو ذكر المضاف إليها، وهذه العبارة أخذها من الشَّارح، والإضافة فيها بيانية، أي: صورة هي مسماه، والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته، وينحل إلى قولنا: ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه كمكان، فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه، قال أبو البقاء في (شرح لمع ابن جني): الإبهام يحصل في المكان من وجهين: أحدهما: أن لا يلزم مسماه، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك، وقد تتحول عن تلك الجهة، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان، فهي جهات له، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها، والوجه الثاني: أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم، فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا. انتهى. كما سيأتي. (تصريح).

(**قوله: في بيانِ صُورَةِ مُسَمّاهُ**) أي: تشخيص المرادِ منه، وفهم معناه، فإن فوق مثلاً لا يعرف المراد منه إلا أن أضفتها إلى شيء، كقولك: فوق السطح. (دشتي).

(**قوله: نحو الجهات الست**) أي: أسمائها، وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمًّى بخصوصه؛ لأنها

وما أشبهها كجانِب، وناحِيَة (وَالْمَقادِيرِ) كالمِيل، والفَرْسَخ، والبَرِيد.

أبو طالب

السّتة، فإن الأعلى بمعنى الفوق، والأسفل بمعنى التَّحت، والقُدَّام والقبل بمعنى الأمام، والوراء وبعد بمعنى الخلف، وشمالٌ بمعنى يسار، وهذه كلها في الأصل صفات ظروف أقيمت مقام موصوفاتها.

(قوله: والبريد) والمرادُ هاهنا اثنا عشر ميلاً، وجاء بمعنى الرَّسول والماشي وما عليه التَّربية، واسماً لحيوان يذهب قدام الأسد.

الناصية

أمور اعتبارية، أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر؛ ولأنه ليس لها أمد معلوم، فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، كذا في (التَّصريح).

(قوله: وما أشبهها... إلخ) ما مبتدأ، وكجانب خبر، والجملة مستأنفة لبيان نحو: الجهات، .ما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام (الهمع) ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال: يستثنى من المبهم جانب، وما بمعناه من جهة ووجه، ,كنف وخارج الدَّار وداخلها، وجوف البيت، فلا ينتصب شيء منها على الظَّرفية، بل يجب التَّصريح معه بالحرف. اهـ. قال الحفيد: ومنه ظاهر وباطن؛ ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح. اهـ. والذي في الدَّماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو: داخل وخارج، وظاهر وباطن، وجوف، قال: لأن فيها اختصاصاً ما إذ لا تصلح لكل بقعة. اهـ.

وهو يؤيد كلام الشَّارح، فتدبر.

(قوله: والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة، والثاني: أنها من المختص؛ لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة، وكذا الباقي، والثَّالث: وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم؛ من حيث إنها ليست شيئاً معيناً في الواقع، فإن الميل يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكماً، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا، وأراد بالمبهم ما يشتمل المبهم حكماً، وسيذكر الشَّارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ. وظاهر إعادة الشَّارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحواً غير الجهات، وما أشبهها، وما صيغ من الفعلِ العاملِ فيه، فلينظر ما هو، وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها (صبان).

(قوله: كالميل والفَرْسَخ والبَرِيد) (الميل): أَرْبَعَة آلاف ذِراع، و(الفرسخ): ثلاثة أمْيَال، أي: اثنا عشر ألف ذِراع، و(البريد): أربعة فراسِخ، تقول: «مشيتُ فوقَ زيدٍ، وتَحتَهُ، وخلفَهُ، وأمامَهُ، ويمينَهُ، ويسارَهُ، وجانِبَهُ، وناحِيَتَهُ» و«سرتُ ميلاً، وفرسخاً، وبريداً» كلها بالنَّصبِ على أنها مفعولٌ فيه بتقدير (في). (شيرازي).

(وَ) إِلَّا إِنْ كانَ مِن (ما صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ) ....

أبو طالب

(قوله: وإلا إنْ كان من ما صيغ) قدر كلمة الاستثناءِ للإشارة إلى أن قوله: وما صيغ معطوف على قوله: مبهماً، لا على الجهاتِ حتى لا يندرج ما صيغ من الفعلِ تحت المبهمِ، كما هو مصطلح عند بعضٍ منهم الشارح وابن الناظم، وصرَّح ابن هشام في بعضٍ كتبه أنه مندرج تحت المبهمِ.

الناصية

هذا، وقيل: الفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، والغلوة بفتح الغين المعجمية: مئة باع، والميل: قدر مد البصر وهو عشر غلوات، فهو ألف باع، نقله شيخنا عن الشارح. وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم.

(قوله: من ما صيغ... إلخ) أي: من ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و(اتحدت مادته ومادة عامله، كذهبت مذهب زيد، ورميت مرمى عمرو) لا فرق في ذلك بير الصَّحيح والمعتل (ولا بين المفرد، كما مثل) والجمع، نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩] فمذهب، ومرمى، ومقاعد منصوبة على الظَّرفية، ومادتها مادة عاملها متحدة، فإن عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد، وقس على ذلك فعل الأمر، نحو: قم مقام زيدٍ، والوصف، نحو: أنا قائم مقامك، والمصدر، نحو: عجبت من مقام زيد مقامك، وإلى هذين النَّوعين أشار النَّاظم بقوله:

.... ومــــا يـقـبـلـه الـمـكـان إلا مـبـهـمـا

وأشار إلى مثاله بقوله:

نـحـو الـجـهـاتِ والـمـقـاديـرِ ومـا صِـيْـغ مـن الـفِـعْـل..........

وأشار إلى شرطه بقوله:

وشـرط كَـوْن ذا مَـقِـيـسـاً أن يـقـعْ ظَـرْفـاً لـمـا فـي أَصْـلِـهِ مَـعْـهُ اجْـتَـمَـعْ

فلو اختلفت مادته ومادة عامله، نحو: رميت مذهب زيد، وذهبت مرمى عمر، ولم يجز في القياس أن يجعل ظرفاً، بل يجب التَّصريح معه بفي، (وأما قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلبِ، ومناط الثريا، فشاذ) نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله؛ إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبراً عن هو ومادة الاستقرار، مخالفة لمادة مقعد، ومزجر، ومناط، والمعنى: هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء، وفي البعدِ مناط الثريا من الدبران، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر، فمن الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر، ومن الثانية الدَّاخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه؛ لأنه مشتق (ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط، لم يكن شاذاً)

وَشَــرْطُ كَــوْنِ ذَا مَــقِــيــســاً أَنْ يَــقَــعْ ظَـرْفـاً لِـمَـا فِـي أَصْـلِـهِ مَـعْـهُ اجْـتَـمَـعْ

أي: مِن مادَّتِهِ (كَمَرْمى مِنْ رَمى. وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِما) أي: لفعلٍ (في

أبو طالب

(قوله: أي: من مادته) اعلم أن اشتقاق اسم المكان هذا من مادة الفعل المضارع مطلوب سواء كان في ضمن صورته، أو في ضمن صورة مصدره، والثَّاني فيما لم يستعمل له مضارع، وعلى الأول، فاشتقاقه من المضارع مطلوب، سواء كان من مادته فقط، أو من مادته وصورته معاً، فإذا اعتبر في الاشتقاق جهته المناسبة، فمثال الأول: المذهب، ومثال الثاني: المسجد، وإن اعتبر جهته المغايرة فبالعكس، ولما كان المتبادر من قوله: صيغ من الفعل يأبى عن التَّعميمين المشار بالتفسيرِ المذكورِ إلى أنهما مرادان لما نحن فيه.

الناصية

لاتحاد المادة، ويصير المعنى: هو مستقر مني قعد مقعد القابلة، وزجر مزجر الكلب، وناط مناط لثريا، وإنما استأثرت أسماء الزَّمان بصلاحية المبهم منها، والمختص للظَّرفية عن أسماءِ المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزَّمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزَّمان ضمناً، وعلى المكان التزاماً. (تصريح).

(قوله: من ما صيغ) أي: أن يكون اسم المكان ظرفاً صيغ، فتناسب الحالتان، وجرى الشَّارح في حلِ النَّظم على خلاف ما يتبادر منه، من كون ما صيغ معطوفاً على الجهاتِ فيكون من المبهم، لأن الظَّاهر من كلامه في (شرح الكافية)، ونص عليه غيره أنه من المختصّ، كما سيأتي، وعليه فما صيغ معطوف على مبهماً، والتقدير: إلا في حال كونه مبهماً أو مصوغاً من الفعل. (صبان).

(قوله: أي من مادته) أي: حروفه قال (سم): مما يدل على أن المراد من مادته الفعل لا من نفسه قوله الآتي: لما في أصله معه اجتمع. اهـ.

وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر، كما قدره غيره ليجري على القولين، فما اشتق منه غير الفعلِ والمصدر، هل هو الفعل أو المصدر؟ (صبان).

(قوله: مِنَ الْفِعْل) يعني: اسم المكانِ على وزنِ مفعلٍ كالمشرقِ والمغربِ.

(قوله: كَمَرْمَى مِنْ) مادة (رَمَى) اسم المكانِ المأخوذِ من (رَمى - يَرْمِي) تقولُ: (رميت مَرمى زيدٍ) أي: في مَرماه، يعني: في مَكان مرمى زيد.

(قوله: وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل أي: اسم المكان المشتقّ من الفعلِ، شرط نصبه أن يكون عامله من جنسه، كجلست مجلس زيد (دشتي).

(قوله: ظرفاً) هذا زائد على المقصودِ اشتراطه، وهو الاجتماع في المادة. وإنما أتي به ليعلق به قوله لما في أصله. . . إلخ، وإنما كان زائداً؛ لأن الظَّرفية مفهومة من اسمِ الإشارةِ الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظَّرف المصوغ بقرينة المقام، وبهذا يعلم ما في كلامِ البعضِ.

أَصْلِهِ) أي: الحُرُوفُ الأَصْلِيَّة (مَعْهُ اجْتَمَعْ) كَجلستُ مَجْلِسَ زيدٍ، وَرَمَيْتُ مَرْماهُ، فإنْ لَم يقع كذلِك، كانَ شاذّاً يُسْمَع كقولهم: «هو عمرٌو مَزْجَرَ الكَلْبِ»، و«عبدُ اللهِ مَنَاطَ الثُّرَيَّا»، «هو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ» وغير ما ذُكِرَ مِنَ الأمْكِنَة لا يَقبَلُ الظَّرفية كالدار، والمسجد، والسوق والطريق.

أبو طالب

(قوله: عمرو مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا) وباقي الكلام هو مني مقعد القابلة مزجر الكلب، أي: بمنزلته في الحقارةِ والزَّجرِ، ومناط الثريا، أي: مكان الثريا في الرفعة، والمراد بالثريا إما الفلك، أو الكواكب السِّتة المجتمعة المسماة بذلك، والقابلة: المرأة المولدة لحملِ النِّسوانِ، أي: هو في القربِ مني منزلةَ القابلةِ للحبلياتِ حين توليدهن.

الناصية

(قوله: أي الحُرُوْف الأَصْلِيَّة) أي: أصل مادته الإضافة للبيانِ، فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر، حتى يرد عليه؛ نحو: سرني جلوسك مجلس زيد؛ لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله، وإنما لم يكتف في نصب هذا النَّوع على الظَّرفية بالتوافق المعنوي، كما اكتفي به في المفعولِ المطلق؛ نحو: قعدت جلوساً؛ لكون نصبه على الظَّرفية مخالفاً للقياس؛ لكونه مختصاً. فلم يتجاوز به السماع بخلاف، نحو: قعدت جلوساً. قاله في (المغني).

(قوله: فإنْ لم يقع) بأن كان الواقع فيه فعل من غير جنسه.

(قوله: يُسمع) ولا يقاس عليه، يعني: فإن صار (ما صِيغ من الفِعْلِ) ظرفاً لشيء آخر، لا لِفِعْلِهِ فهو سماعِيّ، يجب أنْ يَصِلَنَا نَصّه مِنَ العَرَب، ولا يجوز القِياس عَلَيه.

(قوله: كقولهم «هو عمروٌ مَزْجَرَ الكَلْب. . . إلخ») ففي هذه الأمثلة (مَزْجر) و(مَناط) و(مَقْعَدَ) صِيغَتْ مِن الفعل (زجر) و(نَاطَ) و(قَعد) ولكنّها لم تقع ظروفاً لأفعالِها، وإنّما وقعت ظروفاً للأسماءِ التي قبلها؛ ولِذا ليست قِياسية، وإنّما سُمِعَتْ هذه الأمثلة عَن العَرَب، والمَعنى: (هو عمرو بعيد عَنّي بمقدارِ مزْجَر الكلب) - أيْ: بِمِقدارِ بُعدِ زَاجِر الكلبِ عَن الكلبِ - و(عبدُ الله بُعدُهُ عَنّي كبُعْدِ الثُّرَيَّا) و(هو قاعِد مِنّي كَمقْعَدِ القَابِلَةِ مِن المَرأةِ) أيْ: قريب مِني (أمّا)، إذا صَارَتْ ظروفاً لأفعالِهَا كانت قياسِيَّة؛ كأن يُقال: (زَجَرَ مَزْجَرَ الكلب) و(ناط مَناطَ الثريا) و(قَعَدَ مِنّي مقعَدَ القابِلَةِ).

(قوله: هو مِنّي مَقْعَدَ القابِلَةِ) فإن الواقع في هذه الثّلاثةِ ليس فعلاً من مادة المزجر، والمناط، والمقعد، بل على ما قيل استقر.

(قوله: وغير ما ذُكِرَ) أي: المكان المبهمُ وما صيغ من الفعلِ.

(قوله: كالدار. . . إلخ) فلا يُقال: (جلستُ داراً، أوْ مسجداً، أوْ سوقاً، أوْ طريقاً، أوْ دُكَاناً أوْ غرفةً، أوْ نَحوها).

وَمَـا يُـرَى ظَـرْفـاً وَغَـيْـرَ ظَـرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَـصَـرُّفٍ فِـي الْـعُـرْفِ

(وَما يُرى ظَرْفاً وَغيْرَ ظَرْفِ) كأنْ يرى مُبتدأً ،أوْ خَبراً، أوْ فاعِلاً، أوْ مَفعُولاً، أوْ مُضافاً إلَيه، نحو: يوم، وشهر، (فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ ....

أبو طالب

(قوله: ذو تصرف... إلخ) المرادُ بالتَّصرفِ، إما التَّصرف في المعنى يجعله معروضاً للمعاني المقتضية للإعرابِ، وإما التصرف في اللفظ والمعنى معاً، بجعله مثنى وجمعاً مذكراً ومؤنثاً إلى غير ذلك، ويلزم على الأول أن يكون مفاد الخبرِ عين مفاد المبتدأ، وعلى الثَّاني دخول حيث في حكمِ

الناصية

(قوله: وَمَا يُرَى) من أسماءِ الزَّمان أو المكانِ.

(قوله: وغير ظرف) أي: مما لا يشبه الظَّرف، بدليل قولِهِ: وغير ذي التَّصرف... إلخ.

(قوله: كانَ يرى مُبتدأً... إلخ) فالأولُ والثَّاني: نحو: اليوم يوم مبارك، والثَّالث: نحو: اعجبني اليوم، والرابع: نحو: أحببت يوم قدومك، والخامسُ: نحو: سرت نصف يوم.

هذا، وفي (شرح الشيرازي): الظَّرف المتصرف هو الظَّرف الذي يَخْرجُ أحْياناً عن الظَّرفية، ويقع مبتدأً، أو فاعلاً، أوْ نحوهما، مثل (يوم) و(شهر)، فإنهما كما يأتيان ظرفاً فتقول: (جلستُ يوماً، أوْ شهراً) كذلك يأتيانِ مُبتَدَأ مِثلِ: (يَوْمنا جَمِيل، وشَهْرُنا حَسَن) ويأتِيانِ خبراً مثل: (هذا اليَوْم يوم حَسَن، وهذا الشَّهر شَهرُ حَسَنٌ) ويأتيان فاعلاً، مثل: (قَبُحَ يَوْمُنا، أوْ شَهْرَنا) ويأتيانِ مَفعولاً مثل: (حَسَّنَ الوردُ يَوْمَنا أَوْ شَهرَنا) وَيَأتيانِ مضافاً إليه مثل: (ساعاتُ يَوْمِنا طَوِيلَةٌ) أوْ (أيامُ شَهْرِنا طَويلَةٌ).

(قوله: أو خبراً) فيه أن غير المتصرِّف يخبر به، نحو: قدومي سحر؛ ولذا قال في (التسهيل): فإن جاز أن يخبر عنه، أو يجر بغير من فمتصرِّف.

(قوله: أو مضافاً إليه) كاليوم فإنه يستعمل مبتدأ وخبراً (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما.

(قوله: فَذاك ذُو تَصَرُّف... إلخ) أي: يسمَّى ظرفاً متصرفاً في عرف النُّحاة.

(قوله: فذاك ذو تصرف) أي: ظرف ذو تصرف؛ أي: يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق، وكذا يقال فيما بعد. واعلم أن من المتصرِّف ما هو كثير التصرف؛ كيوم، وشهر، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشِّمال، وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة، وغير فوق، وتحت من أسماء الجهات، بخلاف فوق، وتحت، فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً، كما في (التسهيل). قال الدَّماميني: وأجاز بعض النَّحويين فيهما، فتصرف في نحو: فوقك رأسك، وتحتك رجلاك، برفعهما، بخلاف ما فوق الرأسِ؛ نحو: فوقك قلنسوتك، وما تحت الرجل، نحو: تحتك نعلاك، تفرقة بينهما. والذي حكاه الأخفش عن العربِ في فوقك رأسك، وتحتك رجلاك، هو

في العُرْفِ ....

أبو طالب

المبتدأ دونَ حكمِ الخبر؛ لوقوعه مفعولاً به في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] مع أنه لا يثنى ولا يجمع إلى غير ذلك، ويمكن الجواب باختيار الشِّقِّ الأول بأن يقال: إن المعنى: إن كل ظرفٍ كان مصدقاً للمتصرف اللغوي كان مسمى للمتصرِّف بحسب العرفِ والاصطلاحِ، وباختيار الشقِّ الثاني بأن يقال: إن حيث يثنى، ويجمع بواسطةِ اشتقاق لفظ الحيثية عنه، وهذا القدر كافٍ في كونه ذا تصرفٍ، لكن الظاهر أن المراد بالتصرُّف هو المعنى الثَّاني.

الناصبة

النَّصب، لكن وقع لبعض رواة البخاري: «وفوقُه عرش الرحمن» برفع فوق، «ويتوقد تحتُه ناراً» برفع تحتَ، وإنما يخرّجان على التَّصرف، فتأمله. اهـ. ببعض اختصار.

وبين مجردة من التركيب، وما والألف وما هو نادره كالآن، وحيث، ودون، لا بمعنى رديء ووسط بسكون السِّين، فتصرف الأول، كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة، أي: سقطه: «**هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار الآن حين انتهى**» فالآن مبتدأ خبره حين انتهى، وتصرف الثاني، كقول الشاعر:

لـدي حـيـثُ ألـقـتْ رَحْـلَـهـا أمُّ قَـشْـعَـمِ ....

وتصرف الثالث، كقوله:

ألـم تَـرَيـا أنـي حـمـيـتُ حَـقِـيْـبَـتِـي ... وبـاشـرتُ حَـدَّ الـمـوتِ والـمـوتُ دُوْنُـهـا

برفع دون، وتصرف الرَّابع كقوله:

وَسْـطُـهُ كـالـيَـرَاعِ أَوْ سُـرُجِ الـمـجــ ... ـدلِ طَـوْراً يَـخْـبُـو وَطَـوْراً يُـنِـيـرُ

برفع وسط على الابتداء، ويروى بالنَّصب على الظَّرفية خبراً مقدماً، والكاف مبتدأ. أما وسط بتحريك السِّين فظرف كثير التَّصرف، ولهذا إذا صرح بفي فتحت السِّين، كما نقله الصفار عن العرب، وقال الفراء: إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً، نحو: قعدت وسط القوم، وإن لم تحسن كان اسماً، نحو: احتجم وسط رأسه، ويجوز في كل منهما التَّسكين والتحريك، لكن السكون أحسن في الظَّرف، والتحريك أحسن في الاسم. وقال ثعلب: يقال وسط بالسُّكون في متفرق الأجزاء؛ نحو: وسْط القوم، ووسَط بالتحريك في غير متفرقها، نحو: وسط الرأس، وقال جماعة: السَّاكن ظرف، والمتحرك اسم، لا ظرف، تقول: جلست وسط الدَّار، أي: في داخلها، وضربت وسطه، أي: منتصفه، كذا في (الهمع) و(الدَّماميني). (صبان).

(**قوله: في العُرفِ**) النّحوي كيوم ومكان، تقول: سرت يوم الجمعةِ، وجلست مكانك، فهما ظرفانِ. وتقول: اليوم مبارك، ومكانك طاهر، وأعجبني اليوم ومكانك، وشهدت يوم الجمل،

وَغَـيْـرُ ذِي الـتَّـصَـرُّفِ الَّـذِي لَـزِمْ ظَـرفِـيَّـةً أَوْ شِـبْـهَـهَـا مِـنَ الْـكَـلِـمْ

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً) كَقَطُّ وعَوْضُ (أَوْ شِبْهَها) كالجَرِّ بالحرفِ ....

أبو طالب

(**قوله: وغير ذي التَّصرف**) هذا خبرٌ مقدَّم عن الموصولِ.

الناصية

وأحببت مكان زيد، فهما في ذلك غير ظرفين؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً، وفي الثّالث مفعولاً به، وكذا ما أشبهها. (صبان).

(**قولَه وَغَيْرُ ذِي التَّصَرّفِ**) منهما.

(**قوله: وغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ. . . إلخ**) أي: غير المتصرف، وهو الملازم للظرفية دائماً؛ أي: لا يفارق الظرفية أصلاً كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراقِ المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي (تقول: ما فعلته قَطُّ، ولا أفعله عَوْضُ) والمعنى: ما فعلته في الزّمان الماضي ولا أفعله في من المستقبل، وقط مشتقة من قططت الشّيء؛ أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع عمري؛ لأن الماضي ينقطع عن الحالِ، والاستقبال وهي مبنية،وعلّة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية، وانتهائها؛ إذ المعنى: ما فعلته منذ خلقني الله تعالى إلى الآن، وبنيت على حركة فراراً من التقاء الساكنين، وكانت ضمة في بعض لغاتها، حملاً على قبل وبعد. وعوض مشتقة من العوض، وسمي الزّمان (عوض)؛ لأن الدّهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر، فكان عوضاً منه. (تصريح).

(**قوله: كقط**) ظرف يستغرق ما مضى من الزّمان، وعوض ظرف يستغرقُ ما يستقبل منه، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، والأفصح في قط فتح القاف، وتشديد الطّاء مضمومة، واشتقاقها من قططته، أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري، وبنيت؛ لتضمنها معنى من وإلى؛ إذ المعنى: من يوم خلقت إلى الآن، وعلى حركة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات، وقد يكسر على أصلِ التقاء السّاكنين. وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها. وعوض معرب إن أضيف، نحو: لا أفعله عوض العائضين، مبني إن لم يضف على الضّمّ أو الكسرِ أو الفتحِ، وسمي الزّمان عوضاً؛ لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر؛ أفاده في (المغني). (صبان).

(**قوله: أو شبهها**) معطوف على محذوف كما سيشير إليه الشّارح، أي: أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النّظم؛ لاقتضائه أن بعض الظُّروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية، أو إن غير المتصرّف هو ما يلزم أحد الأمرين الدّائر، فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظّرفية بعينها، إن جعلت أو للأحد الدائر، واللزوم منصباً على الأحد الدائر (صبان).

(**قوله: أو شِبْهَها**) أي: شبه الظّرفيةِ.

وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْ مَـكَـانٍ مَـصْـدَرُ   وَذَاكَ فِـي ظَـرْفِ الـزَّمَـانِ يَـكْـثُـرُ

كعِندَ، وَلَدى (مِنَ الْكَلِمْ) بَيانٌ لِلّذِي.

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظَرْفِ (مَكانٍ مَصْدَرُ) كانَ مُضافاً إلَيه الظرف فَحُذِفَ، وأُقيمَ هو مَقامَهُ، نحو: «جلستُ قُرْبَ زيدٍ».

(وَذاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ) ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

(**قوله: كعِندَ وَلَدي**) وقبل وبعد ولدن فيقضي عليهن بعدم التَّصرف مع أن من تدخل عليهن، إذ لم يخرجن عن الظَّرفية إلا إلى ما يشبهها؛ لأن الظرف والجار والمجرور، سيَّان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة. ثم الظَّرف المتصرِّف: منه منصرف نحو يوم وشهر وحول، ومنه غير منصرف، وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التَّعيين أو لم يقصد. قال في (شرح التَّسهيل): ولا ثالث لهما، لكن زاد في (شرح الجمل) لابن عصفور ضحوة، فقال. إنها لا تنصرف للتَّأنيث والتَّعريف. والظَّرف غير المتصرِّف منه منصرف وغير منصرف، فالمنصرف، نحو: سحر، وليل، ونهار، وعشاء، وعتمة، ومساء، وعشية، غير مقصود بها كلها التَّعيين، وغير المنصرف نحو: سحر مقصوداً به التَّعيين، ومن العرب من لا يصرف عشية في التَّعيين. (أشموني).

(**قوله: تبيان لِلَّذي**) أي: الذي لزم ظرفية عبارة عن الكلم.

(**قوله: وأقيمَ هو مَقامَهُ**) أي: أقيم المصدر مقام الظَّرف، ففي المثال التَّقدير: جلست مكان قرب زيد، فحذف مكان وأقيم مقامه قرب، فنصب على الظَّرفية. (دشتي).

(**قوله: جلست قرب زيد**) أي: مكان قربه. ولا يقاس على ذلك لقلته، فلا يقال: آتيك جلوس زيد، تريد مكان جلوسه، قال (سم): لك أن تقول: هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك مقيس عند النَّاظم إذا كان المضاف إليه غير قابلٍ لنسبة الحكم إليه، كما هنا؛ إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري، فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس.

(**قوله: وَذَاك**) أي: قيام المصدرِ مقام الظَّرف.

(**قوله: في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ**) فيقاسُ عليه. وشرطه إفهام تعيينِ وقت أو مقدار: نحو كان ذلك خفوق النَّجم وطلوع الشَّمسِ، وانتظرته نَحْرَ جزور، وحلب ناقة، والأصل وقت خفوق النَّجم، ووقت طلوع الشمس ومقدار نَحْرَ جزور، ومقدار حلب ناقة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. (صبان). (**قوله: يكثر**) أي: لقوة دلالة الفعلِ على الزَّمن، كما مر.

نحو: «انْتَظَرْتُهُ صَلاةَ الْعَصْر» و«أمْهَلْتُهُ نَحْرَ جَزُورَيْنِ» وقد يُجْعَلُ المَصدَرُ ظرفاً دُونَ تَقديرِهِ، ومِنه «ذَكاةُ الجَنِينِ ذَكاة أُمِّهِ» وقد يُقامُ اسْمُ عَيْنٍ مُضافٍ إلَيهِ الزَّمان مَقامَهُ، نحو: «لا أُكَلِّمُكَ هُبَيْرَةَ بن قَيْسٍ» أي: مُدَّةَ غَيْبَتِهِ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: يَكْثُرُ) وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزَّمان، وقليلاً في ظروف المكان لقرب ظروف الزَّمان من المصدر، وبعد ظروف المكان منه، ألا ترى أن الزَّمان يشارك المصدر في دلالة الفعلِ عليهما؛ لأن الفعل يدل على المصدرِ بحروفه، وعلى الزَّمان بصيغته بخلافِ ظرفِ المكان فإن دلالة الفعل عليه بالتزامِ الخارجي؛ إذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزَّمانِ، ولم يبلغ رتبته، فكانت إقامة المصدرِ مقام الزَّمانِ كثيرة، ومقام المكان قليلة. (تصريح).

(قوله: نحو انْتَظَرْتُهُ صَلَاةَ. . . إلخ) تقديرهما: (انتظرتُهُ وقت صلاة العصر و(أمهلتُهُ مُدَّة نحرِ جَزُورَيْنِ) فحذف الظَّرف وهو وقت وأقيم المصدرُ، وهو الصلاة مقامه، وحذفتْ (مُدَّة) وأقيم المصدرُ (نحر) مقَامَها (والجَزُور) مِن الإبلِ المُعَدُّ لِلنَّحرِ، أو الّذي أكْمَلَ خَمسَ سِنين ودَخَل في السَّادسة، ويُطلَق على الذَّكر وَالأنثى (شيرازي).

(قوله: دُونَ تقديره) أي: تقدير الظَّرفِ. (قوله: ومنه) أي: مما جعل المصدر ظرفاً دون تقدير مضاف فإن ذكاة منصوب من دون تقدير مضاف.

(قوله: ذَكاةُ الجَنِين ذَكاة أمِهِ) فـ (ذكاة) في ذكاةِ أمِّه مصدر وَقَعَ ظرفاً، بدون تقدير ظرفٍ قبله.

(قوله: وقد يقام اسم عين. . . إلخ) أيْ: قد يُضافُ اسمُ الزَّمانِ إلى اسم عينٍ، ثُمَّ يُحذَف اسمُ الزَّمان، ويُنصَب اسمُ العينِ على الظَّرفيةِ لِقِيامِهِ مَقام الظَّرفِ.

هذا، وقيل: قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزَّمان مضافاً إليه، فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين، نحو: لا أكلمه القارظين، ولا آتيه الفرقدين، والأصل مدة غيبةِ القارظين، ومدة بقاء الفرقدين. انتهى.

(قوله: مقامَهُ) أي: مقام الزَّمان على الظَّرفية، فهبيرة اسم عين؛ لأنه علم لشخص، وأقيم مقام مدة فنصب ظرفاً.

(قوله: نحو لا أكَلّمُكَ هُبَيْرَةَ بنِ قَيْسٍ) التَّقدير: لا أكلمُكَ مُدة غيبةِ هُبيْرةِ بنِ قيسٍ، فـ (هُبَيْرَة) اسمُ رجلٍ مِنَ العَرَب، و(مُدَّة) ظرفُ زمانٍ أُضيفَ إلى (غيبته)، وهي أضيفتْ إلى (هبيرْة) فحُذِفَ المُضافان، وأُقيمَ (هُبَيْرَة) المُضاف إلَيه مَقامَ الظَّرفِ، ونُصِب (شيرازي).

المَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِيَ الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

الخامس من المفاعيل: المفعول معه

وأخَّره عنها لِاخْتلافهم فيه هل هو قياسِيٌّ دونَ غيره، ولِوُصُولِ العامِلِ إليه بواسِطَة حرفٍ دُونَ غيرِه.

(يُنْصَبُ) اسْمٌ (تَالِي الْواوِ) الّتي بِمَعنى مَعَ، التَّالية لجُملَةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: بواسطه حرف**) أي: لفظ الحرفِ ومعناه، فلا يردُّ عليه بعض بالمفاعيل الأخر، وهذا الحرفُ هو الواو الذي أصله للعطف، وقد يستعملُ بمعنى مع، والفرقُ بين المعيةِ والعطف أنه لا بد فيها من اقترانِ حكمِ الطَّرفين في الزَّمانِ بخلافِ العطفِ، فإن اشتراكَ الطَّرفين في أصلِ الحكمِ كافٍ فيه، سواء كان في ضمنِ الاقترانِ أو التَّرتيبِ أو خلافه.

(**قوله: ينصب اسم... إلخ**) احترز بقوله اسمٌ عن الفعلِ، والجملة بعد واو المعيَّةِ، وبالواوِ عن تالي لفظٍ، ويا التي بمعنى مع عن تالي الواو لغير المعيَّة، وبقوله: التالية... إلخ، عن التَّالي

الناصية

(**قوله: وآخره عنها لاختلافهم... إلخ**) يعني: أنّ تأخير المفعولِ معه عن سائر المفاعيل لأمرين؛ أحدهما: الاختلاف في قياسية نصبه دون سائر المفاعيل، وثانيهما: وصول عامل النَّصبِ إليه بواسطة واو المعيَّة، دون باقي المفاعيل لوصولِهِ إليها بنفسه.

هذا، وفي (شرح الشيرازي) تأخيرُ المفعولِ فيه عن بَقِيَّةِ المفاعيل لِسَبَبَيْنِ (الأوّل): اختلافُ النّحاةِ على أنه قِياسيٌّ أو سماعِيٌّ، مع اتّفاقهم على أنّ سائِرَ المفاعيلِ قِياسِيَّة (الثاني): وُصول العاملِ إلَيه بِواسِطَةِ حرفِ الجَرّ (الواو) بِخِلافِ سائِرِ المفاعيل، فإنّ العامِلَ يَصِلُ إلَيها بِنَفسه.

(**قوله: تالي الواو**) فيه إشارة إلى عدمِ جواز الفصل بين الواو والمفعول معه، ولو بالظَّرف، وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة، ومعطوفها لتنزل الواو هنا، والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره (يس). ويجب ذكر هذه الواو؛ إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه، كما في (المغني). (صبان).

(**قوله: التي بمعنى مع**) أي: التي للتنصيصِ على مصاحبةِ ما بعدها لمعمول العامل السَّابق، أي: مقارنته له في الزَّمان، سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيداً، أَوْ لا، كاستوى الماء والخشبة، وبذلك فارقت واو العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزَّمان، وإن وجدت في نحو: كل رجل، وضيعته ذكره شارح الجامع، فلو لم يمكن التَّنصيص بها على

ذاتِ فِعلٍ، أو اسْمٍ فيه مَعناهُ وحُرُوفُهُ ....

أبو طالب

للمفردِ أو الجملة التي لا تشتملُ على الأمرين، سواءٌ اشتملت على أحدهما أم لا، فإن كلاً منها لا يسمَّى مفعولاً معه، ولا بنصب على المفعولية، وينبغي أن يقيد الاسم باللفظة؛ ليخرج نحو: تشارك زيد وعمرو.

الناصية

المصاحبة لنصب ما قبلها، وصحة تسلُّط العامل على ما بعدها كما في: ضربت زيداً وعمراً كانت للعطف اتفاقاً، كما قاله الدَّماميني. ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السَّابق، نحو: أشركت زيداً وعمراً، وخلطت البُرَّ والشَّعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها، فإنها لمجرد العطفِ، فتدبر. (صبان).

(قوله: ذات فعل) هذا مفهومٌ من قوله الآتي بما من الفعل... إلخ، (سم) (صبان).

(قوله: أو اسْم فيه مَعناهُ) أي: في العملِ ومنه اسمُ الفعلِ بدليل تمثيله به فيما يأتي. واستثنوا الصِّفة المشبهة، وأفعل التَّفضيل، فلينظر وجهه. ثم رأيت في (المغني) ما يؤخذ منه وجهه؛ حيث قال: وقد أجيز في: حسبك وزيداً درهم، كون زيداً مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب وهو الصَّحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنسٍ ما يعمل في المفعول به. (صبان).

(قوله: وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتي بقدني، فتأمل. وقد أشار المصنفُ إلى هذه الشُّروط بالمثالِ.

(قوله: وحُرُوفُهُ) أي: في الاسمِ معنى الفعلِ، وحروفه كاسم الفاعل؛ نحو: أنا سائر والفرسَ.

وفي (التَّصريح): وحروفه بالرَّفع فذات الفعل (ك: سرت والنيل و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (أنا سائر والنيل) فيصدُق على النيل في المثالين أنه اسمٌ لدخول أل عليه، وأن فضلة؛ لأنه منصوبٌ، وأنه تال لواو بمعنى مع، والواو تالية لجملة ذات فعل، وهو سرت في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وهو سائر في المثالِ الثَّاني؛ فإن فيه معنى الفعل، وهو أسير وفيه حروفه وهي السِّين والياء والراء، وسمي النِّيل مفعولاً معه؛ لأنه فعل معه فعل، وهو السَّير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الأول) وهو قوله: اسم (نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب، كما قيَّده الموضح بذلك في (شرح اللمحة) (ونحو: سرت والشَّمس طالعة) برفعهما فإن الواو) وإن كانت بمعنى مع فيهما، كما صرَّح به في (شرح القطر) (لا أنها داخلة في) المثال (الأول) في اللفظِ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشَّمس طالعة، فليسا مفعولاً معه، بناء على أن المؤوَّل من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه خلافاً لبعضهم، وعلى أن جملة والشَّمس طالعة ليست مفعولاً معه؛ خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزَّمخشري، كما قاله عنه في (المغني) (و) خرج (بـ) اللفظِ (الثَّاني) وهو قوله: فضلة (نحو: اشترك زيد وعمرو) فإنه

حال كونه (مَفْعُولاً مَعَهْ) ومِثالُ ذلك مَوْجُودٌ (في نَحْوِ سيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ ....

أبو طالب

(**قوله: ومثال ذلك... إلخ**) فيه إشارة إلى أن قوله في نحو... ليس قيد للمذكورِ، بل لمحذوف.

(**قوله: والطريق مسرعة**) اشتراكُ الطَّريق مع ياء المخاطبةِ في الاتِّصافِ بالسَّيرِ من قبيل اشتراكِ السَّاكنِ مع المتحرِّك في الاتِّصاف بالقربِ أو البعدِ، من قبيل سرت والنِّيلَ، على أن يكون المرادُ

الناصية

عمدة (و) خرج (بـ) اللفظ (الثالث) وهو قوله: تالي الواو (نحو: جئت مع زيد) فإنه تال لنفسٍ مع لا للواو التي بمعناها (و) خرج (بـ) اللفظ (الرابع) وهو قوله: بمعنى مع (نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فإن التَّقييدَ بالقبليةِ أو البعدية ينافي المعية، ولو قال: بدل جاء رأيت حتى بكون عمرو منصوباً كان أولى؛ لأن المرفوع يخرج بقوله: فضلة، ويمكن أن يقال: خرج بقيدين (و) خرج (بـ) اللفظ (الخامس) وهو قوله: تالية لجملة (نحو: كل رجلٍ وضيعته) بالرَّفع عطفاً على كلّ (فلا يجوز فيه النَّصب) على المفعولِ معه لعدم تقدُّم الجملة (خلافاً للصيمري) بفتحِ الميمِ وضمها، فإنه يجيز نصبَ المفعولِ معه عن تمام الاسم كالتَّمييز (و) خرج (بـ) اللفظ (السادس) وهو قوله: ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: هذا لك وأباك، بالموحدة فلا يتكلم به، قال سيبويه: وأما هذا لك وأباك فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل، قال ابن مالك: أراد بالقبيحِ الممتنع، وقد كثر في كلامه التَّعبير بالقبيحِ عن عدمِ الجوازِ، وعلم من هذا أن اسم الإشارةِ، وحرف الجرِّ المتضمِّن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعولِ معه (خلافاً لأبي علي) الفارسي، فإنه أجاز في قوله:

هــذا رِدائــي مَـطْـويــاً وسِـرْبــالاً ....

إعمال الإشارة، وأجاز بعضهم إعمال الظَّرف وحرف الجرِّ. اهـ. كلام ابن مالك، ولم يستوفِ جميع الشُّروط في النَّظم اعتماداً على المثالِ، فقال:

يـنـصـبُ تـالـي الـواو مَـفْـعُـولاً مَـعَـهْ   فـي نـحـو سِـيْـري والـطـريـقَ مُـسْـرِعَـهْ

(**قوله: حال كونه مَفْعُولاً مَعَهْ**) يعني: (المفعول معه) هو الاسمُ المنصوبُ الواقِعُ بعدَ الواوِ الَّتي بمَعنى مَعَ، والَّتي وَقَعَتْ بعد جُملةٍ فيها فِعل، أوْ فيها اسمٌ في ذلك الاسم مَعنى الفِعلِ وحُرُوفِه.

(**قوله: في نحو**) أي: كالتالي للواو في نحو... إلخ، فزاد الشراح لفظة كما دفعاً لتوهم تقييد تالي الواو بالطَّريق، وأن الإشارة بنحو إلى غير سيري من بقيةِ العواملِ، وغفل البعضُ عن هذه الدقيقةِ، وعن بقاءِ إعطاء القيودِ بالمثال مع زيادةِ كما، فقال: كان الأظهر عدمُ زيادةِ كما، ويكون الظَّرف وهو قوله: في نحو قيداً؛ لينصب بناء على طريقةِ المصنف من إعطائه القيود بالمثال، فيكون مشيراً إلى بقية القيودِ التي ذكرها الشُّراح.

(**قوله: سيري والطريق**) يفيد أنه لا يشترطُ في نصبِ الاسمِ على أنه مفعول معه، جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبهِ، وهو كذلك خلافاً لابن جني. اهـ. (سم) ومما لا يصحُّ فيه العطف

بِـمَـا مِـنَ الْـفِـعْـلِ وَشِـبْـهِـهِ سَبَـقْ   ذَا النَّصْبُ لَا بِالْـوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

بِما مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ....

أبو طالب

بالطَّريق الماء المتحرِّك المحركِ لسفينة المخاطبةِ، كما ظنَّ، فإن المتحرِّك من حيث هو متحرِّك لا يسمَّى طريقاً، وذلك ظاهر.

الناصية

اسْتوى الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى: ارتفع فإن كان بمعنى تساوى، أي: تساوى الماء والخشبة في العلوِّ، فهو مما يصحُّ فيه العطف.

(قوله: **سِيري وَالطَّرِيقَ مُسْرعه**) وأنا سائر والنِّيل، وأعجبني سيرك والنِّيل، فالطَّريق والنِّيل نصب بالمفعول معه. وخرج بالاسم نحو: لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن، ونحو: سرت والشَّمس طالعة، فإن تالي الواو في الأول فعل، وفي الثَّاني جملة، وبالفضلةِ نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالواوِ، نحو: جئت مع عمرو، وبكونها بمعنى مع، نحو: جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده، وبكونها تالية لجملة نحو: كل رجل وضيعته، فلا يجوزُ فيه النَّصب خلافاً للصيمري، وبكون الجملة ذات فعلٍ أو اسم يشبهه، نحو: هذا لك وأباك، فلا يتكلَّم به خلافاً لأبي علي، وأما قولهم: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد، وما أشبهه، فسيأتي بيانه.

هذا، وفي (الشيرازي) المعنى: سِيري مَعَ الطَّريق، فـ(الطريق) هو المفعولُ مَعَه، وَقَعَ بَعدَ واوٍ بمَعنى مَعَ، ووقعتِ الواو بَعدَ جُملةِ (سِيري) الّتي فيها فِعلٌ، أمَّا وُقوعُ الواو بَعدَ اسْمٍ فيها مَعنى الفِعلِ وحُرُوفِه، فنحو: (هل أنتَ سائِرٌ والطَّريقَ؟) فـ(سائِر اسمُ فاعلٍ، فيه مَعنى الفِعلِ وهو (السَّير) وفيه حُرُوفُ الفِعل (س - ي - ر) (وهذا) احْتِراز عَمَّا لَيس كذلك، مثل: (هذا لَكَ وزيدٌ) فإنّه لا يَجُوزُ فيه النَّصب.

(قوله: **بما مِنَ الْفِعْل... إلخ**) صلة لما، يعني: أن نصبَ المفعولِ معه بما سبق عليه من فعلٍ وشبهه لا بالواو في القولِ الأحقِّ بالتَّرجيح على القولِ بأن نصبه بالواوِ، وهذا التَّرجيح نصَّ عليه جمهور البصريين، وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا، فقال سيبويه والفارسي وجماعة: إنه كالمفعول به في (المعنى) فمعنى سرتُ والنِّيل: سرت بالنِّيل وزعمَ الأخفش وجماعةٌ من الكوفيين أنه نصب على الظَّرفية، والواو مهيئة للظَّرفية، ونظروه بمسألة النَّصب بإلا، فانتصب الاسمُ بعد الواوِ، كما انتصب بعد إلا (لا) النَّاصب له (الواو خلافاً للجرجاني) عبد القاهر، ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتَّصل بها إذا كان ضميراً، كما في سائر الحروف النَّاصبة، إلى هذين المذهبينِ أشار النَّاظم بقوله:

بـمـا مـن الـفِـعْـل وشِـبْـهـه سـبـقْ   ذا النَّـصب لا بـالـواو فـي الـقـولِ الأحَـقْ

ذا النَّصْبُ لا بِالْواوِ في القَوْلِ الأَحَقّ) ....

أبو طالب ــــــــــــــــــــ

....

الناصية ــــــــــــــــــــ

(ولا) النَّاصب له (الخلاف) أي: المخالفة (خلافاً للكوفيين) أكثرهم، كما صرَّح به الموضح في (شرح اللمحة) فإنهم ذهبوا إلى أن النَّاصب للمفعولِ معه معنوي، وهو مخالفة ما بعد الواوِ لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصبِ الظَّرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ؛ نحو: زيد عندك؛ لأن ما بعدَ الواوِ لا يصلحُ أن يجري على ما قبله كـ: قامَ زيدٌ وعمرو، فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلافِ، وردَّ بأن الخلافَ لو كان يقتضي النَّصب لجازَ: ما قامَ زيدٌ بل عمراً بنصبِ عمرو، وذلك لا يجوز (ولا) النَّاصب له فعل (محذوف) بعد الواوِ (والتقدير) في: سرت والنِّيل، وسرتُ ولابست النِّيل، فيكون حينئذ مفعولاً به خلافاً للزَّجاج، ورده السِّيرافي بما يطولُ ذكرهُ، وإنما قدر فعل الملابسة؛ لأنها أعمُّ الأفعالِ؛ إذ لا يتحقَّق فعل بدونها، ويؤخذ من قوله: والنَّاصبُ للمفعولِ معه ما سبقَه من فعلٍ أو شبهه أن المفعول معه لا يتقدَّم على عامله، لا يقال: والنِّيل سرت، ولا يتوسَّط، نحو: سار والنيل زيدٌ؛ لأن الواوَ عندهم أصلها أن تكون عاطفةً، فكما لا يجوزُ تقدُّم المعطوفِ ولا توسُّطه بين العاملِ والمعطوفِ عليه، فكذلك هذا، والأولى: متفقٌ عليها، والثانية: طرقها خلاف لأبي الفتحِ، ذهب في (الخصائصِ) إلى جوازِ التَّوسطِ مستدلاً بنحو قوله:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَميمةً ... خِصالاً ثلاثاً لستَ عنها بمُرْعَوِي

وهذا مخرجٌ على أن فحشاً معطوفٌ على غيبةٍ، وقدِّم عليه للضَّرورة، (تصريح) كقوله:

ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ... عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

والأصل: عليك السَّلام ورحمة الله.

(قوله: ذا النصب) ذا النَّصب برفع الابتداءِ خبره في المجرور الأول، وهو بما، وسبق صلة ما ومن الفعلِ متعلِّق بسبق: أي: نصبَ المفعولَ معه إنما هو بما تقدَّم في الجملة قبله من فعلٍ وشبهه.

(قوله: لا بالواوِ في القَوْلِ الأحَقّ) خلافاً للجرجاني في دعواه أن النَّصب بالواوِ؛ إذ لو كان الأمرُ كما ادَّعى لوجب اتصال الضَّميرِ بها، فكانَ يقالُ: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروفِ العاملةِ، نحو إنك ولك، وذلك ممتنع باتفاقٍ، وأيضاً فهي حينئذٍ حرفٌ مختصٌّ بالاسمِ غير منزلٍ منزلة الجزءِ، فحقُّه أن لا يعمل إلا الجرّ كحروفِ الجرِّ، ولا بالخلافِ خلافاً للكوفيين. وإنما قيل: غير منزل منزلةِ الجزءِ للاحترازِ من لام التَّعريفِ، فإنها اختصَّت بالاسمِ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزءِ منه بدليل تخطِّي العامل لها. وتناول إطلاق الفعل الظَّاهر، كما مثل، والمقدر كقوله:

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ ... وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

بالتَّرجيح الّذي نَصَّ عَلَيه سيبوَيْه، وقال الجُرجاني بِالواو، والزَّجّاج بفعلٍ مُضمرٍ. وفُهِمَ مِن قوله: «سَبَقْ» أنّه لا يَتَقَدَّم عَلَيه، وهو كذلك بِلا خِلاف.

(وَ) إنْ قلت: قد روي النَّصب (بَعْدَما اسْتِفْهامٍ أوْ كَيْفَ) نحو: «ما أنْتَ وَزيداً» و«كيف

أبو طالب

. . . .

الناصية

أي: ما تصنع والتلدُّد، هذا، وفي (شرح الشِّيرازي) الأصَحّ أنْ نصبَ المفعولِ مَعَه بالفعلِ الذي تَقَدَّمَهُ، أوْ شِبه الفعلِ الّذي تَقدَّمَهُ، لا بِالواوِ، ولا بفعلٍ مُستَتِرٍ آخر.

(**قوله: والزَّجاج بفعلٍ مُضمرٍ**) يناسب المعيَّة مثل: لابست، وصاحبت، ونحوهما.

(**قوله: وفهم من قوله: سبق... إلخ**) يعني: فُهِمَ مِن سَبَقْ في قَوْلِ النَّاظِم: (بما مِنَ الفِعلِ وَشِبهِ سَبَق) أن المفعولَ مَعَه لا يَتَقَدَّم على عامِلِهِ، وهو اتِّفاقيٌّ.

(**قوله: وفُهِمَ مِن قوله «سَبَقْ»... إلخ**) وفي (الصبان): أفهم بقوله: سبق أن المفعولَ معه لا يتقدَّم على عامله، وهو اتفاق. فلا يجوزُ: والطرَّيق سرت، وفي تقدمه على مصاحبه خلافٌ، والصَّحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله:

جَمَعتَ وفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ لستَ عَنهَا بِمُرْعَوِي

وقوله:

أكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُه وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

على روايةٍ من نصب السَّوءة واللقب. يعني: أن المرادَ في الأولِ جمعت غيبة ونميمة مع فحشٍ. وفي الثَّاني: ولا ألقبه اللقبَ مع السَّوءة؛ لأن من اللقبِ ما يكون لغير سوأة، ولا حجة له فيهما لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها، وذلك في البيت الأول ظاهرٌ. وأما في الثَّاني: فعلى أن يكون أصلُه: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السَّوءة، ثم حذف ناصب السَّوءة.

(**قوله: أنّه... إلخ**) أي: المفعولُ معه لا يتقدَّم على العاملِ.

(**قوله: وهو كذلك... إلخ**) أي: والصَّحيح أنه كذلك، أي: لا يتقدَّم على عامله.

(**قوله: بلا خلافٍ**) أي: محل اتفاقٍ، وفيه أن الرَّضي جوّز تقديمه على العاملِ مع تأخره عن المصاحبِ، نحو: إياك والنِّيل سرت.

(**قوله: وَإنْ قلت... إلخ**) يعني: بعد ما قال المصنف من أن العامل في المفعول معه لا بد أن يكون فعلاً أو شبهه، فما تقول في المنصوبِ بعد ما وكيف الاستفهاميين، مع عدمِ وجودِ فعل وشبهه

أنتَ وقَصْعَةً مِن ثَريد»، فَبَطَلَ ما قَرَّره مِن أنّه لا بُدَّ أنْ يَسبِقَهُ فعلٌ أوْ شِبهه. فالجَواب أنّ أكْثَرَهُم يَرْفَعُهُ، وقد (نَصَبْ) هذا (بِفِعْلٍ) مِنْ (كَوْنِ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

هناك، فأجاب الشَّارح بقوله: إن أكثرهم... إلخ. وفي (التصريح): (فإن قلت: فقد قالوا: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً) بنصبِ زيدٍ فيهما، ولم يتقدَّم فعل ولا اسم فيه معنى الفعلِ وحروفهِ (قلت: أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا إشكالَ فيه (والذين نصبوا قدروا الضَّمير) وهو أنت (فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهامِ قبله خبره، ويتعين ذلك في الثَّاني دون الأول. (والأصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعليَّة (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتِّصاله، وقدره سيبويه من لفظِ الكون في المثالينِ وقدره بالمضارعِ مع كيف، وبالماضي مع ما، فقال: الأصل كيف تكون وزيداً، وما كنت وزيداً. واختلف في تقديره ذلك: هل هو مقصود له، أو غير مقصود؟ فزعم السِّيرافي أنه غير مقصودٍ، ولو عكس لجاز، وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه، قال: وذلك أن ما دخلها معنى التَّحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي، والمضارع، واختلف في كان المقدرة، فنصَّ الفارسي وغيره على أنها التَّامة، وعلى هذا، فتكون كيف في موضعِ نصب على الحال، وأما ما فلا تكون حالاً، وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسُّؤال عن الحالِ، والصَّحيح أن كان ناقصة، وكيف وما في موضع نصب خبرها، والتَّقدير: على أي حال تكون أو كنت مع زيد، وهو مذهب ابن خروف، وإلى هذه المسألة أشار النَّاظم بقوله:

وبعدما اسْتِفْهام أو كيف نصبْ بِفِعْل كون مُضْمَر بعض العَرَبْ

(**قوله: فالجَواب... إلخ**) أمران: **الأول**: أن أكثر العربِ يرفع الاسم الواقع بعد ما وكيف، **والثاني**: أنّ نصبه عند من ينصبه إنما هو بفعل مقدر.

(**قوله: بفعل مِنْ كون**) أي: بفعل مشتقٍّ من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره. فإن قلت: لم أكتف بتقدير الفعلِ، في نحو: ما أنت وزيداً، ولم يكتف به في نحو: هذا لك وأباك. أجيب بقوة الدَّاعي للفعل في نحو: ما أنت وزيداً لوجود مقتضيين له: تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل، والضَّمير المنفصل الذي كان متصلاً به على أنه فاعله بخلاف نحو: هذا لك، وأباك، فإن فيه مقتضياً للفعل واحداً، كما بيناه قريباً. (صبان).

(**قوله: بعض العرب**) إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرَّفع بالعطف.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

فتقديرُهُ: «ما تكونُ وزيداً» و«كيفَ تكُونُ وقَصْعَةً مِن ثَريد».

(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ) فيه (أَحَقّ) مِنَ النَّصْبِ على المَفعُوليةِ، نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كَالأخَوَيْن» (وَالنَّصْبُ) على المَفعُولية (مُخْتارٌ) عِندَ المصنف ....

أبو طالب

(قوله: نحو: كنت أنا وزيد كالأخوين) إن جعل لفظُ الأخوينِ مشبهاً به، لكلا الأمرين فأحقية العطف في المثالِ هي مذهب الأخفشِ والجمهورِ، يقولون بالأحقيَّة عند إفرادِ لفظ الأخوين، وأما عند كونه تثنية فيوجبون العطفِ، وهذا هو الحقُّ؛ لأن المقصودَ من الكلامِ المشتمل على المعيَّة بيان

الناصية

(قوله: فتقديرُهُ) أي: تقدير ما وقع بعد ما وكيف.

(قوله: ما تكون وزيداً... إلخ) إذاً في التَّقدير كانَ فعلٌ قبلَ المفعولِ مَعَه هذا، وقبيل فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدَّم عليها من اسم استفهام، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضَّمير.

(قوله: بلا ضَعْف) من جهة المعنى أو من جهةِ اللَّفظ. (قوله: فيه) أي: في العطفِ.

(قوله: أحَقّ) وأرجح من النَّصبِ على المعية.

(قوله: من النصب) لعدم الخلافِ في جوازه؛ بخلاف النَّصب إذ القائل بأن النَّصب سماعي، كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه، ولصيرورة العمدة في النَّصب؛ فضلة؛ ولأن الأصل في الواوِ العطف، ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلِّم مطلق النِّسبة؛ فإن قصد التَّنصيص على المعيَّة تعين النَّصب، وإن قصد عدم التَّنصيص عليها، وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدَّماميني. (صبان).

(قوله: نحو «كنتُ أنا وزيدٌ كَالأخَوَيْن») فرفع زيد عطفاً على الضَّمير المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطفَ ممكنٌ، والفصل والتشريك أولى من عدم التَّشريك. (خضري).

(قوله: كالأخوين) مقتضاه جواز النَّصب في هذا المثالِ، وهو مبنيٌّ على قول الأخفش: إن ما بعد المفعول معه يطابقهما معاً، قياساً على العطفِ، وهو ضعيفٌ والصَّحيح المؤيد بالقياسِ والسَّماع، كما قاله ابن هشام، كونه بحسب ما قبل الواوِ فقط، فالعطفُ في المثال متعين؛ ولذا مثل للنَّصب في القطرِ بكنت أنا وزيداً كالأخِ (خضري).

(قوله: والنَّصْبُ عَلى المَفعُولية... إلخ) وذلك في نحو قوله:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ مكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

والكليتان بضمِّ الكاف لحمتانِ حمراوان لازقتان بعظمِ القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيطٌ بهما كالغلافِ لهما، والطِّحال بكسر الطَّاء الذي عليه مركزُ القلب، وهو الصُّلب (ونحو: قمت وزيداً لضعف العطفِ في الأول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لأنك إذا قلت: كن أنت وزيد

(لَدى ضَعْفِ) عَطفِ (النَّسَقْ) ....

أبو طالب

حالة أول طرفيها بالذَّات، وبيان حالة ثانيهما بالعرض، فيجبُ أن يذكر الحالتانِ بحيث يفيد ذلك، والتَّثنية خاليةٌ عن هذه الإفادة، وإنما المفيدُ لذلك هو قولنا كالأخِ مع الأخ، أو كالأخِ بِتقديرِ قولنا مع الأخ، وإن جعل لفظ الأخوين مشبهاً به لأول طرفي المعيَّة بتمامه، وجعل الطَّرف الثاني محذوفاً، فالأخفش وغيره متساوون في القولِ بأحقية النَّصب.

الناصية

كالأخِ، وعطفت زيداً على الضَّمير في كن لزمَ أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخِ، قاله الموضح في شرح القطرِ، وهو معنى قول ابن مالك؛ لأن المرادَ: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التَّقدير كونوا لهم، وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ. وقال أبو البقاء: كان ينبغي أن النَّصب يجب؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضَّمير بقوله: أنتم ولو كان المانع من الرَّفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا. اهـ. وبقوله: أقول: (و) لضعفِ العطفِ (في الثاني) وهو قمت وزيداً (من جهة الصناعة)؛ لأنه لا يحسن العطف على الضَّمير المرفوعِ المتَّصل إلا بعد توكيده بضميرٍ منفصلٍ، أو بأي فاصل كان، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... والنصب مختار لدى ضعف النسق

(تصريح). (قوله: لَدَى ضَعفِ النَّسَقْ) إما من جهةِ المعنى كما في نحو قولهم: لو تركت النَّاقة وفصيلها لرضعها، فإن العطفَ فيه ممكن على تقدير لو تركت النَّاقة ترأم فصيلها، وترك فصيلها يرضعها لرضعها، لكن فيه تكلُّف وتكثير عبارةٍ فهو ضعيفٌ، فالوجهُ النَّصب على معنى لو تركت النَّاقة مع فصيلها. ونحو قوله:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وقوله:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

لأن في العطف تعسفاً في الأول، وتوهيناً للمعنى في الثَّاني. وفي النَّصب على المعيَّة سلامة منهما فكان أولى. وإما من جهة اللفظ كما في نحو: جئت وزيداً، واذهب وعمراً؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتَّصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل. فالوجه النَّصب؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة. (أشموني).

(قوله: عَطف النَّسق) أي: العَطف بالحُرُوفِ مُقابِلُ عَطفِ البَيان.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

نحو: «جئتُ وزيداً» وأوْجبه السّيرافي بِناءً على قاعِدَتِهِ: أنّ كُلَّ ثانٍ كانَ مُؤَثَّراً لأوَّلٍ - أي: مُسَبَّباً لَهُ - لا يَجُوزُ فيه إلَّا النَّصب، إذْ قَوْلك: «جئتُ وزيداً» مَعناه: كنتُ السَّبب في مَجيئِهِ.

(وَالنَّصْبُ) على المَفعُوليةِ (إنْ) أمْكن، و(لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ) لِمانِعٍ ....

أبو طالب

(**قوله: وأوجبه السيرافي**) ينبغي أن يقرر مراده بأن كلما نصبه العربُ مفعولاً معه على سبيل الحقيقة لدلَّ على أن ما بعدَ الواوِ مسببٌ عن ما قبله، وعلى إرادة الإشعارِ بذلك، وكلما كان كذلك لا يجوزُ فيه إلا النَّصب ما دام كذلك، أما الصُّغرى فلأن حكم ما قبل هذا الواو، بل كلَّما دلَّ على المعيَّةِ تابع وقيد لحكم ما بعده معنى ومؤخر عنه رتبة، وإن كان بعكس ذلك لفظاً، فهو بل معروضه سبب الحصولِ المعيَّة الحاصلة للحكمين، بمعنى كونه جزءاً خبر لعلتها، وينسب سببيته في هذا الفرْ إلى نفس الحكم المؤخر رتبة، بل إلى معروضه أيضاً إقامة للمعروضِ مقام العارض، كما في الوصف السَّببي والمعمول السَّببي، أما الكبرى فلأن غير النَّصب، أي: العطف لا يفيد المراد،

الناصية

(**قوله: نحو «جئتُ وزيداً»**) فإن العطف على الضَّمير المتصل المرفوع ضعيف ومرجوح إلّا أن يؤتى بالمنفصل، فيقال: جئت أنا وزيد. (دشتي وفي الشيرازي) فـ (زيدٌ) لا يُمكن عطفُهُ على التاءِ مِن (جئتُ)؛ لأنّه لا يَجُوزُ العَطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المُتَّصلِ إلّا إذا أُكِّدَ بِضَمير منفصِلٍ، فَلَوْ كانَ (جئت أنا) صحَّ أنْ يقال: (وزيد) بالعطفِ، أمَّا ما دامَ لَمْ يُؤَكَّدِ المتَّصِل بالمنفصِل، فلا يَجوز؛ ولذا يُنصَب: (جئتُ وزيداً). (**قوله: وأَوْجبه**) أي: النَّصب.

(**قوله: أنّ كُلَّ ثان**) أي: الذي بعدَ الواوِ أن كان مسبباً لما قبل الواو، يجب نصبه، وجعل تلك الواو معيَّة. فعلى هذه القاعدة يجب نصب زيد في المثالِ.

(**قوله: كانَ مُؤَثَّراً**) بفتح الثَّاء اسم مفعول، وكذا المسبب اسم مفعول أيضاً.

(**قوله: لِأوَّل**) الذي قبل الواو.

(**قوله: مَعناه: كنتُ السَّبب في مَجيئِهِ**) فمجيء الأوّل، وهو تاء المتكلّم، سبب لمجيء الثَّاني وهو زيد.

(**قوله: لمانِعٍ**) معنوي كما في: سرتُ والنّيل، ومشيت والحائط، ومات زيدٌ وطلوع الشَّمس، مما لا يصحُّ مشاركة ما بعد الواوِ منه لما قبلها في حكمه، أو مانع لفظي، كما في نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً؛ لأن العطف على الضَّمير المجرورِ من غير إعادة الجار ممتنعٌ عند الجمهور، فيتعيَّن النَّصب على المعيَّة. هذا حيث أمكن النَّصب على المعيَّة، كما رأيت. فأما إذا امتنع مع امتناع العطفِ، وهو رابع الأقسامِ، وذلك، كما في نحو قوله:

(يَجِبْ) ....

أبو طالب ـــــــــــ

وبهذا التَّقرير لا ينافي كلامه كلام القوم؛ إذ هذا المعنى مما لم ينكره أحد، ولا ينبغي أن يحمل كلامه على أن وجوبَ النَّصبِ لازم لذات، مثل هذا المثالِ حتى لا يكون له وجهٌ، وصار مخالفاً لغيره في هذا الحكم.

الناصية ـــــــــــ

عَلَفْتُهَا تِبْناً................. .... إلــخ

كما سيأتي في الشَّرح. **(قوله: يجب)** جواب الشَّرط، والشَّرط وجوابه خبر المبتدأ، وهذا أولى من جعل جوابِ الشَّرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ؛ لأن حذف الجوابِ مع كون الشَّرط مضارعاً ضرورة، كذا قال غير واحد. وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشَّرط المضارع مجزوماً بلم، وإلا جاز حذف الجوابِ، كما سيأتي لكونه ماضياً في المعنى. واعلم أن عبارة المصنفِ تحتمل أمرين: الأول: كون أو للتَّخييرِ والمعنى إذا امتنع العطفَ، كما في: سرت والنيل، وجبَ أحد أمرين: إما النَّصب على المعيَّة، وإما النَّصب بإضمار عامل. الثَّاني: كون أو للتَّنويع، والمعنى: أن ما امتنع فيه العطفُ نوعانِ: نوع يجبُ فيه النَّصب على المعيَّة، نحو: سرت والنيل، ونوع لا يجوز فيه النَّصب على المعية، بل ينصب بإضمار عاملٍ نحو:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً ....

وعلى هذا حل الشَّارح غير أنه زاد في النَّوع الثاني وجهاً، وهو تأويل العاملِ بما يصلحُ للمعطوفِ والمعطوف عليه، ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصحُّ فيه المعية نحو: علفتها... إلخ وعلى الثَّاني أن دعوى عدم صحةِ تقديرِ العاملِ في النوع الأول غير مسلمة؛ لأنه يصحُّ في نحو: سرت والنِّيل أن التقدير: سرت ولابست النيل. (صبان).

(قوله: يَجبْ) وذلك في نحو: مالك وزيداً، ومات زيد وطلوع الشَّمس لامتناعِ العطف في المثالِ (الأول) وهو مالك وزيداً (من جهة الصناعة)؛ لأنه لا يجوز العطفُ على الضَّمير المجرور، وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار والمجرور، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وأجاز الكسائي فيه الجرَّ، قال الموضح في الحواشي: وبه أقول لا على العطف، بل على إضمار الجار لتقدم ذكره. اهـ. وفيه نظر؛ لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله، فإن قلت: كان ينبغي أن يمتنع ما كان وزيداً، كما امتنع هذا لك وأباك على الصَّحيح؛ لعدم تقدُّم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، قلت: لما اشتمل مالك وزيداً على ما يشتد طلبه للفعل، وهو ما الاستفهامية الإنكارية قدروا عاملاً بعدها؛ لشدة طلبها للفعل، والتقدير: ما كان لك وزيداً، هو أحد الوجهين في (التَّسهيل) (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشَّمس من جهة المعنى)؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى، وطلوع الشَّمس لا يقوم به الموت، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله:

نحو: «مالَكَ وَزَيداً» بالنَّصبِ؛ لأنَّ عَطفَهُ على الكافِ لا يَجُوز، إذ لا يُعْطَف على ضَميرِ الجَرِّ إلَّا بِإعادَةِ الجارِّ - قاله في «شرح الكافية» - وسَيَأْتي في بابِ العَطْفِ اخْتِيارُ جَوازِهِ (أوِ اعْتَقِدْ) إذا لم يُمْكِنِ النَّصب على المَفعوليةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

والنَّصب إن لم يجز العَطْف يَجِب ....

(تصريح). (قوله: **نحو مالك وزيداً**) أي: بناء على غير مذهب المصنف، أما على مذهبه فيصح العطف؛ لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطفِ على الضَّمير المجرور، وإنما لم يمنعوا النَّصب، كما منعوه في هذا لك وأباك لما أسلفناه، وفي (التسهيل) وشرحه للدَّماميني ما نصه: والنَّصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار، والتَّقدير: ما كان لك وزيداً، وما كان شأنك وزيداً، أو بمصدر لابس منوياً بعد الواو، فالتَّقدير مالك وملابستك زيداً، وكذا في المثال الآخر. وهذان التَّوجيهان أجازهما سيبويه، لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه إلى كونه مفعولاً به. فإن قلت: ويلزم عليه إعمال المصدر منوياً. قلت: قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظِ به لوضوح الدّلالة عليهِ، على أن المصنف صرَّح بجواز إعمال المصدر منوياً، وأطنب في الاستدلالِ عليه، وذكر جملة من الشَّواهد عليه، وإذا قدر النَّاصب مصدراً منوياً احتمل أن يكون معطوفاً على الخبرِ الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك، فالمعنى ما ملابستك زيداً؛ إذ المعطوف على الخبرِ خبرٌ، وهو معنى صحيح. اهـ. مع حذف. ومنه يعلم أن في تعين نصب (زيداً) في المثال على المعيَّة نظراً إلا أن يجاب بما يأتي قريباً. (صبان).

(**قوله: لا يَجُوز**) عند الجمهور البصريين لا النَّحويين لأن الكوفيين، وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالنَّاظم، كذا قال البعض تبعاً لغيره، والذي في الدَّماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنعِ إلى أكثر البصريين، فصار المجموع أكثر من الكوفيين، وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النَّحويين. (صبان).

(**قوله: اختيار جوازه**) أي: جَوازِ مِثْلِ (مالَك وزيداً) في قَوْلِ النَّاظِمِ هُناك:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدى عَطْفِ عَلى ضَميرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلا
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِماً إذْ قَدْ أتى في النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحيح مُثْبَتا

(شيرازي). (**قوله: أو اعتقد... إلخ**) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضَّرورة، أو جرياً على القول بجوازه، والرابط لجملة اعتقد... إلخ، بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النَّصبِ محذوف تقديره: عامل له. (صبان).

(إضمارَ عامِلٍ) ناصِبٍ لَهُ (تُصِبْ) نحو:

عَلَفْتُها تِبْناً وَماءً بارِداً [حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيناها]

أي: وَسَقَيْتُها.

أبو طالب

(قوله: علفتها تبناً. اهـ.) آخره:

.... حتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْناها

الناصية

(قوله: إضمَارَ عامِلٍ) ملائم لما بعد الواو ناصب له.

(قوله: تُصِبْ) أي: وسقيتها ماء وكحلن العيون. وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما. (صبان).

(قوله: نصب) أي: تَعمل صَواباً هذا، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا البابَ سماعي. وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشُّروط السَّابقة، وهو ما اقتضاه إيراد النَّاظم، وهو الصَّحيح. والله تعالى أعلم. (أشموني).

(قوله: عَلفتهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً) رجز لم يعلم قائله. (قوله) علفتها علف من بابِ ضربَ فعل ماضٍ، والتَّاء ضمير المتكلِّم فاعله، والهاء العائدة على الدَّابةِ مفعوله الأول والعلف بفتحتين اسم للمعلوفِ به، ويجمع على عِلاف، نحو: جَبَلٍ وجِبَالٍ، وتبناً مفعوله الثَّاني، والتبن هو ساق الزَّرعِ بعد دياسه، وماء: الواو للعطفِ، وماء مفعول لفعلٍ محذوفٍ تقديره: سقيتها، يدلُّ عليه سياق الكلام، كما ذهب إليه الفَراء والفارسي، ومن تابعهما، فالعطف حينئذٍ من عطف الجملِ أو معطوف على (تبناً) على تأويل علفتها بعاملٍ يصحُّ تسلطه على ما قبل الواو وما بعدها، كأنلتها، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي. فالعطف حينئذ من عطف المفردات، وبارداً صفة لقوله: ماء وحتى ابتدائية، وغدت، أي: صارت فعل ماض والتاء علامة التَّأنيث، وهمَّالةً، أي: كثيرة الجريانِ خبرها مقدَّم، وعيناها اسمها مؤخَّر مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضَّمة؛ لأنه مثنى، والنون المحذوفة لأجل إضافته للهاء عوض عن التنوين في الاسمِ المفرد، وهو على حذف مضاف، أي: دموع عينيها (يعني): علفت هذه الدَّابة تبناً وسقيتها ماء بارداً، أو أنلت هذه الدَّابة تبناً وماء بارداً حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريانِ. (والشاهد) في قوله: وماء حيث نصبَ بفعلٍ محذوف أو بالفعلِ المذكورِ على تأويله بفعل يصحُّ تسلطه على المعطوفِ والمعطوفِ عليه، كما سبق؛ لأنه لا يمكن عطفه على ما قبله لعدم مشاركة الماء للتبن في

. . . .

أبو طالب

الضَّمير في علفتها وعيناها للدابةِ، والهمالة تمييز من هملت العين؛ إذا صبت دمعها.

الناصية

العلف، ولا النَّصب على المعيةِ لانتفاء المصاحبة؛ لأن الماء لا يصاحب التبنَ في العلفِ، ومثل هذا البيت قول عبيد الراعي:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً ... وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا

فإنه لا يمكنُ عطفُ قوله: والعيونا على قوله الحواجب؛ لأن العيونَ لا تشارك الحواجبَ في التزجيج، وهو التَّدقيق والتطويل، ولا نصبه على المعية؛ لأنه لا فائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب؛ لأن هذا أمر معلومٌ، فيؤول على أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: كحلن، يدل عليه سياق الكلام، أو معطوف على الحواجب على تأويل زججن بعامل يصح تسلطه على ما قبل الواو، وما بعدها كزيّنّ. هذا وفي (التصريح) أن امتناعهما أي: العطف والمفعول معه هو (كقوله:

علفتُها تِبْناً وماءً بارداً ... حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

وقوله:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً ... وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا

أما امتناعُ العطفِ فيهما (فلانتفاء المشاركة)؛ لأن الماء لا يشاركه التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن تزجيج الحواجبِ تدقيقها وتطويلها، يقال: رجل أزج، وامرأة زجاء، إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين. (وأما امتناعُ المفعولِ معه) فيهما (فلانتفاء المعيّة في) البيت (الأول)؛ لأن الماء لا يصاحبُ التِّبن في العلف (وانتفاءِ فائدةِ الإعلامِ بها) أي: بمصاحبة العيونِ للحواجبِ في البيت الثاني؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب، فلا فائدة في الإعلام بذلك، (ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو، وهو ما في البيت الأول، والعيون في البيت الثاني (على أنه مفعولٌ به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي): علفتها تبناً (وسقيتها ماء) وزججن الحواجبَ وكحلن العيون، هذا قول الفراءِ الفارسي ومن تبعهما، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

أو اعتقد إضمار عامل تصب. (وذهب الجَرْمي) بفتحِ الجيمِ نسبة إلى بني جَرْم، ويلقب بالنباح لكثرةِ مناظرته في النَّحو وصياحه، قاله ابن درستويه (والمازني) بكسر الزاي نسبة إلى بني مازن (والمبرد) بفتح الراء، قال ابن جني: وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل فأجابَ عنها، وأحسن، فقال: أنت المبرد بكسر الراء، أي: المثبت للحق، قال المبرد: فغيَّر الكوفيون اسمي

تتمة: يجب العطفُ إنْ لم يَجُزِ النَّصبُ، نحو: «تَشَارَكَ زيدٌ وعَمْرٌو» لِافْتِقارِهِ إلى فاعِلَيْنِ، فالأقسامُ حينئذٍ أربعةٌ: راجِحُ العَطفِ، وواجِبُهُ، وراجِحُ النَّصبِ، وواجِبُهُ.

أبو طالب

....

الناصية

فجعلوه بفتح الرَّاء (وأبو عبيدة) بضمِّ العين (والأصمعي) بفتح الميم نسبة إلى جدِّه أصمع (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت، وكسر الزاي (إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معاً انصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسَّنّ) بتشديد السِّين؛ لأن التَّحسين يصحُّ تسلطه على العيون والحواجب، فيقال: حَسَّنَّ العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بإنالتها)؛ لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبناً وماء، فهو من باب التضمين، واحتج الأولون القائلون بالحذف: بأنه لو كان على التَّضمين لجاز: علفتها ماء وتبناً، كما ساغ علفتها تبناً وماء، قالوا: وهو غير سائغ، وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب، كقول طرفة:

لـهـا سـبـبٌ تَـرْعـى بـه الـمـاءَ والـشَّـجَـرْ ....

واختلف في التضمين، أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثَّاني يجتمعان في معنى عام، قاله المرادي في (تلخيصه).

(قوله: لافتقاره) أي: لافتقار تشارك، فلو نصب ما بعد الواو بقي على مفعولٍ واحدٍ. وفي (الشيرازي) فلو قلت: (تَشارَكَ زيد وعَمْراً) فقد مِنه أحد الفاعِلَيْنِ.

(قوله: راجح العطف... إلخ) وفي (حاشية الدشتي) فراجح العطف فيما أمكن العطف، بلا ضعفٍ وواجب العطف فيما لم يجز النَّصب، كما إذا وقع بعد فعل يفتقر إلى مفعولين، وراجح النَّصب عند ضعفِ عطف النَّسق، وواجب النَّصب إذا لم يجز العطف، كالعطفِ على المجرورِ من دون إعادة الجارِّ.

هذا، وفي شرح (الشيرازي) فراجِح العطف قوله: (والعطف إنْ يمكن بِلا ضعفٍ أحَقّ)، وواجبُ العطفِ قول الشّارح: (تتمة يجب العطف إنْ لم يَجزِ النَّصب) وراجِح النّصبِ قوله: (والنَّصب مختارٌ لَدى ضَعفِ النّسَقْ) وواجِب النَّصبِ قوله: (والنَّصب إنْ لم يَجز العَطف يجب).

الاسْتِثْنَاءُ

[الاستثناء]

هذهِ خاتِمةُ المَفاعيل، وعَقَّبَها المصنفُ بما هو مفعولٌ في المَعنى، فقال: الاستثناءُ، وهو إِخْراجٌ بِإلَّا وإِحْدى أَخَواتِها حَقيقةً، أو حُكماً مِنْ مُتَعَدِّدٍ.

أبو طالب

(**قوله: وهو إخراج. اهـ.**) أي: إخراج اسم، وقوله: بإلا أو إحدى أخواتها احتراز عن قولنا: جاءني القوم استثنيت زيداً. منهم فإن مثل ذلك لا يسمى استثناء في الاصطلاح.

(**قوله: حقيقة أو حكماً**) من متعدد، أي: من حكم هذا المتعدد، وهذا الإخراج فرع دخول المستثنى في حكم المتعددِ بحسب مفادِ الكلام قبل الاستثناء، وهذا فرع دخوله في نفسِ ذلك

الناصية

(**قوله: بما هو مفعولٌ في المَعنى**) لاستثنيت المقدر.

(**قوله: الاستثناء**) السِّين والتَّاء زائدتان، وهو من الثني بمعنى العطف؛ لأن المستثنى معطوف بإخراجه من حكمِ المستثنى منه، أو بمعنى الصَّرف؛ لأنه مصروفٌ عن حكم المستثنى منه. (صبان).

(**قوله: الاستثناء هو إخراج... إلخ**) أظهر؛ لأن الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى، بدليل ذكره في المنصوبات، والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري. (صبان).

(**قوله: هو إخْراج بإلّا... إلخ**) وفي (التصريح): هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً، من مذكور أو متروكٍ بإلا، أو ما في معناها بشرطِ الفائدةِ، قاله في (التسهيل).

(**قوله: أو إحدى أخواتها**) لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الدَّاخل، أي: في مفهوم اللفظ لغة، وإن كان خارجاً من أول الأمر في النيةِ، أو المراد بإخراج مكان داخلاً إظهار خروج ما يتوهم دخوله، فلا ينافي ما قالوه: إنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمرِ، بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً، فما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك؛ لئلا يلزم التَّناقض بإدخال الشَّيء، ثم إخراجه، والكفر، ثم الإيمان في لا إله إلا الله. (صبان).

(**قوله: حقيقةً أو حكماً**) فالأول يسمَّى متصلاً، نحو: جاءني القوم إلّا زيداً، فزيداً أخرج بإلّا عن القومِ حقيقة لدخوله في القومِ، والثاني يسمَّى منقطعاً، نحو: جاءني القومُ إلّا حماراً، فحمار لم يخرج من القومِ؛ لأن الإخراج فرعُ الدخول، ولم يكن داخلاً لكنه أخرج عن حكمِ القومِ، وهو المجيء.

هذا، وفي (شرح الشيرازي): الإخراجُ الحَقيقي هو الإخراج مِن المَوْضوع، والإخراج الحكمي هو الإخراج مِن الحكم، فلو قلت (جاء القوم) فـ (جاء) حُكم و(القوم) مَوْضُوع الحُكمِ، فإن أخرجْتَ فرداً مِن (القَوْم) وقلتَ (جاءَ القوم إلّا زيداً) سُمي إخراجاً حَقيقة؛ لأنّه كانَ داخِلاً في (القَوْم) ثم أخرِج، وإنْ أخرجْتَ فرداً مِن (جاءَ) ولم يكن داخِلاً في (القَوْم) مثل (جاءَ القوم إلّا

مَا اسْتَثْنَت إلَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

(ما اسْتَثْنَت إلَّا ....

أبو طالب

المتعدِّد فإن كان داخلاً في نفس ذلك المتعدد، ويلزمه دخوله في حكمه كما في إخراج الاستثناء المتصل، فالإخراج حقيقي، وإن لم يكن داخلاً في نفسه، ودخوله في حكمه غير متيقن كما في إخراج المستثنى المنقطع، فالإخراج حكمي، أي: مثل الإخراج الحقيقي في الوصفِ والحكم الذي هو وقوع مخرجه بعد إلا أو إحدى أخواتها، وإنما أخر قوله من متعدد؛ لئلا يتوهم أن قوله: حقيقة أو حكماً، قيد للمتعدد. ثم إن الإخراج إما من جميع أنواع حكم المتعددِ وهو الغالب، ولا يكون ذلك إلا بما سوى ولاسيما من كلمات الاستثناءِ، أو من بعض أنواعه؛ الذي هو ما سوى النَّوع الأقوى، وهو النَّادر، ويكون هذا بلا سيما، فإن معنى قولنا: جاءني القوم لاسيما زيداً، إما لا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم، على أن يكون لفظ ما زائدة والمستثنى مجروراً بالإضافة، وإما لا مثل مجيء هو مجيء زيد موجود في مجيئهم، على أن يكون ما موصولة أو موصوفة، والمستثنى مرفوعاً على أن يكون نائباً مناب خبراً للمبتدأ. والمراد بنفي المماثلة في الصُّورتين دخوله في النَّوع الأقوى، وإما خصوصاً زيداً، على أن يكون منقولاً من التركيبِ إلى الإفراد، والمستثنى منصوباً، على أنه مفعولٌ به للمصدرِ النَّائبِ عن فعله. فافهم.

الناصية

حِماراً)؛ حيثُ إنّك أخْرجتَ الحِمارَ عن المجيءِ لا عن القَوْمِ؛ لأنّ الحِمارَ لم يكن مِن القَوْم حَتّى يُخرَج، سُمِّيَ إخراجاً حُكماً.

(قوله: ما استثنت إلا) أي: الاستثنائية، أما الوصفية، فستأتي في الشَّرح.

(فائدة): قال في (الهمع): الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، فلا يقدم معمول تالي إلا عليها، فيمتنع ما أنا زيداً إلا ضارب، ولا يؤخر معمول متلوها عنها، فيمتنع: ما ضرب إلا زيد عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيد، وما مرَّ إلا زيد بعمرو، إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله، ويستثنى من هذا المستثنى منه، وصفته، فيجوز تأخيرهما، نحو: ما قام إلا زيداً أحد، وما مررت بأحد إلا زيداً خير من عمرو، وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، واستدل بقوله:

...... فما زادني إلا غَراماً كلامُها

وقوله:

...... وما كفّ إلا ماجد ضرّ بائس

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [يوسف: ١٠٩] إلى قوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾

مَعْ تَمام) وإيجابٍ (يَنْتَصِبْ) بها عِندَ المصنفِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

[النحل: ٤٤] ووافقه ابن الأنباري في المرفوع، والأخفش في الظَّرف والمجرور والحال؛ نحو: ما جلس إلا زيد عندك، وما مرَّ إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكباً، واختاره أبو حيان. اهـ. باختصار. وقوله: ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته، أي: وما فرغ له العامل، نحو: ما ضرب إلا زيد. (صبان).

(قوله: مع تمام) أي: مَعْ كلام (تَمَامٍ) أي: غير مفرغ موجباً كان أو غير موجبٍ.

(قوله: مَعْ تَمامٍ) أي: مع ذكر المستثنى منه، أي: ولو بالضَّمير المستتر.

(قوله: وإيجاب) أي: العامل التام، وعلى هذا التَّعميم يكون قوله الآتي، وبعد نفي... إلخ، تفصيلاً لما أجمل هنا، ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتي، فيكون مقابلاً له، وهو اظهر، والمرادُ بالانتصابِ على الأولِ ما يعمُّ الواجب والجائز، وعلى الثاني الواجب. (صبان).

(قوله: ينتصِبْ) إلا أن الانتصاب مع الموجبِ متحتم اتفاقاً، سواء كان المستثنى متصلاً، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه أو منقطعاً، وهو ما لم يكن كذلك. وسواء كان متقدماً على المستثنى منه، أو متأخراً عنه، تقول: قام القوم إلا زيداً، وخرج القوم إلا بعيراً، وقام إلا زيداً القوم. وخرج إلا بعيراً القوم. وهكذا تقول مع عامل النّصب والجرِّ. (صبان).

(قوله: بها) أي: بإلّا.

(قوله: عند المصنف) وبالعامل الذي قبل إلّا من فعل وشبهه عند السيرافي، وباستثناء المقدر عند الزّجاج. هذا، وفي (الأشموني) ناصب المستثنى هو إلا لا ما قبلها، بواسطتها، ولا مستقلاً، ولا أستثني مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه، وصرح باختياره في غير هذا الكتابِ. وقال: إنه مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، ومشى عليه ولده؛ لأنها حرف مختصٌّ بالأسماءِ غير منزلٍ منها منزلة الجزءِ. وما كان كذلك فهو عاملٌ، فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغى وجوباً إن كان التَّفريغ محققاً نحو: ما قام إلا زيدٌ، وجوازاً إن كان مقدراً، نحو: ما قام أحد إلا زيد، فإنه في تقدير: ما قام إلا زيد؛ لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطَّرحِ، وإنما لم تعمل الجر؛ لأن عملَ الجرِّ بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماءِ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً، بل تخرجه من النِّسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها، وإنما لم يجز اتصال الضَّمير بها؛ لأن الانفصال ملتزم في التَّفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدمِ التفريغِ ليجري الباب على سننٍ واحد. اهـ.

وبما قبلها عِندَ السّيرافي، ....

أبو طالب

....

الناصية

ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق، فإنه قال بعد ذكر الأقوال: وهذا كله في المتصل، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا، وعملها فيه عمل لكن، ولها خبر يقدر بحسب المعنى، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول: إنه حينئذٍ كلام مستأنف. اهـ. لكن قال الدَّماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه: وقال الرَّضي: أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام، كما انتصب المتصل به، فما بعد إلا عنده مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فهي وإن لم تكن حرف عطف؛ إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفردِ في وقوع المفرد بعدها، فلهذا وجب فتح أن بعدها، نحو: زيد غني إلا أنه شقي. والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن، قالوا: إنها النَّاصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجئ، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً، نحو: قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ [يونس: ٩٨]، وقال الكوفيون: إلا في المنقطع بمعنى سوى، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل، وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً، كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول لي: عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً لكن للاستدراك، وإلا في المنقطع كذلك؛ لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل. اهـ. مع بعضٍ حذف (صبان).

وفي (التَّصريح): اختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوالٍ: **أحدها**: أنه نفس إلا وحدها، وإليه ذهب ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد، **والثاني**: تمام الكلام، كما انتصب درهماً بعد عشرين، **والثَّالث**: الفعل المتقدم بواسطةِ إلا، وإليه ذهب السِّيرافي والفارسي وابن الباذش، **والرَّابع**: الفعل المتقدم بغير واسطة إلا، وإليه ذهب ابن خروف، **والخامس**: فعل محذوفٍ من معنى إلا تقديره أستثني زيداً، وإليه ذهب الزَّجاج، **والسادس**: المخالفة وحُكِيَ عن الكسائي، **والسَّابع**: أن بفتح الهمزة وتشديد النونِ محذوفة، وهي وخبرها، والتَّقدير: إلا أن زيداً لم يقم حكاه السّيرافي عن الكسائي، **والثامن**: أن إلا مركبة من إن ولا، ثم خففت إن وأدغمت في اللام، حكاه السِّيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفورٍ فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن، وإذا لم ينتصب فعلى تغليبِ حكم لا؛ لأنها عاطفة.

(قوله: وبما قبلها عند السِّيرافي) وعزاه ابن عصفور، وغيره إلى سيبويه والفارسي، وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين، وعدل عن قوله في (التَّسهيل). لا بما قبلها معدًّى بها؛ لأن التَّعدية إنما هي معروفة في الفعلِ وشبهه، فلا تتناول عبارته بحسب الظَّاهر، نحو قولك: القوم إخوتك إلا زيداً، كذا في الدَّماميني. (صبان).

وبِمُقَدَّرٍ عِندَ الزَّجّاج، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [ص: ٧٣-٧٤].

(وَ) إنْ وَقَعَ (بَعْدَ نَفْيٍ أوْ) ما هو (كَنَفْيٍ) وهو النَّهيُ والاسْتفهامُ (أُنْتُخِبْ) بفتح التَّاء ....

أبو طالب

(قوله: بفتح التاء) إشارة إلى أن الأحسن أن يكون، قوله: انتخب بالفتح أمراً حاضر التَّطابق، قوله: ينتصب في الفتحِ لا بالضمِّ مجهولاً ماضياً فراراً عن عطف الإنشاء على الإخبار؛ إذ هذا العطفُ مما لا بدَّ منه هاهنا، إما في قوله: انتخب، أو في قوله: وانصب ما انقطع، ولا مرجح للثاني على الأول، فافهم.

الناصية

(قوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ...﴾ [ص: ٧٣]) مثال للمستثنى التَّام الموجب لذكر المستثنى منه، وهو الملائكة، وعدم ذكر أداة النَّفي. هذا، وفي (شرح الشيرازي): إن هذا اسْتثناءٌ تامٌّ؛ لأنَّ المُستثنى منه (المَلائِكة) مذكور، ومُوجب، لِعَدَمِ وُجودِ حَرفِ النَّفيِ فيه؛ ولِذا نصب المُستثنى (إبليس) فالنَّاصبُ له عِندَ المصنفِ (إلّا)، وعِندَ السّيرافي (سَجَدَ) وعِندَ الزّجاج (اسْتثنى) المقدَّر المَفهوم مِن (إلّا).

(قوله: وإنْ وَقَعَ بَعْدَ نفي) ولو معنى دون لفظ تعرض للنفي لفظاً ومعنىً، والنفي معنى فقط، ولم يذكر النفي لفظاً فقط، نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] لأنه نهي في المعنى، ويمكن إدراجه في النَّهي بأن يراد به النَّهي، ولو معنى فقط، كما في الآية فإن النَّفي فيها بمعنى النَّهي، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الانفال: ١٦] فإنه شرط في معنى النَّهي؛ أي: لا تولوا الأدبار إلا متحرفين، فتأمل. ومن النفي معنى فقط ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] أي: لا يريد الله إلا ذلك، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أي: لا تسهل إلا عليكم، لكنَّ هذه الأمثلةِ من التفريغ الذي ليس الكلام فيه الآن، وقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد، أي: لا رجل يقول ذلك إلا زيد. وأما لو فالنفي فيها ضمني لا قصدي، فإذا قلت: لو جاءني إخوتك إلا زيداً لأكرمتهم تعين النَّصب، وأما ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الانبياء: ٢٢] فإلا بمعنى غير، كما نقله يس عن ابن هشام، وسيجيء في الشَّرح. (صبان).

(قوله: وهو النَّهي والاستفهام) المؤول بالنفي، وهو الإنكاري الذي مراده به ما يشمل التوبيخي، والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقعٍ ومدعيه كاذب، وفي الثّاني واقع ومدعيه صادق، وإن كان ملوماً فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللياقة، ويقال للأول: الإبطالي أيضاً. (صبان).

(قوله: انْتُخِبْ) أي: انْتُخبْ أنتَ لا، بضَمِّ التَّاءِ مَجهُولاً.

(قوله: بفتح التّاء) وكسر الخاءِ، أمر من الانتخاب.

إِتْبَاعُ مَا اتَّـصَـلَ وَانْـصِـبْ مَـا انْـقَـطَـعْ وَعَـنْ تَـمِـيـمٍ فِـيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

(إِتْباعُ ما اتَّصَلَ) للمُستثنى مِنه ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ**) يعني: إذا كان المستثنى متصلاً، فالأحسن إتباع المستثنى للمستثنى منه، وإن كان النَّصب أيضاً جائزاً.

هذا، وفي (شرح الشيرازي): اجْعلِ المُستثنى تابِعاً للمُستثنى مِنه إذا كان الاستثناء متصلاً، أي: كان المُستثنى مِن أفرادِ المُستثنى مِنه، مثل (زيد) الذي هو مِن أفرادِ القَوْم لا مثل الحِمارِ الذي ليس مِن أفرادِ القَوْم.

(**قوله: إتباع ما اتصل**) أي: إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع، ولم يكن رداً لكلام تضمن استثناء، ولم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه، كما سيأتي في المتن، وإلا كان المختار النَّصب، نحو ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً؛ لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه، ومع طول الفصلِ لا يتبين ذلك، ونحو: ما قاموا إلا زيداً، رداً لقول قائل: قاموا إلا زيداً؛ ليتطابق الكلامان، ودعوى بعضهم تعين النَّصب في هذه الصورة مردودة، كما أفاده الدَّماميني، بل نازع أبو حيان في اختيارِ النَّصبِ فيها، وفي الصورة قبلها، كما في (الهمع)، ونحو: ما قام إلا زيداً أحد. وإذا انتقض النَّفي أو النَّهي بإلا كانا في حكم الإثباتِ، فينصب ما بعد إلا الثانية، نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً، وما مررت بأحد إلا قائماً إلا بكراً. فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي، إذ المعنى: شربوا الماء إلا زيداً، وكلوا اللحم إلا عمراً، أو مررت بهم قائمين إلا بكراً، قاله الدَّماميني، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضاً، نحو: ما ضربت أحداً إلا زيداً، وبه صرح في (المغني) قال الدَّماميني: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه، تساوي البدلية والنَّصب على الاستثناء في هذه الصورة. (صبان).

(**قوله: للمُستثنى مِنه... إلخ**) قال في (التصريح): فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، قاله أبو حيان، وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، قاله في (المغني) ورد ثعلب كلا المذهبين، فقال في الرد على البصريين: كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبوعه منفي، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وأجاب الأُبَّذِيّ بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنى، ألا ترى أنك

في إعرابه على أنّه بَدَلٌ مِنه بَدَلُ بَعْضٍ ....

أبو طالب

(**قوله: بدل بعض**) الإبدال قول البصريين، واعترض عليه بثلاثة وجوه: **الأول**: أن المبدلين يجب أن يتفقا في الحكمِ، وهما مختلفان هاهنا حكم **الثّاني**: أن بدل البعض يحتاجُ إلى ضميرٍ راجعٍ إلى المبدل منه، وما نحن فيه خالٍ عنه. **الثّالث**: أن المبدلَ منه يجب أن يكون في حكمِ

الناصية

إذا قلت: رأيت القوم بعضهم، فيكون قولك أولاً: رأيت القوم مجازاً، ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم، وكما جاز في النَّعت المخالفة، نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، جاز في البدل، وقال في الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل، قال في (المغني): وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التّقدير؛ إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد. اهـ. وإلى ترجيح الإتباع أشار الناظم بقوله:

.... وبـعـد نـفـي أو كـنـفـي انـتـخـب

إتباع ما اتصل مثال النفي (نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٦٦]) بالرفع في قراءة السّبعة غير ابن عامر، فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرير العامل والتّقدير: ما فعلوه إلا فعله قليل منهم، وعطف نسق عند الكوفيين. وشبه النفي النّهي والاستفهام، مثال النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هُود: ٨١] بالرَّفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير، فامرأتك بدل من أحد، بدل بعض من كل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضّمير غالباً، ومثال الاستفهام ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع في قراءة الجميع، والضّالون بدل من الضّمير المستتر في يقنط، بدل بعض من كل، ولم يؤت معه بضمير، لما قلنا.

(**قوله: في إعرابه**) فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

وَبِـالـصَّـرِيـمَـةِ مِـنْـهُـمْ مَـنْـزِلٌ خَـلَـقٌ ‌ ‌ ‌ عَـافٍ تَـغَـيَّـرَ إِلَّا الـنُّـؤْيُ وَالـوَتِـدُ

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثال شبه النفي: لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ١٣٥] أي: أي موجود، أي: ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله، فاندفع ما قيل: إن الكلام في الاستثناء من كلام تام، وما في الآية مفرغ. (أشموني).

(**قوله: بدل بعض**) من المستثنى منه عند البصريين، وعند الكوفيين عطف نسق، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبوعه منفي. وأجاب السّيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النّفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر. (صبان).

مِـن كُـلٍّ، نـحـو: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النـور: ٦]، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، ويجوزُ النَّصبُ.

أبو طالب

السَّاقط، ويمكن أن يكتفي عنه بالبدل، وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن المفادَ على تقديرِ حذف المبدل منه أخص من المفاد على تقدير ذكره، وأنا أجبت عن الأول، بأن البدل هو المركب من إلا وما بعده فقط، ولا بدع في ذلك؛ لصحة قولنا: جاءني لا قائم عن الثَّاني، بأن الاحتياج إلى الضَّمير إنما هو للربط، فإذا حصلَ الرَّبط بحذفه، أو بالقرينةِ، أو بنفسِ البدلِ، كما في نحو: مات الأنبياء محمد ﷺ، وإلا فلا حاجة إليه، وعن الثَّالث بأن الاستغناءَ عن المبدلِ منه لا يجب أن يحصل بنفس البدلِ، بل إذا حصل بالقرينة، فذلك كاف، والقرينة لا بد أن تكون موجودة في الأمثلة، بل أصل الاستغناء غير لازم، كما صرَّح به بعض العلماءِ.

الناصية

(قوله: بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضميرٍ رابط؛ لأن إلا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها. (صبان).

(قوله: نحو ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فـ(أنفُسُهُمْ) رفعَ بَدَلاً عن المُستثنى مِنه (شُهَداء) لأنّه بَعدَ النفي: (لم).

(قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١] فـ(امْرَأتُكَ) رفِعَ بَدَلاً عن المُستثنى منه (أحَد) لأنّه بَعدَ النَّهْي: (لا).

(قولـه: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] فـ(الضَّالّونَ) رفِعَ بَدَلاً عنِ المستثنى مِنه (مَن) الاسْتفهامِية؛ إذ هي تَدلُّ على العمومِ؛ لأنّه بَعدَ الاسْتفهام (مَن؟).

(قوله: ويجوزُ النَّصبُ) على الاستثناء، كما أفهم قوله انتخب وقد قرئ في السَّبع: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] بالنَّصب. اهـ. كلامه هذا مبني على أن النَّصب على الاستثناء من أحد، وفرَّ الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغةِ المرجوحةِ، وإن جوزه بعضهم، فجعل النَّصب على الاستثناء من أهلك، والرَّفع على الاستثناء من أحدٍ فاعترض بلزوم تناقض القراءتين؛ لاقتضاء النَّصب كون المرأة غير مسرى بها، والرفع كونها مسرى بها؛ لأن الالتفات بعد الإسراء. وردّ بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها، بل إنها معهم، فيجوز أن تكون سرت بنفسها، وقد روي أنه اتبعتهم وأنها التفتت، فرأت العذاب فصاحت، فأصابها حجر فقتلها، وقال في (المغني): الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط «ولا يلتفت منكم أحد» في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر؛ ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]. (صبان).

قالَ المصنفُ: وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ. قالَ ابنُ النَّحَّاس: كُلُّ ما جاز فيهِ الإِتْباعُ جازَ فيه النَّصبُ على الاسْتِثناءِ، ولا عَكْس.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: وهو) أي: النصب. (قوله: عربي جيد) وقد قرئ به السَّبع في قليل من قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] (و) في (امرأتك) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] ولا يتأتى الاتباع في الموجب، فأما قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى: لم يكونوا شربوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩] قاله في (المغني)، وإذا تعذر البدل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع، نحو: لا إله إلا الله، ونحو: ما فيها من أحد إلا زيد، برفعهما، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به بالنَّصب، قال ابن مالك في (شرح التَّسهيل)، رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا؛ لأنه في موضع رفع بالابتداءِ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفةٍ، ولا في موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين، وهو مشكل، فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول النَّاسخ، كما قال الموضح في بابِ إن، واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه، لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة، والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضَّمير المستتر في الخبرِ المحذوفِ العائد على اسم لا، وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، وشيئاً في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء؛ لأنه في موضع نصبٍ على الخبرية لليس، ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ؛ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما (و)؛ لأن (من والباء الزَّائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فإن قلت: مقتضى قوله، فالأرجح الإتباع أن النَّصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح، قلت: أما الأخيران فواضح ذلك فيهما، ويجوز فيهما الجر على الصفة، أنشد الكسائي:

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمَا بِيَدٍ إِلَّا يَدٌ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

بالخفض، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السُّهيلي في أماليه: لا يجوز في نحو: لا إله إلا الله من نصبِ المستثنى ما جاز في نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦] كما لم يجز في ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] إلا الرفع، وذلك لنكتة بديعية لم ينبه عليها من حذاقِ النَّحويين إلا قليل، وهو أن النَّصب إنما حقه الإيجاب، فإذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النَّصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عرياً عنه تعين اعتبار حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم الإيجابِ. اهـ.

(قوله: ولا عَكْس) أي: ليس كل ما جاز فيه النَّصب جاز فيه الإبدال، كما في المستثنى التَّام الموجب، فإنه يجب نصبه، ولا يجوز إتباعه.

(وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ) وُجُوباً، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَانْصِبْ) والحالة هذه أعني وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه.

(قوله: ما انقطع... إلخ) أي: إذا كانَ الاستثناء منْقَطِعاً، يعني: لم يكنِ المُستثنى مِن أفرادِ المستثنى مِنه، كالحِمارِ بالنِّسبَةِ لِلْقَوْم، فتقول: ما قام القوم إلا حماراً، وما ضربت القوم إلا حماراً، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السَّبعة ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] فـ (اتِّبَاعَ الظَّنِّ) نصِبَ وُجُوباً، وإنْ وَقَعَ بَعدَ النَّفي: (ما)؛ لأنه ليس مِن أفرادِ المستثنى مِنه (مِنْ علْم)؛ إذ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ليس مِن العِلم، فهو كالحمارِ الذي ليس مِن أفرادِ القَوْم. هذا هر المرادُ بقوله: وانصب ما انقطع، أي: انصب الاستثناء المنقطع، إذا وقع بعد نفي أو شبهه.

هذا، واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين، كما مر بيانه.

(قوله: وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ وُجُوباً) أي: إن كان الاستثناء منقطعاً) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالاً على ما يستثنى، فيجوز: ما قام القوم إلا حماراً، ويمتنع: قام القوم إلا ثعباناً، وفي ذلك تفصيل، فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارةً لا يمكن. (فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النَّصب) في المستثنى (اتفاقاً) من الحجازيين والتَّميميين (نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص) فما مصدرية، ونقص صلتها، وموضعهما نصب على الاستثناءِ، ولا يجوز رفعه على الإبدالِ من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليطُ العامل عليهِ (إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله) في القياسِ: ما نفع زيدٌ إلا ما ضر؛ إذ لا يقال: نفع الضر). وزعم السِّيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا؛ في موضع رفع على الابتداءِ، وخبره محذوف تقديره: ما زاد هذا المال لكن النُّقصان شأنه، وما نفع زيد لكن الضر شأنه. وزعم الشَّلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة، تقديره: ما زاد المال شيئاً إلا النقصان، ثم فرعه له وجعله متصلاً، ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة، وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة، واستغنى عن الواو كما في قولك: ما قام زيد إلا وقعد عمرو (وإن أمكن تسليط) أي: العامل على المستثنى نحو: ما قام القوم إلا حماراً؛ إذ يصح أن يقال: قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب)؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النَّصب عليه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بنصب اتباع، وتميم ترجحه وتجيز الاتباع، ويقرؤون ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرَّفع على أنه بدل من العلم، باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفضِ على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لما تقدَّم من أنه معرفة موجبةٌ، ومن الزَّائدة لا تعمل فيها، وإلى هذه المسألة أشار النَّاظم بقوله:

نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] (وَعَنْ تَمِيمٍ فيهِ إِبْدالٌ وَقَعْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وانصبْ ما انقطعْ وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

كقوله، وهو جِرَانُ العَوْدِ عَامِرُ بنُ الحارث:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنيسُ إلا اليَعَافِيْرُ وإلا العِيْسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وإلا الثانية مؤكدة للأولى، واليعافير جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعيس بكسر العين جمع عيساء، كالبيض جمع بيضاء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشُّقرة، وذكر سيبويه في توجيه الرَّفع وجهين: **أحدهما**: أنهم حملوا ذلك على المعنى؛ لأن المقصود هو المستثنى، فالقائل: ما في الدار أحد إلا حمار، المعنى فيه: ما في الدار إلا حمار، وصار ذكر أحد توكيداً ليعلم أنه ليس، ثم آدمي، ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار، **الوجه الثاني**: أنه جعل الحمار إنسان الدار، أي: الذي يقوم مقامه في الإنس كقوله:

.... تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعُ

جعلوا الضرب تحيتهم؛ لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم (وحمل عليه) أي: على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم، والغيب مفعول به، والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم، وهو استثناء منقطع؛ لعدم اندراجه في مدلول لفظ من؛ لأنه تعالى لا يحويه مكان. وجوز الصَّفاقسي أن يكون متصلاً، والظرفية في حقه تعالى مجازية، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية، وعلى هذا، فيرتفع على البدل أو عطف البيان، وكلاهما ضعيف، قال ابن مالك: والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل: لا يعلم من يذكر في السموات والأرض. اهـ. وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني، وهو أن يقدر من مفعولاً به والغيب بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ. اهـ. وسيأتي. (تصريح).

(قوله: نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]) فاتباع الظن منقطعٌ عن المستثنى منه، وهو العلم؛ لأن اتباع الظن مع العلم متضادَّان. (قوله وَعَنْ تميم فِيهِ) في المنقطع.

(قوله: إِبْدَال وَقع) كالمتصلِ، وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع، وجعل منها الزَّمخشري ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فأعرب من فاعلاً، والله بدلاً على لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحةٍ، وجعل ابن مالك الاستثناء متصلاً بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر، وجعل غيرهما من مفعولاً، والغيب بدل اشتمال منه، والله فاعلاً.

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ   يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

قالَ شاعِرُهُم:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إِلَّا الْيَعافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

(وَغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ) على المُستثنى مِنه، ....

أبو طالب

(قوله: وبلدة ليس. . .إلخ) قاله عامر بن حارث واليعافير جمع يعفور، كيربوع، وهو ولد البقرةِ الوحشيةِ، والعيسِ بكسر العينِ جمع عيساء، وهي الإبل البيضاء؛ التي يخالطُ بياضُها بشيء من الشقرةِ، والباقي ظاهر.

الناصية

(قوله: قالَ شاعِرُهُم) أي: شاعر بني تميم، فالمستثنى في البيت، وهو اليعافير والعيس مستثنيان منقطعان عن المستثنى منه، وهو (الأنيس) فإن الأنيس من الإنسان، واليعفور والعيس من الحيوانات، وهما مرفوعان بدلين من أنيس.

(قوله: وَبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ. . . إلخ) قاله جران العود. واسمه العامر بن الحارث. الواو فيه واو رب. وبلدة مجرورة بها. وأنيس اسم ليس، أي: مؤانس، وبها مقدماً خبره. والشّاهد في إلا اليعافير، فإنه استثناء من قوله: أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم. وأهل الحجاز يوجبون النَّصب. اليعافير جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعيس بالكسر جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشُّقرة. (المَعنى): رُبَّ بَلْدَةٍ خَرِبَةٍ لَيسَ فيها أنيسٌ يُؤْنِسُ الإنْسَانَ إلَّا أوْلادَ البَقَرِ الوَحْشِيةِ، وإلّا الإبِل البيض المائِل بَياضها إلى الشُّقْرَة. (الشاهد) في رَفْع (اليعافِير، والعيسِ في الاستثناءِ المَنْفِيّ) مع أنّهما منقطِعانِ عنِ المستثنى مِنه (أنيس)؛ إذ لَيس (اليَعافير والعِيسُ) مِن أفرادِ الأنيس الّذي يأنَسُ بِهِ الإنسان.

(قوله: وغير نصب سابق) أي: نصبه على الاستثناء، فيشمل الغير نصبه على الاتباع، وهذا البيت تقييد لقوله:

وبعد نفي أو كنفي انتخبْ   إتباع ما اتصل..........

(صبان). (قوله: سابق. . . إلخ) قال (سم): انظر ولو منقطعاً نحو: ما جاء إلا حمار أحد، فيراد بأحد معنى يقع على الحمار؛ لتصح البدلية، ونحو: ما جاء إلا حمار القوم، فيراد بالقومِ مركوبُ القومِ، وهو الحمار، حرره. اهـ. بأدنى تغيير، وجزم البعض بالتعميم، ويضعفه بعد التّكلف المتقدّم. (صبان).

(قوله: على المستثنى منه) أي: بدون عامله؛ لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف، وأما قوله:

خلا اللهِ لا أرجو سِوَاكَ وإنَّما   أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالكا

أي: إتْباعه (في النَّفْيِ قَدْ يَأتي) كقولِ حَسَّانٍ:

لأَنَّــهُــمْ يَــرْجُــونَ مِــنْــهُ شَــفَــاعَــةً إذا لَــمْ يَــكُــنْ إلّا الــنَّــبِــيُّــونَ شَــافِــعُ

أبو طالب

(قوله: لأنهم يرجون. . . إلخ) قاله حسان بن ثابت الأنصاري الضَّمير المجرور لله، والباقي واضح.

الناصية

فضرورة، بخلاف تقديمه على أحدهما فقط، فجائز، نحو: جاء إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزأي الكلام، نحو: القوم إلا زيداً جاؤوا إذا جعل زيداً مستثنى من الضمير في جاؤوا، فقيل: يمنع مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن كان العامل متصرفاً، وأجاز الكِسائي تقديم المستثنى أول الكلام، دماميني. (صبان).

(قوله: في النفي) أي: أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله: وبعد نفي أو كنفي. . . إلخ.

(قوله: قد يأتي) على قلة وهل يقاس على هذه اللغةِ أَوْ لا قولان، وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك، كما قاله السُّيوطي. (قوله: قَدْ يأتي) على قلة بأن يفرغ العامل له، ويجعل المستثنى منه تابعاً له، يعني: إذا كانَ الاستثناء مَنْفياً، وكانَ المُستثنى قبلَ المستثنى مِنه مغير النَّصبِ ـ أيْ: الرّفع على الإتْباع والبَدَلِيَّةِ ـ قَدْ يَأتي. (شيرازي).

(قوله: قَدْ يأتي) عن بعضهم، وهم الكوفيون والبغداديون فإنهم يجيزون في المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الإتباع (في المسبوق بالنفي فيقول: ما قام إلا زيد أحد) قال سيبويه: (سمع يونس) بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: (مالي إلا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضي الله عنه:

لأنــهــم يــرجــون مــنــه شــفــاعــة (إذا لــم يــكــن إلا الــنَّــبــيــون شــافــع)

بالرَّفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال، ويكن التَّامة في البيت (فرغ لما بعد إلا) وهو أبوك في المثال، والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال، وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص، فصحّ إبداله من المستثنى منه، لكنه بدل كل) من كل، لا بدل بعض (ونظيره في أن المتبوع أخر) من التقديم (وصار تابعاً) بعدما كان متبوعاً (ما مررت بمثلك أحد) بالجرّ، والأصل: ما مررت بأحد مثلك، فمثلك تابع لأحد على أنه نعت له، فلما قدم النَّعت على المنعوت، أعرب النعت بحسبِ العامل، وأعرب المنعوت بدلاً من النَّعت كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦] في قراءة الجر، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عامٌ أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومه؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص، وقال ابن الضّائع: الوجه أن يقال: هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين، ويكون بدل شيء من شيء؛ لعين واحدة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وغَــيْــرُ نَــصْــبِ سَــابِــقٍ فِــي الــنَّــفْــيِ قَــدْ يَــأتــي ولَــكِــنْ نَــصْــبُــهُ اخْــتَــرْ إنْ وَرَدْ

(تصريح). (قوله: لأَنَّهُمْ يَرْجُون منه شَفاعَةً. . . إلخ) قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله

(وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ) كقوله:

وَمَــا لِــيَ إِلَّا آلَ أَحْــمَــدَ شِــيْــعَــةٌ وَمـا لِـي إِلَّا مَـذْهَـبَ الْـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

أبو طالب

(قوله: وما لي إلا آل أحمد شيعة) آخره:

. . . . وَمــالــي إلا مَــذْهَــبَ الــحَــقِّ مَــذْهَــبُ

الناصية

عنه. وهو من الطَّويل مقبوض العروض والضرب، وبعض الحشو، وضمير منه يعود إلى النبي ﷺ، وإذا تحتمل الظَّرفية المجردة ليرجون أو المحذوف صفة لشفاعة والمضمنة معنى الشَّرط، فيكون شرطها إما بعدها وجوابها محذوف دلَّ عليه ما قبلها، ويكن، أي: يوجد فعل مضارع مجزوم بلم، وإلا أداة استثناء مفرغ، والنبيون فاعل يكن مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضَّمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وشافع بدل منه على القلب بدل كل من كل؛ لأن العامل فرغ لما بعد إلا، فهو معرب بما يقتضيه العامل، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى بدل كل من كل، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض من كل، والأصل إذ لم يكن شافع إلا النبيون منه، فقلب المتبوع تابعاً والتابع متبوعاً، كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد، وجملة لم يكن فعل الشَّرط وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه. (يعني) وأمدح نبينا ﷺ؛ لأن جميع المخلوقات يرجون منه الشَّفاعة في وقت لا يوجد فيه شافع إلا النبيون عليهم الصلاة والسلام، (والشاهد) في قوله: إلا النبيون، حيث رفع المستثنى المتقدِّم على المستثنى منه، مع أن الكلام غير موجبٍ، وهو خلاف المختارِ، والمختار النَّصب، كما سبق.

(قوله: وَلَكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناءِ. (قوله: اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ) لأنه الفصيح الشَّائع.

(قوله: إن ورد) أي: السَّابق، أي: أردت وروده منك بالتكلُّم به، أو المراد إن ورد من العرب. وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح، وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو إتباعاً. (صبان).

(قوله: وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ... إلخ). قاله كميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها بني هاشم. (قوله: وما) الواو للعطف على ما قبله، وما نافية، ولي جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: كائنة، خبر مقدم، وإلا أداة استثناء، وآل منصوب بإلا على الاستثناء، وأحمد مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، ووزن الفعل، وشيعة بكسر الشين المعجمة، أي: ناصر مبتدأ مؤخر، وتجمع على شيع مثل سدرة وسدر، وجمع الجميع أشياع. (وقوله: وما لي إلا مذهب الحق مذهب) إعرابه كإعراب سابقه، والمذهب: الطَّريق، وهو في الأصل مصدر ذهب في الأرض ذهاباً، وذهوباً، ومذهباً، أي: مضى، والحقُّ خلاف الباطل، وهو في الأصل مصدر حق الشَّيء، أي: وجب وثبت، وهو من بابي ضرب وقتل. (يعني): وما لي

وَإِنْ يُــفَــرَّغْ سَــابِــقٌ إِلَّا لِــمَــا بَــعْــدُ يَــكُــنْ كَــمَــا لَــوْ إِلَّا عُــدِمَــا

أَمَّا في الإيجابِ فلا يَجُوزُ غيرَ النَّصبِ، نحو: «قامَ إِلَّا زيداً القَوْمُ».

(وَإِنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ ....

أبو طالب

ورُوي آخره هكذا:

.... وما لي إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

والمشعب: الشعبة، والباقي واضح.

(**قوله: وإن يفرغ**) إلى آخر البيت يفرغ بصيغة المعلوم، وقوله: سابق، أي: اسمٌ سابق، والمراد به المستثنى منه، وهو المفرِغُ بكسر الرَّاء مجاز أو المفرغ عنه حقيقة، والمفرغ بالفتح

الناصية

ناصر ينصرني ومعين يعينني إلا آل أحمد عليه الصَّلاة والسَّلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحق. (**والشاهد**) فيه حيث نصب المستثنى المتقدِّم، وهو آل، ومذهب على المستثنى منه، وهو شيعة ومذهب مع أن الكلام غير موجب وهو المختار؛ لأنه الفصيح الشَّائع، وأما إذا كان الكلام موجباً فالنَّصب واجب، نحو: قام إلا زيداً القوم.

(**قوله: أمّا في الإيجاب**) يعني: أن أرجحية النَّصب إنما هو في الكلام المنفي، أما في الموجب فيجب نصبه إذا تقدم. (دشتي).

(**قوله: فلا يَجُوزُ غيرُ النَّصب**) عند البصريين (مطلقاً) سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، وامتنع إتباعه لأن التَّابع لا يتقدَّم على المتبوع. (تصريح).

(**قوله: نحو: «قامَ إلّا زيداً القَوْمُ»**) فـ(زيداً) نصِب وجوباً؛ لأنّه مستثنى متصِل في الكلامِ الموجب مُقدم على المستثنى مِنه (القوم).

(**قوله: وإنْ يُفَرَّغْ سابق إلّا**) يعني: إذا فرّغ العامل المتقدّم على (إلا) من المستثنى منه ليعمل فيما بعد إلا، أي: في المستثنى، كما يقال: فرّغ القدر من الماء ليصب فيه العسل، فإعراب المستثنى حسب ما يقتضيه العامل قبل إلا، كما لو لم يكن إلّا موجوداً. وفي (الشيرازي): إذا كانَ الاستثناء مُفرَّغاً - أيْ: لم يكنِ المستثنى مِنه مَذكوراً - يكون حكم المستثنى، كما لَو لَم يكن: (إلّا) أيْ: يُعرَب بحسب العوامل الّتي قبلَ (إلّا)، فإنْ كان العامِل الذي قبلَ (إلّا) يريد فاعِلاً رفع ما بَعد (إلّا) وإنْ كان يريد منصوباً نصِب، وفي (التصريح): إذا استثنى بإلا، وكان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه، فلا عمل لئلا بل يكون الحكم عند وجودها بالنِّسبة إلى العمل (مثله عند فقدها) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نصب، وإن كان يطلب منصوباً محلاً جر بجار متعلق به، نحو: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد.

إِلَّا لِما بَعْدُ) أي: لِلْعَمَلِ فيهِ (يَكُنْ) ما بعد ....

أبو طالب

محذوف، وهو الكلام، وإلا مفعول السَّابق، ولا بعد بتقدير للعملِ، فيما بعد متعلق بيفرغ، ويكن جزاء الشَّرط اسمه عائد إلى ما بعد. **(وقوله: كما لو إلا عُدما)** نائب مناب الخبرِ، وما في كما موصولة أو موصوفة، وجزاء الشَّرط محذوف، والجملة الشَّرطية صلة أو صفة لما. وتقدير البيت: وإن يفرغ الكلامُ عن نفسه اسم سابق إلا للعملِ فيما بعد إلا يكن ما بعد إلا ثابتاً على حكمٍ كحكمٍ، لو عدم إلا كان ما بعده على ذلك الحكم، هذا إذا حمل التَّفريغ على معنى التَّخلية، وكذا إذا حمل على معنى النَّصب؛ إلا أن الفعلَ لا بد أن يقرأ مجهولاً، وإما إذا حمل على معنى الاعتراض، فالمراد بالسَّابق العامل، والفعل يقرأ مجهولاً أو معلوماً، والمجهول أولى. فافهم.

الناصية

(قوله: وإن يفرغ سابق) قال الدنوشري: إنما قال سابق، ولم يقل عامل؛ لأن المفرغ قد لا يكون عاملاً، نحو: ما في الدار إلا زيد، هذا، ويسمَّى استثناء مفرغاً؛ لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف، وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف، والتقدير: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحد إلا زيداً. وما مررت بأحدٍ إلا بزيد إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلوا العامل بالمستثنى، وسمُّوه استثناء مفرغاً.

(قوله: سابق) تنوينه متعين لاختلالِ الوزنِ بالإضافة، فتجويز الشَّيخ خالد لها سهو، وقوله: المستثنى منه متعلقٌ بيفرغ، وكذا قوله لما بعد. (صبان).

(قوله: إلّا) من ارتباطهِ بالمستثنى منه لفظاً إلا مفعول سابق، وقوله: من ذكر. (صبان).

(قوله: لما بعد) أي: لا بعد إلا، وهو الاستثناء من غير التَّمام قسيم قوله أولاً: ما استثنت إلا مع تمام. (صبان). **(قوله: يكن)** أي: السَّابق أو ما بعد كما لو إلا عدماً، أي: عند غير الكسائي، أما هو فيجيز النَّصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جوازِ حذفِ الفاعلِ قاله (سم) عند الكلامِ على شرح قول المصنفِ، واستثن مجروراً... إلخ، وما في قوله: كما لو إلا عدماً يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة، ويجوز العكس، أي: يكن كعدم إلا، أي: كذي عدم إلا في الحكمِ. وقول البعض: إن الكلام على تقدير مضاف، أي: كحكم عدم إلا ليس بشيء. قال الشَّيخ خالد: وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم. اهـ. وهو ظاهر على قراءة عدمِ بالبناءِ للمجهولِ، أما على قراءته بالبناءِ للمعلومِ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السَّابق، أو ما بعد، فإلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل. (صبان).

(قوله: يَكُنْ ما بعد... إلخ) أي: يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها، قال الدنوشري: فيه بحث؛ لأنه يرد عليه، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فدخلت فإن الحكم فيه عند

(كَمَا لَو إلّا عُدِما) فَيُعْرَبُ على حَسَبِ ما يقتضيهِ ما قَبْلَها، وذلك لا يَقَعُ إلّا بَعدَ نَفْيٍ أوْ شِبهه

أبو طالب

. . . .

الناصية

وجودها غير الحكم عند فقدها؛ لأن الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفي بإلا، فلا عمل لها، وعند فقدها النَّصب بما الحجازية على أنه خبر لها. اهـ. وقد يقال: أفرد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوصِ العامل. (صبان).

(قوله: كَمَا لَو إلّا عُدمَا) فأجر ما بعدها على حسبِ ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه، فالنفي نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النُّور: ٥٤] وشبه النفي نحو: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النِّسَاء: ١٧١] ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العَنكبوت: ٤٦] ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ولا يقع ذلك في إيجاب، فلا يجوز قام إلا زيد. وأما ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبَة: ٣٢] فمحمول على المعنى، أي: لا يريد. (أشموني).

(قوله: ما قبلها) أي: حال اللفظ قبلها ولو غير عامل، كالخبر في نحو: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩] فحال هذا اللفظ، وهي خبريته تقتضي رفع ما بعد إلا مبتدأ، وكالفعل في نحو: ما قام إلا زيد، فحال هذا اللفظ، وهي كونه فعلاً، لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضي رفع ما بعد إلا فاعلاً، وقس. ثم لا تنافي بين كون تالي إلا في التفريغ مستثنى، وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً، في نحو: ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى؛ لأن تالي إلا مستثنى من مقدر في المعنى؛ إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد، وما زيد شيء إلا قائم. والثاني بالنَّظر إلى اللفظ، نقله الدَّماميني عن الشلوبين. (صبان).

(قوله: إلّا بَعدَ نَفْيٍ) أي: غير إيجاب، وهو أن يتقدَّم عليه ما يخرجه عن الإيجاب، وهو النفي، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] فما قبل إلا، وهو محمد مبتدأ، والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد إلا، وهو رسول على الخبرية. (تصريح).

(قوله: أو شِبهه) وهو النهي نحو: لا تقولوا على الله إلا الحق) فما قبل إلا وهو تقولوا يطلب مفعولاً صريحاً، فنصب ما بعد إلا، وهو الحق على المفعولية، وتقدير المستثنى منه ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النِّسَاء: ١٧١] ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العَنكبوت: ٤٦] فما قبل إلا وهو تجادلوا يطلب مجروراً بالباء، فجر بها ما بعد إلا وهو التي، وتقدير المستثنى منه: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الإنكاري لما فيه من معنى النفي، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] فما قبل إلا وهو (يهلك) المبني للمفعول يطلب

وَأَلْـغِ إِلَّا ذَاتَ تَـوْكِـيـدِ كَـلَا   تَـمْـرُرْ بِـهِـمْ إِلَّا الْـفَـتَـى إِلَّا الْـعُـلَا

كـ: «لا تَزُرْ إِلَّا فَتى»، «لا يُتَّبَعْ إِلَّا الهُدى»، و«هَلْ زَكَا إِلَّا الوَرِعِ؟».

(وَأَلْغِ إِلَّا ذاتَ تَوْكِيدِ) ....

أبو طالب

(قوله: وهل زكى إلا الورع) الورع بكسر الرَّاء صفة مشبهة.

الناصية

مرفوعاً نائباً عن الفاعل، فرفع ما بعد إلا، وهو القوم، على النيابة عن الفاعل، وتقدير المستثنى منه: فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون، والمعنى: ما يهلك إلا القوم الفاسقون، ولا يتأتّى التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لا تقول: رأيت إلا زيداً؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع النَّاس إلا زيداً، وذلك محال عادة، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] فحمل يأبى في إفادة النفي (على لا يريد لأنهما) أي: أن يأبى، ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد، والمعنى: لا يريد الله إلا إتمام نوره، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ، أو في المعنى، وإلى مسألة التفريغ أشار النَّاظم بقوله:

وإنْ يُـفَـرَّغْ سـابـقٌ إلا لِـمـا   بَـعْـدُ يَـكُـنْ كـمـا لـو ألا عَـدِمـا

(تصريح). (قوله: كلا تزر إلا فتى... إلخ) هذه الأمثلة الثلاثة كلها، المُستثنى مِنه فيها مَحذُوف، والأوّل: مِثالٌ لِلْنفي، والثاني: لِلنَّهي، والثالث: للاستِفهام، والمُستثنى أُعرِبَ فيها على حَسَبِ العَوامِلِ؛ التي قبلَ إلّا فـ (فَتى) مَنصُوبٌ ـ ونَصبُهُ تَقديريّ ـ لأنّ (تَزُرْ) فِعل وفاعِلٌ يُريدُ مفعولاً، وأصلُهُ: لا تَزُر أحَداً إلّا فتى، و(الهُدى) مَرفُوعٌ؛ لأنَّ (يُتَّبَعْ) فعل مجهول يريد نائب الفاعلِ، وأصلُهُ: لا يُتَّبَعُ شَيءٌ إلا الهُدى، و(الوَرِع) مَرفُوعٌ، لأنّ (زَكا) فعلٌ يحتاجُ إلى فاعِلٍ، وأصلُهُ: هَلْ زَكَا أحَدٌ إلّا الوَرِع. (شيرازي).

(قوله: وألغ إلا... إلخ) أطلق هنا، فدل على أن هذا الحكم يكون في الإيجاب والنفي، وشبهه. (صبان).

(قوله: وَأَلْغِ إلا ذاتَ تَوْكِيدِ) يعني: إذا كررت (إلّا) وكانَ تكرّرها لِلتَّأكيد، وهي (إلّا) التي وَقَعَ بَعدها اسمٌ مثل الاسم الذي قبلها في المَعنى، بأنْ أمْكَنَ جَعلُ الاسمِ الّذي بَعدها عَطفَ بيان لِلاسمِ الّذي قبلَها، أوْ (إلّا) الّتي وَقَعَتْ بَعْدَ حَرفِ عَطفٍ، يُمكِنُ عَطفها على ما قبلها. (شيرازي).

(قوله: ذاتَ توْكِيدِ) وهي التي يصحُ طرحها، والاستغناء عنها؛ لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إلا قبلها، بدلاً منه، وذلك إن توافقاً في المعنى، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه إلا إذا كنتَ غالطاً، أو أردت الإضراب. اهـ. يس أي: فلا عطف، بل يجب الإبدال. (صبان).

وهي الّتي تَلاها اسمٌ مُماثِلٌ لِما قَبْلَها، أَوْ تَلَتْ عاطِفاً ....

أبو طالب

(قوله: مماثل لما قبلها) أي: يكون المرادُ به عين المراد بما قبلها، أو كالعينِ.

الناصية

(قوله: وهي التي... إلخ) أي: (إلّا) ذات التوكيد على قسمين: **الأوّل**: ما وقع بعدها اسم مماثل في المعنى لما قبلها، كالعلا والفتى؛ فإنهما بمعنى واحد، **والثاني**: ما إذا وقعت إلا بعد عاطف كـ(إلّا رمله) في مثالِ الشَّارح، فهي ملغاة، والمستثنى بعدها تابع لما قبلها عطف بيان، أو نسق.

هذا، وفي (التصريح): إذا تكررت إلا، فإن كان التَّكرار للتَّوكيدِ ذلك إذا تلت) واواً (عاطفاً أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه، أو مشتمل عليه، أو مضرب إليه عنه (ألغيت) جواب الشَّرطِ الثَّاني، وهو جوابه جواب الشَّرط الأولِ، ويشملهما قول النَّاظم:

وألغ إلا ذات توكيد.............. ....

(فالأول) وهو العطفُ (نحو ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو فما بعد إلا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (وإلا) الثَّانية (زائدة للتوكيد) والأصلُ: ماجاءني إلا زيدٌ وعمرو (والثاني) وهو البدلُ بأقسامه الأربعة فبدل المماثل، وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أي: الناظم:

لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا ....

فالفتى مستثنى من الضَّمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالأرجح) في الفتى (كونه تابعاً له في جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أي: الفتى (منصوباً) بإلا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألفِ (والعلا بدل من الفتى، بدل كل من كل؛ لأنهما لمسمى واحد وإلا الثَّانية) زائدة (مؤكدة) لإلا الأولى، وبدل البعض من كل، نحو: ما أعجبني أحد إلا زيد إلا وجهه، فزيد مستثنى من أحد، فالأرجح فيه كونه تابعاً له، ويجوز نصبه على الاستثناء، ووجهه بدل من زيد من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال، نحو: ما أعجبني شيء إلا زيد إلا علمه، فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال، وبدل الإضراب، نحو: ما أعجبني أحد إلا زيد إلا عمرو، فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل إضراب، والمعنى: بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مـا لـكَ مـن شَـيْـخِـكَ إلا عَـمَـلُـه إلا رسِـيْـمـه وإلا رَمَـلُـه)

فرسيمه بفتحِ الرَّاء وكسر السِّين المهملتين (بدل) من عملهِ بدل بعضٍ من كلٌ عند السِّيرافي (ورمله) بفتح الراءِ والميم (معطوف) على رسيمه، وذهب ابن خروف إلى أن رسيمه ورمله بدل تفصيلٍ من عمله، وهما كلُّ العمل (وإلا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرَّسيم، والرَّمل ضربان من السَّير، والرسيم في السعي: الرّكض، والرَّمل في الطَّواف: الإسراع. (تصريح).

فَاجْعلْها كَالْمَعدُومَة (كَلا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعُلا) وكَقَوْلِهِ:

مَـا لَـكَ مِـن شَـنْـجِـك إِلَّا عَـمَـلُـهُ ... إِلَّا رَسِـيـمُـهُ وَإِلَّا رَمَـلُـهُ

أبو طالب

(قوله: مالك من شَنْجِكَ. اهـ) هذا رجزٌ، والمرادُ من العمل السَّير، وكل من الرَّسيم والرَّمل بفتحتين نوعٌ من السَّير، فكل منهما نفس العملِ، مصداقاً، وقيل: هما تفسيران للعملِ، والباقي واضحٌ.

الناصية

(قوله: فاجعلها كالمعدومة) أي: اعْتبِر (إلّا) الثّانية غير موجودة، وأعْرب ما بَعدَ (إلّا) في القسم الأوَّل عطف بيان لما قبلَها، وكذلِك أعْربْ ما بَعد (إلّا) في القسمِ الثاني عَطْفَ نَسَقٍ على ما قبلها (شيرازي).

(قوله: كلا تمرر بهم. . . إلخ) هذا مِثال القِسم الأوَّلِ فـ (إلا) الثّانية جاء بعدها (العَلا) وهو اسم يُماثِلَ (الفتى) في أنّه يمكن جَعله عَطف بَيان لِـ (الفَتى) هذا وقيل: فالعلا بدل كل من الفتى، وإلا الثّانية زائدة لمجرد التّأكيد، والتّقدير: إلا الفتى العلا.

(قوله: إلا العلا) بفتح العين ممدوداً بمعنى الشَّرف لكن قصره للضَّرورة، ويجوز ضمُّ العين مع القصر جمع علياء، كذلك وعلى كلٍّ نوعان ترجَّح النَّصب، وترجح العطف، وبقي خامس وهو تعين العطفِ ككل رجل وضيعته، واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو، قبله أو بعده؛ لعدم شروط النَّصب السَّابقة، ونحو: كن أنت وزيد كالأخوين، لما مرَّ، فتذكر. (خضري) قوله:

مَـا لَـكَ مِـنْ شَـنْـجِـك إِلَّا عَـمَـلُـهُ ... إِلَّا رَسِـيـمُـهُ وَإِلَّا رَمَـلُـهُ

رجز لم أدرِ راجزه، وأجزاؤه ما بين مطوي وصحيح ومخبون.

(قوله): ما نافية، ولك جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره: كائن خبر مقدم ومن شنجك بشين مفتوحة فنون ساكنة للشعر فجيم، أي: جملك، كما في (القاموس) لا بشين مفتوحة فياء مثناة تحتية ساكنة، فخاء معجمة، كما يوجد في أكثر الشُّراح، فإنه تحريف من النَّاسخ، جار ومجرور متعلّق بما تعلّق به الجار والمجرور قبله، والكاف مضاف إليه، وإلا أداة استثناء ملغاة، وعمله مبتدأ مؤخر، والهاء مضاف إليه مبني على ضمٍّ مقدر على آخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسُّكون العارض للشعر، وإلا زائدة للتّوكيد، ورسيمه بفتح الرَّاء وكسر السين المهملةِ بدلٌ من عمله بدل بعض من كل؛ لأن المراد بالعمل مطلق السَّير، والهاء مضاف إليه، وإلا الواو للعطف، وإلا زائدة أيضاً للتّوكيدِ، ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه، والهاء مضاف إليه، والرسيم والرَّمل نوعان من أنواعِ السَّيرِ، فالرَّسيم: سير الجملِ بغير سرعة، ويرسم الأرض ويؤثر فيها، والرَّمل بالعكس، (يعني): مالك من جملك إلا عمله سيره بغير سرعة وسيره بسرعة. **(والشاهد)** في قوله: إلا رسيمه وإلا رمله، حيث كررت إلا في البدل والعطف، وهي ملغاةٌ فيهما لم تفد إلا توكيد الأولى.

وَإِنْ تُكَرِّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

(وَإِنْ تُكَرِّرْ) إِلَّا ....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

(قوله: وَإِنْ تكررْ إلا . . . إلخ) يعني: إذا كَرَرت (إلّا) الاستثنائيَّة لا لِلتَّأكيدِ، وكانَ المستثنى مِنه محذوفاً، فأعْرِب واحِداً مِن الأسماءِ الواقِعَةِ بَعدَ (إلّا) بِحَسَبِ العَوامِل التي قبلَ (إلّا) وَانْصِبِ الباقي، كالمِثال المذكورِ، حيث رفع (زيد)؛ لأن (قام) يريد فاعِلاً، ونصب (عَمْراً) و(بَكراً) بتقدير (أسْتثني). (شيرازي).

(قوله: وإن تكرر . . . إلخ) لم يتعرض المصنف والشراح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى. قال الدَّماميني ما ملخصه مع الإيضاح: لا ينصب على الاستثناءِ بأداةٍ واحدة دون عطفِ شيئان، وموهم ذلك: إن كان في الإيجاب، فالأول: مستثنى والثاني معمول عامل مضمر، وإن كان في غيره فكذلك؛ أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدَّراهم إلا زيداً الدَّنانير، فزيد منصوب على الاستثناءِ، والدَّنانير مفعول لمحذوف، أي: أعطيته الدَّنانير أو أخذ الدَّنانير، ومثال غيره: ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً درهماً، فزيداً مستثنى، أو بدل ودرهماً مفعول لمحذوف، وما ضرب أحد إلا بكر خالداً، فبكر إنْ رفعته كان بدلاً من أحد، وإن نصبته كان مستثنى، وخالداً مفعول لمحذوف، فتعدّد المستثنى قد يكون مع تعدُّدِ المستثنى منه، وقد يكون مع اتحاده، وجوَّز ابن السَّراج كون الاسمين بدلين في نحو: ما أعطيت أحداً أحداً إلا زيداً عمراً، وما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ بكراً، ورده المصنف بأن البدلَ لم يعهد تكرره إلا في بدل البداء، وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضَّمير، وجعلوا في بابِ الاستثناءِ اقترانه بإلا مغنياً عن الضَّمير. والاسم الثاني غير مقترن بإلا لفظاً، ومن النُّحاة من لا يجيز هذه التراكيبِ مطلقاً، ويحكم بفسادِها على كل وجهٍ، أما مع العطفِ فقد يمتنع أيضاً، كما في الأمثلةِ المتقدِّمةِ لأن العطفَ فيها يفسدُ المعنى، وقد يجوز، كما في: جاءني أحدٌ إلا زيد وعمرو، فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر، ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمرٍ، أي: وجاءني عمرو. اهـ. وفي (حاشية المغني): للدَّماميني أن جماعة أجازوا نصبَ شيئينِ بأداةٍ واحدةٍ دون عطفٍ، وعليه مشى صاحب (الكشاف) في مواضع منها: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٣] الآية. فقال: إن المستثنى الظَّرف والحال معاً، وأن الحصر في كل منهما مقصود، أي: لا تدخلوا في وقتٍ من الأوقاتِ على حالٍ من الأحوالِ إلا في هذا الوقت على هذا الحال. اهـ. هذا وفي (الدشتي): تكرار إلا لغير التوكيدِ على ثلاثة أقسام: **الأول**: ما كان الاستثناء مفرغاً، فحكمه أن يعمل العامل في واحد من المستثنيات، وينصب الباقي على الاستثناء، نحو: قام

(لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ) مِنَ المُستثنى مِنهُ بأنْ حُذِفَ (التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ) الواقِعِ قَبلَ إلّا ....

أبو طالب

....

الناصية

إلّا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً فعمل العامل، وهو قام في واحد منها، وهو زيد ونصب الآخران وهما عمراً وبكراً على الاستثناء، **الثاني**: ما كان الاستثناء غير مفرّغ، أي: ذكر المستثنى منه، وكان المستثنيات مقدماً على المستثنى منه، فحكمه نصب جميع المستثنيات، نحو: قام إلّا زيداً إلا خالداً القوم. **الثالث**: ما كان الاستثناء غير مفرّغٍ والمستثنيات مؤخراً، نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالد، فحكمه نصب جميع المستثنيات غير واحدٍ منها، وأما ذلك الواحد فحكمه حكم المستثنى المنفرد، فإن كان في كلام موجب وجب نصبه أيضاً، كما في المثال، وإن كان منفياً فالأحسن اتباع المتّصل؛ نحو: ما قام القوم إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً برفع زيد ونصب الباقي، وأما المنقطع فيجب نصبه، نحو: ما جاء القوم إلا حماراً إلّا بقراً إلّا فرساً بنصب الجميع.

وفي (التصريح): إن كان التّكرار لغير توكيد، وهو التّأسيسُ (وذلك في غير بابي العطف والبدل فإن كان العامل الذي قبل إلا مفرغاً) بأن لم يشتغل بمعمولٍ قبل إلا مفرغاً (بأن لم يشتغل بمعمول قبل إلا) تركته يؤثر في واحدٍ من المستثنياتِ على ما يقتضيه من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ (ونصبت) وجوباً على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل (نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً رفعت الأول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له (ونصبت الباقي) من المستثنياتِ وهو عمرو، وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العاملِ (وتقول: ما رأيت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به وتنصب الباقي) من المستثنيات (بإلا على الاستثناء) ولا يتعيَّن المستثنى الأول؛ لتأثير العامل بل يترجح، فما كان منصوباً بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدّم في ناصب المستثنى، وما كان منصوباً على الاستثناء يطرقه الخلاف، وتقول: ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً، فتخفض واحداً منهما بالباء، وتعلقها بالفعل، وتنصب الباقي، ولا يتعين الأول للجرّ، بل يترجَّح، وذلك مستفاد من قول النّاظم:

وإن تكرر لا لتوكيدِ فمعْ ... تفريغ التَّأثيرَ بالعاملِ دَعْ
في واحدٍ مما بإلا استُثني ... وليس عن نَصْبٍ سِواهُ مُغْني

(قوله: لا لتوكيد) عطف على محذوف، أي: لتأسيسٍ لا لتوكيدٍ.

(قوله: لَا لِتَوْكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء، فلا يخلو إما أن يكون ذلك مع تفريغ أولاً.

(قوله: والتَّأْثِيرَ بالْعامِلِ) المفرغ حمل العاملِ على ما قبل إلا تبعاً للموضحِ، وحمله المرادي على إلا، أي: اترك تأثير إلا النَّصبِ في واحدٍ، أي: لا تجعلها مؤثرة في واحد، ويؤيد الأول

فِـي وَاحِـدٍ مِـمَّـا بِـإِلَّا اسْـتُـثْـنِـي وَلَـيْـسَ عَـنْ نَـصْـبِ سِـوَاهُ مُـغْـنِـي

(دَعْ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي) مُقَدَّماً كانَ أوْ لا (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي)، نحو: «ما قامَ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عَمْرو إِلَّا بَكْراً» ....

أبو طالب

(قوله: مقدماً كان أو لا) أي: مقدماً على سائر المستثنى منه.

(قوله: وليس عن نصب... إلخ) اسمُ ليس إما مستتر عائد إلى التأثير، أو إلى التَّرك المفهوم من قوله: دع، ومغنٍ خبره على لغةِ ربيعة، وسواه مفعول لقوله: مغنٍ أو سواه خبر ليس، ومغن اسمه بحذفِ المفعولِ، أي: مغنٍ ذاك بالسّوى نفسه عن النَّصب، فالنَّصب لامحة بالتنوينِ.

الناصية

قوله: مما بإلا؛ إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به، وإن أمكن أن يقال: أظهر للضَّرورة، ويؤيده أيضاً أن المصنف عليه يكون ذاكراً، هنا حكم الواحد بخلافه على الثاني، فإنه يكون ساكتاً هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه، وإن كان يعلم من قوله فيما مرَّ: وإن يفرَّغ سابق إلا... إلخ. ويؤيد الثاني عدم إحواجه إلى تقدير في دع. (صبان).

(قوله: دع في واحدٍ... إلخ) أي: اتركه باقِياً (في وَاحدٍ دفع به إبهام المتنِ أن المراد اترك التَّأثير في واحدٍ واجعله مؤثراً في البقيةِ، هذا إن أريد بالعاملِ ما قبل إلا، كما مشى عليه الشَّارح، فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره، أي: اترك تأثير إلا النَّصب في واحدٍ، أي: لا تجعلها مؤثرة النَّصب في واحدٍ، واجعلها مؤثرة النَّصب في البقية. (صبان).

(قوله: وليس عن نصب... إلخ) مغني اسم ليس، والخبر محذوف، أي: موجوداً أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد، أو إلى التَّأثير، ومغني خبر وقف عليه بالسُّكون على لغة ربيعة، لا يقال: ظاهر كلامه أنه لا يجوزُ رفع سوى الواحد، وليس كذلك، بل يجوز على قصدِ بدل البداء؛ لأنا نقول: إلا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها. (صبان).

(قوله: وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ) أي: سوى ذلك الواحد الذي أشغلت به العامل، يعني: أن العامل يعمل في واحدٍ منها فقط، ولا يكفي لنصبِ الباقي، بل نصب الباقي بإلّا لا بالعامل، وهذا هو القسمُ الأوّل (دشتي).

(قوله: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً) وما ضربتُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، وما مررت إلا بزيدٍ إلا عمراً إلا بكراً، ولا يتعيَّن لإشغال العامل واحدٌ بعينه، بل أيها أشغلته به جاز، والأول أولى، أي: لقربه من العاملِ (تصريح).

وَدُونَ تَـفْـرِيـغٍ مَـعَ الـتَّـقَـدُّمِ نَـصْـبَ الْـجَـمِـيـعِ احْـكُـمْ بِـهِ وَالْـتَـزِمِ

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) لِجَميعِ المُستثنياتِ عَلى المُستثنى مِنه (نَصْبَ الْجَمِيعِ أُحْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ) ولا تَدَعِ العامِلَ يُؤَثِّرُ في شَيْءٍ مِنها، نحو: «قامَ إِلَّا زيداً إِلَّا عَمْراً إِلَّا خالِداً القَوْمُ».

أبو طالب

(قوله: احكم به الضَّمير) للتقدُّم، فالباءُ للسَّببيةِ أو الضَّمير لِ إِلَّا، فالباء للآلةِ، والأول أظهر.

الناصية

(قوله: ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعضِ: الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما. اهـ. وهو إنما يصحُّ على مذهب من يجيز التَّنازع في المعمولِ المتقدِّم، ونصب الجميع مفعول لمحذوفٍ يفسره المذكور، أي: امض نصب الجميع، ولا يصح نصبه بالتزم؛ لأن ما بعد الواو لا يعملُ فيما قبلها، ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب، قال: والتزم. (صبان).

(قوله: وَدُون تفريغ... إلخ) أي: إن كان العامل غير مفرغ؛ بأن اشتغل بما يقتضيه قبل إلا (فإن تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوباً (نحو: ما قام زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحد) فأحد فاعل قام، وهو المستثنى منه، وتقدم عليه جميع المستثنيات، ولا يجوز في شيء منها الإتباع؛ لما مر من أن التَّابع لا يتقدم على المتبوع، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَدُونَ تَـفْـرِيـغٍ مـع الـتَّـقَـدُّمِ نَـصْـبَ الـجـمـيـعِ احْـكُـمْ بـهِ والـتـزمِ

(تصريح). (قوله: نصْبَ الجَمِيعِ) على الاستثناء، هذا هو القسمُ الثاني.

(قوله: نحو قام إلا زيداً إلا عمراً... إلخ) فـ (القوم) هو المستثنى منه تقدم عليهِ جَميعُ المُستثنيات، ولِذا نَصِبَتْ كلها.

(قوله: نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً... إلخ) وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحد، لا يعارض هذا قوله فيما مرَّ، وغير نصب سابق... إلخ؛ لأن ما مرَّ في غير تكرر المستثنى، وبحث (سم) جواز إعرابِ واحدٍ بما يقتضيه العامل، وجعل المستثنى منه المؤخَّر بدلاً من هذا الواحد، نظير ما مر في ما لي إلا أبوك ناصر، ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء. قال: وحينئذٍ فقول المصنف: نصب... إلخ، ينبغي أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر، واعترض بأنه يلزم عليه أمران. الفصلُ بين التابعِ والمتبوعِ بأجنبي، واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه. (صبان).

وَانْـصِـبْ لِـتَـأْخِـيـرٍ وَجِـئْ بِـوَاحِـدِ مِـنْـهَـا كَـمَـا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائِـدِ

(وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ) لِجَمِيعِ المُستثنَياتِ عَنِ المُسْتثنى مِنهُ كلها غير ما ذُكِر في قَوْلِهِ: (وَجِئْ بِواحِدِ مِنْها) مُعْرَباً ....

أبو طالب

(**قوله**: كلها) مفعولٌ لقوله: انصب، لا تأكيد للمستثنيات.

(**قوله**: بواحد) أي: واحدٌ عددي، وقوله وحدة، أي: واحداً غير عددي، فلا تناقضَ في كلامهِ.

الناصية

(**قوله**: **وانصب**) أي: الجميع وجوباً إذا كان الكلام موجباً وجوازاً بمرجوحية في واحد، ووجوباً في البقية إذا كان الكلام منفياً، وكان الاستثناء متصلاً وجوازاً يرجحان في واحد، ووجوباً في البقية، إذا كان الكلام منفياً، وكان الاستثناء منقطعاً، هذا ما درج عليه الشَّارح في تقرير المتن. (صبان).

(**قوله**: **وَانْصِبْ لِتأخِير... إلخ**) أما في الإيجاب فمطلقاً، أي: في جميعها بقرينة ما بعد، وقد جعل الشَّارح قول المصنف:

وانــصــب لــتــأخــيــر.......... ....

شاملاً لصورة الإيجاب وصورة النّفي، فيكون قوله: وجئ بواحد بياناً للرَّاجح في بعض الصُّورِ الدَّاخلة في قوله: وانصب لتأخير، ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب، فيكون قوله: وجيء بواحد مقابلاً له، وأما في غير الإيجاب فكذلك، أي: فجئ بواحد منها معرباً، بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات، وانصب الباقي. (صبان).

(**قوله**: **لِجَميع المُستثنياتِ... إلخ**) يعني: إذا تأخَّر المستثنيات عن المستثنى منه، فانصبها غير واحد منها، وهذا هو القسم الثالث، وفي (التصريح): إن تأخرت المستثنيات كلها على المستثنى منه (فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها) وجوباً (نحو: قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) لما مر من أن جواز الاتباع مختصٌ بغير الإيجابِ (وإن كان) الكلام (غير إيجاب أعطي واحد منهما) أي: من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصبٍ واتباعٍ (ونصب ما عداه) وجوباً (نحو: ما قاموا إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً لك في واحد منهما الرَّفع راجحاً، والنصب مرجوحاً، ويتعين في الباقي) من المستثنيات (النَّصب ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وانْـصـبْ لـتـأخـيـرِ وجـئ بـواحـدِ مـنـهـا كـمـا لـو كـان دُونَ زَائـدِ

وأجاز الأُبَذيّ رفع الجميع على الإبدالِ. (**قوله**: **بواحد**) أي: فقط، وأجاز الأُبَّذِيّ إتباع الجميع بناءً على جوازِ تعدُّد البدلِ بدون عطفٍ. (صبان).

(**قوله**: **معرباً**) بما يقتضيه الحال وتنصب ما سواه. (صبان).

كَـلَـمْ يَـفُـوا إِلَّا امْـرُؤٌ إِلَّا عَـلِـي   وَحُـكْـمُـهَـا فِـي الْـقَـصْـدِ حُـكْـمُ الأَوَّلِ

(كَمَا لَوْ كانَ) وَحْدَهُ (دُونَ زائِدٍ) عَلَيه فانْصِبْهُ وارْفَعْهُ، حيثُ يقتضِي ذلِكَ عَلى ما تَقَدَّم (كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلي) بِرَفْعِ الأوَّلِ وَنَصْبِ الثَّاني، و«قامُوا إِلَّا زيداً إِلَّا عَمْراً إِلَّا خالِداً» بِنَصْبِ الجَميع، ....

أبو طالب

(**قوله: وانصبه**) الحكم بهذا النَّصب بعد ملاحظة أن يكون الكلامُ مثبتاً، والحكمُ بنصبِ ما سواه قبلَ ذلك.

الناصية

(**قوله: كما لو كان... إلخ**) قال المكودي: في موضع الحال من واحدٍ، لتخصيصه بالصفة، أو هو صفة بعد صفة، وما زائدة، ولو مصدرية، أو العكس وكان تامة، ودون زائد حال من الضَّمير في كان، والكلام على تقديرِ مضافٍ، أي: وجئ بواحدٍ كحال وجوده دون زائد عليه، ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحالِ وجودِهِ، دون زائد عليه، وفيه تسمح، فالأولى جعلُ الجارِ والمجرورِ خبراً محذوفاً، والجملة حال من واحد أو صفة له، أي: وجوده مثل وجودِه دون زائدٍ عليه، أو صفة لمفعول مطلق محذوف، أي: مجيئاً كوجوده... إلخ، ويمكن جعل ما اسماً واقعاً على الواحدِ ولو زائدة، والجملة بعدها صلة أو صفة. (صبان).

(**قوله: دُون زَائِدٍ عليه**) ففي الاتصال تبدل واحداً على الراجح، وأما على اللغةِ المرجوحةِ فتنصب الجميع.

(**قوله: فانْصِبْهُ**) أي: الواحد. وفي (الشيرازي): فإن اقْتَضى العامِلُ السَّابِقُ على (إلا)، الرَّفْعَ، فارْفع واحداً وَانْصِب الباقي بتقديرِ (اسْتَثْنى)، وإنِ اقْتَضَى العامِلُ النَّصب فَانْصِب واحِداً بذلك العامِلِ، وانْصِبِ الباقي بتقدير (اسْتَثْنى). (شيرازي).

(**قوله: حيث يقتضي ذلِكَ**) أي: الرَّفع أو النَّصب على ما تقدم من كونه في كلام موجب أو منفي. (دشتي). (**قوله: كلم يفوا**) الواو واو الجماعةِ فاعل وهو المستثنى منه، والأصل يوفيون حذفت النُّون للجازم، والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، فصار يفيوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء السَّاكنين. (صبان).

(**قوله: بِرَفْعِ الأوَّلِ... إلخ**) أي: رُفِعَ امْرُؤ بَدَلاً مِن وَاوِ الجَمعِ في (يَفُوا) ونُصِبَ (على) على لغةِ رَبيعَة الّتي تَقِفُ على النَّصْبِ بِالسُّكونِ لا بِالألِف، وقيل: فعلى بدل من الواو، فإنه لا يتعيَّن للإبدال واحد، لكن الأول أولى، ويجوزُ أن يكون امرؤ هو البدل، وعلي منصوب، ووقف عليه بالسُّكون على لغةِ ربيعة، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغةِ الفصحى، نحو: ما قام أحدٌ إلا حماراً، إلا فرساً، إلا جملاً، ويجوز الإبدال على لغةِ تميمٍ، أي: في واحد فقط. (صبان).

(**قوله: بِنَصْبِ الجَميع**) لكون الاستثناءِ موجباً.

إذْ لَوْ لَمْ يَكُن إلّا الأوَّل لَوَجَبَ نَصْبُهُ.

(وَحُكْمُها) أي: ما بعدَ المُستثنى الأوَّلِ مِن المُستثنياتِ إذا لَمْ يُمْكِن اسْتِثناءُ بَعْضِها مِن بَعْض (في الْقَصْدِ حُكْمُ) المُستثنى (الأوَّلِ) فإنْ كانَ خارِجاً ـ ....

أبو طالب

(قوله: إذا لم يمكن) وكذا إذا أمكن ولم يرد ذلك، لكن هذا عندَ اختلافِ المستثنياتِ في الأوصافِ.

الناصية

(قوله: إذْ لَوْ لَم يَكُن... إلخ) دليل لنصب الجميع حتى الواحد، فإنه وقع في كلامٍ تامٍّ موجبٍ. (دشتي).

(قوله: وَحُكْمُها... إلخ) الحكم هو إثبات الفعل العامل، أو نفيه، أما المستثنى الأول فحكمه معلوم، وهو ضدُّ حكم المستثنى منه، وأمّا البواقي، فإن لم يمكن استثناءُ بعضها في بعضٍ، فكالمستثنى الأوّل، ففي قولنا: جاءني القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، فكما أن زيداً محكوم بعدم المجيء عمراً وخالداً أيضاً كذلك؛ لعدم إمكان إخراج خالد من عمرو من زيدٍ لكونهم أفراداً جزئية لا جموعاً كلية، فالثلاثة كلها خارجة عن المجيء، وإن كان الكلام منفياً، كقولنا: ما جاءني القوم إلا... زيد، إلا عمرو، إلا خالد، فكما أن زيد داخل في المجيء، فكذا البواقي بقانون الضد، كما قلنا (دشتي).

(قوله: إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعضٍ) كزيد وعمرو وخالد في الأمثلة السَّابقة، فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره، فلا يستثنى منه شيء. (دشتي).

(قوله: في الْقَصْدِ) أي: في الإخراجِ، والإدْخالِ؛ إذِ الاسْتثناء قَد يُخرِج المُستثنى عَنِ الحُكم مثل: (قامَ الناس إلّا زيداً) حيث أخرج (زيداً) عن القيامِ. وقد يدخله مثل: (ما قام أحد إلا زيداً) حيث أدخل (زيداً) في القيام. (شيرازي).

(قوله: في القصد) أي: المعنى المقصود من إدخال وإخراج، كما بينه الشَّارح. فإن قلت: مقتضى تعريف الاستثناء بالإخراج أنه دائماً إخراج، ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالاً. قلت: لا منافاة؛ لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي، لكن إذا كان ما قبله نفياً كان هو مستلزماً للإدخال في النسبة الثبوتية، أي: مستلزماً لاتصال المستثنى بالنِّسبة الثُّبوتية، والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم، فافهم.

(قوله: فإن كان) المستثنى الأول خارجاً عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً). (صبان). فزيد هو المستثنى الأول، وهو خارج عن الحكم؛ لأن القيام منفي عنه؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله وحكمها في القصدِ حكم الأول.

بِأنْ كانَ الأوَّل اسْتِثناءً مِن مُوجبٍ ـ فَما بَعدَهُ كذلك، وإنْ كانَ داخِلاً ـ بأنْ كانَ اسْتِثناءً مِن غَيرِ مُوجبٍ ـ فما بَعدَهُ كذلك، فإنْ أَمْكَنَ اسْتِثناءُ بَعْضِها مِن بَعْض، ....

أبو طالب

(قوله: فإن أمكن) ذلك وأريد استخراج الباقي من المستثنى منه، استثني.

الناصية

هذا وقيل: الحكم كذلك، وإن الكلَّ خارجٌ من أصلِ العدد، فيكون في المثال مقراً بواحد، لكن الصَّحيح أن كل عدد مستثنى مما قبله، فيكون مقراً بسبعة، وطريق معرفته أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية، وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية، وهي الثَّانية، والرابعة، والسَّادسة، مثلاً، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا فما بقي فيها فهو المراد. (تصريح).

(قوله: **بِأنْ كانَ الأوَّلُ اِسْتِثناءً مِنْ مُوجَبٍ... إلخ**) نحو: (قامَ الناس إلّا زيداً، إلّا عَمْراً إلّا بَكراً) كما أنَّ (زيداً) خارج عن القِيام، كذلك (عَمْراً) و(بَكراً)، ونحو: (ما قامَ أحَد إلّا زيد إلّا عَمْراً إلا بَكراً) كما أنّ (زيد) داخِلٌ في القيامِ كذلك (عَمراً) و(بَكراً) (هذا كُلُّهُ) فيما لا يُمكن اسْتِثناء البَعْضِ عَن البَعْض؛ إذ لا يُمْكِن اسْتِثناء (عَمْرو) عن (زيد)، ولا اسْتِثناء (بَكر) عَن (عَمْرو). (شيرازي).

(قوله: **فما بعده**) من المستثنيات (داخل) في الحكم، أي: في مفهوم المسندِ إلى المستثنى منه سواء كان الإسناد إيجاباً أو سلباً، كذلك نحو: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، فزيد هو المستثنى الأول، وهو داخل في إثبات القيام له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك. (تصريح).

(قوله: **فَإنْ أَمْكَنَ اسْتِثناءُ بَعْضِها مِنْ بَعْض... إلخ**) النُّحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو إن كان المستثنى الأول داخلاً، فما بعده داخل، وإن كان خارجاً فما بعده خارج (وأن الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد)، وهو قول الصَّيمري، وتبعه القاضي أبو يوسف، ويمكن إدراجه في قول النظم:

وحكمها في القصدِ حكم الأول ....

(وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي: من الذي قبله، والذي قبله مستثنى عن الذي قبله، وهكذا حتى ينتهي إلى الأول (و) هذا القول (هو الصَّحيح؛ لأن الحمل على الأقرب متعيّن عند التردد وقيل: المذهبان) المتقدِّمان محتملان) أي: يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد، ويحتمل عود كل منها إلى ما يليه حتى ينتهي إلى الأول، وصححه بعضُ المغاربة، وقال: إن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقربة في المثال) المذكور، وهو له عندي عشرة إلا أربعة، إلا اثنين، إلا

نحو: «لَهُ عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عِشْرِينَ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا اثْنَيْن» ....

أبو طالب

....

الناصية

واحد. (ثلاثة على القول الأول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد، فتكون الأربعة والاثنان، والواحد، ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد، وهو عشرة، يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلاً من الأعداد مستثنى مما يليه، فإذا استثني واحد من اثنين بقي واحد، وإذا استثني الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة. وإذا استثنيت الثَّلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي: للثَّلاثة والسَّبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدَّم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان إحداهما أن تسقط) المستثنى (الأول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي: تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وإن كان معك) مستثنى (رابع فإنك تجبر به) الثَّالث (وهكذا) تفعل (إلى) أن تنتهي إلى المستثنى (الأخير) فالمستثنى الأول في المثالِ المذكورِ أربعة، فأسقطها من العشرة تبقى ستة، فأجبرها بالمستثنى الثَّاني، وهو اثنان يصير ثمانية، فأسقط منها الثالث، وهو واحد، يبقى سبعة (و) الطَّريق (الثانية) من الطَّريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه (وهكذا) تفعل حتى تنتهي (إلى الأول) فما تحصل فهو الباقي، ففي المثال المذكور تحط واحد من اثنين، يبقى واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة، تحطها من العشرة يبقى سبعة. وبقي طريق ثالثة، وهي أن تجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحد، وأدخل اثنين يبقى سبعة، وإيضاحه أن تقول له: عندي مئة إلا خمسين، إلا عشرين، إلا عشرة، إلا خمسة، أخرج المستثنى الأول والثالث، وما أشبههما في الوترية، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون؛ وذلك لأنا أخرجنا من المئة خمسين؛ لأنها أول المستثنيات، فهي إذاً وتر، وأدخلنا عشرين؛ لأنها ثاني المستثنيات، فهي إذاً شفع وأخرجنا عشرة؛ لأنها ثالثة المستثنيات، فهي إذاً وتر، فصار الباقي ستين، ثم أدخلنا خمسة؛ لأنها رابعة المستثنيات، فهي إذاً شفع، فصار الباقي خمسة وستين، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة، قاله ابن مالك في (شرح التَّسهيل) (تصريح).

(قوله: نحو «لَهُ عِنْدِي أَرْبَعونَ... إلخ») حيث اسْتثنِي (عِشرين) عن (خَمْسَة) وَاسْتثنِي (خَمْسَة) عَن (عَشْرَة) واسْتثنِيَ (عَشْرَة) عَن (عشرين) واسْتُثْنِيَ (اثنين) عن (أربَعين). (شيرازي).

(قوله: نحو له عندي أربعون... إلخ). ونحو له على عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، فقيل الحكم كذلك، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد، والصَّحيح أن كل عدد مستثنى متلوه، فعلى الأول يكون مقراً بثلاثة وعلى الثاني بسبعة، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة

اسْتُثْنِيَ كُلُّ واحِدٍ مِمَّا قبلَه، ....

أبو طالب

(قوله: استثني كل واحد) أي: كلُّ واحدٍ من المستثنياتِ مطلوب إما نفسه كما في المستثنى الأخير، أو الباقي منه بعد إسقاط ما بعده عنه، كما في المستثنياتِ الأخر، فلا يرد أن مفادَ هذه العبارة استثناءُ نفسِ خمسة وعشرة مما قبلها، في نحو: عندي عشرون إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين، وهو فاسدٌ.

الناصية

في المراتب الوترية، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشَّفعية، أو تسقط آخر الأعدادِ مما قبله، ثم ما بقي مما قبله، وهكذا فما بقي فهو المراد. اهـ. (صبان).

(قوله: اسْتُثْنِيَ كُلّ واحِد... إلخ) أي: لِاسْتِخراج الباقي في مِثْلِ هذا الاسْتثناء احْتِمالان (الأوّل) أنْ يستثنى كلّ عن سابقه، بأنْ يُستثنى (عشرين) عن (أربعين) فيبقى عِشرون، ثم يستثنى عَشرة عن العِشرينَ الباقي، فيبقى عشرة، ثم يُستثنى خمسة عن العَشرَةِ الباقِيةِ فيبقى خَمْسَة، ثم يستثنى (اثنين) عنِ الخَمسةِ الباقِية فَيبقى (ثَلاثَة). فيكون هذا المِثال اعترافاً بِثَلاثة فقط (الثاني) أنْ يسقِطَ عن (المُستثنى مِنه) الأوتار، أي: المستثنى الأول، والثَّالث، فما يَبقى يضاف إليه (الأشفاع) أي: المستثنى الثَّاني والرَّابع - إذ الوتر يقال للفرد، والشَّفع للزوج - والمَجموع هو الباقي بَعدَ الاسْتِثناءات، ففي المِثال: المستثنى منه: أرْبَعون، والأوْتار هما: عِشرون، وخمسة، والأشفاع هما: عَشرة واثنان، أسْقَطْنا الخمسة والعِشرينَ عن أربعينَ بَقِيَ خَمسة عَشر، ثم أضَفْنا إلى الخَمسةَ عشر العَشرة والاثْنَيْن، صارَ المَجموعُ سبعة وعشرين، فيكونُ هذا المِثال اعْتِرافاً بِسبعةٍ وعشرين. هذا ولم يتكلَّم المصنف والشَّارح على عكس المسألة المذكورة، وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه، مع اتحاد المستثنى، فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد حمل عطف بعضها على بعض، ففيه مذاهب: أحدها: وهو الأصح أنه يعود للكلّ إلا لدليل يخصصه بالبعض، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] الآية، فقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠] عائد إلى فسقهم، وعدم قبول شهادتهم معاً، دون الجلد لما قام عليه من الدَّليل، سواء اختلف العامل الذي في الجمل، أم لا، بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا، لا الأفعال السَّابقة، وسواء سيقت الجمل لغرض واحد، أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها، ثانيها: إن اتحد العامل، فللكل، أو اختلف فللأخيرة فقط؛ إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد، وهو مبني على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا. ثالثها: إن سيقت لغرض واحد نحو: حبست داري على أعمامي، ووقفت بستاني على أخوالي إلا أن يسافروا فللكل، وإلا فللأخيرة فقط، نحو: أكرم العلماء، وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم. رابعها: إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء، أو بثم، فللأخيرة فقط خامسها للأخيرة فقط، واختاره أبو حيان، وأما الوارد بعد مفردين، وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط، كما جزم به ابن مالك، نحو: غلب مئتي مؤمن مئة كافر إلا اثنين، فإن تقدم الاستثناء على أحدهما

أَوْ أُسْقِطَ الأَوْتارُ وَضُمَّ إلى الباقِي بَعْدَ الإِسْقاطِ الأَشْفاعُ، فالمُجْتَمِعُ هُوَ الباقي بَعْدَ الاسْتِثْناءِ، قالَهُ في «شَرْحِ الكافِيَة».

أبو طالب

(قوله: أو أسقط الأوتار) المراد بالأوتار جمع مفرداته المفرد، والتثنية، والجمع، لا المفرد فقط، فلا يتحقق هذا الجمعُ إلا في ضمنِ ثلاثة أمثلة، وأما المتحقق في كلِّ مثال قائماً، هو مفرد من مفرداته، وكذا الأشفاع، فلا يردان هذه القاعدة مخصوصة بمثال جاوز شفعه ووتره عن الواحد، بل عن الاثنين.

(قوله: وضم إلى الباقي) بعد الإسقاط الظَّرف متعلق بالباقي أو بقوله: ضم، والمرادُ بالإسقاط والضَّم: إسقاط وتر، ثم ضم شفع، وهكذا إلى الآخر لا إسقاط مجموع الأوتار دفعة، وضمَّ مجموع الأشفاع بعد ذلك، حتى يردّ أنَّ هذه القاعدة غير جارية، فيما إذا كان الوتر والشفع واحداً، وكان مجموع الأوتار غير ناقصٍ من المستثنى منه؛ كقولك: عندي عشرون إلا تسعة عشر إلا ثمانية عشر، أو إلا خمسة عشرة، إلا عشرة، إلا خمسة، واحتيج في تعميمها إلى ذكر المفردِ، وإلى تقديم الضمِّ على

الناصية

تعين للأول، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ٢-٣] فإلا قليلاً صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل؛ لأن الأصل في الاستثناء التَّأخير، وكذا لو تقدم عليهما معاً، ولم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً، أو معنى، نحو: استبدلت إلا زيداً أصحابنا بأصحابكم، فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقاً، أولاً كان أو ثانياً، نحو: ضرب إلا زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، وضرب إلا زيداً أصحابكم أصحابنا، وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، فالأبناء في المثالين فاعل معنى؛ لأنهم المالكون، فإن لم يصلح إلا أحدهما فقط تعين له، نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات، وأصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوي النُّهى، واستبدلت إلا زيداً إماءنا بعبيدنا. اهـ. (همع). ببعض تصرف. وقوله كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النور: ٤] الآية، أي: وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فإنه استثناء من جملة ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩] لا من جملة ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩] لاقتضائه، أي: من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم، والذي حرم عليهم الكرع في الماء، والشرب بالنَّهم، وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى، فالفصل بها كلا فصل، كذا في (المغني) والدَّماميني عليه، وما ذكره في الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما، وإلا عاد لهما معاً، ومثل له الدماميني بنحو: اهجر بني زيد وبني عمرو إلا من صلح، فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعاً. (صبان).

(قوله: وَضُمَّ إلى الباقي) أي: ضم الأشفاع، وهي عشرة واثنان إلى المقدار الباقي من المستثنى منه، وهو أربعون، فإن الباقي من الأربعين بعد إسقاط الوتر الأول منها وهو عشرون، يكون عشرين

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسِبَا

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ) ....

أبو طالب

الإسقاط. ثم اعلم أن المستثنيات قد تكون كسوراً للمستثنى منه، أو كلٌ لما قبله، فالقاعدتان غير وافيتين لاستخراجِ الباقي من المستثنى منه، بل محتاجتان إلى عمل آخر، وهو أن تحصل مخرج الكسورِ بنحوِ العطفِ على الأولِ، وبنحو الإضافة على الثاني، فارضاً تجزيء المستثنى منه، بعدد المخرج المحصل، ثم نأخذ الكسور من ذلك المخرجِ بالتَّرتيب، ثم تعمل بإحدى القاعدتين، حتى تستخرج الباقي فتنسبه إلى المخرج، فحاصل النِّسبة هو الباقي من المستثنى منه، مثال ذلك اشتريت العبدَ إلا نصفه إلا ثلثه، إلا ربعه. فعلى الأول تعود الضَّمائر كلها إلى العبدِ، والمخرج اثني عشر، كالأجزاء المفروضة للمستثنى منه؛ لكون الكسور معطوفةً، فبعد أخذك الكسور من ذلك المخرج، والمفروض المذكور، كأنك قلت: اشتريت اثني عشر إلا ستة، إلا أربعة إلا ثلاثة وبعد العمل بإحدى القاعدتين، يبقى لك سبعة، وهي نصف ونصف سدس المخرج، فالباقي من المستثنى منه نصف العبد، ونصف سدسه، وعلى الثاني كل ضمير يعود إلى ما قبله، والمخرج كالأجزاء المفروضة للمستثنى منه، أربعة وعشرون؛ لكون الكسورِ مضافة، فبعد أخذك الكسورِ من ذلك المخرج، كأنك قلت: اشتريت أربعة وعشرين إلا اثني عشر، إلا أربعة، إلا واحداً، فبعد العمل بإحدى القاعدتين يبقى لك خمسة عشر، وحاصل النِّسبة خمسة أثمان، فالباقي من المستثنى منه خمسة أثمان العبد، فافهم.

الناصية

فنضم الشَّفع الأول، وهو عشرة إلى العشرين الباقي تصير ثلاثين، فتسقط الوتر الثاني من الثَّلاثين تبقى خمسة وعشرون، فنضم إليها الشَّفع الثاني، وهو اثنان تصير سبعة وعشرين، فطابق العمل الأول في النتيجة. (دشتي).

(قوله: فالمُجْتمعُ) من ضمِّ الأشفاع إلى بقية المستثنى منه، أي: ضم العشرة والاثنين إلى العشرين، واستثناء خمسة من العشرة هو الباقي من العدد عند المتكلم، وبعبارة أخرى نضم عشرة واثنين إلى الأربعين يصير اثنين وخمسين، ثم تسقط منها عشرين وخمسة يبقى سبعة وعشرون. (دشتي).

(قوله: وَاسْتثن مجروراً إلخ) مجروراً مفعول باستثن، وبغير متعلق باستثن، ومعرباً حال من غير، وبما متعلق بمعرباً، وما موصول صلته نسب، ولمستثنى متعلّق بنسب، وبإلا متعلق بمستثنى. والمعنى: أن غيراً يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم. (صبان).

(قوله: بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه، أنها لا تقع صفة، ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع، ولا تضاف إلى غير أن وصلتها، ولا تقطع عن الإضافة، ويقال فيها: ميد بالميم،

لإضافتِهِ له حال كَوْنه (مُعْرَبا بِما لِمُسْتَثْنىً بِإِلَّا نُسِبا) مِن وُجُوبِ نَصْبٍ، واخْتِيارِه، ....

أبو طالب

....

الناصية

وظاهر كلامه في (التسهيل) أنها اسم، لكنه قال في توضيحه: المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن، ولا دليل على اسميتها، قاله الدّماميني. وبقي خامس، وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة، كما في (المغني) تقول: فلان كثير المال بيد أنه بخيل، وقيل: تأتي بمعنى من أجل أيضاً، كما في حديث: **«أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر»** وقال ابن مالك وغيره: هي فيه بمعنى غير، على حدّ قوله:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكَتائِبِ

كذا في (المغني) أي: من تأكيد المدح بما يشبه الذّم، كما بسطه الدّماميني. قال السُّيوطي: هذا حديث غريب لا يعرف له سند. فتأمل. وأجرى الشّاطبي في غير التّفاصيل السّابقة في تكرار إلا نوكيد أو لغيره، لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد، فإذا قلت: قام القوم غير زيد، وغير عمرو، فعمرو مجرور بغير لا بالعطفِ، فليست ملغاة، قاله (سم). (صبان).

(**قوله: معرباً**) وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني، كما في (التسهيل)، وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو: ما قام غير زيد؛ لتضمنها معنى إلا، قاله الفارسي. وفي (التصريح): تفارق غير إلا في خمس مسائل: إحداها: أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير. الثانية: أنه يجوز أن يقال: عندي درهم غير جيد على الصّفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد. الثّالثة: أنه يجوز أن يقال: قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد. الرّابعة: أنه يجوز أن يقال: ما قام القوم غير زيد وعمرو، بجر عمرو على لفظِ زيدٍ ورفعه حملاً على المعنى؛ لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو، ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى. الخامسة: أنه يجوز: ما جئتك إلا ابتغاء معروفك، بالنّصب، ولا يجوز مع غير إلا بالجرّ، نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك، وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور، وجوّزها المصنف مع إلا أيضاً، كما سيأتي. (صبان).

(**قوله: بما**) أي: بإعرابِ نُسِب لمستثنى بإلاّ.

(**قوله: مِن وُجُوب نَصْب... إلخ**) أي: على اللغة المشهورة، أما على لغة جواز الإتباع مع الإيجاب والتّمام، كما تقدم، فينبغي أن يجوز رفع غير قاله (سم).

هذا، ويجب نصبها في أربع مسائل: **الأولى**: إذا كان الكلام تاماً موجباً، كما في (نحو قاموا غير زيد). **الثانية**: إذا كان الاستثناء منقطعاً، ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى، كما في (نحو ما نفع هذا المال غير الضّرر عند الجميع) في المسألتين. (و) **الثالثة**: إذا كان الاستثناء منقطعاً، وأمكن

وإتْباعٍ على ما تَقَدَّم، ولِكَوْنها مَوْضُوعةً في الأصلِ لإفادةِ المُغايَرَةِ، فَشَارَكَتْ إلَّا في الإخْراج الّذي مَعناهُ المُغايَرَة، ولم تَكُن مُتَضَمِّنَةً معناها؛ فلذا لم تُبْنَ.

أبو طالب

(**قوله: ولكونها... إلخ**) اعلم أن الأصل في الغير أن يكون للصفة، وفي إلا أن تكون للاستثناء، والفرق بين المعنيين إن التَّغاير في الأول في ذات الطَّرفين، وأما في الحكمِ فمسكوت عنه في الثّاني في الذّات، والحكم معاً، ثم إنهما لا يعدلان عن أصلهما إلا لقرينةٍ صارفة، فوجه العدولِ إلى الصِّفة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وجهان: **الأول**: أن

الناصية

تسليط العامل على المستثنى، كما في (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و). **الرابعة**: إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر في نحو: ما فيها غير زيد أحد، يترجح) نصبها في مسألتين: **إحداهما**: (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدِّم وهو ما فيها غير زيد أحد. (**و**) **الثّانية** (عند تميم في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو: ما فيها أحد غير حمار، ويضعف) نصبها (في) مسألة واحدة، وهي ما إذا كان الكلام تاماً غير موجب (نحو: ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت، فناصبها ما قبلها من العواملِ على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة (ويمنع) نصبها (في) مسألة واحدة، وهي ما إذا كان العامل مفرغاً (نحو: ما قام غير زيد) وفي (الصحاح): قال الفراء: بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غيراً إذا كانت في معنى إلا، تم الكلام قبلها أم لم يتم، يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك. انتهى بلفظه. وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العربِ، فكيف يسوغ منعه، قاله الموضحُ في (الحواشي)، وأقول: لا شاهد في تمثيله؛ لجوازِ أن تكونَ الفتحةُ في غيرك فتحة بناءٍ لإضافتها إلى المبني، وإلى مسألة غير أشار النَّاظم بقوله:

واسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيرِ مُعْرَبا   بما لِمُسْتَثْنىً بإلَّا نُسِبا

(تصريح). (**قوله: وإتْباع على ما تَقَدَّم**) فواجب النَّصبِ، كما في التَّام الموجب ومختار النَّصب، كما في المتقدِّم المنفي والأتباع كالمنفي المتصل.

(**قوله: ولكونها... إلخ**) أيْ: (غير) لِكون مَعناها مغاير ما بعدها لِما قبلها، كان لها مَعنى (إلا)، وإنّما أعرب (غير) ولم يبن مثل (إلا)؛ لأنه ليس فيه مَعنى (الاسْتثناء)، وإنّما نتيجةُ مغايرةٌ ما بَعدَها لِما قَبلَها هو نتيجةُ الاسْتثناءِ.

هذا، وتفارق غير إلا في خمس مسائل: **إحداها**: أن إلا يقع بعدها الجمل دون غير، **الثانية**: أنه يجوز أن يقال: عندي درهم غير جيد على الصِّفة، ويمتنع عندي درهم إلا جيد. **الثّالثة**: أنه يجوز أن يقال: قام غير زيد، ولا يجوز قام إلا زيد. **الرّابعة**: أنه يجوز أن يقال: ما قام القوم غير زيد، وعمرو يجر عمرو على لفظ زيد، ورفعه حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا زيد

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

(وَلِسِوى) بكسرِ السِّين مَقصُوراً ومَمدُوداً، و(سُوى) بضَمِّها مَقصُوراً و(سَواءٌ) بِفَتحِها مَمدُوداً (اجْعَلا عَلى) القَوْلِ (الأَصَحِّ ما لِغَيْرِ جُعِلا) مِن اسْتِثناءٍ وإعرابٍ بما نُسِبَ لِمُستثنىً بإلَّا، ....

أبو طالب

الآلهة؛ لكونها جمعاً منكراً ليس نصاً إلا في الشمول لا في عدم الشّمول، فلم يتحقَّق شرط الاستثناء المتصل، ولا المنقطع، على أن وجود الثَّاني في فصيح الكلامِ محل الكلام الثاني، أنه لو حمل على الاستثناءِ لأفاد أن سبب الفساد وجود الآلهة، وعدم وجود الله تعالى، والمقصود سببية الأول فقط، أو مطلوب، ولم يفرد الآلهة مع نصِّ الإفراد في التَّوحيد، إما لأن الآية ردٌّ على المشركينَ قائلين: بما فوق الاثنين، مع أن ذلك مستلزمٌ للتوحيدِ أيضاً. إذاً التعليق بالوصفِ مشعرٌ بالعليةِ، وكلما تحقَّقت العلة تحقق المعلول، وإما لأن المراد بالجمع ما كان بعض مفرداته واحدٌ، و بعضها مثنى، وبعضها مجموعاً، فتكون الآية رداً على المشركين بأسرهم.

الناصية

، عمرو، ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ. **الخامسة**: أنه يجوز أن يقال: ما جئتك إلا ابتغاء معروفك، بالنَّصب، ولا يجوز مع غير إلا بالجر، نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك. (تصريح).

(قوله: ولِكوْنها) مَوْضوعة. . . إلخ) دفع وهم، وهو أن غير لما كانت بمعنى إلَّا، وهي حرف، فيقتضي أن تكون مبنية للشبه التضمني، وأصل الدفع أن الشبه التَّضمني إنما يتحقق فيما إذا كان للاسم معنى، وضم إليه معنى حرف، كما في متى فإنه لظرف الزمان في الأصل، لكنه من حيث إفادته الشَّرط تضمن معنى أن الشرطية؛ فبني، وأما غير فهي في أصل الوضع للمغايرة، فهي غنيّة في إفادة الإخراج، ولا حاجة لها إلى معنى إلا لتكون متضمنة لمعناها. (دشتي).

(قوله: مَا لِغَيرِ جُعِلَا) من الأحكامِ فيما سبق؛ لأنها مثلها لأمرين: **أحدهما**: إجماعُ أهلِ اللغةِ على أن معنى قولِ القائلِ: قاموا سواكِ، وقاموا غيرك واحدٍ، وأنه لا أحد منهم يقول: إن سوى عبارة عن مكانٍ أو زمانٍ. **والثَّاني**: أن حكمَ بظرفيتها حكمٌ بلزومِ ذلك، وأنها لا تتصرَّف، والواقع في كلام العربِ نثراً ونظماً خلاف ذلك، هذا، وتفارقُ سوى غيراً في أمرين: **أحدهما**: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى، نحو: ليس غير بالضَّم وبالفتحِ وبالتنوينِ بخلاف سوى، **ثانيهما**: أن سوى تقع صلة الموصولِ في فصيحِ الكلامِ، كما سلف بخلافِ غير. (صبان).

(قوله: من استثناء) متصل ومنقطع، وصفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العاملِ للفرع، قاله الدَّماميني في (التصريح) المستثنى بسوى بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها، قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزَّجَّاجيُّ) في الجمل (وابن مالك: سوى كغير معنى وإعراباً) وإليه أشار في النظم بقوله:

ومُقابِلِ الأصَحّ قَوْلُ سيبويه: إنها لا تُسْتَعْمَل إلّا ظَرْفاً، ولا تَخرُجُ عنه إلّا في الضَّرُورَة، ...

أبو طالب

....

الناصية

ولِسِوى سُوىً سَواءِ اجْعَلا ... على الأصَحِّ ما لغير جُعِلا

(ويؤيدهما حكاية الفراء: أتاني سواك) وقوله:

.... فسواك بائعها وأنت المشتري

(وقال سيبويه والجمهور: هي ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليلِ وصل الموصول بها كـ: جاء الذي سواك)، فليست هنا بمعنى غير؛ لأن غيراً لا تدخل هاهنا إلا والضَّمير قبلها يقولون: جاء الذي هو غيرك، فلما وصلوا سوى بغير ضميرٍ اُدُّعِيَ أنها ظرف، والتَّقدير: جاء الذي استقر مكانكِ، قالوا: ولا تخرج عن النَّصب على الظَّرفية إلا في الشعرِ، كقوله: وهو شهل بالمعجمةِ ابن سنانٍ:

ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا ... نِ دِنَّاهُم كما دَانُوا

فجعلها فاعلاً في الشِّعرِ والعدوان بضمِّ العينِ المهملةِ الظُّلم الصَّريحِ، ودنَّاهم بكسرِ الدَّال جازيناهم، ودانوا: جازوا، ومنه: كما تدين تدان. وقال الكوفيون: تستعمل سوى اسماً وظرفاً، فيجيزون في السِّعة: أتاني سواك، قاله المطرزي، (وقال الرُّماني و) أبو البقاء العكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، قال الموضح: (وإلى هذا) المذهب (أذهب)؛ لأنه أخصُّ.

(**قوله: قَوْلُ سيبويه**): المرادُ: الخليلُ وسيبويه، وأتباعهما، لا ما يشمل الرماني والعكبري؛ إذ هما لا يقولان بلزومِها الظَّرفيةِ مع قولهما بظرفيتها، وقوله: بظرفيتها، أي: بكونها ظرف مكان، بمعنى مكان كما سيأتي. (صبان).

(**قوله: إنها**) أي: سوى لا تستعمل إلا ظرفاً، فهي منصوبةٌ دائماً على الظَّرفية.

(**قوله: لا تُسْتَعْمَل إلّا ظَرْفاً**) حاصل ما استدل به في (شرح الكافية)، وغيره، ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظُّروف اللازمة؛ لأنها يوصل بها الموصول، نحو: جاء الذي سواك، قالوا: ولا تخرج عن الظَّرفية إلا في الشعر. (صبان). (**قوله: لا تستعمل إلا ظرفاً**) مكانياً بمعنى مكان بمعنى عوض، فمعنى جاء الذي سواك؛ في الأصل: جاء الذي في مكانك، أي: حل فيه عوضك، ثم توسعوا واستعملوا: مكانك، وسواك بمعنى: عوضك، وإن لم يكن، ثم حلول، فظرفيتهما مجازية، ولهذا لم يتصرفا، أفاده في (الهمع). (صبان).

(**قوله: ولا تخرج عنه... إلخ**) عن الظَّرفِ.

(**قوله: إلا في الضَّرورة**) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السَّابقة، هذا، وعلى رأي سيبويه: إنّها مبنية على النَّصبِ دائماً، ولا يَختلِف إعرابها.

وَرَدَّهُ المصنفُ بِوُرُودِها مَجرُورَةً بِمِن في قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أنْ لا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أنْفُسِهِمْ» وفاعِلاً في قوله:

[فَلَمَّا أصْبَحَ الشَّرُّ وأمْسَى وَهْوَ عُرْيانُ]

وَلَمْ يَبْقَ سِوَىٰ العُدْوانِ دِنَّاهُمْ كَما دانُوا

أبو طالب

(قوله: ورده المصنف) لا يخفى عليك أن رد المصنف لا يتوجه على سيبويه أصلاً؛ لأن سوى في قول النبي ﷺ ظرف مجازي، ومراد سيبويه هاهنا من الظَّرف أعمُّ من الحقيقي والمجازي؛ لنيابته مناب الظَّرف، وهذا المعنى مشهور بين النُّحاة لا الحقيقي فقط؛ إذ ليس في كلامِ العربِ ما يلزم الظَّرفية الحقيقية فقط، وأما في الأبيات فمن الضَّرورة، وقد استثناها.

(قوله: ولم يبق... إلخ) أوله: فلما أصبح الشَّر وأمسى وهو عريان، قيل: المراد بالشَّر السيف مجازاً، والعُدْوان: الظُّلم الصَّريح، ودناهم كما دانوا؛ أي: جزيناهم كما جزونا، أي: كجزائهم إيانا، وهما من الدين بكسر الدال بمعنى الجزاءِ.

الناصية

(قوله: وَرَدَّهُ المصنفُ... إلخ) فخرج عن الظَّرفية: مجروراً بمن في الحديث، وفاعلاً ليبق في البيت الأول، ومبتدأً خبرُهُ بايعُها في البيت الثاني، واسماً لليس خبره بشيء في الثالث. (دشتي).

(قوله: من سوى أنفسهم) ولَوْ كَانَ ظرفاً لم يُجَرّ **(قوله: ولم يبق سوى العدوان... إلخ)** قاله الفِنْدُ الزِّمَّانيُّ، واسمه شهل بن شيبان، وليس في العرب شهل بالشِّين المعجمة غيره، وهو من قصيدةٍ من الهزجِ قالها في حرب البسوسِ، ولم يبق عطف على قوله:

فَلَمَّا أصبَحَ الشَّرُّ وَأمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين، وهو الظلم الصَّريح. من عدا عليه. والشَّاهد فيه: فإن سوى وقع هنا فاعلاً، فدل على أنه لا يلزم الظَّرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النَّصبِ على الظَّرفيةِ إلا في الشِّعرِ، كما في هذا الموضعِ.

(قوله: دناهم) أي: جازيناهم من الدِّين بالكسرِ، وهو الجزاء، يقالُ: دانه ديناً، أي: جازاه، وهو جوابُ فلما. وَالكاف للتّشبيهِ، وما مصدرية. والجملة في محلِّ نصبٍ على أنها صفة لمصدرٍ محذوف، أي: دنّاهم ديناً كدينهم، أي: جازيناهم جزاء كجزائهم، ومفعول دانوا محذوف، أي: كما دانونا. فافهم.

(المَعنى): فلمّا أصبح الشَّر وأمسى والشَّر عادي ـ أي: ظاهرٌ واضِح ـ يعني: لَما ظهر أن قَصْدهم الشَّر بنا، والحال لم يَبق فيهم سِوى عدوان لَنا، جَزَيْناهم، كما جَزَوْنا. (الشاهد) في صيرورة (سِوى) فاعلاً لِـ (يبق)، ولو كانَ (سِوى) ظرفاً مَبْنِيّاً، كما يقول سيبويه، لم يقع فاعلاً.

ومُبْتَدَأً في قوله:

[وَإذا تُـبـاعُ كَـرِيـمَـةٌ أوْ تُـشْـتَـرى] فَـسِـواكَ بـايِـعُـهـا وأنـتَ الـمُـشْـتَـرِي

واسْماً لِلَيْسَ في قوله:

أَأَتْـرُكُ لَـيْـلَـى لَـيْـسَ بَـيْـنِـي وَبَـيْـنَـهـا سِـوى لَـيْـلَـةٍ إنِّـي إذاً لَـصَـبُـورُ

وقال الرُّمَّاني: إنَّها تُسْتَعْمل ظرفاً غالِباً وكغير قليلاً، واخْتارَه ابنُ هِشام.

أبو طالب

(قوله: فسواك بايعها) أوله:

وإذا تُـبـاعُ كَـرِيـمَـةٌ أو تُـشْـتَـرى ....

قاله أبو المولى المدني مخاطباً به يزيدَ بْنَ حاتم، والكريمة: الفعلة الحسنة، والباقي واضح.

(قوله: أأترك ليلى). اهـ. قاله مجنون العامري، والاستفهام للإنكار، والمعنى واضح.

الناصية

(قوله: فسواك بائعها... إلخ) قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدني، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلبِ. وهو من قصيدة من الكامل. الواو للاستفتاح، وإذا للشَّرطِ، وجوابه: فسواك. وفيه الشَّاهد: حيث وقع مرفوعاً بالابتداء. وخرج عن النَّصبِ على الظَّرفيةِ. وأراد بكريمة فعلة كريمة، أي: حسنة. وأو بمعنى الواو.

(المَعنى): إذا تباع صِفات كريمة، أوْ تُشْتَري ـ على صيغةِ المَجْهولِ في (تباع) و(تشْتَرى) ـ فغيرك هو البائع لها، وأنتَ المشتري لِها، يعني: أنتَ دائِماً تَجْمَع إلى نَفْسِكَ الصِّفاتِ الحَسَنة، ولا تبعدها عنكَ أبداً **(الشاهد)** في صيرورة. (سِواكَ) مبتدَأ، وخبره (بايعها)، ولو كان مَبْنِياً لم يقع مبتدأً.

(قوله: أأترك ليلى ليس بيني وبينها... إلخ) (المَعنى): هل أنا أترك (ليلى) ولا أجتمع بِهَا، والحال ليس لي وَقْتُ لقاءِ مَعَها سِوى ليلة، ولو فعلتُ ذلك أكون كثيرَ الصَّبرِ عَلى فِراقِها. **(الشاهد)** في صيرورةِ (سِوى) اسماً لِـ (لَيْس) وخبرها (بيني وبينها) واسْمُ (ليس) مُبتدَأ في الأصْل، ولو كان (سِوى) ظرفاً مَبْنِياً، لم يقع اسماً لِلَيس. (شيرازي).

(قوله: إني إذاً) أي: إذا تركتها في هذه الحالةِ، فحذف الجملةَ المضاف إليها، وعوض عنها التّنوين، وليست إذا النَّاصبة، كما قد يتوهم أفاده (يس). (صبان).

(قوله: وقال الرُّماني) والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وهذا أعدل. ولا ينهض ما استدل به النَّاظم حجة؛ لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظَّرف عن اللزومِ، وهو الجرُّ، وبعضه قابل للتأويل. اهـ. هذا، والذي يظهر لي في حل هذه العبارة، أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التَّعبير بكثيرٍ إلى التَّعبيرِ ببعضٍ؛ لأن الذي لا يخرج الظَّرفِ عن اللزومِ من ذلك، وهو الجرُّ بمن خاصة اثنانِ

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلَا وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا

(وَاسْتَثْنِ ناصِباً) لِلْمُستثنى (بِلَيْسَ) علىٰ أنّه خبرُها، واسْمُها مُستَتِرٌ، كقوله ﷺ: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيهِ فَكُلُوا مِنْهُ، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ».

أبو طالب

(قوله: **واسمها مستتر عائد إلى الوصف**) المفهوم من طرف الحكم، أو إلى نفس الحكم المستثنى منه، على القول بأن المراد عنه ما سوى المستثنى مجازاً، والمستثنى قرينة له أو إلى البعضِ المفهوم من سياق الكلامِ، على القول بأن المراد بالمستثنى منه، كله لكن شمول الحكمِ للكلِّ متزلزل حتى ينقضي الكلام.

(قوله: **ما أنهر الدم**) وروي بدله: ما انهرق الدَّم، ومعناهما السَّفك، وقوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [البَقَرَة: ٥٨] لفظ من للتَّبعيض، ولعل هذا البعض كان معهوداً عند المخاطبِ بالحديثِ، بكونهِ عبارة عن أجزاء المحللة، والسن والظُّفر فاستثناهما عن ذلك؛ ولذلك لم يقل: فكلوه، فلا يَرِدُ أَنَّ مقتضى الحديثِ حلية ما سوى السِّن والظُّفر من الأجزاء المحرمةِ.

الناصية

فقط مما تقدم، وليسا بكثيرٍ، ولعلَّ الحامل له عن التَّعبيرِ أولاً به أن بعضهم عبر به، فأتي به، ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه، فاحفظه، وأما قول البعضِ: المرادُ كثرته في نفسه؛ لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجرُّ بالحرفِ، فغفلة عن كونِ المرادِ الجرّ بمن خاصة؛ لأنه الذي لا يخرج الظَّرف عن اللزومِ. وأما قوله: لعله أتي بقوله: أو بعضه؛ لعدم اطلاعه على ما استدلَّ به المصنف، واحتمال أن ما استدل به كثير جداً، بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبةِ إليه، فغفلة عن قول الشَّارح سابقاً، هذا تقرير ما ذهب إليه النَّاظم، وحاصل ما استدل به في (شرح الكافية) وغيره، فتدبر.

(قوله: **على أنه خبرها... إلخ**) يعني: تَقَع (لَيس) في مكانِ (إلّا) فَيُنْصَبُ الاسمُ الّذي بعدها على أنّه خبرٌ لها، واسْمُها ضميرٌ مُستَتِرٌ في (ليس) وجوباً؛ ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، كما مر، وقيل: لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى.

(قوله: **ما أنهر الدم وذكر اسم الله تعالى عليه... إلخ**) (المَعنى): إذَا جَرى الدّم ـ أيْ: إذا ذبح حَيْوان ـ وذكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيه، فكلوا مِنه، إلّا السِّنَّ والظّفر، فلا تأكلوهما. (**الشاهد**) في نصب (السِّنّ) و(الظّفر) خبراً لِـ (ليس) واسْمها ضميرٌ (هو) راجعَ إلى (المأكول) المُستفاد مِن السِّياق. (شيرازي).

(قوله: **ليس السن والظفر**) بنصبهما؛ لأنهما مستثنيان من فاعل نهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض، والإنهار: الإسالة شبه خروج الدَّم بجري الماء في النهر. (شيرازي).

(قوله: **وكذا خلا... إلخ**) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التَّمام والاتصال، وخلا في

(و) كذا (خلا) نحو: «قامَ القومُ خَلا زيداً». (وَ) المُستثنى (بِعَدا وَبِيَكُونُ) الكائِن (بَعْدَ لا) ....

أبو طالب

(قوله: وكذا خلا) أشار بتقدير لفظ كذا إلى اختلاف جهةِ نصبِ ليس وخلا.

(قوله: والمستثنى بعداه) غير السِّياق للإشارة إلى أن عدا كخلا، ولا يكون كليس، فقوله: بعد تمام المصراع كذا أيضاً؛ أي: كمجموعِ ما ذكر على طريقِ اللَّفِ والنَّشر المشوش، ويمكن أن يفهم هذه الإشارة من ذكر الباءِ في قوله: وبعد أن يكون.

الناصية

الأصل لازم، وقد يضمن معنى جاوز فيتعدَّى بنفسه، كما في خلا الاستثنائية، والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بألا؛ ولذلك التزموا إضمار فاعله، أما عدا فهو في الأصل يتعدَّى بنفسه، وبعن ومعناه: جاوز وترك، كما في (القاموس) والأولى أن يكون بليس تنازع استثن، وناصباً نظير ما مر. (صبان).

(قوله: نحو قام القوم خلا زيداً) فـ (خلا) فعل، فاعله ضمير (هو) مستَتِر فيه راجِع إلى (القائم) المُستفاد مِن السِّياق، و(زيداً) مفعوله.

(قوله: وَبِيَكون بَعْدَ لَا) فيه بقوله، وبيكون بعد لا، وهو فيه في يكون فقط، على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظِ الكونِ غير يكون، وأنها لا تستعمل فيه، إلا بعد لا، فلا تستعملُ فيه بعدَ غيرها من أدواتِ النَّفي، نحو: لم، وإن، ولما، وأن، وما.

(قولهُ بِيكون بَعْدَ لا) النَّافية، نحو: قاموا ليس زيداً، وخلا عمراً، وعدا بكراً، ولا يكون خالداً أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النَّصب؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعودُ على البعضِ المدلولِ عليه بكلِّه السَّابقِ، فتقديره: قاموا ليس زيداً، ليس هو، أي: بعضهم، فهو نظير ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١] بعد ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [النساء: ١١] وقيل: عائد على اسمِ الفاعلِ المفهومِ من الفعلِ السَّابقِ، والتَّقدير: ليس هو، أي: القائم، وقيل: عائد على الفعلِ المفهومِ من الكلامِ السَّابق، والتَّقدير: ليس هو: أي: ليسَ فعلهم فعل زيدٍ، فحذف المضافَ، ويضعفُ هذين عدمُ الاطراد؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو: القوم إخوتك ليس زيداً. وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين؛ لوقوعهما موقع إلا، وانتصاب المستثنى بهما على المفعوليةِ، وفاعلهما ضمير مستتر في مرجعه الخلاف المذكور، والأصحُّ منه أن مرجعه البعضُ المدلولُ عليه بكله السَّابق، ونظر فيه الرَّضي بأنه لا يفيد المقصودَ؛ لأن مجاوزةَ البعضِ لزيد في قولك: قام القوم خلا زيداً، لا يلزم منها مجاوزة الكلِّ. وأجيب بأن البعضَ مبهم، ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل، وبأن المرادَ بالبعض ما عدا المستثنى. ولي هاهنا احتمالٌ، وهو أن يكون مرجع الضَّمير في خلا وعدا وحاشا، نفس الاسم السَّابق، لكن التزم فيه التَّذكير والإفراد؛ ليكون الاستثناء بها

وَاجْـرُرْ بِـسَـابِـقَـيْ يَـكُـونُ إِنْ تُـرِدْ وَبَـعْـدَ مَـا انْـصِـبْ وَانْـجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ

كَذا أيضاً نحو: «قامُوا لا يَكُونُ زيداً» واسْمُها «مستترٌ» كَلَيْس (وَاْجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلَا وَعَدا (إنْ تُرِدْ) نحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

كالاستثناءِ بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثالِ التي لا تغير كما قالوه في: حبذا زيد، حيث التزمَ تذكيرُ اسمِ الإشارةِ وإفراده لذلك، ولا يرد على هذا تنظير الرَّضي، فاعرفه.

(**قوله: كذا أيضاً**) ينصبُ.

(**قوله: واسمها مستتر**) وجوباً، أي: لأن هذه الأفعال محمولة على إلا، في تلو المستثنى لها؛ ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، وظهور الفاعل يفصل بينهما، فيفوت الحمل.

(**قوله: واجْرُرْ بسابِقَيْ**) أي: باللذين سبقاها في الذكر، وهما خلا وعدا، هذا ولم يحفظ عن سيبويه الجرّ بـ(عدا)، قيل: ولا بـ (خلا)، وإنما حكاه الأخفشُ، وليس كذلك؛ بل ذكر الجرَّ بـ (خلا).

(**قوله: إنْ تُرِدْ**) يعني: إن أردت إن تجرّ بهما، فاجرر كما جرّ الله بـ (خَلا) والشَّمطاء بـ (عَدا).

(**قوله: إنْ تُرِدْ**) الجر فإنه جائز، وإن كان قليلاً وفي (التصريح): وفي المستثنى بخلا وعدا رجهان، أحدهما الجرُّ على أنهما حرفا جر) وإليهما الإشارةُ بقول النَّظمِ واجرر بسابقي يكون إن ترده (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في عدا، ومن شواهِدِه قوله:

تـركـنـا فـي الـحَـضِـيـضِ بَـنـاتِ عُـوجٍ عَـواكِـفَ قـد خَـضَـعْـنَ إلـى الـنُّـسُـورِ
أَبَــحْــنـــا حَــيَّــهُــمْ قَــتْــلاً وأَسْــراً عـدا الـشَّـمـطـاءِ والـطِّـفـلِ الـصَّـغـيـرِ

والقوافي مجرورة، فالشمطاء مجرورة بـ (عدا)، وهي أنثى الأشمط، وهو الذي يخالط سواد شعره بياض، وحيهم، بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الإباحة، وقتلاً تمييز محول عن المفعول، وقول الآخر:

خـــلا اللهِ لا أرجُـــو سِـــواكَ وإنـــمـــا أعـدُّ عـيـالـي شُـعـبـةً مِـنْ عـيـالـكـا

بجرّ الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل: هو نصب عن تمام الكلام) فيكون النَّاصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها، كما قيل به في التمييز الرَّافع لإبهام النِّسبة، أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، حكاه المرادي في بابِ التَّمييز عن قوم (وقيل: لأنهما متعلقان بالفعلِ) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدةِ أحرفِ الجرِّ، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيدٍ، إلا أن تعديتهما على جهة السَّلب، قاله الجرجاني، قال

خَلا اللَّهِ لا أَرْجُو سِواكَ [وَإِنَّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا]

أبو طالب

(قوله: خلا الله لا أرجو سواك) تمامه:

.... وإنَّما أعدُّ عِيالي شُعبةً من عيالكا

العيال بالكسرِ: ما يعال به، أي: ما يوجد الفقر به من العيلة، وهي الفقر، والشعبة إما بضم الشِّين المعجمة والعين المهملة، والباء الموحدة بمعنى الجزء، أو بكسر الشِّين وسكون الياء المثناة

الناصية

الموضح في (المغني): والصَّواب عندي الأول، وعلله بأمرين وردا (و) الوجه (الثَّاني النَّصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان؛ لوقوعهما موقع إلا) لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنياً، قال الموضح في (شرح اللمحة) هذا يعني النَّصب إن صحَّ في عدا؛ لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء، كقولك: عدا فلان طوره، أي: تجاوزه، لم يصح في خلا؛ لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول به. قلت: ضمنوها في الاستثناءِ معنى جاوزوا حسن ذلك؛ لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه. انتهى. (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس، ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر، إما عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السَّابقِ، فإذا قلت: قاموا عدا زيدٍ، فالتَّقدير عدا هو، أي: القائم زيداً، وإما على مصدرِ الفعل، أي: عدا القيام زيداً، وإما على البعضِ المدلولِ عليه بكله السَّابق، أي: عدا هو، أي: بعضهم زيداً وفيه نظر؛ لأن المقصودَ من قولك: قام القومُ عدا زيداً، أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعضِ القومِ منه، ومجاوزة بعضهم إياه، خلواً لكلٍّ، ولا مجاوزةَ الكلِّ بخلافِ قولِكَ: قاموا ليس زيداً، أي: ليس بعضهم زيداً؛ لأن البعضَ هنا في سياقِ النَّفي، فيشمل كلَّ بعضٍ من القومِ، فحصلَ المقصودُ من الاستثناءِ بخلافه، وجملتا الاستثناءِ في موضع نصبٍ على الحال، أو مستأنفتان، فلا موضع لهما. (تصريح).

(**قوله: خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سوَاك... إلخ**) هو من الطَّويلِ. (**قوله: خلا الله**) جار ومجرور، واختلف فيها وفي عدا وحاشا، فقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر، أي: قبلها في الرتبة، وإن تأخر في اللفظ كأرجو في هذا البيت، وقيل: لم تتعلق بشيء تشبيهاً لها بالزائد، وإنما محل مجرورها نصب عن تمام الكلام، أي: الجملة قبله، قيل: وهو الصَّواب؛ لعدم اطراد القول الأوّل في نحو: القوم إخوتك خلا زيد، ولأنها لا تعدى معنى الأفعال إلى الأسماء، بل تزيله عنها، فأشبهت في عدم التَّعدية الحروف الزائدة؛ ولأنها بمنزلة إلا، وهي لا تتعلق بشيء ولا نافية، وأرجو، أي: آمل فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا وسواك، أي: غيرك مفعوله، والكاف مضاف إليه، وإنما الواو للعطف، وإنما حرف مكفوف عن العملِ بما الزَّائدة. وأعد بضمِّ العين، أي: أحسب فعل

[أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً] عَدا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

أبو طالب

التَّحتانية، وفتح العين المهملة بمعنى التَّابع، والباقي واضح.

(**قوله: عدا الشمطاء والطفل الصغير**) أوله:

أَبَحْنَا حَيَّهُم قَتْلاً وأَسْراً ....

وأبحنا: من الإباحة، أي: التَّجويز، والحي يطلق على ذي الحيوة، وعلى القبيلة، ويحتمل هنا كلا المعنيين، وقتلاً وأسراً بدل اشتمالٍ عن الحي، وقيل: تمييز، وأصل الأسر: الحبل الذي يشدُّ به الأسير، ثم استعمل بمعنى جعل الشَّخص أسيراً، والشَّمطاء: مؤنث أشمط، أي: كثير السِّن، فالمراد به العجوزة.

الناصية

مضارع وفاعله أنا، وعيالي، أي: من أمونه، مفعوله الأوّل، والياء مضاف إليه، والعيال: مفرده عَيِّل كجياد وجيد، وشعبة، أي: بعضاً مفعوله الثاني، والشعبة: جمعها شعب، كغرفة وغرف، ومن عيالكا متعلق بمحذوف تقديره: كائنة، صفة لشعبة، والكاف مضاف إليه، والألف للإطلاق، (**يعني**): لا أؤمل غيرك في العطاء إلا الله تعالى، وإنما أحسب من أمونه بعضاً ممن تمونه، بحيث إنك تنفق على من أمونه، كما تنفق على من تمونه، أي: إن أملي فيك محصور في ذلك. (**والشاهد**) في قوله: خلا الله حيث جر بـ(خلا)؛ لعدم تقدُّم ما عليها وهو جائز، ولكنه قليل بالنسبة للنَّصب، (**وفيه شاهد آخر**) وهو أن سواك خرجت عن النَّصب على الظَّرفية، واستعملت مفعولاً به لأرجو.

(**قوله: أَبحْنَا حَيَّهم... إلخ**). قبله:

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

هما من الوافر. وإنما أنشدهما مع أن الأول لا شاهد فيه؛ ليعلم أن القوافي مخفوضة.

(**قوله**): تركنا فعل ماض، ونا فاعله، وفي الحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين متعلق به، وهو اسم للأرض المنخفضة، وبنات مفعوله الأوّل منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وإنما جعلوا بنات، وكذا أخوات من جمع المؤنث السَّالم؛ لأن تاء الجمع فيهما زائدة، وإنما كانت زائدة في الجمع مع أنها أصل في مفرديهما، وهما بنت وأخت؛ لأنهم حملوهما على ابن وأخ، فحذفوا التاء منهما في حال الجمعية، كما حذفوا الواو من ابن وأخ، فإن أصلهما بنو وأخو، وليست التاء فيهما للتَّأنيث حتى تحذف كما تحذف من فاطمة ومسلمة حال جمعهما؛ لأن تاء التَّأنيث يفتح ما قبلها وجوباً، وإنما التَّأنيث من الصِّيغة نفسها وضعاً، أي: موضوعة للتَّأنيث من أوّل الأمر من غير علامة؛ كزينب وشمس وعوج بضم العين المهملة مضاف إليه، وهي جمع أعوج، وصفة لموصوف محذوف، أي: بنات خيل عوج، وإنما سميت بذلك؛

(وَ) إن وَقَعا (بَعْدَ ما انْصِبْ) بِهِما حَتْماً لِأَنَّهُمَا فِعْلان إذْ ما الدَّاخِلَة عَلَيهِما مَصْدَرِيَّةٌ،

أبو طالب

. . . .

الناصية

لأنها من نسل فرس شهير عند العرب يقال: له أعوج وعواكف، أي: ملازمين ومواظبين مفعول ترك الثاني أن كانت بمعنى صير، وإلا كان حالاً من بنات عوج، ومتعلق عواكف محذوف، أي: عواكف عليه، أي: الحضيض وهي جمع عاكفة، وجملة قد خضعن من الفعلِ والفاعلِ في محل نصب حال من بنات عوج، أو من ضمير عواكف، أو صفة لعواكف، والخضوع هو الذل، وإلى النسور؛ متعلق بخضعن، وهي جمع نسر، ويجمع أيضاً على أنسر مثل فلس، وفلوس، وأفلس، والنَّسر: هو طائر معروف، وإنما سمي بذلك؛ لأنه ينسر الشيء ويبتلعه.

(قوله: أبحنا) من الإباحة. وحيهم: مفعول، وقتلاً وأسراً منصوبان على التَّمييز، والشَّاهد في عدا الشَّمطاء حيث جر عدا ما بعده، وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلاً. والشَّمطا العجوزة. والرجل أشمط، وهو الذي يخالط سواد شعره بياض. والطِّفل بالجر عطف على الشَّمطاء. (المَعنى): قَبيلة أعْدائِنا جوزنا قتلهم، وأسرهم غير المرأة الكبيرة والطِّفل ـ الصَّغير ـ والشَّمْطاء كحَمراء ـ (الشاهد) في (عدا) حيثُ جر (الشَّمطاء).

(قوله: حتماً) فيه أن هذا مناف؛ لقول المصنف بعد، وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يجيز الجرّ بهما بعد ما.

(قوله: حَتْماً) أي: لتعينهما بها للفعلية؛ لأن ما المصدرية لا يليها حرف، لكن يشكل عليه إنها لا توصل بفعل جامد كما في (التَّسهيل) وأجيب باستثناء هذين، أو أن المنع في الجامد أصالة، وهذان بالعروضِ، وموضع ما وصلتها نصب اتفاقاً، فقيل: على الظَّرفية، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت، أي: قاموا وقت مجاوزتهم زيداً وهو المعتمد؛ ولأنه كثيراً ما يحذف الزّمان، وينوب عنه المصدر، وقال ابن خروف: على الاستثناء، كما ينتصب غير في قاموا غير زيد، وقال السيرافي: على الحال، وفيها معنى الاستثناء، أي: قاموا مجاوزتهم زيداً، أي: مجاوزين له، وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالاً لتعرفه بالضَّمير المشتمل عليه.

(قوله: لأنهما) أي: (ما عدا) و(ما خلا).

(قوله: إذْ ما الدَّاخِلة عَلَيهما مَصْدَرِيَّة) فيه أن الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال: هما في الأصل متصرفان، والجمود عارض، فلم يكن مانعاً من الوصل، أو يقال: هما مستثنيان. وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى، كما يؤخذ من تعبير الشَّارح في حل المعنى بمادة المجاوزة.

وهي لا تدخلُ إلَّا على الجُمْلَةِ الفِعْلِيةِ كقوله:

أَلا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلَا الـلـهَ بَـاطِـلُ [وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ]

أبو طالب

(قوله: أَلَا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ) آخره:

.... وكـلُّ نـعـيـمٍ لا مـحـالـةَ زائِـلُ

ألا للتنبيه، ولا محالة أصله: لا محولة، اسم مكان، أو مصدر ميمي من الحول، أي: لا حول ولا انفكاك عن ذلك، ثم استعمل، فلتأكيدِ لزوم الحكمِ.

الناصية

(قوله: إذ ما الدَّاخلة عليهما مصدرية) هو مشكل على ما تقدَّم من أن خلا وعدا جامدان، وما المصدرية لا توصل بفعل جامد، كما نص عليه في (التَّسهيل) وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النَّصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعيين الفعلية حينئذ) وإليه الإشارة بقوله: وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي: ذاهب، فإنه أخذ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: ٨٨] وجملة ما خلا الله استثنائية، ويحتمل أن تكون صفة المضاف والمضاف إليه، وما زائدة، والتَّقدير كل شيء غير الله باطل، وعلى هذا فلا استثناء، قاله الشَّيخ طاهر (وقوله:

تَمَـلُّ الـنَّـدامـى مـا عَـدانـي فـإنـنـي بـكـلِّ الـذي يَـهْـوى نَـدِيْـمـي مُـولَـعُ

فعدا: فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي، وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (إما على الظَّرفية) الزَّمانية (على حذف مضاف، أو على الحالية على التَّأويل باسم الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ما عدا زيداً: قاموا وقت مجاوزتهم زيداً) على الأول (أو مجاوزين زيداً) على الثاني، وبه قال السَّيرافي، أو على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد، وإليه ذهب ابن خروف، والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول، فإن كثيراً ما يحذف اسم الزَّمان، وينوب عنه المصدر كما تقدَّم في بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني، وأشار إليه النَّاظم بقوله: **وانجرار قد يرد**، قال في (المغني): فإن قالوا بالزِّيادة قياساً ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده نحو عما قليل، وإن قالوا ذلك سماعاً، فهو من الشُّذوذ بحيث لا يقاس عليه. اهـ. وهو مخالف لما هنا.

(قوله: وهي لا تدخل... إلخ) فإذا نصِب ما بَعْدهما كانا هما فِعْلَيْنِ، وفاعلهما مستتِراً فيهما وجوباً، ومفعولهما الاسم المنصوب بعدهما، فتكون (ما) داخِلة على الجملةِ الفِعليةِ.

(قوله: أَلَا كُلُّ شَيء مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ) قاله لبيد بن ربيعة العامري الصَّحابي شاعر مفلق فارس جواد مخضرم، عاش مئة وأربعين سنة. توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه، وتمامه:

يَـمَـلُّ الـنَّـدامـى مـا عَـدانِـي لِأَنَّـنـي [بِـكُـلِّ الّـذي يَـهْـوى نَـدِيـمـي مُـولَـعُ]

أبو طالب

(قوله: تمل الندامي... إلخ) بكل الذي يهوى نديمي، مولع ندامى بالألفين، جمع نديم، أي: الرفيق، وتمل: من الملال، وهو انقباض النَّفس عن الشَّيء، والمولع: الحريصُ من الإيلاع، (قول حاشا قريشاً، فإن الله فضلهم) آخره:

.... عـلـى الـبـريَّـة بـالإسـلامِ والـدِّيـنِ

الناصية

.... وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ

وهو من قصيدة لامية من الطَّويل أولها قوله:

ألا تَـسْـألانِ الْـمَـرءَ مـاذَا يُـحَـاوِلُ أَنَـحْـبٌ فَـيُـقْـضـى أمْ ضَـلالٌ وَبَـاطِـلُ

قوله باطل: يعني: زائل وفائت، من بطل الشيء بطلاً وبطلاً وبطولاً وبطلاناً؛ إذا ذهب ضياعاً. والنَّعيم: ما أنعم الله به عليك، وكذلك النعمة والنعمى والنعماء. قوله: لا محالة بالفتح. أي: لا بد، وقيل: لا حيلة. قيل: الجنة نعم وهي لا تزول أبداً، فكيف قال هكذا، وهذا غير صحيحٍ، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضي الله عنه، وكذبه حين أنشده في مجلس قريش وعثمان هناك. يقال: إنما قال ذلك قبل إسلامه، فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنَّة أولاد وأم لها، كما هو مذهب طائفة من أهل الضَّلال، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدُّنيا؛ لأنه كان في صدد ذم الدُّنيا، وبيان سرعة زوالها، وأما تكذيب عثمان إياه، فلحمله كلامه على العموم، وألا حرف استفتاح غير مركبة خلافاً للزَّمخشري. وكل إذا أضيفت إلى النَّكرة تقتضي عموم الإفراد، وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضي عموم الأجزاء، تقول: كل رمان مأكول، لا كل الرُّمان. وخلا إذا دخلت عليها، ما لا تجر عند الجمهور خلافاً للجرمي، وعند التَّجرد تجر على أنها حرف جر، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمر وجوباً، والمستثنى مفعوله. وكذلك الكلام، وهو مجاز من تسمية الشَّيء باسم جزئه. وقد روينا عن أبي هريرة رضي الله عنه من طريق البخاري، ومسلم رضي الله عنهما عن النبي ﷺ إنه قال: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد، ألا كل شيء ما خلا الله باطل، وكاد ابن أبي الصلت أن يسلم**». (صبان).

(**قوله: تُملُّ النَّدامى ما عَدَاني... إلخ**) المَعنى): النُّدماء الّذِينَ يَسْهَرونَ مَعَ السَّلاطين، والشّيوخ، ويَقُصّونَ لهُمُ القَصَص، يَمُلُّونَهم غَيْرِي، فَنَدِيمي الّذي يَسْهَر مَعي، ويقصّ لي، لا يَمَلّ مِنّي؛ لأنّني بالقَصصِ الّتي يَسْتَلِذُّ بِها نَدِيمِي مُحِبّ. (**الشاهد**) في نَصْبِ (ما عدا) ضَميرَ المُتَكلّم الياء. (شيرازي).

(**قوله: تمل**) بالبناء للمجهولِ من المللِ، وهو السآمَة. والنَّدامى: جمع نديم.

وَحَـيْـثُ جَـرًّا فَـهُـمَـا حَـرْفَـانِ كَـمَـا هُـمَـا إِنْ نَـصَـبَـا فِـعْـلَانِ
وَكَـخَـلَا حَـاشَـا وَلَا تَـصْـحَـبُ مَـا وَقِـيـلَ حَـاشَ وَحَـشَـا فَـاحْـفَـظْـهُـمَـا

(وَانْجِرارٌ) بِهِما حينئذٍ (قَدْ يَرِدْ) حَكاهُ الأخْفش، والجرمِي، والرّبعِي عَلى أنَّ ما زائِدَةٌ (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُما حَرْفانِ) لِلْجَرِّ (كَما هُما إنْ نَصَبا) المُستثنى (فِعْلانِ) اسْتَتَرَ فاعِلُهُما وُجُوباً كما سَبَقَ (وَكَخَلا) في نَصْبِ المُستثنى بِها وَجَرِّهِ، وغير ذلك مِمَّا سَبَقَ (حاشا) عِندَ المُبَرّد، والمازِني، والمُصنِّف، ....

أبو طالب

المعنى والشّاهد واضحان.

الناصية

(قوله: حينئذ) أي: حين إذ وقعا بعدما.

(قوله: حكاه الأخفش... إلخ) والكسائي والفارسي، لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية، فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به. (صبان).

(قوله: وحيث جرا فهما حرفان) أجرى الظّرف مجرى الشّرط، فأدخل الفاء كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١].

(قوله: حَرْفانِ للخبر) بالاتفاق.

(قوله: كما هُمَا إنْ نَصَبَا فعْلَانِ) بالاتفاق، وسواء في الحالين اقترنا بما، أو تجردا عنها.

(قوله: كما سَبَق) في ليس.

(قوله: حاشا) إذا جررت بالثّلاثة، قلت: خلاي وحاشاي وعداي بدون نون الوقاية. وإن نصبت فبنون الوقاية، ويجوز في خلاك وخلاه، وحاشاك وحاشاه.

(قوله: حَاشَا) تقولُ: قام القوم حاشا زيدٍ وحاشا زيداً، فإذا جرت كانت حرف جر. وفي كونها تتعلق أوْ لا، أي: وجوداً وعدماً ما سبق في خلا، وإذا نصبت كانت فعلاً، والخلاف في فاعلها، وفي محل الجملة كما في خلا. (صبان).

(قوله: عِندَ المُبَرِّد والمازني... إلخ) وفي الأشموني الجر بحاشا، هو الكثير الرّاجح؛ ولذلك التزم سيبويه، وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النّصب، لكن الصّحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو، والشّيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزّجاج. ومنه قوله:

حَـاشَـا قُـرَيْـشـاً فَـإنَّ الله فَـضَّـلَـهُـم عَـلَـى الـبَـرِيَّـةِ بِـالإسْـلَامِ والـدِّيـنِ

وعِندَ سيبويه أنّها لا تَكُونُ إلَّا حرفَ جَرٍّ، ....

أبو طالب

....

الناصية

وقوله:

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمع حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأصْبغ

وقوله:

حَاشَا أبَا ثَوْبَانَ إنَّ أبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبان بالنصب، **الثاني**: الذي ذهب إليه الفراء، أنها فعل لكن لا فاعل له، والنَّصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ.

(قوله: وعِندَ سيبويه... إلخ) أي: أن المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير؛ بالبناء على الضَّم مع لا، وفي (المغني) أن ذلك لحن، وأن صوابه ليس غير، واختار ابن مالك عدم التَّفرقة، ونقله عن العرب، وأنشد عليه لا غير أجمل (وسمع غيره) أي: غير سيبويه (النَّصب) رواه الأخفش، وغيره كقوله: اللهم اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشَّيطان، وأبا الأصبغ بنصب الشَّيطان، وأبا الأصبغ بفتح الهمزة، وإهمال الصَّاد وإعجام الغين، وليس بمنظوم كما قد يتوهم.

فإن قلت: المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه، فلم استثنى بحاشا؟ قلت: تنبيهاً على أن الشَّيطان لشدة خساسته، وإفراطه في قبح الحال، وسوء الصَّنيع تنزه المغفرة عنه، ويعظم شأنها أن تتعلق به، وجعل أبا الأصبغ قريناً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في خساسة القدر، وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدَّماميني، وقد ثبت النَّصب بنقل أبي زيد، والفراء، والأخفش، والشَّيباني، وابن خروف، وأجازه الجرمي، والمازني، والمبرد، والزَّجاج، والنَّاظم حيث قال: وكخلا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها (جارة وناصبة، وفي فاعلها كالكلام في أختيها) عدا وخلا، وتقدَّم مشروحاً (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده النَّاظم بقوله، ولا تصح بما (خلافاً لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله: ﷺ **«أسامة أحب النَّاس إلي ما حاشا فاطمة»** بناء على أن ما حاشا فاطمة من الحديث، وليس بمدرج أورده في (المغني) بأن ما نافية لا مصدرية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي، ويؤيده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وأما قول الأخطل:

رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قريشاً فإنا نَحْنُ أفْضَلُهم فَعَالا

وَرُدَّ بِقَوْلِهِ:

حاشا قُرَيْشاً فَإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... عَلى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

أبو طالب

. . . .

الناصية

فنادر، قال الموضح في (شرح اللمحة): ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلاً متعدياً متصرفاً من حاشيته بمعنى: استثنيته، واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنك أخرجته منه، وعزلته عنه. اهـ. (ولا) يجوز (دخول إلا) على حاشا (خلافاً للكسائي) في إجازة ذلك إذا جرت نحو: قام القوم إلا حاشا زيد ومنعه، إذ نصبت، وحكاه أبو الحسن عن العرب، ومعه البصريون مطلقاً، وحملوا ما ورد من ذلك على الشُّذوذ، قاله المرادي في (شرح التَّسهيل) ووجه بعضهم قول الكسائي بأن حاشا ضعفت في الاستثناء، فقويت بإلا كما قويت لكن العاطفة بالواو؛ لوقوعها غير عاطفة، وكما قويت هل بأم في الاستفهام، نحو: أم هل (تصريح).

(**قوله: وَرُدَّ بقَوْلِهِ... إلخ**) إذ لو كانت حرفاً لما نصبت قريشاً.

(**قوله: حاشا قُرَيْشاً... إلخ**) هو من البسيطِ مخبون العروض، وبعض الحشو مقطوع الضرب، وحاشا فعل ماض من أفعال الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، يعود على البعض المفهوم من الكل الذي هو المستثنى منه. وقيل غير ذلك، وهي فعل غير متصرف؛ لوقوعها موقع الحرف وهو إلا، وقريشاً منصوب بها على المفعولية. ونقل عن بعضهم أن حاشا فعل لا فاعل له، ولا مفعول، وما بعده منصوب على الاستثناء، وجملة الاستثناء قيل في موضع نصب على الحال، وصاحب الحال هنا، وعاملها فيما قبل هذا البيت، وقيل: مستأنفة، لا موضع لها من الإعراب، وقريش قيل: هو النضر بن كنانة ونسله، والصَّحيح أنه فهر بن مالك بن النضر، وبنوه، فكل من لم يكن لديه فليس قريشاً، وإنما سمي قريشاً الذي هو تصغير قرش، لشدته تشبيهاً له بدابة من دواب البحر، يقال لها القرش تأكل دوابَّ البحر، ثم قال في الصَّحاح: القرش، أي: بفتح القاف الكسب والجمع، وقد قرش يقرش، قال الفراء: وبه سميت قريش، وهي قبيلة. اهـ. ويقال في النِّسبةَ إليها: قرشي، قال الجوهري، وربما قالوا: قريشي، وهو القياس، قال الشاعر:

بكلِّ قُرَيْشِيٍّ عليه مَهَابةٌ ... سريعٍ إلى داعي النَّدى والتَّكَرُّمِ

فإن أردت بقريش الحي، أي: كما هنا صرفته، وإن أردت به القبيلة لم تصرفه، قال الشَّاعر عدي بن الرقاع في ترك الصَّرف:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها

(وَ) لكِنَّها (لا تَصْحَبُ ما) وَأمَّا الحَديث: «أُسامَةُ أحبُّ الناسِ إلَيَّ ما حاشا فاطِمَةَ» فَلَيْسَتْ حاشا هذه الأداة، بل فعلٌ ماضٍ بِمَعنى أَسْتَثْنِي، وَما الدَّاخِلَة عَلَيهِ نافِيَةٌ لا مَصْدَرِيَّة،

أبو طالب

. . . .

الناصية

والفاء في قوله: فإن إلخ تعليلية، والتفضيل: الزيادة في الخير، وفعله الثلاثي فضل يفضل، من باب قتل، وأما الفضلة من الشَّيء وهي البقية، ففعلها من باب قتل أيضاً، ومن باب علم يعلم، ومنهم من يكسر عين الماضي، ويضم عين المضارع، وهو من تداخل اللغتين، والبرية: فعيلة بمعنى مفعولة، أي: مخلوقة؛ لأنها من البرء، وهو الخلق، فعلى هذا أصلها الهمز، ولكن تركت العرب همزتها، أو جمعها برايا وبريات. وقال الفراء كما في (الصّحاح): إن أخذت من البري، وهو التُّراب، فأصلها غير الهمز، والإسلام: الانقياد للأحكام التي شرعها الله تعالى، والدِّين: التَّعبد بها، فعطفه عليه من عطف المرادف، وإن كان في الأصل، أعم منه؛ لأنه لما كان لا يقبل غير الإسلام من الأديان صار كأنه هو الدِّين، وخلافه غير دين. (والمعنى) أستثني قريشاً؛ لأن الله تعالى فضل هذه القبيلة على سائر المخلوقات بدين الإسلام، من حيث إن ظهوره فيهم، ومبدؤه منهم (والشَّاهد) في قوله: (حاشا قريشاً حيث استعملت حاشا فعلاً مثل خلا وعدا، ونصبت ما بعدها.

(**قوله: وَلكِنَّها لا تَصْحَبُ مَا**) فلا يجوز: قام القوم ما حاشا زيداً.

(**قوله: ولا تصحب ما**) أي: مصدرية كانت أو زائدة؛ لأنها فعل جامد، وما المصدرية لا توصل بجامد، وحملت الزَّائدة على المصدريَّة. وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة (سم).

(**قوله: وأما الحديث**) أنه عليه الصَّلاة والسَّلام قال: «**أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة**».

(**قوله: فَلَيْسَتْ حاشا هذه الأداة**) أي: أداة الاستثناء.

(**قوله: بل فعل ماض**) متصرف متعد من قولك: حاشيته أحاشيه؛ إذا استثنيته، على حد قوله:

وَلا أُحَـاشِـي مِـنَ الأقـوَامِ مِـنْ أَحَـدِ ... ولا أرَى فـاعـلاً فـي الـنَّـاس يُـشْـبِـهُـه

فهي من كلام الراوي، أي: أنه ﷺ قال: أسامة أحب النّاس إليّ، لم يستثن فاطمة بدليل ما في معجم الطَّبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وأما البيت فشاذ.

(**قوله: وما الداخلة عليه نافية... إلخ**) والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة، مبني على أنه من كلام الراوي، كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية، ويوهم المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية، وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنه من كلامه ﷺ، وعلى هذا يكون المعنى: أسامة أحب النَّاس إلي إلا فاطمة، فليس أحب إليّ منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه، ويحتمل أن يتساويا

وهو مِن كَلَام الرَّاوِي، وفي الرِّوايَةِ «ما حاشا فاطِمَةَ وَلا غَيْرها» (وَقيلَ) في حاشا في لُغَةٍ (حاشَ) وفي أُخْرى (حَشا فَاحْفَظْهُما).

أبو طالب

. . . .

الناصية

في الحبِّ فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، وليس كذلك، وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية، وإنما تلك حرف، أو فعل؛ لتضمنه معنى الحرف كما مر. اهـ.

(قوله: وهو) أي: قوله ما حاشا فاطمة، يعني: أن الراوي بعد أن نقل قول رسول الله ﷺ في أسامة قال: أن رسول الله ﷺ لم يستثن حتى فاطمةَ، بدليل رواية أخرى أن فيها ما حاشا فاطمة، ولا غيرها، وفي (الشيرازي) الحديث هو (أسَامَةُ أَحَبُّ النَّاس إلَيَّ) ثم قال الرّاوي: إن النَّبيَّ ﷺ ما اسْتثنى فاطِمَةَ بِدَليلِ نُسخَةٍ أخْرى مِن هذه الرِّواية فيها: (ما حاشا فاطِمَة ولا غَيرها) ولَوْ كانَ (ما حَاشا) مَعاً، أداة اسْتِثْنَاءٍ، لَمْ يَكُنْ مَعنىً لِعَطْفِ (ولا غَيرها) عَليها.

(قوله: وفي رواية ما حاشا... إلخ) أي: ويرده أن في معجم الطَّبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها.

وجه الرَّد: أن لا في قوله، ولا غيرها، زائدة لتأكيد النفي، فيتعين كون ما قبلها نافية، وأن ذلك من كلام الراوي، واحتمال أن لا نافية، وغير مفعول لاستثنى محذوفاً، فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية.

(قوله: وفي أخرى... إلخ) في (الصبان) هل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التَّنزيهية؟! الأول ظاهر كلامه هنا، وفي الكافية وشرحها، والثاني ظاهر كلامه في (التَّسهيل) وهو الأقرب.

الْحَالُ

الْـحَـالُ وَصْـفٌ فَـضْـلَـةٌ مُـنْـتَـصِـبُ مُـفْـهِـمُ فِـي حَـالِ كَـفَـرْداً أَذْهَـبُ

هذا باب الحال

(الْحالُ) عِندَنا (وَصْفٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: الحال**) يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشَّخص من خير أو شرّ. وألفها منقلبة عن واو؛ لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، واشتقاقها من التَّحول، وهو التَّنقل، ويجوز فيها التَّذكير والتَّأنيث لفظاً ومعنى، والمذكور في هذا الباب حدها، ثم صفاتها، ثم تخصيص صاحبها، ثم التَّرتيب بينها وبين صاحبها، ثم بينها وبين عاملها، ثم تعددها، ثم توكيدها لغيرها، ثم انقسامها إلى مفرد، وظرف، وجملة، ثم حذف عاملها. (تصريح).

(**قوله: الحال**) نوعان مؤكدة، وهي متى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتي مؤسسة) ويقال: لها المبينة (وهي) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل، أو للفعل أو لهما معاً، فالأول (كجئت راكباً) فراكباً مبين لهيئة الفاعل، وهو التاء (في) الثَّاني نحو: زيد (ضربته مكتوفاً) فمكتوفاً مبين لهيئة المفعول، وهو الهاء (و) الثَّالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل، وهو تاء المتكلم، ولهيئة المفعول، وهو هاء الغائب، ولا يكون لغير الفاعل، والمفعول، وما خالف ذلك يؤول بهما، نحو: زيد في الدَّار جالساً، فجالساً حال من ضمير الظَّرف المستتر فيه، وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصحّ، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] فشيخاً حال من بعلي، وهو مفعول معنى تقديره: أنبه على بعلي، وأشير إلى بعلي، قاله في المتوسط. (تصريح).

(**قوله: الحال**) يذكر ويؤنث. أي: لفظه وضميره ووصفه وغيرها، لكن الأرجح في الأول التَّذكير بأن يقال: حال بلا تاء، وفي غيره التَّأنيث، ومن التَّأنيث قوله:

إذَا أَعْـجَـبَـتْـكَ الـدَّهْـرَ حَـالٌ مِـن امْـرِيَ فَـدَعْـهُ وَوَاكِـلْ أمْـرَهُ والـلَّـيَـالِـيَـا

وسيأتي الاستعمالان في النَّظم، وهو اصطلاح النُّحاة.

(**قوله: عِندَنا**) أي: النُّحاة لا عند أهل اللغة؛ إذ الحال عندهم هو الكيف النفساني.

(**قوله: وصف... إلخ**) وفي (التصريح): (خرج بذكر الوصف نحو القهقرى في: رجعت القهقرى) فإنه وإن كان مبَيِّناً لهيئة الفاعل، إلا أنه مصدر لا وصف، والمراد بالوصف ما كان صريحاً، أو مؤولاً به؛ لتدخل الجملة وشبهها من الظَّرف، والجار، والمجرور، إذا وقعت حالاً، فإنها في تأويل الوصفِ (تصريح).

جِنْسٌ شامِلٌ أَيْضاً للخبرِ والنَّعْتِ (فَضْلَةٌ) أي: لَيستْ أحد جُزأَي الكَلام، فَصْلٌ مُخْرِجٌ للخبر (مُنْتَصِبٌ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: جِنْسٌ) الجنس يعمّم المعرف، والفصل يخصّصه كما في تعريف الإنسان بالحيوان النَّاطق، الحيوان جنس يشمل جميع أفراد الحيوان، وأما الفصل وهو النَّاطق يخصصه إلى حده، ففي تعريف الحال (وصف) جنس يشمل غير الحال كالخبر والنعت؛ لأنهما وصفان للمبتدأ والموصوف. (دشتي).

(قوله: شامِلٌ أَيْضاً للخبر والنَّعْتِ) لأنَّهما وَصْفَانِ فـ (زيدٌ قائمٌ) و(زيد القائم جاءني) (قائمٌ) فيهما صِفة لِزيدٍ؛ إذ المَعنى زيد مَوْصُوف بالقيامِ، وزيد المَوْصُوف بالقِيامِ جاءني.

(قوله: فضلة) المراد بالفضلة، ما يستغنى عنه من حيث هو هو الأقرب في هذه العبارة، وإن لم يتنبه له البعض أن الضَّمير الأول لما، والثاني تأكيد، والخبر محذوف، والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر، أي: باعتبار نفس اللفظ، وقطع النَّظر عما عرض له، أو الثاني راجع للحال خبر، أي: من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه، ولو قال كبعضهم: ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي، لكان أوضح. وإنما لم يقتصر على هو الأولى؛ لأن قولك: من حيث هو حيثية إطلاق، ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنَّظر إلى الذات، هذا، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

(قوله: أي: لَيستْ أحد جُزأَي الكلام... إلخ) المراد بها ما ليس ركناً في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه، نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] و﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

(قوله: مُخْرِجٌ للخبر) لكونه ركناً في الكلام، وقيل: لأنّه أَحَدُ جُزْأَي الكَلام، فَلَيسَ فَضْلَة، نحو: زيد ضاحك) فإن ضاحك، وإن كان مُبَيِّناً للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل، نحو: كسالى من قوله تعالى: ﴿قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] فإن كسالى حال، ولا يستغني الكلام عنه. (تصريح).

(قوله: منتصب) أي: أصالة، وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي، لكن ليس ذلك مقيساً على الأصحّ، نحو:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

مُفْهِمُ فِي حالٍ) كذا، أي: مُبِينٌ لِحالِ صاحِبِهِ، أيِ: الْهَيئة الّتي هو عَلَيها، فَصْلٌ مُخرِجٌ

أبو طالب

(قوله: أي: مبين لحال صاحبه) جعل الشارح لفظ في قوله: في حال بمعنى اللام، وجعل الحال بمعنى الهيئة، وتنوينه عوضاً عن المضاف إليه، وهو صاحب ليصير مفعولاً به للمفهم، ولا بد

الناصية

ونحو قراءة زيد بن ثابت ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨] بضم النون وفتح الحاء، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على (التّسهيل) وكذا في الدّماميني عليه، ثم قال: قال ابن هشام: ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً، فأنت مثبت لخذلانه، ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية. فتأمله. اهـ. وفي تفسير البيضاوي: وقرئ نُتَّخَذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض. اهـ. وإنما قال: الذي له مفعولان؛ لأنه قد يتعدى لواحد، نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٢١] ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني؛ لأنها لا تزاد فيه. (صبان).

(قوله: مفهم في حال) أي: في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين، كذا في (شرح السّندوبي) نقلاً عن البصير.

(قوله: في حال كذا) كذا إشارة إلى الحالات الخاصّة التي تفهم من الحال المصطلح كحال القيام الذي يفهم من قائماً، وحال الكتابة التي تفهم من كاتباً، وحال كذا نظير قولنا الحال الفلانية. (دشتي).

(قوله: مُخرجٌ النَّعتَ... إلخ) أي: التمييز في نحو: لله دره فارساً، والنَّعت في نحو: جاءني رجل راكب فإن) فارساً وراكب، وإن حصل بهما بيان الهيئة، فليسا مذكورين لذلك؛ لأن (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً ورب شيء يقصد لمعنى خاص، وإن لزم منه معنى آخر (وقال النّاظم) في نظمه: (الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المرادِ (قالوا: صف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) في نحو: زيد ضاحك، فإنه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب، ومررت برجل راكب) فإنهما، وإن قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب) كرأيت رجلاً راكباً، فإنه) أي: النعت (إنما سيق) بكسر السِّين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت) به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم)؛ لأن المقصود بالذات التّقييد بالنّعت، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض. (تصريح).

(قوله: مُخرجٌ النَّعتَ) المنصوب نحو: رأيت رجلاً كاتباً، فإنه فضلة منتصب، لكنه ليس بمفهم في حال؛ إذ ليس مراد القائل أن الرجل حين رأيته، كان على هيئة الكتابة، بل المراد أنه متّصف

النَّعتَ والتَّمييزَ في نحو: «للهِ دَرُّهُ فارِساً» (كَفَرْداً أَذْهَبُ) أي: في حالِ تَفَرُّدِي، ....

أبو طالب

بعد هذا من تقدير تقييد تلك الهيئة باقترانها بزمان العامل في كلام المصنف والشارح، حتى يصحَّ هذا التوجيه، وأقول: الظاهر أن يكون مفعول المفهم محذوفاً، وهو قولنا: حصول معناه، ولفظ في بمعناه الحقيقي، أي: الظَّرفية، والمراد بالحال الزَّمان، فإن الحال في اللغة كما جاء بمعنى الهيئة جاء بمعنى الزَّمان أيضاً، ويقدر المضاف إليه المعوض عنه تنوين قوله: في حال قولنا عامله، ولا يخفى أن هذا التَّوجيه أصح وأسهل، وأحسن مما ذكره الشارح، فافهم. ويمكن أن يحمل توجيهه على توجيهنا بأن يجعل قوله، أي: مبين... إلخ، تفسيراً لقوله مفهم فقط، وإنما قلنا: إن توجيهنا أصحُّ؛ لأن التعريف على توجيه الشارح مطلوب. ينتقص بالجملة الحالية الخالية عن الضَّمير، نحو: جاء زيد وعمرو قائم، اللهم إلا أن يخصَّص المعروف بالحالِ المفرد.

الناصية

بهذه الصفة وأنّه عالم بفنّ الكتابة، وهذا بخلاف قولنا: جاءني زيد كاتباً؛ إذ المراد به أنه كان على الكتابة حين مجيئه. (دشتي).

(قوله: مخرج النعت) أي: يُخرجُ النَّعتَ المَنصُوب مثل: (رأيتُ زيداً القائم) فإنّه، وإنْ كانَ منصُوباً، إلا أنّه ليس لِبَيان هَيئةِ (زيد) وإنّما جِيء بِهِ لِتعريفِ زيدٍ، بحيثُ لَوْ كانَ السَّامِعُ يَعْرِف (زيداً) بِمُجَرَّد ذِكْرِ اسْمِهِ، لَاسْتغنى المتكلم عَن ذِكْر (القائم). (شيرازي).

(قوله: والتَّميز) فإنّه لَيس لِبَيانِ الحالَةِ والْهَيئَةِ، وإنّما هو لِبَيانِ صاحِبِ الحالِ وصاحبِ الْهَيئَة، فقولك: (لِلَّهِ دَرُّهُ فارِساً) تَعَجب من الفارس، لا مِن فُرُوسِيَّتِهِ (قال الحكيم: «وأصل هذا المِثال أنّ العَرَبَ إذا أعظَموا الشيءَ غايَةَ الإعْظام»، أضافُوهُ للهِ تَعالى تَعَجُّباً مِنه، إيذاناً بأنّه لا يَقْدِرُ على إيجادِهِ إلا الله تعالى؛ لأن الله تَعالى مُنْشِئُ العَجائِب، فمَعنى (للهِ دَرّه): ما أَعْجَبَ فعله (والدَّرّ) بفتح الدَّال المهملة، وتشديد الرَّاء في الأصل مَصْدَرُ (دَرَّ اللَّبَن، يَدُرُّ بالكسرِ والضَّم) ويُسمَّى اللَّبَنُ أيْضاً نفسه دَرّاً (قيل) المُرادُ بِالدَّرِّ، أنَّهم يَعتَقِدُونَ أنَّ اللَّبَنَ مَنْشأ كلِّ خَيْرٍ؛ لأنَّه مِن غالِبِ أقواتِهِم فهو كِنايَةٌ عَن فِعْلِ المَمْدُوح، أَوْ تَعَجُّبٌ مِن لَبَنِهِ الّذي ارْتَضَعَهُ مِن ثَدْي أُمِّهِ). (شيرازي).

(قوله: في نحو «للهِ دَرُّهُ فارساً») فإن فارساً، وصف فضلة منتصب، لكنّه غير مفهم في حال؛ إذ المراد للمتكلم به أنه نعم الرَّجل من بين الفرسان، لا أنّه حين كان يمدحه كان راكباً فرساً، وكان على هيئة الفارس. (دشتي).

(قوله: كفرداً أذهب) تتميم للتَّعريف؛ لأن فيه خللين: الأول أن في قوله: منتصب تعريفاً للشيء بحكمه، والثاني أنه لم يقيد منتصب باللزوم، وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب، كرأيت رجلاً راكباً، فإنه يفهم في حال ركوبه، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت. (صبان).

ولا يَرِدُ على هذا الْحَد، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ راكِبٍ» لأنّه مُفْهِم في حالِ رُكُوبِهِ؛ لأنّ إفْهَامه ضِمْناً.

أبو طالب

(قوله: ولا يرد على هذا الحد) إلى قوله: قاله والدي إشارة إلى جوابِ اعتراضين أو ردهما ابن الناظم على هذا التَّعريف، إما محصول الاعتراض الأول هو أن الانتصاب حكم من أحكام الحال، وقد أدرجه المصنف في تعريفها، فإن إبقاءه على كونه حكماً لها، لزم ذكر الحكم بين أجزاء التَّعريف، وهو غير جائز؛ لأن الحكم ما يعمل على الشَّيء بعد امتيازه عن جميع ما عداه، وأيضاً يلزم توسيط الأمر الخارج عن التَّعريفِ في التَّعريف، وإن عزله عن كونه حكماً لَها، وجعله جزءاً للمعرف، فالتَّعريف مستلزم للدور؛ لأن معرفة انتصابها؛ لكونه في الواقع حكماً لها موقوفة على امتيازها عن جميع ما عداها، وذلك موقوف على معرفة انتصابها، لكونه جزء لمعرفتها. وأما محصول الاعتراض الثاني، هو أن التَّعريف منتقض منعاً، بنحو راكب في مررت برجل راكب؛ لأن إخراجه إما بقيد الانتصاب أو بقيد الإفهام، وهما غير صالحين للإخراج إما الأول، فلأن الانتصاب لو كان باقياً على كونه حكماً لها، فهو خارج عن التَّعريف والكلام في التَّعريف، ولو كان جزءاً له لكان فهمه غير ممكن قبل تمام التَّعريف؛ لأنه حكم للمعرف في الواقع، فكأنه أمر مجهول، وقع في البين والإخراج إنما هو بالأمر المعلوم، وأما الثاني فلأن لفظ الرَّاكبِ في المثالِ المذكور مفهم، في حال، كما هو المتبادر منه، وأقول: ينتقض منعه أيضاً بلفظ الرّاكبِ في قولنا: رأيت رجلاً راكباً،

الناصية

(قوله: ولا يَرِدُ على هَذا الْحَد... إلخ) أي: بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بأن الحد غير مانع لشموله النعت؛ لأن قولك: مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب، ووجه الدَّفع أن هذا خارج بقيد النَّصب، وكان الأظهر إيراد نعت المنصوب، ويجاب عنه مما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال، كذا بطريق القصدِ، وأجاب المرادي عما أورده ابن النَّاظم، بأنه خارج بقيد لزوم النَّصب، وكأنه أراد اللزوم غالباً، فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجرُّ بالباء الزائدة، ثمّ أنه إنما يحتاج إلى الإخراج بقيد اللزومِ لو أورد نعت المنصوب، ويكفي في الجوابِ عما أورده قيد النَّصب، وإن حمل على الجواز، فتدبر. (تصريح).

(قوله: نحو «مَرَرْت بِرَجُلٍ راكبٍ») كان حقه على ما أشار إليه المحشّي حكيم أن يورد بدل ذلك: رأيت رجلاً راكباً، فإن مثاله خارج بقوله: منتصب. (دشتي). **(قوله: لأنّه مُفهم... إلخ)** دفع للإيراد وحاصله أن راكباً، وإن كان مبيّناً لهيئة موصوفه في المثالِ؛ إلا أن هذا البيان ليس استقلالياً، أي: ليس مراده من ذكر الكلام؛ لبيان هذه الهيئة، بل مراده الإخبار بأني مررت برجل، وأن الرجل كان راكباً ضمناً، وأما الحال، فالمتكلم إنما يأتي بالكلام خاصاً لبيان الهيئة، فقولنا: جاءني زيد راكباً لم نرد به الإخبار بمجيء زيد، بل أردنا بيان هيئته عند مجيئه. (دشتي).

والغَرَضُ مِن تَعريفِ الحالِ مَعْرِفَةُ ما يَقَعُ عليهِ بَعدَ مَعرفةِ اسْتِعمالِ العَرَبِ لَهُ مَنصوباً، لا

أبو طالب

ونحوه، وإن فرض عزل الانتصاب عن كونهِ حكماً لها. وإنما تعرض ابن الناظم للانتقاضِ بالمجرورِ دون المنصوبِ، مع أن الانتقاضِ بالمنصوبِ أظهر لوروده مع كون الانتصاب جزءاً للتعريف في الواقع؛ لأن الانتقاض بالمجرورِ مستلزم لانتقاضه بالمنصوب من غير عكسٍ، فيكون الانتقاض به أشد؛ ولأن يشير إلى تقوية الاعتراضِ الأولِ؛ إذ ورود الانتقاض بالمجرورِ، مستلزم لورود الاعتراض الأول بخلاف الانتقاض بالمنصوب، فكأنه قال الاعتراض الأول واردٌ جزماً؛ حتى كأنه لا يمكن فرض عدم وروده، ويقتصر في الاعتراض الثَّاني على الانتقاض بالمنصوبِ، ولأن الانتقاض بالمجرور أخفى من الانتقاضِ بالمنصوبِ؛ والأخفى أحرى بالبيان، ومحصول ما أجاب الشارح عن الثَّاني، هو أن المراد بالإفهام إفهامه صريحاً، كما هو المتبادر لا مطلقاً. والإفهام في الوصفِ المذكورِ غير صريحٍ؛ لأنه المتبادر منه ومحصول ما أجاب به عن الاعتراض الأول؛ هو ما أفاده والده من أنا نختار الشِّقَّ الثَّاني، أي: عزل الانتصاب عن كونه حكماً لها، وجعله جزءاً من التَّعريف، ونقول: اللازم للشَّيء لا يتعين في الواقع؛ لأن يكون حكماً لشيء معين أبداً، أو جزءاً لمعرفة كذلك، بل يجوز أن يجعله حكماً له باعتبار ذلك الشَّيء بغير اللازم، وإن يجعل جزءاً لمعرفة باعتبار امتيازه به، نعم إذا كان اللازم أعمَّ تعين كونه حكماً له، أو جزءاً غير فصل المعرفة على رأي بعضهم، فإذا عزل الانتصاب عن كونه حكماً للحال في الواقع، وجعل جزءاً لمعرفتها لاندفع التوقُّف الأول، وارتفع الدَّور، وإنما قدم الجواب عن الثَّاني على الجواب عن الأول؛ للإشارة إلى اندفع الثاني، مع قطع النظر عن اندفاع الأول ممكن غير متفرغ عليه، وإنما ذكر للثاني جواباً منفرداً مع اندفاعه بالجوابِ عن الأول؛ ليندفع الثاني بكلا انتقاضيه، فإن الجواب عن الأول لا يدفع الاعتراض الثاني، إلا بالانتقاض بالمجرور، وفي الجواب عن الاعتراض الأول كلام، سنذكره بعد هذا.

(قوله: معرفة ما يقع عليه... إلخ) أي: معرفة أحكام يحمل على الحال لكن لا مطلوب، بل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوباً في لغةِ العربِ، فقوله: بعد متعلِّق بمقدر حال عن مفعول

الناصية

(قوله: والغَرَضُ مِن تَعريف الحالِ... إلخ) شرع في رفع إشكال الدور، والدور المتوهم ينشأ من أخذ المنتصب في تعريف الحال بيان ذلك أن الانتصاب ـ كما نعلم ـ حكم من أحكام الحال، ومعرفة الحكم متوقف على معرفة الموضوع، وحيث أخذ المصنف الانتصاب في تعريف الحال، فالحال يتوقَّف معرفته على الانتصاب، فعلى هذا يتوقف الانتصاب على الانتصاب؛ لأنه متوقف على الحال؛ الذي هو متوقف عليه، فيدور، والدور عبارة عن حركة شيء، ثم عوده إلى مكانه الأول، وحاصل الدَّفع نفي التَّوقف من ناحية الانتصاب، وأن معرفته لا تتوقف على معرفة الحال؛ لأن الانتصاب للحال أمر معروف من العرب قبل تعريف الحال، فلا دور. (دشتي).

(قوله: مَعْرِفَة ما يَقَعُ عليهِ) على الحال من أحكام.

مَعرِفَتُهُ لِيحكمَ لَهُ بِالنَّصْبِ، فلا يَلزَمُ الدَّوْرَ على إدْخالِ الحُكْمِ بِالنَّصبِ في تَعريفِهِ، ....

أبو طالب

المعرفة، أي: الموصول لا عن فاعلٍ يقع ولا بنفس المعرفة، ولا بقوله: يقع على ما يظهر بالتأمل، ولا يبعد أن يكون إما عبارة عن الحال، وضمير يقع عائد إلى التّعريف، وضمير المجرور إلى الحال والظَّرف متعلقاً بقوله يقع أو بالمعرفة، فافهم.

الناصية

(**قوله: فلا يلزم الدّور إلخ**) الدور المَحال هو: تَوَقف الشَّيءِ على نَفسه، مِثل أنْ يقال: (زيد وجوده متوقف على وجودِ أبيه، ووجود أبيه متوقِّف على وجودِ زيد)؛ لأنّ مَعنى هذا: أنّ وجود زيدٍ متوقِّف على وجودِ زيدٍ، وهذا مَحال؛ لأنَّ لازِمَهُ أنْ يَكون (زيد) في آنٍ واحِدٍ مَوْجوداً ومَعدوماً، مَوْجوداً حَتّى يَمْنَحَ الوجودَ لأبيه، ومَعدوماً حَتّى يوجِدَه أبوه (إذا عَرفتَ مَعنى الدَّوْر) فاعْلَم إنْ أشْكلَ على النّاظِم: بأنَّ قَوْلَك (منتَصِب) في تعريف الحالِ، مستلزِم للدَّورِ المَحال، فهو غَلَط (بيان الدَّوْر): أنْ الحالَ تعرفُ بكونه منصوباً، والنَّصب إنَّما يكون بَعدَ مَعرفةِ كونه حالاً؛ إذ لو لم يعرَف أنه حال لم يُنْصَب ـ فَتَوَقَّفَ مَعرفةُ الحالِ على مَعرفةِ الحالِ، وتَوَقَّفَ نَصب الحالِ على نَصب الحالِ (وأجاب الشّارح) عن ذلك بقوله: (والغَرَض) إلى قوله: (في تعريفه). وتوضيح الجَواب: أنّ معرفةَ الحال، متوقفة على النَّصب، لكن نَصبَ الحالِ غير متوقِّف على مَعرِفَته، إذ نصب الحالِ متوقف على نَصبِ العَرَبِ، والحاصِل: أنا إذا رَأينا كلمة جامِعةً لِشرائِطِ الحالية، ونَصَبَها العرب نَعْرِف أنها حال. (شيرازي).

(**قوله: فلا يَلزَمُ الدوْرَ... إلخ**) أي: على ما قاله ابن الناظر من أن المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاءِ الحد، وقد جعل (النَّصب) جزءاً من الحدِّ مع أنه (حكم) من أحكامِ المحدودِ (والحكم فرع التصوّر) إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوّره (والتَّصور) لماهية المحدودِ (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النَّصب، وهو حكم (فجاء الدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقَّف عليه، إما بمرتبة كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (أ) أو بمراتبَ كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ) والدُّور مبطل للحد، وأجيب باختلاف الجهة؛ فإن الحكم ليس موقوفاً على التَّصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحدِّ حتى يلزم البطلان، وإنما هو متوقف على التَّصور بوجه ما، وذلك لا يتوقَّف على الحد، فلا يلزم البطلان وفيه نظر؛ لأن الغرضَ من الحد معرفة المحدودِ بكنه حقيقته؛ ليحكم عليه، والتَّصور بوجه ما لا يكفي في ذلك.

هذا، وأجاب الشّهاب القاسمي في حواشي الأشموني بأنا لا نعلم أن النَّصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود، فيتوقف على الحد؛ لأن النَّصب لا ينحصر في الحالِ، فلا يتوقَّف فهمه على تصور الحال؛ ليكون موقوفاً على الحدِّ، نعم نصب الحالِ يتوقف تصوره على تصور الحالِ، إلا أن المأخوذ في التَّعريف؛ ليس نصب الحال، بل النَّصب المطلق، فليتأمل. ولو سلِّم فيكفي في الحدِّ

قاله والِدي أَخْذاً مِن كَلامِ صاحِبِ المُتَوَسِّط في نَظيرِ المَسألة.

أبو طالب

(قوله: في نظير المسألة) اعلم: أن ابن الحاجب في الكفِّ عدل في تعريفِ المعربِ عما عرفه به المشهور، أي: ما اختلف آخره، باختلاف العوامل إلى قوله المعرب المركبِ الذي لم يشبهه مبني الأصل، فزعم صاحب المتوسط أن وجه العدولِ زعمه أن تعريف المشهورِ تعريف بالحكم، وهو غير جائز، فأجاب عنه بنظير ما ذكره والد الشارح هاهنا، وقد عرفت تفصيله مما قررنا. وإذا عرفت الجواب في المقامين، فاعلم أن أحوال الألفاظ المصطلحةِ على ضرْبين الأول، ما لا دخل له في العمل كالشَّبه بالمبنيِّ الأصل، أو عدمه للمبني والمعرب، والدلالة على الصاحب للحالِ الثَّاني ما له دخل في العمل، أي: معرفته سبب لمعرفة كيفية العمل، كالاختلاف الآخر بالعواملِ للمعربِ والنَّصب للحالِ، ومعرفة الألفاظ المصطلحة، ليست مقصودة بالذات بل إنما هي لمعرفة العمل، فينبغي أن يجعل تعريف الألفاظ المصطلحة، بما لا دخل له في العمل، ويجعل ما له دخل في العملِ من أحكامها؛ لأن معرفة الشَّيء إنما هي لمعرفة أحكامه، فلو أريد في الموضعين التَّعريف على ما لا ينبغي، لزم الدور، ولما كانت هذه التعاريف في الغالب لمن لا يعرف كيفية العمل مطلقاً، لا يصح أن يقال: إن التَّعريف في الموضعينِ لمن عرف بعض الأحكام دون بعض.

الناصية

التصور بوجه آخر غير الحد، فليتأمل. اهـ. وفيه نظر؛ لأن تصور نصب الحال يتوقف على تصور النَّصب المطلق.

(قوله: قاله والدي... إلخ) قال يس: قال الدَّنوشري: اعلم أن هذا الدَّور إنما يلزم تمييزه حقيقة؛ ليتميز عند المنشئ للكلام؛ ليعطيه بعد تعقله النَّصب؛ لأنه إنما يعطيه النَّصب بعد معرفة كونه حالاً، فإذا جعل النَّصب في الحدِّ فقد توقف كل منهما على الآخر؛ لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوباً، ولا يعطيه النَّصب حتى يتعقله، فإذاً إذا عرف به ما هو موضوعه، وفيما يتكلَّم به متكلم فلا يلزم دور. اهـ. وأقول: في دعوى لزوم الدَّور على الوجه الأول نظر، قال اللقاني: قوله: فرع التَّصور إن أراد فرع تصور الحاكم، وهو الحاد منع الدور؛ إذ التصور المتوقِّف عليه الحكم التَّصور بوجه ما، والتَّصور الموقوف على الحد هو التَّصور بالكنه، وإذاً قد يكون حصل له التَّصور بتعريف مجرد عن الحكم، وإن أراد فرع تصور النَّاظر في هذا الحدِّ منع الدّور بالوجه الأول، ومنع أن النَّصب بالنِّسبة إليه حكم؛ لأن المراد التَّعريف به من حيث إنه متصور له، لا من حيث إنه إدراك منه؛ لوقوع النِّسبة أو لا وقوعها، فتأمله.

(قوله: في نَظير المَسألة) في تعريف المعربِ.

وَكَـوْنُــهُ مُــنْــتَــقِــلاً مُــشْــتَــقّــا يَــغْــلِــبُ لــكِــنْ لَــيْــسَ مُــسْــتَــحِــقّــا

(وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً ....

أبو طالب

(قوله: وكونه منتقلاً... إلخ) الحال ينقسم بتقسيمات أي: أقسام، فبتقسيم ينقسم إلى: المنتقلةِ والثَّابتة، وبتقسيم إلى: المشتقة، والجامدة، وبتقسيم إلى: المبنية والمؤكدة، وبتقسيم إلى: المحققةِ والمقدرة، وبتقسيم إلى: المتباينةِ والمرادفةِ والمتداخلة.

الناصية

(قوله: وكَوْنُه) أي: الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير لازم له، وهو الأصل فيها؛ لأنها مأخوذة من التَّحول، وهو التَّنقل، قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائماً، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكاً)؛ ألا ترى أن الضَّحك يزايل زيداً، ويفارقه، وثابتة، وذلك قليل فيها، فلذلك قال (وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل: إحداها: أن تكون مؤكدة) لمضمونِ جملة قبلها (نحو: زيد أبوك عطوفاً) أو لعلها، نحو: (﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]) أو لصاحبها، نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فإن الأبوة من شأنها العطف، والبعث مِنْ لازمه الحياة، والعموم من مقتضياته الجمعية. المسألة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه، أو تجدد صفة له، فالأول (نحو: خلق الله الزَّرافة) - بفتح الزاي أفصح من ضمها - (يديها أَطْوَلَ مِنْ رجليها، فيديها) بدل من الزَّرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها، متعلق بأطول، فإنه اسم تفضيل، وعامل الحال خلق، وهو يدل على تجدد المخلوق، قال أبو البقاء: وبعضهم يقول: يداها أطول بالرَّفع، فيداها مبتدأ، وأطول خبره، والجملة حالية. اهـ. ولا تتعين الحالية؛ لجواز الوصفية؛ لأن الزَّرافة معرفة بأن الجنسية، والثاني نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الانعام: ١١٤]، فالكتاب قديم، والإنزال حادث، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الانبياء: ٢] قاله الموضح في (شرح اللمحة) فجعله مما له ضابط؛ وسيأتي له ما يخالفه المسألة (الثالثة) أن يكون مرجعها إلى السَّماع (نحو: قائماً بالقسط) من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] إذا أعرب قائماً حال من فاعل شهد، وهو الله تعالى. اعتذر الزَّمخشري عن إفرادِه بالحالِ دونَ المعطوفينِ عليه، وإن كان مثل: جاء زيد وعمرو راكباً، لا يجوز بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس، وسكنت عن بيانِ جهة تأخيره عن المعطوفين، فإن التَّفتازاني: كأنها للدلالة على علو مرتبتهما، ونحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الانعام: ١١٤] أي: مبيناً فيه الحق والباطل، بحيث ينفي التَّخليط والإلباس (ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن النَّاظم) في شرحِ النَّظم (فمثل بمفصلاً في الآية) المذكورة (للحال التي تجدد صاحبها) قال في (المغني) وهذا سهو منه فإن القرآن قديم. انتهى. وقال الدَّماميني في (شرحيه): والسَّهو إنما

مُشْتَقّا) أي: وَصْفاً غَيرَ ثابتٍ هو الّذي (يَغْلِبُ) وُجودُهُ في كَلامِهِمْ (لكِنْ لَيْسَ) ذلِك (مُسْتَحِقّا) فَيأْتِي لازِماً بِأَنْ كانَ مُؤَكِّداً، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣٣] أو دَلَّ عامِلُهُ على تَجَدُّدِ ذاتِ صاحِبِهِ، ....

أبو طالب

(قوله: بأن كان مؤكداً) سيجيء تحقيقُ هذه الحالِ منا عن قريبٍ في الحالِ المؤكدةِ.

(قوله: على تجدد صاحبه) أي: على حدوثه تدريجاً، وقيل: أي على حدوثِهِ، ولا يخفى أن الخلقَ المفهوم من العاملِ في مثالِ هذه الحال كثير، إما يطلق على الحدوث التَّدريجي، وهذا المعنى هو المرادُ من المثال.

الناصية

هو منه، أي: من الموضح، فإن الإنزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله. انتهى. وقال الشّمني: الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال، يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال، ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدَّليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدَّلالة على ظاهرها، على أن الذي يمتنع تجدده. هو الكلام النَّفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدَّالة عليه، والمتصف بالنّزول هو الثاني لا الأول. انتهى. (تصريح).

(قوله: مُشْتَقاً) من المصدر؛ ليدل على متصف لا جامد، وذلك أيضاً غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكاً، فإن ضاحكاً مشتق من الضَّحك، وإلى هذين الوصفين أشار النَّاظم بقوله:

وكـونـه مـنـتـقـلاً مـشـتـقـاً يـغـلـب ....

(قوله: أي: وَصْفاً غَيرَ ثابتٍ) قوله: وصفاً بيان لـ: (مشتقاً) وغير ثابت بيان لـ (لمنتقلاً) على اللَّفِ والنَّشر المشوشِ.

(قوله: في كَلامِهِمْ) أي: كلام العرب. (قوله: لكنْ لَيْسَ ذلك مُسْتَحقاً) له بِحَيثُ لا يُفارِقها.

(قوله: لكن ليس مستحقاً) دفع به توهم أن يكون الغالب واجباً في الفصيح، كما قاله (سم) وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء، وأما للحال فمستحقاً بكسرها، كما قال خالد.

(قوله: فيأتي لازماً) أي: ثابتاً ضد المنتقل، وقوله: بأن كان يريد أن الحال اللازم يأتي في موارد معيّنة.

(قوله: نحو ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣٣]» فـ (حَيّاً) صفة لازمة غير منتقلةٍ؛ إذِ الحَياة الأُخْرَوِيةِ لا تَزُول؛ لأنّه مُؤَكد لِـ أبْعَث) إذ مَعنى (أَبْعَث) هو الحياة، إذِ الإنسان لا يبعث مَيتاً. وفي (الدشتي) فحياً صفة ثابتةٌ، وهي مؤكدة للحياةِ المفهومةِ من ابعث؛ لأن البعثَ هو الحياةُ بعد الموتِ.

(قوله: أو دَلَّ عامِلُهُ على تَجَدُّدِ ذاتِ صاحبه) أي: حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومِها أنها مقارنة للخلق، أي: الإيجاد فهي خلقية جبلّية لا تتغير، ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً؛ لأن

نحو: «خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أطْوَلَ مِن رِجْلَيْها» أو غير ذلك مِمَّا هو مَقصُورٌ على السَّماع، نحو: ﴿قَآبِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨].

أبو طالب

(**قوله: خلق الله الزرافة. اهـ.**) الزَّرافة بفتح الزَّاء المعجمة، وقد يضم، وتخفيف الرَّاء المهملة،وقد يشدَّد اسم لحيوان سمِّي بالفارسية اشتركا ويلتك، رأسه كرأس الفرسِ، وعنقه كعنق الإبل، وجلده كجلد النمر،ورجله كرجل البقر، وهو من زرف في الكلام إذا زادَ وطال، سميت بذلك لطول عنقها زيادة عن المعتاد، قيل: هذا الحيوان مخلوق من نطف تلك الحيوانات الأربعة، وهو غلطٌ، ويليها بدل بعض منه، وأطول حال لازمة، وتُطلق الزَّرافة على الجماعةِ من الناس والعشيرة منهم أيضاً.

(**قوله: نحو** ﴿قَآبِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨]) فإنه حال لازمة من فاعل شهد، فإن أول الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨].

الناصية

انتقاله من طورٍ إلى طورٍ بمنزلة خلق له متجدد، فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول، والثَّانية لازمة للخلق المتجدِّد. (صبان).

(**قوله: نحو خلق الله الزَّرافة يديها أطول من رجليها**) فجملة (يَدَيْها أطْوَل مِن رجلَيْها) حال لـ (الزرافة) وعامله هو (خَلَقَ) وهذا العامِل يدلُّ على تَجَدُّدِ ذاتِ (الزرافة) وحدوثِها؛ لأنَّ مَعنى (خَلَقَ) أنه لم يكن فخلق؛ ولِذا كانَ الحال وصفاً ثابتاً؛ لأنَّ أطْوَلية يد الزَّرافة لا تَزُول (شيرازي). هذا وفي (الدشتي) فأطولُ حالٌ لازمةٌ من يديها؛ لأن أطولية يدي الزَّرافة شيء ثابت للزَّرافة دائماً، وعامله - وهو خلق - يدلُّ على أنّ ذا الحال وهو يد الزَّرافة شيء حادث؛ لأن معنى خلق أوجد بعدما كان معدوماً، ويديها بدل من الزَّرافة بدل البعض من الكلِّ.

(**قوله: الزرافة**) بفتح الزاي أفصحُ من ضمِّها، ويديها بدل بعض، وأطولَ حال. وبعضهم قال: يداها أطول على المبتدأ والخبر، فالحال الجملة (صبان).

(**قوله: أو غير ذلك مما هو... إلخ**) أي: غير المؤكدة، والمشعر عاملها بحدوث صاحبها، ولا ضابط لذلك الغير، بل مرجعه السَّماع.

(**قوله: قائماً بالقسط**) حال من فاعل شهد وهو الله، ولا شكَّ أن قيامه بالعدلِ لازم، وأفرده بالحالِ مع ذكرِ غيره معه؛ لعدم الإلباسِ، فلا يرد أنه لا يجوزُ: جاء زيدٌ وعمرو راكباً، قاله الزَّمخشري، وسكت عن نكتةِ تأخيره عن المعطوفين، قال التفتازاني: كأنها الدَّلالة على علوّ مرتبتهما، ويجوز إعرابه بالنَّصبِ على المدحِ، وشهد بمعنى علم. (صبان).

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

(وَ) يأتي جامِداً لكِن (يَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ) بالسِّينِ المُهمَلَةِ (وفي مُبْدِي تَأَوُّلٍ) بالمُشتق (بِلا تَكَلُّفِ) بأنْ يَدُلَّ على مُفاعَلةٍ، ....

أبو طالب

(**قوله: في سعر**) أي: في حال يدل على القيمة.

الناصية

(**قوله: وَيَكْثُرُ الْجُمُود في**) الحال الدَّالة على (سِعر بكسر السِّين، هو ما يقوم عَلَيه الثَّمَن، أيْ: في تَعْيينِ قيمةِ شيء يُرادُ بَيْعُهُ. (**قوله: ويكثر الجمود... إلخ**) أي: ويقل في غير المذكورات.

(**قوله: بالسِّين المُهمَلَةِ**) أي: غير المعجمةِ، وهو القيمة.

(**قوله: وَفي مبْدي تَأَوُّلٍ بالمُشتقِّ**) أي: الجامدُ الذي يظهر التَّأويل بالمشتقِّ بسهولة، فقولنا: مداً بعشرةٍ، ظاهر في أن مراده مسعراً بعشرة.

(**قوله: وفي مبدي تأول بالمشتق... إلخ**): قد ظهر من قوله، أي: مسعراً، فإنه تأويل للحال الدَّالةِ على سعر أن قوله:

.... وفي مُبْدي تأَوُّلٍ بلا تكَلُّفِ

من عطف العامِّ على الخاصِّ؛ إذ ما قبله من ذلك خلافاً لما في (التَّوضيح) من أن الحال الدَّالة على سعرٍ من الجامد، الذي لا يؤول، وعليه يكون المصنف تعرض للحالِ الجامدةِ المؤولةِ وغير المؤولةِ.

(**قوله: بأنْ يدل على مفاعلة**) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيداً (يداً بيد)، فيداً حال من الفاعل، والمفعول (وبيد) بيان قال سيبويه: كما كان لك في سقياً لك بياناً أيضاً، فيتعلق بمحذوف استؤنف للتَّبيين، قاله في (المغني)، وفيه معنى المفاعلة (أي: متقابضين و) زيد (كلمته فاه إلى فيَّ) بالتَّشديد، ففاه حال من الفاعلِ والمفعول، وإلى في بيان، وفيه معنى المفاعلة (أي: متشافهين)، وما ذهب إليه الموضح من أن فاه منصوب على الحال؛ لكونه واقعاً موقع مشافهاً ومؤدياً معناه، هو مذهب سيبويه، وجرى عليه في (التَّسهيل). وزعم الفارسي أن فاه حال نائبةٌ منابَ جاعلٍ ثم حذف، وصار العامل كلمته، وذهب السِّيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ، والأصلُ كلمته مشافهة، فموضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافهاً، وذهب الأخفشُ إلى أن الأصلَ: من فيهِ إلى في؛ فحذف حرف الجرِّ وانتصب فاه، ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتكلَّم من في غيرهِ. وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته، فهو من المفاعليةِ، وذهب الكوفيون إلى أن أصله: جاعلاً فاه إلى في فهو مفعول به، ورد السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني، وهذا المثال لا يقاس عليه؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موقع مفرد، والوارد منه قليل.

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

أَوْ تَشبيهٍ، أَوْ تَرتيبٍ، فالسِّعرُ (كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذا) أي: مُسَعَّراً، والدَّالُّ على المُفاعَلةِ، نحو:

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **أوْ تَشبيهٍ**) نحو: كر زيداً أسداً، وبدت الجارية قمراً، وتَثَنَّتْ غصناً) فأسداً حال من زيد، وقمراً حال من الجارية، وغصناً حال من فاعل تثنت المستتر فيه، وهي أحوالٌ جامدةٌ مؤولة بمشتقٍّ، فأسداً مؤول بشجاع، وقمراً مؤول بمضيئة، وغصناً مؤول بمعتدلة (أي: شجاعاً ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن على التَّشبيه. (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدلي عير) فعدلي بالتثنية حالٌ جامدة من المصطرعانِ، وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشياً كان أو أهلياً مضافاً إليه، وعدلي مؤول بمصطحبين على تقديرِ مضافٍ (أي: مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما) وقيل: هذه الأمثلة ونحوها على حذفِ مضافٍ، والتَّقدير: مثل أسد، ومثل: قمر، ومثل غصن، ومثل عدلي عير، وإليه يرشد قوله في النَّظم: وكر زيد أسداً، أي: كأسدٍ، أي: مثل أسد، وصرَّح بذلك في (التسهيل) فقال: أو تقدير مضاف قبله، وهو أصرح في الدَّلالة على التَّشبيه؛ لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدَّلالة على التشبيه. (تصريح).

(قوله: **أوْ ترتيب**) كادخلوا رجلاً رجلاً) ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً، وضابطه: أن يأتي التَّفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً، قال الرضي: وفي نصب الجزء الثَّاني خلاف ذهب الزَّجاج إلى أنه توكيد، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول؛ لأنه لما وقع في موقعِ الحال جاز أن يعمل، قال المرادي: والمختار: أنه وما قبله منصوبانِ بالعاملِ الأولِ؛ لأن مجموعهما هو الحالُ، ونظيره في الخبر: هذا حلو حامضٌ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبهِ بالعطفِ على تقدير حذف الفاء، والمعنى: رجلاً فرجلاً؛ لكان مذهباً حسناً. ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكرراتِ إلا الفاء خاصة. انتهى. قال الرَّضي: أو ثم نحو: مضوا كبكبة ثم كبكبة. (أي: مترتبين (تصريح) قوله: مداً بكذا) مداً حال، وبكذا صفة لمد أكائنات بكذا، هذا مقتضى قانون الإعراب، وإن كان الحال المؤوَّل بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموعِ الموصوفِ والصِّفة، وهكذا يقال في: يداً بيدٍ، أي: مع يد، ويرد أن الشَّارح سيذكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة، وهذا ينافي جعل المثال من الحالِ الجامدةِ المؤولةِ؛ إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة، فتأمل. اهـ. ويجوز رفعُ مد على الابتداءِ، وبكذا خبر، والجملة حال بتقدير رابط، أي: مُدٌّ منه. (صبان).

(قوله: **أي: مسعراً**) بفتح العين حال من المفعولِ الذي هو الهاء الراجعة إلى البر، بناء على رجوع الهاءِ إلى البر، كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي: البر. ومن المفعول المحذوف الذي

(يَداً بِيَدٍ) أي: مَقبُوضاً (وَ) الدَّالُّ على التَّشبيهِ، نحو: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً، أي: كَأَسَد) في الشَّجاعة، والدَّالُّ على التَّرتيب، نحو: «تَعَلَّمِ الْحِسابَ باباً باباً»، و«ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً» وَيَقِلُّ إذا كانَ غَيرَ مُؤَوَّلٍ بالمُشتق، بأنْ كانَ مَوْصُوفاً، ....

أبو طالب

(قوله: كزيد أسداً) فإنه إما مؤول بقولنا شجاعاً أو كائناً كأسدٍ.

(قوله: باباً باباً) أي: مرتباً، وكذا قوله: رجلاً رجلاً.

الناصية

تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السِّياقِ، كما يدل له قول الشَّارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر، وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضَّمير المستتر. (صبان).

(قوله: يداً بيد) أي: بعه يداً بيدٍ، فـ (يداً) حال جامِدَة، ومعناه المفاعلة مِن الطَّرَفَين أخْذاً وعَطاءً. (شيرازي).

(قوله: أي مقبوضاً) أي: مقابضة بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضَّمير الرَّاجع إلى المشتري المعلومِ من السِّياق، أو بلفظ المصدر كما في غالب النَّسخِ على التأويل باسمِ الفاعلِ.

(قوله: كر زيد أسداً) (أسداً) حال جامدة، ومعناه التَّشبيه، أيْ: رَجَعَ زيدٌ كالأسد.

(قوله: أي: كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملاً في حقيقته، والتَّجوز إنما هو بالحذف، وعلى قول (التوضيح): كر زيد أسداً، أي: شجاعاً يكون الأسد مستعملاً في غير حقيقتهِ وهو الشجاع، فيكون التجوُّز لغوياً بناءً على ما اختاره السَّعد من تجويز الاستعارة، فيما إذا وقع اسم المشبَّه به خبراً عن اسم المشبهِ أو حالاً منه مثلاً، والأمران صحيحان. (صبان).

(قوله: في الشَّجاعة) فالتأويلُ شجاعاً (قوله: نحو «تعلم الحِسابَ باباً باباً... إلخ») فـ (باباً) حال جامدة و(رجلاً) حال جامِدة، ومَعناه التَّعَلُّم بالتَّرتيب، والدخول بالتَّرتيب.

(قوله: وادخلوا رجلاً رجلاً) أي: أو رجلين رجلين، أو رجالاً رجالاً، وضابطه: أن يأتي التَّفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً. (صبان).

(قوله: وَيَقِلُّ) الجمود.

(قوله: غير مؤول بالمشتق) أي: تأويلاً بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة. وقوله بعد: وجعل الشَّارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال، وفيه تكلُّف. (صبان).

(قوله: غير مؤول بالمشتقّ) قال اللقاني: ينافي قوله: في الحدِّ وصف، والحق أن كلَّ ذلك مؤول بالوصفِ كما لا يخفى. انتهى.

(قوله: بأنْ كان مَوْصُوفاً) بمشتقٍّ أو شبهه، فالأول (نحو ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: ٢]) فقرآناً حال من القرآنِ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الرُّوم: ٥٨] والاعتماد فيها على الصفة،

نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَريَم: ١٧] ....

أبو طالب

....

الناصية

وهي عربياً ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَريَم: ١٧] فبشراً حالٌ من فاعلِ تمثل وهو الملك، والاعتمادُ فيها على الصِّفةِ وهي سوياً، والثَّاني، نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤-٥] قاله أبو حيان. (وتسمَّى) الحالُ الجامدة الموصوفة (حالاً موطئة) بكسر الطَّاءِ؛ لأنها ذكرت توطئة للنَّعتِ بالمشتقِّ أو شبهه، هذا مقتضى كلامه، وبه صرح في (المغني) فقال: وإنما ذكر بشراً توطئة لذكر سوياً. انتهى. وقال ابن بابشاذ في ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢] لساناً حال؛ لأنه لما نعت اللسان بعربي والصِّفة والموصوف كالشَّيء الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتقِّ، وصار عربياً هو الموطئة؛ لكون اللسانِ حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون جامداً لولا ما ذكر من الصِّفة. انتهى. فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحالِ لا الحال الموصوفة، والموطئة لغةً: المهيئة. (تصريح).

(**قوله**: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَريَم: ١٧]) إن كان معنى تمثل تشخص، وظهر، فالحاليةِ ظاهرة، أو تصور، فينبغي جعل النَّصب بنزعِ الخافضِ، وهو الباء؛ إذ التَّصور ليس في حال البشرية، بل في حال الملكية، كما قاله اللقاني. (صبان).

(**قوله**: **نحو** ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَريَم: ١٧]) فـ (بشراً) حال جامِدة للفاعل (تَمَثَّل)، وليس مُؤَوَّلاً بالمشتقِّ، وهو موصوفٌ، صِفته (سَوِيًّا) هذا وقال اللقاني: دعوى الحال يقتضي أن المعنى، فتمثل لها في حال كونه بشراً، ولا يخفى أنه وقت التَّمثل ملك لا بشر، فالأقرب أنه منصوبٌ بإسقاطِ الخافضِ، أي: فتمثل لها ببشرٍ، أي: تشبه به وتصور بصورته. انتهى. واعلم أنه وقع هنا للبيضاوي ما لا يليق، حيث قال: أتاها جبريلُ عليه السَّلام بصورةِ شابٍّ أمردَ سَوِيِّ الخلق؛ لتستأنس بكلامه، ولعله ليهيج شهوتها، فتنحدر نطفتها إلى رحمها. انتهى. فقوله: ليهيج... إلخ عبارته غير لائقة بمقام مريم، مع أن التَّحقيق أن عيسى عليه السَّلام كان من عالمِ الأمرِ، أي: أمر التَّكوينِ الممثل بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] إذ ليس ثم قول، ولا كان، ولا يكون، وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عِمرَان: ٥٩] أي: في التكوين بالأمر من غير واسطة ولا نطفة، والنَّفخ المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢] من قبيل التَّمثيلِ، استعير لإفاضة ما به الحياةِ بالفعلِ على المادةِ القابلة لها لا حقيقة النَّفخ؛ الذي هي إجراء الريح إلى جوف صالح لإمساكها والامتلاء بها، كما فسره به المولى أبو السُّعود في سورة محمد ﷺ، ولا يصحُّ الاعتذار عن القاضي بأنه نظر للعادةِ الإلهيةِ الجاريةِ بخلق المسببات عقب الأسباب؛ لأن السَّبب لا بد أن يكون تاماً، ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد، وإنما تمثل لها بصورةٍ حسنةٍ

أَوْ دالّاً عَلى عَدَدٍ، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أَوْ تفضيلاً، نحو: «هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنهُ رُطَباً» أو كان نَوْعاً لِصاحبه، نحو: «هذا مالُكَ ذَهَباً» أَوْ فَرْعاً له، نحو: «هذا حَدِيدُكَ خاتَماً» أَوْ أَصْلاً، نحو: «هذا خاتَمُكَ حَدِيداً».

أبو طالب

(قوله: أو تفضيلاً) أي: بأن كان الحال دالاً على وصفِ المفضلِ، أو المفضلِ عليه لاسم تفضيلٍ، فالمثال كلٌّ من قوله: بسراً ورطباً لا الأول فقط.

الناصية

لتأنس به، ولا تنفر منه، وتصغي لسماع البشري، وكان بصورة أمرد لإلف النِّساء إلى الأطفالِ ومن قرب منهن، وعدم الاحتشام منهن (حمصي).

(قوله: أَوْ دَالاً عَلى عَدَد) أو طور أي حال واقع فيه تفضيل بالضَّاد المعجمة، أي: تفضيل له أو عليه.

(قوله: نحو ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فـ(أربعين) حال جامِدة مِن (مِيقات) وليس مُؤَوّلاً بالمُشتقِّ، وهو دالٌّ على العَدَد.

(قوله: أَوْ تفضيلاً... إلخ) أي: أتى بالحال لأجل التَّفضيل، والتفضيل أعم من أن يكون مفضّلاً أو مفضلاً عليه، فالأول نحو: بسراً والثاني رطباً.

(قوله: نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً) فـ(بُسْراً) حالٌ جامِدةٌ مِن (هذا) و(رطباً) حال جامِدة مِن ضَميرِ (مِنه) جيءَ بِهِما لِبَيانِ تفضيلِ الأوّلِ على الثّاني. (شيرازي).

(قوله: نحو هذا بسراً) بضمِّ الموحدةِ وسكونِ المهملةِ (أطيب منه رطباً) بضمِّ الرَّاءِ وفتح الطَّاء، فبسراً حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطباً، حال من الضَّمير المجرور بمن، والمعنى هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً، وسيأتي بأوسع من هذا.

(قوله: نحو «هذا مالُكَ ذَهَباً») فـ(ذهباً) حالٌ جامِدةٌ مِن (مالكَ) والذّهبُ نَوْعٌ مِن (مال) لأنّ المالَ قد يكونُ ذَهَباً، وقد يكون غير ذَهَب.

(قوله: نحو «هذا حَديدكَ خاتَماً») فـ(خاتَماً) حالٌ جامِدة مِن (حَدِيدك) والخاتَم فرعٌ للحديدِ؛ لأنّ الحَديدَ أصله. **(قوله: نحو «هذا خاتَمُكَ حَديداً»)** الحديد أصل للخاتمِ، والخاتمُ من فروع الحديدِ. وفي التَّصريحِ أن حديداً حال من خاتمك وهو أصل له، فإن الحديد أصلٌ للخاتم (و﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]) فطيناً حالٌ إما من ضمير المحذوفِ العائدِ على الموصولِ بناءً على جوازِ حذفِ صاحبِ الحالِ، أو من الموصوفِ المجرورِ باللّامِ، وعلى التَّقديرين فالطِّين أصل للمخلوق، وهذا أحسن من جعل طيناً منصوباً بنزع الخافضِ، فإنه موقوفٌ على السّماعِ في غيرِ أَنَّ وأَنْ وكي، وهذه المسائلُ العشر غير مسألةِ العددِ مأخوذةٌ من (التَّسهيل) ونصه: ويغني عن اشتقاقِهِ وصفه أو تقدير مضافٍ قبله، أو دلالته على مفاعلةٍ أو سعرٍ أو ترتيبٍ أو أصالةٍ أو تفريعٍ أو تنويعٍ، أو طور واقع

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

(وَالْحالُ) شَرْطُهُ أنْ تكونَ نَكِرَةً خلافاً لِيُونُس والبَغدادِيِّين مُطلقاً، والكوفِيِّين فيما تَضَمَّنَ مَعنى الشَّرْط ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

فيه تفصيل. (تنبيه): (أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعاً مسألة التَّسعير، والمسائل الثلاث الأول) جمع أولى، وهي ما دل على تشبيهٍ أو مفاعلةٍ أو ترتيبٍ (وإلى ذلك يشير قوله) في النظم:

ويكثر الجمودُ في سِعْرٍ وفي   مُبْدي تأوُّلٍ بلا تكلُّفِ

ويفهم منه أنها تقع جامدةً بقلة في مواضعَ أخر، وأنها لا تؤوَّل بالمشتقِّ، كما لا تؤول الواقعةُ في التَّسعير وقد بينتها كلها) بقولي: أولاً: تقع جامدة، مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل، وبقولي ثانياً: أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي في التنبيهِ، وإلى ذلك يشير (وزعم) بدر الدِّين (ابنه) أي: ابن النَّاظم في شرحِ النَّظم (أن) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتقِّ، وهذا تكلف) منه، (وإنما قلنا) نحن (به) أي: بالتَّأويلِ (في) المسائل (الثلاث الأُوَل) وهو ما دلَّ على تشبيهٍ أو مفاعلةٍ أو ترتيبٍ (لأن اللفظ فيها مرادٌ به غير معناه الحقيقي، فالتأويلُ فيها واجب) وقد تقدَّم كيفيته، وأما كيفية تأويل السَّبع الباقية على القول به، فإن الأولى: على معنى سوياً في صفةِ البشرِ، والثانية: على معنى مسعراً، والثَّالثة على معنى معدودٍ، والرَّابعة على معنى مطوراً، والخامسةُ على معنى منوعاً، والسادسة على معنى مصوغاً، والسَّابعة على معنى متأصلاً أو مصنوعاً.

(قوله: شَرْطُهُ أنْ تكونَ نَكِرَةً) كما هو مذهب جمهور النَّحويين؛ لأن الغالبَ كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً، وحمل غيره عليه هذا، وَقِيْل: إنما التزم تنكيره؛ لئلا تتوهم الصِّفة التابعة إن كان لمنصوبٍ كضربت اللص المكتوف، والمقطوعة إن كان لمرفوع أو مخفوضٍ كجاء زيد الراكب، ومررت بزيد الرَّاكب؛ ولأنها ملازمة للفضلة، فاستحقت لزومَ التحقيقِ بالتجردِ عما يقتضي التَّعريف، ونحوه بخلاف المفعول ونحوه، فأما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيلِ الثلاثةِ؛ لأن المفعولية باب واحد. انتهى.

(قوله: مطلقاً) تضمَّن معنى الشَّرط أم لا، فالأول نحو: تجب الزكاة في الإبل السائمة بالنَّصب، أي: بشرطِ أن تكون سائمة، والثاني كـ (وحدك اجتهد) بغير تأويل. فأجازوا: جاء زيد الرَّاكب. وفصَّل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنتِ الحالُ معنى الشَّرطِ صحَّ تعريفها لفظاً، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فالمحسنُ والمسيء حالانِ، وصح مجيئهما بلفظِ المعرفةِ لتأويلهما بالشَّرطِ، إذ التَّقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحالُ معنى الشَّرط، لم يصحَّ مجيئها بلفظ المعرفةِ، فلا يجوزُ: جاء زيد الرَّاكبُ، إذ لا يصحُّ: جاء زيدٌ إن ركب.

و(إنْ) أتاكَ حالٌ قد (عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ) أي: مُنْفَرِداً، و«جَاؤُوا الجَمَّ الغَفِير» أي: جَميعاً، ....

أبو طالب

(**قوله: وجاؤوا الجم الغفير**) الجمُّ بفتحِ الجيمِ: الجمعُ، والغفيرُ: الكثيرُ.

(**قوله: أي: جميعاً**) تفسير للجمِّ الغفيرِ لا للجم فقط، فإن الجميع أشملُ من الجمع.

الناصية

(**قوله: وإنْ أتاكَ حالٌ... إلخ**) أي: فإن وردت بلفظِ المعرفةِ أولت بنكرةٍ) محافظةً على ما استقرَّ لها من لزوم التنكيرِ، وعدل عن قولِ (التَّسهيل) وقد يجيء معرفاً إلى قوله بلفظِ المعرفةِ؛ لأنه ليسَ معرفةً عند الجمهور ؛ وإنما هو على صورةِ المعرفةِ، وإلى ذلك يشير قول النَّاظم:

والحالُ إن عُرف لفظاً فاعتقدْ   تنكيره معنى..............

وذلك أن العرب (قالوا: جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضَّمير، فيؤول بنكرةٍ من لفظهِ أو من معناه (أي): متوحداً أو (منفرداً و) قالوا: (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حالٌ من فاعلِ رجع المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافةِ إلى الضَّميرِ فيؤول بنكرةٍ من لفظهِ أو من معناه (أي: عائداً) أو راجعاً وعلى بدئهِ بيانٌ، والمعنى: رجع آخره على أوله، قاله الجرمي، وقال أبو البقاء: معناه: رجع عائداً في الحال، وقال الشَّاطبي: معناه راجعاً على طريقه (و) قالوا: ادخلوا الأول، فالأول، فالأول المبتدأ به حال من الواو في: ادخلوا، والأول الثاني معطوف بالفاءِ وهما بلفظ المعرفِ بأل، فيؤولان بنكرة (أي: مترتبين) واحداً فواحداً. (تصريح).

(**قوله: عرف لفظاً**) أي: في لسان العربِ، فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصورٌ على السَّماع، كما قاله الشَّاطبي.

(**قوله: فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً**) لئلا يتوهم كونه نعتاً، أي: ولو مقطوعاً عند اختلافِ الحركةِ لا يظهر إلا عند اتحاد حركتي الحالِ وصاحبها، أو يقال: حملت حالة الاختلافِ في الحركةِ على حالة الاتفاقِ فيها طرداً للبابِ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً، وصاحبه معرفة، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه.

(**قوله: كوحدك اجتهد**) فـ (وَحْدَكَ) حال مِن فاعِلِ (اجْتَهِد) وهو معرفة لإضافتِهِ إلى (الضَّمير)، لكن معناه ـ وهو: منفرداً ـ نكرة، أي: اجْتَهِد منفرِداً.

(**قوله: وجاؤوا الجم الغفير**) فـ (الجَمّ الغَفِير) حالٌ مِن واوِ (جاؤوا) وحيثُ إنّه مُعَرَّف بـ (أل) أوِّلَ إلى النَّكرة: (جميعاً) مَعناه: جاؤوا جميعاً.

(**قوله: وجاؤوا الجم الغفير**) فالجماء حالٌ من الواوِ في: جاؤوا، وهو بلفظ المعرفِ بأن، فيؤول بنكرة (أي: جميعاً) والغفير بفتحِ الغينِ المعجمةِ وكسر الفاءِ من الغفر بمعنى: الستر والتغطية، فعيلٌ بمعنى فاعل نعت الجماء، والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم، وهو الكثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] وكان القياس أن يقولوا: الجمُّ الغفير أو الجماء

وَمَصْـدَرٌ مُـنَـكَّـرٌ حَـالاً يَـقَـعْ بِـكَـثْـرَةٍ كَـبَـغْـتَـةً زَيْـدٌ طَـلَـعْ

و«جاءتِ الخَيْلُ بَدادِ» أي: مُبَدَّدَةً.

(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً ....

أبو طالب

(**قوله: وجاءت الخيل بداد**) لفظ بداد بكسرِ أوله. وآخره اسم فعل، وقد يستعمل بمعنى المبدأ اسمُ مفعولٍ، أي: المفرقُ.

الناصية

الغفيرة، ولكنهم أنثوا الموصوفَ على معنى الجماعة، وذكروا الوصفُ حملاً للفعيلِ بمعنى الفاعلِ على الفعيلِ بمعنى المفعول، أي: الجماعة الكثيرة السَّائرة لوجه الأرضِ بكثرتها (و) قالوا في الإبلِ: (أرسلها العراكَ) فالعراكُ بكسرِ العينِ المهملةِ حالٌ من الهاءِ في أرسلها، وهو بلفظِ المعرفِ بأن فيؤول بنكرةٍ (أي معتركة) قال لبيد:

فَـأَرْسَـلَـهَـا الـعِـرَاكَ ولـم يَـذُدْهَـا ولـم يُـشْـفِـقْ عـلـى نَـغَـصِ الـدِّخَـالِ

والنغص بفتحِ النون والغين المعجمةِ، وبالصَّاد المهملةِ مصدر نغصَ الرَّجلُ، إذا لم يتم مراده، والدِّخال بكسرِ الدَّال المهملةِ والخاء المعجمةِ، من المداخلةِ، والعراكُ مصدر عارك معركة وعراكاً، أي: ازدحمَ، وصف إبلاً أوردها الماء مزدحمةً وخرجها، والتي قبلها في (شرح الشذور) على زيادةِ أل، وما هنا أولى؛ ليكون التَّأويل في الجميعِ على نسقٍ واحدِ الوصف. (تصريح).

(**قوله: وجاءت الخيل بدادِ**) بِفتحِ الباءِ، وكَسرِ الدَّالِ الثانيةِ بلا تَنْوين، هو اسْمُ فِعْل، وهو عَلَم لمَعناه ـ على ما عليه المحققون ـ ومَعناه: التَّفرق، وحيث إنّ الحالَ يجب كونه نكرة، لزم تأويل (بَدادِ) إلى (مُبَدَّدَة) أي: مُتَفرِّقَة. (شيرازي) هذا وفي (الدشتي) بداد معرفة؛ لأنه علم جنس، ومبددة أي: مفرقة.

(**قوله: ومَصْدَرٌ مُنَكرٌ... إلخ**) أي: جاءت مصادر أحوالاً (بكثرة في النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وكان الأصل أن لا تقع أحوالاً؛ لأنها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذواتِ كثيراً واتساعاً، نحو: زيد عدل فعلوا مثل ذلك؛ لأنها خبر من الأخبارِ، وإلى ذلك الإشارة بقولِ النَّظمِ:

ومَـصْـدر مُـنـكـر حـالاً يـقـعْ بـكـثـرة ....

(كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعلِ طلع (وجاء ركضاً) فركضاً حال من فاعل جاء (وقتلته صبراً) فصبراً وهو أن يحبسه حياً، ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤوّل بغتة بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى مفاجأة (أي: مباغتاً) وقدره ابن عقيل باغتاً من بغتَ، يقال: بغتة، أي: فجأة، والبغت: الفجأة، قال الشاعر:

يَقَعْ) سماعاً مُطلقاً عِندَ سيبويه (بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةَ زَيْدٌ طَلَعْ) أي: مُباغِتاً، وقِياساً عِندَ المُبرّد على ما

أبو طالب

. . . .

الناصية

ولـكـنـهـم مـاتُـوا ولـم أَدْرِ بَـغْـتَـةً   وأعـظـمُ شـيءٍ حـيـن يـفـجَـؤُكَ الـبَـغْـتُ

(و) يؤول ركضاً بوصف الفاعل من ركض، أي: (راكضاً) والركضُ في الأصلِ: تحريكُ الرِّجل، ومنه: اركض برجلك ثم، حتى قيل: ركض الفرس إذا عدا، وليس بالأصل (و) يؤول صبراً بوصف المفعول من صبر، أي: (مصبوراً، أي: محبوساً) ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و(الجمهور: لا ينقاس مطلقاً) سواء كان نوعاً من العاملِ أم لا، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً، أو خبراً بجامع الصِّفة المعنوية. (تصريح).

(**قوله: يَقَعْ سماعاً**) لأنَّ الحال نعت في المعنى، والنَّعت بالمصدرِ غير مطردٍ، فكذا ما في معناه. وقد يتوقَّف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز، ويكفي في صحةِ المجاز ورود نوعه على الصَّحيحِ وقد ورد هنا النَّوع. نعم يظهر على القولِ باشتراطِ ورود شخص المجاز. (صبان).

(**قوله: مُطلقاً**) أي: سواء كان نوعاً من الفعلِ أم لا مقابل قول المبرد.

(**قوله: عند سيبويه**) والجمهورُ على التأويلِ بالوصفِ، أي: حال على التَّأويلِ بالوصف، ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخيرِ، وقابل التأويل بالوصفِ بالقولِ الأخير. ومحصل ما ذكره المصنف من الأقوالِ في المصدرِ المنصوبِ في نحو: زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة، كما زعمه البعض تبعاً لشيخنا. (صبان).

(**قوله: كبغتة زيد طلع**) فـ (بَغتة) مصدر منكرٌ، أي: بِلا (ألِ) التَّعريف، وقع حالاً مِن (طلع)، وحيث إنّ المصدرَ مُجَرَّدُ حَدَثٍ، والحالُ فيه نَوْعُ صِفَةٍ، كانَ المصدرُ الواقعُ حالاً بمَعنى (مُباغِتاً) اسْم الفَاعلِ هذا، وذهبَ الأخفشُ والمبردُ إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوفٌ، والتَّقدير: طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركضُ ركضاً، وقتلته يصبر صبراً، فالحالُ عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، لكن النَّاصب عندهم الفعل المذكور، لتأوله بفعل من لفظ المصدرِ، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل: بغت زيد بغتة. وجاء ركضاً في تأويل ركض ركضاً. وقتلته صبراً في تأويل صبرته صبراً. وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير: طلع زيد طلوع بغتة، وجاء مجيء ركض، وقتلته قتل صبر. وقيل: هي مصادر على حذف مضاف. والتَّقدير: طلع ذا بغتة، وجاء ذا ركض، وقتلته ذا صبر. (أشموني).

(**قوله: أيْ: مُباغِتاً**) أي: دفعة. (**قوله: وقياساً عند المبرد. . . إلخ**) ظاهره أنه يقول: بأنه منصوب على الحالِ، وهو ينافي قولنا قبل. وذهب الأخفش والمبرد. . . إلخ، فلعل له قولين، أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضعِ، وإن لم يكن نصبه على الحال عنده.

كانَ نَوْعاً مِن الفِعلِ كـ «جِئْتُ رَكْضاً» فَيَقِيسُ عَلَيه: جِئْتُ سُرْعَةً ورجلةً، وعِندَ المصنفِ وابْنِهِ

أبو طالب

(**قوله: ركضاً**) الرّكض: تحريكُ الرِّجلِ بكسرِ الرَّاءِ، وتحريك الشّيء بالرجل، أي: سوقه بها.

الناصية

(**قوله: وقياساً. . . إلخ**) قيل: مطلقاً، قال ابن هشام: الذي يظهر أنه مطرد في النّوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبراً، فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنّعت لكثرة ما ورد من ذلك. قال الدّماميني إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى؛ لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبداً، فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك: هو الحق بيناً، وجاء زيد راكباً، وضربت اللصَّ مكتوفاً، بقي: الحق بين، وزيد راكب، واللص مكتوف، ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشّبه النعتي. (صبان).

(**قوله: على ما كان نَوْعاً مِن الفِعل**)؛ لأنه حينئذٍ يدل على الهيئة بنفسه، (فأجاز) قياساً (جاء زيد (سرعة)؛ لأن السُّرعة نوع من المجيء (ومنع جاء ضحكاً) لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء، قال الموضح في (الحواشي): وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التّأويل، ووضع المصدر موضعَ الوصفِ لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاسُ، والمبردُ يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليلٍ، فهو عنده مقيس، كما لا يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل، فهذا الخلافُ مبني على الخلافِ في أنه حال، أو مفعول مطلق. انتهى. ومن خطه نقلت، وظاهر كلامه هنا أنه عند المبردِ حالٌ، وهو لا يقول بذلك. (تصريح).

(**قوله: كجئت ركضاً**) فـ (ركضاً) و(سُرعة) و(رجلةً) - أيْ: بدُون ركوبٍ - كلّها أنواع مِنَ المَجِيء، جاءت حالاً، مَعَ أنّها مَصادِر منكرةٌ.

(**قوله: فَيَقِيسُ عَلَيه جئت سُرْعَة ورجلة**) لأن الرّكض نوع من فعله، أي: عامله وهو المجيء؛ إذ الركض مجيء بسرعة وعدو.

(**قوله: وعِندَ المصنف**) في (التّسهيل) (وابنه) في (شرح النّظم) (بعد أما) بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ الميمِ (نحو: أما علماً فعالم) والأصلُ في هذا أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره، فقال للواصف: أما علماً فعالم (أي: ما يذكر شخص في حال علم، فالمذكور عالم) كأنه منكراً ما وصف به من غير العلم، فصاحب الحالِ على هذا التّقدير نائبُ الفاعل، ويذكر ناصب الحال لما تقرر أن العامل في صاحبِ الحالِ هو العامل في الحال، ويجوز أن يكون ناصب الحالِ ما بعد الفاء، إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها، وصاحبها ما فيه من ضميرٍ، والحال على هذا مؤكدة، والتّقدير: مهما يكن من شيء. فالمذكور عالم في حالِ علم، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوباً بفعل الشّرطِ المقدر بعد أما، نحو: أما علماً فلا علم له، وأما علماً فإن له علماً، وأما علماً فهو ذو علم؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدِّم، فلو كان المصدر التالي إما معرفاً بأل، فهو عند سيبويه مفعول له، وذهب الأخفش إلى أن المعرَّف بأل والمنكر كأيهما بعد أما

بَعدَ أمّا نحو: «أمّا عِلْماً فَعَالِمٌ» وبَعدَ خبرٍ شُبِّهَ بِهِ مُبْتَدَأٌ كـ «زَيدٌ زُهَيرٌ شِعْراً» أوْ قُرِنَ هو بأل الدَّالَّةِ على الكَمالِ، نحو: «أنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

أبو طالب

(قوله: **نحو أما علماً فعالم**) هذا إذا أريدَ بالعلم: العالم، وبالعالم: الكامل في العلمِ، وإنما لم يجعل تمييزاً كما هو الظَّاهر بأن يرادَ بالعالمِ ما ثبتَ له العلم؛ لأن تقديمَ التَّميزِ على عامله غير جائز.

(قوله: **كزيد زهير شعراً**) العاملُ في هذا الحال أما النِّسبة بين المبتدأ والخبرِ، أو الكائنِ المقدرِ، أو أحقّ المقدرِ، وأما العاملُ في قولهم: أنت الرَّجل علماً، إما الأولُ أو الأخير.

الناصية

مفعول مطلق، وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به، بفعل مقدرٍ، والتَّقديرُ: مهما تذكر علماً، فالذي وصفت عالم، قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وهذا القولُ عندي أولى بالصَّوابِ، وأحقُّ ما اعتمد عليه في الجواب. (تصريح). (**قوله: بَعدَ أمّا**) أي: قياساً بعد أما.

(قوله: **نحو أما علماً فعالم**) أي: من كلِّ تركيبٍ وقع فيه الحالُ بعد أما في مقام قصد فيه الرَّدّ على من وصف شخصاً بوصفينِ، وأنت تعتقد اتصافَه بأحدهما دون الآخرِ. (صبان).

(قوله: **وبَعدَ خبر شُبِّهَ بِهِ مُبْتَدَأ كزيد زهير شعراً**) فزهيرٌ بالتَّصغيرِ خبر شبه به مبتدؤه، وهو زيد، والتَّقدير: زيدٌ، مثل زهير في الشِّعر، وإنما حذف مثل ليزول لفظ التَّشبيه فيكون الكلام أبلغ، وشعراً حال في تقديرِ الصِّفة، أي: شاعراً، والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل؛ إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضميرٌ مستتر في زهير، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتقّ يتحمل الضَّمير، ويجوز أن يكون شعراً تمييزاً لما انبهم في مثل المحذوفة، وهي العاملة فيه، قاله الخفاف في (الإيضاح) واستظهره أبو حيان في (الارتشاف) والموضح في (المغني). (تصريح).

(قوله: **كزيد زهير شعراً**) أي: من كل خبر مشبه به مبتدؤه، فشعراً بمعنى شاعراً حال، والعامل فيه زهير لتأويله بمشتق؛ إذ معناه: مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه، قاله المصرح في (الارتشاف): والأظهر أن يكون تمييزاً، أي: محولاً عن الفاعلِ وهو ضميرٌ زهير بمعنى جيد. وقال في (التصريح)، أي: تمييزاً، لما انبهم في مثل المحذوفة، وهي العاملة فيه، وفيه نظر؛ لأن تمييز المفرد عين مميزه، ألا ترى أن المثل في قولك: على التمرة مثلها زبداً نفس الزّبد، وليس المثل في المثال السَّابق نفس الشعر، ثم رأيته في الدَّماميني. (**قوله: كـ «زَيدٌ زُهَيرٌ شِعْراً»**) فوقع الحال وهو شعراً بعد خبر هو زهير وشبه المبتدأ، وهو زيد بزهير يعني زيد مثل زهير في الشِّعر.

(قوله: **أوْ قُرِنَ**) أي: الخبر قبل الحال، فأل هنا تدل على كمال الرجل، أي: أنت الكامل في الرجولية علماً. (دشتي).

(قوله: **نحو أنت الرجل علماً**) أي: ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدَّالة على الكمال، فعلماً حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعلِ؛ إذ معناه الكامل، وفي (الخاطريات) لابن جني:

وَلَـمْ يُـنَـكَّـرْ غَـالِـبـاً ذُو الْـحَـالِ إِنْ   لَـمْ يَـتَـأَخَّـرْ أَوْ يُـخَـصَّـصْ أَوْ يَـبِـنْ

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذُو الْحالِ ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

أنت الرجل فهماً وأدباً، يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون في قولك: أنت الرَّجل معنى الفعل، أي: أنت الكامل فهماً وأدباً، والثاني: أن يكون على معنى تفهم فهماً، وتأدب أدباً. انتهى. قال في (الارتشاف): يحتمل عندي أن يكون تمييزاً، كأنه قال: أنت الكاملُ أدباً، أي: أدبه، فهو محول عن الفاعلِ. انتهى. فتحصل فيه ثلاثُ آراءٍ: حال، مفعول مطلق، تمييز، ويتحصل من الخلافِ في المصدرِ المنصوبِ أقوال مذهبِ سيبويه أن المصدر هو الحالُ، مذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوبِ بالعاملِ قبله، وإنما عامل المحذوف من لفظِه، وذلك المحذوف هو الحالُ، ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلقٌ، وعامله الفعل المذكور وليس في موضعِ الحالِ، وذهب جماعة إلى أنه مصدرٌ على حذفِ مضافٍ، وتقدير جاء ركضاً: جاء ذا ركضٍ، وكذا باقيها، وعلى القول بالحاليةِ فمذهب سيبويه عدم القياسِ، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعاً من عامله، وقاسه الناظم، وابنه في ثلاث مسائل بعد أما، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، وفيما إذا كان الخبر مقروناً بأل الدَّالة على الكمال. (تصريح).

(**قوله: وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذُو الحالِ**) بل الغالبُ أن يكون معرفة. هذا، وأصل صاحب الحالِ التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحالِ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفةِ (كأن يتقدم عليه الحالِ نحو: في الدَّار جالساً رجل، وقوله) وهو كثيرُ عزَّة (لمية موحشاً طلل) وتمامه عند الأعلم: يلوح كأنه خلل، وروي:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلٌ قَـدِيـمُ   عَـفَـاهُ كُـلُّ أَسْـحَـمَ مُـسْـتَـدِيـمُ

فجالساً في المثالِ حال من رجل، وموحشاً في البيت حال من طلل، وسوغ مجيء الحال من النَّكرةِ تقدَّم الحالُ على صاحبها. وفي (المغني): أن تقديم حال النَّكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال فيها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً، وفي الرَّضي ما يوافقه، وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر، وفي البيت هو أو الوصف، وما ذكره من أنه حال من النَّكرة هو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: من الضمير المستكن في الظَّرفِ، وهذان القولان مبنيان على جوازِ الاختلافِ بين عاملي الحالِ، وصاحبها، والصَّحيح المنع؛ لأنه يجب أن يكون عاملهما واحداً، وصحح ابن مالك في (شرح التَّسهيل) قول سيبويه، وعلله بأن الحال خبر، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلهما لأغمضهما، قلنا: نعم لو تساويا، ولكن التعريف أولى بالترجيحِ به. (تصريح).

مِـنْ بَـعْـدِ نَـفْـيٍ أَوْ مُـضَـاهِـيـهِ كَـلَا   يَـبْـغِ امْـرُؤٌ عَـلَـى امْـرِئٍ مُـسْـتَـسْـهِـلَا

إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أوْ) لَم (يُخَصَّصْ أوْ) لم (يَبِنْ) أي: يظهر واقِعاً (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أوْ) مِن بَعدِ (مُضاهِيهِ) وهو النّهيُ والاسْتِفهامُ، ويُنكّر ـ أي: يَجُوز تَنْكِيرُهُ ـ إنْ تَأَخَّرَ كَقَوْلِهِ:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ   يَـلُـوحُ كَـأنَّـهُ خِـلَـلُ

أبو طالب

(قوله: لميتة موحشاً طلل) آخره:

....   يـلـوح كـأنـه خـلـل

الطَّلل ما شخصَ من آثار الدَّارِ، وميّة اسم المحبوبة، والظرف خبر لمبتدأ، وموحشاً بكسرِ الحاءِ حالٌ منَ الطَّللِ، بِاعتبارِ كونِ ضميره فاعلاً للظَّرفِ، وقيل: حالٌ عن نفسِ ذلك الضَّميرِ،

الناصية

(قوله: وَلَمْ يُنَكرْ غَالِباً ذو الحالِ) لأنه كالمبتدأ في المعنى، فحقه أن يكون معرفة، أي: لكونه محكوماً عليه معنى بالحال، ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل، مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه؛ لأن شبهه بالمبتدأ أقوى؛ لتأخر المحكوم به مع كلٍّ بخلاف الفاعل. (صبان).

(قوله: ذو الحال) وهو الذي جيء بالحالِ له ـ مَعرِفَة غالِباً، وَيَجُوز تَنكيره في المَواقِع الآتِيَةِ، إذا تأخّر عنِ الحال، أوْ خصِّص، أوْ وَقَعَ بَعدَ نَفْيٍ أوْ نَهْيٍ أو اسْتِفهام. (شيرازي).

(قوله: إن لَمْ يَتَأخّرْ) عن الحالِ، فإن تأخر كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة نحو: فيها قائماً رجل، أي: قياساً على المبتدأ، إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ، وتعليل بعضهم بعدمِ لبس الحالِ حينئذٍ بالوصف؛ لأن الوصفَ لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليلَ الشارح عدم تنكيرِ صاحب الحال، بأنه كالمبتدأ، ولا يناسب أيضاً جعل الشراح تبعاً للتوضيحِ تقديم حال النَّكرة عليها مسوغاً لمجيء الحال منها، وإنما يناسب ما في (المغني) والرَّضي من أن التَّقديم لدفع لبس الحالِ بالصفة إذا كان صاحبها منصوباً، وطرداً للباب في غير هذه الحالةِ. قال المصرح: وعلى هذا فالمسوّغ في المثال تقديم الخبر، وفي البيت يعني لمية... إلخ الوصف، اهـ. وقوله: الوصف، أي: وتقديمُ الخبرِ مع أنه يرد على هذا التَّعليل الموافق لما في (المغني) والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف، مع أنهم صرَّحوا بجوازِ الحالِ من النَّكرةِ المخصصة المقدمةِ، ومنها: رأيت غلام رجل قائماً مع حصول اللبس فيه، فتدبر. (صبان).

(قوله: أوْ لم يَبِنْ) بفتح الياء، أي: لم يقع بعد نفي أو مشابهيه. (دشتي).

(قوله: لمية موحشاً طلل) فيه أن صاحب الحالِ المبتدأ، وهو مذهب سيبويه دون الجمهور، فالأولى أن يجعل صاحب الحالِ الضَّمير في الخبر، وحينئذ لا شاهد فيه، وكذا يقال: في البيت بعده وتمامه:

....

أبو طالب

ويلوحُ بالحاءِ المهملةِ، أي: يلمحُ، وخللٌ بكسرِ الخاءِ المعجمة جمعُ خلة بالكسرِ، وهي بطانةٌ تغشى بها السُّيوف.

الناصية

.... يلوح كأنه خلل

بالكسرِ جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السّيوف كما في (التَّصريح) والعيني. قال يس: وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها؛ إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء؛ لضعفه وعدم صلاحيته؛ لأن تكون قيداً له. اهـ. ونقل حفيد السَّعد في (حواشي المطول) أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ؛ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد. (صبان).

(**قوله: لِمَيّةَ مُوحِشاً طَلَلُ**) قاله كثير وتمامه:

.... يَلُوحُ كَأنَّهُ خِلَلُ

وهو من مجزوء الكاملِ من العروضةِ الثالثةِ، هذا البيتُ من كلامِ كثيرِ بن عبد الرحمن، المعروفُ بِكُثيِّرِ عزة، وقد أنشده سيبويه (ج١ ص ٢٧٦) وأنشدَ ابن هشام صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كلَّه في (شذور الذَّهب) مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في بابِ الحالِ (رقم ٤٧٢).

اللغة: «طلل»: هو ما بقي شاخصاً ـ أي: بارزاً مرتفعاً عن الأرضِ ـ من آثار الدِّيار. «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوشِ. «خلل» بكسر الخاء وفتح اللَّام، جمع خلة، وهي بطانةٌ تغشى بها أجفان السّيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرورٌ باللامِ، وعلامة جرِّه الفتحة نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجارُ والمَجرورُ متعلّق بمحذوف خبر مقدم. «موحشاً» حالٌ تقدم على صاحبه، منصوبٌ بالفتحة الظاهرةِ. «طلل» مبتدأ مؤخَّر، وهو صاحبُ الحالِ، وستعرف شيئاً في هذا الإعرابِ. «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محلِّ رفع صفة لطلل. «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطَّلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه، وخبره في محل نصب حال من الضَّمير المستتر في يلوح.

الشَّاهد فيه: قوله: «موحشاً طلل» فإن الشَّارح استشهد به على مجيء الحال من النَّكرة، والمسوغ له كون النَّكرة متأخرة عن الحالِ كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلامِ على هذا الشَّاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النَّكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوغُ هاهنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى. من الآية ١٠ من سورة فصلت: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ

أوْ خُصِّصَ بِوَصْفٍ، نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: ٨٩] ......

أبو طالب

....

الناصية

سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠] وهو التَّخصيص، ثم إن هذه النَّكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيتِ في الاستشهادِ به قول الشَّاعر، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ، وَإنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

فبَيِّناً: حالٌ من قوله: شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحالِ من النَّكرةِ تقدمه عليها، ويرد على هذا الشَّاهد الاعتراضُ الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيتِ الشَّاهدِ، والظَّاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتينِ على مذهبِ سيبويه الذي يجيز مجيء الحالِ من المبتدأ.

(**قوله: أوْ خُصِّصَ بوصف**) كقراءة بعضهم وهو إبراهيم بن أبي عبلة ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مصدقاً﴾ [البقرة: ٨٩] فمصدقاً حالٌ من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده، وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون مصدقاً حالاً من الضَّمير في الجارِ والمجرورِ الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ، وقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً واسْتَجَبْتَ له ... في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا

فمشحوناً حالٌ من فلك لوصفه بماخر، ويحتمل أن يكون حالاً من الضَّمير المستتر في ماخر، وهو بالخاءِ المعجمةِ الذي يشقُّ الماءَ شقاً، واليمُّ بفتح الياء المثناة تحت، وتشديد الميم البحر، والمشحون بالشين المعجمة، والحاءِ المهملةِ المملوء (وليس منه) أي: من المختصِّ بالوصف قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان: ٤] أمراً خلافاً للناظم في (شرح التَّسهيل) (وابنه) في شرح النظم فإنهما أعربا أمر المنصوب حالاً من أمرِ المجرورِ بالإضافةِ لكونه مختصاً بالوصفِ بحكيم، مع قولهما أنه لا يأتي الحالُ من المضافِ إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعضَ المضافِ إليه أو كبعضه أو عاملاً في الحالِ، وذلك مفقود هنا، وخالف النَّاظم ذلك في (شرح الكافية) فجعله من التَّخصيص بالإضافةِ، وفي نصب أمراً أوجه، **أحدها**: أنه على الاختصاصِ؛ **الثَّاني**: على المفعول له، **الثَّالث**: على المصدرِ من معنى يفرق، **الرَّابع**: على الحالِ من كلٍّ أو من ضميرِ الفاعلِ في أنزلنا، أي: أمرين، أو من ضمير المفعولِ، وهو الهاء في أنزلناه أو من الضَّمير المستتر في حكيم، الخامس: أنه مفعول منذرين. (تصريح).

(**قوله: نحو** ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [البقرة: ٨٩] قَرأَ بَعْض القُرَّاء (مُصَدِّقاً) بالنَّصْبِ على أنَّه حال لِـ (كتاب) بخلافِ القراءة المشهُورَةِ بالرَّفع. (**الشَّاهد**) في مَجيء ذي الحال (كتاب) نكرة؛ لأنّه خصص بِوَصف، وهو (مِن عِندِ الله) والحال (مصدقاً).

في قراءةِ بَعْضِهِم، أوْ إضافَةٍ، نحو: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١٠]، أوْ وَقَعَ بَعدَ نَفْيٍ، نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: ٤] أوْ بَعدَ نَهْيٍ ....

أبُو طالب

....

الناصية

(**قوله: في قراءة بعضهم**) وهي شاذة، وقد يقال: لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون الحالُ من المستترِ في الجار والمجرور، وفي (الدشتي) فإن بعض القراء رفعوا مصدقاً صفة للكتاب.

(**قوله: أوْ إضافَة**) عطفٌ على وصفٍ، أي: خصص بإضافة، فإن أربعة نكرة لإضافتها إلى النَّكرة، لكنها مخصّصة بالإضافة إذ الإضافة إلى النَّكرة تخصيصية.

(**قوله: أوْ إضافَة**) أو مخصوص (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديداً) فشديداً حال من ضرب؛ لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك، أو مخصوص بعطف. نحو: هؤلاء أناس، وعبد الله منطلقين، قاله الناظم في (شرح العمدة).

(**قوله: نحو** ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١٠] فسواء حال من أربعة؛ لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.

(**قوله: بَعْد نَفْي**) أوْ مُضَاهِيهِ، أي: مشابهه، وهو النَّهي والاستفهام.

(**قوله: نحو** ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: ٤] فجملة ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: ٤] حال من قرية؛ لكونها مسبوقة بالنفي. وزعم الزَّمخشري أنها صفة لقرية، وإنما توسطت الواو بينهما؛ لتأكيد لصوق الصِّفة بالموصوف، وتابعه صاحب البديع، وابن هشام الخضراوي، ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها، قد نقله الدَّماميني في شرح (المغني) فقال: اعترض ابن مالك ذلك قائلاً: ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصِّفة والموصوف فاسد؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه، فوجب أن لا يلتفت إليه، وأيضاً أنه معلل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد، وأيضاً أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها. اهـ. هذا فإن قلت: فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال، قلت: إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب، نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقَرَة: ٢٥٩] أما في النفي فلا.

(**قوله: نحو:** ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا﴾... إلخ) فجملة ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: ٤] حالٌ من قرية الواقعة بعد النَّفي على المشهورِ. وفيه مسوغٌ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي، ولا ينافي ذلك قولُ المصرّح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ في الإيجاب، نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ

(كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا) أو اسْتِفهامٍ، نحو:

أبو طالب

(قوله: كلا يبغ امرؤ) أي: لا يظلمُ، ومستسهلاً حالٌ عن الفاعلِ أو المفعولِ.

الناصية

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩] فعلم ما في كلامِ البعضِ. ومقابل المشهور قول الزمخشري: إن الجملة في نحو الآيتين صفةٌ، والواو لتأكيدِ لصوقِ الصِّفةِ بالموصوف؛ لأنها في أصلها للجمع المناسبِ للإلصاق، وإن لم تكن الآن عاطفة. والاعتراضُ عليه بأن الواو فصلت بينهما، فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي.

(قوله: كَلا يَبْغِ امْرُؤ الخ) (الشَّاهد) في مَجيء ذي الحالِ (امرُؤ) الأوّل نكرة؛ لأنَّه وَقَعَ بَعدَ النَّهْي (لا يَبْغِ) والحال (مُسْتَسْهِلاً) وقيل: مستسهلاً حالٌ من امرؤ الأول؛ لكونه مسبوقاً بالنَّهي، والبغي: التَّعدي، والاستسهالُ: الاستخفافُ، والمعنى: لا يتعدَّ امرؤ على امرئٍ مستخفاً به. (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي، كما قاله ابن مالك في (شرح العمدة) لا الطِّرماح خلافاً لابن الناظم:

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجامِ ... يومَ الوغى مُتخوِّفاً لحمامِ

فمتخوفاً حالٌ من أحد؛ لكونه مسبوقاً بالنَّهي، والإحجام بكسرِ الهمزةِ وسكون الحاء المهملة، وبالجيم النُّكوص والتَّأخر، والوغى بالمعجمة: الحرب، والحمام بكسر الحاء المهملة الميم: الموت.

هذا، وفي حاشية (الحمصي): (أن قول النظم: لا يبغ امرؤ... إلخ) يجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] يبتغون، قال أبو البقاء: جملة يبتغون ليست صفة؛ لأن الوصفَ لا ينعت إذا عمل، بل هي حال من آمّين، قال المصنف: والمسوغ إما تقدّم النهي، وإما التَّقييد بالمعمول، ولا يمتنع الوصفُ؛ لأن نعته قبل العمل هو الممتنع على الصَّحيح، فأما بعد العمل، فجائز؛ لأنه قد كمل، وقدر أبو البقاء مضافاً، أي: ولا قتال آمين وهو حسنٌ؛ لأنَّ الآجالِ لا تتعلق بالذَّات.

(قوله: أو استفهام) كقوله: وهو رجلٌ من بني طيئ، كما قال ابن مالك:

يا صاحِ هلْ حُمَّ عَيشٌ باقياً فترى ... لنفسِكَ العُذْرَ في إبْعادها الأمَلا

فباقياً حالٌ من عيش؛ لكونه مسبوقاً بالاستفهام بِهل، وصاح مرخم صاحب على غير قياس، وحم بضم الحاء المهملة بمعنى: قدر، والإبعاد بكسر الهمزة مصدر أبعد، والأمل مفعوله، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن ... لم يتأخر.......... إلخ

(تصريح). **(قوله: أو استفهام)** هل المرادُ الإنكاري أو الأعم قياساً على ما سبقَ في المبتدأ قيل: وقيل: والأظهر الثَّاني (صبان).

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرى [فِي نَفْسِكَ العُذْرَ فِي إبْعادِها الأمَلا]

وَقَدْ نُكِّرَ نادِراً مِن غيرِ وُجُودِ شَيءٍ مِمَّا ذُكِر، ومِنه «صَلَّى رَسُولُ اللهِ جالِساً وصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِياماً».

أبو طالب

(قوله: يا صاح هَلْ حُمَّ... إلخ) آخره:

.... في نفسك العذر في إبعادك الأملا

يا صاح أصله: يا صاحب، فرخم، وحُم بضم الحاء المهملة، أي: قدر، والعذر بضمِّ العين المهملةِ وسكون الذَّالِ المعجمةِ مفعول لترى، والإبعاد مصدرٌ مضافٌ إلى ضمير النَّفسِ، والأمل مفعول الإبعادِ.

الناصية

(قوله: يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ... إلخ) قاله رجل من طيئ. وهو من البسيط، أي: يا صاحب فرخم. وهل للاستفهامِ على وجهِ الإنكار، وحم بضمِّ الحاءِ، أي: قدر. والشَّاهد في باقياً حيث وقع حالاً من عيشٍ وهو نكرة. ولكنه وقعَ في سياقِ الاستفهام.

(قوله: فترى) أي: فأنت ترى جوابَ الاستفهامِ. والعذر مفعوله. والأملا مفعول المصدر المضافِ إلى فاعله، وألفه للإشباع.

هذا، وفي (الشيرازي): (صاحِ) مرخم (صاحِب) (حم) بمعنى (قدر) (المعنى) يا صاحِبي هل قدر عيش حال كونه باقِياً لِلأَبَد، فَتَرى عِند نَفسِكَ العذرَ في إبْعادِ الآمال مِن نَفْسِك. (الشاهد) في مجيء ذي الحالِ (عَيْش) نَكِرَة؛ لأنه وَقَعَ بَعدَ الاسْتفهام (هل) والحال (باقِياً).

(قوله: وَقَدْ نُكِّرَ نادِراً... إلخ) أي: قد يقع صاحبُ الحالِ (نكرة بلا مسوغ كقولهم: عليه مئة بيضاً) فبيضاً بلفظ الجمع حال من مئة، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباسِ؛ لأن تمييز المئة لا يكون جمعاً منصوباً، ولا مجروراً، وهو من أمثلة سيبويه، والدَّليل على أنه حالٌ أنه لو رفع كان صفةً للمئة، والمئة مبهمة الوصف. (وفي الحديث) صلى رسول الله ﷺ قاعداً (وصلى وراءه رجال قياماً) رواه مالك في الموطأ، فقياماً حال من رجال، وهو نكرة بلا مسوغ، لا يقال: التخصيص بالحكم كاف؛ لأنا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً، وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلالِ بالحديث؛ لاحتمال كونه مروياً بالمعنى، وإذا ثبت مجيء الحال من النَّكرةِ بلا مسوغ هل يقال عليه، أوْ لا؛ ذهب سيبويه إلى الجواز، والخليلُ ويونس إلى المنع. (تصريح).

(قوله: وصَلّى وَراءَهُ قَوْمٌ قِياماً) فقياماً حال من قوم، وهو نكرة من غير أن يكون فيه شيء من الشُّروط المتقدمة. (دشتي).

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

(وَسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا) كَسَبْقِها ما جُرَّ بِإضافَةٍ إلَيه ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا) سبق مفعول مقدم لأبوا، وهو مصدرٌ مضاف إلى فاعله، والموصول في موضعِ النَّصبِ على المفعولية، أي: منع أكثر النَّحويين تقدُّم الحالِ على صاحبها المجرورِ بالحرفِ، فلا يجيزون في نحو: مررت بهند جالسة، مررت جالسة بهند، وعللوا منع ذلك بأن تعلُّق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدَّى إليه بتلك الواسطةِ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدَّى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير. (صبان).

(قوله: ما بحرف) أي: غير زائد كما سيأتي. وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريباً في الشَّرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم، أو لفظية فلا، وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرفِ، فمنعوا تقديم الحال في نحو: لقيت هنداً راكبة؛ لأن تقديمها يوهم كونها مفعولاً وصاحبها بدلاً.

(قوله: كَسَبْقِها ما جُرَّ بِإضافَةٍ إلَيه) وذلك كأن تكون محصورة، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الانعام: ٤٨] فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين، ولا يجوز تقديمها على المرسلين؛ لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيره، ويمكن أن يجيء فيه خلافاً الكسائي السَّابق فيما إذا تقدم المحصور مع إلا (أو يكون صاحبها مجروراً، إما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند، ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول: مررت جالسة بهند، هذا مذهبُ الجمهور، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراكِ في الواسطة التزامَ التأخير، وإليه الإشارة بقولِ النَّظم:

وسبق حال ما بحرفٍ جُرَّ قد أبوا ....

(وخالف في هذه) المسألة الأخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن بَرْهان وابن ملكون وبعض الكوفيين، (فأجازوا التقديم) لضعفِ دليل المنع (قال الناظم) في النَّظم: ولا أمنعه فقد ورد. وقال في (شرح التَّسهيل): (و) التَّقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصيح كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فكافة حال من المجرورِ وهو النَّاس، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللَّام (و) نحو قول الشَّاعر:

(وَلا أَمْنَعُهُ) وِفاقاً لِلفارِسي، وابن كيسان، وابن بَرْهان (فَقَدْ وَرَدْ) في الفصيح، كقوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سَبَإ: ٢٨] وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[إذا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيادَةُ ناشِئاً] فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْه شَدِيدُ

أبو طالب

(قوله: كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سَبَإ: ٢٨] فإن كافة بمعنى جميعاً وتاؤه للتأنيث، وهو حال من الناسِ باعتبارِ كونِها بمعنى الجماعةِ (قوله: فمطلبها كهلاً عليه شديد) أوله:

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ السِّيادةُ ناشئاً ....

الناصبة

تسليتُ طُرّاً عنكم بعد بَيْنِكم بذكراكُم حتَّى كأنَّكُم عِنْدي

فطراً بمعنى جميعاً حال من الكاف والميم، وقد تقدَّم على صاحبه المجرور بعن. (والحق أن) هذا (البيت) ونحوه (ضرورة)، أو طراً حال من عنكم محذوفة مدلولاً عليها بعنكم المذكورة (وأن كافة) في الآية (حال من الكاف) في أرسلناك.

(قوله: كسبقها ما جر بإضافة إليه) أي: كما كانَ لا يجوز ذلك إذا كانَ ذو الحال مجروراً بإضافة.

(قوله: وَلا أَمْنَعُهُ) أي: بل أجيزه، وفاقاً لأبي علي وابن كيسان وابن برهان؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. (صبان).

(قوله: فقد ورد... إلخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفي في الظَّنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لاسيما مع مساعدة القياس، أفاده المرادي. (صبان). (قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سَبَإ: ٢٨] فكافةٌ بمعنى جميعاً حال من المجرور، وهو النَّاس، وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديمُ الحالِ المحصورِ فيها، وتعدى أرسل باللام، والكثير تعديته بإلى. وأجيبَ عن الأولِ بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز؛ لعدم اللبس قياساً على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا، كما أشار إليه سابقاً في قوله: وقد يسبق أن قصد ظهر، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله. وعن الثَّاني بأن التَّخريج على القليل إذا كان قياساً فصيحاً كما هنا سائغ، قاله (سم). بقي أن المصنف اعترف في (تسهيله) بضعفِ تقديمِ الحال. (صبان).

(قوله: إذا المرء) بنصب المرءِ على تقديرِ: إذا أعيت المروءة المرء، وبالرَّفع على تقدير إذا عيي المرء. وعلى كل هو من بابِ الاشتغالِ إلا أن العاملَ في المرءِ على النَّصبِ يقدر من لفظِ العاملِ المذكورِ، وعلى الرفع يقدر مطاوعاً للمذكور على حدّ:

وَأَوَّلَ ذلكَ المانِعُون بأنّ كافَّةً حالٌ مِن الكافِ في أرسلناكَ، والهاءُ لِلْمُبالَغَة، ....

أبو طالب

أعيته من الإعياءِ، أي: أعجزته، وناشئاً من النشوِّ وهو النُّمو، والمطلب مصدر ميمي فاعله محذوفٌ عائد إلى المرءِ، ومفعوله إلى السِّيادةِ، والأظهر أن يكونَ فاعله ضمير المتكلّم، وكهلاً حالاً عنه، لا عن ضميرِ المرءِ، و(الكهل) من كان بين الأربعينِ والسِّتينِ من السنينِ، وشديدٌ، أي: صعبٌ.

(**قوله: بأن كافة... إلخ**) يعني: يقولون: الكافَّةُ بمعنى المانعة، والتاءُ فيه للمبالغةِ، وكثيراً ما وقع في القرآنِ المنعُ والنّهي دون الأمرِ، والإنذارُ بدونِ التَّبشيرِ، وهو حالٌ عنِ الاقتضاءِ علة قرينة لإيجازه؛ ولئلا يتوهم أن المراد بالعمل عمل الجرِّ الذي قيل: إنه بالمضاف.

الناصية

لا تَـجْـزَعِـي إن مُـنْـفِـس أهـلـكـتُـه ....

أي: هلك منفس، وناشئاً: شاباً (المَعنى): (ناشِئاً)، أي: سكرانَ، والمرادُ بِهِ سكر الشّبابِ لوْ كانَ المرءُ أعْجَزَتْه السِّيادَةُ حال كونه في سكرِ الشَّبابِ، فطلبُ السِّيادَة حال كونه كهلاً كبيرَ السِّنِ، عَلَيه شديدٌ وصَعبٌ؛ إذِ الكهلُ أضْعَفُ في تَحَمُّلِ الصِّعابِ من الشَّابِ. (**الشَّاهد**) في تَقَدُّمِ الحالِ (كهلاً) مَعَ أنّ ذي الحال ضَميرُ (عَلَيْهِ) مَجرُورٌ بِعَلى (صبان) و(شيرازي).

(**قوله: بأنّ كافَّةً حالٌ... إلخ**) لا يخفى ما فيه من التَّعسف، كما قاله الرَّضي، فلا يرد على المصنف؛ لأن الاحتمالَ البعيدَ لا يقدحُ في الأدلةِ الظَّنية، قاله (سم)، ونقل في (التَّصريح) هذا الحمل عن الزَّجاج، ثم نقل رده عن المصنف، فانظره.

(**قوله: والهاء للمبالغة**) والمعنى: إلا شديد الكف للناس، أي: المنع لهم من الشِّرك ونحوه. وقال الزَّمخشري: إلا إرساله كافة، فجعل كافة نعت مصدر محذوف. ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالاً. قاله المصرِّح، قال شيخنا: ولذلك غُلِّطَ من يقول: ولكافة المسلمين. (صبان).

(**قوله: والهاء للمبالغة**) أي: تاء كافة للمبالغة للتَّأنيثِ لتناسبَ (الناس) المؤنَّث مجازاً، فجاز أن يكون حالاً لكاف أرسلناك. وفي (التصريح): إن الهاء لِلْمُبالَغَة لا للتَّأنيث، قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السَّماع، ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك، فإن حمل على راويه، فهو حمل على شاذٍّ نقله الموضح عنه في الحواشي، ولم يتعقبه، وقول الزَّمخشري إلا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدَّهان أن كافة لا تستعمل إلا حالاً، وأن الصِّفة لا تنوب عن الموصوفِ إلا إذا كان معتاداً ذكرها، هذا (و) قول ابن مالك وغيره: إن كافة حال من النَّاسِ (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بإلا على صاحبها (و) يلزمه (تعدي أرسل باللام) والأكثرُ تعدِّيه بإلى (والأول) وهو تقديمُ الحالِ المحصورةِ على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدِّي أرسلَ باللامِ (خلاف الأكثر)، ويدفع الأول بأن تقديمَ المحصورِ بإلا ليس ممتنعاً عند

أي: وما أرسلناكَ إلّا كافّاً للنّاس، وبأنّ كهلاً حالٌ مِن الفاعِلِ المَحذُوف مِنَ المَصدَر، أي: فمطلبه إيَّاها كَهْلاً عَلَيه شَديدٌ، وَسَبقُها المَرفُوعَ والمَنصُوبَ جائِزٌ خِلافاً لِلكُوفِيِّين وَسَبْقُها المَحصُورُ واجِبٌ كـ «ما جاءَ راكِباً إلّا زيدٌ»، وَسَبْقُها وهي مَحصُورَةٌ مُمتَنِعٌ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

الجميعِ، كيف وقد قال الموضح في بابِ الفاعلِ في المفعولِ المحصورِ بإلا، وأجازَ البصريون والكسائي والفراءُ وابن الأنباري تقديمه على الفاعلِ، وأي فرقٍ بين الحالِ والمفعولِ؛ لأن الاقترانَ بإلا يدلُّ على المقصودِ، ويدفعُ الثّاني بأن مخالفة الأكثرِ لا تضر، فإن تعدَّى أرسل باللامِ كثيرٌ فصيحٌ واقع في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. وفصل الكوفيون فأجازوا تقديمَ الحالِ على صاحبها المجرورِ بالحرفِ، إن كان مضمراً كـ: مررت ضاحكةً بك، أو اسمين أحدهما مجرور بحرفٍ نحو: مررت مسرعين بزيد وعمرو، أو كان الحال فعلاً نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا لم يكن كذلك، واحترز بقوله: أو لا بحرف غير زائد عن الزائد؛ فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التَّقديم على الفاعلِ والمفعولِ نحو: ما جاءني راكباً من أحدٍ، وما رأيت راكباً من أحدٍ (تصريح).

(**قوله: أي: وما أرسلناك إلا كافاً للناس**) أي: لتكفَّ الناسَ عن الكفرِ والمعاصي.

(**قوله: مِنَ المَصدَر**) فإن مطلب مصدرٌ ميميّ.

(**قوله: أي فمطلبه إيّاها**) أي: فمطلبُ ذلك المَرءِ لِلسِّيادَةِ.

(**قوله: وَسَبقُها المَرفُوعَ والمَنصُوبَ... إلخ**) يعني: سَبْقُ الحالِ على ذي الحالِ المَرفوع أو المنصُوبِ جائِز مثل (جاءَ راكِباً زيد) و(رأيت راكباً زَيداً) خِلافاً للكوفيِّين، حيثُ لم يُجَوِّزُوا السَّبْقَ. (شيرازي).

(**قوله: وَسَبْقها المَحصُورَ... إلخ**) إذ لو تأخر الحال انقلب المعنى المراد للمتكلِّم، فإن مراده أن زيداً فقط جاء راكباً والباقي جاؤوا راجلاً، ولو تأخر كان المعنى أن زيداً ما جاء راجلاً، بل جاء راكباً فقط، وهذا غير مراد. (دشتي).

(**قوله: وسبقها المحصور... إلخ**) أي: كما يعرض للحال، وجوب التّأخير عن صاحبها، كما رأيت؛ كذلك يعرض لها وجوب التَّقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً فيه، نحو: ما جاء راكباً إلا زيد، وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها، نحو: جاء زائر هند أخوها. (صبان).

(**قوله: وَسَبْقها وهي مَحصُورَةٌ مُمتَنِعٌ**) أي: سَبقُ الحالِ، وهي مَحصُورَةٌ ممتنعٌ، مثل (ما جاءَ زيدٌ إلا راكِباً) ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الانعام: ٤٨] حالان من المرسلين، ولا يجوزُ تقديمهما؛ لكونهما محصورين، والمحصور يجب تأخيره. (دشتي).

وَلَا تُـجِـزْ حَـالاً مِـنَ الـمُـضَـافِ لَـهْ إِلَّا إِذَا اقْـتَـضَـى الْـمُـضَـافُ عَـمَـلَـهْ

(وَلا تُجِزْ حالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ) خِلافاً للفارسي (إلَّا إذا اقْتَضَى المُضافُ عَمَلَهْ) أي العَمَلَ في الحالِ ....

أبو طالب

(قوله: أي العمل في الحال) لم يرجعِ الضَّميرُ إلى المضافِ له، كما فعله بعض الشَّارحين؛ ليصيرَ الغل بالكسرِ العداوة.

الناصية

(قوله: وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ المضافِ لَهْ) لوجوبِ كونِ العامل في الحالِ هو العامل في صاحبها؛ لأن الحالَ وصاحبها كالنعتِ والمنعوتِ وعاملهما واحد، وما ذكره من وجوب ذلك، هو مذهب الجمهور، وذهب سيبويه إلى عدمِ وجوب ذلك؛ لأن الحال أشبه بالخبر، وعامله غير عامل المبتدأ على الصَّحيحِ، واختاره المصنف في (تسهيله) فقال: وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع. وذلك يأباه، أي: الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحالِ من المضافِ إليه؛ لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النَّصب. (صبان).

(قوله: ولا تجز حالاً... إلخ) أدخل عليه السَّندوبي بقوله: وتقع الحال من الفاعلِ والمفعولِ والمجرورِ والخبرِ، وكذا من المبتدأ على مذهبِ سيبويه، ولا تأتي من المضافِ إليه إلا في مسائلَ عند المصنفِ نبه عليها بقوله: ولا يجز حالاً... إلخ. (صبان).

(قوله: خِلافاً للفارسي) فإنه أجازَ مَجيء الحالِ مِن المُضافِ إلَيه مُطلقاً مثل (جاءَ غُلامُ زيدٍ راكِباً) على أنْ يكونَ (راكِباً) حالاً مِن (زيد) المُضَاف إلَيه، أمّا النَّاظِم فيقولُ: لا يجوزُ أنْ يجيءَ حالٌ مِنَ المضافِ إلَيه، إلا إذا كانَ المُضافُ أحَدَ الثَّلاثة الآتِيَةِ. (شيرازي).

(قوله: أي: العَمَل في الحالِ) بأن يكونَ المضافُ جارياً مجرى الفعلِ كالمصدرِ واسم الفاعلِ.

(قوله: أي: العمل في الحال) بأن كان ذلك المضاف عامل الحالِ، وقيل: المراد عمل المضاف إليه، أي: العملُ فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل، وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه، لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل. وقيل: المرادُ عمل المضافِ بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دلَّ على الحدثِ، كالمصدرِ بناءً على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته، ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله (سم) ومآل الوجه الثَّلاثة واحد. (صبان).

(قوله: أي: العمل في الحالِ) كأن يكون مصدراً أو وصفاً فالأول (نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]) فجميعاً حال من الكافِ والميم المضافِ إليه مرجع، ومرجع مصدر ميمي عامل في الحالِ النَّصبِ (و) نحو (أعجبني انطلاقك منفرداً) فمنفرداً حال من الكافِ المضافِ إليها انطلاق، وانطلاق

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤].

(أَوْ كانَ) المُضافُ (جُزْءَ ما لَهُ أُضِيفا) كقوله تَعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. ....

أبو طالب

(قوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم...﴾ [الحِجر: ٤٧]) المفعول في أرسلناك، فلا شاهدَ فيه.

الناصية

مصدرٌ غير ميمي عامل في الحالِ النَّصب (و) الثاني نحو (هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً) الآن أو غداً، فملتوتاً حالٌ من السويقِ المضافِ إليه، شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحالِ النَّصب؛ لأنه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، واعتمادُه على المخبرِ عنه، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

ولا تُجِزْ حالاً مِن المضافِ لَهْ إلا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهْ

أو كان جُزْءَ ما لَهُ أُضيفا أو مِثْلَ جُزْئِه فلا تَحِيْفا

وإنما اشترطوا أحدَ هذه الشُّروط الثلاثة؛ لئلا تنخرم قاعدتهم، وهي أن العامل في الحال هو العاملُ في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال، إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدراً، أو صفة فالقاعدة موفاة؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضافُ جزءاً من المضافِ إليه كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله، أو بما نزل منزلته صار المضاف؛ كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال؛ إذ لو قلت: ضربت غلام هند جالسة، أو نحو ذلك لم يجز، قال ابن مالك بلا خلاف. ونقل عن غيره بعض البصريين إجازة ذلك. قال أبو حيان: والذي نختاره أن المجرورَ بالإضافةِ إذا لم يكن في موضعِ رفع ولا نصبٍ، لا يجوزُ ورود الحالِ منه سواءَ كان المضافُ إليه جزأه أو كجزئه، أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بدَّ من اتحادِ الحالِ وصاحبها في العامل، وأما ميتاً فيحتمل أن يكون حالاً من لحم، وإخواناً يحتمل أن يكون منصوباً على المدح، وحنيفاً يحتمل أن يكون حالاً من الملة؛ وذكر لأن الملة والدين بمعنى أو من الضَّميرِ في اتبع. اهـ. بمعناه الحالة. (تصريح).

(قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]) (الشاهد) في مجيء (جميعاً) حالاً من المضاف إليه (كم) لأنّ المُضافَ (المرجع) وهو المَصدَرُ، هو العامِلُ في الحالِ النَّاصِبِ لَها. (شيرازي).

(قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع، والقياس فتح عينه كمذهب.

(قوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم...﴾ [الحجر: ٤٧]). (الشاهد) في مَجيء (إخواناً) حالاً مِن

(أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفا) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. والصُّورَتانِ الأخِيرَتانِ قال أبو حَيَّان لم يَسْبِقِ المُصَنفَ إلى ذِكرِهِما أحَدٌ. انْتَهى.

قلت: قد نَقَلَهُما المُصَنفُ في فَتاوَاهُ عن الأخْفَش، وقد تَبِعَهُ عَلَيهما جَماعَةٌ.

أبو طالب

(قوله: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾) الملةُ يطلق على الطّريق الحقِّ والباطلِ، والدِّينُ لا يطلق إلا على الأولِ، والحنيف بالحاءِ المائل من الباطل إلى الحقِّ، وبالجيم المائل من الحق إلى الباطلِ.

الناصية

المُضافِ إليه (هم) لأنّ المضاف (صدور جزء المُضافِ إلَيه. وفي الدشتي فالمضاف وهو صدور جزء من المضاف إليه وهو الضمير؛ لأن الصدر جزء من بدنهم.

(قوله: أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ) والمرادُ بمثل جزئه ما يصح الاستغناءُ به عنه، نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، وإنما جاز مجيء الحالِ من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشَّرط المذكور، أما في الأولى فواضح، وأما في الأخيرتين؛ فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف والحالة هذه في قوة السَّاقط، لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه. (صبان).

(قوله: فلا تحيفا) أي: لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه، أو لا تَتَجاوَز هذِهِ الثَّلاثة، وإنما اشترطوا أحد هذه الشَّروط الثلاثة، لما مر قبل قليل بقوله: لئلا تنخرم قاعدتهم، وهي أن العمل في الحال... إلخ.

(قوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ...﴾ [النحل: ١٢٣]) (الشّاهد) في مَجيء (حنيفاً) حالاً مِن المضافِ إليه (إبراهيم) لأنّ المضافَ (مِلة) مِثل جزءِ المُضافِ إليه؛ إذ مِلّة كُل نَبِي؛ لِشِدّةِ التّرابطِ بينهما تكون مِثل جزئِهِ وفي (الدشتي): فالملة ليست جزاء من إبراهيم إلّا أنها مثل جزئه؛ لكونها لازمة له.

(قوله: والصُّورتانِ الأخِيرَتان) أي: صورة أن يكون المضاف جزءاً للمضافِ إليه أو مثل جزئِهِ.

(قوله: لم يَسْبِق المُصَنّف... إلخ) ادّعى المصنف في (شرحِ التّسهيلِ) الاتفاق على منع مجيء الحالِ من المضافِ إليه فيما عدا المسائل الثّلاث المستثناةِ، نحو: ضربت غلام هندٍ جالسة، وتابعه على ذلك ولده في شرحه. وفيما ادعياه نظر فإن مذهبَ الفارسي الجواز، وممن نقله عنه الشّريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه. (صبان).

(قوله: قلت... إلخ) رد لقول أبي حيان، فالأخفش سابق على المصنف في هاتين الصُّورتين.

(قوله: وقد تَبِعَهُ... إلخ) أي: تبع الأخفش هاتين الصورتين، أي: ذكرهما جَمَاعَة مِن النّحويِّينَ منهم المصنف، فليس المصنف مبتكراً لهما.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا   أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا   ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

(وَالْحالُ إنْ تُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا أوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرِّفا فَجَائِزٌ) خِلافاً للكوفِيِّينَ (تَقْدِيمُهُ) على ناصِبِهِ ما لم يُعارِضه مُعارِضٌ مِن كَوْنِ عامِلِهِ صِلَةً لأل، أوْ لِحَرْفٍ مَصدَرِيٍّ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَالحالُ**) مع عامله على ثلاثة أوجه: واجبُ التَّقديم عليهِ، وواجب التَّأخير عنه، وجائزهما، كما هو كذلك مع صاحبِهِ، على ما مرَّ. (صبان).

(**قوله: بفعل صُرِّفا**) أي: إن لم تقع صلة لحرف مصدري، ولا تالياً للام الابتداءِ، أو القسمِ، وإلا امتنع التَّقديم، كما سيأتي.

(**قوله: أو صفة**) أي: لم تقع صلة لأل، أو مصدرٍ نائب عن فعله، فإنه يجوزُ تقديمُ حالهِ عليه أيضاً. (صبان).

(**قوله: أَشْبَهَتِ الفعل المُصَرَّفَا**) وهي ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه، وقبل علامات الفرعية، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. هذا، وقال (الشيرازي) الفعلُ المتَصَرِّفُ هو الّذي لَيس جامِداً مثل (نَصَرَ وعَلِمَ) لا مِثلَ (عَسى) و(لَيسَ) والصِّفَةُ الشَّبيهةُ بالفعلِ المُتَصَرِّفِ كاسْمِ الفاعِلِ، واسْمِ المفعولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، ونحوها.

(**قوله: فجائز تقديمه**) أي: وإن كانت الحالُ جملةً مصدرة بالواوِ خلافاً لمن منع فيها.

(**قوله: ما لم يُعارضه مُعارضٌ... إلخ**) وذلك لأنه قد يعرضُ للعاملِ المتصرفِ ما يمنع تقديم الحالِ عليه ككونه مصدراً مقدراً بالحرفِ المصدري نحو: سرني ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداءِ، أو قسم، نحو: لأصبر محتسباً، ولأقومن طائعاً، أو صلة لأل، أو لحرفٍ مصدريّ، نحو: أنت المصلِّي فذّاً، ولك أن تتنفل قاعداً، قال النَّاظم وولده: أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها. قال في (المغني): وهو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدَّم عليه فاصلاً بين النَّعتِ ومنعوته، فتقول: مررت برجلٍ مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه. (صبان).

(**قوله: صلَةً لِـ ألْ**) المَوْصُولة مِثل (زيدٌ الضاربُ قائِماً) فـ (قائماً) حال، و(ضارب) عامِلها، صِلَةٌ لِـ (ألْ).

(**قوله: صلة لأل**) بخلافِ غير أل فيجوز من الذي خائفاً جاء لجوازِ تقديم معمول الصِّلة عليها، لا على الموصول.

(**قوله: أو لِحَرفٍ مَصدَرِيٍّ**) أي: لِلمَوْصولِ الحَرْفي - مِثل (لَيسَ لِلمَرِيضِ أنْ يُصَلِّي قائِماً) فـ (قائماً) حالٌ، و(يُصَلِّي) عامِلُها صِلة لِـ (أن) المَوْصُولة الحَرفية.

أَوْ مَقْرُوناً بِلامِ القَسَمِ، أَوِ الابْتِداءِ، أَوْ كَوْنِهِ جُمْلَةً مَعَها الواو (**كَمُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ، وَمُخْلِصاً زيدٌ دَعا**) فإنْ كانَ ناصِبُهُ غيرَ فِعلٍ كَاسْمِ الفِعلِ أَوِ المَصدَرِ، أَوْ فِعلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ كَفعلِ التَّعَجُّبِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: أو لحرف مصدري**) أي: ولو غير عامل، نحو سرني ما فعلت محسناً.

(**قوله: أَوْ مَقْرُوناً بلام القَسَم**) مِثل (والله لأذهَبَنَّ ماشِياً) فـ (ماشِياً) حالٌ و(اذْهَبَنَّ) عامِلها اقتَرَنَ بـ (لام القَسَم).

(**قوله: أو الابْتِداءِ**) أي بِلام الابتداءِ مِثل (إنِّي لأحِب زيداً عالماً)، فـ (عالماً) حال، وعامِلُه (أحِبّ) اقترَنَ بِلام الابْتِداءِ، أي: في غير بابِ إن؛ لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيداً مخلصاً ليعبد ربه. قاله الدَّماميني.

(**قوله: أَوْ كَوْنِهِ جُمْلَةً**) مِثل (جاء زيد وهو غضبَانُ) فجُملة (هو غَضبان) حال مَعَها الواو.

(**قوله: كَمُسْرِعاً ذا راحِل... إلخ**) الأول مثال لتقدُّمِ الحال على عامله، أعني: راحل وهو صفة أشبهت الفعلَ المتصرِّف؛ لأنهم يسمون اسمَ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفة المشبهة شبه الفعلِ، والثَّاني للمتقدِّم على عامِلِهِ، وهو فعل متصرف أعني: دعا. (دشتي) وفي (الشيرازي): فمُسْرِعاً ذا رَاحِل) مِثالٌ للصِّفَةِ المُتَصَرِّفَةِ، وهي (راحِل) وهي عَمِلَتْ في الحالِ المُتَقَدِّمِ و(مُخلِصاً زيدٌ دعا) مِثالٌ لِلفعلِ المُتصرِّفِ (دَعا)، وهوعَمِلَ في الحالِ المُتَقَدِّمِ (مُخلِصاً).

(**قوله: كمُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ**) ومجرداً زيد مضروب.

وهــــذا تَــــحْــــمِــــلِــــيــــنَ طَــــلِــــيــــقُ

فتحملين في موضعِ نصبٍ على الحال، وعاملها طليق، وهو صفةٌ مشبهة لا يقالُ معمول الصِّفة المشبهة، يجب أن يكون سببياً مؤخراً؛ لأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحقِّ الشَّبهِ باسم الفاعلِ، وعملها في الحالِ بسبب ما فيها من معنى الفعل، قاله المصرِّح.

(**قوله: ومخلصاً زيد دعا**) فيه تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعلي على المبتدأ جرياً على القولِ بجوازه، ورجحه الرَّضي.

(**قوله: كَاسْم الفِعل أو المَصدَر... إلخ**) نحو صَهْ مستمعاً، والمصدر نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، وفعل التَّعجب نحو: ما أحسن زيداً راكباً. وفي الشيرازي اسم الفِعل نحو (نِزَالِ ضَيْفاً) أو المَصدَر نحو (ضَرْبُكَ قائِماً) وفِعل التَّعَجُّبِ مِثل (ما أحسنَ زيد عالِماً) والصِّفة غير المُتَصَرِّفةِ، مِثل أفْعَلِ التَّفضيلِ إذا أُفرِدَ عَن (ألْ) و(الإضافَة) نحو: (العُلَماءُ أفْضَل النَّاسِ مخلِصينَ) فـ (ضيفاً) حالٌ مِن فاعِل (نِزالِ) و(قائِماً) حالٌ مِن الكافِ، و(عالِماً) حالٌ مِن (زيد) و(مُخلِصِينَ) حالٌ من العُلَماءِ، فلا يجوز تَقدِيمُهَا على عوامِلِها.

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا

أَوْ صِفَةَ كذلك كأفْعَلِ التَّفْضِيلِ في بَعْضِ أحْوالِهِ لَم يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَيه.

ضابطة: جميعُ العَوامِلِ اللّفظِيةِ تَعملُ في الحالِ إلّا كانَ وَأَخَواتُها وعَسى على الأصَحّ.

(وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كذلك**) أي: غير متصرفٍ كأفعل التفضيلِ نحو: زيدٌ أَحْسَنُ من عمرو ضاحكاً، كلّ ذلك لضعفِ العاملِ.

(**قوله: في بَعْض أحوالِهِ**) لجوازِ تقديمِ حاله إذا توسط بين حالين، كما سيأتي في قوله: ونحو زيد مفرداً. (دشتي).

(**قوله: تَعملُ في الحال... إلخ**) فلا يقال: (كان زيد عظيماً يَتّقي الله) ولا (عَسى زيدٌ يقومُ صَحِيحاً). على أن يكونَ (يَتَّقِي الله) و(صحيحاً) حالَيْنِ؛ وذلِكَ لأنّ الأفعالَ النَّاقِصَةِ، وأفعالَ المُقَارَبَةِ لَيْسَتْ في الحقيقة أفعالاً، وإنّما هي رَوابِطُ فَحَسْب؛ ولِذا لَيْسَ فيها دِلالة على الحَدَثِ إطلاقاً، فَضَعْفهما عن العَمَلِ أَوْجَبَ ذلك، وفي (الهمع): إن أبا حيان اختار أن اسمَ الإشارةِ وحرف التنبيهِ وليت ولعل وباقي الحروفِ لا تعمل في الحالِ، ولا الظَّرف ولا يتعلّق بها حرف إلا كان وكاف التَّشبيه، وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحالِ. وفي الأشباهِ والنَّظائرِ أن الأصحّ عدمُ عملِ كان وأخواتها وعسى في الحالِ، فتستثنى من العواملِ اللفظيةِ.

(**قوله: ضُمِّنَ معنى الفعل... إلخ**) كاسمِ الإشارةِ (نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النّمل: ٥٢]) فخاوية حالٌ من بيوتهم، والعاملُ فيها اسم الإشارةِ، وهو تلك وفيها معنى الفعلِ، وهو أشير دون حروفه.

فإن قلت: العامل في الحالِ وصاحبها يجب أن يكون واحداً عند الجمهور، وهنا قد اختلف، فإن العامل في الحالِ معنى الإشارةِ والعامل في صاحبها المبتدأ. قلت: العامل في الحالِ حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسمِ الإشارةِ، تقديره أشير إليها خاوية والضّمير المجرور، وهو صاحبُ الحالِ، والعامل فيه وفي الحالِ واحد، وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارةِ لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تقديره: انظر إليها خاوية. (و) حرف التَّشبيه نحو (**قوله**)، وهو امرؤ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْباً ويابساً لَدَى وكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

فرطباً ويابساً حالان من قلوبٍ، والعامل فيهما كأَنَّ لما فيه من معنى أشبه، وليس فيه حروفه، فإن قلت: كيف يصح أن يكون رطباً ويابساً حالين من قلوبٍ، قلت: على معنى قسماً رطباً، وقسماً

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا) لِضَعْفِهِ (كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنّ) وَلَعَلَّ وهاء التَّنبيه والظرُوفِ المُتَضَمِّنَةِ مَعنى الاسْتِقرارِ ....

أبو طالب

....

الناصية

يابساً، وليس المرادُ بالرطبِ ولا باليابسِ الفرد، قاله الدَّماميني، والضَّمير في وكرها يعود على العُنَّاب، وصفها بأنها لا تأكلُ قلوبَ الطيرِ، وشبه الرَّطب بالعنابِ واليابسِ بالحشفِ البالي، وهو أردأ التمر اليابس، وهو تشبيهٌ ملفوفٌ، وهي أن يأتي بالمشبهينِ، ثم بالمشبه بهما. (و) حرف التَّمني، نحو: (ليت هنداً مقيمة عندنا) فمقيمة حالٌ من هندٍ، والعامل فيها ليت، لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه، وإلى ذلك أشار النَّاظمُ بقوله:

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حُروفَهُ مُؤخَّراً لن يعملا

كتلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملاً آخراً) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعدَه أن يعملَ فيما قبله (نحو: لأصبر محتسباً) فمحتسباً حالٌ من فاعلِ أصبر المستترِ فيه (ولأعتكفن صائماً) فصائماً حالٌ من فاعلِ اعتكف المستتر فيه، ولا يجوزُ في محتسباً وصائماً أن يتقدما على عامِلِها (فإن ما في حيز لام الابتداء) وهو محتسباً (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائماً (لا يتقدم عليهما) أي: على لام الابتداءِ ولام القسمِ؛ لأنهما من أدواتِ الصُّدورِ، فلو فصلت اللام جاز التَّقديمُ، نحو: لعن زيدٌ محتسباً اصبر. (تصريح).

(قوله: مؤخراً) أي: ولا محذوفاً كما صرَّح به في المغني غير مرة، وإن استظهر الدَّماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدَّار، أي: زيد فيها قائماً؛ لقوة الدَّلالةِ على المحذوف. (صبان).

(قوله: لِضَعفِهِ) الضَّمير يعود إلى عامل يعني العامل الّذي يُعْطي مَعنى فِعل، وليسَ فيه حروف ذلك الفِعل ضعيف عن العملِ؛ ولِذا لا يعمل في الحالِ، إذا تقدَّم الحال عليه لِضَعْفِهِ.

(قوله: كتلك وليت وكأن. . . إلخ) فتِلكَ بِمَعنى (أشِير) و(لَيْت) بمعنى أتمنَّى، و(كأنَّ) بِمَعنى شَبَّهت، و(لَعَلَّ) بِمَعنى ترجيْت، وهاء التَّنبيه بِمَعنى: تَنَبَّه، والظُّروف المتضمنة مَعنى الاسْتقرار وهي الظُّروف المستقرة؛ الّتي ليست بِلَغْوٍ، يعني: الظَّروف الّتي كانَ ما تَتَعَلَّقُ به غيرَ مَذكورٍ في الكَلامِ، وإنَّما كانَ مُتَعَلقاً بِأفعالِ العموم كـ (كانَ، وجد، حَصَلَ، ثَبَتَ).

وإليك أمثلتها: ففي مثل (تِلك هند عالِمة) لا يقال: (عالمة تلك هند)، وفي نحو: (ليت زيداً أخوك عالماً) لا يصحُّ (عالماً ليت زيداً أخوك)، ونحو: (كأنَّ زيداً أخوك عالماً) لا يَصُحُّ (عالماً

(وَنَدَرْ) عِندَنا تَوَسُّطُ الحالِ بين صاحِبِهِ وعامِلِهِ إذا كانَ ظرفاً أوْ مَجْروراً مُخبراً بِهِ، ....

أبو طالب

(**قوله: بين صاحبه وعامله**) في تسميةِ المبتدأ صاحبَ الحالِ، مسامحة؛ إذ صاحبها هو المستترُ في الظَّرفِ الواقعِ خبراً.

الناصية

كأنْ زيداً أخوك)، ونحو (لَعَلَّ زيداً أخوك عالِماً) لا يصحُّ (عالِماً لَعَلَّ زيداً أخوك) ونحو: (هذا زيد عالماً)، لا يصحُّ (عالِماً هذا زيد) ونحو: (زيد في الدَّار عالماً) لا يَصُحُّ (عالِماً زيد في الدَّار).

(**قوله: وَنَدَر عِندَنا تَوَسُّطُ الحالِ... إلخ**) أي: إذا كانَ خبر المبتدأ ظَرفاً أوْ جارّاً وَمَجروراً، وجئنا بالحالِ لِذلِكَ الظَّرف، أوْ لِذلك الجار وَالمَجرور، فالصَّحيح أنْ يَتَأَخَّرَ الحال، ولا يجوز تقديم الحالِ على جَميعِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، ويَجوز بِقِلَّة تَوَسّط الحالِ بينهما كالمثال المذكور فـ (سعيد) المُبتَدَأ، و(في هَجَرْ) جارٌّ ومجرورٌ خبره و(مستَقِراً) حال تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا.

وفي (الصبان): فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ، ولا يقاس عليه. هذا هو مذهب البصريين. وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: أنت قائماً في الدَّارِ. وقيل: يجوز بقوَّة إن كان الحالُ ظرفاً أو حرف جرٍّ. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في (التَّسهيل) وضابط المسألةِ أن يكون الظَّرف خبراً مؤخراً، والحال بينه وبين المبتدأ، كما رأيت، أما تقدم الحال على الجملة نحو قائماً زيد في الدَّار، امتنعت المسألة إجماعاً، قاله في (شرح الكافية)، ومحلّه إذا تأخّر الخبر كالمثالِ، لكن أجازَ الأخفشُ في قولهم: فداء لك أبي وأمي، أن يكون فداءٌ حالاً، والعامل فيه لك، وهو يقتضي جواز التَّقديم على الجملةِ عنده إذا تقدم الخبر، وأجازه ابن برهانَ فيما إذا كانت الحالُ ظرفاً، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]، فهنالك ظرف في موضعِ الحالِ والولاية مبتدأ، ولله الخبرُ.

(**قوله: إذ كان ظرفاً أو مجروراً مخبراً به**) أي: متأخرين عن المخبر عنه (فيجوزُ بقلةِ توسطِ الحالِ بين المخبرِ عنه، والمخبر به؛ كقوله:

بــنــا عــاذ عَــوْفٌ وهــو بَــادِئُ ذِلَّــةٍ ... لَــديــكُــمْ فــلــم يَــعْــدَمْ وَلاءً ولا نَــصْــرا

فوسطُ الحالِ وهو بادِئ ذلةٍ بين المخبرِ عنه، وهو الضَّمير المنفصلُ، والمخبر به وهو لديكم، والأصل وهو لديكم بادئ ذلة، وصاحب الحالِ الضَّميرُ المنتقلِ إلى الظَّرفِ، وعوف فاعلٌ عاذ بالذَّالِ المعجمةِ، وقيدنا الظَّرف والمجرور بالتأخيرِ، لبيانِ محلّ الخلافِ؛ إذ لو تقدما عن المخبرِ عنه، نحو في الدَّار، أو عندك جالساً زيد جاز التَّوسطُ بلا خلافٍ، لأنَّ الحالَ تتقدَّم على عاملها المضمَّن معنى الفاعل دون حروفهِ، وذلك ظاهرٌ، والخلافُ المتقدّم جار في الحال المفردةِ، والجملةُ المصدرةُ بالواوِ وغيرها، والظرف والجارّ والمجرور، ولا فرقَ في المفردةِ بين المضافةِ كما تقدَّم في البيتِ (و) غير المضافةِ (كقراءة بعضهم ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]) بنصب خالصة

وأجازَه الأخْفَشُ بِكَثْرَةٍ (نَحْوَ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً في هَجَرْ)، وَمَنَعَ بَعضُهُم هذه الصُّورَة كما مَنَعَ تقديمَها عليهما بالإجْماع.

أبو طالب

(قوله: سعيد مستقر في هجر) الهجر بفتحتينِ اسمُ مدينةٍ.

الناصية

على الحالِ المتوسطةِ بين المخبرِ عنه، وهو ما الموصولة والمخبر به، وهو لذكورنا. والأصل ـ والله أعلم ـ ما في بطونِ هذهِ الأنعامِ لذكورنا خالصةً، وما واقعة على الأجنةِ وصاحبُ الحال الضَّميرُ المنتقلِ إلى الجارِّ والمجرورِ بعد حذفِ الاستقرارِ، (وكقراءة الحسن) البصري ﴿وَٱلسَّمَوَٰتُ مطوياتٍ بِيَمِينِهِۦٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] بنصبِ مطوياتٍ على الحالِ المتوسطةِ بين المخبرِ عنه، وهو السَّموات، والمخبر بهِ وهو بيمينه، والأصلُ ـ والله أعلم ـ والسمواتُ بيمينهِ، وصاحبُ الحالِ الضَّمير المنتقلِ إلى الجارِّ والمجرور، ففي هذه الأدلةِ دلالة على جوازِ تقديمِ الحال على عامِلها الظَّرف والجارُّ والمجرورِ (وهو قول الأخفش) وسبقه إلى ذلك الفراءُ (وتبعه الناظم) في (التَّسهيل) وشرحه، وأشار إليه في النَّظمِ بقوله:

.... ونـدر نـحـو سـعـيـد مـسـتـقـراً فـي هـجـر

(والحق) المنعُ وهو قول جمهور البصريين، و(أن البيت) المتقدِّم (ضرورة، وأن خالصة) في الآيةِ الأولى (ومطويات) في الثانيةِ معمولان لصلة ما)، وهي في بطون (ولقبضته) فخالصةٌ معمولة للجارِّ والمجرورِ قبلها على أنها حالٌ من الضميرِ الذي في الصِّلة، ومطويات معمولة لقبضتهِ على أنها حالٌ من الضَّميرِ المستتر فيها، والتاء في خالصة للتَّأنيث بِاعتبارِ ما وقعت عليه ما من الأجنة، وقولُ البيضاوي التَّاء فيه للمبالغةِ كما في روايةٍ، أو مصدرٍ كالعاقبةِ وقع موقع الخالصِ فيه نظر؛ لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفانِ على السَّماعِ، فلا يقاس عليهما (و) الحقُّ أن السمواتِ عطف على ضميرٍ مستتر في قبضته) لتأولها بالمشتقِّ (لأنها بمعنى مقبوضة) والمصدر إذا كان بمعنى المشتقِّ يتحمل الضَّمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمينه) خبره كما قال الأخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقهِ بها (لا عاملها) أي: لا عامل الحال. (تصريح).

(**قوله: وأجازه... إلخ**) قياساً، وسبقه إلى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) في (التَّسهيل) وشرحه، وأشار إليه في النظم بقوله:

.... ونـدر نـحـو سـعـيـد مـسـتـقـراً فـي هـجـر

(والحق) المنعُ، وهو قولُ جمهورِ البصريين. (**قوله: مستقراً**) قال (سم) حال مؤكدة، وهو صريح في أن المرادَ به الاستقرارُ العام، وقال غيره أي: ثابتاً غير متزلزل، فهو خاص؛ إذ لو كان عاماً لم يظهر. قال بعض المتأخرين: قد يقال: محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلاً عنه، وإلا جاز ظهوره عندي أن هذا متعين، إذ لا يشك أحد في جوازِ هذا ثابت هذا حاصل مثلاً.

(**قوله: كما مُنِعَ تقديمُها عليهما**) أي: تقديمُ الحالِ على صاحبِهِ وعامله.

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(وَ) تقديمُ الحالِ على عامِلِهِ إذا كانَ [عامِلُهُ] أفعل مُفَضَّلاً بِهِ كَوْنٌ في حالٍ على كَوْنٍ في حالٍ (نَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً) و«هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنهُ رُطَباً» ....

أبو طالب

(قوله: كون في حال على كون في حال) أي: سواء كان صاحبُ حالين متعدداً كمثال المصنفِ أو واحداً كمثال، وما توهم من احتمال أن يكون معاداً أيضاً حالاً عن زيدٍ فهو خطأ يظهر وجهه بالتَّأمل.

الناصية

(قوله: وَتقديمُ الحالِ على عامِلِهِ... إلخ) هو مذهب سيبويه والجمهور، وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك، ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضي، وإذا في الاستقبالِ. وفيه تكلف إضمار ستة أشياءَ. وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه. (أشموني).

(قوله: مُفَضَّلاً بهِ... إلخ) أي: بأفضلِ كون شيءٍ أو شخصٍ في حالٍ على كونه في حالٍ آخر، كما فضل بأنفعَ كون زيدٍ في حال الانفرادِ على كونِ عمرو مع المعينِ، وفضّل بأطيب كون بسرية هذا على كونِ رطبيته، فجاز تقديمه على عامله مع أنه صفة غير متصرفة. (دشتي).

(قوله: نَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ... إلخ) في المِثالِ الأوّلِ (مُفرداً) هو الحالُ قُدِّمَ على عامله (أنفعُ)؛ لأنّ (أنفع) أفعلُ التَّفضيلِ، وفُضِّلَ به كَوْنُ زيدٍ مفرداً على عَمْرٍو مَعَ المعينِ، وفي المثال الثاني (بُسراً) هو الحال قُدِّمَ على عامله (أطيب)؛ لأن (أطيب) أفعل التفضيل، وفُضِّل به كون هذا بُسراً على كونه رُطَباً (شيرازي).

(قوله: نحو زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً) فمفرداً حالٌ من الضميرِ المستتر في أنفعِ الراجعِ إلى زيدٍ، ومعاناً حال من عمرو، والعامل في الحالين أنفع، أو كان المحذوفة على القولين السَّابقينِ، وفي هذا المثالِ ردٌّ على من زعَم أن العاملَ في المثالِ الأولِ إما ها التَّنبيه أو اسمُ الإشارةِ لتخلفه هنا، وكان القياسُ وجوبُ تأخُّر الحالين في المثالينِ على أفعل كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدُّم الحال الفاضلة فرقاً بين المفضلِ والمفضل عليه؛ إذ لو أُخِّرا لالتبسا. هذا، فإن قلت: هلا جعلا تمييزاً، قلت: ليسا من قسميه؛ لأنهما ليسا من المقاديرِ المنتصبةِ عن تمامِ الاسمِ، ولا من المنتصبِ عن تمامِ الجملةِ.

(قوله: هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنهُ رُطَباً) قال ابن خروف: انتصب بسراً عند سيبويه على الحالِ من الضَّميرِ في أطيب، وانتصب رطباً على الحالِ أيضاً من الضَّمير المجرورِ بمن، والعامل فيهما أطيبَ بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال هذا في حالِ كونه بسراً، أطيب من نفسه في

وَالْـحَـالُ قَـدْ يَـجِـيءُ ذَا تَـعَـدُّدِ   لِـمُـفْـرَدِ فَـاعْـلَـمْ وَغَـيْـرِ مُـفْـرَدِ

(مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) أي: لن يَضْعف.

(وَالْحالُ ....

أبو طالب

....

الناصية

حال كونه رطباً، يريد أن يفضل البسرَ على الرَّطبِ قال: فأطيب نابَ منابَ عاملين؛ لأنَّ التقديرَ يزيدُ طيبه في حالِ كونه بسراً على طيبهِ في حالِ كونهِ رطباً، وأشار بذلك إلى التمرِ، والمعنى: بسره أطيبُ من رطبهِ. انتهى. وفي ذلك تصريحٌ بأن اسمَ التَّفضيلِ عامل في حالين معاً، وبه قال المازني في أظهر قوليه، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني، وزعم المبرد والزَّجاج وابن السَّراجِ، والسيرافي، والفارسي في حلبياته: أن النَّاصب كان محذوفة تامة صلة لإذا وإذ، فإن قلت ذلك: وهو بلح، فالمقدَّر إذا أو وهو تمر، فالمقدَّر إذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب، والمجرور بمن، وقدم الظَّرف على أطيب؛ لاتساعِهم في الظَّروف، ولهذا جاز: كلَّ يومٍ لك ثوب بالاتفاق؛ ولم يجز زيدٌ جالساً في الدَّارِ عند الجمهور، وحكى أبو حيان عن بعضِ أصحابهِ أنه يجوز تقدير كان ناقصة بدليلِ زيد المحسن أفضل منه المسيء، فجاءا معرفتين، وإنما تتعدد الحالُ مع أفعل إذا كانتا فاضلتين، فإن كان الفاضل واحداً رفعاً، نحو: هذا بسراً أطيبُ منه عنبٌ، قاله الموضح في (الحواشي) ونقل صاحب (المتوسط) عن الفارسي أنَّ العامل في بسراً، هو هذا لي: اسم الإشارةِ أو حرف التَّنبيهِ. (تصريح).

(**قوله: مُستَجَازٌ لَنْ يَهِنْ**) على أن اسمَ التفضيلِ عاملٌ في الحالينِ، فيكون ذلك مستثنى مما تقدَّم من أنه لا يعملُ في الحالِ المتقدِّمة عليه. وإنما جاز ذلك هنا؛ لأن اسمَ التَّفضيلِ، وإن انحط درجة عن اسمِ الفاعلِ، والصِّفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية، فله مزية على العاملِ الجامدِ؛ لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعلِ ووزنه، فجعلَ موافقاً للعاملِ الجامدِ في امتناعِ تقديمِ الحالِ عليه، إذا لم يتوسط بين حالين نحو: هو أكفؤهم ناصراً. وجعل موافقاً لاسم الفاعلِ في جوازِ التقديمِ عليه إذا توسط بين حالين. (صبان).

(**قوله: مستجاز**) السِّين والتاء زائدتان، أو للنِّسبة، أي: منسوب إلى الجوازِ ومعدود من الجائز. واعلم أن ما جازَ بعد الامتناعِ يجبُ، فلا يعترضُ عليه بأن اللائقَ التعبير بالوجوبِ بدل الاستجازةِ. (صبان).

(**قوله: وَالحَال**) لشبهها بالخبرِ والنَّعتِ، أي: في كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها وإن كان الحكمُ في الخبرِ قصدياً، وفي الحال تبعياً، والنعت، أي: في إفهام الاتصافِ بصفة، وإن

قَدْ يَجيءُ ذا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ) كالخبر ....

أبو طالب

(**قوله: لمفرد فاعلم**) أقول المراد بالمفرد ما يقابلُ المتعدِّد وإفراد هذا المفردِ ووحدته إما على سبيلِ الحقيقةِ والاعتبار معاً، فالأحوالُ مُترادفةٌ، أو على سبيلِ الحقيقةِ دون الاعتبارِ، فالأحوال متداخلةٌ.

الناصية

كان قصدياً في النَّعتِ وتبعياً في الحالِ؛ إذ القصد بها تقييد الفعلِ، وبيان كيفيةِ وقوعهِ، وقدم شبهها بالخبر؛ لأنه أشدُّ من شبهها بالنَّعتِ. قال في (المغني): ومن ثم اختلف في تعددهما، واتفق على تعددِ النعتِ، وعلل الدَّماميني الأشدية بأنك لو حذفتَ العاملَ من نحو: جاءَ زيد راكباً، انتظم في الحالِ وصاحبها مبتدأٌ، وخبرٌ تقول: زيدٌ راكبٌ، ولا ينتظم منهما منعوتٌ ونعت. (صبان).

(**قوله: قد يجيء ذا تعدد**) أي: لذي حالٍ واحدٍ جوازاً ووجوباً، فالثاني بعد إما ولا نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً. وجاء إفرادها بعد لا ضرورة، كما في قوله:

قَهَرْتَ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ... ولكنْ بأنواعِ الخَدائعِ والمَكْرِ

والأول فيما عدا ذلك. هذا، وقد في قوله قد يجيء للتَّحقيق لا للتقليل. (صبان).

(**قوله: ذا تَعَدُّد**) اثنان، وثلاثة، وأكثر. (**قوله: لِمُفْرَد**) نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً، وقوله:

عَلَيَّ إذا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوعَ ما لم يكن العاملُ فيه أفعل التفضيلِ، نحو: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً. ونقلَ المنع عنِ الفارسي وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأولِ، أو حالٌ من الضَّمير فيه. (أشموني).

(**قوله: لمفرد**) وتكون بعطفٍ، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣٩] الآية، وبغير عطف كأمثلةِ الشَّارح.

(**قوله: فاعلم**) جملة اعتراضيةٌ أتي بها لردِّ قول ابن عصفورِ الآتي. (شاطبي).

(**قوله: كالخبر**) أي: كما أنّ الخبرَ كانَ يأتي مُتَعَدِّداً لمبتدأ واحدٍ، نحو: زيد عالم شجاع، وفي (التصريح) لشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييدِ (جاز أن يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدَّد الخبرُ والنُّعت، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقولهِ:

والحالُ قد يجيءُ ذا تَعَدُّدِ ... لمفردٍ فاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَدِ

(فالأول) وهو أن يتعدَّد لمفردٍ، كقوله:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

عـلـيَّ إذا مـا جِـئْـتُ لـيـلـى بِـخُـفْـيَـةٍ زيـارةُ بـيـتِ اللهِ رَجْـلَانَ حَـافِـيـا

فرجلان حافياً حالان من فاعل الزِّيارة المحذوفِ، والتَّقديرُ: عَليَّ زيارتي بيت الله حالُ كوني رَجْلان حافياً، أي: ماشياً غير منتعل. ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلِّم بعليّ. ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون، وقد صحفه بعض الأعجمين فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأعربه فاعلاً بزيارةٍ، وحافياً حالاً من ضميرِ المتكلِّمِ في رجلاي، نبه عليه الموضحُ في الحواشي، وهو موافق لما في شرحِ المفتاحِ للسيدِ الجرجاني، فإنه قال فيه، وقد صحف جماعة رجلان برجلاي. . . إلخ. (وليس منه) أي: من تعددِ الحالِ المفرد: (نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]) لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضحِ. (والثاني) وهو أن يتعدَّد لمتعدد، وفيه تفصيلٌ فينظر في الحالِ المتعددِ (إن اتحدّ لفظه ومعناه ثني أو جمع) فالتثنية (نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمينِ (والأصلُ دائبةً ودائباً) فلما اتفقا لفظاً ومعنى ثُنِّيَا، ولا يضر اختلافهما في التَّذكيرِ والتَّأنيث، وأصل الدؤبِ مرور (وإن اختلف) لفظهُ ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعداً منحدراً، ويقدر) الحال (الأول) من الحالين (للثاني) من الاسمينِ (وبالعكسِ)، فيقدِّر الثاني من الحالينِ للأول من الاسمينِ؛ ليتصل أحدُ الحالينِ بصاحبِهِ ولا يعدلُ عنه إلا لقرينة، فإن قلت: فما بالُ علماءِ البيانِ جوزوا في اللفِّ والنشر جعل الأولِ من أوصافِ النشرِ راجعاً إلى الأول من الأمورِ الملفوفة، والثاني للثاني، وهو أحسنُ عندهم من عدمِ التَّرتيبِ، قلت: أجيب بأنه إنما يجوزُ النَّشر عند الوثوقِ بفهم المعنى، وأن السَّامع يرد كلَّ واحدٍ من الأمورِ المتعددةِ إليه، فإذا اتَّصل أحد الحالين بصاحبِهِ كان أعون على ذلك، فمصعداً حالٌ من الهاءِ ومنحدراً حال من التَّاءِ على غيرِ التَّرتيبِ قال:

عَـهِـدْتُ سُـعـاداً ذاتَ هَـوًى مُـعَـنًّـى فَـزِدْتُ وعـادَ سُـلْـوانـاً هَـوَاهـا

فذات هوى حال من سعادٍ، ومُعَنًّى حال من التَّاء في عهدت، وقرينة التَّذكير والتَّأنيث، أرشدت إلى ذلك، والمعنى أني كنت أنا وسعاد متحابين، فأما أنا فصرت إلى ازديادِ المحبةِ، وأما هي فعاد هواها سلواناً. (وقد تأتي) الحالِ المتعددةِ (على التَّرتيب) فيقدر الأول للأولِ والثَّاني للثَّاني (إن أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس:

خـرجـتُ بـهـا أَمْـشـي تَـجُـرُّ وَراءنـا عـلـى أَثَـرَيْـنَـا ذَيْـلَ مـرطٍ مُـرَحَّـلِ

سَواءٌ كانَ الجَميعُ في المَعنى واحِداً كـ «اشْتَرَيْتُ الرُّمَّانَ حُلْواً حامِضاً»، أوْ لم يكن كـ «جاءَ زَيدٌ عاذِراً ذا مَيْنٍ» (وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) ....

أبو طالب

(**قوله: كاشتريت الرمان حلواً حامضاً**) فالحامضُ إن كان حالاً عن الرُّمانِ أيضاً، فالحالانِ مترادفانِ، وإن كان حالاً عن المستترِ في الحلو فهما متداخلانِ، وقس على هذا سائر أمثلةِ الأحوالِ المتعدِّدةِ للواحدِ.

الناصية

فجملة أمشي حال من التاءِ في خرجتِ، وجملة تجر حال من الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً، وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها؛ لتخفي الأثر عن القافلة قصداً للستر، والمرط بكسر الميمِ وسكونِ الراء كساء من خز أو صوفٍ والمرحل بالحاءِ المهملةِ ما فيه علم. (ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول) وهو تعدُّد الحالِ لمفرد قائلين بأن صاحبَ الحالِ إذا كان واحداً، فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحداً (فقدروا نحو قوله: حافياً) في البيت (صفة) لرجلان (أو حالاً من ضمير رجلان) فيكون حالاً متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحبُ الحالِ (نحو: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً) وتقدَّم الكلام فيه.

(**قوله: سَواءٌ كانَ الجَميعُ في المَعنى واحِداً... إلخ**) وفي (الأشموني): المرادُ بالجميعِ ما قابل التَّفريق، فيشمل التَّثنية وذلك في صورةِ اتحادِ الحالِ لفظاً ومعنى؛ لأن الجمعَ حينئذٍ أخصر سواء كان العامل واحداً، وعمله في غير الحالِ كذلك نحو: جاءَ زيدٌ وعمرو راكبين، أو عمله مختلف نحو: ضرب زيد عمراً راكبين، أو كان العامل متعدداً، وعمله كذلك نحو: جاء زيد، وضربت عمراً راكبين أو العمل متحد نحو: جاء زيد، وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العاملَ في الحالِ عند تعددِ العاملِ مجموع العاملين أو العوامل؛ لئلا يلزم اجتماع عاملينِ، أو عواملَ على معمولٍ واحدٍ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ تقدمت، وهل الجمعُ في ذلك واجب أَوْ لا استظهر العلوي الوجوب، ثم نقل عن الرَّضي أنه قال: لا أمنعُ من التَّفريقِ كلقيت راكباً زيداً راكباً، أو لقيت زيداً راكباً راكباً.

(**قوله: كاشتريت الرُّمان حلواً حامضاً... إلخ**) فـ (حلواً، حامِضاً) حالان لِـ (الرُّمَّان) ولكنهما بمَعنىً واحدٍ، وهو (مُزّ).

(**قوله: كجاء زيد عاذراً ذا مين**) فـ (عاذِرا) بمَعنى: المعتذِر، و(ذا مَيْنٍ) بمَعنى: ذو الكذِب، أي: جاءَ زيد معتَذِراً كاذِباً، وهما حالانِ بمَعنَيَيْنِ.

(**قوله: وغير مفرد**) وهو ما يكون بتفريقٍ، أي: مع إيلاءِ كلِّ حالٍ صاحبها، نحو: لقيت مصعداً زيداً منحدراً أو تأخيرُ الأحوالِ، كما مثله الشَّارح، وقوله:

لَقِيَ ابْنِي أخَوَيهِ خَائِفا ... مُنْجِدَيهِ فَأصَابُوا مَغْنَما

نحو: «لَقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، ثم إنْ ظَهَرَ المَعنى رُدَّ كُلٌّ واحِدٍ إلى ما يَليقُ بِهِ؛ وإلّا جُعِلَ الأوَّلُ لِلثّاني، والثّاني لِلأوَّل.

أبو طالب

(قوله: نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً) قد يتوهم أن هذين الحالينِ كليهما الواحد من الفاعلِ والمفعولِ، ورد عليه بلزوم خالفه المثال للممثل له، أقول: لا يرد على هذا التَّوهم التناقض، كما قيل؛ لجواز أن يكونَ اللقاء لقاء إن كل في حالٍ، وأن يفيد المصعد معنى المصير صاعداً لا معنى نفس الصاعدِ أن يكون الحالانِ باعتبارينِ كحركة السَّمكِ في الماءِ المتحرك بخلافِ وجهةِ حركتها، وأن يكون الحالان في أجزاء من الزَّمانِ عدت لقلتها واتصالها زماناً.

الناصية

فعندَ ظهورِ المعنى يرد كلُّ حال إلى ما يليق به، كما في المثالِ والبيتِ، وعند عدم الظُّهورِ يجعل أول الحالينِ لثاني الاسمين، وثانيهما للأولِ، نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فمصعداً حال من زيد، ومنحدراً حالٌ من التاءِ. (أشموني).

(قوله: ثم إن ظهر المعنى... إلخ) يعني: إنْ عُلِمَ مِن الخارجِ أنَّ أيَّ الحالَيْنِ لأيِّهما فهو، وإلّا جعِلَ الحالُ الأوَّلُ لِلاسم الثَّاني لِلاتِّصالِ بينهما، وجعل الحالُ الثاني لِلاسمِ الأوَّلِ؛ لأنّ الاسم الأوَّل حاله منفَصِل عنه مطلَقاً، سَواء كانَ الأوَّل أوِ الثاني، فَفي المِثالِ - مَعَ عَدَمِ العِلمِ مِن خارجٍ - يكون (مُصْعِداً) حالاً مِن (زيد) و(منحَدِراً) حالاً مِن فاعِلِ (لَقيت) (شيرازي).

(قوله: رُدَّ كُلٌّ واحِدٍ إلى ما يَليقُ بِهِ) نحو: حاربَ جيشُ الإسلامِ جيش الكفر محقاً مبطلاً، فيعلم أن محقاً حالٌ لجيشِ الإسلامِ ومبطلاً لجيشِ الكفرِ. (دشتي).

(قوله: وإلّا... إلخ) كما في مثالِ لقيت زيداً مصعداً منحدراً لإمكان كل منهما لكلٍّ منهما، فيجعل مصعداً لزيدٍ ومنحدراً لضميرِ المتكلمِ. (دشتي).

(قوله: وإلا جعل الأول للثّاني... إلخ) يجعل أول الحالين لثاني الاسمينِ، أي: ليكونَ أول الحالينِ غير مفصولٍ من صاحبِهِ، وهذا مذهب الجمهورِ. وذهب قوم إلى عكسه، واختاره السُّيوطي مراعاة للتَّرتيب. قال الدَّماميني: وقياساً على ما هو أحسنُ عند أهلِ المعاني، وهو اللف والنَّشر المرتبِ. اهـ. أي: عند محققيهم لانسياقِ الذِّهنِ إلى التَّرتيبِ. ونقل الدَّماميني عن ابن هشام في حواشي (التَّسهيل) أنه فرّق بين النشرِ وتعددِ الحالِ، بأن النَّشر إنما يجوزُ عندَ الوثوقِ بفهمِ المعنى وردّ السَّامعِ ما لكل واحدٍ من الأمور المتعددةِ إليه، وليس هذا شرطاً في تعددِ الحالِ، فوجب الحملُ على الأقربِ إلا عند قيام قرينةِ غيره، ولم يتعرضِ الشّارحِ؛ لكون الجعلِ الذي ذكره واجباً، أو أولى، والذي في (المغني) وجوبه. قال الشمني: أي: بالنِّسبةِ إلى عكسه، فلا ينافي ما في الرَّضي أنه ضعيفٌ، أي: بالنسبةِ إلى جعلِ كلِّ حالٍ بجنبِ صاحبها. اهـ. باختصارٍ. والأجودُ عدمُ

وَعَــامِــلُ الْـحَــالِ بِـهَــا قَــدْ أُكِّــدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

(وَعامِلُ الْحالِ) وكذا صاحِبُها (بِها قَدْ أُكِّدا فِي نَحْوِ: لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدا)

أبو طالب

(قوله: في نحو: لا تعث... إلخ) الحال هو المنفي لا النفي، وكذا صاحب الحالِ معمول المنفي لا معمولِ النَّفي، وإنما النَّفي قد دخل على العامل بعد تقييدهِ بالحالِ، وتسليطه على معموله، وكذا في كل ما يشبه هذا المثالِ، فلا يرد عليه أن لا يؤكد الشَّيء بنقيضه، ثم اعلم أن تأكيد الحالِ المؤكدةِ للعاملِ، إما باعتبارِ كونِ مصدر الحالِ لازماً من لوازمِ مصدرِ العاملِ من حيث المعنى نحو

الناصية

العطفِ هنا؛ لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحدٍ في وقتينِ أو أوقاتٍ. ومن العطفِ بلا إيهامِ قولِ عمروِ بن كلثومٍ:

وأَنَّــا سَــوْفَ تُـدْرِكُـنــا الـمَـنَـايَـا مُــقَــدَّرةً لَــنــا ومُــقــدّريــنــا

أي: لها بقي. ما إذا كانت الحال مفردة مع تعددِ ما تصلحُ له نحو: لقيت زيداً راكباً، فالأقربُ كونها للأقربِ، كما أشار إليه في (التَّسهيل) ومنع بعضهم هذه الصورة. (أشموني).

(قوله: وَعَامِلُ الْحَالِ... إلخ) أي: الحال على ضربين: مؤسسة، وتسمَّى مبيِّنة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كـ: جاء زيد راكباً. ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي على ثلاثةِ أضربٍ: إما مؤكدة لعاملها، وهي كل وصف وافق عامله إما معنىً دون لفظ (في نَحْوِ:

.... لا تــعــث فــي الأرض مــفــســدا

﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] أو معنىً ولفظاً، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله:

أَصِـخْ مُـصِـيـخـاً لِـمَـنْ أَبْـدَى نَـصِـيـحَـتَـهُ ....

ومؤكدة لصاحبها، نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] ومؤكدة لمضمونِ جملةٍ، وقد أشار إليها بقوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدْ... إلخ) (أشموني).

(قوله: بها) أي: بالحالِ، فإن لا تعث معنىً لا تفسد، فمفسداً مؤكد له، ورسول تأكيد لأرسلنا، والفرق بين المثالين: أن الأول لتأكيدِ الحالِ معنى عامله، والثاني تأكيد للفظه. (دشتي).

(قوله: نحو لا تعث... إلخ) فعامل الحال (لا تعثَ) ونفس الحال (مُفسِداً) أُكِّدَ به عاملُهُ؛ لأنَّ (لا تَعِثْ) مَعناهُ: لا تُفْسِد.

(قوله: في نحو لا تعث) يقال: عثا يعثو عثواً، وعثى يعثي عثًى. وعلى الثَّاني جاءت الآية، وأما مثال النَّاظم فيحتمل الضَّبطين، قاله الشَّاطبي.

وَإِنْ تُــؤَكِّــدْ جُــمْــلَــةً فَــمُــضْــمَــرُ عَــامِــلُــهَــا وَلَــفْــظُــهَــا يُــؤَخَّــرُ

و﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: ٩٩].

(وَإِنْ تُؤَكِّدْ) أي الحالُ (جُمْلَةً) ....

أبو طالب

﴿أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣٣] فإن الحياة مِن لوازمِ البعثِ الذي هو الإحياءُ، وإما باعتبارِ كونِ مصدرِ الحالِ متحداً مع مصدرِ العاملِ من حيث المعنى، نحو: لا تعثُ في الأرضِ مفسداً، فإن الإفساد متحدٌ مع العثو معنى؛ لأن معناه الإفساد، أقول: الأظهر كون الحالِ في المثالين مبينة لا مؤكدة، فإن الظاهر أن المراد من الأولِ أبعث مراداً حياتي، ولا تعث مريداً الفسادَ ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩] هذا مثل قوله تعالى: ﴿أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣٣] في جميع ما ذكرنا.

(قوله: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: ٩٩]) أقول: تفهم ذلك.

الناصية

(قوله: في الأرض) بحذفِ الياء لفظاً، ونقل فتحة الهمزة إلى اللام.

(قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩] فرسولاً حال من الكافِ، وهي مؤكدة لعامِلِها، وهو أرسلنا لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظِ والمعنى، وقوله:

أَصِخْ مُـصِـيـخـاً لـمـن أبْـدى نَـصِـيْـحَـتَـهُ وَالْـزَمْ تَـوَقِّـي خَـلْـطِ الْـجِـدِّ بِـالـلَّـعِـبِ

فمصيخاً حال من فاعل أصخ المستتر فيه، وهي مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظِ والمعنى؛ وذلك لأن الحدثَ المستفاد من الوصفِ مؤكد للحدثِ المستفاد من الفعلِ، وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الإصخاء، وهو الإصغاء الاستماع، والمعنى: أصغ حالَ كونك مصيغاً لمن أظهر نصيحته، وتحفظ من خلطِ الجدِّ بالهزلِ. (قوله: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: ٩٩]) فجميعاً حال من فاعلِ آمن، وهو من الموصولةِ مؤكدة لها؛ لأن جميعاً يدل على الإحاطةِ، فهي مؤكدة للعموم الذي من الموصولةِ، وهذا القسم من مستدركات الموضح، قاله في (المغني) وغيره، وأهمل النَّحويون ذكر المؤكدة لصاحبها.

(قوله: جَميعاً) مثالٌ لتأكيدِ الحالِ صاحبه، فإن جميعاً حال من كلهم، وجميع وكل بمعنى واحدٍ.

(قوله: وإن تؤكد جملة) أي: لمضمونِ جملةٍ هو معنى المصدر المأخوذِ من مسندِها مضافاً إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقاً كقيامِ زيد في: زيدٍ قائم، وقام زيد، والكون المضاف إلى المسندِ إليه مخبراً عنه بالمسند إن كان المسند جامداً، وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراطِ جمود جزأي الجملة، ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفاً، والتأكيد في الحقيقةِ للازمِ الكونِ أخاً، كما قاله الشنواني، وهو العطف والحنو، ففي عبارته حذف مضاف، أي: للازم مضمونِ جملةٍ.

مَعْقُودَةً مِن اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ جامِدَيْنِ لِبَيانِ يَقينٍ، أَوْ فَخرٍ، أَوْ تَعظيمٍ، أو نحو: ذلك (فَمُضْمَرٌ عامِلُها) نحو:

أنـا ابْـنُ دارَةَ مَـعْـرُوفـاً بِـهـا نَـسَـبِـي [وَهَـلْ بِـدارَةَ يـا لَـلـنَّـاسِ مِـنْ عـارِ؟]

أبو طالب

(قوله: أنا ابن دارة... إلخ) آخره:

.... وهـل بـدارة يـا لـلـنـاس مـن عـار

الناصية

(قوله: وَإِنْ تُؤَكِّدْ: أي الحال... إلخ) يعني: إذا كانَ الحال مؤَكِّداً لِجُملةٍ مُركبةٍ مِن اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ جامِدَيْنِ، وكانت تلك الجُملةُ لِبيانِ اليَقين، أوْ لِلْفَخرِ، أوْ لِلتَّعظيمِ، أوْ نحو ذلكَ، كما إذا كانتْ للتَّحقيرِ، هكذا حالٌ يكونُ عامِلُها مُستَتِراً؛ لأنَّ مثل هذهِ الجُملةِ لا تَصلُحُ أنْ يَعْمَلَ شَيءٌ مِنها في الحال.

(قوله: جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيدِ بها إما لبيانِ يقين ك: هو زيد معلوماً، أو فخر وكان فلان بطلاً، أو تعظيم ك: هو فلان جليلاً مهاباً، أو تحقير ك: هو فلان مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر كان عبدك فقيراً إليك، أو وعيد كأنا فلان متمكناً منك، أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفاً) قاله ابن النَّاظم في شرحِ النَّظم، زاد أبوه في (التسهيل): جموداً محضاً احترازاً من أن يكون أحد الاسمينِ في حكمِ المشتقِّ، فإن الحال لا تكون حينئذٍ مؤكدة للجملةِ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل؛ ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوكِ عطوفاً من المؤكدةِ لعاملها على تأويلِ الأبِ بمشتقٍّ، فالعاملُ الأبُ لما فيه من معنى الإشفاقِ، وخالفه الموضحِ في هذا المثال.

(قوله: لِبَيانِ يَقينٍ أوْ فَخر أوْ تَعظيم) فاليقينُ نحو: أنا ابن دارة؛ والفخر نحو: أنا حاتم جوداً، والتعظيم نحو: أنت الملك سلطاناً.

(قوله: أو نحو ذلك) كالتَّحقيرِ نحو: زيد شيطانٌ مكراً.

(قوله: فمضمر عاملها) أي: وصاحبها.

(قوله: عَامِلها) أي: عامل الحالِ وجوباً؛ لأنَّ الجملةَ كالعوضِ من العاملِ، ولا يجمع بين العوضِ والمعوضِ.

(قوله: أنا ابنُ دَارَة... إلخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدةٍ طويلة هجا بها بني فزارة، فاغتاله رجل منهم فقتله بسيفه (قوله) أنا ضمير منفصلٍ مبتدأ وابن خبره، ودارة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصَّرف للعلميةِ والتأنيث اللفظي والمعنوي، وهي اسم أم الشَّاعر، وإنما سميت بذلك تشبيهاً لها بالدَّارة التي حول القمر وهي الهالة، ومعروفاً حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وعاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحق مبنياً للمفعول، أي:

....

أبو طالب

قاله سالم بن دارة اليربوعي هجا بها فَزَارَةَ، ويا في يا للناس إما لمجردِ التنبيهِ أو للنداءِ، والتَّقدير: يا قومِ للناسِ بفتح اللامِ للتَّعجبِ، ومن في عار زائدة، وعار مبتدأ، وبدارة خبره، أي: وهل عار لصقَ بدارة لأجل الفرارِ من حربِ الأعداءِ والجبنِ عنهم، ونحو ذلك.

الناصية

أثبت أو تقديره: حقني، أي: أثبتني، وإنما حذف وجوباً لأن الجملة التي قبل العامل، كالعوضِ عنه ولا يجمعِ بين العوضِ والمعوّضِ عنه وبها، ورُوِي لها متعلق بمعروفاً، ونسبي نائب فاعل (لمعروفاً)، وياءُ المتكلِّم مضاف إليه، وهل الواوُ للعطفِ، وهل حرف استفهام إنكاري بمعنى: النفي، أي: ولا يوجدُ عار بانتسابي لدارة، وبدارة جارٌ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديره: كائن خبر مقدَّم، ويا للناس: يا حرف نداء، والمنادى محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء، وإنما قلنا: إن المنادى محذوفٌ لعدمِ وجود ما يصلحُ لذلك، فهو كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] وقول الشَّاعر:

ألا يـا اسْلَمِي يـا دارَ مـيَّ عَلَـى البِلَـىٰ ... ولا زال مُـنْـهَـلاً بِـجَـرْعَـائِـكِ الـقَـطْـرُ

واللام التعجّبية المفتوحة؛ لأنها كلام الاستغاثةِ حرف جرٍّ، والناس مجرور بها، والجار والمجرور متعلّق بفعلٍ محذوفٍ نابت عنه يا، وهو أدعو عند ابن الصَّائغ، وابن عصفورٍ ونسب ذلك إلى سيبويه، أو متعلّق بيا نفسها لنيابتها عنه، على مذهب ابن جني، وقيل: إنها زائدة لا تتعلق بشيء على مذهب ابن خروف، وعليه فهو منصوبٌ وعلامة نصبهِ فتحة مقدرة على آخرهِ منع ظهورها اشتغال المحلّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائدِ، وإنما نصبَ مع أنه منادىً مفرد؛ لأنه لما تركب مع اللّامِ صار شبيهاً بالمنادى المضاف، ومعلوم أنه منصوبٌ، وقيل: إن الأصلَ يا آلَ النَّاسِ، فاللامُ بقيةُ آلِ المنادى المنصوبِ، والنّاس مضافٌ إليه، ومن حرف جرٍّ زائدٍ، وعار مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامةُ رفعهِ ضمَّة مقدرةٌ على آخرهِ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، فحينئذٍ قوله: يا للناسِ معترضٌ بين المبتدأ والخبرِ لا محلَّ له من الإعرابِ. (يعني): أنا ابن دارة، ونسبي معروفٌ بها، وهل عار يلحقني بالانتسابِ لها، كلا إن هذا لمن عجيبِ العُجَابِ. (والشاهد) في قوله: معروفاً، حيث وقع حالاً مؤكدة لمضمونِ الجملةِ الاسمية قبلها، ووجه كونها مؤكدة لمضمونِ الجملة قبلها، إنه قال ذلك لن يعرف أنه ابنها، فلما قال معروفاً، أكَّد ذلك المعلومَ، ويشترطُ في هذهِ الحالِ أن تكونَ متأخرةً عن الجملةِ وجوباً، كما هنا، لأنها مؤكدةٌ وشرط المؤكدِ بالكسرِ أن يكون متأخراً عن المؤكَّدِ بالفتحِ، ويشترطُ في الجملةِ أن تكون اسميةً جزآها معرفتان جامدان، كما هنا أيضاً؛ لأن أحد الجزأينِ، لو كان في تأويل المشتقِّ لكانت الحال مؤكدة للعامل، نحو: ﴿وَلَا

أي: أُحِقُّهُ مَعْرُوفاً، وقيل: عامِلُها المُبْتَدَأُ، وقيل: الخبرُ الوَاقِعُ في الجُملَةِ **(وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ)** وُجُوباً لِعَدَمِ جَوازِ تَقَدُّمِ المُؤَكِّدِ على المُؤَكَّدِ.

أبو طالب

(قوله: أي أحقه) هذا إما بفتحِ الهمزةِ من حققت، أي: صرت منه على يقين، يعني: صرت على يقينٍ من جانبِ دارة أنه أبي، أو بضمِّها من الإحقاقِ بهذا المعنى، أو بمعنى الإثبات، أي: أثبت دارة لأن أسند إليه بنوتي إياه، ولا يخفى ما في كلا الوجهينِ من التَّكليفِ، والأولى أن يقول: الشارح أحقها بضميرِ المؤنثِ، قال السَّكاكي: أحق التَّقديرات عندي أن يقدر في: زيد أبوك عطوفاً، يحيى عطوفاً، وأقول: الأحسنُ أن يجعل العاملَ نفس الإسنادِ الواقعِ في الجملةِ من غيرِ حاجةٍ إلى تقديرٍ.

الناصية

تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤] لأن الإفساد هو العثو، أي: فتعثوا بمعنى تفسدوا، وهو مشتقٌّ من الإفساد.

(قوله: أي: أحقه... إلخ) بفتحِ الهمزةِ وضمّها من حققت الأمر، أو أحققته بمعنى تحقَّقته، أو أثبته، أو بمعنى أثبته. ومحلُّ تقديرِ ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا، وإلا قدر نحو: حقني أمراً، أو أحق مبنياً للمفعولِ، قاله يس.

(قوله: أي: أحِقُّهُ مَعْرُوفاً) ونحوه: كأعرفهَ إن كان المبتدأ غير أنا، فإن كانَ أنا، فالتَّقديرُ: أحقني أو أعرفني، وقال الزَّجاجِ: العاملُ هو الخبرُ لتأويله بمسمًّى، وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ؛ لتضمنه معنى انتبه، وكلا القولينِ ضعيفٌ لاستلزامِ الأولِ المجاز، والثَّاني جواز تقديمِ الحالِ على الخبرِ، وهو ممتنعٌ؛ لعدمِ تمامِ الجملةِ، فالعاملُ إذاً محذوف وجوباً لتنزيلِ الجملةِ المذكورةِ منزلة البدلِ من اللفظِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظمُ بقولِهِ:

وإن تُؤكِّدْ جُملةً فَمُضْمَرُ عامِلُها ولفظُها يؤخَّرُ

(قوله: وقيل: عاملها المبتدأ... إلخ) أي: قيل: عامِلها (أنا وقيل: عاملها (ابنَ دارَةَ) لكنَّ القَوْلَيْنِ ضعيفانِ، وإليكَ أمثِلة البَقِيَّةِ، أما اليقينُ، فنحو: (زيد أخوكَ معلوماً) عامِلها (أعلمه)، والتَّعظيم نحو: (زيد أبوك مجتهداً) عامِلها (أعْظِمْ بِهِ)، والتَّحقير نحو: (زيد ابنك فاسِقاً)، عاملُها (أحْقِرْ بِه). **(قوله: ولفظها)** أي: الحالُ.

(قوله: يُؤَخَّر وُجُوباً) أي: عن الجملةِ لضعفِ العاملِ بوجوبِ الحذفِ، فيجبُ تأخيرها عما هو كالعوض منه، وهو الجملة وفي التَّصريح إن هذه الحال) المؤكدة لمضمونِ جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملةِ المذكورةِ)؛ لأنها مؤكدةٌ لها، وحق المؤكدِ أن يتأخَّر عن المؤكدِ (وهي معمولة عند سيبويه (لمحذوف وجوباً) مقدر بعد الخبر.

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

(وَمَوْضِعَ الحالِ تَجِيءُ جُمْلَة) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وموضع الحال**) أي: المفردة، فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفردٍ، وجملة كالخبرِ والنَّعتِ، وفي (التَّصريح) يقع الحال اسماً مفرداً) عن الجملةِ وشبهها (كما مضى) من نحو: جئت راكباً، وضربت اللصَّ مكتوفاً (و) يقع (ظرفاً كرأيت الهلال بين السَّحابِ) فبين ظرف مكان في موضع الحالِ من الهلالِ (وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦٓ﴾ [القَصَص: ٧٩]) ففي زينته جار ومجرور في موضعِ الحالِ من فاعلِ خرجَ المستترِ فيه العائد على قارون (و) إذا وقع الظَّرف وعديله حالاً، فإنهما (يتعلقان بمستقر) إن قدرا في موضعِ المفردِ (أو استقر) إن قُدِّرا في موضعِ الجملةِ، وعليه الأكثرون، حال كون مستقراً أو استقر (محذوفين وجوباً) لكونهما كوناً مطلقاً. وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النَّمل: ٤٠] فمحمولٌ على عدمِ التزلزلِ، والانتقال، لا أنه كون مطلق وشرط الظَّرفِ والمجرورِ أن يكونا تامَّين كما تقدَّم، فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين، فلا يقال: هذا زيدٌ اليومَ، ولا فيك قاله أبو حيان. (و) تقعُ الحالِ (جملة) اسمية أو فعلية، وذلك مفهوم من إطلاقِ قول النَّظمِ، وموضعِ الحال تجيء جملة. (تصريح).

(**قوله: تجيءُ جملة**) كما تجيء موضع الخبرِ والنَّعتِ، وإن كان الأصلُ فيها الإفراد، ولذلك ثلاثة شروطٍ: أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدقِ والكذبِ، وهذا الشَّرط مجمع عليه؛ لأنَّ الحالِ بمثابة النَّعتِ، وهو لا يكون جملة إنشائية. فإن قلت: قد تقدَّم أن الحالَ لها شبه بالخبرِ، والنَّعتِ، والخبر يكون بالإنشائية، فلم غلبتم شبه النَّعت على شبه الخبرِ. قلنا: الحال، وإن كان كخبرِ المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها، والإنشاء لا خارجَ له، بل يظهرُ مع اللفظِ، ويزول بزوالهِ، فلا يصلحُ للتقييد، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً، هذا حاصلُ جوابِ الحديثي (وغلط من قال) وهو الأمين المحلّى في كتابه (المفتاح) ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعضُ المولدين:

اطلبْ ولا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبِ فآفةُ الطَّالبِ أنْ يَضْجَرا

أما ترى الحبلَ بتكراره في الصَّخْرةِ الصَّماءِ قد أثَّرا

(أن لا ناهية و) أن (الواو للحال). قال في (المغني): وهذا خطأ (والصَّواب) في الواو (أنها عاطفة) إما مصدراً يسبك من أن والفعلِ على مصدرٍ متوهم من الأمرِ السَّابق، أي: ليكن منك طلب، وعدم ضجرٍ، أو جملة على جملةٍ، وعلى الأولِ ففتحة تضجر إعراب، ولا نافية والعطف

خالِيَةٌ مِن دَليلِ الاسْتِقبالِ (كَجاءَ زَيْدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَه) ويَجِيءُ أيْضاً مَوْضِعَهُ ظَرْفٌ أوْ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وُجُوباً، نحو: «رأيتُ الهِلالَ بَيْنَ السَّحَابِ» ....

أبو طالب

....

الناصية

مثل قولك: ائتني، ولا أجفوك بالنَّصبِ، وعلى الثَّاني فالفتحةُ بناء للتركيبِ، والأصل: ولا تضجرن بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فحذفت للضَّرورةِ، ولا ناهيةٍ، والعطف مثل: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] انتهى كلامه في (المغني) قبيل الجملةِ المفسرةِ، ثم أعاد المسألة في النَّوعِ الثامن من الجهةِ السَّادسةِ، فقال: ثم الأصح أن الفتحةَ يعني: فتحة تضجر إعراب مثلها في: لا تأكل السَّمك وتشرب اللبنَ، لا بناء لأجلِ نونِ توكيدٍ محذوفةٍ. انتهى. (تصريح).

(**قوله: خالية من دليل الاستقبالِ**) أي: مِن علامةِ الاسْتِقبال، وهي (السِّين، وسوف، ولن، ولم)؛ لأن الغرض من الحالِ تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقتِ حصول مضمون الحالِ، وذلك ينافي الاستقبال، واعترضَ بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثةِ على السواءِ، ولا يناسب الحالُ معنى الزمانِ الحاضرِ المقابلِ للاستقبالِ، إلا في إطلاقِ لفظِ الحالِ على كلٍّ منهما اشتراكاً لفظياً، وذلك لا يقتضي امتناع تصديرِ الحالِ بعلمِ الاستقبالِ. وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاصٌ بأحد الأزمنةِ فهم منها استقباليتها، وحاليتها، وماضويتها، بالنَّظر إلى ذلك المقيد لا بالنَّظر إلى زمن التَّكلمِ كما في معانيها الحقيقيةِ، وحينئذٍ يظهر صحة كلامِهم في اشتراطِ التَّجريدِ من علامةِ الاستقبالِ؛ إذ لو صدرت بها لفهمَ كونها مستقبلةً بالنَّظرِ إلى عاملها. (وغلط من أعرب) كالحَوْفيّ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً وبيان غلطه من جهة الصِّناعة ظاهر، وأما من جهةِ المعنى؛ فلأنه صير معنى الآية: سأذهب مهدياً، فصرف النفس إلى الذَّهاب، وهو في الآيةِ للهدايةِ. وأجيب: بأن مهدياً وقع بعد الذَّهاب الذي فيه تنفيس، فيلزمُ أيضاً أن يكونَ فيه تنفيسٌ، كالمقيدِ، قاله الدَّماميني. وأما قولهم: لأضربنه إن ذهب، وإن مكثَ، فإنما جازَ وقوعُ الشَّرطية فيه حالاً، وإن كانت مصدرة بدليل استقبالٍ وهو أن؛ لأن المعنى لأضربنه على كلِّ حالٍ؛ إذ لا يصحُّ اشتراطُ وجودِ الشيء وعدمه لشيء واحد، قاله في (المغني). وقال المطرزي: طريقُ جعل الجملةِ الشَّرطيةِ حالاً أن تجعلها خبراً لمن الحال له، تقول: جاء زيدٌ إن تسأله يعطك، جاء زيد وهو إن تسأله يعطك، ويكون الحالُ حينئذٍ هي الجملة الاسمية. اهـ. (تصريح).

(**قوله: كَجَاءَ زيد وَهْوَ نَاوٍ رحْلة**) مثال لما استكملتِ الشُّروط، فجملةُ (هُوَ ناوٍ رِحله) جاءت مَوْضِعَ الحالِ، وهي خالِيَة مِن عَلامةِ الاسْتِقبال، أيْ: جاءَ زيدٌ والحالُ هو يَقْصد الذَّهابَ.

(**قوله: نحو رأيت الهلال بين السَّحاب**) (بينَ السَّحابِ) ظرفٌ في مَوْضِع الحالِ، أي: رأيت الهلال حال كونِهِ بينَ السَّحابِ.

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩].

(وَ) جُمْلَةُ الحالِ سَواءٌ كانَتْ مُؤَكِّدةً أمْ لا، إذا جِيءَ بِها (ذاتُ بَدْءٍ بمُضارِعٍ) خالٍ مِن قَدْ (ثَبَتْ) أوْ نَفْيٍ بِلا، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩]) (في زينته) جارٌ ومجرور في مَوْضِعِ الحالِ، أي: حال كونه في زينَتِهِ.

(قوله: **وجملة الحالِ سواء كانت مؤكدةً أم لا إذا جيء بها... إلخ**) يعني: جملةُ الحالِ إذا كانَ أولها مُضارع مثبتٌ غير مَنفِيٍّ بلا قد، أوْ كانَتْ منفية بـ (لا) أوْ (ما) النافِيَتَيْنِ لا غيرهما، أوْ كان أوّلَها فعل ماضٍ بعد (إلا) أوْ قبل (أوْ). في هذهِ الحالات تأتي جُملةُ الحالِ مَعَ الضَّميرِ، وبِدُونِ الواو. (شيرازي).

(قوله: **ذات بدء بمضارع**) فإن بدئت بمعمولِ المضارعِ جاز الرَّبط بالواوِ؛ ولذلك جوز البيضاوي إعراب، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥] حالاً من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ (صبان).

(قوله: **خال من قد**) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدَّثِر: ٦] فجملة تستكثر حالٌ من فاعلِ تمنن المستتر فيه، ولم يقترن بالواوِ؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة، والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعلِ، فكذلك ما أشبهه، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وذاتُ بَدءٍ بمضارعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ

وأما نحو قوله: وهو عنترة العبسي:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقْتُلُ قَوْمَها زَعْماً لَعَمْرُ أبيكَ ليس بِمَزْعَمِ

(تصريح). فجملة (وأقتل قومها) حال من التاءِ في (علقتها) وهي مقترنة بالواوِ مع المضارع المثبت. (تصريح).

(قوله: **أوْ نَفْي بلا... إلخ**) وفي (الدشتي): فهذه خمسة أقسامٍ من الجملِ الحاليةِ ثلاثة مبدوءة بمضارعٍ خالٍ من قد، الأولى المثبتة، والثانية المنفية بلا، والثالثة المفية بما، واثنتان مبدوءتان بالماضي الأولى الواقعة بعد إلّا، والثّانية الواقعة قبل أو، وحكم هذه الخمسة أن تكون متحمّلة لضميرِ ذي الحالِ، وخالية من الواوِ الحالية. (دشتي).

(قوله: **أوْ نَفْي بلا**) نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، فجملة نؤمن بالله حالٌ من الضَّميرِ المجرورِ باللامِ، ولم تقترن بالواوِ؛ لأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير،

أوْ ما، أوْ بِماضٍ تالِ إلَّا، أوْ مَتْلُوّاً بِأوْ (حَوَتْ ضَميراً) رابِطاً ظاهِراً، أوْ مُقَدَّراً (وَمِنَ الْواوِ خَلَتْ) نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ....

أبو طالب

....

الناصية

فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن، قاله ابن مالك في شرحِ الكافية، وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثرياً، وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية:

وكنت ولا يُنَهْنِهُني الوعيد ....

وقول مسكين الدارمي:

أكسَبَتْه الورقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعى لأبْ

(تصريح). (قوله: أوْ ما) كقوله:

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبيبَةٌ فما لكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبّاً مُتيَّما

أنشده ابن مالك في (شرح التَّسهيل) فجملةُ (تصبو) حال من الكافِ في (عهدتك) ولم تقترد بالواوِ، ولما تقدم في لا. و(صباً) حال، والمعنى: كنت حالة الصَّبا غير لاه، وصرت في حالةِ الشَّيخوخة لاهياً، وكان مقتضى الحالِ عكس ذلك. (تصريح).

(قوله: أوْ بماض تال إلا) الإيجابية (نحو) ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١] فجملة كانوا به يستهزئون: حالٌ من الهاءِ والميم في يأتيهم، ولا تقترن بالواوِ عند ابن مالكٍ، وصرَّح شارحُ (اللبِّ) بجوازِ الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تالياً إلا، كقوله:

نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكان لِمُرتاعٍ بها وَزَرا

(قوله: أوْ مَتلُوّاً بأوْ) نحو: لأضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء، وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو؛ لأنها في تقدير شرطٍ، أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك ما كان في تقديره الصُّورة.

(قوله: وَمِنَ الوَاوِ خلت) وجوباً لشدّةِ شبهه باسمِ الفاعلِ بخلافِ الماضي، فليس شبهه به شديداً؛ لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً، يزيد المضارعُ بكونِهِ على حركاتِهِ وسكناتِهِ، وكالماضي الجملة الاسمية، تقول: جاء زيد يضحك، وقدم الأمير تقاد الجنائب بين يديه. ولا يجوز جاءَ ويضحكَ، ولا قدم وتقاد. (دشتي).

(قوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]) (تَسْتَكْثِر) مُضارع مُثبَت بدونِ (قد) وَقَعَ حالاً ورابِطه ضمير (أنت) مُستَتِر فيه، أي: ولا تجعل مِنَّة، والحال تَسْتَكْثِر أنتَ، يعني: تَعتبِر ما عَمِلْتَه كثيراً. وجملة (تَسْتَكْثِر) حال مُؤكّدَة، أمَّا بقيَّة الأمثلةِ، فليست مُؤكّدَة.

وَذَاتُ وَاوٍ بَـعْـدَهَـا انْـوِ مُـبْـتَـدَا   لَـهُ الْـمُـضَـارِعَ اجْـعَـلَـنَّ مُـسْـنَـدَا

﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصَّافات: ٢٥].

عَـهِـدْتُـكَ مـا تَـصْـبُـو وَفِـيـكَ شَـبِـيـبَـةٌ   [فَـمـالَـكَ بَـعْـدَ الـشَّـيْـبِ صَـبّـاً مُـتَـيَّـمـا]

﴿إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الزخرف: ٧]، «لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ».

(وَ) إنْ أتى مِن كَلامِ العَرَبِ جُمْلَةٌ مَبْدُوَّةٌ بِما ذُكِرَ، وهي (ذاتُ واوٍ) فَلا تُجْرِهِ عَلى ظاهِرِهِ، ....

أبو طالب

(قوله: عهدتك ما تصبو) رأيت في نسخةٍ غير معتبرةٍ أن هذا الكلام جزءٌ من بيتٍ هو هكذا:

عَـهِـدْتـك مـا تـصـبـو إلـى ذي مـحـبـةٍ   وإن كـان قَـلْـبـي ذا لِـوَجْـهـك صـابِـيـا

عهدتك، أي: لقيتك، وما تصبو، أي: وما تميلُ، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصَّافات: ٢٥]. (لا تَناصَرُون) جملة مَنفية بـ (لا) وَقَعَتْ حالاً ورابِطُها (الواو) أي: ما لكم والحال لا تَناصَرُونَ أَنْتم. (شيرازي).

(قوله: عهدتك ما تصبو) أي: تميل إلى الجهلِ، والمتيَّم: من تيمه الحبُّ، أي: استعبده وأذله (المَعنى): عَرفْتُكَ ـ أيها المخاطب ـ في زمانِ الشَّبابِ، والحال أنك لا تصبو، يعني: لا تجهل، فما لك صرت بعد الشيب جاهلاً هالكاً من حبِّ المعاشقة. (الشَّاهد) (ما تَصْبو) حيث إنّها جملة مَنفية بـ (ما) وَقَعَتْ حالاً، وَرابِطها ضمير (أنت) مستتر فيه، أي: عَهدتكَ، والحال ما تَصبو أنتَ. (شيرازي).

(قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾). جملة ﴿كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ التي أوَّلها فعل ماضٍ بَعدَ (إلا) وَقَعَتْ حالاً، ورابِطها (الواو) في (كانُوا) أي: وما يأْتيهم مِن رَسولٍ إلا والحال أنّهم كانوا يَستهزِئونَ بِهِ. (شيرازي).

(قوله: لأضربنه ذهب أو مكث) (فذَهَبَ) ماضٍ قَبلَ (أوْ) وَفاعِلها ضميرُ (هو) مستَتِر فيه، وَقَعَتْ هذه الجملة حالاً، أي: لأَضْرِبَنّه حال كونه ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ. (شيرازي).

(قوله: بما ذكر) أي: المضارع المثبت بِدُونِ قَد؛ لأنه المذكور في كلامِ المصنفِ والخمسة الأخر، زادها الشَّارح.

(قوله: فَلا تُجْرِهِ عَلى ظاهِرِهِ) أي: لا تَعتَبر الواوَ رابطاً أي: ليسَ لكَ أن تقولَ إن الحال جملة فعلية، والرابط واو؛ لأنا قلنا: إن فعل المضارع المثبت إذا وقع حالاً، فرابطه الضَّمير فقط ومن الواو خلت، بل قدّر مبتدأ والفعل خبره، فتصير الجملة اسمية، والاسمية يجوز أن تأتي بواو. (شيرازي).

بَلْ (بَعْدَها) أي: بَعدَ الواوِ (انْوِ مُبْتَدَأً لَهُ المُضارِعَ) المَذكُورَ (اجْعَلَنَّ مُسْنَداً) خَبَراً، نحو:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكا

أي: أنا أَرْهَنُهُمْ مالِكاً. ....

أبو طالب

(قوله: فلما خشيت أظافيرهم)... إلخ، قاله عبد الله بن همام السَّلولي، وضمير الجمعِ لطائفة ابن زياد، والأظافير: جمع أظفار، لجمع ظفر بالضَّمِّ فالسُّكون، شبههم بالسِّباع الخبيثة، فأنبت لهم الأظفار.

الناصية

(قوله: انْوِ مُبْتَدَأً لَهُ الْمُضَارِعَ المَذكُورَ) أي: انو فيها، وأما الضَّمير في بعدها، فعائد على الواو، ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور، أي: اقصد ذات واو، وإن جوزناه مع حذف الشَّاغلِ.

(قوله: اجعلن مبتدأ خبراً) أي: إذا جاء من كلامِهم ما ظاهره أن جملةَ الحالِ المصدرة بمضارعٍ مثبت تلت الواو، حُمِلَ على أَنَّ المضارعَ خبر مبتدأ محذوفٍ، من ذلك قولهم: قمت وأصك عينه؛ أي: وأنا أصك.

(قوله: فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُم... إلخ) قاله عبد الله بن همام السلولي. وهو من المتقارب، وأجزاؤه فعولن ثماني مرات، وعروضه وضربه محذوفان، وبعض حشوه مقبوض، ولما حرف ربط على الصَّحيحِ، والخشية: الخوف، والأظافير: جمع أظفور، مثل أسبوعٍ وأسابيع، وهي إحدى لغاتٍ خمسٍ في الظُّفر، والثانية: وهي أفصحها ظفر بضمتين، والثالثة: إسكان الفاء للتَّخفيفِ، والرابعة: بكسرِ الظَّاءِ وزان حمل، والخامسة: بكسرتين للإتباعِ، والمراد منها هنا الأسلحة، والنَّجاة: الخلاص، والواو في قوله: وأرهنهم داخلة على مبتدأ محذوفٍ، وجملة أرهنهم خبره، والتَّقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ، والخبر في محل نصبٍ على الحالِ من فاعل نجوت، وأرهنهم مضارع رهنت المتاع بالدَّين حبسته به، ومالك اسم رجل (والمعنى) فلما خفت من أسلحةِ هؤلاء القوم تخلصت منهم في حال حبسي لهذا الرجل عندهم، وإبقائه لديهم. (والشاهد) في قوله: وأرهنهم حيث يدلّ بظاهره على أن الجملة المضارعية الواقعة حالاً تقترن بالواو، مع أنها لا تربط إلا بالضَّميرِ فيؤوّل ذلك بإضمار مبتدأ بعد الواو، كما عرفت فتكون الجملة اسمية.

(قوله: أي: إنما أَرْهَنُهُمْ مالِكاً) حيث وقع حالاً، وهو مضارع مثبت، والأصل فيه عدم الواو، وهو كما قلنا: ضرورة أو مؤول بالاسمية. فافهم. وفي (الشيرازي) والحالُ أنا أرهَنُهُم مالِكاً ـ وهو رجل ـ (الشَّاهد) في (أرهَنُهُم) فِعلٌ مُضارعٌ مُثبتٌ بِدُونِ قَد وَقَعَ حالاً، والواوُ المَذكورة قبلَه لَيست رابِطاً، وإنَّما الرَّابِط ضَمير (أنا) مستَتِر قبلَهُ على الابتدائية، والمُضارِعُ خَبَرُهُ.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

وَذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ مَقرُونٍ بِقَد تَلزَمُها الواو، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصَّف: ٥] قاله في «التَّسهيل».

(وَجُمْلَةُ الْحالِ سِوى ما قُدِّما) وهي الجُملةُ الاسميَّةُ مُثبَتَةٌ أَوْ مَنفيَّةٌ، والفِعْليَّةُ الْمُصَدَّرَةُ بِمُضارِعٍ مَنْفِيٍّ بلم، أَوْ بماضٍ مُثبَتٍ أَوْ مَنفِي، بِشَرْطِ أَنْ تكونَ غيرَ مُؤَكِّدَةٍ تأتي (بِواوٍ) فَقَطْ،

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: وذاتُ بَدْءٍ. . . إلخ) أي: تلزم الواو مع المضارعِ المثبتِ، إذا اقترن بقد، نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصَّف: ٥] ذكره في (التسهيل) هذا تقييد لإطلاق المتن وإنما تلزم مع ذلك، قيل: لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعلِ؛ لعدم دخولها عليه، وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز كما أفاده (سم) ونازع السَّعد فيما ذكره الشراح، فقال: التَّقدير في الآية: وأنتم قد تعلمون، رمثل ما ذكر في لزومِ الواو الجملة الفاقدة للضَّميرِ نحو: جاء زيد، وما طلعت الشَّمس.

(قوله: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصَّف: ٥]. . . إلخ) فجملة تعلمون حال من الواوِ في تؤذونني وهي مقررة للإنكار، فإن قد لتحقيقِ العلمِ والعلم بنبوته، يوجب تعظيمه، ويمنع من إيذائه، قاله البيضاوي.

(قوله: أَوْ مَنفِي) غير الواقعِ بعد إلّا أو قبل أو.

(قوله: بِشَرْطِ أَنْ تكونَ غير مؤكدَة) نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢] فجملة (لا ريب فيه) ليست بحال؛ لكونها مؤكدة.

(قوله: تأتي بواو فَقَطْ) دون الضَّميرِ (نحو ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يُوسُف: ١٤]) فجملة (ونحن عصبة) حال من (الذئب) مرتبطة بالواو فقط، ولا دخل لنحن في الرَّبط؛ لأنها لم ترجع إلى صاحبِ الحالِ، وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة؛ لأنها تدلُّ على الجمعِ، والغرض اجتماع جملةِ الحالِ مع عامل صاحبها.

(قوله: تأتي بواو) أي: يجوز ربطها بواو الجواز منصب على التَّقييد بالواو، أو بالضَّمير، أو بهما، فلا ينافي كون مطلق الرَّبط واجباً. قال الدَّماميني: هذه الواو مستعارة من العطفِ لربط جملةِ الحالِ بعاملها، كاستعارة الفاء من العطفِ لربط الجزاء بالشَّرطِ، وإنما خصت الواو؛ لأنها للجمع، والغرض اجتماع جملة الحالِ مع العاملِ هذا، وتسمَّى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادفُ الحرفُ الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق.

نحو: «جَاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قائِمٌ»، «جاءَ زيدٌ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ»، «جاءَ زيدٌ وَقَد طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، «جاءَ زيدٌ وما طَلَعَتِ الشَّمْسُ».

وشرطُ جُملةِ الحالِ المُصدَّرَةِ بالماضي المُثْبَتِ المُتَصرِّفِ المُجَرَّدِ مِن الضَّميرِ، أنْ يَقْتَرِنَ بِقَد ظاهِرَةً أوْ مُقَدَّرَةً، لِتُقَرِّبَهُ مِن الحالِ. ....

أبو طالب

(قوله: **المجرد من الضمير**) أي: من مطلقِ الضَّميرِ، بخلافِ المقترن متعلقة أو نفسه به، نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠]، ونحو قوله: «ما آيس الشَّيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النِّساء»، أي: إلا حالاً عزم إتيانهم من قبلها، واستشكل هذا الحديثُ بأنه مفيد بعكسِ المقصود. والجوابُ أن المراد بالنفي اليأس من قبل غير النِّساء، لا مطلوب بقرينة أن عزم الإتيان من قبلها ينافي اليأس من قبلها، أو مثال المعنى على هذا إلى قولنا: كلما آيس الشيطان من بني آدم من قبل

الناصية

(قوله: **نحو جاء زيد وعمرو قائم... إلخ**) المِثالُ الأوَّل للنَّوعِ الأوَّل، والمِثالُ الثاني لِلنَّوعِ الثَّالث، والمِثال الثَّالِث لِلنَّوعِ الرَّابع، والمثالُ الرَّابع للنَّوْعِ الخامِس، أمَّا النَّوعُ الثاني فَمِثالُهُ: (جاءَ زيدٌ وما عَمْروٌ قائِماً).

(قوله: **وشرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت... إلخ**) مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط. وجواز إثباتها وحذفها في المرتبطِ بالضَّميرِ وحده، أو بهما معاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٦] ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٨]؛ إذ الأصل عدم التَّقدير لاسيما مع الكثرة. (صبان).

(قوله: **إن تقترن بقد ظاهرة... إلخ**) لأنّ الماضي يَدُلُّ على الزَّمانِ السَّابِقِ، وجُملة الحالِ يَجِبُ أنْ تكُونَ بِمَعنى الزَّمانِ الحاضِر، فإذا دَخَلَ (قَد) عَلَيه كانَ تأكيداً للماضي، فيصيرُ بمنزلَةِ الزَّمانِ الحاضِرِ، وَقَد مَرَّ مِثالُهُ (جاءَ زيدٌ وقد طَلَعَتِ الشَّمسُ) فإنْ كانَ المِثالُ (جاء زيدٌ وَطَلَعَتِ الشمسُ) لَزِمَ تقديرُ (قَد) (شيرازي).

(قوله: **ظاهِرَةً أوْ مُقَدَّرَةً**) فالظَّاهرة نحو: جاءني زيد وقد ركب غلامه، والمقدّرة نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠] أي: قد حصرت، قاله المحشي.

(قوله: **لِتُقَرِّبَهُ مِن الحالِ**) بضمِّ التاءِ وفتح الباء مضارع قرّب، أي: لتقرب قد الفعل الماضي من الحالِ. مراده أن جملة الحال لا بدَّ أن تكون مقترنة بزمانِ الحالِ، كما يفهم من كلمةِ الحالِ، فإذا كانت فعلاً ماضياً، فلا بدَّ أن تدخلها قد ليبدل الماضي بالحال؛ لأن قد فيها معنى الحال؛ لكونها للتحقيق، فالفعل الواقع بعدها ثابت فعلاً. (دشتي).

واسْتَشْكَلَهُ السَّعيدُ، وتَبِعَهُ شَيْخُنا العَلَّامَةُ الكافجي، بأنّ الحالَ الّذي هو قيدٌ عَلى حَسَبِ عامِلِهِ، فإنْ كانَ ماضِياً، أوْ حالاً، أوْ مُستقبلاً فكذلك، فَلا مَعنى لِاشْتِراطِ تَقْرِيبِهِ مِن الحالِ [أي: الزَّمَنِ الحاضِرِ] بِقَد. ....

أبو طالب

غير النِّساء عزم إتيانهم قبلهن، فيكون الاقترانُ الملحوظُ بين العاملِ والحالِ بعلية العاملِ، كما قد يكون بعليتها له، وقد يكون بلا علية أحدهما للآخر، ولو سلم الإطلاق، فنقول: غاية ما يدلُّ عليه الاستثناء، اقتران يأس ما يعزمُ الإتيان لا اليأس من كل جهةٍ، والمقام يخصِّصه بالمرادِ، ولو سلم فنقول: لا يدلُّ الكلام على بقاء اليأس بعد العزم، بل يحتمل أن يراد بالاقترانِ الاقتران بالاتصالِ، ويكون الإتيانُ لإزالته، ولو سلم فلم لا يجوز أن يكون معنى ما آيس ما فعل اليأس.

(**قوله: فلا معنى لاشتراط... إلخ**) هذا لوجهين؛ الأول: أن هذه الحال غير ما نحن بصدده، والثاني: أنه لو سلم اتحاد الحالينِ فلا معنى للتَّقريبِ، بل لا بد من الاقترانِ.

الناصية

(**قوله: لِتُقَرِّبَهُ مِن الحالِ**) أي: إلى الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها، فتفوت المقارنة، هذا ملخص ما قاله الدَّماميني. وقد ينازع في ذلك الإشعار؛ إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل، ثم رأيته في حاشيته على (المغني) ناقش بمثل ذلك، ثم قال: وإنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل، فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون، وخرج بالمثبت المنفي، فلا يقترن بقد فيما يظهر. (صبان).

(**قوله: واسْتَشْكَلَهُ السَّعد... إلخ**) أي: استشكل لزوم قد لهذه المناسبة، وحاصل الإشكال أن الحال لها معنيان أحدهما: زمان الحال، والثاني: الهيئة الخاصة، مثل: راكباً التي هي قيد لعاملها، فإن قولنا: جاء زيد راكباً، يكون (راكباً) قيد المجيء زيد، والمراد من الحال فيما نحن فيه هو القسم الثاني لا زمان الحال، والحال بالمعنى الثاني لا اختصاص لها بزمان خاص، بل هي تابعة لعاملها، فإن كان ماضياً فهي في الماضي، وإن كان حالاً فكذلك، فلا حاجة لدخول قد على الماضي لذلك. (دشتي).

(**قوله: بأن الحال الذي هو قيد... إلخ**) يعني: الحال قيد مِن قُيود الكَلام، فيجب أنْ يكونَ على حَسَبِ عامِلِهِ، فإنْ كانَ عامِلُهُ ماضياً، كانَ الحالُ ماضِياً، أوْ كان العامِلُ مُستقبلاً كانَ الحالُ مُستقبلاً، وإنْ كانَ العامِلُ للزَّمن الحاضِر كانَ الحالُ ـ أيضاً ـ لِلزَّمَنِ الحاضِر. (شيرازي).

(**قوله: على حسب عامله**) خبر بأنّ، والمعنى أن الحال الذي هو قيد للعامل إنما هو على حسب عامله من حيث الزَّمان. (دشتي).

(**قوله: فَلا مَعنى لِاشْتِراطِ تَقْرِيبِهِ**) أي: تقريب الماضي.

قال: فما ذَكَرُوهُ غَلَطٌ نَشَأَ مِنِ اشْتِراكِ لَفْظِ الحالِ بَيْنَ الزَّمانِ الحاضِرِ، وهو ما يُقابِلُ الماضِي، وبَيْنَ ما يُبِينُ الْهَيْئَةَ المَذْكُورَةَ، انْتَهى. وَقَدِ اخْتارَ أبو حَيَّان ـ تبعاً لِجَماعَة ـ عَدَمَ الاشْتِراطِ كَما لَوْ وُجِدَ الضَّمير.

(أوْ) تَأْتي (بِمُضْمَرٍ) فَقَطْ، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البَقَرَة: ٣٦]، ....

أبو طالب

(**قوله: غلط**) الغلط بالطّاء المؤلفة المهملة: هو الخبطُ في الأقوالِ، وبالتاء المثناة الفوقانية، هو الخبط في المحاسباتِ.

(**قوله: نشأ من اشتراك**) أقول: قد أجيب عن هذا الاعتراض بوجهٍ وجيه، هو أن الحالَ والعامل إذا كانا ماضيين كان المتبادر أن ماضوية الحالِ بالنِّسبة إلى زمانِ عامله، كما يحكم به الذَّواق السَّليم؛ لأن زمانَ القيدِ غالباً قبل زمانِ المقيدِ من حيث هو مقيدٌ، وهذا مناف للتقارنِ المعتبرِ في الحالِ، فوجب أن يدخلَ عليه لفظ قد المقرب للماضي إلى الحالِ المقابل له؛ ليصير هذا التَّقريب مقارناً لزمانِ عاملهِ هذا، والعجب كل العجبِ عن عدمِ تفطن هذا المعترضِ لهذا الجوابِ، مع أنه تحرير في كل بابٍ، وأعجب من هذا إسناد الغلطِ إلى أجلة العلماءِ، وجعل منشأ الغلط ما لا ينبغي أن يسند إلى من له أدنى فهم وذكاء.

الناصية

(**قوله: فما ذكروه غلط نشأ... إلخ**) توضيحُ ذلك: (الحال) يطْلَق عَلى مَعْنَيَيْن: (أوَّلهما) الحال: أي الزَّمن الحاضر (ثانيهما) الحال: أي: حالَة ذيها، والحالَة قَد تكون ماضِيَةً، وقَد تكون مستقبلة، وقَد تكون حاضِرَة، ولَمّا كان (الحال) أيضاً بِمعنَى الزَّمنِ الحاضِرِ تَخَيَّلوا أنّ (الحالَ) بالمَعنى الثاني يَجِب أنْ يَكُونَ للزَّمَنِ الحاضِرِ.

(**قوله: وَبَيْنَ ما يُبِين الْهَيْئَة المَذْكورَة**) أي: الذي هو قيد يعني الحال المصطلح.

(**قوله: عَدَمَ الاشْتِراطِ**) أي: عدم اشتراط قد كما أنه لو وجد الضَّمير لا يحتاج إليه إجماعاً.

(**قوله: أوْ بِمُضْمَرٍ**) يرجع إلى صاحب الحالِ.

(**قوله: أوْ تَأتي بِمُضْمَر فَقَطْ**) أي: بدونِ الواوِ، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البَقَرَة: ٣٦] فبعضكم مبتدأ، وعدو خبره، ولبعض متعلّق بعدوّ، والجملة حالٌ من الواو في: اهبطوا (أي: متعادين) يضل بعضكم بعضاً، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحوّاء بدليل اهبطا منها جميعاً، وجمع ضميرهما؛ لأنهما أصلا البشر، فكأنهما جميع الجنسِ، وقيل: الضمير لهما ولإبليس والحية، وصحَّح الزَّمخشري الأول.

(**قوله: نحو: اهبطوا... إلخ**) قيل: الخطاب لآدم وحوّاء، وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر. وقيل لآدم وحوّاء فقط بدليل آية قلنا: اهبطا، وصححه الزمخشري، وعليه فالجمع، والتَّعادي باعتبارِ

﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٤]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠]، «جاءَ زيدٌ ما قامَ أبوهُ» (أوْ بِهِما) ....

أبو طالب ______________________________

....

الناصية ______________________________

ما فيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل، وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارناً للهبوطِ حتى تكون الحال مقارنة، ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة، وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحالِ المقدرةِ هو حالُ صاحبها، وقد أسلفنا في بابِ الاستثناءِ عن الدَّماميني، ما هو صريح في عدمِ وجوب ذلك، وجواز كون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصحُّ كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال، أي: اهبطوا حال كونكم مقدراً تعاديكم من الله تعالى، فتأمل.

(قوله: نحو «اهبطو»... إلخ) الآية الأولى مثال للجملةِ الاسميةِ؛ وهي ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البَقَرَة: ٣٦] والضَّمير (كم) في بعضكم، وذو الحال ضمير جمع المخاطب في اهبطوا، والآية الثانية للمضارع المنفي بلم، والضمير هم وذو الحال ضمير جمع المغايب في ﴿فَانقَلَبُوا﴾، والآية الثالثة للماضي المثبت، وهو حضرت، والضَّمير في الحال هم وذو الحال ضميرُ الجمعِ الغائب من جاؤوا، والمثال الأخير الماضي المنفي.

(قوله: نحو ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعرَاف: ٢٤] ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣] جملة اسمية مُثبتة وَقَعَتْ حالاً ورَابِطها الضَّميرُ (كُمْ).

هذا، وقال الدنوشري: توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالاً، فإن التَّعادي ليس مقارناً للهبوطِ، ولا يصحُّ جعلها حالاً مقدرة؛ لأن المقدَّر للحالِ صاحبها، وحوّاء وآدم لا يقدران المعاداة، وأما إذا لم يخصّ الخطاب بهما، فالأمر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة، والتَّعادي بينهما باعتبار ما لهما من الذُّرية التي كالذر.

(قوله: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٤]... إلخ) ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ جملة فعلية أوَّلها مُضارع مَنفِي بِلَمْ وَقَعَتْ حالاً، ورابطُها الضَّميرَ (هُم) قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠] (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جملة فعلية أوَّلها ماضٍ مثبت وقَعَتْ حالاً، ورابطُها الضَّمير (هُمْ).

(قوله: جاءَ زيدٌ ما قامَ أبوهُ) (ما قامَ أبوهُ) جُملةٌ فِعلية أوَّلها ماضٍ مَنفي ـ وَلَيْسَتْ تأكيداً ـ وَقَعَتْ حالاً ورابطها الضَّميرُ في (أبوه)، أما مِثالُ الجُملةِ الاسميةِ المَنفيةِ، فنحو: (جاءَ زيد ما قائِم أبوه) (شيرازي).

(قوله: أوْ بهما) أي: الواو والضَّمير) معاً؛ لتقوية الربط، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٣] فجملة (هم ألوف) حال من الواو في (خرجوا) وهي مرتبطة بالواوِ والضَّميرِ، وهو هم.

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

نحو: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]، «جاءَ زَيْدٌ وما قامَ أبوه».

(وَالْحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فِيها عَمِلْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: أوْ بِهِمَا) معاً، وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية، وجملة الماضي مثبتتين كانتا، أو منفيتين، وجملة المضارع المنفي، ويستثنى من ذلك ما تقدم التّنبيه عليه، وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة، وجملة الماضي التالي إلا، والمتلو بأو، والمضارع المنفي بلا، أو بما على ما مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما. وأما المنفي بلن، فلا يمكن هنا أي: لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (صبان).

(قوله: نحو ﴿خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]. (وَهُمْ ألوف) جملة اسمية مثبتة وَقَعَتْ حالاً، ورابِطُها الواوُ، وَالضَّمير (هُمْ). (شيرازي).

(قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ...) جملة فِعلية أوّلها مُضارع مَنفِيّ بِلَمْ وَقَعَتْ حالاً، ورابِطُها الواوُ وَالضَّمير في (لَهُم) (شيرازي).

(قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ...﴾ [البقرة: ٧٥]). ﴿وَقَدْ كَانَ...﴾ [البقرة: ٧٥] جملة فِعلية أوَّلُها ماضٍ مثبَت وَقَعَتْ حالاً ورابطها الواو، وَالضَّمير في (مِنْهُمْ). (شيرازي).

(قوله: جاءَ زيد وما قامَ أبوه) جُملةٌ فِعليةٌ أوَّلُها ماضٍ مَنفِي ـ ولَيستْ تأكيداً ـ وَقَعَتْ حالاً ورابِطُها الواو، والضَّمير في (أبوه). وَقَعَتْ حالاً ورابِطُها الواو، والضَّمير في (أبوه).

أمّا مِثال الجملةِ الاسميةِ المَنفيةِ فنحو: (جاءَ زيد وما قائم أبوه). (شيرازي).

(قوله: والحال قد يحذف... إلخ) قيل منه قيما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] والتّقدير أنزله قيماً فجملة النفي معطوفة على ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]. وقيل: حال من الكتاب، فجملة النفي معترضة، أو حال أولى بناء على جواز تعدّد الحال، وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة؛ لئلا يلزم العطف على الصّلة قبل كمالهما، وقيل: حال من الضّمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب. وقيل: المنفية حال، وقيماً بدل منها عكس عرفت زيداً أبو من هو. ومن العجائبِ ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قيماً صفة لعوجاً، ونظيره

جَوازاً لِدَليلٍ حَاليٍّ كقَوْلِكَ لِلْمُسافِرِ: «راشِداً مَهْدِيّاً»، أوْ مَقاليٍّ، نحو: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة: ٤].

(وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ) مِمَّا يَعمَلُ في الحالِ وَجَبَ فيه ذلك، حَتَّى إنَّ (ذِكْرَهُ حُظِلْ) أي: مُنِعَ مِنه؛ ....

أبو طالب

....

الناصية

إعراب أحوى صفة لغثاء على تفسيرِ الأحوى بالأسودِ من شدةِ الخضرةِ؛ لكثرة الري، كما فسر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرَّحمٰن: ٦٤]، وإنما هو على هذا حال من المرعى، وأخر لتناسب الفواصل، أما على تفسيره بالأسود من الجفافِ واليبس، فهو صفةٌ لغثاء، كذا في (المغني). والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السَّيل على جانب الوادي من الحشيشِ ونحوه. شمني (صبان).

(**قوله: جوازاً... إلخ**) قال الدنوشري، قال الجلال السّيوطي في شرحِ ألفيته: يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو مجروراً، أو اسم إشارةٍ، ونحو ذلك، فلا يجوز حذفه فهم أولاً؛ لضعفه. اهـ. وأقول: مر عن (المغني) وابن مالك ما يقتضي أن حرف التَّشبيه يعملِ محذوفاً فتفطن له، ثم إنه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوالٍ جواز الحذفِ ووجوبه ووجوب (الذِّكر) (يس).

(**قوله: كقولك للمسافر**) أي: للقاصدِ سفراً ومأجوراً للقادم من حجٍّ.

(**قوله: راشِداً مَهْدِيّاً**) أي: سافر راشداً بقرنية تهيُّئه للسفرِ. وفي (الشيرازي) تقديره: سِرْ راشِداً مَهْدِيّاً، فـ(راشِداً مَهْدياً) حالٌ وعامِله مقدْر؛ لأنّ التَّهَيُّؤَ لِلسَّفرِ يَدل عليه. (شيرازي).

(**قوله: أو مقالي**) كأن يقع في جوابِ استفهامٍ كقولك: راكباً لمن قال لك: كيف جئت، أو جواب نفي (نحو: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة: ٤]) أو جوابُ شرط نحو: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البَقَرَة: ٢٣٩] فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً.

(**قوله: نحو: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة: ٤]**) (قادِرينَ) حال تقديره: بَلى نجمع قادِرينَ، قبله.

﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القِيَامَة: ٣] (لَنْ نَجْمَعَ) قَرينَة مَقالية تَدُلُّ عَلى أنْ عامِلَ (قادِرينَ) هو (نَجْمَعُ) مُقَدَّراً، وفي (الدشتي): التَّقدير نجمعها قادرين، بدليل ذكر نجمع سابقاً في ﴿نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾. وفي (التَّصريح): لو قيل: تسافر راشداً ورجعت مأجوراً، ونجمعها قادرين، وصلوا رجالاً، لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة.

(**قوله: وبعض ما يحذف... إلخ**) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنوياً، لضعفه كاسم الإشارةِ والظَّرفِ.

(**قوله: وجب فيه ذلك**) أي: في البعضِ الحذف. قياساً في أربع صور: نحو: ضربي زيداً قائماً، ونحو: زيد أبوك عطوفاً وقد مضتا، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريجٍ نحو: تصدق بدرهم فصاعداً،

كعامِلِ المُؤَكِّدَةِ لِلجُمْلَةِ، والنَّائِبَةِ مَنابَ الخَبَرِ كَما سَبَق. والمَذكُورَةِ للتَّوْبِيخِ، نحو: «أَقاعِداً وَقَدْ قامَ النَّاسُ» أَوْ بَيان زِيادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ بتدريجٍ، كـ «تَصَدَّقْ بِدِينارٍ فَصاعِداً»، «وَاشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً» ....

أبو طالب

(قوله: نحو أقاعد) أي: اثبت قاعداً، والشَّاهد في كلا الحالينِ فإنهما مترادفان.

الناصية

واشتر بدينار فسافلاً، وما ذكر لتوبيخٍ، نحو: أقائماً وقد قعد الناس، وأتميمياً مرة وقيسياً أخرى، أي: أتوجد؟ وأتتحول؟ وسماعاً في غير ذلك نحو: هنيئاً لك، أي: ثبت لك الخير هنيئاً أو هنأك هنيئاً.

(قوله: كعامِلِ المُؤكِّدةِ لِلجُملَةِ) أي: لمضمون جملة قبلها (نحو: زيد أبوك عطوفاً) والأصل أحقه، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدلِ من اللفظِ.

(قوله: كعامِلِ المُؤكّدَةِ لِلجُملَةِ) مِثل:

(أنـا ابـن دارَة مـعـروفـاً بِـهـا نَـسَـبـي) ....

الذي مَرَّ قَرِيباً عِندَ قَوْلِ النَّاظِمِ: (وَإنْ تُؤَكِّدْ جملة فمضمر).

(قوله: والنَّائِبَةِ مَنابَ الخَبَرَ) أي: السَّادة مسدَّ الخبرِ (نحو: ضربني زيداً قائماً)، والأصلُ حاصلٌ إذا كان قائماً أو ضربه قائماً على الخلافِ في تقديره، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوضِ والمعوضِ.

(قوله: كما سَبَق) في آخر بابِ المُبتَدَأ والخَبَرِ عِندَ قَوْلِ النَّاظِمِ. (كضربي العَبد مُسيئاً) حيثُ إنّ خَبَرَ (ضَرْبي) وهو (حاصِلٌ) حُذِفَ ونابَ عَنهُ الحال (مُسيئاً).

(قوله: والمَذكُورَةِ للتَّوْبيخ) أي: مع استفهام، كما مثل الشَّارح أولاً. وصريح كلامه لا ظاهره فقط، وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس، وهو مذهب سيبويه، وقيل: سماعي.

(قوله: نحو «أقاعداً... إلخ») تقديره: أتكون قاعِداً، ونحوه: أقائماً وقد قعد النَّاس، و) لمن لا يثبت على حالٍ: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) فقائماً حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً (أي: أتوجد) وتميمياً وقيسياً حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً، أي: (أتتحول).

(قوله: كتصدق... إلخ) تقديرهما: (فاذْهَبْ صاعداً بالمُتَصَدَّق به) و(فاذْهَبْ سافِلاً بقيمةِ ما تَشْتَريه) فصاعداً وسافلاً حالان، والفاء الدَّاخلة عليهما عطف عاملاً قد حذف وبقي معموله، من عطفِ الإخبارِ على الإنشاءِ، والأصلُ تصدَّق بدينارٍ، فذهب المتصدِّق به صاعداً، واشتره بدينار، فانحط المشتري به سافلاً أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروفِ العطفِ إلا الفاءِ.

(قوله: فصاعداً) اقترانُ الحالِ بالفاءِ، أو ثم هنا لازم كما في (التَّسهيل) والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على جملة إنشائية، أي: فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف. ويحتمل عندي أن المقدَّر إنشاء، أي: فاذهب بالعددِ صاعداً، فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية. (صبان).

وهو قِياسٌ، وكـ «هَنيئاً لَكَ» وهو سَماعٌ.

تتمة: الأَصْلُ في الحالِ أنْ تكونَ جائِزَةَ الحَذفِ، وَقَد يَعْرُضُ لَها مَا يَمْنَعُ مِنه كَكَوْنِهِ جَواباً، نحو: «راكِباً» لِمَنْ قال: «كَيْفَ جِئتَ»؟ أوْ مَقْصُوداً حَصْرها، نحو: «لَمْ أعُدْهُ إلّا حَرَضاً» ....

أبو طالب

(قوله: حرضاً) أي: عاداً على التَّخمير.

الناصية

(قوله: وهو قياس) أي: حَذفُ عامِلِ الحالِ في مِثل هذه المواردِ الخمسةِ قياسي، فكلّ مِثال كانَ مِن قبيلِ هذِهِ المذكورات، يَجِبُ فيه حذْف عامِلِ الحالِ، وأما هنيئاً لك، فليس لأحد أن يأتي بمثله، والتَّقدير: شرب هنيئاً.

(قوله: وكـ «هَنيئاً لك») فهنيئاً حال محتملة للتأسيس، والتأكيد منصوبة بفعل محذوف (أي: ثبت لك الخير هنيئاً) على التأسيسِ، (أو هنأك) ذلك (هنيئاً) على التَّأكيدِ، وهذا التَّقدير مأخوذ من قول سيبويه، وإنما نصب هنيئاً؛ لأنه ذكر أن خيراً أصابه إنسان، فقلت هنيئاً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً أو هنأك ذلك هنيئاً. اهـ. فحذفَ الفعلَ، وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري، وهنأ بتخفيفِ النونِ وبالهمز، ويقال: هنئ يهنأ كعلم يعلم، وهَنُؤَ يَهْنُؤ كظَرُفَ يَظْرُفُ.

(قوله: وهو سماع) أي: تقيس فيه على السَّماعِ، فوجوب حَذفِ عامِلِهِ سماعِي، وتقديره: اشْرَبْ هَنيئاً، أوْ كلْ هَنيئاً، أوْ غير ذلك على ما يُناسِبَ المَقام. (شيرازي).

(قوله: الأصل في الحال... إلخ) لأنّها فضلة وَلَيستْ ركناً في الكَلام، هذا وقد تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرّعد: ٢٣-٢٤] أي: قائلين ذلك، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البَقَرَة: ١٢٧] أي: قائلين ذلك.

(قوله: ما يَمْنَعُ مِنْه) أي: من الحذفِ أو توقف المراد عليها، كما مرَّ، وكما قد تحذفُ الحالُ قد يحذف صاحبها، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفُرقان: ٤١] أي: بعثه.

(قوله: لِمَنْ قال: «كَيْفَ جئتَ») إذ لو حذف راكباً لبقي السُّؤال بلا جوابٍ.

(قوله: نحو «لَم أعدهُ... إلخ») بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الدالِ من العيادة، أي: لم أذهب إلى عيادتِهِ إلا حالَ إشرافِهِ على الموتِ؛ إذ لو حذف الحال بقي لم أعده، وليس مراد المتكلّم نفي العيادة. (دشتي).

(قوله: نحو لم أَعُدْهُ إلا حرضاً) وفي (الشيرازي) أي: لَمْ أظنّه إلا هالِكاً. فَلَو حُذِفَ (حَرَضاً) صارَ المَعنى: لم أظنّه بالإطلاقِ، مَعَ أنَّ المُرادَ نَفي الظَّنِّ المُقَيَّدِ بِالهَلاك.

أَوْ نائِبَةً عَنِ الخَبَرِ، نحو: «ضَرْبِي زَيْدٌ قائِماً» أَوْ مَنْهِيّاً عَنْها، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: ٤٣].

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: نحو: ضَرْبي زَيْداً قائِماً) فـ (قائماً) حالٌ نابَ عَن خَبَرِ (ضَرْبِي) وهو (حَاصِل) فَلَوْ حذِف (قائِماً) بَقِيَ المبتدأ بِلا خَبَرٍ، وبِلا نائِبِ الخبر.

(قوله: نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: ٤٣]). جملة (وأنتم سكارى) حال، فلو حذِفت صارَ نهياً عن مُطلَقِ الصلاة، مَعَ أنّ النَّهْيَ عَنِ الصلاة في حالَةِ السّكْرِ لا مطلقاً.

التَّمْيِيزُ

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

هذا باب التمييز

وهو والمُمَيِّز، والتَّبْيين والمُبَيِّن، والتَّفسير والمُفَسِّر بِمَعنى [واحد]. (**اسْمٌ بِمَعْنى مِنْ مُبِينٌ**) ....

أبو طالب

(**قوله**: مبين) يحتمل أن يكون بالجرِّ نعتاً، لقوله من أو بالرَّفع نعتاً للاسمِ، والثاني أحسن كما حمله الشارح عليه.

الناصية

(**قوله**: **هذا باب التمييز**) وهو في الأصلِ مصدر ميز؛ إذا خلص شيئاً من شيء، وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسمِ المميز: تمييز مجازٌ من إطلاق المصدر على اسمِ الفاعلِ، كالطَّلع بمعنى الطَّالع والناجم، قاله أبو البقاء، و(التمييز) في الاصطلاحِ (اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو) إبهام (نسبة)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

اسم بمعنى من مبين نكرة ....

(**قوله**: **اسم**) أي: صريح. (**قوله**: **بمعنى من**) البيانية: أي: معناها الشَّائع استعمالها فيه كالبيانِ والابتداءِ والتبعيضِ، كما يتبادر من إضافة المعنى إليها، فلا يرد أنها تكون بمعنى في لا تخرج الحال بهذا القيد، بل بقوله: مبين، والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها، لا أنها مقدرة في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها، فعلم مما مر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية؛ ليكون قوله: مبين هو المخرجُ لاسم لا التبرئة، ونحو «ذنباً» كما صنع الشَّارح، ويجوز بقطعِ النَّظرِ عما صنعه الشَّارح حمل من على خصوصِ البيانيةِ بقرينةِ قوله: (مبين) فيكون لقوله: (مبين) فائدةٌ على هذا أيضاً، وإن لم تكن للإخراجِ، هكذا ينبغي تقريرُ المقامِ. (صبان).

(**قوله**: **مبين**) نعت لاسم، أي: مزيل لإبهامِ اسم قبله مجمل الحقيقةِ، أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها. اهـ. توضيح. وشرحه هذا، والأوفق بما يأتي عن ابن الحاجبِ أن يقال، أي: مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه، ولو بالتأويل، كما في تمييز النِّسبة، فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه، مثلاً: طاب زيد نفساً، مؤول بطاب شيء زيد، أي: شيء يتعلق بزيد، وهذا الشَّيء مبهم يفسره نفساً، واستفيد منه أن التَّمييز لا يكون مؤكداً، وهو رأي سيبويه، وأما (شهراً) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾ [التوبة: ٣٦] فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [التوبة: ٣٦] مبين لعامله، وهو اثنا عشر، قاله في المغني. (صبان).

لإبْهامِ الاسْمِ، أوْ نِسْبَتِهِ (نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْييزاً) فَخَرَجَ بالقَيْدِ الأوّلِ: الحالُ، وبالثاني: اسْمُ لا، ونحو:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً [لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ إلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

أبو طالب

(**قوله: لإبهام اسم أو نسبة**) المرادُ بالاسمِ ذات الاسم، لأن الحال أيضاً بين الاسمِ، لكن وصفه وهيئته، وقيل: التمييز مطلوب مبين للذات إلا أن الذَّات، قد تكون مذكورة، وقد تكون مقدرة، فإن قولك: طاب زيد نفساً، بتقدير قولنا: طاب شيء من زيد نفساً.

(**قوله: ونحو أستغفر الله ذنباً**) هذا جزء من بيتٍ هو هكذا:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستَ مُحْصِيَهُ   رَبّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

الناصية

(**قوله: فَخَرَجَ بالقَيْدِ الأوّل الحال**) وهو بمعنى: من؛ لأن الحال ليس بمعنى من. وفي (الشيرازي) القيد الأوّل هو (بمَعنى مِن) خرج مِنه الحالِ؛ لأنّه بِمَعنى (في) مَثَلاً: جاءَ زيد راكِباً مَعناه: في حالِ الرُّكوب، والقيد الثاني هو (مُبين) خَرَجَ مِنه اسْم (لا) التي لِنَفْي الجِنْس مَثَلاً: لا رَجُلَ في الدَّارِ، بِمَعنى: لا مِن رَجُل، لكنَّه لا يُبين شيئاً. وفي (التصريح) فخرج بالفصلِ الأولِ وهو بمعنى من (الحال) نحو: جاء زيد راكباً (فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من) (و) خرج (بـ) الفصل (الثاني) وهو مبين لإبهام اسمٍ أو نسبة اسمِ لا التبرئة (نحو: لا رجل و) ثاني مفعولي أستغفر، نحو:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ   ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

(فإنهما أي: رجلاً وذنباً (وإن كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها، نحو: لا من رجل، وأستغفر الله من ذنبٍ (لكنها) أي: من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين، (بل) هي (في الأول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنسِ، ولذلك بني اسم لامعها، (وفي الثاني) وهو أستغفر الله ذنباً (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الأول، وترك الجانب الأعلى؛ الذي لا يتناهى لكونه غير محدود، فكأنه قال: أستغفر الله مبتدئاً من أول الذنب إلى ما لا يتناهى، قال الموضح في (الحواشي) وليس المراد من قولهم في التمييز: بمعنى من أن تكون من مقدرة قبله؛ لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنسِ، كما يجاء بمن المبينة للجنس، لا أن ثم من مقدرة. اهـ.

(**قوله: وبالثاني اسْمُ لا... إلخ**) وهو قوله: مبين فإن اسم لا النافية للجنس متضمن لمعنى من كما ذكر في بابه، وكذا المفعول الثاني لأستغفر لصحة أن نقول: أستغفر الله من ذنب إلا أنهما لا يبينان إبهاماً. (دشتي). (**قوله: ونحو أستغفر الله ذنباً**) تمامه:

.... لَسْتُ مُحْصيَهُ   رَبَّ العِبادِ إلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقد يأتي التَّمْيِيزُ غير مُبِينٍ فَيُعَدُّ مُؤَكِّداً، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] وقد يَأتِي بِلَفْظِ المَعْرِفَة، نحو:

.... وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

أبو طالب

محصيه، أي: معدده ومحيط به، ورب العباد تابع لله، أو طرح وإليه... إلخ أي: إليه يرجع كلُّ ذات، وكلُّ عمل.

(**قوله: وطبت النفس**) قد تقدَّم بيانُ هذا البيت في بحث لام التعريف.

الناصية

هو من أبيات الكتاب من البسيط، الشاهد في (ذنباً) فإنه منصوب بنزع الخافض، وليس بتميز؛ لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من، ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام، والتمييز نكرة يتضمَّن معنى من، وهي لبيان ما قبله من إبهام.

ولما قيدوه بقولهم: لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً، فإنه ليس لبيان ما قبله؛ لعدم الإبهام، ولست محصيه صفة لذنباً. ورب العباد بالنَّصبِ؛ لأنه صفة قوله: الله. ويجوز الرَّفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي: هو ربُّ العباد.

(**قوله: الوجه**) أي: التوجه المَعنى: أَسْتَغْفر اللهَ مِن ذنبٍ لَسْتُ أنا محصي عَدَدِ ذلك الذَّنب، وذلك الله هو مربي العِباد، وإلَيه يكون وجه الإنسانِ وعَملَه. (**الشاهد**) في (ذنباً) فإنّه منصوب بِنَزْعِ الخافِضِ، بِمَعنى (مِن) أي: مِنْ ذَنْب، ولكِنَّه لَيْسَ مبيناً فَخَرَجَ بالقيدِ الثاني قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. الشّاهد في (شَهْراً) حيثُ إنّه تمييز لاثني عشر، لكنه ليس لبيان رفع الإبهام للعلم، بأن المراد من اثني عشر هو الشَّهر؛ لذكر شهورٍ قبلها فهو تأكيد.

(**قوله: نحو «وطبت النفس يا قيس عن عمرو»**) أوله:

رأيتك لما إن عرفت وجوهنا صددت ....

قاله رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب به قيساً المذكور (**قوله**): رأيتك، أي: أبصرتك فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله. ولما حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره، كما هنا، وهذا هو الصَّحيح، وقيل: إنها ظرف زمان بمعنى حين مبني على السُّكون في محل نصب متعلق برأيتك، وهي مضمنة معنى الشَّرط، وأن زائدة وعرفت وجوهنا، أي: أكابرنا وساداتنا فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله ومضاف إليه، والجملة فعل الشَّرط لا محل لها من الإعراب؛ لأنها غير جازمة، وصددت بفتحِ الصادِ والدال، أي: أعرضت فعل ماضٍ وفاعله، ومفعوله محذوف على التَّوسع تقديره عنا، وهي جواب الشَّرط، وطبت الواوِ للعطف وطاب فعل ماضٍ، والتاء فاعله، والنفس تمييز محول عن الفاعل، أي: وطابت نفسك، وهي مؤنثة إن أريد بها الرُّوح وإن أريد بها الشَّخص، فمذكرة، وتجمع على

فَيُعْتَقَد تَنْكِيرُهُ مَعْنًى ونَصْبُهُ (بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) في تفسير الاسْم، وبِالمُسْنَدِ مِن فِعلٍ أَوْ شِبهِهِ في تَفْسِير النِّسبة.

أبو طالب

....

الناصية

أنفسٍ ونفوس، ويا قيس يا حرف نداءٍ، وقيس منادى مبني على الضَّمِّ في محلٍّ نصبٍ، وعن عمرو متعلِّق بطبت، وهو مضمن معنى تسليت، فلذا عداه بعن، ويحتمل أن عن متعلقة بصددت وهو على حذف مضافٍ، أي: عن قاتل عمرو. (يعني): أبصرتك يا قيس حين عرفت ساداتنا وأكابرنا، أعرضت عنا، وطابت نفسك من قبلنا عن عمرو صديقك الذي قتلناه، أي: طابت نفسك وتسلت عن قاتله. (والشَّاهد) في قوله: النفس حيث ذكره معرفاً بالألفِ واللام، وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين؛ لأنه تمييز للشعر فهي زائدة عندهم، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فهي عندهم غير زائدةٍ، وقيل: إن النَّفس في البيتِ مفعول لصددت، وتمييز طبت محذوف تقديره: قلباً أَوْ لا تمييز له، فعلى هذا لا شاهد فيه.

(قوله: **فَيُعْتَقَد تَنْكِيرُهُ مَعْنىً**) فالتَّقدير: طبت نفساً.

(قوله: **ونصْبُهُ (بما قَدْ فَسَّرَهُ.. . إلخ**) يعني: إن كان التمييز مفسراً لاسم مفرد، فعامل نصبه هو ذلك الاسم الذي فسره التمييز، ففي قولنا: شبر أرض العامل هو شبر، وإن كان مفسراً للنسبة فالنَّاصب هو المسند والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، نحو: طبت نفساً، وفي الاسمية هو الخبر نحو زيد طَيِّبٌ نفساً. (دشتي) وفي (الشيرازي) التَّمييزُ يُنْصَب، فإنْ كانَ تمييزاً لِاسْم فَناصِبه نفس ذلِكَ الاسْم، كـ (جاءَ عِشْرُونَ رَجُلاً) وإنْ كانَ تمييزاً لِنِسْبَةٍ، فَناصبه المسند سَواء كانَ ذلكَ المسند فِعلاً كـ (طابَ زيد نَفْساً) أَوْ كانَ المُسند شِبْهَ فِعلٍ كـ (زيد طَيِّبٌ نَفْساً) فـ (عِشرون) نَصَبَ (رَجُلاً) و(طاب) و(طيِّب) نَصَباً (نَفْساً).

وفي (التصريح): وحكم التَّمييز النَّصب؛ لأنه من الفضلاتِ (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم). واختلف في صحةِ إعماله مع أنه جامد، فقيل شبهه باسمِ الفاعل؛ لأنه طالب له في المعنى (كعشرين درهماً) فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل زيتاً، فإنه شبيه بضارب عمراً في الاسمية، والطلبِ المعنوي ووجود ما به التَّمام، وهو التنوين والنون، وقيل: شبهه بأفعل من ذلك في خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمدٍ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، وهو أصل للصفة المشبهة؛ لأنه يعمل في السَّببي والأجنبي، وهي لا تعمل إلا في السَّببي دون الأجنبي، وهي أصل لأفعل من؛ لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة، وهو أصل للمقادير؛ لأنه يتحمل الضَّمير وهي لا تتحمله. وصحح هذا القول؛ لأن حمل الشَّيء على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل

هذا والاسمُ المُبْهَمُ الّذي يُفَسِّرُهُ التَّمييز أربعَةُ أشْياءٍ: العَدَدُ ....

أبو طالب

(قوله: العدد) جعل العدد قسيماً، إشارة إلى أنه ليس منه وفاقاً لابن هشام، وبعضهم جعله من المقدار، ومنشأ النزاع أن المراد بالعدد هو المعدود، وبالمقدار هو المقدر به، أي: الممسوح به، والمكيل به، والموزون به، لا الممسوح والمكيل والموزون، أقول: والظاهر أن التفرقة المذكورةَ تحكم لظهور أن ليس المراد بالمن مثلاً في قولنا: اشتريت مناً عسلاً نفس وصف المن، وبالعسل الموصوف به، بل المراد به أولاً هو الموصوف؛ إلا أنه لما كان مبهماً جيء بالتَّميز لتبيينه، فالحق أن العددَ قسمٌ من المقدار.

الناصية

أو شبهه) فالفعلُ (كطاب زيد نفساً) فنفساً منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو هو طيب أبوه) فأبوه منصوب بطيب، وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التَّقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النَّظم: (ينصب تمييزاً بما قد فسره) فإنه يقتضي أن التَّمييز بنصب بما قد فسره سواء كان مفسر الإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك، وأجاب عنه المرادي بأن التَّمييز لما رفع إبهام نسبةِ الفعلِ إلى فاعله، أو مفعوله، فكأنَّه رفع الإبهام عنه، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله: بما قد فسره، وذهب قوم إلى أن العامل في مميز النسبة هو الجملة؛ التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه، وهو اختيار ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين، ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع، وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور. (تصريح).

(قوله: أربَعَةُ أشْياء) هي العدد والمقدار، وما يشابه المقدار، وفرع التَّمييز والمقدار هي المساحة، والكيل، والوزن، وما شابهها. (دشتي).

(قوله: العدد) وهو قسمان صريح وكناية، فالصريح (كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤]) والكنايةُ ككم الاستفهامية، نحو: كم عبداً ملكت، وقدم الاسم على النسبة؛ لأن المفرد مقدَّم على المركب، وقدم العدد؛ لأنه أولى بالتَّمييز لوجهين؛ أحدهما: أنه يميز بالمقادير، نحو: أحد عشر رطلاً، أو شبراً أو قفيزاً ولا يعكس، والثاني أنه واجب النَّصب، ذكرهما في (شرح الكافية) وأفرد العدد عن المقادير بناء على إنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأن المرادَ بالمقدارِ ما لم ترد حقيقته، بل مقداره حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول: عندي مقدار رطل زيتاً، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، قاله الموضح في (شرح القطر). هذا وإنما لم يذكر النَّاظم تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات؛ لأن له باباً يذكره فيه، ولانفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهينِ المذكورين. وتمييز العدد إما واجب النَّصب كعشرين درهماً، أو واجب الجرِّ بالإضافة كمئتي درهم، ومنها جواز الجرِّ بمن، كما سيأتي. ومنها أنه يميز تمييز العددِ إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له، نحو عشرين مدّاً براً، وثلاثين رطلاً عسلاً، وأربعين شبراً أرضاً.

كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤] ولا يَجُوزُ جَرُّ تَمْيِيزِهِ، والمِقْدَارُ وهو مَسَاحَةٌ (كَشِبْرٍ أَرْضاً، وَ) كَيْلٌ، نحو: (قَفِيزٌ بُرّا، وَ) ....

أبو طالب

(قوله: كشبر أرضاً) مرفوع على أن يكون خبراً عن مبتدأ محذوف، وعطف عليه قوله: وقفيز براً، وأما قوله منوين لما كان بالياء فمنصوبٌ بمقدر، أي: اشتريت منوين، ولا يجوز أن يكون كلا اللفظينِ مجرورينِ بالكاف التَّمثيليةِ لوجوبِ الحكايةِ.

الناصية

(قوله: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤]). (كوكباً) تمييز لِلعَدَد (أحَدَ عَشَرَ).

(قوله: ولا يَجوز جَر تمْييزه) كما سيجيء في قولِ المصنفِ غير ذي العدد.

(قوله: وهو مساحة) قال الدَّنوشري: أي: ذو مساحة ينظر ما تعريف المساحة، والظَّاهر أنها لغة: قياس الأرض، وأما اصطلاحاً: فقال بعضهم: المساحة: طلب كمية ما في السَّطح والجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبة، أي: مربع المقدار الممسوح به من المجسماتِ والمكعب ما يمسح به من ذراعٍ أو قصبة، أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسَّطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحةِ وغيرهم، وقوله في التَّعريف: ما في السَّطحِ أو الجسمِ يخرج عنه طلبِ ما في الخطِّ من الأجزاءِ، ولعلهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولةِ طريقِ العلمِ بما فيه، وجعل التَّعريف قاصراً على ما ذكر، وظاهر أن المراد بالجسمِ الواقعِ في التَّعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي، فليتأمل. (حمصي).

(قوله: كَشِبْرٍ أَرْضاً... إلخ) تمييز لِلْمَساحَةِ (شِبْر)، و(براً) تمييز لِلكيلِ (قَفيز)، و(عَسَلاً وتَمْراً) تمييز لِلْوَزْنِ (مَنَوَيْنِ) هذا وناصب التَّمييزِ في هذا النَّوع مميزه بلا خلاف، وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الطَّلب المعنوي لمعموله، وقيل: لشبهه أفعل من، ورجحه المصرِّح.

(فائدة): إذا كان المقدار مخلوطاً من جنسين، فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل يقال: عندي رطل سمناً عسلاً على حد: الرُّمان حلو حامض، وقال غيره بعطف بالواو؛ لأنها للجمعِ الصَّادقِ بالخلطِ، وجوّز بعض المغاربة الأمرين، كذا في (الهمع).

(قوله: وقفيز) من المكيلِ ثمانية مكاكيك، والمكوك مكيال يسع صاعاً، ومن الأرضِ مئة وأربعة وأربعون ذراعاً، وليس مراداً هنا، جمعه أقفزة وقفزان. هذا وقع في شرح لمع ابن جني لأبي البقاءِ: ومن الممسوح عندي قفيزان شعيراً؛ لأن القفيز عبارة عن ضربِ قصبة في عشر قصبات في عُرف الحساب، وهو عشر الجريب. اهـ. ولم أره لغيره.

وَزْنٌ، نحو: (مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرا) وما يُشابِهُ المِقْدارَ، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] وَفَرْعُ التَّمْيِيزِ، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيداً» ....

أبو طالب

(**قوله: وما يشابه المقدار**) عطفٌ على العددِ.

(**قوله: نحو مثقال ذرة**) أي: ما يوزن ثقل ذرة، وهو ما يوضعُ في أحدِ كفتي الميزانِ؛ ليوزنَ به ما في كفته الأخرى، وخروجه عن المقدارِ؛ ليوزن به ما في كفته الأخرى، وخروجه عن المقدارِ إما على ما فسرنا به المقدار فظاهر، وإما على غيره، فلأن المعتبر في المقدارِ هو دلالته على تعيين قدر معين، والمثقال ليس كذلك لإطلاقه على القليلِ والكثيرِ.

(**قوله: وفرعها التمييز**) هو مميزٌ يؤخذ حقيقته من حقيقةِ التَّمييز، فإن الخاتم يؤخذ من الحديدِ، وعكس هذا يسمى أصل التَّمييزِ نحو: هذا حديد خاتماً.

الناصية

(**قوله: ومنوين**) تثنية (منا) بتخفيف النُّونِ والقصرِ (كعصا) والمَنَا: آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات، فيقال في تثنيتهِ منوان، كما يقال في تثنية عصا عصوان، ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتَّشديد، كما يقال في تثنية ضب: ضبان. (تصريح).

(**قوله: وما يُشابهُ المِقدارَ**) عطفٌ على المقدارِ، وهو ثالثُ الأربعةِ. (**قوله: وما يُشابهُ المِقدار**) في الوزنِ والكيلِ والمساحة، فالأولِ (نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به، وليس اسماً لشيء يوزن به عرفاً (و) الثاني نحو: (نِحْيٌ سمناً) فالنحي بكسرِ النونِ، وإسكان الحاءِ المهملة وبعدها ياء: اسم لوعاء السمن، وهو ما يشبه الكيلَ، وليس بكيل حقيقة، ويكون كبيراً وصغيراً، والثالث نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] فمثل شبيه بالمساحة، وليس مساحة حقيقة، وإنما هو دالٌّ على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدِّلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو: إن لنا غيرها إبلاً) ووجه حمله عليه أنه غير وهم يحملون الغير على المثل، كما يحملون المثل على المثلِ، ولم يحمل على غيره؛ لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدارِ إلا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل. (تصريح).

(**قوله: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]**). (مِثقال ذرة) مُبْهَم، وتمييزه (خَيْراً). وفي (الدشتي) المثقال في الآية ليس المثقال المعهود الذي هو وزن من الأوزان؛ بل المراد وزن ذرة، وهو غير معيّن فالمثقال ليس بمقدار، بل شبه المقدار. (دشتي).

(**قوله: نحو: خاتمٌ حَديداً**) فالتَّمييز وهو حديداً أتى لفرعه وهو الخاتم إذ الخاتم فرع، وقسم من الحديد والحديد أصله. وفي (التصريح): فإن الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصوغ منه، فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، وضابطه كل فرع حصل له بالتفريعِ اسمٌ خاصٌّ يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي: مثل خاتم حديداً في ذلك (باب

وَبَـعْـدَ ذِي وَشِـبْـهِـهَـا اجْـرُرْهُ إِذَا أَضَـفْـتَـهَـا كَـمُـدُّ حِـنْـطَـةٍ غِـذَا

(وَبَعْدَ ذِي) الثَّلَاثَةِ المَذْكُورَةِ في البَيْتِ (وَشِبْهِهَا) كالّذي ذَكَرْتُهُ بعد (اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَها) .....

أبو طالب

....

الناصية

ساجاً) فإن الباب فرع السَّاج، والسَّاج: نوع من الخشب (وجبة خزاً) فإن الجبة فرع الخز والخزُّ: نوعٌ من الحرير. (وقيل): في المنصوب بعد الخاتم، وبعد الباب، وبعد الجبة (أنه حال) وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النَّصب على التميز، قال: إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال: إنه نعت، والأول أولى؛ لأنه جامد جموداً محضاً، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً.

وفي (الصبان): اعلم أن جر نحو: خاتم حديداً، أرجح من نصبه، كما سيأتي، وإذا نصب فقال المبرد والمصنفُ: كون نصبه على التَّمييز أرجح من كونه على الحالية؛ لجمود هذا المنصوب، ولزومه وتنكير صاحبه، والغالب على الحالِ الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها. وقال سيبويه: وأتباعه تتعين الحالية؛ لأنه ليس بعد مقدارٍ ولا شبهه، واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط، أما نحو: هذا خاتمك حديداً بتعريفِ الاسمِ، فتتعين فيه الحالية، كما قاله المصنف، أفاده الدماميني.

(قوله: ونحوها) مما أجرته العرب مجراها في الافتقارِ إلى مميز، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذَنُوْب ماءً، وحِبّ عسلاً، ونِحْيٌ سمناً، وراقود خلاً، وما حمل على ذلك من نحو: لنا مثلها إبلاً، وغيرها شاء، وما كان فرعاً للتمييز، نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وجبة خزاً.

(قوله: كالذي ذكرته بعد) وهي مجموعاً خمسة: (المَساحَة) و(الكَيْلُ) و(الوَزْنُ) و(مُشابِهُ) المقدار وفرع التمييز لا الذي ذكره قبل وهو العدد؛ لعدم جواز جرّ ذي العدد؛ كما يأتي.

(قوله: اجرره إذا أضفتها) إلا إن كان الاسم عدداً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فإن تمييزه واجب النَّصب؛ لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومئة وما فوقها، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كخمسة أثواباً ومئتين عاماً، فلا يدخل الجواز شيئاً من واجب النَّصب، وواجب الجرّ، فلا اعتراض عليه في الإطلاقِ، وإنما وجب النَّصب فيما كان (كعشرين درهماً) وامتنع جرّه؛ لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو: عشري زيد، فلو أضيف إلى التَّمييز لزم الالتباس، فلا يعلم هل هو تمييز أَوْ لا، ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن العدد هو التمييز في المعنى، قاله في المتوسط، وزعم أنه الصَّواب (أو مضافاً نحو) ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] و﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عِمرَان: ٩١] فمدداً تمييزاً لمثل وذهباً تمييزاً لملء، ولا يجوز جرهما بالإضافة؛ لأن مثل وملء مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والنَّـصْـبُ بَـعْـدَ مـا أُضِـيـفَ وَجَـبـا إنْ كـانَ مِـثْـلَ مِـلْءِ الأرضِ ذَهَـبـا

بِعامِلِ المُضافِ إلَيْهِ (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذا) و«لا تُحَقِّرْ ظُلامَةً وَلَوْ شِبْرَ أَرْضٍ»، ويَجُوزُ أيضاً جَرُّهُ بِمِن كَما سَيَذْكُرُهُ، وَرَفْعُهُ عَلَى البَدَلِ.

أبو طالب

(قوله: ورفعه على البدل) أي: بدل الكلِّ، فإن المعتبر في بدل الكلِّ اتحاد المبدلين مصداقاً لا مفهوماً، ولا شك أنَّ المراد من مصداقِ المد هو المرادُ من مصداقِ الحنطةِ.

(قوله: ولا تحقر ظلامة) هذا مروي، والظَّلامة بضم الظَّاءِ ما يظلم النَّاس بأخذه من تصرفهِم، أو مطلقُ ما يظلمُ به النَّاس.

الناصية

(تصريح). **(قوله: اجرره)** أي: جوازاً، نعم إن أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجرّ لكن ليس هذا مما نحن فيه؛ لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا مِن حتى يكون تمييزاً، ولهذا لم يتعرض له المصنف والشَّارح، وظاهر كلام المصنّف والشَّارح، وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزاً، وقال ابن هشام: لا يسمى تمييزاً. (صبان).

(قوله: إذا أضفتها) إنما قيد؛ لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها، وإن جره بمن مقدرة كما في تمييز كم أو ظاهرة، كما يأتي قوله واجرر بمن... إلخ، فيفوت المعنى الذي أراده (سم). (صبان).

(قوله: بعامِلِ المُضافِ إلَيهِ) متعلّق باجرره، أي: اجرره بما يعمل في المضاف إليه على الأقوال في المسألة كما يأتي في باب الإضافةِ من أن العامل الذي يَجُرُّ المُضاف إلَيه، وهو إمّا نفسُ المضاف أوْ حرفُ جَرٍّ مُقدَّر بينهما، أوِ الإضافَة على الخِلافِ في ذلك.

(قوله: كمد حنطة غذا) مد مبتدأ، وغذا خبر. هذا ما قاله المكودي، وهو أقرب من جعل غذا بدلاً أو حالاً، والخبرِ محذوفِ، أي: عندي، والظَّاهر على إعرابِ المكودي أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف، أي: كالمدِّ في جواز الجرِّ بالإضافةِ، ويجوز تقديره عندي. وأما على الإعراب الثاني فهو معطوف حذف المضاف إليه، نحو: هو أشجع الناس رجلاً، وهو أشجع رجل. (صبان). وفي (الدشتي): إن هذا مثال للوزن أو الكيل من المقدار، كما أن قوله شبر أرضٍ للمساحة من المقدار.

(قوله: ولا تحتقر ظلامة... إلخ) أي: لا تُحَقِّر ظُلماً ظَلَمْتَهُ لأحَدٍ، وإنْ كانَ ذلِكَ الظلم سِرْقَة شِبْرٍ مِن الأرْضِ.

(قوله: كما سيذكره) بَعدَ أبْياتٍ وهو قَوْلُهُ: (واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتِ).

(قوله: وَرَفْعُهُ عَلى البَدَل) أي: عَلى أنْ يكون التَّمييزُ بَدَلاً عن تِلك المذكُورات إذا كانتْ تلك المذكورات مرفوعةً، فَمِثالُ الكَيْلِ (عِندي مدّ حِنْطَة) ومِثالُ المساحَةِ (عِندِي شِبر أرض) ومثالُ الوزن (عندِي حقّةُ تَمر) ومِثالُ شِبهِ المِقدارِ نحو: (عِندي مِثقال زَعفرانٌ) ومِثالُ فَرعِ التَّمييزِ، نحو: (عِندي خَاتَمٌ حدِيدٌ) برفع (حِنطةٌ) و(أرضٌ) و(تمرٌ) و(زعفرانٌ) و(حَديدٌ) في الأمثلةِ. (شيرازي).

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا
وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

(وَالنَّصْبُ) لِلتَّمْيِيزِ الواقِعِ (بَعْدَ مَا) أي: مُبْهَم (أُضِيفَ) إلى غَيْرِهِ (وَجَبَا إِنْ كَانَ) المُمَيِّزُ لَا يُغْنِي عَنِ المُضافِ إِلَيْهِ (مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبا) فَإِنْ أَغْنى نحو: «هو أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً» جازَ الجَرُّ فَتَقُول: «هو أَشْجَعُ رَجُلٍ».

(وَ) التَّمْييزَ (الفاعِلَ) ....

أبو طالب ________________

الناصية ________________

(**قوله: والنَّصب. . . إلخ**) هذا البيتُ تقييدٌ لسابقه، فمعنى اجرره إذا أضفتها، أي: إلى التَّمييز كما قاله الشَّارح سابقاً، بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة، ولو تقديراً، فدخل، نحو: الكوز ممتلئ ماء، وزيد متفقئ شحماً؛ إذ التَّقدير: ممتلئ الأقطار ماء، ومتفقئ الأعضاء شحماً، فلا يجوز ممتلئ ماء، ولا متفقئ شحم.

(**قوله: إِنْ كانَ الْمُمَيِّزُ**) بكسر الياءِ، أي: التمييز، فإن ذهباً في المثالِ لا يغني عن الأرضِ؛ إذ لا معنى لقولنا: ملء.

(**قوله: مِلء الأَرْضِ ذَهَباً**) وما في السَّماء قَدْرُ راحةٍ سحاباً؛ إذ لا يصح ملء ذهب، ولا قدر سحابٍ، فإن صح إعفاء المضافِ عن المضافِ إليه جاز نصبُ التَّمييزِ، وجاز جره بالإضافةِ بعد.

(**قوله: مثل ملء الأرض ذهبا**) فـ (ذهباً) تمييز لِـ (مِلء) الّذي أضيف إلى (الأرض) و(ذهباً) ذِكره لا يغني عن (الأرض) فلو قيل: (مِلء ذهباً) لا يظهر المَعنى.

(**قوله: هو أشجع رجل**) فـ (رَجل) في المِثال أغنانا عَن ذِكر المُضافِ إليه، وهو (النَّاس). وفي (الدشتي) فصح المعنى لإغناء رجل عن النَّاس.

(**قوله: والتمييز الفاعل. . . إلخ**) بنصب الفاعلِ بانصبن، ونصب المعنى بإسقاط الخافضِ. اهـ. (سندوبي).

والظَّاهر أنه يصحّ جر المعنى بإضافة الفاعلِ إليه، ومعنى كونه فاعل المعنى: أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة؛ إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقةِ هو الوجه في قولك مثلاً: زيد أحسن وجهاً، وفي آخر ما سننقله عن نكت السُّيوطي إشارة إلى هذا، فتنبه. (صبان). هذا، وفي (الدشتي): وعلامة كون التَّمييزِ فاعلاً في المعنى أن تجعل مكان اسمِ التفضيلِ فعلاً من لفظه ومعناه، وترفع التَّمييز به مع صحةِ المعنى كأن تقول: في أنت أعلى منزلاً: أنت على منزلك.

في (الـمَعْنى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا) الكائِنِ (مُفَضِّلاً كأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا) إِذْ مَعْنَاهُ: أنتَ عَلا مَنْزِلُكَ،

أبو طالب

(قوله: الكائن مفضلاً) لم يجعل قوله مفضلاً حالاً عن أفعل مع عدمِ حاجةِ كونهِ حالاً إلى التَّقديرِ، وكون الحالِ بعدَ المعرفةِ أنسبُ من الصِّفةِ؛ لأن أفعل مشترك لفظي ويناسبه الوصف؛ الذي هو لتعيين الذوات وتخصيصها دون الحال؛ الذي هو لتعيين الأزمانِ وتخصيصِها.

الناصية

(قوله: بأَفْعَلا الكائن... إلخ) أي: (الواقع بعد اسمِ التَّفضيلِ) وله حالتان تارة يكون منصوباً، وتارة يكون مجروراً. (وشرط نصب هذا) الواقعِ بعد اسمِ التفضيلِ (كونه) سببياً، وذلك إذا كان (فاعلاً معنى نحو: زيد أكثر مالاً) وعلامة ذلك أن تجعل مكانَ اسمِ التفضيل فعلاً من لفظِهِ ومعناه، وترفع التَّمييز به مع صحة المعنى، فتقول في مثالنا: زيد كثر ماله، وإلى هذه المسألة أشارَ النَّاظم بقوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً (بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلاً معنى. وهو ما كان اسم التَّفضيل بعضه، نحو: (مال زيد أكثر مال) بالخفضِ، وعلامة ذلك أن يحسنَ وضع بعضِ موضع اسم التَّفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النَّكرة، فتقول في مثالنا: مال زيد بعض الأموالِ، ولا يستقيم في هذا المثالِ أن يكون مال فاعلاً معنى لفساد المعنى، فلا يقال: مال زيد كثر ماله؛ لأنه يؤدِّي إلى أن المال له مال، وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية؛ لأن اسم التفضيل في الثانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى (وإنما جاز: هو أكرم الناس رجلاً) بالنَّصب مع تخلف شرطه، وهو أن رجلاً لا يصحُّ أن يكون فاعلاً في المعنى؛ إذ لا يقال هو كرم رجل، فتخبر عن هو بقولك: كرم رجل، وإذا بطل شرط النَّصبِ كان حقه الجر، وإنما نصب (لتعذر إضافة أفعل مرتين) لأنه أضيف أولاً إلى النَّاس، فلو أضيف ثانياً إلى رجل لزم إضافته مرتين، وذلك ممتنع؛ لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره. (تصريح).

(قوله: مُفَضِّلاً) له على غيره، وهو بكسر الضاد اسم فاعل، وأفعل المفضل هو أفعل التَّفضيلِ. وفي (الصبان): والفاعل في المعنى هو السَّببي، وعلامته أن يصلح للفاعليةِ عند جعلِ أفعل فعلاً.

(قوله: كَأنت أَعْلَى مَنْزِلاً) وأكثر مالاً؛ إذ يصح أن يقال: أنت علا منزلك وكثر مالك، أي: ولا يضر فوات التَّفضيل؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعلِ الموضوعِ موضع أفعل التَّفضيل، أو يقال: المراد علا علواً زائداً، وكثر كثرة زائدة؛ فلم يفت التَّفضيل، فصحَّ كون هذا التَّمييز محولاً عن الفاعلِ كما يتبادَر من كلامِ الشراحِ، وسيصرح به بعد، وقال السُّيوطي في نكته نقلاً عن ابنِ هشام: التَّحقيق أن التَّمييز في هذا النَّوع محول عن مبتدأ مضافٍ، وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن، فجعل المضاف تمييزاً، والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع، ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النَّوع محول عن الفاعلِ، كما فهم بعضهم؛ لأنك إذا قلت حسن وجهك لم يستفد التَّفضيل،

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَيَجِب جَرُّهُ بِهِ كـ «زَيدٌ أكملُ فَقيهٍ».

(وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضى تعَجُّبا) سَواءٌ كانَ بِصيغَةِ ما أفعَلَهُ، أوْ أفعِلْ بِهِ، أمْ لا (مَيِّزْ) ناصِباً

أبو طالب

(قوله: ولله دره فارساً) الدَّر في الأصل: اللَّبن، وفيه خير كثير، ثم استعمل بمعنى الخير كثير

الناصية

فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك، وإنما يريد أن هذا التَّمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى. اهـ. ملخصاً، وقد علمتَ الجواب. (صبان).

(قوله: بخِلافِ غَيْرِهِ) أي: غير الفاعل في المعنى، أما ما ليس فاعلاً في المعنى، وهو ما أفعل التَّفضيلِ بعضه، وعلامته أن يصحَّ أن يوضع موضع أفعل بعض، ويضاف إلى جمعٍ قائم مقامه نحو: زيد أفضل فقيه، فإنه يصحُّ فيه أن يقال: زيد بعض الفقهاءِ، فهذا النَّوع يجب جرّه بالإضافةِ إلا أن يكون أفعل التَّفضيل مضافاً إلى غيره، فينصب نحو: زيد أكرم النَّاس رجلاً.

هذا؛ والضَّابط أن تمييزَ أفعلِ التفضيلِ إذا كان من جنسِ ما قبله جرَّ، نحو: زيد أفضلُ رجلٍ، وإن لم يكن من جنسِ ما قبله نصب، نحو: زيد أكثر مالاً. (صبان).

(قوله: كزيداً كمل فقيه) (ففقيه) ليس فاعِلاً؛ ولِذا جرّ بـ (كمل).

(قوله: وبعدَ كلِّ ما اقتضى تعجباً) إما وضعاً وهو ما أفعله وأفعل به أوْ لا، نحو: لله دره فارساً وما بعده. فإن قلت: لا فائدة في هذا البيت؛ لأن الإتيان بالتمييزِ بعد دال التَّعجب جائزٌ لا واجب كالتَّمييزِ بعد غيرِ دالّ التَّعجب، فلا خصوصية لداله. أجيبُ بأن المقصودَ إفادة وجوب نصب التَّمييز بعد داله ومنع جره بالإضافةِ كما يشعر به المثال. (صبان).

(قوله: وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضى تَعَجُّباً) يعني انصب التَّمييز بعد كل ما أفاد تعجّباً، سواء كان الصِّيغتين المعهودتين للتَّعجّب أم غيرهما من مدحٍ أو ذمٍّ وما شاكلهما، والأمثلة الأربعة التي يمثّل بها الشَّارح كلها للمدح، فإن الأول: مراد القائل به أنه أحسن فارس، والثَّاني: أن زيداً أكمل رجل، والثالث: أنه أحسن عالم والرَّابع: أي: الشعر أن جارته أحسن جارة، وما في ما أنت جارة للتَّعجب. (دشتي).

(قوله: أمْ لا) أي: أمْ لم يكن لَه باب في (النَّحو)؛ وذلك لأنّ صِيَغَ التَّعَجُّبِ كثيرة ـ كما سَيأتي في بابِ التَّعجبِ ـ مِثل: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٨]

واهاً لِلَيْلَى ثُمَّ وَاهاً واهاً ....

ونحوهما. هذا، وفي التصريح من مميز النسبة التَّمييز (الواقع بعد ما يفيد التَّعجب) إما بصيغته الموضوعة له أوْ لا، فالأول (نحو) أبو بكر (أكرم به أباً، وما أشجعه رجلاً، و) الثَّاني، نحو (لله دره

(كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبا) و«للهِ دَرُّهُ فارِساً» و«حَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً» و«كفى بِهِ عالِماً» و:

أبو طالب

مجازاً والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس كشرف، أي: حذق بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر من التفرس، فبمعنى التأمل يعني: إن خيرك من حيث الفراسة، ليس ناشئاً من نفسك، بل من الله فلام الله بمعنى من التعليلية الداخلة على العلة الفاعلية، ونظيره اللام في ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] على وجه.

الناصية

فارساً) فأباً ورجلاً وفارساً تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة. والدر بفتح الدال المهملة، وتشديد الرَّاء في الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدَّالِ وضمها دراً ودروراً كثر، ويسمَّى اللبن نفسه دراً، وهو هنا كناية عن فعلِ الممدوحِ الصَّادرِ عنه، وإنما أضاف فعله إلى الله تعالى قصد الإظهار التَّعجب منه؛ لأنه تعالى منشئ العجائبِ، فمعنى قولهم: لله دره فارساً ما أعجب فعله، ويحتمل أن يكون التَّعجب من لبنهِ الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي: ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولدِ الكامل في هذه الصِّفة، وكون فارساً من مميز النِّسبة إنما يتمشى، إذا كان الضَّمير المضاف إليه لدر معلوم المرجع، أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النِّسبة؛ لأن الضَّمير مبهم، فيحتاج إلى ما يميزه قاله في الحواشي، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وبعد كلِّ ما اقْتَضَى تعجبا ميز ....

(قوله: كأكرم بأبي بكر) الصِّديق رضي الله عنه (أبا) المِثالانِ الأوَّلانِ لِرَفْعِ الإبْهَامِ عَنِ الذَّاتِ (أبا) تمييز لـ (أبي بكرٍ) (فارِساً) تمييز لِـ (در) ـ بمَعنى اللَّبَن ـ والمِثالانِ الأخِيرانِ لِرَفع الإبْهامِ عَنِ النِّسبةِ. (رجلاً) تمييز لِنِسْبَةِ الكِنايةِ إلى زيدٍ، و(عالِماً) تمييزِ لِنِسْبَةِ الكناية إليه أيضاً.

(قوله: ولله دره فارساً) يقال: در اللبن يدر ويدر دراً ودروراً كثر، ويسمَّى اللبن نفسه دراً، والأقرب أن المرادَ هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه، وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللبن الذي تغذَّى به مما يليق أن يضاف، وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه، حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسيةِ. والمقصودُ التَّعجب، كأنه قيل: ما أفرس هذا الرَّجل، ونقل (سم) عن شرح (التَّسهيل) أن التَّمييز بعد الضمير، نحو: لله دره فارساً، ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو: لقيت زيداً، فلله دره فارساً، وجاءني زيد فياله رجلاً، وزيد حسبك به ناصراً، ولله درك عالماً، وكذا بعد الاسم الظَّاهرِ، نحو: لله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله. ثم رأيته في الرّضي أيضاً، ثم قال ما ملخصه: فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه، كما في نحو: لله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً؛ إذ المعنى: لله در رجل هو زيد، وكفى رجل هو زيد، وقد يكون متعلقه كما في نحو: طاب زيد علماً. (صبان).

وَاجْـرُرْ بِـمِـنْ إِنْ شِـئْـتَ غَـيْـرَ ذِي الْـعَـدَدْ   وَالْـفَـاعِـلِ الْـمَـعْـنَـى كَـطِـبْ نَـفْـساً تُـفَـدْ

[بَـانَـتْ لِـتُـحْـزِنَـنـا عَـفَّـارَةْ]   يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَةْ

(وَاجْرُرْ بِمِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ (إِنْ شِئْتَ) ....

أبو طالب

(**قوله: يا جارتا ما أنت جارة**) قاله الأعشى، ولم أظفر على تمامه، الظاهر أنه نثر لا نظم وجارتا أصله جارتي، وما استفهامية للتَّعجب، وجارةً تمييز.

الناصية

(**قوله: يا جارتا ما أنت جارة**) قاله: الأعشى ميمون (قوله) يا جارتا: يا حرف نداءٍ، وجارتا منادى منصوب، وعلامة نصبهِ فتحة مقدرةٌ على ما قبل الألف المنقلبة عن ياءِ المتكلِّم، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة لهذه الألف المنقلبة عن الياءِ والألف مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر إذا أصله: يا جارتي بكسر التاء، وفتح الياءِ فقلبت الكسرة، فتحة ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس لنا ألف في محلِّ جر إلا هذه؛ لأنها اسم؛ إذ هي بدل عن الياءِ المنقلبة عنها، بل يقال: إنها هي نفسها ياء المتكلِّم؛ لأنها لم تتغير إلا صفتها، وهي قلبها ألفاً، وما تعجبية مبتدأ، وهي نكرة تامَّة بمعنى شيء، وجاز الابتداءُ بها لما فيها من معنى التَّعجبِ، وأنت: أن من أنت ضمير منفصل خبره، والتاءُ حرفُ خطابٍ، ويصحُّ العكسُ، وجارة تمييز منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بالسكون العارض؛ لأجل الشِّعر، وهذا التمييز غيرُ محوَّلٍ عن شيء، ومبين الجنس المتعجب منه المبهم نسبته. (يعني): يا جارتي أتعجب من مجاورتك لي من حيث إنك لستِ كغيرك من المجاورين لغيري، بل أنت أعظم من أن تكوني جارة، أي: أنت كالأهل.

(والشاهد) في قوله: جارة حيث وقع تمييزاً بعد ما يدل على التعجب، وهو ما أنت وسواء كان بالصيغتين، نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، وأكرم بأبي بكر أباً، أو بغيرهما، كما هنا.

(**قوله: وَاجْرُرْ بِمِنْ**) لفظاً حال من أي: حالةَ كون من ملفوظةً، وليس متعلقاً بقوله: اجرر؛ لأن الجر قد يكون تقديرياً.

(**قوله: التَّبْعِيضِيَّةِ**) قال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير، وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو: ما جاءني من رجلٍ، قال: إلا أن المشهور من مذاهبِ النحاةِ ما عدا الأخفش، أنها لا تزاد إلا في غير الإيجاب.

هذا، وبقي قول ثالث وهو أنها لبيان الجنسِ صرَّح به الشاطبي في باب حروف الجر، ونقله المصرِّح عن الموضِّح في (الحواشي) وقال: هو ظاهر، وفي (التصريح): اختلف في معنى من التي يصرح بها، مع التمييز، فقيل: للتبعيض، ولذلك لم تدخل في طاب نفساً؛ لأن نفساً ليست أعم من

كُلَّ تَميِيزٍ (غَيْرِ) [أَرْبَعةِ أشياءَ] التَّمييزِ (ذِي الْعَدَدِ) ....

أبو طالب

(**قوله: تمييز ذي العدد**) إضافة التمييز إلى ذي بيانية، أو العدد محمول على الحقيقي، لا المعدود.

الناصية

المبهم الذي انطوت عليه الجملة، وقال الشلوبين: زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض، قال في (الارتشاف): ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصباً، قال الحطيئة:

طَافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكْبانِ آونَةً ... يا حُسْنَه مِنْ قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبا

وبحث الموضح في (الحواشي) أنها لبيان الجنس، وهو ظاهر؛ لأن المشهور من مذاهبِ النَّحويين ما عدا الأخفش أن من لا تزاد (إلا في) غير الإيجاب.

(**قوله: كل تمييز**) صالح لمباشرتها؛ لأنها فيه معنى، كما أن كلَّ ظرفٍ فيه معنى في، وبعضه صالحُ لمباشرتها، وكل تمييز فإنه صالحٌ لمباشرةِ من.

(**قوله: كل تمييز... إلخ**) فيه تغيير وجه نصب غير في كلامِ المتن؛ لاقتضائه نصب غير على الاستثناءِ مع أنه في كلامِ المتنِ منصوبٌ على المفعولية لاجرر. (صبان).

(**قوله: التَّمييز ذي العدد**) أي: منها التمييز ذي العدد، أي: المفسرِ للعددِ، أي: الصَّريح، فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية، يجوز جرُّه بمن مع أنه تمييز عدد، وإنما امتنع دخول من في المسائلِ المستثناة؛ لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحملِ ما بعدها عليه، نحو ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] وامتنع ذلك في العدد؛ لعدم صحة الحملِ لكون العدد دالاً على متعدد والتَّمييز مفرد، وفي المحولِ عن الفاعل والمفعول؛ لأن التَّمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأن التَّمييز نفس المميز في المعنى. وفي كلامه هنا أمور منها أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محولاً صناعة، ولم أقف عليه لغيره، ومنها أنه تبع الشَّارح في جعلِ: لله دره فارساً، ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا جملة، ومنها أنه حكم على أبرحت جاراً أنه غير محولٍ والمنقول عن الأعلمِ أنه مما انتصب عن تمامِ الكلامِ، وأنه منقول عن فاعلٍ. وتقديره: أبرح جارك فأسند الفعل إلى غيره، ثم نصبه تفسيراً، وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسمِ، فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة، وليس محولاً قول ثالث، ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلاً زيد، فقال: هنا يجوز نعم من رجلٍ، ومنع ذلك في (شرح اللمحة) فقال: ولا تدخل من على ما كان منقولاً أو مشبهاً بالمنقولِ، أو بعد عددٍ وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقولِ قولهم: نعم رجلاً زيد، ووجه شبهه بالمنقولِ أن المعنى: نعم الرجل زيد، فكان هذا هو الأصلُ، ثم حول الإسنادَ من الظَّاهرِ إلى المضمرِ، وجعل المرفوع تمييزاً

أي: المُفَسَّر لَهُ كما تَقَدَّم (وَ) التَّمييزِ (الفاعِلِ) فِي (المَعنى) إنْ كانَ مُحَوَّلاً عَنِ الفَاعِلِ صِناعَةً

أبو طالب

. . . .

الناصية

لذلك الضَّمير. اهـ. فجعله محولاً، ومنع دخول من عليه، ومنها أن قوله: إذا المعنى عظمت فارساً، وعظمت جاراً، ليس فيه بيان أن فارساً وجاراً فاعلان معنى، وكان حقه أن يرفعهما، ويقول: إذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك، فيسند الفعل إلى أصلِ التَّمييزِ أو إلى التَّمييز، فيقول: عظم فارس، وعظم جار، كذا في (التصريح). وعندي في هذا التَّعليل نظر:

أما أولاً: فلأنه لا يتمُّ على جميعِ الأقوالِ الآتية في من هذه، بل على أنها بيانية كما لا يخفى. وأما ثانياً فلأنه يقتضي امتناع من في، نحو: امتلأ الإناء ماء؛ لعدمِ صحة حملِ الماءِ على الإناءِ، ومقتضى المتن الصحة؛ لأن التَّمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً، وقد يدفع بأ. الكلام في من المعهودةِ في جرِّ التمييزِ، وهي البيانية على أصحِّ الأقوالِ كما سيأتي، ومن في المثال ليست منها؛ لأنها إما ابتدائيةٌ أو سببية، ويؤخذ منه أن جرَّ التَّمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودةِ في جرِّ التمييز كالابتدائيةِ والسَّببيةِ جائز، ولا بعد فيه، فتدبر.

(قوله: كما تَقَدَّم) في قولِ الشَّارح (العدد كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤]، ولا يجوز جرّ تمييزه).

(قوله: إنْ كانَ مُحَوَّلاً عَنِ الفاعل) قال اللقاني: يرد عليه نحو: كفى بزيد رجلاً، فإن أصله: كفى رجل زيد، فرجل فاعل وزيد بيان له، ثم أخر (رجل) ونصب تمييزاً، ويجوز جره بمن البيانية؛ إذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انتصب هو عنه يجوز جره بمن. (تصريح).

(قوله: عن الفاعل) أي: عن الرَّفعِ إلى النَّصْب.

(قوله: صِناعَة) أي: الفاعل الاصطلاحي النَّحوي، وحاصل مراده أن التَّمييز الفاعل في المعنى على ثلاثةِ أقسام: فقد يكون حالته السَّابقة فاعلاً اصطلاحياً كطبت نفساً، فنفساً كان في الأصل فاعلاً، فإن أصلَه: طاب نفسك. وقد يكون مضافاً في الأصل، نحو: زيد أكثر مالاً، فمالاً تمييز فعلاً ومضاف قبلاً؛ إذ الأصلُ: كثر مال زيد، وهو فاعل في المعنى؛ لأنه كما ترى فاعل كثير.

وقد يكون التَّمييز الفاعل في المعنى مفعولاً سابقاً نحو: غرست الأرض شجراً، فشجراً تمييز فعلاً، ومفعول سابقاً، إذا الأصل: غرست شجر الأرض، وهو فاعل في المعنى لنبت المقدر؛ لأن الشجر المغروس نابت. (دشتي).

(قوله: صناعة) أي: لأجلِ صِناعَةِ عِلم العَرَبيةِ لا لأجْلِ شَيءٍ آخر. هذا، ودخل فيه نحو: زيد أطيب نفساً؛ لأن التَّمييز فيه محول عن فاعل أفعل التَّفضيل صناعة، والأصل: زيد أطيب نفسه، وإن كان رفعه الظَّاهر قليلاً أو عن فاعل الفعلِ، والأصل: زيد طابت نفسه، على ما أسلفه الشَّارح وقدمنا ما فيه، فلا حاجة لزيادة غيره، أو عن المبتدأ.

(كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ) أَوْ عَنْ مُضافٍ، نحو: «زيدٌ أَكْثَرُ مالاً» ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ) بضمّ التَّاءِ مجهولٌ تفيد مجزوم جواباً للأمرِ، أي: اجرر، والمعنى: إن تجرر تُعطَ الفائدة.

(قوله: كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ) إذ أصله: لتطب نفسك. فهذان لا يصلحان لمباشرتها؛ فلا يقال: عندي عشرون من عبد، ولا طاب زيد من نفسٍ. ومنه أي: من الفاعلِ في المعنى المحول عن الفاعلِ في الصِّناعةِ أنت أعلى منزلاً، فمنزلاً محول عن فاعلِ أفعل التَّفضيل صناعة، والأصل: أنت أعلى منزلك، وإن كان رفعه الظَّاهر قليلاً، أو عن فاعلِ الفعلِ، والأصل: أنت علا منزلك، كما أسلفه الشَّارح، أي: علواً زائداً على علوِّ منزل غيرك، فلا يرد أنه إذا قيل: علا منزلك فات التفضيل، مع أنه قد يمنعُ ضرر فواتِهِ كما قدَّمناه. وفي (التوضيح): أنه محول عن المبتدأ، والأصل: منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً، والمضاف إليه مبتدأ، فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح، وقد أسلفناه. قال شارح (الجامع): لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى، ومحولاً عن المبتدأ في الصِّناعة؛ لأن ما صلح لأن يخبر بالتَّفضيل عنه صلح؛ لأن يكون فاعلاً في المعنى هذا، ويجوز فيما سواهما، نحو: عندي قفيز من برٍّ، وشبر من أرضٍ، ومنوان من عسلٍ، وما أحسنه من رجلٍ. (صبان).

(قوله: نحو زيد أكثر مالاً) فما لا محول عن مبتدأ (إذ أصله: مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزاً، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما إذا كان فاعلاً في المعنى، ولم يكن محولاً، نحو: (لله دره فارساً، وأبرحتِ جاراً) بكسر التَّاء خطاباً للمؤنث، أخذاً من قولِ الأعشى:

أقـولُ لـهـا حـيـنَ جـدَّ الـرحـيـلُ أبـرحـت ربّـا وأبـرحـت جـارا

(فإنهما) أي: فارساً وجاراً (وإن كانا فاعلين معنى إذا المعنى عظمت فارساً، وعظمت جاراً إلا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول: من فارس ومن جار كقوله:

يـا سـيـداً مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ مُـوَطَّـأ الأكْـنـافِ رَحْـبِ الـذِّراع

(ومن ذلك) الفاعل في المعنى غير المحول (نعم رجلاً زيد) فرجلاً، وإن كان فاعلاً معنى إذ المعنى نعم الرجل زيد إلا أنه غير محولٍ؛ فلذلك (يجوز) دخول من عليه، فتقول: نعم من رجل، قال؛ أبو بكر بن الأسود:

تَـخَـيَّـرهُ فـلـم يَـعْـدِلْ سِـواهُ فَـنِـعْـمَ الـمـرءُ مـن رَجُـلٍ تِـهـامـي

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

والمُحَوَّلُ عَنِ المَفعُولِ، نحو: «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً» (**وَعامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقاً**) ....

أبو طالب

(**قوله: وما كاد نفساً. اهـ.**) قاله المخبل السعدي، وأوله:

الناصية

بفتح التاء كيمان، اقتصر في النَّظم على استثناءِ مسألتين، فقال: واجرر بمن إن شئت غير ذي عدد. (تصريح).

(**قوله: والمحول عن المفعول**) كغرست الأرض شجراً، ومنه: أي: من المحول عن المفعول (ما أحسن زيداً أدباً) فإنه محول عن المفعول، وأصله: ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي: زيداً (رجلاً) فإنه ليس محولاً عن المفعول؛ إذ لا يصح: ما أحسن رجل زيد، مع أن المراد بالرجل نفس زيد (تصريح).

(**قوله: نحو «غَرَسْت الأرْضَ شجراً»**) أصله: (غرست الشجر في الأرض)، فـ(الشجر) مفعول حول إلى التَّمييز. هذا، وكان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التَّمييز المحول عن المفعولِ، نحو: غرست الأرض شجراً ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: ١٢] وما أحسن زيداً أدباً، فإنه يمتنع فيه الجرّ بمن.

(**قوله: وعامل التمييز قدم مطلقاً**) أي: سواء كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: نفساً طاب زيد، ولا عندي درهماً عشرون، هذا وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصلِ، وقد حوَّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. أما غير المتصرف فبالإجماع. وأما قوله:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا ....

فضرورة، وقيل: الرؤية قلبية، وناراً مفعول ثانٍ.

(**قوله: قَدِّمْ مُطْلقاً... إلخ**) وفي التَّصريح لا يتقدَّم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً كرطل زيتاً، أو فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه رجلاً؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسِهِ، فلا يتصرَّف في معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعلِ (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ:

أنفساً تطيبُ بِنَيْلِ المنى وداعي المَنُونِ يُنادي جهارا

فنفساً تمييز مقدَّم على عامله وهو تطيب؛ لأنه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناظم في (شرح العمدة): وبقولهم أقول قياساً على سائرِ الفضلاتِ المنصوبة بفعل متصرِّف، وجعله في النَّظم قليلاً. فقال:

عَلَيه، اسْماً كانَ، أو فِعلاً جامِداً، أوْ مُتَصَرِّفاً (وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقا) بِضَمِّ أوَّلِهِ بِالتَّمييزِ كقوله:

[أتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبِيبَها] وما كادَ نَفْساً بِالْفِراقِ تَطِيبُ

أبو طالب

أتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حَبِيْبَها ....

الناصية

وعامل التَّمْييزِ قدِّم مطلقا والفعلُ ذو التَّصْريفِ نَزْراً سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك؛ لأن الغالب في التَّمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصلِ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل، وقيل: لأن التمييز كالنَّعتِ في الإيضاح والنَّعت لا يتقدَّم على عامله، فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي، واستحسنه ابن خروف، والبيت ونحوه ضرورة، كما قال في (المغني)، ويحتمل أن يكون نفساً منصوبة بفعل محذوفٍ دلَّ عليه المذكور، والتَّقدير: أطيب نفساً تطيب، وأما إن كان العامل وصفاً، فقياس من أجاز التَّقديم في الفعلِ أن يجيزه مع الوصفِ إلا مع اسم التَّفضيل، واتفق الجميع على جوازِ تقديمِ التمييزِ على المميز إذا كان العامل متقدماً، نحو: طاب نفساً زيد، قاله ابن الضَّائع، وهذا يرد قول الفارسي أن التَّمييز كالنَّعت؛ لأن النَّعت لا يتقدم على المنعوتِ، قاله ابن عصفور، والله أعلم. (تصريح).

(**قوله: عَلَيه**) أي: على التَّمييز اسماً كان العاملُ جامداً نحو: خاتم حديداً أو متصرفاً، نحو: طيّب نفساً، أو فعلاً متصرفاً، نحو: طبت نفساً، أو جامداً كفعل التعجُّب، نحو: ما أحسنه رجلاً! (دشتي).

(**قوله: اسماً كان أو فعلاً... إلخ**) أي: سواء كانَ العامل اسماً جامِداً أوْ متصرفاً، أوْ كانَ فِعلاً جامِداً أوْ متصرفاً، فالاسم الجامِد النَّاصب نحو: (شِبر أرضاً) والاسم المتصرف (أي: المشتق) النَّاصب نحو: (أنا عالم فقهاً) والفعل الجامِد النَّاصِب نحو: (حسبكَ بزيدٍ رجلاً) والفعل المتصرِّف النَّاصِب نحو: (كفى بزيدٍ عالِماً).

(**قوله: سبقاً**) ماضٍ مجهول، ونائب فاعله يعود للفعل، ونزراً صفة مصدر محذوف، أي: سبق سبقاً نزراً لا حال من ضمير سبق كما قيل؛ لأن القصد إسناد القلة للسَّبق لا للفعل المتصرف، هذا ووجه النَّظر أن جعله حالاً من ضمير سبق يقتضي أن النَّظر وصف للفعل، مع أنه وصف للتَّقديم عليه، هذا ما ظهر لي، وهو أدق من توجيه شيخنا النظر، بأن وقوع المصدر حالاً سماعي. (صبان).

(**قوله: بالتَّمييزِ**) أي: تأخر عن التَّمييز قليلاً. وفي (الشيرازي): يعني: يَسْبقه التَّمييز.

(**قوله: وَمَا كَادَ نَفْساً... إلخ**) صدره:

وقوله:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنى [وَداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارا]

أبو طالب

وفاعل تطيب عائد إلى ليلى، ومعنى البيتِ مع الشَّاهدِ واضحٌ.

(**قوله: أنفساً تطيب... إلخ**) آخره:

.... وداعِي المَنُونَ يُنادي جهارا

فاعل تطيب هو المخاطب، والمنون: الموت، والباقي ظاهر.

الناصية

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبِيبَهَا ....

قاله المخبل السَّعدي، وعزاه شارح اللب شيخ شيخي إلى أعشى همدان ناقلاً عن ديوانه، وابن سيده إلى قيسِ بن معاذٍ، من قصيدةٍ من الطَّويل. (**قوله**): أتهجر: الهمزة للاستفهام الإنكاري وتهجر فعل مضارع، وهو القطيعة، وسلمى وروي ليلى فاعله، وهو اسم امرأة، وبالفراقِ بكسر الفاء وروي للفراق، أي: التَّباعد متعلق بتهجر، وحبيبها، أي: محبها مفعول به لتهجر، والهاء مضاف إليه، وما: الواو للحال من سلمى، وما نافية، وكان زائدة، ونفساً تمييز مبين لإجمال نسبة الطّيب لضمير سلمى، وبالفراقِ متعلق بتطيب، وتطيب، أي: تنبسط وتنشرح فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على سلمى (يعني): لا ينبغي لسلمى أن تقطع عن محبها بالتباعد عنه، والحال أن نفسها لا تنبسط بذلك ولا تنشرح. (والشاهد) في قوله نفساً الواقع تمييزاً؛ حيث تقدم جواز على عاملِه المتصرِّف، وهو طاب على مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمي، قياساً له على سائرِ الفضلاتِ المنصوبةِ بفعل متصرف، وتمسكاً بما سمع منه، ومنعه الجمهور؛ لأنه شبيه بالنعتِ في (الإيضاح) فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز، وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو منصوب على التمييز بفعلٍ محذوف يدلُّ عليه المذكور، فقد انتفى تقدمه حينئذٍ على عامله المتصرفِ. قوله:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنى وَداعِي المَنُونِ يُنادي جِهارا

هو من المتقاربِ. الهمزةُ للاستفهامِ. والشَّاهد في (نفساً) فإنه تمييز قدم على عامله، وهو في تطيب أنت فاعله، والباء تتعلَّق به، والمنى جمع منية. وداعي المنون، أي: الموت مبتدأ. وينادي خبره. وجهاراً إما صفة مصدر محذوف، أي: نداء جهاراً، وإما حال، أي: مجاهراً. (المَعنى): هل تَطِيبُ نفسُكَ بِوُصُولِكَ إلى مَقْصُودِكَ، والحال أنّ الذي يَدْعُو النَّاس إلى المَوْتِ يُنادِي نِداء عَلَناً، (الشاهد) في (نفساً) تمييزٌ قُدِّمَ على عامِلِهِ (تَطِيبُ).

وَقاسَ ذلِكَ الكسائيُّ، والمُبَرِّدُ، والمازِنيُّ، واختارَهُ المُصنِّفُ في «شَرْحِ العُمدَة».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: وَقَاسَ ذَلِكَ... إلخ**) أي: تأخّر العامل إذا كان فعلاً متصرفاً على خلافِ قول المصنف إنه نزر. يعني: قالُوا إنّ سَبْقَ التمييزُ على عامِلِهِ قِياس لا يُقْتَصَرُ فيهِ على السَّماعِ محتجين بما ذكر، وقياساً على غيره من الفضلاتِ المنصوبة بفعل متصرِّف. ووافقهم النَّاظم في غير هذا الكتابِ على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً هذا، ومما استدلَّ به النَّاظم على الجوازِ قوله:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهدٍ مُقلصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطفاهُ مَاءً تحَلَّبا

قوله:

إذَا المَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإحْسَانِ كَانَ مُذَمَّما

وهو سهو منه؛ لأن (عطفاه) والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والنَّاصب للتمييزِ هو المحذوف.

(**خاتمة**): يتفقُ الحال والتَّمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعةِ أمورٍ، فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراقِ: **فالأول**: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرَّ، والتمييز لا يكون إلا اسماً. **الثاني**: أن الحال قد يتوقف معنى لكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التَّمييز. **الثَّالث**: أن الحال مبينة للهيئاتِ والتَّمييزِ مبين للذوات. **الرَّابع**: أن الحالَ تتعدد كما عرفت بخلاف التَّمييزِ. **الخامس**: أن الحالَ تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك في التَّمييز على الصَّحيحِ. **السَّادس**: أن حقَّ الحال الاشتقاق وحق التَّمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة، ك: هذا مالك ذهباً، ويأتي التَّمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً، وقد مرَّ. **السَّابع**: الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التَّمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً مؤكد لما فهم من أن عدة الشُّهور، وأما بالنسبة إلى عامله، وهو اثنا عشر فمبين، وأما ما أجازه المبرد ومن وافقه، نعم الرجل رجلاً زيد فمردود. وأما قوله:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا

فالصَّحيح أن زاداً معمول لتزوَّد: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً. وأما قوله:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ

ففتاة حال مؤكدة، والله أعلم. (أشموني).

(**قوله: واختارَهُ**) أي: القياس.

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَـاكَ حُـرُوفَ الْـجَـرِّ وَهْـيَ مِـنْ إِلَـى   حَـتَّـى خَـلَا حَـاشَـا عَـدَا فِـي عَـنْ عَـلَـى
مُـذْ مُـنْـذُ رُبَّ الـلَّامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا   وَالْـكَـافُ وَالْـبَـا وَلَـعَـلَّ وَمَـتَـى

هذا باب حروف الجر

(هاكَ) أي: خُذْ (حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ) عِشرُونَ (مِنْ) و(إلى) و(حَتّى) و(خَلا) و(حاشا) و(عَدا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) و(رُبَّ) و(اللَّامُ) و(كَيْ) ....

أبو طالب

(قوله: هاك) ها: اسمُ فعلٍ بمعنى خذ، وفاعله مستترٌ فيه، والكافُ مفعوله الثَّاني بحذفِ اللام أي: هالك، وحروف الجرِّ مفعوله الأول، ويحتمل أن يكون الكاف تأكيداً للفاعل المستترِ نظير المرفوعِ الواقعِ تأكيداً لغيره.

الناصية

(قوله: حروف الجر) قدمها على الإضافة لما قيل: إن العمل فيها للحرف المقدر. وإنما سميت حروف الجرِّ إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجرِّ المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء. وإما لأنها تعمل الجرَّ، فيكون المراد بالجرِّ الإعراب المخصوص، كما في قولهم حروف النَّصبِ، وحروف الجزم، ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناءِ أحرف جر؛ لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه؛ لأن المراد بإيصال حرف الجرِّ معنى الفعلِ إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه، قاله الدَّماميني. (صبان).

(قوله: هاك... إلخ) كلها مشتركة في جرِّ الاسم على التفصيل الآتي، أي: من اختصاص بالوقتِ وبعضها بالنَّكرات، وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك، وقد تقدَّم الكلامُ على لا وحاشا وعدا في الاستثناء. (صبان).

(قوله: هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا، وقد تمد، كما في ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقَّة: ١٩] اسم فعل بمعنى خذ، والكاف حرف خطابٍ تتصرَّف تصرف الكاف الاسمية؛ بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، كالكاف في رويدك ومع اسم الإشارة، وأرأيتك بمعنى أخبرني، ونحو إياك. قاله يس وغيره. (صبان).

(قوله: وهي من... إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات، فالعطفُ ملحوظٌ قبل الإخبار، ويقال في من مناً كإلى، بل قيل: إنها الأصل فخففت لكثرةِ الاستعمالِ بحذف الألفِ وسكون النون. (صبان).

(قوله: ورب) ويقال: رب بفتح الراءِ، وربّ بضم الراء والباء، وربت بضم الراء وفتح الباءِ والتاءِ، وربت بضم الراءِ وفتحِ الباء وسكون التاء، وربت بفتح الثلاثة، وربت بفتح الأولين وسكون

وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَها، ولا تَجُرُّ إلّا ما الاسْتِفْهَامِيَّة، وأَنْ، وما وَصِلَتَهُما. وَ(واوٌ وَتاء وَالْكافُ وَالْباء وَلَعَلّ) وَقَلَّ مَن ذَكَرَ هذِهِ أَيْضاً، ولا تَجُرُّ بِهَا إلّا عُقَيْل (وَمَتى) ....

أبو طالب

....

الناصية

التاء، وبتخفيفِ الباءِ من هذه السّبعة، وربتا بالضّم وفتح الباء المشددة، ورب بالضّم فالسكون، ورب بالفتح فالسُّكون، فهذه سبع عشرة لغة. اهـ. (همع).

(فائدة): ما مشى عليه المصنف من حرفية ربّ هو مذهب البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها، وأيده الرضي بأنها في التّقليل أو التّكثير مثل كم الخبرية في التّكثير؛ إذ معنى رب رجل: قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنسِ، ولا خلاف في اسمية كم. ثم استشكل حرفية ربّ بأمور فراجعه. وجنح إليه الدّماميني أيضاً. قال: ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم، من تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدّى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها، وهو تخفيف الباء، وحمل التّشديد عليه. (صبان).

(قوله: **وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَها**) أي: وقل من ذكر كي في حروف الجر لغرابة الجر بها.

(قوله: **ولا تَجُرّ... إلخ**) أي: أما كي فلا تجر معرباً ولا اسماً صريحاً (وإنما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون: إذا سألوا عن علة الشّيء كيمه) والأصل كيما فحذفت ألف ما وجوباً وجيء بهاء السّكت وقفاً حفظاً للفتحة الدّالة على الألفِ المحذوفةِ (والأكثر) عندهم (أن يقولوا: لمه) باللامِ، والمعنى: لأي شيء كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فإنه في تأويلِ الاسم (كقوله)، وهو النابغة:

إذا أنتَ لم تنفعْ فَضُرّ فإنّما ... يُرادُ الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها، وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي): إنما يرادُ الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحقُّ الضر، ونفع من يستحق النفع، ويروى يرجى الفتى، وكون ما فيه مصدرية (قاله الأخفش) وهو قليلٌ، (وقيل: ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما، وقول قريب الموضح في (حاشيته) أن المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث أن المصدرية) المضمر (وصلتها نحو: جئت كي تكرمني إذا قدرت أن بعدها) والأصل: كي أن تكرمني، فحذفت أن استغناء بنيتها (بدليل ظهورها في الضّرورة، كقوله) وهو جميلُ بن عبد الله:

فقالتْ أَكُلَّ النّاسِ أصبحتَ مانِحاً ... لِسانَكَ كَيْما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل، والمنح: الإعطاء متعدٌ لاثنين، أولهما: أكل الناس، وثانيهما: لسانك، على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مانحاً كل الناس حلاوة لسانك، والغرور:

وَقَلَّ مَن ذَكَرَها أَيْضاً، وَلا تَجُرُّ بها إِلَّا هُذَيْل.

أبو طالب

. . . .

الناصية

الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم، وجعل ابن مالك في (التسهيل) إظهار أن بعد كي قليلاً، ولم يجعله ضرورة، كما فعل الموضح (والأولى) فيما إذا لم تذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها، نحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]). (تصريح).

(قوله: ولا تَجُرُّ. . . إلخ) أما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشَّيء، كيمه، أي: لم بدل ألفه هاءً، وما الموصولة كقولِ النابغة:

. . . . يراد الفتى كيما يضرّ وينفع

وإن، نحو: أتيتك كي أن تأتيني، والغالبُ حذف أن بعدها، وإنما قال وصلتهما؛ لأنهما مع صلتهما مؤولان باسم مفرد، وأمّا هما وحدهما فحرفان، ولا يدخل الجّار على الحرف. (تصريح).

(قوله: قَلَّ مَن ذَكَرَ هذِهِ) أي: لعل كما قل ذكر (كي) في حروفِ الجرِّ.

(قوله: إلّا عُقَيْل) بالتَّصغير طائفة من العرب (قال) شاعرهم:

(لعلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُم شَرِيمُ

بجر الجلالة بلعلَّ، وشريم بفتح الشِّينِ المعجمة: المرأة المفضاة (ولهم في لامها الأولى الإثبات)، كما مرَّ (والحذف) كقوله:

علـى صروف الدهر أو دولاتها . . . .

أنشده الفراء بجر صروف. (و) لهم (في) لامها (الثَّانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما:

لعلَّ اللهِ يُمَكِّنُني عليها جِهاراً من زُهيرٍ أو أُسَيْدِ

فهذه أربع لغات، ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل. (تصريح).

(قوله: وَقَلَّ مَن ذَكَرَها) أي: مَتى.

(قوله: إلّا هُذَيْل) أي: بَنُو هُذَيْل بالتَّصغيرِ، قَبيلة مِن العَرَب (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كُمِّه) أي: من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصفِ السَّحابِ:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضرٍ لهنَّ نَئِيجُ

أي: من لُجَجٍ، واللُّجَج: جمع لجة بضمِّ اللامِ، وهي معظم الماء، والنئيج بفتح النونِ وكسر الهمزةِ وسكون الياءِ آخره جيم: المر السريع مع الصوت، يقال: إن السَّحاب في بعض الأماكن تدنو

وزادَ فِي «الكافِيَةِ»: لَوْلا إذا وَلِيَها ضَمِيرٌ، وهو مَشهُورٌ عَن سيبويه.

أبو طالب

. . . .

الناصية

من البحر الملح، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صَاعدة إلى الجوِّ، فيلطف ذلك الماء، ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها، وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى. (تصريح).

(قوله: وزادَ في الكافِيَةِ. . . إلخ) أي: لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزَّائد، كذا في (المغني) وفيه نظر للفرقِ باختلالِ أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل، ولهذا ضعف الرضي مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجرِّ الأصلي لا بدَّ له من متعلَّق ولا متعلَّق للولا. فافهم. والضَّمير بعدها في موضعِ رفع بالابتداء، والخبر محذوف، فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه، وهذا، وعدَّ بعضهم من حروفِ الجرِّ، ها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرفِ الجرِّ في القسم. قال في (التسهيل): وليس الجر في التَّعويضِ بالعوضِ خلافاً للأخفشِ ومن وافقه. وذهب الزَّجاج والرُّماني إلى أن (ايمن) في القسمِ حرف جر، وشذا في ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسمِ، نحو: مِ الله. وجعله في (التسهيل) بقية أيمن قال: وليست بدلاً من الواوِ ولا أصلها منْ خلافاً لمن زعم ذلك. وذكر الفراء أن لات قد تجر الزَّمان. وقرئ ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من، والصَّحيح أنها اسم.

(قوله: إذا وَلِيَها ضَمير) مثل «لولاك لما خلقت الأفلاك»، والمشهور عن (سيبويه) أنّها تَجُرُّ الضَّميرَ المُتَّصِلَ، وأمّا إذا وَلِيَها اسمٌ ظاهِر، أوْ ضَميرٌ مُنفَصِلٌ فما بَعدَها مَرفُوعٌ مبتدأ، نحو: (لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَر) و(لَوْلَا أنتَ لَهَلَكْنا).

(قوله: وهو مَشهُورٌ عَن سيبويه) وفي (شرح الأشموني): ذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاي ولولاك ولولاه، فالضَّمائر مجرورة بها عند سيبويه. وزعم الأخفش أنها في موضعِ رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجرِّ موضع ضمير الرَّفع، ولا عمل للولا فيها، كما لا تعمل لولا في الظَّاهر، أي: وإن كان غالب نيابة الضَّمائرِ في الضَّمائر المنفصلة، فقد وجدت في المتصلة، كما في عساه وعساك وعساني، على قول تقدم في أفعال المقاربة. وانظر هل وضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، لازم على مذهب سيبويه من حيث إن الضَّمير في محل رفع بالابتداء، أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكافِ والهاءِ والياءِ ليست ضمائر رفع؛ لأنها لا تكون في محلِّ رفعٍ فقط، فلا ينافي أنها تكون في محلِّ رفعٍ وجرٍّ، كما في: عجبت من ضربك زيداً. واعلم أنك إذا عطفت على مدخولِ لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً؛ لأنها لا تجرُّ الظَّاهر، نبه عليه الدَّماميني. (صبان).

بِـالظَّـاهِـرِ اخْـصُـصْ مُـنْـذُ مُـذْ وَحَـتَّـى   وَالْــكَـــافَ وَالْـــوَاوَ وَرُبَّ وَالـــتَّـــا

(بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ) و(مُذْ) و(حَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) فَلا تَجُرَّ بِها ضَمِيراً

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **بالظاهر اخصص**) الباء داخلة على المقصورِ عليه على عكس قوله الآتي، واخصص بمذ ومنذ، وإنما اختصت المذكورات بالظَّاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقتِ وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر، أو المتصل بالآخر، وكون بعضها عوضاً عن باءِ القسم لا أصلاً فيه، وغرابة الجرِّ ببعضها، ولتأدية إدخال الكافِ على الضَّمير إلى اجتماع كافين في نحو كذلك وطردنا المنع. (صبان).

(قوله: **بالظاهر اخصص مذ ومنذ... إلخ**) وفي (التَّصريح): وهي بالنِّسبةِ للوضعِ أربعة أقسام ما وضع على حرفٍ واحد، وهو ثلاثة: الكاف، والواو، والتاء، وما وضع على حرفين، وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثةِ أحرفٍ، وهو منذ ورب وما وضع على أربعةِ أحرفٍ وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنِّسبة إلى عملها في الظَّاهرِ (أربعة أقسام) أيضاً (ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور: ١] (وقد تدخل) حتى و(الكاف في الضَّرورةِ على الضَّميرِ) فالأول كقوله:

أَتَـتْ حَـتَّـاكَ تَـقْـصِـدُ كُـلَّ فَـجٍّ   تُـرَجِّـي مِـنْـكَ أَنْـهـا لا تَـخِـيْـبُ

والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضَّرورة، قاله في (المغني)، والثاني: (كقول العجاج) يصف حماراً وحشياً:

خَـلَّـى الـذِّنـابـاتِ شِـمـالاً كَـثَـبـا   وأمَّ أوعـالٍ كَـهَـا أو أقْـرَبـا

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات، والذنابات بفتح الذال المعجمة، والنون وبعد الألف باء موحدة: جمع ذناب، وهي في الأصل: شبه المخاط يقع في أنوف الإبل، وهنا اسم موضع بعينه، وأم أوعال: اسم عضهة بعينها، وهي في الأصل: جبل منبسط على وجه الأرض، وشمالاً ظرف، وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريباً، وأو حرف عطف، والمعنى أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالاً قريباً منه، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها.

(قوله: **مُذ ومُنْذُ... إلخ**) وكي ولعل ومتى، وقد سبق الكلامُ على هذه الثلاثة، وما عدا ذلك فيجرُّ الظَّاهر، والمضمر على ما سيأتي بيانه.

(قوله: **فلا تَجُرُّ بها ضَميراً**) فلا تقول منذه ولا مذه، وكذا الباقي.

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّْ مُنَكَّراً وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّْ

(وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً) غَير مُستقبلٍ، نحو: «ما رَأيتُهُ مُذ يَوْمِنا» و«مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ» (وَ) اخْصُصْ (بِرُبَّ مُنكَّراً) لَفظاً ومَعنىً، أوْ مَعنىً فَقَط، كما قالَ في «شرحِ الكافِيَةِ»، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ وَأخِيهِ».

أبو طالب

(قوله: رب رجل وأخيه) هذا مثال لكلا الأمرين، فإن لفظ أخيه، وهو مدخول الرَّب في المعنى، وإن كان معرفة لفظاً بالإضافةِ لكنه نكرة معنى؛ لأن تعريف المضاف لا يزيد على تعريفِ المضافِ إليه، والضَّمير العائد إلى النَّكرة كالنَّكرةِ معنى.

الناصية

(قوله: واخصص بمذ ومنذ وقتاً) قال ابن عصفور ما يُسأل به عن الوقتِ كالوقتِ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً، فتقولُ: منذ كم، ومذ متى، ومذ أي وقت، ولا تقول مذ ما؛ لأن ما لا تكون ظرفاً. فإن قلت: سينص على دخولهما على الأفعالِ، فكيف يصحُّ دعوى الاختصاص بالوقت؟ أجيب بأنهما حينئذٍ ليسا حرفي جرٍّ باتفاق، والكلام فيما إذا كانا جارين. اهـ. (يس) على أن منهم من يرى أنهما حينئذٍ داخلان على زمانٍ مقدر مضاف للجملة، وعليه لا إشكال. (صبان).

(قوله: غير مُستقبل) أي: يشترط في مجرورهما مع كونِه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً؛ تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو مذ يومنا، ولا تقول مذ يوم، ولا أراه مذ غد وكذا في منذ. اهـ.

(قوله: نحو «ما رَأيتُهُ مُذ يَوْمِنا... إلخ») المثالُ الأوّلِ لِلوقتِ الحاضرِ، والثَّاني لِلوقتِ الماضي، ولا يُقال: (لا أراه مذ يَوْم السَّبْتِ الآتي).

(قوله: واخصص برب منكراً) أي: في الكثيرِ، فلا يرد قوله الآتي: وما رووا... إلخ، على أن مذهب جماعة كابن عصفور، والزَّمخشري أن مثل هذا الضَّمير نكرة؛ لأنه عائد على واجبِ التنكيرِ، وقال جماعة كالفارسي: معرفة جار مجرى النَّكرة، وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميرِهِ، نحو: رب رجل وأخيه؛ لأنه نكرة تقديراً؛ إذ التَّقدير: وأخ له، وإنما لم يجز رب أخي الرجل؛ لأنه يغتفر في التَّابع ما لا يغتفر في المتبوعِ، أما ربَّ رجل وزيد مثلاً فلا يجوز. قال في (التَّسهيل): ولا يلزم وصفه، أي: المنكر المجرور بها، خلافاً للمبردِ ومن وافقه. (صبان).

(قوله: نحو «رُبَّ رَجُل وَأخيهِ») فرجل منكر لفظاً ومعنى، وأخيه نكرة معنى؛ لأنه وإن أضيف إلى الضَّمير إلّا أنّ مرجع الضَّمير وهو رجلاً نكرة، والضَّمير لا يزيد على مرجعه. وفي (الشيرازي) (فَرَجُل) مِثال للنكرةِ لفظاً ومَعنىً، و(أخيه) مثال لِلنَّكِرة مَعْنىً فقط لا لَفظاً؛ لأنّه مضاف إلى الضَّمير، وهو مَعرفة لفظاً مطلقاً على قَوْل.

وَمَـا رَوَوْا مِـن نَـحْـوِ رُبَّـهُ فَـتَـى ... نَـزْرٌ كَـذَا كَـهَـا وَنَـحْـوُهُ أَتَـى

(وَالتَّاءُ) جارَّةٌ (للهِ وَرَبِّ) مُضافاً إلى الكَعبةِ، أوِ الياءِ، نحو: «تاللهِ» و«تَرَبِّ الكَعبَةِ» و«تَرَبِّي» وسُمِعَ أَيْضاً «تالرَّحمنِ».

(وَما رَوَوْا مِنْ) إدخالِ رُبَّ عَلى الضَّميرِ (نَحْوَ رُبَّهُ فَتىً نَزْرٌ) مِن وَجْهَيْنِ إدخالها على غَيرِ الظَّاهِرِ، وعَلى مَعرِفَةٍ (كَذا) نَزرٌ إدْخالُ الكافِ عَلى الضَّميرِ؛ كقوله:

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: لله ورب) توهم التَّسوية في الدَّخول عليهما، وليس كذلك، فإن دخولها على ربَّ قليل، وقد يؤخذ عدم التَّسوية من تقديم لفظِ الجلالةِ.

(قوله: أو لياء) المتكلِّم، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وترب الكعبةِ، وتربي لأفعلن، وندر تالرحمن وتحياتك.

(قوله: وَما رَوَوْا مِنْ إدخالِ رُبَّ عَلى الضَّمير) أي: على ضميرِ غيبة ملازم للإفرادِ والتذكيرِ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من إفرادِ وتذكير وفروعهما كقوله: ربه رجلاً، وربه رجلين، وربه رجالاً، وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساء كل ذلك بإفراد الضَّميرِ استغناء بمطابقةِ التَّميزِ للمعنى المراد (قال) الشَّاعر:

رُبَّـهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إلـى مـا ... يُـورِثُ الـحَـمْـدَ دَائِـبـاً فَـأَجَـابُـوا

فأتي بالضَّمير مفرداً مفسراً بتمييز مجموع مطابق للمعنى، وهو فتية، هذا مذهب البصريين، وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظاً، نحو: ربها امرأة، وربهما رجلين، وربهم رجالاً، وربهن نساء، واختلف في الضَّمير المجرور بربّ فقيل معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون، وقيل: نكرة واختاره الزَّمخشري، وابن عصفور؛ لأنه عائد على واجبِ التَّنكيرِ، وجعل النَّاظم دخول رب والكاف على الضَّمير نادراً، فقال:

ومـا رَوَوْا مـن نـحـو رُبَّـهُ فَـتـى ... نَـزْرٌ كَـذَا كَـهـا ونَـحْـوُه أتَـى

(تصريح). **(قوله: ربه فتى)** قال الجامي: هذا الضَّمير عائد على مبهم في الذِّهنِ، يعني: قبل ذكره مؤخراً تمييزاً، فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، كما مر، هذا ما ظهر. (صبان).

(قوله: نَزَر) خبر لما، يعني: أن هذا الاستعمالَ على خلافِ القاعدةِ من جهتين، لما مرّ من اختصاصِ ربّ بالظَّاهر المنكرِ. (دشتي).

[لَـئِـنْ كـانَ مِـنْ جِـنٍّ لأَبْـرَح طـارِقـاً]   وَإِنْ يَـكُ إِنْـسـاً مـا (كَـهـا) الإِنْـسُ يَـفْـعَـلُ

(وَنَحْوُهُ) مِمَّا (أتى) كقوله:

أبو طالب

(قوله: وإن تك أنساه... إلخ) أوله:

لَـئِـنْ كـان مـن جِـنٍّ لأَبْـرَح طـارِقـاً   ....

قاله الشنفرى الأزدي، وأبرح؛ أي: جاء بالبراحِ وهو الشِّدة، والطَّارق: الآتي أهله ليلاً، والضَّمير المجرور عائد إلى الفعلة.

الناصية

(قوله: كذا نزر) أي: قليل بالنِّسبة للظَّاهرِ، وقيل: معنى نزر شاذٌّ من جهةِ القياسِ، وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمالِ.

(قوله: لَئِنْ كانَ مِنْ جن... إلخ) (المَعنى): هو الذي أتى في الليلِ إنْ كانَ مِن طائِفةِ الجنِّ لأتى بِشِدَّة، وإنْ كانَ مِن الإنْسِ فلا يفعل الإنْس، هكذا. (الشَّاهد) في دخولِ الكافِ الجارَّةِ على ضَمير الغائِبِ (كَها). وكلمة (كَها) جُزء لِمَتْنِ المصنفِ فَتَنَبَّه. (شيرازي).

(قوله: وَنَحْوُهُ) يحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله: كه ولا كهن. الثَّاني: أن يكون إشارة إلى بقية الضَّمائرِ مطلقاً، وقد شذ دخول الكافِ على ضمير المتكلِّم والمخاطب كقوله:

وَإِذَا الـحَـرْبُ شَـمَّـرَتْ لَـمْ تَـكُـنْ كِـي   ....

وكقول الحسن: أنا كك وأنت كي. وأما دخولها على ضمير الرَّفع نحو: ما أنا كهو، وما أنا كأنت، وما أنت كأنا، وعلى ضميرِ النَّصب نحو: ما أنا كإياك، وما أنت كإياي، فجعله في (التسهيل) أقل من دخولِها على ضميرِ الغيبةِ المتصل. قال المرادي: وفيه نظر، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ. والثَّالث أن يكون إشارة إلى بقيةِ ما يختصُّ بالظَّاهر، أي: إن بقية ما يختص بالظَّاهرِ دخوله على الضَّمير قليل كقوله: فَلا وَاللهِ... إلخ الآتي، أي: في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة، فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك. وقال ابن هشام الخضراوي: لا تعطف إلا الظَّاهر كالجارة. اهـ. فارضي.

(قوله: مِمَّا أتى) أي: نقل عن العربِ قوله:

فَـلا تَـرى بَـعْـلاً ولا حَـلائِـلا   كَـهُـوَ وَلا كَـهُـنَّ إلّا حـاظِـلا

قاله رؤبة يصف حماراً وحشياً. (قوله): ولا: الواو بحسب ما قبلها، ولا نافية، وترى، أي: تبصر أو تعلم فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وبعلاً أي: زوجاً مفعوله وهو يجمع على بعولة، ولا الواو للعطف، ولا زائدة لتأكيد النفي، وحلائلا، أي: زوجات معطوف

[فَلا تَرى بَعْلاً ولا حَلائِلا)] كَهُوَ وَلا كَهُنَّ إلّا حاظِلا

وكَذا إدْخالُ حَتّى عَلَيه نحو:

[فَلا وَاللهِ لا يُلْفي أُناسٌ فَتىً] حَتّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيادِ

أبو طالب

(قوله: كه ولا كهن... إلخ) أوله:

ولا تَرى بَعْلاً وَلا حَلائِلا ....

البعل: الزَّوج، والحلائل: جمع حليلة، وهي الزَّوجةُ، والمجرورُ الأول عائد إلى الحمارِ الوحشي والمجرورِ الثاني إلى الأنثياتِ من الحمارِ، والحاظلُ بالحاءِ المهملةِ والظاءِ المعجمةِ: المانع من التزويج، وهو المستثنى من البعلِ.

(قوله: فتى حَتّاكَ... إلخ) أوله:

فَلا واللهِ لا يُلْفي أناسٌ ....

الناصية

على بعلاً، وهي جمع حليلة، ويسمى البعل أيضاً حليلاً، وإنما سميا بذلك؛ لأن كلاً منهما يحل من صاحبه محلاً لا يحلُّ فيه غيرُه، وكه، أي: كالحمار الوحشي الكاف حرف جر، والهاء ضمير مبني على الضمّ في محلّ جر، وهو متعلّق بمحذوف تقديره: كائناً حال من بعلاً إن كانت ترى بصرية، ولا يضر تنكير صاحب الحالِ؛ لوجود المسوغ وهو تقدم النفي عليه، أو مفعول ثانٍ لترى إن كانت علمية، ولا الواو للعطف، ولا زائدة لتأكيد النفي أيضاً، وكهن أي كالأتن الوحشية، إعرابه مثل إعراب كه، والنُّون علامة جمع النّسوة، وإلا أداة استثناء، وحاظلاً بالحاءِ المهملةِ، والظَّاء المعجمة، أي: مانعاً مستثنى من (بعلاً)، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: إلا بعلاً حاظلاً. (يعني): ولا ترى زوجاً ولا زوجات كالحمار الوحشي وأتنه الوحشية، عند هروبها منه يمنع الغير عنها، إلا زوجاً مانعاً زوجته إذا فارقها من التزوج بغيره، وهذا لشدة غيرته بخلافِ غيرهِ. (والشّاهد) في دخولِ كافِ الجَرِّ على هو، وهُنَّ في الأولِ على ضميرِ الحمارِ الوحشي، وفي الثاني على ضميرِ الإناثِ الوحشياتِ.

(قوله: وكَذا إدْخالُ حتّى عَلَيه) أي: على الضّمير أيضاً نزر، لما مرّ من اختصاصه بالاسمِ الظّاهرِ **(قوله:**

فَلا وَاللهِ لا يُلْفي أناسٌ فَتىً حَتّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيادِ

هو من الوافر. **(قوله: فلا)** الفاء بحسب ما قبلها، ولا نافية، والله الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرورٌ، وهو متعلق بمحذوف تقديره: أقسم والله، ولا نافية مؤكدة للأولى، فيكون القسمُ مفخماً بينهما، ويلفي بضم الياءِ وكسر الفاء، أي: يجد فعل مضارع، وأناس فاعله، وفتى مفعوله منصوب وعلامة نصبه فتحةٌ مقدرة على الألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ السّاكنين منع من ظهورِها

بَعْـضْ وَبَيِّـنْ وَابْتَـدِئْ فِـي الأَمْـكِـنَـهْ بِـمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتِـي لِـبَـدْءِ الأَزْمِـنَـهْ

فصل: في مَعاني حُرُوفِ الجَرِّ ....

أبو طالب

الفاء للعطفِ، واللام لتأكيدِ القسمِ، وفي بعض النسخ بعد الفاءِ لا النافية، وهو غلط ولا يلفي، أي: لا يجد من الفاءِ بالفاءِ الموحدةِ، وأناس فاعله، وفتى مفعوله، وما بعد حتى جزءٌ للمفعولِ، والباقي ظاهر.

(قوله: فصل في معاني... إلخ) اعلم أن ببيان معاني حروفِ الجرِّ وتعيين متعلقاتها من مهماتِ هذا الفن، ولم أر أحداً تعرض لتحقيقها حقَّ التَّحقيق، ونحن نشير إليه هاهنا على سبيل الإجمالِ، وأسأل الله أن يوفقنا لوضع رسالة منفردة، نفصل فيها هذا التَّحقيق، مع سائر تحقيقات لأبوابِ هذا الفنِّ، مما نتفرد به.

الناصية

التعذر؛ إذ أصله: فتيا، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فالتقى ساكنان الألف والتنوين الذي يرسم ألفاً في حالة النَّصبِ بحسب الأصلِ، فحذفت الألف لالتقائهما فصار فتى، وإنما أتى بياء أخرى لتدلَّ على الياءِ الأصلية المحذوفة، بخلاف ما إذا لم يأتوا بها، وقالوا: فتاً، فلا يوجد ما يدل عليها، والأصل في الفتى أن يقال للشاب الحدث، والمراد منه هنا: الإنسان مطلقاً، وجملة لا يلفي جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، وحتاك، أي: إليك، أي: إلى وجودك، حتى: حرف جر، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح، في محلِّ جرٍّ، والجار والمجرور متعلق بيلفى، ويا بن: يا حرف نداء، وابن منادى منصوب، وأبي مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرةِ؛ لأنه من الأسماء الخمسةِ، وهو مضاف لزيادة (يعني): أقسم والله يا بن أبي زياد، لا يجد أناس فتى متصفاً بالصفات الحميدة حتى يجدوك، فإذا وجدوك فحينئذ يجدون الفتى المتَّصف بذلك. (والشاهد) في قوله: حتاك حيث جرت حتى المضمر، وهو شاذ؛ لأنها لا تجر إلا ما كان آخراً، نحو: أكلت السَّمكة حتى رأسِها بالجرِّ، فإن الرأس آخر حقيقة، أو كان متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فإن طلوع الفجر متصل بآخر الليل.

(قوله: في معاني حُرُوفِ الجَرِّ... إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، كما لا تنوب حروف الجزمِ والنَّصب عن بعضٍ، وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف، أو على شذوذِ النِّيابة، فالتجوز عندهم في غيرِ الحرفِ أو في الحرفِ لكن على الشُّذوذ، وجوز الكوفيون، واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً، كما في (التَّصريح) والمغني، وإن اقتضى كلام البعضِ خلافه، فالتجوز عندهم في الحرف، قال في (المغني): وهذا المذهب أقل تعسفاً. (صبان).

(بَعْضٍ وَبَيِّنْ) الْجِنْسَ (وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ) بالاتِّفاقِ (بِمِنْ) نحو: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ....

أبو طالب

(قوله: بعض وبين... إلخ) أي: اقصد البعض والبيان والابتداء.

(قوله: الجنس) هذا مفعول لكلا الفعلينِ على سبيل التنازعِ والتقييدِ بالجنسِ؛ للاحترازِ عن الشَّخصِ؛ إذ تبيينه وتبعيضه لا يكون بمن، فالمرادُ بالجنسِ ما يقابل الشَّخص، سواء كان نكرة أو اسم جنس أو معرفاً بلامِ الجنسِ، أو ما أشبه ذلك.

(قوله: بمن) فمن التبعيضية تدلُّ على أن ما بعدها كلٌّ لجزءٍ هو معمول متعلقها من حيث إنه معمول له، والغالب أن يكون هذا الجزء نكرة محذوفة، كما في الآية، فإن تقديرها حتى تنفقوا شيئاً مما تحبون، ومن التَّبيينية تدل على أن ما بعدها إما جزء لمعمول متعلقها أو عينه، من حيث

الناصية

(قوله: بعض) هذا عند الفارسي والجمهورِ، وصححه ابن عصفور، وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض.

(قوله: وبين الجنس) لا الشَّخص عند جماعةٍ من المتقدمين والمتأخرين، وعلامتها صحة وقوعِ موصول موضعها إذا بينت معرفة، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان، فإن بينت نكرة، فهي ومجرورها في موضع جملة، (نحو) ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] ف (من ذهب) بيان لأساور، أي: هي ذهب، ومن الأولى للابتداءِ عند الجمهور، أو زائدة على رأي الأخفش، ويدل له قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان: ٢١] (تصريح).

(قوله: في الأمكنة) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة، فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً، نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]. (قوله: بالاتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاءِ الغاية بعدها.

(قوله: بمن) قال في (الهمع): الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غيرِ لام التَّعريفِ وتفتح معها، وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها، قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة، وأبو حيان كثير حسن، فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون، فلا يقالُ في من الظَّالم ومن الليلِ: م الظالم، وم الليل، ونظيره حذف نون بني، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها، وأما نون عن، فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللامِ وغيرها، وحكى الأخفش ضمَّها مع اللام، قال أبو حيان: وليس له وجه من القياس. اهـ. باختصار.

(قوله: بِمِنْ) قيل: تأتي (من) لمعان، وجملتها عشرة اقتصر منها ـ هنا ـ على الأربعة الأولى: التبعيض، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض؛ ولهذا قرئ «بعض ما تحبون» الثاني: بيان الجنسِ، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] وعلامتها: أن يصحَّ أن يخلفها اسم موصول. (الشَّاهد) في (مِنَ الأوْثان) (مِن) فيها لِبَيان الجِنسِ،

﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ) كقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] ونَفاهُ الْبصرِيُّونَ إِلَّا

أبو طالب

المصداق، لكن على الثاني لا بد أن يكون استعمال ما بعدها في هذا المعنى، أشهر من استعمالِ المعمولِ فيه، ومن الابتدائية تدلُّ على أن ما بعدها مكان أو زمان لأولِ متعلقها، وقس عليه حالَ ما يدلُّ على الانتهاءِ، واعلم أن متعلَّق من التبيينيةِ علم مقدَّر لا يكاد يذكر.

الناصية

أيْ: اجْتنِبوا الرِّجْسَ الذي هو بَيان عَن الأوْثانِ، الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنةِ باتفاق، نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]. (الشَّاهد) في (من المَسْجِد) (مِن) فيها لابْتِداءِ المكانِ، أيْ: كانَ ابْتداءُ مَكانِ الإسْراءِ هو مَسْجِد الحَرامِ. وسيأتي الباقي بعيد هذا.

(**قوله: وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةِ**) وفاقاً للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، و(خلافاً لأكثر البصريين) في منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز، وهو: (**قوله: تعالى** ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ﴾ [التوبة: ١٠٨]) (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنسٍ رضي الله تعالى عنه، وقول بعض العربِ: من الآن إلى الغدِ حكاه الأخفش في المعاني (وقول الشاعر) النَّابغة الذبياني يصفُ السّيوف:

تُخُيِّرنَ من أزمانِ يوم حليمة ... إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التَّجاربِ

فمن أزمان لابتداء الغايةِ الزَّمانيةِ، وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول، والنون المتصلة بهما نائب الفاعل، وهي راجعة إلى السُّيوف المحدثِ عنها في البيتِ قبله، وتخيرن: اصطفين، وجربن: اختبرن، ويوم حليمة: يوم مشهور من أيامِ العربِ، وهو اليومُ الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرجِ الغساني، وحليمة هي بنتُ الحربِ ابن أبي شمروخة، والتَّجارب: جمع تجربة، وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف، والتقدير في الآية: من تأسيس أول يوم، وفي الحديث: «من صلاة الجمعة» وفي البيت من استمرارِ أزمانٍ، وكذلك ما أشبهها، وأجيب بأن الأصل عدم الحذفِ، وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكانِ والزَّمانِ، نحو: «من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الرُّوم». (تصريح).

(**قوله: لِبَدْء**) الغاية في (الأزمِنَهْ) يعني: المسافة معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء، فهو من تسميةِ الكلِّ باسم الجزءِ، وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها، نحو: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم؛ لأن معنى أعوذ بالله: ألتجئ إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاءِ، نقله الشمني عن الرَّضي. (صبان).

(**قوله: نحو** ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]) إن أريد بالتَّأسيسِ البناء فالابتداءُ ظاهرٌ، أو مجرد وضع الأساسِ، فمن بمعنى في، كما قاله الرَّضي، قال: ومن في

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ

الأَخْفَش، ومَذْهَبُهُ هو الصَّحِيح لِصِحَّةِ السَّماعِ بِذلك.

(وَزِيدَ) أي: مِن عِنْدِنا (في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ) وهو النَّهْيُ، والاسْتِفْهامُ ....

أبو طالب

....

الناصية

الظُّروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو: جئت من قبلِ زيد ومن بعده: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فُصِّلَت: ٥]. (الشَّاهد) في (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) (مِن) فيها لِابْتِداءِ الزَّمان.

(قوله: ومَذْهَبُهُ... إلخ) أي: مذهب الأخفش، وهو إثبات مجيء من لابتِداء الزَّمان هو الصَّحيح؛ لأنه سمع صحيحاً عن العربِ مجيء من لبدء الزَّمان. (دشتي).

(قوله: عِنْدنا) لا عند الأخفشِ القائلِ بزيادته في الإيجابِ أيضاً، وفي (التَّصريح): من الزَّائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) بأي أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استفهام بهل) خاصة، وفي إلحاق الهمزةِ بها نظر، وفي (الارتشاف) لو قلت: كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجلٍ لم يجز. اهـ. ولعلَّ الفرقَ أن هل لطلب التَّصديق دائماً، (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر، (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (إما فاعلاً نحو: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]) فذكر فاعل يأتيهم، (أو مفعولاً) به (نحو: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مَريَم: ٩٨]) فأحد مفعول تحس، (أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣]) فخالق مبتدأ، وغير الله نعته على المحلِّ، والخبر محذوف تقديره لكم، وليس يرزقكم الخبر؛ لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصحِّ، وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: قد كان من مطر، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط، ووافقهم النَّاظم في (التَّسهيل)، وعلله في شرحه بثبوت السَّماع بذلك نثراً ونظماً.

(قوله: في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ) فلا تزاد في الإثبات، ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين، كم فعل متعدٍّ، نحو: ﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ﴾ [الدّخان: ٢٥] كما نقله التفتازاني عن القوم. (صبان).

(قوله: وهو النَّهْيُ) بلا. (قوله: والاستفهام) أي: بهل، وكذا الهمزة على الأوجه، فلا تزاد مع غيرها، لعدم السماع، ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق، بل التصور بخلافهما، فإن هل لطلب التَّصديق فقط، والهمزة له ولطلب التَّصور. وفي (التصريح) الاسْتِفهامُ بهل خاصة، كذا قيد أبو حيان في (الارتشاف) وابن هشام في (المغني)، لكن لم يقيد ابن الناظم بهل، والإطلاق قضية كلام السمين والسفاقسي؛ فإنهما نقلا في الكلام على قوله تعالى: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ﴾ [البَقَرَة: ٢١١] كلاماً عن ابن عطية ونظرا فيه بأن كم إن كانت خبرية، فلا تزاد من في الخبر،

(فَجَرّ نَكِرَةً كَما لِباغٍ مِنْ مَفرّ) و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وَزِيدَ عِندَ الأخْفَشِ في الإيجابِ، فَجَرَّ النَّكِرَةَ والْمَعْرِفَةَ، نحو:

قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ [مِنْ فَضْلِ رَازِقِنا فَضْلاً عَلى الأَرْضِ وَالأنْعَامِ وَالنَّاسِ]

أبو طالب

(قوله: قد كان من مطر) تمامه على ما وجدنا في بعضِ النُّسخ غير المعتبرة هكذا:

قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ مِنْ فَضْلِ رَازِقِنا فَضْلاً عَلَى الأَرْضِ والأَنْعَامِ والنَّاسِ

والمعنى واضح.

الناصية

وإن كانت استفهامية فمتعلق الاستفهامِ المفعول الأول لا الثاني، إلا أن يقال بجوازه؛ لانسحاب الاستفهام على الجملة. اهـ.

وهذا صريح في جوازِ زيادةِ من بعدكم الاستفهامية كما لا يخفى. (حمصي).

(قوله: فَجَرّ نَكِرَةً... إلخ) هذا هو الرَّابع، وهو التّخصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزَّائدة عند جمهورِ البصريين، ولها شرطان: أن يسبقها نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَزِيدَ في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ نكِرة) ولا تكون هذه النَّكرة إلا مبتدأ (كما لِباغٍ مِنْ مَفَرّ) أو فاعلاً نحو: لا يقم من أحد، أو مفعولاً به، نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرةٍ لا تختص بالنفي، والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختَّص به كأحد وديَّار. وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراطِ النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر. وذهب الأخفش إلى عدمِ اشتراط الشرطين معاً، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]. أجيب بأن من للتَّبعيض، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] لأن الذّنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصَّلاة والسَّلام. وفي الثَّاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصَّلاة والسّلام، على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السَّالبة الكلية الموجبة الكلية. (أشموني).

(قوله: كَما لِباغٍ مِنْ مَفَرّ... إلخ) المِثال الأوَّل للنفي، والثَّاني لِلاسْتِفهامِ، ومثال النَّهي نحو: (لا تَضْرِبْ مِن أحَدٍ)، (مِن) فيها زائِدة، وأصل الأمثِلَة هكذا (ما لِباغٍ مفر) و(هَلْ خالِق غير الله) و(لا تَضْرِبْ أحَداً). (أشموني).

(قوله: وَزِيدَ عِندَ الأخْفَش) والكسائي وهشام.

(قوله: قَدْ كانَ مِنْ مَطر... إلخ) (المَعنى). بِسَبَبِ فضلِنا نزل المَطَر فَضْلاً على الأرْضِ، وعلى الأنعامِ وعَلى النَّاس. (الشاهد) في (مِن مطر) (مِن) فيها زائِدة مَعَ أنَّ الكلام موجب، وأصلها (قَدْ كانَ

لِـلِانْـتِـهَـا حَـتَّـى وَلَامٌ وَإِلَـى   وَمِـنْ وَبَـاءٌ يُـفْـهِـمَـانِ بَـدَلا

[يَـظَـلُّ بِـهِ الـحِـرْبـا يُـمَـثّـلُ قـائِـمـاً]   وَيَـكْـثُـرُ فِـيـهِ مِـنْ حَـنِـيـنِ الأبـاعِـرِ

(لِلانتِهاءِ حَتَّى) نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] (وَلَامٌ) نحو: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[الأعراف: ٥٧] (وَإلى) نحو: «سِرْتُ البارِحَةَ إلى آخِرِ اللَّيْلِ».

(وَمِنْ وَباءٌ يُفْهِمانِ بَدَلا) ....

أبو طالب

(قوله: ويكثر فيه. . . إلخ) أوله: يظلُّ به الحرباء يمثلُ قائماً يظل، أي: يصير، وبه، أي: فيه، أي: في هذا اليوم الشَّديد الحرّ، والحرباء: دويبة تدور مع الشَّمسِ، وقصر ألفها للضَّرورة، ويمثل، أي: ينتصب، وهو خبر يظلُّ، وقائماً حال من فاعله، ويكثر فيه ـ أي: في ذلك اليومِ لشدَّةِ الحرِّ ـ حنين الأباعر، الحنين: الصوت المرتفع، والأباعر: جمع بعران، جمع بعير، والغرض وصف اليوم بشدةِ الحرِّ.

(قوله: من وباء يفهمان بدلا) أي: يدلان على معمولِ متعلقهما بدل عن ما بعدهما، من حيث

الناصية

مَطر) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف، أي: قد كان شيء من مطر. واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل، لاسيما إذا كان الموصوف فاعلاً. وأجيب أيضاً بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل، والتَّقدير: كان هو أي كائن من جنسِ المطر، والظَّرف مستقر حال من الضَّميرِ، وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سُئل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك على سبيلِ حكايةِ السُّؤالِ، كما قالوا: دعنا من تمرتان، كذا في الدَّماميني. (صبان).

(قوله: وَيَكْثُرُ فيهِ. . . إلخ) المَعنى: مِن شِدةِ الحَرِّ في ذلِكَ الْيَوْم يظَل (الحِرْباء) ـ وهي دويبة ـ ينتصب قائماً فلا يقدر على الاسْتِراحَةِ والنَّومِ، ويكثر فيهِ أنين الأَباعِرِ، جمع (بعْران) وهو جمعُ (بَعِير). (الشاهد) في (مِن حَنِينِ الأباعِر) (مِن) فيها زائِدَة مَعَ أن الكَلام موجبٌ، وأصلها (يَكثر فيه حَنِين الأباعِر). (أشموني).

(قوله: لِلانْتِهاء حتّى وَلام وَإلَى) أي: تكون هذه الثَّلاثة؛ لانتهاء الغاية في الزَّمان والمكان، و«إلى» أمكن في ذلك مِنْ حتى؛ لأنك تقول سرت البارحة إلى نصفها، ولا يجوز حتى نصفها؛ لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخراً أو متصلاً بالآخر نحو: أكلت السَّمكة حتى رأسها، ونحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] واستعمال اللام للانتهاءِ قليلٌ، نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرّعد: ٢] وسيأتي الكلامُ على بقية معانيها في هذا البابِ، وعلى بقية أحكام حتى في بابِ إعراب الفعل. (أشموني).

(قوله: وَمِنْ وَ بَاءٌ يُفْهِمانِ بَدَلا) أي: تأتي من الباءِ بمعنى بدل، أما (من) فقد سبق بيان ذلك فيها، وأما الباء فسيأتي الكلامُ عليها قريباً إن شاء الله تعالى. (شيرازي).

وَالـلاَّمُ لِـلْـمِـلْـكِ وَشِـبْـهِـهِ وَفِـي تَـعْـدِيَـةٍ أَيْـضـاً وَتَـعْـلِـيـلٍ قُـفِـي

نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨].

فَـلَـيْـتَ لِـي بِـهِـمْ قَـوْمـاً إذا رَكِـبُـوا [شَـنُّـوا الإغـارَةَ فُـرْسـانـاً وَرُكْـبـانـا]

(وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ) نحو: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٢٩] (وَشِبْهِهِ) ...

أبو طالب

إنه معمول، والظاهر أن يكونا اسمين بمعنى البدلِ مضافين إلى ما بعدهما؛ إذ لا يستفاد منهما إلا ما يستفادُ من لفظِ البدلِ.

(**قوله: فليت لي بهم... إلخ**) آخره:

.... شـنـوا الإغـارة فـرسـانـاً وركـبـانـا

إلغاء للعطف، وشنوا بالشين المعجمة والنون بمعنى التَّفرق، والإغارة مفعول لأجله، وفرسان جمع الفارس، أي: راكبُ الفرسِ، وركبان: جمع الرَّكب، أي: راكب الإبل، والشَّاهد في بهم حيث كان باؤه للبدل.

(**قوله: واللام للملك**) أي: يدل على أن ما بعده مالك لمعمول متعلقه من حيث هو كذلك، ويعتبر في المالكِ الشُّعورُ وفي الملوكِ جوازُ انتقالِ ملكيته عن هذا المالكِ؛ ولهذا لا يحتمل اللامَ في قولنا: الشَّجرُ للحديقةِ، والحمد لله، على الملكية.

الناصية

(**قوله**: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرةِ، وأنكر قوم مجيء من للبدلِ، وقالوا: التَّقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة، فالمقيدُ للبدليةِ متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، نقله في (المغني) وأقره. (تصريح).

(**قوله: فَلَيْتَ لي بهمْ... إلخ**) (المَعنى): بدل قَوْمي لَيْتَ كانَ لي قوم بِحيث إذا رَكِبوا خيولهم شَنوا الغاراتِ راكِبهم وراجِلهم على الأعْداءِ. (الشَّاهد) في بهم فإن الباءَ فيه للبدل. والإغارة نصب على التَّعليلِ.

(**قوله: للملك**) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك.

(**قوله: نحو**: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]) أي: مُلْكُ الله.

(**قوله: وشِبْهِهِ**) أي: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق، فالأولُ (نحو: السّرج للدابة) والثاني نحو: العمارة للدار؛ لأن الدَّابة والدار لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك المعنى. (تصريح).

وهو الاخْتِصاص، نحو: «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ» (وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي) ....

أبو طالب

(**قوله: وهو الاختصاص**) أي: انفراد ما بعد اللَّام بمعمول متعلقه من غير تحقق شرائط الملكية، ووجه الشَّبه بينه وبينها هو التَّعلق الذي يكون بين تالي اللام، وذاك المتعلِّق، ولا يكون بينه وبين غيره.

(**قوله: وفي تعدية**) أي: الدَّلالة على ثبوتِ معمولِ متعلقه لما بعده من غيرِ قصدِ الملكيةِ والاختصاصِ، والحاصل أن اللام قد يدلُّ على ثبوتِ معمولِ متعلقه لما بعده، فإن قصد منه: هذا المعنى فقط فهو للتعدية، وإن قصد هذا مع زيادةٍ هي الملكية أو الاختصاص فللاختصاص.

(**قوله: وتعليل**) أي: دلالة على أن ما بعده علة فاعلية أو غائية لمتعلقهِ واستعماله في الثاني أكثر.

الناصية

(**قوله: وهو الاخْتِصاص**) ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً، لكنه غاير بينهما في (التَّسهيل) وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: ٢]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك، وقد تسمَّى لام الاختصاصِ، أقول: أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك، نحو: أنت لي، وأنا لك ولزيد ابن، كما يؤخذ من تمثيل (الهمع) للام الاختصاص بنحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يُوسُف: ٧٨] ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النِّسَاء: ١١]، فتدبر. (أشموني).

(**قوله: نحو «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ»**) أي: السَّرج مُختَصُّ الدّابّة.

(**قوله: وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضاً**) أي: إلى المفعول به (نحو: ما أضرب زيداً لعمرو) لأن ضرب متعد في الأصل، ولكنه لما بني منه فعل التَّعجب نقل إلى فعل بضمِّ العين، فصار قاصراً، فعدي بالهمزةِ إلى زيدٍ وباللام إلى عمرو، وهذا مذهبُ البصريين، وذهب الكوفيون أن الفعل باقٍ على تعديته ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التَّعجب، وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأولِ، والبصريون إلى الثاني، ومثل النَّاظم للتَّعدية في (شرح الكافية) بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مَريَم: ٥] وتبعاً ابنه، قال الموضح في (المغني): والأولى عندي أن يمثل للتَّعدية بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، كما مثل هنا، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التَّمليك في (شرح التَّسهيل) فصار المثال محتملاً، وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقاً عليه، فكيف يكون أولى، ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطَّعن، فالأولى إسقاطه، كما أسقطه في (التَّسهيل) وشرحه. (تصريح).

(**قوله: قُفي**) أي: اتّبع ـ بِالمَجْهُولِ ـ قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مَريَم: ٥] (الشَّاهد) في تَعْدِيَةِ (هَبْ) إلى مَفعُولِهِ الثاني ـ ياء المُتكلم ـ بِواسِطَةِ اللام (لي)، ومَفعُولُهُ الأوَّل هو (وَلِيّاً). (شيرازي).

نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ]

أبو طالب

(قوله: وإني لتعروني... إلخ). قد مرَّ شرح هذا البيتِ في باب: المفعول له.

الناصية

(قوله: نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] مثل له في (شرح الكافية) بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] أيضاً، لكنه قال في (شرح التّسهيل) إن هذه اللام لشبه التّمليك، قال في (المغني) والأولى عندي أن يمثل للتّعدية بـ: ما أضرب زيداً لعمرو، وما أحبه لبكر، أي: لأن ضرب وحب مثلاً متعديان في الأصل، وببنائهما للتّعجبِ نقلا إلى فعل بضمِّ العين فصارا قاصرين، ثم عديا بالهمزةِ إلى زيد، وباللام إلى عمرو وبكر، هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما، إلى المفعولِ كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلا، فليس اللام للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التّعجب، وهذا الخلافُ مبني على الخلافِ في فعل التّعجب المصوغ من متعدٍّ، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته، ومذهب البصريين أنه لا يبقى، كذا في (التّصريح). واعلم أنه سيأتي في باب التّعجبِ أن هذه اللام للتبيين، فلا تكون للتّعدية المجردة، اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول، وما سيأتي قول آخر، تأمل. (صبان).

(قوله: وإني لتعروني لذكراكِ هزّةٌ... إلخ) قاله الهذلي (قوله): وإني: الواو بحسب ما قبلها، وإن حرف توكيد، والياء اسمها، ولتعروني أي: تصيبني، اللام موطئة لقسم محذوفٍ تقديره: والله، وتعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعوله مقدم، ولذكراك بكسر الذال المعجمة، وبألف التأنيث المقصورة، وبكسر الكاف جار ومجرور متعلّق بتعروني، ولامه للتعليل، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذفِ الفاعلِ، واتصال المفعول بعد انفصاله، والأصل: لأجل ذكري إياك، وهزة بكسر الهاءِ، أي: نشاط وارتياح فاعل تعرو مؤخر، والجملة في محلِّ رفع خبر إن، وهنا معطوف محذوف، أي: وانتفاض دلَّ عليه قوله: انتفض، وكما الكاف حرف تشبيه وجرٍّ، وما مصدرية، وانتفض، أي: تحرك واضطرب فعل ماض، وما المصدرية، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهو متعلّق بانتفاض المحذوف، وهنا معطوف محذوف أيضاً، أي: واهتز دل عليه قوله: هزة؛ فيكون في البيت احتباك؛ لأنه حذف من كلٍّ نظيرِ ما أثبته في الآخر، والعصفور بضمِّ العين فاعل انتفض، وبلله فعلٌ ماضٍ، والهاء مفعوله مقدَّم، والقطر، أي: المطر فاعله مؤخَّر، وواحدتها قطرة كتمر وتمرة، والجملة في محلٍّ نصب حال من العصفور. (يعني): وإني والله ليصيبني يا محبوبتي لأجل ذكري إياك بلساني أو بقلبي نشاط، وارتياح وتحرك واضطراب كاضطرابِ العصفورِ وارتياحه في حال بلل المطر له. (والشاهد) في قوله: (لذكراك) حيث استعملت هنا اللام للتّعليل. (وفيه شاهد آخر) وهو أن جره ذكراك باللام واجب مع أنه مفعول له؛ لأنه يشترط

وَزِيــدَ وَالــظَّــرْفِــيَّــةَ اسْــتَــبِــنْ بِــبَــا   وَفِــي وَقَــدْ يُــبَــيِّــنَــانِ الــسَّــبَــبَــا

(وَزِيدَ) للتَّوْكيد نحو:

[فَــلا وَالــلــه لا يُــلْــفَــى لِــمــا بِــي]   وَلا لِــلِــمَــا بِــهِــمْ أَبَــداً دَواءُ

أبو طالب

(قوله: ولا للما بهم... إلخ) أوله:

فــلا والله لا يــلــفــى لــمــا بــي   ....

الناصية

فيه أن يكون مصدراً ذُكِرَ لبيان علة وقوعِ الفعلِ، وسببه، وأن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، نحو: قام زيد إجلالاً لعمرو، هنا ليس كذلك؛ لأنه وإن كان مصدر ذكر، وقد ذكر علة لعروّ الهزة وزمنهما واحد؛ لأن عروّ الهزة في وقتٍ تذكره لمحبوبته، ولكن اختلف الفاعلُ؛ لأن فاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلِّم، فلما اختلف الفاعل خفضه باللَّام وجوباً.

(قوله: وَزِيدَ للتوكيد) أي: لمجرد التَّوكيدِ، وهي الواقعة بين فعل ومفعوله، وبين المتضايفين نحو: لا أبالك على أحدِ الأوجهِ فيه، وفائدتها تقوية المعنى دون العمل، فغايرت المزيدة لتقوية العامل.

(قوله: وَزيد للتَّوكيد) وهو أنواع، منها المعترضة بين الفعلِ المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرّماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان:

ومَــلَــكْــتَ مــا بَــيْــنَ الــعِــراقِ ويَــثْــرِبِ   مُــلْــكــاً أجــارَ لِــمُــسْــلِــمٍ ومُــعَــاهِــدِ

أي: أجار مسلماً وهي بالجيمِ، وقال الدَّماميني: لا تتعين الزِّيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارةِ، واللام صلة له. اهـ. (وأما ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النَّمل: ٧٢] فالظاهرِ أنه) أي: ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة لا زائدةٌ، وبه جزم في (المغني) فقال: وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النَّمل: ٧٢] خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]). اهـ. ومنها: المعترضة بين المتضايقين؛ كقولهم:

يــا بــؤس لــلــحــربِ..........   ....

والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت اللَّام تقوية للاختصاص، وهل انجرار ما بعدها بها، أو بالمضاف قولان، قال في (المغني): أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب؛ ولأن الجار لا يعلق. اهـ. وهو مشكل؛ لأن من شأن المضافِ أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة، ومنها لام المستغاث، فإنها زائدة عند المبرد، واختاره ابن خروف بدليلِ صحةِ إسقاطها المعنى. (تصريح).

(قوله: فلا والله... إلخ) (المَعنى): لا والله لا يوجد دَواء لِلْمَرَضِ الذي فِيه، ولا لِلْمَرضِ الذي فيهم. (الشَّاهد) في زيادةِ اللام للتَّأكيد، وأصله (وَلا لِما بِهِمْ)... (شيرازي).

وتَأْتِي لِلتَّقْوِيَةِ، وهو مَعْنىً بَين التَّعدِيَةِ والزِّيادَة، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: ٤٣]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٦]. قالَ في «شَرْحِ الكافِيَة»: وَلا يُفْعَلُ ذلِكَ بِمُتَعَدٍّ إلى اثْنَيْنِ لِعَدَمِ إمْكانِ زِيادَتِها فيهما؛ ....

أبو طالب

الفاء للعطفِ واللام لتأكيدِ القسمِ، ولا يُلفى بصيغة المجهولِ أي: لا يوجد دَوَاء نائب مناب فاعلهِ، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: وَتَأْتي للتَّقْوِيَةِ) أي: تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعاً في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة، نحو: عجبت من ضرب زيد لعمرو، و(نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩١]) ونحو: زيد معطي للدراهم، ونحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: ١٠٧] ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدّى لمفعولين، ورد بقوله:

.... ولا الله يـعـطـي لـلـعـصـاة مـنـاهـا

(وأما بتأخره عن المعمولِ) مع أصالته في العملِ (نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: ٤٣]) والأصل والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلما أخر الفعل، وقدم معموله عليه، ضعف عمله، فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العاملِ من الضَّعف الذي نزل منزلة اللازمِ (ولا معدية محضة) لاطراد صحةِ إسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين، وهو مشكل، فإن الزَّائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزَّائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح، فتكون متعلِّقة غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنعٌ لأدائه إلى الجمعِ بين متنافيين. (تصريح).

(قوله: وهو مَعْنىً بَين التَّعدِيَةِ والزِّيادَة) وذلك لأن هذه اللّام تدخل على معمولٍ يصحُّ عامله أن يعمل فيه، لكنه ضعف لعارض إما لتقدمه على عامله؛ أو لأن عامله من الصِّفات الضَّعيفة العمل كصيغة المبالغة، ونحو ذلك، فمن جهة صلاحية العامل هي زائدة، ومن ناحية ضعفه في العمل هي تعدية، فهي بين التَّعدية والزِّيادة. (دشتي).

(قوله: نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾). (الشَّاهد) في (الرُّؤْيا) هو مَفعول (تعبرون) دَخلَهُ اللام لِتَقْوِيَةِ عامِلِهِ، لِضعْفِهِ عَنِ العَمَلِ بِسَبَبِ التَّأخير. (شيرازي). وفي (الدشتي) فتعبرون صالح للعمل في الرؤيا بلا واسطة لكونه فعلاً متعدياً، لكنّه لتأخره ضعف عن العملِ، فدخلت اللامُ على معموله وقوّاه.

(قوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٦]). (الشَّاهد) في (ما يريد) هو مَفعول (فَعَّال) دَخلَه اللّام لِتَقْوِيَةِ عامِلِهِ، لِضَعْفِهِ عن العَمَلِ، بِسَبَبِ أنَّ صيغَةَ المُبالَغَةِ ضَعيفة في العَمَل ذاتاً؛ لأنَّها فرع اسمِ الفاعِلِ، الّذي هو فرع الفِعلِ في العَمَل. (شيرازي).

(قوله: وَلا يُفْعَل ذلِكَ بمتَعَد... إلخ) أي: لا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدّى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدّى فعل إلى اثنين بحرفٍ واحدٍ، وإن زيدت في أحدهما لزم التَّرجيح

لأنَّه لم يُعْهَدْ، وفي أحَدِهِما لِعَدَمِ المُرَجِّح.

(وَالظَّرْفِيَّة) حَقيقةً أوْ مَجازاً ....

أبو طالب

(**قوله: حقيقة أو مجازاً**) الباء وفي قد يدلان على إحاطةِ ما بعدهما بمعمول متعلِّقهما إحاطة تامة أو ناقصة، فإن كانت تلك الإحاطة نفس ما بعدهما إحاطة مكانية أو زمانية فهما للظَّرفية

الناصية

من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ولكلِّ وجهةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كل، إنه من هذا، وإن المعنى: الله مولى كلُّ ذي وجهة وجهته، فقدم المفعول الأول، وزيدت فيه لام التَّقوية، وحذف المضاف، والمفعول الثاني. والضَّمير في موليها على هذا للتَّولية المفهومة من مولٍّ، وإنما لم يستغن عن تقدير المضافِ، ويجعل الضمير للجهة؛ لئلا يتعدَّى العامل إلى الظاهر، وضميره معاً، ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

هــذا سُــراقــةُ لــلــقــرآنِ يَــدْرُسُــه ....

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن. اهـ. بإيضاح، وبعض تصرفٍ. وأجاب الدَّماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معاً، مع كونهما متقدمين على العامل، أو متأخرين عنه، وأجاز التفتازاني في (حاشية الكشاف) الاستغناء عن تقديرِ المضافِ، وجعل الضَّمير للجهة، ودفع لزوم تعدِّي العامل إلى الظَّاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظَّاهر يفسره عامل الضَّمير، أي: لكل وجهة الله مول موليها، والمفعول الآخر على هذا محذوف، أي: أهلها، نقله الشمني. (صبان).

(**قوله: لأنَّه لم يُعْهَدْ**) أي: لم يتفق في كلامِ العربِ زيادة اللام في مفعولين. (دشتي).

(**قوله: وفي أحدهما... إلخ**) أي: زيادتها في أحد المفعولين؛ لاستلزامها التَّرجيح بغير مرجّح. (دشتي).

(**قوله: حقيقة**) أي: بأن يكون للظَّرف احتواء، وللمظروفِ تحيز، فإن فقدا نحو: في علمه نفع، أو الاحتواء نحو: زيد في سعة، أو التحيز نحو: في صدر زيد علم، فمجاز، ومنه الزمانية نحو: زيد في يوم كذا، أفاده يس، وقضية كلام (المغني) و(الهمع) أن الزمانية حقيقة، فتدبر. فإن قلت: الظَّرفية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥] حقيقية بالنِّسبة إلى الجنات، مجازية بالنسبة إلى العيون، فيلزم استعمال كلمة «في» حقيقة ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك. أجيب بأنه يجعل من عموم المجازِ بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبهما، وهي مطلق الملابسة، ومن المكانية الحقيقية: أدخلت الخاتم في أصبعي، والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلباً؛ لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظَّرفِ، والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا

. . . .

أبو طالب

الحقيقيةِ، وإلا فللظرفية المجازيةِ، وللثانية أنواع منها أن يدلا على إحاطة ما قدر بينهما وبينَ ما بعدهما إحاطة زمانية أو مكانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤] فإن التَّقدير، والله أعلم: بمكان ذي جانب الغربي من الطور، أي: ما يكون بذاتية هذا الجانبِ، وهو

الناصية

الاعتبار، ونظيرهما في القلبِ: عرضت الناقة على الحوض؛ لأن المعروض ليس له اختيار، وإنما الاختيار للمعروض عليه، فقد يقبل وقد يرد، لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروضِ عند المعروضِ عليه، والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام، رعاية لهذا الاعتبار، وقيل: المقلوب: عرضت الحوض على الناقةِ، وقيل: لا قلب في واحد منهما، من الدَّماميني والشّمني. (صبان).

(**قوله: حَقيقةً أوْ مَجازاً**) أي: حقيقية مكانية أو زمانية، فالأولى نحو: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرُّوم: ٣] الثَّانية، نحو: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الرُّوم: ٤] فـ ﴿أَدۡنَى﴾ و﴿بِضۡعِ﴾ اكتسبا الظَّرفية من المضاف إليهما، فإن أدنى اسم تفضيل من الدنو، وبضع اسم لما بين الثَّلاث إلى التسعِ (أو مجازية) إما بكون الظَّرف، والمظروف معينين، نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩] أو الظَّرف معنى، والمظروف ذاتاً، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، أو بالعكس؛ نحو: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ [الأحزاب: ٢١] وفي بعض النّسخ ﴿لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٧] الآية (و) الثاني: (السَّببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النُّور: ١٤] أي: لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم، أي: خضتم فيه، (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي، وهي يحسن موضعها على نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها، وقيل: إن هنا ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشي كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحق نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبَة: ٣٨] أي: بالقياس إلى الآخرة (و) السَّادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله):

وتـركـبُ يـوم الـرَّوعِ مـنـا فـوارسٌ　　　بَـصِـيْـرُونَ فـي طَـعْـنِ الأبـاهـرِ والـكُـلَـى

أي: يصيرون بطعن، وهو بالباء الموحدة، وكسر الصَّاد المهملةِ: جمع بصير، نعت فوارس، والأباهر جمع الأبهر، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه، والكلى: جمع كلوة. وتأتي في بمعنى من، نحو: ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النَّمل: ١٢]، أي: منها، قاله الحوفي، وللتَّعويض، وهي الزَّائدة عوضاً من أخرى محذوفة؛ كقولك: ضربت فيمن رغبت، أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده، قال في (المغني): وفيه نظر، وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض، أجازه الفارسي في الضَّرورة، وأجازه بعضهم في الكلامِ، وجعل منه ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ [هُود: ٤١] أي: اركبوها، واقتصر النَّاظم على الظَّرفيةِ والسَّببية، كما يؤخذ من قوله:

(اسْتَبِنْ بِبا وَفِي) نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ﴾ [الصَّافات: ١٣٧-١٣٨]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الرُّوم: ١-٣]،

أبو طالب

محل ميقات موسى، ومنها أن يدلا على إحاطة نفس ما بعدهما، لكن إحاطة الكلِّ بالجزء، نحو قولنا: هذا في ملكي، أي: في مملوكاتي، والواحد في ثلاثة، أو ما شبه ذلك؛ كقولنا: السَّواد في الجسمِ، ومنها أن يدلا على الإحاطةِ المنزلة منزلة الإحاطة الحقيقيةِ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَٰوَٰتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الانعام: ٣] على وجهٍ، وهو أن يكون المرادُ به هو الله كمن في السَّمواتِ والأرض في كونه عالماً بهما، والمشبه به لا بد أن يكون أوضح في نظرِ من يشبه له. ولا شك أن عامة النَّاس يحصرون سبب العلمِ الحضوري في كونِ العالم محاطاً للمعلومِ، وإن كان الأمر في الواقعِ على عكس ذلك، ومنها أن يدلا على إحاطة ما بعدها إحاطة الدَّليل بالمدلول من حيث كمونه فيه، كما في الآية المذكورةِ على وجه آخر، وهو أن المراد بها أن السَّموات والأرض دليل عليه، والعلم بكل منهما محيط على العلم به تعالى، وإن كان نفس وجوده تعالى محيطاً بكل من سواه، وهذا إذا بني الأمر على البرهانِ الآني؛ الذي أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فُصِّلَت: ٥٣]. وأما إذا بني على البرهان التالي الذي أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصِّلَت: ٥٣] كما هو دأب السالك من الحقِّ إلى الخلقِ، فهو سبحانه محيطٌ بجميع من سواه من جميع الوجوه، وقيل: التقدير في الآية: وهو الله معبود في السَّمواتِ وفي الأرضِ، أي: معبود لخلقه، ومنها أن يدلا على إحاطته إحاطة انفصالية نحو: الشَّمس في الجوزاء، ونظرت في الكتاب أي: نظرت بالعينِ في الكتابِ، ومنها أن يدلا على إحاطته إحاطة انطباعية، نحو الصُّورة في المرأة، ومنها أن يدلا على إحاطته إحاطة السَّبب بالمسببِ، نحو: الهلاك في الكذبِ، وليعلم أن طرفي الإحاطة قد يكونان حسيين كالمال في

الناصية

.... والظَّرفية استبن ببا ... وفي وقد يبينان السَّببا

(قوله: استبن) أي: اطلب بيانها، والدَّلالة عليها بما ذكر (صبان).

(قوله: نحو ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم...﴾ [الصَّافات: ١٣٧]) (الشَّاهد) في (باللَّيل) مَجيءِ الباءِ للظَّرفية الحقيقية لاشتمالِ الليل عليهم حسّاً.

(قوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القَصص: ٤٤]) (الشَّاهد) في (بِجانِب) مَجيء الباءِ للظرفية المجازية؛ لأنَّ الجانب الغربي ليس شيئاً محيطاً بشيء.

(قوله: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الرُّوم: ٢-٣]). (الشَّاهد) في ﴿فِيٓ أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الرُّوم: ٣] مَجيء (في) للظَّرفية الحقيقية لفي؛ لأن أدنى الأرض محلّ حقيقة وحسّاً لغلبة الروم.

بِـالْـبَـا اسْـتَـعِـنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْـصِـقِ وَمِـثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِـهَـا انْـطِـقِ

(وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبا) نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النِّسَاء: ١٦٠]، «ودَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا». ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ﴾ [يُوسُف: ٧].

(بِالْبَا اسْتَعِنْ) نحو: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (وَعَدِّ) نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧]،

أبو طالب

الكيسِ، وقد يكونان عقليين كالنَّجاةِ في الصِّدق، وقد يكون المحيط حسياً والمحاط عقلياً، كالنفع في الدواء، وقد يكون المحيط عقلياً، والمحاط حسياً ك: أنا في حاجتك.

(قوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٧]) أي: في قصة يوسف.

(قوله: قد يبينان السبب) أي: يدلان على سببية ما بعدهما لمتعلقهما، والغالب في تلك السببية في الباء هي الآلية أو العلة الناقصة.

(قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ [النِّسَاء: ١٦٠]) متعلِّق بما بعده، وهو قوله: حرمنا.

(قوله: إن امرأة... إلخ) قد مرَّ تمام هذا الحديثِ في بابِ المفعول له.

(قوله: بالباء استعن) الباء التي للاستعانةِ تدلُّ على كونِ ما بعده مستعاناً به لإيجاد متعلَّقه.

(قوله: وعد) أي: عديه تعدية مغيرة لمعنى الفعل، فإن للتعدية بالحرفِ خمسة معان، قد ذكرناها لك في باب التَّعديةِ واللزومِ.

الناصية

(قوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٧] إلخ). (الشاهد) في (في يُوسُفَ) مَجيء (في) للظَّرفية المجازية لفي، فإن يوسف وإخوته ليسا بشيء يحيط الآيات.

(قوله: وقد يبينان السببا) قد للتَّحقيق بالنسبة إلى الباءِ، وللتقليل بالنسبة إلى في، فهي من المشترك المستعمل في معنييه، أو هي للتَّحقيق فقط. فلا اعتراض بأن بيان السَّبب بالباء كثير قليل. (صبان).

(قوله: نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النِّسَاء: ١٦٠]). (الشَّاهد) في (فَبظُلْم) مَجيء (الباءِ) للسَّببيةِ، والمَعنى: (فَبِسَبَبِ ظُلْم).

(قوله: دخلت امرأة... إلخ) المرأة من بني إسرائيل، والمتبادر من كونِ دخولها النار بسبب الهرةِ أنها مؤمنة حديث شريف. (الشَّاهد) في (هِرَّةٍ) مَجيء (في) للسَّببيةِ، والمَعنى: (بِسَبَبِ هِرَّةٍ).

(قوله: بالبا اسْتَعِنْ) وهي الدَّاخلة على آلةِ الفعلِ حقيقة (نحو: كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم، أو مجازاً، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم؛ لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجهِ الأكمل إلا بها حكاه في المغني، وهو أحد قولي الزَّمخشري في البسملة. (تصريح).

(قوله: وَعَدِّ) وتسمَّى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصييرِ الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر (نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧]، أي: أذهبه) وقرأ: أذهب الله نورهم، وبهذه

وَلا يُجْمَعُ بينها وبينَ الهَمزَةِ وَ(عَوِّضْ) والتَّعويضُ غَيْرُ البَدَلِ، نحو: «بِعْتُكَ هَذا بِهذا»

أبو طالب

(قوله: التَّعويض غير البدل) قيل: الفرقُ بينهما أن الباء في البدلِ تدخل على الزائل، وفي التَّعويضِ على الحادثِ، وفيه نظر؛ لأن الباءَ الدَّاخلة فيما يعد الإشراء للتَّعويض، وقد دخل على الزائل قال الله تعالى: ﴿لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: ٧٩] والحق في الفرقِ أن لزوال الزائل دخلاً في حدوثِ الحادثِ في التَّعويض دون البدلِ، ومن هذا تراهم يقولون: إن الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين، وقد يعبرُ عن التَّعويضِ بالمقابلةِ، فافهم.

الناصية

الآية رد على المبرد والسهيلي، حيث زعما أن بين التَّعديتين فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذَّهاب، قاله في (المغني). (تصريح).

(قوله: وَلا يُجْمَعُ بينها. . . إلخ) أي: بين الباء التي للتَّعدية، وبين همزة بابِ الأفعالِ؛ لأنّ كليهما للتَّعدية، ولا يجتمع علتان على معلول واحد. فَلا يُقال - مَثَلاً - «أذهب الله بنورهم» بل إمَّا الهَمْزَة، أوِ الباء هذا، وفي (الصَّبان) قرئ: «أذهب الله نورهم»، ولا فرق بينهما، خلافاً لمن فرق باقتضاءِ ذهبت بزيد المصاحبة في الذَّهاب بخلاف أذهبت زيداً، ومما يرده قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧] وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذَّهاب على معنى يليق، كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] لأنه ظاهر البعد. نعم ممن فرق صاحب (الكشاف) حيث قال: والفرق بين أذهبه، وذهب به أن معنى أذهبه: أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذهب به؛ إذا استصحبه، ومضى معه، وذهب السُّلطان بماله: أخذه، ثم قال: والمعنى: أخذ الله نورهم وأمسكه. اهـ. قال الشُّمني: ولا يخفى ما في قول الزَّمخشري: والمعنى. . . إلخ، من الجوابِ عن الآية بحملها على معنىً آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً.

(قوله: وَعَوِّض) وتسمى باء المقابلة، وهي الدَّاخلة على الأعواض والأثمان حساً كبعتك هذا الثوب بهذا العبد، فمدخول الباء هو الثمن، أو معنى نحو: كافأت إحسانه بضعف، فمدخول الباء هو العوض، قال في (المغني) ومنه: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وإنما لم تقدر باء السَّببية كما قال المعتزلة، وكما قال الجميع، يعني من أهل السُّنة في: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» لأن المُعْطِي بعوض قد يعطي مجاناً، وأما المسبب، فلا يوجد بدون السَّبب، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محمل الباءين جمعاً بين الأدلة. اهـ. (تصريح).

(قوله: والتعويض) الأوضح العوضية، وكأنه أراد بالمصدر الحاصل به.

(قوله: والتَّعويضُ غَيْرُ البَدَل) يريد بذلك رفع توهّم التكرار بين قوله هذا وقوله قبل ذلك: ومن وباء يفهمان البدلا، والفرق بينهما على ما عن (أقرب الموارد) أن العوض أشدّ مخالفة للمعوضِ عنه

و(أَلْصِقِ) ....

أبو طالب

(**قوله: وألصق**) الباءُ الإلصاقية تدلُّ على اتصالِ معمولِ متعلقه بما بعده.

الناصية

من البدلِ للمبدلِ منه، يعني: أن البدلين متشابهان أكثر من مشابهةِ العوضين، فيبدل الدَّار بالدَّارِ، ويعوض الدَّار بالنَّقدِ مثلاً. (دشتي).

(**قوله: والتعويض... إلخ**) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوضِ، والفرق بين باء التعويض وباء البدلِ، كما قاله (سم) أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين، ويدفع من الجانبِ الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر، فقط من غير مقابلة من الجانبين، وقيل: باء البدل أعم مطلقاً، وهو ما استظهره في (الهمع) فتكون هي الدَّالة على اختيار شيء على آخر، أعم من أن يكون هناك مقابلة، أَوْ لا، والأول أشهر وأوفق. (صبان). وفي (الشيرازي) الفرقُ بَيْنَ البَدَل والعِوَض، أنّ العِوَضَيْنِ يَنْتَقِلُ كلّ مِنهما إلى مَكانِ الآخَرِ، فمال المُشْتَري يَصيرُ مِلْكاً لِلْبائِع، ومَتاع البائِع يَصير مِلْكاً لِلْمُشْتَري، بِخِلَافِ البَدَلِ فَإنّه لا تَنَاقُلَ فيه، مِثل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بَدَلَ الآخِرَة، فلم ينتقل إحْداهُمَا مَكانَ الأُخْرى.

(**قوله: والْصِق**) وهو أصل معانيها، قال سيبويه: وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: وما اتسع من هذا في الكلام، فهذا أصله، قال في المغني: ثم الإلصاق حقيقي (نحو: أمسكت بزيد) أي: قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه، ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التَّصرف، ومجازي نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. اهـ. فجعل الإلصاق بما يقرب منه، كالإلصاق به، ثم الحقيقي نوعان، ما لا يصل الفعل إلا بحرفه، كسطوت بزيد، وما يصل الفعل بدونه، نحو: أمسكت بزيدٍ، فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيدٍ كان بمباشرة منك له، بخلاف: أمسكت زيداً، فإنما يفيد منعه التَّصرف بوجه ما.

هذا، وفي (الصَّبان): الإلصاق حقيقة ومجاز، نحو: أمسكت بزيد، ونحو: مررت به، فمعنى أمسكت بزيد: قبضت على شيء من جسمه، أو ما يحبسه من ثوبٍ أو نحوه، ولهذا كان أبلغ من: أمسكت زيداً؛ لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان، ومعنى مررت بزيد: ألصقت مروري بمكان يقرب منه، قاله في (المغني)، ونازع الدَّماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو: الثوب حقيقي، واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاقِ الإمساكِ بالثوب إلصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة، وقد يعدَّى المرور بعلى، فتكون للاستعلاءِ المجازي، كأن المارّ بمجاوزته الممرور به استعلى عليه.

نحو: «وَصَلْتُ هذا بِهذا»، (وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ) التَّبْعِيضِيَّةَ (وَعَنْ ....

أبو طالب

(قوله: نحو: به داء) أي: كان به داء.

(قوله: نحو وصلت) هذا بهذا الصَّواب أن يمثل بما مثلنا؛ لأن هذا الباء لمحضِ الإيصال دون إفادةِ معنى آخر، وقد بينا ذلك في أقسام المتعدي في بابِ التَّعدية واللزوم.

الناصية

(قوله: نحو وَصَلْتُ هَذا بهذا) أي: أَلْصَقْتُ هذا وَهذا. (قوله: ومثل مع... إلخ) حال من الضَّميرِ المجرورِ بالباءِ متقدّمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف، كما مرَّ، والمراد المثلية في أصل المصاحبة، فلا ينافي أن مدلولَ مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها، ومدلول الباء المصاحبةِ الجزئية الملحوظة لغيرها، كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخِّرين، وقد مرَّ بيانه. (صبان) وفي (التَّصريح) المصاحبة، وهي التي يصلح في موضعها مع أو يُغني عنها وعن مصحوبها الحالُ، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] أي: معه، أو كافرين.

(قوله: وَمِنْ التَّبْعِيضِيَّةِ) أثبته الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه (نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها) ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [المائدة ٦] وعليه بنى الشَّافعي مذهبه في مسح بعض الرأسِ في الوضوء لما قام عنده من الأدلة.

وفي (الصّبان): اختلف في الباءِ من قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فنقل صاحب (الكشاف) عن مالك أنها زائدة، فيجب مسح كل الرَّأس، قال: وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط، وقال بعض أتباعه: هي للإلصاق، فيجب أيضاً الاستيعاب؛ إذ المعنى: ألصقوا المسح بالرأسِ، وهو اسم لكله لا لبعضه، وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشَّافعي: هي للتَّبعيض، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] لما في (صحيح مسلم) من أنه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته، وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه ﷺ مسحَ مقدَّم رأسه؛ بدون ذكر: مسح على العمامة، كما في (فتح الباري). وقال بعضهم للاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، لكن مسح يتعدَّى لمفعول بنفسه، وهو المزال عنه، والآخر بالباء وهو المزيل، فحذف الأول، والأصل: وامسحوا أيديكم برؤوسكم، فلم يقع المسحُ المأمور به على الرأسِ حتى يجب استيعابه، بل على اليدِ وجعل الرأس آلة، فاستفادة التبعيضِ على هذا ليس من كون الباءِ موضوعة له، بل من كونِ مدخولها آلة لمسح اليد، دماميني، ملخصاً.

(قوله: وَعَنْ) المجاوزة، وهي التي يحسن في مكانها عن. قيل: وتختص بالسُّؤالِ (نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه) بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقيل: لا تختص بالسُّؤال بدليل ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، أي: عنه، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً، وتأولوا ما ورد من ذلك.

بِهَا انْطِقِ) نحو ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البَقَرَة: ٣٠]، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَعَنْ) المجاوزة، قال بعضهم: يختصُّ هذا المعنى بالسُّؤالِ، وقيل: لا يختصُّ بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحَدِيد: ١٢] ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفُرقَان: ٢٥]. وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة، وحملوها مع السؤال؛ على السببية، ورد بأن الكلامِ حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود، وجعلها بعضهم في ﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ ظرفية، أي: ويكون في أيمانهم؛ لأن أصل النور فيها؛ لأن بها أخذ السّعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه، وفي بالغمامِ للاستعانة؛ لأن الغمام كالآلة، وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف، فقال: بسبب طلوع الغمام منها، وهو الغمام المذكور في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠] اهـ. أفاده (الصبان).

(قوله: بها انْطِق) أي: بالباء، فتأتي بمعنى هذه الثلاثة. يعني: تَأتي الباءُ بِمَعنى (مَعَ) و(مِنْ) و(عَنْ) هذا، وقد بقي للباء خمسة معانٍ أخرى ذكرت في (التصريح): (الأول: للظَّرفية) وهي التي يحسن في مكانها في، ثم الظَّرفية مكانية وزمانية، فالمكانية (نحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ﴾ [القَصَص: ٤٤] أي: فيه و) الزَّمانية (نحو ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القَمَر: ٣٤]) أي: فيه المعنى (الثاني: البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصَّحابي رضي الله تعالى عنه «ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة» أي: بدلها المعنى (الثالث: الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عِمرَان: ٧٥]، أي: على قنطارٍ) قاله الأخفش، ويدل له ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يُوسُف: ٦٤]، ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]، أي: مروا عليهم، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصَّافات: ١٣٧] المعنى (الرَّابع: وهو السَّببية) وهي الدَّاخلة على سببِ الفعلِ (نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المَائدة: ١٣]) أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم، كما أن باء الاستعانة هي الدَّاخلة على آلة الفعل كما تقدَّم، فلا يندرج أحدهما في الآخر، خلافاً لابن مالك، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية، وعد من مفرداته المعنى (الخامس: التَّوكيد وهي الزَّائدة) وتزاد مع الفاعلِ (نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩]) مع المفعول (نحو: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَة: ١٩٥]) مع المبتدأ (نحو: بحسبك درهمٌ) مع خبر ليس (نحو: ليس زيد بقائم) وتأتي الباء للقسم، وهي أصل أحرفه، وتستعمل في القسم الاستعطافي، وهو المؤكد بجملة طلبية نحو: بالله هل قام زيد، أي: أسألك بالله مستحلفاً، وغير استعطافي وهو المؤكد بجملة خبرية نحو: بالله لتفعلن، وللغاية نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يُوسُف: ١٠٠] أي: إلي، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف وللتعديةِ، نحو: بأبي أنت وأمي، أي: فداك أبي وأمي، واقتصر النَّاظم على قوله:

عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَن بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] (عَلى لِلاسْتِعْلاءِ)

أبو طالب

(قوله: على للاستعلاء) أي: يدلُّ غلبة معمول متعلَّقه على ما بعده حساً كان الغلبة أو معنى، حقيقة كانت أو ادعاء، وهاهنا نكتة لا بد من التَّنبيه عليها، وهو أن النُّحاة القدماء حكموا بأن اللام الجارةِ للنفعِ، وعلى للضرر، مع أن الأمر قد يكون بالعكسِ، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الحشر: ١٥] اللهم صل على محمد، وآل محمد وأجيب عنهم بأن ليس مرادهم أن الحكمين ثابتان (مطلوب)، بل المراد أنهما مخصوصانِ بفعل خاصٍّ يتعدَّى بكل من الحرفينِ كالدعاء مثلاً، فإن عدي باللامِ كان

الناصية

وزيد والظَّرفيةَ اسْتَبِنْ ببا وفي وَقَدْ يُبَيِّنانِ السَّببا

بالبا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ ألصِقِ ومثلَ مع ومِنْ وعنْ بها انْطِقِ

قوله: نحو: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠] أي: نُسَبِّحُ مَعَ حَمْدِكَ، ونحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله، أي: مع حمدك ربك، وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله، أي: بما حمد الرَّب به نفسه، قاله في (المغني). (صبان).

(قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]) أي: يَشْرَبُ مِنها، يعني: يشرب بَعْضَها. (قوله نحو: عيناً... إلخ) وقيل: ضمن يشرب معنى يروى. وقال الزَّمخشري: المعنى يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسلِ، فجعلها للمصاحبة. (صبان).

(قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]) أي: عَنْ عَذاب واقِع.

(قوله: على) أي: تجيء على الحرفية قيد بالحرفية هنا دون الكاف، وعن مع مجيء كل اسماً لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على، وقربه في الكاف، وعن.

(قوله: للاستعلاء) أي: العلو، فالسين والتاء زائدتان لا للطلب، وهو حقيقي إن كان العلو على نفس المجرورِ حسّاً كمثاله، أو معنى كـ ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾ [الشعراء: ١٤] ومجازي إن كان العلو على ما يقرب من المجرورِ، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] أي: هادياً (دماميني)، قال الفارضي: وأما نحو: توكلت على الله، فمن باب الإضافة والإسناد، أي: أضفت توكلي وأسندته إلى الله؛ إذ لا يعلو عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً. (خضري).

(قوله: للاستعلاء) وهو كون شيء فوق شيء؛ لأن كون الإنسان فوق الدَّابة أو الفلك، أي: السفينة حقيقي ومحسوس، وأما كون تكبر زيد فوق عمرو، فهو أمر معنوي، لا يحس بإحدى الحواس.

حِسّاً، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أَوْ مَعْنىً، نحو: «تكَبَّرَ زَيْدٌ على عَمْرٍو» (وَمَعْنى فِي) نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢] (وَ) مَعْنى (عَنْ) نحو:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ [لَعَمْرُو اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها]

أبو طالب

للنفع، وإن عدي بعلى كان للضَّررِ، أقول: ما خطر ببالي في هذا البابِ: أن مرادهم أن اللام مطلقاً للنَّفعِ، وعلى مطلوب للضَّررِ، ومرادهم بالنَّفعِ والضَّررِ المفهومين منهما ليس ما هو المتبادر، أي: النَّفع والضَّرر من جميعِ الجهاتِ، بل مرادهم بالنَّفع أن اللام تدلُّ عليه من جهة دلالتهِ على غالبية ما بعده على معمولِ متعلقه؛ إذ الغالبية من حيث هي هي نفع لصاحبها، وإن كان ضرراً له من حيثية أخرى، وبالضَّرر أن «على» تدل عليه من جهةِ دلالته على مغلوبية ما بعده لمعمولِ متعلَّقه؛ إذ المغلوبية من حيث هي ضرر لصاحبها، وإن كان نفعاً له من حيثية أخرى، فاحفظ ذلك.

(قوله: إذا رضيت علي بنو قشير) آخره:

.... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها

الناصية

(قوله: نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. (الشَّاهد) في مَجيء (عَلى) لِلاسْتِعلاءِ الحِسِّي، فإن كَوْن النَّاسِ على (الفلك) حِس، والاسْتِعلاءُ المَعنَوي هو الّذي لا يَظهر فيه شَيء على شيءٍ آخَر كالمِثالِ الآخَر، فَإنّ كَوْن زيد أعلى مِن عَمْرو، المَعنى: أعلى لَيْسَ حِسيّاً، وإنّما التَّكبر يَجعَله في علوّ حسّي.

(قوله: نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ [البَقَرَة: ١٠٢] إلخ) أي: في ملك سلَيْمان.

(قوله: إذا رضيت عليَّ... إلخ) قاله نحيف العامري (قوله): إذا ظرف لما يستقبل من الزَّمانِ مضمن معنى الشَّرط، واختلف في ناصبه فقيل بالجواب، ورد بأن الجواب قد يقترن بالفاء وما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وقيل بالشَّرطِ، ورد أيضاً بأنها مضافة له، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وأجيب عنه بأنهم لا يقولون بإضافته إليه، وهذا القول الثَّاني هو الرَّاجح، وإن كان الأول هو المشهور، إذا علمت ذلك، تعلم أن قول بعض المعربين: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه جرى على غير الراجح، ورضيت فعل ماض والتاء علامة التأنيث، وعلي أي عني جار ومجرور متعلق به، وبنو فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمعِ المذكرِ السَّالمِ، والنُّون المحذوفة لأجل إضافته إلى قشير عوض عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ، إذا أصله بنون لقشير، فحذفت اللام للتخفيف، والنون للإضافة. وجملة: رضيت شرط إذا، وقشير بضمِّ القافِ وفتح الشِّين المعجمةِ أبو قبيلة من قبائلِ العرب، ولعمر بفتح العينِ المهملةِ اللام

(بِعَنْ تَجاوُزاً عَنى مَنْ قَدْ فَطَنْ) نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ» ....

أبو طالب

بنو قشير: قبيلة، وخبر قوله: لعمر الله محذوف، وهو قسمي، ويحتمل أن يكون رضي بمعنى عطف، وهو يتعدى بعلى.

(قوله: بعن تجاوزاً عَنَى... إلخ) يعني: أن عن يدلُّ على افتراقِ معمول متعلقه عما بعده.

الناصية

لام الابتداء، وعمر مبتدأ ولفظ الجلالة مضاف إليه، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، وأعجبني فعل ماض، والنُّون للوقاية، والياء مفعوله مقدَّم، ورضاها فاعله مؤخر، والهاء مضاف إليه، وجملة أعجبني جواب إذا، وجواب القسم محذوف لدلالة جواب إذا عليه، والتَّقدير: لعمر الله قسمي لقد أعجبني رضاها، وقوله: أعجبني رضاها، أي: استحسنته ورضيت به بخلاف ما إذا قال: عجبت من رضاها، أي: كرهته. (يعني): إذا رضيت عني هذه القبيلة، فأقسم ببقاء الله أني استحسنته، ورضيت به (والشَّاهد) في قوله: على، حيث استعملت هنا على بمعنى عن، كما استعملت عن بمعنى على كما مرَّ، وإذا ضمن رضيت معنى عطفت، فلا شاهد يه حينئذٍ؛ لأن على تكون باقية على بابها، ولأهل الحجاز لغة تعدِّي رضي بعلى، كما في هذا البيت.

(قوله: بعَنْ تَجَاوُزاً عَنَي... إلخ) ولم يذكر البصريون سواه (نحو: سرت عن البلد، ورميت عن القوس) والمثالُ الأولُ متفقٌ عليه، والثاني مختلف فيه، فقال ابن مالك: هي فيه للاستعانة بمعنى الباء؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس، وعن القوس، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضاً: رميت على القوس، قاله في (المغني) وفي (الأشموني) جملة معاني عن عشرة أيضاً اقتصر منها النَّاظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهي بعد شيء مذكور، أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدثِ قبلها، فالأول نحو: رميت السَّهم عن القوس، أي: جاوز السَّهم القوس بسبب الرمي. والثاني: نحو: رضي الله عنك، أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين، وتارة تكون مجازية، نحو: أخذت العلم عن عمرو، كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ، هذا ملخص ما أفاده (سم). ومن المجازية سألت زيداً عن كذا، كأنه لما عرفك المسؤول بالمسؤول عنه جاوزه المسؤول عنه بسبب السؤال. وأنت خبير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاده المسؤول عنه، لا إذا لم يفده، وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرورِ عنِ الشيء لا جعل البعدِ للشَّيءِ عن المجرور، فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال، فاعرف ذلك.

والباقي يأتي في المتن قوله: نحو: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ، أي: رَمَيْت السَّهْمَ مجاوِزاً القَوْسَ. (صبان).

وَقَـدْ تَـجِـي مَـوْضِـعَ بَـعْـدِ وَعَـلَـى كَـمَـا عَـلَـى مَـوْضِـع عَـنْ قَـدْ جُـعِـلَا

(وَقَدْ تَجِيء مَوْضِعَ بَعْدِ) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] (وَ) مَوْضِعَ (عَلى) نحو:

لاهِ ابْـنُ عَـمِّـك لا أَفْـضَـلْـتَ فـي حَـسَـبِ عَـنِّـي وَلا أَنْـتَ دَيَّـانِـي فَـتَـخْـزُونِـي

أبو طالب

(قوله: **قد تجيء موضع بعد**) على الظاهر أن يكون على اسماً، لا حرفاً.

(قوله: **نحو: لنركبن طبقاً... إلخ**) أي: حالاً بعد حالٍ.

(قوله: **لا أفضلت في حسب عني**) هذا بعض من بيت هو هكذا:

لاهِ ابـنُ عَـمِّـك لا أَفْـضَـلْـتَ فِـي حَـسَـبِ عَـنِّـي ولا أَنْـتَ دَيَّـانـي فَـتَـخْـزُونِـي

الناصية

(قوله: **وقد تجيء موضعَ بعدِ**) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذٍ ظرفاً، ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر (همع).

(قوله: **مَوْضِعَ بَعْدِ**) بالباء الموحدة نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: حالاً بعد حالٍ، ويحتمل أن تكون عن على بابها، والتَّقدير: طبقاً متباعداً في الشِّدةِ عن طبقٍ آخر دونه، ّيكون كل طبقٍ أعظم في الشِّدةِ مما قبله، قاله الدَّماميني. (صبان).

(قوله: **نحو**: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]) أي: طَبقاً بعدَ طَبقٍ، أي: حالاً بعد حالٍ من البعثِ والسؤالِ والموتِ، وقيل: من النُّطفةِ إلى ما بعدها، وقيل غير ذلك، قال في (شرح اللباب): والأولى أن عن باقية على ظاهرها، والمعنى طبقاً متجاوزاً في الشدةِ عن طبقٍ آخر دونه. (صبان).

(قوله: **مَوْضِعَ عَلى**) أي: الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها (ويحتمل التَّضمين) والمعنى: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخلِ، قاله الدَّماميني.

(قوله: **لاه ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ... إلخ**) هو من البسيطِ مخبون العروضِ، وبعض الحشوِ مقطوع الضَّربِ، وهو من قصيدة ذكر منها جملة العلامة الأمير في (حاشية المغني) لحرثان العدواني، الملقب بذي الإصبع؛ لأن أفعى ضربت إبهام رجله، فيبست أو قطعها، وكان من فرسانِ قدماء الجاهليةِ وحكماء شعرائهم، وقوله: لاه، أصله: لله، والجار والمجرور خبر مقدَّم، وفيه حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، وحذف اللام الأولى من الجلالة، وكلاهما شاذٌّ، وابن مبتدأ مؤخَّر وهو على حذفِ مضافٍ، والتَّقدير: در ابن عمك، فحذف المضافِ، وأقيم المضاف، إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، والدّر: اللبن، وأصله مصدر قولك: در اللبن يدر، من بابي ضرب وقتل؛ أي: كثر، وهذا التركيب يستعمله العربُ في التَّعجبِ. وأفضلت بمعنى: زدت، والحسب: ما يعد من المناقبِ والمآثر، وعني متعلق بأفضلت، وعن بمعنى على، ودياني بتشديد التَّحتية بمعنى مالكي القائم بأمري، والفاء في قوله: فتخزوني عاطفة جملة اسمية على مثلها، والأصل: لا أنت دياني،

(كَما عَلى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا) كما تَقَدَّم، وهذا تَصريحٌ بأنَّ لِكُلِّ حَرفٍ مَعْنىً مُخْتَصّاً بِهِ، ....

أبو طالب

قاله الحرثان بن الحرثِ، ولاه مخفف لله، بمعنى: لله دره، ومصداق ابن عمك نفس الشَّاعر، وهو مبتدأ ما بعده خبر، فإيراد الضَّمائر الآتية متكلِّمة من بابِ الالتفاتِ على رأي، ولا أفضلت إما مجهول أو معلوم، وعلى الثاني بتقديرِ المفعولِ، أي: لا أفضلت نفسك عليّ، وياء المتكلّم رابط الخبرِ بالمبتدأ، والحسب: علو الشأن، والديان: مالك الأمر، قال في (الشَّواهد): حذف نونِ الوقايةِ من دياني للتخفيفِ، أقول: هذا سهو منه؛ لأن لفظ ديان ليس مما يتصل به نون الوقاية، وتخزوني من الخزو، بمعنى السِّياسة، وهو مرفوع؛ لأن شرط النَّصبِ بعد الفاء فيما بعد النفي أن يكون ما بعد الفاء منفياً، وهاهنا مثبت؛ إذ قد وقع سياسة المخاطبِ على الشَّاهدِ واضح.

الناصية

ولا أنت تخزوني، ولولا أن القصيدة التي منها هذا البيت مردوفة القافية، أي: أن الحرف الذي قبل رويها حرف لين، لجاز نصب تخزوني بإضمار أن بعد فاء السببية الواقعة في جوابِ النَّفي، على أن لا مانع من ذلك، غير أن النَّصب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الواو، تخفيفاً لأجل القافيةِ، وتخزوني من خزاه يخزوه خزواً، وساسه: قهره، فهو بهذا المعنى واوي بخلافه، بمعنى الذل والهوان، فهو يائي، تقول منه: خزي بالكسر يخزى خزياً، أي: ذل وهان. (والمعنى): لله در ابن عمك فإنه خالٍ من الأوصافِ الجميلة ما يحق أن يتعجب منه، ويذعن به إليه، وأما أنت فلم تزد عليّ في الحسبِ والمناقبِ، ولست مالك أمري حتى تسوسني وتقهرني. (والشاهد) في قوله: عني حيث استعملت هنا عن بمعنى على، وإذا ضمن أفضلت معنى ميزت، فلا شاهد فيه حينئذٍ؛ لأن عن تكون باقية على بابها.

(**قوله: كما على... إلخ**) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسميةٍ، وهو جائز وإن كان قليلاً. (صبان).

(**قوله: كما تَقَدَّم**) في قولِ الشَّاعرِ (إذا رَضِيَتْ علي بَنُو قُشِير) أي: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

(**قوله: وهذا تصريح... إلخ**) يعني: أنّ قَوْلَ النَّاظِم:

وَقَـدْ يَـجِـي مَـوْضِـعَ بَـعْـدٍ وَعَـلـى كَـمـا عَـلـى مَـوْضِـع عَـنْ قَـدْ جُـعِـلا

تصريح بِأنَّ كُلَّ واحد مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ له مَعْنى واحِد، وَبَقِيَّةَ المَعاني ـ الّتي يسْتَعْمَل فيها ـ لَيستْ معانِيهِ، وإنَّما هو نائِب عن الحُرُوفِ الّتي لَها تلكَ المَعاني، فَمَثَلاً: (على) الّتي تجيء لِمَعانٍ، أحَدُها مَعْناها، والباقي اسْتِعمال (على) فيها إنَّما هو عَلى وَجْهِ النِّيابَةِ عَنِ الحُرُوفِ الّتي لَها تِلكَ المَعاني. (شيرازي).

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَاسْتِعْمالُهُ في غَيْرِهِ على وَجْهِ النِّيابَةِ (شَبِّهْ بِكافٍ) نحو: «زيدٌ كَالأَسَد» (وَبِها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنى) نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] (وَزائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: واسْتِعمالُهُ في غَيْرِهِ على وَجْهِ النِّيابَةِ) وفي (الدشتي): إن قول المصنفِ (موضع) تصريح بأن كل واحدٍ من هذه الحروفِ له معنى خاصٌ به، وإنما يستعمل أحياناً في معنى آخر بدلاً عن حرفٍ آخر، لا أن لكل حرف معاني متعددة، فعلى مثلاً للاستعلاءِ فقط، وقد يستعمل في الظَّرفية بدل «في» لا أَنَّ الظرفية من معاني على، وفي المسألة أقوال أخر.

(قوله: شَبِّهْ بكاف) وفي (الأشموني): تجيء الكاف لمعان، وجملتها أربعة اقتصر منها في النَّظم على ثلاثة: الأول التَّشبيه، وهو الأصل فيها نحو: زيد كالأسدِ. الثاني: التَّعليل، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايتكم. وعبارته هنا، وفي (التسهيل) تقتضي أن ذلك قليل، لكنه قال في (شرح الكافية): ودلالتها على التَّعليلِ كثيرة. الثَّالث: التوكيد، وهي الزَّائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس شيءٌ مثله.

(قوله: وَبِها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعنى) في (التصريح) أثبته قوم ونفاه الأكثرون قوله، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي: لهدايته إياكم) وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاصِّ موضع العامِّ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمرٍ، وهو الإحسان، فهذا في الأصلِ بمنزلة: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، والكاف للتَّشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب. هذا، ومن معاني الكاف الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، قيل لبعضهم وهو رؤبة: (كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: على خير) وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف؛ أي: كصاحب خير (وجعل منه) أي: من الاستعلاء (الأخفش قولهم: كن كما أنت، أي: على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على، وما موصولة، وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الأعاريب، والثاني: أن ما موصولة، وأنت خبر حذف مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، والثَّالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف جارة، وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرورِ، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فما مضى، والرَّابع: أن ما كافة، وأنت مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن، والخامس: أن ما كافة أيضاً وأنت فاعل، والأصل كما كنت، ثم حذف كان فانفصل الضَّمير، والسَّادس: أن ما زائدة، وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى. (تصريح).

نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ....

أبو طالب

(قوله: نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]) أقول: يمكن أن تكونَ هذه الكافُ غير زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، ويفيد المقصود، أي: نفي المثلِ عن اللهِ تعالى بالكناية التي هي أبلغ من التَّصريحِ، وذلك بستة أوجه؛ لأن المرادَ من منطوقِ هذا الكلامِ، إما نفي مثل مثلِ الله عن اللهِ، أو نفي المثلِ لمثلِ الله عن مثلِ الله، فعلى الأول نقول: لو كان لله مثلٌ كان له مثلٌ مثل، والتالي باطل فالمقدَّم مثله، والملازمة إما لأن الله تعالى يصيرُ مثل مثل نفسه، أو لأن مثل الله يصيرُ مثل مثله تعالى، مع كونه بالنِّسبة إلى مثله أقوى وأرفع من أن يكون له مثل إذا كان ذا مثل، فمثله يكون ذا مثل بالطَّريق الأولى، فالمثل لمثله تعالى مثل مثله، وعلى الثاني نقول: لو كان لله مثل لكان لمثله أيضاً مثل، والتالي باطل فالمقدَّم مثله، وبيان الملازمةِ بالوجوه الثلاثة السَّابقة؛ لأن الأخير منها هاهنا لا يحتاج إلى التَّفريع الثاني من التفريعين السَّابقين، فافهم.

الناصية

(قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]) أي: ليس مثله شيء، بناء على رأي عزاه في (المغني) إلى الأكثرين قالوا: إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال، وهو إثبات المثل، قال التفتازاني: في (حاشية العضد): لأن النَّفي يعود إلى الحكمِ لا إلى المتعلقاتِ، فقولنا: ليس كابن زيد أحد، يدل ظاهراً على أن لزيد ابناً، وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه، وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى، كيف وهو من قبيل الظَّاهر ونقيضه، وهو نفي مثله قطعي. اهـ. ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا: المثل بمعنى الصِّفة، وبعضهم قالوا: المثل بمعنى الذات، والمحققون منهم قالوا: الآية من بابِ الكنايةِ للمبالغةِ في التنزيه، فهي باقيةٌ على حقيقتها من نفي مثل مثله، لكن المراد لازم ذلك، وهو نفي مثله، وإنما كان لازماً؛ لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله، فلا يصحُّ نفي مثله؛ ولأن مثل الشَّيء من يكون على أوصافه، فإذا نفوه عمن يماثله، فقد نفوه عنه، ونظيره مثلك لا يبخل، فإنهم نفوا البخلَ عن مثله، والمراد نفيه عنه، فليس المرادُ بالذاتِ من الآيةِ حقيقتها من نفي مثل المثل، حتى يلزم وجود المثل: وقد صرَّحوا بأنه لا يضرُّ استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالةِ لازمها؛ لأن المعنى الحقيقي لها غير مقصودٍ منها بالذات، فاعرفه. (صبان).

(قوله: نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]) أي: لَيسَ مثله شيء، كذا قدره الأكثرون؛ إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء، فيلزم المحالُ، وهو إثبات المثلِ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرفِ بمنزلة إعادة الجملةِ ثانياً، قاله ابن جني، وقيل: الكافُ هنا غير زائدةٍ، ثم اختلفوا، فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضَّمير، قال في (المغني): والقول

وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا

(وَاسْتُعْمِلَ اسْماً) مُبْتَدَأً، نحو:

أَبَداً كالفِراءِ فَوْقَ ذُراها [حينَ يَطْوي المَسامِعَ الصَّرَّارُ]

أبو طالب

(قوله: أبداً كالفِراءِ فوقَ ذُراها) آخره:

.... حينَ يَطْوي المَسَامِعَ الصَّرَّارُ

الفِراء بكسرِ الفاءِ والألف الممدودة جمع فَرى بفتحها مع الألفِ المقصورةِ، وهو الحمارُ الوحشي، وذرى بضم الذَّالِ وكسرِها مع الألف المقصورةِ جمع ذروة بالكسرِ، أو الضَّمِّ: هي أعلى الشَّيء، والضَّمير للجبالِ، ويطوي كيضرب يعني: يلف، والصَّرَّار بفتح الصادر وتشديد الراء الأولى الطير المسمَّى بالجُدجُد بالضمتين، وهو طير يأوي في العلفِ، ويصيح من أول الليلِ إلى آخره، يصف رجلاً بأنه كالحمارِ الوحشي فوق الجبالِ دائماً، حين يملأ الصرار السَّامع، أي: الأذان من صوتها، أي: في جميع الليلِ، والشَّاهدُ في كاف في كالفراءِ بأنه مبتدأ، إذ فوق خبر يحتاج إلى المبتدأ، ولا يصلُح له شيء في الكلام إلا هذا، وفيه تأمل.

الناصية

بزيادة الحرفِ أولى من القولِ بزيادة الاسمِ، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وقيل: الكاف ومثل لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذَّات، والمعنى: ليس كذاته شيء، وقيل: بمعنى الصِّفة؛ لأن المثل أو المثيل بمعنى كالشَّبه والشبيه، والمعنى: ليس كصفته شيء، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكسَ ذلك من قال:

.... فصيروا مثل كعصفٍ مأكول

زاد في (المغني) في معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما في نحو: سلم، كما تدخل وصل، كما يدخل الوقت، ذكره ابن الخباز في النِّهاية، وأبو سعيد السِّيرافي وغيرهما، وهو غريب جداً. اهـ. واقتصر النَّاظم على قوله:

شَبِّه بكافٍ وبها التَّعليلُ قَدْ يُعْنى وزَائِداً لِتوكيدٍ وَرَدْ

(تصريح). (قوله: واستعمل اسماً) فيكون بمعنى مثل، وحكمه حكمه.

(قوله: أَبَداً كالفَراء فَوْقَ ذُراها... إلخ) الفراء) الحِمار الوَحْشِي (ذراها) أيْ: قِمَم الْجِبالِ (الصرار) دُوَيْبَة تشبه الجَراد تصوت في أواخِرِ اللَّيل، إذا نامَتِ العيون، وَخَمَدَتِ الأصْوات (المَعنى): دائماً هذا الرَّجل مِن خَوْفِ الأعداءِ يكون كالحِمارِ الوَحْشي فَوْقَ الجِبالِ إلى أواخِرِ اللَّيلِ حين يُصَوِّت (الصّرار). (الشَّاهد) في (كَالفراءِ) الكاف فيها اسم مبتَدَأ ـ بِمَعنى المثل ـ أي: أبداً مِثل الفَراءِ، وخبره (فَوْقَ ذراها).

وفاعِلاً، نحو:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ]

ومَجْرُوراً باسْمٍ، نحو:

[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أبابِيلُ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ

وَبِحَرْفٍ، نحو:

بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ [وَلَمْ أَكُنْ لأَوْلَعَ إلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ]

أبو طالب

(**قوله: ولن ينهى... إلخ**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

الهمزة للإنكار، وذوي: جمع ذي بمعنى الصَّاحب مفعول لقوله: لن ينهى، وشطط كفرس هو الظلم، والكاف فاعل الفعل، والمراد بالطَّعن بالرُّمح ونحوه، يذهب: أي: يدخل فيه الفتيلة، ويصب فيه دهن الزَّيت؛ ليلتئم، والفتل: كالعنق جمع فتيلة. (**قوله: فصيروا مثل كعصف مأكول**) أوله:

ولعبتْ طيرٌ بهمْ أبابيل ....

قاله رؤبة بن العجاج، وصيروا بصيغة المجهول، أي: جعلوا، والعصف ورق الزَّرع، فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون هذه الكاف زائدة، قلت: لأن المراد هو الحكمُ بصيرورةِ هذه الجماعةِ مثلاً أصحاب الفيلِ الذين هم كعصفٍ مأكول.

(**قوله: بِكاللَّقْوةِ الشَّغْواء**) هذا بعضٌ من بيتٍ، هو هكذا:

الناصية

(**قوله: وفاعلاً**) ومفعولاً وغيرهما، وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً، كما في (الهمع). (صبان).

(**قوله: أَتَنْتَهُونَ... إلخ**) (شَطَط) الظُّلم (الفُتُلُ) على وزنِ عُنُقٍ جمع (فَتِيلَة) (المَعنى): أتكفون عنِ الدِّفاعِ، والحال لم يكُفّ ظالِمُوكم عن ظُلْمِهِم، فَمَثَلُكم مَثَل المَكانِ المَطْعونِ، الّذي بالإضافَةِ إلى ألَمِ الطَّعْنِ يَجِب أنْ يتحمل ألَمَ صَبِّ الزَّيْتِ فِيهِ، وَأَلَمَ وَضْعِ الفَتيلاتِ فيه.

(الشَّاهد) في (كالطَّعن) الكاف فيها اسم فاعلٍ لِـ (يَنْهى) - بمَعنى المِثل - أيْ: ولن يَنهى ذَوي شَطَطٍ مِثل الطَّعْنِ. (شيرازي).

(**قوله: وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أبابيلُ... إلخ**) (المَعنى): لَعِبَتْ طَير بِهؤلاءِ كَما لَعِبَ أبابيل بأَصْحابِ الفِيلِ، فَجعِلوا مثل ما قال تَعالى: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولِۭ﴾ [الفيل: ٥] (الشاهد) في (كَعَصْفٍ) الكافُ فِيها اسم مجرور محلاً بإضافةِ مثل إليه (شيرازي).

(**قوله: بكاللَّقْوَةِ... إلخ**) هو من الطَّويل. الشَّاهد في بكا اللقوة حيث جاءت الكاف فيه اسماً؛

(وَكَذا عَنْ وَعَلى) يُسْتَعْمَلانِ اسْمَيْنِ ....

أبو طالب

بِكـالـلَّـقْـوةِ الـشَّـغْـواء جُـلْـتُ ولـم أَكُـنْ لأُولَـعَ إلا بـالـكَـمِـيِّ الـمُـقَـنَّـعِ

اللقوة كالصعوة: العقاب، والشَّغواء كالصَّفراء بالشين والغين المعجمتين بمعنى: العوجاء، وصف العقاب به لاعوجاجِ منقاره، وجلت: متكلِّم من الجولان، وقوله: لأولع لامها لام الجحود، فهو منصوب بأن المقدرة من الإيلاع، أي: التحريض، والكمي كعلي: الشُّجاع المستورُ بدنه بالدرعِ، والمقنع: من على رأسه البيضة من الحديدِ المسمَّاة بالفارسية (كلاه خود).

الناصية

لأنه مجرور بالباء. والمعنى بمثل اللقوةِ الشَّعواء، جلت. وهو بفتحِ اللامِ وسكون القاف: العقابِ. والشَّغواء بالمعجمتين، سميت بذلك لاعوجاج منقارها. والغارةُ الشعواءُ بالعينِ المهملةِ، وهي التي تأتي من كل جانبٍ. وجلت: من الجولانِ، ولأُولعَ منصوب بأن المقدرة من أولع بالشَّيء، فهو مولع به بفتحِ اللامِ، أي: مغرى به. والكمي: الشُّجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر بالدرعِ والبيضة. والمقنع: الذي على رأسه بيضة. و(اللّقوة) الصقر الأنثى (الشَّغْواء) صِفَة للصقر؛ لأنَّ مِنْقارَه أعْوَج، والأعلى أطْوَل مِنَ الأسْفَل (الكَمِيّ) هو الشُّجاع المَستور في سِلاحِهِ (الْمُقنع) الذي وَضَعَ قِناع السِّلاحِ عَلى رَأسِهِ وهو (الخُوذَة)، (المَعنى): بِمِثْلِ العُقابِ الأنثى الأعْوَجِ المِنْقارِ، أجَلْت بَصَري، ونَظَرْت في الأطْرافِ، فَلَم أجِدْ إلّا الشّجاع المَستور في السِّلاح الّذي عَلى رَأْسِهِ الخوذَة. (الشّاهد) في (بِكا) الكافُ فيها اسم مَجرور بالباءِ الجارة؛ لِدخولِ حَرْفِ الجرِّ عليها.

(**قوله: يستعملان اسمين**) الأول بمعنى جانب، والثَّاني بمعنى فوق.

(**قوله: يسْتَعْمَلانِ اسمين**) وهما حينئذٍ مبنيان لمشابهةِ الحرف في اللفظِ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره، ونقل أبو حيان عن بعضِ أشياخِه أنهما معربان، كذا في (الهمع)، والقول بإعرابِ عن الاسمية مع التزامِ سكونها لا يظهر له وجه، وفي (الهمع) عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن على اسم دائماً معرب، واستعملت على فعلاً ماضياً، تقول: علا يعلو علوّاً، وعَلي يعلى علاء كبقي يبقى بقاء، ولم يتعرض له لشهرته؛ ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفيةِ؛ لأنها ترسم بالألف، لأن أصلها علو بخلافِ الحرفيةِ فترسمُ بالياءِ، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياءِ، وهو إنما يظهر إذا كانت من عَلِيَ يعلى، أما إذا كانت من علا يعلو، فكتابتها بالألف؛ لأنها حينئذٍ واوية، لكن يكفي في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظاً ورسماً على أحدِ الوجهين، بخلاف الفعلية، فإنها لا توافق الحرفية رسماً في وجه أصلاً فاعرفه، ولم يتعرَّض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسماً بمعنى المنتهى، ولعل ذلك لقلته، وجاءت منونة بمعنى النعمة. (صبان).

(مِنْ أَجْلِ ذا عَلَيْهِما مِنْ دَخَلا) في قوله:

[فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ] مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيّا [نَظْرَةٌ قَبَلُ]

وقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ [بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها] تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ]

أبو طالب

(قوله: من عن يمين الجبيا) هذا بعضٌ من بيت هو هكذا:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يمينِ الحُبَيَّا نظرة قَبَلُ

ولَمْحَةً من سَنا بَرقٍ يرى بَصَري أم وجه غالية اختالتْ بك الكِلَلُ

لفظ عن بمعنى الجانب، والحيا بالحاءِ المهملةِ كثريا: موضع بالشَّامِ، ونظرة فاعل على، وقبل بفتحتين وصفٌ بمعنى المتقدّم نعت للفاعل، ولمحة مفعولٌ يرى، والسنا: الضِّياء، وغالية: اسم محبوبته، واختالت أي: تبخترت وتفاخرت، والكِلَل كعنب: جمع كَلَّة كحبَّة، وهي ستر رقيق، والباقي واضح. (قوله: غدت من عليه) هذا بعض من بيت هو هكذا:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مَجْهَلِ

الناصية

(قوله: مِنْ أَجْل ذا) أي: من أجلِ كونهما اسمينِ دخل عليهما من؛ لأن حرف الجرِّ لا يدخل إلا على الاسم. (دشتي).

(قوله: من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهادٌ على استعمالها اسمين لا تقييد؛ ولذا خص من؛ لأنها المسموع دخولها عليهما كثيراً، وسمع جر عن بعلى نادراً، فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها، وكذا بدخول غيرها من حروف الجرِّ، فإذا قلت: زيد على السَّطح، وسرت عن البلد احتملا الاسمية، والحرفية، وعند دخول من تتعين اسميتهما. (صبان).

(قوله: فَقُلْتُ لِلرَّكْب... إلخ) (الرَّكْب) الجَماعة الرَّاكِبين في القافِلةِ (حبيا) مَوْضِع بالشَّامِ (المَعنى) فقلت لأهْل القافِلَةِ لَمّا أنْ تَجاوَزَ رَكبهم عَن الحُبَيَّا: انْظروا نَظْرَة أولى. (الشَّاهد) في (مِن عَن يَمين)، (عن) اسم (شيرازي).

(قوله: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ... إلخ) قاله مزاحم بن الحرث العقيلي. الصَّحيح أنه إسلامي من قصيدةٍ من الطَّويلِ في وصفِ القطا، واسم غدت مستتر فيه يعودُ على القطا، والشَّاهد في من عليه، فإن على هاهنا اسم، فلذلك دخل عليه من، معناه: من فوقه، أي: فوق الفرخِ، وما مصدرية، أي: بعد تمام ظمئها، وهو مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشُّرب إلى الشُّرب، ويروى خمسها بكسر الخاء، وهو ورود الماء في كل خمسة أيام، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت، أي: تصوّت

وَمُـذْ وَمُـنْـذُ اسْـمَـانِ حَـيْـثُ رَفَـعَـا   أَوْ أُولِـيَـا الْـفِـعْـلَ كَـجِـئْـتُ مُـذْ دَعَـا

(وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمانِ حَيْثُ رَفَعا) نحو: «ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمان» ....

أبو طالب

غدت، أي: أصبحت القطاة من فوق فرخِها بعد ما انتهى شدة عطشِها، وتصل بالصاد المهملة واللام المشددة، أي: تصوت أحشاؤها من العطشِ، وهو خبر قوله: غدت، وعن قيض عطف على من عليه، والقيض بالقاف كالفيضِ بالفاء، وهو الفرخُ، والبيد: الفلاة، والمجهل: المكان المجهول الطريق.

الناصية

أحشاؤها من العطشِ. وعن قيض عطف على من عليه بفتحِ القافِ وسكون الياءِ آخر الحروفِ، وفي آخره ضاد معجمة، وأراد به الفرخ هاهنا، وببيداء صفة لقيض، وهي الفلاة التي تبيد من سكنها، أي: تهلك. ويروى بزيزاء وهي الغليظة من الأرضِ. ومجهل صفتها، إما مصدر ميمي للمبالغة أو اسم مكان. (صبان).

(قوله: غدت) أي: سارت القطاة من عليه، أي: الفرخ، والظمأ بكسر الظاءِ المشالة، وسكون الميم بعدها همزة: مدة صبرها عن الماء، وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة، أي: تصوّت أحشاؤها من العطش، وقوله: وعن قيض عطف على قوله: من عليه، والقيض بفتح القافِ وسكون التحتيةِ بعدها ضاد معجمة. قال الدَّماميني: القشر الأعلى من البيضِ، وزِيزاء بزايَيْنِ معجمتين مكسورة أولاهما، وتفتح كما قاله السّيوطي أرض غليظة، مجهل بفتح الميم على قاعدةِ اسمِ المكانِ من مفعل، أي: محل لجهلِ السّائرِ وتوهانه.

قال في التَّصريحِ نقلاً عن ابن السِّيدِ: وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه، ولا يجوزُ أن يكون نعتاً لزيزاء عند البصريين. اهـ. ولك أن تجعله بدلاً.

وفي (الدشتي): (غَدَتْ) أي: خرجتْ أوّلَ الصُّبح (تَصِل) أيْ: يصوت جَوْفها مِن شِدة العَطَش (قَيْض) شِدَّة حَرِّ الصَّيفِ (بَيْداء) الصَّحراء (مَجْهَل) الّذي يَموت مِن جَهْلِ الطَّريق فيها (المَعنى): خَرَجَتِ القَطاةُ أوّلَ الصَّبحِ مِن على بَيْضِها بعد تَمام عَطَشِها، بِحيث كانَ جَوْفها يصوت مِن شِدةِ العَطَشِ، ومن شِدَّةِ الحرِّ في صحراءِ مَجْهَل (الشاهد) في (مِن عَلَيه)، (على) اسم لِدخولِ مِن الجارَّة عَلَيها.

(قوله: وَمُذْ ومُنْذُ) يستعملانِ أيضاً اسمين وحرفين، قال الشّاطبي: قد يحتملانِ الاسميةِ والحرفيةِ كما في: ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة، أما إن كسرت فالاسمية متعينة.

(قوله: حَيْثُ رَفَعَا) اسماً مفرداً.

(قوله: نحو: ما رأيته مذ يومان) قال الزرقاني: قال الرضي: قال الأخفش: لا تقول ما رأيته مذ يومان، وقد رأيته أمس، ويجوز أن يقال: ما رأيته مذ يومان، وقد رأيته أول من أمس، أما إذا

وهما حينئذٍ في الماضي بمَعنى أَوّل المُدَّةِ، وفي غَيرِهِ بمَعنى جَميعِ المُدَّةِ، والصَّحيح أَنَّهُما حينئذٍ مُبْتَدَآنِ ما بعدهما خَبَرٌ، ....

أبو طالب

(قوله: **وهما في الماضي**) أي: إذا كان بمعنى الزَّمان الماضي.

الناصية

كان وقت التكلُّم آخر اليوم، فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمل؛ لانتفاء الرؤية يومان، وأما إذا كان التكلم في أوله أعني وقت الفجرِ، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم، أي: يوم انقطاع الرؤية يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الإخبار يوماً، ولا يحسب بعض اليوم الآخر، وإن اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام. قال: ويجوز أن تقول في يوم الإثنينِ مثلاً ما رأيته منذ يومان، وقد رأيته يوم الجمعة، ولا تعتد بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاعِ، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته منذ يومان، وأنت لم تره منذ عشرة أيام، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعضِ ما مضى، أقول: وعلى ما بينا، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداءِ في جميع مواقعه لا يجوز ذلك، وقال: إنهم يقولون: منذ اليوم، ولا يقولون منذ الشهر، ولا منذ السنة، ويقولون: منذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يقال: منذ يوم استغناء بقولهم: منذ أمس، ولا يقولون: منذ الساعة لقصرها، فإن كان جميع ما قال مستنداً إلى السَّماعِ فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع؛ لأنه جوز منذ أقل من ساعة. (حمصي).

(قوله: **وهما حينئذٍ**) أي: حين كانا اسمين إذا استعملا في الماضي، فمعناها أول المدّة المذكورةِ بعدهما، وإذا استعملا في الحالِ أو الاستقبال، فمعناهما: جميع المدّة التي بعدهما ففي مثال ما رأيته مذ يومان، معناه: ما رأيته من أول اليومين، وفي نحو: لأصومنّ مذ يومان، يعني: أصومن في جميع اليومين. وفي (الشيرازي) المِثالُ المَذكور هو لجميع المُدّةِ، أي: ما رأيته، وجَميع تِلكَ المُدَّة يَوْمان، ومِثال الماضي (ما رأيته مذ يومُ الجمعة) ـ برفع يوم ـ أي: ما رأيته وأولُ تِلكَ المدةِ يَوْمُ الجمعة.

(قوله: **والصَّحِيحُ أَنَّهما حينئذٍ مبتدآن**) أي: حين إذ رفعا ما بعدهما، وساغ الابتداءُ بهما؛ لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط على الخلافِ؛ إذ معناهما: أمد انقطاع الرؤية، وأول أمد انقطاع الرؤية، وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ، كما جاز يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسمِ الزّمانِ، أفاد بعض ذلك (سم)، وبعضه (الدّماميني). (صبان).

(قوله: **أنهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر**) والتَّقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وأول انقطاعِ الرؤيةِ يوم الجمعة، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا.

وقيل بالعكس، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير إجراء للرَّفع مجرى الجرِّ، وهو مذهب المبرد وابن السَّراج والفارسي من البصريين، وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب ومعناهما إلا مذ أن كان الزَّمان حاضراً، أو معدوداً وأول المدة، إن كان ماضياً، قاله في المغني. (حمصي).

(قوله: وقيل بالعكس) أي: هما خبرانِ وما بعدهما مبتدأ مؤخَّر. والمعنى: بيني وبين الرُّؤية يومان.

(قوله: وقيل: بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ، وهو مذهب الأخفشِ وأبي إسحاق الزَّجاج، وأبي القاسمِ الزَّجاجي، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان. اهـ. قال ابن الحاجب، وهذا القول وهم؛ لأن المعنى واللفظ يأْبيانه، أما الأول؛ فلأنك تخبر عن جميع المدةِ بأنهما يومان، وذلك غير محقق على هذا الإعراب. وأما الثَّاني؛ فلأن يومانِ نكرة لا مسوغ لها، وليس الظَّرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً؛ إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه، وهو منافٍ للمراد إذا المراد أنه هو. اهـ. رأنا أقول: في كل من توجيهه للأول، وتوجيهه للثاني نظر، أما النَّظر في توجيههِ للأول؛ فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب، وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصلِ اللغةِ؛ لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً، لكن يفيده باعتبار العرف؛ إذ لا يقال مثلاً: بيني وبين لقائه يومان عرفاً، إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط، وأما النظر في توجيهه للثَّاني، فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها، بل المسوغُ موجود وهو تقديم الظَّرف المختصِّ، وتعليله عدم كونِ تقديمه مسوغاً بأن الظَّرف المجعول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ؛ إذ لو كان ظرفاً... إلخ، مردود لبطلان الملازمة؛ إذ لا يجب كون ظرف الشَّيء زائداً عليه، بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو: في يوم الخميسِ صوم، وبين طلوع الفجر وطلوع الشَّمس وقت صلاة الصُّبح. وليت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهمِ مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثَّاني المجمع على إعرابه بهذا الإعراب؛ إذ معنى مذ يومان على كلامهم بيني وبين لقائه يومان، أي: كائن بيني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني، فوجب أن يكون الحكمُ فيه كالحكمِ في المثال الثاني، وقد علم من هذا التَّحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرينِ على التَّسامحِ الشَّائعِ في إعرابِ نحو: زيد في الدَّارِ بقولهم: زيد مبتدأ وفي الدَّار خبر، وأن الخبر في الحقيقةِ متعلق مذ ومنذ على الرَّاجح، وهذا المتعلق نكرة، وحينئذٍ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القولِ بين وبين مضافين إلى المعرفةِ كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئيةِ. فتدبر ما قلناه بإنصافٍ، فإنه متين. قال الدَّماميني: واعترض على جعلِ مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما أوّلوه بيني وبين لقائه يومان، وبين زمانية

وقيل: ظَرْفانِ وما بعدهما فاعلٌ لِكانَ تامَّةً مَحذُوفةً (أَوْ أُولِيا الْفِعْلَ) ....

أبو طالب

....

الناصية

هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه، والجواب أن هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان، وهو جائز، فما كان جواباً عن هذا فهو جوابٌ عن ذلك. اهـ. وقد أسلفنا في أولِ بابِ المفعولِ فيه ما يؤخذ منه الجواب، فاعرفه. (صبان).

(قوله: وقيل ظرفان... إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتملاً على جملتينِ بخلافه على الأولين، فكلامان ثانيهما، وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً، كما في الدَّماميني. (صبان).

(قوله: وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل) بفعلٍ محذوفٍ، أي: مذ كان، أو مذ مضى يومان، فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلامِ انتفاءُ الرؤيةِ، وقت وجودِ اليومينِ، ومضيهما فيصدق بالرؤيةِ فيهما قبل تمامهما، والمقصود انتفاء الرؤيةِ فيهما، اللهم إلا أن يقدر مضاف، ويلاحظ استمرار الانتفاءِ إلى آن التكلُّم، والتَّقدير: وقت وجودِ أول اليومين، ومضيه، أي: واستمر الانتفاء إلى الآن، فتأمل. (صبان).

(قوله: لِكانَ تامَّةً مَحذُوفةً) والتَّقدير: مذ كان يومان أو يوم الجمعة، وهذا مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسُّهيلي، وقيل: ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقدير: من الزَّمانِ الذي هو يومان، وهو قول لبعضِ الكوفيينِ، وهو مبني على أن منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية، أو منها ومن إذ، وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة، فقال في نحو: ما لقيته منذ يومان أو أربعة أقوال فللبصريين قولان، قال الفارسي: التقدير: أمد ذلك يومان، فمنذ مبتدأ ويومان خبره، وقال ابن جني: بيني وبين لقائه يومان، فمنذ خبر ويومان مبتدأ، وللكوفيين قولان: أحدهما: إن من حرف، وذو موصولة، وهو يومان مبتدأ وخبر، والجملة صلة، فحذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم إتباعاً، والثاني: أن الأصلَ من إذ مضى يومان، فيومان فاعل بفعل محذوف. انتهى. (تصريح).

(قوله: أَوْلِيا الْفِعْلَ) عطف على: رَفَعا، أي: هما اسمان أيضاً إذا وقع بعدهما فعل أو جملة اسمية ومضافان إلى الجملة التي بعدهما. يعني: بعد مُذ ومُنْذُ. والمراد الفعل الماضي، فلا يجوز مذ يقوم؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، فلا يجتمع مع المستقبل، ولم يجيزوه على حكاية الحال؛ لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر؛ لأنه مضاف إليه، واستعماله في الماضي نقله يس عن ابن هشام، وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين في الكلمة، فتدبر. (صبان).

(قوله: أو أولِيَا) جملة كما إذا أوليا (الفِعْلَ) مع فاعِله وهو الغالبُ، ولهذا اقتصر على ذكره.

أوِ الجُملةَ الاسمية (كَجِئْتُ مُذْ دَعا) و:

مـازِلْـتُ أَبْـغِـي الـمَـالَ مُـذ أنـا يـافِـعٌ   [وَلِـيـداً وَكَـهْـلاً حـيـنَ شِـبْـتُ وَأَمْـرَدا]

أبو طالب

(قوله: مازلت. . . إلخ) آخره:

الناصية

(قوله: كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) (مذ) اسم لِوقوعِ الفِعلِ (دَعا) بَعدَها، ونحو هذا قول الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب:

مَـــا زَالَ مُـــذْ عَـــقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَهُ   فَـــسَـــمَـــا فَـــأَدْرَكَ خَـــمْـــسَـــةَ الأَشْـــبَـــارِ

فأدخل مذ على الجملة الفعلية، وهي عقدت، وخبر زال يدني في البيت بعده، وسما: ارتفع، وأدرك: لحق، والمرادُ بخمسة الأشبار: ارتفاع قامته، أو موضح قبره، قاله الدَّماميني، (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الأعشى:

ومـا زلـتُ أبـغـي الـمـالَ مـذ أنـا يـافـعٌ   ولـيـداً وكَـهْـلاً حـيـن شِـبْـتُ وأمْـردا

فأدخل مذ على الجملة الاسميةِ، واليافع بالياء التَّحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة، يقالُ: يفع وأيفع فهو يافعٌ، ولا يقال: موفع قاله في (القاموس)، والوليد: الصبي، والكهل: ما بعد الثلاثين، وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين، والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشَّعر، ولم يجاوز حد الإنباتِ، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة، قاله الزركشي. (وهما حينئذ) أي: حين إذ دخلا على الجملتينِ (ظرفان باتفاق) مضافان، فقيل إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر، قاله في (المغني)، وهو مصرح بخلاف في المسألة، فلا يحسن دعوى الاتفاقِ السَّابقة منه. وأصل مذ منذ، فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضمِّ الذال عند ملاقاة السَّاكنِ، نحو: مُذُ اليوم، ولولا أن الأصل الضمُّ لكسروا، ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهباً، كما قالوا في ابنم أصله ابن فزيدت الميم، وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا تصرف في الحرفِ ولا شبهه، ويرده تخفيفهم أن وكأن، قاله في (المغني). وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ، وإذا كانت حرفاً، فهي أصل، نظر إلى أن الحرفَ لا يتصرف فيه، وفيه الردُّ السَّابق، وقد تكسر ميمها عند عُكْل وسكون ذال مذ، قيل: متحرك أعرف من ضمِّها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها؛ لأن القريبَ أولى من الغريبِ، والمألوف خير من المنكورِ، وضمُّ ذال مذ لغة بني غَنِيّ، وبنو غني: حي من غطفان، قاله في الصِّحاحِ، ووجه الضمِّ أنهم قدروا النون محذوفة لفظاً لا نية على حدِ قولهِ: ومن قبلِ نادى بالكسرِ بلا تنوين. (تصريح).

(قوله: ما زلتُ أبْغِي المَالَ. . . إلخ) قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطَّويل، وأبغي: أطلب، والوليد: الصبي. والشَّاهد فيه في قوله: مذ أنا يافع، حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية

وَإِنْ يَــجُــرَّا فِــي مُــضِــيٍّ فَــكَــمِــنْ   هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي ٱسْتَبِنْ

(وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ) الابْتِدائيةِ (هُما وَفي الْحُضُورِ) إذا جَرَّا (مَعْنى فِي) أي الظَّرْفِية (ٱسْتَبِنْ) بِهِما.

أبو طالب

. . . .   ولــيــداً وكــهــلاً حــيــن شَــبــت وأمْــردا

أبغي، أي: أطلب، ومذ ظرف، ويافع بمعنى البالغ اسم فاعل من أيقع على غير القياس، والوليد: الصَّبي، والكهل: من كان بين الأربعين والسِّتين، وشبت من الشَّيب خلاف الشباب، والأمرد: من لم تنبت لحيته، وقوله: (وليداً) و(حين) معطوفانِ على الجملة الاسمية بحذف العاطفِ.

الناصية

كما في البيتِ السَّابقِ، وفيه شاهد آخر، وهو قوله: وليداً حيث نصب على أنه خبرٌ كان المقدر، تقديره: ومذ كنت وليداً، المعنى: مازلت مكتسباً في حالاتي هذه. والكهل: بعد الثلاثين، وقيل بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين، والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشَّعر. وقوله: وكهلاً: عطف في التَّقدير على أمرد؛ لأن الكهولة بعد الأمردية. وفي (الشيرازي): (أَبْغِي) أَطْلب (يافِع) بالِغ (وَليد) طِفل (كَهْل) الّذي لَيس بِشابٍّ ولا شَيْخ (أمْرَد) الّذي لَمْ تَنْبُت لِحيَتُهُ بَعد. (المَعنى): أنا دائِماً كنتُ أطلُب المالَ في كلِّ أدْوارِ حَياتي.

(الشَّاهد) في أنّ (مُذْ) اسم لِدُخولِهِ على الجُملَة الاسْمِيَّةِ (أنا يَافِع).

(**قوله: وإنْ تَجُرَّا. . . إلخ**) يعني: (مُذْ ومُنْذُ) إذا جرا ما بَعدَهُما وكانا لِلزَّمان الماضي، كانا بمَعنى (مِن) الابْتِدائية، مثل (ما رأيته مذ يومينِ، أوْ منذ يَوْمَيْنِ) يعني: مِن ابْتِداءِ يَوْمَيْنِ، وإنْ كانا لِلزمنِ الحاضِرِ كانا بمَعنى (في) الظَّرفية، مِثل (ما رَأيْته مذْ ومُنْذُ يَوْمنا، أوْ منذ يَوْمِنَا) ـ بِجَر يَوْمِنا ـ يعني: في يَوْمِنَا هذا. وقال بعض النَّحويين: فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى: من وإلى معاً، كما في المعدود، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومين، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما ظرفانِ منصوبانِ لا تزيل اختصاصها بالأسماءِ، وإنما يحكم بزيادتِها مع الاسم المفردِ كما مثله، فإن وقع بعدها جملة فهي موصول جرٌ في نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بنسيانهم بالفعل قبلهما.

(**قوله: فَكَمِنْ الابْتِدائيةِ**) أي: بمعناها فمعنى ما رأيته مذ يومين: ما رأيته من يومين.

(**قوله: هُما وَفي الْحُضُور**) أي: الحال نحو: أكرمك مذ يومنا، أي: في يومنا.

(**قوله: اسْتَبِنْ بهما**) أي: اطلب بيان معنى في، وهو الظَّرفية، والدلالة عليه بهما.

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ ما ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وبعد من) متعلّق بزيد بكسر الزاي ماضٍ مجهول، وما نائب فاعله، والضّمير في يعق عائد على ما، أي: فلم تكف الزّائدة هذه المذكورات عن العملِ.

(قوله: وَبَعْدَ مِنْ... إلخ) أي: فزاد كلمة ما بعد من وعن والباءِ) كثيراً، وبعد اللام قليلاً (فلا تكفهن عن عمل الجر) وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وبَعْدَ مِنْ وعَنْ وباءٍ زِيْدَ ما فلم يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِما

فمن (نحو: (مما خطاياهم)) وقرئ ﴿خَطِيَٓـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وهو أظهر في الاستشهادِ لظهورِ الإعرابِ فيه، وبه مثل في (المغني)، وعن نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] والباء نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] واللام كقولِ الأعشى:

إلى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبابِهِ فإنَّ لِما كُلِّ شَيءٍ قَرَارا

يريد: فإن لكل شيء، وإذا دخل شيء من هذه الأحرفِ المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية، أولت ما بأنها موصول حرفي، والجملة صلتها. (و) تزاد ما بعد ربَّ والكاف، فيبقى العامل قليلاً، وتكفهما كثيراً، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وزيد بعد ربّ والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرَّعلاء الغساني:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ بين بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

فجر برب ضربة مع اقترانها بما، وطعنة مجرور بالعطفِ على ضربة، ونجلاء بالجيمِ والمد: الواسعة البينة الاتساعِ، صفة طعنة، وأضيفت بين إلى بصرى؛ لاشتمالها على أماكن، أو على تقدير مضاف، أي: أماكن بصرى، وهي بضمِّ الباء: بلدة بالشام كرسي حوران. (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النِّهمي بالنونِ المكسورةِ:

وَنَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

فجر الناس بالكافِ المقترنةِ بما الزّائدة، والمجروم بالجيمِ من الجرمِ، ويروى مظلوم عليه وظالم. (والغالب) فيما إذا زيدت بعد ربَّ والكاف (أن تكفهما عن العملِ، فيدخلانِ حينئذ على الجملِ) قال سيبويه: جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه:

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْه مَضارِبُهْ

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّْ   وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

فَلَمْ يَعُقْ) أي: لَمْ يَكُفَّ (**عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما**) وهو الجَرّ، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]. قال في شَرح الكافية: **وَقَدْ تُحْدِثُ** مَعَ الباءِ تَقْلِيلاً، وهي لُغَةُ هُذَيْل (**وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكافِ فَكَفّْ**) عَنِ العَمَلِ، وَأَدْخَلَتْهُما على الجُمَلِ، نَحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

فسيف مبتدأ، ولم يخنه خبره، والكاف مكفوفة بما لزائدة، وأراد بيومِ مشهدِ يوم صفين، لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله تعالى عنه، وأراد بعمرو: عمرو بن معد يكرب، وسيفه هو الصمصامة، والمشهد مصدر ميمي، ومضاربه: جمع مضرب بكسر الراء، ومَضْرِبُ السَّيف: نحوُ شبر من طرفه، وجمعه على حد: شابت مفارقه، وإنما للإنسان مفرق واحد، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسمِ الكلِّ، فيوقعون الجمع موقع الواحدِ. (تصريح).

(**قوله: فلم يعق... إلخ**) نقل في (الهمع) أن ما تكف بقلة الباء ومن، ويدخلان حينئذ على الفعل.

(**قوله: عَنْ عَمَل قَدْ علِما**)؛ لعدم إزالتها الاختصاص.

(**قوله:** ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]) أصلُها (مِنْ ما خَطِيئاتِهِمْ) فـ (خطيئاتهم) مَجرور بـ (مِن) مَع زيادَةِ (ما) بَعدَها. هذا، ولا يقدح في هذا المثالِ، وما بعده احتمال ما للاسميةِ بمعنى شيء، فيكون ما بعدها بدلاً؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال.

(**قوله:** ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]) أصلها (عَنْ ما قلِيلٍ) فـ (قليل) مجرورٌ بِـ (عَن) مَعَ زيادَةِ (ما) بعدها.

(**قوله:** ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]) (نَقْضِهِم) مَجرور بِالباءِ مَعَ زيادَةِ (ما) بَعدها.

(**قوله: وَقَدْ تُحْدِثُ**) بضمِّ التاءِ، وتقليلاً، أي: توجد ما مع الباءِ تقليلاً في لغة هذيل، فمعنى بما نقضهم في لغتهم بنقض قليل. (دشتي).

(**قوله: وزيد بعد رب... إلخ**) قد يفرق بين رب والكاف، وبين الثلاثة قبلها، بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف، فإنهما إنما يجران بعض الأسماء، فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل، بخلافها (سم). (صبان).

(**قوله: فكف**) أنكر أبو حيان كف الكاف بما، وأوّل ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر، بناء على جوازِ وصلها بالاسميةِ (همع) (صبان).

(**قوله: فكف عن العمل... إلخ**) أي: عن الجرِّ غالباً، وحينئذ يدخلان على الجملِ، مع أنها قبل دخولِ ما كانا يدخلان على المفردات (صبان).

رُبَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ [تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شمالاتُ]

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢].

أبو طالب

(قوله: رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ) آخره:

.... تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شمالاتُ

أي: ربما صعدت في رأس الجبلِ ترفع ثوبي رياح الشِّمال، وهو بفتحِ الشينِ مقابلَ الجنوبِ، وأما بكسرِها فتقابل اليمينِ، وتأكيد الفعلِ بالنُّون للضَّرورةِ.

الناصية

(**قوله: ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات**) قاله جذيمة الأبرش. ومن نسبه إلى تأبط شراً فقد غلط. وهو من المديدِ. الشاهد في قولهِ: ربما، فإن ما دخلت على ربّ، وكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الفعلية، وأوفيت، أي: نزلت. والعلمُ: الجبلُ، وفي بمعنى على. وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التَّأكيدِ الخفيفة للضَّرورةِ. وشمالات فاعله. وثوبي مفعوله، وهو بفتح الشِّينِ جمع شمالٍ، وهو الرِّيح التي تهبُّ من ناحيةِ القطبِ، (عَلَم) الجَبَل. (المَعنى): رُبَّما صَعِدْت إلى جَبَلٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي الرِّياحُ الشَّماليَّة.

(الشَّاهد) في (رُبَّما) دَخلَتْ (ما) بَعدَ (رُبَّ) فَأَسْقَطَتْها عَنِ الجَرِّ؛ ولِذا كانَ ما بَعْدها جملة (أوْفَيْتُ) الفِعلية، وَأَوَّلها ماضٍ. هذا وفي (التَّصريح) الغالب على ربَّ المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ كهذا البيت؛ لأن التَّكثير والتَّقليل إنما يكونان فيما عرف حدُّه والمستقبل مجهول. (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي؛ لتحقق وقوعه، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] قال الرُّماني: إنما أجاز ذلك؛ لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي، وقيل: هو على حكايةِ حالٍ ماضية مجازاً، قال الزَّرقاني: لأن المضارع يكون للحال، فحكى به الآن ماضٍ، وقال أيضاً: معنى هذا أن المضارعَ عبر به عن حالةٍ ماضيةٍ بطريق التَّجوز مستقبلة بطريق الحقيقةِ، وهي ودادتهم لو كانوا مسلمينَ، وهذا القول أشار إليه في المعنى بقوله: وقيل ما أول بالماضي على حدِّ ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] ورده بقوله: وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل. اهـ. وأقول: نظر فيه الشمني بأنه لا تكلف على هذا القول؛ لأنهم قالوا: إن هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل معها ربَّ المختصة بالماضي.

هذا، وفي (الدشتي) أن الشَّارح مُثّل بثلاثِ أمثلةٍ:

أولها: للجملة الفعلية وهي ماضٍ، أعني: أوفيت. والثانية: للمضارع وهي يود.

والثالثة: للاسمية، وهي الجامل المؤبّل فيهم، فالجامل مبتدأ وفيهم خبره.

(قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] (رُبَ) دخلت (ما) عَلَيْها فَأَسْقَطَتْهَا عن العمل، ولِذا كانَ ما بَعدَها جُملة ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٥] الفِعلية وأوَّلها مضارع.

رُبَّـمـا الْـجـامِـلُ الـمُـؤَبَّـلُ فِـيـهِـم [وعَـنَـاجِـيـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الْـمِـهـارُ]

[أَخٌ مـاجِـدٌ لَـمْ يُـخْـزِنـي يَـوْمَ مَـشْـهَـدٍ] كَـمـا سَـيْـفُ عَـمْـرٍو لَـمْ تَـخُـنْـهُ مَـضـارِبُـهْ

أبو طالب

(**قوله: ربما الجامل المؤبل فيهم**) آخره:

.... وعـنـاجـيـج ....

بالعين المهملةِ والجيم، وآخره الحاء المهملة، جمع عنجوجٍ بضمتين، وهو الخيلُ الطَّويلة الأعناقِ، ومهار كرجالٍ جمع مهرٍ؛ كعنق، وهو الصَّغير من الخيلِ، والباقي واضح.

(**قوله: كما سيفُ عَمْرو... إلخ**) أوله:

أخٌ مـاجِـدٌ لـم يُـخْـزِنـي يـوم مَـشْـهَـدٍ ....

الناصية

(**قوله:**

رُبَّـمـا الْـجـامِـلُ الـمُـؤَبَّـلُ فِـيـهِـم وعَـنَـاجِـيـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الْـمِـهـارُ)

قاله أبو داود بن الحجاجِ (**قوله**): ربما حرف تقليلٍ مكفوفٍ عن العملِ بما الزائدة، والجامل بالجيمِ، أي: القطيعُ من الإبلِ مبتدأ، والمؤبل بالموحدة المشددة المفتوحة، أي: المعد للقنية صفته، وفيهم، أي: المسافرين للحرب متعلّق بمحذوف تقديره: موجود خبره، وعناجيج بعين مهملة، وجيمين، أي: خيل جياد معطوف على الجاملِ فهي مبتدأ، وخبره محذوف لدلالةِ ما قبله عليه، وهي جمع عنجوج بالضَّمِّ، وبينهن ظرفُ مكانٍ متعلّق بمحذوفٍ تقديره: كائنة خبر مقدم، والهاء مضاف إليه، والنُّون علامة جمع النِّسوة، والمهار بكسر الميمِ مبتدأ مؤخَّر، وهي جمع مهر بضمِّ الميم، وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة، والجملة في محلٍّ رفع صفة لعناجيج. (يعني): ربما القطيع من الإبل المعد للقنية موجود في المسافرين معي في الحربِ، وربما الخيل الجياد التي أولادها كائنة بينها موجودة فيهم أيضاً، فهو يصف نفسه بالكرم، وبأنه لا يبخل عند توجهه للحربِ بأحسن ما عنده. (والشَّاهد) في قوله: ربما حيث زيدت ما بعد ربَّ فكفتها عن العملِ، وهو كثير، وأما دخول ربَّ في البيت على الجملةِ الاسميةِ فنادرٌ جداً (حتى قال أبو علي الفارسي: يجب أن تقدر ما اسماً) نكرة مجروراً بربَّ بمعنى شيء (و) يقدر (الجاملُ خبر لضميرٍ محذوف، والجملة صفة لما) وفيهم متعلّق بحالٍ محذوفةٍ (أي: ربَّ شيء هو الجامل المؤبل) كائناً فيهم، وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً، ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما؛ ليحصل الرَّبط بين الصِّفةِ والموصوف.

(**قوله: أخٌ ماجدٌ... إلخ**) الشَّاعر يصف أخاه بَعدَ مَوْتِهِ بأنّه أخٌ ماجد ما ذَلّني يوم مَشهدِ النَّاسِ كسيفِ عَمْرِو بنِ مَعدِ يكَرب الّذي ما خانه عِندَ ضَرَباتِهِ بِهِ. (الشَّاهد) في (كَما) دَخَلَتْ (مَا) بَعدَ (الكَاف) فأسْقطتْها عنِ العملِ؛ ولِذا دَخَلَتْ على الجملةِ الاسميَّةِ (سَيفُ عَمْرِوٍ لَمْ تَخنه مَضارِبه).

(وَقَدْ يَلِيهِما) ما (وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ) نحو:

مــاوِيٌّ يــا رُبَّــتــمـــا غــارَةٍ [شَـعْـواء كـالـلَّـذْعَـةِ بِـالْـمِـيْـسَـمِ]

أبو طالب

قاله نهشل بن حريّ في مرثية أخيه مالك، وقد قتل يوم صفين، وهو من جيشِ علي عليه السَّلام.

وأخ مبتدأ موصوفٌ بماجد، ولم يخزني إفعال من الخزي بمعنى الذُّل، والمراد بعمرو عمرو بن معدي كرب، وسيفه هو الصمصامة، ومضارب جمع مضربٍ، ومضرب السَّيف: مقدار شبر من طرفهِ، وخيانة السيف: عدم قطعه؛ لعدم حدته، فلفظ السّيف في البيت مرفوعٌ.

(قوله: ماوي يا رُبَّتما غارة) آخره:

.... شَـعْـواء كـالـلَّـذْعَـةِ بِـالْـمِـيْـسَـمِ

الناصية

(قوله: ماوي يا رُبَّتما غارة... إلخ) قاله ضمرة بن ضمرة النَّهشلي.

(قوله): ماوي بتشديدِ الياء: اسم امرأة منادى مرخم حُذفت منه ياء النِّداء، والأصل: يا ماوية مبني على الضَّمِّ على الحرفِ المحذوفِ للتَّرخيم، وهو التاء في محلِّ نصبٍ على لغةِ من ينتظره، ويجعله كأنه موجودٌ في اللفظِ، أو مبني على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ على الحرفِ المذكورِ، وهو الياء على لغةِ من لا ينتظره، ويجعله كأنه لم يوجد في اللفظِ، ويا ربتما: يا حرف تنبيه، ورب حرف تقليلٍ وجرٌ شبيه بالزائد، والتاء زائدة لتأنيث اللفظِ، وما زائدة أيضاً، وغارة مبتدأ مرفوع بالابتداءِ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخرهِ منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الشَّبيهِ بالزَّائدِ. والغارة: اسم من أغار على العدوِّ إغارة، وتطلق على الخيلِ المغيرة، وشعواء بشينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ وعين مهملةٍ: ساكنة، أي: فاشية متفرقة صفة لغارة باعتبارِ التَّقدير، وصفة المرفوع مرفوع، وعلامةُ رفعهِ ضمة ظاهرةٌ في آخره، أو صفة لها باعتبارِ اللفظِ، وصفة المرفوعِ مرفوع وعلامة رفعِهِ ضمة مقدرةٌ على آخرهِ منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الإتباعِ لحركة غارةٍ، وهي الكسرةُ وإنما تبعتها بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصَّرفِ لألف التأنيث الممدودةِ، وكاللذعة بالذالِ المعجمةِ، والعين المهملة، أي: الإحراق جار ومجرور متعلّق بمحذوفٍ تقديره: كائنة خبر المبتدأ، وأما اللدغةُ بالمهملةِ، ثم المعجمة فهي القرصةُ من لدغِ العقربِ، وبالميسم بكسر الميمِ وسكونِ المثناةِ التحتيةِ، أي: آلة الوسمِ، أي: الكي بالحديدِ متعلّق باللذعةِ، وأصله موسم قلبت الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرةٍ، ويجمع على مواسم ومياسم. (يعني): يا ماوية ربَّ غارة فاشية متفرقة شديدة الأذى كائنة كالإحراق بآلة الحديدِ التي توسم وتكوى بها الإبل ونحوها. (والشاهد) في قوله: ربتما غارة حيث زيدت ما بعد ربَّ فلم تكفها عن العمل، وهو قليلٌ.

وَحُــذِفَــتْ رُبَّ فَــجَــرَّتْ بَــعْــدَ بَــلْ   وَالْــفَــا وَبَــعْــدَ الْــوَاوِ شَــاعَ ذَا الْــعَــمَــلْ

[وَنَــنْــصُــرُ مَــوْلانَــا وَنَــعْــلَــمُ أَنَّــهُ]   كَــمَــا الــنَّــاسِ مَــجْــرُومٌ عَــلَــيْــهِ وَجَــارِمُ

(وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ) مُضْمَرَةً (بَعْدَ بَلْ) وهو قليلٌ، نحو:

بَــلْ بَــلَــدٍ مِــلْءُ الإِكَــامِ قَــتَــمُــه   [لا يُــشْــتَــرى كِــتَّــانُــهُ وَجَــهْــرَمُــه]

أبو طالب

أصله: ماوية فرخم بحذف التاءِ، وهو منادى بحذف حرف النداء، ويا في (يا رُبَّتما) للتنبيه، والغارة بالغين المعجمة: الآفة، والشَّعواء بالشِّين بمعجمة والعين المهملة كالصَّفراء هي: المتفرقة، واللذعة بالذَّال المعجمة والعين المهملة: احتراقُ الجلدِ والبدنِ من النَّارِ، والميسم: آلة الوسم.

(قوله: كما الناس... إلخ) أوله:

ونــنــصــرُ مــولانــا ونــعــلــمُ أنَّــه   ....

أي: ننصر ابن عمنا ونعلم أنه كسائر النّاس مظلومٌ وظالم.

(قوله: بل بلد... إلخ) آخره:

الناصية

(قوله: وننصر مولانا ونعلم أنه... إلخ) قاله عمرو بن البراقة النّهمي.

(قوله): وننصر الواوِ بحسبِ ما قبلها، وننصر، أي: نعين فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، ومولانا، أي: حليفنا مفعوله ونا مضاف إليه، ونعلم معطوفٌ على ننصر، وأنه: أي: مولانا، أن حرف توكيدٍ تنصب الاسم وترفع الخبر، والهاء اسمها، وكما الكافُ حرفُ تشبيهٍ وجرٌ وما زائدة، والنَّاس مجرورٌ بالكافِ، والجارّ والمجرور متعلّق بمحذوفٍ تقديره: كائن خبرها، والجملة في محلٍّ نصب سدّت مسد مفعولي نعلم، ومجروم، أي: مظلوم خبر ثانٍ لأن، وهو مبين لوجه الشبه، وعليه، أي: المولى، جارّ ومجرور في محلٍّ رفع نائبِ فاعل لمجروم، وجارم، أي: ظالم، معطوفٌ على مجرومٍ، والواو بمعنى أو، وروي: مظلوم عليه وظالم. (يعني): أن من صفتنا أننا نعين ونقوي حليفنا على عدوّه، مع كوننا نعلم أنه كائن كالناسِ مظلوم عليه أو ظالم. **(والشَّاهد)** في قوله: كما النَّاس حيث زيدت ما بعد الكاف، فلم تكفها عن العملِ، وهو قليل.

(قوله: وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظاً. **(قوله: وهو قليل)** لبعدِها من الواوِ (كقوله) وهو رؤبةُ أو العجاجُ:

بــل مَــهْــمَــهٍ قــطــعــتُ بَــعْــدَ مَــهْــمَــه

فجرّ مهمه برب المحذوفة بعد بل، والمهمهُ: المفازة البعيدةُ الأطرافِ، وإلى حذف ربَّ وإبقاء جرِّها بعد هذه الأحرفِ الثّلاثة أشارَ النَّاظم بقوله:

وحــذفــت ربَّ فــجــرَّت بــعــد بــلْ   والــفــا وبــعــد الــواو شــاع ذا الــعــمــلْ

(تصريح). **(قوله: بَلْ بَلَد... إلخ)** قاله رؤبة: أي: بل رب بلد ملء الطُّرق. والقتم: الغبار. والشَّاهد فيه: حيث أضمرت ربَّ وبقي عملها.

(وَ) بَعدَ (الْفاء) وهو قَليلٌ أيْضاً، نحو:

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُغْيَلِ]

أبو طالب

.... لا يُشْتَرى كِتَّانُهُ وَجَهْرَمُه

الآكام: بالفارسيةِ كود الها، وروي بدله الفجاج، وهو الصحارى، والقتم كفرس: الغبار، وجهرم كجعفر أصله جهرمي، وهو فرس منسوب إلى جهرمَ، وهو قرية بفارسٍ، ثم جعل جهرم اسماً للفرش المذكور، وغرضه أن أكثرَ البلادِ كثير الأهلِ قليل البيعِ، فإن كثرة الغبارِ كناية عن كثرةِ أهل البلدِ.

(قوله: فمثلكِ حُبْلى... إلخ) آخره:

.... فألهيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ

الناصية

(قوله: جهرمية) أي: جهرمية بياء النّسبةِ، وهو بسط من الشّعر تنسب إلى قريةٍ بفارس تسمّى جَهْرَم بفتح الجيم، وجعلَ الجهرم اسماً بإخراجِ ياء النِّسبة عنه. هذا، وقيل: ملء الفجاجِ بكسرِ الفاءِ جمع فجٍّ، وهو الطَّريق الواسعُ. والقتم بفتحتينِ والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب: الغبارِ.
قوله: لا يشترى كتانه وجهرمه، أي: جهرمية بحذف ياءِ النَّسب للضرورةِ، والمرادُ به: البسطُ المنسوبةُ إلى جهرمَ بفتحِ الجيمِ قريةُ بفارس، وقيل: الجهرم: البساط من الشَّعر، والجمع جهارمُ، وجوابُ ربَّ قطعت في بيتٍ بعد. من شرحِ شواهد (المغني) للسُّيوطي.

هذا، وعلى رواية (الشَّارح) (الآكام) الأراضي المُنْخَفِضَة (قتمه) أي: غباره (كِتان) نوْع مِنَ القِماشِ (جَهْرَم) أصلهُ (جَهْرَمِيَّة) اسم لِبِساط مِن صوفٍ يُصْنَعُ في مَدينَةِ (جَهْرَم) بإيران. يعني: ربَّ بَلَد مَمْلوءَة أراضيه المُنْخَفِضَة بالغُبارِ (كِناية عن كثرةِ أهاليه)، ولكِنْ لا يُشْتَرى كِتانه وجَهْرَمِيَّتُهُ (كِناية عن قِلَّةِ البَيْعِ والشِّراء فيه).

(الشَّاهد) في (بَلْ بَلد) تقديره: بَلْ رب بلد، فجرّ (بلد) بِربَّ المقدرة بَعدَ (بَل).

(قوله: وهو قَليلٌ أيْضاً) وفي (التصريح) تحذف ربَّ، ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر)؛ لأن العربَ تبدل من رب الواو، وتبدل من الواوِ الفاء؛ لاشتراكهما في العطفِ.

(قوله: فمثلك حبلى قد طرقت... إلخ) قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدتِهِ المشهورةِ من الطَّويلِ، أي: رب مثلك. وفيه الشَّاهد حيث حذف ربّ، والعرب تبدل من رب الواو، وتبدل من الواوِ الفاء لاشتراكهما في العطف. ومعنى طرقت: أتيتها ليلاً. ويروى: فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً، ويروى: ومرضعاً، فألهيتها، أي: شغلتها. والتمائمُ: التَّعاويذ، واحدتها تميمة. والمغيل بضمِّ الميم وسكون الغينِ المعجمةِ، وفتح الياء آخر الحروفِ، وهو المرضعُ، وأمه حبلى، أو الذي يرضع وأمه تجامع، وأما المغيلُ بكسر الغين وسكون الياء، فهي التي تؤتى وهي ترضع أو حامل. ويروى محول على الأصلِ، والقياس محيل.

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شاعَ ذا الْعَمَلْ) حَتَّى قالَ بَعْضُهُم: إنَّ الجَرَّ بالواوِ نَفْسُها، نحو:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ [أرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

أبو طالب

طرقت: أي: أتيتها ليلاً، ومرضع: اسم فاعل عطف على حبلى، وألهيت، أي: شغلت، والتمائم: جمع تميمة، وهي التَّعويذة، والمرادُ بذي تمائم: الطِّفل الذي عليه تعاويذ، والمغيل بسكون الغين المعجمة، وفتح الياء المثناة التَّحتانية: الرَّضيع الذي كانت أمه حبلى، أو تجامع عند الرَّضاع.

(قوله: **وليل كموج البحر**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَه   عليَّ بأنواعِ الهُمُومِ ليبتلي

أي: رب ليل كموجِ البحرِ في كثافة ظلمته، والسدول بضمِّ السين: الغطاء، وأرخى... إلخ، أي: مد على غطائه بأنواع ليبتليني، فحذف المفعول للضَّرورة، أي: ليبتليني أصبر أم أجزع.

الناصية

هذا، وفي (الشيرازي) (طَرَقْت) أي: زنيت بها (ذِي تَمائِم) أي: صاحِبِ التّعويذات، كنايَة عن الطِّفلِ (مغْيل) هو الطِّفل الّذي تُجامع أمُّه عِندَ رِضاعِه. (المَعنى): إنّ هذا الشَّاعِر وَقت الزّنى بامرأةٍ حُبلى يَقول لَها: زنيت بِمِثلِكِ حبلَيات، وبِمُرضِعٍ أيضاً، فَكنت قَد أَشْغَلتها عن طِفلِها الّذي مِن عِزَّتِهِ كانَ قَد عُقِدَ عَلَيه عِدَّة عَوْذات، والحال أنَّ ذلِكَ الطِّفل أمُّهُ مُرْضِع لَه. (الشَّاهد) في (فمِثلِكِ) تقديره: (فَرُبَّ مِثْلِكِ) فَجُرَّ (مثلك) بِرُبَّ المُقَدَّرَةِ بعد (الفاء).

(قوله: **وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ**) بكثرةٍ، وقال في (التسهيل): تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقل، ومراده بالكثرةِ مع الفاءِ الكثرة النِّسبية، أي: كثير بالنِّسبة إلى بل. وليس الجر بالفاءِ وبل باتفاقٍ. وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق، لكن في (الارتشاف): وزعم بعض النَّحويين أن الجرَّ هو بالفاءِ وبل لنيابتهما منابَ ربّ، وأما الواوُ فذهبَ الكوفيون والمبرد إلى أن الجرَّ بها، والصَّحيح أن الجرَّ برب المضمرة، وهو مذهبُ البصريين. (أشموني).

(قوله: **وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ... إلخ**) تمامه:

....   عَلَيَّ بِأنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

قاله امرؤ القيس من قصيدتِهِ المشهورة أيضاً. الشَّاهد في (وليلٍ) حيث حذف ربَّ فيه بعد الواو، أي: رب ليل كموجِ البحرِ في كثافة ظلمته. وأرخى سدوله صفة لليل، أي: ستوره.

(قوله: **ليبتلي**) أي: لينظر ما عندي من الصَّبرِ والجزعِ، أو ليختبرني، أو ليعذبني، وأصله: ليبتليني، فحذف المفعول. (لِيَبْتَلِي) أي: لِيَبْتَلِيَني، يعني: لِيَمْتَحِنَنِي هل أصبر أمْ لا أصبر؟ (المَعنى): وكانتْ عِندَنا أحْياناً، لَيْلٌ مُهيبٌ كَمَوْجِ البَحرِ ألْقى غِطاءه عَلي بِأنْواعِ الهموم لِيَمْتَحِنَني.

وَرُبَّما جَرَّتْ مَحْذُوفَةً دُونَ حَرْفٍ، نحو:

رَسْـــم دارٍ وَقَـــفْـــتُ فِـــي طَـــلَـــلِـــه [كِـدْتُ أَقْـضِـي الـحَـيـاةَ مِـن جَـلَـلِـه]

أبو طالب

(**قوله: رَسْم دارٍ... إلخ**) آخره:

.... كِـدْتُ أَقْـضِـي الـحَـيَـاةَ مـن جَـلَـلِـهْ

الرسم: العلامةُ، وهي مجرور برب المقدرَة، والطَّلل: ما شخص من آثار الدَّار، والإقضاء: جعل الشَّيء منتهياً، ومن جلله بفتح الجيم، أي: من أجله، أو من عظمته في عيني.

الناصية

(الشَّاهد) في (وَلَيل) تقديره: ورُبَّ لَيْل، فجر (لَيل) بِرُبَّ المُقَدَّرة بَعد.

(**قوله: رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه... إلخ**) قاله جميلُ بن معمرٍ.

(**قوله**): رسم دارٍ أي ربَّ رسم دار، فرب حرفُ تقليلٍ وجرٍّ، ورسم دارٍ، أي: ما بقي من آثارها لاصقاً بالأرضِ مبتدأ أو مضاف إليه، ويجمع رسمٌ على رسومٍ، وأرسم مثل فلس وفلوس وأفلس، وجملة (وقفت) من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ أو جرٍّ صفة لرسمٍ، وفي طلله على برسمٍ، أي: طلل داره متعلِّق بوقفت، والهاء مضاف إليه مبني على كسرٍ مقدَّرٍ على آخره منع من ظهوره اشتغالُ المحلِّ بالسكونِ العارضِ لأجل الشِّعر، والطَّلل ما شخص، أي: ارتفع من آثارِ الدَّارِ، ويجمع على أطلالٍ كسبب وأسبابٍ، وطلول كأسد وأسود، وكدت، أي: قربت فعل ماضٍ ناقص والتاء اسمها، وجملة أقضي الحياة، أي: أموت، من الفعل والفاعل والمفعول في محلِّ نصب خبرِها، ومن جلله بفتح الجيمِ واللَّامِ الأولى، أي: من أجلِ الرَّسم، أو عظمه في عيني متعلِّق بأقضي، والجلل يطلق بمعنى: الحقير أيضاً، وأما جلل بالبناءِ على السكونِ فحرفُ جوابٍ بمعنى نعم، وجملة كدتُ في محلِّ رفعِ خبر المبتدأ والرابط الضَّميرُ في جلله. (يعني): ربَّ أثر باقٍ من آثارِ دارِ المحبوبةِ لاصقٌ بالأرضِ موصوفٌ بأني وقفتُ في أثرِ دارهِ الشَّاخص، أي: المرتفع عن الأرضِ، قد قربت أن أموت من أجله. (والشاهد) في قوله: رسم حيث حذفت رب قبله، وَبقي عملها من غير أن يتقدَّمها واو، أو فاء، أو بل، وهو شاذ.

(**قوله: وَقَدْ يُجَر بسوَى رُبَّ**) من الحروفِ.

(**قوله: لَدى حَذْف... إلخ**) هذا بعضهُ يرى غير مطردٍ يقتصر فيه على السَّماعِ، وذلك كقولِ رؤبة، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله.

التَّقدير: على خيرٍ أو بخيرٍ، كما في (التَّصريح).

(**قوله: كَقَوْلِ بَعْضهم**) وهو رؤبة ـ بضمِّ الراءِ وسكونِ الهمزةِ ـ ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجرِّ

وَقَـدْ يُـجَـرُّ بِـسِـوَى رُبَّ لَـدَى حَـذْفٍ وَبَـعْـضُـهُ يُـرَى مُـطَّـرِدَا

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوى رُبَّ لَدى حَذْفٍ) لَهُ، وهو سماع كَقَوْلِ بَعْضِهِم، وقد قيل له: كيفَ أصبحتَ؟ «خَيْرٍ وَالْحَمدُ لله» أي: عَلى خَيْرٍ (وَبَعْضُهُ يُرى مُطَّرِدا) يُقاسُ عَلَيه، نحو: «بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ» أي: بِكَمْ مِن دِرهَمٍ، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ إلَّا صالِحٍ فَطالِحٍ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(والحمد لله) جواباً (لمن قال له: كيف أصبحت) والأصل بخيرٍ، أو على خيرٍ، فحذف الجار وأبقى عمله، ورؤبة هذا من فصحاءِ العربِ، قال الزَّمخشري: وهو من أمضغِ العربِ للشّيحِ والقيصوم. يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ؛ لأن هذين النبتَيْنِ لا يمضغهما الآدميون، ومن قراءته ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٦] برفع بعوضة. (وقياسي) وإليه أشار النَّاظم بقوله: وبعضه يرى مطرداً، أفاده في (التَّصريح).

(قوله: وبَعْضُه) أي: بعضُ هذا الحذفِ مع بقاءِ الجرِّ يُرى شائعاً مطرداً لا سماعاً فقط.

(قوله: نحو: بكم درهم اشتريت) ثوبك، فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهورِ (أي): بكم من درهم خلافاً للزجاج في تقديره الجرّ بالإضافةِ)، واحتجَّ الجمهور بوجهين أحدهما أن كم استفهامية لا يصلحُ أن تعملَ الجرّ؛ لأنها قائمة مقام عدد مركبٍ، والعدد المركبُ لا يعمل الجرَّ، فكذا ما قام مقامه، والثاني أن الجر بعد كم الاستفهامية، لو كان بالإضافة لم يشترط دخولَ حرف الجرِّ على كم، فاشتراطُ ذلك دليلٌ على أن الجرَّ بمن مضمرة لكونِ حرفِ الجرِّ الداخلِ على كم عوضاً من اللفظِ بمن، بخلاف كم الخبرية، فإنه لما لم يشترطْ دخولَ حرفِ الجرِّ عليها كان تمييزها مجروراً بالإضافة، لا بمن مضمرة، خلافاً للفراء (وكقولهم: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً) فالحجرةُ مجرورةٌ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ (أي: وفي الحجرة عمراً) إذ لو عطفت على المجرور بقي لزم العطفِ على معمولي عاملين مختلفين، وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافاً للأخفشِ؛ إذ قدَّر العطف على معمولي عاملين) فجعلَ الحجرة معطوفة على الدَّارِ وعمراً معطوفاً على زيدٍ، والدَّار وزيد معمولانِ لعاملينِ مختلفين، فإن العاملَ في الدارِ حرف الجرِّ، والعامل في زيد إن. (تصريح).

(قوله: مررت برجل صالح) أي: في اعتقادي، وقوله: إلا صالح، أي: في نفسِ الأمرِ فطالح أي: في نفسِ الأمرِ فلا تنافي، وليس لفظُ صالحِ الأول في عبارةِ المرادي، والأمر عليها ظاهرٌ.

(قوله: إلا صالح فطالح) حُذِفَتِ الباء وَبَقِيَ جَرُّها في (صالِح) الثّاني، وفي (طالِح).

حَكاهُ يُونُس، أي: إنْ لا أَمُرَّ بِصالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطالِحٍ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: حكاه يونس**) بجرِّ صالحٍ وطالحٍ بحرف جرٍّ محذوف.

(**قوله: أي إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح**) فجر صالح الثَّاني وطالحٍ بالباءِ المحذوفةِ، ومثل هذه الجملة مع هذا الحذف، وبقاء الجرِّ متعارف شائعٌ. وفي (التصريح): هذا تقديرُ ابن مالك، وقدره سيبويه: إلا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ، قيل: وتقدير سيبويه هو الصَّواب؛ لأنك إذا قلت: إلا أمر نقضت إخبارك أولاً بالمرورِ فيما مضى؛ لأن إلا أمر معناه: إلا أمرر، فيما يستقبلُ، فلا بدَّ من تقديرِ الكونِ، أي: إلا أكن، فيما يستقبلُ موصوفاً بكوني مررتُ فيما مضى بصالحٍ، فأنا قد مررتُ بطالح. اهـ. ملخصاً، ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت. هذا، وقال البطليوسي في شرحِ كتاب سيبويه: إذا قلت: إن لا أمر نقضت المعنى، فإنك قد قلت: مررت بصالحٍ، ثم تقول: إن لا أمر بصالح فيما يستقبل، وإنما المرورُ واقعٌ، فلا بدَّ من إضمار الكونِ، فتقول: إن لا أكنْ فيما يستقبلُ موصوفاً بكوني مررت بصالحٍ، فأنا قد مررتُ بطالحٍ، نقله المرادي في شرحِ (التَّسهيل) عنه في بابِ كان، وأقره. (تصريح).

الإِضَافَةُ

نُـونـاً تَـلِـي الإِعْـرَابَ أَوْ تَـنْـوِيـنَـا مِـمَّـا تُـضِـيـفُ احْـذِفْ كَـطُـورِ سِـينَـا

هذا باب الإضافة

(نُوناً تَلِي الإعْرابَ) أي: حُرُوفَهُ (أَوْ تَنْوِيناً) مَلفُوظاً بِهِ، أَوْ مُقَدَّراً (مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ) لأنَّ الإضافَةَ ....

أبو طالب

(قوله: هذا باب الإضافة) أي: باب أحكامها العارضة لها باعتبارِ كلٍّ من طرفيها، وقيل: أي من بابِ صيرورةِ الشَّيءِ مضافاً، ومضافاً إليه.

الناصية

(قوله: هذا بابُ الإضافةِ) وهي لغة مطلق الإسنادِ، قال امرؤ القيس:

فـلـمـا دخـلـنـاهُ أَضَـفْـنَـا ظُـهـورَنـا إلـى كُـلِّ حـاريٍّ جـديـدٍ مُـشَـطَّـبِ

يريد: لما دخلنا هذا البيتِ أسندنا ظهورنا، إلى كلِّ رجل منسوبٍ إلى الحيرةِ، مخطط فيه طرائقَ، واصطلاحاً إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثَّاني من الأولِ منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامَ تنوينه، قاله الموضح في (شرح الشُّذور)، وفي (الدشتي): الإضافة هي انتسابُ أحدِ اسمين إلى آخر نسبة ناقصة لا يصحُّ السَّكوت عليها.

وفي (الصبان): هي لغة الإسنادِ، وعرفاً نسبة تقييدية بين اسمينِ توجب لثانيهما الجرّ أبداً. قال يس: وعينها ياء؛ لأنها مشتقةٌ من الضَّيف؛ لاستناده إلى من ينزل عليه. وقال في (شرح الجامع): يكفي في إضافة الشَّيء إلى غيره أدنى ملابسة، نحو: قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَنٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦] لما كانت العشيةِ والضُّحى طرفي النَّهار صح إضافة أحدهما إلى الآخرِ.

(قوله: نوناً) أي: نطق بها أو لم ينطق بها، كما في: لبيك وذَوِي مال وذوي مال.

(قوله: تلي الإعْرَابَ) وهي نون المثنى والمجموعِ على حده وما ألحق بهما.

(قوله: أو مقدراً) وذلك في الاسمِ الممنوعِ من الصَّرفِ، والمانع من ظُهورِهِ مشابهة الفعل.

(قوله: مما تضيف) أي: تريد إضافته.

(قوله: احذف) أي: إن كان فيه ما ذكر، وإلا فلا حذف كما في لدنِ زيد إلا أن يقدر فيه التَّنوين، وإن كان مبنياً، والحسنُ الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخولِ أل، قاله زكريا. (صبان).

(قوله: احذف) أي: من الاسمِ الذي تريد إضافتهِ ما فيه من تنوين ظاهر) كتنوينِ ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوينِ دراهم؛ لأن غير المنصرفِ فيه تنوينٌ مقدَّر منع من ظهوره مشابهة الفعلِ، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز، في نحو: هو أحسن وجهاً؛ إذ لا ينصب نحو:

تُؤْذِنُ بِالاتِّصالِ، وَالتَّنوِينَ وَخَلَفَهُ وهو النُّون يُؤْذِنانِ بالانْفِصالِ كَـ ﴿طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠]

أبو طالب

(**قوله: وخلفه**) قيل: نون التَّثنية، والجمع خلف الإعرابِ بدليلِ جمعه مع اللامِ، ودخوله فيما لا ينصرف.

الناصية

هذا إلا عن تمامِ الاسمِ بالتنوينِ (كقولك في ثوب ودراهم: ثوب زيد ودراهمه) فتحذفُ من ثوبِ تنوينه الظَّاهر، ومن دراهمَ تنوينه المقدر؛ لأن التنوينَ يدلُّ على الانفصالِ، والإضافة تدلُّ على الاتصالِ، فلا يجمع بينهما (و) تحذفُ ما فيه (من نون تلي علامة الإعراب، وهي) أربعةٌ الأول والثَّاني (نون التثنية وشبهها) فالأولُ، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] فيه تثنية يد، والأصل يدان، فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف (و) الثاني نحو: (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنيةِ في الإعرابِ بالحروفِ، وليست تثنية حقيقة؛ إذ لا يقال: في مفردها اثنٍ، والأصل اثنان، فحذفت النُّون للإضافةِ لما ذكرنا. (و) الثَّالث والرَّابع: (نون جمعِ المذكر السَّالم وشبهه) فالأولُ نحو: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] فالمقيمي جمع مقيمٍ جمع مذكرٍ سالمٍ، والأصلُ: والمقيمينَ، فحذفت نونُ الجمعِ للإضافةِ؛ لأنها تلي علامة الإعرابِ وهي الياءِ (و) الثَّاني نحو: (عشرو عمرو) فعشرو شبيه بجمعِ المذكرِ السَّالم في إعرابه بالحروفِ، وليس بجمع حقيقة؛ لأنه لا مفرد له، وإنما حذفت نون التَّثنية والجمع وشبههما؛ لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعرابِ، كما أن التَّنوين يلي علامةَ الإعرابِ (و) لهذا (لا تحذفُ النُّون التي تليها علامة الإعرابِ نحو: بساتين زيد وشياطين الإنس)؛ لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالينِ تليها علامة الإعرابِ، وهي الحركة بناءً على أن الإعرابَ واقعٌ بعد آخرِ الكلمةِ من غير فاصلٍ، فتكونُ الحركةُ فيهما بعد النُّونِ، وهذا أحد قولين في المسألةِ، والقولُ الثَّاني: إن الإعرابَ مقارن لآخرِ المعربِ لا بعده، وإلى حذفِ النُّونِ والتنوينِ من المضافِ أشار النَّاظم بقوله:

نـونـاً تـلـي الإعـرابَ أو تـنـويـنـا مـمـا تُـضِـيْـفُ احْـذِفْ. . . . .

(تصريح) (**قوله: تُؤْذِنُ بالاتِّصالِ. . . إلخ**) أي: تشعر بالاتصالِ بين المضافِ والمضافِ إليه وارتباط أحدِهما بالآخر، والتنوين وخلفه يشعر أن باستقلال أحدهما عن الآخر، وانفصالهما وعدمِ ارتباط بينهما، والانفصال ينافي الاتّصال فحذفا لرفعِ التَّنافي. (دشتي).

(**قوله: كـ ﴿طُورِ سَيْنَآءَ﴾** [المؤمنون: ٢٠]. . . **إلخ**) (طور) جبل بالشَّام، وهو اسم فيه تنوين ظاهِر، حُذِفَ لِلإضَافَةِ إلى (سَيناء)، و(دَراهِم) اسم فيه تنوينٌ مُقَدَّر؛ لأنَّه غيرُ مُنْصَرِفٍ لا يُلفَظ فيه بالتَّنوين حذِفَ عنه لأجْلِ الإضافةِ إلى الكافِ و(غُلامَي زَيد) أصلُه غلامَيْنِ، حُذِف عنه هذا النُّونِ لأجْلِ الإضافةِ إلى (زيد).

وَالـثَّـانِـيَ اجْـرُرْ وَانْـوِ مِـنْ أَوْ فِـي إِذَا   لَـمْ يَـصْـلُـحِ إِلَّا ذَاكَ وَالـلَّامَ خُـذَا

ودَراهِمِكَ وغُلامَي زيدٍ (وَالثَّانِيَ) وهو المضاف إلَيه (اجْرُرْ) وُجُوباً بالحرفِ المُقَدَّرِ عِندَ المصنف، وبِالمُضافِ عِندَ سيبويه، وبِالإضافَةِ عِندَ الأخْفش.

(وَانْوِ مِنْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَالثانِيَ) من المتضايفين.

(قوله: عند سيبويه) أي: والجمهور، ومن أدلتهم اتصال الضَّمير بالمضافِ، والضَّمير إنما يتصل بعامله.

(قوله: وبالإضافَةِ) وهي أمر معنوي كالابتداءِ في المبتدأ لا بالحرفِ المنوي عبارة التَّصريحِ لا بمعنى اللامِ خلافاً للزجاجِ، ولا بالإضافةِ ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف. اهـ. وهي تقتضي أن العاملَ عند الزَّجاجِ معنى اللامِ لا الحرفُ المقدَّر. هذا، والحاصلُ أن المضافَ إليه مجرورٌ قطعاً، أمّا سَبَب جَرِّهِ ففيه خِلافٌ على ثَلاثَةِ أقْوالٍ (الأول): النَّاظِم على أنَّ جَرَّه بحرفٍ مقدَّر بَيْنَ المضافِ والمُضافِ إليه، فمثل (غلام زيد) تقديره: غلام لِزيدٍ. (الثَّاني): سيبويه على أنَّ جَرَّهُ بالمُضاف، فـ (غلام) هو الذي جَرَّ (زيد)، (الثَّالث): الأخفش على أنّ إضافَةَ (غلام) إلى (زيد) ـ هذا المَعنى ـ هو السَّبَب لِجَر (زيد).

وفي (التصريح): ويجرُّ المضاف إليه بالمضافِ وفاقاً لسيبويه) وهو الأصحُّ لاتصال الضَّمير به، والضَّمير لا يتصل إلا بعامله (لا بمعنى اللام خلافاً للزَّجاج) ولا بالإضافةِ خلافاً للسُّهيلي، وأبي حيان للنُّكت الحسانِ، ولا بحرف مقدَّر ناب عنه المضافُ خلافاً لابن الباذش.

(قوله: وَانْوِ مِنْ) أي: معنى من أي: البيانية، كما نقله الإسقاطي عن الجامي، أي: التي لبيان جنس المضاف، ويؤخذ من كلامِ الشَّارح أن بيانها مشوبٌ بتبعيضٍ، وهو صحيحٌ، وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المرادَ أن الإضافة على ملاحظةِ المعنى المذكور، لا أن لفظ الحرف مقدر؛ إذ قد لا يصلحُ الكلام لتقديره. واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من إتباع المضاف إليه للمضاف بدلاً، أو عطف بيانٍ ونصبه على الحالِ أو التَّمييز. قال يس: والإتباع أقل الأوجه، وفي التي على معنى في نصبِ المضافِ إليه على الظرفية.

(قوله: وَانْوِ مِنْ) بكثرةٍ، ومن ذلك إضافة العدد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدوراتِ عند ابن مالكٍ وجماعة، فإذا قلت: ثلاثة أثوابٍ، فالثلاثة هي الأثواب، وذلك اسمها مئة درهم أصله دراهم، وكأنك: قلت مئة من الدَّراهم المئة اسمها الدَّراهم، لا من حيث هي عدد، بل من جهة

إنْ كانَ المُضافُ بَعْضَ المُضافِ إليه، وَصَحَّ إطلاقُ اسمِهِ عَلَيه، كذا قالَ في «شرحِ الكافِيَةِ» تَبَعاً لِابْنِ السَّرَّاجِ، مُخْرِجاً بِالْقَيدِ الأخير، ....

أبو طالب

....

الناصية

المعدودِ والعربِ تقيم العدد مقام العدود، ومن ذلك إضافة العددِ إلى عدد آخر عند الفارسي، ومن تبعه، نحو: ثلاثمئة؛ لأن مئة بمعنى مئين، والثلاث من المئين ميؤون، وقيل: إضافة العدد إلى المعدود، فلا تكون الإضافة بمعنى من، وقد عرفت جوابه.

(**قوله: بَعْضَ المُضافِ إليه**) المرادُ بالبعضِ ما يعم الجزئي، والجزء الخارج بقوله: وصح... إلخ، وإنما عممنا؛ لئلا يلزم استدراك قوله وصح... إلخ قاله (سم).

(**قوله: وَصَحَّ إطلاقُ اسمِهِ**) أي: اسم المضاف إليه على المضافِ، كأن تقول في خاتمِ فضّة: هذا الخاتم فضّة، أو في ثوب قطنٍ: هذا الثَّوب قطن.

وفي (التصريح): وضابط الإضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الأول، وهو (المضاف بعض) الثَّاني، وهو (المضاف إليه و) أن يكون المضاف إليه (صالحاً للإخبارِ به عنه) أي: عن المضافِ (كخاتم فضة ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها (وأنه) يصحُّ الإخبار بالمضافِ إليه عن المضافِ، فإنه (يقال: هذا الخاتم فضة) فيخبرُ بالفضةِ عن الخاتمِ؛ لأن الإخبار عن الموصوفِ إخبار عن صفته. (فإن انتفى) شرط القسمِ الأولِ أو (الشَّرطان معاً) في القسمِ الثَّاني (نحو: ثوب زيد وغلامه) مما الإضافة فيه تفيدُ الملكِ (وحصير المسجد وقنديله) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاصَ، فإن المضاف في هذه الأمثلةِ الأربعة ليس بعض المضاف إليه، ولا يصحُّ الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضافِ، ولا المضاف إليه فيها ظرفٌ للمضافِ (أو) انتفى الشَّرط (الأول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو: يوم الخميس) فإن اليوم، وإن كان يصحُّ أن يخبر عنه الخميس، فيقال: هذا اليوم الخميس، لكن اليومَ ليس بعض الخميس، فإضافته من إضافة المسمَّى إلى الاسم. (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو: يد زيد) فإن اليد، وإن كانت بعض زيد، لكنها لا يصحّ أن يخبر عنها بزيد، فلا يقال: هذه اليد زيد، فإضافتها من إضافة الجزء إلى كله، وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى من أو في (فالإضافة بمعنى لام الملك)، كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص)، كما في بقية الأمثلةِ، كما (سيأتي).

(**قوله: مُخْرِجاً... إلخ**) أي: حال كون المصنف مخرج بقوله: (وصحّ إطلاق اسمه عليه) نحو: يد زيد، لأن يد، وإن كانت جزءاً لزيد، لكنها لا يصحُّ إطلاق زيد عليها، فلا يقال: هذه اليد زيد، فلا يقدر من في أمثاله. (دشتي).

نحو: «يدُ زَيدٍ» مُمَثِّلاً بِنحو: «خاتَمُ فِضَّةٍ» و«ثَوْبُ قُطْنٍ» (أو) انْوِ (في إذا لَمْ يَصْلُحِ إلَّا ذاكَ) نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: نحو: يد زيد**) فإن اليدَ وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصحُّ أن يخبر عنها بزيد، فلا يقال: هذه اليد زيد، فإضافتها من إضافة الجزءِ إلى كله، وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى من أو في (فالإضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص) كما في بقيةِ الأمثلةِ، ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد، فإنها بمعنى اللَّام، كما صرَّح به ابن جني والشَّلوبين، وإلى ذلك يشير قول النظم:

والـثَّـانـي اجـرزْ وانـوِ مـن أو فـي إذا لـم يـصـلـحْ إلا ذاك والـلَّام خـذا

لما سوى ذينك، فعلم منه أن كلَّ إضافةٍ امتنع فيها أن تكون بمعنى من أو في، فهي بمعنى اللام تحقيقاً، حيث يمكن النطق بها كغلام زيد، أو تقديراً حيث لا يمكن النطق بها، نحو: ذي مال وعند زيد ومع عمرو، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه، أو يقاربه نحو: صاحب، ومكان مصاحب. وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان بمعنى اللام، وبمعنى من ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازاً، قاله الشَّارح، وذهب أبو الحسن بن الصَّائغ إلى أن الإضافةَ لا تكون إلا بمعنى اللام على كلِّ حالٍ، وكان يقدر في ثوب خز ونحوه، ويقول الثَّوب مستحق للخز بما هو أصله، وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقديرِ حرف مما ذكروه، ولا على نيته. (تصريح).

(**قوله: بِنحو: «خاتَمُ فِضَّةٍ... إلخ»**) لصحَّة الإطلاق، تقديره: خاتَم مِن فِضّةٍ، وثوبٌ مِن قطنٍ، فالخاتَمُ بعضٌ مِن الفضة، والثّوبُ بعضٌ مِن القُطنِ، ويَصحُّ إطلاقُ المُضاف إليه على المضافِ، فيقال لِلْخاتم: (هذا فضّةٌ) ولِلثَّوْبِ (هذا قُطنٌ).

(**قوله: أَوْ انْوِ في**) أي: بقلّة، ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة، (وضابط الإضافة (التي) تكون بمعنى في أن تكون (الثَّاني) وهو المضاف إليه (ظرفاً للأول) وهو المضاف، سواء أكان زماناً، أو مكاناً، فالزَّمان نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣] و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] (و) المكان، نحو: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩] وشهيد الدَّارِ، فالليل ظرفٌ للمكرِ، والسِّجن ظرف للمصاحبين، والتقدير: مكر في الليلِ، ويا صاحبان في السِّجنِ.

(**قوله: إذا لَمْ يَصْلُح إلَّا ذاكَ**) أي: إذا كان المعنى لا يصلح إلّا تقدير من أوْ في.

(**قوله: نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾** [سبأ: ٣٣] (مَكر) أضِيف إلى (اللَّيل) والتَّقدير: مَكر في اللّيل.

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(وَاللَّامَ خُذا) ناوٍ لها (لِما سِوى ذَيْنِكَ) نحو: «غُلامُ زَيدٍ» (وَاخْصُصْ أوّلا) بالثّاني ....

أبو طالب

(قوله: أو أعطه التعريف بالذي تلا) أقول: تعريفُ المضافِ بالعهدِ أو الجنسيةِ المقارنين للإضافةِ كما قالوا إلا بالمضافِ إليه ضرورة أن غلام زيدٍ لا يصيرُ معرفاً بالمضافِ إليه، لجوازِ أن

الناصية

(قوله: وَاللّامَ خُذا) بأكثرية؛ لأنها الأصل، ولذلك اقتصر عليها الزَّجاج.

(قوله: واللام خذا) أي: اجعل معنى اللامِ ملحوظاً فيما سوى ذينك، وليس المرادُ أن اللام مقدرة في نظمِ الكلامِ؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها نحو: كلُّ رجل، فإن معنى اللامِ ملحوظ فيه؛ لأنه بمعنى إفراد الرَّجل ولا يصلح نظمه؛ لأن تقدر فيه اللام، ففي الجامي لا يلزم صحة (التَّصريح) باللامِ، بل تكفي إفادة مدلولها، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية، ولا يصحُّ إظهارها فيه، وبهذا الأصلِ يرتفع الإشكال عن كثيرٍ من موادِ الإضافةِ اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة. اهـ.

(قوله: لما سوى ذينك) دخل في عمومه الإضافة اللفظية، فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام، لكن أورد عليه نحو: زيد حسن الوجه؛ إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجهِ على تقدير حرف، بل هو هو كما قاله الدَّماميني، ومن ثم صرح السّيوطي في (جمعِ الجوامعِ) بأنها ليست على معنى حرفٍ، وحكى الأول بقيل، وكونها ليست على معنى حرف، هو قضية كلام ابن الحاجب، وكلام ابن هشام في القطر أيضاً، وظهورها في نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٦] لا يدلُّ للأول وإن استدل به قائله؛ لأن هذه اللام لام التَّقوية التي الإضافةُ على معناها، كما عرف.

(قولهِ لِمَا سِوى ذَيْنِكَ) إذ هي الأصلِ نحو: ثوب زيد، وحصير المسجدِ، ويوم الخميسِ، ويد زيد، قال في (الهمع): ولهذا يحكم بها عند صحةِ تقديرِها، وتقديرِ غيرها، نحو: يد زيد، يعني: إذا لم تقم قرينةٌ على تقديرِ غيرها، وعند امتناعِ تقديرِها وتقديرِ غيرِها، نحو: عنده ومعه. اهـ.

(قوله: نحو: «غُلامُ زَيدٍ») تقديره: غلام لِزَيْدٍ.

(قوله: وَاخْصُصْ أَوَّلَا) من المتضايفينِ، أي: احكم بخصوصه، أي: قلة اشتراكه، فليس المرادُ بالتخصيصِ هنا ما يشمل التَّعريف، حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيماً له.

(قوله: وَاخْصُصْ أَوَّلاً... إلخ) أي: اخصص المضاف بالمضاف إليه، ففي مثال غلام رجل خصّصنا غلام الذي كان يشمل غلام الرَّجل، وغلام المرأة بالرجل، فانحصر به.

(قوله: بالثَّاني) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة، نحو: غلام رجل فـ (غُلام) مُضاف (رَجُل) مُضاف إليه نكرة، مِثل هذِهِ الإضافة إلى النَّكِرةِ تُفيدُ التَّخْصِيص.

إنْ كانَ نَكِرَة كـ «غُلامُ رَجُلٍ» (أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلا) إنْ كانَ مَعْرِفَة كـ «غُلَامُ زَيْدٍ».

أبو طالب

يكون لزيدٍ أغلمة متعددة، فلا يفيد إلا التَّخصيص، أما تعريفه بالعهدِ فلكثرتِهِ ظاهر، وأما تعريفه بالجنسِ فكقولهم: تدلك على خزامى الأرض النَّفحة من رائحتها، وأما الاستغراق فالظاهر أنه غير مفيد للتَّعريفِ إلا بعد ملاحظةِ العهدِ فيه؛ لأن الاستغراقَ من حيثُ هو محتمل لكونه أنواعياً أو إفرادياً، ولهذا يكون المعرَّف بلامه معرفةً دون كلِّ مضافٍ إلى النَّكرةِ، ثم إنهم قد اعتبروا العهدَ الجنسية في الإضافةِ بثلاثة شروط: الأول: أن تكون الإضافة معنوية، لا لفظية، الثاني: أن يكون المضاف إليه معرفة لا نكرة، الثَّالث: أن يكون المضاف مما لم يتوغل في الإبهام كالغير، والمثل والشبه، ولم يعتبر، والعهد والجنسية في فاقد الأول؛ لعدم قصدِهم فائدة معنوية، في الإضافة اللفظيةِ ولا في الثَّاني؛ لأن المضافَ فيه نكرة بتنكيرين، تنكير باعتبارِ المضافِ إليه، والعهد بعيد عن التَّنكيرينِ، وقصد الجنسية في التَّنكيرينِ غير معهودٍ في الواحدِ منهما غير مفيد، ولا في الثَّالث؛ لأن وضع تلك الألفاظِ للاستعمالِ في الإبهام، فلا يناسب استعمالها في غيره، نعم إذا كان الشَّيء غير أو مثل واحد أفاد الإضافة تعريفاً، بواسطة ذلك، وجاز أن يجري على المضافِ أحكام المعارفِ؛

الناصية

(**قوله: كـ «غلام رجل»**) وغلام امرأة، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التَّخصيص، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتَّخصيص ما لا يبلغ درجة التَّعريف، فإن غلام امرأة أخصُّ من غلامٍ، ولكنه لم يتميز بعينه، كما تميز غلام زيد به، قاله في (المغني)، وإلى ذلك يشير قول النَّظمِ... واخصص أولاً، أو أعطه التَّعريف بالذي تلا.

(**قوله: أوْ أعْطِهِ التَّعريف... إلخ**) أي: أعطِ الأول التَّعريف بالذي تلا، أي: بالمضاف إليه إن كان معرفة، فيصير المضاف معرفة بسببِ تعريفِ المضاف إليه.

(**قوله: أو أعطه التعريف**) أو للتَّقسيمِ لا للتخييرِ، ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصَّحيح، كما قاله المرادي؛ لأنها في تأويلِ مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها، وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، فإن كان نكرة فالظَّاهر أن المضاف من النوع الأول، والمراد بالتَّعريفِ الكون معرفةً. فإن قلت: وقوع الجملِ صفات للنَّكراتِ ينافي تعريف المضاف إليها، قلت: أجاب (سم) بأن وقوعها كذلك باعتبارِ ظاهرها، وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر؛ لأن وقوعها كذلك لا يتوقَّف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً إليها؛ لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختارِ، فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر، وهو معرفة فتعرف المضاف إليها، ويؤخذ من ذلك أن قولهم: الجمل نكرات بقطع النَّظرِ عن التأويلِ (صبان).

(**قوله: كـ «غُلامُ زَيْدٍ»**) (غُلام) مَعرفةِ لإضَافَتِهِ إلى (زيد) المَعرفَةِ بِالعَلَمِيَّة.

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

(وَإِنْ يُشابِهِ المُضافُ يَفْعَلُ) أيِ المُضارعُ في كَوْنِهِ مُراداً بِهِ الحال والاسْتِقبال حال كونِهِ

أبو طالب

ولهذا جازوا أن يكون قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفَاتِحَة: ٧] وصفاً لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ [الفَاتِحَة: ٧] فافهم.

الناصية

(**قوله: وإن يشابه المضاف يفعل... إلخ**) أي: إن كان المضاف صفةِ أريدَ بها الحال، والاستقبالِ فلا يكسب تعريفاً، ولا تخصيصاً، بل يبقى على تنكيرهِ. وفي (الصبان): كنى بيفعل عن مطلقِ الفعلِ المضارعِ، وخرج من كلامه المصدرِ واسمه، وأفعل التَّفضيلِ.

(**قوله: في كَوْنِهِ**) أي: المضاف؛ لأن المضارع كذلك.

(**قوله: مُراداً بِهِ الحال أو الاستقبالِ**) أي: لا بمعنى الماضي، أو مطلقِ الزَّمنِ، فإن إضافته محضة، ومثل كونه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ كونه بمعنى الاستمرارِ، كما صرح به الرَّضي فيما سننقله عنه. ونقل شيخنا السَّيد عن بعضهم، أن الوصف إذا أريد به الاستمرار، جاز كونها معنوية نظراً للماضي، وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال؛ لأن الاستمرار صادق بالجميع، فيجوز قصد أحدِ الاعتبارين، بما يترتب عليه من تعريف التَّابعِ أو تنكيره، ثم رأيت الدَّماميني ذكره نقلاً عن (شرح الكشافِ) لليمني، حيث قال: اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية؛ لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبالِ فقط كانت إضافته غير حقيقية؛ لتمام المشابهة، وأما إذا كان بمعنى الاستمرارِ، ففي إضافته اعتباران: اعتبارُ المضي فتكون محضة، فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل، واعتبار الحالِ والاستقبال، فتكون غير محضةٍ فيقع صفةً للنَّكرة، ويعمل فيما أضيف إليه. اهـ. باختصارٍ. ورأيت الشمني ذكره نقلاً عن (شرح الكشاف) للتفتازاني، حيث قال: الاستمرار يحتوي على الأزمنةِ الماضي والحال والاستقبال، فتارةً يعتبر جانب الماضي، فتجعل الإضافة حقيقية كما في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفَاتِحَة: ٤] وتارةً يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافةُ غير حقيقيةٍ كما في ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعَام: ٩٦] لئلا يلزم مخالفة الظَّاهر بقطعِ مالك يوم الدِّينِ عن الوصفيةِ إلى البدلية، ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوفٍ والتَّعويل على القرائن، والمقامات، هذا ما ذكره في توجيهِ التَّوفيقِ بين كلامي الزَّمخشري في الآيتين. اهـ. باختصارٍ. ثم نقل الشمني عن السَّيدِ الجرجاني أنه اختار في توجيه التَّوفيق أن الاستمرار في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفَاتِحَة: ٤] ثبوتي، وفي ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعَام: ٩٦]، تجددي بتعاقبِ أفراده، فكان الثاني عاملاً، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول، هذا وقوله: بمعنى... إلخ لا يناسب قوله الآتي، أو صفة مشبهة؛ إذ هي ليست بمعنى الحال، أو الاستقبال، بل للثبات، والدوام، نعم هي

(وَصْفاً) كاسْمَي الفاعِلِ، والمَفعُولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافةِ أصلاً، كما في (الرَّضي) و(التَّصريح) لأنها تشبه المضارع في بعض أحوالِهِ، وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطي كذا، علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصِّفة المشبهةِ ثبوتي، وفي المضارع تجددي، كما مرَّ في كلام السيدِ، فلا تشبهه، فإن اكتفوا بالمشابهةِ في أصل الاستمرارِ أشكل الفرقُ بينها وبين اسم الفاعل؛ الذي للاستمرار الثبوتي، على ما مرَّ عن السيدِ أن إضافته معنوية، وعلى إطلاق ما مرَّ عن غيرهِ أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرارِ فيه اعتباران، فالأولى التَّعليل بما يأتي عن الرَّضي أنها دائماً عامله في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً، وإضافة الوصف إلى معمولهِ لفظية، ثم قول صاحب (التَّوضيح): إن اسم الفاعلِ إذا أُريدَ به الثُّبوت كان صفة مشبهةً، يشكل على ما مرَّ عن السَّيد، وعلى إطلاق ما مرَّ عن غيره، فتأمل. وعبارة الرضي كون إضافة الصِّفة المشبهة لفظية؛ مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه، إما رفعاً أو نصباً، فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً، فإضافتها لفظية دائماً، وأما اسما الفاعلِ والمفعول فعملهما في مرفوعٍ جائز مطلقاً؛ لأن أدنى رائحة فعلٍ يكفي في عملِ الرَّفع لشدةِ اختصاصِ المرفوع بالفعلِ، فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظيةٍ دائماً، نحو: ضامر بطنه، ومسوّد وجهه، وأما عملهما في المفعولِ به ونحوه، فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو الاستمرار؛ لأنهما إذاً يشبهان المضارع الصَّالح لهذه المعاني الثلاثة، فإضافتهما إذاً لفظية. (أشموني).

(**قوله: وصفاً**) حالٌ من المضافِ، فكلام الشَّارحُ حل معنى، وهي حالٌ لازمة؛ لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفاً، والمراد الوصف، ولو باعتبار التأويل، كضربِ زيد بمعنى مضروبه. (صبان).

(**قوله: كاسْمَي الفاعِل... إلخ**) أي: إن هذه الصفة) الشَّبيهة للمضارع في إرادةِ الحالِ أو الاستقبالِ (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النَّظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظَّاهر أو المضمر، فالأول (كضارب زيد) الآن أو غداً (و) الثَّاني نحو: (راجينا) الآن أو غد أو منه أمثلة المبالغة، كشراب الفعل (واسم المفعول) المضاف لمعموله، سواء أكان من ثلاثي أم لا، فالأول (كمضروب العبد) الآن أو غداً (و) الثَّاني نحو: (مروَّع القلب) بفتحِ الواو المشددةِ (و) الثَّالث الصفة المشبهة) باسمِ الفاعلِ المضافةِ لمعمولها، مجردة كانت أو لا، فالأول (كحسنِ الوجهِ) الآن (وعظيم الأمل) الآن (وقليل الحيل) الآن، والثَّاني: كمستقيم القامة، ومعتدل الطبيعةِ، فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنىً، واسم المفعول والصِّفة المشبهة مضافان إلى مرفوعِهما معنىً، وإضافة هذه الصِّفات إلى معمولها المعرفة، لا يفيدها تعريفاً. (تصريح).

(فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ) سَوَاءٌ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكِرَةٍ؛ ولِذلكَ وُصِفَ بِهِ النَّكِرَة كـ ﴿هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فَمَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) بالإضافة؛ لأنه في قوة المنفصل، أي: عن الإضافةِ بالضَّميرِ فاعل الوصفِ؛ لأن ضاربَ زيد في قوةِ ضارب هو زيداً، كما سيأتي.

(قوله: فعن تنكيره) أشار بإضافةِ تنكير إلى ضميرِ المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة، هو الذي كان قبلها، فأفاد أن إضافته لا تفيده التَّخصيص كما لا تفيده التَّعريف، قاله يس.

(قوله: سَواءٌ أَضِيف. . . إلخ) يعني: مِثل اسمِ الفاعِل، واسْمِ المَفعولِ، والصِّفَة المُشَبَّهَة التي هي وَصْف، وهي بِمَعنى الحال، أوِ الاسْتقبال دائِماً نكرة، سَواء أضِيفَتْ إلى نكرة، أمْ أضِيفَتْ إلى مَعْرِفَة.

(قوله: وِلذلِكَ وُصِفَ بِهِ) أي: جاء المضافُ الوصفي صفة للنكرةِ، فهذا دليلٌ على أنه لم يكسب تعريفاً؛ إذ المعرفةُ لا تكون صفة للنكرةِ للزوم التَّطابقِ بين الموصوفِ والصِّفة، وفي (التَّصريح): الدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصف النكرة به) أي: بالوصف المضاف (في نحو: ﴿هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]) فهدياً نكرة منصوبة على الحالِ، وبالغ الكعبة نعتها، ولا يوصف النَّكرة بالمعرفةِ (ووقوعه حالاً في نحو: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحجّ: ٩]) فثاني حال من الضَّمير المستتر في يجادل من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحجّ: ٣] والحال واجبُ التنكيرِ، والأصل عدمُ التَّأويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شراً، وكان زوج أمه:

فأتتْ به حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّناً ... سُهُداً إذا ما نامَ لَيلُ الهَوْجَلِ

فحوش بضمِّ الحاء المهملةِ وسكون الواو وبالشِّين المعجمة، صفة مشبهة حال من الهاء المجرورةِ بالباءِ العائدة إلى تأبط شراً، أو معناه: حديد الفؤاد، والمبطن: الضَّامر البطن، وهو وصف محمود في الذُّكور، والسُّهد بضمِّ السِّين المهملةِ والهاء: القليل النَّوم، والهوجل: الأحمق (ودخول ربَّ عليه في قوله) وهو جرير يهجو الأخطل:

يا رُبَّ غابِطنا لو كان يَطْلُبُكُم ... لاقى مُباعدةً منكُم وحِرْمانا

فأدخل ربَّ على غابطنا، ولو كان معرفة لما صحَّ ذلك، وهو من الغبطة، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوطِ من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسدِ.

(قوله: كـ ﴿هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]) (بالِغ) اسم فاعلٍ أضِيف إلى المعرفةِ (الكعبة) ومع ذلك لم يكسبِ التَّعريفَ؛ ولِذا وقع صِفة لِلنكرة (هَدْياً)، ولو كان (بالِغ) كَسَبَ التَّعريف مِن الإضافَةِ إلى المَعرفَة، لَما جازَ أنْ يَصِيرَ صِفَةً لِلنَّكرة لِلزومِ مطابَقَةِ الصِّفَةِ والمَوْصوفِ في التَّعريفِ والتَّنكير.

كَـرُب رَاجِـيـنَـا عَـظِـيـمِ الأَمَـلِ مُـرَوَّعِ الْـقَـلْـبِ قَـلِـيـلِ الْـحِـيَـلِ
وَذِي الإِضَـافَـةُ اسْـمُـهَـا لَـفْـظِـيَّـهْ وَتِـلْـكَ مَـحْـضَـةٌ وَمَـعْـنَـوِيَّـهْ

ونُصِبَ على الحال كـ ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩] وَدَخَلَ عَلَيه رُبَّ كَـ (رُبَّ راجِينا عَظيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ).

(وَذِي الإضافَةُ) وهي إضافةُ الوَصْفِ إلى مَعمُولِهِ ....

أبو طالب

(قوله: كثاني عطفه) هذا حالٌ من فاعل من يجادل في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨] ثاني عطفه، أي: راداً جانب رأسه، وعنقه وهو كنايةٌ عن التكبر.

الناصية

(قوله: ونُصِبَ على الحال) والحالُ نكرةٌ، فيدلُّ ذلك على أن الوصف باقٍ على تنكره.

(قوله: كـ ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩] وقَبْلَها ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨﴾ [الحج: ٨] (ثانِيَ) اسمُ فاعلٍ أضِيفَ إلى (عِطْفِهِ) وَلَمْ يَكسبِ التَّعريف مِنَ الإضَافَة؛ ولِذا وَقَعَ حالاً لِـ (مِنَ النَّاس) والحال نكرة.

(قوله: وَدَخَلَ عَلَيه رُبَّ) وعلم سابقاً إن ربّ لا تدخل إلّا على النَّكراتِ، فهذا دليلٌ ثالثٌ على بقاءِ المضافِ الوصفي على تنكُّره.

(قوله: كَرُبَّ راجِينا... إلخ) فراجى اسم فاعل، ومروّع اسمُ مفعولٍ، وعظيمٌ وقليلٌ صفتان مشبهتان، وكل منهما مضاف إلى معرفةٍ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيرهِ بدليل دخول ربَّ. وفي (الشيرازي): (الشَّاهد) في (راجِينا) (راج) اسم فاعلٍ أضِيف إلى (نا) المتكلم ولم يَكسِبِ التَّعريفَ مِنَ الإضافةِ؛ ولِذا دَخَلَتْ (رُبَّ) عليه، و(رُبَّ) مُختصَّة بالنَّكِرات، قول النَّاظِم: (عَظِيم الأمَلِ... إلخ) تَتْمِيماً لِلْبَيْتِ، ولا شاهِدَ فيه. هذا، وفي (الصبان) قيل: هذا المثال مشكل؛ لأن ربَّ تصرف ما بعدها إلى المضي، فتكون إضافته محضة وفيه نظر، فإن المذكور في (همع الهوامع) إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به، رب بناءً على أنها تتعلق، لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها، وأن ابن السَّراج يجوز كونه حالاً، وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في (التَّسهيل): ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضيّ ما تتعلق به.

(قوله: وذي الإضافة) ذي اسم إشارةٍ، أي: هذه الإضافة، أي: إضافة الوصف إلى معمولهِ لا بقيد تنكيرِ الوصف الذي هو موضوعُ كلامِهِ السَّابق، بقرينة قوله: فعن تنكيره لا يعزل ليدخل في كلامِهِ إضافة نحو: الضَّارب الرَّجل، فإنها لفظية، كما يؤخذ من الاعتراض السَّابق قريباً، وصرح به (سم) فيما كتبه بهامش. (الهمع).

(اسْمُها لَفْظِيَّهْ) لأنَّها أفادَتْ تَخفيفَ اللَّفظِ بِحذفِ التَّنوينِ والنُّون ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **اسْمُهَا لَفظية**) وغير محضة ومجازية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظِ فقط بتخفيف، أو تحسين وهي في تقديرِ الانفصال.

(قوله: **لأنَّها أفادَتْ تَخفيفَ اللّفظِ**) فقط من دونِ أن يكسبَ في المعنى تعريفاً أو تخصيصاً. وفي (التَّصريح) إنما تفيد هذه الإضافة التَّخفيف) لأن الأصل في الصِّفة أن تعمل النَّصب، ولكنَّ الخفض أخفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في (المغني) (أو) تفيد (رفع القبح، أما التَّخفيف فيحذفِ التَّنوين الظَّاهر) من المضافِ (كما في ضارب زيد، وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففي هذه الصِّفاتِ تنوين ظاهرٌ حذف للإضافة (أو) بحذفِ التَّنوينِ (المقدر، كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضوارب وحواج تنوين مقدَّر حذف للإضافة، بدليل نصبهما المفعول، قاله الموضح في (الحواشي)، (أو) بحذفِ (نون التثنية كما في ضاربا زيد أو) نون (الجمع) السَّالم (كما في ضاربو زيد) ففي التَّثنية والجمع نون حذفت للإضافة. (وأما رفع القبحِ ففي نحو: مررت بالرجل الحسنِ الوجه) بالجرِّ (فإنّ في رفع الوجه) على الفاعليةِ (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظاً، كما قال في (المغني) (وفي نصبه) على التَّشبيه بالمفعول به (قبح إجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضمِّ الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به، ففي رفع الوجهِ قبحٌ، وفي نصبه قبح (وفي الجرِّ تخلص منهما) معاً؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فيصير في الصِّفة ضمير يعود على الموصوفِ، (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجرِّ (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية، لوجود الضَّمير المضافِ إليه الوجه لفظاً، فإنه يعود على الموصوفِ (و) امتنع (نحو: الحسن وجه) بالجرِّ أيضاً (لانتفاء قبحِ النَّصب؛ لأن النكرة تنصب على التَّمييز) بخلافِ المعرفة. وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بألَ لا تضافُ إلى الخالي منها، ومن الإضافة إلى تاليها (وتسمَّى الإضافة في هذا النوع) وهو إضافة الوصف لمعمولهِ (لفظية؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً) وهو حذف التَّنوين، ونون التَّثنية، والجمعُ ورفع القبحِ، ومرجعهما إلى اللفظِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وذي الإضـافـةِ اسْـمُـهـا لـفـظـيـة ....

(و) تسمَّى أيضاً (غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال)؛ لأن نحو: ضارب زيد مثلاً في تقدير ضارب هو زيد، فالضَّمير المستتر في الصِّفة فاصل بينها، وبين مجرورها تقديراً.

(قوله: **بحذف التنوين والنُّون**) أي: بِحَذفِ التَّنوين مِما فيه التَّنوين، وبِحذفِ النُّون مِما فيه النُّون.

وَوَصْـلُ أَلْ بِـذَا الْـمُـضَـافِ مُـغْـتَـفَـرْ إِنْ وُصِلَـتْ بِـالـثَّـانِي كَـالْـجَـعْـدِ الـشَّـعَـرْ

(وَتِلْكَ) وهي الّتي تُفيدُ التَّعريفَ أَوِ التَّخصيصَ اسْمُها (مَحْضَةٌ) أي: خالِصَةٌ (وَمَعْنَوِيَّهْ) أيضاً؛ لأنَّها أفادَتْ أمْراً مَعْنَوِيّاً.

(وَوَصْلُ أَلْ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وتلك) أي: الإضافة المغايرة لإضافةِ الوصف إلى معموله.

(قوله: أو التَّخصيص) وفي (التَّصريح): والدَّليل على أنها، أي: هذه الإضافة، وهي إضافةُ الصِّفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: ضارب زيد) بالخفضِ (ضارب زيداً) بالنَّصب (فالاختصاص) بالمعمولِ (موجود قبل الإضافة) فلم تحدث الإضافة تخصيصاً، وفي ذلك رد على ابن مالك حيث ردَّ على ابن الحاجبِ في قوله: ولا تفيد إلا تخفيفاً، فقال: بل تفيد أيضاً التَّخصيص، فإن ضارب زيد، أخص من ضاربٍ، قال في (المغني): وهذا سهو، فإن ضارب زيد أصلُه ضارب زيداً بالنَّصب، وليس أصله ضارباً فقط، فالتَّخصيص حاصل بالمعمولِ قبل أن تأتي بالإضافةِ. اهـ. وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضَّائع في اعتراضِه على ابن عصفور، حيث قال: وأما قوله: ولا تخصيص فغير صحيح؛ لأنك إذا قلت: هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كونِ الإضافة غير محضة. اهـ.

(قوله: اسْمُها مَحْضَةٌ) أي: وحقيقية؛ لأنها خالصة من تقديرِ الانفصالِ، وفائدتها راجعةٌ إلى المعنى كما رأيت، وذلك هو الغرضُ الأصلي من الإضافةِ. (صبان).

وفي (الدشتي): إن الإضافة هنا وقعت لأجل الإضافة، والنِّسبة فقط، ولم ينو فيها غيرها، وإن أفادت التَّخفيف تبعاً بخلافِ اللفظةِ؛ فإنها، وإن كانت إضافةً لكنها بنيّة التخفيف في اللفظِ وفي الحقيقةِ ليست إضافة وانتساباً.

(قوله: لأنَّها أفادَتْ أمْراً مَعْنَوياً)؛ لأنّ التَّعريفَ ـ في الإضافَةِ إلى المَعرفة ـ أمر مَعنَويّ، وكذلِكَ التَّخصيص ـ في الإضافَةِ إلى النكرة ـ أمر مَعنَوِيّ، وهو انتسابُ أحد الاسمين بالآخرِ، وتعريف أحدهما بالآخرِ، أو تخصيصه.

(قوله: وَوَصْلُ أَلْ... إلخ) أي: تختص الإضافةُ اللفظيةُ؛ لكونها غير محضةٍ (بجواز دخولِ أل على المضافِ في خمسِ مسائل: إحداها: أن يكون المضاف إليه) مقروناً (بأل) وإليها أشار النَّاظم، بقوله:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

ووصلُ ألْ بذا المضاف مُغْتَفَرْ إن وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

فالجعدُ صفةٌ مشبهةٌ من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة، والشَّعر بفتح العين مضاف إليه، (وقوله) وهو الفرزدق:

أَبأُنا بها قتلى وما في دِمائها شِفاء وهُنَّ الشَّافياتُ الحَوائمِ

بجر الحوائم بإضافة الشَّافيات، وأبأنا بفتحِ الهمزة الأولى والموحدة، وسكون الهمزة الثانية: قتلنا، والضَّمير في بها وهن للسُّيوف، وفي دمائها للقتلى، والحوائم: العطاش التي تحوم حول الماءِ، جمع حائمة بالحاء المهملة من الحومِ، وهو الطوافُ حول الماء وغيره، والشَّافيات: جمع شافية اسم فاعل من الشِّفاء، والمعنى: قتلنا بالسُّيوف، وليس في دماء القتلى التي تهريقها السُّيوف شفاء، وإنما السُّيوف هي الشَّافيات؛ لأنها آلة السَّفك، ولولاها ما حصل السفك.

المسألة (الثانية: أن يكون) المضاف إليه (مضافاً لما فيه أل) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

او بالذي لَهُ أُضِيفَ الثَّاني كالضَّاربِ رأس الجاني

فالضَّارب صفة مقرونة بأل مضافة إلى رأس، ورأس مضاف إلى الجاني المقرونِ بأل (و) نحو: قوله:

لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوارُ أَقْفِيَةِ العِدا بما جاوَزَ الآمالَ مِلأسْرِ والقَتْلِ

فالزُّوار: جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة إلى أقفية، جمع قفا، وأقفية مضافة إلى العدا المقرونة، بأل، والآمال بالمدّ جمع أمل وهو الرَّجاء، وملأسر أصله من الأسر، فحذفت نون من على لغة زُبيد وبني خَثْعم من قبائل اليمن.

المسألة (الثالثة: أن يكون) المضاف إليه (مضافاً إلى ضميرِ ما فيه أل كقوله:

الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وإنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صفو، وصفو مضاف إلى ضمير ما فيه أل وهو الودُّ بضم الواو، والنَّوال: العطاء (ومنع المبرد هذه) الأخيرة لما سيأتي، ولم يتعرض لها في النظم. المسألة (الرابعة: أن يكون الوصف المضاف مثنى) كقوله:

إن يغنيا عني المُسْتَوْطِنا عَدَنِ فإنَّني لستُ يوماً عنهما بِغني

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة إلى عدن؛ ولذلك حذفت النُون منها، ويغنيا مضارع غني بكسر النُونِ في الماضي وفتحها في المضارعِ، والألف فيه علامة التثنية على لغةِ أكلوني البراغيث،

. . . .

أبو طالب ــ

. . . .

الناصية ــ

والمستوطنا فاعله، وهي جملة شرطية، وجوابها: فإنني لست، والمعنى: إن يستغن عني المستوطنا عدن، فإنني لست غنياً عنهما يوماً من الأيام.

المسألة (الخامسة: أن يكون) الوصف المضاف (جمعاً تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السَّالم، فإنه معربٌ بحرفينِ ويسلم فيه بناء الواحد) من تغييرِ الحركاتِ (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الإعرابِ (تحذف للإضافة) كما أن المثنى كذلك كقوله:

لَيس الأَخِلَّاءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعهم إِلى الوُشَاةِ ولو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

فالمصغي صفةٌ مجموعةٌ جمع المذكَّرِ السَّالمِ مضافة إلى مسامعهم؛ ولذلك حذفت النُّون منها، والأخلاء: الأصدقاء، والوشاة جمع واشٍ، وهو النَّمَّام بين الأخلاء، والرحم: القرابة، وإلى مسألتي المثنى والمجموع، أشار النَّاظم بقوله:

وكونُها في الوَصْفِ كاف إن وَقَعْ مُثَنى أو جمعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة، أما المسألة الأولى: وهي مسألة الصفة المشبهة، فإنها الأصل في ذلك؛ وذلك لأن التخفيف فيها بحذفِ الضَّميرِ المجرورِ أو حذف الجار والمجرور؛ لأن الأصل في الجعد الشَّعر الجعد شعره، أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الضمير بالإضافةِ على الأولِ، أو بالحرفِ على الثَّاني؛ فحصل التَّخفيفُ بذلك؛ إذ لا تنوينَ مع وجود أل، وقرن المضاف إليه بأل عوض عما فاته من الضَّميرِ أو من التَّنوين؛ لأن التَّنوين وأل يتعاقبانِ على الاسمِ، فَولِيَ المضاف أل، كما يليه التَّنوين، وحمل على الصِّفة المشبهة نحو: الضَّارب الرَّجل لمشابهتِهِ لها، من حيث إن المضاف في الصورتينِ صفة مقرونة بأل، والمضاف إليه مقرونٌ بها. وأما المسألة الثَّانية: فلأن أل إذا كانت في المضافِ إليه الثَّاني كانت قريبة من كونها في المضاف؛ لأن المضافَ والمضاف إليه كشيء واحد؛ ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثرُ من مضافٍ واحد، فلا يجوز الضَّارب ابن أخت القومِ، كما جازَ:

نعم ابن أختِ القومِ........ . . . .

وأما الثَّالثة: فاختلف فيها ومدرك الخلاف، هل ينزل الضَّمير العائدِ إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا، فالجمهور على الجوازِ، والمبرد على المنعِ. وأما الرابعة والخامسة: فلأن النُّون فيهما لم تحذف للإضافة، بل لطول الصِّلة كما حذفت من الصِّلة لغير إضافة، كقوله:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرة..... . . . .

بِذا الْمُضافِ) إضافَة لَفظية (مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ) ألْ (بِالثَّاني) أي: بِالمُضافِ إليه ....

أبو طالب

....

الناصية

في روايةٍ من نصب عَوْرة، فلذلك لم يشترط في المضافِ إليه شيء مما تقدم، قاله الشَّاطبي بمعناه، وحكم جمع التَّكسير، وجمع المؤنثِ السَّالم حكم المفرد، (وجوز الفراء إضافة الوصف المحلَّ بأل إلى المعارفِ كلها) سواء أكان تعريفها بالعلميةِ أم الإشارة أم غيرهما (كالضَّارب زيد، والضَّارب هذا) والضَّارب الذي، والضَّاربك، والضَّارب غلامك، إجراء لسائر المعارفِ مجرى المعرف بأل (بخلاف) المضاف إلى المنكَّرِ، نحو: (الضَّارب رجل)؛ لامتناعِ إضافةِ المعرفةِ إلى النَّكرةِ. (وقال المبرد والمازني والرُّماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بأل أو مجردٍ، منها: (موضع الضَّمير خفض)؛ لأن الضَّمير نائب عن الظَّاهرِ، وإذا حذف التَّنوين من الوصفِ، كان الظَّاهر مخفوضاً بالوصفِ، فكذلك نائبة (وقال الأخفش) وهشام: موضع الضَّميرِ (نصب) لأن موجب النَّصب، المفعوليةِ وهي محققة، وموجب الخفض الإضافةِ وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التَّنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافةِ، وهو صون الضَّمير المتصل عن وقوعهِ منفصلاً، وضعَّفه ابن مالك (وقال سيبويه: الضَّمير كـ (الاسم) (الظَّاهر فهو منصوبٌ في الضَّاربك)؛ لأن الوصف المقرون بأل لا يضافُ عنده إلا لما فيه أل، أو إلى المضاف لما فيه أل، أو إلى مضافٍ إلى ضميرِ ما فيه أل، والضَّمير ليس واحداً منها (مخفوض في ضاربك)؛ لأن حذف التَّنوين دليل على الإضافة، ولا مانع منها إلا اقتران الوصفِ بأل، وهو مجردٌ عنها. (ويجوز في الضارباك والضَّاربوك الوجهان)، الخفض والنَّصب؛ لأنه يحتمل أن يكون حذف النُّون للإضافة، فيكون الضَّمير في محلِّ خفضٍ، وأن يكون للتَّخفيفِ، وتقصير الصِّلة، فيكون في محلِّ نصبٍ، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد وغيرهم إلى أن الضَّمير فيهما في محلِّ خفضٍ لا غير؛ لأن حذف النُّون للإضافة، هو الأصل، وحذفها للطُّول لا ضرورة تدعو إليه مع الضَّمير، بخلافِ الظَّاهرِ، فإن ما ظهر فيه النَّصبُ أحوجُ إلى ذلك قاله المرادي في التَّلخيص في بابِ اسمِ الفاعلِ، وفيه ردٌّ على ابن مالك حيث قال: وأما الضَّمير في نحو: جاء الزَّائراك والمكرموك، فجائزٌ فيه الوجهانِ بإجماع؛ لأنهما جائزان في الظَّاهرِ الواقِع مَوْقِعَهُ. انتهى.

(قوله: بذا المضاف) أي: بهذا المضافِ، أي: المشابه، يفعل خرج المضاف إضافة محضة، فلا تدخل عليه أل؛ لأن المضاف فيها إلى معرفةٍ تعرف بالإضافة، فلا تدخل عليه أل؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرفٍ واحدٍ، والمضاف فيها إلى نكرةٍ تخصص بالإضافة، ولو أدخلت عليه أل لزمَ إضافة المعرفة إلى النَّكرةِ، وهي ممنوعة. (صبان).

(قوله: إن وصلت بالثان) قال (يس): إنما اشترطت أل في المضاف إليه مع الصِّفة المشبهةِ التي هي أصل المسألة؛ لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصلُ إلا حينئذٍ؛ لعدم قبحِ نصبِ

أَوْ بِـالَّـذِي لَـهُ أُضِـيـفَ الـثَّـانِـي   كَـزَيْـدٌ الـضَّـارِبُ رَأْسِ الْـجَـانِـي

(كَالْجَعْدِ الشَّعْرَ أَوْ) وُصِلَتْ (بِالّذي لَهُ أُضِيفَ الثَّاني كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي) أَوْ بِما يَعُودُ إِلَيه إنْ كانَ ضَميراً ـ كما فِي التَّسهيل ـ كـ «مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجلِ وَالشَّاتِمِهِ» وَمَنَعَ المُبَرِّدُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

النَّكرةِ على التَّمييز بعد الصفة المشبهة، وحمل اسم الفاعل عليها، كما مر ذلك. اهـ. بإيضاح. وأيضاً؛ ليكون دخولُ أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. واختلف في تابع المضافِ إليه، فسيبويه يجوّز عدم وصله بأن، نحو: جاء الضَّارب الرَّجل وزيد، وهذا الضَّارب الرَّجل زيد على أن زيد عطف بيانٍ، والمبرد لا يجوِّز ذلك؛ بل يوجب أن يصحَّ وقوع التَّابعِ موقع متبوعه، ورجح الأول بأنه قد يُغتفر في التَّابع ما لا يغتفر في المتبوعِ، قاله الرَّضي. (صبان).

(قوله: كَالْجَعْدِ الشَّعَر) الجعد صفة مشبهة ـ على وَزْنِ صَعْب ـ أي: مجعّد الشَّعرِ، يقال: للشعرِ الملتوي. أضِيف إلى مَفعُولِهِ (الشَّعَر) وحيثُ إنّ في المُضافِ إلَيه (أَلْ) دخل (أَلْ) أيضاً على المضافِ.

(قوله: أو وُصِلَتْ بالذي أضيف الثاني) لقيامِ وجودِها فيه مقام وجودِها في الثَّاني؛ لكون المضافِ والمضافِ إليه كالشيء الواحد؛ ولذلك لا يجوز أن يكونَ بين الوصفِ، وما فيه أل أكثر من مضافٍ واحدٍ، أفاده في (التَّصريح)، فلا يجوز الضَّاربُ رأس عبد الجاني. (صبان).

(قوله: كَزَيْدٌ الضَّاربُ رَأس الْجانِي) (ضارِب) وصف أضيفَ إلى (رَأسِ) وهو أضيفَ إلى (الجانِي) وحيث إنّ (الجاني) فيه (أَلْ) دخَلَ (أَلْ) أيضاً على (ضارِبٍ)، وفي (ابن عقيل) فإن لم تدخل الألف واللام على المضافِ إليه، ولا على ما أضيف إليه، امتنعت المسألة، أي: مسألة الإضافة، ووجب النَّصب.

(قوله: أوْ بما يَعُودُ إليه. . . إلخ) أي: وصلت أل بمرجعِ الضَّميرِ المضاف إليه إن كان المضاف إليه ضميراً.

(قوله: كـ «مَرَرْتُ بالضَّارب الرَّجلِ وَالشَّاتِمِهِ») فالشَّاتِم وصل به اللام لإضافته إلى ضمير يرجع إلى المعرفِ باللامِ، وهو الرَّجل.

وفي (شرح الشيرازي): (الشَّاهد) في (الشَّاتِمِه) فـ (شاتِم) وصفَ أضيفِ إلى ضَميرٍ يَعود إلى (الرَّجل) المُحَلَّى بـ (أَلْ)؛ ولِذا دَخَلَتْ (أَلْ) على (شاتِم) أيضاً.

(قوله: ومنع المبرد هذه) وهي: ما كان مرجع المضاف إليه معرفاً باللَّامِ. وفي (الصبان): وأوجب النَّصب وهو محجوج بالسَّماعِ، والأفصح في المسائل الثَّلاثِ النَّصب باسم الفاعل، قاله في شرح (التَّوضيح).

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

هذِهِ، وجَوَّزَ الفَرَّاءُ إضافَةَ ما فِيهِ ألْ إلى المَعارِفِ كُلِّها كـ «الضَّارِبُكَ» و«الضَّارِبُ زَيْدٍ»، بِخِلافِ «الضَّارِبُ رَجُلٍ». وقد اسْتَعمَلَهُ الإمامُ الشَّافِعي في خُطْبَةِ رِسالَتِهِ فقال: «الجاعِلُنا مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ».

(وَكَوْنُها) أي: أل (فِي الْوَصْفِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وجوّز الفراء... إلخ**) لا المعرف باللام فقط كالضَّمير، والعلم، واسم الإشارة، وغيرها. فهو لا يوجبُ كون الضَّميرِ في محلِّ جرٍّ إذا أضيف الوصف المحلّى بأل إلى الضَّمير، نحو: الضَّار بك، بل يجوز كونه في محل نصبٍ على المفعوليةِ أيضاً، بخلاف المبرد والرُّماني، كما يأتي.

(**قوله: إلى المعارف كلها**) أي: سواء كان المضاف إليه علماً، أو اسم إشارةٍ، أو ضميراً، أو غيرها. (صبان).

(**قوله: بِخلافِ «الضّاربُ رَجُل»**) أي: بخلاف المضاف إلى النَّكرة فلا تدخله اللام. (دشتي).

(**قوله: بِخلاف الضارب رجل**) أي: فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النَّكرةِ. هذا وقال المبردِ والرُّماني في الضَّاربك، وضاربك: موضع الضَّميرِ خفض، فيكونانِ موافقين للفراء في الضَّميرِ دون الظَّاهرِ، لكنهما موجبان، والفراء مجيزٌ، وقال الأخفشُ وهشام: نصب. وعند سيبويه الضَّمير كالظَّاهر اي: غير المحلَّى بأل بدليل التَّفريع بعده، كما هو الموافقُ لكلامِ النَّاظم فهو منصوب في الضَّاربك، أي: لانتفاء شرط إضافة الوصفِ المحلَّى بأل مخفوض في ضاربك، ويجوز في الضَّارباك، والضَّاربوك الوجهان، أي: الخفض بناءً على أن النُّونَ حذفت للإضافة، والنَّصب بناء على أنها حذفت للتَّخفيف للطولِ، هذا مذهب سيبويه. وقال الجرمي والمازني والمبردُ وجماعةٌ هو في موضع جرٍّ فقط؛ إذ الأصل سقوط التَّنوين للإضافة، فلا يُعْدَلُ عنه إلا إذا تعيَّن غيره، كما في قولك: هذان الضاربا زيداً، قاله الشَّارح في (شرح التَّوضيح).

(**قوله: وقد اسْتَعمَلَه**) أي: استعمل قول الفرّاء، وهو جواز دخول أل على الوصف مضافاً إلى أي معرفة كان، فأضاف الجاعل إلى الضمير.

(**قوله: وَكَوْنُها، أي: أل... إلخ**) أي: كون أل، أي: وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفارِ وقوعه مثنى أو جمعاً اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكَّر السَّالم، فإن انتفتِ الشُّروطُ المذكورة، أي: وصل أل بالثَّاني، أو بما أضيف إليه الثَّاني، أو بما أضيف إلى ضميره الثَّاني، أو

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثاً إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا

فَقَط (كافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنّىً) نَحو: «مَرَرتُ بالضَّارِبَيْ زَيدٍ» و«الضَّارِبَيْ رَجُلٍ» (أَوْ) وَقَعَ (جَمْعاً سَبِيلَهُ) أي: سَبيل المُثَنّى (اتَّبَعْ) بأنْ كانَ جَمعَ سَلامَةٍ، نحو: «مَرَرتُ بِالضَّارِبِي زَيدٍ» و«الضَّارِبِي رَجُلٍ».

(وَرُبَّما أَكْسَبَ ثانٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

وقوع الوصف مثنى أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوالِ الخمسة، وسماها شروطاً باعتبارِ أنه لا بدَّ من وجودِ واحدٍ منها في دخول أل امتنع وصل أل بذا المضاف.

(قوله: فَقَط) من غيرِ أن تدخلَ على المضاف إليه.

(قوله: كاف... إلخ) يعني: إذا كانَ الوصف المُضاف مُثنّى، أوْ جمع سالم يَجوز دخولُ (أَلْ) عَلَيه؛ وإن لم يكن المُضاف إليه مَعَ (أَلْ)؛ لأنه لما طال ناسبه التَّخفيف، فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. وفي (الدشتي) إن كان الوصف تثنيةٍ أو كان جمعاً اتبع سبيل التثنية، بِأن كان جمعُ سالمٍ لاتحاد الجمعِ السَّالم مع التَّثنيةِ في كون إعرابهما بالحروفِ.

(قوله: نَحو «مَررتُ بالضّارِبَيْ زيدٍ... إلخ») فـ(الضَّارِبَيْ) بفتحِ الباءِ وصفَ مُثَنّى مَعَ (أَلْ) أضيف إلى (زَيد) و(رَجُلٍ) وليس فيهما (أَلْ). وإنَّما جاء بِمِثَالَيْنِ واحِد لِلْمعرفةِ بِغَيْرِ (أَلْ)، وآخر لِلنَّكرةِ.

(قوله: وَرُبَّما أَكْسَبَ ثَانٍ) من المتضايفينِ، وهو المضاف إليه، أي: أعطى المضاف إليه تأنيثاً أو تذكيراً للمضافِ بشرطِ صحّةِ حذف المضاف مع عدمِ اختلالِ في المعنى، كما في البيتِ لصحّة قولنا:

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاة مِنَ الدَّمِ ....

وفي (التَّصريح): قد يكتسب المضاف المذكَّر من المضافِ إليه المؤنث (تأنيثه، وبالعكس) فيكتسبُ المضاف المؤنَّث من المضاف إليه المذكَّر تذكيره. (وشرط ذلك في الصُّورتين صلاحية المضاف للاستغناءِ عنه) عند سقوطه (بالمضاف إليه) مع صحةِ المعنى في الجملة، (فمن) التَّصوير (الأول قولهم: قُطعت بعضُ أصابعه) فبعضُ نائبُ فاعلِ قطعت، وأنث الفعل المسندِ إليه؛ لكونه اكتسب التَّأنيثِ من المضاف إليه، وهي الأصابع لصلاحيةِ الاستغناءِ عنه بالمضافِ إليه، فيقال: قطعت أصابعه تعبيراً عن الجزءِ بالكل مجازاً (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري ﴿تلتقطه بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يُوسُف: ١٠] بتأنيثِ تلتقطه بالتاءِ المثناةِ فوق (وقولِهِ) وهو الأغلبُ العجلي، وهو من المعمَّرِين:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

أوَّلاً تَأنِيثاً) وَتَذْكِيراً ....

أبو طالب

....

الناصية

فأنث أسرعت مع أنه خبر عن مذكر، وهو طول إلا أنه اكتسب التَّأنيث من الليالي، ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف، وضاد معجمة. وحاصل ما ذكره الموضحُ ثلاثة أنواع: الأول: ما كان المضاف بعضاً، وهو مؤنث، والثَّاني: ما كان بعضاً وهو مذكَّر، والثَّالث: ما كان وصفاً للمؤنث وبقي عليه ما كان كلّه؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٢٥] وما لم يكن شيئاً من ذلك كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة، ومن الغريبِ أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضافِ كقوله:

فـإلـى ابـن أمِّ أنـاسَ أرْحَـلُ نـاقـتـي ....

فمنع صرف أناس لكونه سرى إليه معنى التَّأنيث من الأم، ولا يبعد حمله على الضَّرورة، قاله في الحواشي (ومن) التَّصويرِ (الثَّاني) وهو أن يكتسبَ المضافُ المؤنث من المضاف إليه المذكَّر تذكيره قوله:

إنـارةُ الـعـقـلِ مَـكْـسُـوفٌ بِـطَـوْعِ هـوى وعَـقْـلُ عـاصـي الـهـوى يَـزْدادُ تَـنْـوِيْـرا

فذكر مكسوف مع أنه خبر عن مؤنَّث وهو إنارة، إلا أنها اكتسبت التَّذكير من إضافتها إلى العقلِ، ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذكر قريب حيث لا إضافة، وذكر الفراء أنهم التزموا تذكير قريب إذا لم يرد قرب النَّسب؛ قصداً للفرق، هذا نقله في (المغني)، ونقل عن الفراءِ إذا كان القرب في النَّسبِ كان التأنيث واجباً، بلا خلاف، تقول: هذه قريبة فلان، وإذا كان القربُ في المسافةِ جاز التَّذكير والتأنيث، وقيل: التذكير في الآية على المعنى؛ لأن الرَّحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزَّجاج، وقيل: بمعنى المطر، قاله الأخفش، وإياك أن تظن أن التَّذكير؛ لكون التأنيثِ مجازياً؛ لأن ذلك وهم؛ لوجوب التأنيث في نحو: الشَّمس طالعة، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظَّاهرين لا المضمرين، قاله في المغني رداً على الجوهري. (تصريح). **(قوله: أوَّلاً)** منهما، وهو المضاف.

(قوله: تأنيثاً... إلخ) يعني: إذا كانَ المضاف مذكراً، والمضاف إليه مؤنثاً، أوْ كانَ المضاف مؤنثاً والمضاف إلَيه مذَكراً، ولم يكن يتغير المَعنى إذا حذِف المضاف، وَبَقِي المضاف إلَيه وحده، فالمضافُ يَكسِب مِنَ المضافِ إلَيه التَّذكيرَ والتَّأْنيثَ. (شيرازي).

(قوله: وتذكيراً) ففي كلامِ المصنف اكتفاء. وخصَّ التَّأنيث بالذِّكر؛ لأنه الأغلب، ويكتسب المضافُ من المضاف إليه غيرهما أيضاً، كالأمور المتقدمة من التَّعريفِ والتَّخصيصِ والتَّخفيف ورفع القبحِ، وكالظَّرفية في نحوِ كل حين، والمصدرية في نحو: كل الميلِ، ووجوبُ التَّصدير في نحو: غلام من عندكِ، والإعراب في نحو: (هذه خمسة عشر زيد) عند من أعربه، والبناءِ في نحو: ﴿مِّثْلَ

(أنْ كانَ) الأوَّلُ (لِحَذْفٍ مُوهَلا) أي: أهْلاً، نحو:

[وَتَشْرقُ بِالقَوْلِ الّذي قَد أذَعْتَهُ] كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

أبو طالب

(قوله: كما شَرِقَتْ. اهـ.) أوله:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قَدْ أذَعْتُهُ ....

قاله الأعشى، وكل من تشرقُ وشرق من بابِ علم، يقالُ: شرق بريق الرُّمح؛ إذا غص، والغصُّ بالفارسيةِ كلوكير شدن، والإذاعُ: الإفشاء. والقناة: الرُّمح.

الناصية

مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] والتَّعظيم في نحو: بيت الله. والتَّحقير في نحو: بيت العنكبوت. والجمع في نحو:

فما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قلبي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

كذا في (يس) ويرد على قوله: والإعراب... إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناءِ، لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه، بدليل أن من يعربُ هذه خمسة عشر زيد يعربُ هذه خمسة عشرك، كما قاله الدَّماميني. (صبان).

(قوله: إنْ كان الأوَّل لحذْف موهلا) أي: صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالثَّاني. هذا؛ ولما كان معنى الموهل المجعول أهلاً، وليس هو الشَّرط، بل الشَّرط كونه في نفسِه أهلاً للحذفِ فسره بعضهم تفسير مراد بقوله، أي: صالحاً للحذف، فهو من إطلاق المسببِ وإرادة السَّبب. وزاد في (التَّسهيل) شرطاً آخر، وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة، أو كبعضه كمر الرياح، فإن لم يكن بعضاً ولا كبعض، فلا اكتساب، وإن صلح للحذفِ، فلا يجوز أن أعجبتني يوم العروبة، ولهذا قال الدَّماميني بعد قول (التَّسهيل): أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه: وزاد الفارسي قسماً آخر يجوز فيه التأنيث، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة:

جادتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ....

من قصيدته المشهورة من الكامل. الشَّاهد في جادت، حيث أنث مع إسناده إلى لفظةِ كل لاكتساب كلّ التأنيثِ من المضاف إليه، والضَّمير في عليه يرجع إلى النَّبت في البيت السَّابق، وهو:

أوْ رَوْضَةً أُنُفاً تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قليلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ

وثرة بفتح الثَّاء المثلثة، وتشديد الراءِ، أي: كثيرة الماء. يقال: سحاب ثر، وناقة ثرة واسعة الإحليل. (أشموني). (قوله: كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ).

قاله الأعشى ميمون بن قيس. وصدره:

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الذي قَدْ أذَعْتَهُ ....

فَأَكْسَبَ القَناةُ المؤنَّثُ الصَّدرَ المُذَكَّرَ التَّأْنِيثَ لما أُضِيفَ إِلَيه، ونحو:

رُؤْيَــةُ الْــفِــكْــرِ مــا يَــؤُولُ لَــهُ الْــ　　أَمْـرُ مُـعِـيـنٌ عَـلـى اجْـتِـنـابِ الـتَّـوَانِـي

أبو طالب

(**قوله: رؤية الفكر... إلخ**) هذا إلى لامِ الأمرِ مصرع، ومن همزة الأمر إلى آخره مصرع آخر، ومثل هذا العمل شائع عن الشُّعراءِ، وما مفعول الرُّؤية واللام في له بمعنى إلى، وما يؤول له الأمر هو مآل الأمر، والتَّواني: التكاسل، وفي بعض النُّسخ: بَدَل اجتناب التَّواني: اكتساب الثّواب، ودليلُ كسبِ الرُّؤية تذكيراً من الفكرِ تذكير خبره الذي هو معين.

الناصية

من قصيدةٍ من الطَّويلِ. الكاف للتَّشبيه، وما مصدرية، والشَّاهد في شرقت: حيث أنث مع أن فاعله مذكر، وهو الصَّدر والقياس شرق، ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه، أعطى له حكمه. والقناة الرمح. وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم. والإذاعة الإفشاء. (تشرق) أي: تغص في حَلْقِها (أذعته) مُخاطَب (القناة) الرّمح. يعني: تشرق في حَلْقِها تِلكَ المرأة الكلامَ الّذي أفشيته، كَما يَجْمدُ الدّمُ في صَدْر الرُّمْح (كِنايَة عَنِ حِفْظِهَا لِلْهِجاءِ كما يَحفظُ صَدْر الرمح الدَّم الّذي يَجْمد علَيه) (الشَّاهد) في (صدر القَناةِ) (صَدْر) مذكر أضِيفَ إلى (القَناةِ) المُؤَنَّث فكسب مِنها التَّأنيث، وعومِلَ (صَدْرُ) مُعامَلَة المُؤنَّثِ حيثُ قيل (شَرقَتْ صَدْر) وذلِك؛ لأنَّ المضافَ أهْلٌ لِلحَذفِ، فلو قيل: (كما شَرِقَتِ القَناة مِن الدَّمِ) لم يَتَغيرِ المَعنى.

(**قوله: التَّأنيثَ**) ولهذا أنَّث فعله وهو شرقت، ولولا ذلك لقيل: شرق.

(**قوله: لما أضيف إلَيه**) أي: لإضافة الصَّدرِ إلى القناةِ، وما مصدريَّة. (**قوله:**

رؤيــة الــفــكــر مــا يــؤول لــه الــ　　أمــر مــعــيــن عــلــى اجــتــنــابِ الــتّــوانــي

هو من الخفيفِ الذي يؤول، أي: يرجع له الأمرِ. وحيث قال معين: ولم يقل معينة؛ لأنه خبر لقوله رؤية الفكر، وذلك لسريان التَّذكر من المضاف إليه، وهو الفكر. والتَّواني: التكاسل، ويروى: على اكتسابِ الثوابِ.

(**قوله**) رؤية مبتدأ، والفكر، أي: التفكر مضافٌ إليه من إضافةِ المصدر لفاعله، وما اسم موصول بمعنى الذي مفعوله، ويؤول، أي: يرجع فعل مضارع، وله متعلّق به، والأمر فاعله، والجملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، والعائد الضَّمير في له، ومعين خبر المبتدأ، وعلى اجتناب متعلق به، والتَّواني، أي: التكاسل مضاف إليه مجرورٌ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياءِ منع من ظهورها الثقل (يعني): رؤية فكرك الشَّيء الذي يؤول له أمرك وهو الجهلُ، مثلاً إذا تكاسلت عن العلمِ، ولم تعتن بمطالعةٍ ولا حضور على الأشياخ تعينك على أنّك تجتنبُ التكامل وتتباعدُ عنه، وتعتني بالمطالعة والحضور. (والشَّاهد) في قوله: معين، حيث ذكر مع أنه خبر لرؤيةِ المؤنث؛ لأنه اكتسب التَّذكيرَ من المضاف إليه، وهو الفكر عكس ما مر، وهو جائز لوجود الشَّرطِ السَّابق، فتقول: الفكر معين، ولا يجوز: قام امرأة زيدٍ؛ لانتفاء الشَّرطِ المتقدِّمِ.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ

فَأَكْسَبَ الفِكْرُ المُذَكَّرُ رُؤْيَةَ المُؤَنَّثَ التَّذكِيرَ لما أُضِيفَ إلَيه. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا» ما لَيسَ أهْلاً لَه، بِأنْ يَخْتَلَّ الكَلامُ لَوْ حُذِفَ، فَلا يُكْسِبهُ ما ذُكِر كـ «قامَ غُلامُ هِنْدٍ» و«قامَتِ امْرَأَةُ زَيدٍ».

(وَلا يُضافُ اسْمٌ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فَأَكْسَبَ الفِكْر) فأتي بالخبرِ، وهو معين مذكراً، ولو بقي على تأنيثه لقال معينة.

(قوله: ما لَيسَ أهْلاً لَه) أي: (قوله: فَلا يُكْسِبهُ ما ذُكِر) أي: فلا يكسب المضاف إليه، ولا يفيد تأنيث المضاف، ولا تذكيره، وفي (شرح الشيرازي): فلم يكتسب (غلام) التَّأنيث مِن (هندٍ) إذ لو حذِف (غلام) تَغير المراد، ولم تكتَسِب (امْرَأة) التَّذكير مِن (زيد) إذ لَوْ حذِفَتْ (امْرَأة) اخْتَل المَقصُود. وفي (التصريح): لا يجوز قامت غلام هند بتأنيثِ الفعلِ (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) فلا يقال: قامت هند إذا كان القائم غلامُها، ولا قام زيد إذا كان القائم امرأته. ومن ثم ردَّ ابن مالك في (التَّوضيح) على (الجامع الصَّحيحِ) قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية: ﴿لَا تنفع نَفْسًا إِيمَنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل أنه من بابِ قطعت بعض أصابعهِ؛ لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفساً: لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضَّمير المستترُ المرفوع؛ الذي ناب عن الإيمان في الفاعليةِ، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المضمر المتصلِ إلى ظاهره، نحو: قولك: زيد أظلم، تريد: أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز، واقتصر النَّاظم على التَّصويرِ الأول، فقالَ:

وربـمـا أكـسـبَ ثـانٍ أوّلا تـأنـيـثـاً إن كـانَ لـحـذفٍ مُـؤهـلا

(قوله: وَلا يضاف اسْم... إلخ) وفي (التصريح) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضافُ اسم لمرادفهِ كليث أسد ولا) يضافُ (موصوف إلى صفته كرجل فاضلٍ ولا) تضاف (لموصوفها كفاضلِ رجل) وشمل ذلك قول النَّظم:

ولا يـضـافُ اسـم لـمـا بـه اتـحـد مـعـنـى ....

لأن الغرض من الإضافةِ التَّعريفِ أو التخصيص، والشَّيء لا يتعرَّف بنفسِه، ولا يتخصَّص بها.

(قوله: ولا يضاف... إلخ) أي: لأنه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل التَّرادف والتَّساوي وضعاً، كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما في الموصوف والصفة.

لِما بِهِ اتَّحَدَ مَعْنىً) فَلا يُضافُ اسْمٌ لِمُرادِفِهِ، ولا مَوْصُوفٌ إلى صِفَتِهِ، ولا صِفَةٌ إلى مَوْصُوفِها، لِأنَّ المُضافَ يَتَعَرَّفُ بِالمُضافِ إلَيه، أوْ يَتَخَصَّص، والشَّيءُ لا يَتَعَرَّفُ، ولا

أبو طالب

(قوله: معنى) أي: مصداقاً، وإن اختلفا إضافة الواصفِ إلى الموصوفِ في نحو: مادح زيد بالكرم، فإنه جائز.

الناصية

(قوله: لما به اتحد معنى) أي: بحسب المرادِ، فلا يرد ابن الابن وأبو الأبِ، فإنه صحيحٌ وأراد بالاتحادِ ما يشمل التَّرادف، كما في الليثِ والأسدِ، والتَّساوي كما في الإنسان والنَّاطق، سواء كان التَّساوي بحسب الوضع كالمثالِ، أو بحسبِ المرادِ كما في الصِّفةِ والموصوف. اهـ. (سم). والتَّرادفُ: الاتحادُ مصداقاً ومفهوماً، والتَّساوي الاتحاد مصداقاً فقط. ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً، ومعنى فلا يقال: جاء زيد زيدٌ بالإضافةِ، بل بالاتباعِ على التَّوكيدِ ونقل (يس) عن الفارسي جواز الإضافة، وخرج منه ما غاير معنى، وإن اتحد لفظاً، فتجوز فيه الإضافة نحو: عين العين. (صبان).

(قوله: لِما بِهِ اتحدَ مَعْنى) كالمرادفِ مع مرادفه، والموصوف مع صفتِه؛ لأن المضاف يتخصص، أو يتعرَّف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، فلا يقال: قمح برٍّ، ولا رجل فاضل، ولا فاضل رجل. (صبان).

(قوله: ولَا مَوْصُوفٌ إلى صِفته) تقدَّمت الصفة أو تأخرت بقرينة التَّمثيل، فلا يقال: (إنسانُ بشرٍ) ولا (زَيدُ العالِمِ) ولا (عالِمُ زيدٍ) وفي (الدشتي) لا يقال: ليث أسد بإضافة ليث إلى أسد؛ لكونِهما مترادفين، ولا رجل قائمٌ، ولا قائم رجل.

(قوله: لأن المضاف... إلخ) لك أن تقول: المنعوتُ يتخصَّص بنعته، مع أنه ليس غيره في المعنى، وأيضاً فهلا اكتفى بالمغايرة، بحسبِ المفهومِ، وعلل بعضهم منعَ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه بأن الصِّفة تابعة للموصوف في إعرابه، فلو وقعت مضافاً إليه؛ لكانت مجرورة دائماً، ولم تتصور متابعته في الإعرابِ، ومنع إضافة الصِّفة إلى الموصوفِ بأن الصِّفة تجب أن تكون تابعة للموصوفِ ومؤخرة عنه، فلا يمكن أن تضاف إليه، وإلا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضاً، ومنع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر؛ لعدمِ الفائدة. (حمصي).

(قوله: أوْ يتخصص) أي: يتخصص به على وجهٍ نسبته إليه، وكونه بعضاً، أو مظروفاً، أو مملوكاً، أو مختصاً، كما استفيدَ مما سبق، وهذا لا يتأتَّى إلا إذا تغايرَ المتضايفانِ معنىً؛ فلا يرد أن الموصوف يتخصَّص بصفته، فهلَّا جاز إضافته إليها للتَّخصيص، كما جاز نعته بها للتَّخصيص، وعلَّل بعضهم منع إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة بأن الصِّفة تابعةٌ لموصوفها في الإعراب، فلو أضيف

يَتَخَصَّصُ إِلَّا بِغَيْرِهِ (وَأَوِّلْ مُوهِماً) ....

أبو طالب

....

الناصية

إليها الموصوف لكانت مجرورةً أبداً، ولم تتصور التبعية المذكورة، وعلل منع العكس بأن الصِّفة يجب أن تكون تابعةً ومؤخرةً، وفي الإضافة لا يمكن ذلك، وعلَّل منع إضافة أحدِ المترادفينِ، أو المتساويين إلى الآخرِ بعدم الفائدة؛ إذ المقصودُ حاصلٌ من لفظِ المضافِ مع قطعِ النَّظر عن الإضافة، فتكون لغواً، لا يقال: هي مفيدةٌ للتَّخفيف بحذف التَّنوين، فلا تكون لغواً؛ لأنا نقول: ترك الإضافة بالكلية أخف؛ لأن فيها حذفَ كلمةٍ تامة، وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر، أو المساوي الآخر، على وجه الإتباع أيضاً، وليس كذلك، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: وَأَوِّل مُوهماً... إلخ**) أي: فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك يؤول، وهذا معنى قول النَّظم:

وأوِّل مــــوهـــــمـــــاً إذا ورد ....

(فمن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه.

(**قوله: جاءني سعيد كرز**) فسعيد وكرز مترادفان؛ لكونهما لمسمى واحد أضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى، وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) أي: اللفظ الدال على المسمى (أي: جاءني مسمى هذا الاسم)، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع، فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى؛ لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ؛ لتحصل بذلك مغايرة، حتى إن قال: جاءني سعيد كرز قال: جاءني مسمى كرز هذا، إذا نسبت إلى الأول ما ينسب إلى الذوات، أما إذا نسبت إليه ما ينسب إلى الألفاظ؛ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى والأول بالاسم كما إذا قلت كتبت سعيد كرز، فإنه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله قريب الموضح. (ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفته. (**قولهم حبة الحمقاء**) بالمد، وإنما وصفوها بالحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها، فتطؤها الأقدام، قاله الرضي (و) قولهم: (صلاة الأولى ومسجدُ الجامعِ وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضافُ المذكورُ، فيقدر في الأولِ اسمُ عينٍ، وفي الثاني اسمُ زمانٍ، وفي الثالث اسم مكان (أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرَّضي مسجد الوقتِ الجامع لما ذكرنا. (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصِّفة إلى موصوفها (**قولهم جَرْد قطيفة**) بفتح الجيم، وسكون الراء، وفتح القافِ وكسر الطاءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩] قال السَّفاقسي: الظَّاهر أنه من إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفها، أي: الأعين الخائنة، كقوله:

ذلِكَ (إذا وَرَدْ) نحو: «هذا سَعِيدُ كُرْزٍ» أي: مُسَمَّى هذا اللَّقَب، ....

أبو طالب

(**قوله: أي مسمى هذا اللقب**) الحاجة إلى هذا التأويل في مثلِ هذا المثالِ من وجهين الأول إضافة الشَّيء إلى نفسِهِ، والثاني إضافةُ المعرفةِ، ولا يبعد أن يقال: إنهم لم يرتكبوا مثل هذه الإضافةِ إلا بعد قصد التنكيرِ في المضافِ لنكتةٍ، فلا حاجة إلى هذا التأويلِ.

الناصية

.... وإذا سَـقَـيْـتِ كِـرامَ الـنَّـاسِ.......

وجوزوا أن تكون خائنةً مصدر كالعافيةِ، أي: يعلم خيانة الأعين.

وسَـحْـق عـمـامـة

بفتحِ السينِ سكون الحاءِ المهملتينِ وكسر العينِ (وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً و) يقدَّر (إضافةُ الصفةِ إلى جنسها) ويجر جنسها بمن؛ لأن الإضافة فيهما بمعنى من؛ لأن المضاف إليه جنسٌ للمضافِ لا موصوف به إذ الموصوفَ محذوفَ (أي: شيء جرد من جنس القطيفةِ، وشيء سحق من جنس العمامةِ) فشيء موصوف وجرد، أو سحق صفته، والصِّفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى، وصرح بمن معها؛ لبيان معنى الإضافة. وذهب الكوفيون إلى جوازِ الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويلٍ، محتجين بنحو: قوله تعالى: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقِعَة: ٩٥] ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [يُوسُف: ١٠٩] ﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القَصَص: ٤٤] وغير ذلك.

(**قوله: ذلك**) أي: ما بظاهره إضافة اسم إلى ما هو متحد معه، نحو: سعيد كرز بجر كرز، فإن الظاهر إضافة اسم شخص إلى لقبه، وهما متحدان. (دشتي).

(**قوله: إذا وَرَدْ**) أي: إذا جاء من كلام العربِ ما يوهم إضافَة اسم لِمَا بِهِ، اتَّحَدَ مَعْنى، فيجب تأويله إلى مَعنى آخر، حتى لا تكون إضافةً لِلمرادِف. هذا، وفي (يس) قال اللقاني: الوهم احتمال مرجوح التأويل حمل الظَّاهر على المحتملِ المرجوحِ، وعلى هذا، فقوله: يوهم معناه يدلُّ دلالة مرجوحة، ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح، فالموهم والمؤول به واحدٌ، ولا يخفى عدم صحته، فالصَّواب أن الموهم هنا معناه الموقع في الوهمِ، أي: العقل، وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم، ثم قوله: مؤول، أي: لتنتفي إضافة الشَّيء إلى نفسِهِ في المعنى الذي يأباها النَّظر العقلي. فإن قلت: قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة، وأنها منتفية، فكيف قال النَّاظم تبعاً للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المفردين، كما مر أول الكتاب، وقال بوجوب التأويل هنا، قلت: إنما أوجبوا إضافة توهم هذه الإضافة الممتنعة، فوجوب التأويل لازم وجوبَ الإضافةِ لا منافيها، نعم يتجه أن يقال: لا يجابُ ما يوهم ممتنعاً، وهو الذي عنى الموضح بقوله: ويرده النظر، فتدبر.

(**قوله: نحو: هذا سَعِيدُ كُرْزٍ**) ظاهِره إضافةُ الاسم إلى مرادِفِهِ، لأنَّ (كُرْز) لَقَب، وتأويله: سَعيد مسمّى بِكُرْزٍ، بِإضافَةِ (سعيد) إلى (مُسَمَّى) و(مُسَمّى) عامّ، لا يُخَصّ بِسَعيد؛ إذ كلّ شَخص

و«مسْجِدُ الجامِعِ» أي: مَسْجِدُ اليَوْمِ الجامِعِ، أَوِ المَكانِ الجامِعِ، و«جَرْدُ قَطِيفَةٍ» أي: شَيْءٌ جَرْدٌ مِن قَطِيفَةٍ.

أبو طالب

(قوله: أي: مسجد اليوم الجامع) أي: مسجد اليومِ الجامعِ هذا اليوم الناس في نفسه، ونسبة الجمع إلى اليومِ مجازٌ، وكذا القول في المكان الجامع.

الناصية

مُسمّى بلَقَب و(كُرز) لَهُ مَعْنَيَان: (اللَّئيم) و(الحاذِق). هذا، وفي (الدشتي) توضيحُ ذلك أن قولنا: هذا سعيد كرز إنما يقال فيما إذا كان سعيد متعدداً، وواحد منهم لقبه كرز، والمخاطب يريد ذلك السَّعيد فتشير إليه، وتقول: هذا سعيد كرز، أي: هذا السعيد صاحب اسم كرز لا الآخرين مشيراً إلى الذَّاتِ، فهنا تأويلان:

الأول: تأويلُ العلمِ بصاحبِ العلمِ، أي: الذات الخارجي، فصار مغايراً لكرز لمغايرة الذات الخارجي مع اسمه.

والثَّاني: تأويلُ المعرفةِ بالنَّكرة؛ لأنّ (مسمّى) نكرة، أي صاحب اسم، فكأنّه قال: هذا صاحب اسم كرز. واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لامِ الاختصاصِ، وكذا الإضافة في نحو: مسجد الجامع، بالتأويل الذي ذكره فيها، أفاده (سم)، وإنما أضيف سعيد إلى كرز، ولم يضف أسد إلى سَبُع؛ لأن الأعلام كثرت فجازَ فيها من التَّخفيف ما لم يجز في غيرها، نقله (يس) عن ابن الحاجب.

(قوله: و«مَسْجِدُ الجامِعِ») ظاهرهُ إضافَةُ المَوْصُوفِ إلى صِفَتِهِ، وتأويله: مَسجِد اليَوْمِ الجامِعِ، أوْ مَسْجِدُ المَكانِ الجامِعِ، حَتّى يكونَ (مَسْجِد) مُضافاً إلى (اليَوْم) أو إلى (المَكان) وهما لَيْسا صِفَةً لِـ (مَسْجِد) قال الدَّماميني: واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفتهِ والصِّفة إلى موصوفها لا تنقاس. اهـ. ومن يعلم أن التَّأويل الذي ذكره الشَّارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة، وإنما هو تخريج للمسوغِ على وجهٍ جائزٍ.

(قوله: أيْ مَسْجِدُ اليَوْم الجامِعِ... إلخ) فالمسجدُ مضاف إلى اليومِ والمكان المغايرين له لا الجامع الذي هو متّحد معه.

(قوله: جَرْد من قَطيفَة) (جَرْد) ـ بفَتْح فسكونٍ ـ بمَعنى: الخَلِق البالي، و(قَطِيفة) دثار مَخْمَل، ظاهِره الصفة إلى مَوْصوفِها؛ إذِ المَعنى: قَطيفة جَرْد، أي: خَلِقَة، وتأويله: شيء جَرْد ـ على أن يكونَ (جَرد) صِفَة لِـ (شيء) أي: شيء خَلِق مِن قَطيفةٍ، و(مِن قَطيفَة) بَيانَ لِـ (شيء). هذا، وأجاز الفراء إضافة الشَّيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطَّراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩] و﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] - و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] - ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] وظاهر (التسهيل) وشرحه موافقته.

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتي لَفْظاً مُفْردا

واعْلَم أنّ الغالِبَ في الأسْماءِ أنْ تكونَ صالِحَةً للإضافَةِ والإفْرادِ، وَبَعْضُ الأسْماءِ مُمْتَنِعٌ إضافَتُهُ كالمُضْمَراتِ (وَبَعْضُ الأسْماءِ يُضافُ أَبَدا) إلى المُفردِ ....

أبو طالب

(قوله: أي شيء جرد من قطيفة) أقول: هذه الإضافة صحيحةٌ من غيرِ حاجةٍ إلى هذا التأويل، فإن بين المضافين عموماً من وجهٍ نحو: خاتم حديد، ووجودها في كلام العربِ أكثر من أن يحصى، وكون جميعها في كلامهم بعيد جداً.

الناصية

(**قوله: جرد قطيفة**) أي: ثوب خلق، والخلق: العتيق الممزّق، فجرد صفة لقطيفة، وظاهره إضافة الصّفة إلى الموصوف، ولكنه في التأويل صفة لشيء؛ لا لقطيفة، فيرتفع الإشكال. (دشتي).

(**قوله: أن تكون صالحة للإضافة والإفراد**) عنها (كغلام) من العقلاءِ (وثوب) من غيرهم فتارة أيضاً، فإن إلى الظّاهر والمضمر، فتقول: غلام زيد وثوبه، وتارة لا يضافان فتقول: غلام وثوب. (تصريح).

(**قوله: أنْ تكونَ صالِحةً لِلإضافَةِ والإفْرَادِ**) أي: عدم الإضافةِ، يعني: أن الغالب في الأسماءِ أن تكون جائزة الإضافة وعدمها، ولكن قد يخرج بعض الأسماء عن هذا الغالبِ، فبعضها يمتنع إضافتها، وبعضها يجب إضافتها. (دشتي)، وفي (الأشموني): إن الأصل في كلٍّ ملازمٍ للإضافةِ أن لا ينقطع عنها في اللفظ.

(**قوله: ممتنع إضافته**) لملازمته التّعريف (كالمضمرات) خلافاً للخليلِ في نحو: إياك، فإنه يقول: إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخرِ وتبعه النّاظم، (والإشارات) وأما ذلك وأخواته، فالكاف حرف خطابٍ لا اسم مضاف إليه (وكغير، أي: من الموصولات) المنصة والمشتركة (و) كغير، أي: من أسماء الشّرطِ (و) كغير، أي: (من أسماءِ الاستفهام) وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرفِ، والحرف لا يضافُ، وإنما أضيفت، أي: في الجميع لضعفِ الشّبه بما عارضه من شدةِ افتقارها إلى مفردٍ تضاف إليه. (تصريح).

(**قوله: إضافته**) أي: لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته، ولشبهه بالحرفِ والحرف لا يضافُ.

(**قوله: كالمضمرات**) والإشارات وكغير، أي: من الموصولات، ومن أسماء الشّروط ومن أسماء الاستفهام بخلاف، أي: فإنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً لضعف شبهها بالحرفِ بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه؛ لتوغلها في الإبهام. (صبان).

(**قوله: يضاف أبَداً**) أي: هو واجب الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان) الأول (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النّظم:

وبعضُ الأسماءِ يُضافُ أبدا ....

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

(هو ثلاثة أنواع) الأول (ما يضاف للظَّاهر) مرة (وللمضمر) أخرى (نحو: كلا) الرجلين، وكلاهما (وكلتا) المرأتين، وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب، ولديك (وقصارى) الأمر، وقصاراه بضمِّ القاف، أي: غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثَّاني (ما يختص بالظَّاهر) دون المضمر (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذي) بمعنى صاحب، (وذات) بمعنى صاحبة، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ [النَّمل: ٣٣] أي: أصحاب قوة ﴿وَأُولَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطّلاق: ٤] أي: صاحبات الأحمال ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: صاحب النُّون، وهو الحوت (وذا بهجة) أي: صاحبة بهجةٍ (و) الثالث (ما يختصُّ بالمضمر) دون الظَّاهر، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وبعضُ ما يضافُ حتماً امْتَنَعْ ... إيلاؤُه اسماً ظاهراً حيثُ وَقَعْ

(وهو نوعان): أحدهما: (ما يضاف لكل مضمر) متكلِّم أو مخاطب أو غائب، مفرداً كان أو مثنى، أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً، (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للإفراد والتَّذكير على المشهورِ فمن إضافته إلى ضميرِ الغيبة، نحو: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ١٢] ومن إضافته إلى ضميرِ المخاطبِ، نحو: **(قوله)** وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكُنْتَ إذ كُنْتَ إلهي وَحْدكا ... لم يكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكا

فإلهي الأول منادى سقط منه حرف النِّداء، لدلالة الثاني عليه (و) من إضافته إلى ضميرِ المتكلِّمِ، نحو: **(قوله)**:

فأصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إن نَفَرَا

(و) النوع الثاني من النَّوعين: (ما يختص بضميرِ المخاطبِ، وهو مصادر مثناة لفظاً، ومعناها التكرار) لأنهم لما قصدوا بها التَّكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتحِ اللامِ وتشديد الموحدة (بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة وسعديك بمعنى: إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا تستعمل) سعديك إلا بعد لبيك؛ لأن لبيك هي الأصل في الإجابة، وسعديك كالتوكيد، قال المرادي: أراد سيبويه بقوله: لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة (و) النوع الثاني: (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فينون، وهو المشار إليه في النَّظم بقوله:

وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مفردا ... .

(نحو: كل) إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً (وبعض، وأي) قال الله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان، وذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما

لَفْظاً ومَعنىً كقُصارى، وحُمادى، ولَدى، وبَيْدَ، وسِوى، وعِندَ، وذي وفُرُوعِهِ، وأُولِي (وَبَعْضُ ذا) الّذي ذُكِرَ أنَّهُ يَلْزَمُ الإضافَة (قَدْ) يَلْزَمُها مَعنىً فَقَط وَ(يَأْتِي لَفْظاً مُفْرَدا) عَنها كَكُلِّ، وبَعْض، وأَيٍّ، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ....

أبو طالب

(**قوله: كقصارى وحمادى**) يقال: قصارى الشَّيء وحماداه، أي: غايته.

(**قوله: وبيد**) هو بفتحِ الباءِ الموحدةِ وسكون الياءِ المثناةِ بمعنى: غير.

(**قوله: لفظاً مفردا**) قوله: لفظاً تميز، ومفرداً حال، ويحتمل أن يكون لفظاً حالاً، ومفرداً صفة.

الناصية

معرفتان بنية الإضافة، ولذلك يأتي الحال منهما، كقولهم: مررت بكلٍّ قائماً، وببعضٍ جالساً، وأصل صاحب الحالِ التَّعريف، وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوها معارف؛ لأنها في المعنى مضافات وهي نكرات بإجماع، ورد بأن العربَ تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده ودل مجيء الحالِ بعد كلٍّ وبعض على إرادته ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسرَاء: ١١٠]، فأياً: اسم شرط مفعول مقدَّم وما صلة. (تصريح).

(**قوله: لَفْظاً ومَعنىً**) لا معنى فقط مقابل البعض الذي يلزم إضافته معنى فقط، ككل.

(**قوله: كقُصارى... إلخ**) فقصارى وحمادى بمعنى: المنتهى والأقصى، يقال: قصارى جهده وحمادى وسعه، أي: منتهاه وأقصاه، ولدى بمعنى: عند، وبيد بمعنى: غير، وذي بمعنى: صاحب، وفروعه تثنيته، وجمعه ومؤنثه، وأولي بمعنى: أصحاب. (دشتي).

(**قوله: قَدْ يَلْزَمُها**) أي: الإضافة.

(**قوله: مَعنىً فَقَط**) أي: يأتي مفرداً في اللفظِ فقط، وهو مضاف في المعنى، أي: إذا لم يقع توكيداً أو نعتاً، وإلا تعينت الإضافة لفظاً نحو: جاء القوم كلهم وزيد.

الرَّجل كل الرَّجل، كما قاله الدنوشري. واعلم أن كلاً وبعضاً عند قطعهما لفظاً عن الإضافة إلى المعرفةِ بنيتها عند سيبويه والجمهور؛ ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة. وقال الفارسي: نكرتان، كذا في (التَّصريح) ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما. (صبان).

(**قوله: مُفْرَداً عَنها**) أي: مجرداً عن الإضافة.

(**قوله: وأي**) أي: شرطية، أو موصولة، أو استفهامية، أما الواقعة نعتاً أو حالاً فمتعينة الإضافة لفظاً، وبعض ما قد يأتي لفظاً مفرداً في الأصل، والغالب في الأسماءِ أن تكون صالحةً للإضافةِ والإفرادِ.

(**قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا...﴾ [هُود: ١١١]**)، (الشَّاهد) في (كلّا) حيث إنّه ما أضيف إلى شيء لَفظاً، وفي المَعنى مضاف إلى (واحِد) أيْ: وإنْ كُلّ وَاحِد.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْمَاً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ لَبَّىْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّىْ

﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣]، ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسرَاء: ١١٠] (**وَبَعْضُ ما يُضافُ حَتْماً امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْماً ظاهِراً**) فلا يَليه إلّا ضَميرٌ (**حَيْثُ وَقَعْ كَوَحْدَ**) نحو: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غَافر: ١٢].

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلـهِي وَحْدَكَا [لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلـهِي قَبْلَكا]

أبو طالب

(**قوله: وكنت إذ كنت إلهي وَحْدكا**) آخره:

الناصية

(**قوله**: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، (الشّاهد) في (عَلى بَعْضٍ) وتقديره: على بَعضِهِمْ.

(**قوله**: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسرَاء: ١١٠]، (الشاهد) في (أيّاً) وتقديره: أيَّ اسْم.

(**قوله: امْتَنَع إيلاؤُهُ اسماً ظاهِراً حَيث وَقَعْ**) وهذا النَّوع على قسمينِ، قسم يضافُ إلى جميعِ الضَّمائرِ (كوَحدَ) نحو: جئت وحدي، وجئت وحدك، وجاء وحده، وقسم يختصُّ بضمير المخاطب نحو: (لَبَّى وَدَوَالَيْ) و(سَعْدَيْ) وحناني، وهذا ذي. (أشموني).

(**قوله: حَيْثُ وَقَع**) أي: في أي مكان استعمل ذلك البعض يجب إضافته إلى الضَّمير.

(**قوله: كوحد**) قال في (الهمع): هو لازم النَّصب على المصدرية بفعل من لفظه، حكى الأصمعي وحد الرَّجل يحد؛ إذا انفرد، وقيل: لم يلفظ بفعله كالأبوةِ والخؤولة، وقيل: محذوف الزَّوائدِ من إيجاد، وقيل: نصبه على الحالِ لتأوّله بموحد، وقيل: على حذفِ حرفِ الجرِّ، والأصل على وحده، لازم الإفراد والتذكير؛ لأنه مصدر، وقد يثنى شذوذاً، أو يجرُّ بعلى، سمع: جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، وجلس على وحده أو إضافة نَسِيج وقُرَيْع على وزن كريمٍ وجحيش وعُيَيْر مصغرين إليه ملحقات بالعلاماتِ على الأصحِّ، يقال: هو نسيج وحده، وقريع وحده، إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثوب؛ لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش ووحده عيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشرِّ، وهما مصغرا عير وهو الحمار، وجحش وهو ولده، يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجا وحدهما، وهم نسيجو وحدهم، وهي نسيجة وحدها، وهكذا. وقيل: لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات، فيقال: هما نسيج وحدهما، وهكذا، وزاد الشّاطبي: رجيل وحده. اهـ. ببعض اختصار. (صبان).

(**قوله: نحو**: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غَافر: ١٢]) (وَحْدَ) أضيف إلى ضَميرِ الغائِب.

(**قوله: وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وَحْدَكا... إلخ**) (المَعنى): يا إلهي كنتَ حينَ كنتَ وَحْدَكَ لا

والــذِّئْــبُ أَخْـشَــاهُ إنْ مَــرَرْتُ بِــهِ وَحْـدِي [وَأَخْشـى الـرِّيـاحَ وَالْـمَـطَـرا]

و(لَبّى) ويختَصُّ بِضَميرِ غَيرِ الغائِبِ نحو: «لَبَّيْكَ» أي: إجابَةٌ بعدَ إجابَةٍ، وهي عِندَ سيبويه

أبو طالب

.... لــم يـكُ شـيء يـا إلـهـي قَـبْـلَـكـا

(**قوله: والذئب أخشاه... إلخ**) هذا من بيتٍ هكذا:

والــذِّئــبَ أَخْـشَــاهُ إن مَــرَرْتُ بــه وَحْـدي وأَخْـشـى الـرِّيـاحَ والـمَـطَـرا

الناصية

شَريكَ لك، فإنّه لم يكن قَبلَك شَيء. (الشّاهد) في (وَحْدَكا) أضيف (وَحْد) إلى ضَميرِ المخاطَب (وَحْدَك) والألِفُ لِلإطلاق. (شيرازي).

(**قوله: لم يك شيء... إلخ**) ذكر المصنف في بحث لما من المغني أن ابن مالك مثل بهذا البيت المنفي المنقطع، قال: وتبعه ابنه فيما كتبه على (التّسهيل) وهو وهم. انتهى. ونقل عنه أنه قال: إنما يكون من ذلك لو كان الشِّعر:

.... لــم يـكُ شـيءٌ يـا إلـهـي مـعـكـا

وعنه أيضاً، وفيه نظر؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره: لم يك شيء قبلك، ثم كان شيء قبلك، واعترض بأن هذا لا يلزم؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية، بل مطلقاً، أي: لم يك شيء يا إلهي قبلك، ثم كان، وعن السّراج البلقيني أن الصّواب ما قاله ابن مالك؛ لأن القبلية محالة في حقّه تعالى، فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم، ثم وجد العالم. انتهى. ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله: وحدكا، فتدبره. (**قوله:**

والــذئــب أخـشــاه إن مــررت بــه وحــدي وأخـشـى الـرِّيـاح والـمـطـرا

هو للربيع بن ضبع الفزاري، قال ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمئة وأربعين سنة على ما قيل. (المعنى): إنني أخاف الذئب؛ إذا مررت به وحدي، ليس مَعِي غَيْري، وأخاف مِن الرِّياح ومِن المَطَر. (**الشاهد**) في (وَحْدِي) أضيف (وَحْد) إلى ياءِ المتكلِّم: (شيرازي).

(**قوله: نحو: لبيك**) أصله: ألب لك إلبابين، أي: أقيم لطاعتك ألباباً كثيراً؛ لأن التّثنية للتكرير، نحو: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [المُلك: ٤] فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده، وحذف الجار من المفعول، وأضيف المصدر إليه كلُّ ذلك ليسرع المجيب إلى التّفرغ لاستماع الأمر والنّهي، ويجوز أن يكون من لبّ بمعنى ألبّ، فلا يكون محذوف الزّوائدِ، قاله الرضي، ومثله في حذف الزّوائدِ الباقي. (صبان).

(**قوله: أيْ إجابَةٌ بعدَ إجابَةٍ**) أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة، من ألبّ بالمكانِ؛ إذا أقام به، ودواليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول، مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظاً، ومعناها

مُثَنًّى لِلتَّكْثير، وعِندَ يُونُس مُفردٌ، أصلُهُ لَبَى بِوَزْنِ فَعْلى، قُلِبَتْ أَلِفُهُ يَاءً في الإضافَةِ كانْقِلابِ لَدى، وعَلى، وإلى، وَرُدَّ بِأَنَّه لو كانَ مُفْرَداً ....

أبو طالب

قاله ربيع بن ضبع، عاش ثلاثمئة وأربعين سنة، ولم يقبل الإسلام، يصف في هذا البيت انتهاء سنه، وذهاب قوته، وأنه لا يطيقُ حملَ السِّلاحِ، ولا يملك رأس البعيرِ إن نفر من شيء، وإنه يخشى الذِّئب إن مرَّ به، ولا يحتمل الرِّيح وأذية المطر؛ لهرمه وضعفه.

الناصية

التَّكثير، وأنها تنصب على المصدريةِ بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هَذَاذَيْك، ولبيك فمن معناهما. وفي (الصبان): فيقدر أسرع وأقيم؛ لأن فعلهما لم يستعملْ، ولا ينافيه قوله السَّابق من ألب بالمكان؛ لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي أن ما ذكر فعله، كذا قالوا، وكان الحاملُ لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثي، وألب رباعي، فلا يكون فعلاً له، وهو فاسدٌ لوجودِ مثل ذلك في سعديك مع فعله، وهو أسعد على أن يقال: لب ثلاثياً، بمعنى أقام، كما في (القاموس) و(شرح الكافية) للرضي، كما مر، فالمتجه عندي أنه منصوبٌ بفعل من لفظِه. نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة، وعليه فالنَّاصب فعل من معناه؛ إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب. فاحفظْه.

(**قوله: مُثنَّى لِلتَّكْثير**) أيْ: في شكْلِ المُثَنّى، وإنَّما جاءَ بِشكْلِ المُثَنَّى لِلدِّلالَةِ عَلى الكثرةِ، فهو بمنزلةِ أن يُقال في جَوابِ شَخْصٍ عَظيم: نَعَم، نَعَم.

(**قوله: للتكثير**) لأنهم لما قصدوا بها التَّكثير جعلوا التَّثنية علماً على ذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (تصريح). وفي (الدشتي): ليس مراد المتكلِّم تحديدَ الإجابة بمرتين، كما هو شأن كلّ تثنية، بل المراد أكثر من مرّة.

(**قوله: وعِندَ يُونُس... إلخ**) أي: أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبَّى، قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضَّميرِ، كما في عليّ وإليّ ولديّ. ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظَّاهر في قوله:

.... فَلَبَّى فَلَبِّي يَدَيْ مِسْوَرِ

وقول ابن النَّاظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم، وزعم الأعلمُ أن الكافَ حرفُ خطابٍ لا موضع له من الإعرابِ مثلها في ذلك، ورد عليه بقولهم: لبيه ولبى يدي مسور، وبحذفهم النُّون لأجلها، ولم يحذفوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف. اهـ.

(**قوله: أصله لبى**) أي: بوزن فعلى بسكون العين كما في التَّصريح: وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث، فتأمل. وفي الدشتي: فمعنى لبيك إجابتك مفعول مطلق مضاف إلى الضَّمير عامله لبّيت المقدر.

(**قوله: كانْقِلاب لَدى... إلخ**) إذا دخلت على الضَّمير، أي: في حالَةِ الإضافَةِ، فيقال: (لَدَيْكَ) و(عَلَيْكَ) و(إلَيْكَ).

جارِياً مَجْرى ما ذُكِر، لم تَنْقَلِب أَلِفُهُ إلَّا مَعَ المُضمر، كَلَدى، وَقَدْ وُجِدَ قَلْبُهَا مَعَ الظاهر في البَيْتِ الآتي.

(وَدَوَالَيْ) كَلَبَّيْ، نحو: «دَوَالَيْكَ» أي: تَدَاوُلاً بَعدَ تَداوُلٍ.

و(سَعْدَيْ) نحو: «سَعْدَيْكَ» أي: سَعْداً بَعدَ سَعْدٍ.

أبو طالب

(قوله: أي: تداولاً) بعد تداولٍ، أي: أخذاً بعد أخذٍ.

(قوله: أي: سعداً بعد سعد) بمعنى إسعاداً بعد إسعاد، أي: إعانة بعد إعانة.

الناصية

هذا، وقد أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك.

(قوله: جَارياً مَجرى مَا ذُكِر) أي: لدى وعلى وإلى.

(قوله: في البَيْتِ الآتي) يعني قوله: فلبّى يدي.

(قوله: أي: تَداوُلاً بَعدَ تَداوُل) أي: أَخْذاً بَعدَ أخذٍ، وهو يستَعْمَل لِبَيانِ أنّ ما لَم يذكرْ إنَّما هو مِن قَبيلِ ما ذكِر، مَثَلاً ـ يقال ـ: (الأَخْلاق الفاضِلَة كثيرة، كالصِّدْقِ، والْكَرَم، والشَّجَاعَةِ، والمُرُوءَةِ، وهَكَذا دَوالَيْكَ) وفي (الدشتي): التَّداول: انتقال من شيء إلى شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ﴾ [الحشر: ٧]. وقال جماعة: بمعنى مداولة لك بعد مداولة، والأمران متقاربان، وكلاهما أحسن من قولِ بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة؛ لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا، بخلاف التَّداول بمعنى التَّناوب، والمداولة بمعنى المناوبة، وفي الكلامِ حذف مضافٍ، أي: تداولاً لطاعتك فاحفظه.

(قوله: أي: تداولاً بعد تداول) وهذا أنسبُ من قولِ ابن النَّاظمِ: إدالة بعد إدالة؛ لأن الإدالَة الغلبة يقال: اللهم أدلني على فلانٍ، وانصرني عليه، وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد إسراعٍ، قال العجاج:

ضَـرْبـاً هَـذَاذَيْـكَ وطَـعْـنـاً وَخْـضـا ....

والمعنى: اضرب ضرباً يهذ هذّاً بعد على التَّكرير، وأطعن طعناً جائفاً، والهذّ: السرعة في القطعِ وغيره، والوخض بالخاءِ والضَّاد المعجمتين: الطَّعن الجائف، وهو بفتحِ الواوِ وسكون الخاء نعت للطَّعنِ (وعامله) أي: هذاذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حدِّ قعدت جلوساً؛ والتَّقدير: أسرعُ وأجيبُ.

(قوله: أيْ: سَعْداً بَعدَ سَعْد) أو: إسْعاداً بَعدَ إسْعادٍ، ويُستعملُ لِكِلَيْهما، ولا يستعمل إلا بعد لبيك فدواليك، وسعديك أيضاً تثنيتان للتكثيرِ.

(وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّي) في قولِ الشاعر:

[دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً] فَلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَيْ مِسْوَرِ

أبو طالب

(قوله: فَلَبَّىْ فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ) أوله:

دَعَوْتُ لِمَّا نَابَنِي مِسْوَراً ....

الناصية

(قوله: وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ) أي: وقوعُ يدي بعد لبّي فتكون داخلةً على الظَّاهرِ.

هذا، وفي (التصريح): شذت إضافة لبَّيْ إلى الظَّاهر في قوله، وهو أعرابي من بني أسد:

دعوت لما نابني مِسْوَراً فلبَّى فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

وإليه أشار النَّاظم بقوله:

.... وشذ إيلاءُ يَدَي لِلَبَّيْ

وفي (شرح المواقف): أن يدي في البيتِ زائدةٌ، انتهى. ومسور علم منصوب على المفعوليةِ بدعوت، ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت، ونابني بمعنى أصابني صلة ما، وجملة فلبَّيْ معطوفة على جملة دعوت، والأصل: فلباني، أي: قال لي لبيك، فحذف المفعول وهو الياء، والمعنى: دعوت مسوراً للأمر؛ الذي نابني من نوائبِ الدُّنيا فلباني، وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور؛ ليغرم عنه دية لزمته، فأجابه إلى ذلك، وخصَّ ديته بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطياه المال حتى تخلَّص من نائبته. وقيل: كانت عادة العربِ ذلك مطلقاً، فجاء النَّهي عن ذلك، روي عن النبي ﷺ أنه قال: **«إذا دعا أحدكم أخاهَ فقال: لبيك، فلا يقولن: لبي يديك، وليقل: أجابك الله بما تحب»** قاله الشَّاطبي. (و) قال سيبويه: هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه أنه) أي: لَبَّي (مفرد وأصله لبى) بألف بعد الموحدة على وزنِ فعلى بسكون العينِ (فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما) قلبت (في) لدي وعلي لاتّصالِ الضَّمير بهما؛ إذ يقال فيهما: (لديك وعليك). ووجه الرَّدِّ من البيتِ أن الياء قد وجدت مع الظَّاهر، ولو كانت ألفه كألفِ لدى وعلى لم تنقلب مع الظَّاهر؛ إذ يقال: لدى البابِ، وعلى زيد ببقاء الألفِ على حالها، وقول ابن النَّاظم في شرحِ النَّظم: (إن خلاف يونس) جار (في لبيك وأخواته وَهَمٌ) بفتحِ الهاءِ، أي: غلط، وإنما هو خاص بلبيك. **(قوله:**

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

قاله أعرابي من بني أسدٍ لزمته ديةٌ فدعا مسوراً؛ ليدفعها عنه، فأجابه إلى ذلك. (قوله) دعوت أي: ناديت فعل ماض والتاء فاعله، ولما بكسر اللام وفتح الميم مخففة، أي: للأمرِ، الذي جار ومجرور متعلق بدعوت، ونابني، أي: أصابني فعل ماض، وفاعله ضمير مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو

وكذا إيلاؤُهُ ضَمِير غائِبٍ في قَوْلِهِ:

أبو طالب

دعوت أي: طلبت، واللام للتعليل، وناب من النائبة، أي: الحادثة، ومسور بكسر الميم اسم رجلٍ، وقوله: فلبى، فلبّي مفعول مطلق لمحذوف، وهو لب بصيغة الماضي المعلوم: أي: فلب مسور، أي: أجابني إجابة مكررة لإحسانه، والإجابة للشيء المقابلة له بقول أو فعلٍ، وما يضاف إليه الأول محذوفٌ بقرينةِ ما يضاف إليه الثّاني نظير قطعِ الله يد ورجل من قالها.

الناصية

يعودُ على ما، والنُّون للوقاية، والياء مفعوله، والمتعلق محذوف تقديره من الدية، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعرابِ، ومسوراً بكسر الميم وسكونِ السين المهملة، وفتح الواو مفعول دعوت، وهو اسمُ رجلٍ، وفلبي، أي: أجاب بقوله لي لبيك، الفاء للعطفِ على دعوت، ولبى فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مقدَّر على الألفِ منع من ظهوره التَّعذر، والفاعلُ ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على مسوراً، ومفعوله محذوف، أي: فلباني، وفلبي: الفاء للسببية، ولبي منصوب على أنه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ من معناه تقديره: فيجاب لبى، أي: إجابة بعد إجابةٍ، علامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً، المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه ملحق بالمثنى، فهي حملة قصد بها الدعاء لمسور. ويدي مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسورُ ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، ومسور مضاف إليه، وإنَّما خصَّ اليدين بالذكر، مع أن الدُّعاء بالإجابة لمسورٍ لا لليدين؛ لأنهما اللتان أعطياه المال، وفيه إشارة إلى أنه أجاب بالفعلِ، كما أجاب بالقولِ. (يعني): ناديتُ وطلبت للأمر الذي أصابني، ونزل بي من الدِّية التي لزمتني، وأجابني إلى ما دعوته إليه، بقوله لي: لبيك الرَّجل المسمَّى مسوراً، فأنا أدعو له جزاء صُنْعه أن يجاب لما يطلبه إجابة بعد إجابةٍ. (والشاهد) في قوله: فلبيْ حيث أضافه إلى الظَّاهر وهو يدي، وهو شاذ؛ لأنه من الأسماءِ التي تلزم الإضافة لفظاً ومعنى إلى ضميرِ الخطابِ، خلافاً لسيبويه.

(قوله: وكذا إيلاؤهُ... إلخ) أي: وكذا شذت إضافة لبّي إلى ضمير الغائب في نحو: **(قوله)**:

إنَّـــكَ لـــو دَعَـــوْتَـــنـــي ودُوْنـــي
زَوْراءُ ذاتُ مَـــتْـــرَعٍ بَـــيُـــونِ
لـــقُـــلْـــتُ لَـــبَّـــيْـــهِ لِـــمَـــنْ يَـــدْعُـــونـــي

فدوني زوراء بالزاي، ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلِّم، والزوراءُ: الأرضُ البعيدةُ، وذات مترع صفتها، والمترع من قولهم حوض تَرَع بفتح التاء المثناة فوق والراء، أي: ممتلئ، وبيون بفتح الباءِ الموحدة وضمِّ الياء المثناة تحت، أي: واسعة بعيدة الأطرافِ، وكان مقتضى الظَّاهر أن يقول: لبيك، ولكنه التفت من الخطابِ إلى الغيبةِ مثل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. (تصريح).

[إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذاتُ مَتْرَعٍ بَيُوْنِ]
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

أبو طالب

(قوله: لقلت لبيه لمن يدعوني) ما قبله:

إنَّكَ لو دَعَوْتَني ودُوني زَوْراء ذات مَتْرَعٍ بيون

الزوراء كحمراء: هي الأرضُ البعيدةُ، وجملة: ودوني زوراء حالية، ومرتع بالفارسية (جراكا)، وفي الشَّواهد مترع بتقديمِ التَّاء على الرَّاء مصدر ميمي من أترع، أي: امتلأ، وقيل بالنُّون والزاء المعجمة من نزعِ البئرِ؛ إذا كان قريبُ القعرِ، والأوسط هو الصَّواب، وبيون بالباءِ الموحدةِ المفتوحةِ ثم الياءِ المثناةِ التَّحتانية المضمومة بمعنى: الواسعة البعيدة الأطراف، ولمن يدعونني متعلّق بقلت.

الناصية

قوله:

إنكَ لَو دَعَوْتَني وَدُوني زَوْرَاءُ ذَاتُ مَتْرعٍ بُيُونِ

رجز لم يدر قائله. ودوني زوراء جملة حالية، وهي الأرض البعيدةِ، وذات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالتاءِ المثناةِ من فوقِ وتحريك الرَّاء: ممتلئ. وقيل: منزع بالنونِ والزّاي المعجمةِ من قولهم: بئر نزوع ونزيع؛ إذا كانت قريبة القعرِ، والأول أصحُّ. وبيون بفتحِ الباء الموحدةِ وضم الياء آخر الحروفِ، أي: واسعة مع العمقِ بعيدة الأطرافِ، صفة لنزعٍ (وقوله) لقلت اللام واقعة في جواب لو، وهو لا محلَّ له من الإعرابِ، وقلت: فعل ماضٍ والتَّاء فاعله، ولبيه بفتحِ اللَّام والباء الموحدة المشددة، أي: إجابة بعد إجابة منصوب على أنه مفعول مطلق لفعلٍ محذوفٍ من معناه، تقديره: وأجيب لبيه، وعلامة نصبه الياءِ المفتوحِ ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه ملحق بالمثنى، وإنما قدر له فعل من معناه ولم يقدر له فعل من لفظه، وهو أي: كما ذكر في البيتِ الآتي، فإن معناه أجاب؛ لأن مدلول لبى أنه قال: لبيك، فلا يصحُّ أن يشتق منه لبيك للزوم الدَّورِ، وإنما كان ملحقاً بالمثنى، ولم يكن مثنى حقيقة؛ لأنه قصد به التكرار لا الاثنانِ فقط؛ ولأنه صار علماً على التَّلبيةِ، ولمن اللام حرف جر، ومن اسم موصول بمعنى الذي مبني على السُّكونِ في محل جرّ، والجار والمجرور متعلّق بقلت.

ويدعوني، أي: يناديني فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على من، والنون للوقايةِ، والياء مفعوله، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة. وكان مقتضى الظَّاهر أن يقول لقلت: لبيك لك. (يعني): أنك لو ناديتني وبيني وبينك مسافة من الأرضِ بعيدة ذات مجار صاحبة امتلاء بالماء، واسعة مع العمق، لقلت وأجبت بقولي لك: لبيك، أي: لأجبتك إجابة بعد إجابة، أي: إني أجيبك ولو كان بيني وبينك

وَأَلْـزَمُـوا إِضَـافَـةً إِلَـى الْـجُـمَـلْ حَـيْـثُ وَإِذْ وَإِنْ يُـنَـوَّنْ يُـحْـتَـمَـلْ

قاله في «شَرحِ التَّسهيل».

(وَأَلْزَمُوا إضافَةً إلى الْجُمَلْ) اسْمِيَّةً كانَتْ أو فِعْلِيَّةً (حَيْثُ وَإِذْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

مسافاتٍ بعيدة صعبة المسالكِ. (والشاهد) في قوله لبيه، حيث أضافه إلى ضمير الغيبةِ لا إلى ضمير الخطاب، وهو سماعي يحفظ، ولا يقاسُ عليه.

(قوله: قاله) أي: إيلاء لبّي ضمير الغائبِ.

(قوله: إلى الجمل) أي: الخبرية غير المشتملة على ضميرٍ يرجع إلى المضافِ. (دماميني).

(قوله: اسْمِيَّةً كانَتْ أَوْ فِعلِيَّةً) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر، ولهذا ترجَّح النَّصب في نحو: جلست حيث زيداً أراه كذا في (المغني) قال في (الهمع): وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض، نحو: جئتك إذ زيد قام، ووجه قبحه أن إذ لما مضى، والفعل الماضي مناسب لها في الزَّمانِ، فهما في جملة واحدة، فلم يحسن الفصل بينهما؛ بخلاف ما إذا كان مضارعاً، نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن. اهـ. وقال في (التصريح): شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نصَّ على ذلك سيبويه، وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] أو معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧] ثم قال: وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبرُ فيها فعلاً، نص على ذلك سيبويه. اهـ. ولعلَّ معنى قوله: شرطه الاسمية بعد إذ شرط حُسْنِها، فلا ينافي كلام (الهمع) ولعل معنى قوله: وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها، فلا ينافي ما مرَّ عن (المغني) أن النَّصب في نحو: جلست حيث زيداً أراه، أراجح فقط، ومن كلام (الهمع) يعرف ما في كلامِ البعضِ وغيره من الخلل. (صبان).

(قوله: حيث وإذ) الأول ظرفُ مكانٍ تصرفه نادر، وقد يراد به الزَّمان، وثاؤها بالحركاتِ الثلاثِ، وقد تبدل ياؤه واواً، بل قال ابن سيده: هي الأصل، كما في الدَّماميني. وبنو فقعس يعربونها، ولا يضاف إلى الجملةِ من أسماءِ المكانِ غيرُها، كما في (المغني). والثَّاني: ظرف زمانٍ ماضٍ لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرفُ زمانٍ كيومئذٍ. قال جماعة منهم الناظم، أو وقع مفعولاً به، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] أو بدلاً منه، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] فإذا انتبذت بدل اشتمال من مريم، ومنع ذلك الجمهور وأوّلوا، كما سيأتي، وترد للتَّعليل فتكون حرفاً، وقيل: ظرف والتَّعليل مستفاد من قوةِ الكلامِ.

وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية، أي: لن ينفعكم يوم القيامةِ اشتراككم في العذابِ لظلمكم في الدُّنيا. ولصاحب

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا القول أن يجعل إذ في الآية لمجرد الظَّرفية، بدلاً من اليومِ على معنى: إذ ثبت ظلمكم عندكم، وعلى هذا الوجه يجوز أن تكونَ أن ومعمولاها تعليلاً على حذفِ لامِ العلةِ، وفاعل ينفع ضميرٌ مستتر فيه راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨].

أو إلى ﴿ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] ويؤيدهما قراءة بعضِهم بكسرِ إن على استئنافِ العلةِ، كما في (المغني) وللمفاجأة بعد بينا وبينما، وهل هي حينئذٍ ظرف زمان، أو مكانٍ، أو حرف مفاجأة، أو حرف زائد، أقوال. فإذا قلت بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو، فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما، كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما، وهو الأكثر، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ، وعلى القول بالظَّرفية. قال ابن جني وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور، فمعنى المثال أقبل عمرو في زمنٍ بين أوقات قيامي، وقال الشَّلوبين: إذ مضافة للجملةِ، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في بينا، أو بينما؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، بل عاملهما محذوف يدلُّ عليه الكلام، وإذ بدل منهما، أي: بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو.

واعلم أن أصل بين أن تكون مصدراً بمعنى الفراقِ، فمعنى جلست بينكما: جلست مكان فراقكما، ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك: أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبين أن بين المضافة إلى المفردِ تستعمل في الزَّمانِ والمكان، فلما قصدوا إضافتها إلى الجملةِ اسميةً أو فعلية، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة؛ لأنها تكف المقتضي عن اقتضائه، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة، فتولدت ألف لتكون الألف دليلاً على اقتضائِهِ للمضاف إليه؛ لأنه حينئذ كالموقوف عليه؛ لأن الألف قد يؤتى بها للوقف، كما في أنا و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وتعين حينئذٍ أن لا تكون إلا للزَّمان؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث، وإضافة بينما أو بينا في الحقيقةِ إلى زمان مضافٍ إلى الجملةِ، فحذف الزَّمان المضاف، والتَّقدير بين أوقات زيد قائم، أي: بين أوقات قيام زيد، كذا قرره الرضي. وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينما على الصَّحيح، كذا في الدَّماميني و(الهمع)، وتقدير أوقات؛ لأن بين إنما تضاف لمتعدد، وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا. قال في (الهمع):

نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» و«حَيْثُ زَيْدٌ جالِسٌ»، ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، ﴿إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] وَشَذَّ إضافَةُ حَيْثُ إلى المُفردِ في قَوْلِهِ:

أبو طالب

....

الناصية

وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها قول الجمهور، وقيل: ما والألف كافتان، فلا محل للجملةِ بعدهما، وقيل: ما كافة دون الألف، بل هي مجرد إشباع. اهـ. وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تليهما، كما في (المغني). (صبان).

(**قوله: نحو: جلست حيث جلس زيد**) بإضافة حيث إلى الجملةِ الفعليةِ (وحيث زيد جالس) بإضافة حيث إلى الجملةِ الاسميةِ، ولما كان إضافتها إلى الجملةِ الفعليةِ أكثر قدم مثال الفعليةِ على الاسميةِ، وشرط الاسميةِ أن لا يكونَ الخبرُ فيها فعلاً، نص على ذلك سيبويه، ظاهره أن ذلك ممنوع، وقال غيره: إنه قبيح، قال السيوطي: ووجه قبحه أن إذ لما كانت للماضي، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزَّمان، وكانا في جملةٍ واحدةٍ لم يحسن الفصل بينهما، بخلافِ ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم. (تصريح).

(**قوله: واذكروا إذ كنتم قليلاً**) بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية؛ إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة، وقال الجمهور: ظرف لمفعولٍ محذوفٍ، أي: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ﴾ [الأنفال: ٣٠]. اهـ. (تصريح). وقالوا في ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]: إن إذ انتبذت ظرف لمحذوف، أي: قصة مريم إذ انتبذت، وعلى مذهبهم يتعين في ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠] كون إذ ظرفاً لنعمة، وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك، وكونها بدل كل من نعمة. (صبان).

(**قوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾** [الأنفال: ٢٦]) أي: بإضافة إذ إلى الجملةِ الاسميةِ. هذا وشرط الاسميةِ أن لا يكونَ خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً. (صبان).

نص على ذلك سيبويه، وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مَثَّلَ، أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقد اجتمع إضافتها للاسمية بقسميها في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠].

(**قوله: وَشَذَّ إضافَةُ حَيْثُ إلى المفرد**) كعند (كقوله):

ونَطْعُنُهم تحتَ الحُبَا بعد ضَرْبِهمْ ... بِبِيْضِ المَواضي حيثُ لَيِّ العَمائِمِ

فأضاف حيث إلى ليّ، وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي) فإنه قاس عليه، ونطعنهم بضم العين، يقال: طعنه بالرمح يطعنه بالضم، وطعن في نسبه يطعَن بالفتح هذا، وهو الصَّواب، والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء، والمراد:

أمـا تَـرى حَـيْـثُ سُـهَـيْـلٍ طـالِـعـا [نَـجْـمـاً يُـضِـيءُ كَـالـشِّـهـابِ لامِـعـا]

أبو طالب

(**قوله: ما ترى حيثُ سهيلٌ طالعا**) آخره:

.... نَـجْـمـاً يـضـيء كـالـشِّـهـابِ لامـعـا

الهمزة للاستفهام، وما نافية، ورأى من رؤية العين، فحيث مضاف إلى مفرد، ويلزمه أن يكون معرباً، وما قيل: إن إضافة هاهنا بحسب المعنى إلى الجملةِ؛ لأن (سهيل) مبتدأ حذف خبره، وهو مستقر، فهذا لا ينافي الاستشهادَ بهذا البيت، فإن المرادَ من إضافته إلى المفردِ إضافته إلى ما هو مفرد لفظاً، وينافي كون سهيل مجروراً، فالحقُّ أن حيث مضاف إلى مفرد لفظاً ومعنى معاً بتقدير مضاف، أي: حيث إبصار سهيل، ويصح كون طالعاً حالاً عن المضافِ إليه؛ لكونه معمولاً للمضافِ، ونجماً مفعول لقوله: أما ترى.

الناصية

أواسطهم، وبيض المواضي: السُّيوف القواطع، ولي العمائم: شدها على الرؤوس. (تصريح). هذا، وقال الزرقاني: قال الرَّضي: ومع إضافة حيث إلى المفردِ يعربه بعضهم؛ لزوال علةِ البناءِ، أي: الإضافة إلى الجملةِ، والأشهر بناؤه لشذوذِ الإضافةِ إلى المفردِ، وترك إضافة حيث مطلقاً لا إلى جملة، ولا إلى مفردٍ أندر، وظرفيتها غالبة لا لازمة، قال:

.... لَـدَىٰ حَـيْـثُ أَلْـقَـتْ رَحْـلَـهـا أُمُّ قَـشْـعَـمِ

وكذا في قوله:

أمـا تَـرَى حـيـثُ سُـهَـيْـلٌ طـالـعـا ....

هو مفعول به، وكذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وحكي: هي أحسن الناس حيث نظر ناظر، أي: وجهاً، فهو تمييز. وقال الأخفش: قد يراد به الحين كما في قوله:

لِـلْـفَـتَـى عَـقْـلٌ يـعـيـشُ بـهِ حـيـثُ تَـهْـدِي سـاقَـهُ قَـدَمُـه

ولا يمتنع هنا حمله على المكان. انتهى. (تصريح).

(**قوله: في قوْلِه... إلخ**) بجرّ سهيلٍ بإضافة حيث إليه.

(**قوله: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعا**) قائله مجهول، وتمامه:

.... نـجْـمٌ يُـضِـيءُ كَـالـشِّـهَـابِ لَامِـعـا

الهمزة للاستفهامِ. وترى من رؤية البصرِ، فلذلك اقتصر على مفعولٍ واحدٍ وهو طالعاً. والشاهد في حيث سهيل، حيث أضيف إلى مفردٍ، وهو شاذ؛ لأن حقه أن يضاف إلى الجملةِ، فعلى هذا يكون حيث معرباً؛ لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظَّرفية، أو على

إِفْـرَادُ إِذْ وَمَـا كَـإِذْ مَـعْـنًـى كَـإِذْ أَضِـفْ جَـوَازاً نَـحْـوُ حِـيـنَ جَـانُـبِـذْ

(وَإِنْ يُنَوَّنْ) إذْ ويُكْسَرُ ذالُها لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ (**يُحْتَمَلْ**) أي: يَجُوز (**إِفْرادُ إِذْ**) عن الإضافَةِ، وَجَعْلُ التَّنوين عِوَضاً عَمَّا تُضافُ إلَيه، ....

أبو طالب

....

الناصية

المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلبِ. وقيل: هو مبني دائماً. وقيل: مضاف إلى الجملةِ تقديراً؛ لأن سهيلاً مرفوع بالابتداءِ، وخبره محذوف، أي: مستقر، وظاهر في حالِ طلوعهِ. (المَعنى): ألا تَنْظُر إلى المَكانِ الذي طلع فيه (سهَيْل) حال كونه نَجْماً لامِعاً يضيءُ مِثل نورِ الشِّهابِ. (الشاهد) في (سُهَيْل) بالجَرِّ، مفرد لا جملَة أُضيفَ إلَيه (حَيْث).

(**قوله: وإن ينون... إلخ**) ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا، فيجوز أن تقطع عن الإضافة، ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]. اهـ. بحث. (صبان).

(**قوله: أي وإن ينون إذ... إلخ**) أشار إلى أنَّ الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله إفراد؛ إذ إقامة الظَّاهر مقام المضمر دفعاً لتوهم رجوعِ الضَّميرِ إلى غير إذ.

(**قوله: لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن**) بين الذَّال ونون التَّنوين، فإن الذَّال كانت ساكنة قبل دخول التنوين، ونون التنوين ساكنة دائماً، فالتقى السَّاكنان، وحرك الذال بالكسر للأصل في التقاءِ الساكنين. (دشتي).

(**قوله: يُحْتَمَلْ**) فالاحتمال هنا ليس بمعناه المعروف، أي: الترديد بل بمعنى التحمُّل. (دشتي).

(**قوله: يحتمل**) إفرادها لفظاً. وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزَّمان إليها كما في نحو: يومئذ وحينئذٍ. ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضافِ إليها، كما تقدَّم بيانه في أول الكتابِ. وأما نحو:

.... وأَنْـتَ إِذٍ صَـحِـيـحُ

فنادر. (صبان). (**قوله: إِفْرادُ إِذْ عن الإضافَةِ**) أي: بأن يأتي غير مضاف.

(**قوله: وَجَعْلُ التَّنوين عِوَضاً... إلخ**) وفي التَّصريحِ: قد يحذف ما أضيفت إذ (إليه) من الجملةِ بأسرها (للعلم به، فيجاء بالتنوين عوضاً منه) أي: المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الرُّوم: ٤] أي: يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت جملة غلبت الروم،

نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

(وَما كَإِذْ مَعْنىً) أي: في المَعنى، وهو كُلُّ اسْمِ زَمانٍ مُبْهَمٍ ماضٍ (كَإِذْ أَضِفْ) إلى

أبو طالب

(قوله: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾) أي: حين إذا كان كذا على إن يكون إضافة الحين لـ إذ بيانية.

الناصية

وعوض منها التّنوين، وكسرت الذّال لالتقاء السّاكنين، وإذ باقية على بنائها على الأصحّ، وإليه أشار النّاظم بقوله:

وإن يـــنـــون يـــحـــتـــمـــل إفـــراد إذ ....

(قوله: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]) (الشّاهد) في (إذٍ) مِن (حينئذ) جاءَ مفرداً بِدُونِ إضافةٍ إلى شَيءٍ هذا، وفي (الدشتي) فالمضاف إليه المقدر في الآية بلغت الحلقوم، أي: حين إذ بلغت الحلقوم تنظرون، فالتنوين عوضٌ عن بلغت، وما يقال من: إن المقدّر إذ كان كذا، فهو إشارة إلى كل ما يناسب تقديره، لا أنّ المقدر دائماً (إذ كان كذا).

(قوله: وما كإذ... إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشّارح من أن ما مبتدأ، وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية، وأضف جوازاً استئناف في موقعِ الاستدراكِ، كما أشار إليه الشّارح، ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضفِ، وعليه فقوله: كإذ الثّانية صفة مفعولٍ مطلقٍ لأضف، أي: إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة. (صبان).

(قوله: وَما كَإِذ مَعْنىً) أي وما كان من أسماء الزّمان (بمنزلة إذ أو إذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى)، كما أن إذ كذلك (أو لما يأتي) كما أن إذا كذلك (فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه) فما كان بمنزلة إذ جاز أن يضافَ للجملتين الاسمية والفعلية، وإليه أشار النّاظم بقولهِ: وما كإذ أضف جوازاً (فلذلك تقول: جئت زمنَ الحجّاجُ أميرٌ) بالرّفع على الابتداءِ والخبر (أو زمن كان الحجاج أميراً لأنه) أي: لأن زمن (بمنزلة إذ) في إفادة معنى المضي، والنّاصب له جئت؛ لأنه بمعنى الماضي، فلا يعمل فيه إلا ماض (و) ما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى الجمل الفعلية دون الاسمية، فلذلك (تقول: آتيك زَمَنَ يقدمُ الحَاجُّ) فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والنّاصب له آتيك؛ لأنه مستقبل، ولا يعمل في المستقبلِ إلا مستقبل. (ويمتنع) آتيك (زمنَ الحاج قادم) على الابتداءِ والخبرِ (لأنه) أي: لأن زمن (بمنزلة إذا)، وإذا لا تضاف إلى الجمل الاسمية، فكذلك ما كان بمعناها. (هذا قول سيبويه) في مشبه إذ وإذا (ووافقه الناظم في مشبه إذ) واقتصر عليه في النّظم دون مشبه إذا محتجاً بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، فأضيف يوم وهو مشبه إذا في الاستقبالِ إلى الجملة الاسميةِ، وإذا لا تضاف إليها (وقوله) وهو سوادُ بن قارب:

وكُنْ لي شَفِيْعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيْلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قاربِ

وَٱبْـنِ أَو ٱعْـرِبْ مَـا كَـإِذْ قَـدْ أُجْـرِيَـا وَاخْـتَـرْ بِـنَـا مَـتْـلُـوٌ فِـعْـلٍ بُـنِـيَـا

الجُمْلَتَيْنِ (جَوازاً نَحْوُ حِينَ جانُبِذْ) و«جِئْتُكَ حِينَ الحَجَّاجُ أَمِيرٌ».

(وَٱبْنِ) على الفَتحِ (أوِ اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيا) ....

أبو طالب ________

....

الناصية ________

(تصريح).

(قوله: أيْ في المَعنى) أي: في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً، نحو: حين ووقت وزمان ويوم إذا أريد به مطلق الزَّمن لا المقدار المخصوص، وإلا كان من المحدودِ أفاده (سم). (صبان).

(قوله: وهو كُلُّ اسْم زَمان مُبْهَم) كحين ووقت ويوم لا المعيّن كيوم الجمعة، واليوم والحين؛ لأن المعيّن إما مضاف إلى المفردِ كيومِ الجمعةِ وشهر رمضان، أو معرَّف باللامِ كاليومِ، وكلاهما لا يمكن إضافتهما إلى الجملةِ، والمرادُ بقوله: ماضٍ أن يريد المتكلِّم به الزَّمان الماضي، وإلا فالظَّرف بنفسه لا يدلُّ على الماضي. (دشتي).

(قوله: إلى الجُملَتَيْنِ) الاسمية والفعليّة.

(قوله: جَوازاً) لما سبقَ أن إذا تضاف إليه وجوباً.

(قوله: نحو: حين جَا نَبذْ) وجاء زيد يوم الحجاجُ أمير، ونحو: حين مجيئك نبذ، وجاء زيد يوم إمرةِ الحجاجِ، فتضاف للمفردِ. فإن كان الظَّرف المبهم مستقبل المعنى، لم يعامل معاملة إذ، بل يعامل معاملة إذا، فلا يضاف إلى الجملةِ الاسميةِ، بل إلى الفعلية كما سيأتي. وفي (الشيرازي) (حينَ) اسم زمانٍ مبهمٍ، وهو في المِثالَيْن للزَّمن الماضي، فهو مِثْل (إذ)، في المثالِ الأوَّل أضيف (حين) إلى الجملةِ الفِعليةِ (جاءَ نُبِذ) ـ وحُذِفَتْ همزة (جاءَ) لِضَرُورَةِ الشِّعرِ، وفي المثالِ الثَّاني أضيفَ (حين) إلى الجُملَةِ الاسميةِ (الحَجَّاجُ أميرٌ).

(قوله: أو ٱعْربْ ما كَإذْ) في كونه ظرفاً ماضياً مبهماً.

(قوله: ما كإذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله، وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما لم يثنّ، وإلا وجب إعرابه، ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة، بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفردٍ مبني؛ كيومئذ وحينئذ، ومثله كلُّ اسمٍ ناقصِ الدلالة لإبهامه كغير، ومثل ودون وبين. وذهب النَّاظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرف ولا غيره؛ لأن الإضافة من خصائصِ الأسماءِ التي تكف سبب البناءِ وتلغيه، فكيف تكون داعية إليه، والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب، فمثل في ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] حالٌ من ضميرِ لحق. وبين، ودون في ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] منصوبان

أَمَّا الأوَّل فَبِالْحَملِ عليها، وأَمَّا الثَّاني فعلى الأَصْلِ (وَ) لكِنِ (اخْتَرْ بِنا مَتْلُوّ) أي: واقِع ....

أبو طالب

(**قوله: أما الأول**) أي: البناء لا البناء على الفتحِ؛ لأن سببه حصول التَّخفيفِ.

الناصية

على الظَّرفية، وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدرِ الفعلِ، وبينكم حال منه، ومبتدأ منا محذوف، ودون ذلك صفته، أي: قوم دون ذلك، قال (سم): ويشكل على التَّعليل بناء يوم في يومئذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذ. اهـ. وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناءِ والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التَّفصيلِ المذكورِ، قال ابن هشام: لم أر من صرَّح به، وقياسه عليه ظاهرٌ. قال في (النّكت): وقد صرَّح به الشَّاطبي جازماً به (صبان).

(**قوله: ما كإذْ قَدْ أَجرِيا**) مما سبق أنه يضاف إلى الجملةِ جوازاً، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناءُ فحملاً على إذ، يعني: كل اسْمٍ كانَ مِثلَ (إذ) اسم زمانٍ مُبْهَم للزَّمَنِ الماضي، يَجُوزُ فيه البِناء على السُّكونِ لأصلِ التَّخفيف، وعَلَى الْفَتح؛ لأنَّها أخفُّ الْحَركات، والإعراب بِتَغَيُّرِ آخِرِهِ على حَسَبِ العَوامِلِ؛ لأنَّ الإعرابَ هو الأصل في الاسْم.

(**قوله: أمَّا الأوَّل**) أي: البناء لا البناء على الفتحِ.

(**قوله: فَبِالْحَمل عليها**) أي: بالقياسِ على إذ لكونه مبنيّاً. ونحوها: إذا؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملةٍ، واقتصر في النَّظمِ على مشبه إذ، فقال:

وابْـنِ أو اعْـرِبْ مـا كـإِذْ قَـدْ أُجْـرِيَـا ....

هذا، وقال اللقاني: يؤخذ من هذا أن الحملَ على المبني سبب للبناء، فتزيد الأسباب على العددِ المذكورِ أول الكتاب، ولو جعلَ سببُ البناءِ الاعتدادَ بالافتقارِ العارض تنزيله منزلةَ الأصلي، كان أضبط. انتهى. وقد ذكر بعضهم الأسبابَ المذكورة أول الكتاب، إنما هي للبناء الواجبِ لا الجائزِ، فإن له أسباباً أخرَ منها ما هنا.

(**قوله: وأمَّا الثَّاني**) أي: الإعراب فعلى الأصلِ، فإن الأصل في الاسم الإعراب.

(**قوله: وَلكِن اخْتَرْ... إلخ**) أي: إذا وَقَعَ هذا الاسمُ الذي مِثلَ (إذ) قَبلَ فِعل مَبْنيٍّ (كالماضي والمُضارعِ المُقْتَرنِ بِنُونِ جَمْعِ المُؤنَّثِ كـ (يضربْنَ) ـ بسكون الباءِ ـ والمضارعِ المقترنِ بنونِ التَّأكيدِ كـ (يضربنَّ)، ـ بفتح الباء ـ فالمختارُ بِناؤه على الفَتْحِ، لا إعرابه. (شيرازي). وفي (التصريح): فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً بناء أصلياً أو عارضاً (فالبناء أرجح) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

.... واخْـتَـرْ بِـنَـا مَـتْـلُـوّ فِـعْـلٍ بُـنِـيَـا

واختلف في علته فقال البصريون: (للتناسب)، وقال ابن مالك: بل لشبه الظَّرفِ حينئذ بحرفِ الشَّرطِ في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أن قمت من قولك: حين قمت

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

قَبلَ (فِعْلٍ بُنِيا) ماضٍ أوْ مُضارعٍ مَقرُونٍ بإحدى النُّونَيْنِ، نحو:

عَلى حِينَ أَلْهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ [فَنَدْلاً زُرَيْقُ المال نَدْلَ الثَّعالِبِ]

(وَ) الواقِع (قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ) قَبلَ (مُبْتَدَإٍ أَعْرِبْ) وُجُوباً عِندَ البصرِيِّين، ....

أبو طالب

(قوله: على حين... إلخ) قد مرَّ شرحُ هذا البيتِ في بابِ المفعولِ المطلقِ.

الناصية

قمت، كان كلاماً تاماً قبل دخول حين عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين، وأمثاله، فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني:

على حِينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقُلْتُ ألَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازعُ

يروى على حين بالخفضِ على الإعرابِ، وعلى حين بالفتح على البناءِ، وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى مبني أصالة، وهو عاتبت (و) البناء العارض، نحو: **(قوله)**:

لأجْتَذِبَنْ منهنَّ قلبي تَحَلُّماً على حينِ يَسْتَصبيْنَ كُلَّ حليمِ

يروى بخفضِ حين على الإعرابِ، وفتحه على البناءِ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو يستصبين فإنه مضارع مبني على السُّكون لاتصاله بنون الإناث، وماضيه استصبيت فلاناً؛ إذا أعددته صبياً، أي: جعلته في عداد الصِّبيان.

(**قوله: قَبلَ فِعْلٍ بُنِيا**) يعني إذا وقع الظَّرف الجاري مجرى إذ قبل فعل مبني، فالأحسن أن يبنى هذا الظَّرف.

(**قوله: بإحدى النُّونَيْنِ**) نون التَّأكيدِ ونون جمعِ المؤنث.

(**قوله: على حينَ ألهى النَّاسَ... إلخ**) فبني حين على الفتحِ لوقوعِهِ قبل الماضي.

(المعنى) أن هؤلاء اللصوصِ يمرون بالموضعِ المسمَّى دهناً وعبابهم، أي: أوعيتهم التي يضعون فيها ما يسرقونه خفيفة لفراغها، ثم يرجعون من القريةِ المسماةِ دارين، وحقائبهم أي: أوعيتهم التي يردفونها خلفهم ممتلئة، مما سرقوه، وبيان حالهم في السرقة أنهم في وقت اشتغال النَّاس بمعظم أمورهم، يقولون لزريق الذي هو واحد منهم: اختطف يا زريق المال بسرعة مثل خطف الثَّعالبِ (والشاهد) في قوله: فندلاً حيث إنه مصدر نائب مناب فعل الأمر، وهو اندل، وعامله محذوف وجوباً، وقد مر في المفعولِ المطلقِ موضحاً.

(**قوله: أعْرِبْ وُجُوباً... إلخ**) وفي (التصريح) إن كان ما وليه (فعلاً) مضارعاً (معرباً أو جملة اسمية، فالإعراب أرجح) من البناءِ (عند الكوفيين) والأخفش (وواجبٌ عند) جمهورِ (البصريين)

وَأَلْـزَمُـوا إِذَا إِضَـافَـةً إِلَـى جُـمَـلِ الأَفْـعَـالِ كَـهُـنْ إِذَا اعْـتَـلَـى

نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وَجَوَّزَ الكُوفِيُّونَ بِناءَهُ، وَاخْتَارَهُ المصنفُ فقال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدا) كَقِراءَةِ نافِعٍ «هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ».

(وَأَلْزَمُوا إذا إضافَةً ....

أبو طالب

(**قوله**: فلن يفندا) أي: لن ينسب إلى الكذب.

الناصية

لعدمِ التَّناسبِ (واعترض عليهم) في دعوى الوجوبِ (بقراءة نافع ﴿هَٰذَا يومَ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] بالفتح) على البناءِ لا على الإعرابِ؛ لأن الإشارة إلى اليوم، كما في قراءة الرَّفع، فلا يكون ظرفاً، والتوفيق بين القراءتين أليقُ، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعرابُ مثلها في: صمت يوم الخميسِ، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارةُ ليست لليومِ، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه (و) اعترض عليهم أيضاً بنحو: (**قوله**):

تَـذَكَّـرَ مَـا تَـذَكَّـرَ مِـن سُـلَـيْـمَـى عَـلَـى حِـيـنَ الـتَّـوَاصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ

يروى بفتح حين على البناءِ والكسر على الإعرابِ أرجح عند الكوفيين، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين، وتبعه ابن مالك، فقال بعد قوله في النظم:

وَقَـبْـلَ فِـعْـلٍ مُـعْـرَبٍ أو مُـبْـتَـدا أَعْـرِبْ وَمَـنْ بَـنَـى فَـلَـنْ يُـفَـنَّـدا

أي: لن يغلط. (**قوله**: **نحو**: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] (الشَّاهد) في (يَوْم) حَيث إنّه أعرب ورفع خبراً لِـ (هذا) لوقوعه قبل الفعل المعرب (ينفع).

(**قوله**: **اختارَهُ**) أي: البناء، وإليه مال الفارسي.

(**قوله**: **فَلَنْ يُفَنَّدَا**) أي: لن يغلط. واحتجوا لذلك بقراءة نافع أحَدِ القُرَّاءِ السَّبعةِ المَشْهُورينَ ﴿هَٰذَا يومَ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتحِ (يَوْمَ) فَتْحَة بِنائِيَّة.

(**قوله**: **هذا يَوْمَ يَنْفَعُ**) بفتح يوم بناءً.

(**قوله**: **وَأَلْزَمُوا إِذَا**) الظَّرفية احترازاً على إذا الفجائية؛ لأنها حرف على الأصحِّ والحرف لا يضاف. ومن أحسنِ ما استدلَّ به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجوابِ الشَّرطِ، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] فلو كانت ظرفاً للزم اقترانُ الجملةِ الجوابيةِ في مثلِ ذلك بالفاءِ؛ لأنها اسمية، وقال جماعة: هي ظرفُ زمانٍ، والتقدير في خرجت، فإذا زيد خرجت ففي الوقت زيد، أي: حضوره؛ إذ لا يخبر بالزَّمان عن الجثةِ. هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف، أي: ففي الوقتِ زيد حاضر، كما هي متعلقة بالخبرِ المذكورِ في خرجت، فإذا زيد حاضر، فلا إشكال في الإخبارِ، ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملةِ؛ إذ لا

إلى جُمَلِ الأفْعالِ) ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

يعمل شيء من المضاف إليه في المضافِ، وهو خلافُ المقررِ في إذا الظَّرفية. ولك أن تجعل التَّقدير: فحضور زيد أو فزيد حاضرٌ في زمن خرجت، فتكون الإضافةُ إلى جملةٍ مقدرة. وقال جماعة: ظرف مكان، والتَّقدير في فإذا زيد ففي المكانِ زيد، أو ففي الحضرة زيد، ومقتضاه كالقول قبله، وجعل إذا على هذا القولِ مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضافُ من ظروفِ المكانِ إلى الجملةِ إلا حيث كما مرَّ، ويجوز فإذا زيد جالساً بالنَّصب حالاً، والخبر إذا أو محذوف. ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعاً لالتباسها بالشَّرطية، ومن ثم امتنع النَّصب في نحو: خرجت، فإذا زيد يضربه عمرو، وجوزه كثير من النَّحويين. وجوزَ الأخفشُ أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها، وقد تقع بعد بينا وبينما، وتلزم الفاء إذا الفجائية، وهل هي زائدة، أو عاطفة الجملة بعدها على الجملةِ قبلها أو جزائية، كهي في جوابِ الشَّرطِ، أقوال.

واعلم أن إذا غير الفجائيةِ ملازمة للظَّرفيَّةِ عند الجمهورِ، وقال المصنِّف: قد تقع مفعولاً به، كقولِهِ عليه الصَّلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: «**إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبى**»، وأوله غيره بجعل إذا ظرفاً لمحذوفٍ وهو المفعول، أي: لأعلم شأنك إذا كنت... إلخ، ومجرورة بحتى، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزُّمَر: ٧١] الآية، والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجوابِ مرتباً على فعلِ الشَّرطِ، فالمعنى: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم، فيقطع السَّوق، وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية. ومبتدأ نحو: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو، أي: وقت قيامِ زيدٍ وقت قيامِ عمروٍ، ونقله الرَّضي عن بعضهم، ثم قال: ولم أعثر له على شاهدٍ من كلامِ العربِ، كذا في الدَّماميني مع زيادةٍ من (الهمع).

(**قوله: إلى جملِ الأفعالِ**) بنقل حركةِ الهمزةِ إلى اللامِ، أي: الماضوية كثيراً، والمضارعية قليلاً، وقد اجتمعا كثيراً في قوله:

والنفسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(**قوله: إلى جُمَلِ الأفْعال**) فَقَط هذا عند غير الأخفشِ والكوفيين، وفي (التصريح) ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾ [الإسراء: ٨٣] ومضارعين نحو: ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ﴾ [الإسراء: ١٠٧] ومختلفين نحو: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ﴾ [المائدة: ٨٣] الآية ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟﴾ [مريم: ٥٨]، وماضياً وأمراً، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جوازِ دخولِ إذا

....

أبو طالب

....

الناصية

على الجمل الاسمية (فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]) في التأويلِ، فالسماء فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، والأصل: إذا انشقَّت السماء انشقت، كما أن أحد فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره استجارك، والأصل: وإن استجارك أحدٌ، لا أن السَّماء مبتدأ، والفعل الذي بعدها خبره. وفي هذا القياس نظر؛ لأن الشَّرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك؛ لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن «أحدٌ» في الآية يتعيَّن أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، بل يجيزون ابتدائيته؛ لأن إن الشَّرطية لا تختص عندهم بالأفعال، كما قاله الموضح وغيره، فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدمِ الاختصاصِ بالجمل الفعلية،(وأما قوله) وهو الفرزدق:

إذا باهليٌّ تحته حَنْظَلِيَّةٌ ... له ولدٌ منها فذاكَ المدرَّعُ

مما ليس بعد المرفوعِ فعل يصلحُ للتفسيرِ (فعلى إضمار كان) وباهلي مرفوع بها، والجملة بعده خبرها، والتَّقدير: إذا كانَ باهلي تحته حنظلية، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفاً، وباهلي فاعلٌ بمحذوفٍ يفسره العامل في حنظلية، ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظَّرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف. والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة، والحنظلية منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، والمدرع: الذي يكسى الدرع بالدَّال المهملة. يعني: إنه إذا ولد للرَّجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النَّجيب الشُّجاع الذي يتأهل للبس الدِّرع لشرف أبويه. وقال الدَّماميني: والظَّاهر أنه المذرَّع بالذال المعجمةِ، وهو الذي أمه أشرف من أبيهِ، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة. انتهى. والقول بإضمار كان معهود، كما أضمرت هي، وضمير الشأن في قوله، وهو قيس بن الملوح، أو الصِّمة القشيري، أو ابن الدُّمينة:

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فنفس ليلى خبر مقدم، وشفيعها مبتدأ مؤخَّر على حدِّ:

.... ولَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والخبر هنا واجب التقديمِ؛ لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبرِ المؤخَّر لفظاً ورتبة، والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير شأنٍ، والتَّقدير: فهلا كان هو، أي: الشَّأن، وقيل: التَّقدير: فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمارَ من جنسِ المذكورِ أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها.

فَقَط (كَهُنْ إذا اعْتَلى) أي: تَواضَع؛ إذا تَعاظَمَ وتَكَبَّرَ، وأجازَ الأَخْفش والكُوفِيُّونَ وُقُوعَ المُبتَدَأ بَعدَها ولم يُسْمَع، ونحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] مِن باب: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ونحو:

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ [لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ]

أبو طالب

(قوله: إذاً باهلي تحته حنظلية) آخره:

.... لـه وَلَـدٌ مـنـهـا فَـذَاكَ الـمُـذَرَّعُ

الناصية

(قلت) ويرجَّح من وجه آخر، وهو أن ضمير الشَّأن موضوع لتقويةِ الكلامِ، فلا يناسبه الحذفُ، ويجاب عنه بأنه حذف تبعاً للفعلِ فاغتفر. (تصريح).

(قوله: فَقَط) نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشَّرط غالباً، ولم تعمل لمخالفتها الشُّروط بتحقّق وقوع تاليها، قاله (يس)، وعبارة (الهمع): ولكون إذا خاصة بالمتيقن، والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة (صبان).

(قوله: كهن إذا اعتلى) (هن) فِعل أمر مِن (هانَ، يَهُون) على وزنِ (قُلْ) مِن (قالَ يَقول)، و(اعْتَلى) فِعل ماضٍ من باب الافتِعالِ، أُضيفَ إليَه (إذا).

(قوله: وأجاز الأخفش) إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق. واختاره في (شرح التَّسهيل).

(قوله: وأجاز الأخفش) أي: تبعاً للكوفيين، كما أجازوا دخول أداة الشَّرطِ على الجملة الاسمية. وفصل ابن أبي الرَّبيع، فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل، ومنعه إذا أخبر عنه باسم (صبان).

(قوله: ولم يُسْمَع) أي: لم يأتِ مِنَ العَرَبِ كلامٌ يكون فيه المُبتدأ واقعاً بَعدَ (إذا).

(قوله: ونحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ....﴾ [الانشقاق: ١]) الأولى. والثانية [التوبة: ٦] يعني: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة: ٦] التي في الظَّاهر دَخَلَتْ (إذا) على المُبتَدَأِ (السَّماء) ليس هكذا، وإنَّما هو بِتقديرِ فعلٍ قَبلَ (السَّماء) بحيثُ تكون (إذا) داخِلَة - في الواقِع - على ذلِكَ الفِعلِ، وأصلُهُ: (انْشَقَّتِ السَّماءُ انْشَقَّتْ) مِن بابِ الاشْتِغالِ، مِثل ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] حيث إنَّ أصلَهُ (وإنْ اسْتَجارَكَ أَحَدٌ مِنَ المُشركِينَ اسْتَجارَكَ). (شيرازي).

(قوله: إذا باهلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيَّة) قاله الفرزدقُ وهو من الطَّويل، أي: إذا كان باهلي، فلا بد من هذا التَّقدير؛ لأن إذا الشَّرطية لا تدخلُ على الاسمية، وهو الشَّاهد خلافاً للأخفشِ والكوفية؛ حيث جوزوا دخولها على الاسميةِ محتجين به، ورُدَّ بما ذكرنا.

على إضمارِ كانَ، كما أُضْمِرَتْ هي وضَميرُ الشَّأنِ في قوله:

[وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ] إلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

أبو طالب

قاله الفرزدق، والباهلي: الرَّجل المنسوبُ إلى الباهلة، وهي قبيلة، والحنظلية: المرأة المنسوبة إلى حنظلة، والمذرَّع بصيغةِ اسم المفعولِ بالذَّال المعجمةِ والرَّاء والعين المهملتين: من كانت أمه أشرفُ من أبيه، أي: إذا كان رجل باهلي زوج امرأةٍ حنظلية، ولها منه ولدٌ فذاك الولد أمه أشرفُ من أبيه.

(**قوله: فهلا نفس ليلى شفيعها**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلا نَفْسُ ليلى شَفِيْعُها

الناصية

والباهلي: نسبة إلى باهلة قبيلة من قيسِ عيلان. وله ولد جملة في محلِّ الرَّفعِ صفة لباهلي، ويجوزُ أن يكون نصباً على الحالِ بدونِ الواو على القلَّةِ. وقوله: فذاك المذرَّع جواب الشَّرط، وهو بضم الميم وفتح الذَّالِ المعجمةِ، وتشديد الرَّاءِ وفي آخره عين مهملة، وهو الذي أمه أشرف من أبيه. (المَعنى): (باهِلِيٌّ) نِسبةٌ إلى عَشِيرَةٍ، (حَنْظَلِية) نِسبةٌ إلى عَشِيرَةٍ أخرى (المُذَرَّعُ) مَنْ أمّه أشْرَف مِنْ أبيهِ (كِناية عَن أشْرَفِيَّةِ الحَنْظَلِيَّة). (الشَّاهد) في دخول (إذا) على المبتدأ (باهِلِيٌّ) في الظَّاهرِ، وتقديره: إذا كانَ باهِلِي. (صبان وشيرازي).

(**قوله: إذا باهلي... إلخ**) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلةٍ من قيس. وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم، كما في (القاموس) وشيخ الإسلام و(التصريح) وغيرها. فقول البعض: أرذل قبيلة من تميم خطأ. والمذرع بذال معجمة: من أمه أشرف من أبيه. وقيل: بالدال المهملة، أي: المتأهل للبس الدرع. (صبان).

(**قوله: على إضمار كان**) أي: كان باهلي فالواقع بعد إذا فعل حقيقة، وإن كان بحسب الظَّاهر مبتدأ.

(**قوله: كما أضمرت... إلخ**) أي: كان؛ لأن أداة التَّحضيض لا يليها إلا الفعل.

(**قوله: وضَميرُ الشَّأنِ في قوله... إلخ**) أي: فهلا كان نفس ليلى لدخول هلّا على الفعلِ دائماً، فاسم كان ضمير الشَّأنِ، والجملة بعدها خبرها.

(**قوله: وَنُبِّئْتُ ليلى... إلخ**) قاله قيس بن الملوح، وقيل: ابن الدُّمينة. وقال ابن عصفور: الصمة بن عبد الله القشيري، وصدره:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلــيّ ....

وهو من الطَّويل، أي: أخبرت، فالتَّاء مفعوله الأول نابت عن الفاعلِ، وليلى مفعول ثانٍ، وأرسلت بشفاعةٍ مفعول ثالث، وهلَّا حرف تحضيضٍ مختصٌّ بالجملِ الفعليةِ الخبريةِ؛ فلذلك يقالُ: هاهنا محذوف، أي: فهلا كان هو أي الشأن، وهو الشَّاهد، ونفس ليلى كلام إضافي، وشفيعها خبره.

فرع: مُشْبِهُ إذا مِن أسْماءِ الزَّمانِ المُستقبلِ كإذا لا يُضافُ إلَّا إلى الجُملَةِ الفِعليةِ ـ قاله في «شرح الكافِية» نَقْلاً عَن سيبويه، واسْتَحْسَنَهُ ـ قال: لَوْلا أنَّ مِن المَسْمُوعِ ما جاءَ بِخِلافِهِ؛ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] انتهى.

أبو طالب

قاله قيس الملوح، ونبئت مجهول من التَّفعيل، والباقي واضح.

(**قوله: لولا إن من المسموع... إلخ**) جوابُ لولا محذوفٌ، والتَّقديرُ: لكانَ مقطوعاً بأنه الحقُّ دون غيرِهِ، وقوله: من المسموعِ خبر إن، وما جاء اسمه.

الناصية

(المَعنى): أخبِرْتُ أنَّ ليلى أرْسَلَت إليَّ شَخْصاً لِلشَّفاعَةِ، فَلِماذا نَفْسُ لَيلى ما جاءت لِلشَّفاعَة. (الشاهد) في (فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى) حيثُ إنّ أصلهُ: (فَهَلَّا كانَ الشَّأنُ نَفْس لَيلى) فحُذِفَ كانَ مَعَ اسْمِهِ ضَمير الشَّأن، هذا مذهب سيبويه، وأجاز الأخفشُ إضافتها إلى الجملِ الاسميةِ تمسكاً بظاهرِ ما سبقَ. واختاره في (شرح التَّسهيل).

(**قوله: مُشْبِهُ إذا مِن أسْماءِ الزَّمانِ المُستقبل**) كيومٍ وحينٍ ووقتٍ إذا أريد بها الزَّمانُ المستقبل كـ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ﴾ [الدخان: ١٠]، المرادُ به يومَ القيامةِ.

(**قوله: كإذا لا يُضافُ إلَّا إلى الجُملَةِ الفِعليةِ**) أي: لا تضاف إلى جملةٍ اسميةٍ، وتلزم الإضافة إلى الفعليةِ الماضوية، كما في (التَّصريح) ويكون جوابها ماضياً ومضارعاً، وجملة اسمية مقرونة بالفاءِ، أو إذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وخالف كثير في الثاني والثالث، وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أي: أقبل يجادلنا، وانقسموا قسمين: فمنهم... إلخ، وتبع الشارحِ في كونِ لما الظَّرفية مضافة إلى الجملةِ بعدها ابن هشام في (شرح القطر) ومنعه غيره، وقد صرح في (المغني) في إذا بأنها على قولِ القائلينِ بأن العامل فيها شرطها غير مضافةٍ، كما يقول الجميع فيها إذا جزمت.

(**قوله: واسْتَحْسَنَهُ**) أي: قال المصنف: إن قول سيبويه حسنٌ لولا أن المسموع خلاف قول سيبويه، فإن يوم في الآيةِ مشبه إذا؛ إذ المرادُ به زمانُ المستقبل، وهو القيامة، مع أنه دخل على الجملة الاسميةِ.

(**قوله: كَقولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦]**) (الشاهد) في إضافَةِ (يَوْمَ) إلى الجملةِ الاسْميةِ (هُمْ بارِزُونَ) مَعَ أنَّهُ يشْبهُ (إذا) في الدَّلالَةِ على الزَّمانِ المُستقبلِ. (شيرازي).

وأجابَ وَلَدُهُ عَنها بِأَنَّها مِمَّا نُزِّلَ فِيهِ المُستقبلُ لِتَحقُّقِ وُقوعِهِ مَنْزِلَةَ الماضي، وحينئذٍ فاسْمُ الزَّمانِ فيهِ لَيس بِمَعنى إذا، بَلْ بِمَعنى إذْ، وهي تُضافُ إلى الجُملَتَيْنِ.

قال ابنُ هِشام: ولم أرَ مَنْ صَرَّحَ بأنَّ مُشبِهَ إذا كمُشْبِهِ إذْ، يُبْنى ويُعْرَبُ بالتَّفْصِيلِ السَّابِق، وقِياسُهُ عَلَيهِ ظاهِرٌ، ومِنه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] لأنّ المُرادَ بِهِ المُستقبلُ، انْتَهى.

قلت: قَد تَقَدَّمَ نَقْلاً عنهم الاسْتِدْلالُ بِهِ على مُشْبِهِ إذ، أي: لأَنَّه مِمَّا نُزِّلَ فيهِ المُستقبَلُ

أبو طالب

(**قوله: قلت قد تقدم... إلخ**) هذا إيرادٌ على قولِ ابن هشامٍ، حيث قالَ: ومنه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩].

الناصية

(**قوله: وأجابَ وَلَدُهُ عَنها... إلخ**) إلى هنا كانَ الكلامُ في مُشبِهِ (إذا) من جهَةِ الجُملَةِ التي يُضافُ إلَيها، ومِن هَنا يكون الكَلامُ في مُشبِهِ (إذا) مِن جِهَةِ الإعرابِ والبِناءِ (شيرازي).

(**قوله: بأنَّها**) أي: الآيةُ من المواردِ التي جعل الزَّمان المستقبلِ مثل الزَّمان الماضي في تحقق الوقوع، فإن الذي مضى فقد تحقق وقوعه، وهنا وإن كان بروزهم في القيامةِ، ولكنه أمر مسلمٌ محقّق وقوعه فكأنه وقع سابقاً، فيوم هنا مشبه إذ؛ وهو يضاف إلى الاسميةِ والفعليةِ. (دشتي).

(**قوله: فاسْمُ الزَّمانِ فيهِ**) أي: في قوله تعالى.

(**قوله: ولم أرَ مَنْ صَرَّح... إلخ**) يعني: يجبُ قِياسُ مُشبِهِ (إذا) عليها، (ومنه) أي: ومِمَّا يدلُّ على أنّ مشبه (إذا) يكونُ مِثلها في الإعراب، قولُهُ تَعالَى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] حيثُ إنّ (يَوْمُ) أعرِبَ؛ لأنّه شَبيه بـ (إذا)؛ لأنّ المُرادَ بِـ (يَوْم): القِيامة، وهي مُستقبل، وليس بِمَعنى (إذا). (شيرازي).

(**قوله: بالتَّفْصيل السّابق**) بعد قول النَّاظم: (وابن أو أعرب) من اختيارِ بنائِه إذا وقع قبل فعل مبني، ووجوب إعرابه إذا وقع قبل معرب أو مبتدأ. (دشتي).

(**قوله: ومِنه**) أي: من موارد قياس مشبه إذا على مشبه إذ.

(**قوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾** [المائدة: ١١٩]) فأعرب يوم رفعاً خبراً لهذا لوقوعه قبل فعل معرب.

(**قوله: لأنّ المُرادَ بِهِ المُستقبلُ**) دليلٌ لكونِ يوم هنا مشبه إذا.

(**قوله: الاسْتِدْلالُ بِهِ**) أي: بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ﴾ [هود: ٧٧] عند قول النَّاظم (أو مبتدأ أعرب) نقلاً عن الكوفيين والبصريين الاستدلال بهذه الآية على مشبه إذ.

(**قوله: أي لأنّه**) دليل لكون يوم هنا مشبه؛ إذ فإنّ الظّاهر كونه للاستقبالِ ومشبهاً لإذا، فنبّه على كونه مشبه إذ تنزيلاً.

لِـمُـفْـهِـمِ اثْـنَـيْـنِ مُـعَـرَّفٍ بِـلَا   تَـفَـرُّقٍ أُضِـيـفَ كِـلْـتَـا وَكِـلَا

لِتَحقُّقِ وُقُوعِهِ مَنزِلَةَ الماضي، لاسِيَّما في أوَّلِهِ قالَ بِلفظِ الماضي.

(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ) لَفظاً ومَعنىً، أوْ مَعنىً فَقَط (مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقٍ) بِعَطْفٍ (أُضِيفَ كِلْتا وَكِلا)

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا، وفي شرح (الشيرازي) تَقَدَّمَ - قَبْلَ صَفحَةٍ تَقرِيباً - الاسْتِدْلالُ بِهذا الكلامِ على أن (يَوْم) فيه مُشْبِه بِـ (إذْ)؛ لأنّ القِيامَةَ مُتَحقِّقُ الوُقوعِ، فكأنّه واقِع سابِقاً وماض، وعلى الخُصوصِ قَبْلَه (قال). والآية هكذا: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(قوله: قالَ بلفظِ الماضي) فإن الآية هكذا ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فقال شاهد على أنّ المراد تنزيلُ المستقبلِ منزلة الماضي.

(قوله: لمفهم اثنين) متعلّق بأضيف، والمرادُ شيئين ليشمل المذكرين، والمؤنثين، وإلا لقال: أو اثنتين، قاله يس.

(قوله: لَفظاً ومَعنىً) نحو: جاءني كلا الرجلينِ وكلتا المرأتين.

(قوله: أوْ مَعنىً فَقَط) أي: دونَ لفظ، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما.

(قوله: بلا تفرق) أي: بأن تكون الدِّلالة على اثنينِ بكلمةٍ واحدةٍ لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيدِ المثنَّى، فالشُّروط ثلاثة أحدها التَّعريف فلا) يضافانِ لنكرةٍ مطلقاً، فلا (يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافاً للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النَّكرة المختصة، نحو: كلا رجلين عندك محسنان، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظَّرف، وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها، أي: تاركة للغزلِ، قاله في (المغني) وهو مقيد لما أطلقه هنا، (و) الشَّرط (الثاني الدِّلالة على اثنينِ إما بالنَّص) مضمراً كان أو مظهراً، فالأول، نحو: كلاهما) وكلتاهما (و) الثَّاني نحو: كلا البستانين و(﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع، نحو: قوله:

كِـلانـا غَـنِـيٌّ عـن أخـيـه حَـيـاتَـهُ   ونـحـنُ إذا مُـتْـنـا أَشَـدُّ تَـغـانـيـا

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، فلذلك صح إضافة كلا إليه، وإنما صحَّ قوله:

إنَّ لـلـخـيـرِ والـشَّـرِّ مَـدىً   وكـلا ذلـكَ وَجْـهٌ وَقَـبَـلْ

لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (مثناة في المعنى) لأنها مشار بها إلى اثنين، وهما الخيرُ والشرُّ مثلها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أي: بين الفارض والبكرِ، فالإشارة بذا في الموضعينِ تعود إلى ما ذكر (أي: وكلا ما ذكر) من الخيرِ والشرِّ (وبين ما

نحو: «جاءَني كِلا الرَّجُلَيْن».

و[إنَّ لِلْخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدى] وَكِلا ذلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

أبو طالب

(قوله: وكلا ذلكَ... إلخ) أوله:

الناصية

ذكر) من الفارضِ والبكرِ، والبيت قاله عبد الله بن الزِّبَعْرَىٰ يوم أحد قبل إسلامه، والمدى بفتحِ الميمِ وبالدَّال المهملةِ: الغاية، والوجه بفتحِ الواوِ وسكونِ الجيم: مستقبل كل شيء، والقبل بفتحِ القافِ والباء الموحدةِ: يطلق على أمورٍ منها الجملة الواضحة، ذكر ذلك بمعناه في القاموسِ، يقول: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها، وكلاهما أمر يستقبله الإنسان، ويعرفه. وضبط بعضهم القبل في البيتِ بكسر القافِ وفتح الباءِ على أنه جمع قبلة، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي. (و) الشَّرط (الثالث أن يكون) المضاف إليه كلا وكلتا (كلمة واحدةٌ، فلا) يضافانِ إلى كلمتينِ متفرقتينِ، فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) وإلى هذه الشُّروط الثَّلاثة أشار النَّاظم بقوله:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّف بلا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وكِلا

فأما قوله:

كلا أخي وخليلي واجِدي عَضُداً في النَّائباتِ وإلمامِ المُلِمَّاتِ

بإضافة كلا إلى متفرقٍ، وهما أخي وخليلي، (فمن نوادر الضرورات)، والخليل من الخلة، وهي كما قال أبو بكر بن فورك: صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الأسرار، وقال غيره: أصل الخلة المحبة، والعضد والسَّاعد بمعنى، وهو من المرفقِ إلى الكتفِ، وكنَّى به عن الإعانةِ والتَّقوية، فإن العضد قوام اليد، وبشدتها تشتد، والنائبات: المصائب، والإلمامُ: النزول، والملمات: جمع ملمة، وهي نوازل الدهر، وكلا مبتدأ، وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول، وهو ياءُ المتكلم خبر المبتدأ، وعضداً مفعوله الثاني، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها، نحو: كلاي، وكلاك محسنان، ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفرادِ، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣] ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قول الفرزدق:

كلاهما حِين جَدَّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنْفَيْهما رابي

فألحقَ أقلعا ضمير التَّثنية مراعاة للمعنى، وأفرد رابي مراعاة للفظ. (تصريح).

(قوله: نحو: جاءني كلا الرجلين) مثال لمفهم اثنين لفظاً ومعنىً، فإن الرجلين لفظه تثنية ومعناه اثنان. وفي (الشيرازي): فـ (الرَّجُلَيْن): اثنانِ في اللَّفظِ ـ لأنَّه مُثَنًّى ـ وفي المَعنى ـ لأنه دالٌّ على اثْنَيْنِ ـ ومَعْرِفَةٌ أيضاً بِـ (ألْ)، ولا تفرقَ بينهما بحرفِ العَطفِ، فلم يقل: (رَجُلٌ ورَجُلٌ) قوله:

ولا يُضافانِ لِمُفْرَدٍ ولا لِمُنكَّرٍ خِلافاً للكوفيِّين، ولا لِمُفَرَّقٍ، وشَذَّ:

أبو طالب

إنَّ لــلــخــيــرِ ولــلــشَّــرِّ مَــدًى ....

قاله عبد الله بن الزِّبعرى في يوم أُحد وهو مشرك، ثم أسلم، ومدى بفتح الميم بمعنى الغاية، وذلك مفرد يشار به للمثنى، أي: الخير والشر، كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: ٦٨] وقيل: بفتحتينِ، أي: جهة، أي: كلّ منهما جهة إلى شيء نعيمٌ وجحيمٌ، ويحتمل معاني أخر تظهر بالتأمل.

الناصية

إنَّ لــلــخــيــرِ ولــلــشَّــرِ مَــدىً وكـــلا ذلـــكَ وَجْـــهٌ وَقَـــبَـــلْ

قاله عبد الله بن الزِّبَعْرَىٰ بكسر الزاي وفتح الباء يوم أحد قبل إسلامه. **(قوله)**: إن حرف توكيد، وللخير جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: كائن خبرها مقدَّم، وهو خلاف الشرِّ، ويجمع على خيورٍ كفلوس، وخيار كسهام، والشرّ معطوف على الخيرِ، وهو السُّوء والفساد والظَّلم، ويجمع على شرورٍ كتلول، ومدىً بفتح الميم، أي: غاية اسم إن مؤخر، وكلا بكسر الكافِ مقصور الواو لعطف جملة اسمية على مثلها، وكلا مبتدأ مرفوع بالابتداءِ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألفِ منع من ظهورِها التَّعذر، وهو اسمٌ لفظه مفرد، ومعناه مثنًّى، وتلزم إضافته إلى المثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاءني كلا الرجلين، ومثله كلتا، فنقول: جاءتني كلتا المرأتين، أو معنى فقط، نحو: جاءني كلاهما، وجاءتني كلتاهما، ونحو: قوله هنا: وكلا ذلك؛ فإن كلا مضاف لاسم الإشارة، فهو وإن كان لفظه مفرداً لكنه مثنى في المعنى؛ لعوده على الخيرِ والشرِّ، وإذا عاد ضمير على كلا، فالأفصح إفراده مراعاةً للفظِ، وتجوز تثنيته مراعاة للمعنى، ووجه بفتحِ الواوِ وسكون الجيمِ، أي: جهة، خبر عن قولهِ: كلا، وقبل بفتحتين، أي: جهة أيضاً معطوف على وجه عطف تفسير فهو مرفوع وسكن للشر. (يعني): إن للخير والشرّ غاية ينتهيان إليها ويقفانِ عندها، أي: إن الخيرَ لا يدوم والشرُّ لا يدوم، وكلا ذلك المذكور من الخيرِ والشرّ صاحب جهة يصرفه الله فيها، فالخيرُ يصرفه في جهةٍ أخرى والشرُّ يصرفه في جهةٍ أخرى. (والشاهد) في قوله: وكلا ذلك، حيث أضافَ كلا لزوماً إلى مفهمِ اثنين معرف بلا تفريقٍ، وإن كان مفرداً في اللفظِ، فلا يجوز: جاءني كلا زيد، ولا كلا رجلين، ولا كلا زيد وعمرو.

(قوله: ولا يُضافانِ لِمُفْرَد) فلا يقالُ: كِلا زيدٍ.

(قوله: خِلافاً للكوفيِّين) حيثُ أجازُوا إضافَتَهُما إلى مثنى نَكِرة، كأنْ يُقال: (كِلا رَجُلَيْنِ).

(قوله: ولا لِمُفرّق) أي: لاثْنَيْنِ كانَ بَيْنَهُما مُفَرّق بِحرفِ العَطفِ. قوله:

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيّاً وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

كِلا أَخِي وَخَلِيلي واجِدي عَضُداً [في النَّائِباتِ وإِلْمامِ المُلِمَّاتِ]

(وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيّاً) بَلْ أَضِفْهَا إلى مُثَنَّى، أو مَجمُوعٍ ....

أبو طالب

(**قوله: كلا أخي وخليلي واجدي عضداً**) آخره: في النائبات وإلمام الملماتِ. واجدي: خبر كلا، وإفراده باعتبارِ لفظهِ، أو باعتبارِ فاعله، وهو ضمير المتكلّم، والرَّابطة محذوفة، أي: أنا واجدي إياهما عضداً، أي: قوة ومدداً، فإن العضد كنايةٌ عنِ القوةِ، والنائبات: الحادثات. والإلمام: الإتيان والنزول، والملمات: النَّوازل.

الناصية

كلا أخي وخليلي واجِدي عَضُداً في النَّائباتِ وإلمامِ المُلِمَّاتِ

هو من البسيط. (**قوله**): كلا بكسرِ الكافِ مبتدأ مرفوع بالابتداءِ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورِها التَّعذر، وأخي مضافٌ إليه مجرور وعَلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلِّم، منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، وياء المتكلِّم مضاف إليه، وخليلي، أي: صديقي، معطوف على أخي، والياءُ مُضاف إليه، وجمعه أخلاء، وواجدي بكسر الدَّالِ خبر عن كلا باعتبارِ لفظها، وإلا لقال واجد، أي: بالألفِ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره: هو يعودُ على كلا، وياء المتكلِّم مضاف إليه مبني على السُّكونِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وفي محلِّ نصب مفعول أوّل لواجد؛ لأنه من وجد المتعدي لمفعولين وعضداً، أي: معيناً وناصراً مفعوله الثَّاني، وفي النائباتِ، أي: المصائب متعلق بواجد، وهي جمع نائبة، وإلمام بكسرِ الهمزةِ، أي: نزول، معطوف على النائباتِ، والملمات بضمِّ الميمِ وكسر اللامِ، أي: الحوادث التي تحدث في الدَّهرِ، مضاف إليه، وهي جمع ملمة (يعني): كل من أخي وصديقي يجدني عند حلولِ المصائبِ به، ونزول الحوادثِ التي تحدث في الدَّهر عليه معيناً له، ومساعداً، ومقوياً، وناصراً. (والشَّاهد) في قوله: كلا أخي وصديقي، حيث أضاف كلا لزوماً إلى مفهمِ اثنين معرفٍ بتفريقٍ بالعاطفِ، وهو شاذ؛ لأنه يشترط أن يضاف لمفهمِ اثنين معرف بلا تفريقٍ، كما سبق.

(**قوله: أيا**) أي: شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية، أو وصفية وضمير كررتها لأي، لا بالعموم السَّابقِ؛ لأن الوصفيةَ لا تكرر، ولا تنوى بها الأجزاء.

(**قوله: بَلْ أَضِفْها . . . إلخ**) وفي (التصريح) تضاف للنَّكرة مطلقاً) سواء كانت النَّكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو: أي: رجل، وأي رجلين، وأي: رجال و) تضاف (للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١] أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧])

مُطلَقاً، أَوْ مُفرَدٍ مُنكَّرٍ.

(وَإِنْ كَرَّرْتَها فَأَضِفِ) إلى المُفْرَدِ المُعَرَّفِ، نحو:

أبو طالب

(**قوله: لمفرد معرف أياً**) أي: مطلوب استفهامية أو غيرها.

الناصية

ولا تضاف، أي: (إليها) أي: إلى المعرفة حالَ كونها (مفردة) عن التَّثنيةِ والجمعِ (إلا إن كان بينهما) أي: بين أي والمعرفة المفردة (جمع مقدر، نحو: أي زيد أحسن؛ إذ المعنى: أي أجزاء زيد أحسن) فبين أي وزيد لفظ مقدر يدلُّ على الجمعِ، وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواوِ، كقوله):

فَلَئِنْ لَقِيْتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّــي وَأَيُّــكَ فــارِسُ الأَحْــزَابِ

إذ المعنى: أينا فارس الأحزابِ، وإلى هذين الشَّرطين أشار النَّاظم بقوله:

ولا تُــضِــفْ لِــمــفــردٍ مُــعَــرَّفِ ... أيــاً وإن كَــرَّرْتَــهــا فَــأَضِــفِ

أو تَنْوِ الأَجزاء، والسرُّ في ذلك كله أن أياً الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصافِ، فلا يخلو إما أن يرادَ بها تعميم أوصاف بعض الأجناسِ، أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخِّص بأحدِ طرق التَّعريفِ، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى نكرةٍ، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالةِ المنكرِ على العمومِ مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً بحسب ما يراد من العمومِ فيقال: أي رجل، وأي رجلين، وأي رجالٍ، على معنى أي واحد من الرِّجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم، وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة بعضٍ لعدمِ صحة دلالة المعرَّف على العمومِ؛ لذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعاً، وإما مكرراً مع أي بالواو؛ لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى؛ لكونها بمطلق الجمع، وإما على تقدير مضاف دال على الجمعِ.

(**قوله: مُطلَقاً**) أي: سواءٌ كان المثنى والمجموع معرفة أو نكرة كأيّهما، وأي رجلين، وأيهم، وأي رجال بخلاف المفرد، فشرطه التَّنكير.

(**قوله: أَوْ مُفرَدٍ مُنكَّرٍ**) فمِثال المُثنى المُعَرَّف (أيُّكما قامَ) والمُنكَّر (أيَّ رَجُلَيْنِ قاما). ومثال الجَمعِ المُعَرَّف (أيُّكم قامَ) والمُنكَّر (أيَّ رِجالٍ قامُوا) ومِثالُ المُفرَدِ المُنكَّرِ (أيُّ رَجُلٍ قامَ).

(**قوله: وَإِنْ كَرَّرْتَهَا**) بالعطفِ، أي: بالواوِ كما في (التَّسهيل).

(**قوله: وإن كررتها**) أي: سواء كان المجرور بها أولاً ضميرُ المتكلِّم أو غيره، وأوجب بعضهم إضافتها أولاً إلى ضميرِ المتكلِّم، وضمير كررتها يرجع إلى أي لا بالعمومِ السَّابقِ؛ لأنَّ التَّكرار لا يجيء في الوصفيةِ والحالية.

(**قوله: فأضف**) أي: أجز إضافتها إلى ما ذكر.

أَوْ تَنْوِ الأجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيّاً وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

[فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ] أَيِّـي وَأَيُّـكَ فـارِسُ الأَحْـزابِ

(أَوْ) إنْ (تَنْوِ الأَجْزاء) فَأَضِفْها إلَيه، نحو: «أيُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» أي: أيُّ أَجْزَائِهِ.

(وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ) مَعَ اشْتِراطِ ما سَبَق (مَوْصُولَةً أَيّاً) ....

أبو طالب

(قوله: أَيِّيْ وأَيُّكَ فارِسُ الأَحْزابِ) أوله:

فَلَئِنْ لقيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ....

(خاليين) حالٌ عن الفاعلِ والمفعول، أي: وحيدين، والفارسُ: راكبُ الفرسِ، وأحزاب: جمع حزبٍ، وهو الطّائفة، والمعنى: أينا فارس الأحزابِ.

الناصية

(قوله: أيِّي وَأَيُّكَ فارسُ الأَحْزابِ) هو من الكامل. الشَّاهد في أيي وأيك، وذلك أن أياً لا يضاف إلى مفردٍ معرفة إلا إذا تكررت، ولا يأتي ذلك إلا في الشِّعر. فأيي مبتدأ. وأيك عطف عليه. وفارس الأحزابِ خبره، جمع حزبٍ، وهو الطائفة من كل شيء. والجملة مفعول لتعلمن. فافهم (المَعنى): فَلَئِن لَقيتُكَ، والحالُ أنا وأنتَ خالِيَيْنِ (أيْ: وَحِيدَيْنِ) لَتَعْلَمَنَّ آنذاكَ أيّ واحِدٍ مِنّي، ومِنكَ فارِس الأحزابِ (أي: الشّجاع).

(الشَّاهد) في (أيِّي وَأَيُّكَ) حيثُ أُضِيفَ فِيهِما (أيُّ) إلى المَعرِفَةِ للتَّكرارِ، فَفِي الأوَّل ياءُ المُتكلِّم، وفي الثَّاني كافُ الخِطابِ، وكِلاهُما ضَمِيرانِ مَعرِفَة.

(قوله: أَوْ إِنْ تنو الأجزاء) عطفٌ على كررتها، فلهذا حذف الياء للجزم، والمعطوف عليه بمعنى المضارع؛ لأنه شرط، وهو لا يكون إلا مستقبلاً، فحصل تناسب المتعاطفين، وفصل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه بقوله: فأضف؛ لأنه جواب الشَّرط فليس بأجنبي. لا يقالُ: المعطوف له حكم المعطوف عليه، فيلزم تقديم الجزاء على الشَّرطِ؛ لأنا نقول: يغتفر كثيراً في الثَّواني ما لا يغتفر في الأوائلِ، قاله يس.

(قوله: أو أن تنوي) بالمفردِ المعرفِ الجمع. (قوله: فَأَضِفْها إلَيه) أي: إلى المفردِ المعرف.

(قوله: أيْ أيُّ أجْزَائِهِ) رأسُه، أو يَدُه، أو رجلُه، أو غيرها ـ مَثَلاً ـ وفي (الدشتي): ففي التَّقدير أضيفت إلى الجمع لا إلى المفردِ.

(قوله: مَعَ اشْتِراطِ ما سَبَق) من عدم إِضَافَةِ (أيُّ) إلى المُفرَدِ المُعَرَّفِ أبداً.

(قوله: مَوْصُولة أيّا) أياً مفعول باخصص، وبالمعرفة متعلّقة به وموصولة حال من أيّ: متقدّم عليها: أي تختص أي الموصولة، بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه، وهو المفرد،

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

فَلا تُضِفْها إلى نَكِرَةٍ خِلافاً لِابْنِ عُصْفُور، نَحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] (وَبِالْعَكْسِ) أي (الصِّفَهْ) والحالُ فَلا يُضافَانِ إلَّا إلى نَكِرَةٍ كـ «مَرَرْتُ بِفارِسٍ أيِّ فارِسٍ» و«بِزَيْدٍ أيَّ فارِسٍ».

(وَإِنْ يَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهاما فَمُطْلَقاً) ....

أبو طالب

....

الناصية

نحو: امرر بأي الرجلين هو أكرم، وأي الرجال هو أفضل، وأيهم أشد، ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، كما سيأتي. (صبان).

(قوله: فَلَا تُضِفْها... إلخ) أي: لا تضاف أي الموصولة إلا لمعرفة نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ لأن معناها معنى الذي، وهو معرفة، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة، لا تقول: اضرب أي رجل هو أفضل (خلافاً لابن عصفورٍ) في إجازته ذلك (ولا) تضاف (أي المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة) فالأولى (كمررت بفارس أيِّ فارس) بخفض أيّ نعتاً لفارس (و) الثَّانية، كمررت (بزيد أيَّ فارس) بنصب أي على الحالية من زيد، وإنما وجب إضافتها إلى النَّكرة فيهما؛ لأن نعت النَّكرة والحال يجب أن يكونا نكرتين، ومعنى أي فارس كامل في الفروسية، وإليهما أشار النَّاظم بقوله:

..........واخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً أيّاً وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

كما مر. (تصريح). (قوله: نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (الشَّاهد) في إضافةِ (أيّ) إلى المَعرفة، وهي الضَّمير.

(قوله: وبالعكس) من الموصولةِ.

(قوله: الصفة) أي: في المعنى فتدخل الحالية، كما نبه عليه الشَّارح، وكان الأولى أن يقول: وبالضدِّ الصِّفة؛ لأن العكس لغة جعل آخر الشَّيء أوله وليس مراداً هنا. قاله الشاطبي.

(قوله: فَلا يُضافان إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفيةِ الدَّلالة على الكمالِ، والدَّاخلة على المعرفةِ بمعنى بعض، فلا تدلُّ عليه. ويشترط في النَّكرة أن تكون مماثلة للموصوفِ لفظاً ومعنى أو معنى فقط، نحو: مررت برجل أي رجل، وبرجل أي إنسان، ولا يجوز برجل أي عالمٍ وعكسه. قاله الدَّماميني، وغيره.

(قوله: كـ «مَرَرْتُ بفارس... إلخ») فالأول مثال للصِّفة بدليل كون الاسمِ قبلها نكرة، فإن أي نكرة، فطابق الصِّفة مع الموصوفِ، والثَّاني للحال بدليل، كون الاسم قبله معرفة؛ لعدم جواز مجيء الصِّفة النَّكرة للموصوفِ المعرفة، فزيد ذو الحال، وذو الحال معرفة دائماً.

(قوله: فمطلقاً) أي: تكميلاً مطلقاً... إلخ، أو مطلقاً حال من ضمير بها. وتذكير الحال باعتبارِ أنها لفظ لا من ضمير تكن؛ لأن فاء الجوابِ لا تدخل على أجنبي منه. وقضيته جواز إضافة

أي: سَواءٌ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ أوْ نَكِرَةٍ (كَمِّلْ بِها الْكَلَاما) ....

أبو طالب

....

الناصية

الشَّرطية، للمفرد المعرف المنوي به الأجزاء، نحو: أي زيد أعجبك أعجبني، وهو ما صرح به الدَّماميني، بل قول المصنفِ: أو تنو الأجزاء؛ يدلُّ على الجوازِ في الشَّرطيةِ، والاستفهامية؛ لأن كلامه هناك في أي مطلقاً، أي: غير الحاليةِ والوصفيةِ، فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده (سم). ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي مطلقاً جواز إضافة أي الموصولةِ والاستفهاميةِ والشَّرطية إلى المفردِ المعرف إذا كررت، أو نوى به الأجزاء، وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه، أي: الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر، أو تنو الأجزاء، فتأمل. (صبان).

(قوله: فَمُطْلَقاً) أي: فيضافان إليهما، أي: إلى المعرفة والنَّكرة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وإن تـكُـنْ شَـرْطـاً أو اسْـتِـفْـهـامـا فَـمُـطْـلَـقـاً كَـمِّـلْ بـهـا الـكَـلامـا

لأن معنى الاستفهام والشَّرط يؤدي بالمعرفةِ والنَّكرة، ولهما أربعة أمثلة: مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة، نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨] ومثال الشَّرطية المضافة إلى معرفة ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨] ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ومثال الشَّرطية المضافة إلى نكرة (قولك: أي رجل جاءك فأكرمه) والحاصل أن أقسام أي خمسة، وهي ضربا ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو اثنان: المنعوت بها، والواقعة حالاً، وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشَّرطية، فالأولى: نحو: اضرب أياً أفضل، والثَّانية: نحو: قلت ثم أي، والثالثة: نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]. (تصريح).

(قوله: أيْ سَواءٌ أُضيفَ إلى مَعْرِفَةٍ أوْ نَكِرَة) بيان للإطلاق في كلامِ المصنفِ الذي هو في مقابلةِ التقييد في الموضعينِ قبله مطلقاً، أي: سواء كان كل من النَّكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، بدليل قوله: سوى ما سبق... إلخ.

(قوله: كَمِّلْ بِها الكلاما) يعني (أيّ) الشّرطية، و(أيّ) الاسْتِفهاميَّة تضافان إلى النكرَةِ والمَعرِفَةِ، مفرداً كانَ، أوْ مثنًى، أوْ مَجمُوعاً ـ إلّا المفرد المَعرِفَة فَلا تُضافانِ إلَيه، نحو: أي رجل يأتني فله درهم ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨] ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الجاثية: ٦] فظهر أن لأي ثلاثة أحوال: الأول: الإضافة إلى النَّكرة والمعرفة، وذلك في الشَّرطية والاستفهامية، الثاني: لزوم الإضافة إلى النَّكرة، وذلك في الوصفيةِ والحاليةِ. الثَّالث: لزوم الإضافة إلى المعرفةِ، وذلك في الموصولة.

وَالْـــزَمُـــوا إِضَـــافَـــةً لَـــدُنْ فَـــجَـــرّ وَنَـــصْـــبُ غُـــدْوَةٍ بِـــهَـــا عَـــنْـــهُـــمْ نَـــدَرْ

نَحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الجاثية: ٦].

فرع: إذا أُضيفَ أيٌّ إلى مُثَنَّى معرفَةٍ أُفْرِدَ ضَميرُها، أَوْ إلى نكرَةٍ طُوبِقَ (وَأَلْزَمُوا إضافَةً لَدُنْ)

أبو طالب

(قوله: طُوبِقَ) أي: معنى المضاف إليه، والسرُّ في ذلك أن مصداق أي إنما هو جزءٌ من أجزاءِ أولية حواها المضافُ إليه على سبيلِ النَّصِّ والاحتمالِ، ما الجزء الأولُ من الأجزاءِ الأوليةِ للمثنى المعرَّفِ واحد؛ لأن مجموعَ أجزائها الاحتمالية كل اثنينِ اثنينِ من جنسِ مفردهِ فمصدق، أي: المضاف إلى هذا اثنانِ، وإلى ذلك واحدٌ، ولم يجز في الضَّمير مراعاة لفظاً، أي: حذراً من الالتباسِ.

الناصية

(قوله: نَحو ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨] (أيّ) الشَّرطيةِ أضِيف إلى المَعْرِفَةِ (ما)، وعلامَة أنَّه مَعرفة أنّه وصِفَ بِمَعْرِفَةٍ: (الأَجَلَيْن). (شيرازي).

(قوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الجاثية: ٦]) (أيُّ) الاسْتِفهامِيّة أضيفَ إلى النَّكرة: (حَديثٍ) وإلَيكَ الأمثلة لِـ (أيِّ) الشَّرطيةِ، والاسْتِفهامِيَّةِ:

أمثلة (أيّ) الشَّرطية: إضافَتها إلى المُثَنّى المَعرِفَة ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وإلى الجمعِ المعرَّفِ (أيّ الرجالِ قاموا فَلهم دِرْهم) وإلى المفردِ المنكرِ (أيّ رجلٍ قامَ فَله دِرْهَم) وإلى المُثَنّى المنكَّر (أيّ رجلَيْنِ قاما فَلهما دِرْهم) وإلى الجَمعِ المنكرِ (أيّ رِجالٍ قاموا فَلَهُمْ دِرْهَم).

أمثلة (أيّ) الاسْتِفهامِية: إضافَتها إلى المثنى المعَرّفِ (أيّ الرّجلَيْنِ قامَ؟) وإلى الجَمعِ المعرفِ (أيّ الرِّجالِ قامَ؟) وإلى المفردِ المُنكَّرِ (فَبِأيِّ حَديثٍ) وَإلى المثَنّى المنكَّرِ (أي رَجُلَيْنِ قاما؟) وإلى الجَمعِ المنكرِ (أي رِجالٍ قاموا؟). (شيرازي).

(قوله: طُوبِقَ) أي: الضَّمير مع المضاف إليه، نحو: أي رجلين أكرماك.

(قوله: إذا أُضيفَ أيٌّ... إلخ) وهكذا الجَمْعُ في المَعرفةِ إفرادٌ للضَّمير، وفي النَّكرةِ مُطابَقَة، كالأمثِلَةِ المذكورة قبل قليل.

(قوله: لدن) بفتح اللام وضم الدَّال، وفتحها، وكسرها وضمهما، وسكون النون، ويقال فيه لدن كجير ولِدَنَ كخِفْنَ فعل أمر الإناث من الخوف، ولُدْنُ كقلت ماضي المخاطبة، ولُدْنَ كقلن فعل أمر من القول، ولَدَ كعَلَ، ولَدْ كهَلْ، ولُدْ كقُمْ: ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما في (الهمع) و(القاموس). وفي باب التقاءِ السَّاكنينِ من (الهمع) أن نون لدن تحذف لساكنٍ وليها، وشذ كسرها في قوله:

مِــنْ لَــدُنِ الــظُّــهْــرِ إلــى الــعُــصَــيْــرِ .... (صبان)

(قوله: لَدُنْ) وهي (بمعنى عند) فتكون اسماً لمكان الحضور وزمانه، كما أن عند كذلك، وإليها أشار النَّاظم بقوله:

....

أبو طالب

....

الناصية

والــزَمُــوا إضــافــةً لَــدُنْ فَــجَــرْ ....

(إلا أنها) أي: لدن (تختص) عن عند (بستة أمور أحدها أنها ملازمة لمبدأ الغايات) الزَّمانية والمكانيةِ جمع غاية، وهي المسافة، وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات، (فمن ثم) أي: من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغاياتِ، وإن اختلفا في اللزومِ وعدمه (يتعاقبان) أي: يتداولان على شيء واحد (في نحو: جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (في التنزيل) قال الله تعالى في حق الخضر: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ولو جيء بعند فيهما، أو بلدن لصح ذلك، ولكن ترك دفعاً لتكرارِ اللفظ (بخلاف) نحو: (جلست عنده، فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء، هنا)؛ لأن حرف الابتداء، وهو مِنْ غَيْرُ موجود هنا، (و) الأمر (الثَّاني أن الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل، حتى إنها لم تأت في التنزيل منصوبة، وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة، (و) الأمر (الثالث أنها مبنية) على السُّكون، وعلة بنائها شبهها بالحرفِ في لزومِ استعمالِ واحدٍ وهو الظَّرفية، وعدم التَّصرف إلا في لغةِ قيس؛ فإنها معربةٌ عندهم تشبيهاً بعند (وبلغتهم قرئ) ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْه﴾ [الكهف: ٢] بإسكانِ الدَّالِ، وإشمامها الضَّمّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصلِ، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي: فأما ما روي عن عاصمٍ من قراءته لدْنِه بكسر النونِ، فإن ذلك لالتقاءِ السَّاكِنينِ، حيث سكنت الدَّال إسكان الباء من سبعٍ، وليست كسرة إعراب. اهـ. فظهر بهذا أن لدن مبنية دائماً، بخلاف عند فإنها معربة دائماً، (و) الأمر (الرَّابع جواز إضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي:

صَـرِيـعُ غَـوانٍ راقَـهُـنَّ ورُقْـنَـهُ ... لَـدُنْ شَـبَّ حَـتَّـى شَـابَ سُـوْدُ الـذَّوائـبِ

فأضاف لدن إلى جملة شب، والصَّريع: المصروع، وهو المطروح على الأرض غلبة، وغوان بغين معجمة مفتوحة: جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت، أي: استغنت بحسنها عن الحلي، وراقهن ورقنه: أعجبهن وأعجبنه، والذوائب: جمع ذؤابة من الشَّعر، بهمزةٍ بعد الذال المعجمة في المفردِ، وكان حقها أن تثبت في الجمعِ، لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين، فأبدلت الأولى واو، أو هذا البيتِ لا دليل فيه؛ إذ يحتمل أن يكون على إضمارِ أن بدليل أنها تظهر بعدها أحياناً، قاله ابن الشَّجري، ويؤيده تقدير سيبويه في:

....لَـدُ شَـوْلاً........ ....

إن كانت شولاء، ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي، وإبقاء صلته، (و) الأمر (الخامس: جواز إفرادِها) عن الإضافةِ (قبل غدوة)، كقوله:

وهو ظَرفٌ لأوَّلِ غايَةِ زَمانٍ أَوْ مَكانٍ مَبنِيٌّ إلَّا في لُغَةِ قَيْسٍ (فَجَرّ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وما زال مُهْري مَزْجَرَ الكَلْبِ فيهم لَدُنْ غُدْوةً حتَّى دَنَتْ لغروبِ

بنصب غدوة (فنصبها لدن) إما على التَّمييز؛ لأن لدن في آخرها نون ساكنة، وقبلها دال تفتح وتضمُّ وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر، وقد تحذف نونها، فشابهت حركات الدَّالِ حركات الإعرابِ من جهة تبدلها، وشابهت النُّون التَّنوين من جهةِ جوازِ حذفها، فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلاً، فنصبَ غدوة على التمييزِ بلدن، كنصب خلاً براقود، أو على التَّشبيه بالمفعولِ به) في نحو: ضارب زيداً، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى، كما في اسمِ الفاعلِ فعملت عمله، بل قال أبو علي: النُّون في لدن زائدة، نقل ذلك عنه ابن الشَّجري، وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منوّناً حتى نصبت بعدها غدوة. وإليهما أشار النَّاظم بقوله: ونصب غدوة بها أو تنصبها أنت على إضمارِ كان واسمها) وإبقاء خبرها، والأصل: لدن كان الوقت غدوة، والذي دلَّ على الوقت كلمة لدن، قاله ابن مالك وقال: هذا حسن؛ لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده:

.... من لَدُ شَوْلاً ....

فالنَّصب على هذا ليس بلدن، وإنما هو بكان المحذوفة، فلا يصحُّ عطفه على ما قبله بدونِ تقديرٍ.
(وحكى الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي: بعد لدن على إضمارِ كان تامة) أي: لدن كانت غدوة، وقال ابن جني: لشبهه بالفاعلِ فرفع، قال المرادي: فظاهره أنها مرفوعة بلدن، (والجر القياس) كما تجرُّ سائر الظُّروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بَعد لدن إلا منوّنة، وإن كانت معرفة، ولا تنصب غدوة إلا مع وجودِ النونِ في لدن دون حذفها، و«عند» لا يُنْصَبُ شيءٌ من المفرداتِ بَعْدُها.
والأمر (السَّادس أنها) أي: لدن (لا تقع إلا فضلة) بخلافِ عند، فإنها قد تكون عمدة (تقول: السَّفر من عند البصرة)، فتجعل عند خبراً عن السَّفر والخبر عمدة، وهذا مخالف لتصحيحهِ في بابِ المبدأ أن الخبر متعلِّقها لمحذوف إلا أن يقال لما سدّ مسدّه: أعطى ما له من العمدية (ولا تقول): السَّفر (من لدن البصرة) لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمةِ الفَضْلِيَّة. (تصريح).

(**قوله: مَبنِيٌّ**) على السُّكون عند أكثر العربِ لشبهه بالحرف في لزوم استعمال واحد هو الظَّرفية وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار به، ولا يخرج عن الظَّرفية إلا بجرها بمن، وهو الكثير فيه، ولذلك لم يرد في القرآن الكريم إلا بمن كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] (ابن عقيلٍ).

(**قوله: فجر**) فائدته بعد قولهِ إضافة بيان أن عامل الجرِّ هو المضاف، كما هو الصَّحيح، وهذه الفائدةِ لم تستفد إلا من هذا، وقوله في إعمال المصدرِ:

وإفرادُها (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِها) على التَّميزِ، أوِ التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، ....

أبو طالب

....

الناصية

وبــعــد جَـرِّهِ الــذي أضـيــفَ لــه ....

قاله (سم) وتبعه غيره. أقول: ومن قوله في إعمال اسمِ الفاعلِ:

وانـصـبْ بـذي الإعـمـال تـلـواً واخـفـض ....

ومن قوله في الصفة المشبهةِ باسمِ الفاعل:

فـارفـعْ بـهـا وانـصـبْ وجُـرَّ مـع أل فـاحـفـظـه ....

(صبان).

(قوله: فَجَر) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً، ومحلاً إن كان مبنياً أو جملة، فالأول نحو: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النَّمل: ٦] وقوله:

تَـنْـتَـهِـضُ الـرِّعْـدَةُ فـي ظُـهَـيْـري مِـنْ لَـدُنِ الـظـهـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ

والثاني: نحو: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]

والثالث: كقوله:

وَتَـذكُـرُ نُـعْـمـاهُ لَـدُن أنْـتَ يـافِـعٌ ....

صـريـعُ غَـوانٍ رَاقَـهُـنَّ وَرُقْـنَـهُ لَـدُن شَـبَّ حَـتَّـى شـابَ سُـودُ الـذَّوَائِـبِ

ولم يضف من ظروفِ المكانِ إلى الجملة إلا لدن وحيث، وقال ابن بَرْهان: حيث فقط، هذا هو الأصل الشَّائع في لسان العرب. (صبان).

(قوله: وإفرادُها) مبتدأ، خَبَرُهُ (عَنْهُمْ نَدَرْ) أيْ: قَطْعها عَن الإضافَةِ.

(قوله: ونصب غدوة بها) هذا شامل للنَّصب على التَّمييزِ، وللنَّصب على التَّشبيه بالمفعول به، فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النَّصب بإضمار فعل أيضاً (سم).

(قوله: على التمييز) أي: للدن، فيكون من تمييز المفرد، ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم، ففسر بغدوة. قاله الدَّماميني.

(قوله: أو التَّشبيهِ بالمَفعولِ به) أي: لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة، وحذفها أخرى، لكن يضعفه سماع النَّصب بها محذوفة النُّون؛ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن؛ لأن اسمَ الفاعلِ لا ينصب محذوف التنوين، ولا يرد الضارب زيداً، والضاربا عمراً، والضاربو بكراً؛ لأن أل كالعوضِ من التَّنوين في الأولِ والنُّون في الأخيرينِ.

وَمَـعَ مَـعْ فِـيـهَـا قَـلِـيـلٌ وَنُـقِـلْ فَـتْـحٌ وَكَـسْـرٌ لِـسُـكُـونٍ يَـتَّـصِـلْ

أَوْ إضْمارُ كانَ واسْمِها الوارِدِ (عَنْهُمْ نَدَرْ) وكذا رَفْعُها على إضْمارِ كانَ كما حَكاهُ الكُوفِيُّونَ، ويُعْطَف على غُدْوَة المَنصُوبَةِ بالجَرِّ لأنَّهُ مَحَلُّها، وجَوَّزَ الأَخْفشُ النَّصْبَ. قالَ المصنفُ: وهو بعيدٌ عنِ القِياس.

(وَمَعَ) ....

أبو طالب

(قوله: ومع) الأولى: أن تكون لفظةً مع الأولى في المتنِ بالفتحِ، والثَّانية: بالسُّكونِ ليكون

الناصية

(قوله: أوْ إضْمارُ كانَ واسِمِها) فتكون غدوة خبرها أي: لدن كانت السَّاعة غدوة. ويجوز جرُّ غدوةَ بالإضافة على الأصلِ (قَوله: الوارد) بالرَّفع صفة لنصبِ غدوة.

(قوله: عَنْهُمْ نَدَرْ) كقول الشَّاعر:

وما زال مُهْري مَزْجَرَ الكَلْبِ فيهِم لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لغُرُوْبِ

(الشَّاهد) في نَصْب (غُدْوَةً) والنَّصب إمَّا على أنّ (غُدْوَة) تَمييز لـ (لَدُن) أو شبيه بِالمَفعولِ بِهِ لِـ (لدَن) أوْ خَبَر لكانَ مَحذُوفاً، مَعَ اسْمِها تقديره: لدن كان ذلك غُدوة، (وهكذا) نَدَرَ رَفْع (غُدوة) على إضمارِ (كانَ تامَة قَبلَها، أيْ: لَدُن كانَتْ غُدوة).

(قوله: وكذا رَفْعُها) أي: غدوة فتكون اسماً لكان المقدرة. وفي (الصبان) حكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن، فقيل هو بكان تامة محذوفة، والتقدير لدن كانت غدوة. وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لدن وقت هو غدوة، وقيل: على التَّشبيه بالفاعلِ، قال في التصريح: ظاهره أنها مرفوعة بلدن، أي: لشبهها باسم الفاعل فيما مر، قال سيبويه: ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة.

(قوله: لأنَّهُ مَحَلُّها) مراعاة للأصل، أي: الغالب في تالي لدن من الجرِّ فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء، فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعاً في مكان اسم مجرور غالباً، لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر، حتى يراعى هذا المحل، وجاز نصبه مراعاة للفظ، لا يقال: يلزم نصب غير غدوة بعد لدنِ، والنَّصب لم يحفظ إلا فيها؛ لأنا نقولُ: يغتفر في الثَّواني ما لا يغتفر في الأوائلِ، ذكر ذلك الأخفش، واستبعد النَّاظم نصب المعطوفِ، أي: للزوم نصب غير غدوة بعد لدن.

(قوله: بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن، كغيرها من الظروف، ونصب غدوة بعدها سمع على خلافِ القياسِ، فالقياسُ على غدوةٍ بعيد عن القياسِ. (صبان).

(قوله: وَمَعَ) أي: وَألزموا إضافة أيضاً (مَعَ هذا، وأشير بذلك إلى أن مع معطوفة على لدنِ ليكون في كلامِ المصنفِ تصريحٌ بلزومها الإضافة. فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل، ولا ينافي اللزوم،

اسْمٌ لِمَكَانِ الاجْتماعِ ....

أبو طالب

ضميري فيها، وقليل بترتيبِ المرجعين، كما حمل عليه الشارح، ويحتمل العكس على أن يكونَ الضَّمير أن بخلافِ ترتيبِ المرجعين.

(قوله: اسم لمكان الاجتماع... إلخ) فقولنا: جلس زيدٌ مع عمرو جلس زيد في زمان اجتماعِه عمراً، في هذا الزّمان أو في مكانه، كذلك واستعماله في زمانِ الاجتماعِ أكثر.

الناصية

قوله الآتي: تفرد مع... إلخ، لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً، وهي في الإفراد حال على ما سيتضح. (صبان).

(قوله: اسْمٌ لِمَكَانِ الاجْتماعِ) أي: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، المراد بالاصطحابِ ما يشمل القرب، كما في ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّرح: ٥] والمشهور فيها فتح العين، وهو فتح إعراب لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة، ودالاً على حضورٍ، نحو: ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١١٨] أو على قرب، نحو: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّرح: ٦] نقله (سم) عن المصنف.

(قوله: اسم لمكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن الذواتِ، نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصرِ، ومرادفة عند، فتجر بمن كقراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مِن مَّعِيَ﴾ [الأنبيَاء: ٢٤] بكسر ميم من، وحكى سيبويه: ذهبت من معه بالجرِّ، (وهي) اسم بدليل جرها بمن، وتنوينها عند تجردها عن الإضافةِ، نحو: هما معاً (معرب)؛ لأنه ثلاثي الأصل إلا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، (وغَنْم) بفتحِ الغينِ المعجمةِ وسكون النونِ ابن تغلب من وائل، أبو حي (فتبنى على السُّكون) لتضمنِها معنى حرف المصاحبةِ وضع أم لم يوضع، قاله الشَّاطبي (كقوله) وهو الرَّاعي، كما قال الشَّاطبي أو جرير، كما قال العيني:

(فَـرِيْـشِـيَ مِـنْـكُـمُ وهَـوَايْ مَـعْـكُـم ... وإن كـانـتْ زيـارتُـكـم لِـمَـامـا)

الرِّواية بتسكين عين معكم، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة، بل حكم عليه بالضَّرورة، وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسُّكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والريش: اللباس الفاخر أو المال ونحوه، ولماماً بكسر اللام، وتخفيف الميم وقتاً بعد وقت (وإذا لقي) مع (السَّاكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحاباً للأصل أو إتباعاً (نحو: مع القوم) بكسرِ العينِ فتحها وعبارة التَّسهيل، وتسكين عينها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، فأفاد ما لم يفده الموضح، وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو: جئت معك، وتكسر قبل سكون، نحو: جئت مع الرَّجل، ولكن الموضح حاول شرح قولِ النَّاظم:

أَوْ وَقْتِهِ مُعْرَبٌ إِلَّا في لُغَةِ رَبِيعَة؛ فيقُولُونَ (مَعْ) بِتَسْكِينِ العَيْنِ (فِيها) بِناءً، وهو (قَلِيلٌ) .....

أبو طالب

....

الناصية

ومع مع فيها قليلٌ ونُقِلْ ... فتحٌ وكسرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ

(وقد تفرد) مع عن الإضافة، فتنون وتصير (بمعنى جميعاً فتنصب على الحال) من الاثنين، (نحو: معاً). قال:

فلما تَفَرُّقنا كأنّي ومالِكاً ... لِطُولِ اشْتِياقٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات، كقول الخنساء:

وأَفْنَى رِجالي فبادُوا معاً ... فأصبحَ قلبي بهم مُسْتَفَزّا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول، من استفزه الخوف؛ إذا أزعجه، والثاني: كقول متمم بن نويرة:

.... إذا حَنَّتِ الأولى سَجَعْنَ لها معا

أي: إذا صوتت الحمامة الأولى هدرن جميعاً لأجل تصويتها، واختلف في حركة معاً، إذا نونت، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعرابٍ، والكلمة ثنائية في حال الإفرادِ كما كانت في حال الإضافة، وذهب يونسُ والأخفش إلى أن الفتحة فيها، كفتحة تاء فتى؛ لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسماً مقصوراً منقوصاً في الإضافةِ، تاماً في الإفرادِ، ولكن حذفت ألفها في الوصل للسَّاكنين الألف والتنوين، كما حذفت ألف فتى؛ لذلك قال ابن مالك: وهذا هو الصَّحيح لقولهم: الزيدان معاً، والزيدون معاً، فيوقعون معاً في موضعِ رفع كما توقع الأسماءِ المقصورة نحو: هم عدى، ولو كان باقياً على النقصِ؛ لقيل: الزَّيدون مع، كما قيل: هم يد واحدة على من سواهم، واعترض بأن معاً ظرف في موضعِ الخبرِ، فلا يلزم ما قاله. (تصريح).

(**قوله: أوْ وَقْتِهِ**) أي: وقت الاجتماعِ، فقولنا: صليت مع زيدٍ يمكن أن يرادَ به صليت في مكانٍ صلى فيه زيد، أو في وقتٍ صلَّى فيه.

(**قوله: إلا في لغة ربيعة**) وغَنْم؛ فإنها مبنيةٌ عندهم على السُّكون، قيل: لجمودها للزومِها الظرفية، وقيل: لتضمنها معنى المصاحبة، وهو من المعاني التي حقها أن تؤدَّى بالحرفِ، وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة. وزعم بعضهم أن السَّاكنة العين حرف، وادعى النَّحاس الإجماع عليه، وهو فاسد، والصَّحيح أنها باقية على اسميتها، كما أشعر به كلام النَّاظم؛ لأن المعنى في الحالين واحد، والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل، هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك. (صبان).

(**قوله: فيها**) أي: في مع.

وقالَ سيبويه ضَرُورَةً، وَمِنْه:

فَرِيَشِيَ مِنكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ [وَإِنْ كَانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما]

أبو طالب

(قوله: فريشي منكم وهواي مَعْكم) آخره:

.... وَإِنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما

قاله جرير في مدحِ هشامِ بن عبدِ الملكِ، الفاء في (فريشي) كالفاءِ في جزاءِ الشَّرطِ، أو نفسِ فاءِ الجزاءِ على خلافٍ في جوازِ تقديمهِ على الشَّرطِ، والريش بالكسرِ: المال، والخصبُ، والمعاشُ، ولمام بكسرِ اللامِ: التراخي، يقال: فلان يزور لماماً، أي: بمهلةٍ وتراخٍ، أي: قليلاً، والباقي واضحٌ (قوله: بكت عيني اليسرى... إلخ) الزَّجر: المنع، والإسبال: صَبُّ الدمعِ، والباقي ظاهرٌ.

الناصية

(قوله: وَقالَ سيبويه: ضَرُورةً) أي: سكون العَين إنَّما يكون في ضَرُورَةِ الشِّعرِ فَقَط، وليس كذلك، بل هي لغة ربيعة وغَنْم كما مَرَّ، وسيأتي.

(قوله: فريشيَ منكمُ وهواي معْكم... إلخ) قاله جرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك (قوله): فريشي بفتحِ الفاءِ وكسر الراءِ وسكون المثناة التَّحتيةِ، وفي آخره شين مشالة، أي: لباسي الفاخر أو مالي، الفاء بحسب ما قبلها، وريشي مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السُّكون في محلِّ جرٍّ، ومنكم جار ومجرور، متعلِّق بمحذوف تقديره: حاصلٌ خبر المبتدأ، والميم علامةُ الجمعِ، والواوُ للإشباعِ، وهواي أي: حبي، الواو للعطف، وهواي مبتدأ، والياء مضاف إليه مبنيٌّ على الفتح في محلِّ جرٍّ، ومعكم ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بمحذوف تقديره: مقيم خبر المبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وإن الواو للحال من الياءِ في هو، أي: وإن زائدة، وكانت فعل ماضٍ ناقص، والتاء علامة التأنيثِ، وزيارتكم اسمها، والكاف مضافٌ إليه، والميم علامة الجمع، ولماماً بكسر اللام، وتخفيف الميم، أي: قليلة خبرها. (يعني): كل ما عندي من اللباسِ الفاخر، أو المال فهو حاصل منكم، وحبي مقيم معكم في حال كون زيارتي لكم تافهة، وقليلة، ومن بابٍ أولى إذا كانت كثيرة. (والشاهد) في قوله (معكم) حيث بني مع على السُّكون على لغةِ ربيعةَ وغَنْم، وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون لشبهها بالحروفِ في الجمودِ، وقيل: لتضمنها معنى المصاحبةِ، وإن لم يوضع له حرف خلافاً لسيبويه، حيث جعل تسكين العين ضرورة، وخلافاً لبعضهم؛ حيث جعل مع ساكنةِ العين حرفاً، وهذا إن اتصل بها متحرك، كما هنا، فإن اتصل بها ساكن نحو: مع القومِ، فتكون غير حرفٍ، ويصحُّ فتحها طلباً للخفة وكسرها؛ لأنه الأصل في التَّخلص من التقاءِ السَّاكنين، وقال الجمهور: وهو المشهور: إنَّ، مع منصوبة محلاً لا مبنية؛ لأنها مضافة، والإضافة معارضة لشبه الحروفِ.

(وَنُقِلَ) في هذِهِ الحالَةِ (فَتْحٌ وَكَسْرٌ) لِعَيْنِها (لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ) بِها مُسْتَنَدُ الأَوَّلِ الخِفَّةُ، والثَّاني الأَصْلُ في الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

تتمة: لا تَنْفَكُّ مَعَ عَنِ الإضافَةِ إلَّا [إذا وَقَعَتْ] حالاً ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **في هذِهِ الحالَةِ**) أي: حالة بنائِها على سكونِ العَيْنِ.

(قوله: **لِسُكون يَتَّصِلُ بِها**) أي: إذا اتَّصل العين بِساكِن، والْتَقى ساكِنان، نحو: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [العَنكبوت: ٦٩] حيث الْتَقى العين والألف السَّاكِنان، فَنُقِلَ عَن الْعَرَب (فَتْح العَيْنِ) وكسرها، فالفتح؛ طلباً للخفة، والكسر على الأصل في التقاء السَّاكنينِ.

(قوله: **مُسْتَنَدُ الأوَّلِ**) أي: دليل الأول ـ وهو الفتح ـ الخفّة؛ لأن الفتحة أخف الحركات.

(قوله: **والثَّاني... إلخ**) أي: مستند الثَّاني، وهو الكسر القاعدة المعروفة في التقاء الساكنين، وهي (إذا التقى الساكنان حرّك بالكسر). (دشتي).

(قوله: **لا تَنْفَكُّ مَعَ عَن الإضافَةِ... إلخ**) أي: فتفرد عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام؛ لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة، جبراً لما فاتها من الإضافة، فأصل معاً من قولك: جاء الزَّيدان معاً معي، ففعل به ما فعل بفتى، ففتحة العين على هذا فتحة بناء، والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين، هذا ما اختاره ابن مالك. وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب، وليس من باب المقصورِ، واختاره أبو حيان، فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الإفراد، عكس أب وأخ، وأما يد فناقصة فيهما، وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة. واستدلَّ ابن مالك بقولهم: الزَّيدان معاً، والزيدون معاً، كما يقال: هم عدى، ولو كان باقياً على النَّقص لقيل: مع، كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم. واعترض بأن معاً ظرف في موضع الخبر، فلا يلزم ما قاله، وهو ظاهر، قاله الدَّماميني. (صبان).

(قوله: **إلا إذا وَقَعَتْ حالاً... إلخ**) أي: تفرد مردودة اللام، فتخرج عن الظَّرفية وتنصب على الحالِ بمعنى جميعاً، نحو: جاء الزَّيدان معاً، وتستعمل للجمع، كما تستعمل للاثنين، كقوله:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعَا ....

وقوله:

.... إذا حَنَّتِ الأولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقد ترادف عند فتجر بمن، حكى سيبويه ذهبت من معه، ومنع قراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مِنْ مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]. (أشموني).

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً أنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

بِمَعنى جَميع كَقَوْلِهِ:

بَكَتْ عَيْنِيَ الْيُسْرى فَلَمَّا زَجَرْتُها ... عَنِ الْجَهْلِ بَعدَ الْحِلْمِ أسْبَلَتا مَعا

(وَاضْمُمْ بِناءً) وِفاقاً لِلْمبرّد ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **بمعنى جميع**) كذا قال المصنف، ومال إليه في (المغني) وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزّيدان معاً، يدل على اتحاد وقت مجيئهما، بخلاف: جاء الزّيدان جميعاً. (صبان).

(قوله: **بَكَتْ عَيْنِيَ اليُسْرى... إلخ**) المَعنى: بَكَتْ عَيْنِيَ اليُسرى، فَلَمَّا مَنَعْتُهَا عن البكاءِ جَهْلاً بَعدَ الحِلْمِ جَرَتِ العَيْنانِ مَعاً بالدُّموع. (الشاهد) في (مَعاً) حيثُ قُطِعَ عنِ الإضافةِ؛ لأنَّه حال لِفاعل (أسْبَلَتا).

(قوله: **واضمم... إلخ**) هذه إشارة إلى أول الأحوالِ الأربعةِ في غير كقبل وبعد، وسيذكر الشّارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه. (صبان).

(قوله: **وفاقاً لِلْمبرّد**) والجرمي، وأكثر المتأخرين؛ لأنها، أي: غيراً (كقبل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن الإضافةِ، ونية المضاف إليه، ونسب إلى سيبويه، (فهي اسم) لليس (أو خبر) لها، والجزاء الآخر محذوفٌ، فعلى تقدير الاسمية فهي في محلٍّ رفعٍ وعلامة رفعها ضمة مقدَّرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة؛ لأنها ضمة بناء وعلى الخبرية، فهي في موضع نصب، والتَّقدير على الرَّفعِ ليس غيرها مقبوضاً، وعلى النَّصب ليس بالمقبوض غيرها، فحذف من الأول الخبر ومن الثَّاني الاسم، وإلى بناء غير على الضَّم أشار النَّاظم بقوله:

واضمُمْ بناءً غيراً أنْ عَدِمْتَ ما ... له أُضِيفَ ناوياً ما عُدِما

(وقال الأخفش): ضمة غير ضمة (إعراب) وحذف التَّنوين للإضافة تقديراً؛ لأن المضاف إليه ثابت في التَّقدير عنده (لأنها اسم ككل وبعض) في جوازِ القطعِ عن الإضافة لفظاً (لا ظرف) للزَّمان (كقبل وبعد) ولا للمكانِ كفوق وتحت، وعلى هذا (فهي اسم) لليس، وعلامة رفعه الضَّمة الظاهرة (لا خبر)؛ لأن خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضَّمة (جوزهما ابن خروف)، فعلى البناء هي اسم أو خبر، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر، (ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافةِ لفظاً، ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف إليه (فهي خبر)؛ لأنه منصوب واسم ليس محذوف، والتَّقدير: ليس المقبوض غيراً أو غير (والحركة) على هذا (إعراب باتفاق). واعترض بأن غيراً يجوز بناؤها على

(غَيْراً أنْ عَدِمْتَ مالَهُ أُضِيفَ) حال كونك (ناوِياً) مَعنى (ما عُدِما) قال في «شرح الكافية»: لِزَوالِ المُعارِضِ لِلشَّبَهِ المُقْتَضِي لِلْبِناءِ، وهو عَدَمُ الاسْتِقلالِ بالمَفهُومِيَّة.

أبو طالب

. . . .

الناصية

الضَّمِّ إذا أضيفت إلى مبني، فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة، ثم حذف المضاف إليه، وبقي البناء على حالهِ، وعلى هذا فيحتمل أن تكون اسماً وأن تكون خبراً، نعم الفتح مع التَّنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة إعراب باتفاق؛ لأن التَّنوين إما للتمكين، فهو خاص بالمعربِ أو للتعويضِ، فكأن المضاف إليه مذكور، وقيدت حذف ما يضاف إليه غير بقوله بعد ليس، بناء على أنه لا يجوز بعد لا النَّافية، كما صرَّح به في (المغني) وقال: إنه لحن، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في (شرح الشذور)، وورد بأن أبا العباس كان يقول: لا غير بالبناءِ على الضمِّ كقبل وبعد، وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك، وأنشد عليه في بابِ القسمِ من (شرح التَّسهيل):

جَـواباً بـه تَـنْـجُـو اعْـتَـمِـدْ فَـو رَبِّـنـا ... لَـعَـنْ عَـمَـلٍ أَسْـلَـفْـتَ لا غَـيْـرُ تُـسْـأَلُ

تبعهم صاحب (القاموس). (تصريح).

(قوله: إن عَدِمْتَ ما لهُ أضيف) أي: إن كان المضاف إليه معدوماً ومحذوفاً.

(قوله: ما له أضيف) أي: الاسم الذي أضيف إليه لفظ غير، فالصِّلة جرت على غير من هي له لأمن اللبس.

(قوله: ناوياً مَعنى ما عُدِما) أي: من الكلماتِ الملازمة للإضافةِ غير، وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده: وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه، كقبضت عشرة ليس غيرها، جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين.

وفي (الشيرازي): إذا قُطِعَ (غَير) عن الإضافةِ، وجب نيةُ المُضافِ إلَيه ـ أي: قَطعُهُ عنِ الإضافةِ لَفظاً فَقَط لا مَعنىً ـ مَعَ ضَمِّ (غَيرُ) لأنَّه مَبْنِيٌّ حِينئذٍ.

(قوله: وهو عَدَمُ الاسْتِقلالِ بالمَفهُومِيَّة) حاصله: إن غير لا معنى له، إلا إذا انضمّ إلى ما بعده كغير زيد مثلاً، فهو غير مستقلٍّ بالمفهوميَّة، أي: في إفادة المعنى، كما أنّ الحروف كذلك، فشبهه بالحرف يقتضي أن يكون مبنيّاً، لكن الإضافة التي هي من خواصِّ الاسم تعارض تلك الشّباهة فيعرب، ولما زال المعارض، أي: الإضافة رجع إلى البناء. وفي (شرح الشيرازي): إن (غَير) بنفسه لا مَعنى لَهُ بِدُون أنْ يُضافَ إلى شَيءٍ، فهو غيرُ مُسْتَقلٌّ في إفادَةِ مَعنىً، وعَدَمُ الاسْتِقلالِ هذا يقتضِي أن يكونَ مَبنِياً، لكنّ الإضافةَ التي هي من خَصائِصِ المُعرباتِ جَعَلَتْه معرباً، فإذا قطِعَ عن الإضافةِ فَقَد زالَ المانِع مِن بنائِهِ.

قلت: وهي نَظِيرَةُ أيّ، فَيَأْتي في هذِهِ ما قُلته فيها، وهو وُجُودُ هذِهِ الْعِلَّة فيما إذا لَم يُنْوَ المُضافُ إليه مع قَوْلهم بِإِعْرابِها حينئذٍ، فالأحْسنُ ما ذَهَبَ إليهِ الأخْفشُ مِن كَوْنِها مُعرَبَةً في هذِهِ الحالةِ أيضاً، كما أجْمَعُوا على أنّ فَتْحها في هذِهِ الحالَةِ مُطلقاً، وَضَمَّها مَعَ التَّنْوِينِ

أبو طالب

(قوله: وهي نظيرة أي... إلخ) قيل: هذا الاعتراض غير وارد هاهنا؛ لأن المقوي للشبه بالحرفِ في أي، إنما هو لحذفِ صدر الصِّلة، وهو متحقِّق فيها في كلا الحالينِ بخلافِ المقوِّي، فيما نحو: فيه، فإنه إنما هو لنية معنى المضافِ إليه دون لفظِهِ، وهذا لا يتحقَّق فيما نحن فيه إلا في صورةٍ واحدةٍ، وتحقيقُ ذلك أن غير وما بعده لما استعملَ في معنى حرفي محتاج إلى الغيرِ لشبه بذلك الحرفِ في الافتقارِ، واقتضى ذلك الشَّبه بناءه، لكن لزومُ الإضافةِ مانعة من ذلك، وأعرب للأصل، فأما إذا نوى معنى المضاف إليه فقط، لدلَّت تلك الألفاظ عليه دلالة اللفظِ على معنىً في

الناصية

(قوله: قلت: وهي) أي: غير.

(قوله: فَيَأْتي في هذِهِ) أي: في غير ما قلته في أيّ في بابِ الموصولاتِ، عند قول النَّاظم:

أي كـمـا وأعـربـت مـا لـم تـضـفْ ... وصـدر وَصْـلـهـا ضـمـيـر انـحـذفْ

فإنه بعد ما نقل عنهم في وجه بنائها عند الإضافة، وحذف صدرِ الصِّلة من أنه لتأكيدِ مشابهته الحرف؛ من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوفِ.

قال: قلت: وهذه العلَّة، أي: الافتقار موجودة في الحالةِ الثانية، وهي ما إذا لم تضف وحذف صدر صلتها، فلم لم تبن في هذه الحالةِ.

وما قاله في أي يأتي في غير، فإنها إن كانت مبنيّة عند حذفِ المضافِ إليه، ونيّته فلم لم تبن عند حذفه، وعدم نيّته، فإن علة البناء، وهي زوال المعارض، أي: الإضافة موجودة في الثّانية أيضاً.

(قوله: وهو وُجُودُ هذِهِ الْعلَّة) أي: زوال المعارضِ للشّبه، فيما إذا حذف المضاف إليه، ولم ينو هذا. وفي (شرح الشيرازي): أن القَطع عن الإضافةِ يقتضي رُجوع (غير) إلى البِناءِ إذا قطِعَ لَفظاً، ولكن المضاف إلَيه مَنْوِيّ - فهو في الواقِعِ مضافٌ لا مَقطوعٌ عَن الإضافَةِ - فَـ (غَيْر) حينئذٍ يكون مثل (أيّ) إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ لفظاً، وكانَ المضاف إلَيه في النِّيةِ صار مُعرَباً؛ لأنّ المَنْوِيَّ كالمذكور.

(قوله: في هذِهِ الحالةِ أيضاً) أي: كحالاتِها الثّلاث الأُخَر؛ الّتي هي فيها مُعرَبَة، وهي: (١): ما إذا لَم يُنْوَ المُضافُ إلَيه أصلاً. (٢): وما إذا نُوِيَ مَعنى المُضافِ إلَيه دُونَ لَفظِهِ. (٣): وما إذا كانَ المُضافُ إلَيه مَذكوراً.

(قوله: في هذِهِ الحالَةِ) أي: حالة حذف المضاف إليه مطلقاً، سواء كان الفتح مع التّنوين أو بدونه.

الّذي هو قَليلٌ، حَرَكَتا إعرابٍ. وشَرَطَ ابنُ هِشام لِجَوازِ حَذفِ ما يُضافُ إلَيه أنْ يَقَعَ بَعدَ لَيسَ نحو: «قَبَضْتُ عَشْرَةً لَيسَ غَير» أي: لَيس المَقْبُوضُ غَيْرَ ذلك، أَوْ لَيْسَ غَيْرُ ذلِكَ مَقبُوضاً. وَذَكَرَ ابنُ السَّرَّاجِ في الأُصُولِ، وغَيْرُهُ: وُقُوعُها بَعْدَ لا ثُمَّ بِناؤُها عَلى الحَرَكَةِ؛ ....

أبو طالب

غيره، وتشبه الحرف من وجه آخر، فقوي به الشَّبه الأول، ورفع مانعُه فصارت مبنيةً، وأما في الأحوالِ الثلاثة الأخر فلا؛ لأنه لا معنى يدلُّ عليه، أو كان ويدلُّ عليه نفسُ لفظِ ذلك المعنى، وأما الأصلُ فإنما يكونُ مرجحاً عند فقد ما يقتضي نقيض مقتضاه، وأقول: الجوابُ إن المضافَ إليه في المنسي غير منويٍّ بخصوصه، ومنويٍّ بعمومه، كما حققنا سابقاً؛ إذ لا يتصور معاني تلك الألفاظِ إلا بتصور ما تضاف إليها بعمومه، فيرد هاهنا ما يرد في أي، فافهم.

الناصية

(قوله: **حَرَكَتا إعراب**) لا حَرَكَتا بِناءٍ، فَـ (غَير) مُعْرَب في هذه الحالة الّتي نُوي المُضاف إلَيه لا مَبْنِيّ. وفي (الدشتي): ففي حالِ الفتحِ خبر لليس أولاً، كما سيأتي من عدمِ جوازِ حذف المضاف إليه، إلّا إذا وقعت بعد أحدهما، وفي حال الضَّم اسم لها.

(قوله: **نحو: قبضت عشرة ليس غير**) برفع غير على أنها اسم ليس، وخبرها محذوف، رالتَّقدير: ليس غيرها مقبوضاً، وبنصبها على أنها خبر ليس، واسمها محذوف، والتَّقدير: ليس المقبوض غيرها.

(قوله: **أيْ لَيس المَقْبُوضُ... إلخ**) فالأول لما إذا كان (غير) منصوباً، والثاني إذا كان مرفوعاً. وفي (الدشتي): (أوْ) هذِهِ لِبَيان أنّه لا فَرْقَ بين أنْ يكونَ (غَير) خَبَرَ لَيس، واسْمها مَحذُوفاً، أوْ بِالعكس.

(قوله: **وُقُوعُها بَعْدَ لا**) يُقال: (قَبَضْتُ عَشرة لا غَير) وقالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير، وليس من ألفاظ الجحد، فلا يقال: قبضت عشرة لا غير، وهم محجوجون. قال في (القاموس): وقولهم: لا غير؛ لحن غير جيد؛ لأن لا غير مسموع في قول الشاعر:

جَـوَابـاً بِـهِ تَـنْـجـو اعْـتَـمِـدْ فَـوَ رَبِّـنَـا ... لَـعَـنْ عَـمَـلٍ أسْـلَـفْـتَ لا غَـيْـرُ تُـسْـأَلُ

وقد احتج ابن مالك في بابِ القسمِ من (شرح التَّسهيل) بهذا البيت. وكأن قولهم: لحن مأخوذ من قول السِّيرافي: الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحدِ لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السَّماع. اهـ. كلامه، وقد سمع. انتهى. كلامُ صاحب (القاموس)، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في: لا رجل، نقله في (شرح اللباب) عن الكوفيين. (أشموني).

(قوله: **على الحَرَكَة**) لا عَلى السُّكون؛ لأنّ الأصْلَ فيها الإعْرَابُ ـ لأنّها دائمُ الإضافَةِ ـ ولولا

لأنَّ أصْلاً في التَّمكُّنِ، ولَوْلاهُ لَم يُفارِقْها البِناءُ، وكانَتْ ضَمَّةً لِئَلّا يَلْتَبِسَ الإعْرابُ بِالبِناءِ، قالَهُ في «شَرْحِ التَّسْهيل».

وَخَرَجَ بقولِهِ: «إنْ عَدِمْتَ» - إلخ ما إذا لَم يُعْدَمِ المُضافُ إلَيه، وما إذا عُدِمَ ولم يُنْوَ، فإنّها حينئذٍ مُعربةٌ، وسَيأْتي تَصْريحُهُ بِهذِهِ الحالَةِ، وكذا إذا نُوِيَ لَفظُهُ دُونَ مَعناه، كما قاله في «شَرح الكافِيَةِ».

أبو طالب

(**قوله: وكذا إذا نوي لفظه دون معناه**) الاحتمالات العقلية في الغير وأشباهِه بحسب المضاف إليه خمسة، واحد منها غير موجودٍ، وهو نية لفظه دون معناه، والبواقي موجودة، فقول الشارح إذا نوي. . .إلخ. المشعر بهذا القسمِ الغيرِ موجود معناه إذا نوي لفظُه عند نيةِ معناه على أن يكون دون بمعنى عند، أو إذا نوي لفظُه دون معناه فقط، وذلك كما ذكر المعنى مطلقاً عند شرحِ قول المصنف، وأراد به المعنى فقط. فافهم المراد في هذا المقامِ، فإنه من مزالِّ الأقدام.

الناصية

هذا السَّبب، لكانَ مَبْنِياً دائماً لشباهَتِها بالحرفِ شَباهَةً مَعْنَوية، وإنَّما كانَ بناؤُهُ على الضَّمَّةِ، لا عَلى الفتحةِ أوِ الكَسْرَةِ لأنّ (غير) في بَعْضِ حالاتِ إعرابِها تكونُ مَفتوحَةً، أوْ مكسورَةً بلا تَنْوين ـ كـ (لا غيرَ) بِالفتحِ، و(بِغَيْرِ) بِالكسرِ بِنيَّةِ مَعنى المُضافِ إلَيه ـ فلو بُنِيَ على الفَتحِ أوِ الْكَسرِ اشْتُبِهَ حالَةُ البِناءِ بِحالَةِ الإعْرابِ. (شيرازي).

(**قوله: لأنَّ لَها أصْلاً. . . إلخ**) أي: لغير أصلاً في الإعراب؛ لكونها دائمة الإضافة، ولولا ذلك الأصل لما فارقها البناء لشبهها المعنوي بالحرفِ.

(**قوله: لِئلّا يَلْتَبس الإعْراب بالبناءِ**) يعني: أن حالة إعرابها إما منصوبة بالفتحةِ أو مجرورة بالكسرةِ بغير تنوينٍ، فلو كان حالة بنائِها فتحة، أو كسرة التبس حالة بنائها بحالة إعرابها، فلزم في البناء الضمُّ لذلك.

(**قوله: ما إذا لَم يُعْدَم المُضافُ إلَيه**) أيْ: كانَ مَذكُوراً.

(**قوله: فإنّها حينئذٍ**) أي: حين حذف المضاف إليه وعدم نيّته.

(**قوله: وسَيَأْتي تَصْريحُهُ بهذِهِ الحالَةِ**) بقوله: وأعربوا نصباً إذا ما نكّرا، فإن المراد بالتَّنكير هو القطع عن الإضافة لفظاً ونية.

(**قوله: وكذا إذا نُوِيَ لَفظُهُ دُونَ مَعناه**) فالحالاتُ أربعة ذكر المضاف إليه، حذفه مع نية لفظه وحذفه من دون نيّة، وهي في هذه الثّلاثة معربة، وحذف المضاف إليه مع نية معناه، ففي هذه الحالة مبنيّة.

قَـبْـلُ كَـغَـيْـرُ بَـعْـدُ حَـسْـبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالـجِـهَـاتُ أَيْـضـاً وَعَـلُ

وَأَخْرَجَهُ تَقْيِيدِي الْمَنْوِيَّ بالمَعنى. (قَبْلُ كَغَيْرُ) في جَميعِ ما تَقَدَّمَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَأَخْرَجَهُ... إلخ) أي: المُضاف إِلَيهِ المَنْوِيُّ لفظُهُ دُونَ مَعناهُ، أخْرَجَهُ تَقْييدُ الشَّارِحِ (ناوِياً) الّذي قالَه النّاظِمُ بـ (معنى) الّذي ذكره الشّارِح، وفي (الدشتي): فإن الشّارح قيّد قول النّاظم ناوياً بقوله: (معنى) فإنّ هذا القيد أخرج الصُّورة الأخيرة من البناءِ، وهي ما إذا حذف ونوي لفظه.

(قوله: قبل كغير... إلخ) يجوز في قبل، وغير، وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائِها على الضَّمِّ، ورفع قبل، وحسب، وجر غير مع تنوينِ الثّلاثة على مجرد إرادة اللفظِ، ويتعين الضَّمُّ بلا تنوين فيما عدا الثّلاثة؛ لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك. وما وقع في كلام البعضِ تبعاً للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ. وفي (التصريح): منها قبل وبعد، ويجب إعرابهما) نصباً على الظّرفية أو خفضاً بمن فقط في ثلاث صور إحداها أن يصرَّح بالمضافِ إليه، كجئتك بعد الظّهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزّمان، فقد يكونان للمكان كقولك: داري قبل دارك، أو بعدها، فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين، قاله الدّماميني، الصُّورة (الثانية: أن يحذف المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التنوين) على حالهما، كما ذكر المضاف إليه، كقوله:

ومِـنْ قَـبْـلِ نـادى كـلُّ مـولـى قـرابـةٍ فـمـا عـطـفَـتْ مـولـى عـلـيـهِ الـعَـواطِـفُ

بخفض قبل بلا تنوينٍ على نيةِ لفظ المضافِ إليه (أي: ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظِ وقدره ثابتاً (وقرئ) في الشّواذ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قبلِ وَمِنۢ بعدِ﴾ [الرُّوم: ٤] بالخفضِ من غير تنوينٍ، أي: من قبل الغلبِ ومن بعده، وهي قراءة الجحدري والعقيلي، الصُّورة (الثّالثة: أن يحذف المضاف إليه (ولا ينوى شيء) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الإعراب) المذكور بحاله من النَّصب على الظّرفيةِ أو الخفضِ بمن، (ولكن يرجع التّنوين) الذي كان حذف للإضافةِ (لزوال ما يعارضه) من الإضافةِ (في اللفظِ والتقدير؛ كقراءة بعضهم) ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قبلٍ وَمِنۢ بعدٍ﴾ بالجر والتّنوين، وقوله) وهو عبد الله بن يعرب:

فـسـاغَ لـي الـشَّـرابُ وكـنـتُ قَـبْـلاً أكـاد أَغَـصُّ بـالـمـاءِ الـفُـراتِ

بنصب قبلاً على الظّرفية، والرِّواية المشهورة بالماء الحميم، والذي رواه الثّعالبي بالماءِ الفراتِ، قال الموضح، وهو الأنسب؛ لأنه للعذب والحميم الحار، ومنه اشتقاق الحمام، وقيل: الحميم البارد، فهو من الأضداد (وقوله):

ونـحـن قَـتَـلْـنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ خـفـيَّـةٍ فـمـا شَـرِبُـوا بـعـداً عـلـى لَـذَّةٍ خَـمْـرا

فَيُبنى على الضَّم إذا حُذِفَ ما يُضافُ إلَيه ونُوِيَ مَعناهُ، ....

أبو طالب

....

الناصية

بنصب بعداً على الظَّرفيةِ، ويحتمل أن يكون التَّنوين فيه، وفي البيت قبله للضرورة، وهي المسألة المشهورة، قال المرادي: مسألة إذا نونت الغايات للاضطرار، فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعاً عليه قوله:

فما شَرِبُوا بعدُ على لذةٍ خَمْرا ....

ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوباً، كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً .... اهـ

وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً؛ ولذلك نُوِّنا، كما ينون سائر الأسماء النَّكرات تنوين التَّمكين، وقال بعضهم: هما معرفتان بنية الإضافةِ، وتنوينهما تنوين عوض، قال ابن مالك في (شرح الكافية): وهذا القول عندي حسن، وهما (معرفتان في الوجهين قبله) بالإضافة لفظاً في الأول، وتقديراً في الثاني.

(قوله: فيبنى على الضم) لشبهه حينئذٍ بحروف الجواب في الاستثناء به عما بعده مع ما فيه من شبه الحرف في الجمودِ والافتقار، أي: إلى المضاف إليه. فإن قلت: الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مرَّ، قلت: ذاك في المقتضي للبناء الأصلي، أما المقتضي للبناء العارض، فقد يكتفى فيه بالافتقارِ إلى المفرد، هذا ما ظهر لي. ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافةِ لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالتها. وإنما بنيت حيث وإذ حال إضافتهما لفظاً؛ لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة؛ لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف، ولما أبدل التنوين في كلٍّ وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا؛ لقيام البدل مقام المبدل منه، وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض؛ لأنها غير متصرفة فناسبها البناء؛ إذ هو عدم التَّصرف الإعرابي، قاله الرَّضي.

(قوله: إذا حُذِفَ ما يُضافُ إلَيه... إلخ) وفي (التَّصريح): فإن نُوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى، كافتقار الحروف لغيرها، وبنيا على حركة فراراً من التقاء السَّاكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب.

(قوله: ونُوي مَعناهُ) أي: ينوى معنى المضاف إليه. والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه، ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت، وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه، وإنما لم تنتقض الإضافة مع نية المعنى الإعراب؛ لضعفها بخلافها عند نية اللفظ؛ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه.

نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] دُونَ مَا إذا لَمْ يُحْذَف، نحو: «جِئْتُ قَبْلَ الْعَصْرِ» أو حُذِفَ وَلَمْ يُنْوَ، نَحو:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً [أكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ]

أبو طالب

(قوله: فساغ لي الشّراب. . .) آخره:

. . . . أكادُ أغصُّ بالماءِ الحَمِيْمِ

قاله عبد الله بن يعرب، وكان له نار، فأدركه، وساغ بالفارسيةِ كوارأشد، وأغص من الغصة، وهو بالفارسية كلوكير شدن، والحميم بمعنى: البارد والحار، والمراد هنا الأول، ويروى بدل الحميمِ الفرات، أي: السّائغ العذب (قوله: ومِنْ قَبْل نادى) . . . إلخ آخره:

الناصية

(قوله: نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] أي: من قبل كل شيء ومن بعد كلِّ شيء، والدليل على أن المنوي هو المعنى عدم ذكر لفظ كل شيء سابقاً لِيُنوى. (دشتي).

(قوله: نحو: «جئتُ قَبْلَ الْعَصْر») فـ (قَبْلَ) معرَب لِذِكْرِ المضاف إلَيه (الْعَصْر) وعلامة إعرابه نصبه (جئت). (شيرازي).

(قوله: فساغ لي الشراب وكنت قبلاً. . . إلخ) نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصَّواب أنه ليزيد بن الصَّعق.

(قوله): فساغ، أي: سهل، الفاء بحسب ما قبلها، وساغ من بابِ قال فعل ماضٍ، ولي بفتح الياء جار ومجرور متعلق به، والشَّراب، أي: ما يشرب من المائعاتِ فاعلُه، وكنت الواو للحالِ من الياء، وكان فعلِ ماض ناقص، والتاء اسمها، وقبلاً بالتنوين، أي: سابقاً ظرف زمان متعلق بكنت، وأكاد بفتحِ الهمزةِ، أي: أقرب فعل مضارع ناقص، وماضيه كاد، واسمها ضمير مستتر فيها، وجوباً تقديره: أنَا. وأغصُّ بفتح الهمزةِ وفتح الغين المعجمة، أي: أشرق فعل مضارع، وأصله: أغصص من باب تعب، وفي لغة من باب قتل؛ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا وجملة أغص في محلِّ نصب خبر أكاد، وجملة أكاد في محلِّ نصب خبر كان، وبالماءِ متعلِّق بأغص، والحميم بفتحِ الحاءِ المهملة وكسر الميمِ: صفة للماء، وهو يطلق على الماءِ الحارِّ؛ ولذا سمِّي الحمام حماماً؛ لاحتوائه على الماءِ الحميمِ، أي: الحار، وليس بمراد، وعلى الماء البارِدِ، وهو المرادُ، فيكون من بابِ تسميةِ الأضدادِ، قال الخليل: واستعمال الشيء في الضدين من عجائبِ الكلامِ، وإنما هما لغتان لقومين. انتهى. وروي بالماءِ الفراتِ، أي: العذبِ، وهو الأنسب (يعني): لما أدركت ثأري سهل دخول ما يشرب من المائعاتِ في حلقي، وقد كنت سابقاً قريباً من أن أشرق بالماء العذبِ. (والشّاهد) في قوله: قبلاً، حيث أعربت مع التنوين لحذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه ولا معناه، وتكون حينئذٍ نكرة.

أو نُوِيَ لفظُهُ، نحو:

ومِنْ قَبْلُ نادى كُلُّ مَوْلى قَرابَةً [فَما عَطَفَتْ يَوْماً عَلَيْهِ الْعَواطِفُ]

أبو طالب

.... فما عطفَتْ مولى عليهِ العَوَاطفُ

المراد بالمولى ابنُ العمِّ، وهو يدلُّ من هاءِ عليه قدِّم للضَّرورة، أي: نادى قبل ذلك اليوم كلَّ ابن عمٍّ قرابته، وخرجَ حتى يعينوه فيما هو فيه من حربٍ أو نازلة منزلة به، فما رحم عليه أحد منهم، ولا أجاب لدعائهِ الرَّاحمون. وروي بدلُ المولى يوماً.

الناصية

(قوله: أو نُوِي لفظُهُ) وفي (الأشموني): أما إذا نوي ثبوت لفظ المضاف إليه، فإنها تعرب من غير تنوينٍ، كما لو تلفظ به، أي: ومن قبل ذلك، وقرئ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قبلِ وَمِنْ بعدِ﴾ [الرُّوم: ٤] بالجرِّ من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوينٍ أيضاً. فإن قطعت عن الإضافةِ لفظاً ومعنى، أي: لم ينو لفظ المضاف إليه، ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار، كما أشار إليه بقوله: (وَأَعْرَبُوا... إلخ).

(قوله:

ومِنْ قَبْلِ نادى كُلُّ مَوْلى قَرابَةٍ فما عطفَتْ مَوْلَى عليهِ العَوَاطِفُ

هذا البيت من الشَّواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائلٍ معين، مع كثرةِ استشهادِ العلماءِ به، وهو من شواهدِ ابن عقيل (ش ٢٣٢)، واستشهد به الأشموني في بابِ الإضافة (رقم: ٦٤٢) واستشهد به.

(قوله): ومن قبل الواو، بحسب ما قبلها ومن قبلِ جار ومجرور متعلق بنادى، وقبل بلا تنوين؛ لأنها مضافة لمنوي ثبوته محذوف لفظه، أي: ومن قبل ذلك، ونادى فعل ماض وكل فاعله، ومولى بالتنوينِ، أي: ابن عم مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين منع من ظهورها التَّعذر، وقرابة مفعول نادى أو مجرور بإضافة مولى بغير تنوين إليه، والمفعول محذوف تقديره: قرابته، وفما: الفاء للعطفِ، وما نافية، وعطفت أي: حنت وشفقت فعل ماضٍ، والتَّاء علامة التَّأنيث، ومولى بدل من الضَّمير المجرور بعلى بعده بدل كل من كل قدم عليه في الشعر، وعليه متعلق بعطفت، والعواطف فاعله، والمراد بها الأمور المقتضية للعطف من المروءة والصَّداقة، ونحوهما. (يعني) ونادى كل ابن عم قرابته من قبل وقوعِ ما حلَّ به من الحربِ ونحوه: لأجل أن يعينوه فيه، فما رحمه أحدٌ منهم، ولا أجابه لدعائه، بل باشرَ الحربَ ونحوه بنفسِهِ من غيرِ معينٍ. (والشاهد) في قوله: قبل، حيث أعربت لحذفِ المضافِ إليه ونية لفظهِ؛ وذلك لأن المنوي كالثابت، وتكون حينئذ معرفةً. (وفيه شاهد آخر) وهو أنه قد يحذفُ المضافُ إليه،

والأحسنُ فِيها أيضاً وفيما بَعدَها ما اخْتارَهُ الأَخْفشُ مِنَ الإعْرابِ مُطلقاً، ومِثْلها أيضاً (بَعْدُ) فَتُبْنَى وَتُعْرَبُ على التَّفْصيلِ المُتَقَدِّمِ كالآيَةِ السَّابِقَةِ، ونحو: «جِئْتُ بَعدَ الْعَصْرِ»، وقُرِئَ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قبلِ وَمِنْ بعدِ﴾، وكذا (حَسْبُ) نحو: «قَبَضْتُ عَشْرَةً فَحَسْبُ» ......

أبو طالب

....

الناصية

ويبقى المضافُ على حالِه من غيرِ أن يعطفَ على هذا المضاف اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف، كما سيأتي.

(**قوله: والأحسنُ فيها**) أي: في قبل، وفي الأسْماءِ الّتي تذكَرُ بَعدَها، وهي (بَعدُ) (حَسبُ) (أَوَّلُ) (دُونُ) (الْجِهاتُ السِّت) (عَلُ).

(**قوله: مُطلقاً**) ذكر المضافُ إليه أم حذف، نُوِيَ لفظه أو معناه أم لم ينو.

(**قوله: على التَّفْصيل المُتَقَدِّمِ**) فتبنى إذا حذف ما يضاف إليه، ونُوي معناه، وتعرب في غيره من الحالاتِ.

(**قوله: كالآية السَّابقَةِ**) وهي ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] في قراءةِ الجماعة السَّبعة بالضمِّ بغير تنوين، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية، والأصل، والله أعلم: لله الأمر من قبلِ الغلب ومن بعده، وقال الحَوْفِيُّ: إنما يبنيان على الضَّمِّ إذا كان المضافُ إليه معرفة، أما إذا كان نكرةً، فإنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا. اهـ. وإذا بنيت الظُّروف على الضَّمِّ تسمى غايات؛ لأن الأصلَ فيها أن تكون مضافةً، وغاية الكلمةِ المضافةِ ونهايتها آخرُ المضافِ إليه؛ لأنه تتمته إذ به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه، وتضمنه المضاف، صار آخر المضافِ غايته، قاله الدَّماميني.

(**قوله: ونحو: «جئتُ بَعدَ الْعَصر»**) مثال لإعرابها عند ذكر المضاف إليه.

(**قوله: وقُرِئَ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قبلِ وَمِنْ بعدِ﴾**) بجرِّ (قبْل وبَعْد) على أنْ كونَ معرباً، بِحَذفِ المضافِ إليه ونِيَّةِ لَفظِهِ، أي: مِن قَبلِ الغَلَبِ ومن بَعدِ الغَلَبِ، و(جِئتُ بَعدَ العَصْرِ) مُعرَب أيضاً لِذِكرِ المُضافِ إلَيه، و(جِئتُ قَبلاً) مُعرَب لِقَطْعِهِ عنِ الإضافَةِ، وَعَدَمِ نِيَّةِ المُضافِ إليه. و(جِئتُ قَبلاً) مُعرَب لِقَطْعِهِ عنِ الإضافَةِ، وعَدَمِ نِيَّةِ المُضافِ إلَيه لا لَفظاً ولا مَعنى.

(**قوله: وكذا حَسْبُ**) أي: المشربة معنى لا غير؛ لأنها التي تقطع عن الإضافة لفظاً، كما سيأتي.

(**قوله: وكذا حسب**) بسكون السِّين (ولها) في العربية (استعمالان أحدهما أن تكونَ بمعنى كاف اسم فاعل كفى، (فتستعمل) مضافة (استعمال الصِّفات) المشتقة (فتكون نعتاً لنكرة)؛ لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه (كمررت برجل حَسْبِكَ من رجل، أي كاف لك عن غيره، وحالاً

....

أبو طالب ـــــــــــــــــــــــــــــ

....

الناصية ـــــــــــــــــــــــــــــ

لمعرفة، كهذا عبد الله حَسْبَك من رجل) بنصب حسب على الحالِ من عبد الله، أي: كافياً لك عن غيره.

(و) تستعمل (استعمال الأسماء) الجامدة، فترفعُ على الابتداءِ (نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]) فحسبهم مبتدأ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة، وجهنم خبره ويجوز العكس، وهو أولى؛ لأن جهنم معرفة بالعلميةِ وحسب نكرة، وتنصب اسماً؛ لأن نحو: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] فحسبك اسم إن، والله خبرها، وهذا يؤيد الإعراب الأول، ويجر بالحرفِ، نحو: (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ، ودرهم خبره، ولا يجوز العكس؛ لأن حسبك نكرةٌ مختصة، ودرهم غير مختصٍّ.

(وبهذا) الاستعمال الثاني (يرد على من زعم أنها اسم فعل) بمعنى يكفي (فإن العوامل اللفظية) نحو: أن والباء في المثالين الأخيرين (لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق)، ولا العوامل المعنوية على الأصحِّ.

(و) الاستعمال (الثاني) من أصلِ التَّقسيمِ (أن تكون) حسب (بمنزلة لا غير في المعنى، فتستعمل مفردة) عن الإضافة في اللفظ، ويُنوى اللفظ المضاف إليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السَّابقين (ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها بها هذا المعنى) الدَّال على النَّفي (و) تجدد لها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء، وبناؤها على الضَّمِّ) بعد أن كانت معربة بحسبِ العواملِ (تقول) في الوصفية: (رأيت رجلاً حسب و) في الحالية (رأيت زيداً حسب) فحذف المضافَ إليه منهما، ونُوِيَ معناه فبنيت على الضَّمِّ. (قال الجوهري: كأنك قلت: حسبي أو حسبك، فأضمرت ذلك ولم تنون) اهـ. وعَنَىٰ بالإضمار الحَذْفَ، فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما، أضمرته في نفسك ولم تنون؛ لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضَّم كقبل وبعد (وتقول) في الابتداء: (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أي: فحسبي ذلك) والمعنى: رأيت رجلاً لا غير، ورأيت زيداً لا غير، وقبضت عشرة لا غير، ودخلت الفاء في الأخيرة تَزْيِيناً للفظ، كما تدخل على قط في قولك: قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) في قوله في النَّظم:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أولُ ... ودُونُ والجِهَاتُ أيضاً وَعَلُ
وأعْرَبُوا نَصْباً إذا ما نُكِّرا ... قَبْلاً وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(أنها) أي: حسب (تعرب نصباً إذا نكرت كقبل، وبعد، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظُّروفِ (إلا إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة. اهـ.) كلامه (فإن أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الإضافة) لفظاً (اقتضى أن استعمالها حينئذ) أي: حين إذ قطعت عن الإضافةِ منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (أنها كانت مع الإضافة معرفة) بالإضافة

أي: فَحَسْبِي ذلك، و«هذا حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ» و(أَوَّلُ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(و) هذان الاقتضاءان (كلاهما ممنوع). أما الأول؛ فلأنها إذا قطعت عن الإضافةِ، وجب بناؤها على الضَّم، وأما الثاني؛ فلأنها نكرة دائماً أضيفت أم لم تضف (وإن أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراط التَّنكير حينئذ) أي: حين إذ كانت مضافة (لأنها لم ترد) في كلامهم (إلا) نكرة (كذلك)؛ لأن إضافتها لا تفيد التعريف، وإنما هي في تقدير الانفصال، كما صرَّح به ابن مالك في (شرح العمدة) (وأيضاً، فلا وجه لتوقفه) أي: لتوقف أبي حيان (في تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أي: حين إذ كانت مضافة (فإنه) أي: فإن نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى إنه مذكور في كتاب الصِّحاح) للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديماً وحديثاً (قال) صاحب (الصِّحاح) فيه: (تقول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقول في المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجلٍ، فتنصب حسبك على الحال. اهـ.) نصه. فحسبك في الأولِ وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها، وفي الثاني وقعت بعد معرفةٍ فنصبت على أنها حال منها، وهي في الصُّورتين نكرة، وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التَّعريف، وأيضاً، فلا وجه للاعتذارِ عن ابن مالك بذلك، أي: بنصبها على الحالِ؛ إذ تنزلنا، وقلنا: إن لها حالة تعريفٍ وحالةَ تنكيرٍ (لأن مراده) بقوله:

وأعــربــوا نــصــبــاً إذا مــا نــكــرا ....

(التَّنكير الذي ذكره في قبل وبعد، وهو أن يقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً) وينصب على الظَّرفية بحيث يقال: رأيت زيداً حسباً وفحسباً، ولم يسمع ذلك لا مطلق التَّنكير، كما توهمه أبو حيان، وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد، فالصَّواب أن يحمل عموم قوله:

.... ومــا مــن بــعــده قــد ذكــرا

على المجموعِ، لا على كل فرد فرد، حتى لا يرد عليه حسب وعَلُ الآتية. (تصريح).

(قوله: أيْ فَحَسْبي ذلك) فحذف المضاف إليه وهو ياء المتكلِّم، وهو معناه، فبني حسب على الضَّمِّ.

(قوله: و«هذا حَسْبُك مِنْ رَجُل») مثال لإعرابه عند ذكر المضاف إليه.

(قوله: وأول) الصَّحيح أن أصله أَوْأَل بهمزة بعد الواوِ، بدليل جمعه على أوائل، فقلبت هذه الهمزة واواً، وأدغمت فيها الواو الأولى. وقيل: ووأل قلبت الهمزة واواً، والواو الأولى همزة، وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماعِ واوين أول الكلمةِ، وهل يستلزم ثانياً أَوْ لا، قال في (الهمع):

كما حكاهُ الفارِسِيُّ مِن قَوْلِهِم: «ابْدَأْ بِذا مِنْ أَوَّلُ» ....

أبو طالب ——————

....

الناصية ——————

الصَّحيح لا، فتقول: هذا أول مال اكتسبته، ثم قد تكتسب بَعْدُ شيئاً وقد لا، وقيل: يستلزم، فلو قال: إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكراً ولم تلد غيره وقع الطَّلاق على الأول، دون الثَّاني. اهـ. ويستعمل اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو: ماله أول ولا آخر، وبمعنى السَّابق نحو: لقيته عاماً أولاً، فيصرف، وقد تلحقه تاء التأنيث، ووصفاً بمعنى أسبق فيمنع الصَّرف للوصفية، ووزن الفعل وتليه من، فيقال: هذا أول من هذين، فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه، أو جارياً مجراه على الخلافِ، وظرفاً نحو: رأيت الهلال أول الناس، أي: قبلهم، قال ابن هشام: وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافةِ بني على الضَّم، قاله يس وغيره. وقال اللقاني: قال الرَّضي: لما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القولِ الصَّحيحِ، يعني: أنه أفعل من وول، لا مما استعمل منه اسم كأحنك خفي فيه معنى الوصفية؛ إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتقِّ منه، واتصاف ذلك المشتق به كأعلم، أي: ذو علم أكثر من علم غيره، وأحنك، أي: ذو حنك أشدُّ من حنك غيره، وإنما تظهر وصفية أول بسببِ تأويله، وهو أسبقُ، فصار مثل: مررتُ برجلٍ أسد، أي: جريء، فلا جرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكرِ الموصوفِ قبله ظاهراً، نحو: يوماً أولَ أو ذكر من التَّفضيلية بعد ظاهرٍ؛ إذ هي دليلٌ على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كأنكل، فإن خلا منهما معاً، ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر؛ لخفاء وصفيته، كما مرَّ يقال: ما تركت أولاً ولا آخراً، ويجوز حذف المضافِ إليه من أول، وبناؤه على الضَّمِّ إذا كان مؤولاً بظرفِ زمانٍ، نحو: قوله:

.... عـلـى أيِّـنـا تَـعْـدُو الـمـنـيَّـةُ أَوَّلُ

أي: أول أوقاتِ عدوها، ويقال: ما لقيته مذ عامٍ أول، يرفع أول صفة لعامٍ، أي: عام أول من هذا العامِ، وبعض العرب يقول: مذ عام أول بفتح أول، وهو قليل، حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفاً، كأنه قيل: مذ عامك، وفي تأويل أول بقبل إشكالٌ؛ لأن أول الشَّيء أسبق أجزائه، فمعنى أول عامك أسبق أجزائه، إما من الليالي، أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى قبل عامك الزَّمان الذي يتقدَّم جميع أجزائه، ولو كان بمعنى قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه فوجب بناؤه على الضم، وتقول: إذا لم تر زيداً يوماً قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره مذ يومين قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول من أمسٍ ولا يتجاوز ذلك. اهـ. وقضيته أنه قد يعرب منصوباً وليس بظرف. (حمصي).

(قوله: الفارسي) أبو علي.

(قوله: ابدأ بذا من أول) بالضمِّ على نيةِ معنى المضافِ إليه، والأصلُ من أولِ الأمرِ (وبالخفضِ على نيةِ لفظِه، وبالفتحِ على نيةِ تركهما، ومنعه من الصَّرفِ للوزنِ والوصفِ)؛ لأنه اسم

بالضَّمّ عَلى نِيَّةِ مَعنى المُضافِ إلَيه، والْجَرِّ عَلى نِيَّةِ لَفظِهِ، والْفَتْحِ على تَرْكِ نِيَّتِهِ، ومَنْعِ صَرْفِهِ لِلْوَزْنِ والْوَصْفِ (وَدُونُ ....

أبو طالب

....

الناصية

تفضيل بمعنى الأسبقِ، واستفيد من حكايةِ أبي علي أن أول له استعمالانِ: أحدهما: أن يكون اسماً، كقبل، والثاني: أن يكون صفة كالأسبق، وقال آخر:

إذا أنا لم أؤمِنْ عليكَ ولم يَكُنْ لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ

بالضَّمِّ. وأنشد سيبويه:

لا يحملُ الفارس إلا الملبُّونْ المحض من أمامِه ومن دُونْ

بالسُّكون؛ والقافيةِ هنا لو كانت مطلقة الرّوي لكان مبنياً على الضَّم؛ لأنه في نية الإضافة، قاله الشَّاطبي، وتقول: جلست يمين وشمال، وفوق وتحت بالضَّمِّ فيهن، والأصل يمينك وشمالك، وفوقك وتحتك. (تصريح).

(**قوله: من أول**) أي: أول غيره أي: من قبله.

(**قوله: بالضَّمِّ**) أي: بضم اللامِ على البناءِ لنيةِ المضافِ إليه معنى.

(**قوله: والْجَرِّ عَلى نِيَّةِ لَفْظِهِ**) أي: والكسرة على نيةِ المضافِ إليه لفظاً.

(**قوله: والْفَتْحِ... إلخ**) أي على الإعرابِ لعدم نيةِ المضافِ إليه لفظاً ومعنىً، وإعرابها إعرابُ ما لا ينصرف للصِّفةِ، ووزن الفعلِ، أي: غير منصرفٍ لِسَبَبَيْنِ وزن الفِعلِ؛ لأنّه على وَزْن (أفعل) (والْوَصْف)؛ لأنّ الأوَّليَّةَ وصف، ونحو: (مِن أوَّله) بالجَرِّ مُعرَبٌ أيضاً لذكر المُضاف إلَيه.

هذا، ولا ينافيه أن الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى قبل لا في التي هي وصف بمعنى أسبق؛ لأنه ذكر الفتح استطراداً لتتميم ما حكاه الفارسي، ولعل المعنى حينئذ ابدأ بذلك في وقتٍ أسبق من غيره.

(**قوله: لِلْوَزْنِ والوَصْف**) أي: لأنه على وزنِ أفعل؛ ولأنه وصف فاجتمع العلّتان فمنع من الصَّرف ففتح لذلك، وأما الجرُّ على نيةِ لفظهِ، فإن غير المنصرف إذا أضيف يجرّ بالكسرةِ بخلافِ ما إذا ترك نيته، فيجرُّ بالفتحِ. (دشتي).

(**قوله: ودون**) هو اسمٌ للمكانِ الأدنى من مكان المضاف إليه ك: جلست دون زيد، ثم توسع فيه باستعماله في الرُّتبة المفضولة تشبيهاً للمعقولِ بالمحسوسِ، ك: زيد دون عمرو فضلاً، ثم توسَّع فيه باستعمالهِ في مطلقِ تجاوز شيء إلى شيء، كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة، وأكرمت زيداً دون عمروٍ هذا، وله حالات أربع (أ): ذِكر المُضافِ إلَيه (جِئتَ مَعَ القَوْمِ ودونهم) أي: كنتُ آخِرَ

وَالْجِهاتُ) السِّتّ (أَيْضاً) نحو:

[إذا أنا لَمْ أُومِنْ عَلَيْكَ] وَلَمْ يَكُنْ لِقاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَراءُ وَراءُ

أبو طالب

(**قوله: ولم يك لقاؤك**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

إذا أنا لم أُوْمِنْ عليَّ ولم يكن لقاؤك إلا من وَراءُ وراءُ

لم أؤمن، أي: لم أطمئن، ووراء وراء كأنه من قبيل سلطانِ السلاطينِ، وتأكيد لحجب حجابهِ، قيل: يمكن أن يكون جزاؤه أمراً محذوفاً، أي: فسنحَ اعتقادي عنك.

الناصية

شَخْصٍ منْهُمْ (ب): قَطْعه عن الإضافةِ (جِئْتُ مَعَ القَوْمِ ودونا) (ج): حَذْف المُضافِ إلَيه ونِيَّة لَفْظِهِ (جِئتَ مَعَ القَوْمِ ودُونَ)، وهذِهِ الثَّلاثة (دُونَ) فيهَا مُعَرب (د): حَذْفُ المُضافِ إلَيه، ونِيَّة مَعناه (جِئْتُ مَعَ القَوْمِ ودُونُ)، و(دُونُ) في هذِهِ مبني على الضَّمِّ، وعَلى قَوْلِ الأخْفَش: مُعرب أيضاً.

(**قوله: والجهات**) أي: أسماؤها، وهي فوق وتحت وقدام، وأمام، ووراء وخلف وأسفل، وكذا يمين وشمال على ما في (الهمع) وغيره. وخالف الرَّضي، فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضَّمِّ، أو معربين بلا تنوين. (صبان).

(**قوله: والجهات الست**) كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت، وهي على التَّفصيلِ المذكور في قبل وبعد، من أنها إذا أضفت نصباً، أعربت نصباً على الظَّرفية أو خفضاً بمن، وإذا لم تضف لا لفظاً، ولا تقديراً أعربت الإعراب المذكور، ونونت، وإذا حذفَ المضافُ إليها، فإن نُوِيَ لفظه أعربت الإعراب المذكور، ولم تنون، وإن نُوي معناه بنيت على الضَّمِّ (تقول: جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضَّمِّ فيهما (تريد خلفهم وأمامهم) ولكنك حذفت المضاف إليهما، ونويت معناه وبنيتهما على الضَّمِّ (قال) رجل من بني تميم:

لعنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عليه مِنْ قُدَّامُ

بالضمِّ، والأصل من قدامه، فحذف المضاف إليه، ونوي معناه فبناه على الضَّم، وتعلة بفتحِ التاءِ المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديدِ اللامِ؛ علم رجلٍ، ويروى ابن مزاحم، ويشنُّ بضمِّ الياء المثناة تحت وفتح الشينِ المعجمةِ. (تصريح).

(**قوله: إذا أنا لَمْ أومِنْ عَلَيْكَ... إلخ**) لم أقف لهذا الشَّاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أومن» أصله أؤمن ـ بهمزة مضمومةٍ هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة ـ فقلبت الهمزة الثَّانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أولِ كلمةٍ،

وحَكى الكِسائيُّ «أَفَوْقَ تَنامُ أَمْ أَسْفَلَ» بِالنَّصْبِ ....

أبو طالب

....

الناصية

وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مدٍّ من جنسِ حركةِ الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثَّانية ألفاً، نحو: آمن وآثر وآدم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثَّانية ياء، نحو: إيمان وإيثار، وإن كانت الأولى مضمومةً قلبت الثانية، واواً، نحو: أوثر وأومن، «وراء» كلمة بمعنى خلف؟ ويكون معناها ما استتر عنك، ولم تشاهده عيناك.

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً؛ لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبلُ ولا يبشُّ.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزَّمان خافضٌ لشرطِه منصوب المحل بجوابه، «أنا» نائب فاعل لفعلٍ محذوف يفسره المذكور بعده، على الرَّاجح عند جمهورِ البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائبِ فاعلهِ جملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا «خافض لشرطه» وقوله: «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «أومن» فعل مضارعٍ مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السُّكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا، والجملة من الفعل المذكورِ ونائب فاعله المستتر لا محلَّ لها مفسرة؛ لأنها دلَّت على الفعلِ الذي يكون بعد إذا. «عليك»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بقوله: أومن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزمٍ ونفيٍ وقلبٍ «يكن» فعلُ مضارعٍ مجزوم بلم، «لقاؤك» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعلٌ بها على تقديرِ كونها تامة، ولقاء مضاف، والكاف ضميرُ المخاطبِ مضاف إليه، مبني على الفتحِ في محلِّ جر، «إلا» أداةُ استثناءٍ ملغاة لا عملَ لها، «من» حرف جرٍّ، «وراء» ظرف مكان مبني على الضَّمِّ في محلِّ جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله: «لقاء» فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حالٍ من الفاعل، «وراء» تأكيد للأولِ.

الشَّاهد فيه: قوله: «من وراء وراء» حيث وردت الرِّواية بضمِّ هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرفِ الجرِّ؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضَّمِّ، وإنما بنيت؛ لأنه حذفَ المضاف إليه ونُوي معناه لا لفظه. وفي (الدشتي): يحتمل جرُّ الوراء الأول لإضافته إلى الوراء الثَّاني، والوراء الثاني يكون مبنياً على الضمِّ لحذف ما أضيف إليه، ونيّة معناه، فيكون البيت شاهداً للإعراب والبناءِ، ويحتمل أن يكونا مبنيّين على الضَّمِّ لحذف المضاف إليه منهما، فيكون شاهداً للبناءِ فقط. (دشتي).

(**قوله: بالنَّصْبِ**) في (فوق) و(أسفل)؛ لأنهما معربانِ إذِ المضاف إليه، وهو «هذا» لَفظه منوي. (شيرازي).

أي: أَفَوْقَ هذا (وَعَلُ) بِمَعنى الْفَوق، نحو:

[وَلَـقَـدْ سَـدَدْتُ عَـلَـيْـكَ كُـلَّ ثَـنِـيَّـةٍ] وَأَتَـيْـتُ فَـوْقَ بَـنِـي كُـلَـيْـبٍ مِـنْ عَـلُ

أبو طالب

(قوله: وأتيت فوق. . . إلخ) أوله:

ولـقـدْ سَـدَدْتُ عـلـيـك كُـلَّ ثَـنِـيَّـةٍ . . . .

الثَّنيةُ: طريقة العقبة، والخطاب لجرير، والبيت في هجوهِ.

الناصية

(قوله: أيْ أَفَوْقَ هذا) فلم يبن؛ لأن المنوي لفظ المضاف إليه.

(قوله: بِمعنى الْفَوق) أي: فإنها توافق فوق في إفادة (معناها) وهو العلو (وفي بنائِها على الضَّمِّ إذا كانت معرفة) فيما إذا أُريدَ بها علوٌّ معين، كقولك: أخذت الشَّيء الفلاني من أسفل الدَّار والشَّيء الفلاني من عل، أي: فوقِ الدَّارِ و(كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريراً:

ولَـقَـدْ سَـدَدْتُ عـلـيـك كُـلَّ ثَـنِـيَّـةٍ وَأَتَـيْـتُ نَـحْـوَ بـنـي كُـلَـيْـبٍ مِـنْ عَـلُ

أي: من فوقهم، والثنيةُ: طريقُ العقبةِ (و) توافق فوق أيضاً (في إعرابِها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصف فرساً:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعـاً كَـجُـلْـمُـودِ صَـخْـرٍ حَـطَّـهُ الـسَّـيْـلُ مِـنْ عَـلِ

بكسر اللام (أي: مِن شيء عال، وتخالفها) أي: وتخالف عل فوق (في أمرين) أحدهما (أنها) أي: عل (لا تستعمل إلا مجرورة بمن) دائماً (و) الثَّاني (أنها لا تستعمل مضافة) بخلافِ فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الرَّبيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عدادِ هذه الألفاظِ، أنه يجوز إضافتها، وقد صرَّح الجوهري بذلك) في (الصِّحاح) (فقال): يقال: أتيته من عل الدَّار بكسرِ اللامِ، أي: عال، وهو سهو، قاله في (شرح الشذور) ومقتضى قوله في النظم:

واعْـرَبُـوا نَـصْـبـاً إذا مـا نُـكِّـرا قَـبْـلاً ومـا مِـنْ بَـعْـدِه قـد ذُكِـرا

أنه يجوز انتصابها على الظَّرفية أو غيرها كالحاليةِ.

(قوله: وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْك كُلَّ ثَنِيَّةٍ. . . إلخ) (ثَنية) هي العَقَبَة الصَّعْبَة (المَعنى): إنّي سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ طَريقٍ صَعْبٍ، وبِالخصوصِ كَفَيْتك شر قَبِيلة بَني كليبٍ، فَقَد أتَيتهم مِن أعلاهم، بِحيث لا يَتمكنون من إيذائِكَ.

(الشَّاهد) في (عَل) بِالبِناءِ عَلى الضَّمِّ، أي: مِن عَلَيْهِم، وإنَّما بنِي؛ لأنَّ مَعنى المضافِ إليه مَنوِي لا لَفظه.

[مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعـاً] كَـجُلْـمُـودِ صَخْـرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وَفُهِمَ مِنْ ذِكْرِ المُصَنِّفِ لَها جَوازُ إضافَتِها لَفْظاً، ....

أبو طالب

(قوله: كجلمود صخر) ... إلخ أوله.

مِـكَـرٍّ مَـفَـرٍّ مَـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعـاً ....

قاله امرؤ القيسِ الكندي، مكرّ بكسرِ الميمِ لما يسبق في الكرِّ، وكذا مفر لما يسبق بالفرارِ، وهما صفتان للمجرورِ في البيتِ السَّابقِ، يعني: إذا استقبلته حسن، وإذا استدرته حسنٌ، والجلمودُ كعصفور وهو الصَّخرة الملساء، وحطه، أي: حدَره، والسَّيل: الماءُ السائل من المطرِ، والباقي ظاهر.

الناصية

(قوله: كَجُلْمُودِ صَخْر حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَل) صدره:

مِـكَـرّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـاً ....

قاله امرؤ القيسِ الكندي من قصيدتهِ المشهورةِ من الطَّويل، ومكر بكسر الميمِ لا يسبق في الكر مجرور؛ لأنه صفة لمنجرد قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ فيما قبله، ومفرٌّ بالكسرِ أيضاً لا يسبق في الفرارِ صفة أخرى، وكذا مقبل مدبر صفتان، يعني: إذا استقبلته حسن، وإذا استدبرته حسن، ومعاً بمعنى جميعاً نصب على الحال. والجلمود بالضم: الصَّخرة الملساء. وحطَّه السَّيل صفته؛ أي: حدره، والإضافة فيه إضافة الخاصِّ إلى العامِّ.

والشَّاهد في (من عل) حيث أعرب؛ لأنه أريد به النَّكرة: أي: من مكانٍ عالٍ.

(قوله: كجلمود صخر) الجلمود بالضم، كما في العيني، وهو الحجر العظيم الصلب. والشاهد في (من علٍ) حيث جرَّ بمن، ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً، ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح، وصرح به أرباب الحواشي، وعندي فيه نظر؛ لأن قوله: من عل... آخر البيت، فليس منوناً بالفعلِ حتى يستشهد به على قطعِ علٍ عن الإضافةِ لفظاً ومعنىً، ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الرَّوي، فالحقُّ أنه محتملٌ لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظِ المضاف إليه، وأن يكون لأجلِ وقف الرَّوي، فلا يصلح شاهداً على القطعِ فاستفده. (المَعنى): يصِفُ فرسه بِأنه وَقت الحربِ كرار، فَلا يَسبِقه فرس في الكرِّ، وَفرّار وَقت الفِرارِ بحيث لا يلحقه فَرَس، مقبِل في حالِ الإقبالِ، مدبِر في حالِ الإدْبارِ كصخرة قَويَّة مَلْساء رَمى بِها السَّيْل مِن العالي. **(الشَّاهد)** في (عَلٍ) بالْكَسْرِ معرب لِقطعِهِ عَنِ الإضافةِ، أي: حطَّه السَّيل مِن شيء عالٍ، (وما قيل): إنّه (عَل) بِضَمِّ اللامِ (ففيه) أَنّ الأَبْيات التي قبلَ هذا البيت والتي بَعده كلها بكسرِ اللامِ. (شيرازي).

(قوله: وفهمَ مِنْ ذِكْر المُصنف لَها) لِـ (عَل) يعني: فهِمُ من ذكرِ علٍ في كلامِ النَّاظمِ هنا جواز إضافتها لفظاً؛ لأنّها ذكرت في عداد ما هو كذلك، كقبل وبعد. (دشتي).

وَأَعْــرَبُــوا نَــصْــبــاً إِذَا مــا نُــكِّــرَا قَــبْــلاً وَمَــا مِــنْ بَــعْــدِهِ قَــدْ ذُكِــرَا

وبِهِ صَرَّحَ الْجَوْهَرِيّ، وخالَفَهُ ابنُ أبي الرَّبيع.

(وَأَعْرَبُوا نَصْباً) وَجَرّاً كما تَقَدَّمَ وَرَفْعاً ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وبهِ صَرح الْجَوْهَري**) في (صحاح اللغة) قال: (يقال: أتيته مِن علِ الدارِ، بِكَسرِ اللامِ أيْ: من عالٍ، ولكن ابْنَ أبي الربيعِ خالف الجوهري فقال: و(عَل) لا تستَعْمَل مضافة لَفظاً، (شيرازي).

(**قوله: وخالفه ابن أبي الربيع**) أي: فإنه كما قال المصنف في (الحواشي) قال في كتاب (الإفصاح) عن مسائلِ كتابِ (الإيضاح) عل بمنزلةِ فوق، ولا تستعملِ مضافة، ولا تكون إلا مقطوعةً عن الإضافةِ، وبنيت على حركة تشبيهاً بما لا ينصرفُ في المعرفةِ، وينصرفُ في النَّكرةِ، لأن علِ إذا لم تكن معرفةً، فلا يلحقها تنوينٌ، وإذا نكرت لحقها التنوينُ، فصارت بمنزلة أحمد، ولا يقال فيها ما قيل في قبل؛ لأن قبلاً استعملت مقطوعة عن الإضافةِ وغير مقطوعة، فإذا كانت غير مقطوعة أعربت، وإذا قطعت بنيت، فقد أنست بالحركةِ عند إعرابِها، فكرهوا إذ بنوها أن تزولَ عن الحركةِ. وعل لا تستعمل إلا مبنيةً، فلولا الشَّبه الذي ذكرته كانت مبنيةً على السُّكونِ، قال المصنف: ويظهر لي أنه لو لم يكن هذا الشَّبه لزم أن تكون مبنيةً على حركةٍ، لأنها لم توضع وضع الحرفِ، ألا ترى أنها في حالةِ التنكيرِ معربة، وما وضع وضع الحرفِ لا يكون إلا مبنياً، وخصت بالضَّم؛ لأنها ظرفٌ بمنزلة قبل وبعد، وبنيت لما بنيا له، واستحقَّت الحركة لما استحقَّاها له، وإذا كانوا بنوا حيث على الضمّ تشبيهاً بقبل وبعد فعَلُ أَوْلَىٰ. اهـ. ولم يتعرض لسببِ بنائِها، ولا كونه على حركةٍ، ولا كون الحركة ضمة. (حمصي).

(**قوله: وأعْرَبُوا... إلخ**) مقتضى قوله ذلك: قال اللقاني: لقائل أن يقول: كون ذلك مقتضاه مبني على أن «نَصْباً» مفعولٌ مطلقٌ لأعربوا؛ لكونه نوعاً منه، وذلك لا يتعين لجوازِ كونه حالاً من قبلِ وما معه مقدماً عليه، والأصل: وأعربوا قبلاً حال كونه منصوباً لفظاً ومحلاً إذا نكر، فالمقصور على النَّكرة هو الإعراب لا النَّصب.

فإن قلت: قد يدخل الإعراب النَّكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد، قلت: غير المقصودِ من الظُّروف لا ينوب عن الفاعلِ. (حمصي).

(**قوله: وَجَرّاً**) أي: أو جراً بمن، واقتصر على النَّصبِ؛ لأنه الأصل في الظُّروف.

(**قوله: وَرَفْعاً**) حسب العَوامِلِ التي تكُونُ قبلها.

(إذا ما نُكِّرا) أي: قُطِعَ عن الإضافةِ لَفظاً ونِيَّةً (قَبْلاً ومَا مِنْ بَعْدِهِ) وقَبْلِهِ (قَدْ ذُكِرا) وشَمَلَ ذلك «عَلُ» وبه صَرَّحَ بَعْضُهُم، لكن قالَ ابنُ هِشام: ما أُظُنُّ نَصْبَهَا ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إذا ما نكرا**) ما زائدة، وضمير نكرا عائد إلى قبل، وما ذكر بعده؛ لأنه وإن تأخر لفظاً متقدِّم رتبة؛ لأنه مفعولُ أعربوا فسقط ما اعترض به هنا. (صبان).

(**قوله: وما من بعده قد ذكرا**) اعترض بأن هذا يخرج غيراً؛ لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنَّصب كما تقدَّم. وأجيب بأن المرادَ، وأعربوا نصباً على الظَّرفيةِ، وذلك لا يأتي فيها، وهذا كله ـ وإن أقره شيخنا والبعض ـ إنما يتم على أن المرادَ بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه، ولك أن تقول: المراد ما ذكر بعد قبلٍ، ولو على غير وجهِ العطفِ، فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله: قبل كغير، ويكون المرادُ بالنَّصب ما هو أعم من النَّصب على الظَّرفية، ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنفِ على المجموعِ، ليندفع اعتراض الشَّارح بعد على المصنفِ بحسبِ وعل، كما سيتضح (صبان).

(**قوله: وقَبْلِهِ**) وهو (غَيرُ) و(لَدُن) و(مَعَ).

(**قولِهِ: وشَمَلَ ذَلك «عَلُ»**) أي: فيعرب نصباً إذا ما نكّر. وفي (الشيرازي): فإنّه أيضاً إذا قُطِعَ عنِ الإضافةِ لَفظاً وَنِيَّة يكونُ مُعرباً حسب العوامِل الّتي تكونُ قبله، و(عَل) أصله (عَلَى) أوْ (عَلَوَ) ـ على خِلافٍ ـ حُذفَ مِنه الحرفُ الأخيرُ مِثل (يَد) و(دَم) اللَّذَيْنِ كانَ أصلهما (يَدَي) و(دَمَوَ).

(**قوله: ما أظنُّ نَصْبَها... إلخ**) أي: ما أظنّ أنّ في كلماتِ العَرَبِ يُوجَد (عَلاً) بالنَّصب مثلاً: إذا قيل: (قلتُ لك أوّلاً) أوْ (ذَهبت بَعداً) أوْ (أتيت قَبلاً) أوْ نحوَ ذلك فـ (أَوّلاً) و(بَعداً) و(قَبلاً) كلّ منها ظرفٌ للفعلِ الّذي قَبله، وإذا قيلَ: (قبضت عَشرة فحسب) يكونُ (حَسْب) حالاً. (شيرازي).

(**قوله: ما أظن... إلخ**) قال اللقاني: اعلم أن المسموعَ من الظُّروفِ المقطوعةِ عن الإضافةِ قبل وبعد، إلى أن قال: ومن علٍ ومن علوِ، ثم قال: وتقول: جئته من علٍ معرباً أيضاً كقم، ومن عالٍ كقاضٍ، ومن معالٍ كمرامٍ، ومن علا كعصا، ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللَّام، وإذا قصدت بناء ساكنة العينِ وجب فتح فائِها، وكان مع الإعرابِ يجوزُ ضمه وكسره، تقول: علو الدَّارِ، كما تقول: سفلها، إما جواز بناء علو على الفتحِ نحو: من علوٍّ من دونِ سائرِ الغاياتِ، فلثقل الواوِ المضمومةِ وإما الكسرُ فيه، فأما التَّقدير المضافُ إليه، فعلى هذا لا يكون هذا الكسرُ إلا مع جارٍّ قبله، أو مع الإضافةِ إلى ياءِ الضَّميرِ، وإما لبنائهِ على الكسرِ استثقالاً للضَّمة، وإما الضَّمُّ نحو: من علوٍّ، فعلى قياس سائر الغاياتِ. اهـ. فقوله: فعلى هذا لا يكون الكسرُ إلا مع جارّ قبله قضيته أن الضَّم والفتح

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

مَوْجُوداً. ثم هو على الظَّرفِيَّةِ فِي قَبلُ وما بعده إلَّا حَسبُ فعلى الحالِيَّةِ، وذكر المصنفُ أنّ أسْماءَ الجِهاتِ، ما عدا فَوْقُ وتَحتُ، تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفاً مُتَوَسِّطاً، وإنّ دُونَ تتصرَّفُ تصرُّفاً نادِراً.

(وَما يَلِي الْمُضافَ) ....

أبو طالب ______________________________

....

الناصية ______________________________

يكونان مع الجارِّ وعدمه، وعلو لغة في عل. اهـ. والعجب من الدنوشري أنه كتب هنا كلاماً ذكر فيه بعضَ هذه اللغاتِ، وجعلها أخوات لعل، وقال: إنه يطلب وجه الفتح في علو. (حمصي).

(**قوله: موجوداً**) في كلامِهم (وإنما بسطت القول قليلاً في شرحِ هاتين اللفظينِ) وهما حسب وعل (لأني لم أر أحداً) من الشراح (وفاهما حقَّهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسيرِ ذلك. (تصريح). (**قوله: ثم هو**) أي: النَّصب.

(**قوله: فعلى الحاليَّة**) فإذا كانَت ظروفاً متصرِّفة احتمل أنْ يكونَ نصبها لغَيْرِ الظَّرفيةِ، كالحاليَّةِ والشَّبهِ للمفعولِ به ونحو ذلك؛ لأنَّ الظرفَ المتصرِّف هو الّذي يَخرج عنِ الظَّرفيةِ، ومَعنى (متوسطاً) أنّ خروجها عن الظَّرفيةِ ليسَ كثيراً، ولا نادراً.

(**قوله: ما عدا فَوْقُ وتَحتُ... إلخ**) يعني: شمال ويمين، وأمام وخلف، والمرادُ من التصرّف هو التغيير عما هي عليه من الإفراد إلى التثنيةِ، والجمعِ، ومن التّذكيرِ إلى التأنيثِ، وغير ذلك، كقوله سبحانه: ﴿وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] فجمعاً، ويقال: أيمن وأيسر على وزنِ أفعل، كما يقال: إخلاف فلان، أي: إعقابه.

(**قوله: تَصَرُّفاً مُتَوَسِّطاً**) أي: لا كاملاً في جميعِ الصِّيغِ.

(**قوله: تصرُّفاً نادِراً**) كأدون على أفعل مثلاً.

(**قوله: وَما يَلي المُضافَ... إلخ**) أي: فإن كان للمحذوف هو (المضاف فالغالبُ أن يخلفه في إعرابِهِ المضاف إليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي، فالسّماعي ما يصحُّ استبدادُ القائمِ مقام المضافِ بالإعراب في المعنى، كقول عمر بن أبي ربيعة:

لا تَلُمْنِي عَتِيْقُ حَسْبي الَّذي بِي إنَّ بي يا عَتِيْقُ ما قَدْ كَفَاني

أراد: يا بن أبي عتيق، والقياسي ما لا يصح فيه ذلك، وهو إما فاعل، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمر ربك، أو نائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] أي:

أي: المُضافُ إلَيه ....

أبو طالب

....

الناصية

نزول الملائكةِ، قاله ابن جني: وفيه نظر، أو مبتدأ نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] أي: بر من آمن، قاله الشَّاطبي، وفيه نظر، أو خبر عن المبتدأ، نحو:

شَـرُّ الـمَـنَـايَـا مَـيِّـتٌ بَـيْـنَ أَهْـلِـهِ ....

أي: منية ميّت أو مفعولٍ به، نحو: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البَقَرَة: ٩٣] أي: حب العجل، أو مفعول مطلق، كقول الأعشى ميمون:

أَلَـمْ تَـغْـتَـمِـضْ عَـيْـنَـاكَ لَـيْـلَـةَ أَرْمَـدا ....

أي: اغتماض ليلة أرمد، أو مفعول فيه، نحو قولهم: أتينا طلوع الشمس، أي: وقت طلوع الشمس، أو مفعول له، نحو: جئت زيداً فضله، أي: ابتغاء فضله، قاله ابن الخباز، أو مفعول معه نحو: جاء زيد والشَّمس، أي: وطلوع الشمس، أو حال، نحو: تفرقوا أيادي سبأ، أي: مثل أيادي سبأ، أو مجرور بالحرف، نحو: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزَاب: ١٩]، أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموتِ، أو بالإضافة نحو:

.... ولا يَـحُـوْلُ عَـطَـاءُ الْـيَـوْمِ دُوْنَ غَـدِ

أي: دون عطاء غد.

ثم تارة يكون المحذوف مطرحاً، وهو الأكثر، وتارة يكون ملتفتاً إليه، ويعرف ذلك بعود الضَّمير ونحوه، فالأول نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢] (أي: أهل القرية) فأهل مطرح، ولو التفت إليه هنا لقيل الذي: كنا فيه، والثاني، نحو: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النُّور: ٤٠] أي: كذي ظلمات بالإفرادِ، فحذف المضاف والتفت إليه، فذكر الضَّمير في (يغشاه) ولو كان مطرحاً لقال: يغشاها، وشمل ذلك قول الناظم:

ومـا يـلـي الـمـضـافَ يـأتـي خـلـفـا عـنـه فـي الإعـرابِ إذا حُـذِفـا

(تصريح). (**قوله: أي: المضاف إليه**) أي: الصَّالح لإعرابِ المضافِ، فلو كان المضاف إليه جملة لم يجز حذف المضاف؛ لأنها لا تصلح فاعلاً ولا مفعولاً مثلاً، وكذا إذا كان محلًى بأل، والمضاف منادى، فلا يصحُّ: يا الخليفة، أي: يا مثل الخليفة، والمرادُ المضاف إليه، ولو بواسطة فيشملُ ما إذا حذف اثنان، كما يأتي في التَّنبيهِ الثَّاني على الأصحّ أن الحذف تدريجي كما يأتي، وحينئذٍ لا حاجة إلى هذه الغاية. (صبان).

(يَأتِي خَلَفاً عَنْهُ) أي: عَنِ المُضافِ في (الإعْرابِ) والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وغيرِها (إذا ما حُذِفا)

أبو طالب

(قوله: في الإعراب) أي: الرَّفع والنَّصبُ لا غير.

(قوله: وغيرها) وهو الإفرادُ والتَّثنيةُ والجمعُ بأقسامها الستة، والتَّنكير دون التَّعريف؛ لامتناع تنكير المضاف إليه مع تعريفِ المضافِ، وأقسام الخلافة يرتقي إلى مئة وخمسة وعشرين؛ لأنها إما في أمرٍ واحدٍ من هذه الأمور، وهذا أحد عشر قسماً، وإما في أمرين، وهذا ثمانية وثلاثون قسماً، ثمانية عشر للإعراب، مع كلٍّ من التِّسعةِ الباقيةِ، وأربعة عشر للتَّذكيرِ والتَّأنيث مع السَّبعةِ الباقيةِ، وستة لأقسامِ الإفراد وفرعيه مع التَّنكيرِ، وإما في ثلاثة أمورٍ، وهذا اثنان وخمسون، أربعة وعشرون للإعرابِ مع التَّذكيرِ والتَّأنيث مع كلٍّ من الأقسامِ السِّتة للإفرادِ وفرعيه، وأربعة للإعرابِ مع التَّذكيرِ والتَّأنيثِ مع التَّنكيرِ، واثني عشر للإعرابِ مع الأقسامِ السِّتة مع التَّنكيرِ، واثني عشر للتَّذكيرِ والتَّأنيثِ مع الأقسامِ السِّتة مع التَّنكيرِ، وإما في أربعةِ أمورٍ وهو أربعةٌ وعشرون. واكتفى الشارح عن أمثلها بسبعة أمثلةٍ: الأولان للإعرابِ بدليل ظهوره في لفظ المضافِ إليه، والثَّالث والرَّابع للتَّذكير والتَّأنيث بدليل عود الضَّميرِ، والخامس لخلافةِ المثنَّى عن المفردِ في الإفراد بدليلِ الإفرادِ الخير، وللسادسِ احتمالانِ الأول: أن يكون المضاف المحذوف بعد اسمِ الإشارةِ، فالمثال لخلافةِ المؤنَّثِ عن المذكَّر في التَّذكير بدليلِ عودِ الضَّميرِ، والثَّاني: أن يكون بعد الفعل، فالمثالُ لخلافةِ المفردِ المؤنَّثِ

الناصية

(قوله: يَأتي خَلَفاً عَنْهُ... إلخ) غالباً أخذه من البيت بعده.

(قوله: وغيرها) كالتَّعريفِ والتَّنكيرِ.

(قوله: إذا ما حذفا) إذا حذف المضاف. يعني: قد يحذَف المضاف، وَيَخْلفه المضاف إليه، في الإعْرَابِ والتَّذكير، والتأنيثِ وغيرِها كالإفْرادِ والتَّثنيةِ والجمع، فَيُعْرَب المضاف إليه بإعْرَابِ المضافِ، وإذا كانَ المضاف مؤنَّثاً، والمضاف إليه مذكَّراً، يَجْري على المُضافِ إلَيه المذكَّر أحكام التَّأنيثِ مِن إرْجاعِ ضَميرِ المؤنَّثِ، وَوَصْفِهِ بالمؤنَّثِ، ونَحو ذلك، وإذا كانَ المضاف مذكراً، والمضاف إلَيه مؤنَّثاً، يُجْري على المضافِ إلَيه المؤنَّث أحكام التَّذكير، وهكذا، وفي (الصبان): اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينةِ، فتارة يكون مطروحاً، وتارة يكون ملتفتاً إليه، ويعلم هذا بعود الضَّمير إليه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فأرجع الضَّمير أولاً إلى القريةِ طرحاً للمضافِ، وثانياً إلى المضافِ التفاتاً إليه، قاله (يس). ولا تناقض ولا اختلاف.

(قوله: إذَا مَا حَذِفا) لقيام قرينة تدل عليه، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمر ربك، فإن لم تكن قرينة امتنعَ الحذفُ، ولا ينافيه ما قالوه في نحو: جاء زيد نفسه؛ من أن نفسه لدفع توهم نية المضافِ، وإن اعترض بذلك الدَّماميني؛ لأن باب التَّوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب المتوهم، كما قاله (سم)؛ ولأن عقل السَّامع لا يجوز وجود قرينة خفيت عليه.

نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أَمْرُ رَبِّكَ، ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: بَدَلَ شُكْرِ رِزْقِكُمْ.

يُسْقَوْنَ مِنْ وِرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أبو طالب

عن الجمعِ المذكَّرِ في كلا وصفيه، وهذا أحسن وأظهر، والسَّابع للتَّنكير بدليل وقوعه حالاً، فإن المثل لا يعرفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ.

(قوله: يسقون من ورد البريص... إلخ) يسقون بصيغةِ المجهولِ، والسَّقي قد يتعدَّى بمن إلى المفعولِ الثَّاني، نحو: قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فقوله: من ورد بكسرِ الواوِ وسكون الراءِ الماء الوارد عليه النَّاس، أو على النَّاسِ مفعوله الثاني، وكان البريصُ اسماً لمكانِ ذلك الورد، وعليهم متعلِّق بالوردِ لتضمنه معنى الورود، أو بالوارد المقدَّر الحال عن الورود، ونسبة الورد إلى كلٍّ من الناسِ والماءِ على سبيل الحقيقةِ؛ لكون كل منها متحركاً إلا أن الأول أشهر،

الناصية

(قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] مِثال لنيابَةِ المضافِ إليه عنِ المضافِ في الرَّفع؛ لأنَّ (أمر) مَرفوع حذِف فناب عنه (ربّكَ) وصارَ مَرفوعاً، ونحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩] أي: حجُّ أشهرٍ معلوماتٍ وبر من اتقى، وهذا أولى من تقديرِ المضافِ مع الجزءِ الأولِ، كأن يقال: مدة الحجِّ أشهر معلومات، ولكن ذا البر من أتقى؛ لأن الحذف أليق بالأواخر؛ ولأن التَّقدير مع الآخرِ في وقت الحاجة إليه.

(قوله: أي: ﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]) الصَّواب أن يقول: أي: رسول ربك؛ لأن الداعي إلى تقديرِ المضافِ أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة؛ لأنَّه من عوارض الأجسامِ، وهو تعالى منزه عن ذلك، والأمر من المعاني لا يتصف بالمجيء، ومن هنا تعلم أن في قول الشُّراح والقياس ما لا يصحُّ فيه ذلك، أي: استبداد القائمِ مقام المضاف في الإعرابِ بالمعنى نظر بالنسبةِ لقول المصنف؛ لأن المضافَ، وهو أمر لا يستبد في المعنى، فلا يظهر نفي الاستبداد عن المضاف إليه المقتضى؛ لكونه خالفَ المضافَ في ذلك. (يس).

(قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢] مِثالٌ لِنِيابَةِ المُضافِ إلَيه عَن المُضافِ في النَّصب؛ لأنَّ (بَدَلَ) مَنصُوب حُذِف، فَنَابَ عنه (رِزْقكم) وصارَ مَنصوباً.

(قوله: أيْ بَدَلَ شُكْر رزقِكمْ) كسب المضاف إليه، وهو رزق نصب المضافَ وهو بدل، وفي هذا المثالِ إشارة إلى أن المضاف إليه قد يكسب إعراب المضافِ إلى مضافه أيضاً. **(قوله:**

يُسْقَوْنَ مِنْ وِرْدِ البَرِيص عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيق السَّلْسَلِ

هنا كسب المضاف إليه وهو بردى تذكير المضاف وهو ماء، فإن بردى مؤنّث، والدَّليل على كسبهِ التَّذكير مجيء الفعلِ الحاملِ لضميرها مذكّراً، وهو يصفق، ولو كانت على تأنيثها لقال:

أي: ماءُ بَرَدَى، وهو نَهْرٌ بِدمشق.

[مَـرَّتْ بِـنـا فِـي نِـسْـوَةٍ خَـولَـةٌ] والْـمِـسْـكُ مِـن أرْدَانِـهـا نـافِـحَـهْ

أبو طالب

وبردى بحذفِ المضاف تابع للوردِ، ويصفق بفتحِ الفاءِ المشددةِ وضمِّ القافِ، أي: يختلطُ ويمتزجُ، والرَّحيق: الشَّراب الخالص، والسَّلسل: ما سهل دخوله في الحلقِ لعذوبته وصفائِه.

(**قوله: والمسك من أردانها نافحه**) آخره على ما في بعضِ الكتبِ غير المعتبرةِ هكذا:

الناصية

(تصفق). وفي (الصَّبان): كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعرابِ يقوم مقامه في التَّذكير، كقوله: يُسْقَونَ، قال (سم): وإنما اقتصر المصنف على الإعراب؛ لأنه المقصود بالذات في هذا الفن. وقال يس: لم يتعرض لغير الإعراب؛ لأنه مبني على مراعاةِ المحذوفِ، وهو خلاف الأكثر.

(**قوله: من ورد البريص**) بالصَّادِ المهملةِ اسمُ وادٍ وبردى بفتحاتِ نهرٍ بدمشق وألفه للتأنيث كما في (الهمع) والرَّحيق: الخمر، والسَّلسل من الماءِ: العذب، أو البارِدِ، ومن الخمرِ: اللينة، كذا في (القاموس) وبه يعلم ما في كلام البعض. ويصفق حال من بردى، وقوله: بالرَّحيق السلسل تشبيه بليغ، أي: بماء كالرَّحيقِ السلسل في اللذة.

هذا وفي (الشيرازي) (الوِرْد) الماء الوارِد عَلَيهِ النّاس (البَرِيص) مَكان وَرَدَ النّاس الماء (بَرَدَى) نَهْرٌ مَعروف في دمشق الشّام (يصفق) هو تَغْيِيرِ الماءِ مِن إناءٍ إلى إناءٍ ممزوجاً لِيَصْفو (الرَّحيق) الشَّراب الخالِص (السَّلْسَل) السَّهْل دخوله الْحَلْقَ. (المَعنى): إنّ أولاد جفنة يسقَوْنَ مِن الماءِ الصّافِي الخالِصِ السَّهْلِ التّناول شَراباً، كأنه ماء بَرَدى في بَرْدِهِ ولَذتِهِ. (**الشّاهد**) هذا البَيت مِثال لِنِيابَةِ المضافِ إلَيه المؤنث مِنَ المُضافِ المذكَّرِ في التَّذكير، فـ(ماء) مذكر، و(بَرَدى) مؤنث لِلألِفِ الْمَقْصورةِ في آخِرِهِ، عومل معامَلَةَ المذكر لَمّا نابَ عَنْ (ماء) بِدَليلِ (يصفق) الرّاجِع إلى (بَرَدى) فإنَّه لَم يَقل (تصَفق) بالتّأنيث.

(**قوله: أيْ ماءُ بَرَدى**) أي: فحذف المضافَ، وأقام المضاف إليه مقامه، هذا بردى مؤنث فكان حقه أن يقول: تصفق بالتَّاء، لكنه أراد ماء بردى. (**قوله: دمشق**) الشَّام.

(**قوله: خولة**) بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وسكون الواوِ، كما نقل عن خطِّ الشَّارحِ علم امرأة. والأردان: جمع ردن بالضَّمِّ، وهو أصل الكمِّ، كما في (القاموس)، نافحة بالحاءِ المهملةِ، أي: فاتحة (المَعنى): مَرَّت بِنا (خَولة) ـ وهي امْرَأة ـ والحال كانتْ في ضِمْن نِساء ـ والمِسْك مِن أكمامِها ساطِعَة.

(**الشّاهد**) هذا الْبَيْت مِثال لِنِيابَةِ المضافِ إلَيه المذكر عنِ المُضافِ المؤنَّث في التَّأنيث، فـ(رائِحَة) مؤنث و(المِسْك) مذكر عُومِلَ معامَلَة المؤنَّث، لَمَّا نابَ عَن (رَائِحَة) بِدَليلِ (نافِحة) الرَّاجِع إلى (الْمِسْكِ) فإنه لَمْ يَقل (نافِح) بالتَّذكير.

أي: رائِحَتُهُ، «إنَّ هذَيْنِ حَرامٌ على ذُكُورِ أُمَّتِي» أي: اسْتِعْمالُها، ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩]، «تَفرَّقُوا أيادِي سَبأ» ....

أبو طالب

.... والــــوَرْد مـــن أثـــوابـــهـــا فـــائـــحـــة

أردان: جمع ردن بالضَّمِّ، وهو أصل الكم الذي يصيبهُ العرق، والورد بفتحِ الواوِ بالفارسية كلّ ونفح وفاح، كلاهما بالحاءِ المهملةِ، ومعناه بالفارسية وزيد.

الناصية

(قوله: **أيْ رائِحَتُهُ**) أي: رائحة المسكِ. وفي حكمه، أي: الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثالِ الأولِ، والهلاك في المثال الثاني... إلخ (صبان).

(قوله: **إن هذين حرام على ذكور أمتي**) أي: استعمال هذين حديث شريف، إشارة إلى (الحريرِ) و(الذَّهبِ) وهذا مِثال لِنِيابَةِ المضافِ إلَيه المثنى عنِ المضافِ المفرَدِ، فـ (اسْتِعْمال) مفرد، و(هذَيْنِ) مثنى، عُومِل معاملة المُفرَدِ لَما نابَ عَن المفرد: (استعمال) بِدَليل (حَرام) بالإفرادِ الرَّاجِعِ إلى (هذَيْنِ) فإنَّه لم يقل (حَرامانِ).

وفي (الدشتي) كسب التَّثنية، وهو هذين إفراد مضافه، وهو استعمال بدليل إفراد الخبرِ وهو حرام، والمراد بهذين هما الذَّهب والحرير.

(قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] تقديره: وأهْل تِلكَ القرى، هذا مِثال لِنِيابَةِ المضافِ إلَيه غير العاقِل عَن المضافِ العاقِل، فـ (أهل) عاقِل و(تِلْكَ القرى) غير عاقِل عومِل معاملة العاقِل، لِرجوع ضَميرِ الجَمْع العاقِلِ عَلَيه، وهو (هم) مِن (أهْلكناهم) ولو رجعَ الضَّمير إلى (القرى) نَفْسِها لَقِيلَ (أهْلَكْناها) كما في آيات أخَر. هذا، وفي (الدشتي): فهنا كسب المضاف إليه المؤنث (القرى) التَّذكير؛ فلذا عاد عليها ضمير الجمع المذكر في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهُم﴾ [طه: ١٣٤]، ولولا ذلك لقال: أهلكناها.

(قوله: **أي: أَهلَها**) أي: أهل القرى كان الأحسن، أي: أهل تلك القرى؛ لأن المضاف إليه تلك لا القرى، لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسمح في التعبير، قال في (المغني): وأما ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [الأعراف: ٤] فقدر النحويون الأهل بعد من: وأهلكنا وجاء، وخالفهم الزَّمخشري في الأولين؛ لأن القرية تهلك، ووافقهم في فجاء لأجل ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. اهـ. هذا، وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر، فقيل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازاً وتأنيثها باعتبار لفظها، وقيل: اسم القرية مشترك بين المكان وأهله. (صبان).

(قوله: **تَفرَّقُوا أيادِي سَبأ**) وفي (الصبان) وفي الحالية، نحو: تفرقوا أيادي سبأ، مثلها الصِّفة نحو: مررت بقوم أيادي سبأ، أي: أبناء سبأ، فعبر بالجزءِ عن الكلِّ، أو شبه الأبناء بالأيادي بجامع المعاونة، ولو قال: بدل الحالية التَّنكير كما في (التَّسهيل) لشملهما.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

أي: مِثْلَها.

(وَرُبَّما جَرُّوا) المُضافَ إلَيه (الّذي أَبْقَوْا كَما قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما) وهو المُضاف (لَكِنْ) لا مُطلقاً، بَل (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ما حُذِفْ مُماثِلاً) في اللَّفظِ والمَعنى (لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) أوْ مُقابِلاً له، فالأوَّلُ نحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا، وفي (الشيرازي) مِن الأمثالِ العَرَبيةِ تقديره: مِثلَ أيادِي سَبأ، وهو مِثال لِنِيابَةِ المضافِ إليه المَعرفة عَنِ المضافِ النكرة، فـ (مِثل) نكرة، ولا يتعرَّف بِالإضافةِ، و(أيادِي سَبأ) مَعرِفة عومِل معاملة النَّكرة، فوقع حالاً لِلْواوِ الضَّمير في (تفرقوا)، والحالُ نكرة.

(قوله: أيْ مِثْلَها) أي: مثل أيادي سبأ؛ لأن الحالَ لا تكون معرفة، أي: بالأصالةِ. وفي (الدشتي) فوقع المضاف إليه، وهو أيادي حالاً، مع أنها معرفة بإضافتها إلى العلم وهو سبأ، والحال نكرة دائماً، وجاز ذلك لكسبها التَّنكير من المضافِ، وهو مثل، ومثل لا يعرّف بالإضافة.

(قوله: وربما جروا) أي: استداموا جر، أي: ربما حَذَفوا المضاف، وَأبْقَوْا المضافَ إلَيه على جرهِ. (شيرازي).

(قوله: كما قد كان) أي: كالجرِّ الذي قد كان، والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات، بل باعتبارِ اختلاف صورة التركيب، أو على أن العرض لا يبقى زمانين، ووجه الشَّبه كون كل بالمضاف، وفائدة قوله: كما قد كان. . . إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف. (صبان).

(قوله: وهو المُضاف) أي: قد يبقى المضاف إليه مجروراً مع حذفِ المضافِ. (دشتي).

(قوله: بشرط. . . إلخ) أي: ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف (صبان).

(قوله: مماثلاً) أي: لفظاً ومعنى (صبان).

(قوله: لما عليه قد عطف) الصِّلة جارية على غير من هي له. (صبان).

(قوله: لَما عَلَيْهِ قَدْ عُطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوفِ أو انفصل عنه بلا، كقوله: أكلَّ امْرئ. . . إلخ (أشموني).

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارا

أبو طالب

(قوله: أكل امرئ... إلخ) أي: المرء ليس بمَرْءٍ للصورةِ، بل مرءٌ لحسنِ السريرةِ والخصال السنيةِ، والنَّار ليست بنار لصورة النَّار، بل نار لو طبخ بها الطَّبيخ لقرى الزُّوار، وتوقد كتنزل أصله تتوقَّد بالتَّاءين، أي: تشتعل، فقوله: نار بالجرِّ، أي: كلَّ نار.

الناصية

(قوله: أكُلَّ امْرئ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً... إلخ) قاله ابن أبي داود في جارية بن الحجاج، وهو من المتقارب. المعنى: أكل رجل تحسبينه رجلاً، وكل نار تحسبينها ناراً. يعني: ليس كل من له صورة امرئ بامرئ كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزُّوار. الهمزة للاستفهامِ وكلَّ امرئٍ مفعول تحسبين، وامرأً مفعوله الثاني. والشَّاهد في (ونار) حيث حذف فيه المضاف، وترك المضاف إليه بإعرابه؛ إذ تقديره: وكل نار، أي: وتحسبين كل نار. ويروى بالنَّصبِ على إقامته مقام المضاف. وتوقد: أصله تتوقد، فحذفت إحدى التاءين صفة للنار. ونارًا مفعول ثان لتحسبين المقدر. (المَعنى): هذا اسْتِفْهام إنْكاريّ، أيْ: لا تَحْسَبي كل امْرِئٍ رجلاً، ولا تحسبي كل نار أوجِدَتْ باللَّيلِ ناراً، كِنايَة عَن أنَّ بَعضَ الرجالِ لَيْسوا برجالٍ، وإنما هم أشباه الرِّجالِ، وبعض النَّارِ بِاللَّيل مَصْيَدَة، ولَيْسَتْ ناراً لِلضِّيافَةِ. **(الشَّاهد)** في (ونار) تقديره: وكل نار، حذِفَ المضاف (كُلّ) وَبَقِيَ المضاف إلَيه (نارٍ) على جرهِ؛ لأنَّه مَعطوف على (كل امْرِئٍ) وحيث إنّ (كل) المحذوف في اللَّفظِ والمَعنى مِثل المَعطوفِ عَلَيه، جازَ حذفه وإبْقاء المضافِ إلَيه على جرِّهِ.

هذا، وفي (التصريح): إن امرأ المجرور ومعمول لكلٍّ وامرأً المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثان له، ومفعوله الأول كل امرئ مقدَّم عليه، فلو عطفنا ناراً المجرورة على امرئ المضاف إليه كل، وعطفنا نار المنصوبة على امرأ المنصوب؛ لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين، وذلك ممتنع؛ لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل جراً ونصباً، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وابن هشام، وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزَّجاج إلى الجواز. والتَّقدير: أتحسبين كل امرئ امرأ، وكل نار ناراً، فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على جرِّه، واختير الحذف دون العطف؛ لأن حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه، والحمل على المتفق عليه أولى من الحملِ على المختلفِ فيه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وربَّما جروا الذي أبقوا كَمَا ... قد كان قبل حَذْف ما تقدَّما

لكن بشرطِ أن يكونَ ما حُذِفْ ... مماثلاً لما عليه قد عُطِفْ

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

والثاني كَقراءَةِ بَعْضِهِم: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] أي: باقِي الآخِرَةِ، كذا قَدَّرَهُ ابْنُ أبي الرَّبيع (وَيُحْذَفُ الثَّاني ....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

وهذا، الشَّرط أغلبي كما تقدَّم (ومن غير الغالب قراءة ابن جمازٍ) بالجيم والزَّاي ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرِّ الآخرةِ على حذف مضافٍ (أي: عمل الآخرة، فإن المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفاً) على حدتهِ (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عملٌ على جملةٍ فعليةٍ فيها مضافٌ غير مماثلٍ للمحذوفِ، والأصلُ: - والله أعلم - تريدون عرض الدنيا، والله يريد عمل الآخرة، ومن قدر عرض الآخرة، فقد تجوز، أي: لأنه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلةِ، وعلى هذا فالحذفُ في الآيةِ من الغالب. (تصريح).

(**قوله: كَقراءَةِ بَعْضِهِم**) وهو ابن جماز ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: عرض الآخرة، كذا قدره النَّاظم وجماعة، وقيل: التَّقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه (للإيضاح) وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له. انتهى. وقال في (التَّوضيح): قراءة ابن جمازٍ هي مخالفة للقياسِ من وجهٍ آخر، وهو أن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف، (صبان).

(**قوله:** ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]) (الشَّاهد) في (الآخِرة) تقديره: باقِي الآخرَة، فحذِف المضاف (باقي) وبَقي المضاف إليه (الآخِرة) على جرِّهِ؛ لأنَّ (باقي) المَحذوف مقابِل لِلْمَعطوفِ عليهِ المذكور (وهو: عَرَض)؛ لأنَّ (عَرَض) هو الشيء الزَّائِل، و(باقي) مقابِل الزَّائِل. (شيرازي).

وفي (الدشتي): فالمعطوف عليه وهو (عرض) ضد المحذوفِ وهو (باقي)؛ لأن معنى العرض الفاني، وهو ضدُّ الباقي؛ فلهذا قرأ الآخرة بالجرّ. (شيرازي).

(**قوله: كذا قَدَّرَهُ**) أي: المحذوف في الآية قدره ابن أبي الربيع (باقي).

(**قوله: وَيُحذف الثاني**) وهو المضاف إليه، وينوي ثبوت لفظه، يعني: وَقَدْ يحذف المضاف إلَيه، فَيَبْقَى (المضاف بِلا تَنْوين كما كانَ في حينِ الاتصالِ بِالمُضافِ إلَيه، وفي (التصريح): إن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضَّمِّ، نحو: قبضت عشرة (ليس غير) مما

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

هو شبيه بالغايات (ونحو: من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) في الفصلِ قبله. (وتارة يبقى إعرابه، ويرد إليه تنوينه، وهو الغالبُ، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]) من ألفاظ الإحاطةِ، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] من أسماء الشَّرطِ (وتارة يبقى إعرابه، ويترك تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي: على المضافِ (اسم عاملٍ في مثلٍ) المضاف إليه (المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، كقولهم: خذ ربعَ ونصفَ ما حصل) والأصل: خذ ربعَ ما حصل، ونصف ما حصلَ، فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع لدلالةِ ما حصل الثاني المضاف إليه نصف، وأبقوا المضاف الأول وهو ربع على حالة، فلم ينوّن؛ لأن المضافَ إليه منوي لفظه وعطف عليه نصف، وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجرّ بالإضافة إليه، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظاً ومعنى. وهذه المسألة لها شبه ببابِ التنازعِ، بأن ربع ونصف يتنازعان ما حصل فأعمل الثاني لقربه، وحذف معمول الأول؛ لأنه فضلة، وذهب سيبويه إلى أنها من بابِ الفصلِ بين المضافِ والمضاف إليه، والأصل: خذ ربع ما حصل ونصفه، ثم أقحم، ونصفه بين المضاف والمضاف إليه فصار ربع ونصفه ما حصل، ثم حذفت الهاء إصلاحاً للفظ، فصار ربع ونصف ما حصل، ومثل هذا عند سيبويه، والجمهور لا يجوز إلا في الشِّعر، واختار النَّاظم أنه من الحذفِ من الأول لدلالة الثاني عليه، فلا فصل، فهي عنده جائزة قياساً وسماعاً، وإليها أشار بقوله في النظم:

ويُحذفُ الثَّاني فيبقى الأولُ كحاله إذا به يَتَّصِلُ
بشرطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى مِثلِ الذي له أَضَفْتَ الأوّلا

(أو غيره) بالرَّفعِ، أي: غير مضافٍ، وهو عامل في مثلِ المحذوفِ (كقوله):

علَّقتُ آمالي فعمَّتِ النِّعَمْ بمثل أو أنفع من وَبْلِ الدِّيَمْ

فمثل مضاف إلى محذوف دلَّ عليه المذكور، والأصل: بمثل وبل الدِّيم، أو أنفع من وبل الدِّيم، فحذف وبل الديم من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، والعامل أنفع وهو غير مضافٍ وهو مجرورٌ بالعطفِ على مثلِ المجرورِ بالباء المتعلقةِ بعلقت، والوبل بسكونِ الباءِ الموحدةِ: المطرُ الشَّديدُ، والديم بكسرِ الدَّالِ جمع ديمة، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق. (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي: ابدأ بذا مِنْ أَوَّلِ، بالخفض من غير تنوين.

بِـشَــرْطِ عَــطْــفٍ وَإِضَــافَــةٍ إِلَــى   مِــثْــلِ الّــذِي لَــهُ أَضَــفْــتَ الأَوَّلَا

فَيَبْقَى الأَوَّلُ) بِلَا تَنْوِينٍ (كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ بِشَرْطِ عَطْفٍ) على هذا المُضافِ (وَإضافَةٍ) لِهذا المَعْطُوفِ (إلى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا) كَقَوْلِهِم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَن قالَها» ....

أبو طالب

....

الناصية

على نيةِ لفظ المضافِ إليه من أول الأمرِ (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٣] بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أي: فلا خوف شيء عليهم) وأما قراءة يعقوب ﴿فَلَا خَوْفَ﴾ بالفتحِ من غير تنوين، فعلى الإعمال. (تصريح).

(**قوله: فيبقى الأول**) أي: حال الأول، وقوله: كحاله في المغايرةِ بين المشبَّه والمشبه به ما مرَّ، ووجه الشبه كون كل بالمضاف. (صبان).

(**قوله: إذا به**) أي: بالثَّاني المضاف إليه يعني قد يحذف المضاف إليه، ويبقى أثره في المضاف، وهو حذف التنوين. (دشتي).

(**قوله: إذا بهِ يتصل**) أي: إذا يتصل الأول بالثاني، أو العكس. (صبان).

(**قوله: بشرط عطف**) أي: على ذلك الأول ولو بغير الواوِ، وسنعرفك وجهاً آخر (صبان).

(**قوله: بِشَرْطِ عَطْفٍ... إلخ**) أي: بِشَرْطِ أنْ يعْطف على هذا المضَافِ شَيء قَدْ أُضيفَ ذلِكَ الشّيء إلى مِثْلِ المضافِ إليهِ المَحذوفِ. (شيرازي).

(**قوله: على هذا المضافِ**) الذي حذف منه المضاف إليه.

(**قوله: وأضافه**) أي: إضافة المعطوفِ، ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول؛ كقوله: بمثل أو أحسن من شمس الضحى. (صبان).

(**قوله: إلى مثل**) أي: لفظاً ومعنى.

(**قوله: أضَفْتَ الأوَّلا**) أي: إلى مثل المضاف إليه المحذوف، وفي (الأشموني) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، الأصل: قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه يد، وهو من قالها؛ لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه. وكقوله:

يــا مَــنْ رَأى عــارِضــاً أُسَــرُّ بِــهِ   بَــيْــنَ ذِراعَــيْ وجَــبْــهَــةِ الأَسَــدِ

أي: بين ذراعي الأسدِ وجبهة الأسد. وقوله:

سَقَـى الأرضَـيـنَ الـغَـيْـثُ سَـهـلَ وَحَـزْنَـهـا   ....

أي: يَدَ مَنْ قالَها، وَرِجْلَ مَنْ قالَها. وقَدْ يَأْتِي ذلِكَ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ، كَما حَكى الكِسائِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَفَوْقَ تَنامُ أَمْ أَسْفَلَ».

أبو طالب

....

الناصية

أي: سهلها وحزنها. وقد يكون ذلك بدونِ الشَّرطِ المذكور، كما مرَّ من، نحو: قوله:

ومِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلَـى قَـرابَـةٍ ....

وقد قرئ شذوذاً: ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٣٨] أي: فلا خوف شيء عليهم.

قوله: كَقَوْلِهِمْ: «قَطَعَ الله يَدَ وَرِجَلَ مَنْ قَالَها» فـ (يَدَ) مضاف حذِف مِنه المضاف إلَيه وتقديره: (يَدَ مَنْ قَالَها)، ولكنه عطِف عَلَيه (رجْلَ) الّذي أضِيفَ إلى (مَنْ قَالَها) وهو مِثل المضافِ إلَيهِ المَحْذوف، هذا وما ذكره النَّاظم هو مذهب المبرد. وذهب سيبويه إلى أن الأصلَ في قطعِ الله يد ورجل من قالها: قطع الله يدَ من قالها ورجل من قالَها، فحذف ما أضيف إليه رجل، فصار قطع الله يدَ من قالها ورجل، ثم أقحم رجل بين المضافِ؛ الذي هو يد والمضاف إليه؛ والذي هو من قالها. قال بعض شراح (الكتاب): وعند الفراءِ الاسمانِ مضافان إلى من قالها، ولا حذف في الكلامِ خصَّه، كما قال السُّيوطي بالمصطحبين كاليدِ والرِّجل والربع والنصف، وقبل وبعد؛ لأنهما كالشيء الواحد، فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد، فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد، بخلاف نحو: دار، وغلام.

(**قوله: أيْ يَدَ مَنْ قَالَها، وَرِجْلَ مَنْ قَالَها**) فبقي يد بلا تنوين مع حذف المضاف إليه، وهو من قالها لعطف رجل عليها، ورجل مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف، وهو من قالها. (دشتي).

(**قوله: وَقَدْ يَأْتي ذلِكَ**) أي: بقاء المضافِ بلا تنوين مع حذفِ المضاف إليه. وفي (الأشموني) قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوفِ، وهو عكس الأولِ، كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزواتٍ وثماني» بفتح الياء دون تنوين، والأصل ثماني غزواتٍ، هكذا ضبطه الحافظ في (صحيح البخاري). (صبان).

(**قوله: مِنْ قَوْلِهِمْ: «أفوق تنام أم أسفل»**) بِنَصْبِ (فَوْقَ) و(أسَفَلَ) حذِف عنهما المضاف إليه، وبقي المضاف على نَصْبِه كما لو كانَ المضاف إلَيهِ مَذكوراً، مَعَ أنه لَمْ يَعْطَفْ عَلَيهما مضاف إلى مضافِ إلَيه بِثل المَحذوفِ، وتقدير المثال هكذا: (أَفَوْقَ هَذا تَنامُ أَمْ أَسْفَلَ هَذا). هذا، وفي (الدشتي) فقرأ فوق وأسفل بغير تنوينٍ مع حذفِ المضافِ إليه، وهو السَّطح أو ما شابهه ولم يعطف عليهما ما يكون مضافاً إلى مشابه المحذوف.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

(فَصْلَ مُضافٍ) بِالنَّصْبِ، مَفعُولُ أَجِزْ، (شِبْهِ فِعْلٍ) صِفَةُ مُضافٍ، أَيْ: مَصْدَرٌ واسمُ فاعِلٍ، (ما نَصَبْ) ذلِكَ المُضافُ عَنِ المُضافِ إلَيه، فاعِلُ فَصْلَ، (مَفْعُولاً) تَمْيِيزٌ (أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ). المَعنى: أَجِزْ أَنْ يَفْصِلَ الّذي نَصَبَهُ المُضافُ عَلى المَفْعُوليةِ، أوِ الظَّرفيةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُضاف إلَيه؛ كَقراءَةِ ابنِ عامِرٍ ....

أبو طالب

(**قوله: ذلك المضاف فاعل**) فصل.

الناصية

(**قوله: فصل مضاف**) أي: من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً. اهـ. (يس).

(**قوله: مفعول أجز**) مقدَّم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وشبه فعل نعتٍ لمضافٍ، وما نصب موصول وصلته في موضعِ رفعِ الفاعليةِ، وعائد الموصولِ محذوف، أي: نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالانِ من ما، أو من الضَّمير المحذوفِ. وتقدير البيتِ: أجز أن يفصل المضاف منصوبه حالٌ كونه مفعولاً أو ظرفاً. والإشارة بذلك إلى أن من الفصلِ بين المتضايفين، ما هو جائز في السِّمة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشِّعر مطلقاً، أي: سواء كان ذلك بالأمورِ الثلاثةِ أو بغيرها. (صبان).

(**قوله: شبه فعل**) أي: مصدر، أو اسم فاعل. (صبان).

(**قوله: ما نصب**) خرجَ المرفوعُ، فإنَّ الفصل به مختصٌّ بالضَّرورةِ، كما سيأتي؛ وذلك لأنه متمكنٌ في موضعهِ بخلاف المنصوبِ، فإنه في نيةِ التأخير فالفصل به كلا فَصْلٍ. (صبان).

(**قوله: مفعولاً... إلخ**) أي: غير جملة، فلا يجوز أعجبني قول: عبد الله منطلق زيد، للطول، قال (سم): انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التي جاز الفصل بكل منها؛ قال البعضُ: القياس على ما تقدَّم في قوله، ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف، أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق.

وأنا أقول: مقتضى تعليلهم منع الفصلِ بالمفعول الجملة بالطولِ عدم الجواز. والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصلِ بين المتضايفين؛ لكونهما كالشيء الواحدِ، بخلافِ الفصلِ فيما قاس عليه، فتنبه. (صبان).

(**قوله: أوْ ظَرْفاً أجِزْ**) التَّقديم والتأخِير في هذا الْبَيْتِ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وأصله هكذا: أجِزْ فَصْلَ ما نَصَبَهُ المضاف عَلى المَفعوليةِ بَيْنَ المضافِ وَبَيْنَ المضافِ إلَيه. (شيرازي).

(**قوله: كقراءة ابن عامر**) وكذلك ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قتلُ أَوْلَادَهم شركائِهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] برفع قتل على النِّيابة عن الفاعلِ بزين المبني للمفعول، ونصب أولادهم وجر

﴿قَتْلَ أَوْلَٰدَهم شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وَقَوْلِ بَعْضِهِم: «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَواها سَعْيٌ في رَداها» وَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧] ....

أبو طالب

(**قوله: ترك يوماً نفسك... إلخ**) هذا نثر الردى بالكسرِ مقصوراً بمعنى الهلاك، أي: إذا لم تمنع نفسك من هواها فتفعل ما شاءت سعيت في هلاكِها.

الناصية

شركائِهم، فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافةِ المصدرِ إلى فاعله، وأولادهم مفعوله، وفصل به بين المضافِ والمضافِ إليه، وحسن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضافِ، وكونه مقدر التَّأخير من أجل أن المضاف إليه مقدَّر التَّقديمِ بمقتضى الفاعلية المعنوية، فسقط بذلك قول الزَّمخشري في (الكشاف) وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضَّروراتِ، وهو الشِّعر كان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلامِ المنثورِ، فكيف به في القرآنِ المعجز بحسن نظمِه وجزالته. اهـ. (وقول الشَّاعر):

عَتَوا إذا أَجَبْناهُم إلى السِّلْم رأفةً فَسُقْناهُم سَوْقَ البُغَاثَ الأجادِلِ

فسوق مصدر مضاف، والأجادل مضافٌ إليه من إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ، والبغاث مفعوله، وفصلَ به بين المضافِ والمضافِ إليه، والأصل سَوْقَ الأَجَادِلِ البُغَاثَ، والسِّلم بكسر السِّين: الصلح، والبغاث بتثليث الموحدةِ أوله وبثاء مثلثة آخره، فأوله مثلث الضَّبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة: طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد، والأجادل: جمع الأجدلِ، وهو الصقر. (تصريح).

(**قوله**: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدَهم شركائِهم﴾ [الأنعام: ١٣٧]) - على قراءة نَصْبِ (أَوْلادَهُمْ) وَجَرِّ (شُرَكائِهِمْ) لكنَّ القراءَةَ المَشْهُورَة بِجَرِّ (أَوْلادِهِمْ) ورَفْعِ (شُرَكاؤُهُم) - هذا مثال لِكَوْنِ المُضافِ المَفْصُولِ عنِ المُضافِ إلَيه مصدراً، والفاصل مفعولاً للمضاف (قتل) مصدر مضاف (شركائهم) مضاف إليه، فَصَلَ بَيْنَهُما (أَوْلادهم) وهو مَفْعولٌ لِقَتْل.

(**قوله: وَقَوْلِ بعْضهم: «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ... إلخ»**) مِن الأمثِلةِ العَربيةِ، مِثال لِكَوْنِ المُضافِ المَفْصُول عَنِ المضافِ إليه مصدراً، والفاصِلِ ظرفاً لِلمضافِ (تَرْك) مصدَر مضاف، (نَفْسِكَ) - بِالجَرِّ - مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف، ويوماً ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلّق به، وفصل به بين المضافِ والمضافِ إليه، وهواها مفعول معه، والتَّقدير: ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سَعْيٌ لها في رداها، ويحتمل أن يكون الأصل تركك نفسك، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذفِ الفاعلِ.

(**قوله**: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧] - على قراءة نَصْبِ (وَعْدَهُ) وَجَرِّ (رسلِهِ) لكنَّ القراءة المَشهُورَةَ بِجَرِّ (وَعْدِهِ) وَنَصْبِ (رُسُلَهُ) - وهذا مِثال لكونِ المضافِ المَفصولِ عَنِ المضافِ

وَقَوْلِهِ ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لي صاحِبِي» وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[فَرُشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كَناحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ]

أبو طالب

(قوله: **هل أنتم تاركو لي صاحبي**) هذا رواية.

(قوله: **كَنَاحِتِ يوماً... إلخ**) أوله:

الناصية

إلَيه اسْم فاعِلٍ، والفاصِلِ مَفْعُولاً لِلْمضافِ. وفي (التصريح): فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضافٌ، ورسله مضاف إليه من إضافةِ الوصفِ إلى مفعولِهِ الأول، ووعده مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] (وقول الشاعر):

مـا زال يُـوقِـنُ مَـنْ يَـؤُمُّـكَ بـالـغِـنـى وسِـواكَ مـانِـعُ فَـضْـلَـهُ الـمُـحْـتَـاجِ

فسواك مبتدأ، ومانع خبره، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، وهو المحتاج، وفضله المفعول الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله.

(قوله: **وقوله ﷺ: هل أنتم تاركو لي صاحبي**) هذا مِثال لِكَوْنِ المضافِ المفصولِ عَنِ المضافِ إليه اسم فاعِلٍ، والفاصِلِ شِبْهُ ظَرْف للمضافِ، فتاركو: جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله، وهو صاحبي بدليل حذف النُّون، ولي جار ومجرور ظرف تاركو، وفصل به بين المضافِ والمضاف إليه، والأصلُ: هل أنتم تاركو صاحبي لي هذا، وقال الدمامني: يحتمل عدمُ الإضافةِ بأن تكون النّود محذوفة كحذفها في قراءةِ الحسن، ﴿وَمَا هُم بضارِّيْ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢] قوله:

.... كَـنـاحِـتِ يَـوْمـاً صَـخْـرَةٍ بـعَـسِـيـلِ

من الطويل، وصدره:

فَـرُشْـنـي بـخـيـر لا أكُـونَـنْ وَمِـدْحَـتـي ....

أي: أصلح حالي بخيرٍ على التّشبيه من رشت السّهم؛ إذا ألزقت عليه الريش. والواو في: ومدحتي بمعنى مع الشّاهد في: كناحت يوماً صخرة، حيث فصل بين المضافِ وهو ناحتٌ، والمضاف إليه وهو صخرة بقوله: يوماً. والعسيلُ بفتحِ العينِ وكسر السِّينِ المهملتين: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصولِ التّعبِ والكدِّ، (المَعنى): فأصْلِحْ حالي بِالْخيرِ حَتّى لا يَكون مَدْحي لَكَ مِثلَ ناحِت يَنْحتُ يوماً صَخْرَةً بِالعَسِيلِ (وهو مَكْنَسَة العَطّارينَ مِنَ الرِّيش).

(**الشّاهد**) هذا مِثال لِكوْنِ المُضافِ المَفصولِ عَنِ المُضافِ إلَيه اسم فاعِلٍ وَالفاصِلِ ظَرْفاً لِلْمُضافِ (ناحِتِ) اسم فاعل مضاف (صَخْرَةٍ) مضاف إلَيه، فَصَلَ بينهما (يَوْماً) وهو ظرفٌ لِلْمضاف.

هذا، وفي (التصريح): إن ناحت اسم فاعل مضاف، وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصفِ إلى مفعوله، ويوماً ظرف ناحت بمعنى أنه متعلّق به، وفصل به بين المضافِ والمضاف إليه، ورشني

فَـصْـلُ يَـمِـيـنٍ وَاضْـطِـرَاراً وُجِـدَا بِـأَجْـنَـبِـيٍّ أَوْ بِـنَـعْـتٍ أَوْ نِـدَا

(وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ) حَكى الكِسائِيُّ: «هذا غُلامُ وَاللهِ زَيْدٌ» (وَاضْطِراراً وُجِدا) الْفَصْلُ (بِأَجْنَبِيٍّ) مِنَ المُضافِ؛ كَقَوْلِهِ:

أبو طالب

فَـرِشْـنِـي بِـخَـيـرٍ لا أَكُـونُ ومِـدْحَـتِـي . . . .

الفاء متعلّق بما سبقه، ورشني كبعني؛ من رشت السَّهم؛ إذا ألزقت عليه الريش، والمراد به هاهنا: أصلح حالي، ولا أكونن مجزوم محلاً جواباً للأمر، والواو في ومدحتي بمعنى: مع، والمدحةُ: المدحُ، وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلِّم، والنَّاحت بالفارسية (تراشنده)، والصَّخرة: الحجر، والعسيل كقتيل: ما يزيل به العطار غبار أجناسه، وهو بالفارسية (جاروب عطاران) والمعنى: أصلح حالي بخير حتى إذا مدحت نفسي أثرت مدحتي في النُّفوس، أو أحدثت ما أمدحها عليه في نفسي، ولم أكن كمن نحت الحجر بالعسيلِ في عدم الفائدةِ.

الناصية

أمر من رشت السهم؛ إذا ألزقت عليه الريش، والمعنى: أصلح حالي بخيرٍ، ومدحتي مفعول معه، وبعسيلي متعلق بناحت، وهو بفتح العين والسِّين المهملتين: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التَّعب والكدِّ.

(قوله: **وَلَمْ يُعَب فَصْل يمينٍ**) نحو: هذا غلام والله زيد بجر زيد بإضافة الغلامِ إليه، وفصل بينهما بالقسم، حكاه الكسائي، وحكى الأنباري: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجرِّ ابن بإضافةِ الغلام إليه، والفصلُ بينهما بالشَّرطِ، وهو إن شاء الله، وزاد ابن مالك في (الكافية) الفصل بإما، كقول تأبط شراً:

هُـمَـا خُـطَّـتَـا إِمَّـا إِسـارٍ وَمِـنَّـةٍ وَإِمَّـا دم وَالـقَـتْـلُ بِـالـحُـرِّ أَجْـدَرُ

في رواية الجرِّ، والإسار بكسرِ الهمزةِ: الأسرُ. اهـ.

وما سوى ذلك فمختصٌّ بالشعرِ؛ لفقد الضابطِ المذكور، كما سيأتي (قريباً).

(قوله: **وَاضْطِراراً . . . إلخ**) أي: وقد أشار إلى ثلاثِ مسائل، مَن ذلك بقوله: (وَاضطِرَاراً وَجدَا) الفصل الألف للإطلاق.

(قوله: **بأجنبي**) متعلِّق بمحذوف حال من ضميرِ وجد، أي: وجدَ المضاف مفصولاً بأجنبي، ولا يصحُّ رجوعُ الضَّميرِ للفصلِ، وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز إعمال ضمير المصدر؛ لأن ضميره الذي أجيز إعماله على هذا الرأي بارز، وهذا مستتر، أفاده الشَّاطبي. (صبان).

(قوله: **بأجنبي**) أي: الأول من هذه الثَّلاثِ الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف، وإن كان عاملهما واحداً. قوله:

مَـا إِنْ وَجَـدْنـا لِـلْـهَـوى مِـنْ طِـبِّ   وَلا عَـدِمْـنـا قَـهْـرَ وَجْـدٌ صَـبِّ

وَقَوْلِهِ:

أَنْـجَـبَ أَيَّـامَ والِـدَاهُ بِـهِ   إِذْ نَـجَـلاهُ فَـنِـعْـمَ مـا نَـجَـلاهُ

أبو طالب

(قوله: ما إن وجدنا... إلخ) الهوى: العشقُ، وهو في موضعِ المفعولِ الثّاني، ومن طب بتقديرِ دواء كتب الطبّ، وزيادة من، أو بتقديرِ دواءٍ من كتبِ الطبِّ وعدم زيادتها مفعول، أو متعلق المفعول الأول لقوله: وجدنا ولا عدمنا، أي: وجدنا دائماً؛ لأن نفي النفي إثبات، والقهر: الغلبة، والوجد بالفتح: العشق، والصب بكسر الصّاد وتشديد الباء: العاشق؛ وهو نائب فاعلٍ للقهر، وأضيف إليه بتوسيط فاعله في البيت، وفيه إشكالان: الأول تقديمُ الفاعلِ على العامل الثاني أن الفاعل ما قام به الحدث لا نفس الحدث، والجواب عن الأول: جوازه في الضّرورة، وعن الثاني: بأن الصّبّ الصّافي عشقه.

(قوله: أنجب أيام والداه... إلخ) أنجب فعل ماض، أي: ولد ولداً نجيباً والداه أياماً هي وقت نجل الوالدين ذلك الولد، والنجل بالنون والجيم: النسل، أي: وقت صيراه نسلاً، فنعم نجل نجلاه ذلك الولد.

الناصية

مَـا إِنْ وَجَـدْنَـا لـلـهـوى مـنْ طـبِّ   وَلَا عـدمْـنَـا قـهْـر وجْـدُ صَـبِّ

هو من الرَّجز. ويروى: ما إن عرفنا للهوى. ولا جهلنا موضعَ ولا عدمْنَا. ومن زائدةٍ، والشّاهد في قهر وجد صب، حيث فصل بين قهرِ المضافِ مفعول عدمنا، وبين صب المضاف إليه بقوله: وجد بالرّفع فاعل المضافِ. والصَّبُّ: العاشقُ. (طِب) أي: علاج. (قَهْر) أي: غلبة، (وَجْد) هو شِدَّة الشَّوْقِ، (صَب) العاشِق. (المَعنى): ما وجدنا لِهَوى النَّفسِ عِلاجاً، ولا ذَهَبَ عنا غَلَبَة شِدَّة الشّوق؛ التي يَبْتَلِي بِها الشّخص العاشِق.

(الشّاهد) في فَصْلِ الأَجْنبي (وَجْد) بَيْنَ المضافِ (قَهْرَ) وبيْنَ المضافِ إِلَيه (صَب) قال في (مكرراتِ المدرس): (المراد مِنَ الأجنبي فِي المقام مَا كانَ مَعمُولاً لِغَيْرِ المضاف، لا الأجنبي بِالْمَعنى الّذي يذكر فِي بَيانِ الفَرْقِ بَينَ الصِّفَة المُشَبَّهَةِ، واسْمِ الفاعلِ، فإنَّه لا مَعنى لَهُ فِي هَذَا المَقام، صَرَّح بِذلِك ابن هِشام وَغيره، فَلا يَصحُّ قَوْل الشّارِح في مَقامِ الاسْتِشهادِ، كقولِهِ:

مَـا إِنْ وَجَـدْنَـا لِـلْـهَـوى مِـنْ طِـبِّ   وَلا عَـدِمْـنـا قَـهْـرَ وَجْـد صَـبِّ

إِذِ (الوَجْد) الفاصِلُ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ في البَيْتِ فاعِل لِلْمُضافِ أعْنِي: (القهر) كَمَا صَرَّحَ بِهِ أيضاً ابنُ هِشام وغَيرُهُ (شيرازي).

(قوله: أنجب أيام والداه به... إلخ) قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة بن قابس. وأنجب فعل. ووالداه فاعله. والشاهد في أيام فإنه ظرف منصوب، فصل به بينهما؛ إذ التّقدير أنجب والده به أيام

وَقَوْلِهِ:

تَسْقِي امْتِيـاحاً نَدى المِسْوَاكَ رِيقَتِها [كَمـا تَـضَـمَّـنَ مـاءَ الـمُـزْنَـةِ الـرَّصَـفُ]

أبو طالب

(قوله: تسقي امتياحاً. . . إلخ) آخره: كما تضمن ماء المزنة الرصف.

فاعل تسقي عائد لأم عمر، والمذكورة قبل، والامتياح: الاستياك، أي: عند استياكها أو حال كونها مسوكة، والنَّدى بفتح النون مقصوراً بالفارسية نم، وهو مفعول ثانٍ لتسقي، ومضاف إلى ريقتها، أي: ماء الفم بتوسط المسواك الذي هو مفعول أول لتسقي، وماء المزنة مفعول لتضمن،

الناصية

إذ نجلاه. وأنجب الرجل؛ إذا ولد نجيباً، وإذ ظرف. ونجلاه من النَّجل وهو النَّسل، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعم ما نجلاهما (المَعنى): أَوْلَدَهُ والِداه نَجِيباً، إذْ أَوْلَداهُ فَنِعْمَ نَجْلاً أَوْلَداه.

(الشاهد) في فَصْلِ الأجنبي (والِداه بِهِ) بَيْنَ المضافِ (أيّامَ) وبَيْنَ المُضافِ إلَيه (إذ نَجلاهُ) لِضَرُورَةِ الشِّعرِ، وإنَّما كانَ ذلِكَ أَجنبيّاً لِعَدَمِ كَوْنِهِ مَعمُولاً لِلْمُضافِ. وهَذا مِثالٌ لِفَصْلِ الفاعِلِ؛ لأنَّ (والِداه) فاعِل لِـ (أَنْجَبَ).

(قوله: تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها. . إلخ) تمامه:

. . . . كـمـا تـضـمـن مـاءَ الـمُـزْنَـة الـرَّصَـفُ

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب. الضمير في تسقي يرجع إلى أم عمرو المذكورة فيما قبله. والشاهد في المسواك فإنه منصوبٌ على أنه مفعول ثانٍ لتسقي، فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها؛ إذ التقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك. وندى مفعول أول. وامتياحاً حال، بمعنى ممتحة، أي: متسوكة، أو منصوب بنزع الخافض، أي: عند الامتياح أي: الاستياك. والكاف للتَّشبيه. وما مصدرية. والرَّصف فاعل تضمن. وماء المزنة مفعولُه وهي السَّحابة. والرَّصف بفتحتين: جمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض. وماء الرصف أرق وأصفى.

هذا، وفي الشيرازي: (امْتِياحاً) أيْ: حال الاسْتِياك (نَدى) الرّطوبَة (المُزْنَةِ) المَطر (الرَّصَفُ) الصُّخور الّتي يَرْصِفُها ماء السَّيْل. (المَعنى): إنَّ أُمَّ عَمرٍو تَسْقِي رُطوبَةَ مِسْواكِها حال اسْتِياكِها رِيقَتَها، كما يَتَضَمَّنُ مَاءُ المَطَرِ السَّيل الصُّخُور (كِناية) عَن صَفاءِ أسْنانِها، وعُذُوبَة رِيقِها.

(الشاهد) في فَصْلِ الأجنبي (المِسْواك) بَيْنَ المُضافِ (نَدى) وبَيْنَ المُضافِ إلَيه (رِيقَتِها) لِلضَّرورَة، ولَيْسَ (الْمِسْواك) مَعمُولاً لِلْمُضافِ حَتَّى لا يكونَ أجْنبياً، وهذا مِثالٌ لِفَصْلِ المَفعُولِ؛ لأنَّ (الْمِسْواك) مفعولٌ ثانٍ لِـ (تَسْقِي) ومَفعُوله الأوَّل (نَدى) وفاعله ضَمير مستتِر فيه راجِع إلى السَّابق. والتَّقدير هكذا: تَسقي امْتِياحاً نَدى ريقَتِها المِسْواكَ.

وَقَوْلِهِ:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ [يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ]

(أَوْ بِنَعْتٍ) نحو:

أبو طالب

والمزنة: السحابة، والرصف بفتحتين: جمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، أي: موضوع كذلك، فاعله، وماء الرصف أرق وأصفى.

(قوله: كما خط الكتاب... إلخ) تمامه. «يقارب أو يزيل» خط بالخاء المعجمة ماض مجهول، أي: رسم هذه الدار كَكَتْب كتاب بيد يهودي يوماً يقارب نقوشه أو تباعد، ووجه الشَّبه الاندراس والتَّفرق، وخص اليهودي بجعل خطه مشبهاً به؛ لأن خطه أشبه بالاندراس من سائر الخطوط، وقيل: لأنه من أهل الكتاب، ويزيل كيبيع من الزيل بسكون الياء: الإبعاد والإفناء.

الناصية

(قوله: كما خط الكتاب... إلخ) قاله أبو حية النميري، **(قوله: كما)** الكاف حرف تشبيه وجر، وما مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكافِ والجار والمجرور، متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوفٍ تقديره: رسم، هذه الدار كائن كخط الكتاب... إلخ، وخط: فعل ماض مبني للمجهول؛ إذ أصله: خطط، فحذفت حركة الطاء الأولى فسكنت، ثم أدغم أحد المثلين في الآخر، والكتاب أي: المكتوب نائب عن فاعلِه، وبـ (كف ويوماً) متعلِّقان بخط، والكف: هي الرَّاحة مع الأصابع، وإنما سميت بذلك؛ لأنها تكف الأذى عن البدنِ، وهي مؤنثة، وتجمع على كفوفٍ وأكف، وكف مضاف؛ ويهودي مضاف إليه، وخصَّه؛ لأنه من أهلِ الكتابِ المختصين بعدمِ الانتظامِ، ويقارب فعلٌ مضارعٌ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود على اليهودي، ومفعوله محذوف تقديره يقاربُ بعضَ خطِّه من بعضٍ، والجملة في محلِّ جرٍّ صفة ليهودي، وأو حرف عطف على يقارب، وهي بمعنى الواوِ، ويزيل بفتح أوله أي: يباعد؛ فعل مضارع، وفاعله يرجع إلى اليهودي أيضاً، ومفعوله محذوف أيضاً تقديره: أو يزيل بعضَ خطِّه عن بعضٍ. (يعني): رسم هذه الدَّار شبيه في عدمِ الانتظامِ بكتابة مكتوب كتب في وقتٍ من الأوقاتِ، بكف يهودي موصوف بأنه يقارب بعض خطه من بعض، ويباعد بعضه عن بعض. **(والشاهد)** في قوله: يوماً؛ حيث فصل به بين المضاف وهو كف، والمضاف إليه وهو يهودي، مع كونه أجنبياً من المضاف؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمولٌ لخط الشعر.

(قوله: أَوْ بنعت) لمجموع المضاف والمضاف إليه، وقد يقال: لما كان المتأثِّر بالعواملِ المختلفةِ الجزء الأول جعل النَّعت للمضافِ، وهو أضعفها؛ لأن فيه فصلاً وتقديماً للتَّابع على بعض المتبوع. **(قوله:**

[نَـجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الْـمُـرادِيُّ سَـيْـفَـهُ] مِـنِ ابْـنِ أَبِـي شَـيْـخِ الأبـاطِـحِ طـالِـبِ

(أوْ نِدا) مَثَّلَ لَهُ في «شَرْحِ الكافِيَةِ» بِقَوْلِهِ:

أبو طالب

(قوله: من ابن أبي شيخ... إلخ) أوله:

نَـجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الـمـرادِيُّ سَـيْـفَـهُ ....

قاله معاوية بن أبي سفيانَ حين نجا من الموتِ وقد ضربه الخارجي، وقُتِل علي رضي الله عنه بضربةِ ابن ملجم المرادي الخارجي في بلدِ كوفان، والمرادُ بالأباطح: مكة ونواحيها؛ إذ أبو طالب كان من أعيان أهلها، وأشراف ساكنيها.

الناصية

نَـجَـوْتُ وقَـدْ بَـلَّ الـمُـرادِيُّ سَـيْـفَـهُ مـن ابـنِ أبـي شَـيْـخِ الأبـاطـحِ طـالِـبِ)

قاله سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه بعد اتفاق ثلاثةٍ من الخوارجِ على قتل كلٍّ واحدٍ واحد من علي بن أبي طالبٍ، ومعاوية، وعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم، وبعد سلامة معاوية وعمرو بن العاص، وبعد قتل علي كرَّم الله وجهه، وذلك أن عبد الرَّحمن بن مُلْجَم بضمِّ الميمِ وفتح الجيم المرادي لعنه الله، ضربه حين خروجه لصلاة الفجر بسيف مسموم على ضلعِه، فمرض مرضاً شديداً، فقبَض المغيرة بن نوفل على هذا الضَّارب وحبسه، فمات الإمام عليٌ بعدَ يومين، فقتله.

(قوله: نجوت) أي: تخلصت من القتلِ فعل ماضٍ وتاء المتكلِّم فاعلِه، وقد: الواو للحال من الفاعلِ، وقد: حرف تحقيق، وبل: أي: لطخ بالدَّم، فعل ماضٍ، والمرادي وهو: عبد الرَّحمن بن ملجم فاعله، وهو بفتحِ الميم كما في يس، وبضمِّها كما في القاموسِ، نسبة إلى مراد اسمُ قبيلة باليمنِ، سميت باسم أبيها مراد، وسيفه مفعوله، والهاء مضاف إليه، ومن ابن جار ومجرور متعلِّق ببل، وهو سيدنا علي، وأبي مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياءِ نيابة عن الكسرِ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ، وشيخ نعت لأبي، والأباطح مضاف إليه، وهي جمع أبطح، وهو في الأصل: كل مكان متسعٍ، أو هو مسيل ماء واسع فيه دقاق الحصى، وأراد بها مكة شرفها الله تعالى، وأبي مضاف، وطالب مضاف إليه، وإنما لم يجعل أبي مضافاً لشيخِ وطالب بدلاً من ابن أو أبي لتغير المعنى، (يعني): تخلصت من القتلِ، وقد لطخ عبد الرحمن بن ملجم سيفه بدم علي بن أبي طالب شيخ مكة، وإنما كان أبو طالبٍ والدُ الإمامِ علي كرَّم الله وجهه شيخها؛ لأنه من أعظمِ وجوه أهلِها وأشرافهم. **(والشّاهد)** في قوله: أبي شيخ الأباطح طالب، حيث فصل بين المضافِ والمضاف إليه بنعتِ المضافِ للشعر. (واعترض) بأن الفاصل ليس نعتاً للمضافِ فقط، بل هو نعتٌ للمضاف والمضافِ إليه؛ لأن العلم مركب منهما (وأُجيب) عنه بأنّه لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول، وهو المضاف جعل النَّعت له. **(قوله: أو ندا)** أي: قد وجدَ الفاصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه في الضَّرورة بالنداءِ؛ بمعنى المنادى (كقوله):

كَـــأَنَّ بِـــرْذَوْنَ أَبـــا عِـــصَـــامِ زَيْـــدٍ حِـــمَـــارٌ دُقَّ بِـــالـــلِّـــجَـــامِ

أبو طالب

(قوله: **كأن برذون... إلخ**) البرذون فرس ليس أبواه عربيين، وأبا عصام: منادى بحذفِ حرفِ النِّداءِ، قَد فصل بين المضافِ والمضافِ إليه، والباقي واضحٌ.

الناصية

كـــأَنَّ بـــرذونَ أبـــا عـــصـــامِ زيـــد حـــمـــار دُقَّ بـــالـــلـــجـــامِ

فأضاف برذون إلى زيدٍ، وفصل بينهما بالمنادى السَّاقط حرفه، وحمار خبر كأن (أي: كأن برذون زيد) حمار (يا أبا عصام). وبقيت خامسة، وهي الفصل بفعل ملغى، كقوله:

.... بـــأي تـــراهـــم الأرضـــيـــنَ حـــلّـــوا

أراد: بأي الأرضين تراهم. وسادسة، وهي الفصلُ بالمفعولِ لأجلِهِ، كقولِهِ:

مُـــعَـــاوِدُ جُـــرْأَةً وقـــتِ الـــهَـــوَادي ....

أرادَ معاود وقت الهوادي جرأة، وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله:

فـــصـــل مـــضـــاف شـــبـــه فـــعـــل مـــا نـــصـــب مـــفـــعـــولاً أو ظـــرفـــاً أجـــز ولـــم يـــعـــب

فـــصـــل يـــمـــيـــنٍ واضـــطـــرار أوجـــدا بـــأجـــنـــبـــي أو بـــنـــعـــتٍ أو نـــدا

(تصريح). (قوله: **كأن برذون أبا عصام.. إلخ**) رجز لم يدر راجزه.

(**قوله**): كأن حرف تشبيهٍ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وبرذون بكسر الباء الموحدة وسكون الراءِ وفتح الدَّالِ المعجمة اسمُها منصوبٌ بها، وهو التركي من الخيلِ، وهو خلاف العراب، ويطلق على الذَّكر والأنثى، وربما قالوا فيها برذونة، و(أباً) منادى حذفت منه يا النِّداء، أي: يا أبا منصوبٌ وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ، وعصام مضاف إليه، وبرذون مضاف، وزيد مضاف إليه، وحمار خبر كأن مرفوعٌ بها وهو الذَّكر، وأنثاه أتان، ودق بالدَّال المهملةِ أي: صار دقيقاً لا غِلَظَ فيه، فعل ماضٍ مبني للفاعل، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديرهُ هو، يعودُ على الحمارِ، ويحتملُ أنه مبني للمفعولِ، وعلى كلٍّ فالجملة في محلِّ رفعِ صفةٍ لحمارٍ، وباللجامِ أي: بسببه متعلّق بدق وهو من أسماءِ الأجناسِ الأعجمية، ويجمع على لجمٍ ككتاب وكتب (يعني): يا أبا عصام أخبرك بأن برذون زيد شبيه بحمارٍ صار دقيقاً لا غلظ فيه بسببِ اللجام. (والشَّاهد في قولِهِ: برذون أبا عصام زيد، وهو مثل الأول، وقيل: إن برذون مضاف، وأبا مضاف إليه مجرورٌ وعلامة جره كسرة مقدرة على الألفِ منع من ظهورِها التَّعذر على لغةٍ من يلزم الأسماءِ الخمسة الألف في الأحوال الثلاثة، وزيد بدل، أو عطف بيان من أبا عصام، فلا شاهدَ فيه حينئذ.

ويُمكِنُ أنْ يَكُونَ لُغَة إجْراءِ أَب بِالألِفِ عَلى كُلِّ حالٍ، وَزَيْد بَدَل مِنه، أوْ عَطْف بَيان، قالَهُ ابنُ هِشام.

تتمة: مِنَ الفَواصِلِ: أمَّا، قالَهُ في «الكَافِيَةِ» والفَصْلُ بِها مُغْتَفَرٌ، كَقَوْلِهِ:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإِمَّا دَمٍ وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

أبو طالب

(**قوله: هما خطتا إما إسار... إلخ**) آخره:

.... وإما دم والموتُ بالحُرِّ أجدرُ

الخطة بضم الخاء المعجمة: الخصلة، وإسار بكسر الهمزة: الأسر، والمراد بالدَّم: سفكه، أي: القتل، والحر بضمِّ الحاء المهملة وتشديد الراء: مقابل العبد، وأجدر اسم تفضيل، أي: أحق من الأسرِ والمنة.

الناصية

(**قوله: بِالألِفِ**) أي: على لغة القصرِ. (**قوله: عَلى كُلِّ حال**) من أحوال الإعرابِ، فأبا مجرور تقديراً بإضافة برذون إليه، وهو كنية زيد، فزيد بدل منه، أو عطف بيانَ؛ لأن أبا عصام وزيد شخصٌ واحدٌ (دشني).. (**قوله: وَزَيْد بَدَل مِنه، أوْ عَطْف بَيانٍ**) أي: من أبا عصام فلا شاهدَ فيه حينئذٍ، كما مرَّ قبل قَليل.

(**قوله: قالَهُ ابنُ هشام**) في الحواشي.. (**قوله: مِنَ الفواصِلِ**) بين المضافِ والمضافِ إليه (**قوله: إمّا**) العاطفة.

(**قولُه: هُما خُطَّتا إمّا إسارٍ وَمِنَّةٍ... إلخ**) قاله تأبط شراً من قصيدةٍ من الطَّويلِ. والشَّاهد في فصل إما بين المضافِ وهو خطتا، والمضاف إليه وهو إسار، وأصله خطتان حذفت النُّون للإضافةِ، وهو بالضمّ: القصة والحالة. والإسار بالكسر: الأسر. والتَّقدير: خطتا أسرٍ. والمعنى: ليس لي إلا واحدةٍ من خصلتين على زعمِكم إما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإما قتل وهو بالحرِّ أجدر مما يكسبه الذل. فهاتانِ الخصلتانِ هما اللتان أشار إليهما بقوله: هما، وقد ثلثهما بخطةٍ أخرى فيما بعد، وهذا كله تهكم واستهزاء. إنما أفرده بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله، وذلك ككسر آخره وجوباً إذا لم يكن معتلاً، ولا مثنى، ولا جمعاً على حده. (المَعنى): أمامَنا طريقان: (إمّا) يأسِرُونَنا، ثُمَّ يَمُنُّونَ عَلَينا بِفَكِّ الأسْرِ، (وإمَّا) يَقْتُلُونَنا، وَالموت لِلإنسانِ الحُرِّ أحْسَن مِنَ الأسْرِ وَالْمَنِّ.

(**الشَّاهد**) في فَصْلِ (إمَّا) بَيْنَ المضافِ (خطَّتا) وبَيْنَ المضافِ إلَيه (إسار).

(**خاتمة**): **قال في** (شرح الكافية): المضاف إلى الشَّيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول

....

أبو طالب______________________________

....

الناصية ______________________________

بصلته، والصِّلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضافِ ولا فيما قبله، فلا يجوزُ في نحو: أنا مثل ضارب زيداً، أن يتقدم (زيداً) على مثل، وإن كان المضافُ غيراً، وقصدَ بها النفي جازَ أن يتقدَّم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدَّم معمول المنفي بلا، فأجازوا: أنا زيداً غير ضاربٍ، كما يقال: أنا زيداً لا أضرب. ومنه قوله:

إنَّ امْـرأ خَـصَّـنِـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـهُ عَـلَـى الـتَّـنَـائِـي لَـعِـنْـدِي غَـيـرُ مَـكْـفُـورِ

فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه؛ لأنها دالة على نفي، فكأنه قال لعندي لا يكفر. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ١٠] فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه، فلا يجوز في قولك: قاموا غير ضارب زيداً، قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفي بغير. هذا كلامه. والله أعلم (دشتي).

اَلْمُضَافُ إِلَى يَاءِ اَلْمُتَكَلِّمِ

آخِـرَ مَـا أُضِـيـفَ لِـلْـيَـا اكْـسِـرْ إِذَا   لَـمْ يَـكُ مُـعْـتَـلّاً كَـرَامٍ وَقَـذَا

فصل: في المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ. الصَّحيح أَنَّهُ مُعْرَبٌ خِلافاً لِابْنِ الخَشَّابِ والجُرجانِي في قَوْلِهِما: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لإضافَتِهِ إلى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ؛ لإعْرابِ الْمُضافِ إلى الكافِ والهاءِ، والمُثَنَّى المُضافُ إلى الياءِ، ولِبَعْضِهِم في قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ لِعَدَمِ الشَّبَهِ، ولا مُعْرَبٍ لِعَدَمِ تَغَيُّرِ حَرَكَتِهِ.

(آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيا ....

أبو طالب ______________________________

....

الناصية ______________________________

(قوله: **في المُضافِ... إلخ**) أي: في أحكامِ المضاف للياء) الدَّالة على المتكلِّم.

(قوله: **الصَّحيح... إلخ**) وفي (الشيرازي): الحاصل: القول بأنّ المضاف إلى ياءِ المتكلم مَبْني؛ لأنّ ياءَ المتكلّم لا تَتَغير بالعوامِلِ خَطَأ؛ إذِ المضاف إلى الهاءِ والكافِ معرب مع أنّ الهاءَ والكافَ لا تَتَغَيَّرانِ بِالْعَوامِلِ، وكذلك المثَنَّى المُضافُ إلى يَاءِ المتكلِّم مُعرَب مَعَ أن الياءَ غَيْرُ مُتَمَكنةٍ. وكذلكَ القول بأنَّ المضافَ إلى ياءِ المتكلِّم لا مُعرَب ولا مَبنيّ أيضاً خطأً؛ لأنَّ عَدَمَ تَغير آخِرِهِ لِوُجُودِ المانِعِ، وهو لزوم كَوْنِ ما قَبل الياءِ مكسوراً دائِماً، ولَوْلا هذَا المانِع لَتَغَيَّرَ آخِره بالْعَوامِلِ. (شيرازي).

(قوله: **لإضافَتِهِ إلى غَيْرِ مُتَمَكن**) أي: لإضافته إلى المبني، وهو ياء المتكلِّم، فكأنه كسب البناء من المضاف إليه. (دشتي).

(قوله: **لإعْرابِ المُضَافِ... إلخ**) مثل (غلامه) و(غلامك) و(غلامَيَّ). وفي (الدشتي) في ذلك ردٌّ لقول ابن الخشاب والجرجاني، وحاصله أنّه لو كان المضاف إلى غير المتمكِّن سبباً للبناء لبني المضاف إلى الكاف والهاء كغلامك وغلامه؛ لإضافتهما إلى المبني مع أنهما معربان، وحتّى بعض ما يضاف إلى الياء نفسها أيضاً معرب كالتَّثنية، نحو: غلاماي. (دشتي).

(قوله: **ولِبَعْضِهِم**) أي: وخلافاً لبعضهم؛ إذ لا معنى لكونه مبنياً من جهةِ عدمِ تغيّر حركتهِ، فإن هذا يقتضي أن لا يوجد معربٌ تقديري لوجودِ الملاك في الجميع.

(قوله: **آخِرَ ما أضيف لِلْيا... إلخ**) أي: يجب كسر آخره) أي: المضاف لمناسبةِ الياءِ، سواء كان صحيحاً (كغلامي) وعبدي، أو شبيهاً (دشتي) بالصحيح كدلوي وظبيي، (ويجوز فتح الياء وإسكانها) واختلف في أيهما أصل، فقيل: الفتح، وقيل: الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكانَ هو

اكْسِرْ إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً) أَوْ جارِياً مَجْراهُ ....

أبو طالب

....

الناصية

الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني والياء مبنية والفتح أصل ثانٍ؛ لأنه أصل ما يبنى، وهو على حرفٍ واحد، وعلى القولين الإسكان أكثر. (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتحِ الياءِ وإسكانها (أربع مسائلَ) لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصودُ كفتى وقذى) بالذَّالِ المعجمة (والمنقوص كرام وقاضٍ والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدةِ (وغلامين) واثنين بالمثلثةِ (وجمع المذكر السَّالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الأربعة آخرها واجب السُّكون)؛ لأن آخر المقصور والمثنى والمرفوع ألف، وآخر المنقوصِ والمثنى المجرور والمنصوب، وجمع المذكر السَّالم مطلقاً ياء مدغمة في ياء المتكلِّم، وليس شيء من الألفِ والحرف المدغم قابلاً للتحرك (والياء معها واجبةُ الفتحِ) للخفةِ والتحركِ لالتقاءِ الساكنينِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

آخرَ ما يضافُ لليا اكْسِرْ إذا ... لم يك معتلاً كرامٍ وقذا
أوْ يكُ كابنين وزيدين فذي ... جميعها الياء بعد فتحها احتذي

(وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع ﴿ومَحْيَايْ وَمَمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٦٢]) في الوصلِ بسكون ياء محياي، ولبيان أن ذلك في الوصلِ عطف عليه ومماتي، وإلا فلا حاجة لذكره، (و) ندر (كسرها بعدها) أي: بعد الألف (في قراءة الأعمشِ والحسنِ البصري: ﴿قَالَ هِىَ عَصَايِ﴾ [طه: ١٨]) بكسر الياء على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ (وهو) أي: الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياءِ المضافِ إليها جمع المذكر السَّالم، وعليه (قراءة حمزة) والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿وَمَآ أَنتُم بمصرخيِّ إِنِّي﴾ [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء في الوصلِ، ولذلك عقبه بأني، وهذه اللغة حكاها الفراء، وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، قاله الشَّاطبي، وبذلك سقط مَا قال المعري في رسالته: «أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة، ﴿وَمَآ أَنتُم بمصرخيِّ﴾ بالكسر» قال الموضح في (الحواشي): والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلامِ، ولعلَّ الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة، فالتقى معهم ساكنان، ونظيره الكسر في شدوي مع القوم، وإن كان الكسر في الياء أثقل. انتهى. (تصريح).

(**قوله: إذا لم يك معتلاً**) أي: بالاصطلاح النحوي، وهو ما آخره حرف علة قبلها حركةٌ مجانسةٌ له، فخرج نحو: دلو وظبي.

(**قوله: إِذَا لَم يَكُ مُعْتلاً**) منقوصاً أو مقصوراً.

(**قوله: أَوْ جارِياً مَجْراهُ**) أي: مجرى غير المعتل، وهو الّذي كانَ آخِره حَرْف عِلة وقبلَه ساكِن. فإنّه كالصَّحيحِ في أنّ آخِره يكسر لَدى الإضافَةِ إلى اليَاءِ؛ إذِ الحركة على حَرفِ العِلَّةِ لا تَثْقل إذا كانَ قبلها ساكناً.

كصاحِبِي، وغُلامِي، وظَبْيِي، ودَلْوِي، ولكَ حينئذٍ في الياءِ الفَتْحُ والسُّكُونُ وحَذْفُها لِدِلالَةِ الكَسْرِ عَلَيها، نحو:

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي [بِالّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَما لِيَ فِيما يُعْطِنِي طَمَعُ

وَفَتْحُ ما وَلِيَتْهُ فَتُقْلَب أَلِفاً، نحو:

أبو طالب

(قوله: خليلِ أَمْلَكُ مِنِّي) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي بالذي كَسَبَتْ يدي وما لِيَ فيما يَقْتنِي طَمَعُ

لفظ ما في ما لي نافية أو استفهامية إنكارية، وحذف لا يعطي للضّرورة، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: كصاحِبِي وغُلامِي وظَبْيِي ودَلْوِي) المثال الأول للمضاف الصَّحيحِ المشتق، والثاني للصحيح الجامد، والثّالث والرابع للجاري مجرى الصَّحيح أوّلهما يائيّ اللام، وثانيهما واويّها (دشتي).

(قوله: ولكَ حينئذٍ) أي: حين إضافة اسم إلى الياء لك أن تفتح الياء أو تسكنها أو تحذفها (دشتي). وفي (الأشموني) يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره، وهو ما سوى الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصَّحيح نحو: غلامي وفرسي، والمعتلّ الجاري مجراه نحو: ظبيي ودلوي، وجمع التّكسير نحو: رجالي وهنودي، وجمع السلامة لمؤنث نحو: مسلماتي. واختلف في الأصلِ منهما فقيل: الإسكان، وقيل: الفتح. وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول؛ إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصل ثان؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرفٍ واحدٍ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرةُ دليلاً عليها، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. كما مرَّ.

(قوله: الفتح. . . إلخ) فتقول: (غلامِيَ) (غُلامي) (غُلام). (قوله: وحَذْفُها. . إلخ) أي: إن لم تكن الإضافةُ للتخفيفِ كإضافةِ الوصف الحالي أو الاستقبالي وإلا فلا حذف ولا قلب؛ لأنها على تقديرِ الانفصالِ، فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (صبان).

(قوله: خَليل. . . إلخ) (المَعنى): صديقي هو أملَك مِني بِما أكسِبه أنا، وَلَستُ أطمعُ فيما يَكسِبه هو ويعطيني. (الشّاهد) في (خَلِيل) بِكسْرِ اللّام الثّانية، فأصله (خَلِيلي) حُذِفَت الياء لِدِلالَةِ الكسْرِ عليها (الشيرازي).

(قوله: وَفَتْحُ مَا وَلِيَته) أي: فتح الحرفِ الذي وقعت الياء بعده فتقلب الياء ألفاً.

(قوله: فتقلب ألفاً) أي: لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، قال (سم): الظّاهر أن هذه الألف اسم؛ لأنها منقلبة عن اسم فهي مضاف إليه في موضع جرٍّ، بل قد يدعى أنها ياء المتكلّم غاية الأمرِ أن

[أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ] ثُمَّ آوِي إلى أُمَّا [وَتُرْوِينِي النَّقِيعُ]

وَحَذْفُ الأَلِفِ وَإِبْقاءُ الفَتْحِ، نحو:

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

أبو طالب

(**قوله: ثم آوي... إلخ**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلى أُمَّا وتُرْوِينِي النَّقِيعُ

آوي أي: أرجع، والنقيع بالفارسية [دوغ ترش يا أب شيرين].

(**قوله: ولست بمدرك ما فات مني... إلخ**) اللهف بالفارسية (حسرت خوردن) وهو متعلّق بمدرك، أي: ما أدرك ما فات مني بالتحسرِ، أو يقول: ليت كذا ليت كذا، ولا بقولِ: لو أن كذا كان كذا.

الناصية

صفتها تغيرت، وفي (الشّيرازي) يجوز فتح الحَرفِ الّذِي وَقَعَ ياء المتكلّم بَعْدَها. فَتُقْلَبُ ياء المتكلّم إلى الألِفِ.

(**قوله: [أَطُوف ما أَطُوفَ] ثُمَّ آوي... إلخ**) أطوف: أسيرُ (النَّقيع) اللّبنُ المَشوب بِماءِ (المَعنى): أسِير ما أسِير، ثُمّ أرجع إلى أُمّي وتُشْرِبُني اللّبَنَ.

(**الشّاهد**) في (أما) أصله: أُمّي: فتِحَتِ الميم الثّانِيَة، فَقُلِبَ اليَاء ألِفاً وصارَ (أُمّا) (شيرازي).

(**قوله: وَحَذف الألِفِ... إلخ**) أيْ: ويَجُوزُ حَذْفُ الألِفِ ـ المُنقَلِبَةِ عَنِ اليَاءِ ـ وإبقاءُ الفَتْح فِي الْحَرفِ الّذي قبلَ الياءِ هذا، وأما ياء المتكلّم المدغم فيها فالفصيح الشّائع فيها الفتح كما مرَّ، وكسرها لغة قليلة، حكاها أبو عمرٍو بن العلاءِ والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بمصرخيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وكسر ياء ﴿عصايِ﴾ الحسن وأبو عمرو في شاذه، وهو أضعف من الكسرِ مع التّشديدِ.

(**قوله: ولَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنّي... إلخ**) (المَعنى): لَستُ أحصلُ على مَا فاتَ مِنّي بكلِماتِ التّمَنّي مِثل (لَهْفِي) وَ (لَيْتَ) و(لَوْ أنّي كُنْتُ كَذَا).

(**الشّاهد**) في (بِلَهْفَ، وبِلَيْتَ) أصلهما (لَهْفِي، ولَيْتَني) بفتحِ الفاءِ، والنُّون، فَانْقَلَبَ الياء أَلِفاً فَصَارَا (لَهْفاً، ولَيْتا) ـ بِحَذْفِ نونِ الوِقايَةِ أيْضاً ـ ثُمَّ حُذِفَ مِنهما الألِفُ، فَصَارَا (لَهْفَ، وَلَيْتَ).

وفي (الدشتي): (**الشّاهد**) في لهفَ وليتَ أصلهما لهفي وليتي، فتحت الفاء والتّاء، فقلبت الياء ألفاً، ثم حذفت الياء، وبقيت الفتحة.

أَوْ يَـكُ كَـابْـنَـيْـنِ وَزَيْـدَيْـنِ فَـذِي جَـمِيعُـهَـا ٱلْيَـا بَـعْـدُ فَـتْـحُـهَـا احْـتُـذِي
وَتُـدْغَـمُ ٱلْـيَـا فِـيـهِ وَالْـوَاوُ وَإِنْ مَـا قَـبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَـاكْـسِـرْهُ يَـهُـنْ

فَإنْ يَكُ مُعْتَلّاً (كَرامٍ وَقَذا أوْ يَكُ) مُثَنًّى أوْ مَجمُوعاً جَمْعَ سَلامَةٍ (كَابْنَيْنِ وَزَيْدَينِ فَذِي جَمِيعُها الْياءُ) الْمُضافُ إلَيْها (بَعْدُ) بِالضَّمِّ (فَتْحُها) وسُكُونُ الياءِ الّتي في آخرِ المُضافِ (احْتُذِي) ثُمَّ في ذلِكَ تَفْصِيلٌ (وَ) ذلِكَ أنَّه (تُدْغَمُ الْياءُ) الّتي في آخرِ المُضافِ (فيهِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فَإِنْ يَكُ**) أي: المضاف إلى الياء. فيقالُ فيهما عِندَ الإضافَةِ إلى ياءِ المُتكلِّم: (رامِيَّ، وقَذايَّ). (دشتي).

(**قوله: كَرام وَقَذا**) الأول للمنقوص والثاني للمقصور (دشتي).

(**قوله: أو يك**) أي: ولم يك (**قوله: أَوْ يَكُ مُثَنًّى... إلخ**) فإنَّهما يجريان مَجْرى المُعْتَلِّ؛ لأنَّ ما قبلَ الياءِ فيهما مُتَحرِّك. فتثقل الحَرَكَةُ على اليَاءِ.

(**قوله: قذا**) الأربعة مبتدأ، وجميعها تأكيد، والياء: مبتدأ ثانٍ، وفتحها مبتدأ ثالثٍ، واحتذي خبر المبتدأ الثَّالث، وقوله: بعد، أي: بعدها، أي: الأربعة حال من الياء، أو متعلِّق باحتذي، ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً (صبان). (**قوله: جَميعُهَا**) آخرها واجب السُّكون.

(**قوله: بالضَّمّ**) صفة للياء، أي: الياء التي بعد المعتلِّ والتثنية والجمعِ وفتحها نائب الفاعلِ لـ (احتذي) وتقدير البيتِ: فهذه جميعها انتخب فتح الياء بعدَها. وفي (الشيرازي): إنَّما قالَ (بالضَّم) أيْ: مَقْطُوعاً عَنِ الإضافَةِ مَعَ نِيَّةِ مَعناهَا، حَتَّى لا يَتَخيَّلَ أنَّهُ أضِيفَ إلى (فَتْحها).

(**قوله: فَتْحُها**) أيْ: فَتْحُ ياءِ المُتكلِّم. (**قوله: وسُكُونُ الياءِ الّتي في آخرِ المُضافِ**) يعني: الياء التي آخر الكلمة وجزئها كياء قاضي (دشتي).

(**قوله: احْتُذِي**) أيْ: انْتُخِبَ واخْتِيرَ، وفي نسخة احْتُذِي) أي: اتبع.

(**قوله: ثُمَّ في ذلكَ تَفْصِيلٌ**)؛ لأن الحرف الذي قبل ياء المتكلِّم قد يكون ياء، وقد يكون واواً، وقد يكون ألفاً، فالياء تدغم في ياءِ المتكلّم، والواو إن كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً تقلب ياء، وتدغم في الياء أيضاً بعد تبديل الضمة بالكسرة، وإن كان ما قبلها مفتوحاً كمصطفين أبقى الفتحة فيصير مصطفيَ، وإن كان ما قبلها ألفاً بقي على حاله كمحيايَ (دشتي).

(**قوله: وَذَلِكَ أنَّه تُدْغَمُ الْيَاءُ... إلخ**) أي: تدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتي الجرِّ والنصبِ (و) ياء (المجموع) جمع السلامةِ (في ياء الإضافة) لاجتماعِ المثلينِ (كقاضي) رفعاً ونصباً

....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

وجراً، (ورأيت ابنيَ) بفتحِ النُّونِ (وزيدي) بكسرِ الدالِ (ومررتُ بابني زيدي وتقلب واو الجمع) السَّالم في حالة الرفع (ياء)؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا، وسبقت إحداهما بالسُّكونِ قُلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت، (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواوِ في ياءِ المتكلِّم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة، حين هلكوا جميعاً في طاعونٍ واحد:

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً ... عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

فأودى معناه: هلك، وبني: فاعله، وهو جمع ابن مضاف إلى ياء المتكلِّم، وأصله بنوي، عمل فيه ما تقدَّم (وإن كان) الواو قبلها ضمة (قلبت) الضمَّة (كسرة كما في) أودى (بني و) جا (مسلمي) وعشري، وظاهر سياقه أنه يبدأ بقلب الواوِ ياء على قلبِ الضمَّة كسرة، وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قولِ النظم:

وتدغم الياءُ فيه والواو وإنْ ... ما قبل واوٍ ضُمَّ فاكسره يَهُنْ

واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلبِ الواوِ كما في أجر جمع جرو، وأصله أجرو، فإنهم قلبوا الضَّمَّة كسرة؛ أو لأنها أضعف، ثم تدرجوا إلى قلبِ الواوِ ياء لأجلها، فلم يقدموا على الحرفِ الأقوى، إلا بعد أن قدموا على الحركةِ الضعيفةِ، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدريجٍ.

(قلت): لا يمكنهم العكس في أجر؛ لأنه يؤدي إلى قلب الواوِ ياءً من غير موجب بخلافه في مسلميّ، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواوِ والياء وسبق إحداهما بالسُّكون، وإنما قدّم قلب الضّمةِ في أجرِ والواوِ في مسلميّ؛ لأن قبل الواو ياء في أجرِ ناشئ عن قلب الضَّمة كسرة، وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلبِ الواو ياء، (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدلَّ على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين (كمصطفَي) بفتحِ الفاءِ: جمع مصطفى بالقصرِ، وأما مصطفي بكسر الفاءِ فإنه جمع مصطفٍ بالنقصِ، (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقاً كمسلماي؛ إذ لا موجب لقلبها ياءً، وأطلق النَّاظم فقال: وألفاً سلم (وأجازت هذيل في ألفِ المقصورةِ قلبها ياء) عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقُّها ما قبل الياء، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

.... عن ... هذيلٍ انقلابُها ياء حسنْ

(كقوله): وهو أبو ذؤيب الهذلي:

أي: فِي الياءِ المُضافِ إلَيه، نحو: «جاءَني قاضِيَّ» و«رَأيْتُ قاضِيَّ» و«غُلامِيَّ» و«زَيْدِيَّ» و«مَرَرْتُ بِقاضِيَّ» وَ «غُلامِيَّ» و«زَيْدِيَّ» (وَالْواوُ) تُدْغَمُ فِيهِ أيْضاً بَعدَ قَلْبِها ياءً، نحو:

أبو طالب

(قوله: أودى بني) هذا جزءٌ من بيتٍ هو هكذا:

الناصية

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

فهوي: أصله هواي، فقلب الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، والواو في سبقوا تعود إلى بنيه الخمسة في قوله: أودى بني، وأعنقوا تبع بعضهم بعضاً في الموتِ، وتخرموا بالخاءِ المعجمةِ والراء مبني للمفعول، أي: خرمتهم المنية واحداً بعد واحدٍ، وهذيل بالتّصغيرِ قال ابن السيد: يجوز أن يكون تصغير هذلول، وهو المرتفعُ من الأرضِ، ويجوزُ أن يكون تصغير مهذول، وهو المضطربُ، من تصغير التّرخيم فيهما. انتهى. وهذيل حي من مضر، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أخو خزيمة بن مدركة، أمهما هند بنتُ وبرة أخت كلب بن وبرة. ولا يختص قلب ألف المقصورِ ياء بلغة هذيل، بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدي في (البسيطِ) عن طيئ في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَيَّ﴾ [طه: ١٢٣] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن إسحاق وعيسى بن عُمَرَ ﴿هُدَيَّ﴾. و﴿هِيَ عَصَيَّ﴾ وهي عصى، ورويت عن النبي ﷺ، قاله الشّاطبي. (واتفق الجميع) من العربِ (على ذلك) وهو قلب الألف ياءً مع ياءِ المتكلّم (في علي ولدي) الظّرفيتين، كما قيده المرادي، وهو ظاهر، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلّم وعلى الحرفيةِ لا تضاف، وفي دعواه الاتفاق نظر؛ فإن بعض العرب لا يقلب فيقول: لداي وعلاي، قاله المرادي في (شرح التّسهيل) (ولا يختص) قلب الألف ياء (بياء المتكلّم، بل هو عام في كلِّ ضميرٍ نحو: عليه، ولديه، وعلينا ولدينا، وكذا الحكم في إلى) نحو: إلي، وظاهر كلام المرادي السّابق أن من يقول: لداي؛ يقول: إلاي، فإنه قال بعد أن قال ذلك: وكذلك إلى. انتهى. وأفرد إلى عن أخواتها؛ لأنها لا تستعمل ظرفاً، وإن كانت تقع اسماً لواحدِ الآلاءِ، وهي النعم.

(**قوله: أيْ في الياءِ المُضافِ إلَيه**) يعني: ياء المتكلّم.

(**قوله: نحو: «جاءَني قاضِيَّ»**) هَذا فَقَط مِثال لِلرفعِ، وإنّما لم يَذكر مِثالَ المُثَنّى، والجَمع المَرفُوعَيْنِ؛ لأنَّهما حالَةَ الرَّفعِ لَيْسا بِالْياء، وفي (الدشتي) ولم يمثل للتثنية رفعاً لكونها بالألف، وسيذكر حكمه بقوله: (وألفاً سلم).

(**قوله: و«رَأَيْتُ قَاضِيَّ... إلخ»**). في جَميعِ الأمْثِلَةِ (اليَاءُ) مُدْغَمَةٌ ومَفْتُوحَةٌ.

(**قوله: والواو... إلخ**) أي: بعد قلبها ياء، ولم يذكره المصنف اكتفاءً بأخذِه من قوله: وإن ما قبل واو... إلخ. (**قوله: والوَاوَ**) من المجموع حال رفعه فتقول: هذا رامي، ورأيت رامي، ومررت برامي، ورأيت ابني وزيدي، ومررت بابني وزيدي، وهؤلاء زيدي. والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو

أوْدى بَنِيَّ [وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لا تُقْلِعُ]

(وَإِنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) وإنْ فُتِحَ سابِقُهُ فَأَبْقِهِ، نحو: «هؤُلاءِ مُصْطَفَيَّ».

أبو طالب

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بعدَ الرُّقادِ وعَبْرَةً ما تُقْلِعُ

أودى أي: هلك، وبني: أصله بنون فأضيف فقلب فأدغم، وأعقبوني، أي: أورثوني، والرُّقاد بالضمِّ كالرقودِ بمعنى النَّوم، والمراد: رقاد البنين، أي: موتهم، أو رقادي أي: غفلتي عن مصائبِهم، وبعد الرُّقاد على هذا زمان التنبهِ، وعبرة عطف على حسرةٍ، أي: دمعاً، ولا تقلع، أي: لا تزول تلك العبرة، أو كل من الحسرةِ والعبرة.

الناصية

المجرورين ابنين لي، وزيدين لي فحذفت النُّون واللازم للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياءِ. والأصلُ في الجمعِ المرفوع زيدوي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسُّكون، فقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، ومنه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «أو مخرجيَّ هم؟!».

(قوله: أودىٰ بَنِيَّ... إلخ) قاله أبو ذؤيب من الأبيات التي فيها البيت السابق. وتمامه:

.... بَعْدَ الرُّقادِ وَعَبْرَة مَا تقلع

أودى: هلك. والشّاهد في بني، حيث قلب فيه واو الجمع ياء، ثم أدغمت الياء في الياء؛ إذ أصله بنوي بإسقاط النُّون للإضافةِ. وأعقبوني: أي: أورثوني حسرة وتلهفاً، (أَوْدى) هَلَكَ، (الرُّقاد) النَّوم. (المَعنى): هلك أوْلادِي وصارَ عَقِبَ هَلاكِهِم لِي حَسْرة بَعدَ نَوْمِ الرَّاحَةِ، وعبرة لا تَنْقَلِع.

(الشّاهد): في (بَنِيَّ) أصلُهُ: بَنُوِيَ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ. وفي (الدشتي).

أصله بنون، جمع ابن، أضيف إلى الياء بعد حذف النُّون وقلب الواو ياء، وتبديل ضمِّ النون بالكسرةِ. هذا إذا كان ما قبلَ الواوِ مضموماً كما رأيت، وإليه أشار بقوله:

(وَإِنْ مَا قَبْلَ واوٍ ضُمَّ.........

(قوله: فَاكْسِرْهُ) كما في (بَنوَيَ) الّذي كانَتِ (النُّونُ) مَضْمُومَة فَكُسِرَتْ.

(قوله: يهن) بضم الهاء، أي: يسهل النطق بالكلمة، قاله الشاطبي. وفي (الدشتي) بكسر الهاءِ جوابُ الشَّرط المقدر، أي: إن كسرت ما قبل الواو يهن، أي: يسهل تبديل الواو ياءً.

(قوله: نحو: هؤلاءِ مُصْطَفَيَّ) جَمْع. وأصله: مُصْطَفَاوي، حُذِفتِ الألِف لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن: الألِف والواو، ثُمَّ قلِبَتِ الواوُ ياءً. ثم أدْغِمَتِ الياء في الياءِ فَصَارَ (مصطفيَّ).

هذا وفي (الدشتي) أصله: مصطفون بفتحِ الفاءِ، فلما أضيف إلى الياء حذف نونه وقلب واوه ياءً، وأبقى فتحة الفاء على حالِها.

(قوله: وَألفاً سلم) من الانقلابِ سواء كانت للتثنية نحو: يداي، أو للمحمولِ على التثنيةِ نحو:

وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

(وَأَلِفاً سَلِّمْ) نحو: مَحْيَايَ، وعَصايَ، وغُلامايَ، وَسَلَامَةُ الألِف الّتِي فِي المُثَنَّى فِي لُغَةِ الجَميع (وَ) الّتِي (فِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُها ياءً حَسَنْ) نحو:

* سَبَقُوا هَوَيَّ *

أبو طالب

(قوله: سَبَقُوا هَوَيَّ) هذا بعضٌ من بيت هو هكذا:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وهذا البيتُ مع البيتِ الذي قبله من قصيدةٍ قالها أبو ذؤيب في مرثية خمسة من بنيه، وقد هلكوا جميعاً في طاعونٍ، والضَّمير في سبقوا للبنين المذكورين، والمرادُ بقوله: هوي، موت الشَّاعر أو

الناصية

ثنتاي بالاتفاق، أو آخر المقصور، نحو: عصاي على المشهورِ (صبان).

(قوله: نحو: مَحْيايَ... إلخ) الأوَّل مِثال لِلألِفِ بَعدَ الياءِ، والثَّاني لِلألِفِ المَقْصُورَة، والثَّالِث لِألِف المثنى، فَلَم تقْلَبِ الألِفُ ياءً، وَلَم تَصِر (مَحْيَيَّ، وعَصَيَّ، وغُلامَيَّ).

هذا وفي (الدشتي) مثل للمقصور بمثالين؛ لأن المقصورَ قد يكون ألفه مقلوبة عن الياءِ كمحيي فإن أصله محييي، وقد يكون مقلوباً عن الواوِ كعصى، فإن أصله عصو يعني: أن حكم المقصورِ كذلك في الصورتين.

(قوله: انقلابها ياء) أي: عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلِّم من الكسرِ فهو من نيابة حرفٍ عن حركةٍ في غير أبوابِ الإعرابِ، ومثله لا رجلين ولا قائمين، نقله يس عن ابن هشام. (صبان).

(قوله: سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ) تمامه:

.... فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قاله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة رثى بها أولاده، وهم خمسة ماتوا قبله في طاعون (قوله: سبقوا) أي: تقدموا فعل ماض مبني على فتحٍ مقدَّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لفظاً، وبابه ضرب، والواو فاعله، وهي عائدة على البنين في قوله قبل:

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً ....

وأودى: أي: هلك، وهوي: أي: موتي كما في الصبان مفعول سبقوا منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألفِ المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التَّعذر؛ إذ أصله هواي، وياء المتكلِّم مضاف إليه مبني على الفتحِ في محلِّ جر، وأعنقوا، أي: أسرعوا، من الإعناقِ، وهو سرعة السَّير، الواو للعطف على سبقوا، وأعنق: فعل ماضٍ، والواو فاعله، ولهواهم: أي: لموتهم جار

خاتمة: المُسْتَعْمَلُ في إضَافَةِ أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ، وهَنٍ إلى الْيَاءِ: أَبي، وأخِي، وحَمِي، وهَنِي، وأجازَ المُبَرِّدُ أبيّ بِرَدِّ اللَّامِ، وفِي فَمٍ فيّ وَقَلَّ فَمِي، وأجازَ الفَرّاءُ فِي ذِي ذِيّ، وصَحَّحُوا أَنَّها لا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ أصْلاً.

أبو طالب

بقاؤهم، فإن بقاء الأولادِ مما يهويه الأب، وهذا على أن يراد بسبقوا معنى تركوا. وهواهم: موتُهم، ولقاء من أحبوه، وأعنقوا بالنُّون، أي: جعلوا أيديهم في عنقٍ ما يحبونه، وتحرموا بالحاء المهملة ماضٍ مجهولٍ، أي: جعلهم الموت محترمين كاحترام المضيفِ للضيفِ، وقيل: أي أخذوا واحداً بعد واحدٍ، أو بالخاءِ المعجمةِ، أي: هلكوا، والمصرع: السقوطُ، ومصرعُ الجنبِ كنايةٌ عن الموتِ.

الناصية

ومجرورٌ متعلّق بأعنقوا، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وهذه الجملة مفسرة لما قبلِها، وفتخرموا بالخاءِ المعجمة، أي: أخذتهم المنية، واستأصلتهم؛ الفاء للعطف، وتخرم فعل ماض مبني للمجهولِ، والواو نائب عن فاعله، ولكل الواو للعطف على محذوفٍ، أي: وهذا الموت المتقدم كائن لهم، والموت كائن لكل إنسان، فالمرادُ بالجنبِ الإنسانِ لا حقيقته، وهو ما تحت إبط الإنسان إلى كشحه، والمراد بالمصرعِ الموت لا حقيقته أيضاً، وهو الطرحُ على الأرض، ولكل جار ومجرور متعلّق بمحذوفٍ خبر مقدم، وجنب مضاف إليه، وجمعه جنوب كفلس وفلوسٍ، ومصرع مبتدأ مؤخّر. (يعني): أنا أعتقد وأجزم أن موت أولادي ليس خاصاً بهم، بل هو عام لكل إنسان، وإنما شقّ علي، وأحزنني، وأعقبني حسرة أنهم تقدموا عليّ في الموت، وأسرعوا في ذلك، وأخذتهم المنية، واستأصلتهم واحداً بعد واحد، فيا ليت الأمر كان بالعكسِ. **(والشاهد)** في قوله: هوي حيث قلبت ألف المقصور ياء حين أضيف لياء المتكلّم، وأدغمت الياء في الياءِ على لغة هذيلٍ، وهو قليلٌ، والكثير عدم قلبها ياءً، بل نسلّم فنقول: هواي لا هوي كالمثنى في حالةِ الرّفع، فإنها تسلم ألفه عند جميعِ العربِ، فتقول: زيداي، وغلاماي.

(قوله: بِرَدِّ اللامِ) أي: لام الفعل، وهو الواو، فقلب الواو ياءً، وبدّل ضم الياء بالكسرِ، وفي (الشيرازي)؛ لأنَّ هذِهِ الأسْماءِ ثلاثِيَة في الأصْلِ (أبو) (أَخو) (حَمُو) (هَنُو).

(قوله: وصَحَّحوا... إلخ) أيْ: حَكَموا بِصِحَّةِ أنْ لا تُضاف إلى الضَّمير أصْلاً. وفي (الدشتي) قالوا: إنّ الصحيح عدم إضافة ذي إلى الضَّميرِ، فينتفي مورد إجازة الفرّاء.

(خاتمة): في المضاف إلى ياءِ المتكلّم أربعة مذاهب: أحدها: أنه معرب بحركاتٍ مقدرةٍ في الأحوالِ الثّلاثة، وهو مذهب الجمهور. والثاني: أنه معرب في الرَّفعِ والنَّصبِ بحركة مقدرة في الجرِّ بكسرةٍ ظاهرةٍ، واختاره في (التّسهيل). والثّالث: أنه مبني، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشابِ. والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني. وكلا هذين المذهبين بَيِّنَا الضعف. والله أعلم. (أشموني).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

باب إعمال المصدر

وفيه إعْمالُ اسْمِهِ (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: باب إعمال المصدر) أيْ: اسْم المَصْدَر، والفرق بَيْنَ (المَصْدَرِ) وبَيْنَ (اسْم المَصْدَر): أنّ (المَصْدَرَ) هو نَفْسُ الفِعْلِ الصّادِرِ عَنِ الفاعِلِ، مِثْلَ (التَّسْبيح) فإنَّ نَفْسَ ما يفعله المُسَبِّح (تَسبيح) ـ أيْ: تَنْزيه ـ و(اسْمُ المَصْدَر) هو اسْم لِهٰذَا الفِعلِ مِثْلَ (سُبْحان)، فإنّه اسْم لِلتَّسْبيحِ. في (الأشباه والنظائر) للسّيوطي، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن ضرباً مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر به عنه مصدراً مجازاً، نحو: ضرب في قولنا: إن ضرباً مصدر منصوب إذا قلت: ضربت ضرباً، فيكون مسماه لفظاً، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسانِ، وغيره كسبحان المسمَّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح، لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه للبراءة والتنزيه. انتهى. وقال ابن الحاجب في أماليه: الفرق بين قول النَّحويين: مصدر واسم مصدر؛ أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاقِ في انطلق واسم المصدرِ وهو اسم المعنى، وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظِه، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئينِ المتغايرين لفظاً، أحدهما: الفعل، والآخر: الدلالة التي يستعملُ بها الفعلُ كالطَّهورِ والطُّهور، والأَكْل والأُكْل، فالطَّهورُ: المصدرُ، والطُّهور: اسم ما يُتَطَهَّرُ به، والأَكْل: المصدر، والأُكْل: ما يؤكل. اهـ. فيه مخالفة لما قاله الشّارح تبعاً لغيره: مرَّ في كلامِه في بابِ المفعولِ المطلقِ، ومضى ما فيه، وكون اسم المصدرِ دالاً على الحدثِ على لفظِ المصدرِ هو المناسبُ لعملِهِ، كما قاله ابن هشامٍ في (الحواشي).

(قوله: بِفِعلِهِ الْمَصْدَرَ. . إلخ) تعدياً ولزوماً، فإن كان فعله المشتقُ منه لازماً كانَ المَصدَرُ أيضاً لازماً مِثل: (قامَ، وقِيام) وإنْ كان الفِعل متعدِّياً إلى مَفعُولٍ واحِدٍ كانَ المَصدر كذلِكَ، مِثل: (أكرَمَ، وإكْرَام) وإنْ كانَ الفعل متعدِّياً إلى اثْنَيْنِ كانَ المَصدَرُ كَذلِك، مِثل: (عَلِمَ، وعِلْم) وإنْ كانَ الفِعلُ متَعَدِّياً إلى ثَلاثَةِ مَفاعيل: كانَ المَصدَرُ كذلِك، مِثل (أعْلَمَ، وإعْلام). هذا وفي (الصبان) اعترضَ بأنه يقتضي أن عمل المصدرِ لشبهِهِ بالفعلِ وليس كذلك؛ بل لأنه أصلُ الفعلِ.

كما سيصرِّح بذلك الشّارح، وقد يدفع بمنعِ الاقتضاءِ المذكورِ، وإنما التعبيرُ بالإلحاقِ لكون

أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ) ....

أبو طالب

....

النـاصيـة

الأصل في العملِ للفعلِ، فهو من إلحاق الفرعِ في العملِ بالأصلِ فيه، لا من إلحاقِ المشبهِ بالمشبهِ به، مع أن الدّماميني صرَّح بأن عملَ المصدرِ بسببِ قوةِ مشابهتِهِ للفعلِ. فتأمل.

(تنبيه): يخالف المصدرُ فعله في أمرين: الأولُ: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً، ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في (التسهيل). الثاني: أن فاعلَ المصدر يجوز حذفه بخلافِ فاعلِ الفعلِ، وإذا حذف لا يتحمل ضميره، أي: في غير المصدر النائب عن فعلِهِ أما هو كضرباً زيداً، فيتحمل الضمير لاستتاره فيه، كما سيأتي خلافاً لبعضهم.

(قوله: **أَلْحِقْ في الْعَمَلْ**) في (التَّصريح) يعمل المصدر عمل فعله) في (التَّعدي) واللزوم (إن كان يحل محله فعل إما مع أن) المصدريَّة والزَّمان ماضٍ أو مستقبلٍ، فالأول (كعجبت من ضربك زيداً أمس، و) الثاني نحو: (يعجبني ضربك زيداً غداً) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله أن، وفعل ماضٍ في الأول (أي: إن ضربته) أمس، (و) أن وفعل مضارع في الثَّاني (أي: أن تضربه) غداً، (وأما مع ما) المصدريَّة والزمان حال فقط (كيعجبني ضربك زيداً الآن، أي: ما تضربه) الآن، (ولا يجوز في نحو: ضربت ضرباً زيداً) من المصدر المؤكدِ لفاعله (كون زيداً منصوباً بالمصدر لانتفاءِ هذا الشرطِ)؛ لأنه لا يحلُّ محله فعل مع أن أو ما، وإنما هو منصوب بضربت اتفاقاً؛ لأن المصدرَ المؤكد لا يعمل.

وأما المصدر النائبُ عن فعلِه، نحو: ضرباً زيداً، ففيه خلاف، فذهب ابن مالك في (التَّسهيل) إلى جواز إعمالِهِ، وصححَّ الموضح في (شرح القطر) المنع، وعلله بأن المصدر هنا إنما يحلُّ محل الفعل وحده بدون أن وما. انتهى. فزيداً في المثالِ منصوبٌ بالمصدرِ عند ابن مالك، وبالفعل المحذوفِ النائبِ عنه المصدر عند الموضح، وإلى إعمالِ المصدر عمل فعله أشارَ النَّاظم بقوله:

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ ... إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ

محله، وبقي من شروطِ إعمالِ المصدر شروطه العدمية، وهي أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز: أعجبني ضُرَيْبُكَ زيداً، ولا مضمراً، فلا يجوز: ضربي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْرو قبيحٌ، خلافاً للكوفيين، ولا محدوداً، فلا يجوز: أعجبني ضَرْبَتُك زيداً، ولا موصوفاً قبل العملِ، فلا يجوز: أعجبني ضربك الشديد زيداً، ولا محذوفاً، فلا يقال: إن باء البسملة متعلق بمصدر محذوف تقديره: ابتدائي خلافاً لقوم ولا مفصولاً من معمولِهِ بأجنبي، فلا يقال: إن ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [الطارق: ٩] معمول لـ ﴿رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨]؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبرِ ولا مؤخراً عن معمولِهِ، فلا يجوز: أعجبني زيداً ضربك، قاله في (شرح القطر) أخذاً من (التَّسهيل).

سَوَاءٌ كانَ (مُضافاً) وهو أكثر (أَوْ مُجَرَّداً) ومُنَوَّناً، وهو أَقْيَس (أَوْ مَعَ أَلْ) وهو أَنْدَر.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: سَواء كانَ مَضافاً... إلخ**) يعني: يشترط في عَمَلِ المَصْدَرِ ـ سواء كانَ مُضافاً أوْ مُنَوَّناً، أوْ مَعَ ألْ ـ أنْ يَصُحَّ حُلُولُ فِعْلِهِ (أنْ) أوْ مَعَ (ما) محلّه؛ وذلِكَ لأنَّ المَصْدَرَ إنَّما يَعْمَلُ لِشَباهَتِهِ بِاسْمِ الفاعِلِ الّذي يَعمَل لِشَباهَتِهِ بالفِعلِ، وحيث إنّ عَمَلَهُ لِشَباهَتِهِ بِشَبِيهِ الفِعلِ كانَ ضَعِيفاً في العَمَلِ، فإذا كان مُضافاً، أوْ منَوَّناً. أوْ مَعَ ألْ ـ وهذِهِ كلُّها مِن عَلائِمِ الاسْم ـ اشْتَدَّ ضَعْفُهُ فِي العَمَلِ، فَوَجَبَ أنْ يَصحَّ حُلُولُ فِعْلِهِ مَحَلَّهُ لِتَقْوِيَةِ الشَّبَهِ حَتَّى يَعْمَل.

(**قوله: وهو أكثر**) من عمله غير مضافٍ، وهو متفقٌ عليه، ويضاف إلى الفاعلِ تارة، وإلى المفعولِ أخرى، فالأول (نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١]) والثاني، كقوله:

ألا إن ظـلـمَ نـفـسِـه الـمـرءُ بـيِّـنٌ إذا لـم يـصـنْـهـا عـن هـوىً يـغـلـبُ الـعـقـلا

(**قوله: أو مجرداً**) أي: من أل والإضافة وهو المنون، نحو: عجبت من ضَربٍ زيداً.

(**قوله: وهو أقيس**) من عمله مضافاً؛ لأنه يشبه الفعل بالتَّنكيرِ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥] فإطعام مصدر وفاعله محذوف، ويتيماً مفعوله، والتَّقدير: أو إطعامه يتيماً، والمسغبة: المجاعة من سغب إذا جاعَ، ومنع الكوفيون إعمالَ المصدرِ المنونِ، وحملوا ما بعدَه من مرفوعٍ ومنصوبٍ على إضمارِ فعلٍ.

(**قوله: أقيس**) أي: أوفق بالقياسِ على الفعلِ في العملِ؛ لأنه لتنكيره أشبه بالفعلِ من المضافِ والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعلِ، وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائصِ الأسماءِ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥] كما سبق، وسيأتي (صبان).

(**قوله: أَوْ مَعَ أَلْ**) أي: محلى بالألف واللام، نحو: عجبت من الضرب زيداً، وإعمال المضاف أكثر من إعمالِ المنونِ، وإعمال المنون أكثر من إعمالِ المحلّى بأل، ولهذا بدأ المصنف بذكرِ المضافِ، ثم المجرد، ثم المحلى، وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب.

(**تنبيه**): لا خلاف في إعمالِ المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف. والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعدَه مرفوع أو منصوب، فهو عندهم بفعل مضمر. وأما الثالث: فأجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين (صبان).

(**قوله: وهو أَنْدَر**) وفي (التصريح): إن ما كان عمله معرفاً (بأل قليل) في السماع (ضعيف) في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه. (كقوله:

ضـعـيـفُ الـنِّـكـايـةِ أعـداءَهُ يـخـال الـفـرارَ يـراخـي الأجـلْ)

إنْ كَـانَ فِـعْـلٌ مَـعَ أَنْ أَوْ مَـا يَـحُـلّْ مَــحَــلَّــهُ وَلاِسْــمِ مَــصْــدَرٍ عَــمَــلْ

ثُمَّ إنّه لا يَعْمَلُ مُطلقاً، بَلْ (**إنْ كانَ**) غَيْرَ مُضْمَرٍ، ولا مَحدُودٍ، ولا مَجمُوعٍ، وكانَ (**فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ**) مَعَ (ما) المَصْدَرِيَّة (**يَحُلُّ مَحَلَّهُ**) ....

أبو طالب

(**قوله: غير مضمر**) أي: يكون اسماً ظاهراً لا ضميراً مرجعه المصدر، أو المرادُ: أنه لم يكن محذوفاً بأن كان مذكوراً؛ لأن عمل المصدرِ أيضاً ضعيف هذا، لكن تمثيل الشارح للمضمر كالنَّصِّ في إرادة المعنى الأول، ويمكن حمله على المعنى الثاني بالقولِ بحذف المصدرِ في المثالِ، فيقال: التَّقدير: وهو ضربُ المحسنِ. فافهم.

(**قوله: ولا محدود**) بأن يكون فيه تاءُ الوحدةِ). (**قوله: ولا مجموع**) عدمُ التَّعرضِ لنفي التثنية إشعاراً بكون تثنية المصدر عاملاً.

الناصية

فالنِّكاية لمصدر مقرونٍ بأل، وفاعله محذوفٌ، وأعداءه مفعوله، والمعنى: ضعيف نكايته أعداءه، يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل، وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجُمُعَة: ٨]، واختلف في المصدر المقرون بأل على أربعةِ أقوالٍ: فسيبويه يعمله، والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون، وجوزه الفارسي على قبح، وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كما في البيت، ومنع: عجبت من الضرب زيداً عمراً، ووافقه أبو حيان، ويرد عليهما قوله:

عَـجِـبْـتُ مِـنَ الـرِّزْقِ الـمُـسِـيءِ إلـهُـهُ ومِـنْ تَـرْكِ بـعـضِ الـصَّـالـحـينَ فـقـيـرا

أي: عجبت من أن يرزق المسيء إلهه، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيراً، وفي إعمال المصدرِ في أحوالهِ الثَّلاثة أشارَ النَّاظم بقوله:

مــضــافــاً أو مــجــرداً أو مــع أل ....

(**قوله: ثُمَّ إنه**) أي: الضمير الرَّاجع إلى مصدرٍ لا يعْمَل، وكذا المَصْدر المَحدود بالوَحْدَة، أوِ الأكْثر (تصريح) لا يَعْمَل، وكذا جَمْع المَصْدرِ لا يعمل (**قوله: إنْ كانَ غَيْرَ مُضْمر**) أي: لا يكون المصدر بصورِ الضميرِ.

(**قوله: ولا محدُود**) أي: لا يكون محدوداً بعد معيّن كمرة ومرتين، نحو: ضربة وضربتين، فلا يعمل حينئذ (صبان).

(**قوله: وكانَ فِعْل مَعَ أنْ أوْ مَا يَحلُ مَحَلَّهُ**) أي: المصدر إنما يعمل في موضعينِ: الأول: أن يكون بدلاً من اللفظِ بفعله نحو: ضرباً زيداً. وقوله:

.... فَـنَـدْلاً زُرَيْـقُ الـمَـالَ نَـدْلَ الـثَّـعَـالِـبِ

نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١]، ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥].

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

أبو طالب

(**قوله: ضعيف النّكاية... إلخ**) قد مرَّ شرح هذا البيتِ في بابِ أفعالِ القلوبِ.

الناصية

وقوله:

يا قابِلَ التَّوْبِ غُفْرَاناً مآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أنا مِنْها خائِفٌ وَجِلُ

فـ (زيداً) والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعلِ المحذوفِ على الأصح.

والثاني: أن يصح تقديره بالفعلِ من الحرفِ المصدري بأن يكون مقدراً بأن والفعل، أو بما والفعل، وهو المرادُ هنا، فيقدر بأن إذا أريد المضي أو الاستقبال نحو: عجبتُ من ضربك زيداً أمس أو غداً، والتَّقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضربه غداً. ويقدر بما إذا أريد الحال، نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن، أي: مما تضربه. (أشموني).

(**قوله: يَحُلُّ مَحَلّه**) أي: بأن يصحَّ في المعنى أن يجعل أن أو ما المصدريّة مع فعلٍ من جنسهِ محله. (دشتي).

(**قوله: نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾** [البَقَرَة: ٢٥١] (**الشّاهد**) في (دَفْع) مَصْدر مضاف إلى (الله) عَمل ونصب (النَّاس) لِصِحَّةِ حلولِ فِعْلِهِ مَعَ (أنْ) محله، فالمَعنى: ولَوْلا أنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ. وفي (الدشتي): فيصحُّ أن نقولَ: لولا أن يدفعَ الله الناس، مثال لعملِ المصدرِ المضافِ.

(**قوله: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾** [البَلَد: ١٤-١٥]) (**الشّاهد**) في (إطْعَام) مَصْدَر منون عَمِلَ ونصب (يَتِيماً) لِصِحَّةِ حُلول فِعْلِهِ مَعَ (أنْ) مَحلَّه. فالمَعنى: أَوْ أنْ يُطْعِمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً أي: مجاعة. وفي (الدشتي): فيصح أن نقولَ: أو أن يطعمَ مثال للمصدرِ المجرّدِ.

(**قوله: ضعيف النكاية أعداءه**). تمامه:

.... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

هو من أبياتِ الكتابِ من المتقاربِ، أي: هو ضعيفُ النِّكايةِ، التَّقدير: هذا الرَّجل ضعيف نكايته أعداءه، وهو مصدر نكى ينكي من باب رمى، ويخال بفتحِ التحتيةِ، أي: يظن فعل مضارع وفاعله المستتر جوازاً يرجع إلى الرَّجلِ أيضاً، والفرار بكسر الفاءِ، أي: الهرب من الحربِ مفعول يخال الأول، وجملة يراخي الأجل بالخاءِ المعجمةِ، أي: يباعده، ويجعل فيه فسحة من الفعلِ، والفاعل العائد على الفرارِ، والمفعول في محل نصب مفعوله الثَّاني، والجملة في محلِّ رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف السَّابق. (يعني): أن هذا الرجل المهجو عاجزٌ عن إضرارِ أعدائِه بالقتلِ أو الجرح

بِخِلَافِ الْمُضْمَرِ، نَحو: «ضَرْبُكَ المُسِيءَ حَسَنٌ، وهو المُحْسِنُ قَبِيحٌ» والمَحدُودِ، نَحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْدٌ» وَشَذَّ:

يُحايِي بِهِ الْجَلْدُ الّذي هُوَ حازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلا نَفْسَ راكِبِ

أبو طالب ___

(قوله: **يحايي به.... إلخ**) يصفُ في هذا البيت مسافراً معه ماء فتيمم، وأحيا بالماءِ نفس راكب عطشان كاد يموت من العطشِ، ويحايي بمعنى يحيي بالضمِّ، وبه، أي: بالماءِ، والجلد بالفتحِ، وهو الرجل القوي فاعله، والحازمُ بالحاءِ المهملةِ والزاءِ المعجمةِ: من لَاحَظَ عاقبة الأمور، وضربة كفيه مصدر مضاف إلى فاعلِهِ، والملا مقصوراً هو التُّرابُ، وهو مفعول المصدر،

الناصية ___

إذا ظلموه، ويظن أنَّ الهربَ مع الحرب يباعدُ الأجلِ، ويجعلُ فيه فسحةً مع أن الأمرَ ليس كذلك، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجُمُعَة: ٨]. **(والشاهد)** في قوله: النكاية أعداء حيث عمل المصدر المحلّى بالألفِ اللامِ عملَ الفعلِ، وهو نصبُه أعداءه، وعمله أقل من إعمال المنونِ الأقل من إعمال المضافِ، كما مرَّ قريباً.

(قوله: **بخِلافِ المُضْمَر**) لضعفه بالإضمارِ بزوالِ حروفِ الفعلِ، فلا يجوزُ على الأصحِّ مروري بزيدٍ حسن وهو بعمروٍ قبيح. وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضميرِ اسمِ الفاعلِ أيضاً، نحو: مكرم زيداً عالم وهو بكراً جاهل، أو يعمل اتفاقاً، أو لا يعمل اتفاقاً.

وقول الدماميني: لم أر أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعلِ مضمراً يمنع الاحتمال الثاني، ويضعف الأول، ويقوي الثالث (صبان). (قوله: **بخِلافِ الْمُضْمَر**) فإنه لم يعمل خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني في (الخصائص) والرماني إعماله في المجرورِ، وقياسه في الظَّرفِ.

(قوله: **نَحو «ضَرْبُكَ المُسيء... إلخ)** برفع المحسنِ؛ لأن (هو) وإن كان المرادُ به الضرب، لكنّه لم يعمل لكونه ضميراً، ولو عمل لنَصَبَ المحسن. وفي (الشّيرازي): **(الشاهد)** في (هو) الرَّاجع إلى المَصْدَرِ (ضَرْبُكَ) فَإنَّه لا يَعْمَلُ النّصبَ في (المُحْسِن).

(قوله: **والمَحدُود**) فلوحد بالتاء، أي: تاء الوحدة لم يعمل؛ لأن صيغته حينئذ ليست الصِّيغة التي هي أصل الفعل، فلو كانت التاء في أصلِ بناءِ المصدرِ كرحمة ورغبة ورهبة عمل، كما قاله الشّاطبي لعدم الوحدةِ حينئذٍ فلا يكون محدوداً. (صبان). (قوله: **نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْدٌ)** لم يعمل في زيد، لكونه محدوداً بالوحدةِ. وفي (الشيرازي) **(الشّاهد)** في (ضَرْبَتك) حيث فيهِ تاء الوَحْدَة، فإنه لا يَعْمَل النَّصْب في (زيد).

(قوله: **يُحايي بِهِ الجَلْد... إلخ**) ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيتَ إلى قائلٍ معيَّن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢). اللغة: «يحايي» أراد: يحيي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعبِ والمكاره، «حازم» هو الضابط لأموره، «الملا»: التراب.

والمَجْمُوعِ، ....

أبو طالب

ونفس راكبٍ مفعول لقوله: يحايي، ولا يبعد أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول بحذفِ الفاعلِ، والملا منصوب بنزع الخافضِ، أي: ضربة الجلد كفيه على الملأ. فتأمل.

الناصية

المعنى: قال شراح الشَّواهد ـ ومنهم ابن هشام، وتبعهم عامة أرباب الحواشي: ـ إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه، وتيمم بدلاً من أن يتوضَّأ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصلُ تركيب البيت على هذا هكذا: يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف إعرابه، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه «يحايي به» ولا يروون شيئاً قبله؛ فلا بدَّ لهم من التماسِ مرجع للضَّمير في قوله: «به» فتخيلوه الماء، وإن لم يجرِ له ذكر، والبيت ثاني بيتين، رواهما غيرُ واحدٍ من حملة اللغةِ والأدبِ، والذي قبله قوله:

وَدَاوِيَّـةٍ قَـفْـرٍ يَـحَـارُ بِـهَـا الْـقَـطَـا أدِلَّـةُ رَكْـبَـيْـهَـا بَـنَـات الـنَّـجَـائِـبِ

والرواية الصَّحيحة في بيتِ الشَّاهدِ «يحايي بها»، والضمير عائد على الداوية التي هي الصَّحراء الواسعة، والباء بمعنى في، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد، الذي هو حازم؛ فوضع الظَّاهر موضع المضمر؛ والأصل: يحايي فيها الجلد نفسه، بأن يتيمم بدلاً عن الوضوءِ ليشرب الماء.

الإعراب: «يحايي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياءِ منعَ من ظهورها الثقل، «به» جار ومجرور متعلّق بيحايي، «الجلد» فاعل يحايي، «الذي» اسم موصول نعتٌ للجلد مبني على السُّكونِ في محلِّ رفع، «هو» مبتدأ، «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة، «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايي، وضربة: مضافٌ، وكفي من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياءِ المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وكفي مضاف، وهاء الغائبِ العائدة إلى الجلدِ مضاف إليه، مبنيٌّ على الكسر في محلِّ جر، «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التَّعذر، «نفس»: مفعول به ليحايي، منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، ونفس مضاف، و«راكب» مضاف إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرة.

الشَّاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإنَّ ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى فاعله، وهو قوله «كفيه»، ثم نصبَ به المفعول به، وهو قولُه: «الملا»، وذلك شاذٌ.

(**قوله: والمَجْمُوع**) أي: لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغتهِ الأصليةِ التي هي أصل الفعلِ. وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والنَّاظم. وبقي من الشُّروطِ تقدمه على معمولهِ، فلا يجوز: أعجبني زيداً ضرب عمرو. نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظِ بفعله، نحو: زيداً ضرباً، أو كان المعمول ظرفاً، وهو الرَّاجح، وبقي منها أيضاً ذكره، فلا يعمل محذوفاً على الأصحّ، كما في (الهمع) وغيره. (صبان).

وَشَذَّ: «تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَها».

(وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ) وهو الاسْمُ الدَّالُّ عَلى الْحَدَثِ غَيْرِ الجَارِي عَلى الفِعْلِ ....

أبو طالب

(**قوله: تركته بملاحس... إلخ**) جمع ملحس، وهو بالفارسية (ليسيدن يا مكان وزمان ليسيدن).

(**قوله: غير الجاري على الفعل**) المرادُ بالجريان ـ هاهنا ـ صيرورة الشَّيء مشتقاً منه لشيء آخر، فالمصدر جار على الفعل دون اسم المصدر، وهذا الجريان منسوب إلى معنى المشتق منه، أو إلى لفظه، لكن في كليهما إلى المادةِ، وأما الجريان المستعمل في اسمِ الفاعلِ، والصِّفة المشبهةِ؛ فهو

الناصية

(**قوله: وَشَذَّ... إلخ**) وكذا قوله:

قَدْ جَرَّبوه فَما زَادَتْ تَجَارِبُهمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا المَجْدَ وَالْفَنَعَا

(صبان). فإنه شاذٌ. وليس من الشُّروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل؛ بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارعِ، فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً؛ لأنهما مدلولا المضارع. (أشموني).

(**قوله: تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَها**) (المَعنى): تركته في صَحْرَاءَ لَا مَاءَ فِيهَا وَلَا كَلَأَ (**الشاهد**): في أنَّ (مَلَاحِس) مَع أنَّه جَمع المَصْدَرِ نصبت (أَوْلَادَها). وفي (الدشتي): الملاحس جمع ملحس مصدر ميميّ نصب أولادها مع أنه جمع.

(**قوله: ولاسم مصدر عمل**) أي: مضافاً أو مجرداً أو مع أل، كما أفاده (سم).

(**قوله: وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**) واسم المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما فعله، كذا عرفه في (التَّسهيل)، فخرج نحو: قتال؛ فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديراً، ولذلك نطق بها في بعض المواضعِ، نحو: قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً، لكنها انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها، ونحو: عدة؛ فإنه خلا من واوِ وعد لفظاً وتقديراً، ولكن عوض منها التَّاء فهما مصدرانِ لا اسما مصدرٍ بخلاف الوضوءِ، والكلام من قولك: توضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، فإنهما اسما مصدرٍ لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلهما، وحق المصدر أنْ يتضمَّن حروف فعله بمساواة نحو: توضأ توضّؤاً، وبزيادة نحو: أعلم إعلاماً.

(**قوله: وهو الاسْمُ الدَّالُّ.. إلخ**) أيْ: لم يوجد فيه جَميع حُرُوفِ الفِعْلِ. فإنَّ المَصْدَرَ هو الّذي يوجد فيهِ جميع حُرُوفِ الفعل. واسْمَ المَصْدَر: ما فقد بَعْضَ الحُرُوفِ. و(عَطَاء) هكذَا؛ لأنّه فاقِد لِلْهَمزةِ الّتي في أَوَّلِ (أَعْطى). (شيرازي).

(**قوله: غَيْرَ الجاري على الفِعْلِ... إلخ**). أي: غير المصدر الذي هو جار على الفعل، ويستعمل في موردِ استعمالِ ذلك الفعلِ، ففي مورد استعمال الغسل بالضمِّ مثلاً إذا أردنا الإخبارية في الماضي

إنْ كانَ غَيْرَ عَلَمٍ ولا مِيمِيٍّ (عَمَلْ) عِندَ الكُوفِيِّينَ، والبَغْدادِيِّينَ، نحو:

أبو طالب

بمعنى المطابقة والموازنة. ولا يخفى عليك أن الأولى تعدية الجريان بالمعنى الأول بفي دون على، إلا أن يقالَ: المرادُ بالجريانِ هذا المعنى مع صلاحيتِهِ لصيرورتِهِ مفعولاً مطلقاً، كما قيل: حتى يحترز بذلك عن اسمِ المصدرِ والمصادر الجعليةِ كالقادرية في تعريفِ المصدرِ العاملِ.

(**قوله: إن كان غير علم... إلخ**) هذا شرطٌ لعمله الخلافي، فبانتفاء الأول يصير الإهمال اتفاقياً، وبانتفاء الثاني يصير الإعمال اتفاقياً، فلا يرد على قولِهِ: أو ميمياً، فكالمصدر إنه حكم بوجودِ المشروطِ مع انتفاءِ شرطِهِ.

الناصية

قلنا: اغتسل، فالجاري على اغتسل هو الاغتسال؛ لأنه مأخوذ منه لا الغسل، وفي مورد استعمال العطاء كما في البيت الآتي نقول: أعطى والجاري عليه هو الإعطاء لا العطاء هكذا. (دشتي).

(**قوله: إنْ كانَ غَيْرَ عَلَم... إلخ**) وفي (التَّصريح): إن كان اسم المصدر علماً لم يعمل اتفاقاً) لتعريفه بالعلميةِ والأعلام لا نعمل (وإن كان ميمياً فكالمصدر) في العمل (اتفاقاً)؛ لأنه مصدر حقيقة كما تقدم عن (شرح الشُّذور) (كقوله) هو الحارث بن خالد المخزومي؛ ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعاً للحريري:

(أظلومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ)

فمصاب مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، ورجلاً مفعوله، وجملة أهدى السَّلام نعت رجلاً، وتحية مفعول مطلق على حدِّ قعدت جلوساً، وظلم خبر إن، وظلوم منادى بالهمزةِ (وإن كان) اسم المصدر. (غيرهما) أي: غير العلم والميمي، وهو ما جاوز فعله الثلاثة، وهو بزنة حدثِ الثلاثي (لم يعمل عند البصريين)؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، فالغسلُ موضوع لما يغتسل به، والوضوءُ لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين)؛ لأنه الآن دالٌّ على الحدثِ (وعليه قوله) وهو القطامي:

(أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... وبَعْدَ عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتاعا)

فعطائك اسمُ مصدرٍ مضاف إلى فاعِله، والمئة مفعوله الثاني، وحذف الأول، أي: عطائِك إياي المئة على حَدِّ ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، أي: يعطوكم الجزية، والرتاع بكسرِ الراءِ: جمع راتعة، وهي الإبل التي ترتع نعت مئة، والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبره أن القطامي أسر، فخلصه زفر، ورد عليه ماله، وأعطاه مئة بعيرٍ من غنائم القوم الذين أسروه. وما ذكره الموضح من التَّفصيل، والخلاف في عملِ اسمِ المصدرِ لا ينافيه قول النَّظم، ولاسم مصدرٍ عمل بالتَّنكير؛ لأن ذلك صادق عليه. هذا وفي (الدشتي): حاصله أن اسم المصدر على ثلاثةِ أقسام؛

[أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي] وَبَعْدَ عَطَائِكَ ٱلْمِئَةَ الرِّتَاعا

فَإِنْ كانَ عَلَماً كَسُبْحانَ لِلتَّسْبيحِ، وفَجارِ وحَمادِ لِلْفَجرةِ والْمَحْمَدَةِ؛ فلا عَمَلَ لَهُ بالإجْماعِ، أوْ ميمياً فَكَالْمَصْدَرِ بالإِجْماعِ، نحو:

أبو طالب

(قوله: **وبعد عطائك. . . . إلخ**) أوله:

أكفراً بعد رَدِّ الموتِ عَني . . . .

أي: أكفر كفرانك وقد أحييتني يا زفر، وبعد عطائك إياي مئة إبلٍ مِن الرتاع بالكسر: الإبل التي ترتع، وكان ذلك الشّاعر قد أسروه ليقتلوه فأنجاه زفر، ورد عليه ماله وأعطاه مئة إبل من غنائم القوم.

الناصية

فإنه قد يكون علماً، وهو لا يعمل إجماعاً، وقد يكون ميمياً، وهو عامل بالإجماع أيضاً، وقد يكون غير علم ولا ميميّ فهو عامل عند الكوفيّين والبغداديّين، وأما غيرهم فيقولون: إنه لا يعمل.

(قوله: **أكُفْراً. . . إلخ**) قاله القطامي من قصيدةٍ من الوافرِ يمدح به زفر بن الحارث الكلابي الهمزةِ للاستفهامِ على سبيلِ الإنكارِ، وكفراً نصب بفعلٍ محذوفٍ، أي: أكفر كفراً بعد ردّ زفر بن الحارثِ الموت عني، وكانوا قد أسروه ليقتلوه، فأنقذه زفر، ورد عليه ماله، وأعطاه مئة بعير من غنائم القومِ الذين أسروه. وأشار إليه بقوله: وبعد عطائك المئة الرتاعا بكسر الراءِ، وهي الإبل التي ترتع. ولقدْ أفحش في الغلطِ من فسر الرتاعا بأنّه اسم رجل، وإنه مفعول. بل الصّحيح أن الرتاعا صفة المئة. والمئة نصب باسم المصدرِ. وفيه الشّاهد حيث نصب عطاء الذي هو اسم للمصدرِ بمعنى الإعطاء المئة، والكاف فاعلُه، والمفعولُ الآخرُ محذوفٌ، تقديرُهُ: وبعد إعطائك إيّاي المئة، الرتاعا: أي: الراتعة من الإبلِ. وآفة غلطهم عدم اطلاعهم في سوابقِ البيتِ ولواحقِه. بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين. (الرّتاع) الّتي ترتع مِنَ الإبلِ (المَعنى) هَلْ أكْفُرُ كُفْراناً بَعْدَ رَدِّكَ الْمَوْتَ عَنِّي وبعد إعْطائِكَ لِي مئةً مِنَ الإبِلِ الّتي تَرْتَع؟!

(الشّاهد) في (عَطاء) حيثُ عَمِلَ وَنَصَبَ (المئة) و(الرِّعاتا) (نَعْتٌ) للمئة.

مَعَ أنَّ (عَطاء) اسمُ مَصْدرٍ، ولَيْسَ عَلَماً، وَلا مِيمِيّاً.

(قوله: **فَإِنْ كانَ عَلَماً**) أي: علم جنسٍ كسعالة التي هي علم لجنسِ الثعلب لا علم شخص.

(قوله: **فلا عَمَلَ لَهُ بالإجْماعِ**) ولَا يُقالُ (سُبحانَ زيداً). ولا (فجار زيدٌ عَمَلاً) ولا (حماد زيد عَمْراً). (قوله: **أوْ ميمياً. . . إلخ**) أي: ذا ميم مزيدةٍ لغير مفاعلة تبع فيه ابن النّاظم والتّوضيح. والذي في كلام غيرهم كابن هشام في (شرح الشذور) أنه مصدر لا اسم مصدر، بل سيأتي في كلامِه أيضاً في آخر أبنية المصادرِ، أو نحو: مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغةِ اسم المفعول. وهذا مما يقتضيه التّعريف السّابق.

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

أَظُلَيْمُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

(وَبَعْدَ جَرِّهِ) أَيِ الْمَصْدَرُ مَعْمُولَهُ (الّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بِنَصْبٍ) عَمَلَهُ، إنْ أُضِيفَ إلى الفاعِلِ، وهو الأكْثر كـ:

أبو طالب

(**قوله: أظلوم... إلخ**) الهمزة حرفُ النِّداءِ، وظلوم: كثير الظُّلم، وقيل: الصَّواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة، وهو اسم لأم عمران، ومصابُ مصدر ميمي من الإصابة، وأهدى من الهدية، وظلم خبر إن.

الناصية

(**قوله: أظُلَيْمُ إنَّ مصابكم رَجُلاً... إلخ**) قاله الحارث بن خالد المخزوم. وما قاله الحريري في (درة الغواص) إنه للعرجي؛ ليس بصحيح، من قصيدة من الكامل، الهمزة حرف نداء. والصَّواب ظليم ترخيم ظليمة، وهي اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدةِ. والشَّاهد في مصابكم، حيث عمل عمل فعله، وهو مصدر ميمي. والتقدير: إن إصابتكم رجلاً. وأهدى السَّلام في محل النَّصب صفة لرجلاً، وتحية نصب من قبيلِ: قعدت جلوساً، وظلم مرفوع لأنه خبر: إن، (ظُلَيْم) اسْمُ امْرَأة مِنَ العَرَبِ، وأصْلُهَا ظُلَيْمَةُ، (المَعنى): يا ظُلَيْمَةُ إنْ إيذاءكم رَجُلاً أهْدى إلَيكُمُ السَّلامَ مِن بابِ التَّحِيَّةِ ظلم لَهُ.

(**الشّاهد**) في (مُصَاب) حيثُ إنّه اسْمُ مَصدَرٍ مِيمِيٍّ عَمِلَ وَنَصَبَ (رَجُلاً) على المفعوليّةِ.

(**قوله: كمل بنصب... إلخ**) أي: إن أردت التكميل؛ كما سيذكره الشَّارح فالأمر للإباحة لا للوجوب، ولا يرد وجوب التَّكميل بالمنصوبِ في بابِ ظنَّ إذا لم يدل عليه دليلٌ لظهورِ استثنائه بقرينةِ قول المصنف في باب ظنَّ:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفعَ ما أطالوا به هنا. و أو مانعة خلو، فتجوز الجمع، فتدخل صورة إضافة المصدرِ للظَّرفِ، وتكميله بالرَّفعِ والنَّصب معاً.

(**قوله: وهو الأكْثر**) أي: الأكثر إضافة المصدر إلى فاعلِهِ لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوباً نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١] (صبان)، فدفع مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِهِ، وهو الله، والنَّاس مفعوله، والمعنى: ولولا أن دفع الله الناسَ بعضَهم ببعضٍ لغلب المفسدونَ، وتعطَّلت المصالح (ويقلّ عكسه)، وهو أن يضافُ المصدر إلى مفعولِهِ، ثم يأتي فاعله مرفوعاً (كقوله) وهو الأُقَيْشر الأسدي:

أفْنى تِلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القَواقِيزِ أفْواه الأباريقِ

* مَـنْـعِ ذِي غِـنًـى حُـقُـوقـاً شَـيْـنُ *

أبو طالب

(قوله: كمنع ذي غنى حقوقاً شين.... إلخ) الظاهر أن قوله: بعد هذا أو بَذْلُ مجهودٍ مُقِلٌّ ذين مصرع آخر لهذا المصرع، والمصرعان متقابلان من حيث المعنى، فقوله: بذل مصدرٌ مضافٌ إلى مفعولِهِ، وفاعله باقٍ على رفعِهِ، وقوله: كمنع على عكسِ ذلك، والمقل: من يقلّ ماله، والمجهود: ما وقع في المشقةِ لأجل الفقرِ، والزين: الزينة، والكاف وقع موقع كذلك، والشَّين بفتحِ الشينِ: القبيح، ويحتملُ أن تكون الفقرتان نثراً لا نظماً، ولم يتعرَّض لهما في كتب الشَّواهد.

الناصية

قرعُ بالقافِ والعينِ المهملةِ مرفوع على الفاعليةِ بأفنى، وهو مصدر مضاف إلى مفعولِهِ، وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة: أقداح يشربُ بها الخمرُ، واحدها قاقوزة، وأما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قوازيز؛ كقوارير بمهملتين جمع قارورة، وأفواه فاعل المصدرِ، وهو جمع فمٍ، وأصله فوه، فلذلك ردت في الجمعِ، والأباريق: جمع إبريق، وروي بنصب الأفواه، فيكون من القسمِ الأولِ، وتلادي بكسر التاء المثناة فوقَ المال القديم من تراثٍ وغيره، وجمعت بتشديدِ الميم، والنَّشب بفتح النونِ والشينِ المعجمةِ: اسمٌ يقع على الضِّياعِ والدور والأموالِ الثابتةِ التي لا يقدرُ الإنسانُ أن يرحلَ بها، (وقيل: تختص) إضافة المصدرِ إلى مفعولِهِ (بالشعر) كهذا البيتِ (ورد بالحديثِ) وهو قوله ﷺ: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، فحجُّ مصدر يحل محله أن والفعل، وهو مضاف إلى مفعولِهِ، وهو البيتُ، ومن الموصولة فاعله، (أي: وأن يحج البيت المستطيع)، وللمانع أن يجيب بأنَّ الحديثَ يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى، فلا دليل فيه، (وإما إضافته إلى الفاعل، ثم لا يذكر المفعول) في اللفظِ، (وبالعكس) وهو أن يضاف إلى المفعولِ، ثم لا يذكر الفاعل في اللفظِ (فكثير) فيهما، فالأول نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] الثاني نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]) فدعائي مصدر مضافٌ إلى الفاعلِ، وهو ياءُ المتكلّم، ودعاء الخيرِ، مصدرٌ مضاف إلى المفعولِ، وهو الخيرُ، فحذف من الأولِ المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر لقيل: دعائي إياك ومن دعائهِ الخير)، وهو أحدُ المواطنِ الأربعة التي يطرد فيها حذفُ الفاعلِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وبـعـد جـره الـذي أضـيـف لـه ... كـمـل بـنـصـب أو بـرفـع عـمـلـه

كما سيأتي (تصريح).

(قوله: كـ: مَنْعِ ذِي غِنًى حُقُوقاً شَيْنُ) يُحتَمَلُ أنْ يكون هذا شَطْراً، وشَطْرُهُ الآخَرُ ما يأتي بَعْدَ سَطْرَيْنِ (بَذْلُ مَجْهُودٍ مُقِلٍّ زَيْنُ)، وسيحتَمَلُ أنْ يكون نَثْراً لا شِعْراً، (المَعنى): مَنْعُ الشَّخْصِ المُسْتَغْنِي حُقوقَ النَّاسِ مَنْقَصَة؛ لأنَّ مَنْعَهُ لَيسَ عن احْتِياجٍ مِنه، وإنَّما هو عَن بخْلِهِ وَجَشَعِهِ.

(الشَّاهد) في (مَنْع) المَصْدَرُ أضِيفَ إلى فاعِلِهِ (ذِي غِنًى) ونَصَبَ مَفْعُولَهُ (حُقُوقاً) (شيرازي).

(أَو) كَمِّل (بِرَفْعِ عَمَلَهْ) إنْ أُضِيفَ إلى المَفعُول، وهو كثيرٌ إنْ لَمْ يُذْكَرِ الفاعِلُ، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فُصِّلَت: ٤٩] وقَليلٌ إنْ ذُكِر، نحو:

* بَـــذْلُ مَـــجْـــهُـــودٍ مُـــقِـــلٌّ زَيْـــنُ *

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: أَوْ كَمِّل بِرَفْعِ... إلخ**) اعلم أن للمصدرِ المضاف خمسة أحوال: «**الأول**: أن يضاف إلى فاعِله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١]. **الثاني**: عكسه، نحو: أعجبني شرب العسلِ زيدٌ. ومنه قوله:

. . . . قَـــرْعُ الـــقَـــوَاقِـــيـــزِ أفْـــوَاهُ الأَبَـــارِيـــقِ

وقوله:

. . . . نَـفْـيَ الـدَّرَاهِـيـمِ تَـنْـقَـادُ الـصَّـيَـارِيـفِ

وليس مخصوصاً بالضرورةِ خلافاً لبعضهم، ففي الحديث: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» أي: وأن يحجَّ البيتَ المستطيعُ، لكنه قليل. **الثالث**: أن يضاف إلى الفاعلِ ثم لا يذكر المفعول، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، **الرَّابع**: نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فُصِّلَت: ٤٩]. **الخامس**: أن يضاف إلى الظَّرفِ، فيرفع وينصب كالمنوّن، نحو: أعجبني انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً. هذه الأحوالُ التي ذكرت ظاهرةٌ في مصدرِ المتعدِّي لواحدٍ، أما مصدر المتعدِّي لاثنين أو ثلاثة فتجوزُ إضافته لكل من مفعوليه، أو مفاعيله، ولفاعله، وللظَّرف المتسعِ فيه. وأما مصدر اللازمِ فتجوز إضافته لفاعلِه وللظَّرف، وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (صبان).

(**قوله: وهو كثيرٌ**) أي: إضافة المصدر إلى المفعول كثير إذا لم يذكر الفاعل، وكان مقدراً وإلا كان ـ حينئذٍ ـ الفاعِل المقدر مرفوعاً.

(**قوله: نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فُصِّلَت: ٤٩]**) (**الشّاهد**) في (دُعاء) مَصدَر أُضِيفَ إلى مَفْعُولِهِ (الخَيْر) وفاعله ضميرٌ مستَتِر راجعٌ إلى (الإنْسَانِ) تقديره: من دُعَائِهِ الْخَيْر.

(**قوله: وقَليل إنْ ذكِر**) أي: إضافة المصدر إلى المفعولِ قليل إذا ذكر الفاعل.

(**قوله: نحو: بَذْلُ مَجْهُودٍ مُقِلٌّ زَيْن**). (المَعنى): مِنَ الزَّيْنِ والعَمَلِ الحَسَنِ أن يَبْذُلَ صاحِب المالِ القَليلِ (مَجْهُودَه) أيْ: ما يَقْدِر عَليه.

وخَصَّهُ بَعْضُهُم بِالشِّعر، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: ٩٧].

تتمة: وقد يُضافُ إلى الظَّرفِ تَوَسُّعاً، فَيَعْمَلُ فيما بَعدَهُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ كـ:

أبو طالب

(قوله: ورد بقوله) تعالى قيل: إنَّ من في الآية بدلُ بعضٍ من الناسِ أن أوله: ولله على النَّاسِ، واختاره ابن هشامٍ، ونسبه إلى الشارح، وقال الكسائي: من شرطية مبتدأ وجوابُه محذوفٌ، أي: من استطاع فليحجَّ، فلا تكون الآية نصاً في الردِّ على البعضِ على أنه لو كان من فاعلاً لكان المعنى: إنه يجب على جميعِ الناس أن يحجَّ مستطيعهُم، وهذا باطل بالاتفاقِ.

الناصية

(الشَّاهد) في (بَذْلُ) مَصدَر أُضِيفَ إلى مَفْعُولِهِ (مَجْهُود) وفاعلُهُ مرفوعٌ.

ومَذكور (مُقِلّ) وتقديره: بَذْلُ المُقِل مَجْهُوداً زَيْن.

(قوله: وخَصَّهُ بَعْضُهُم بالشِّعر) فقال: لا يذكر فاعِل المَصدَرِ مَرفوعاً إلَّا في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

(قوله: وَرُدَّ... إلخ) أي: قول البعضِ بأنَّ هذا مختصٌّ بالشعرِ مردود بالآية، فإن المصدر فيها وهو (حجُّ) مضاف إلى المفعول، وهو البيت مع ذكر مفعوله، وهو من، وليس بشعرٍ.

(قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ...﴾ [آل عِمرَان: ٩٧]) **(الشَّاهد)** في (حِجّ) مَصدَر أُضِيف إلى مَفعولِهِ (البَيْت) وفاعله مرفوع مذكور (مَنِ اسْتَطَاعَ) وتقديره: وللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ مَنِ اسْتَطَاعَ البَيْتَ - بِنَصْبِ البَيْت - وفي (الصبان) ففي الحديث: **«وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»** أي: وأن يحجَّ البيت المستطيع حيث عدل عن الاستدلالِ بآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: ٩٧] لعدم تعينِ من استطاع فيها للفاعلية لاحتمالِ كونه بدلاً من النَّاس، بدل بعض من كل، حذف رابطه لفهمه، أي: من استطاعِ منهم، وإن أورد عليه لزوم الفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بأجنبي، وهو المبتدأ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوفٌ، أي: فعليه أن يحجَّ، أو شرطية جوابها محذوف، أي: فليحج، ولما أورد على جعل من استطاعِ فاعلاً للمصدر من فساد المعنى؛ لأن المعنى حينئذ: ولله على النَّاسِ مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المستطيع، فيلزم تأثيم جميع النَّاسِ بتخلف مستطيع عن الحجِّ، مع أن حج كل مستطيعٍ ليس على غيرِ نفسه قطعاً. وأجيب عنه بأن الفسادِ مبني على كونِ أل في النَّاسِ للاستغراقِ، وليس كذلك، بل للعهد الذكري؛ لأن (حجُّ) مبتدأ، ورتبة المبتدأ مع متعلقاتِه التَّقديم، فالمعنى: حجُّ المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاءِ المستطيعين. من (المغني) والدماميني عليه.

(قوله: الرَّفْعَ والنَّصْبَ) أي: مع ذكر المرفوع والمنصوب، أو أحدهما، أو حذفهما.

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

حُبَّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْواً صِبيّ

(وَجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ) مُراعاة اللَّفْظِ، نحو: «عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ الظَّرِيفِ». (وَمَنْ راعى فِي الاِتْباعِ الْمَحَلَّ) فَرَفَعَ تابعَ الفاعِلِ، وَنَصَبَ تابعَ المَفعُولِ المَجرُورَيْنِ لَفْظاً (فَحَسَنْ) فِعْلُهُ، كَقَوْلِهِ:

أبو طالب

(قوله: كحب يوم عاقل لَهواً صِباً) هذا مصرعٌ، ولم أظفر على تمامِه، وصِبا، أي: لكونهِ صبياً، فيكون مفعولاً له، ويحتمل أن يكون تمييزاً.

الناصية

(قوله: ك: حُبَّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْواً صِباً) لَعَله يكون قِطْعَةَ مِثال لا شِعر، (المَعنى): حُبُّ العاقِلِ في يَوْم اللّهو يَكون بِسَبَبِ صبَاوَتِهِ وطُفولَتِهِ.

(الشَّاهد) في (حبِّ) المَصدَر أُضِيفَ إلى الظّرفِ (كيوْمٍ) تَوَسُّعاً ـ أيْ: لِلتَّوْسِعَةِ في الظُّروفِ؛ فَإنَّها تَقَعُ في كلِّ مكانٍ ـ ورفع المصدر (عاقِل) عَلى الفاعليةِ، ونصب (لَهْواً) عَلَى المَفعُولية.

(قوله: وَجُر ما يَتْبَع ما جُر) يعني: ما أُضِيف إلَيه المَصْدَرُ ـ سواء كانَ فاعله، أوْ مَفْعُوله ـ يجوز في تابِعِهِ الجَرّ مُراعاة لِلَفْظِ المضافِ إلَيه، فـ (الظَّريف) في المِثالِ نَعْت لِـ (زَيْدٍ) فاعِل (ضَرْب) جُرَّ كما جر (زَيد). (شيرازي). (قوله: وجر ما يتبع ما جُرَّ) أي: جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف إليه المصدر، ومحل جرِّ التابعِ ما لم يمنع منه مانع، كما في (التَّسهيل) قال الدَّماميني: كما في أعجبني إكرامك وزيد، فإن جرَّ التابع يؤدي إلى العطفِ على الضَّمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهو ممنوع. اهـ. ولا يخفى أنه إنما يظهرُ على مذهبِ غير النَّاظمِ لا على مذهبه من جوازِ العطفِ بلا إعادة الخافض (صبان).

(قوله: وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه، أي: رعاية للفظِ المضافِ إليه، وهو الأحسنُ، فالمضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلاً فمحله رفع، وإن كان مفعولاً فمحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعلِ، ورفع أن قدر بأن وفعل المفعول، فتقول: عجبت من ضربِ زيدٍ الظَّريفُ بالرفع.

(قوله: فحسن) أي: فهو يعني ما ذكر من مراعاةِ المحلِّ حسن، أو فرأيه حسن، أو نحو ذلك، هذا مذهبُ الكوفيين، وبعض البصريين، وذهب سيبويه والجمهورُ إلى منعِ الإتباعِ على المحلِّ، وما جاء من ذلك مؤوَّلٌ، قال المرادي: والظَّاهر الجواز لكثرةِ الشَّواهدِ على ذلك، والتَّأويل خلافُ الظَّاهرِ.

[السَّالِكُ الثَّغْرَةِ الْيَقْظَانُ سالِكُها] مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْها الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

وَقَوْلِهِ:

أبو طالب

(قوله: مشي الهلوك... إلخ). أوله:

السالك الثغرة اليقظان سالكها ....

السالك خبرٌ بعد خبر؛ لقوله: أنت في البيتِ السَّابقِ، والثغرة بالثاء المثلثةِ والغين المعجمةِ: الطَّريق المرتفعُ الذي أمامه خوفٌ من الأعداءِ، واليقظان ضد النَّائمِ صفة للثغرة بحال متعلِّقهما،

الناصية

(قوله: السَّالِكُ الثُّغْرَةِ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا... إلخ) قاله المتنخل الهذلي من قصيدة من البسيطِ السَّالك مرفوع خبر بعد خبرٍ لقوله فيما قبله:

.... وأنـتَ الـحَـازِمُ الـبَـطَـلُ

والثَّغرة يجوزُ نصبه على المفعوليةِ، وجره على الإضافة، وهي: كل ثنية فيها خوف من الأعداءِ، وكذا يجوز الوجهانِ في اليقظانِ؛ لأنه صفة الثَّغرة. وسالكها فاعلُه، والضَّمير فيه يرجع إلى الثَّغرة، ويروى: كالئها، أي: حافظها. ومشي الهلوك نصب بتقديرٍ يمشي مشي الهلوك بفتحِ الهاءِ وضمِّ اللازم وفي آخره كافٌ، وهي المرأةُ الفاجرةُ الساقطة. والخيعل مبتدأ، وعليها خبره، والجملة حال، بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وسكون الياءِ آخرُ الحروفِ وفتح العينِ المهملةِ، وهو: قميص لا كمَّ له. وقيلَ: قميصٌ قصيرٌ، والشَّاهد في الفضل فإنه مرفوعٌ؛ لأنه صفة للهلوكِ على الموضعِ؛ لأنه فاعل المشي وهو بضمِّ الفاءِ والضادِ المعجمةِ، وهي: اللابسةُ ثوبَ الخلوةِ. وفي (شرح الهذليات): هو الخيعل ليس تحته إزار، وهذا هو الصَّحيح. فعلى هذا هو صفةُ للخيعلِ، فلا يكون فيه شاهدٌ.

هذا وفي (الشيرازي): (الثغرة) مَوْضِع الخَوْف مِنَ البلدان، (الهَلوك) المرأة الفاجِرةُ.

(الخَيْعل) قَميصٌ يخاط أَحَد شِقَّيْهِ، ويُتْرَكُ الشِّقُّ الآخر تَلبَسُهُ النِّسَاء، ولَا كُمَّيْنِ لَه.

(الفضل) هي اللابِسَة ثَوْبَ الخَلوَة أو اللابِسَة الْخَيْعَل عَلَى جَسَدٍ لَيْسَ تَحتَه شَيء.

(المَعنى): كِناية عَن شَجاعَةِ المَمدوحِ، أيْ: هو الّذي يَسِير في الطُّرُقِ المَخُوفَةِ بِيَقظَة في السَّيْرِ مِثل المَرْأةِ الزّانيةِ الّتي لا تَخافُ أحداً، وتَلْبَس وهي سائِرَة الثَّوب الّذي لا كُمَّ لَهُ وَأَحد شِقَّيْه مَفْتُوح ولَيْسَ تَحْته ثَوْب آخَر، فَلا تَخاف أحَداً.

(الشَّاهد) في (الفُضُل) تابعٌ لِـ (الْهَلُوكِ) رُفِعَ مُراعَاةً لِمَحَلِّ (الْهَلوكِ) فإنّه فاعِل المَصدَر (مَشْي).

(قوله:

[قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حسانا] مَخافَةَ الإفْلاسِ وَاللِّيانا

تتمة: يَجُوزُ في تابعِ المَفعُولِ المَجرُورِ إذا حُذِفَ الفاعِلُ مَعَ ما ذُكِرَ الرَّفْعُ؛ عَلى تقديرِ

أبو طالب

وهو السَّالك، ومشي مصدر حذف قتله، أي: يمشي، والهلوك كثمود: المرأة الفاجرة، والخيعل كجعفر بالخاءِ المعجمةِ والعينِ المهملةِ، وفيما بينهما ياء مثناة تحتانية مبتدأ خبر ما لظرفٍ، وهو قميص لا كُمَّ لها أو قميص قصيرٌ، والفضل بضمِّ الفاءِ والضاد المعجمة، وهي اللابسةُ ثوب الحلوة، وقيل: هو الخيعل، وليس تحته إزار فعلى هذا هو صفة للخيعلِ لا للهلوكِ، ولا شاهد فيه.

(**قوله: مخافة الإفلاسِ... إلخ**) أوله:

قد كنت داينتُ بها حسانا ....

داينت من المداينةِ، وهو إعطاء القرضِ وأخذه، وحَسَّان كضَرَّابٍ اسمُ رجلٍ، والمخافة: الخوف، والإفلاس: الفقر، والليان: المماطلة في أداء الدّينِ، يعني: أني أعطيت القرض بها، أي: بذخيرتي وقنيتي حساناً لزعمي أنه غير مماطلٍ في أداءِ الدَّينِ، ولم أعط القرض لغيره خوفاً من إفلاسه والمماطلة في أدائِه، والحسان إن كان من الحسنِ فمنصرفٌ، وإن كان من الحسِّ بتشديدِ السِّينِ فممتنع.

الناصية

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانا (مَخَافَةَ الإِفْلاسِ واللِّيانا)

قاله زياد العنبري، وهو الأصحُّ من عزوه إلى رؤبة. وداينت: من المداينة. يقال: داينت فلاناً: عاملته فأعطيته ديناً وأخذت بدين. والضَّمير في بها يرجع إلى القنية. وحسان: اسم رجل مفعول داينت. ومخافة الإفلاس نصب على التَّعليل. والشَّاهد: في والليانا، حيث نصب عطفاً على موضعِ الإفلاسِ؛ لأنه نصب لكونه مفعولاً في المعنى للمخافةِ الذي هو المصدرُ. وهو بفتحِ اللامِ وكسرها والفتحُ أكثر. وهو المطل بالدينِ (بِها) الضّميرُ راجعٌ إلى (القنية) المَذكُورَة في الأبْياتِ السَّابِقَةِ بمَعنى مَا اكْتَسَبَهُ الإنْسانُ، (حَسَّان) اسمُ رجلٍ (الليان) المُمَاطَلَةُ والتَّأخِير فِي أداءِ الدَّيْنِ (المَعنى): قَد كنتُ دايَنْتُ بِمَا اكْتَسَبْتُهُ إلى حَسَّان، وَلَم أُقْرِضِ المَالَ لِغَيْرِهِ خَوْفاً مِن إفْلَاسِي، ومُمَاطَلَةِ المُقْتَرِض.

(الشَّاهد) في (اللِّيانا) تابع لِـ (الإفْلاسِ) نصِبَ مُراعاةً لِمَحَلِّ (الإفْلاسِ) فَإِنَّهُ مفعُولُ المَصْدَرِ (مَخَافَةَ).

(**قوله: مَعَ مَا ذُكِر**) من جر التَّابع رعاية للفظ المضاف إليه، والنَّصب رعاية لمحله مع ذلك يجوز وجهٌ ثالثٌ، وهو رفعُ التَّابعِ رعاية لمحله الآخَر، وهو كونه نائب الفاعلِ بتقديرِ المصدرِ فعلاً مجهولاً مع حرف موصول مصدري، مثل: أن أو ما نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظَّريف برفعِ الظَّريفِ بتقديرِ: (من أن يُضرب زيد) (دشتي).

المَصْدَرِ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ مَوْصُولٍ بِفِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: بحَرْف مَصْدَري**) أيْ: بِجَعْلِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ - وهي: (أَنْ) و(مَا) و(كَيْ) و(إذَنْ) - مُتَّصِلٍ بِفِعْل مَجْهُولٍ مَكانَ المَصْدَر؛ ليكونَ المَفْعول الّذي أُضِيفَ إلَيه المَصْدَر في الواقِع نائِبَ فَاعِل لِلْفِعْلِ المَجْهُولِ، فَيَصِيرُ مَحَلُّهُ مَرفوعاً، فَيُرْفَع تابِعُهُ. فَلَوْ كانَ زيدٌ ضارِباً عَمْراً تقول: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ عَمْرِو العَالِمُ) - بِرَفْعِ العالِم - بتقديرِ: عَجِبْتُ مِنْ أنْ ضُرِبَ عَمْرٌو العالِمُ (شيرازي).

فهرس الموضوعات